a MZAZ

المملكة العربية السعودية المسعودية المسعودية المسعودية المسعودية المسعودية المسعودية المسعودية المسعودية المسلامية العالمية المسلامية المسلومية المسلامية ا

# 

باب مَا يفسم الله عتم نشاية باب ص استقبال القبلة

### تأليسف

أبع الطبيب طاشر بن عبدالك الطبري د 600 ش

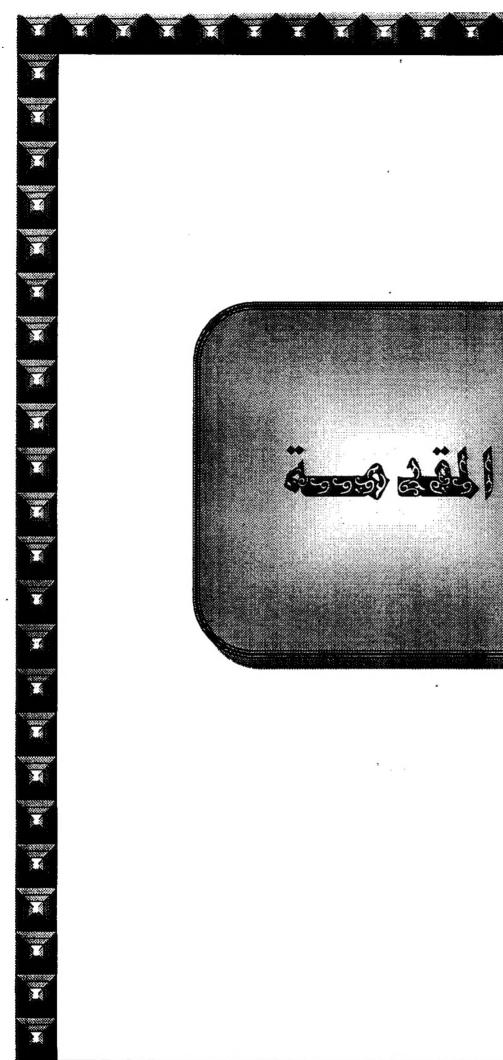
رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية الماجستير

تحقيسق ودراسسة

الطالب: مسم بع سال المحري

إشراف فضيلة الاستاذ الدكتور مبدالله بع فقد الهجاري الشريث

호154 - / 1519 : 황네기 네



# المقدمــة

الحمد لله بارئ البريات ، وغافر الخطيات ، وعالم الخفيات ، والمطلع على الضمائر والنيات ، أحاط بكل شئ علماً ، ووسع كل شئ رحمة وحلماً ، ( يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علماً ) (')

وأشهد ألا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، خلق الإنسان وعلمه ، ورفع قدر العلم وعظمه ، وحص به من خلقه من كرمه ،

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وأمينه على وحيه ، وحيرته من خلقه ، أرسله على فترة من الرسل ، ودروس من الشرائع والكتب ، فسهدى بسه من الضلالة ، وعلم به من الجهالة ، وحتم به أبواب النبوة والرسالة ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا ،

أما بعد : فإن أفضل ما عمرت به الأوقات ، وصرفت فيه الجهود والهمم العاليات تحصيل العلوم الشرعية التي بما حياة القلوب الغافلات ،

وإن علم الفقه قد حض الله عليه عباده المؤمنين ، فقال وهو أصلحق القائنين في عليه عباده المؤمنين ، فقال وهو أصلح الفي الفي في الدين ولينكروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون الله الله المؤمنين الله الله المؤمن ال

<sup>(</sup>١) سورة طه الآيــــة ١١٠

<sup>(</sup>٢) سورة التوبـــة الأيـــة ١٢٢

وقد أكثر العلماء مسن التصنيف فيه من المختصرات والمبسوطات، وأودعوا فيها من المجلسات، والنفسسائس الجليلات فأودعوا فيها من المباحث والتحقيقات، والنفسسائس الجليلات فشكر الله لهم سعيهم، وأجزل لهم المثوبات، وأحلهم في دار كرامته أعلى المقامات، وجعل لنا من ذلك نصيباً ومن جميع أنواع الخيرات والهبات،

وقد كان من أولئك الأعلام ، القـــاضي أبــو الطيــب الطــبري رحمــه الله ، وقد اطلعت على كتابه التعليقة في شرح مختصر المزني

فألفيته من أعظم الكتب نفعاً ، وأكثرها جمعاً ، وأوضحها إشارة ، وأسلسها عبارة ، وأوسطها حجماً ، وأغزرها علماً ،

فأحببت أن أوثق صلتي به ، وحرصت على أن يكون موضـــوع أطروحـــي في مرحلة العالمية ( الماجستير ) ، سائلاً الله جــــل وعـــلا أن يوفقـــي في عملـــي ، وأن يغفر لي زللي ، وأن يجعل ذلك في ميزان الحسنات ،



# سبب الافتيار

احترت تحقيق هذا الجزء من التعليقة للقاضي أبي الطيب الطبري مستعينا بالله سبحانه ، وذلك لأسباب أجملها فيما يلي :-

١/ أهمية الكتاب العلمية فهو يعد موسوعة ضخمة في الفقه المقارن بوجه عاء .
 والفقه الشافعي بوجه خاص .

٣/ في إحراج هذا الكتاب إثراء للمكتبة الإسلامية ، ونفع كبير للباحثين .
 ٤/ رأيت في الكتاب فوائد حليلة قل أن توجد في غيره فأحببت أن أستفيد منه ،
 وأكتسب فوائده .

ه / حثني كثير من أساتذتي ومشايخي على المساهمة في إخـــراج هــذا الكتــاب ومنــهم الأســـــتاذ الدكتـــور / إبراهيـــم صندقحـــي حفظـــه الله ، فهو الذي دلني عليه ، وساعدني في الوصول إليه فحزاه الله خيراً .

\*\*\*

# فطة البحث

استهللت الرسالة بمقدمة ، وقسمتها إلى قسمين ، وختمتها بفهارس تفصيلية ، فأما المقدم قد كرت فيها الافتتاحية ، وأهمية الفقه ، وسبب اختيار الكتلب وخطة الرسالة ، وكلمة شكر وتقديز ،

### وأما القسمان:

فالأول: القسم الدراسي •

فالقسم الدراسي : يشتمل على أربعه فصول :

الفصل الأول : في ترجمة الإماد المؤني .

### وفيسه أربعسة مباحث :

المبحث الأولى: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ونشأته وأسرته .

### وفيه مطلبــان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .

المطلب الثاني: نشأته وأسرت .... •

المبحث الثاني: طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته ومصنفاته .

### وفيه أربع ــة مطالب:

المطلب الأول: طلبه للعلم .

المطلب الثانى: شيروحيه .

المطلب الثالث: تلامذت\_\_\_\_ه.

المطلب الرابع: مصنف اتـــه .

البحث الثالث : وفاته وثناء العلماء عليه ·

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : وفاتـــه •

المطلب الثانى: ثناء العلماء عليه ،

• الفصل النان : في القمريث بمخقص الكرني،

### ونيسه أربعسة مباحث :

المبحث الأول: نسبت المزن •

المبحث الشانعية : أهميته عند الشافعية ،

البحث الثالث: شروحه ٠

المبحث الرابع: منهج المؤلف في ....

• الفصل الثالث: قرجمة أبي الطبيب الطبري ·

### وفيه أربعسة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه وأسرته ونشأته ٠

و فيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .

المطلب الثابي: نشأته وأسرتـــه .

المبحث الثاني : طلبه للعلم وشيوحه وتلامذته ومصنفاته ٠

وفيه أربع ــة مطالب:

المطلب الأول: طلبه للعلم .

المطلب الثابي : شيوخـــه .

المطلب الثالث: تلامذته،

المطلب الرابع: مصنفاتــه .

المبحث الثالث : وفاته وثناء العلماء عليه ٠

#### وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وفاتــــه .

المطلب الثانى: ثناء العلماء عليه .

• الفصل الرابع: في القصريف بعقاب أبد الطيب •

### وفيـــه أربعة مباحث :

المبحث الأولى: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

البحث الثانى: منهج المصنف فيه .

#### وفيه مطلبان:

المطلب الأول: محاسن الكتاب.

المطلب الثاني: الملحوظات على الكتاب .

المبحث الرابع : في وصف مخطوطات الكتاب .

البحث الخامس : في مصطلحات الكتاب

ثم قمت بعمل مقارنسة بين كتاب التعليقة للقاضي أبي الطيب الطسبري ، وكتاب الحسساوي للقاضي أبي الحسن الماوردي وذلك منواقع القسم الذي قمت بتحقيقه ،

### القسم الثماني: قسم التحقيق:

وهمو يبدأ من باب ما يفسد المساء حميق نحماية بماب استقبال القبلمية .

### اتبعت فيـــه الآبي :

١/ قمت بنسخ المحطوط حسب القواعد الإملائية المعساصرة .
 ٢/ أثبت الفوارق بين النسخ فيما عدا الترضي على الصحابة رضي الله عنسهم ،
 أو الترجم على من بعدهم فأثبته من غير إشارة .

أما إذا اختلفت النسختان فإذا كان الصواب في النسلخة الأصل أثبت، وأشرت في الهامش إلى ما في النسخة الأخرى،

وإذا كان الصــواب في غــير الأصــل جعلتــه بــين هلالــين هكـــذا ()، وأشرت في الهامش إلى ما في الأصل .

وأمـــا إذا كـــان الاختــلاف بزيــادة أو نقـــص فإن كانت الزيادة في الأصل بكلمـة أو كلمتـين فــأثبت مـا في الأصــل، وأشير في الهامش إلى وجود نقص في النسخة الأخرى،

وإن كانت الزيادة أكثر من ذلك فأضعها بين مائلين هكذا المراد ، الله وأشير في الهامش لذلك .

وإن كان الصواب في النسخة الأخرى فأثبتها بين معقوفتين هكــــذا [٠٠]، وأشير في الهامش إلى ذلك ،

وإذا اتفقت النسحتان على الخطائ، وهذا قليل جدا، فأصحمه، وأضعه بين أهلية هكذا ((٠٠٠)) .

٣/ أشررت إلى نهاية كل لوحسة في المخطوط و الآية و المخطوب الآية و المحود الآيات للمصحف الشريف مبيناً اسم السورة ، ورقم الآية و الحرجت الأحاديث النبوية ، فإذا كان الحديث في الصحيحين ، أو أحدهما اكتفيت بهما ، وإن كان في غيرهما من السنن والمسانيد والمعاجم خرجته وبينت درجة الحديث إلا إذا لم أعشر على من تكلم عليه ،

أ / وثقت أقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين والأئمة من غيير الأربع من المصنفات ، والكتب المهتمة بذلك مثل كتاب الأوسط لابن المنذر وسنن البيهقي وكذلك الكتب التي تحكي الخلاف كالتمهيد والمغين والمجموع وغيرها .

ب / وثقت أقوال الأثمة الثلاثة وهم الإمام أبو حنيفة والإمام مطلك والإمام أخمد بسن حنبك مسن الكتب المعتمدة في مذاهبهم ، وأذكر الرويات والأوجه التي لم يشر إليها المصنف ، وأبين المعتمد منها ، ومن قال به في الغالب ،

ج / إذا ذكر المصنصف حكماً متفقا عليه عند الشافعية فإنني أكتفي بذكر المراجع المعتمدة في ذلك ،

وإذا ذكسر قسولاً ، أو وحسها ، أو طريقسسا في المسسألة ، ووحسدت قولسين ، أو عسدة أوجسه ، أو أكسثر مسسن طريست ، فإنني أذكرها ، وأذكر القائلين بها ، والمحتسار عند أئمسة المذهسب ، مع ذكر المراجع .

- ١٠/ عرفت بالبلدان والأمساكن السيتي ذكرهسا المصنف .
- ١١/ عسروت الأقسوال والأشمعار إلى قائليمها مما وحمدت ذلمك.

١٢/ حتمت الكتاب بفهارس تفصيلية على النحو التالي :

أ / فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب السورة ورقم الآية .

ب / فهرس الأحاديث النبوية .

ج / فهرس الآثار .

د/ فهرس الأعلام .

هـ / فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية .

و / فهرس الأشعار .

ز/ فهرس الأماكن والبلدان ،

ح/ فهرس المصادر والمراجع ٠٠٠

ي / فهرس الموضوعــــات .



# الفطل الأول في ترجمة الإماد الخزنب

### وفيه ثلاثمة هباهت :

المبحث الأول: في السيد البن في و فسبه و عفيقه و أسرته و أسرته و أسرته و أسرته في طلبه المالي و شين غه وقائد و حفقاته و حفقاته و حفقاته و معنفاته النالت: في وفائه و ثفاء المالياء عليه

# وَيَّ السَّنَ وَ وَسِنَهِ وَ وَيَنِيْنِ وَ وَيَعِبُ وَ وَيَسِيّ وَ وَسِيْرِي وَ وَسِيْرِي وَ وَسِيْرَا

وفيه مطلبسان :

المطلب الأول: - في السم الرنب ونسبه وعنيته والقبه ، المطلب الثاني: - في نشأته وأسرته .

# ا الحالم الآول چيئ طيق و فسمة و كشيدة و المجملة

أولاً / اسمـــه :-

هو الإمام العلامة إسماعيل بن يحي بن اسماعيل المزني (۱) زاد النووي ابن نهدلة بن عبدالله(۱)

ذكر ابن نديم أن أباه ابراهيم ٠ " ولم أجد من وافقه على ذلك ٠ والأشهر أن حده إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني " ا

#### ° مصادر الترجمـــــة :

اخرح والتعديق ٢٠٤/٢ ، طبقات الشيرازي ص ١٠٩ طبقات العبادي ص ١ الانتقاء لابسن عبدالسير ص ١١٠ ، مناقب الشافعي للبيهقي ٢٦٥/٢ ، ٢٦٨/٣ ، ٣٤٤ ، تحديث الأسساء واللغات ٢٨٥/٢ ، تدكرة المخسوع ١٩٥/١ ، ١٩٢/١ ، وفيات الأعيان ٢١٧/١ ، الأنسساب ٢٢٧/١٢ ، العبر ٢٨٨٢ ، تدكرة المخفاط ٢٨٥/٥ ، سير أعلام النسلاء ٢٩٢/١٢ ، طبقات السبكي ١٩٣/ ، المنتظم ١٩٢/١ ، اللساب لان الأثير ٣/٥٠ ، البداية والنهاية ١١/٠٤ ، السجوم الزاهرة ٣/٣٩ ، مرآة الجنان ١٧٧/٢ ، شذرات الدهب ٢٨/١ ، شذرات الدهب ٢٨٨١ ، طبقات الإسنوي ٢٨/١ ، الوافي بالزفيات ٢٨٨٩ ، مروح الدهب ٢١٥٥ ، طبقات ابن هداية الله ص ٢٠ ، مفتاح السعادة ٢٨/١ ، الفهرست ص ٢٢٦ ، الزوي الظهر ت ١٥٨/١ ، الأعلام ٢٢٦١ ، تلريح الثرات العرب ٢٤٤١ ، هداية انعارفين ٢٠٧١ ، الأعلام ٢٩٩١ ، تلريح الأدب العرب ٢٤٨١ ، معجم المؤلفين ٢٠٧١ ، الأعلام ٢٩٨١ ، تلريح

- ١١) ضقات السبكي ٩٥/٢ ، طبقات الشيرازي ص ٧٩ ، السير ٤٩٢/١٢ .
  - ٢) قديب الأسماء والنعات ٢٨٥/٢ ، طبقات السبكي ٩٥/٢ .
    - ۳۱) و الفهرست ص۲۲۲
- ( ٤ ) الانتقاء في فضل الثلاثة الأنمة الفقهاء /١١٠ ، وفيات الأعياد ٢١٧/١ .

وقال ابن خلكان إسماعيل بن إسحاق "

بينما يرى السبكي أنه إسماعيل بن عمرو بن إسحاق "، •

وليس لدينا من الأدلة ما يجعلنا نختار أحدد هذه الأقسوال، ولكن الأول عليه الأكثر.

#### ثانيــا / نسبــه:

ينسب المزي إلى مزينة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان واسم مزينة عمرو وإنما سمى مزينة باسم أمه مزينة بنت كلب بن وبرة التي ولدت عثمان وأوسا ابنى عمرو بن أدبن طابخة بن الياس والنسبة إلى هذه القبيلة مزني (٢).

ثالثا / كنيته:

أبو إبراهيم (١) ، ولم أعثر على سبب لهذه الكنية .

تنبيه / قد نسب بعضهم فقيل مزني بضم الميم وسكون الزاي وهذه النسبة إلى مزن قرية من قرى سمرقند . وقد يقال مزني نسبة إلى مزينة تميم .

الأنساب ٢٧٧/٥ ، اللباب ٢٠٥/٣ ، وفيات الاعيان ٢١٧/١ .

(٤) طبقات العبادي ص ٩ ، الوافي بالوفيات ٢٣٨/٩

<sup>(</sup>١) وفيات الأعيان ٢١٧/١.

<sup>(</sup>٢) طبقات السبكي ٩٣/٢

<sup>(</sup> ٣ ) وقد يقال مزيني .

### ا الطلب الثاني في مشامّة وأسرمّه

يعتبر المزني أحد أولئك الأئمة الذين ليس عنهم أخبار مفصلة عن كثير من شؤون حياهم فلم يرد عن نشأته إلا أنه ولد سنة خمس وسبعين ومائة (١) .

وكان هو والربيع بن سليمان المرادي(٢) رضيعين بينهما ستة أشهر في المولد ١٠٠٠.

وكان من أهل مصر ٠ (١)

من أسرة تمتم بالعلم ومما يدل على ذلك أن أخته كانت ممن أخذ عن الشافعي ، وهـــي أم الإمام الطحاوي (°) .

> (۱) ويوافق (۷۹۱م) طبقات الإسنوي ۳۵/۱ السير ٤٩٢/١٢ طبقات ابن هداية ص ۲۱ الأعلام ٣٢٩/١

(٢) صاحب الإمام الشافعي، وناقل علمه، وشيخ المؤذنين في جامع الفسطاط، سمع من ابن وهب وأيوب بسن سويد، وحدث عنه أبو داود وابسن ماجسة والنسسائي وغسيرهم، وكساد مسن كسار العلمساء، مات سنة ٢٧٠ هـــ

ضقات السيرازي ص٧٩ طبقات السبكي ١٣٢/٢ السير ١٨٧/١٢

- (٢) طبقات السبكي ١٣٢/٢ السير ٢٩٦/١٢
- (٤) وفيات الأعيال ٢١٧/١ النجوم الزاهرة ٣٩/٣
- (٥) السير ٢٨/١٥ . ستاني ترجمة الطحاوي ص ٢١

ا ليمث الثاني يف طلبه الملي وشيئ غه وتألحفته و مصفاته

وفيسه أربعة مطالب :-

المطلب الأول : - غي طالبة اللمات

المطلب الثاني :- في شيئ ه

الطلب الناك :- في تالمنا

المطلب الرابع: - في حسنفاتك

### ا الحلامة الأول غيف طلمة المالي

توجه المزني رحمه الله إلى طلب العلم منه نعومه أظفهاره ، وحدائه سنه (۱) ، وأخذ في التلقي عن علماء مصر .

وما أن بلغ عمره خمسا وعشرين سنة (٢) حتى سمع بقدوم الإمام الشــــافعي إلى مصــر فعكف عليه ، وحط رحله بفنائه وأقبل عليه ينهل من علمه ، ويروي عطشه بفقهه .

فكسان يصحبه دائمسا ، ولا يفارقه في سسائر الأوقسات (١٠٥ ولكن هذا اللقاء لم يدم أكثر من خمس سنوات من ( ١٩٩ - ٢٠٤ هـ ) (١) ، حيست توفي الشافعي رحمه الله .

ولكن المنزي رحمه الله قد استطاع في هذه الفترة الوحيزة أن يفسوز بحصيلة علمية وافرة ، تؤهله إلى أن يتصدر للتأليف والتدريس، وهذا لا يكون إلا بفضل الله ورحمته .

 <sup>(</sup>١١) فقد سنن البويضي رحمه الله عن سماع المزي فقال كان صببا ضعيفا .
 مناقب الشافعي لنبيهقي ٣٤٧/٢

<sup>(</sup> ۲ ) وذلك بالنظر إلى سنة مولده وهي عاء (١٧٥هـــ)

<sup>(</sup>٣) العبر ٣٧٩/١ الشذرات ١٤٨/١

<sup>(</sup>٤) تأريخ بعداد ٢/٠٢ تمذيب الأسماء واللغات ٤٥/٢ طبقات الإسبوني ٣٤/١ انحسر ع ٢٠٦/١

# ا لكوري التياني ا من عمل

إن المزين رحمه الله عكف على طلب العلم منذ حداثة سنه كما قلنا(۱) ، وأخد عسن علماء بلده إلا أنه لم يبرز إلا بعدد لقائمه بالإمام محمد بن إدريس الشافعي ت (٢٠٤ هـ)(۱) .

حيث لازمه ملازمة العين لأحتها ، وتأثر به غاية التأثر ، حيق قال هو عن نفسه أنا خلق من أخلاق الشافعي (٢) .

ولقد كانت له مترلة عالية عند الإمام الشافعي حتى أنه قال فيه ناصر مذهبي (°) . وقال لو ناظر الشيطان لغلبه (°) .

<sup>(</sup>۱) في ص ۱۷

<sup>(</sup>٢) تمذيب الأسماء واللغات ٢٠/١ السير ١٠/٥

<sup>(</sup>٣) مناقب الشافعي للبيهقي ٣١٥/٢

<sup>(</sup>٤) طبقات السبكي ٩٨/٢

<sup>(</sup> ٥ ) وفيات الأعيان ٢١٧/١ ، الوافي بالوفيات ٢٣٨/٩

<sup>(</sup>٦) مناقب الشافعي للبيهقي ٣٥٦/٢ ، طبقات السبكي ٩٣/٢

والمزين رحمه الله كان قد أخذ العلم قبل ذلك عن علماء أجلاء من أهل مصر منهم :-

١/ الحافظ أبو محمد علي بن معبد البصري" ت (٢١٨ هـ)

٣/ الفقيه أبو عبدالله أصبغ بن الفرج "المصري المالكي ت( ٢٢٤ هــ ) ٠

قال المزي كنا نأتي أصبغ قبل قدوم الشافعي فنقول له علمنا مما علماك الله (") ٣/ الإمام أبو عبدالله نعيم بن حماد المروزي(") ت ( ٢٢٧ هـــ ) ٠

هذا ما وقفت عليه من أسماء شيوخه ٠

ولقد أشار الذهبي رحمه الله إلى قلة من أخذ عنهم المزني رحمه الله فقال كان قليل الروايــــة. لكنه رأسا قي الفقة (°).

### ###

(١) ابن شداد العبدي الرقي نزيل مصر ، كان من كبار الأئمة ، حدث عن الليت وأبي الأحوص والن عيينــــة ،
 وعنه يحى بن معير وأبو عبيد والكوسح ، توفي بمصر ،

ميزان الاعتدال ٧/٣ ١ التهذيب ٣٨٤/٧

( ۲ ) ابن سعید بن نافع الأموي مولاهم، سمع من ابن قاسم وابن وهب وعیسی است یوسس ، وروی عسم
 البخاري وابن معیر ، وکان من أعلم الناس ممدهب مالك رحمه الله .
 ترتیب المدارك ۲۱/۲ و فیات الأعیان ۲٤۰/۱ التهدیب ۳۳۱/۱

(٣) زتيب المدارك ٢٣/٢ ه

(٤) ابن معاوية بن الحارث الحزاعي الفرضي ، أحد الحفاظ ، روىعن ابن المبارك وهشيم وأي بكر بن عيساش .
 وعنه البخاري وأبو داود والترمدي مات في محنة القول خنق القرآن وهو في السجن .
 تأريح بغداد ٣٠٦/١٣ ، السير ٥٩٥/١٠ ، ضقات الحفاظ ص١٨٠٠

(٥) انسير ٤٩٣/١٢ الواقي بالوفيات ٢٣٩/٩

# ا ليطلب القالث في مّاسختك

كان المزين أحد الأئمة الذين تلقوا مذهب الشافعي الجديد بعد نزولـــه مصــر عـــــ، ( ۱۹۹هــ ) حتى وفاته سنة ( ۲۰۶هــ ) (۱) .

وقد عرف بنبوغه ، وإتقانه لمسائل المذهب (٢) ، وألف فيـــه تصانيف مشــهورة (٢) وهذا مما جعل شهرته تضرب الأفاق ، وجعل إقبال طلبة العلم عليه يــــتزايد ويتنامى ، فأخذ عنه ما لا يحصى .

قال السبكي أخذ عنه خلائق من علماء خراسان والعراق والشام · (1) وفيما يلي بعض من تتلمذوا على يديه :-

الفقیه أبو القاسم عثمان بن بشار الأنماطي<sup>(۱)</sup> ، ت ( ۳۱۱ هـ)
 الحافظ أبو یجیی زکریا بن یجیی الساحی <sup>(۱)</sup>، ت ( ۳۰۷ هـ)

تأريخ بغداد ۲۹۲/۱۱ طبقات السبكي ۳۰۱/۲ الشذرات ۱۹۸/۲

<sup>(</sup>١) تأريخ بغداد ٢٥/٢ تمذيب الأسماء واللغات ١/٨٤

<sup>(</sup>٢) طبقات الإسنوي ٢٨/١ مناقب الشافعي للبيهقي ٣٤٨/٢

 <sup>(</sup>٣) سيأتي الكلام عليها في المبحث التالي .

<sup>(</sup>٤) سرد السبكي منهم جماعة وبعضهم نص عليه في ترجمته . طبقات السبكي ٩٥/٢

<sup>(</sup> o ) ارتحل وتفقه على المزني والربيع وروى عنهما ، وروى عنه أبو بكر الشافعي ، وعليه تفقه أبو العباس بــــــــــ سريج مات في بغداد .

<sup>(</sup>٦) البصري سمع من طالوت بن عباد والربيع المرادي ومحمد بن بشار ، وروى عنه أبو بكر الإسمــاعيلي وأبـــو القاسم الطبراني وأبو الشيخ بن حيان ، وكان من أتمة الحديث ، طبقات السبكي ٢٩٩/٣ طبقات ابن هداية الله ص٤٤ الشذرات ٢٥٠/٢

٣/ الإمام أبوبكر محمد بن اسحاق بن حزيمة (١٠٥ هـ)
 ٤ الحافظ أحمد بن عمير بن يوسف بن حوصا (١٠٠ ت (٣٢٠ هـ)
 ٥ الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (١٠٠ ت (٣٢١ هـ)
 ٢ الحافظ أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي (١٠٠ ت (٣٢٢هـ)
 ٧ الفقيه أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري (١٠٠ ت (٣٢٤هـ)

- (١) النيسابوري صاحب التصانيف ، ولد سنة ٢٢٣هـ ، وسمع من اسحاق بن راهويه ومحمد بن حميــــــد وأبي كريب ، وعنه البخاري ومسلم وأبو حاتم البستي ، وكان يلقب بإمام الأثمة ، له مصنفات بديعة منــــــها الصحيح وكتاب التوحيد ،
  - تحذيب الأسماء واللغات ٧٨/١ طبقات السبكي ١٠٩/٣ السير ٢٠٥/١٤
- (٣) مولى بني هاشم ، سمع من محمد بن وزير وكثير بن عبيد ويونس بن عبدالأعلى ، وحدث عنه حمزة الكنــــاني وأبو القاسم الطبراني وأبو بكر انسني ، وكان تقة .
  - السير ١٥/١٥ الشدرات ٢٨٥/٢ طبقات السبكي ١٩٣/٢
- (٣) الأزدي ، سمع من عبدالغني بن رفاعة ويونس بن عبدالأعلى وبكار بن قتينة ، وعنه أبو القاسم الطمراني
  ومحمد بن المظفر وأحمد الخشاب ، وكان أحد أئمة الحنفية ، وبه تصابيف منها معالي الآثار ،
   الحواهر المضيئة ١٠٢/١ طبقات الخفاظ ص٣٣٧
- (٤) الحرجاني، سمع من علي بن حرب والربيع المرادي وعسر بن شبة، وحدت عنه أبر القاسم الطيراني وأسسو
   عمد بن صاعد، وكان من ألمة أغدتين والفقهاء، وله كتاب الضعفاء،
  - ضقات الشيرازي ص١٠٤ تذكرة الخفاط ٨١٦/٣ ضقات الخفاط ص٠٤٠
- ( ° ) سمع من ابن عبدالحكم والربيع ويونس بن عبدالأعلى وأبي رزعة . وعنه موسى بن هارون وابسسن المظفر
   والدارقطي ، وهو من كبار الشافعية .
  - ضقات السبكي ٣١٠/٣ السير ٢٥/١٥ الشدرات ٣٠٢/٢

٨/ الإمام أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (''، ت ( ٣٢٧ هـ )
 ٩/ الحافظ أنبو الفوارس أحمد بن محمد بن الحسين الصابوني ('' ، ت ( ٣٤٩ هـ )

\*\*

<sup>(</sup>۱) المعروف بابن أبي حاتم ، سمع من أبيه والحسن بن عرفة ويونس بن عبدالأعلى ، وروى عنه ابس عدي وأبوالشيخ بسن حيان وحسين بسن علمي ، وكان مسن بحسور العلم وأنعمة المحدثسين ، من مصنفاته الحرح والتعديل ،

لسان الميزان ٤٣٢/٢ ، طبقات السبكي ٣٢٤/٣ ، مرآة الجنان ٢٨٩/٢

<sup>(</sup>٢) السندي ، سمع من يونس بن عبدالأعلى والربيع المرادي وفهد بن سليمان ، وحدث عنه الخطيب ومحمد بس أحمد التميمي ، توفي عن مائة وخمسة أعوام وهو صدوق ، السير ١٥١/٥ ، العبر ٢٨١/٢ ، الشذرات ٣٨٠/٢

### ا الطلب الرابع في حشفات

للمزين على مذهب الشافعي كتب كثيرة لم يلحقه فيها أحد ، ولقد أتعب النساس بعده ، وانتشرت كتبه ومختصراته إلى أقطار الأرض شرقا وغربا ٠٠٠٠

كانت هذه عبارة الإمام ابن عبدالبر رحمه الله التي يصف فيها براعة المزني في التصنيـــف وما لاقته كتبه من قبول واسع عند الناس .

بيد أن أكثر هذه الكتب لا يزال في عداد المفقود ، والبعض الآخــــر لا يــزال حبيــس المخطوطات"، ولم يخرج إلى عالم المطبوعات بعد .

ومن تلك الكتب التي سطرها يراع المزني رحمه الله :-

١/ المبسوط (١)

٢/ الجامع الكبير(١)

٣/ الجامع الصغير (٥)

٤/ المنثور (١)

<sup>(</sup>١) الانتقاء ص١١٠

٢ ) ﴿ لَمْ أَسْتَطِعُ الْعَثُورُ عَلَى أَكْثَرُ هَذَهُ الْكُتِبُ بَعْدُ مَرَاجِعَةً فَهَارُسُ مَكْتَبَاتَ الْمُحْطُوطَاتُ •

<sup>(</sup>٣) صَبَقَاتَ الإسنوي ٢٠٧١ طبقات ابن هداية الله ص ٢١ هداية العارفين ٢٠٧١٥

<sup>(</sup>٤) - وفيات الأعيان ٢١٧/١ - النجرم الزاهرة ٣٩/٣ الانتقاء لاس عبدالبر ص ١١٠

<sup>(</sup> ٥ ) طقات السكي ٩٤/٣ وفيات الأعيار ٢١٧/١ الوافي بالوفيات ١٣٩/٩

<sup>(</sup> ٢ ) طبقات الإسنوي ٥/١ مرأة الحنان ١٧٨/٢ السير ٢٩٣١١ ٢

- ٥/ المختصر الكبير (١)
- ٦/ مختصر المختصر (١)

å.

- ٧/ المسائل المعتبرة (١) .
- ٨/ الأمر والنهي على معنى الشافعي(١)
  - ٩/ الترغيب في العلم (٥)
    - ١١/ لهاية الاختصار (١)
      - ٩/ العقارب (٧)
      - ١٠/ الوثائق (^)

(١) وسيأتي الكلام عليه ص ٣٣

(٢) وسيأتي مبحث مفصل في دراسته ص٣٢

(٣) رجع فؤاد سركين أنه هو نفس كتاب الأمر والنهي الآتي بعده .
 وفيات الأعيان ٢١٧/١ طبقات السبكي ١٧٨/٢ الشذرات ١٤٨/١ تأريخ التراث العربي ١٨١/٢

- (٤) وهو في المكتبة الظاهرية برقم ١٢٠ أصول فقه . تأريخ التراث العربي ١٨١/٢
  - (٥) طبقات الشيرازي ص٩٧ الوافي بالوفيات ٢٣٩/٩ السير ٤٩٣/١٢

طبقات السبكي ١٨١/٢ مفتاح دار السعادة ٢٩٨/٢ تأريخ التراث العربي ١٨١/٢

(٧) سمى بذلك لصعوبته ونقل منه السبكي وقال كتاب العقارب مختصر فيه أربعون مسألة ولدها المزني ورواهـــا
 عنه الأنماطي ، وأظن ابن الحداد نسج فروعه على منوالها ،

طبقات السبكي ١٠٥/٢ طبقات الإسنوي ٧/٥١ مغتاح دار السعادة ٢٩٨/٢

( ٨ ) طبقات الشيرازي ص٩٧ وفيات الأعيان ٢١٧/١ الوافي بالوفيات ٢٣٩/٩

١١/ شرح السنة (١)
 ١٢/ عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (١)
 ١٣/ الوسائل (١)



<sup>(</sup>١) وقد ضعته مكتبة العرباء الأترية بتحقيق حمال عزون عام ١٥١٥هــ

<sup>(</sup>٢) تأريح التراث العربي ١٨١/٢، تأريح الأدب العربي ٣٠٠/٣

<sup>(</sup>٣) صْقَاتَ ابن هداية الله ص ٢٠

ا لَبِعَدُ الثَّالَثُ مِثُ وفَامِّهُ وثْنَاهِ المَلِيَاهِ عَلِيهِ

وفيسه مطلبسان : .

المطلب الأول :- في وفات ،

المطلب الثاني :- في ثناء المالماء مليك .

# الطلب الأول يفي وفاتي

عاش المزني رحمه الله بعد الشافعي رحمه الله ستين سنة يقصد من الآفاق "٠٠،

وكيف لايحصل النفع وقد حلس المنزي لتعليسم النساس ولم يبلسغ الثلاثسين ، واستمر على ذلك حتى بلغ تسعا وثمانين سنة .

وبعد هذه المسيرة العلمية الفذة توفي المزني رحمه الله في سنة أربع وستين وماثتين (٢٠٠٠

قيل لست بقين من شهر رمضان ، " وهو الأشهر "٠٠

وقيل لأربع وعشرين ليلة خلت من شهر ربيع الأول. "،

وهو في مصر وصلى عليه الربيع بن سنيمان المرادي ، ثم دفن بـــالقرب مــن الشــافعي بالقرافة الصغرى بسفح المقطم ٠<sup>(١)</sup>

(١) المجموع ١٠٧/١

- (٣) وهو قول الإسنوي والسبكي وابن حلكان وغيرهم.
   طفات الإسنوي ٢٨/١ طبقات السبكي ٩٥/٢ طبقات ان قاضي شهية ٥٨/١ وفيات الأعيان ٢١٨/١
- (٤) ومما يؤيد هذا القول أن الإمام أن بكر بن الحداد ذكر أنه ولد يوم موت المزلي نست بقين من رمصال .
   ضقات السبكي ٧٩/٣ ، وفيات الأعيان ٣٣٦/٣ ، طقات بن قاضي شهية ١٣٠٠١
  - ( ٥ ) وهو قول ابن بديم وابن العماد وعيرهم .
     الفهرست ص٣٦٦٦ الشدرات ١٤٨/٢ المنتظم ١٩٢/١٢ .
- (٦) الوافي بالوفيات ٢٣٩/٩، ضبقات السبكي ٩٥/٢، السير ٩٥/١٤، ضقات الأسبوي ٣٥/١، مسرآة
   اخنان ١٧٧/٢، العبر ٢٧٩/١.

<sup>(</sup>٢) طَفَاتَ الإسنوي ١/٥٥ الوافي بالوفيات ٢٣٩/٩ السير ٤٩٥/١٢ العبر ٣٧٩/١ مرآة الحنان ١٧٧/٢

### ا لحلام الثاني يث ثناء الملهاء عليك

لقد كان المزني رحمه الله علما شامخا في العلم وكان مع ذلك على أخلاق كريمة وفيــــه زهد وعبادة يعرف ذلك كل من خالطه أو قرأ كتبه .

ولللك تتابعت كلمات الثناء من العلماء عليه .

ولقد رأى الإمام الشافعي في تلميذه مخاييل النجابة والذكاء فكان يقدمه على غيره ويقول أنت ناصر مذهبي ٠(١)

وكان يقدر فيه حصافة الرأى وبلاغة القول ويقول لو ناظر الشيطان لقطعه (١).

ورحم الله الشافعي فقد صدقت فراسته فغدى تلميذه المزين ناصر المذهب وبدر سمائه(٢) .

قال الشيرازي(١) كان زاهدا عالما مجتهدا مناظرا محجاجا غواصا على المعاني الدقيقه .

وقال ابن خلكان (°) هو امام الشافعيين وأعرفهم بطرقه وفتاويه وما ينقله عنه صنف كتبــــا كثيره في مذهب الإمام الشافعي .

وقال الإسنوي(١) كان إماما ورعا زاهدا بحاب الدعوة متقللا من الدنيا وكان معظما بين أصحاب الشافعي .

<sup>(</sup>۱) سبق ذکره ص ۱۸

<sup>(</sup>۲) سبق ذکره ص ۱۸

<sup>(</sup>٣) كما قال السكى في الطبقات ٩٣/٢

<sup>(</sup>٤) في الطبقات ١٠٩

<sup>(</sup>٥) في وفيات الأعيان ٢١٧/١

<sup>(</sup>٦) طبقات الإسنوي ١٨/١

وقال عمر بن عثمان ما رأيت أحدا من المتقدمين في كثرة من لقيت منهم بمكة ممن هو مقيم ، ومن قدم علينا في المواسم ، فيمن لقيت بالشام ، وسسواحلها ورباطاتها ، والإسكندرية ، أشد احتهادا من المزني ، ولا أدوم على العبادة منه ، ولا رأيت أحدا أشد تعظيما للعلم ، وأهله منه ، وكان من أشد الناس تضييقا عنى نفسه في الورع ، وأوسعه في ذلك على الناس .

وقال ابن عبد البر" كان فقيها عالما راجع المعرفة حليل القدر في النظر عارف ابوجود الكلام، والجدل حسن البيان مقدما في مذهب الشافعي، وقوله، وحفظه، واتقانه وله على مذهب الشافعي كتب كثيرة لم يلحقه أحد فيها، ولقد أتعب الناس بعده.

وقال كان أعلم أصحاب الشافعي بالنظر دقيق الفسهم، والفطنه انتشرت كتبه، ومختصراته إلى أقطار الأرض شرقا، وغربا، وكان تقيا ورعا دينا صبورا على الإقسسلال والتقشف.

وقال السبكي(" كان حبل علم مناظرا محجاجا .

وقال العبادي °°كان زاهدا عالما جدلا حسن الكلام في النظر مرضي الطريقه رشيد المقلل سديد الفعال .

 <sup>(</sup>١) ابن كرب المكي الزاهد، صحب أنا سعيد الحراز، وسمع من يونس بن عبدالأعلمسي والربيسع المسرادي.
 وعنه أبو الشيخ وجعفر الخلدي، توفي بعد الثلاث مائة .

حبية الأولياء ٢٩١/١٠ صفة الصفوة ٢٠/٢٤ السير ١٧/١٤

<sup>(</sup>٢) ماقب الشافعي للبيهقي ٢٥٠/٢

<sup>(</sup>٣) الانتقاء ص ٢٦٦

<sup>(</sup>٤) نطقات ۱۹۲۲

<sup>(</sup>ع) عطقات م ٩

وقال ابن نديم (١) وكان ورعا فقيها على مذهب الشافعي ، ولم يكن من أصحاب الشلفعي أفقه من المزني ،

وقال ابن الجوزي'' وكان فقيها حاذقا ثقة في الحديث ، وله عبادة وفضل ، وكان مــــــ خيار خلق الله عز وجل ، ملازما للرباط .

وقال الزركلي(" كان زاهدا عالما مجتهدا قوي الحجة ، وهو امام الشافعيين .



<sup>(</sup>۱) الفهرست ص٢٦٦

<sup>(</sup>٢) المنتظم ١٩٢/١٢

<sup>(</sup>٣) الأعلام ١/٩٢٣

# الفحل القائب في حراسة جفتحر الزنب

### وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في مسممل المرشي

المبحث الثاني: أهمينة عند الشافعية

المبحث الثالث : شين حك

المبحث الرابع: منهج المؤلف فيك

## البحث الأول في نسبته المرني

كان للمزني دور كبير في نشر مذهب الشافعي تدريسا وتأليفا ('') ، ولما ألسف مختصر: انتشر في الآفاق وعرفه القاصي والداني وامتلأت به البلاد ('') .

واهتم به العلماء ما بين شارح ومختصر ومهذب (٢) .

وهذه الشهرة والاستفاضة مما يؤكد نسبته إلى المصنف.

وكل من ترجم للمصنف نسب إليه المختصر مما يدل على صحة ذلك .

ولكن يلاحظ أن أكثرهم ذكره باسم المختصر (١)٠

وبعضهم عبر بمختصر المختصر (٠).

والبعض سماه بالمختصر الصغير . (١)

<sup>(</sup>١) مضى ذلك في فصل ثناء العلماء عليه ص٢٨

<sup>(</sup>٢) تمذيب الأسماء واللغات ٦/١ السيسسر ٤٩٣/١٢

<sup>(</sup>٣) سيأتي بيان ذلك ص ٤٣

<sup>(</sup>٤) طبقات السبكي ٩٤/١ طبقات الإسنوي ٢٥/١ ، الوافي بالوفيات ٢٣٨/٩ ، شذرات الدهست ١٤/١ السير ٢٩٨/٢ ، طبقات ابن هداية الله ص٢١ ، مفتاح السعادة ٢٩٨/٢

<sup>(</sup>٥) طبقات الشيرازي ص٩٧ وفيات الأعيان ٢١٧/١ ، مرآة الجنان ١٧٨/٢ ، النجـــوم الزاهـــرة ٣٩/٣

<sup>(</sup>٦) مناقب الشافعي للبيهقي ٣٤٤/٢ الانتقاء ص١١٠

وكل من التعبيرين الأخيرين يوحي بأن للمزني رحمه الله مختصراً آخراً ، أطول وأوسع من هذا المختصر الموجود بين يدي الناس اليوم .

وهذا المتبادر من ذينـــك التعبــيرين صحيــح فقــد وقــف جماعــة مــن العلمــاء على ذلك المختصر الآخر ووصفوه ·

فقال ابن عبدالبر وله – أي المزني رحمه الله – على مذهب الشافعي كتـــب كشـيرة ، لم ينحقه فيها أحد ، ولقد أتعب الناس بعده ،

منها المنحتصر الكبير نحو ألف ورقة ، ومنها المختصر الصغيير اللذي عليه العمل نحو من ثلاثمائة ورقة (') ١٠هـــ

وهذا توضيح بين من الإمام ابن عبد البر يوضح المراد ٠

وقال البيهقي رحمه الله ومما أخذه أي المزني رحمه الله عنه – أي الشافعي رحمه الله – المختصر الكبير ، ثم صنف المختصر الصغير الذي سار في بلاد المسلمين وانتفعوا به "، وكلام البيهقي رحمه الله يدل على أن المختصر الصغير إنما هو متاخر عن الكبير ، ولعله تحذيب له واختصار منه .

<sup>( &#</sup>x27; ) دانقاء ص ۱۱۰

<sup>( &</sup>quot; ) مدف الشافعي ص ٢٤٤

وقال القاضي حسين ثم إن المنزي لمنا رأى كنثرة تفريعسات الشافعي وكثرة كتبه استكثره فاختصر منه كتابا سماه (( جامع كبير ))

وكان كتابا حسنا بالغا ، ولم يوجد ذلك الكتاب في ديار خراسان بالتمام . ثم استكثره فاختصر منه هسدا المختصر الدي تداولسه الفقهاء . ثم استكثر هذا المختصر فصنف كتابا في جزئيات (۱) .

<sup>(</sup>١) التعليقة للقاضي حسين ١١٠/١

ولكن مادام الأمر كذلك فأين ذلك المحتصر ؟

وهل وصل إلينا ؟ أم أنه في عداد المفقودات .

ذكر صاحب دائرة المعارف الإسلامية "وبروكلمان" أن هذا المختصر وصل إلينا ولكن في المختصر وصل الينا ولكن في ولكن في والمناز المناز المناز

ثم أشار إلى سبب ذلك الاختلاف ، وأنه عائد إلى اختــــلاف روايـــات المختصـــر (۱) ، وبيـــان ذلـــك أن مؤلفــه قــــــــال كنـــــت في تأليفــــه عشــــــرين ســـــنة ، وألفته ثلاث مرات وغيرته (۱) .

وفي هذه المدة المتطاولة لعله أخذه عنه أقوام فاختلفت رواياتهم ٠

<sup>175 &</sup>quot; ( ' )

<sup>( &</sup>quot; ) في منحق الأدب العربي ١ / ٣٠٥ (

<sup>(</sup>٣) تأريح الترات العربي ١٧٩/٢

<sup>(</sup>٤) أوضع ابن البديم بعض روايات المُحتصر في الفهرست ص ٢٦٦

<sup>(</sup> ٥ ) مدقب الشافعي للبيهقي ٣٤٩/٢

ويجـــدر هنـــا أن ننبـــه إلى أن المـــزي لم يضــــــع لهـــــــذا المختصــــــر اسمــــــا . وإنما تناقل العلماء هذا المختصر وسموه بمختصر المزين ('' .

وذلك لأن المصنف رحمه الله قال في مقدمته : ٦

اختصرت هذا الكتاب مـــن علــم محمــد بــن ادريــس الشــافعي رحمــه الله . ومن معنى قوله ؛ لأقربه على من أراده ٠٠٠٠ (٢) اهـــ

## 000

(١) للمختصر عدة نسخ مخطوطة منها:

في المكتب الظاهرية في الفقه الشافعي برقه ٣٩٨. وفي مكتب دار الكتب المصرية في الفقه الشافعي برقه ٢٤٢/١٣. وفي مكتب المصرية في الفقه الشافعي برقه ١٠٤٢. وفي مكتب الأزهر ٢٠٩/٢، وفي مكتب الصفية فقه شافعي برقه ١٠٥٠ وفي مكتب التراث العربي ١٧٩/٢ وفي مكتب المنالث ١٧٩/٢، وانظر تأريخ التراث العربي ١٧٩/٢ وفي مكتب طبع المحتصر عصدة طبعات في هام الأء للشافعي ومن أحسنها طبعة دار الكتب العلمية بيروت ملحقا بكتاب الأم في محلد مستقل طبع في عام ١٤١٢هـ بتحقيق الشيخ محمود مطرحي والمنالفة المتحقيق الشيخ محمود مطرحي والمنالفة المتحقيق الشيخ محمود مطرحي والمتحقيق الشيخ محمود مطرحي والمتحقيق الشيخ محمود مطرحي والمتحقيق الشيخ محمود مطرحي والمتحقيق الشيخ محمود مطرحي والمتحدد المتحدد المتحدد

(٢) مختصر المزني ص٣

# ا ليجيدُ الشَّامُدِ أَشْرِيدُهُ أَشْرِيدُهُ مِنْدِ الشَّامُودِيدُ

إن لمختصر المزني مكانة عالية عند الشافعية لذلك اعتنوا به عناية بالغة . وهذه المكانة تتجلى من خلال عدة نقاط :-

#### أولا / مؤلف الكتـــاب :

إن مؤلف هذا المختصر يعتبر من أخص تلامذة الشافعي وأعلمهم بمذهبه" .

وإذا كانت هذه مترلة المؤلف تبوأ كتابه مترلة سامقة ؛ لأن شرف الشيئ يظهر بشـــرف النسوب إليه .

ثم علاوة على ذلك فإن هذا المحتصر اعتنى به مؤلفه عناية لا نظير لها ، مما يدل على عند فذلك قوله كنت في تأليف هذا الكتاب عشرين سنة ، وألفته ثلاث مرات ، وغيرته ، وكنت كلما أردت تأليفه أصوم قبله ثلاثة أيام ، وأصلي كذا وكذا ركعة ." وكان إذا فرغ من مسألة وأودعها مختصره قدام إلى المحسراب وصلسي ركعتين شكرا لله تعالى ".

وَمَا انتهى من تأليفه قال لو أدركني الشافعي لسمع مني هذا المختصر "،

<sup>( )</sup> سنو بیان دلنگ فی ص ۱۸

<sup>( &</sup>quot; ) مدف الشافعي للبيهقي ٢ / ٣٤٩

<sup>(</sup>٣) وقبات الأعيان ٢١٧/١ ، طبقات السبكي ٩٤/٢ السير ٢١٧/١ ؛

<sup>(:)</sup> مدف الشافعي للبيهقي ٣٤٦/٢

### ثانيــــاً / تأريخ تأليفــــه:

لَقِد ألف المزني رحمه الله مختصره بعد وفاة الشافعي رحمه الله ، ولما تظهر بعسد كتب توضح مسائل المذهب ، وتجمعه في أبواب وكتب ، على طريقة الفقهاء ، فكانت مبادرة المزني من أولى تلك المبادرات التي اعتنت بهذا الجانب ، وساهمت في الحفاظ على مذهب الشافعي .

ثم من جــــاء بعـــده سلك سبيلــه واقتفى أتــره ، قال أبو العباس أحمد بن سريج (" رحمه الله يخرج مختصر المزني من الدنيا عذراء لم تفـض ، وهو أصل الكتب المصنفة في مذهب الشافعي في أنه ، وعلى مثاله رتبوا ولكلامــه فســروا وشرحوا . (")

وقد أخذ المزني رحمه الله مختصره عن الإمام الشافعي مباشرة بلا واسطة حيث يقول المتصرت هذا الكتاب من علم محمد بن ادريس الشافعي (1)

ويكفي هذا المختصر أهمية أنه يعتبر مصدرا تستقى منه ألفاظ الشافعي وعباراتـــه "وآراؤه الفقهية .

<sup>(</sup>١) التعليقة للقاضي حسين ١١١/١

<sup>(</sup>٢) البغدادي ، شيخ الشافعية في عصره ، وكان اماما من أئمة المسلمين ، مات سنة ٣٠٦هـ طبقات السبكي ٢١/٣

<sup>(</sup>٣) مناقب الشافعي للبيهقي ٣٤٥/٢ وفيات الأعيان ٢١٧/١

<sup>(</sup>٤) مختصر المزني ص٣

 <sup>(</sup>٥) سيأتي في فصل بيان منهجه في مختصره ص ٥٧: أنه يروي أحيانا معــــني قـــول الشـــافعي ،
 ويضم إلى ذلك إيراد اختياراته ، وتخريجاته على أصول المذهب ،

#### ثالثا/ مادة الكتاب العلمية:

لقد ضمن المزني رحمه الله مختصره أهم مسائل الفقه ، وجمع مـــا تفــ ق عنـــد غـــيره ، وكان في غاية الدقة عند سبكه لعباراته .

قال الإمام أبو زيد المروزي (المرحمه الله من تأمل في المحتصر حق تأمله تطلع على جميــع الفروع والأصول ، فإنه ما مــن مســألة أوردهــا إلا ورمــز هنــاك إلى شــئ مــن أصول الشافعي رحمه الله .(١)

وما قاله هذا الإمام ليس ببعيد ، فإن الناظر في المختصر يدرك جلالة مؤلفه ، وبعد نظره ودقيق علمه .

قال ابن سريج رحمه الله ما نظرت فيه من مرة إلا واستفدت فائدة حليلة "٠٠

#### رابعـــا / انتشاره وعناية العلماء به ومدحهم لـــه:

لقد شاع مختصر المزني وذاع ، وملأ الأصقاع والبقاع ، وانتشر في عرض بلاد المسلمين وطولها حتى بلغ الآفاق .

قال البيهقي رحمه الله لا أعلم كتابا صنف في الإسلام أعظم نفعا وأعم بركة وأكثر تمسوة من كتابه ٠(١)

وهذه شهادة عظيمة من امام واسع الإطلاع يندر مثلها .

 <sup>(</sup>١) هو محمد بن أحمد بن عبدالله الفاشاني ، أحد العلم عن أبي اسحاق المروزي ومحمد بن عسدالله السعدي وحدث عنه أبو عبدالله الحاكم وأبو بكر البرقاني وأبو عبدالرحمن السسلمي وعسيرهم وكان من أحفظ الناس للمدهب ، مات سنة ٣١٧هـ .

طبقات السنكي ٧١/٣ وفيات الأعيان ٣٤٥/٣ طبقات الله هداية الله ص٢٠

ر ٢ ) التعليقة للقاضي حسير ١١١/١

٣٤٥/٢ مناقب الشافعي للبيهقي ٢/٣٤٥

ر٤) مناقب الشافعي للبيهقي ٣٤٨/٢

وعده النووي ''رحمه الله في طليعـــة كتـب المــذهب الـــي قـــال عنــها مشـــهورة بين أصحابنــــا يتداولونهــا أكـــثر التـــداول ، وهـــي ســـائرة في كـــل الأمصـــر . ومشهورة للحواص والمبتدئين في كل الأمصار .

وقال القاضي حسين وكان الفقهاء يتداولونه إلى قيام الساعات وقال الماوردي رحمه الله ولما كان أصحاب الشافعي فلطنه قد اقتصروا عسى مختصر أبي ابراهيم إسماعيل بن يجيى المنزي رحمه الله ؛ لانتشار الكتب البسوطة عسن فهم المتعلم واستطالة مراجعت ها على العالمة من حتى جعلوا المختصر أصلا يمكن تقريبه على المبتدي واستيفاؤه للمنتبى ، وحتى جعلوا المختصر أصلا يمكن تقريبه على المبتدي واستيفاؤه للمنتبي ،

وقال الذهبي رحمه الله امتلأت البلاد بمختصره في الفقه بحيست يقال كانت البكر يكون في جهازها نسخة من مختصر المزني<sup>(۱)</sup> .

 <sup>(</sup>١) والكتب الخمسة همي مختصر المسزني والمسهذب والتنبيمة والوسسيط والوحسيز .
 قديب الأسماء واللغات ٣/١

<sup>(</sup>٢) التعليقة للقاضى حسين ١١١/١

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٧/١

<sup>(</sup>٤) سير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٢

ولقد أسهم الشعر في الثناء على هذا المختصر فكان الأديب

لم تر عيني وتسمع أذي أحسن نظما من كتاب المزي أوقال أبو العباس بن سريج رحمه الله في مختصر المزيي:-

حليف فؤادي مذ ثلاثين حجة وصقيل ذهني والمفرج عن همي جموع لأنواع العلوم بأسرها بمختصر ليس تفارقه كمني عزيز على مثلي إضاعة علمه لما فيه من نسج بديع ومن نظم "" وأنشد أبو عبدالرحمن محمد بن عبدالعزيز النيلي":-

إن كتاب المزني لسلوتـــي من حــزني وعدتي إن أحد من العدا بارزنـــي وحلتي إن فاخر من كسوتي أعوزنـــي وناصري إن حدل بحجة أعجـــزني آليت لا يعدله ملك الفتى ذي يـــزن ولا العراقين ولا الشام وملك يــمــن ياقرة العين ويا زينة كل الزيـــن ويا ملاذي إن دهتني فتنة في الفـــتن

<sup>( &#</sup>x27; ) انتسيمي الصرير ، كان فقيها أديبا له مصنفات في الفقه وله شعر مليح مات سنة ٣٠٣هـ . وفيات الأعيان ٣٧٦/٤ ، طبقات السبكي ٤٧٨/٣ . السير ٢٣٨/١٤

<sup>(</sup>٢) ماقت الشافعي للبيهقي ٣٤٤/٢ المحموع ١٠٧/١

<sup>(&</sup>quot;) مدقب الشافعي للبيهقي ٢٤٤/٢

 <sup>(</sup>٤) أحد ألمة حراسان كان فقيها صالحًا زاهدا وله ديوان شعر مات سنة ٢٣٤هـ. .
 الواقي بالوفيات ٢٦٣/٣ شذرات الذهب ٢٥٨/٣ العبر ١٨٦/٣ طبقات السبكي ١٧٨/٤

أنت ضجيعي ليلتي وفي نهاري سكــــــني

وفي مسيري صاحبي وفي ضريحي كفـــــني '''

ولقد كانت توضع الجوائز من الأمراء والوزراء لمن يحفظه فكان قاضي دمشــــق أبــو زرعة محمد بن عثمان الثقفي (٢) يهب لمن يحفظ مختصر المزيي مائة دينار (٣).

وقد وحد من كان يحفظه عن ظهر قلب ومنهم محمد بن جعفر القاضي "،

هذا قليل من كثير ، يحمل بين طباته العناية التي لقيها مختصر المزني من العلماء ، وغـــيرهم وهو يدل على مكانة فائقة قد حظي بها هذا المحتصر ، وما ذاك إلا بعد توفيق الله تبـــارك وتعالى .

# EK AND

(١) مناقب الشافعي للبيهقي ٣٤٦/٢

طبقات السبكي ١٩٦/٣ ، العبر ١٢٣/٢ ، الشذرات ٢٣٩/٢

- (٣) طبقات السبكي ١٩٦/٣ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١٠٢/١
- (٤) من علماء خوارزم كسمان رحسلا حليما فساضلا رحس في طلسب العلسم إلى العسراق ، وتفقه على أبي العباس بن سريج ، وسمع الحديث بحسما مسن محمسد سن حريسر الطسبري ، مات في ربيع الآخر سنة ٣١٨هـ ،

طبقات السبكي ١٢٩/٣

## البحث الثالث في شروحة والحففات عليه

## ونيمه أربعت مطالب:

المطلب الأول: شروج الخقص والقمليقات عليه المطلب الثاني: من نظم الخقص أو اختصر أو اختصر المطلب الثانث: من شرح فريبه وغسر ألفاظه المطلب النائث: من ألف زواقد علم الخقص أو المطلب الرابع: من ألف زواقد علم الخقص أو قارن بينه وبين فيره

# ا لطلب الأول شروع الخقص والقملقيات عليك

قام بشرح مختصر المزني عدد كبير من العلماء ، وهذه الشروح تختلف فيما بينها من ناحية الطول والقصر ، وهي كثيرة جدا ، بيد أن أكثرها لم استطع الوقوف عليه في فهارس المخطوطات ، ومن تلك الشروح :-

١/ الإمام أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد المروزي " ت ٣٤٠ هـ .

شرح المختصر بشرح مبسوط .

قال ابن هداية الله وهو أحسن ما وقفت عليه من شروحه (٢٠).

٢/ الإمام أبو على الحسن بن الحسن بن أبي هريرة<sup>(٣)</sup> ت ٣٤٥هـ.

له تعليقان على المختصر:-

أحدهما: التعليق الكبير قال السبكي وقفت عليه .

والثاني : التعليق الصغير وهو نحو بحلد "،

تحذيب الأسماء واللغات ١٧٥/٢ وفيات الأعيان ٧/١ الشذرات ٥/٥٥٣

<sup>(</sup>١) كان اماما حليلا ، أخذ العلم عن ابن سريج وانتــــهت إليــه رياســـة المذهـــب في العـــراق ، وانتقل في آخر عمره إلى مصر وتوفي بها ،

قال النووي متفق على عدالته وثوثيقه في روايته ودرايته .

<sup>(</sup>٢) طُعقات ابن هداية الله ص ٦٧ ، كشف الظنون ١٦٣٥/٢

 <sup>(</sup>٣) كان أحد فقهاء الشافعية ، تفقه على ابن سريج وابي استحاق ، عرف بابن أبي هريسرة ؛
 لأن أباه كان يحب السنانير فيجمعها ويطعمها مات في بغداد ،
 وفيات الأعيان ٣٥٨/١ تأريخ بغداد ٢٩٨/٧ مرآة الجنان ٣٣٧/٢

<sup>(</sup>٤) طبقات السبكي ٢٥٦/٣ ، طبقات ابن هداية الله ص ٧٣ كشف الظنون ١٦٣٦/٢

٣/ الإمام أبو علي الحسن بن القاسم الطبري" ت ٣٥٠هـ

له شرح على المختصر سماه الإفصاح .

قال ابن هداية الله وهو عزيز الوجود "٠٠).

٤/ الحافظ أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر العامري (١) ت٣٦٢هـ

له شرح مطول على المختصر (١) .

د/ الإمام أبو بكر أحمد عبد الله بن محمد بن عدي الجرجان (°) ت ٣٦٥ هـ له على المحتصر كتابا سماه الانتصار . (١)

( ' ) تفقه على ابن ابي هريرة في بغداد وله مصنف ات عديدة وهــو مـــ أصحــا الوحــود ،
 منسوب إلى طبرستان .

تحذيب الأسماء واللغات ٢٦٢/٢ ، تأريخ بغداد ٢٣٨/١١ وفيات الأعيان ٢٥٨/١

( \* ) ضقات السبكي ٢٨٠/٣ ضبقات ابن هداية الله ٧٥ ، كشف الظنور ١٦٣٥/٢

(٣) أحسبة العلمسم عسمس أبي اسمحاق المسروزي وسمزل البصمرة، ونه تصاليف منها الجامع .

تحديث الأسماء واللغات ٢١١/٢ الطبقات للشيرازي ص ٩٤ وفيات الأعيان ٢/١٥

- (٤) ضفات السبكي ١٣/٣، ضفات السبس هدايسة الله ص ٨٦ سبير أعسلاء ١٦٧/١٦ ١ السبلاء ١٦٧/١٦ كشف الظنون٢/ ١٦٣٥
- ( ° ) كان أجد الحهابذة صاحب كتاب الكامل ، سمع من أبي حليف وأبي عبدالرهم النساني ،
   وروئی عنه ابن عقدة وحمزة السهمي ،

تدكرة الحفاظ ١٤٣/٣ ، شدرات الذهب ٥١/٣ السير ١٥٤

(٢) ضفت السبكي ١٥٤/١٣ السير ١٥٤/١٦

7 / الإمام أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني ''ت ٢٠٦هــ له تعاليق على مختصر المزني '''،

٧/ الفقيه أبو الحسن محمد بن يحى بن سراقة العامري "ت ٤١٠هـــ له شرحان على مختصر المزني :-

أحدهما: شرح فيه الكتاب كاملا . ''

الثاني شرح فيه كتاب الفرائض منه (٥).

٨/الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله المسعودي (١٠ ت ( ٤٢٠ ) - (٤٢٩) هـ له شرح على مختصر المزني (٧٠).

الوافي بالوفيات ٥/٥٥، ، طبقات السبكي ٢١١/٤ ، السير ٢٨١/١٧

- (٤) كشف الظنون ١٦٣٥/٢ ، هدية العارفين ٢٠/٦
- (٥) ومن الممكن أن يكور قطعة من الشرح الكامن ولكسم هـــذا مـــا ذكــره ابـــن هدايـــة الله في الطبقات ص ٢٤٦
  - (٦) أحد أنمة الشافعية ، كان عالما فاضلا حسن السيرة ، تفقه على القفال . وفيات الأعيان ٣٥٠/٣ ، طبقات السبكي ١٧١/٤ الوافي بالوفيات ٣٢١/٣
    - ( V ) طبقات ابن هداية الله ص١٣٧ ، كشف الظنون ١٦٣٥/٢

 <sup>(</sup>١) شيخ طريقة العـــراق ، كـــان حافظـــا للمذهـــب حـــدث عـــن الاسمـــاعيلي والدارقطـــني .
 لازم الداركي وانتهت إليه رياسة المذهب .

هَذيب الأسماء واللغــــات ١٧٨/٣ ، تـــأريخ بغـــداد ٣٦٨/٤ ، وفيـــات الأعيـــان ١/٥٥ ، طبقات ابن هداية الله ص١٢٧

<sup>(</sup>٢) طبقات السبكي ٦١/٤

 <sup>(</sup>٣) حدث عسن أبسن داسة وأبسسن عبساد ، وكسان مسن أثمسة الشسافعية ،
 قال السبكي وأراه توفي في حدود سنة عشر وأربعمائة ،

٩/ الإمام أبوبكر محمد بن داود بن محمد الداودي الصيدلان " ت ٤٢٧هـ
 له شرح على المحتصر .

وقد وقف عليه السبكي ، وقال علقه على طريقة القفال (٢٠).

١٠/ أبو الحسن على بن الحسين الجوري "،

له کتابان:-

الأول المرشد في شرح المختصر ''. والثاني الموجز في ترتيب المختصر ''.

<sup>(</sup>١) كان امامـــا في الفقــه والحديــث، ولــه مصنفــات حليلــة، وهــر معــاصر للقفــال، وتأخرت وفاته عن القفال بنحو عشر سبير.

طبقات السبكي ١٥٨ ، طبقات ابن هداية الله ص ١٥٢

<sup>(</sup>٢) طبقات السبكي ١٤٨/٤ ، طبقات ابن هداية الله ص ٢٤٧ . كشف النظيون ١٦٣٥/٢

 <sup>(</sup>٣) أحد الأثمة ، أصحاب الوجود ، لقي أبا بكر البيسابوري وحدت عنه ،
 طبقات السبكي ٤٥٧/٣ اللباب ٢٥٣/١

<sup>.(</sup>٤) وقد نقل منه السبكي في الطبقات ٢٤٣/٣

<sup>(</sup>٥) ضيقات السبكي ٤٥٧/٣ ، كشف الظنون ١٦٣٦/٢

<sup>(</sup>٦) فقيه حراسان ، أحد عن أبي حامد والقفال وله تصابيف ، يسب إلى قريبة سبح قرية من قرى مرو ،

تحذيب الأسماء واللغات ٢٦١/٢ ، اللباب ٥٧٠/١ ، الأعلام ٢٥٨/٢

وكان يسميه امام الحرمين " بالمذهب الكبير ".

١٢/ القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري " ت ٤٥٠ هـ له التعليقة في شرح المختصر " ،

۱۳/ الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (°) ت ٤٥٠ هــ له كتابان :-

أحدهما الحاوي ، وبعضهم يسميه الحاوي الكبير ('') قال ابن هداية الله لم يصنف مثله (''). والثاني : الكافي (^).

(١) أبو المعــــالي عبدالملـــك بـــن أبي أحمـــد الجويــــني امـــام الشـــافعية في عصـــره قـــرأ الفقـــه على والده ، والأصول على أبي قاسم الاسكاف ، قعـــــد للتدريـــس ولـــه عشـــرون ســـنة . توفي سنة ٤٧٨ هـــ

وفيات الأعيان ٢٤١/٢ العبر ٢٩١/٢ الشذرات ٣٥٨/٣

- (٢) طبقات ابن هداية الله ص ١٤٢ ، كشف الطنون ١٦٣٥/٢
  - (٣) سيأتي الحديث عن حياته مفصلا ص
  - (٤) للكلام عنه فصل مستقل سيأتي ص
- (٥) أحد أئمة الشافعية ، وهو من أصحاب الوجوه ، تفقه على أبي القاسسم القشيري وأبي حسامد الاسفراييني ، له مصنفات كثيرة في أنواع العلوم ، مات وهو ابن ستة وثمانين سنة تأريخ بغداد ١٠٢/١٢ طبقات الإسنوي ٣٨٧/٢ الشذرات ٢٨٥/٣ السير ٢٨٥/٢
- (٦) وقد قامت بتحقیقه کوکبة من الطلاب في حامعة أم القرى ، ثم طبع في مكة ، دار البــــاز عـــام
   ١٤١٤هـــ بتحقیق الشیخ علی محمد عوض ، وعادل ، حمد عبدالموجود .
  - (٧) طبقات ابن هداية الله ٢٤٧
  - ( ٨ ) ذكره السبكي في الطبقات ٩/٥

1 1/ القاضي أبو محمد الحسين بن محمد بن أحمد المروروذي " ت ٢٦٢ هــ له تعليقان على المختصر :-

أحدهما كبير ، والثاني الصغير ، '' أما الكبير فيقول عنه النووي ما أجزل فوائده وأكثر فروعه المستفادة ولكن يقع في نسخه اختلاف ''،

10/ الشيخ أبو النصر عبدالسيد بن محمد بن عبد الواحد الصباغ " ت ٤٧٧هـ شرح المختصر بكتابه الشامل "،

 <sup>(</sup> ۱ ) المعروف بالقاضي حسين ، كان من أثمة الشـافعية ، وهـــر مـــن أحـــــ أصحـــاب القفــــال ،
 وكان يلقب بحبر الأمة ، وروى عنه أبوسعد المتولي وأبو المعالي الجويني ،

تحذيب الأسماء واللغمات ١٦٤/١ ، الشمارات ٣١٠/٣ ، وفيمات الأعيمان ٢٠٠/١ . السير ٢٦٠/١٨ .

 <sup>(</sup> ۲ ) قال الإسنوي وسبب الاختلاف انحتلاف المعلقين عنه .
 طبقات السبكي ٩٣/٢، طبقات الإسنوي ٩٣/٢ ، طبقات ابن هداية الله ص ٢٤٧

وقد طبع منه جزءان في مكتبة الباز بمكة بتحقيق على محمد عوض وعادل عبدالموجود ٠
 والكلام منقول من تهذيب الأسماء واللغات ١٦٤/١

٤) كسسان امامسسا مقدمسا في المذهسس، تقيسا نقيسا صاخسسا،
 قال السبكي كان خسرا لا تكدره السدلاء، تصب فقسها فكأسه لم يطعب سواه الحد عن القاضي أبي الطيب الطبري وأبي علسي بسن نسادان وعبه الحطيس التعدادي وأبو القاسم الأصبهابي وله تصانيف كتبرة .

البداية والنهاية ٢٢٦/١٢ ، مرآة الجنال ١٢١/٣ ضفات ابن فاصلى شهبة ٢٥١/١

ر ٥ ) وقد وحدت منه أجراء مفرقه قام لتحقيقها جماعة من المشايح :

منهم الشيخ أحمد الكاتب والشيح محمد عبدالله الزاحم، والشيح عواض بن همسلال العمسري الذي حقق جزء القسامة من الشامن وطعه عام ١٤١٥هـ في دار الخريري للطباعة بمصر .

١٦/ الحافظ أبو المحاسن عبدالواحد بن إسماعيل الروياني " ٢٠٥ هـــ

شرح المختصر بكتاب حافل سماه البحر" ،

قال ابن كثير وهو كتاب حافل كامل شامل للغرائب وغيرها وفي المثل حدث عن البحر ولا حرج "،

۱۷/ أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي " ت ۰ ۰ هـ مهـ له كتاب الشافي شرح مختصر المزين • " "

تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٧/٢ الشذرات ٤/٤ ، السير ٢٦٠/١٩

(٢) طبقات السبكي ١٩٣/٧ طبقات ابن هداية الله ص١٩٠٠

(٣) البداية والنهاية ١٨٢/١٢

(٤) امام حليل حافظ للمذهب ، تفقه على الطوسي وابن الصباغ ، وروى عنه أبو ظاهر السلفي .
 تذكرة الحفاظ ١٢٤١/٤ ، وفيات الأعيان ٣٥٦/٣

( ٥ ) ذكر السبكي للشاشي كتابين باسم الشافي :

أحدهما شمرح لمحتصر الممرني، والثماني شمرح لكتماب الشمامل لابدن الصباغ وهو الذي يقول عنه ابن هداية الله يقع في عشرين محلدا .

وقد سبق أن كتاب الشامل أيضا شرح لمحتصر المزيي .

طبقات السبكي ٢٠/٦ طبقات ابن هداية الله ص ١٩٧ كشف الظنون ١٥٢١ ، ٢/ ١٦٣٥

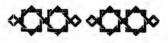
<sup>(</sup>١) كان يلقب بفخر الاسلام ، أحمد العلم عن والده ، وتفقه علم حمد .
وعلى محمد الكازروني ، وصار بحيث قال لو احترقت كتب الشافعي لأملينها من حفظي
وتعصب عليه جماعة من الباطنية فقتلوه ،

١٨/ أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (١٦ ت ١٦ ٥هـ

له شرح المختصر .

قال ابن قاضي شهبة وهو كتاب نفيس أكثر الأذرعي من النقل عنسه و لم يقف عليمه الإسنوي ('').

۱۹/ محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان ت ۲۶۹ هـ ۱۹/ محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان ت ۲۶۹ هـ له شرح على المختصر و لم يكمله "،



<sup>(</sup>١) المعروف بالفراء والملقب محتى السنة ، أحسد الأنسة تفقه على القساضي حسين ، وكان على طريقة السلف ، وله تصاليف كتيرة منسها شسرح السنة ، ومعام التستريل ، والجمع بين الصحيحين ،

وفيات الأعياد ٤٠٢/١ تذكرة الحفاظ ١٢٥٨/٤ ، ضقات السكبي ٢١٤/٤ .

<sup>(</sup>۲) طَبقات ابن قاضي شهية ۲۸۱/۱

 <sup>(</sup>٣) كان من علماء الشافعية ، سمع من أن فين العيند والعبر احسرالي والدميساطي ،
 ومات في الطاعون ،

طبقات الإسنوي ٣٣٧/٢ الوافي بالوفيات ١٦٨/٢

<sup>(</sup>٤) طبقات السبكي ٩٧/٩ كشف الظنون ١٦٣٥/٢ وقد ذكر فيه مؤلفه شروحا أخرى ٠

## ا ليطلب القانبي من نظم الخقص أو اختصرك

١/ أبو رجاء محمد بن أحمد بن الربيع الأسواني " ت ٣٣٥هـ نظم المختصر بنظم لطيف .""

٢/ أبو محمد عبدالله بن يوسف الجويني " ت ٤٣٨هـ

اختصر مختصر المزني في كتاب سماه مختصر المختصر وبعضهم يسميه المعتصر في

مختصر المختصر (1) وهذا الكتاب اعتنى به جماعة من العلماء منهم : -

أ / الإمام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي<sup>(۱)</sup> ت ٥٠٥ هـ اختصره في كتاب سماه عنقود المختصر ونقاوة المعتصر (۱).

<sup>(</sup>١) كان فقيها على مذهب الشافعي ، أديبا فصيح اللسان ، له نظم . النحوم الزاهرة ٣٩٤/٣ طبقات السبكي ٧٠/٣

<sup>(</sup>٢) طبقات السبكي ٧٠/٣ كشف الظنون ١٦٣٦/٢

<sup>(</sup>٣) والد امام الحرمين ذو فنون ، سمع من القفال وتفقه على ابن يعقوب وأبي الطيــــب الصعلوكـــي وروى عنه ابنه امام الحرمين وعلي بن المديني .

وفيات الأعيان ٢٥٠/٢ شذرات الذهب ٢٦١/٣ العبر ١٨٨/٣

<sup>(</sup>٤) طبقات السبكي ٥/٥ طبقات ابن هداية الله ص ٢٤٦، كشف الظنون ١٦٣٦/٢

<sup>( ° )</sup> كان يلقب بحجة الاسلام ، أخذ العلم عن امام الحرمين وأبي نصر الاسماعيلي ، حتى صلى الرمس الأئمة تنقل في علسوم ، واستقر في آخسر عمسره علسى التمسلك بالكتساب والسلة . وطرح ما سواهما ، وكانت وفاته بطوس ، وعمره خمس وخمسون سنة . شذرات الذهب ١٠١/٤ الوافي بالوفيات ٢٧٤/١ طبقات السبكي ١٠١/٤

<sup>(</sup>٦) طبقات ابن هداية الله ص٢٤٨ ، كشف الظنون ١٦٣٦/٢

ب / الإمام أبو خلف الشرواني() ت بعد الخمسين وخمسمائة صنف عليه شرحا سماه المعتبر في تعليل المختصر () ج / الفقيه أبو عمرو عثمان بن محمد بن أحمد المصعبي ت خو ٥٠٥هـــ شرح مختصر الجويني في مجلدين وهو شرح مختصر ()

#### 2065

(۱) عوض بن أحمد الشرواي ، من مدينة شروان انني ساها كسرى أنو شروان .
 طبقات السبكي ۲۰۰/۷

طبقات السبكي ٢٥٥/٧ طبقات ابن هداية الله ص ٢٤٩

<sup>(</sup>٢) وقف عليه السبكي .

<sup>(</sup>٣) وقد نقل السبكي من مقدمته كلاما بسيرا · طبقات السبكي ٢٠٩/٧ ، صبقات ابن قاضي شهبة ٢١٨/١

## ا لطلب الثالث

#### 200

## شرح غريبك وغسر ألفاظك

۱/ الإمام أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري " ت ٣٧٠هـ..
 له كتاب الزاهر في تفسير ألفاظ المزني " .

٢/ الإمام أبو سليمان محمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب الخطابي " ت ١٠٨٨هـ الإمام أبو سليمان محمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب الخطابي " ت ١٠٨٨هـ له كتاب تفسير اللغة التي في مختصر المزني ( " ) .

٣/ الإمام أبو الحسين أحمد بن فارس القزويني (°) ت ٣٩٥هـ
 له كتاب حلية الفقهاء . وهو في شرح غريب المختصر ('').

<sup>(</sup>١) الهـروي، سمـع مـن أبي القاسـم البغـوي وابـن السـراج، وكـان امامـا في اللغـــة بصيرا في الفقة، وهو صاحب تمذيب اللغة . وفيات الأعيان ٤٥.٨/٣ السير ٢١٥/١٦

<sup>(</sup>٢) طبقات السبكي ٦٤/٣ كشف الظنون ١٦٣٦/٢

<sup>(</sup>٣) البستي ، كان اماما في اللغة والفقه والحديث ، أخذ عــــــن أبي بكـــر القفـــــال وأبي علــــى بـــــــ أبي هريرة ، وعنه أبو حامد الاسفراييني ، صنف تصانيف كثيرة ، منها معالم السنن . . تذكرة الحفاظ ٢٠٩/٣ وفيات الأعيان ٤٥٣/١

<sup>(</sup>٤) طبقات السبكي ٢٩٠/٣

<sup>(</sup>٥) الإماء العلامة المحدث ، أبو الحسمين ، المعمروف بالرازي ، نزيسن همسذان ، وصاحب كتاب المحمر ، حدث عن أبي الحسن القطان وأبي بكر السني وأبي القاسم الطمراني حدث عنه على بن القاسم الخياط وأبو منصور بن المحتسب ، وكان رأسا في الأدب ، الوافي بالوفيات ٢٧٨/٧ مرآة الجنان ٤٣٢/٢ السير ١٠٣/١٧

<sup>(</sup>٦) وهو مطبوع . وانظر هدية العارفين ٥٨/٥ معجم المولفين ٢٢٣/١

# ا الحللب الرابع من أنف زوائد علم الخشدر أو قارن بينه وبين غيره

۱/ الإمام أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر " ت ۳۱۸هـ
 له كتاب الزيادات عنى مختصر المزنى " .

۲/ الحافظ أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري<sup>(۱)</sup> ت(٣٢٤هـ)
 له كتاب زيادات كتاب المزن <sup>(۱)</sup>

٣/ الإمام أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف (بابن القاص) " ت ٣٣٥هـ الإمام أبو التوسط بينه وبين ما اعترض به على الشافعي ".

(١) أحد الأثمة الاعلام لم يقلد أحدا في آخر عمره ، بن كــــان يـــأخذ بـــالدليل ، لــــه تصـــابيف
عديدة منها : الأوسط ، والاجماع ، والاشراف ،
تذكرة الحفاظ ٣/٤ وفيات الأعبان ٣٤٤/٣ الشدرات ٢٨٠/٢

- (٢) تأريح التراث العربي ١٨١/٢
  - (٣) سىقت ترجمته ص ٢١
  - (٤) كشف الظنون ١٦٣٦/٢
- (٥) ماء عصره ، أخذ الفقه عن ابن سريح ، وعنه أبو علمي الرحماحي ، همه تصماليف كتسيرة منها التلخيص ، وقد طبع ، والمفتاح ، وأدب القاضي .
   وفيات الأعيان ١/١٥ طبقات الشيرازي ص ٩١ طبقات السبكي ٩/٣
  - (٦) صقات ابن هداية الله ص ٢٤٥ كشف الظنون ١٦٣٦/٢

٤/ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن سهل الفارسي ("ت ٣٥٠هـ.
 له كتاب الانتقاد على المزني وكتاب الخلاف معه (").



<sup>(</sup>١) أحمد سن الحمدين بسسن سسهل ، مهمن أنمسة الشمافعية ، ومتقدميسهم . تفقه على ابن سريج ، وله عيون المسائل في نصوص الشافعي ، تحذيب الأسماء واللغات ١٩٥/٢ طبقات ابن هداية الله ص٧٦ الأعلام ١١.٤/١

<sup>(</sup>٢) طبقات العبادي ص٤٥ كشف الظنون ١١٨٨/١

# ا ليبحث الرابع في منشع ا لي الف فيك

مْ يذكر المزني رحمه الله المنهج الذي اعتمده في تأليفه لمختصره ·

ولكن بعد النظر في المختصر نخلص إلى عدة نقاط يتبين منها أهم ملامح المنهج السددي اختطه المزني رحمه الله في ذلك :-

١/ بين المزني رحمه الله في استفتاحية مجتصره (') أنه أخذه مما تلقاه عن الشافعي رحمــه الله
 من العلم ، سواء أكان ذلك من صريح كلامه أو من معناه ،

فينقل عبارة الشافعي رحمه الله بنصها في مواضع ، ويوردها أحيانا بحسب ما فهمه مـــن معناها ، وهذا ما كان يتحاشاه غيره مثل الربيع المرادي "،

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن المزني رحمه الله لم يكن مكثرا من ذلك ، والذي يحمله عليه احتمال اللفظ لأكثر من معنى فينقل المزني أصح هذه المعاني وأجودها في نظره "،

وقد يكون عند غيره من صريح لفظ الشافعي ما يعارض المعنى الذي فهمه المسزي مسن كلامه (1).

٢/ لم يضع المزين لكتابه اسما ، وإنما أوضع أنه مختصر فحسب ٠

٣/ كشف المزني عن غايته من تأليفه للمحتصر أنها منحصرة في بيان مذهب الإمام
 الشافعي رحمه الله لمن بحث عنه وطلبه .

<sup>(</sup>۱) محتصر المزني ص ٣

<sup>(</sup>٣) ضقات السبكى ١٠٩/٢

<sup>(</sup>٣) التعليقة للقاضي حسين ١٢٠/١

<sup>(</sup>٤) ضقات السبكي ١٠٩/٢

٤/ تطرق المزني رحمه الله في استفتاحيته لمحتصره إلى مسألة في غاية الأهمية ، وهي أنه لم يضع مجتصره ليكون حسرا للمقلدين الذين يأخذون بالقول من غير نظر للدليل ؛ لأن الشافعي رحمه الله لهي عن التقليد ".

وبين أن العبد مأمور بالاهتمام لدينه وأخذ الحيطة لنفسه ، والبحث عن الحق الموافسيق للدليل ، المستند إلى الكتاب والسنة والاجماع والنظر الصحيح .

ه/ ابتدأ المصنف كتابه بالحمد "فقال الحمد لله الذي لا شريك له ، ولا مثل له ، الذي هو كما وصف نفسه ، وفوق ما يصفه به خلقه ﴿ ليس كمثله شمع وهمو المسميع البصير ﴾ " .

ولكن هذه المقدمة سقطت من أكثر النسخ "٠، ٠

٦/ قسم المزين رحمه الله المختصر تقسيما يوافق ما اعتاده الفقهاء ٠

فبدأ بالكتب ثم الأبواب وفيها حصر المسائل والفروع .

٧/ رتب المزني رحمه الله مسائل الباب ترتيبا لا غبار عليه ٠

أما في ترتيبه للأبواب فقد قال البيهقي رحمه الله

كل كتاب صنفه الشافعي ورتب له ترتيبا حسنا ترك المزني ترتيبـــه ، وقـــدم وأحـــر كالجمعة والجنائز وغيرهما(°) .

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص٣

 $<sup>( \</sup>Upsilon )$  الحاوي للماوردي  $( \Lambda / 1 )$  طبقات السبكي  $( \Upsilon )$  ، المجموع  $( \Upsilon )$ 

<sup>(</sup>٣) الآية (١١) من سورة الشوري

<sup>(</sup>٤) ومنها النسخ المطبوعة

<sup>(</sup>٥) والمزني لم يفعل ذلك إلا لعلة عنده ، والله أعلم .

مناقب الشافعي للبيهقي ٣٤٨/٢

٧/ يصدر المسزي رحمه الله كشيرا من الأبواب بحديث مسند من طريق الشافعي رحمه الله (١).

وفي مواضع يبدأ بالمسائل مباشرة "'٠

٨/ يورد بعد ذكر المسألة أحيانا الدليل عليها من القرآن أو السنة أو الأثر أو النظر أن أو النظر أن ، ولا يلتزم بذلك دائما .

٩/ يشرح المزني رحمه الله بعض الغريب الواقع في كلام الشافعي رحمه الله (٧)٠

١٠/ يمييز المسزي رحمه الله كلامه من كلام الإمام الشافعي بقولسه
 قال المزي<sup>(^)</sup> أو قال أبو ابراهيم<sup>(¹)</sup> .

(١) انظر الصفحات: ٤، ٥، ٧، ٣١، ٨٤ ، ١٠٨، ١٣٠

(٢) انظر الصفحات: ١٢٧،١١٠،٥١،٢٧،١١٠

(٣) انظر الصفحات: ٣٤،٩،٩،٩،٣

(٤) انظر الصفحات: ٣،٧،٣ ، ١٩،١٩، ٢٧، ٣٣، ١٢٥،

(٥) انظر الصفحات: ٥،٨،٥، ٢٦، ٢٦، ٢٦، ١٥، ٥٥.

(٣) انظر الصفحات: ١٧،،

(٧) انظر الصفحات: ١٠،٧،١١،١١،

(٨) انظر الصفحات: ٣١٥،١٢،٩،٧،٥،١٢

(٩) انظر الصفحات: ٥

11/ إن الناظر في المحتصر يشم رائحة الورع في عبارات مصنفه فتراه يقول و يحتمل هذ عندي كذا ، أو يقول أشك في كذا ، أو أتوقف في كذا "،

قال القاضي حسين رحمه الله والربيع بن سُلَيمان المرادي صنف كتبا كثـــيرة . ولكــــر لكثرة ورع المزين وفقره بارك الله في كتبه ('' ،

١٢/ لا يذكر المزني رحمه الله المذاهب الأخرى إلا نادرا "٠٠

١٣/ يعقب المزني على كلام الإمام الشافعي ، ويردفه بعبارته ٠

وهذه التعقيبات من المزي رحمه الله عند النظر يمكن تقسيمها أن أربعة أنواع:-

أ / ترجيح بين الروايات ، واختيارمن أقوال الإمام الشافعي رحمه الله "، •

والمزين يعد من أئمة المذهب ومحققيه ، ولاختياراته ثقل ووزن ليس بالهين (°°.

ب / تخريجات يفرعها المزين على أصول الشافعي .

وهنا يستعمل المزني عبارة تشعر بذلك كأن يقبول قياس قوله كذا ، ويدحس في هذا كذا (").

<sup>(</sup>١) انظر الصفحات: ٢، ٢٥، ٦٤، ٥٠، ٥٠

<sup>(</sup>٢) التعليقة للقاضي حسين ١١١/١

<sup>(</sup>٣) انظر الصفحات: ٢٠، ٢٥، ٥٣،

<sup>&#</sup>x27; (٤) انظر الصفحات ١١، ١٢، ١٥، ٢٠، ٢٩،

<sup>(</sup>٥) انظر ص ٢٨

<sup>(</sup>٢) انظر الصفحات: ١٥، ١٦، ١٧، ١٣، ٣٧، ٣٦

وهذه التخريجات المتأمل فيها يدرك فقه المزني وعلو كعبه في الفقه . قال السبكي رحمه الله الفيصل في المزني أن تخريجاته معدودة من المذهب ؛ لأنحسا علمي قاعدة الإمام الأعظم (').

ج/ أقوال للمزين وآراء يميل إليها ، ويخالف فيها ما عنيه الإمام الشافعي رحمه الله وهنا ما عنيه الإمام الشافعي رحمه الله وهنا يعار المرزي بقول المسألة عندي كذا ، أو يقول قلت أنا أو يقول ليس هذا عندي بشئ (٢) .

وهذه الاختيـــارات والأراء الفقهيــة الــــي يميـــل إليـــها المـــزني رحمـــه الله تــــدل على أمرين :-

الأول: - أن المزني إلتزم بما ذكره في مقدمة المحتصر " من أهمية التحـــرر مــن التقليد، ونبذ التعصب، والدوران مع الدليل حيث ما دار .

الثاني :- أن المزين بلغ رتبة الاجتهاد ، وأصبح في رتبة علمية تؤهله إلى النظـــر والاستدلال .

<sup>(</sup>١) الطبقات للسبكي ١٠٢/٢

<sup>(</sup>٢) انظر الصفحات: ١٤،١٠،١٩، ٢٥،٢٥، ٢١،

<sup>(</sup>۳) ص ۳

وهل تحسب هذه الاختيارات من المذهب أم لا ؟

قال السبكي وأما احتياراته الخارجة عن المذهب فلا وجه لعدها البتة "٠٠

د / أقوال ذكرها تُلزني '''، وهي محتملة لا يمكن الجزم بإلحاقها بأحد الأنواع لسابقة وفي هذا النوع يقول السبكي''' :-

وأما إذا أطلق فذلك موضع النظر والاحتمال ، وأرى أن كل ما كان منها في مختصـــر: تلتحق بالمذهب ، وما ليس فيه فموضع توقف .



<sup>(</sup>١) طبقات السبكي ١٠٢/٢ تحذيب الأسماء واللغات ١٨٥/٢

<sup>(</sup>۲) انظر الصفحات: ٥، ١٦، ٢٠، ٢٦، ٤٣

<sup>(</sup>٣) الطبقات ١٠٢/٢

# الفحل الثالث في مُرجِئَ أُمِي الطيب

## وفيه ثلاثمة مباحث:

المبحث الأول: في اسم أبي الطيب ونسبه وأسرته ونشأته المبحث الثاني: طلبه الملم وشين غه وتلاحثه وحنفاته المبحث الثالث: في وفاته وثفاء الملهاء عليه

# ا لَيْتِ الْطَيِّبِ وَ نَسِنُ وَ أَسِرِ تَكُ وَ نَسُّاتُكُ مَنِّ الْطَيِّبِ وَ نَسَبُكُ وَ أَسِرِ تَكُ وَ نَسُّاتُكُ

# وفيسه مطلبسان:

الطلب الأول: في السها و فسبه و عنيته الطلب الثاني: في نشأته و أسرته

# ا المَّهُا وَ عَيْمِهُ وَ عَمْمِانُ وَ عَمْمِالُ عَمْ المُعالِمُ الْمُعَالِ

#### أولا / المسه ونسبه :-

هو طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر الطبري ٠

وهمذا قال جمهرة المؤرخين والنسابين () ، ما خلا صاحب الوافي بالوفيات فإنه زاد عبدالله بين طاهر وعمر () ، ولم أحد من وافقه على ذلك .

ولعل ما ذكره الجمهور هو الأرجح ، لأن من بينهم الخطيب البغدادي وهو من أخسص تلامذته .

و لم أجد من زاد في نسبته على ذلك ، لنتمكن من معرفة قبيلته التي ينتسب إليها •

<sup>•</sup> مصادر الترجمــــة:-

<sup>•</sup> طبقات العبادي ص ١١٤ ، تأريخ بغداد ٥٩/٩ ، طبقات الشسيرازي ص ١٢٧ ، الأنساب ٢٠٧٨ ، المنتظم ٢٠١٦ ، اللباب ٢٠٧٢ ، الكامل في التأريخ ٢٠١٩ ، قذيب الأسماء واللغات ٢٠٤٧ ، المخموع ١٩٠٠ ، وفيات الأعبان ١١٢٥ ، المختصر في أحبار البشر ١١٧٩ ، العبر ٢٢٢٣ ، النوافي بالوفيات ١٩٣٤ ، مرآة الجناد ١٧٠٧ ، طبقات السبكي ١٢٥٥ ، العبر ١١٧٥ البداية والنهاية ٢١/٥٨ ، تأريخ دولسة آل سلنجوق ص ٢٢ ، طبقات ابن قاضي شهنة ٢١١٠١ ، النجوم الزاهرة د١٣٥ ، طبقات ابن هداينة الله ص ١١٠ ، كشف الطنول ص ٢٤٤ ، ١١٠٠ ، شذرات الذهب ٢٨٤٣ ، هدية العسارفير ص ١٩٠١ ، تأريخ انترات العربي ١١٥٠ ، الأعلام ٢٢٢٢ ،

<sup>(</sup>۱) تأريخ بعداد ۹/ ۳۵۸ ، الأنساب ٤٧/٤ ، وفيات الأعيان ٥١٢/٢ ، اللباب ٢٧٤/٢ ، طبقات الأعيان ٥١٢/٢ ، اللبابكي ١٢/٥ ، السير ٦٦٨/١٧ ، طبقات الشافعيين ص ٢١٤، البداية والنهايات

<sup>8.1/17 (7)</sup> 

£ .

وأما الطبري فهي نسبة إلى طبرستان '' ، أقليم من بلاد حراسان '' . ثانيـــاً / كنيته ولقبــــه :-

اشتهر الطبري بكنيته التي عرف بها ، وهي أبو الطيب "".

ولا أعرف سبب هذه الكنية ، إذ أن المصادر لم تسعفنا بشيئ عن أسماء أولاده .

كما اشتهر بالقاضي ('')؛ لأنه تولى القضاء بالكرخ ('' لمدة تقارب أربع عشرة سنة ''، وهذه الشهرة استفاضت عنه عند فقهاء العراق من الشافعية ، حتى أنه لا يتبادر عند اطلاق القاضي ، إلا أبو الطيب رحمه الله (۷)،

- (١) بفتح أوله وثانيه وكسر الراء ، بلذان واسعة كثيرة الحصون والقلاع والزروع . معجم البلدان ١٤/٤، ١٧ ، اللباب ٢٧٤/٢
- (٢) بلاد واسعة من العراق حتى الهند وتشمل عدة أقاليم منها نيسابور وهزاة ومرو وبلخ فتحـــت في خلافة عثمان على سنة ٣١هــ على يد القائد عبدالله بن عامر بن كريز عليه ، معجم البلدان ٤٩٣/١ معجم ما استعجم ٤٩٣/١
  - (٣) الأنساب ٢٠٧/٨ ، طبقات العبادي ص١١٤ ، الكامل لابن الأثير ٢٥١/٩
- (٤) تأريخ بغـــداد ٣٥٨/٩ ، طبقـات السـبكي ١٢/٥ تمذيــب الأسمــاء واللغــات ٢/٢/٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٦/١
- ( ° ) بالفتح ثم سكون ، كلمة نبطية ، وهذا الأسم يطلق على عدة مواضع ، وكرخ بغداد هو المـــراد هنا ، وقد بناه المنصور في شرق دجلة ، وجعله سوقا لبغداد .
  معجم البلدان ٨/٤٠٥
- ( ١ ) وذلك أنه تولى القضاء بالكرخ بعد موت قاضيها ، القاضي أبي عبدالله الصيمري اختفي المتستوق سنة ٤٥٠هـ. . سنة ٤٥٠هـ. ، طبقات الشيرازي ص١٢٧ ، طبقات ابن كثير ٤١٢/١ ، السير ٢١٥/١٧ ، ٢٦٨ .
- ( ۷ ) كما أنه إذا أطلق لقب القاضي عند الخراسانيين فالمراد القاضي حسين ، وعند علمـــاء الأصــول
   المراد به أبو بكر الباقلاني .
  - طبقات ابن الصلاح ٢/١١ ، طبقات السبكي ٥/٥١

# ا الطلب القاني في نشأتك وأسرتك

ولد القاضي أبو الطيب رحمه الله في سنة ٣٤٨هـــ من الهنجرة كما حكـــى هـــو عـــن نفسه "" ، ولا يعلم متى ولد على وجه التحديد ،

ولقد كان مولده ونشأته في بلدة آمل ('' من إقليم طبرستان ، وفيها ترعرع وقضى أيام صباه ، فلما شب عن الطوق رحل في طلب العلم .

وليس ثمة ما يفيد حول تفاصيل نشأة هذا الإمام ، ولا ما يوضح حال أسرته سوى أنــه كان من أسرة فقيرة ، تعوزها النفقة .

روي أنه كسان له قميس وعمامه بينه وبين أحيه ، إذا خرج ذاك من البيت قعد هذا ، وإذا خرج ذاك من البيت قعد هذا ، وإذا خرج خاك من البيت وحدوه عربانا مؤتزرا بمئزر ، فاعتذر من العري وقال نحن كما قال الشاعر :-

قوم إذا غسلوا ثيـــاب جمالهم لبســوا البيـوت إلى فـراغ الغاســـل (٣)

١٠) تسأريخ بغسداد ٣٥٨/٩، وفيات الأعيبان ١٤/٢، المدايسة والنهايسة ١٨٥/١٢.
 الوافي بالوفيات ١٩٣/١٤.

 <sup>(</sup> ۲ ) مدينة عظيمة ، كتيرة الرروع ، وهي أكبر مدن طبرستان .
 معجم البلدان ۷۷/۱ الروض المعطار ص.٥

<sup>(</sup>٣) وفيات الأعيان ١٤/٢ه ، الوافي بالوفيات ٤٠٢/١٦ ،

وقد ذكر السبكي نبأ وفاة زوحته وأنه قعد في المسجد بسبب ذلك فاحتمع عليه كتــــير من الناس (') .

ولقد من الله على القاضي أبي الطيب رحمه الله بنعمة الأولاد إلا أنه لم ينقل إلينــــا مــن أخبـــارهم وأسمائــهم إلا أنــه زوج إحــدى بناتــــه مــــن أحــــد تلامذتــــه وهو القاضي أبو الحسن محمد بن عبدالله البيضاوي المتوفى سنة ٤٦٨ هــــ(٢) فأنجب منها عدة أبناء منهم :-

١/ أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عبدالله البيضاوي ت ٤٧٠هـ (١)

٢/ أبو القاسم على بن محمد بن محمد بن عبدالله البيضاوي ت ٥٠٠هــ (١٠٠٠

(١) صبقات السبكي ١٤٥/٤

تأريخ بغداد ٢٣٩/٣ ، طبقات السبكي ١٩٦/٤ ، البداية والنهاية ١٢١/١٢

<sup>(</sup>٢) قـــال الخطيــب كتبــت عنــه وكـــان صدوقــا ،وقـــال ابـــن كثــير سمــع الحديـــــث ، وكـــان ثقــة خـــيرا ، تـــوفي في شــعبان مــن ســنة ، وكـــان ثقــة خـــيرا ، تــوفي في شــعبان مــن ســنة ، ودفن بداره ،

 <sup>(</sup>٤) مات شابا في شهر رمضان ، قبل والده ٠
 الضقات للسبكي ٢٩٢/٥

# يِنَالثَّا تُصِبِئَ ا يِنَ كَالْفُنُحَى وَ شَيْعِ عِنْهُ وَ اللَّهِ عِنْهُ وَ مَالِكَ

# وغيمه أربقة مطالعه :

الطلب الأول: طالبة الملي

الطلب الثاني: شيئ عنه

المثلب الثالث: تالحث

المطلب الرابع: حسنفاته

# ا الطلب الأول في طلبه المل

لقد بدأ القاضي أبو الطيب رحمه الله مسيرته العلمية منذ صغره ، وقد بدأ في التلقيب ، والأحذ عن العلماء ، وحضور حلق الفقهاء ، ولم يناهز الحلم بعد (''.

ولقد كان لمثابرة هذا الإمام على طلب العلم منذ هذا السن المبكر أثر كبير في تحصيلـــه العلمي فأحذ عن مشايخ بلدته آمل ومنهم :-

أبو على الزجاجي (١) ، وأبو جعفر الحناطي (٥) .

ثم ازداد تعطشه للعلم وازداد نهمه في التحصيل ، وأحس بالحاجة الملحة إلى الإزدياد منه فلم يجد بدا من الرحلة في طلبه والتطواف في الأقاليم .

<sup>(</sup>١) نقل السبكي عن القاضي أبي الطيب أنه قال أنا رأيت الجلابي وكنت صبيا ، طبقات السبكي ٢٥٤/٤ .

<sup>(</sup>۲) ستأتی ترجمته ص۳۷

<sup>(</sup>٣) تأريح بغداد ٩/٩٥٩ العقد المذهب ص٠٩٠

<sup>(</sup>٤) ستأتي تراجم المذكورين في هذا المبحث في مبحث شيوخه

<sup>(</sup> ٥ ) طبقات ابن قاضي شهبة ١٨٠/١

فارتحل إلى حرحان (١٠) ليأخذ عن الإمام أبي بكر الإسماعيلي ، ولكنه لم يتمكن من الأخدذ عنه ؛ لأن المنية وافت ذلك الإمام الجليل قبل أن يلقاه القاضي أبو الطيب (١٠) .

فأخذ عن ابنه أبي سعد بن أبي بكر الإسماعيلي "، وروى عن أبي أحمد الغطريفي جزءا ، كان له بعد ذلك تحصيل علو الإسناد"، وقرأ على أبي القاسم بن كج "،

ثم ارتحل إلى نيسابور'' وسمع من مشايخها كأبي الحسن الماسرجي الذي صحبه القـــاضي أربع سنين ، وأخذ عنه الفقه'' ، وتتلمذ على الشيخ أبي اسحاق الإسفراييني وعنه أخــــذ الأصول '' .

معجم البلدان ١٣٩/٢ الروض المعطار ص٢٠٠

<sup>(</sup> ۱ ) نضم أوله ، مدينة عظيمة بين طبرستان وخراســــان قيــــل إن أولَ مـــن أحدثـــها يزيــــد بـــن المهلب بن أبي صفرة .

<sup>( \* )</sup> صبقات الشيرازي ص١٢٤ ، تحذيب الأسماء واللغات ٢٤٨/٢

<sup>(</sup>٣) نراقي بالوفيات ٤٠٢/١٦ ، وفيات الأعيان ١٤/٢

<sup>(</sup>٤) تأريخ بغداد ٩/٨٥٩ المنتظم ٣٩/١٦

<sup>(</sup> ٥ ) ضقات الشيرازي ص ١٢٤ ، طبقات ابن قاصي شهنة ٢٢٨/١

 <sup>(</sup> ۱ ) بعنج أوله ، مدينة كسيرة فتحست في عسهد عثمان في على يد عددالله بن عامر بن كريز في الله سنة ۳۱ هـ صلحا ، وهي كثيرة انفواكه واخبرات ، ،
 معجم البلدان ۳۸۲/٥، الروض المعطار ص۸۸٥

<sup>( &</sup>lt;sup>٧</sup> ) تأريخ بعداد ٣٥٨/٩ ، طبقات ابن كثير ص٤١٣

<sup>(</sup>٨) صقات الشيرازي ص١٢٤ تحذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢

<sup>(</sup> أ ) صقات ابن الصلاح ٤٩١/١ ، طبقات الإسنوي ٨/٢

فحضر مجالس الإمام أبي حامد الإسفراييني وعلق عن أبي محمد البافي (١) ولقد كان هذا الإمام حريصا على العلم يشعر بالحزن عند فواته : ومما يدل علي ذليك قوله خرجت إلى تُحرحان للقاء أبي بكر الإسماعيلي والسماع منه فدخلـــت البلـــد يـــوم الخميس، واشتغلت بدخول الحمام، فلما جئت من الغــــد لقيــني ابنــه أبــو ســعد فقال شرب دواء لمرض كان به فتجئ غدا لتسمع منه ، فجئت من الغد يسوم السبب . فإذا هو قد توفي بالليل" .

بمثل هذا الحرص والجهد قضى هذا الإمام مسيرته في طلب العلم وقد ســـطر ذلــك في قصيدة له رائع\_ة يقول فيها :-

> ما زلت أطلب علم الفقه مصطبرا على الشدائد حتى أعقب الجــبرا فكان ما كد من درس ومن سهر في عظم ما نلته من عقباه مغتفرا أقول بالأثر المروي متبع الله وبالقياس إذا لم أعرف الأتسرا وإن تحريت طرق الحق مجتهدا وصلت منها إلى ما أعجز الفكرا صنفت في كل نوع من مسائله غرائب الكتب مبسوطا ومختصرا وما أبالي إذا العلم صاحبين ثم الستقى فيه ألا أصحب اليسرا إلى الهدى فاستطابت عنده الصبرا كفايتي فأطاب الورد والصدرا (")

ثنت عنابي عنه همة طمحت إذا أضقت سألت الله مقتنعا

<sup>(</sup>١) تأريخ بغداد ٩/ ٥٩٨، وفيات الأعيان ١٤/٢ه

<sup>(</sup>٢) تأريخ بغداد ٣٥٩/٩ ، السير ٢٩٥/١٦

<sup>(</sup>٣) تأريخ بغداد ٩/٩٥٣،

# ا الحلاب الثاني يف تشين خسك

إن القاضي أبا الطيب الطبري رحمه الله أخذ في تلقي العلم منذ حداثة سنه ، وارتحل في طلبه إلى عدة أمصار .

١/ الحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم السري الغطريفي
 ت ٣٧٧هـ (١)، سمع منه القاضي بجرجان جزءا تفرد في الدنيا بعلوه (١).

(١) صقات السبكي ١٢/٥

لأنساب ١٥٩/٩ ، طبقات الحفاظ ص٣٨٧ الوافي بالوفيات ١٤/٢

- ( " ) ضفات السبكي ١٢/٥ سير أعلام السلاء ١١٨ ٨٦٦.
- (٤) نسيسابوري، سمع من مؤمن بن الحسن وابن سودب وابن داسة، وتفقه بأبي اسحاق المسروزي، وري عنه الحاكم وأبو نعيم الحافظ والصابوي، وهو من أصحاب الوجود طبقات الإسنوي ٣٨٠/٢، السير ٤٤٦/١٦
  - ( ٤ ) صفات الشيرازي ص١٢٤ تمذيب الأسماء واللغات ٢١٣/٢

<sup>(\*) ،</sup>خرجاني ، ولد سنة بضع وتمانين ومائتين ، سمع من أبي حليفة الجمحي والحسسس بس سنفيات وأبي العباس بن سريج ، وحدث عنه أبو بكر الإسماعيلي وأبو نعيم الحافظ وأسو العسلاء السري ، وكان عالما حافظا قواما متعبدا .

٣/ الإمام أبي الحسن على بن عمر بن أحمد الدارقطني (١) ت ٣٨٥ - ٠

أخذ عنه القاضى ببغداد ومدحه بقوله هو أمير المؤمنين في الحديث "

٤/ الشيخ أبي الحسن على بن عمر بن محمد السكري الحربي ت ٣٨٦هـ .

٥/ الحافظ أبي الفرج المعافى بن زكريا بن يجيى الجريري('' ت ٣٩٠هـ .

٦/ الشيخ أبي سعد اسماعيل بن أبي بكر الإسماعيلي (٥) ت٣٩٦هـــ ٠

(١) كان محدثا مقرئا ، ولد سنة ٦٣١هـ ، وسمع مــن أبي القاســم البغــوي واسمــاعير الصفــار وأبي طاهر الذهلي وعنه الحاكم وعبدالغني المقدسي وأبو حـــامد الإســفراييني وغـــرهم ، كان أحد الأثمة ، صنف السنن والعلل وغيرها .

الأنساب ٥/٥١ ، طبقات السبكي ٤٦٢/٣ ، طبقات ابن هداية الله ص١٠٢

- (٢) طبقات السبكي ٣/ ٢٦٤
- (٣) ولد سنة ٢٩٦هـ ، وسمع من أحمد بن الحسن الصوق وعلى ين السيراج وعيسى بنين
   سليمان ، وحدث عنه أبو القاسم الأزهري وأبو محمد الخلال وأبينو القاسم التنوخيي ،
   وكان من الثقات ،

الأنساب ٩٦/٧ ، ميزان الاعتدال ١٤٨/٣ ، الشذرات ١٢٠/٣

- (٤) الفقيه اللغوي ، سمع من أبي القاسم البغسوي وأبي محمد بسن صاعد والقاضي المحاملي ، وحدث عنه عبيدالله الأزهري وأحمد بن على التسوزي وأحمد بسن عمسر بسن روح ، قال الخطيب كان من أعلم الناس في وقته بالفقه واللغة وأصناف الأدب ، طبقات الشيرازي ص٩٣٠ تأريخ بغداد٣٠/١٣٦ ، وفيات الأعيان ٢٢١/٥ ، تذكرة الحفاظ
- (°) الجرحاني ولد سنة ٣٣٣هـ، وحدث عن أبيه وأبي العباس الأصم وابن دحيه، وعنه حمدة السهمي وأبو القاسم التنوعي، وكان ذو فندون مقدمها في الفقه وأصدول العربية، فاضت نفسه في صلاة المغرب وهو يقوأ قولة (إياك نعبه وإياك نستعين).

  تأريخ بغداد ٣٠٩/٦، طبقات الشيرازي ص١٠٠٠ سير أعلام النبلاء ٨٧/١٧

- ٧ / الحافظ أبي محمد عبدالله بن محمد البخاري المعروف بالبافي('' ت٣٩٨هـ. ٠
  - ٨/ الإمام أبي علي الحسن بن محمد بن العباس الطبري المعروف بالزجاجي (١٠)
     ت ٤٠٠٠هـ أو نحوها .
- ٩/ الحافظ أبي عبدالله الحسين بن محمد بن الحسين الطبري المعروف بالحناطي "
  ت ٢٠٠هـ أو نحوها ٠
- ١٠ أبي الحسين محمد بن عبدالله بن الحسن البصري المعروف بابن اللبان الفرضي (١٠)
   ت ٢٠٢هـــ ٠

( ' ) نزيسن بغسداد ، تتلمسذ علسي أبي علسي بسن أبي هريسرة وأبي اسسسحاق المسسروزي ، وكان من أصحاب الوحود ، ومن بحور العلم ، روى عنه أبو القاسم التنوخي . طبقات العبادي ص ١١٠ ، الأنساب ٤٧/٢ ، طبقات السبكي ٣١٧/٣

( \* ) من متقدمي الشافعية ، أخذ عن أبي العبـــاس.بــن القــاص ، وعنــه أخــذ فقــهاء آمــن ،
 له كتاب زيـــاذات المفتــاح ، قــال ابــن قــاضي شــهبة ، وهــو عزيــز الوحــود ،
 مات في حدود الأربعمائة ،

طبقات السبكي ٢٢٥/٣ طبقات ابن قاضي شهبة ١٣٩/١ طبقات ابن هداية الله ص١١٠

( " ) الطبري ، أخذ الفقه فيما أظلمن عن أبيله عن الن القناص وأبي استحاق المسروزي ، قنال الإستنوي للم كتباب مطبول ، ولمه الفتناوى ، وهنو كتباب نطيمه ، والحناطي نسبة إلى بيع الحنطة ،

ت أريخ بغداد ١٠٣/٨ ، العقد المذهب ص ٣١ ، طبقات الإسسسنوي ١٤١/١ ، طبقات السبكي ٣٦٧/٤ ، طبقات ابن قاضي شهنة ١٩٩/١

(٤) نتسافعي، سمع مثل أبي العساس بن الأثبرم واسن داسمة ، وتقبيمه الخطيسية ، وقبيل انتسهى إليمه علم الفرانسي أحمد عنسم القبياضي أبسو الطيسب سن أبي داود في بغداد ،

تأريخ بغداد ٤٧٢/٥) طبقات العبادي ص١٠٠، الـــراقي بالرفيــات ٣١٩/٣، الســير ٢١٧/١٧

١١/ الإمام أبي القاسم يوسف بن أحمد بن كج الدنيوري " ت ٤٠٥ هـ .
 ١٢/ الإمام أبي حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني " ت ٤٠٦هـ .

### 3K3K3K

<sup>(</sup>١) من أئمة الشافعية ، تفقه على ابسن القطان ، وجمسع رياسة الديسن والدنيسا في زمانسه ، وكان الناس يرحلون إليه ، قتله العيارون ليلة السابع والعشرين من رمضان . وفيات الأعيان ٣٣/٦ طبقات السبكي ٣٥٩/٥ طبقات ابن هداية الله ص١٢٦

<sup>(</sup>٢) امام أهل العراق ، ولـــد سـنة ٣٤٤هـــ ، نــزل بغــداد ، وأخــذ عــن ابــن المرزبــان والداركــي ، وأخــذ عتــه كثــير مــن العلمــاء منــــهم المـــاوردي والخطيـــب البغدادي وغيرهم ،

تأريخ بغداد ٣٦٨/٤ ، طبقات الشيرازي ص١٠٣ ، تحذيب الأسماء واللغات ٢٠٨/٢

# 

لقد كانت للقاضي أبي الطيب الطبري رحمه الله شهرة واسعة بسبب رحلته العلميـــة وكثرة من أفاد عنهم من العلماء ·

قال السبكي اشتهر اسمه فملأ الأقطار ، وشاع ذكره ، فكان حديث السمار وطـــاب ثناؤه ، فكان أحسن من مسك الليل وكافور النهار ، وعنــه أخــذ العراقيــون العلــم وحملوا المذهب "،

ومن بين أولئك أثمة مشهورون ، وعلماء معرفون منهم :-

١/ الشيخ أبو بكر محمد بن على بن عمر الراعى ت ٥٠٠هـ (١)

٢/ الإمام الحجة أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي ""

ت ۲۲۱هـ .

<sup>(</sup>١) ضقات السبكي ١٢/٥

 <sup>(</sup>٢) كسان مس الزهساد الصالحين ، وتفقسه علسى أبي الطيسب وأبي القاسسة الحسري ،
 وعنه أبو علي بن البنا وثابت البقال ،

طبقات القراء ١٨٨/١ شدرات الذهب ٤٠٨/٣

<sup>(</sup>٣) ولد سنة ٣٩٢هـ ، سمع من أبي سعيد الصيري وأبي العلاء الوراق ومحمد بن عبسستى وعسيرهم وحدث عنه خلائق منسهم أبسو نصير بسن مشاكولا والحميسادي وبركسات المحساد ، وكان من كنار الشافعية ،

البدايـــة والنهايـــة ١٠١/١٢ ، تذكـــرة اخفـــاط ١١٣٥/٣، الأنســـاب ١٦٦/٥ المنتظم٨/٢٦٥

- ٣ / أبو محمد عبدالله بن علي بن عوف السني (''ت ٢٥هـــ
- ٤/ القاضي أبو الحسن محمد بن محمد بن عبدالله البيضاوي ت ٤٦٨هـ (''.
  - ٥/ أبو محمد بديل بن على بن بديل البرزندي ت ٤٧٥هـ (٢)
- ٦/ الإمام أبو اسحاق ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزبادي ت٤٧٦هــ ''
- ٧/ الإمام أبو نصر عبدالسيد بن محمد بن عبدالواحد بن أحمد الصباغ ت ٤٧٧هـ "
  - ٨/ الشيخ أبو سعد عبدالله بن عبدالكريم بن هوازن ت٤٧٧هـــ(٠)
- (۱) تفقه على القاضي أبي الطيب وأبي اسحاق الشيرازي ، وسمـــع مـــن أبي علـــي بـــن تــــاذاك ، وهو الذي يقول له القاضي أبو الطيب ، وقد استعار منه شيئا :ياأيها الشيخ الجليل السني أردد على ما استعرت منـــــي
  طبقات السبــــكي ٥/٠٧
  - (۲) سبقت ترجمته ص ۲۸
  - (٣) تفقه ببغداد ، وسمع من الحسن الحوهري وابن المهتدي ، وعنه ابن كادش وابن السمرقندي .
     طبقات السبكي ٢٩٧/٤
- (\$) الشيرازي ، نزيل بغسداد ، تفقه على أبي عبسدالله البيضاوي ، ثم له إسرم أبها الطبيب ، وكان أخص تلامذته به ، وأقرهم منه ، حدث عنه الحميسدي وأبه والوليه البهاجي وأبه نصبر الطوسي ، وههو مسن أتمه الشافعية ، المتفق على جلالتسهم ، وله مصنفات عديد منها المهذب ، والتنبيه ، والطبقات ، وغيرها . وفيات الأعيان ٢٩/١ تمذيب الأسماء واللغات ٢٧٢/٢ طبقات السبكي ٢١٥/٤
  - (٥) سبقت ترجمته ص ٤٩
- (٢) كان فقيها أصوليا نحويا ، سمع من أبي بكر الحيري وأبي سعيد الصيرفي ، روى عنه السلم أختله عبدالغفار بن اسماعيل الفارسي ، وكان معروفا بالصلاح والاستقامة ، طبقات السبكي ٦٨/٥ ، العبر ٣٨٧/٣ ، شدرات الذهب ٣٥٤/٣
  - ( ۷ ) كان فقيها ، فاضلا ، محققا ، ولي القضاء بدار الخلافة ،
     طبقات السبكي ٣٣٣/٤

- ١٠/ أبو معشر عبدالكريم بن عبد الصمد بن محمد بن عني القطان ت٤٧٨هـ (١)
  - - ١٢/ أبو العباس أحمد بن محمد الجرجاني (٢) ت٤٨٢هـ .
  - ١٣ / أبو منصور عبدالرحمن بن عبدالكريم بن هوازن القشيري( ، ٢٠٠٠ تـ ١٨٤
    - ١٤/ أبو محمد عبدالغني بن بازل الألواحي(٥) ت ٤٨٣هـ .
    - ۱۵ / أبو بكر محمد بن المظفر بن بكران الشامي ت ٤٨٨هـ (١٠

- ( ۱ ) الطـــبري ، كــــان مـــن أنــــة القـــراءات ، وهـــو مقـــرئ أهـــن مكــــــة في عصـــــره ، وكان من فضلاء الشافعية ، وله كتاب التلحيص ، والدرر في التفسير ، وطبقات القـــراء . روى عى أبي عبدالله بن نظيف والقاضي أبي الطبري ، وعنه أبو بكر محمد بن عبدالباقي . لسان الميزان ٩٤/٤ ، مرآة الجنان ١٣٣/٣ ، ضقات السبكي ١٥٢/٥
- ( \* ) المعروف بالبصري ، مسين اهمل آميل طبرستان ، كمان غزيه الفصيل وافسر العقب ،
   روى عن أبي بكر الشاشي وأبي الطيب الطبري ، وعنه أبو المظفر السمعاني ،
   طبقات السبكي ٣٠٢/٥
- (٣) سميع منين أبي طنالب بنين غيبلان وأبي الحسين القزويني وأبي العبياس الصيبوري، كان قاضي البصرة، وشبح الشافعية بها، وهو من أعيان الأدباء في عصره، طبقات السبكي ٣١/٣، طبقات الإسبوي ٣٤٠/١ طبقات ابن هداية الله ص ١٧٨
  - : ٤) أحد الفقه عن الماوردي والقاضي أبي الطيب ، وكان فاضلا دينا ، طبقات السبكي ٣١٦/٣ ، طبقات الإسنوي ٣١٦/٣
  - أخسري، سمع من القاضي أبي الحسن الماوردي وأبي اسحاق الراهيم بن عسر البرمكي .
     الأنساب ٢/٢١ طبقات السبكي ٣٣٧/٣
- حموي تفقه على أبي الطيب ، حتى برع في المذهب ، ولي القضاء ، له كتاب البيسان في أصسول
   الدين ، وكان على طريقة السلف ،
- مرآة الحنان ١٤٨/٣ ، للبداية والنهاية ١٥١/١٢ ، العبر ٣٢٢/٣ ، طبقات ابن قساصي شهية ٢٧١/١

17/أبو تراب عبدالباقي بن يوسف بن علي المراغي (''ت ٤٩٣ هـ
17/ أبو الحسن علي بن سعيد بن عبدالرحمن العبدري ث ٤٩٣هـ (''
1٨ / أبو الفرج محمد بن عبيدالله بن أبي البقاء ('') ت٩٩٤هـ
1٩ / أبـو القاسـم علـي بـن الحسـين بـن عبـدالله الربعـي المعـروف بابن عربية ('') ت٥٠٢ هـ

<sup>(</sup>۱) نزيل نيسابور ، كان اماما فساضلا زاهسدا ، تفقسه ببغسداد على القساضي أبي الطيسب ، وبه تخرج ، واشتهر ، ثم ورد نيسابور ، وصار المفتي بها ، سمع من أبي علسي بسن شاذان وأبي القاسم بن بشران ، وعنه زاهر الشحامي وابنه عبدالخالق بن زاهر ، المتظم ۱۱۰/۹ شذرات الذهب ۳۹۸/۳ ، العبر ۳۳۳/۳ ، طبقات السبكي ۹۶/۵

<sup>(</sup>٢) من بني عبدالدار ، سمع من الماوردي وأبي حزم الظاهري ، وتفقه علي إسمعاق الشمرازي ، وروى عنمه ابسن السمرقندي وسمعد الخمير الأنصماري ، وبمسمرع في الفقمسة . وصار أحد الأئمة ، صنف كتابا سماه مختصرالكفاية .

طبقات السبكي ٢٥٧/٥ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٧٠/١ ، هدية العارفين ٢٩٤/١

<sup>(</sup>٣) قاضي البصيرة ، أحد عن الماوردي والشيرازي ، ولنه تصيابيف في اللغة ، منها المقدمة في النحو ، مات في البصرة .
المقدمة في النحو ، مات في البصرة .
البداية والنهاية ١٦٦/١٢ ، المنتظم ١٤٧/٩ ، الوافي بالوفيات ٩/٤

<sup>(</sup>٤) ولد سنة ١٤هـ، وحدث عـن الماوردي وأبي القاسم التنوحمي ، وعنمه ابسن نماصر وأبو الفتح بن شاتيل .
طبقات السبكي ٢٧٧/٤ طبقات الإسنوي ٢١١/٢ شذرات الذهب ٤/٤. ...

٢٠ أبو محمد عبدالله بن علي بن عبد الله بن محمد الآبنوسي " ت٥٠٥
 ٢١ أبو بكر أحمد بن علي بن بدران الحلواني المعروف بخالوه "ت ٧٠٥هـ
 ٢٢ أبو سعد عبدالواحد بن أحمد بن عمر الداراني ت٥١٥هـ. ")

(۱) البعدادي ، سمع من أبي محمد الجوهدري وأبي القاسم التنوحدي وأبي طسالت العشداري ، وروى عنه محمد بدن محمد السمنجي وعسدالله الحلمواني وأبدو طماهر السملفي ، وكان من الثقات ، له معرفة باخديت ، مدرات الذهب ١٠/٤ سنر أعلاء السلاء ٢٧٧/١٩ شذرات الذهب ١٠/٤

- ( \* ) كان شيخا صالحًا عرفا بالقراءات ، له رواية عالية ، سمع من القـــــاضي المُـــاوردي وأبي محــــــد الجوهري ، وحدت عنه اسماعيل السمرقندي وابن ناصر والسلعي وعيرهنم. سير أعلام البلاء ٩٨٠/١٩ طبقات ابن هداية الله ص ١٩٦ شدرات الدهـــ ١٦/٤
- (٣) من أهل أصبهان ، وكان مفتيا فيـــها ، سمــع ببعــداد مـــن أبي الطيـــب ، روى عــــه أــــو المعسر الأنصاري طبقات السبكي ١٩٣/٧

ď. •

٢٣/ أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين الشيبان " ت٥٢٥٠ .
 ٢٤/ أبو العز أحمد بن عبيد الله بن محمد العكبري المعروف بابن
 كادش " ت ٢٦٥هـــ

٢٥/ أبو بكر محمد بن عبدالباقي بن محمد الأنصاري ت ٥٣٥ هـ "٠٠

#### **\$.\$.\$**

- (۱) الشيباني البغدادي ، الكاتب ، سمع مـــن أبي طــالب بــن غيــلان وأبي القاســم التنوخــي ، وحدث عنه ابن ناصر والسلفي وأبو العلاء العطار وغيرهم ، وكان واسع الرواية ثقة . مرآة الجنان ٢٤٥/٣ سير أعلام النبلاء ٥٣٦/١٩ شذرات الذهب ٧٧/٤
- ( ٢ ) سمع مــــن المـــاوردي والجوهـــري وأبي طـــالب العشـــاري ، وعنـــه ابـــن نـــاصر والســـلفي ـــ وأبو القاسم بن عساكر ، سير أعلام النبلاء ٩ ٩/١٨٥ لسان الميزان ٢١٨/١ شذرات الذهب ٧٨/٤
- (٣) الخزرجي ، من سلالة الصحابي الجليس كعلب بن مالك عليه ، شاعر النسي يحلق وأحد الثلاثة الذين خلفوا ، كان يعرف بقاضي المرستان ، سمع مسن القساضي أبي يعلسي الفراء وعمر الخفاف وأبي طالب العشاري ، وحدث عنه السلفي والسمعاني وابسن نساصر وابن الحسوري ، وغسيرهم كثير ، وهومسن الذيسن انتهى إليهم علم الإسسناد، سوكان في الفقة على مذهب أحمد ،

لسان الميزان ٥/١٤ ، شذرات الذهب ١٠٨/٤ السير ٢٣/٢٠

### ا الطلب الرابع يف مصنفاتك

لقد كانت من عادة العلماء الاهتمام بنشر العلم والحرص على تبليغه تدريسا وتصنيف ويعدون ذلك من أفضل القرب ومن أداء حنق العلم على حامله . كما أنه من الصدقة الجارية التي يرجى ذخرها بعد الموت "،

ولقد اهتم القاضي أبو الطيب رحمه الله بهذا الجانب ، فقد تفرغ للتدريس وقضى فيـــه حل وقته .

واعتنى بالتصنيف عناية فائقة فصنف تصانيف كثيرة حازت على اعجاب العلماء ونطلت مدحهم وثناءهم حتى قال النووي رحمه الله

وله مصنفات كثيرة نفيسة في فنون العلمم ٠٠٠ و لم أر لأصحابنما أحسن منه في أسلوبه ٠١٠)

فهذه شهادة من امام واسع الاطلاع للقاضي أبي الطيب بكثرة التصنيف مع جسودة الأسلوب .

<sup>(</sup>۱) لما روى أبو هريرة هيئة أن رسول الله على قال (إذا ماتِ الإنسان انقطع عمله إلا من تلائسة: إلا من صدقة حارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صاخ يدعو له ) رواه مسلم في صحيحه في كتاب الرصية بات ما ينجق الإنسان مسن التسوات بعسد وفاتسه برقم ١٦٣١ (١٢٥٥/٣)

<sup>(</sup>۲) المحموع ۱/۹،۵

وقال الشيرازي وهو أخص تلامذة القاضي به :-

شرح المزني وصنف في الخلاف والمذهب والأصول والحسدل كتب كتسيرة ليسس الأحد مثلها الله . " الله الله الله الله الم

وقد حكى عن نفسه فقال :-

صنفت في كل نوع من مسائله غرائب الكتب مبسوطا ومختصرا "
ولكن هذه الكتب المتنوعة لم نستطع الوقوف عليها والاستفادة منها ، فأكثرها ما بين مفقود لم نجد عنها خبرا إلا بحسب ما ذكرها بعض السابقين ممن وقف عليهــــا . والبعض الآخر لا يزال حبيس المخطوطات و لم يخرج إلى عالم المطبوعات بعـــد . ومن هذه المؤلفات :-

١/ التعليقة شرح مختصر المزيي (٣٠٠).

٢/ جزء رواه عن شيخه أبي أحمد الغطريفي '١٠

وهذا الجزء تفرد القاضي أبو الطيب رحمه الله بروايته ٠

وهو ذو أهمية عالية ؛ لأنه له من علو الإسناد ما جعلها مطلب كثير من المهتمين بروايسة السنه وهو مشتمل على نحو من تسعين رواية . وقد طبع ""

<sup>(</sup>١) ضقات السيرازي ص١٣٥

<sup>(</sup>٢) سقت هده القصيدة ص ٢٢

<sup>(</sup>٣) وسيأتي الكلام عنها مفصلا ص ٩٦

<sup>(</sup> ٤ ) سير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧ ، طبقات السبكي ١٣/٥

<sup>(</sup>٥) في دار النشائر الإسلامية ببيروت عام ١٤١٨هــ بتحقيق د/عامر حسن صبري

٣/ الرد على من يعب السماع (١٠)٠

وهو عبارة عن رسالة صغيرة ضمنها مؤلفها حكم الغناء وأقوال العلماء فيه .

وهي رسالة قيمة أفاد منها الإمام ابن الجوزي رحمه الله في كتابـــه تنبيــس إبليــس ('') والإمـــام ابــن القيـــم رحمـــه الله في كتابـــه اغاتـــة اللـــهفان ('') وقد طبعت هذه الرسالة ('').

٤/ روضة المنتهى في مولد الشافعي ٠

وهـو عبـارة عـن رسـالة مختصـرة ذكـر فيـها مولـد الإمـام الشـافعي ونقل فيها بعض أخباره (°).

ه/ شرح الجدل

وقد ذكره عنه غير واحد (۱)، والمتبادر من عنوانه أنه كتـــاب وضـــع في علـــم الجـــدل والمنطق والله أعلم .

<sup>(</sup>۱) الأعسلام ۲۲۲۰/۳ وفسا نسسخ منسها بسسخة في دار الكتسب المصريسة برقسم ۲۲۸ وتوجد منه بسخة أخرى ذكرها الزركلي في خزانة الرباط د/۱۹۸۸ ؛

<sup>(</sup>۳) ي ۱/ ۱۵۲ ، ۹۵۲

<sup>(</sup> ٤ ) عام ١٤١٠ هـ في دار الصحابة للترات بطنطا بتحقيق الشيخ محدي فتحى السيد

<sup>(</sup>٥) تأريح التراث العربي ١٩٥/٢

<sup>(</sup>٦) ضقات الشيرازي ص١٢٨ طبقات السبكي ١٤/٥ وفيات الأعيان ١٤/٢ ٥١

٦/ شرح فروع ابن الحداد''

وفروع ابن الحداد ('' عبارة عن مختصر في الفقـــه ('' شــرحه القــاضي أبــو الطيــب الطبري رحمه الله وتوسع في شرحه ،

حتى قال عنه النووي ما أكثر فوائده (١).

وقد نقل منه السبكي قطعة (٥).

٧/ طبقات الشافعية (١)

١/ الجود (٧)

وهو كتاب ألفه القاضي أبو الطيب رحمه الله في مذهب الشافعي رحمه الله · ^^ قال النووي وهو كثير الفوائد ·

طبقات السبكي ٧٩/٣ وفيات الأعيان ٣٣٦/٣ العبر ٢٦٤/٢

- (٣) تمذيب الأسماء واللغات ١٩٣/٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١٣١/١
  - (٤) المحموع ١/٩٠٥
  - ( ° ) الطبقات ٥/١٤
  - (٦) معجم المؤلفين ١٢/٢
  - ( Y ) المحموع ١٩/١ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٨/١
    - ( ٨ ) المحموة ١/٩٠٥

<sup>(</sup>١) وفيات الأعيان ١٤/٢ السوافي بالوفيسات ٢٠٢١٦ مسرآة الجنان ٣٠٦٥، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٣٤/١ ، طبقات ابن هداية الله ص٢٤٧

<sup>(</sup>٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الحداد المصري ، ولد يوم مسوت المسزي ، وأخسد الفقسه عن ابي سسعيد الفريسابي ومنصور بسن اسمساعيل والصسيرفي والاصطحبري وغسرهم وكان من أئمة الشافعية ، وله مصنفسات منها الباهر ، وحسامع الفقه ، وغيرها ، مات سنة ٥٤٥هـ.

وقد نقل منه السبكي (''.

٩/ المحرج في الفروع "٠،

ذكره بعض أصحاب التراجم ، والمتبادر من عنوانه أنه في مسائل الفقه

١٠/منظومة في الفقه "٠٠

١١/ المنهاج في الخلافيات (١)

وهو كتاب وضعه القـــاضي أبــو الطيــب في مســائل الخــلاف واســتفاد فيــه من شيخه الإمام الدارقطني ، وأسند فيه عنه كثيرا ، (٠)

١٢ / المناظرات

وهي مناظرات وقعـــت للقــاضي أبي الطيــب رحمــه الله مــع بعــض معاصريــه ونقلها أصحاب التراجم ومنها:-

أ/ مناظرة بينه وبين أبي الحسن الطالقاني الحنفي (١٠)٠

وهي حرت في بغداد في جامع المنصور في مسألة تقديم الكفارة على الحنث (٧).

وهي مناظرة جليلة رائعة يتبين منها علم القاضي أبي الطيب وسعة اطلاعه ٠

(١) الطبقات ٤/٢٧

<sup>(</sup>٢) كشف الظنون ١٦٣٨/٢ هدية العارفين ٥/٩٦

<sup>(</sup>٣) نه نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم ١١/١٣

<sup>(</sup>٤) طبقات السبكي د/٢٤، ٤٦ ، طبقات ابن قاصي شهية ٢٢٨/١

<sup>(</sup>٥) ضبقات السبكي ١٣/٥

<sup>(</sup>١٠) ﴿ أَحَدُ لَهُ تُرْجُمَةً

<sup>(</sup>۷) طبقات انسبكي ٥/٤٢

ب/ مناظرة بينه وبين أبي الحسين القدوري (" الحنفي ، وكانت هذه المناظرة حول المحتلعة هل يلحقها طلاق أم لا ؟ (") وهي مناظرة قوية شيقة يتبين منها حسن أدب السلف في الحوار مع براعتهم في الاستدلال .

<sup>(</sup>۱) أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد البغدادي ، من أقصة الحنفية ، روى عن عبيدالله الحوشي ومحمد المؤدب ، وعنه الخطيب والدامغساني ، وله مصنفات منها المختصر وهو من الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي ، مات سنة ٢٦٨هـ .

تأريخ بغداد ٢٧٧/٤ ، تذكرة الحفاظ ١٠٨٦/٣ تساج الستراجم ص٧ الجواهد المضيئة.

<sup>(</sup>۲) طبقات السبكي ۳٦/٥

# ا لیمث الثالث یف وفاته وثناء الملیاء ملیه

### وفيسه مطلبسان:

المطلب الأول: وفاتك الطلب الثاني: ثقاء المانياء مليك

وبعد أن قضى القاضي أبو الطيب رحمه الله حياته في طلب العلم ونشره ، وصال مسه العمر حتى بلغ سنتين ومائة (١) .

قال الشيرازي () ولم يختل عقله ولا تغير فهمه ، يفتي مع الفقهاء ، ويستدرك عليه الخطأ ، ويقضى ويشهد ويحضر المواكب في دار الخلافة إلى أن مات .

وقال الخطيب <sup>(۱)</sup>وكان صحيح العقل ، تــــابت الفـــهم ، يقضــــي ويفــــي إلى حـــين وفاته ،

<sup>·</sup> بيــــد أن الإمــــام اليـــافعي ذكـــر أن عمـــــــره ماكـــــة وســــــتين ســـــــة تم قــــــال وربما سمعت من بعض شيوخنا وعشرين سنة ،

تأريخ بغداد ٣٦٠/٩ ، طبقات الشيرازي ص١٢٧ قمذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢ مــــر آة الجنان ٣٥/٥ طبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٧/١

<sup>(</sup>٢) طبقات الشيرازي ص١٢٧

<sup>(</sup>٣) تأريخ بغداد ٣٦٠/٩

وحين سأله تلميذه القاضي أبو بكر الشامي () فقال له لقد متعـــت بجوارحــك أيــها الشيخ! فقال و لم لا! وما عصيت الله بواحدة منها قط ().

بعد هذا العمر المديد والعمل الدؤوب الذي قضى به القصاضي أبو الطيب حياتمه وافتحه للنيمة في بغداد في يدوم السمسبت لعشمر بقمين مدن شمهر ربيع الأول سنة ٤٥٠ هـ (") .

ودفن من الغد في مقبرة باب حرب بجوار قبر الإمام أحمد بن حنيل رحمه الله، وحضر الصلاة عليمه ودفنه الأشراف والقضاة والشهود والفقسهاء، وكان يوما مشهودا (1) ، فرحمه الله رحمة واسعة .

### 1000000

۱) سقت ترجمته ص۷۹

۲) ضقات السبكي ١٥/٥ طبقات ابن قـــاضي شــهـــ ۲۲۸/۱ الـــوافي بالوفيســات ٢٠١١٦، مرآة الجنان ٣/٥٥

٣) سرافق لعام ١٠٨٥م و الأعلام ٢٢٢/٣

ا بن الصلاح ٤٩٢/١ طبقات السيرازي ١٢٨/١ ، الأنسياب ٤٧/٤ ، طبقات الماريح بغيداد ٤٩٢/١ طبقات السبكي ١٥/٥ ، طبقات ابن قاضي شهية ٢٢٨/١

# ا الطلب القاني شفاء الطلب القاني

لما تصدى القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله للتدريس والتصنيف الهال عليــــ طنبــة العلم ، وحطوا رحالهم بفنائه فألفوه بحرا لا تكدره الدلاء .

ولقد نال القاضي أبو الطيب رحمه الله ثقة العلماء الذين إلتقوا به أو نظروا في مصنفاته ، وكسب شهادهم له بالعلم الغزير ·

وإن من مشايخه الذين تتلمذ على أيديهم من مدحه وأثني عليه .

بل منهم من كان يفاضل بينه وبين آخرين من شيوخه .

فقد نقل (۱) الخطيب عن أبي محمد البافي (۱) أنه قال أبو الطيب أفقه من أبي حامد الاسفرايين .

ونقل عن أبي حامد الاسفراييني أنه قال أبو الطيب أفقه من أبي محمد البافي .

وإذا كان إثنان من أجل شيوحه كل واحد منهما يقدمه على الآخر عــــرف فضـــل أبي الطيب وعلو كعبه في العلم .

وقال الشيرازي ولم أر فيمن رأيت أكمل اجتهادا ، وأشد تحقيق وأجود نظرا منه (٣) .

<sup>(</sup>١) تأريخ بغداد ٩/٩٥٣

<sup>(</sup>۲) سبقت ترجمته ص ۷۰

<sup>(</sup>٣) الطبقات ١٢٧/١

وقال الخطيب البغدادي كان أبو الطيب الطبري ثقة صادقا دينا ورعا عارفا بأصول الفقه وفروعه محققا في علمه سليم الصدر صحيح المذهب جيداللسان يقول الشعر على طريقة الفقهاء "".

وقال السمعاني كان معمرا ذكيا متيقظا ورعا عارفا بأصول الفقه وفروعه محققا في علمه . له تصانيف في الفقه والأصول "،

وأطال النووي رحمه الله في الثناء عليه فقال

الإمام البارع في علوم الفقه "،

وقال في موضع آخر"

الإمام الجامع للفنون المعمر . . . له مصنفات كثيرة نفيسة في فنون العلم ومن أحسسها تعليقة في المذهب ، و لم أر لأصحابنا أحسن منه في أسنوبه وله المجرد في المذهب وهوكشير الفوائد ، وشرح فروع ابن الحداد وما أكثر فوائده ، وله في الأصول والخسسلاف وفي ذم الغنى (°) ، وفي أنواع ("كتب كثيرة ، وكان يروي الحديث الكثير بالروايات العالية ويقول الشعر الحسن رحمه الله .

وقال الذهبي الإمام العلامة شيخ الإسلام فقيه بغداد (١٠)٠

<sup>( &#</sup>x27; ) تاریخ بغداد ۹/۹ د۳

<sup>(</sup>٢) الأساب ٤٧/٤

<sup>( &</sup>quot; ) تحديث الأسماء واللغات ٢٤٧١٢

٥٠٩/١ عصوع ١/٩٠٥

<sup>(</sup> ع ) على المراد الغناء ؛ لأن له رسالة في دمه ، انظر ص ١٥٠

<sup>( \* )</sup> كأن فيه سقطا في الكلام وهو ( في أنواع العلوم )

<sup>(&</sup>quot;) سير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٧

وقال السبكي الإمام الجليل أبو الطيب الطبري أحد حملة المذهب ورفعائه .

كان إمامًا جليلا بحرا غواصا متسع الدائرة عظيم العلم ، حليل القدر كبير المحل .

تفرد في زمانه وتوحد ، والزمان مشحون بأحدانه ، واشتهر اسمه فملأالأقطار ، وشاع ذكره ، فكان أكثر حديث السمار ، وطاب ثناؤه ، فكان أحسن من مسك الليل وكافور النهار ، والقاضي فوق وصف الواصف ومدحه ، وقدره ربا على بسيط القائل وتسوحه ، وعنه أخذ العراقيون العلم وحملوا المذهب .

ونقل عن القاضي أبي الطيب أنه رأى النبي ﷺ في المنام وقال له يافقيه ، وأنه كان يفرح بذلك ويقول سماني رسول الله ﷺ فقيها (١٠٠٠ .

ووصفه مرة بأنه زينة العراق (٢٠).

وقال ابن الملقن أحد أئمة المذهب وشيوخه"،

وقال ابن هداية الله كان اماما ورعا حسن الخلق" .

وقال ابن قاضي شهبة أحد أئمة المذهب وشيوخه والمشاهير الكبار'' .

<sup>(</sup>١) الطبقات للسبكي ١٢/٥

<sup>(</sup>٢) الطبقات للسبكي ٢٤٤/٤

<sup>(</sup>٣) العقد المذهب ٩٠/١

<sup>(</sup>٤) طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ١٥٠

<sup>(</sup>٥) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٢٦/١

وهكذا تتابعت كلمات العلماء في الثناء على هذا الإسام ، وما ذك إلا لعلم ، وما ذك إلا لعلم ، وبراعته في التأليف مع ما يصحب ذلك من دين وورع ودماثة في الأخلاق وحسن فكاهة ودعابة ظريفة .

حكي أنه دفع خفا إلى من يصلحه فمطلبه وبقبي كلما جاء نقعه في الماه، وقال الآن أصلحه، فلما طبال ذلك عليه قال إنما دفعته إليك لتصلحه لا لتعلمه السباحة "'.

### TATAL AND A

<sup>( ` )</sup> المنظم ١٩/١٦ ، طبقات السبكي ٥/٥١ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٩/١٧

# الفطل الرابع في الممريث بعمّاب أبي الطيب

### وفيه أربعة مباحث:

ا لَمِحَدُ الْأُولَ : في اسم الكتاب ونسبته للمصنف

ا ليحثُ الثَّاني : منهج المصنف فيه

ا ليحث الثالث : قيمة الكتاب العلمية

ا الميحة الرابع : في وصف مخطوطات الكتاب

ا الميعث الخارس : في مصطلحات الكتاب

# ا لهجث الآول غيف اسح الڪمّام و مسمِمّه للحوّاث

#### -: اسم الكتاب /1

إن القاضي أبا الطيب الطبري لم يضع في مقدمية كتابيه اسما ؛ ولذا فقد تنوعت عبارات العلماء في التعبير عنه ، ومن ذلك :-

أ / التعليقة الكبرى في الفروع (١٠٠٠

ب / التعليق (۲) .

ج / شرح مختصر المزني (").

وهذه انتسمية في الحقيقة لا اختلاف بينها ؟ لأن مردها إلى شيء واحد ، وذلك أن بعضهم عبر بالاسم ، والبعض الآخر عبر عن موضوع الكتاب ومضمونه ، فليسر في تعدد هذه الأسماء دلالة عندى اختللاف المسمى ، كما قد نص عليه الزركلي من أن أبا الطيب له كتابان أحدهما التعيقة ، والثاني شرح المختصر ،

<sup>(</sup>١) هربة العارفين ٥/٩٦٤ الأعلام ٢٣٢١٣ ، كشف الضول ٢٤٢١

<sup>(</sup>٢) صفات ابن قاضي شهبة ٢٣٤/١ انجسوع ١٨٧/١

<sup>(</sup>٣) معجم المؤلفين ١٢/٢ تأريح الترات العربي ١٩٥/٢ الأعلام ٢٢٢/٣

وعما يؤكد مصداقية ذلك أن النسختين المعتمدتين في التحقيق كانت الأولى باسم التعليقة ، والثانية باسم شرح مختصر المزني (') ، ومع ذلك فهما نسختان لكتاب واحد ليس بينهما من الاختلاف إلا شيئا قليلا ،

وعليه فإن عنوان الكتاب فيما يظهر التعليقة الكبرى في الفروع ، "٠٠

\*\*\*

<sup>(</sup>١) انظر نماذج المخطوط المرفقة

<sup>(</sup>٢) هدية العارفين ٥/٩٤٤ ، الأعلام ٢٢٢٢/٣ ، كشف الظنون ١/٤٢٤

#### ٢/ نسبة الكتاب للمصنف: -

لقد تظافرت الأدلة التي تثبت صحة نسبة الكتاب لأبي الطيـــب الطــبري رحمـــه الله ، ومن تلك الأدلة :-

#### أ/الشهرة والاستفاضة:-

كانت لأبي الطيب رحمه الله شهرة واسعة لسعة علمه ، وكثرة تصانيفه ، ومن تنك التصانيف السعة علمه ، وكثرة تصانيف ، ومن تنك التصانيف السي كتب لهما القبول والانتشار التعليقة ، وكل من تعرض لترجمة أبي الطيب الطبري ذكر التعليقة ونسبها إليه ('' ،

#### ب / كثرة النقل عنها :-

فقد أفاد جملة من العلماء من التعليقة واقتبسوا منها وعزو إليها منهم:

١/ الإمام أبو بكر القفال في كتابه حلية العلماء ١٠٠٠

٢/ الإمام النووي في كتابه الجموع ٣٠٠.

٣/ الإمام أبو اسحاق الشيرازي في المهذب (١٠٠٠).

٤/ الحافظ ابن حجر في كتاب فتح الباري(٥) .

٥/ الإمام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٥٠٠٠

<sup>(</sup>۱) طقات الشيرازي ص١٣٥، وفيات الأعيان ١٤/٢، مقذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢، مغضوع ١٩٥، مرآة الجنان ٣٠٥، السير ٢٧١/١٧، طبقسات ابس قساضي شسهبة ١٣٥/٠ ، طبقات ابن هداية الله ص١٤٧ ، كشبيف الظنون ١٤٧٤، هديبة العساريين ١٢/٢ ، طبقات ابن هداية الله ص١٤٧ ، كشبيف الظنون ١٤٧١ ، معجبم المؤلفيين ١٢/٢ ، و٢٩٩٠ ، تأريخ التراث العسريي ١٩٥/٢ ، الأعسلام ٢٣٢٣ ، معجبم المؤلفيين ٢٢٢٠ ،

<sup>£07 (</sup> TT = . ( T)

<sup>· 3 · 7 (1</sup> AV ' (")

ATE ( AT ) ( 1)

<sup>777/ . (2)</sup> 

<sup>(</sup>٢) انصقات الكبرى ١٣/٥، ٢٠٣، ٢٠٢/٤، ٢٨٥/٣ كا ٢٨٣، ٤٦، ١٣

ج/ مخطوطات الكتاب :-

فقد حاء في الصفحة الأولى من كتاب التعليقة في النسختين نسبتها إلى القاضى أبي الطبري ،

وفي بدء الكلام عبارة قال القاضي الإمام أبو الطيب الطبيري، وجاء في نهاية المجلد الأول في نسخة (ب) (تم الجزء الأول من تعليق القاضي أبي الطيب الطبري رحمه الله) . (۱)

\*\*\*\*\*\*

<sup>(</sup>١) انظر نماذج المخطوطات المرفقة

# ا ليجث الثاني يف منفح الحفف في حتابك

الأول / المحمع عليه قال وهذا لا عمل لنا فيه إلا تصويره .

الثاني / للختلف فيه قال فإنا نبدأ بذكر مذهبنا فيـــه، ثم مذهــب المحــالف، ثم ما احتج به ، ثم دليلنا ، ثم الجواب للمخالف ،

وعيه فالمصنف رحمه الله اختصر في بيان منهجه في كتابه ، وهما الله الحسان هيجه في كتابه ، وهما الله وإن كان همه الله الحراب الأولين ، وهما الا أننا يمكن أن نقف على ذلك مربن حمال تحليل مادة الكتاب ودراستها ، وذلك من خلال النقاط التالية :-

ر ١ انظر التوحيسة (١١) من المحضوط

### ١/ تبويب الكتاب وترتيبه :-

تابع القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله المزني في تبويبه للمختصر وترتيبه له إلا أن هنـــلك خلافا يسيرا في اسماء بعض الأبواب كما يلي :-

ترتيب أبي الطيب	ترتيـــب المزنــــي	الرقسم
باب ما يفسد الماء	باب ما يفســـد الماء	١
باب الماء الذي ينحسس والدي لا	باب الماء الذي ينحـــس والــذي لا	۲
ينجس	ينجس	
باب المستح على الخفين	باب المسح على الخفين	٣
باب كيفية المسح على الخفين ،	باب كيف المسح على الخفين	٤
باب غسل الجمعة	باب الغسل للجمعة والأعياد.	0
كتاب الحيض.	باب حيض المرأة وطمهرها	٦
باب حيض المرأة وطلهرها	واستحاضتها	
واستحاضتها		
كتاب الصلاة	باب وقت الصلاة والأذان والعذر فيه	٧
باب الأذان	باب صفة الأذان وما يقام لـــه مــن	٨
	الصلوات ولا يؤذن	
باب استقبال القبلــــة	باب استقبال القبلــة ولا فــرض إلا	٩
	الخمس	

ثم إن القاضي أبا الطيب رحمه الله قسم الأبواب إلى مسائل وفصول وفروع ، أما المسائل فإنه يشرح فيها جملة من مختصر المنزي ، ويذكر فيها الأدلة والمذاهب والمناقشة ، أما الفصول والفروع فإنه يدرج تحتها صـــور ومسائل مفرعــة علــي المذهــب، ولا يشير فيها غالبا إلى الخلاف .

#### -: السائل الفقهية :-

ألمح القاضي أبو الطيب رحمه الله في مقدمته إلى أن المسائل المجمع عليها يكتفي بتصويرها وتوضيحها وأما المسائل المحتلف فيها فإنه يبدأ بذكر المذهب الشافعي ثم المحالف ثم دليل ثم دليل المخالف (').

وقد إلى تزم المصنف رحمه الله بحدا المنهج حملال عرضه الممسائل، وتبرز بقية الملامح عند استعراض مادة الكتاب الفقهية في النقاط التالية: -

١/ يبدأ أبو الطيب بذكر جملة من كلام المزني بنصها إن كانت قصيرة أو يذكر طرفها إن كانت ظُوريلة ثم يقول إلى آخر الفصل (١٠)٠

٢/ بعد نقله لنص المختصر يعقب بقوله وهذا كما قال ثم يعرض المسألة بأسلوبه ويحسرر الملاهب فيها ، فسيان كانت من المتفسق عليه في المذهب اكتفى بذلك (١٠) وإن كانت من المختلف فيه داخل المذهب عرض الأقوال والأوجه والطرق مع بيان القللل في انغالب ودليله والمختار في المسألة (١٠).

٣/ عند عرضه للمذاهب الأخرى فإنه يبدأ بذكر من وافق مذهبه من العلماء بدأ
 بالصحابة رضي الله عنهم والتابعين والفقهاء (٥)، ولا يقتصر على الأئمة الأربعة ،
 ثم يذكر مذهب المحالف من الأئمة الأربعة ومن وافقه من الصحابة والتابعين والفقهاء .

ر ١) انظر ص ١٤٦، ١٨٧، ١٨٦ من هذا الكتاب

ر ۲ ، انظر ص ۱۲۶ ، ۳۱۱ ، ۳۶۲

ر ٣) انظِر ص ۱۷۲، ۱۹۸، ۲۷۹، ۲۷۹

زع) انظر ص ۱۲۵، ۱۲۰، ۲۲۰

ر د) انظر ص ۱۹۸، ۳۰۰، ۴۰۰ و ۲۷۳

٤/ يشير أحيانا إلى اختلاف الروايات عن الأئمة والرواة عنهم (١)،
 ٥/ لايذكر في الغالب مذاهب أهل البدع كالروافض وغيرهم إلا إذا اشتهر قولهم في المسألة فيذكره للرد عليه وابطاله (١).

7/ يفسر الكلمات الغريبة في كلام المنزين (٢) وربحا استشهد على ذلك بأبيات من الشعر (١).

٧/ يتقيد المصنف رحمه الله بالمذهب، ولا يختار ما كان خارجا عنه ،
 ٨/ بعد تحرير المذهب فإن المصنف قد يذكر فروعا ومسائل تندرج فيه (٥) .

٩/ يتميز أسلوبه بالرصانة والوضوح (١) ، مع اجتناب ألفاظ التجريح للمخالف ٠

### 

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۱۲۹، ۱۳۰، ۲۸۷

<sup>(</sup>٢) انظر ص ٢٥٤ ، ٢٨٧ ، ٧٣٥

<sup>(</sup>٣) انظر ص ٢٢٤ ، ٧٧٠ ، ٤٤٢

<sup>(</sup>٤) انظر ص ۲۰۷، ٤٦٨، ۲۰۳

<sup>(</sup>٥) انظر ص ۱٤٣، ٤٨٠، ٤٨٥، ٩٥٥

<sup>(</sup>٦) انظر ص ۱۸۷، ۱۹۵، ۱۱۹، ۹۳۹

#### ٣/ منهجه في الاستدلال :-

اتبع القاضي أبو الطيب رحمه الله منهج ذكر الدليل على المسألة ، و لم يشأ أن يجرد كتابه من الدليل ويجعله قاصرا على ذكر القول فقط ، وعند النظر في الأدلة التي ساقها نستطيع أن نلخص منهجه في النقاط التالية :-

- ١/ يذكر المصنف الأدلم من الكتاب والسنة والاجمساع والقيساس٠
- ٢ يستدل المصنف بالآيات القرآنية فيذكرها بكاملها وقد يذكر منها موضع الشاهد ٠٠٠٠
- ٣ يذكر وجه الدلالة من الدليسل في حالسة عسدم وضوحها ٧٠٠٠
- ٤ يذكر الأحداديث محدردة مسدن الأسسانيد في الغسالب ،
- ه يذكر راوي الحديث في الغراب ، ولا يلتزم بذلك .
- ٦ لا يعتـــني المصنــف بتحريـــج الأحـــاديث والآثـــار إلا نــــادرا ٠
- ٧. يبين درجة بعض الأحساديث ويتكلم علمي الأسسانيد في بعسض المواضم علم ٥٠٠٠
- ٨ يذكر الاعتراض ات الموجهة إلى الدليل والأجوبة عنها ١٠٠٠٠
- ٩ يستدل بالقواعد الأصولية ٥٠٠ والفقهية ٥٠٠ ٠٠٠
- ١٠ ؛ يشـــرح الكلمـــات الغريبــة في مـــتن الحديـــت ٧٠٠

<sup>(</sup>۱) انصر فر ۱۵۰ ، ۲۰۹ ، ۲۲۷ ، ۲۸۹

<sup>( ` )</sup> الصر في ۲۰۸ ، ۲۶۸ ، ۴۵۹ ، ۲۳۲

<sup>(&</sup>quot;) الص د ١٥٤ ، ٢٠٥ (")

<sup>(:)</sup> الصرف ١٨٤ ، ٩٨٠ ، ٢١٤

<sup>(</sup>د) الصرف ۲۹۸، ۳۳۳، ۲۳۵، ۲٤۸

<sup>(</sup>١) الصر ف ٣٦٧ ، ٣٨٥ ، ٣٩٣ ، ٢٢٤

<sup>(</sup>١١) الصرف ١٩١٩ ، ٢٧٥ ، ٢٩٢

البهمة الثالث في قيهة العمّام الملهية

1.7

وفيه مطلبان:-

المطلب الأول: معاصن العُمَّابِ . المطلب الثاني: اللهن طابِّ علم العَمَّابِ .

# الطلب الأول في معاسن العمّاب

إن الناظر في كتاب التعليقة لنقاضي أبي الطيب الطبري يـــدرك أهميــة هــذا الكتــاب وغزارة مادته العلمية وحسن عرضه وأسلوبه .

وهذه المكانة العلمية نستطيع ابرازها من خلال عدة نقاط:-

#### ١/ ثناء العلم\_اء عليه:

قد نسالت التعليقة اعجماب كشير من العلماء وحمازت على ثنائسهم، قال النووي (١) وله - أي القاضي أبو الطيب - مصنفات كثيرة في فنسون العلم ومن أحسنها التعليقة في المذهب، ولم أر لأصحابنا أحسن منه في أسلوبه ، اهم

وقال السبكي(٢) وله التعليقة التي عليها وعلى تعليقة الشيخ أبي حامد مدار العراق بـــــل مدار المذهب اهـــ

وقال ابـــن قـــاضي شـــهبة <sup>(٣)</sup>ومــن تصانيفــه التعليــق نحــو عشــر مجلـــدات ، وهو كتاب جليل ، اهـــ

ويقول ابين هداية الله عنها الله عنها تعليقة كثيرة الاستدلال ويقول حاجي خليفة (°) تعليقة عظيمة في نحرو عشر مجلدات كثيرة الاستدلال والأقيسة اهـ

<sup>(</sup>۱) في الجموع ۱/۹، د

<sup>(</sup>٢) في الطبقات ١٢/٥

<sup>(</sup>٣) الطبقات ٢٦٦/١

<sup>(</sup>٤) الطبقات ص١٥٠

ره) كتب الظنون ٢٤/١٤

### ٢/ عناية العلماء كما :

لقد اعتنى العلماء بالتعليقة عناية حليلة واستفادوا منها فهذا تلميذ المصنف وهو القاضي أبو إسحاق الشيرازي يستفيد من التعليقة في كتابه الشهير المهذب، بل إن المتبع للمهذب يكاد يجزم بأنه مأخوذ من التعليقة برمته .

قال ابن قاضي شهبة بدأ في المهذب سنة خمس وخمسين وفرغ منه سنة تســـع وســـتين، أخذه من تعليق شيخه أبي الطيب (١).

وقال ابن هداية الله لخص المهذب عن تعليمة شيخه القاضي أبي الطيب (١).

ومما يدل على عناية العلماء به أن بعضهم كان يحفظها وكأنها بين عينيه ومنهم القاضي أبو بكر الشامي (")،

ولقد استفاد النووي رحمه الله استفادة كبيرة من التعليقة في كتاب المجموع ونقل منها (1).

<sup>(</sup>۱) طبقات ابن قاضي شهبة ۲٤٠/۱

<sup>(</sup>٢) طبقات ابن هداية الله ص ٢٤٧

<sup>(</sup>٣) طبقات السبكي ٢٠٢/٤ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٧٢/١

 <sup>(</sup>٤) انظر المحموع ١/ ١٨٧، ٣٩٦، ٣٠٥

# ٣/ مصادر الكتاب:

من حلال استعراض الجزء المحقق يمكننا أن نتعرف على بعض مصادر الكتاب التي منها :-

- ١/ الإفصاح لأبي على الطبري ١١) ٥٠ ٣٥ هـ
- ٢/ الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٠٤ ٢٠ هـ
  - ٣ الإملاء للشافعي أيضا ١٠٠٠
- ٣ الأوسط للإمام أبي بكر محمد بن المنذر ""ت ٣١٨هـ
  - ٤ حرملة للإمام حرملة بن يحي التجيبي ٥٠٠ ت٢٤٣هـ
- ٥/ سنن أبي داود (١) للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥هـ
  - 7: سنن الدارقطني ٣٠ للإمام على بن عمر الدارقطني ت٥٨هـ
  - ٧ صحيح البخاري ١٠٠٠ للإمام محمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ
    - ٨ غريب الحديث للإمام عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٩) ت٢٧٦هـ
      - ٩ الفروع للفقيه أبي بكر بن الحداد (١٠٠٠ ت ٣٤٥هـ
  - ١٠/ مختصر البويطي (١٠) للإمام أبي يعقوب يوسف بن يحي البويطي ت ٢٣١هـ

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۱۷۶

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۱۲۵، ۲۳۷، ۲۶۸ ۲۲۸

رس) انظر ص ۱۲۵ ، ۷۳۵

رع ؛ انظر ص ١٥٥ ، ٢٣٣ ، ٧٢٨

رد ؛ انظر ص ۲۲۶ ، ۲۷۲ ، ۲۲۲

وج انظر ص ۲۰۲

<sup>(</sup>۷) انظر ص ۲۹۹، ۷۲۷ ، ۷۳۶

<sup>(</sup>۱۱) انظر ص ۷۲۳

ر ۹ ) انظر ص ۲۰۷

ر ۲۰ ) انظر ص ۲۸۶ ، ۳۲۰

<sup>(</sup>۱۱) انظر في ۳۸۷، ۳۸۷) ۲۲۹

# ٤/ المادة العلمية :

وهذه المادة العلمية تتميز بغزارها وحسن عرضها ودقة معلوماها ويمكن أن نجلي بعــض محاسنها في نقاط منها:-

٢/ حسن العرض وسلامة الأسلوب مع بعده عن الإطناب المسل والإيجاز المحسل ،
 وهي في غاية الوضوح لا تميل إلى التعقيد والرموز التي تعكر على القارئ ،
 وتفوت عليه الفهم .

٣/ حسن الترتيب والتنظيم في عرض المعلومات مما يسهل على المطالع ادراك المقصود من غير عناء وكد ذهن ، وذلك يظهر في تدرج المصنف في العرض من العام إلى ما يتفرع عنه .

٤/ وفرة الأدلة من النقل والعقل مع حسن في الترتيب فيبدأ المؤلف بالآيات ثم الأحاديث
 ثم الآثار ثم الأدلة العقلية .

ه/ يبين المصنف الاعتراضات التي اعـــترض هـا علـى الدليـل ومـا يجـاب بــه عن تلك الاعتراضات .

٦/ حفظ لنا الكتاب أقوال الصحابة والتابعين وأصحاب المذاهــــب غــير المشــهورة
 كالأوزاعي والثوري وإسحاق رحمهم الله .

٧/ اشتملت التعليقة على فوائد في عليم الأصول والحديث والتفسير والتأريخ
 واللغة ونحوها ،

# ا الطلب الثاني في اللحن طلات علم الكثاب

لقد تعددت مزايا التعليقة للقاضي أبي الطيب رحمه الله ، وظهرت مكانتها بما حوته من مادة علمية وافرة ، وأسلوب شيق ، ولكنه مع هذا فهي عمل بشري يعتريه النقص ، ويداخله القصور ، والكمال لله وحده ولا أحد معصوم غير الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

بيد أن هذه المنحوظات المأخوذه على التعنيقة تعتبر قلينـــة بالمُوازنــة مــع مزاياهــا، وهي لا تقلل من شأن الكتاب، ولا تغض من مكانته .

ومن تلك المآخذ والملحوظات :-

١/ التقيد بالمذهب ، والتكلف في الإجابة عن دليل المحالف" .

٢/ ذكر بعض الأحاديث الضعيفة ، وعدم الإشارة إلى ضعفها ٥٠٠٠

" انتوسع في الأدلة العقلية ، ولو مع وجود النص (")

٤/ ذكر الاجماع في مسائل مع وجود المخالف(١) .

<sup>(</sup>۱) نظر في ۱۸۹، ۲۲۲، ۲۶۲، ۲۶۲، ۳۹۵

<sup>(</sup>۲) نظر ص ۱۸۰ ، ۲۲۳ ، ۲۰۱ ، ۳۵۸

<sup>(</sup>٣) نظر ص ١٤٩ ، ١٨٣ ، ١٨٧

<sup>(</sup>٤) نظر ص ١٣٣٥ ، ٢٩٧

# ا لبحث الرابع في وحث جنطوطات العتاب

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على نسختين من مقتنيات مكتبة طـــوب قــي ســراي باستانبول في تركيا ، وهذا وصفهما :-

# 🔲 النسخة الأولى

- لا يوحد من هذه النسخة سوى المحلد الأول والثاني ، وهما تحست رقم ( ٨٥٨ ) والمجلد الأول منه صمورة في مركز المخطوظات بالجامعة الإسمالامية ، وفي مكتبة المسجد النبوي ، وفي دار الكتب المصرية تحت رقم ( ٢٦٦ )
- يبدأ المجلد الأول من أول الكتاب حتى نهاية باب صفة الصلاة ومـــا يجــزئ منــها. وما يفسدها .
  - نصيبي من الكتاب يقع في الجحلد الأول من صفحة ( ٨٨ ) إلى صفحة ( ١٨٥ )
- عدد الأسطر في كل صفحة ( ٢٧ ) سطرا ، ومعدل الكلمات في كل سطر ( ١٤ ) كلمة تقريبا .
- كتبت هذه النسخة بخط النسخ وهمو في غايمة الجودة والجمال ، وعليها تصويبات في الهامش ، وهي قليلة السقط والأخطاء .

<sup>(</sup>١) شمس الدين أبو المعالي ، كان مولده سنة ٢٥٦هـ ، وسمع من إبراهيم بن عمـر وابـن عـزون والعز الحراني ، وغيرهم ، وكان ذكي القريحة قوي الحافظة ، وعنه سـراج الديـن البلقيـن وابن السبكي ، وغيرهم .

شذرات الذهب ١٣١/٦ ، الوافي بالوفيات ١٥٠/٢ ، طبقات السبكي ٩٢/٩

- أما التمثيكات فليس في النسخة ما يدل عليها إلا أنها بيعت من رجل اسمه أحمد بسن الظريف الكتبي (١٠).
- قد اخترت هذه النسخة وجعلتها أصلا لقدمها اعتبارا بالنسخة الأخسرى ، ولأنحا أوضح خطا ، وأقل أخطاء ، وسقطا من النسخة الأخرى ،
  - رمزت لهذه النسخة بالرمز ( ب ) ٠

\*\*\*

ر١) ناجد له ترجمة ،

# □ النسخــة الثانيــة :-

- وتقع هذه النسخة في سبعة عشر مجلدا الموجود منها ثلاثة عشر مجلدا تحــت رقــم ( ٨٥٠ ) والناقص من المجلدات هو رقم { ٢ ، ٧ ، ١١ ، ١٥ }
- ونصيبي مسن الكتاب يقع في المحلسد الأول مسن صفحه ( ١٢٢ ) إلى صفحة ( ٢٥٥ ) وهو نهاية المحلد الأول .
- عدد الأسطر في كـــل صفحــة ( ٢٥ ) سـطرا ومعــدل الكلمــات في كــل سطر ( ١١ ) كلمة تقريبا .
  - وقــــد كتبت بخط النسخ وهو واضح جيد وعليها تصحيحات قليلة في الهامش .
- وناسخها هو محمد بن محمد بن البسهاء المنصــور الواســطي('') ، وقــد ذكــر في هاية المحلد الرابع ('') .
- يوجد على غلاف هذه النسخة تمليكات فكتب ( في نوبسة الفقير زكريا بن محمد الأنصاري (٢) ت ٩٢٦هـ .
  - يوجد في النسخة بياض وأخطاء وسقط قد تم استدراكه من النسخة الأخرى .
    - رمزت لهذه النسخة بالرمز (ج) .

- (١) لم أحد له ترجمة
- (۲) انظر فهرس طوب کبی ۱۳۸/۲
- (٣) السكيني المصري الشافعي ، كنيته أبو يحيى ، قـــاض مفسسر ، مــن حفــاظ الحديـــث جمــع نفائس الكتب ، له تصانيف منها فتح الرحمن في التفسير ، وشرح ألفية العراقي ، وغيرها-- ... ـــ الكواكب السائرة ١٩٦/١ ، الأعلام ٢/٣٤



لقد ذكر المؤلف رحمه الله بعض المصطلحات المستخدمة عند الشافعية ، وقد حصرتما في القسم المحقق فها هي :-

١/ الأقـــوال : -

ما ينسبب للإمسام الشافعي رحمسه الله مسن أقسوال'' ، وهذه الأقوال تنقسم إلى قسمين هما :-

الأول / القديم :-

يطنق عبى ما قاله الإمسام الشافعي بالعراق قبل انتقاله إلى مصر تصنيفا أو أفتى به ").

الثاني / الجديد.

يطنق عبى كــل مــا ألفــه أو قالــه الإمــام الشــافعي بعــد دخولــه مصــر" وهــو الر،حــح في المذهــب وعليــه العمــل إلا في نحــو مــن عشــرين مســـالة ذكرها النووي" والسيوطي" .

١١٠ المجسرة ١٥١ : مغني انحتاج ١٠٤/١ ،

٢٠ المحسرة ٢٠، كاية المحتاج ٨/١

٣٠ معني محتاح ١٠٤/١ ، حاشية الشروالي ١/١٥

ر٤/ في اعموع ١٩/١

ر ٥٠ في الأشباه والنظائر ص٤٠٥

# ٢/ الأصح والصحيح:

وهذا يقال إذا كان في المسألة وجهان أو أكثر فقوي الخلاف قيل والأصــــح كــذا ، وإن كان ضعيفا قيل والصحيح كذا (١٠٠٠

# ٣/ الأظهر :

يراد بها القول الأكثر ظهورا من أقوال الإمام ، وتستعمل فيما إذا كان الخلاف قويا ، فإن ضعف الخلاف قيل الأشهر كذا ، (")

# \$/ الأوجـــه :-

وهي الأراء التي تنسب لأصحابه المنتسبين إلى مذهبه (٢) ، يستنبطونها من الأصول العامـــة للمذهب ، ويخرحونها على ضوء القواعد التي اعتمد عليها الشافعي .

وقد اختلفوا في هذه الأوجه هيل تنسب للإمسام الشافعي أم لا ؟ قال النووي والأصح أنها لا تنسب إليه (\*)،

<sup>(</sup>١) مغني المحتاج ١٠٤/١، لهاية المحتاج ٤٨/١

<sup>(</sup>٢) مغني المحتاج ١٠٤/١، تحفة المحتاج ٤٩/١

<sup>(</sup>٣) نماية المحتاج ١٠٤/١، المطلب العالي ٣/١٥

<sup>(</sup>٤) المحموع ١١/٢

# الطرق :-

وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب "، فيقول بعضهم مثلا في المسألة قــولان أو وجــها واحــدا، أو وجــها واحــدا، وقد يستعملون الطريقين موضع الوجهين، وعكسه "،

# TATE OF THE STATE OF THE STATE

(١) تحفة انحتاج ١٨/١ ، نحاية انحتاج ١٨/١

· ۲۲/۱ انجسرع ۲۱/۱ .

وينقسم علماء الشافعية ومشايخها إلى قسمين :-

الأول / العراقيــــون :-

وهم أصحاب الإمام الشافعي من أهل العراق ، إما مس بغداد نفسيها ، أو ممس حوضا مس السلاد ، وكسير العراقيسين الإمام أسو حامد الإسسسفراييني ت ٤٠٦هـ مس وتبعه جماعة منهم القسياضي أسو الطيسب الطسيري والقساضي المساوردي والتسيح أسو إسحاق الشيرازي وغيرهم .

الثاني: الخراسانيـــــون: –

وهم أصحاب الإمام الشافعي من أهن حراسان والسسلاد السبتي تحاورهما وامامسهم القفسال والن سريح وأبو إسحاق المروزي وعيرهمسم

قال النووي رحمه الله في انجمسوع ٦٩/١ وأعلسم أن نقس أصحابسا العراقيسين للصسوص التسافعي وقواعد مذهبه ، ووجوه متقدمي أصحابنا أتقل وأثبت من نقل اخراسسسانيين عائسا واحراسانيون أحسن تصرفا وبحثا ، وتفريعا وترتبنا غالبا ، اهــــ



2

7

Š

•

1

ä



وذلك لأن النظرة العامــة لا تعطـي تصـورا عـن مضمـون الشــئ كمــا تعطيه النظرة التحليلية .

إذ أن تحميل المادة العلمية لكتاب ما ثم مقارنتها بمادة كتاب آخر توضع مـــدى تمشى كل من الكتابين مع القواعد العلمية ، ومراعاتهما للأصول المتبعة .

وخلي مكانة كل كتاب من الناحيـــة العلميــة مقارنــة بالكتــاب الآحــر ، وما ينفرد به كل كتاب من مميزات ، ومـــا قــد يــرد عليــه مــن مــآخذ في العرض أو المحتوى .

وإذا كانت القاعدة أنه لا يخلو كتاب من فائدة ، فإن كتب العلمساء السابقين إذا تأملها المنصف ألفاها تحوي دررًا لا تكاد توجد ، ونفائسا لا يعشر عليها لا بعد صبر ضويا ،

وما ذلك إلا لأن كتبهم قد حوت عصارة عنمهم ، وخلاصة تحاريم ، مع ما يصحب ذلك من إحمال إحمال لله تعالى وإحبات إليه سبحانه يجد أثره كل من قرأ كتبهم ، واطلع على مصنفاقم ،

وقبل المقارنة بين هذين الكتـــابين أود أن أنبـه إلى أن هنـاك تشـاها بــين لكتابين من عدة نواحي ويعود هذا التشابه إلى عدة أسباب منها: -

# ١/ الاتفاق في المذهب والطريقة :-

إن كلا الكتابين ألف في مذهب الإمام الشافعي على طريقة العراقيين التي أحذها القاضي المساوردي والقاضي أبو الطيب مسن شسيخهما الإمسام أبي حامد الإسفراييني ت٤٠٦هـ (١٠).

# ٢/ المعاصرة :-

فلقد عاش كل من الماوردي والقاضي أبو الطيب في زمن واحد ، و لم يكن بين وفاتيهما إلا أحد عشر يوما (٢) .

وهـذه المعـاصرة بـلا شـك تـؤدي إلى تقـارب الأفـهام والعلـوم، وحاصــة إذا أضيـف إلى ذلـك المنـاكنة في بلـد واحـد فالقاضيان كلاهما من أهل بغداد .

# ٣/ تقارب المكانة العلميـــة :-

يعد القاضي الماوردي والقاضي أبو الطيب من علماء الشافعية الكبــــار ، ومــن أصحاب الوجوه ، ومن الأئمة المتفق على حلالتهم (<sup>۱)</sup>.

وقد تقلد كل واحد منهما منصب القضاء ، وتصدر للتدريس وقصده الطلاب وأخذوا عنه ، وتناقلوا كتبه وفتاواه ،

<sup>(</sup>١) انظر ص ١١٧ من هذا الكتاب

<sup>(</sup>٢) طبقات السبكي ٢٦٩/٥ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٣١/١

<sup>(</sup>٣) انظر ص ١٩٢،٤٦

# ٤/ الاتفاق في المتن المشروح وكثير من المصادر:-

شرح القاضيان بكتابيهما مختصر المزني، وهذا مما يجعل هناك تقاربا فيما بين الكتابين، حيث أن عبارة الكتابين منصبة في الغالب عنى عبارة المتن من ناحية الإيضاح وذكر الدليل والتعليل، وذكر بعض الفروع المندرجة تحت حكم المسأنسة، بالإضافة إلى ذكر المذاهب وأقوال أهمل العلم في المسألة مع ذكر أدلتهم ومناقشتها .

وإذا اتفق مع ذلك اتحاد المصادر كان التقارب أشد ، فكل المصادر التي سبق أن أشرنا إلى أن القاضي أبا الطبري اعتمدها في شرحه'' نجد أن القاضي أبا الطبري اعتمدها في شرحه'' بحد أن القاضي أبا الطبري اعتمد عنيها أيضا في كتابه الحاوي'' ،

وكل ذلك مما يؤكد ما ذكرناه من وجود تشابه واضح بين الكتابين في المنسهج وانحتوى ، إلا أنه لابد من أن نبين أن هذا لا يعني أنه لا يوجد فرق بين الكتابين ، وأنهما متطابقان تماما من كل وجه ،

فانتعليقة في ذاها تختلف عن الحاوي ؛ لأنها عبارة عن شرح يلقيه الشيخ عسسى تلاميذه الذين يقومون بكتابته وتدوينه ليصير بعد ذلك كتابا (")

فهي ليست كتابا يقوم العالم بتحريره ، ويعيد النظر فيه ، ويستجمع الخواطــــر والأفكار ، ويدقق في المراجع والمصادر .

إنما هي سوانح تعرض للعالم وقت الدرس فيقوم تلامذته بتسجيلها ، ثم تنتشـــر بين لناس .

۱۰۰ بطر ص ۲۰۰

<sup>.</sup> ۲ . نظر کتاب اخاوی تحقیق د/ راویة الظهار ۸۶/۱ ، ۳ ، ۱۵۲۹

۳ کشد انضول ۱۹۱/۱

هذا وإني ساعقد القارنة المسارنة بين هذين الكتابين مسن خلال النقاط التالية :-

# ١/ المادة الفقهاة:

إن كتاب التعليقة للقاضي أبي الطيب الطبري يعتبر موسوعة فقهية ضحمة في الفقه المقارن بوحه عام ، وفي الفقه الشافعي بوحه حاص ، فإنه يعسرض المسألة ثم يذكر الإجماع إن كان فيسها الجماع ، ما وإن كانت من المسائل الخلافية بين الأقوال والأدلة والمناقشات ،

وكذلك الحال في كتاب الحـــاوي فإنــه ســار علــي نفــس النســق إلا في . بعض النقاط ومنها :-

١/ سعة المادة العلمية في كتاب الحاوي

يعتب الحاوي أوسع من التعليقة إذ أنه يذكر مسائل وفروع لم يذكرها صاحب التعليقة (١).

٧/ يذكر صاحب الحاوي تقسيما في بعض المسائل لم يذكره غيره ، بينما نـــرى
 صاحب التعليقة يتمشى مع ماذكره علماء الشافعية (") .

٣/ يذكر صاحب الحاوي أوجها في المسألة لا يذكرها صاحب التعليقة ١٠٠٠٠

<sup>(</sup>١) الحاوي ١/٣٥، ٥٥، ١٣٦، ٨٢٨، ٩٩٣

<sup>(</sup> ٢ ) انظر الحاوي ٥٣/١ ، والتعليقة ص ٢٤٢

<sup>(</sup>٣) الحاري ١/٣٥، ١٩٥، ١٣٥، ٨٨٣، ٢٧٣٠

# -: الاستــدلال - ۲

يذكر القاضي أبو الطيب الأدلة من الكتاب والسنة والاجماع والعقل ، ويبين الاعتراضات التي وحسمت إلى تنك الأدلة ، ومنا قند لجناب بنه عن تلك الاعتراضات .

وقد مشى القاضي أبو الحسن الماوردي على نفس هذه الطريقة ويبرز الاختلاف بينهما في عدة نقاط منها: -

١/ الحاوي أكثر أدلة من التعليقة ٠٠٠٠

٢/ يذكر صاحب الحاوي آثارا لا يذكرها صاحب التعليقة "'٠

٣/ غالبا ما يستدل صاحب الحاوي بالأحاديث مسندة من طريق الشـافعي أو غيره (أ) ، وهذا يقل عند صاحب التعليقة (أ) .

3 / يتوسع صاحب التعليقة في الإجابة على الدليل أو على الاعتراض على الدليل ويذكر في ذلك عدة أوجه (١) ، بينما يميل صاحب الحاوي إلى الاختصار في ذلك (١) ، ويذكر في ذلك على بعض الأحاديث ، ويبين درجتها ، وهذا قليل في كتــــاب التعليقة (١) .

<sup>( &#</sup>x27; ) في النعليقة في الجزء المحقق قرابة ٢٦٠ حديثاً ، وفي الحاوي قرابة ٢٨٠ حديثاً ٠

<sup>(</sup> ۲ ) اخابی ۱/۱ ۳۵۱/۱ (۲ )

<sup>(</sup>٣) اخاري ۱/۱۳ ، ۳۰۷ ، ۳۱۸

رع ) اخاري ۱/۲۲۳ ، ۱۳۵۱ ، ۲۵۳

۵ ) التعبيقة ۲۰۱ : ۲۰۱ (۵ )

<sup>🗥 )</sup> التعبيقة ٤٩١، ١٨٣ ، ٢٤٩

٣٩٠ ر ٣٣٢ ، ٣١٢/١ ج الحاد ٢٠

<sup>(</sup> ١٠ ) الحاري ١/ ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٦ ، التعليقة ١٩٣ ، ٢٠٣ : ٢٦٩

# ٣/ العرض والأسلوب : -

يتميز الكتاب بأسلوبه الواضح الرصين الذي يفيد القارئ المراد من غير تعقيد ويكون متمشيا مع أسلوب أهل الفن سائرا على قواعدهم .

ولقد كان هذا متوفرا في كتاب التعليقة ، وكتاب الحاوي إلا أن التعليقة تتميز بكونها أوضح أسلوبا من الحاوي ، وهذا مثال يوضح ذلك ": -

قال القاضي أبو الطبب ( فصل ): إذا كان معه إناء طاهر وإناء فيه بعض المائعات ، مثل ماء الورد المنقطع الرائحة ، أو ماء الشجر ، لم يجز التحري ؛ لأن المباح اشتبه بالمحظور الأصل ، فلم يجز التحري كما لو كان إناء من بول وإناء من ماء لكنه يجب أن يستعمل أحد الإنائين ثم يعيد الوضوء من الإناء الآحر .

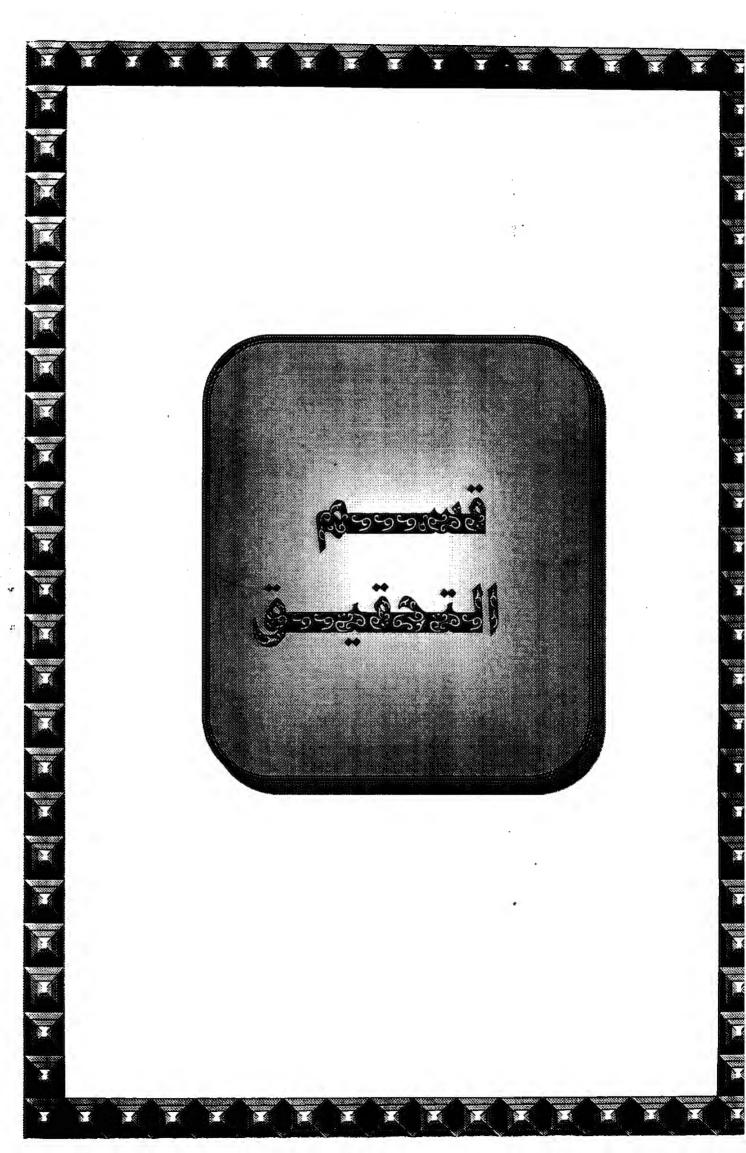
وقال القاضي أبو الحسن الماوردي ( فصصل ) : فأما إذا كان معه إناها احدهما ماء والآخر ماء ورد ، فإن لم يحتج إلى شرب أحدهما لم يجز أن يجتسهد ، ولزمه استعمالهما وجها واحدا ، بخلاف المستعمل ؛ لأن ماء الورد لا مدخل له في التطهير فلم يجز الاجتهاد فيه كالماء والخمر ، ولزمه استعمالهما ؛ لأهما طاهران بخلاف الماء والخمر ، وإن كان محتاجا إلى أحدهما جاز أن يجتهد فيهما لأحسل الشرب لا لأجل الطهارة ؛ لأن الشرب يختص بالطهارة وحدها ، وهما طاهران فحاز الاجتهاد فيهما لأجل الشرب لاستوائهما في الطهارة ، فلم يجسز الاجتهاد فيهما لأجل الشرب لاستوائهما في الطهارة ، فلم يجسز الاجتهاد فيهما المحل الطهارة ؛ لأفما يختلفان في التطهير واجتهاده لأحسل الشرب وأن فيهما أيهما ماء الورد ليشربه ، فإذا أداه اجتهاده إلى أن أحدهما ماء الورد محكم بأنه أعده لشربه ، بقي الآخر ، وقد خرج بالاجتهاد عن أن يكون ماء ورد فحكم بأنه ماء فجاز أن يستعمله فهذا فرق بين الاجتهادين .

<sup>(</sup>١) التعليقة ص٢٦١ ، الحاوي ٢٤٧/١



وفوله كاللاب للماطة ورام على سيال لما زواما الجواب عن فولهم انتها بحاسة لمحق اشنه فارالها غالب افاشيه موصع الاستجاء فهولز بوصع الاستنجاب لأرخروج الخاسه فب ولسر بذلك مستلنا فانذناك وفافزقا والقراعلم بالصواب ن النا فتى والاختياد في المنه الكل في الدصلاة الجعد الإغتيال لها وهذا كما بزاليقتري فؤواجب وحلى روَاجب ، وَوَالسلالِم فال عندمة الزّعنة (الحيّة مستحت عند عبض صحابنا لزداؤود يوجبه وليس دلك لصحتم من بل لمخالف لناهوا مسرّ المبترى وحم عن زيوم المغد واجب على لمحت بمَارُوي عن لنبي صلى الله عليته وَسَلَّمُ انَّهُ قالسب ودلتك سادوى من لراتبي التي عليه وسلم فالسيمن بوضابوم الجحد فنع ونعت ومناعب فالغتل فضل وفوله منه البريد الفريضة وفوله ونعناي وبعن الخله العن رليفه ؛ وروكلن عمّان دخل لمسعد وعريخطب فقالب له عداله اعدها فقال عمان ماردت اوسمعت التراكفو فاست درْجت فقال والوضوانياء وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسيا بإسرناما لغست لوكوكان وَاسْبًا لما تركه عنمان وَلكَانْ عَرَا منْ عِبَانِ بَعُود ولغنس و ذلك كآن محسوم الصحابة فلم بنكواحد دع ومن العاس الة عسال العالم سنقبل فلمكن واجبًا آصتله عنسل الاحزام فامتا الجواب عزاجه بغوله علنه تيم عسن للحقه واجب على لعملم ، فنوس جمين حدثهما إنه دوي فيه وَلَنْ ي وليتطيب ولومن طيب اسراته م بن لر التواك والطبب م العَسَامَ والسَان الله الدياد المولد والجه السنه باسه وحق لم عنام ومن دلك فول الرجل لصّاحمه حفك على واجب ولايواد براك وجوب له فالسالنا فعي رصوات عنه وبحريد عسله لها اداكان بعد البخر وعدل قالب وحله لزعه لوم الجعمله وفتان وقت جوال ووقت تعباب فامّا وقت المحوّازة وضوس وقت طلوع العنس النب وامّا وقت الاستحاب فهوعند الرّواح فليئيّ للانسان إذا فرع سميع حواجه البعيس وبرُوح، وكال ملك لانصة عشال محمد الاعند الرّواح، واحبة بعوله صلى الله عليه وسلم إذا حاحد رم الجمعه فليغنس فالسد ولان عسل براد للسفا فه وأزاله الوسم فاذا اغتسلة أول\_ النهار ذالت النظافه وعلى الوسخ ودليلنا ما روي من عن التي تلى

للسريب من من جي وسي الله على سيرما فلأواء وسل تبرانيه الأواري ومده بأعلى رسوله سيتديا فهد السي والداحموس وسلم والراس انعاص الامام الوالضب ظاهر معدر المدالفرك رجه الله مع الاحضام لاندو مراهدامري اما انطون ما المع عليه أوا ملف فيد فالمحرب على لاعل لنا فيرعبر بصوبع و المسكا المحلف ف فأناب أسدًا لد ومدهناف برمدهب المحالف عرما اسيح مدم دلينا م اكواب للحالف وحميع ما احيى بد لا كلومن سن ال امان بلون لص جناب الده اوسيدرسول الله سل الله عليد وسير اواحماع المسلم اوفياسااواسيد لالااواستصحار طال فوحث ه الاحتاج الحاب والسندفد دكرماه ولصول لفقد وحرلك الاحماع نرمد مه اماع على العصر عاح كر المازله ولامد خل للعوام و ولك والعباس لابدف من ربعد اركان د دراله أع والاسل والعلد والخلم عالعن ع صُوالمحملَف فيه والاصل ماركُ الدار على عليد والعلدة للعلى الموجب للحظم والكؤ فولناطلال اوحرارا بحبرا وفاسد اوواحب أومندوس البداوساب ونصورد لك ومسندا للند وهوفرع مختلف وسنوسر والاصل الدى رُد اليه الحن من علد ا كامع ملها هي السدة المطور تن والحكة الدي وحَدَّة هوالتحريم والدسسين لال سنتمل على معالين المالدي وفي المورده في لحر عر النبذهئ لنسذه المُطْرِعَة لمانًا لعصَيرَ سرنُد حلَّال فلما حدثت السندُّ لا المطرئة حَوْمه ولما فارفسرار بعع التخريم ولوفد زَيَا عودُها البعر لوحي عُوْلًا العرب بكات على فورد ونعر مدواما فساد القسم فأن كُفنك م ٥١م المضم افسامًا للسيدُ في واحد سها في روى عبد اللدي عمر رصى الله عداد إعرالتوصيم الهرفيفول لاعلوامان لون ذكك لفرد اوناوهما الرخود، قالمور عور نخد- لان الكير لا الله على في في الماء على المعود الله ولك الصالملوع إلا



# ياب ها يفسد الماء

قال المصنف رحمه الله :-

قال الشا فعي رحمه الله إذا وقع في الإناء نقطة خمر أوبـــول أودم أوأي نجاسـة كانت مما يدركها الطـرف() فقـد فسـد المـاء ولا يجزيـه للطـهارة ،، () وهـــذا كما قـــال ،

ذكر الشافعي رحمه الله في هذا الباب الماء القليل وأفرد للماء الكثير بابا ذكره فيه (٢) ، وجملته أن النجاسة إذا وقعت [ في الماء](٤) أو الثوب فأدركها الطرف فإنه نجس ولا فرق بين الماء والثوب إلا في مسألة واحدة وهو أن الثوب يعفى عن المدم اليسير يصيبه ، ويذكر ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله .

وأما (\*) إذا كانت النجاسة مما لا يدركها (\*) الطرف مثل الذبابة تقع على بدول أو خلاء(٧) (قيق ثم تسقط في الماء ( والتسوب)(^)

ا الله الله المعلوع ١٢٦/١ أي لا تشاهد بالعين لقنتها ٠

<sup>(</sup>۲) مختصر المزلى ص١٠

<sup>(</sup>٣) وهر باب الماء الذي ينجس والماء الذي لا ينجس انظر ص ١٩٨

<sup>(</sup> ١٤ ) في لماء ساقط في : ب

رد) و +: فأما

<sup>(</sup>٦) و ج: مما يدركها الطرف

<sup>(</sup> Y ) المقصود به الغالط · لسان العرب ٢٣٨/١٤

ر ٨ ) ق ب : أو التراب

فاختلف أصحابنا في ذلك على خمسة طرق(١):-

منهم من قال :- إن المسألة (٢) على قولين (١) :-

أحدهما بحس ؛ لأنه قد تحقق حصول النجاسة فيه (١) فصارت (٥) بمترلة مالو أدركها الطرف ،

والثابي أنه لا ينجس لأن هذا مما(١) لا يمكن التحرز (٢) منه .

والطريق الثانية أن الماء والشوب ينحسان قسولا واحسدا (^) ، ووجهه ماقاله الشافعي رحمه الله في الأم (¹) والإملاء ('`أنه إذا تحقق حصول النحاسة فيه نجس سواء أدركها الطرف أو لم يدركها .

وأما قول المزني فإنه يقتضى دليل خطابه (١١) أن النجاسة إذا كانت مما لايدركها الطرف ، فإنه لاينجس فتأول من سلك هذه الطريقة ذلك بتأويلين :-

<sup>(</sup>١) بل في ممانية طرق سيأتي ذكرها ص

<sup>(</sup>٢) ناية ب: ٨٨

<sup>(</sup>٣) وهي طريقة أبي اسحاق المروزي ٠ الحاوي ٢٩٤/١ المجموع ١٢٦/١

<sup>(</sup>٤) فيه ساقطة في ج

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : فصار

<sup>(</sup>٦) نما ساقطة في :-ج

<sup>(</sup>٧) في ج: الاحتراز منه

<sup>(</sup> ٨ ) وهي طريقة ابن سريج . الحاوي ٢٩٤/١ المحموع ٢٣٦/١

<sup>(</sup>٩) ص ١٢٣/١

<sup>(</sup>١٠) فتح العزيز ٢٠٩/١ المحموع ١٢٦/١

أحدهما أن النظر مقدم على دليل الخطاب .

والثاني أنه إنما شرط أن يدركها الطرف ؛ لأنه ليس يتحقق حصول النجاسة إلا بإدراك الطرف لحم أيضاً .

والطريقة الثالثة: - أن الماء ينجس والتوب لا ينجس قولاً واحداً لما نقله المـــزي رحمه الله إذا كانت النجاسة مما يدركها الطرف فاقتضى ذلك خطابه أنه لا ينجسس إذا لم يدركها الطرف .

فأما قوله في الأم والإملاء أنه لاينجس () سواءً أدركها الطرف أو لم يدركها، فإنما أراد به () إدراك () الطرف محل النجاسة أو لم يدرك محل النجاسة ، إلا أنها أراد نفس العين فكأنه شاهد [ البول ، وقد ترشش على الثوب إلا أنه لم يشاهد النجاسة نفسها . .

والطريقة الرابعة ](1): - أن الماء ينجس والثوب لا ينجس والفرق بينهما من وجهين :-

أحدهما: - أن الذبابة إذا وقعت على النجاسة ثم طارت (٥) نشفت النجاسة على مرحمها فإذا وقعت في الماء انماعت النجاسة فيصير الماء نجسا ، وإذا وقعت على التوب م ينجس إلا أن يكون التوب رطبا فإنه ينجسس بملاقاته (١) النجاسة ، والمفرق الثابي أن الثوب أخف حالا من الماء بدليل أنه يعفى عن الدم اليسسير في النوب ولا يعفى عن الدم اليسير في الماء ،

<sup>( &#</sup>x27; ) في ج : أنه ينجس

<sup>(</sup> ٢ ) نه ساقطة ي : ج

<sup>(</sup>٣) في -: أدرك

ر ؛ ) ما بين المعقوفتين ساقط في : ب

ر ٥ ) في ٣ : طافت

ر آ ) فِي ج : علاقاة

والصحيح من هذه الطوق أن الماء لاينجس (٢) قولا واحدا (٣) والثوب لاينجـــس إلا أن يكون رطبا.



(۱) نمایسة ج: ۱۲۲

(٢) وهي طريقة المتقدمين وصححها الماوردي والبندنيجي .

الحاوي ٢٩٣/١ فتح العزيز ٢٠٩/١

(٣) يشير إلى حديث (( إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث )) وسيأتي تخريجه ص ١٧٩

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط في : ب

( ° ) والطريقة السادسة ينحس الثوب وفي الماء قولان

والطويقة السابعة ينجس الماء وفي الثوب قولان وهي طريقة أبي هريرة والصيدلاني •

والطريقــة الثامنــة يعفــى فبــــهما وهــــي طريقبـــة أبي الطيـــب بــــن ســــلمة ، وصححها الغزالي وصاحب العدة والنووي .

الحاوي ٢٩٣/١ ، التعليقة للقـــاضي حســـين ٢٦٦/١ ، المــهذب ٢٠/١ ، حليـــة العلمـــاء ٨٤/١ الوجيز ٧/١ ، فتح العزيز ٢٠٨/١ ، الجموع ١٣٢/١ ، الروضة ١٣٢/١

(٦) سقطت لا في :- ج

(٧) في ج: واحدا وكذلك

### مس\_\_\_ألـة

- قال الشافعي رحمه الله (روإن توضأ الرجل وجمع وضوءه في إناء ظيف ثم توضأ به غيره لم يجزئه ؛ لأنه أدى به الفرض مرة وليس بنجس )) (() وهذا كما قال ، الماء المستعمل في فرض الطهارة طاهر غير مطهر على الصحيح من المذهب (() فيحسوز شهربه والانتفاع به فيما عسدا الطهارة ، وحكى أبو ثور عن الشافعي رحمهما الله أنه توقف حين سأله عنه (() ، وحكى أبو اسحاق المروزي (() أن عيسى بن ( أبان ) (() من أصحاب أبي حنيفة قال سمعت الشافعي رحمه الله يقول الماء المستعمل طاهر (() مطهر (٧) ،

<sup>(</sup>١) محتصر المزني ص١٠.

<sup>(</sup>٢) خياوي ٢٩٦/١، التعليقية للقياضي حسين ٢٦٦/١، الميهذب ٢٢/١، نوحيز ١/٥، فتح العزيز ٩٩/١، المجموع ١٥٠/١

<sup>( &</sup>quot; ) اخاوى ١ / ٢٩٦ ، حلية العلماء ٩٦/١ ، المجموع ١/٥٥/١ ، الروضة ١١٥/١

<sup>( ؛ )</sup> سقت الترجمة له ص ٤٤

<sup>( ° )</sup> ي ب: امان وهو خطأ .

وهبو عيسمى بسن أبيان بسن صدق أبيو موسمى ، تفقيه علمى محمد بين الحسمين ، وحفظ الحديث ، وكان من أثمه الحنفية ، ألف كتاب الحسم ، وكتباب إثبيات القيساس ، ترفي سنه ٢٢١ هما أنه .

سير ١٠/ /٤٤٠ الفوائد البهيه ص ١٥١

<sup>(</sup>٦) في -: طاهر غير مطهر

<sup>(</sup> ٧ ) انظر الرواية والكلام عليها في المجموع ١/ ١٥٠ ، والحاوى ٢٩٦/١

وقال القاضي أبو حامد (١) الماء المستعمل طاهر غير مطهر في أظهر قوليه (١) فتكون المسأله على قولين (٣): -

أحدهما أنه طاهر غير مطهر ، وهو الصحيح ، وبه قال<sup>(۱)</sup> أحمد رحمه الله <sup>(۱)</sup> والشركة الله <sup>(۱)</sup> والشركة والشركة والشركة والشركة والشركة والمسلكة والأوزاعين (۱) وأبو تسور وداود (۱) .

( وعسن ) (١) الأوزاعسي روايسة أخسري أنه طهم غيير مطهم (١)

الحاوي ٢٩٦/١ التنبيه ص١٤ فتح العزيز ٩٩/١ المجموع ٢/٠٥١ الروضة ١١٥٠/١

- (٤) نماية ب : ٨٩
- ( ٥ ) هذا هو للذهب عند الحنابلة ، وعنه أنه طهور ، وعنه أنه نحس .

المغنى ٣١/١ ، الانصاف ٢٥/١ ، الفروع ١/ ٧٩

. (٣) هذا هو المشهور من مذهبه ، وعنه روايه أبحرى أنه طاهر مطهر .

المدونة ١/ ١١٥ ، التلقين ص٥٦ ، الكافي لابن عبدالـــبر ١٣١/١ ، مواهـــب الجليـــل ٩٣/١ .
حاشية الدسوقي ٧٢/١

- ( V ) الأوسط ١/٥٨١ الحاوي ١/٦٩٦ المغني ٢١/١
- ( ٨ ) المحلى ١٨٢/١ ، الاستذكار لابن عبد البر ٢٥٣/١ ، التمهيد ٤٣/٤ ، نيل الاوطار ٢٨/١
  - (٩) في ب: عن
  - ( ۱۰ ) الأوسط ا/۲۸۹ التمهيد ٤/٣٤ المجموع ١٥٣/١

<sup>(</sup>۱) سبقت ترجمته ص ۷۶

<sup>(</sup>٢) انظر كلامه في المهذب ١/ ١٢٢ لمحموع ١٥٠/١

 <sup>(</sup>٣) هذا الطريسق قطع الشميرازي في التنبيسه ، والفسوراني والمتسولي ، واختساره النسووي .
 وكلهم اتفقوا على أن المذهب الصحيح أنه ليس بطهور .

وعن أبي حنيفة روايتان:-

إحداهما رواها محمد بن الحسن أنه طاهر غير مطهر (١٠٠٠

والثانية رواها الحسن بن زياد اللؤلؤي أنه نحس ، وبه قال أبو يوسف (") ، والثانية من قال أبو يوسف السماء واحتج من قال (أ) إنه طاهر مطهر بقوله تعسالي ﴿ وأنزلنما ممن السماء من آء طهورا ﴾ (\*)

فسماه طهورا ، والفعول (١) لما يتكرر (٧) منه الفعال الفعال الم

. ( ۱ ) وهو الذي اختاره المحققون من مشايخ ما وراء النهر وعليه الفتوى .

. المبسوط ١/٥٠) الهدايسة ٩٢/١ ، الدائسع ٦٦/١ ، الاختيسار لتعليسل المختسار ١٥/١ ، النجر الرائق ١٧٠/١

(٣) في النسختين محمد بن الحسن بن زياد الؤلؤي ، وهو خطأ ، بن هـــو الحســن بــن زيــاد .

انظر البدائع ١٦٢١ ، وشـــرح فتــح القديــر ٩٢/١ ، وانظــر حاشــيه اللكنــوى علــي اخامع الصغير محمد بن الحسن ٧٦/١ ، تبيين الحقائق للزينعي ٢٤/١ .

والحسن بن زياد هو أبو علمي الأنصماري ، مولاهمم الكموفي اللؤلمؤي ، صماحب أبي حنيفة ، نسزل بغمداد ، وصنسف ، وتصمدر للفقمه ، أحمد عمن محمد بمسمن شميماع ، وشعيب بن أيوب ، ولي القضاء ، مات سنه ٢٠٤ هم.

الفوائد البهيه ص ٢٠٠ السير ٥٤٣/٩

(٣) وقدال زفدر إن كسان المستعمل غدير محدث فالمداء المستعمل ضداهر طلبهور ،
 وإن كان محدثا فالماء المستعمل طاهر غير طهور ،

محتصر الطحاوي ١٦/١، المبسوط ٥٣/١، تحف الفقسهاء ٧٨/١، كستر الدقسائق ١٦٤/١، رد المحتار ٣٤٨/١

( ١٤ ) ي ح : من دهب إلى

رقيع ) سورة الفرقال الآية (٤٨)

(٣٠) في ب: والفعل

(۷) ي -: تكرر

( ٨ ) تفسير اس كتير رحمه الله ٣٣٣/٣ ، فتح القدير للشوكاني ١١٦/٤

قالوا: وروت الربيع بنت معود (١) رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم (توضأ فمسح رأسه بفضل مافي يده )(٢)

قالواً وروي أن النبي ﷺ ( مسح رأسه ببلل لحيته ) 🖱 .

قالوا: وروى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ( اغتسل من الجنابة فرأى في يديه لمعةلم يصبها الماء فأخذ شعرة ( عليها الماء فأمرها عليها) ( )

- (٢) رواه الامام أحمد في مسنده ٣٥٨/٦ وأبو داود في الطهاره باب صفةوضوء النبي صلى الله عليه وسلم برقم ١٣٠ (٩١/١) والدار قطني في الطهارة باب المستح بفصل البدين ١٧/١ والبيهقي كتاب الطهارة باب ١ الدليل على أنه يأخذ لكل عضو ماء حديدا ولا يتطهو بالمستعمل ٢٣٧/١ وحسنه والألبالي في السلسله الصحيحه برقم ٣٦ ص ٣٦/١
- - (٤) في ج: من شعره
- ( ٥ ) رواه أحمد ٢٤٣/١ وابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها بـــاب مــن اغتســل مــن الجنابــه فبقَــي مــن حســده لمعــة لم يصبــها المــاء كيــف يصنــع ؟ برقــــم ٦٦٣ (٢١٧/١) والدار قطني كتاب الطهارة باب مـــا روى في فضــل الوضــوء واســتيعاب جميــع القــدم في الوضوء بالماء ١١٠/١ .
  - وانظر بلوغ الأماني ١٣٨/٢ المجموع ١٥٥/١ قال البوصوري ( فيمه أبرو علمي الرحمي الجموع ١١٧/١) الرحمي الجموا علمي ضعفه ) سنن ابرن ماجمه رقم ٦٦٣ (٢١٧/١) وانظر حاشية الارناؤؤط على مسند أحمد ٦٧/٤

<sup>(1)</sup> في ج: بنت عفراء وما في الأصل أصع

وهي الربيسع بنست معوذ بن عقبة الأنصارية ، لها صحبه وروايته ، ومن المبايعات تحت الشجرة . السير ١٩٨/٣ ، الاصابة ١٣٢/٨

قالوا ولأنه ماء طاهر لاقى حسما طـــاهرا فوحــب أن يجــوز الوضــوء بــه، أصله إذا غسل ثوبا طاهرا، أو اغتسل (۱) للتبرد والتنظيف،

قالوا ولأن أكثر مافيه أنه لزمه اسم الاستعمال ، وذلك لا يمنع من الطهارة بـــــــ " كالماء الذي يجدد به الوضوء .

قالوا ولأن الماء لو كان إذا استعمل غير مطهر لمـــا أمكنــت الطــهارة بــ ؛ لأن أول مايصل به العضو يصير مستعملا قبل حريانه علي المحل الثاني من العضــو فوجب أن يكون استعماله لا يمنع صحة التوضى به ثانيا <sup>(7)</sup> .

ودليلنا ماروي أن النبي صلى الله عليه وسلم ( لهى أن يتوضأ الرجـــل بفضـــل وضوء المرأة )(؛)

ولا يخلو إما أن يكون أراد مايفضل في الإناء أو ماينحدر عن أعضائها . ولا (٥) يجسوز أن يكسون المسراد بفضل في الإنساء .

<sup>(</sup> ١ ) في ب : واغتسر

<sup>(</sup> ٢ ) سقطت به في : ج

<sup>(</sup>٣) انحلي ١٨٣/١، ألمحموع ١٥٣/١، وبن الغمام للشوكاني ٢٠٧/١

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد في مستنده ١١١/٤ ، ٣٦٩/٥ وأبر داود في كتاب الطهارة بياب السهر عن الوضوء بفضل وضوء المرأه برقيم ٨١ (٦٣/١) والسترمذي كتياب الطهار باب كراهية فضيل ضهور المبرأه برقيم ٦٣ (٩٢/١) والنسائي في كتياب الطهار باب دكر النهي عن الإعتسال بفض الجنب برقيم ١٣٠/١ والبيهقي في كتياب الطهار باب ماجاء في النهي عن ذلك ١٩٠/١ وصححه ابين حجر فيني بليوغ المبرام ص ١٠ وأحمد شاكر في تعليقه عنى سن الترمدي ٩٢/١ وانظر تعليق صاحب السبل عليه ١٩/١

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : لا بدود واو

<sup>( -</sup> آ ) في ج : مايفصل

لأنا أجمعنا على حواز التوضي به (۱) ثبت أنه اراد ماينحدر من أعضائها ، في المنظم المنطقة المنطق

فإن قيل هذا الخير حجة عليكم من ناحية دليل الخطياب ؛ لأنه لما قال ( لايتوضأ الوجل بفضل وضوء المرأة ) جاز أن تتوضأ المرأة بفضل وضوء الرجل ، والرجل بفضل وضوء الرجل ،

والجواب من ثلاثة أوجـــه :-

أحدها أنه قد روي أيضا ( ولاتتوضأ بفضل وضوء الرجل ) ٣٠.

الثابي أن الخبر إذا كان لــه دليـل نطـق (١) ، وتنبيـه (٥) ، قـدم التنبيـه ،

<sup>(</sup>١) المقصود بالاجماع هنا موافقه المحالف في المســــالة ، وإلا فوضـــوء الرحـــل بفضـــل وضــوء المرأه مختلف فيه .

انظر المغــــني ٢٨٢/١ والمحمـــوع للنـــووي ١٩١/٢ وعبــــارة النـــووي في المحمـــوع ١٥٣/١ لأنا اتفقنا نحن والمنازعون .

<sup>(</sup>٢) في ج: من الماء الذي

<sup>(</sup>٣) رواه ابن مأحة في كتاب الطهارة وسننها باب النهبي عن ذلك برقم ٢٧٤ (١٣٣/١) والبيهقي والنسائي في كتاب الطهارة في باب النهي عن الاغتسال بفضل الجنب ١٣٠/١ والبيهقي كتاب الطهارة باب ماحاء في النهبي عن ذلك ١٩٠/١ وصححمه الألباني في صحيح ابن ماحه ٢٧٥ ( ٦٥/١)

<sup>(</sup> ٤ ) ما دل عليه اللفظ في محل النطق . الأحكام للآمدي ١٦/١

<sup>( ° )</sup> التنبيــه المقصــود بــه هنــا إذا كــان المفــــهوم أولى بــــالحكم مــــن المنطـــوق ، كما مثل المصنف بضرب الوالدين ،

انظر شرح الكوكب المنير ٤٨٢/٣ ، نشر البنود ٩٦/١

كقول التأفيف الذي هو دون الضرب علم أن الضرب منهي عنه ، فلما نحى عن التأفيف الذي هو دون الضرب علم أن الضرب منهي عنه ، وكذلك قوله ( ولا يتوضأ (٦) الرجل بفضل وضوء المرأة ) فيه تنبيه على النهي أن تتوضأ المراة بفضل أن تتوضا المراة بفضل وضاء الرحال ؛ لأن ماتستعمله المرأة من الماء أكثر ، ولا سيما إذا كان غسلها من الجنابة والحيض والنفاس .

والثالث أن الخبر إذا كان دليال خطابه يبطل النطق ترك الدليل ؟ لأن الدليال نتيجة النطق (<sup>(7)</sup>)، والذي ذكروه يبطل النطق ؟ لأنه لافرق بين استعمال الرجال فضل وضوء المرأة (<sup>(4)</sup>) واستعمال المرأة فضل وضوء الرجل،

فإن قالوا قد روي في ها الحسير ( وليغترف الشهيع ) (١) وهذا يدل على أن المراد بفضل الوضوء هو مايبقي في الإناء ، قلسا آخر ها ذا المحسير خياص (٣) وأوله عام (٩)

<sup>(</sup> ١ ) سورة الإسراء الآية ٢٣

<sup>(</sup>٢) في ح: لايتوضأ بحذف الواو

<sup>(</sup>٣) انظر في ذلك ارشاد الفحول ص١٨٠ الأحكام للآمدي ٣٩/٣

<sup>(</sup> ١٤ ) کدية : ١٩٩ س

<sup>(</sup> ت ) في ج : وليعتروا

<sup>(</sup> ٦ ) سن تخريح الحديث في ص ١٣٣

<sup>(</sup> ٧ ) اخرص هو اللفظ إذا دل على مسمى واحد أو كمان متماولا لبعض المحنيبوع المدى يصبح له لا لكله ، الأحكام للآمدي ١٩٦/٢ المحر البحيط ٢٤٠/٣

 <sup>(</sup> ۱/ ) العمام همو مسادل علمي مستميات باعتبسار أمهر انتستركت فيه مطلقها ضربه ،
 وقبر اللفظ المستغرق لما يصلح له ،

محتصر ابن خاجب ۹۸/۲ ارشاد الفحول ۱۱۲

فنحمله على عمومه (١).

ويدل عليه أيضا ماروي<sup>(٢)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( لايبولن أحدكـــم في الماء <sup>(٣)</sup> الدائم ولايغتسل فيه من الجنابة <sup>(١)</sup> ) <sup>(٥)</sup> ومن الخبر دليلان :-

أحدهما أنه لهي عن الاغتسال فيه والنهي يدل على فساد المنهي عنه(١) .

والثاني أنه قال ( لايبولن ) وقد ثبت أنه إذا بال فيه لم تجزئ ( الط هارة به فكذلك إذا اغتسل فيه يجب ألا تصح الطهارة به .

فإن قيل إنما منع الجنب من الاغتسال فيه إذا كانت عليه نحاسة ، قلنا إنما نحى عليه السلام أن يغتسل فيه الجنب ولم يقل إذا كانت عليه نحاسة ، بل ذلك على العموم على أنه قد ذكر حكم النحاسة في أول الخبر وهو قوله ( الايبولن أحدكم في الماء الدائم )

والنهي عن ذلك ؛ لأن البول ينجسه ، ثم قال ولايغتســل فيـــه مـــن جنابـــة ، والمعنى أنه يصير مستعملا (^) .

<sup>(</sup>١) نماية: ١٢٣: ج

<sup>(</sup>۲) عبر المصنف بصيغة التمريض مع أن الحديث صحيــــع وهــذا غــير مرضــي عنـــد المحدثــين ، انظر اختصار علوم الحديث لابن كثير ص٨٦

<sup>(</sup>٣) الماء ساقط في : ب

<sup>(</sup>٤) في ج: حنابة

<sup>( ° )</sup> رواه البخاري في كتاب الوضوء بساب البول في المساء الدائسم رقسم ٢٣٦ ( ١/ ٩٤ ) ومسلم كتاب الطهارة باب النهي عن البول في الماء الدائم رقم ٢٨٢ ( ٢٣٥/١ )

<sup>(</sup>٦) انظر مختصر ابن رحب ٩٥/٢ . الاحكام للامدي ١٨٨/٢

<sup>(</sup> Y ) في ج : تحر

<sup>(</sup> ٨ ) شرح النووي لمسلم ١٨٧/٣ ، فتح الباري ١١٣/١

ومن القياس أنه ماء قليل أدى به فرض الطهارة مرة فلم يجز أن يؤدي به فـــرض الطهارة ثانيا ، أصل ذلك الماء إذا أزال به النجاسة (') .

ولا ينزمنا إذا كــان قلتــين ؛ لأننـا () قلنـا مـاء قليـل ، ولا ينزمنا إذا كان هناك من يخاف العطش فناوله إيــاه ، ثم أنـه () مـات ، أو شرب ماء آخر فإنه يجوز أن يعود فيأخذ ويتوضأ به ؛ لأن الفرض في دفعـه إلى العطشان ليس هو فرض الطهارة () ،

ولأن كل شيء أدى به الفرض وقصد به الاتلاف فاستعمله ثانيا لا يجوز ، أصله الرقبية في الكفارة ، وبيانيه أن السرق (٥) يقصد اللافه بالعين ، وكذلك الماء يقصد باستعماله اللافه فلا يجوز استعماله ثانيا .

فأما (") الجواب عن إحتجاجهم بقوله تعالى ﴿ وأنزلنا من السمآء مآء طهورا ﴾ (") فهو أنه أراد به (") أنه معد للطهارة كما نقول سحور وفطور؛ لأنه معد للافطار والتسحر ، والدليل عبى ذلك أنه سماه طهورا قبل التطهر به (").

<sup>(</sup>١) انظر الحاري ٢٩٧/١، كماية انحتاج ٧٢/١

<sup>(</sup>۲) و ج: ۲۵

<sup>(</sup> ٣ ) أنه ساقطه في :-<u>-</u>

<sup>(</sup>٤) انظر الحسوع ١٥٢/١

 <sup>( ° )</sup> وهو عجر حكمي يقوم بالانسان بسبب الكفر .

نظر حاشية الناجوري على شرح الرحبيه من ٥٥

<sup>(</sup>١٦) ي ج : وأمنا

<sup>(</sup> Y ) سورة العرقال الآيه ٨٤

ر ٨ ) يه سافط في : ج

ر ٩ ) انظر تفسير الى السعود ٢٢٤/٦ وتفسير اس كتير ٣٣٣/٣ وفتح القديرللشوكاني ١١٦/٤

وجواب آخر أن الماء يتكرر الفعل من كل جزء (١) منه فهو متكرر في جنسه . وجواب آخر أن الماء المستعمل إذا جمع حتى يبلغ قلتين جاز التوضى بـــه ويوجـــد تكرار الفعل منه .

وأما الجواب عن حديث الربيع (٢) فنقول يحتمل أن يكون الماء الذي مستح به رأسه من الدفعة الثانية والثالثة وذلك غير مستعمل ، أوكان الماء مستعملا في نفل الطهارة فيجوز التطهر به في أحد الوجهين عندنا (٣) ،

وهكذا الحواب (<sup>1)</sup> عن احتجاجـــهم بــالحديث الآخــر أنــه عليــه الســـلام ( مسح رأسه ببلل لحيته ) .

وأما الجواب عن حديث ابن عباس أنه عليه السلام ( مسح اللمعة مسن بدنه بشعرة عليها الماء ) فنقول البدن في الغسل كالعضو الواحد، ولايصير الماء مستعملا إلا بعد أن يفارق العضو (٥)، فلذلك مسح النبي اللمعة بالماء السذي على الشعرة.

وأما الجواب عن قولهم ماء طاهر لاقى حسما طاهرا فوجب أن يجوز الوضوء به أصله إذا غسل ثوبا طاهرا ، أو اغتسل للتبريد والتنظف ، فهو أن المعنى في التسوب أنه لم يؤد بذلك الماء فرض الطهارة ، وكذلك الماء الذى يغتسل (٢) به للتسبرد ، وليس كذلك في مسألتنا فإن هذا الماء قد أدى به الفرض فافترقا .

<sup>(</sup>١) جزء غير واضحه في: ب

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۱۳۱

<sup>(</sup>٣) سيأتي بيان الوجهين ص ١٤٣

<sup>(</sup>٤) في ج: جواب

<sup>(</sup>٥) الحاوي ٢٩٨/١ حلية العلماء ٩٨/١ ، الروضة ١١٧/١ المجموع ١٥٥/١ كفاية الأخيار ص٢٠

<sup>(</sup>٦) في ج: اغتسل

وأما قياسهم على الماء الذي حدد به الوضوء ، فغير مسلم عندنا عليى أحدد الوجهين الايجوز الوضوء به (۱) ،

وإن سلمنا فالفرق بينهما ماذكرناه من أن ذلك لم يؤد بـــه فــرض الطــهارة ، فلذلك جاز الوضوء به ، وفي مسألتنا هذا الماء قـــد أدى بــه الفــرض مـرة ، فلذلك لم يجز الوضوء به ثانيا .

. وأما الجواب عن قولهم إن الماء إذا لاقى العضو أول وصوله أنه يصير مستعملا فغير صحيح ؛ لأنه لايصير مستعملا إلا بعد أن يفارق العضو<sup>(٢)</sup> ،

وأيضا فإن الماء طبقات (ويلاقي كل) (الله طبقه منه جزء من المحل، فكل جــزء من الماء حصل في محل غير الجزء الذي حصل في المحل الآخر،

وإذا تبت هذا صح ماقلناه ، والله أعلم بالصواب (٤) .

واحتج من نصر أبا يوسف رحمه الله في قوله إن المهاء المستعمل نجس الله واحتج من نصر أبا يوسف رحمه الله في قوله إن المهاء المدائم والميار أحدكم في المهاء الدائم والايغتسل فيه من الجنابة ) (٥) ، وقد ثبت أنه إذا بال فيه صار نجسا ، فكذلك إذا إغتسل فيه يجب أن يكون نجسا ،

قالوا ولأنه أزيل به مانع من الصلاة ، فوجب أن يكون نجسا ، أصل ذلك إذا غسل به النجاسة (٦) .

<sup>(</sup>١) سيأتي ذكر الوجهير ص ١٤٣

<sup>(</sup>٢) حليه العثماء ٨/١ ج مجموع ١٦٢/١

<sup>(</sup>٣) في ب: ولاقبي

<sup>(</sup>٤٤) المعنى ٣٢/١ ، المحموع ٢٥٢/١ الاستذكار ٢٥٣/١ . والبدالع ٢٦٦/١

<sup>(</sup> ه ) سبق تخریعه ص ۱۳۵

<sup>(</sup>٦) المسوط ١/٣٥ البدائسيع ١٦٢١، تسرح فتسح القديسر ٩٢/١، تبيسين الحقسائق ١٩٤١ رد المحتار ٣٤٨/١

ودليلنا ماروي أن النبي ﷺ قال ( خلق الماء طهورا لاينجسه شيىء إلا ما غــــير طعمه أو ريحه) (١) .

وروی حابر رضی الله عنه قال موضت فعادین رسول الله (<sup>۳)</sup> صلی الله علیه وسلم <sup>۳</sup> وقسد أغمسی علسی فتوضاً ، وصسب وضوءه علسی فسسافقت ،، <sup>۳)</sup> ولو كان نجسا لما صبه علیه .

وأيضا فالنبي (1) على وأصحابه رضي الله عنهم كانوا يتوضؤن والماء يتسطاير على ثيابهم وأبداهم ، ولم ينقل أن أحدا منهم غسل (٥) ثوبه ،

ولأنه ماء طاهر لاقى حسما طاهرا ، فوجب ألا ينجس ، أصل ذلك (١) إذا غسل به ثوبا طاهرا .

<sup>(</sup>۱) أصل الحديث رواه أحمد ٣١/٣ وأبو داود في كتاب الطهارة باب ماحـــاء في بــــتر بضاعــه (۱) (۱) والترمذي في أبواب الطهارة باب ماحــــاء أن المــاء لاينجســه شـــيء رقــم ٢٦ ( ٥٣/١ ) وقال حديث حســـن والنســائي في كتــاب المــاه بــاب ذكــر بــتر بضــائع ( ١٧٣/١ )

أما زيادة ( إلاماغير طعمه أو ريحه ) فرواهها ابن ماحه في كتباب الطهارة وسننها رقم ١٩٥١ (١٧٤/١) وقيال البوصري في الزوائسد ٧٦/١ هذا إسناد فيه رشدين وهو ضعيف واختلف عليه .

وقال النسووي في المجمسوع ١١٠/١ اتفسق المحدثسون علمي تضعيف همذا الحديث . وقال ابن حجر في البلوغ رقم ٣ وضعفه أبو حاتم ،

<sup>(</sup>٢) تماية ج: ١٢٤

 <sup>(</sup>۳) رواه البخارى كتاب المرضى باب وضوء العائد للمريض رقم ۳۵۲ (۲۱٤۸/۱).
 ومسلم كتاب الفرائض باب ميراث الكلالة رقم ۱۲۱۳ (۱۲۳٤/۳)

<sup>(</sup> ٤ ) في ح : فإن النبي

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : زيادة ( به )

<sup>(</sup>٦) في ج: أصله

قالوا والمعنى هناك أنـــه لم يســلبه التطــهير ، وليــس كذلــك في مســألتنا فإنه قد سلبه التطهير(١) والجواب وجهين :-

أحدهما أن هذا يبطل به إذا غلب عليه بعض الطاهرات فإنه قد سلبه التطهير وهـو مع ذلك طاهر .

والثاني أن الماء الطاهر مطهر والحكم طاهر فإذا (٢) لاقي الطاهر المطهر انتقل حكم التطهير إلى البدن ، وبقى الماء طاهرا .

فأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر [ فهو ] (") أنه ليس فيه أكبر من الاستدلال بالقرائن() ،

والاستدلال بالقرائن غير صحيـــح (°) ، يــدل علــى ذلــك قولــه تعــالى ﴿ كُلُــوا مَــن ثمــره إذآ أثمــر وعاتــوا حقــه يــوم (١) حصــاده ﴾ (٧) فالأكل [غير] (٨) واحب ، والإيتـــاء واحب .

<sup>(</sup>١) ( فإنه قد سلبه التطهير ) ساقط في : ج ، ويوجد بدلا عنها كلمة فافترقا

<sup>(</sup>٢) في ج: وإذا

<sup>(</sup>٣) في ب: هر

<sup>(</sup> ٤ ) يعبر عنه أكثر علماء الأصول بالقران والمراد به أن يقرن الشارع بين شيئين في اللفظ . التبصرة ص٢٢٩ ، شرح الكوكب المنير ٣/٩٥٣

<sup>(</sup>٦) کاية ب: ۹۰

<sup>(</sup> Y ) سورة الانعام الآيه ( ١٤١ )

<sup>(</sup> ٨ ) غير ساقطه من: ب، لايصح الكلام إلا بما

وأما الجواب عن قولهم إنه أزيل به مانع من الصلاة فأشبه المزال بـــه النجاســة فغير مسلم ؛ لأن الماء المزال به النجاسة طاهر إذا لم يتغير ،

وجواب آخر وهو أن الحدث ليس بعين تزال بل تغسل الأعضاء بورود الشـــرع بذلك ، ويفارق النجاسة فإلها عين تزال بالماء ،

وجواب آخر أن النجاسة أثرت في الماء فصار نجسا ، وليس كذلك في مسالتنا ، فإنه ليس هناك نجاسة فتؤثر في الماء (') .

### ( فصــل )

قال الشافعي رحمه الله ( لأن على الناس تعبدا في أنفسهم بالطهارة من غير نجاسة وليس على شوب ولا أرض تعبد ولا أن يماسه [ ماء ] (٢) من غير نجاسة ) (٣) أراد بذلك الفرق بين ملاقاة البدن الماء وملاقاة الثوب له ، وأن بينهما فرقا ؛ لأن البدن في غسله تعبد إذا لم يكرن نجسا ، وليس كذلك الثوب وفي هذا إبطال قول مسن قاس البدن على الثوب ، وجعل حكم أحدهما حكم (١) الآخر(٥) .

<sup>(</sup>١) فتح العزيز ٩٩/١ المجموع ١٢٥/١، ولهاية المحتاج ٧٢/١ كفاية الأخيارص.٢

<sup>(</sup>٢) ماء ساقطه في : ب

<sup>(</sup>٣) انظر مختصر المزني ص١١

<sup>(</sup>٤) في ج: كحكم الآخر

<sup>(</sup> ٥ ) الحاوي ٢٩٦/١ التعليقة للقاضي حسين ٢٩٦/١

### ( فصل )

إذا جمع الماء المستعمل حتى صار قلتين فهل يجوز التوضي بـــه أم لا؟ فيه وجهان :-

أحدهما لأيجوز التوضي به ؛ لأن المسانع مسن استعماله كونه مستعملا ، وبلوغه قلتين لا يخرجه عن كونه مستعملا (۱) .

والوجه الثاني يجوز استعماله (۲) ؛ لأن تأثير النجاسة في الماء آكـــد مــن تأثــير الاستعمال ، ثم قد ثبت أن الماء إذا وقع فيه نجاسة وهو قلتــان كـــان طـاهرا مطهرا (۳) ، فإذا كان قلتين وهو مستعمل أولى (۴) أن يكون طاهرا مطهرا .

على أن الشافعي رحمه الله قد نص في بعض كتبه على أن الجنب إذا اغتسل في ماء بلغ قلتين فالماء طهر ور • (°)

# ( فــرع )

إذا وقع في الماء المطلق ماء مستعمل فما حكمه ؟ فيه وجهان :-

من أصحابنا من قال إنه يعتبر فيه الأجزاء ؛ لأن هاهنا لايعتد باللون ، فإن كسان الماء المطلق أكثر جاز التوضؤ بــه الماء المطلق أكثر لم يجز التوضي به ، وإن كان الماء المطلق أكثر جاز التوضؤ بــه

<sup>(</sup>١) وهو قول أبي العباس .

الحساوي ٢٩٦/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٠٠/١ ، التنبيسة ص١٤ ، فتسمح العزيسز ١١٢/١ ، الروضة ١١٦/١

<sup>(</sup>٢) وهو قول أبي اسحاق المروزي ونقل النووي الاتفاق على تصحيح هذا القول. المهذب ٢٣/١ ، الوحيز ١/٥ ، حلية العلمساء ٩٩/١ ، المجمسوع ١٥٦/١ ، مغسني المحتساج ٢٢/١

<sup>(</sup>٣) خديث ﴿ إِذَا بِلْغِ الْمَاءِ قَلْتِينِ لَمْ يَنْجُسُ ﴾ وسيأني تحريجه ص ٢٠٣

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : . فأولى

<sup>(</sup>٥) الأم ١/١٥ المحسوع ١٥٦/١

ومن أصحابنا مسن قسال إنما يقسدر هسذا إن كسان (۱) ممسالسه لسون ، فإن كان هذا القدر لو كان له لون غير الماء ، فإنه يمنسع جسواز التوضو بسه ، وإن كان هذا القدر لوكان له لسون لم يتغسير فإنسه يجسوز التوضور بسه (۱) ، وكذلك إذا وقع في الماء ماء ورد منقطع الرائحة أو ماء الشجر / أوماأشسبه / (۱) ذلك مما لا لون له فحكمه ماذكرناه . (۱)

### ( فــرع )

الماء المستعمل على ثلاثة أضرب: -

فالضرب الأول ما أدى به الفرض وسقط عن أعضاء المتوضي والمغتسل من الجنابة والنفاس والحيض ، فهو طاهر غير مطهر (°).

والمضرب الثاني مايسقط عن أعضاء المتوضي والمغتسل في الكرة الثانية ، والثالثة والمنافية ، والثالث والماء المستعمل في المضمضة والإستنشاق وفي غسل العيدين والجمعة واغتسالات مكة (١) في المضمضة والإستنشاق وفي عسل المحسور التوضيي بسه أم لا ؟ في وجهان :-

<sup>(</sup>١) في ج: لو كان

<sup>(</sup>٢) وهو الذي صححه الغزالي والرافعي والنووي ، وهذان الوجهان في أحد الطريقين ، والطريق الثانية : يعتبر الوزن قطع الله الحيان الماء أكثر حازت الطهارة به ، وإن كان المستعمل أكثر أو تساويا فلا ، وبه قطع الشيخ أبو حامد وابن الصباغ ، الحاوي ٢٠٢١ ، المستعمل أكثر أو تساويا فلا ، وبه قطع الشيخ أبو حامد وابن الصباغ ، الحاوي ١٣/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢/٢١ ، المسهذب ١٧/١ ، الوجيز ٢/٢ ، فتستح العزيز ١٨/١ ، المجموع ٩٩/١ ، الروضة ١٣١/١

<sup>(</sup>٣) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٤) التعليقة للقاضي حسين ١/١١ المهذب ١٧/١ حلية العلماء ١٥/١ المجموع ١٩/١

<sup>(</sup> ٥ ) قد سبق الكلام عليه ص١٢٨

<sup>(</sup>٣) يعبر بعضهم بأغسال الحج وهي في نص الشافعي سيعة الغسل للاحرام ولدحرل مكة وللوقوف بعرفة وللوقوف بالمشيعر الحسرام ، وثلاثية اغسال لرمي الجمار في أيام التشريق الثلاثة .

أحدهما أنه (') يجوز(') ؛ لأن الشافعي رحمه الله جعل العلة في الماء المســـتعمل ، أنه أدى به الفرض ('') وهاهنا لم يؤد به فرض ، ولأنه ماء استعمل في غير فــرض فكان بمترلة مالو تبرد أو تنظف .

والوجه الثاني أنه لا يجوز التوضي به (١٠) ؛ لأنه مستعمل في طهارة شــرعية فأشــبه المستعمل في فرض الطهارة .

والضرب الثالث الماء المستعمل في غسل الثوب الطاهر من المدرن والوسخ ، ( أو استعمل ) ( ) في الغسل والتنظيف ( ) والتبرد ، فهذا طلاه مطهر يجوز استعماله ثانيسيا ، (٧)

<sup>.</sup> الأم ٢١٣/٢ المحموع ٢٠٢/٢

<sup>(</sup>١) أنه ساقطه في :-ب

<sup>(</sup>٢) نص عليه الشافعي واتفق على تصحيحه جماهير الأصحاب وقطع به المحاملي والجرجاني الحسماء ١٩٨١، الوحسيز ١٥،١ الحسماء ١٩٨١، الوحسيز ١٥،١ فتح العزيز ١٠٩/١ المجموع ١٥٧١،

<sup>ُ(</sup>٣) في ج: فرض ، وراجع ص

<sup>(</sup> ٤ ) واختاره امام الحرمين واعتبره الشيخ أبو حامد قولا شاذا .

<sup>﴿(</sup>٥) في ب: واستعمل

<sup>﴿</sup>٦) في ج: للتنظف

<sup>(</sup> V ) اخاوي ۲۹۸/۱ ، المحموع ۱۰۸/۱ ، نماية المحتاج ۷۳/۱

# ( فــرع )

وقال أبو علي بن خيران (") وأبو القاسم الأنماطي (المجهما الله بجروز (") أن يزال به النجس (") الأن الماء له حالتان رفع الحدث وإزالة النجس ، فإذا وجد في إحسالين ، بقيال به الخالول الخالين ، بقيال به الخالول الخالين ، وهذا غير صحيح الأن الماء لا يجوز أن يجمع به بين الحالين ، وإنما هو مخير بين استعماله ، كما نقول أن هناك ماء ، وهناك رجلان فيجوز لكل واحد منهما أن يستعمله ، فإذا استعمله أحدهما ، لم يجز أن يستعمله الآحر ، كذلك هاهنا .

<sup>(</sup>١) لهاية ج:١٢٥، وفي ج: عامة أصحابنا الفقهاء

 <sup>(</sup>٢) نص عليه الشافعي وبه قال اصحاب الوخوه ، وقطع به جماعة من المصنفين ،
 التعليقة للقاضي حسين ١٩٩١ ، المهذب ٢٣/١ ، الوحسيز ١/٥ ، فتسح العزيـــز ١١١/١ .
 المجموع ١٥٦/١

<sup>(</sup>٣) اسمه الحسين بن صالح بن حيران البغدادي ، من أثمة الشافعية ،عرض عليه القضاء فامتنع ، مات سنة ، ٣١هـ .

تأريخ بغداد ٥٣/٨، طبقات السبكي ٢١٣/٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢/١٩

<sup>(</sup>٤) سبقت ترجمته ۲۰

<sup>(°)</sup> في ج: إنه يجوز

<sup>(</sup> ٦ ) الحاوي ٢/١١ المهذب ٢٣/١ حلبة العلماء ٩٧/١ الروضة ١١٦/١ الغاية ١٩٣/١

### (مسألة)

قال الشافعي رحمه الله إذا ولغ (١) الكلب في الإناء فقد نجس الماء ، وعليه أن يهرقه ،، (٢) وهذا كما قال .

الكلب نحس العين فإذا ولغ في الإناء وجب أن يراق مـــاولغ فيــه ، ويغســل الاناء ؟ لأجل نحاسته ، وهذا مذهبنا (٣) ،

وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي وأحمد (<sup>۱</sup>) وإسحق وأبو تـــور وأبـــو عبيـــد (<sup>۱</sup>) ، إلا أن أبا حنيفة قال نجاسته نجاسة مجاورة (<sup>۱</sup>) .

وقـــال مـــالك (<sup>٧</sup>) والزهـــري رضـــي الله عنـــه وداود (<sup>٨)</sup> الكلـــب طــــاهر ، ولاينجس ما ولغ فيه ، إلا أن غسله يجب تعبدا ، لا لأجل النجاسة .

<sup>(</sup>١) الولوغ هو الشرب مما في الإناء بطرف اللسان، القاموس ١٠٥٥/٢ المصباح المنير ٣٤٦

<sup>(</sup> ۲٪ ) مختصر المزني ص ۱۱

<sup>(</sup>٣) الحاري ٢/١٥، التعليقة للقباضي حسين ٢/٥١١ ، المسهذب ٩٣/١ ، التنبيسه ص٢١ حليمة العلمساء ٣١٣/١ ، الوحسيز ٦/١ ، فتسمح العزيسز ١٦٠/١ ، المجمسوع ١٦٧/١ الروضة ١٢٣/١ ، تماية المحتاج ٢٥٢/١

ر ٤) وعن الامام أحمد رواية أخرى توافق قول الامام مالك، والرواية الأولى أصع . المعنى ٧٣/١، الافصاح ٦٤/١، الانصاف ٣١٠/١، بحموع الفتاوى ٦١٦/٢١

ر ٥ ) الإشراف ٢١/١ ، المغني ٧٣/١ ، المجموع ٨٠/٢ ،

ر ٦ ) مذهب أبي حنيفه أن نحاسة الكلب نحاسة حكم وليست عينه نحسة .

سسسوط ۱/۸۱ ، الهدايــــة ۱/۷۱ ، تعفيــــة الفقـــهاء ۱/۳۱ ، البدائــــع ۱/۱۲ ، شرح فتح القدير ۱/۷۱ ، البنايه ۱/۵۱

ر ٧) المدومة ١١٥/١، التلقين ٥٨/١، الكيافي لابين عبدالسير ١٣٤/١، الاستذكار ٢١١/١، بداية المجتهد ٤٣/١، مواهب الجليل ١٠٣/١، الشرح الكبير ٧٤/١، حاشية الدسوقي ٧٥/١

ر ٨ ) الأوسط ٢٠٦١، المحلى ١١١١/، سبل السلام ٢/١٥

قالوا: وروي أن النبي ﷺ (سئل) "عن حياض بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب فقال ( لها ما هملت في بطولها ، وأما ماغير ( ) فشراب وطهور) ( )

قالوا: ومن القياس أنه ذو روح فوجب أن يكون طاهرا، أصل ذلك سائر ذوي الأرواح،(١)

قالوا ولأنه منتفع به ، فوحب أن يكون طناهرا كسائر ماينتفع به ، ودليلنا ما روى ابن سيرين عن أبي هريرة فله عن النبي الله قال (طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبعا إحداهن بالتراب ) ٣٠

انظر تاج العروس ماده غير ٢٣٦/٣؛ ، والصحاح ماده غير ٧٦٥/٢ ، لسان العرب ٣/٥

<sup>(</sup>١) سورة المائده الآية (٤)

<sup>(</sup>٢) تفسير القرطبي ٦/ ٦٩، ٧٠، احكام القرآن لابن العربي ٢/٨٥٥

<sup>(</sup>٣) في ب: سأل

<sup>(</sup> ٤ ) غير الشيء أي بقي ، والغابر الباقي .

<sup>(</sup>٥) رواه ابن ماحة في كتاب النطهارة باب الحياض رقم ١٩٥ ( ١٧٣/١ ) والبيهقي كتاب الطهارة بساب الماء الكثير لاينحسس بنجاسة تحدث فيه مالم يتغير ١٠٥٨/١ ، وقال الطحاوي في مشكل الآثار ٢٦٧/٣ هذا الحديث لايحتج به ؛ لأن مداره على عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ، وحديثه عند أهل العلم بالحديث في النهايسة من الضعف ، وكذلك ضعفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة برقهم ١٦٠٩ ( ١١٢/٤ )

<sup>(</sup>٦) في ج: كسائر الارواح

<sup>(</sup> V ) رواه مسلم في كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب ٢٣٤/١ بلفظ يغسله سبع مرات أولاهن

وقوله طهور-أي مطهره (') من النجاسة ؛ لأن الإناء لايتعلق به حكم الحدث (') . وروى الأعمش عن أبي صالح (") وأبي رزين (ن) عن أبي هريرة رضي الله عنه عــن النبي على قال ( إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ، وليغسله سبعا إحداهــن بالتراب ) (") وهذا يدل على نجاسته ،

ومن القياس أن ماوجب غسله من إصابته (<sup>۱)</sup> ، وجـــب أن تكــون نجاســته (<sup>۱)</sup> كسائر النجاسات ،

ولأنه مائع ورد الشرع بإراقته ، وغسل الاناء منه ، فوجب أن يكون منجسا كاخمر والدم (^) النجس ،

ولأنه إزالة تختص بما يختص بموضع الاصابة ، فوجب أن يكون نجسا ، أصبه سائر النجاسات (¹) ،

<sup>(</sup>۱) و -: مطهر

<sup>(</sup>٢) انظر شرح مسلم للنووي ١٨٤/٣

<sup>(</sup> ٣ ) هر ذكوان بن عبد الله السمان المسدن ، مسن كبار التسابعين ، المحسم على توثيقهم ، روى عسن أبي هريسره وأبي السدرداء وأبي سسسمعيد الحسدري رضسسي الله عنسهم ، وروى عنه أولاده سهيل وصالح وعبدالله وعيرهم ، مات سنه ١٠١ هـ .

انسير ٥/٠٣ ، التهذيب ١٨٩/٣

 <sup>(</sup> ٤ ) هرمسعود بن مالك الأسدي الكوفي ، كان من النقسات ، روى عسن معساذ وابسن مسسعود
 وأبي هريسرة ، وروى عنسه ابنسه عبسد الله وإسمساعين بسسن أبي حسسالد وغسسيرهم ،
 ترفي سنه ٨٥ هـــ ،

لتهذيب ١٠٧/١٠ تاريخ الثقات للعجلي ٢٧

<sup>(</sup> ٥ ) أحرجه مسلم بلفظ ( أولاهن ) في كتاب الطهارة باب ولوغ الكلب برقم ٢٧٩ ( ١/ ٢٣٤ )

٩١: ب ه ية ب : ٩١

<sup>(</sup> ٧ ) و ح: لنجاسته

<sup>(</sup> ٨ ) في ح : والريت ٠ المهدب ٩١/١ الوجيز ٢/١

<sup>( + )</sup> \_ ب ح : المانعات المحاسات

فاحترزنا بقولنا إزالة تختص بماء ، من الطيب على تسوب المحسرم وبدنه ، فإن إزالته لا تختص بالماء (١) ،

واحترزنا بقولنا [ تختص ] (" بموضع الإصابة مسن الحسدث (" . واستدلال وهو أن النهي الله ( فسى عسن ثمسن الكلسب ) (" فلا يخلو إما أن يكون فمى عنه لحرمته ، وأن اليد لا تثبت عليه ، أو لعدم منفعته ، أو لنحاسته فلا يجوز أن يكون فمى عنه لحرمته ؛ لأنه النهاية في الحساسة ، واليسد تنبت عليه ، ولا يجوز أن يكون فمى عنه لعدم منفعته ؛ لأن المنفعة حاصلة ؛ فثبت أنه فمى عن ثمنه لنجاسته .

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ فَكَلُوا مُمَا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُ هَا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُ مِ هَا اللهِ فَهُو أَنْ مِنْ أَصَحَابِنَا مِنْ قَالَ لَا يَجُوزُ أَكُلُ الصَيْدُ ، إِلَا بَعْدُ أَنْ يَغْسُلُ سَبِعَ مُرَاتُ (١) ، فعلى هذا سقط احتجاجهم ،

ومن أصحابنا من قال يجوز أكل (٣) الصيد من غير غسل ؛ لأحل المشقة ، فإنه لا يمكن غسله ، وليس كذلك الإناء ، فإنه لا تلحق المشقة في غسله ،

<sup>(</sup>١) الحاوي ٤٤/١، المحموع ٩٦/١، فتح الباري ٤٦٠/٣

<sup>(</sup>٢) تختص ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري في كتاب الاحارة بـــاب كســب البغــي والإمـــاء رقـــم ٢١٦٢ ( ٧٩٧/٣ ) ومسلم في كتاب المساقاه باب تحريم ثمن الكلب رقم ١٥٦٧ ( ١١٩٨/٣ )

<sup>( ? )</sup> سورة المائده الآيه (٤)

<sup>(</sup>٦) الحاوي ١/٥٠١، التبصرة للجويني ص٧٣، المهذب ٤٦١/١، حلية العلماء ١/١٨

<sup>(</sup> ٧ ) في ج: يؤكل

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله عليه السلام ( لها ماحملت في بطولها ، وأمسا ( أن غير فشراب وطهور ) (٢) أنا نحمله على ماكسان فوق القلتين بدليل ماذكرناه ،

/ وأما الجواب عن احتجاجهم وقولهم ذو روح فمن وجهين :-

أحدهما أنه يبطـــل بالخـــترير ، فإنــه ذو روح ، والدليــل علـــى نجاســـته <sup>(۱)</sup> .

وأما الجواب عن قولهم إنه ينتفع به ، فهو أنه يبطل بالسرحين (<sup>۲)</sup> ، فإنه ينتفع به ، وهو نحس <sup>۲)</sup> ، وكذلك الميتة للمضطر <sup>(^)</sup> ينتفع بها ، وهسي نحسة فبطل ماذكروه ٠/ والله أعلم بالصواب <sup>(^)</sup>

<sup>(</sup>١) ثرج: فأما

<sup>(</sup> ۲ ) سبق تخریجه ص ۱٤۷

<sup>(</sup>٣) اسْهَدْب ٩١/١ الوحيز ٦/١

<sup>(</sup>٤) سورة الأنعام الآيه (١٤٥)

<sup>(</sup> ٥ ) مرين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٦) السرحين، ويقال السرقين بكسرهما الزبل وهو فضلة الحيوان،

تاج العروس مادة سرحن ٢٣٤/٩ لسال العرب ٢٠٨/١٣

<sup>(</sup> V ) اعموع ۲/۰۵۰ ، المغني ۲۸۸٦

<sup>(</sup>١) ياج: المصطر

<sup>(</sup> ٩ ) مارير المائلين ساقط في : ج

# ( مسألة )

قال الشافعي رضي الله عنه ( ويغسل منه سبع مرات أو لاهسن بالتراب )(١) وهذا كما قال ، عندت يجب غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا ، إحداهن بالتراب ، ولايطهر بأقل من ذلك (١) ، وبه قال مالك (١) والأوزاعي والليب (١) بن سعد وإسحاق وأبو عبيد (١) .

وقال أبو حنيفة يجب غسله إلى أن يغلب على الظــن طهارته ، ولـــو حصــل بدفعة واحدة أجزأه ، وهكذ ا الحكم عنده في سائر النجاسات (٦) .

وقال أحمد بن حنبل يجب (٢٠ غسله ثمــان مــرات ، إحداهـــن بــالتراب (^، ،

<sup>(</sup>۱) مختصر المزني ص ۱۱

<sup>(</sup>٣) المدونه ١/٥١١، التلقين ١/٥٥، الكافي لابسن عبدالسبر ١٣٤/١، بدايسة المحتسهد ٢٣١١ مواهب الجليل ١٠٣/١، حاشيه الدسوقي ٧٥/١

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : وليث

<sup>(</sup>٥) الأوسط ١/٥٠١، الإشراف ٢/١١، المحموع ١/٠٨٠،

<sup>(</sup>٦) مختصر الطحاوي ١٦/١، البدائع ٨٨/١، شرح فتح القدير ١٠٩/١، البحر الرائق ١٠٥/١

<sup>(</sup>۷) لهاية ۱۲۹: ج

<sup>( ^ )</sup> وللإمام أحمـــد روايــة أخــرى أن نجاســة الكلــب تغســل ســبعا إحداهــن بــالتراب، وصحح هذه الرواية كثير من الحنابلة منهم ابن قدامه والمــرداوي، وعنــه لايعتـــبر العــدد، المغنى ٧٣/١ ،الكافي لابن قدامة ٤/١، الانصاف ١/ ٣١٠، كشاف القناع ١٨٢/١

واحتج من نصر أبا حنيفة رحمه الله بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عــــن انني على قال ( يلغ الكلب في الإناء فيغسل ثلاثـــا أو خســا أو سـبعا ) (١) ، ومن الخبر دليلان :-

أحدهما أن السبع غير واجبة ،

قانوا ولأنحا نجاسة ، فلم يعتبر العدد في غسلها ، أصل ذلك سائر النجاسات (٣) . ودليلنا ماروي عن علي بـــن أبي طـالب رضـي الله عنـه عـن النــي الله عنـ عن النــي قال ( إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا إحداهن بالبطحاء ) (١) وعن ابن سيرين رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه عــن النــي الله قـال ( طهور اناء احدكـم إذا ولــغ فيــه الكلـب أن يغسـله سـبعا إحداهــن

بالتراب ) (°) وروي مثله عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي ﷺ (¹) ،

. 1

<sup>( &#</sup>x27; ) رواد الدار قطني في كتاب الطهارة باب ولوغ الكلسب ٢٥/١ وضعفه ، وقسال النسووي في انحموع ١٨١/١ ( حديث ضعيف باتفاق الحفاظ ؛ لأن راويه عبسد الوهساب مجمسع علسى صعفه وتركه) وضعفه الصنعساني في السسبل ٥٢/١ ، وانظر السلسلة الضعيفسية مرقم ١٢٧/٣) )

<sup>(</sup> ۲ ) في ج : أنه خيره

<sup>( &</sup>quot; ) افد ية ١٠٩/١ ، تحفة الفقهاء ١٣/١ ، سبل السلام ١/١٥

 <sup>(</sup> ٤ ) هده الرواية أخرجها الدار قطي في كتاب الطهارة بـــاب ولـــوغ الكلـــب في الإنـــاء ١٥/١ ،
 وقال الحارود هو بن أبي يزيد متروك . وانظر إرواء الغليل للألباني ١٢/١

<sup>(</sup> ٥ ) أحرجه مسلم في كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب ٢٣٤/١ ولفظه ( أولاهن بالتراب )

<sup>(</sup>٦) تعرد به عنه ابن ماحة فأخرجه في كتاب الطهارة باب عسل الإناء من ولوغ الكليب برقهم ٦٢/١ وصحح الشيخ الألباني سنده في الإرواء ٢٢/١

وعــن أبي هريــرة عنــه ﷺ (') (إذا ولــغ الكلــب في إنــاء أحدكــــه فليرقه (')، وليغسله سبعا إحداهن بالتراب ) ('')

فإن قالوا يراد به (۱) إذا م يغلب على الظرن طهارت، ولمن قلنا لو أراد ذلك لما كان لتخصيص السبع معنى ، ولما خصه بالسبعة دل على بطلان هذا (۱) .

ويدل عليه من القياس أنه أحد نوع بي الطهارة ، فاستحق فيه العدد ، أصل ذلك الطهارة من الحدث ، فإن العدد مستحق في الأعضاء الأربعة .

وقياس ثان وهو أنه تطهر ورد الشرع فيه بعدد من جنس واحد ، فوحب أن يكون أوله مثل آخره ، أصل ذلك الاستنجاء بالأحجار ، فان أوله مثل آخره عندنسا في الوحسوب (") ، وعندهسم في الاستحباب (") ، وقولنا من جنس واحد احتراز من الأمر بحت دم الحيض ، وقرصه بالماء (") .

<sup>(</sup>١) في ج: عليه السلام

<sup>(</sup>٢) قوله ( فليرقه ) رواه مسلم من طريق علي بن مسهر ، و لم يتابع عليها ، ولـــذا فقــد ضعفــها النسائي وحمزه الكناني وابن عبد البر ، وقال ابن منـــده لاتعــرف عــن النــي عليه بوحــه من الوحوه إلا عن علي بن مسهر هذا الاسناد اهــ وصحح ابن حجر وقفها على أبي هريرة انظر الفتح ١/١٣١

<sup>(</sup> ۳ ) سبق تخریجه ص۱٤۸

<sup>(</sup>٤) في ج: المراد به

<sup>(</sup>٥) السيل الجرار ٣٨/١ ، السبل ٢/١ه

<sup>(</sup>٦) نمايةالمحتاج ١٤٩/١، الروضة ٦٩/١

<sup>(</sup> V ) شرح فتح القدير ٢١٣/١ ، تبيين الحقائق ٧٧/١

<sup>( ^ )</sup> صحيح البحاري كتساب الوضوء بهاب غسمل البحاري كترا ٢٢٠/١ ، وصحيح مسلم كتاب الطهارة باب نجاسة الدم وكيفية غسله ٢٤٠/١

. وقياس ثالث وهو أنه نجاسة كلب ، فوجب غسله سبعا ، أصل ذلك إذا لم يغلب على ظنه طهارته ، إلا بالسبع .

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي هريرة أنه قال ( ثلاثا أو خمسا أو سبعا ) فهو من أربعة أوجه :-

أحدها أن هذا الحديث من رواية إسماعيل بـــن عيــاش (۱) ، وهــو ضعيــف فلا يصح التعلق به (۲) .

والثاني أنه يحتمل أن يكون شكا من السرواي ، فسلا حجة فيه . والثالث أن همذا يسوجب الشلاث ، وعندهم لا تجب الشلاث . والرابع أن رواة خبرنا أكثر فكان أولى " ·

فإن قيل راوي هذا الحديث أبوهريرة ، وقد سئل عن ذلك فأفتى بثلاث (1) . والسراوي إذا أفسى بخلاف مساروى وحسب المصير إلى قولسه ؟ لأنه أعرف بما رواه (٥) .

<sup>(</sup>۱) ابن سليم العنسى أبو عتبسة الحمصي، مختلف في توثيقه، وقسال أحمسد بسن حنبسل ويحي بن معسين والبخساري همو ثقسه إذا روي عسن أهسل بلسده، وهسم الشساميون، ضعيف إذا روى عن غيرهم كأهل الحجاز، مات سنه ۱۸۲ هس.

الميزان ۲٤٠/۱ السير ۳۱۲/۸، التهذيب ۳۲۱/۱ التقريب ص ۱۰۹

<sup>(</sup>٣) قال النووي في المجموع ١/٨٦ وقد روى ( يعني إسماعيل بن عياش ) هـــذا الحديـــث عـــن هشام بن عروة ، ومعلوم أنه حجازي فلا يحتج به لــــر لم يكـــن في الحديـــث ســـبب آخـــر يصعفه وفيه عبد الوهاب الدي حاله ماوصفناه ١٠هـــ

<sup>(</sup>٣) اخاوي ١/٨١١

<sup>(\$)</sup> رواه الدار قطني في كتــاب الطــهارة بــاب ولــرغ الكلـــ ١٦٢١ والبيــهقي في كتــاب نطهارة باب إدخال التراب في إحدى غسلاته ٢٤٢/١ ، وأشار إنى ضعفه وكذلســك ضعفــه ننووي في الجموع ٥٨٢/١ وانظر السلسلة الضعيفة برقم ١٠٣٧ (١٢٧/٣)

<sup>( ° )</sup> نرسالة ٩٦٦ ، الأحكام للآمدي ١١٥/٢ ، أصول السرخسي ٦/٢ ، شرح الكوكب المنسير ٥٦/٢ ، شرح الكوكب المنسير

### فالجواب من وجهين :-

أحدهما (۱) أن أبا بكر بن المنذر روى (۲) أن أبا هريرة أفتى بغسل سبع مرات وإنما ذكر عن الزهري أنه أفتى بثلاث مرات ، (۳)

والثاني أنه إنما يصار إلى ما يفتي به الراوي ، إذا كانت الفتوى تفسيرا للحير (\*) وهاهنا الثلاث ليست تفسيرا عن السبعة ، فلايصح هذا ، على أنا لا ندع قيول النبي على أنا بفتوى عن أبي هريرة .

وهذا كما قلنا (\*) في روايـــة ابــن عبــاس عــن عائشــة رضــي الله عنــها أهــا اشــترت بريــــرة (۱) فأعتقتـــها ، فحيرهـــا رســـول الله ﷺ (٢) وكــان ابن عباس يفتي أن مع الأمــة طلاقــها ،، (٨) فصرنــا إلى مــا رواه (١) ، وأما الجواب عن قولهم إنها نجاسة ، فلم يعتبر فيها العدد ، كســـائر النحاســات ، فهو من أربعة أوجه :-

<sup>(</sup>١) في ج: أحدها

<sup>(</sup>٢) في الأوسط ٢٠٦/١ وأخرجه السدار قطسني ٢٤/١ وصححه ، والبيسهقي ٢٤/١ ، والطحاوي في مشكل الآثار ٢٦٨/٣ وانظر الفتح ٢٢٢/١ المجموع ٥٨٢/١ ، الحاوي ٣٠٨/١

<sup>(</sup>٣) الجموع ١/٠٨٥

<sup>(</sup>٤) انظر حاشية رقم ٥ في الصفحة السابقة

<sup>(</sup>٥) في ج: قال

<sup>(</sup>٣) بريرة مولاة أم المؤمنين عائشــــة رضــي الله عنــها لهــا حديــث عنــد النســائي عاشــت إلى زمن يزيد بن معاويه ،

السير ٢ / ٢٩ ، التهذيب ٢ / ٣٢ ؛ الإصابة ٨ / ٥ ، ٥

<sup>(</sup> A ) لم أحده بعد البحث ، وقد ذكر ابـــن قدامــه في المغــني ( ١٠/١٠ ) إجمــاع أهـــل العلـــم على أن فا الخيار ١٠هـــ

<sup>(</sup>٩) في ج: راه

أحدها أن هذا القياس ناسخ للسنة ، والقياس إذا خالف السنة لم ينتفت إليه (١) .

والدليل على أن طريقه نسخ ، ما روي عن عائشة رضي الله عنه قالت () ( كان فيما أنزل الله عشر رضعات يحرمن فنسخت بخمس رضعات يحرمن ) () والثاني أن عند أبي حنيفة أن إثبات المقادير ونفي المقادير ، لايصح بالقياس (<sup>3)</sup> ، فلا يصح قوله .

والثالث: أنه لا يجوز اعتبار النجاسات بعضها ببعض ، ألا ترى أن الذي عندهم بعض ، ويقتصر على فركه (ن) ، وأسفل الخف إذا حصلت عليه بخاسة جاز الإقتصار على دلكه (١) ، ولا يجوز ذلك في غير هذه النجاسة ، ولا يصح (٧) اعتبار بعضها ببعض ،

وهذا كما نقول إن تحليل الزوجة المطلقة ، يكون تارة بالرجعة قبـــل انقضاء العدة ، ويكون تارة بنكاح العدة ، ويكون تارة بنكاح العدة ، ويكون تارة بنكاح النوج التساني ، إذا كان الطلاق ثلاثا (^)، ولا يجوز أن يستوي بسين هذه المواضع .

<sup>( &#</sup>x27; ) انظر الأحكام للآمدي ٣٦٣/٣ ، المستصفى ٣٣١/٢

<sup>(</sup>۲) کا یه ب: ۹۲

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم في كتاب الرضاع باب التحريم بحمس رصعات رقم ١٤٥٢ ( ١٠٧٥/٢ )

رع ) شرح العضد ٢٥٤/٣ ، الاحكاء للأمدي ٨٢/٤ ، ارشاد الفحول ص٣٢٣٠

ر ٥) شرح فتح القدير ١٩٦/١ ، انبدائع ١٤/١

ر ٦ ) افدایة ١٩٥/١، تبین اخقائق ٧٠/١

ر ٧ ) و ح : فلايصح

ر ٨) انظر هذه المسائل في المهدب ٤٦/٣ ، الوجيز ٧٠/٢

والرابع أن نحاسة الكلب آكد من سائر النحاسات ؛ لأن النحاسات كانت لها حالة طهارة ، وليس كذلك الكلب ، فإنه لم تكن (١) له حالة طهارة فلل تحسوز التسوية بينهما .

واحتج من نصر أحمد رحمه الله حيث قدال إن الغسل سبع مرات ، والثامنة بالتراب (") بما روي عن عبد الله بين مغفل (") أن النسبي الله قدال (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا ، وليعفره (أ) الثامنه بالتراب ) () .

ودليلنا الأحبار التي ذكرناها ، وأن النبي ﷺ قال ( فليغســله ســبعا احداهــن بالتراب ) (١) .

والجواب عن قوله إنه قال ( وليعفر الثامنة بالتراب ) فهو أنه أراد به إذا لم يكن غسله بالتراب في احدى السبع الغسلات ، فإنه يغسل الثامنة بالتراب ، وكذا نقول إذا أخلي الغسلات السبع من التراب ، وجب أن ( ) يغسله ثامنة بالتراب ( ) .

<sup>(</sup>۱) نمایة ج: ۲۲۸

<sup>(</sup>۲) سبق ذکر قوله ص ۱۵۱

<sup>(</sup>٣) ابسن عبد غنسم (عبد نهسم) المسزني ، مسن أصحباب الشبجرة ، سبكن المدينسة ثم تحول إلى البصرة فبقي بها إلى أن مات ، روى عنه الحسن البصسري ومسعيد بسن حبسير وثابت البناني توفي سنه ٥٧ هـ وقيل سنه ٦١ هـ ،

السير ٢/٣٨٢ ، الاصابه ٢/٣٣٦ التهذيب ٢٨/٦

<sup>(</sup> ٤ ) أي دلكه بالتراب ، ويقال للتراب العفر ، غريب الحديث لابن الجوزي ١٠٧/٢

<sup>(</sup> ٥ ) اخرحه مسلم في كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب برقم ٢٨٠ ( ٢٣٥/١ )

<sup>(</sup>٦) سبق تخریجه ص ۱۵۳

<sup>(</sup> Y ) في ج : وحب عليه

<sup>(</sup> ٨ ) شرح مسلم للنووي ١٨٥/٣ ، السبل ١٣/١

### ( فـرع )

روى حرملة (۱) عن الشافعي قال يستحب أن يكون التراب في الغسلة الأولى (۲) وإنما كان كذلك ؛ لأنه إذا غسله بالتراب في الغسلة الأولى ، ورد عليها الماء بعسد فأزال النجاسة والتراب ، وإذا جعل التراب في السابعة لم يرد على التراب مايزيله من الغسلات ، وفي أي دفعة جعل التراب أجزأه (۳) .

#### ( فــرع )

إذا غسل الإناء مسن ولوغ الكنسب دفعة ، ووقع فيه نحاسة كفاه للباقي ست غسلات ؟ لأن النجاسة تزول بالغسلات (٤)

### ( فصـــل )

قال الشافعي رحمه الله في الام (°) ( فإن ولغ كلب أو أكلب في الإناء فإنه يغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ) (أ) وإنما كان كذلك ؛ لأن ولوغ الكناب الثاني لايزيده نحاسة ، وقد ثبت أن الكلب الأول لو كرر الولوغ لم نزد الغسل ، فكذلك إذا ولغ كلب غيره (٧) ،

<sup>(</sup>۱) حرملة بن يحسينى بسن عبيسد الله سن حرملة التحييبي، إمسام فقيسه، لازم الشسافعي، وتفقه عليه، روى عنه مسمم في صحيحه وأبو زرعة وأبو حاتم وابن ماجه، وكسسان حافظا للحديث والفقه، صنف المسوط والمحتصر، توفي في شوال سنه ۲۶۳ هـ.،

السير ١١/٣٨٩)، تعذيب الأسماء واللعات ١٥٥/١ ، التهديب ٢٢٩/٢

<sup>(</sup>٢) المجموع ٥٨٣/٢ ، الفتح ٣٣١/١

<sup>(</sup>٣) شرح مسيم للنووي ١٨٥/٣ السين ١٩٥١

 <sup>(</sup> ٤ ) قال النووي في المجموع ١٥٨٥/٢ (( هذا متفق عليه ونص عليه في حرمنـــة )) وانظـــر حواشــــي
 النشروالي وابن قاسم العبادي على تحفه المحتاج ٣١٢/١

<sup>(</sup> ٥ ) قوله في الاء ساقط في : ب

<sup>(</sup>F) 18,1/03

<sup>(</sup> V ) هذا الوجه صححه الماوردي في احاوي ٢١٠/١٠ والنووي في المجموع ٥٨٤/٢ ،

ومن أصحابنا (١) من غلط في هذا فقال (٣) إذا ولغ كلبان وحب غسله أربع عشرة (٣) دفعة ،

وإذا ولغ ثلاثة أكلب وحسب (''غسله إحسدى وعشرين ؛ لأن الشافعي رحمه الله قال (إذا بال رجل صب على بوله ذنوب (<sup>٥)</sup> من مساء ، وإذا بال رجلان صب عليه ذنوبان ) (<sup>١)</sup> فكذلك هاهنا .

وهذا غير صحيح ؛ لأن النحاسة هناك قد زادت مساحة محلها ببول الثاني فـزاد صب الماء ، وفي مسألتنا النحاسة لم تزد بولوغ (١٠ الثـاني ، (فـهو) (٨٠ بمترك الكلب الأول في الولوغ ، ولأن تلـك نحاسة (١٠ عينية وفي مسألتنا نحاسة حكمية (١٠) ، فافترقا ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) وهو قول أبي سعيد الاصطخري . حلية العلماء ٢٤٧/١ ، مغنى المحتاج ٨٤/١ ، حاشية الشرواني والعبادي ٣١٢/١

<sup>(</sup>٢) في ج: وقال

<sup>(</sup>٣) في ب: أربعة عشر

<sup>(</sup>٤) في ج: وحب عليه

<sup>( ° )</sup> وهو الدلو الملآن ماء وقال أبن السكيت فيها مهاء قريب من المهلء ولا يقهال لهها وهي فارغة ذنوب ، الصحاح ١٢٩/١ ، تاج العروس ٢٥٤/١

<sup>(</sup>٦) الأم ١/٥٤، مغنى المحتاج ١/٤٨

<sup>(</sup>٧) في ج: الكلب الثاني

<sup>(</sup> ٨ ) في ب : هو

<sup>(</sup>٩) في ج: النجاسة

<sup>(</sup> ۱۰ ) النجاسة العينية : هي ما تحس بإحدى الحواس ويكون لها لون أو طعم أو ريح .

أما النجاسة الحكمية : فهي مالا تحس كبول حف ، و لم يدرك له طعم ولالون ولاريح ،

فتح العزيز ٢٣٥/١ ، فتح المنان ص٥٠٠

### ( مسألة )

قال الشافعي رحمه الله نإن كان في بحر لا يجد ترابا فغسله بما يقوم مقام التراب في التنظيف من أشنان أو نخالة ،، (') ففيها (') قولان ، وهذا كما قال إذا عدم التراب ، فهل يقوم مقامه الأشان (") أو النحالة (الله أو الحص (الصابون أم لا ؟ فيه قولان نص عيهما في الأم ("):-

أحدهما أنه (") لا يقوم مقامه ؛ لأن الشرع ورد فيه بالتراب ، فلم يقسم غسيره مقامه (") كالتيمم ، ولأنه تطهر جمامد ومائع ، وثبت أن المسائع لا يقسوم غسيره مقامه (") ، فوجب أن يكون الجامد كذلك .

<sup>(</sup>۱) مختصر المزني ص ۱۱

<sup>(</sup>٢) في ب: وفيها

<sup>(</sup>٣) الأشناد بالضم والكسر هي : شئ تغسن به الأيدي والتياب . أسان العرب ١٨/١٣

<sup>(</sup>٤) المحالة هي : اسم لكل ما صفي ويقي في الممخل بعد المحر ، نسال العرب ٢٥١/١١

<sup>(</sup>٥) الخص هو : شئ أبيض يطلي به ٠ السال العرب ١٠١٧ القاموس ١٩٣٥/١

<sup>(1) //03</sup> 

<sup>(</sup> Y ) أنه ساقط في :-ج

<sup>(</sup> ٨ ) فتح العرير ٣١١/٢ التعجيز ٢٦٨/١

<sup>(</sup>٩) التنبيه ص ٢١ حلية العلماء ٢٠/١

والقول الثاني أنه يقوم مقامه ؛ لأن القصد نعومة الماء ، وهذا (١) المعنى موجود في الأشنان (١) والحص ، وهــــذا كمــا قلنــا في (١) إن الدبــاغ بقشــور الرمــان جائــز (١)،

وإن كان النبي على الشث (°) والقرض ؛ لأن المقصود في الدباغ بمما يحصل / بقشور الرمان / (١).

(۱) في ب: وهو

(٢) في ج: بالأشنان

(٣) في ساقطة في : ج

(٤) في أصح الوجهين ، والوجه الآخر أن الدباغ يختص بالشث والقرض .
 فتح العزيز ٢٩٢/١ ، المجموع ٢٢٤/١

(٥) الشت هو شحر طيب الريح مر الطعم يدبغ به،

الصحاح ١/٥٨١ ، اللسان ١/١٥٩ .

القرض هو حب معروف كالعدس يؤخذ من شجر العضاة ،

الصحاح ١٧٧/٣ ، المصباح المنير ١٥٧/٢

أها الشث فقال النووي في المحمسوع ٢٣٣/١ ليـس هــو في الحديـــث ، إنمــا هــو مــن كـــلام الشافعي . وأقره الحافظ في التلحيص ٧١/١ .

أها القرض فنص عليه النبي على على حديث ميمونه رضي الله عنها حيث قال (يطهرها الماء والقسرض) رواه أحمد ٢٦٤/٦، وأبو داود في اللباس باب في أهب الميتة برقسم ٢٢٦٤ (٢٦٩٤) ، والنسائي في كتاب الفرع والعتبرة باب مايدبغ بسه حلود المبتة ١٧٥/٧، والدار قطني في كتاب الطهارة باب الدباغ ٢٥٥١ والبيهقي في الطهارة باب وقسوع الدباغ بالقرض ومايقوم مقامه ١٩/١، وحسنه الحافظ في التلخيص ٢١/٧، حامع الاصول ١١٠٠، خلاصه البدر المنبر ٢٣/١،

(٦) مابين المائلين ساقط في: ج

واحتلف أصحابنا في موضع القولين : -

فمنهم من قال إن هذا ، إذا (١) كان في البحر ، أو في موضع لايقدر على الـتراب فأما إذا كــان في موضع يقـدر علـي الـتراب، فـلا يجزيـه (١) غـيره، وقال أبو استحاق المروزي بال القولان في جميع المواضيع " .

# ( فسرع )

إذا غسل الإناء ثمان مرات بالماء ، وجعل الثامنة مقام التراب ، أو طرح الإنـــاء في ماء حار ، فهل يجزيه أم لا ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه يجزيه ؛ لأن الماء آكد من التسراب. والوجه الثاني أنه لا يجزيه وهمو الصحيح ؛ لأن الشرع ورد بالتراب (١) ، ولأنه قد ثبت أن العادم للماء ؛ إذا وجد ما يكفيه لوجهه ويديه ، فإنه لو غسل وجهه ويديه لم يجزئه عن التيمم (٥) ، فدل عنسي أن المساء لايقــوم مقام التراب.

(١) إذا ساقطه في : ج

(٢) في ج: فيه غيره

(٣) وهمذا تصبح الأقوال ثلاثة :

الأول / وحوب التراب فلا يقوم شيء مقامه ، واحتاره النووي الثاني / لايعب التراب ويجوز استحداء الأشنان ونحوها ، محجه الشيرازي

الثالث / وحوب التراب ويسقط في حال الضرورة ،

وذكر النووي فيسها قسولا رابعسا وهسو حسواز اقامسة عسير انستراب مقامسه فيمسا يفسسد باستعمال التراب كالنباب، ولايعوز فيما لايفسد كالأوالي.

المهدب ١٩٥/١ ، علية العلماء ٢٤٦/١ ، فتح العزيز ٢٦٣/١ المصوع ١٨٣/٢

- (٤) **وصححه النووي** وزاد وحها ثالثا وهو أنه يقوم عند عدم التراب دون وجوده، المهدب ١٥/١، الوجيز ١/١، الروضة ١٤١/١، الحسوع ١٨٣/٢.
  - ( ٥ ) المهدب ١٩٥١ ، معني انحتاج ١٨٧١ .

# ( فــرع )

الماء المزال به النجاسة إذا انفصل عن المحل فيه ثلاث مسائل :-

المسَّأَلَة الأولـة (١): - أن ينفصل وهو متغير ، فإنه نحس بلا خـــلاف (٢) ، ســواء حكم بطهارة المحل ، أو لم يحكم ، وإنما كان كذلك ؛ لأنه لو كان قلتين فتغسير بالنجاسة نحس ، فإذا كان دون القلتين أولى أن ينحس بالتغير ٣٠٠ .

والمسألة الثانية : - أن ينفصل غير متغير ولم يحكم بطهارة المحل ففيه وجهان : -أحدهما وهو المذهب أنه نحس ؛ لأنه بعض الباقي في المحل ، والباقي في المحل (١٠) نحس فكذلك هذا

والوجه الثاني أنه طاهر ؛ لأنه قد غلبت النجاسة ، فصار (٥٠) بمترلة القلتسين ، إذا لم تتغير (٦) .

وهذا غير صحيح ؛ لأن القلتين طاهر مطهر ، وهذا قد أجمعنا على أنـــه غــير مطهر ، فافترقا (Y) .

<sup>(</sup>١) هذه لغة قليلة واللغة الأشهر الأولى . المحموع ٢٠٦/٢

<sup>(</sup>٢) عند العلماء ، الاجماع ص٤ ، فتح العزيز ٩٩/١ .

<sup>(</sup>٣) وهو ماصححه جمهور الشافعية أن الماء إن كان دون القلتين فهو نجس وإن لم يتغير المهذب ٢٠/١ ، حلية العلماء ١/١٨ ، المجموع ١٥٩/١ .

<sup>(</sup>٤) في المحل ساقطه في : ج

<sup>(</sup>٥) لهاية ج: ١٢٨

<sup>(</sup>٦) هذا هو القول القديم ،

وفيه وحه ثالث وهو أن حكم الماء حكم المحل بعـــد الغســـل إن كـــان نجســـا فـــهو نجــس وإلا فطاهر غير طهور ،

فتح العزيز ٢٧١/١ ، معنى المحتاج ٨٥/١.

<sup>(</sup> V ) المهذب ۲۰/۱ ، الجموع ۱۹۹۱ .

والمسألة الثالثــة: أن ينفصل غير متغـــير، وقــد حكــم بطـهارة المحــل، فالمذهب أنه طاهر.

قال أبو القاسم الأنماطي أستاذ أبي العباس بن سريج رحمهما الله هو لحسس ('')، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله ('')،

واحتج بأنه ماء قليل <sup>(۱)</sup> حصنت فيه نجاسة فوجب أن يكون نجسا ، أصلم إذا وردت النجاسة عليه .

وقال (<sup>1)</sup> ولأنه قد ثبت أن النجاسة إذا وردت على الماء نحسته ، فكذلك المــــــاء إذا ورد على النجاسة يجب أن ينجس .

ودليلنا قوله ﷺ في بول الأعرابي ( صبوا عليه ذنوبا من ماء ) (°) ولو كان الماء ينحس لم يأمره (¹) بتكثير النجاسة .

قالوا وروي أن النبي ﷺ [ قال ] (<sup>۷</sup>) ( أزيلوا التراب ، وصبوا عليه ذنوبها من ماء ) (<sup>۸</sup>)

<sup>(</sup>١) فتح العزيز ٢٧١/١ ، حلية العلماء ٨٤/١

 <sup>(</sup>۲) مختصر الطحاوي ص١٦ تحفة الفقهاء ١٠٠١ الحدايه ٧٩/١ ، الاختيار لتعليب المختسار ١٤/١ شرح فتح القدير ٨٠/١

<sup>(</sup>٣) نحاية ب: ٩٣

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : قال ، والقائل هو الأنماضي

<sup>( ° )</sup> أحرجه البحاري في كتاب الوضوء باب صب الماء على البول في المسجد ، رقب ٢١٧ ) ( ) ( ٥ ) ومسلم في الطهارة باب وجوب عسل البول وعيره مسى النجاسيات إذا حصليت في المسجد برقم ٢٨٤ ( ٢٣٦/١ )

<sup>(</sup>٦) و ح: لم يأمر

<sup>(</sup> ٧ ) قال ساقطة و : ب

<sup>(</sup> ٨ ) أحرجه أبسو داود في الطبهارة بساب الأرض يصيبها السول، رقسم ٣٨١ ( ٢٦٥/١ )، والدارقطي في الطبهارة ساب في طبهارة الأرض من السبول ١٢٣/١، وضعفيه منيخ الإسلام الله تيمية في شرح العمدة ١٥/١ وانظر التبحيص ٤/١ه

قلنا يرويه عبد الله بـــن معقـــل بــن مقـــرن (۱) عنـــه ﷺ فــهو مرســل، ولا يصح الاحتجاج به (۱) ،

ومن المعنى أن هذا المنفصل هو من جملة البلل ، الذى في الثوب ، وقد تبسب أن البلل طاهر (٣) ، فكذلك هذا يجب أن يكون طاهرا ،

وأيضًا فإنا لو قلنا إنه نحس لأدى إلى أن لا يطهر المحل بحال من الأحوال ، فأما الجواب عن قولهم ماء قليل حصلت فيه نحاسة ، فكان نحسا ، أصله إذا

وردت عليه النجاسة ، فمن وجهين :-

أحدهما أنه يبطل بالبلل الباقي في الثوب ، فإن النجاسة متيقن حصولها فيه ، ومع هذا فإنه طاهر .

(١) بن مقرن ساقطة في: ج

وهو عبد الله بن معقل بن مقرن المزني ، كنيت أب الوليد ، من أهمل الكوفة ، ولأبيه صحبة ، وكان من خيار التابعين ، روى عن أبيه وعن على وابسن مسعود ، وعنه أبو اسحاق السبيعي ويزيد بن أبي زياد ، توفي سنه ٨٨ هـ . التهذيب ٣٦/٦

(٢) المرسل : هـ و مــا رفعـ التـابعي إلى النــي الله ، و القدوا على النــي الله الســفرايبي ، واتفقوا على قبــول هوسل الصحابي إلا مـا ينقــل عــن أبي إسـحاق الاســفرايبي ، أما هوسل التابعي فقد وقع فيه الخلاف :

فمنهم من يحتج به ، ومنهم من لايحتج به ، ومنهم من يحتج بمرابسيل كبار التابعين ، كسعيد بن المسيب ، وقال ا بن الصلاح في مقدمته ص ٥٨ سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير الحفاظ ونقاد الاثير وقد تداولوه في تصانيفهم .

وفي صدر صحيح مسلم ٢٠/١ المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالاحبار ليس بححة . تدريـــب الـــراوي ١٩٢/١ ، توضيــــع الافكـــار ٢٨٧/١ ، قواعــــد التحديــــث ١٤٣ الباعت الحثيث ٤٥ ، نزهه النظر ٣٦ ، ارشاد الفحول ٦٤

(٣) الحاوي ٣٠٣/١، حلية العلماء ٢٥١/١.

والثاني أن المعنى في النجاسة ، إذا وردت على الماء ، أنه يمكن حفظ منها ، وفي مسألتنا لا يمكن حفظ الماء من وروده على النجاسة ؛ لأنه يسؤدي إلى ألا يطهر بحال .

والجواب عن قولهم إذا وردت النجاسة على الماء نحسته ، فكذلك إذا ورد الماء عليها يجب (١) أن ينجس من وجهين :-

أحدهما أن همذا "خملاف تعليم صاحب الشمريعة ، فإنه قال (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حمق يغسلها ثلاثا ) " فأمر بغسلها ثلاثا ؛ لترد على الماء (ن) فيطهرها (°) .

والشاين أن الماء يمكن حفظه من أن تسرد عليه النجاسة ، وفي مسألتنا لا يمكن حفظه من ورود النجاسة ؛ لأنها لمو قلنها ذلك لم يطهر [ المحل ] (1) بحال .

<sup>(</sup>١) في ج: فيجب

<sup>(</sup>٢) إل هذا ساقط من : ب

<sup>(</sup>٣) أحرجه المحاري في الوضوء باب الاستخمار وتسرا رقسم ١٦٢ (٧٢/١)، ومسلم في الطهارة باب كراهة عسم المتوضي وغميره يمده المتكون في نحاستها في الإناء قس عسلها تلاتا رقم ٢٧٨ (٢٣٣/١)

<sup>(</sup>٤) في ج: ليرد الماء عليها

<sup>(</sup>٥) الفتح ٣١٦/١ ، شرح مسنه لنبووي ١٧٨/٣

<sup>(</sup>٦) انحن ساقط يي : ب

#### ( فــرع )

قد ذكرنا أن الكلب إذا ولغ في الإناء فقد نحس الماء ، ويجب غسله سبع مرات احداهن بالتراب (١) ، فإذا ثبت هذا ،

فإن أصاب مان ذلك الماء بسدن انسان أو ثوبه ، وجب غسله سبع مرات احداهن بالتراب ؛ لأن الكلب لم يلغ في الإناء وإنما ولغ في الماء ، والماء نحس (٢) ،

فإذا أصاب شيئا ، وحب مثل ما يجب في الإناء ، فإذا <sup>(٣)</sup> أريـــق ذلــك المــاء ، وطرح في الإناء ، ليغسل به ، فأصاب من ذلك الماء ثوب انسان أو بدنه ، ففيــــه وجهان :-

أحدهما وهو المذهب أنه يجب غسله بعدد مابقي من الغسلات ، في أن أصابه من الغسلة الأولى ، وحبب (غسله) (أ) ست مرات ، وإن أصابه من الغسلة الثانيه ، وحب (غسله) (أ) خمس مرات ، وذلك إلى آخر الغسلات ،

فإن أصاب مسن السابعة لم يجب غسله ؛ لأن السابعة طاهرة (٢) ، وإن أتى التراب في الغسلة الأولة فالأوجب أن يغسل ما أصابه دفعة بالتراب في جملة الدفعات ،

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۱٤٦

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۱٤٦

<sup>(</sup>٣) في ج: وإذا

<sup>(</sup>٤) في ب: عليه

<sup>(</sup>٥) في ب: عليه

<sup>(</sup>٦) المجموع ٥٨٥/٢ ، حاشية الشيراملسي على نماية المحتاج ٢٥٤/١

والدليل على أنه يجب غسله بعدد ما بقي (١) من الغسلات ، أن هذا الماء بمترلـــة البلل الباقي في الإناء ، وقد ثبت أن البلل الباقي في الإناء يجب غسله بما بقي مــن العدد (١)، فكذلك هاهنا .

والوجه الثاني أنه يجب غسله دفعة واحدة ؛ لأن كل دفعــــة (٣) تزيــل ســبع النجاسة ،

وهذا ليسس بصحيح ؛ لأنه من جملة البلسل الباقي في الإنهاء ، والبلل يجب غسله مابقي من العدد ، فكذلك هاهنا (٤) ،

وعلى قول أبي العباس وأبي اسحاق رحمهما الله أن هذا المهاء طها وعلى الله انفصل عن المحل ، وهو غير متغير (°) وهو قول غير صحيح .

# ( فـرع )

إذا جمعت الغسلات التي غسل بها الإناء من ولوغ الكسب ، فسهل هي نحسة أم طاهرة ؟ (١) في ذلك وجهان :-

أحدهما وهو المذهب أنها نحسة (\*) ؛ لأن الست الغسلات نحسة لانفصالها عـن المحل قبل الحكم بطهارته ، والغسلة السابعة طـاهرة ، غـير أن حكـم السـت وهوالنجاسة غلب عليها .

<sup>(</sup>١) في ج: بعدد الدفعات الباقية

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۱۵۱

<sup>(</sup> ٣ ) و ح : عسلة

<sup>(</sup>٤) الحاوي ٣٠٩١١، المحموع ١٨٥/٢

<sup>(</sup>٥) انظر ص ١٦٣

٧٠١: الد لا

<sup>(</sup> ٧ ) وصححه النووي، المجموع ٥٨٥/٢ الروصة ١٤٢/١

ومن أصحابنا (') من قــال إنـه (۲) طـاهر ؛ لأنـه منفصـل عـن الحـل ، وقد حكـم بطهارته ،

وهذا ليس بشيء ؛ لما ذكرنا مــن أن السـت نحسـة ، والسـابعة طـاهرة فغلب حكم الست . والله أعلم بالصواب .

# ( مسألـة )

قال المزني رحمه الله واحتج بأن الخترير أسبوأ حالا من الكلب ،، ٣ وهذا كما قال ،

إذا ولغ الخترير في الإناء ، وجب (1) غسله سبع مرات ، إحداهن بالتراب (0)، وحكى أبو العباس بن القاص رحمه الله (1) أن الشافعي قال في القديم يغسل دفعة (٧) ، قال أبو على الزجاجي رحمه الله (٨) طلبت هذا القول فلم أجده (١). والدليل على أنه يجب غسله سبعا ، أنه قد ثبت أنه إذا ولغ فيه الكليب وجب

<sup>(</sup>١) وهو قول أبي القاسم الداركي ، الحاوي ٣٠٩/١ ، فتح العزيز ٢٧٢/١

<sup>(</sup>۲) نمایة ج: ۱۲

<sup>(</sup>٣) انظر مختصر المزني ص ١١

<sup>(</sup> ٤ ) في ب : زيادة ( عليه )

<sup>( ° )</sup> التنبيه ص ۲ ، المسهدب ۱/۹ ، الوحسيز ۹/۱ ، رحمسة الأمسة ۷/۱ ، الاقتساع ۸۳/۱ ، نماية المحتاج ۲۰٤/۱

<sup>(</sup> ٦ ) سبقت ترجمته ص٥٥

 <sup>(</sup> ۷ ) قال الرافعي و لم يثبت القول القديم ، وقال الماوردي هذا خطأ منه ،
 التلخيص ص ۸ ، الحاوي ۱/۳۱۵ ، فتح العزيز ۲٦٢/۱ ، الروضة ۱٤٢/۱ .

<sup>(</sup>۸) سبقت ترجمته ص ۷۵

<sup>(</sup> ٩ ) قال النووي واعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسله واحدة بـــلا تـــراب ، وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخترير وهـــذا هـــو المختــــار ؛ لأن الأصـــل عـــدم الوحوب حتى يرد الشرع لاسيما في هذه المسأله المبنية على التعبد . المجموع ٨٦/٢٥

غسله سبعا ، فإذا ولغ فيه الخترير ، كـــان أولى بالســبع ؛ لأن الخــترير أســوأ حالا من الكلب (١) ،

#### (٦) فيه ثلاثة أقوال:

الأول / تحريم أكله وهو مدهب الجمهور .

الثاني / إناحة أكله وهومدهب لنعص التابعين وقول لنعص أصحاب مالك . الثالث/ كراهة أكله وهوقول لمالك .

الهداية ١٩/٤، المدوية ٢٦/١؛ المعوية ٧٠١/٢ ، المهدب ٢٤٧/١ ، المعني ٣٢٠/١٣

( ۷ ) منعه الجمهور وأجاره أبو حنيفة .

شرح معالي الأثار ١٥١/٤ ، الاختيار لتعليل المحتار ١٤/٣ بداية المجتهد ١٥١/٢ المعني ٢/٦٥٣

( ٨ ) الاجماع لاس المنذر ص ٥٢ ، المعني ٥/٨٥٣ ، فتح القدير للشوكاني ٢٦٢/١

<sup>(</sup>١) الحاوي ١/٥١١ ، نماية انحتاج ٢٥٤/١

<sup>(</sup>۲) خديث أبي هريرة مرفوعا ( هن أتخذ كلبا الاكلب هاشية أوصيد أوزرع انتقص مسين أجره كل عوم قيراط ) أحرجه المحاري في كتاب اخرت والزراعة باب إقتناء الكليب للحرت رقم ( ۲۱۹۷ ) ( ۲۱۷/۲ ) ومسلم في كتاب المساقاة باب الأمر بقتيب الكيلاب وبياب بسخه رقم (۲۱۹۷ ) ( ۱۲۰٤/۳ ) ، وانظر الفتح ۱۰۹/۰ ، وشرح مسلم للنووي ۲۳٤/٤

<sup>(7)</sup> انظر الفتح 7/10 ، شرح مسلم للنووي 1/1

<sup>(</sup> ٤ ) المغني ٣/٣٥٦، شرح مسنم للمووي ٢٣٥/٤ سبل السلام ١٥٨/٤،

<sup>( ° )</sup> الفتح ٦/٧٦ ، السبر ١١/٣

## ( مسألة )

وما مس الكلب والخترير به الماء من أبدالها نجسه وإن لم يكن فيها قــــذر ،، (") وهذا كما قال ، إذا أدخل الكلب والخترير يده ، أو رحله في الإناء ، أو بال فيـــه فإنه يجب غسله سبعا ، إحداهن بالتراب (") ،

وقال داوود لا تجسب السبع إلا في الولوغ ، و لم يسرد في غيره واحتج بأن الشرع ورد بالسبع في الولوغ ، و لم يسرد في غيره ودليلنا ألها نحاسة كلب ، فوجب (أ) غسل الاناء منها سبعا ، أصل ذلك الولوغ ، والجواب عن قوله إن الشرع ورد بالسبع في الولوغ ، فهو أن (أ) الإناء إذا وجب غسله سبعا من الولوغ ، فلأن يجب من بوله أولى ؟ لأن الأبوال كلها نحسب (أ) وليس كل ولوغ نحسا (أ) ،

<sup>(</sup>١) انظر مختصر المزني ص١١

<sup>(</sup>٢) المهذب ١/٥١ الروضة ١٤٢/١ ، الإقناع ١/١٨

<sup>(</sup>٣) وهورواية عن أحمـــد، وحكـــاه الرافعـــي وحـــها في مذهـــب الشـــافعي وقـــوى النـــووي هذا القول من جهة الدليل .

المحلي ١٠٩/١ ، فتح العزيز ٢٦١/١ ، المجموع ٢٨٦/٢ ، الانصاف ٢١٠/١

<sup>(</sup>٤) في ج: وحب

<sup>(</sup>٥) أن مكرره في : ج

٧/١ ) الأم ١/٤١ ، المهذب ٩١/١ ، الوحيز ١/١

<sup>(</sup> Y ) في ب : نجس

#### مسالة

قال الشافعي رحمه الله ويغسل الإناء من النجاسة سوى ذلك ثلاث (١) أحــب إلى فإن غسله واحدة فأتى عليه طهر ،، (١) وهذا كما قال .

الواحب من غسل سائر النجاسات ، سوى نجاسة الكلب والخيرير (( واحدة ))()) ، والمستحب ثلاثا () ، لقوله عليه السلام ( إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا فإنه لايدري اين باتت يده ) () فلما استحب التسلات في النجاسة الظنية () ، كان في النجاسة الظنية أولى ،

وقال أحمد بن حنبل يجب غسل سائر النجاسات سبع مرات ، وفي وجوب الــــتراب روايتان (<sup>٧</sup>) .

<sup>(</sup>۱) نماية ب: ۹٤

<sup>(</sup> ۳ ) مختصر المزبي ۱۱

<sup>(</sup>٣) واحدة : ساقطة في النسختين

ز ٤ ) الحاوي ٢١٢/١ ، المهذب ٩١/١ ، الوسيط ٣٣٣/١ ، فتح العزيز ٢٤٣/١ ، المجموع ٩٢/٢ و

ر ٥ ) سبق تحریجه ص ۱۷۲

ر 🔭 ) في ح : المنتضية

ر ٧ ) اختلفت الرواية عن الإماء أحمد في هذه المسألة فروي عنه :-

<sup>:</sup> ألها تغسل سبعاً وفي وجوب التراب روايتان قال ابن مفتح نقله واحتساره الأكستر وقسال المرد وي هو المذهب وعليه حماهير الأصحاب وقال شبح الإسلام وهي احتيار أكتر أصحابنا .

أكد تعسن ثلاثا واحتارها إن قدامة في العمدة .

ح / يحب التسبيع فيما عدا الحارج من السبيلين وما حرح منهما فثلات .

د لا يحب العدد بن تكاثر بالماء حتى تزول واختارها ابن قدامه في المعنى وكدا تسسيح الإسسلام ابن تيمية ، وهن يشترط التراب ؟ على روايتين وقين بن وجهين :-

أَ ﴿ يَشْتُرُطُ الْتُرَابُ وَهُوَ الْمُدَهِبُ وَاحْتَارُهُ الْخُرْقِي .

<sup>- ﴿</sup> لَا يَشْتُرُطُ الْتُرَابِ احْتَارُهُ الْمُحَدُّ وَقَالَ شَبِحُ الْإَسْلَامُ اللَّهِ تَلْمُنْ الْمُشْهُورُ ﴿

واحتج بألها نحسة ، فوجب غسلها سبع مرات ، كنجاسة الكلب .

ودليلنا ماروي عن النبي الله أنه قال في بول الأعرابي (صبوا عليه ذنوبا من من ماء) (١) و لم يأمر بالعدد ،

وكذلك قال عليه السلام (٢) في دم الحيض يصيب النوب (حتيه ثم أقرصيه ثم اغسليه بالماء ) (٣)

وقال عليه السلام ( إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حستي يغسلها ثلاثا ) (1) فأمر بالثلاث (°) خوفا من أن تكون عليه نجاسة ، ولسو كان الواجب سبع مرات لذكر ذلك .

وروى ابن عمر رضي الله عنه قال (كانت الصلاة خمسين وغسل الجنابة سبعا، وغسل النجاسة سبعا، فلم يزل رسول الله على يسأل ربه حستى جعل الصلاة خمسا، وغسل الجنابة مرة وغسل النجاسة مرة) (1)

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ۱۹۶

<sup>(</sup>٢) في ب: عليه السلام قال

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه ص١٦٤

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه ص١٦٦

<sup>(</sup>٥) في ج: فأمره بالثوب

<sup>(</sup>٦) رواه أحمد ١٠٩/٢، وأبو داود في كتاب الطهارة باب في الغسل مسن الجنابة برقم ٢٤٧ (١٧١/١) ورواه البيهقي في كتاب الطهارة باب غسلها واحسدة يكتفي عليها ١٤٤/١ وفي سنده أبوب بن حابر ضغفه الجمهور، وشيخه عبد الله بين عاصم مختلف فيه، ولذا فقد ضعفه ابن قدامه في المغني ١/٥٧ وانظر الإواء ١٨٦/١، حاشية الارتساؤؤط عليي المسند ١٢٤/١٠.

ومن القياس أنها لجاسة لو كانت على الأرض ، لم يجب فيها العدد ، فإذا كـــانت على غير الأرض ، لم يجب فيها العدد . كبول الصبي (١).

فأما الجواب عن قياسهم عنى لجاسة الكلب ، ( فمن )(١) ثلاثة أوجه :-

أحدها أنه يبطل ببول الصبي ، فإنما نجاسـة ، ولا يجب فيهــــا العـــدد .

والثاني أنه لا يجوز اعتبار بعض النجاسات ببعض ، يدل على صحة ذلك ، أن بخاسة الخف يقتصر على دلكها (\*\*) ، ولو كانت في الثوب ، لما اقتصر على ذلك و كذلك الاستنجاء يقتصر فيه على ثلاثة أحجار (\*) ، ولا يجوز ذلك في غيره .

والثالث أن نجاسة الكلب ، آكد من سائر النجاسات ، بدليل أنه لم يكن له خال (٥) طهارة ، بوجه من الوجوه ، وغيره من النجاسات ، كسانت طهرة ثم خست ، فبان الفرق بينهما .

#### (فسرع)

قال ابن سريج إذا غسل الثوب من النجاسة ، فانفصل (٢) الماء متغيرا فتركه في إناء ثم غسله دفعه ثانية ، فانفصل غير متغير ، وخلط المائين ، فرال تغييره ، ففيه وجهان :-

أحدهما وهو الصحيح أنه نحس (٧) ؛ لأنا حكمنا بنجاسة الأول فلم\_\_ خالط التابي نحسه .

<sup>(</sup> ۱ ) فتح العزيز ۲٥٣/۱ المحسوع ٢٠٤٠

و ٢) و د: و

<sup>(</sup> ٣ ) ستأني در٣٥

<sup>(</sup> ١ ) سبق الكلاء عنيه فر ١٥٣

<sup>(</sup> ت ) پي ج : حاز

<sup>( &</sup>quot; ) کایة - : ۱۳۲

<sup>(</sup> ٧ ) وهد قول آخراسانيين وصححه الرافعي والنووي

والوجه الثاني أنه طاهر (۱) ؛ لأن المحل طهر به ، وانفصل عنه غير متغير ، فوجب أن يكون طاهرا ،

# ( فــرع )

قال ابن سريج رحمه الله إذا غسل الثوب النحسس، فسأنفصل المساء فتغسير، فقد حكم بطهارة المحل، فتركه في إناء ثم غسله ثانية، وتركه في إنساء آخر، ثم غسله رابعة، وتركه في إنساء آخر، ثم غسله رابعة، وتركه في إنساء آخر، فإن الأول نحس؛ لأنه تغير بالنجاسة (٢)،

وأما الثاني والثالث فهو طاهر ؛ لأنه انفصل غير متغير ، وقد حكم بطهارة المحل " ، وهل هو مطهر أم لا ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه مطهر (<sup>1)</sup> ؛ لأنه لم يسهود به فسرض الطههارة . والثاني أنه طاهر غير مطهر (<sup>0)</sup> ؛ لأنه استعمل (<sup>1)</sup> في طهارة شرعية ؛ لأن الغسله الثانية والثالثة مستحبة ،

فتح العزيز ٢٤٥/١ ، المحموع ١٣٦/١ ، الروضة ١٠٨/١ .

<sup>(</sup>١) المقصود أنه طاهر غير طلبهور ، وهلذا قلول العراقيلين ، واختلاه هنهم أبسو حامد وذكروا له شروطا أربعه :-

١- أن يكون المكاثر به مطهرا ٠ - أن يكون أكثر من المورود عليه ٠

٣ -أن يورده على نحس ، ٥ - أن لايكون فيه نحاسة حامدة .

انظر ماسبق من المراجع المهذب ٥٦/١ ، الوحيز ٩/١ ، نماية المحتاج ٨٠/١

 <sup>(</sup>٢) بلا خلاف والمحل المغسول باق على نجاسته .
 المجموع ١٥٨/١ ، فتح العزيز ٢٧١/١ ، نحاية المحتاج ٢٤٤/١ .

 <sup>(</sup>٣) قال النووي وأما الغسلة الثانية والثالثـــة في إزالــة النجاســة فطاهرتـــان بــــلا حــــلاف
 الجموع ١٦٠/١ .

<sup>(</sup>٤) وهو الذي صححه النووي . المهذب ٢٣/١ ، المحموع ١٦٠/١

 <sup>(</sup>٥) الروضة ١٣٨/١، الوسيط ٣٣٣/١.

<sup>(</sup>٦) في ج: لم يستعمل

وأما الرابع فهو طاهر مطهر (') ؛ لأنه لم يستعمل في فرض الطهارة ، ولا نفلها إن كان الماء الأول غير متغير ، فهو طاهر (') غير مطهر (") ، بلا خلاف ؛ لأنه أدى به فرض .

# ( فــرع )

قال أبو على الطبري رحمه الله (ئ) في الإفصاح ، إذا ترك الثوب النجس في إناء ، ثم صب عليه الماء ، وغسله ، فإن الماء يكون طاهرا ، مالم يكن متغيرا (ف) ، فأما إذا ترك الماء في الإناء ، ثم طرح الثوب فيه ، فهل يكون الماء طاهرا أم لا ؟ فيسمه وجهان :-

أحدها وهو الصحيح أنه نحس ؛ لأن النجاسة ، وردت على الماء فنجستة (١) . والوجه الثاني أنه إن قصد بطرح الثوب ، [غسل] (١) النجاسة منه ، فإن الماء يكون طاهرا ، ويصير بمترلة مالو ورد عليه الماء (١) .

<sup>(</sup>١) بلا خلاف بين الأصحاب ، حليه العلماء ١٩٠/١ . الخمر ع ١٩٠/١

ر ٢ ) قال النوري على الأصح . حليه العلماء ٨٤/١ . المجموع ١ /٩٥١

<sup>(</sup>٣) صححه النووي - فتح العزير ٢٠١/١، المحموع ١٥٩١١، الروصة ١٤٠/١.

ر ٤ ) سقت نرحمته ص ٧٥

٥ ) سفت هذه السألة ص ١٦٣

ر ٦ ) وبه قال الأكثر وصححه الشيرازي والرافعي وقال النووي هو الصحيح وسببه قطسع الجسبهور المهدب ٢٥/١ ، فتح العزيز ٢٤٥/١ ، الجسوع ٣٠٢٠ ٥

ر ٧ ) غسس ساقطه يي : ب

<sup>﴿</sup> ٨ ﴾ وبه قال ابن سريح ، ﴿ فتح العزيز ٢٤٥/١ ، الرَّرِضَة ١٣٥/١ ، تماية المحتاج ٢٦٠/١ .

وهذا ليسس بصحيح ؛ لأنه لا اعتبار في غسل النجاسة بالقصد، يدل على صحة (١) ذلك ، أن المجنون والكافر ، والصبي إذا غسلوا النجاسة حاز ، وإن لم يصح منهم قصد (١) .

# ( فــرع )

إذا ترك الثوب النجس في الإناء ، ثم طرح عليه الماء ، وعصره ، فإنه طاهر بلا خلاف " ، وأما إذا لم يعصره ، ففيه وجهان :-

أحدهما أنه يطهر (<sup>٤)</sup> ، بدليلل أن الأرض يصب عليها الماء ، فتطهر ، وإن لم يوجد هناك عصر .

والثاني أنه لا يطهر حتى يعصــر (°) ؛ لأنــا قــد تعينــا حصــول النجاســة ، فلا يزال إلا بالعصر ،

وهذا ليس بصحيح ؛ لأنا إذا عصرناه ، حكمنا بطهارة الماء النسازل /منه ، فلا فائدة من عصره ، وهذا إذا أراق النجاسة من الإناء ، ثم طرح فيه الماء ، و فم يرقه /(^) فإن الماء طاهر ، ما لم يكن متغيرا (^)،

<sup>(</sup>١) صحة ساقطة من: ب

 <sup>(</sup>٢) قال النووي واستدلوا هذا على شرطه يعين ابن سريج النبية في إزالة النحاسية ،
 وأنكر إمام الحرمين والغزالي وغيرهما هذا الاستدلال ، المجموع ٩٣/٢ .

<sup>(</sup>٣) المهذب ١/ ٦٥، الروضة ١/ ١٣٥

<sup>(</sup>٤) وهو الذي صححه النووي والرافعي . فتح العزيز ٢٤٤/١ ، المحموع ٩٣/٢٥

<sup>( ° )</sup> قال النووي وحوب العصر مفرع على نجاسة الغسـالة ، وهـــي باقيـــة في الثـــوب حكمـــا ، وهذا ضعيف ، والمعتمد الجزم بالطهارة ولو عصر وبقيت رطوبه فهو طاهر بلا خلاف . حلية العلماء ٢٥١/١ ، الجموع ٣/٢ ٥ ،

<sup>(</sup>٦) مابين المائلين ساقط في: أ

<sup>(</sup> V ) قد سبق بيان حكم الغسالة ص ١٦٣ ، وانظر الوسيط ٣٣٣/١

وأما إذا لم يرق النحاسة بل كاثرها بالماء ، وزال تغيرها ، فـــهل المـــاء طـــاهر ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه طاهر ، وهو الأشبه ؛ لأن الشافعي رحمه الله قال (وإذا كان في البئر هاء نجس ، فكوثر حتى زال تغيره كان طاهرا وإن لم يبلغ قلتين ) () والوجه الثاني أنه نحس () ؛ لأن النبي في قال (فليرقه وليغسله) () ، ويفارق ماء البئر ، فإنه لا يمكن إراقته ، والله أعلم بالصواب .

#### ( مسألة )

/قال المزني رحمه الله /<sup>(1)</sup> واحتج بجواز <sup>(۵)</sup> الوضوء من فضل السباع · · الفصل المرني رحمه الله /<sup>(1)</sup> وجملته أن جميع الحيوانات على ضربين نحسس ، وطاهر ، فالنجس الكلب ، والخترير ، وما تولد منهما ، أو من أحدهما ، فهما نحسا العين وسؤرهما وعرقهما نحس ، فكذلك جميع أجزائهما (۱) ،

وقال أبو حنيفة الحيوان على أربعة أضرب: -

الضرب الأول مايؤكل لحمه ، مثل البقر والغنم فهو طماهم و ، ، ، ، والفهد ، فهذا نحسة الآسمار (٠)

<sup>(1)</sup> 学(1) 13

 <sup>(</sup> ۳ ) وبه قطع الجمهور أنه نجس ، وحكى صاحب المستظهري وجها أنه طهاهر وليسس بشهيء ،
 المسيط ص١٤٦ ، حلية العنماء ٢٥١/١ المحموع ٣/٣٥ ، ٢٠١

<sup>(</sup> ۳ ) سنو تخریجه ص۱٤۸

<sup>( ؛ )</sup> مارين المائلين ساقط في : ج

<sup>( ° )</sup> ي ج : جواز

ر ٦ ) في محتصر المزي ص ١١

ر ٧ ) سنق تقرير ذلك ص١٤٦ . . وانظر الأمُّ ٦/١ ٤ ، حلية العلماء ٢٤٣/١

ر ٨ ) الحماع ١٠ الاجماع لابن المندر ص ٥ . الاقصاح ٧٢/١

ر ٩) في س: الأسارة

والضرب الشالث سباع الطير ، كالسازي (١) والصقر والشاهين ، وكذلك ( الهرة )(١) فهذه طاهرة ، ويكره استعمالها ،

والضرب الرابع البغل والحمار ، بتشكوك في سؤريهما ، لا نقطع على طهارت ولا على بخاسته ؛ لأنه أخذ شبها من سباع الطير ، وشبها من سباع الدواب (٣) واحتج من نصر قوله في أن سباع الدواب بحسة الأسار ، بما روي أن النبي الشيار سئل )(١) عن الحياض بين مكة والمدينة تردها السباع والدواب فقال ( إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا ) (٥)

<sup>(</sup>١) هاية ب: - ٩٥

<sup>(</sup>٢) في ب: الميرة

<sup>(</sup>٣) ووافقه الإمام أحمد في ظاهر مذهبه على نجاسة سباع البهائم،

المبسوط ١٨/١ ، البدائسع ١٤/١ ، العنايسه على الهدايسه ١١٠/١ ، البدائسع ١٤/١ ، العنايسه على الهدايسة ٢٢١/١ ، مرح فتح القدير ١١٩/١ ، المغني ٢٤/١ ، الإنصاف ٣٤٢/١ ، كشاف القناع ٢٢١/١

<sup>(</sup>٤) في ب: سأل

<sup>( ° )</sup> رواه أحمد ٢٣/٢ ، وأبو داود في الطهارة باب ماينجس الماء ٣٣ ( ١/١٥ ) والسترمذي في الطهارة باب الماء لاينجسه شيء برقم ٣٧ ( ٩٧/١ ) والنسائي في الطهارة باب الترقيب في الماء ١٠٢١ ، وابن ماحه في الطبهارة باب الماء الذي لاينجسس ١٥٥ ( ١٧٢/١ ) والدار قطني في الطهارة باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة ٢١/١ ، والبيسهقي في الطبهارة باب الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لاينجس ما لم يتغير ١/٠٢٠ ، والجاكم باب الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لاينجس ما لم يتغير ١/٠٢٠ ، والجاكم وصحح هذا الحديث أكثر الأئمة .

المحلى ١٥١/١ ، معالم السنن ٢٦/١ ، شرح السنة ٨/٢ ، مشكل الآئـــار ٢٦٦/٢ ، للحلى ١١٢/١ ، التلخيص ٢٢/١ ، المحلوع المنان ١١٢/١ ، العلمي من ٢٢/١ ، المحلوع الفتاوى ٢٢/١ ، المحلوع الفتاوى ٢٢/١ ، المحلوم المحلوم المرابع المرابع المرابع المحلوم المرابع المحلوم ا

فوجه الدليل من أن الماء إذا لم يبلغ قلتين لجسسته السسباع بولوغسها فيسه (١) ، قالوا : ولأنه حيوان لا يؤكل لجمه ، لا لحرمته ، ويستطاع الاحتراز من سسؤره ، فوجب أن يكون لجسا ، كالكلب والخترير .

واحسترزوا بقولهم لا يؤكسل لحمسه . لا خرمتسه مسسن الآدمسسي <sup>(۱)</sup> ، وبقولهم ويستطاع الإحتراز من سؤره من سباع الطير <sup>(۱)</sup> ،

قالوا: ولأنه حيوان لبنه بحس (\*) ، فوجب أن يكون سؤره بحسا ، كـــالكلب ، ودليلنا ماروى داود بن اخصين (\*) عن أبيه (\*) عن حابر بن عبد الله رضيي الله عنه أن رسول الله ﷺ ( سئل ) (\*) عما أفضنت الحمـــر أيجــوز الوضــوء بــه ؟ فقال ( نعم وبما أفضلت السباع ) (\*)

<sup>(</sup> ۱ ) انظر شرح معاني الآثار ۱۹/۱، محتصر الطحاوي ۱۳/۱ البدائـــــع ۳۳/۱، الهدايـــه ۱۹/۱، الهدايـــه ۱۹/۱، المخوهر النقي لابن النتركماي ۲۵۰/۱.

 <sup>(</sup>٢) لأن سؤره طاهر بالإجماع إلا أنه حكى عن البخعي أنه كره سؤر الحائض ،
 الهدایه ١٠٨/١ ، مواهب الجنین ٧٢/١ ، المعنى ٦٩/١ .

<sup>(</sup>٣) نماية ج: ١٣٣

<sup>(</sup>٤) ستأتي المسألة ص ٢١١

<sup>( ° )</sup> داود بن الحصين الأمـــوي ، مولاهـــم ، كبيتــه أـــو ســـليمال المُــدي ، روى عـــن أبيــه وعكرمة ونافع ، وعنه مائك وابن اســـحاق ، وتقــه ابـــن معــين وصعفـــه أبـــو زرعـــة ، مات سنة ١٣٥ هــ ،

الميزان ١٠٦/٢ ، السير ١٠٦/٦ التهديب ١٥٧/٣.

 <sup>(</sup> ٦ ) حصير الأمنوي مولاهم، روى عس حيار وأن رافيسيع ، وعيسه الله داود ،
 قال التحاري ليستس حديث بالقيائم ، وصعف أبنو حياتم ، وتركسه الن حيال ،
 وقال ابن عدي لا أعلم من يروي عنه غير الله .

الميزاد ٧٨/٢ ، التهديب ٤ /٢٣٩ .

<sup>(</sup> ٧ ) و ب : سال

<sup>(</sup> ٨ ) رواه الشافعي في الأم ٤٦/١ ، والدار قطي في الطهارة بساب الآسسار ٦٣/١ ، والبيسهةي في الطهارة باب سؤر الحيوانات سوى الكلب والحترير ٢٤٩/١ ، وقسال السووي في المحمسرع

فإن قــــالوا أراد بذلــــك أن يكـــون المـــاء كـــيرا، قلنا الماء الكثير، كالمصانع (١) والبرك، لايقال أفضلته الحمر، إذا شربت منــه، وإنما يقال ذلك في [ الماء ] (٢) اليسير، يكون في الآنية وغيرها.

على أن أخرى أن أخمل على القليل والكثر ، وهو ألهم سألوه ؛ ليعلمهم (" طهارة الماء ، من نحاسته ، فلا يجوز أن يجيبهم عن حكم الماء الكثير ؛ لأن ذلك ، لو وردت عليه الكلاب لم ينجس .

قلنا لانعلم أن الســـباع كــانت مباحــة في حــال مــن الأحــــوال (<sup>1)</sup> ، فيحب أن يثبتوا ذلك ،

١٧٣/١ هذا الحديث ضعيف ...و لم يذكره الشافعي والمحققون من أصحابنا معتمديــــن عليــــه بل تقوية واعتضادا . وضعفه الألبابي في تمام المنة ٤٧/١ .

<sup>(</sup>١) المصانع هي: جمع مصنع اسم لما يصنع لجمع الماء نحو البركه، القاموس١٩١/٢ المصباح المنير ص ١٨١.

<sup>(</sup>٢) الماء ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٣) في ج: ليعلموا

 <sup>(</sup>٤) قال النووي في المجموع ١٧٤/١ فالجواب من أوجه أحاب بما الشيخ أبو حامد وغيره:
 ١/ هذا غلط فلم تكن السباع في وقت حلال وقائل هذا يدعي نسخا والأصل عدمه .
 ٢ / هذا فاسد إذ لايسئلون عن سؤره وهـــ مــأكول اللحــم فإنــه لافــرق حينــذ بــين السباع وغيرها .

٣ / لو صع هذا وكان لحمها حلالا ثم حرم بقي السؤر على ماكان من الطهارة حتى يرد دليـــل تنجيسه .

فإن احتجوا بنهي النبي على عن أكل لحمم الحمر يوم خيبر ،، (') قلنا نحيه عنها في ذلك الوقت ، لا يدل على أنحا كانت مباحية قبل ('') ، وأيضا فإنه لا يمتنع لو صع قولهم بنسخ ('' أكلها ، ولاينسخ طهارة سؤرها ؛ لأنه يؤدي إلى النسخ بالقياس ، وهو غير جائز ('') :

ويحتمل أن يكون حديث حابر ، بعد قصة خيبر ، وقبلها ، ولايصح ملذكروه ، ولا يصح ملذكروه ، ولو أن ماذكروه ، من جواز الوضوء بما أفضلت السباع ، كان في صدر الإسلام وأكلها مباح ، لم يكن للسؤال معنى ؛ لأنه لا يقع هناك اشكال ، كما لا يشكل علينا سؤر الأنعام ، أنه طاهر (°) .

وروى أن عمر بن الخطاب وعمرو بن العاص رضي الله عنهما وردا بعض المياه فقال عمرو ( ياصاحب الحوض ، هــل تـرد السـباع علـى (٢٠ حوضـك ) فقال عمر ( ياصـساحب الحـوض لا تخـبره ، فإنـا نـرد علـى السـباع ، وترد السباع علينا ) (٧٠

<sup>(</sup> ۱ ) رواه البخاري في كتاب الذمائح والصيد باب خوم الحمر الانسسية برقـــم ۲۰۰ (۲۱۰۲) و مسلم في كتاب الصيد والدمائح باب تحريم أكل خوم الحمر الانسية ۱۹۳۲ (۱۵۳۸/۳)

<sup>(</sup>٢) فيه نظر ، انظر الفتح ٥٧٣/٩ ،شرح مسلم ٩١/١٣ شرح العمدة لابن دقيق العيد ٤١٦/٤ .

<sup>(</sup>٣) ي ج: أليسح.

 <sup>(</sup> ٤ ) لأبه لابد في اثبات النسيخ من معرفية المتقيدة من المتناخر وذليك بالنقل المحسود ،
 ولادحن للقياس فيه ، المستصفى ١٠١١/١ ، شرح الكوكب ٣/٣٥٥

<sup>(</sup> ٥ ) تقدم ذكر الإهماع على دلك من ١٧٨

<sup>(</sup>٦) عسى ساقصه ي : -

ر ٧ ) رواه مالك في الموطأ كتاب الطهارة باب الطهور للوصوء ٢٣/١ ، والدار قطيبي في الطهارة باب حكم الماء إذ لاقته المنجاسة ٣٦/١ . والمنبهقي في كتاب الطهارة باب سؤر الحيواليات سوى الكنب والحترير ٢٥٠/١ ، وعبد الرزاق في المصنف في الطهارة باب الماء ترده الكيبلاب والمساع ٤ /٧٧/١ ، وذكر النووي أنه مرسن منقطع إلا أن له شواهد تقوية .

نحسرع ١٧٤١١، وضعفه الألباني في تمام المنة ص ٤٨.

ولا مخسالف لسمه (۱) في الصحابية رضي الله عسه، ومن القياس أنه حيوان يجوز بيعمه (۲) ، فوحب أن يكون سؤره طاهر، أصله مايؤكل لحمه ،

ولأنه حيوان طهر (٢) جلده بالدباغ (٤) ، فوجب أن يكون سوره طاهر ، أصله ماذكرناه .

ولأنه حيوان يجوز اقتناؤه في جميع الأحوال ، فوحب أن يكون سؤره طـــاهرا ، أصله المأكول .

فأما الجواب عما احتجوا به من الخبر فهو من ثلاثـــة أوجـــــه :-..ـــ

أحدها ألهم لا يعتبرون القلتين (°) ، فلا يجوز لهم الاحتجاج بالخير ، والثاني أنه قال تردها السباع والدواب ، والكلاب داخلة تحت هذا الإسماع على أنه قد روي ( تردهما السباع والكلاب ) (۱) فيكون حواب عن قولهم صحيحا ،

والثالث أن السباع إذا وردت الماء ، فعادها أن تروث فيه وتبول ، فلذلك قال ( إذا كان ( ) الماء قلتين لم يحمل خبثا ) أراد الأبوال والأرواث ( ) ،

<sup>(</sup>١) له ساقط في : ج

<sup>(</sup>٢) الاختيار لتعليل المختار ١٤/٣ ، المغني ١٩٩/١ .

<sup>(</sup>٣) في ج: يطهر

<sup>(</sup> ٤ ) نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب ، الأم ٧/١٥ ، المهذب ٢٦/١ ، حليه العلماء ١١٠/١ ، الجمعوع ١١٥/١ .

<sup>(</sup>٥) سبق ص١٤٢

<sup>(</sup>٦) رواه الدار قطين في الطهارة باب حكم المساء إذا لاقته النجاسية ٢١/١، وانظر معرفة السنن والآثار ٣٢٨/١.

<sup>(</sup>٧) في ج: بلغ، وقد تقدم تخريجه ص ١٧٩.

<sup>(</sup>٨) انظر معالم السنن للخطابي ٣٢/١، فتح العزيز ١٩٦/١، المحموع ١١٦/١.

وأما الجواب عن قولهم حيوان لا يؤكل لحمه ، لا لحرمته ، لايستطاع الاحستراز من سؤره ، فكان نحسا كالكلب والخبرير ، فمن أربعة أوجه :-

أحدها أنه يبطل بسباع الطير ، فإنه حيــوان لا يؤكــل لحمــه ، لا لحرمتــه ، ويستطاع الاحتراز من سؤره ، وهو مع هذا طاهر .

والثاني أن تحريم الأكل ، لا يكون موجبا للتنجيس ، يدل على ذلك الفأر (١) وسباع الطير (٢) ، فإن لحمها لا يؤكل ، وآسارها طاهرة .

والثالث أن هذا القياس ، مخالف لنص الخبر الواحد ، فلا يصع التعلق به " وأبو حنيفة رحمه الله يترك القياس لخبر الواحد ، كما صار إلى حديث جابر بن عبدالله (ئ) رضي الله عنه عن النبي الله ( فمي عن أكل السمك الطافي ) (°) وترك القياس ؛ لأجله (٢) .

والرابع أن الكنب والخترير يجب الغسل من ولوغهما سبعا ، وفي مسألتنا بخلاف ذلك ، فافترقا .

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص ٨ . اخاوي ٣٢٣/١ ، المهدب ٤٥١/١ .

<sup>(</sup>٢) التنبيه ص ٧٤، كفاية الأخيار ص ٦٨٩.

<sup>(</sup>٣) المستصفى ٣٢٨/١ الأحكام للآمدي ٢٢١/٢

<sup>(</sup> ٤ ) بن عبد الله ساقط في : ج

<sup>( ° )</sup> رواه أبو داود ي كتاب الأطعمة باب في أكل انطاق من انسمت برقم د ۲۸۱۸ ( ۲۰۲۱) وابسن ملحة في كتاب الصيد باب في النظاق من صيد المحر برقم ۲۲۲۸ (۲۰۸۲۱۱) والدارقطيي في كتاب الصيدوالد بيسالح والأطعمالية والأطعمالية ۲۲۸۱۶ والبيالية بيان ما داود ۲۲۸۱ وقال الدميري حديست ضعيمت باتفاق الحفاظ ولا يجوز الاحتجاج به ؛ لأنه من رواية يحي بن سليم الطائفي ،، انظر بصب الراية ۲۰۲۶

<sup>(</sup>٦) المسوط ٢٤٧/١١. تحقة الفقهاء ٣٣/٣، عنتصر الطحاوي ص ٢٩٩

وأما الجواب عن قولهم حيوان لبنه نحس ، فوجب أن يكون نحسا ، كالكلب فمن وجهين :-

أحدها أن نحاسة اللبن ، لا تدل على نحاسة اللحم ؛ لأن الهرة لبنها نحـــس (١) ، وهي طاهرة .

وأيضا فإن المسائع إذا لم يجـز شـربه ، كـان ذلـك موحبـا لنجاسـته ، كمـا قلنـا في مســالتنا ، كمـا قلنـا في الخمـر (") ، والبـول (") ، وليـس كذلـك في مســالتنا ، فإن اللحم إذا لم يجز أكله لا يدل على نجاسته .

كما قلنا في سلماع الطالع وحشرات الأرض (\*) . والشافي أن الكلب ، ورد الشرع بغسل الإناء من ولوغه سلما ، وليس كذلك في مسألتنا (\*) ، فافترقا ،

وقد عاب أصحاب أبي حنيفة الشافعي رحمه الله ، بأنه قال في مسائل قولين لم يقطع على أحدهما .

والشافعي رحمه الله لم يذكر في مسألة قولين إلا وقد نــــص علــــى أحدهــــا ، أو أوما (١) إليه بالصحة (١) .

فتح العزيز ١٨٦/١ ، التعليقه للقاضي حسين ٤٨٠/١ ، الروضة ١٢٦/١ .

<sup>(</sup>١) وهو المذهب وبه قطع الأصحاب وقال الإصطخري طاهر .

<sup>(</sup>٢) حلية العلماء ٣١٣/١، الروضة ١٢٢/١، الوسيط ٣٠٩/١.

<sup>(</sup>٣) سبق الكلام عليه ص ١٢٤

<sup>(</sup>٤) المهذب ٤٥١/١، فتح العزيز ١٦٦/١.

<sup>(</sup>٥) نماية ج: ١٣٤

<sup>(</sup>٦) في ج: وأوصىء

<sup>(</sup> Y ) المحموع ١/٨١ .

وأبو حنيفة شك في البغل والحمار ، ولم يحكم فيهما بطهارة ، ولا لجاسة ، فقال (') إن استعمل سؤر الحمار مع وجود غيره أعاد ، وإن لم يكسن معه إلا سؤر الحمار استعمله ، وتيمم احتياطا (') .

فإن كان طاهرا ، فالا يفتقر إلى استعمال الستراب معهد (") ، وإن كان نحسا ، وقد (أ نحس بدنه ، ولا يطهره التراب ،

ومذ (°) شك أبو حنيفة إلى عصرنا هذا ، لم يبن لأصحابه حكم البغل والحمار ، وهم شاكون فيه (۱) .

<sup>(</sup>١) في ج : وقال

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۱۲۹

<sup>(</sup>٣) مابين المائلين ساقط في: -

<sup>(</sup> ٤ ) و ج: قد

<sup>(</sup>٥) ي ج: ود وهو حط

 <sup>(</sup>٦) تحف قالفق بهاء ١١٥٥، اخداي قال ١١٤/١، شير قد فقي القديسي ١١٣/١، منظم الأخر ٦٣/١.

### ( فصل )

الهـــرة طــــاهرة ، ولايكـــره استعمال ســـؤرها (۱) (۱) ، وقال أبو حنيفة يكره استعمال (۱) سؤرها (۱) . (۱)

واحتج من نصره بما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قـــال ( يغسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ومن الهرة مرة ) ( • ) .

قالوا ولأنما لا تجتنب النجاسات ، فوجب أن يكون سؤرها مكروه لذلك . ودنيلنا ماروي عن أبي قتادة (١) أنه أصغى لها الإناء حتى شربت منه ، وقال رضمي الله عنه قال رسول الله عليه (إنما ليست بنجسه إنما من الطوافين عليكم ) (٧)

الجامع الصغير ٧٤/١ ، المبسوط ٨/١٤ ، تحفة الفقهاء ١/٥٥ ، البدائــع ١/٥٦ ، البحــر الرائــق ٢٢٩/١ .

- ( ° ) رواه أبو داود في الطهارة باب الوضوء بسسور الكلب برقسم ۷۲ (۹/۱ ) والسترمذي في الطهارة باب ماحاء في سؤر الكلب ۹۱ ( ۱۰۲/۱ )وصححه ، والدارقطني في كتاب الطهارة باب سؤر الهرة ۱۷/۱ ) وصححه أحمد شاكر في تعليقه باب سؤر الهرة ۲۲۷/۱ ، وصححه أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي ۱۷/۱ ، والألباني في صحيح أبي داود برقم ۲۵ ( ۱۷/۱ )
- (٦) هو الحارث بن ربعين ، على الصحيح ، وقيل النعمان ، فارس رسول الله على ، شهد أحد والحديبية ، وليه عيدة أحاديث ، مان بالمدينة سنة ٥٤ هـ... ، وروي أنه مات في خلافة على ،

الإصابه ٢٠٢/١١ ، أسد الغايه ٢/٠٥٦ ، السير ٢٥٩/٢ .

( ٧ ) رواه مسالك في الموطساً في الطسهارة بساب الطسهور للوضوء ٢٣/١ وأحمد ٥٠/٥، ٣٠٣، وأبو داود في الطهارة بسباب مسؤر الهسرة ٧٠ ( ٢٠/١) والسترمذي في الطهارة بساب سؤر الهرة برقم ١٩٥/١)٩٢ ) وصححه ، والنسائي في الطهارة بسباب مسؤر الهسرة ١٩٥٠ ( ١٣١) وابسسن ماحسه في الطسهارة بسباب الوضوء بسببور الهسرة ٣٦٧ ( ١٣١)

<sup>(</sup>١) الحاوي ٩/١ ، حلية العلماء ٣١٤/١ ، الوحيز ٩/١ فتح العزيز ٣٦٩/١ المحموع ٩٨٥/٢

<sup>(</sup>٢) تماية ب: ٩٦

<sup>(</sup>٣) استعمال ساقط في : ج

<sup>(</sup> ٤ ) في رواية الحامع الصغير وعن أبي يوسف لايكره .

وروي عن عائشة رضي الله عنها أنما أهدي لها هريسة وهي في الصلاة فأكلت الهرة منها ، فلما سلمت ، أكلت من حيث أكنت ، وقالت سمعت رسول الله علي يقول ( إنها ليسست بنجس إنها مسن الطوافين عليكم والطوافيات ، ورأيته يتوضأ بفضلها ) () .

على أن ظاهر اللفظ يقتضي الوجوب ، وليس يجب الغسل من ولوغ الهرة بالإجماع (°) فبطل تعلقهم به .

<sup>(</sup>۲) ي ج: ان خمه

<sup>(</sup>٣) يوج: وإنما

<sup>(</sup>٤) قال البيسهقي ٢٤٧/١. أدرجه بعيض السرواه في حديث اللي وهموا فيه ، والصحيح ألمه في ولسرع الكليب مرفسوع وفي ولنبوع الهيرة موقسوف ، والموقوف أحرجه أبو داود في الطهارة باب الوضوء بسيؤر الكليب برقم ٧٧ ( ٥٩/١ ) وانظر كلاء العلامة أحمد شاكر عليه في تعليقه على سن النرمدي ٢/١٥١ .

 <sup>(</sup> ٥ ) هذا قول أكثر الفقهاء ونقل الخلاف فيه على أبي هريرة وسعيد بن المسبب والحسسن وطلوس ،
 الأوسط ٢٩٥/١ ، المغنى ٧٠/١ ، بداية المحتهد ٥/١٤ ، الاستذكار ٢١٠/١ .

وأما الجواب عن قولهم إنها لا تجتنب النجاسات ، فهو باطل بالذمي ، فإنـــه لا يتوقى شرب الخمر ، وأكل لحم الخترير ، وكذلك المسلم الفاسق يشرب الخمـــر ، ولا يكره ( سؤرهما ) (۱) ، والله أعلم بالصواب (۲) .

## (مسألة)

قال الشافعي رحمه الله غمس الذباب في الطعام والشراب ليس يقتله ) وهذا كما قال ، إذا مات مالا نفس له سائلة ، مثل الذباب والخنفساء والعقرب فإنه يتنجس لموته قولا واحدا (ئ) ، وإن مات في ماء قليل ، أو مائع قل أو كرث فهل ينجس أم لا ؟ على قولين :-

أحدهما ينجس ، وهو الذي نصره (٥) ، وبــه قـال محمـد بـن المنكـدر (١)

<sup>(</sup>۱) في ب: شرهما

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۱۸۰

<sup>(</sup>٣) مختصر المزني ص ١٢

<sup>(</sup> ٤ ) هَذَا قطع العراقيون ، وصححه الرافعي والنووي .

والمطريق الثاني أن في نجاستها قولــــين : إن قلنــا نجــس نجــس المــاء ، وإلا فــلا قالــه القفــال ، الحاوي ٣١١/١ ، التعليقه للقاضي حسين ٤٨١/١ ، حلية العلماء ٣١١/١ ، الوحــيز ٢/١ . فتح العزيز ١٦٦/١ ، المجموع ١٣٠/١ .

<sup>( ° )</sup> أي الشافعي ، وهو الذي رجحه المحاملي في المقنع ، ونسبه النووي للروياني في البحر ، الحساوي ١٦٣/١ ، المسهذب ٢٠/١ ، حليسة العلمسساء ٨٦/١ فتسسح العزيسسز ١٦٣/١ ، المحموع مع حاشية الأذرعي عليه ١٢٩/١ .

<sup>(</sup>٦) هو أبو عبد الله محمد بن المنكدر بسن عبد الله التميمسي المدني ، أحد الأنمسة الأعلام والحفاظ الكبار ، والتابعين الأجلاء ، وهمو مسن أقران الزهري وعمرو بسن دينار ، روى عن أبيه وأبي هريرة وعائشة ، وعنه أيوب ويونس وأبو حازم ، توفي سسنة ١٣٠ هم ، السير ٥/٣٥٣ ، التهذيب ٤١٧/٩ )

ویحي بن أبي کثیر (۱) .

والقول الثاني أنه (") لا ينحسه ، وبه قال الفقهاء (") ، واحتاره المزني (") ، واحتج من نصره بما روي عن النبي على قسال ( إذا وقع الذباب في الطعام فامقلوه (٥) فإن في أحد جناحيها سما ، وفي الآخر شفاء ، وإنه يقدم الذي فيه السم ) (")

(١) يحي ابن أبي كثير الطائي ، مولاهم أبو بصر البيسامي ، إسب أبيسه فساخ بس المتوكس ، وقيل غير ذلك ، أحد الأعلام ، روى عسسن أبي أمامه الساهبي وأنسس وأبي سلمه بسن عبد الرحمن وعنه أيوب ويحسسي بسن سمعيد والأوزاعسي ، مس علماء أهسل المديسة ، حجة ثقة حافظا ، مات سنة ١٢٩ هـ ، على الأصح .

السير ٢٧/٦ ، التهديب ٢٣٥/١١ ، الميزان ٤٠٢/٤ .

وانظر قوضها في الحاوي ٣٢٢/١ ، حلية العلماء ٨٦/١ ، المحموع ١٢٩/١ .

#### (٢) أنه ساقطة في : ج

(٣) الحنفية والمانكية والحنابلة .

البدائع ١٦٣١، شرح فتح القدير ٨٨/١، مواهب الجنيل ١٢٢١، حاشية الدسوقي ١٨٢١، الإفصاح ١٩١/١، المغني ١٩١١، الإنصاف ١٣٣٨، الأوسط ٢٨١١١.

(٤) هو ماصححه الجمهور ، وقطع به أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي في كتاب الكفاية ، وصاحسه
 أبو الفتح نصر المقدسي في كتاب الكفاية ،

الأم ١٤٤/، التعليقه للقساضي حسسين ٤٨١/١. التسيسه ١٣/١. المحسوع ١٢٩/١. الروضة ١٢٣/١. كفاية الأحيار ١٠٦/١.

( ٥ ) امقلوه أي اعمسود ٠

عريب الحديث لأبي عبيد ٣٢٥١١ . المصاح ٢٩٨١١ ، النسال ٣٤٧/١٠ .

(٦٠) أحرجه بهذا اللفظ أحمد ٢٧/٣، وإس ماجه في كتاب الفلت بات يقع الديات في الإباء ٢٥٠٤. ١٩٩/٢، والبيهقي في الطهارة بات مالا نفس له سائل إد مات في الماء القليب ١٩٥/٠، وأبو داود الطيالسي ٢٩١، وصححه الحافظ في التلجيب على ١٨٠/٠، والألسالي في السلسلة الصحيحة برقم ٣٩ ( ١٩٠١ ) وتحود عند البحاري في كتاب بدء الحنق بات إذا وقع الديات في شرات أحدكم فليعمسه ( ١٢٠٦/٣) برقم ٢٤٢٣ عتصرا ' قالوا ولأنه حيوان لا دم له سائل ، فوجب ألا يتنجس بموتـــه ، ولا ينجــس ('') بالموت فيه ، أصل ذلك الجراد ('') .

قالوا ولأنه قد ثبت أن دود الخل ، إذا مات فيه لا يتنجس (<sup>۱)</sup> ؛ لأنه لا دم (<sup>o)</sup> لـــه فيه ، فكذلك هاهنا .

ودليلنا قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ (¹) وهذا يقتضي التنجيس بكـــــل وحد ™.

ومن القياس أنه حيوان لا يؤكل بعد موته (^) ، لا لحرمته ، فوجب أن ينجــــس . بموته ، أصله ما له دم ســـائل ، وإذا (¹) ثبــت أنــه [ ينجــس ] (١٠) بموتــه ،

<sup>(</sup>١) أخرجه الدار قطني في الطهارة باب كل طعام وقعت فيه دابسة ليسس لها دم ٢٥٣/١ وضعف والبيهقي في الطهارة باب مالا نفسس له سائلة إذا مات في الماء القليل ٢٥٣/١ والبيهقي في الماء القليل ٢٥٣/١ وضعفه ، وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٢٤٢/٣ والذهبي في الميزان ٢٠/٣٣ وضعفه الحافظ في الملحيص ٢٨/١

<sup>(</sup>٢) ينجس ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) فإن ميتته طاهرة بالإجماع . الاجماع لابن المنذر ص٧٨ الروضة ١٣٣/١

<sup>(</sup>٤) فتح العزيز ١٩٧/١، المحموع ١٣١/١، كفاية الأخيار ١٠٧/١

<sup>. (</sup>٥) له ساقطه في: ج

<sup>(</sup>٣) سورة الما ندة الآيـــة ٣

<sup>(</sup>۷) تفسیر ابن کثیر ۸/۲

<sup>(</sup> ٨ ) اتفاقاً ، فتح العزيز ١٦٦/١ ، المحموع ١٣١/١

<sup>(</sup>٩) في ج: فإذا

<sup>(</sup>١٠) ينجس ساقط في : ب

قلنا نجاســة ، وردت علــى مــاء قليــل ، أومــائع ، فوجــب أن ينجــس ، أصل ذلك البول والخمر ، وسائر النجاسات (١) :

ولا يلزمنا دود الخل ، إذا مات فيه ؛ لأن تلــــك نجاســة (<sup>۱)</sup> لم تــرد عنيــه ، وإنما هي مخلوقة منه .

فأما الجواب عما احتجوا به من قوله عليه السلام (إذا وقع الذباب في الطعام فأما الجواب عما احتجوا به من قوله عليه السلام (إذا وقع الذباب في الطعام فامقلوه) (") فهو أن مقله لا يوجب موته (لا ) فلا حجة لحم (فا ) فيه . (ا)

فإن قالوا لم يفصل النبي ﷺ بين الطعام الحار وانبارد ، وإذا مقلـــه في الحـــار ، عنم أنه يموت فيه ، (٧)

قننا (^) إنما قصد النبي ﷺ بيان السمم والشفاء ، ولم يقصد الطهارة من النجاسة (\*) ،

ر ١ ) سبقت المسألة في ص ١٤٢

ر ٢ ) في ج : النجاسة

ر ٣ ) سبق تخریخه فی ص ۱۹۰

ر ٤ ) هذا أحاب الشافعي في الأم ٤٤/١ المحسوم ١٣٢/١

ر د ) مم ساقطة في : ج

ر ۱۳ ماید ۱۳۵۰ : ح

ر ٧ ) شرَّح العمدة لشيخ الإسلام ١٣٦/١ فتح الباري ٢٦٢١٠ سيل السلام ١٩/١ه

ر ٨ ) قلنا ساقطة في : ج

ر ٩ ) الجمر ع ١٣٢/١ الفتح ١٣٢/١٠

وهذا كما لهى على على على على على على الصلاة في معاطن (١) الإبل ورخص في مراح الغنم ،، (١) ولم يقصد النجاسة من الطهارة وإنما قصد أن في معاطن الإبل ، لا يصح الخشوع (٣) ، وفي مراح الغنم يصح الخشوع (٣) .

على أنه لا يمتنع أن يفعل الشئ ، ويقصد إلى الإصلاح ، فيؤدي إلى الفساد ، كشرب الدواء والفصد  $^{(1)}$  فإنه ما يفعلان ؛ لصلاح الجسم ، وربما أديا إلى التلف ، وأما الجواب عن حديث سلمان ، فإن راويه  $^{(2)}$  (( بقيمة )) $^{(1)}$  بن الوليد ، وهو ضعيف عن سعيد بن أبي سعد الزبيدي  $^{(2)}$  ، وهومتروك .

 <sup>(</sup>١) جمع عطن وهو مناخ الإبل ومبركها ٠
 المصباح ٢١٦/١ اللسان ٢٨٦/١٣

<sup>(</sup>٢) انظر صحيح مسلم كتاب الحيض باب الوضوء من لحم الإبل برقم ٣٦٠ (٢٧٥/١) وسسنن أبي داود كتاب الطهارة باب الوضوء من لحم الإبل برقم ١٨٤ (١٢٨/١) وسنن ابن ماحة كتاب الطهارة باب ما حاء في الوضوء من لحوم الإبل برقم ٤٩٧ (١٦٦/١)

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٣٢٢/١ فتح العزيز ١٦٩/١

<sup>(</sup>٤) شق العرق . القاموس المحيط ١/٤٥٧

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : رواية

 <sup>(</sup>٦) في النسختين عقبة بسن الوليد، وهمو خطأ والصواب بقيمة بمسن الوليد.
 انظر سنن الدارقطني ٣٧/١، التلخيص ٣٨/١

وبقية بن الوليد ، هو الكلاعي ، كنيته أبو محمد ، روى عن محمد بــــن زيـــاد والأوزاعــي ، وعنه ابن المبارك وابن وهب وابن عيينة ، وقد اختلف في توثيقـــه ، قـــال الحــافظ صـــدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، مات سنة ٩٦هــ وقبل ١٩٨ .

الثقات للعجلي ١/٠٥١ السير ١٨/٨، التهذيب ٤١٦/١ التقريب ص١٢٦٠

<sup>(</sup>٧) قال الذهبي لا يعرف وأحاديثه ساقطة . الميزان ٣٣٠/٢ ، التهذيب ٤٧/٤

وأما الجواب عن قولهم إن دود الخل إذا مات فيه ، لم ينحس ، كذلك هاهنا ، فهو أن دود الخل متولد منه ، فلا (١) يمكن الاحتراز منه ،

ولو قلنا إن ما يتولد (٢) من الشئ ينجسه : إذا مات فيه ؛ لأدى إلى ألا يكون شئ من المأكولات طاهر ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإنه غير متولد منه (٣) ، فبان الفرق بينهما .

# ( فــرع )

إذا ثبت ما ( ذكرناه ) (ئ) ، فإنا نفر على القولين ، إذا غير الماء ، فإن قلنا إنه ينجس بالموت فيه ، فهاهنا أولى بالنجاسة ؛ لأنه غيره (٥) ، وإن قلنا إنه لا ينجس ما يموت فيه ، فإن مات فيما دون القلتين وغيره فما حكمه ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه طاهر ؛ لأنا لو قلنا إنه ينحس إذا تغير ، لوحسب أن نفسول ، إنه ينحس وإن لم يتغير ؛ لأنه دون القلتين (٦).

٧٠: و ١٠) پ و ت

<sup>(</sup>٢) ي - : توند

<sup>(</sup>٣) منه ساقطة في : -

<sup>(</sup>٤) ي: ب ذكريا

<sup>(</sup>٥) الحاوي ٣٢٢/١، فتع العربير ٢٦٦/١، المحسوع ٢٠٣٠/١. الرؤضة ٢٢٣/١

<sup>(</sup>٦) احتاره الروياني .

التعليقة للقاضي حسين ١/ ٤٨١) الحاري ٣٢٢/١٣ ، المهذب ٢٠/١ ، المحسوع ١٣٩/١

والوجه الثاني (۱) أنه (ينجس) (۲) ؛ لأنه ماء تغير بالنجاسة ، فوجب أن يكون نحسا ، كما لو تغير بوقوع الخمر فيه ،

### ( فصل )

وقال أبو حنيفة إذا مات الضفدع في الماء لم ينحسه ، فإن مات في غير الماء نحسه (٦) .

وبه قطع الدارمي وابن كج في التجريد وصححه الشاشي والرافعي والنووي التهريد ١٢٣/١ ، الروضة ١٢٣/١ التنبيه ص١٣٠ ، حلية العلماء ٨٦/١ ، فتح العزيز ١٦٧/١ ، الروضة ١٢٣/١

(٣) عليه أكثر الأصحاب وقال الماوردي فيه قولان: التنجيس وعدمه ،
 الحاوي ٣٢٣/١ ، حلية العلماء ٣١٢/١ ، المجموع ١٣١/١ ، كفاية الأخيار ١٠٦/١ .

(٤) اختاره الجمهور وصححه النووي ،

الحاوي بتحقيق د/ إبراهيم صندقحي ص ٢٧٠ ، حلية العلماء ٣/٩ ، ، الروضة ٢/٢٥ ، كفايــة الأخيار ص ٦٩٥ ، رحمة الأمة ص ١٢٠ .

- (٥) المحموع ١٣١/١ ، المطلب العالي ٢٩٢/١ .
- (٦) في ظاهر الرواية ، وروي عن أبي يوسف أن العبرة بالدم فإن كانت بحال لو حرحت لم يسل منها دم لايوجب التنجيس ، وإن كانت لو حرحت لسال منها السدم وحسب التنجيس ، وقال مالك إذا ماتت في الماء لاتفسده ، وقال أحمد إذا ماتت في الماء القليل نحسته ،
- المبسوط ١/٧٥، البدائع ٧٩/١، فتح القدير ٨٤/١، الاختيار ١٥/١، العنايـــة ٨٣/١، مواهـــب الجليل ١٩٤/١، التاج والاكيل ١٢٤/١، المغني ٦٢/١، كشاف القناع ١٩٤/١.

<sup>(</sup>١) في ج: والثاني

<sup>(</sup>٢) في: ب لا ينجس

واحتج بما روي عن النبي ﷺ أنه قال في البحر ( هـــو الطــهور مـــاؤه الحــل ميتته ) (۱) ونحن نعلم أن الضفادع تموت فيه ،

قالوا ولأنه حيوان لا يعيش إلا في الماء [ فأشبه السمك ] (\*) فوحب ألا ينجــس ؛ لأن فيه يعيش فكذلك الضفدع ؛ لأن فيه يعيش .

ودليلنا قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ `` وهذا يقتضي التحريم بكل وجه ومن القياس أنه حيوان لا يؤكل لحمه بعد موته ، لا لحرمتـــه ولــه دم ســائل ، فإذا مات في ماء قليل ، وجب أن ينحسه ، أصل ذلك البري ، (')

وقياس (\* ثال وهو أن كل ما لو مات في غير الماء لجسه ، فإذا مات في الماء وجب أن ينجسه كما لو كان بريا .

فأما الجواب عن احتجاجهم بالخبر فهو أنا قائنون به وأنه إذا مــــات في البحــر لا ينجس ماء ، أنه كثير ، وفرق بين القليل والكثير ، (1)

ر ١) رواه مسالك في الموضئ في الضهارة بساب الطسسهور للوضيو، رقيم ١٢/١)، وأحمد ٢١/١) ٣٦١ وأبر داود في الطهارة باب الوصو، يماء البحر برقيم ٣٦١ ( ٢١/١)، والمترمذي في الطهارة باب ما جاء في مساء البحير أنب طبهور برقيم ٣٦٩ ( ١٠٠/١)، والمسائي في المياه باب الوضوء يماء البحر ١٧٦/١، وابن ماحة في الطهارة باب الوضوء يمساء البحر برقم ٣٨٦ ( ١٣٦/١) وصححه حماعة منهم الل عند البر والبووي وابل حجر والألسلي المحسرة ١٣٠١، التلجيص ١٣/١، الإرواء ٢٢/١

ر ۲ ) فأشده لسمك ساقط ق : ب

ر ٣ ) سورة لمائدة الأيـــــة ( ٣ )

رافح بالمهدب ۲۹۲۱

ر ٥ ) في ج فياس بدون واو

ر 🔭 ) کما نقدم في ص ۱۲۸

والجواب عن قولهم إنه لا يعيش إلا في الماء ، فأشبه السمك فمن وجهين :أحدهما أن السمك يؤكل بعد موته ، وهذا لا يؤكل بعد موته ،
فافترقا(١) .

والثاني أن السمك إذا مات في غير الماء لم ينجسه (٢) ، وهذا إذا مات في غير الماء نجسه ،

وأما دود الخل ، فالمعنى أنه متولد من الخـــل ، وليــس كذلــك في مســالتنا ، فإن الضفدع لا يتولد من الماء ، فافترقا ، / والله أعلم بالصواب / . (٣)

\*\*\*

<sup>(</sup> ١ ) القول بتحريم أكل الضفدع هو الذي قطع به الجمهور .

وقال مالك بجواز أكله ، وهو قول ضعيف في مذهب الشافعي .

المدونة ٢/١١ ، المغني ٣٤٥/١٣ المحموع ٩ /٣٠ ، حلية العلماء ٣٠٩ .

<sup>(</sup>٢) لأن ميتته طاهرة .

الوحيز ٦/١ ، المهذب ٩٣/١ ، حلية العلماء ٣١١/١ ، الروضة ١٢٣/١

<sup>(</sup>٣) مابين المائلين ساقط في : ج



إذا وقع النجاسة في المساء ، نظرت فإن كان دون القلتين ، فهو نجس ، سواء كان قبيلا أو كثيرا ، (١)

وإن لم يتغيير ، نظيرت فيإن كيان دون القلتين (") ، فيهو نجيس ، (") وإن كان قلتين ، وأكثر فهو طاهر ، (ال

وأما المائعات ، فإن قليلها ككثيرها في باب التنجيسس (°)، هذا مذهبنا ، وبه قال بن عمر وابن عباس وأبو هريرة ومجاهد وسعيد بن حبير (٦) ، وأحمد (٧) وإسحق وأبو ثور وأبو عبيد (^) رحمهم الله ،

<sup>(</sup>١) إجماعاً والاجماع لابن المنذر ص ٤ ، الأوسط ٢٣١١ ، المجموع ١١٠/١

<sup>(</sup>٢) سيأق بيان المراد بالقلتين ص٢٢٤

<sup>(</sup>٣) الأم ٢٣/١، الوحير ٧/١ ، المهدب ١٩٢١، فتح العزيز ١٩٦/١، المحسرع ٱلْ١١٢/١ .

ر ٤ ) الأم ٢/٣٤، الحاري ١/٥٣١، حلية العلماء ٨٠/١، الروضة ١٢٩/١، رحمة الأمة ٦/١

ر ٥ ) باتدن الأصحاب ، المجموع ١٢٥/١ ، الروضة ١٣٧/١ ، مغني المحتاج ١٢٣/١ .

ر ٦ ) روى ذلك عليم الله أبي شيئة في كتاب الطهارة باب الماء إذا كسان قلتسين أو أكستر ١٣٣/١ و روى ذلك عليم ١٣٣/١ و البيسهة في كتساب و مدرقضي في كتاب الظهارة باب حكم الماء إذا لاقته المجاسة ٢٣/١ والبيسهة في كتساب الصهارة باب الفرق بين القليل الدي ينجس والكتير السدي لا ينجسس مسام يتعسير ٢٦٢/١ و من المدر في الأوسط ٢٩١/١

ر ۷ : هذ خدهت وعليه حماهير الأصحاب، وعنه أن الماء القليل لا يلجس إلا بالتعير .

شعبي ٣٩. الإنصاف ١/٥٥، محسرع الفتاوى ٧٣/٢١ . كشاف القباع ١٣٨١ .

ر ٨ ) الأوسط ٢٦١٠١ الحاوى ٣٢٦/١ . المعنى ٣٩/١ . المحسوم ١١٢/١ .

وقال مالك (۱) والأوزاعي(۲) والثوري وداود (۳) إذا تغير نجس ، وإن (<sup>۱)</sup> لم يتغيير لم ينجس ، سواء كان قليلا أو كثيرا ·

وقال أبو حنيفة فيما حكى عنه الكرخي (°) إنه (۱) إذا وقع في المساء نجاسة ، فكل موضع تحقق (۲) وصول النجاسة إليه ، أو غلب على الظن وصول النجاسسة إليه ، فإنه ينجس سواء كان قليلا أو كثيرا .(۸)

<sup>(</sup>۱) في رواية المدنيين عنه ، وهي المشهورة ، وروى عنه المصريبون أن النجاسية تفسيد الماء على كل حال ، وعنه القول بالكراهة فقط ، وعنه أنه مشكوك فيه فيجمع بينه وبين التيمم ، المنتقى ١/ ١٥٦ ، الذخيرة ١/٤١ ، الكيافي لابين عبدالبير ١٢٩/١ ، بدايسة المحتسهد ١/٠٤ ، المقدمات ١/٧١، مواهب الجليل ٩٨/١ ، الشرح الكبير ٧٣/١

<sup>(</sup>٢) الأوسط ٢٧٣/١ ، المغنى ١٩٩١

 <sup>(</sup>٣) المحلى ١٣٥/١، الأوسط ٢٦٦٦/١، المجموع ١١٣/١، واختار هذا القول جماعة من المحققين
 منهم ابن المنذر والغزالي والروياني والنووي وابن تيميه وابن حزم،

الأوسط ٢٦٩/١ ، احياء علسوم الدين ١٢٩/١ ، المحمسوع ١١٣/١٤ ، مجمسوع الفتسساوي. ٢٤/٢١ ، ٧٣ ، السبل ٤٢/١ ،

<sup>(</sup>٤) في ج: وإذا

<sup>( ° )</sup> هو عبيد الله بن الحسن بن دلال البغدادي الكرخيي ، شيخ الحنفية ، ومفيق العيراق ، انتهت إليه رياسة المذهب ، وانتشر تلامذته في البلاد ، سمع مين اسماعيل بين اسمحاق ومحمد الحضرمي ، وحدث عنه أبو عمر بن حيويه وأبو حفص بن شاهين وعلي التنوخيي ، توفي سنة ، ٣٥ هـ .

السير ١٥/٢٦) ، الجواهر المضيئة ٧٣٧١ ، الشذرات ٣٠٨/٢ ،

<sup>(</sup>٦) أنه ساقطه في : ج

<sup>(</sup> ٧ ) نماية ج: ١٣٦

مختصر الطحاوي ص ١٦، تحفة الفقهاء ١٥٦، البدائع ٧١/١، الهدايه ٨٤/١. شرح فتنع القديسو... الطحاوي عن ١٦٠٠، كشف الحقائق ١٥/١، البحر الرائق ١٣٦/١.

وأصحابنا يحكون عنه أن النجاسة ، إذا كانت في الماء ، فحرك أحد طرفيه فتحرك الطرف الآخر ، فإنه ينجس ، وهذه العبارة والأولة سواء ، إلا أن تلك أحص واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن النبي في أنه قال ( لا يبولن أحدكـم في الماء الدائم ثم يتوضأ هنه ) (" ، قالوا وعندكم يجوز ذلك ،

قالوا وروي أن زلجيا <sup>(۳)</sup> مات في زمزم فأمر ابن عباس رضي الله عنه بترحها ،، <sup>(٤)</sup> . [ ومن المعلوم أن ماء زمزم كثير ، وعندكم لا يجب نزحها ] <sup>(د)</sup> .

قالوا ولأنه مائع ينجس بورود النجاسة عليه ، إذا كان قليلا ، فوجب أن ينجـــس إذا كان كثيرا ، أصله سائر النجاسات .

قالوا ولأنه ماء تيقن حصول النجاســة فيــه، فوجــب أن يكــون نجســا، أصله إذا كان قليلا .

ر ١ ) والتحريك عند أبي حنيفة بالاغتسال ، وبه قال أبــــو يوســف ، وعنـــه التحريـــك بـــاليد ، وعن محمد بالتوضئ .

الهداية ٨٤/١ ، انبدائــع ٧٢/١ تبيين اخقائق ٢٦/١

ر ٢) أحرحه هذا اللفظ أحمد ٢٥٩/٢ ٢٥٩/٢) و الترمذي في الطهارة باب ما حسساء في كراهيسة البول في الماء الراكد برقم ٦٨ ( ١٠٠/١) وحسنه ، والنسائي في الطهارة باب الماء الدائيسم ١٩٤ ( ١٠٠/١) وحسنه ، والنسائي في الطهارة باب الدلين على أنه يأحذ لكن عضو ماء جديدا ولا يتظهر بالمساء المستعمل ٢٣٨/١ وصححه الألباني في صحيح سن الترمذي ٢١/١ وقد سبق تخريصه بلفسظ الاعتسال ص ١٣٥٠

٣) بكسر الراي ، والفتح لعة ، حمعه زبج ، وهم طائفة من السنودان تسبكن تحست حنط
 الاستواء وجنوبيه ، وتمتد بلادهم إلى قرب الحبشة ، الشباح السير ١٣٤/١

وروي على عير هذا الوحه أن ابن الربير أراد بزجها فعلمه المأه لكترته رواه انسن أبي شسيبة في الصهارة باب الفأرة والدجاجة وأشباههما تقع في استر ٢٦٢/١

ر ٥ ) ما دير المعقوفتين ساقط في : ب

ودليلنا ما روى أبرو سعيد الحدري في قسال قيل لرسول الله على إنسك تتوضا مستول الله على إنسك تتوضا مستول الله على إنسك تتوضا مستور بضاعه و لا وإنما يلقى فيها المحايض (" ولحوم الكلاب (" فقال النبي على المساء طهور لا ينجسه شئ ) (ن)

فإن قيل بضاعة كان ماؤها يجري ، ويسقى به الزرع ، ذكر ذلك الواقدي (°)، والجاري لا تثبت فيه النجاسة ،

(١) بضم الباء وكسرها لغنان وهي بئر في المدينة غربي المسجد النبوي . قذيب الاسماء واللغات ٣٦/١ المصباح المنير ص٣٢ ، تأريخ معالم المدينة للخياري ص١٨٥٠

> (٢) جمع حيضة بالكسر وهي الخرقة التي تستثفر بما المرأة . القاموس ٨٦٨/١ مختار الصحاح ص١٦٥ المصباح المنير ص٨٥

- (٣) قال الخطابي في معالم السنن ٤/١ هذه البئر موضعها في حدور من الأرض وكانت السيول تحمل هذه الأقذار من الطرق فتلقيها فيها .
- (٤) رواه أحمد ٣١/٣ ، ٣٦ وأبو داود في الطهارة باب ماحاء في بنر بضاعة برقـــم ٣٦ ( ٣٠/٥) والنسائي في المياه باب ذكر بنر بضاعة ١٧٤/١ والترمذي في الطهارة باب ماحـــاء أن المــاء لاينحسه شيء ٣٠ ( ٩٥/١) والدار قطني في الطهارة باب الماء المتغير ٣٠/١ والبيــهقي في الطهارة باب التطهير ٤١، والبيــهقي في الطهارة باب التطهير ٤١، والبيــان فيــ الطهارة باب التطهير ١٨٠٤ وصححه ابن حجر التلخيص ١/١١ وصححه الألبــان فيــ الإرواء ١/٥٤
- ( ° ) شرح معاني الآثار ۱۲/۱ ، وضعفه الزيلعي في نصب الرايه ۱۱٤/۱ ونقل عن البيههي قوله ونقل ذلك عن الواقدي والواقدي لايحتج بما يسند فضلا عما يرسله وحال بنر بضاعة مشهور بين أهل الحجاز بخلاف ماحكاه ج .هـــ
- والواقدي هو محمد بن عمر الواقدي ، أحد المؤرخين ، وهمو من صغار التابعين ، ولا بعد العشرين والمائه ، له تصانيف كثيرة في السير والمغازي ، روى عن مالك بن أنسس وابن حريج ومعمد بن راشد ، وعنه محمد بن سعد وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن شماع ، فيه ضعف ، قال الذهبي ولا يستغني عنه في المغازي وأيام الصحابة وأحبارهم ، مات سنة ٢٠٧ هـ ،

السير ٩/٤٥٤ ، الشذرات ١٨/٢

قلنا بسل كانت بسطرا (وكسان) المؤهسا غسير حسار، قلسا بسل كانت بسطرا (وكسان) المؤهسا غسير حسار، قال أبو داود (الله تيم الله عن قدر الماء الذي فيها، فقال إذا زاد الماء بنغ العانة (أ)، وفي النقصاد دون العورة.

قال أبو داود ومسحتها بردائي فكانت ستة أذرع ، وسألت القيم ، هل غـــيرت عما كانت عليه ؟ فقال لا ،، (٥)

عنى أنها لو كان ماؤها جاريا ، لم يكن للمسألة عنها معنى ؛ لأن أمرها لا يشكل ،

وقــول الواقــدي كــان يســقى الــزرع بمائــها [ غــير ] (\*) صحيـــع ؛ لأن الكرود (\*) كذلك ،

على أن الحكم (^) مستفاد من قول النبي ﷺ ( الماء طهور لا ينجسه شـــيئ ) (١) وهذا عام في الآبار وغيرها ،

<sup>(</sup>۱) وكان ساقطة في : ب

ر ٢ ) في لسين قال أبو داود سمعت قتيبة ١٥٥١

ر ٣ ) القيم هو الذي يقوم خراستها والإشراف عليها ٠ السال العرب ١٢ /٠٠٥.

ر ٤ ) في ت : الغاية

ره) سس أبي داود ١٥٥١

٦ ) عير ساقطة ي : ب

ر ٧ ) هكد و النسختين ولم يتبين لي المعلى

ر ٨ ) الحكم ساقطة في : ج

ر ۹ ) تقدم تحریخه ص۲۰۱

ويدل عليه أيضا ما روي عن ( ابن عمر) (١) عن النبي الله عليه الله الماء قلتين الم عمل خبثا ) (١)

وروي (لم يحمل نجسا) (") ، ويروى (لم ينجسه شيئ) (ا) وهــذا نــض ، فإن قيل هذا الحديث مضطرب الإسناد (۱) ؛ لأن الوليد بن كثير (۱) تارة يرويه عــن محمد بن جعفر بــن الزبــير (۱) ، وتارة يرويــه عــن محمد بــن جعفر بــن الزبــير (۱) ، وهذا يدل على ضعفه ،

- (١) في ب: عن ابن عباس
  - (۲) سبق تخریجه ص ۱۷۹
- (٣) رواه الدار قطني في الطهارة باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة ١/٤٥
- (٤) رواه أحمد ١٢/٢ وأبو داود في الطهارة باب ماحاء في بئر بضاعة ٦٦ ( ١٠٥٥) والسترمذي في الطهارة باب ماحاء في أن الماء لاينجسه شيء ٦٦ ( ١٠٠/١ ) وابن ماحة في الطسهارة باب مقدار الماء الذي لا ينجس برقم ١٥٥ (١٧٢/١) والبيهقي في الطهارة باب الغرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لاينجس ما لم يتغير ٢٦٢/١ وصححه الألباني في صحبح سنن أبي داود برقم ٦٠ (١٦/١)
  - ( ٥ ) وهوالحديث الذي تختلف فيه الرواية على وحه لا يمكن الجمع بينها ولا الترحيح التقييد والإيضاح ١٠٣/١ ، علوم الحديث لابن كثير ص٩٨ ، نزهة النظر ص٣٥
- (٦) المخزومي مولاهم المدني ، كان عالما بالتاريخ والأحبار ، بصوا بالمغازي ، حدث عن محمد بن كعب القرظي والأعرج والمقري ، وعنه سفيان بن عينية وابراهيم بن سعيد وأبو أسامة ، مات سنة ١٥١ هـ ، السير ١٣١/٧ ، الشذرات ٢٣١/١ ، الميزان ٢٤٥/٤
- (٧) هو محمد بن عباد بن جعفر القرشي المخزومي ، من العلماء الأثبات ، روى عن أبي هريسرة وابن عباس وعائشة ، وعنه الزهري وابنه جعفر والأوزاعي وابن جريج ،
   التهذيب ٢٤٣/٩ ، السير ١٠٦/٥
- ( ٨ ) ابن العوام الأسدي المدني ، كان عالما ، من فقهاء أهل المدينة وقرائهم ، ولسه أحساديث ، روى عن عروة وعبد الله وعبيد الله ابنا عبد الله بن عمر ، وعنه ابن استحاق وابسن حريسج والوليد بن كثير ، مات بين عشر ومائه إلى عشرين ومائة .

  التهذيب ٨١/٩ ، الكاشف ٣٥/٣

قلنا الوليد يرويه عنهما جميعا وهما تقتان ، قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنـــهما ، فقال هما تقتان ، وروايته عنهما أولى من روايته عن أحدهما (١) ،

وجواب آخر وهو أنه (۱) إذا ثبت ألهما ثقتان فمن أيهما رواد وجب العمل بــه، ولا يحتاج إلى تعيين الراوي،

فإن قيل هذا يرويه محمد بن جعفر بن الزبير تارة عن عبد الله بدن عمد (") ، و هذا يدل عنى إضطرابه ... و هذا يدل عنى إضطرابه ...

قلنا هما ثقتان ، ويحتمل أن يكون سمعه منهما جميعا (٥) ، وإذا ثبت أنهما ثقتان ، فلا يحتاج إلى تعيين الراوي منهما .

وقال الطحاوي وحديث القلتين صحيـــع إلا أنــا تركنــاه ؛ لأنــا لا نعلــم كم قدرهما ! (<sup>۱)</sup> ،

<sup>(</sup>۱) قال الدار قطني في السنن ۱۷/۱ ، صح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بسن الزبسير وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعا ، فكان أبو أسامه مرة يحدث به عن الوليد بن كثسير عسن محمد بن جعفر بن الزبير ، ومرة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباده بن جعفر ،

<sup>(</sup>٢) وهو أنه ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) هكذا في النسختين ، وفي كتب الحديث عسد الله يسن عسد الله يسن عسر وهمو أصبح وعبد الله هذا حفيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه روى عسس أبيمه وأي هريسرة وأسمساء ، وعنه الله عبد العريسيز ومحمسد بسن جعمسر والزهمسري ، وتسد بعمد وفساة النسبي عليه ، وكان من أشراف قريش ، مات سنة ٥٠١ هـ .

التهديب ٢٦٠/٥ ، الثقات للعجلي ص ٢٦٦

 <sup>(</sup>٤) ابن الحطاب العدوي المدلى ، كبيته أبر بكر ، من أحلاء التابعير ، روى عن أبيه وأبي هريسرة ،
 وعنه ابنه القاسم والزهري ومحمسة بسن جعفسر بسن الربسير ، كسان قليسن الحديست ،
 مات سنة ١٠٦ هـ بالنصرة ،

التهديب ٢٣/٧ ، الثقات للعجني ص ٣١٧

<sup>(</sup> a ) قال الدار قطبي ١٨/١ صحت الروايتان عن عبيد الله وعن عبد لله كلاهما عن الل عمر

<sup>(</sup> ٦ ) وقد صحح هذا الحديث جماعه من المتقدمين ومحققي المتأخرين .

فيان قيال [قيد روى] () قلتسين ، أوثلاث الله و الله

أنظر شرح معاني الآثار ۱۷/۱ ، التلخيص ۲۸/۱ ، المحلمي ۱۰۱/۱ ، معــــا لم الســـنن ۳٦/۱ ، محموع الفتاوى ۲۱ / ۲۱

- (١) قد روي ساقطة في : ب
- (٢) رواه أحمد ٢٣/٢ ، ١٠٧ وابن ماحة في الطهارة باب مقدار الماء الذي لاينحسس برقسم ١٠٥ (٢) رواه أحمد ١٧٢/١) والدار قطني في الطسهارة باب حكم المساء إذا لاقتسه النحاسة ٢٢/١، والبيهقي في الطهارة باب الفرق بين القليل الذي ينحس والكثير الذي لاينحس مسالم يتغير الذي لاينحس مسالم يتغير ١٣٤/١ ، والحاكم ١٣٤/١ ، وقال رواه عفان بن مسلم وغيره مسن الحفاظ عن حمد لم يقولوا فيه أو ثلاثا .
- (٣) ابن زادان ، أبو خالد السلمى ، ولد سنة ١١٨ ، وكان حجة حافظا للحديث ، كنيته أبسسو خالد ، روى عن سليمان التميمي وحميد الطويل وعاصم الأحول ، وعنه بقيـــة بــن الوليــد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، مات في خلافة المأمون سنة ٢٠٦ . التهذيب ٢٠١/١١ ، السير ٢٠٥٩ ، الشذرات ١٦/٢ .
- ( ٤ ) ابن دينار البصري ، أبو سلمة ، مولى عميم ، روى عن ثابت البناني وقتادة وحميد الطويل ، وعنه ابن حريج والثوري وشعبة ، كان من الأعلام ، مات سنة ١٦٧ هـ .

  التهذيب ١١/٣ تاريخ الثقات للعجلي ١٣١/١ .
- ( ° ) قول المصنف إن يزيد تفرد برواية الشك لايستقيم فقد رواه جماعة كذلك منهم وكبع بسن الجراح وموسى بن إسماعيل وإبراهيم بن الحجاج وهدبة بسن خالد وكامل بن طلحة ، وروى عن حماد جماعة بغير الشك منهم عفان ويعقوب بن اسحاق وبشر بن السرى والعلاء بن عبد الجبار وعبيد الله بن محمد العيشي ، أما يزيد فروى عنه مرة بالشك ، ومسرة بدونه فالذي يظهر أن الشك من قبل حماد نفسه ؛ لأنه قسد تغسير في الحسر عمسره ، والله أعلم. أنظر التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ٣٧/١

فإن قيل قد روي ( إذا بلغ الماء أربعين قلة ) `` وروي ( أربعين غربــــــا ) ``` ، وهذا يمنع من الإحتجاج به .

قىنا (أقل) (" مافي هذا ، أنه يوجب التقدير ، وليس عندكم فيه تقدير بحال ، وجواب آحـــر أن هـــذا ليــس عــن النــبي ﷺ ؛ لأن أربعــين (نا قلــة ،، عن عمرو بن العاص (د) ،

وأربعين غربا ، عن أبي هريرة (<sup>٢</sup>) ،ولا (<sup>٧</sup>) نــــدع قــول النــبي ﷺ لقولهمــا ، على أنه يحتمل أن تكون تلك الأربعين صغارا ، مقام قلتين مـــن قــلال هجــر ، قالوا والقلة مجهولة ؛ لأنها تقع على الجبل (<sup>٨</sup>) ،

<sup>(</sup>۱) رواه الدار قطني في الطهارة بال حكم الهاء إذا لاقته النجاسة ۲۷/۱، والبيسهقي في الطهارة باب الفرق بين القليل الدى ينجس والكثير الذي لاينجس مسالم يتغسير ۲۹۲/۱ وضعفه، وابسن أبي شسيبة في الطهارة ساب المسساء إذا كسان قليسس أو كتسمير ۱۳۳/۱، وصححه الزيلعي في نصب الراية ۱۱۰/۱.

<sup>(</sup>٢) الغيرب الدليو العظيمية، القياموس ٢٠٦/١ المصياح المنسير الدي والحديث رواه الدار قطني في الطهارة باب الفرق بين القليل الذي يبحسس والكثمير الدي لاينجس ما لم يتغير ٢٦٢/١ ، قال البيهقي في سننه ٢٦٣/١ فيه ابن فبعيه عمير محتسج به وقول من يوافق قوله من الصحابة قول رسول الله عليه في القيل أول أن يتبع .

ر ٣ ) في ب : أول

<sup>( ؛ )</sup> في ج : الأربعين

ر ﴿ ﴾ الذي في الدار قطي والبيهقي عبد الله بن عمرو بن العاص انظر هامش رقم ١

ر ٦ ) سببق تحريحه في الصفحة السابقة وروى ابن أبي شيبة عنه أنه ستن عن سنستور الحسوص الردهسا السباع ويشرب منه الحسار فقال لا يجرم الماء شيء .

المصيف كتاب الطهارة باب من قال الماء ظهور لاينجسه شيء ١٣٢/١

ر ٧ ) في - : فلا

ر ٨) انظر المصاح المبير ص ٢٦٦

قال الشاعر:

باتوا على قلل الأحبال ( يحرسهم )(١) غلب الرحال فلم تنفعهم القلل(٢) والقلة تقع على هامة (٣) الرحل ، قال الشاعر :

فتركته حرز السباع يشينه (۱) مابين قلة رأسه والمعصم (۱) (۱) وتقع على الكوز ، قال الشاعر :

فظللنا بنعمة واتكأنا وشربنا الحلال من قلله ٣٠

فإذا كان كذلك ، لم يكن فيه حجة ، والجواب من وجهين :-

أحدهما أن الشافعي رحمه الله روى ( قلتين بقسلال هجر ) (^) وقلال هجر معروفة ،

(١) في ب: محرسهم

(٢) لم أحده

(٣) في ج: قامة وانظر المصباح المنير ص ٢٦٦

( ٤ ) في ج : ينشنه

(٥) البيت لعنترة ، انظر ديوانه ص ٢١٠

(٦) نماية ج: ١٣٧

(٧) البيت لجميل بثينة انظر ديوانه ص ١٠١

وأما المرسلة فذكرها الخطابي في معالم السنن ٧/١ بإسناده عن ابن حريب عن محمد بسن يحيى بن عقيل ، وأحرجها الدارقطيني في الطهارة بناب حكم المساء إذا لقبته النجاسة ٢٤/١ والبيهقي في الطهارة بناب قيدر القلتين ٢٦٣/١ انظر نصب الراية ٢٥٥/١ التلخيص ٢٣/١ .

قال [ ابن ] () جريج () رأيت قلال هجــر والقلــة تســع قربتــين أو قربتــين وشيئا ،، () ولا يجوز أن يعنق النبي الله الحكم على ما لا يعرف .

والثاني أن النيسابوري ('' روى عن النبي ﷺ قال (ليلة أسري بي رأيت سلمرة المنتهى وإذا ورقها كآذان الفيلة وغمرها مثل قلل هجسر ) ('' ولو لم تكن معروفة لما شبه بها . (''

قالوا (٧) فقد شبه بآذان الفيلة ، وهـــم لم يروهـا ، قننـا النـبي ﷺ ولــد في عام الفيل (٨) .

<sup>(</sup>١) ابن ساقطة في : ب

انسير ٢ / ٣٢٥ ، تذكرة الحفاظ ١٦٩/١ .

<sup>(</sup>٣) قطعة من الحديث الذي سبق تخريجه في ص ٢٠٣

<sup>(</sup> ٤ ) أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد البيسابوري ، ولد سنة ٢٣٨ هـ. ، وهو مسولي أبسان سن عتمان ، سكن بعداد ، وجمسع سير الفقسة والحديست ، واتفسق العلمساء علمي توثيقه والثناء عليه ، أكثر الدارقطني الرواية عنه في سننه ، توفي سنة ٣٢٤ هــ تحديب الأسماء والبغات ١٩٧/٢ . السير ١٥/٥٣

<sup>( ° )</sup> أصل الحديث رواه المحاري في كتاب فضائل الصحابة باب المعراج برقسم ١٣٧٤ (١٤١٠/٣) ومسلم في كتسباب الإنجسان بساب الإسسراء برسسول الله والله المناسبة ١٣٤٠ (١٤٩/١) أما رواية النيسسابوري فسهي عسد السدار قطبي في الطبهارة ساب حكسم الساء إذا لاقته المحاسة ٢٥/١.

۹۸: - غاية - : ۸۴

<sup>(</sup>٧) ي -: فقالوا

 <sup>(</sup> ۸ ) روي ذلك الحاكم ۲۰۳/۲ على الله على ، والله هشله في السلم 100/۲ على المورجين والمحدثين .

وقال بذلك (۱) من أدركه ورآه ، وإلا فقد سمع وا بصورت، مقالوا فقد يشبه بالمحهول ، قال الله تعالى (كأنه رؤوس الشياطين )(۱) وهي مجهولة والجواب من وجهين :-

أحدهما أنه قيل إن المراد هذا رؤوس الحيات ، وقيل إنه نبت يسمى رؤوس الشياطين (٣) .

والثاني أنه شبه بذلك ، لأنهم يتصورون قبح رؤوس الشياطين ؛ ولـــهذا قال الشاعر :

أتقتلني والمشرفي مضاحعي ومسنونه زرق كأنياب أغوال<sup>(1)</sup> ولم تر أنياب الأغوال <sup>(0)</sup> ،

فإن قسالوا أراد بقولـــه (لم<sup>(۱)</sup> يحمـــل خبثـــا ) أنـــه يضعــف عـــن حملــــه، قلنا لو أراد ذلك ، لما كان <sup>(۷)</sup> لتخصيص القلتين معنى /

وأيضا فقد روي ( أنعه لاينجس ) (^) وهذا يبطسل مسادكروه ،

<sup>(</sup>١) في ج: وقد كان هناك

<sup>(</sup>٢) سورة الصافات الآية ٢٥

<sup>(</sup>٣) وهو نبت كريه ينبت بالبمن ، فتح القدير للشوكاني ٦٦/٤،

<sup>(</sup>٤) البيت لإمرى القيس ، انظر ديوانه ص١٤٢

<sup>(</sup> ٥ ) جمع غول نوع من الجن والسعالي ، والجمع غيلان وأغوال ، المصباح المنير ص ٢٣٦

<sup>(</sup>٦) في ج: إنه لم

<sup>(</sup> Y ) في ج : لم يكن

<sup>(</sup> ٨ ) سبق تخریجه ص ۲۰۳

ويدل عليه من القياس أنه ماء راكد بعضه طاهر /'' فوجــب أن يكــون جميعــه طاهر ، أصل ذلك إذا لم يقع فيه شيء ،

أو إذا (") (وقع) " فيه دم السمك أو بعسرة صحيحة ، ولم تنماع ، وذلك أن أبا حنيفة ، وافق بأنه إذا لم يتحسرك أحسد جانبيه ، فإن الدي لم يتحرك طاهر(") ،

فإن قيل هذا يبطل به ، إذا وقعت فيه نجاسة ، فتغير بعضه ، فإن بعضه طاهر ، وليس جميعه طاهرا .

قلنا هــــذا لايلزمنــا ؛ لأن عندنــا إذا تغــير بعضــه فجميعــه بخــس (°) ، ، فــــان قيــــل المعــــين في دم الســــمك أنــــه طــــاهر (۲) ، قلنا لانســــــــــل ملم ، بل هو عندنا بحس (۷) / (۸) .

<sup>(</sup>١) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٢) في ج: وإذا

<sup>(</sup>٣) في: ب ولغ

<sup>(</sup>٤) انظر هذه المسألة ص ٢٠٠

<sup>(</sup> ٥ ) انظر هذه المسألة ص ١٩٨

 <sup>(</sup>٦) هــــذا قــــول أبي حنيفـــة وعمـــد لإحمـــاع الأمـــة عـــــى اباحـــة تناونـــه مـــع دمــــــــه،
 وروي عن أبي يوسف أــــه معفـــو عــــه في الأكـــن دون التيــــاب تنعدرالإحـــتراز عــــه في الأكـــن دون الثياب :

المبسوط ١٩٧١، البدائع ٢٠٩١، الهدايب ٢٠٩١، شرح فتنع القدينسر ٢٠٩/١، المبسوط ١٠٩/١، البحر الرائق ٢٠٩/١.

<sup>(</sup>٧) في أحد الرجهيز وصححه الرافعي والنووي ـ

المنهدب ۹۲/۱، خليسة العنب، ۳۰۹/۱، فنسح العريسر ۱۸۵/۱، انحبسوع ۲۷۵۳، الروضة ۲۲۲/۱

<sup>(</sup> ٨ ) مابين المائلين ساقط في : ح في هذا المُوضع مذكورة بعد قوله ( بوقوعها فيه ) الآتي يعد ذلك

فإن قيل البعرة اليابسة لا تنجـــس ، يــدل علــى ذلــك ، أهــا إذا وقعــت في اللبن لاينجس ،

قلنا لا نسلم ؛ لأن اللبن عندنا ينجسس بوقوعسها فيه. (') قياس ثان وهو أن أبا حنيفة ، وافق أنه إذا كان في بئر ماء نجس ، فيترح منه عشرون دلوا ، فإن الباقى طاهر ، (')

فنقول ما كان المتروح منه طاهرا ، وحب أن يكون المتروح طاهرا ، مالم تكسن النجاسة قائمه فيه شبيء ، أصل ذلك إذا لم يقسع فيه شبيء ، ولا يلزمنا الدلو المستقى به ؛ لأنا قلنا مالم تكن النجاسة قائمة .

قياس آخر ماء كثير ، ورد عليه ماء لم يغمره (<sup>۱)</sup> ، فوجب ألا ينجس به المـــاء ، أصله إذا وقع فيه ذرق الطائر ، (<sup>0)</sup>

<sup>(</sup>١) في أحد الوحهين وهو المذهب ، والثاني طاهر وهو أحد قولي الإصطخري واختاره الروياني . الوحسيز ٧/١ ، حليسة العلمساء ٣٠٦/١ ، فتسع العزيسز ١٧٧/١ ، المجمسوع ٣٠٦/٠ ، الروضة ١٢٥/١ ، كفاية الأخيار ١٠٠/١ .

<sup>(</sup>٢) في ذلك تفصيسل في مذهب أبي حنيفة رحمه الله إن كسانت نجاسة نسزح المساء، وإن كانت بعرة أو بعرتان من الغنسم والإبسل لم تفسيد المساء، وإن مسات فيه فسأرة أو عصفور نزح ما بين عشرين إلى ثلاثين دلوا، فإن كانت حمامة أو دحاجية فمسن أربعين إلى ستين، وإن كانت شاة أو كلب أو آدمى نزح جميع ما فيها من الماء .

الجامع الصغير ص٧٨ ، مختصر الطحاوي ص١٦ ، المبسوط ٥٨/١ ، ٩٠ ، الهداية ١٠٣/١ ، تحفية الفقهاء ١٩٠ ، البدائع ٧٤/١ ، كتر الدقائق ٢٠١/١ ، شيرح فتسح القديسر ١٠٣/١ ، البحر الرائق ٢٠٥/١ .

<sup>(</sup>٣) في ج: فيه قائمة

<sup>(</sup>٤) لعل الأصوب يغيره

 <sup>(</sup>٥) فضلته ، وهو منه كالتغوط من الانسان .
 وانظر المبسوط ٢/١٥ ، الهداية ١٠٦/١ ، البحرالرائق ٢٠٠/١ .

واستدلال وهوأن الماء القليل ، يمكن حفظه ، وتغطيته عن النجاســــة ، والمــاء الكثير لا يمكن حفظه ، وقد فرقت الأصول بـــين مــا يمكــن الإحـــتراز منــه ، وبين ما تلحق المشقة فيه ،

فلو قلنا إن المناء الكثير ، إذا وقعت النجاسة فيه (" لم يحسر التوضئ منه ؛ لأدى ذلك إلى أن يترك المسافرون الصلاة ؛ لأن المصانع (" والبرك لا يمكن حفظها عن النجاسة ، أن تقع فيها غير أنه عفى عن ذلك ، لما ذكرناه .

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله عليه السلام ( لا يبولسن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه ) (٣) فهو من وجهين :-

أحدهما أنا الخملة على القليال ، بدليل ما ذكرناه . والثاني أن هذا عام وخبرنا خاص ، والخاص يقضي على العام . وأما الجواب عن احتجاجهم (أ) بأن زنجيا وقع في زميزم ، فأمر ابين عباس بترجها (أ) فهو هن (أ) ثلاثة أوجه :-

أحدها (٧) أن الشافعي قال لقيت جماعة من أهل مكة فسألتهم عـــن ذلك فقالوا ما سمعنا بمذا ،، (^)

<sup>(</sup>١) ي - : فيه نحاسة

<sup>(</sup> ٢ ) حمع مصنع ما يصنع لكي يجمع الماء وهو نحو التركة ٠ . النصباح المنير ١٨١/١

ر ۳ ) سبق تحریحه ص۲۰۰۰

ر ٤ ) عن حنجاجهم ساقطة في : ج

ر ٥ ) سبق تحریحه ص ۲۱۰

<sup>(</sup>٦) في: ح فصل أ

ر ٧ ) أحده ساقطة في : -

ر ٨) الأم ١١٦٠ الخموع ١١٦١٠ .

فلا يجور أن يصل الخبر إلى أهل (١) العـــراق ، وأهــل مكــة لم يعلمــوا بــه ، وهذا يدل على أنه لا أصل له ، (١)

والثابي يحتمل أن دمه غلب على مائها ، فأمر بترحه الذلك.

والثالث يحتمل (") أنه أمر بذلك على وجه الاستحباب ، والمحفوظ عـــن ابــن عباس فيه أنه قال (أربعــة لايخبــن الشـوب والبـدن والمـاء والأرض) (") فيحتمل هذا أن يكون مذهبه (") أن هذه الأشياء ، لا تنجس بورود النجاسة عليها فيحتمل أن يكون أراد الجنب ، إذا وضع يده / عليها لا تنتقل إليها الجنابــة ، ويحتمل أنه أراد أن هذه الأشياء /(") إذا شك فيها فإلها لا تحنــب (") ، فيكـون مذهبه ، ألها لا تنجس ،

<sup>(</sup>١) أهل ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٢) قال النووي في المجموع ١١٧/١ وقد روى البيهقي هذا عن ابــن عبــاس مــن أوحــه كلــها ضعيفة لا يلتفت إليها ، وانظركلام البيهقي عليه في سننه ٢٦٦/١

٠ (٣) في: ج أنه يحتمل

<sup>(</sup>٤) رواه الدارقطني في كتاب الطهارة باب وحوب الغسل بالتقاء الختابين وإن لم يسترل ١١٣/١ عسن والبيهقي في الطهارة باب ما حاء في نزح زمزم ٢٦٧/١ وقد رواه الدارقطيني ١١٣/١ عسن حابر مرفوعا بلفظ (ليس على الماء حنابة ولا على الأرض حنابة ولا على الشوب حنابة) وفي سنده حفص ابن عمر لا يعرف انظر السلسلة الصحيحة للألباني ٢١٧/٥

<sup>(</sup>٥) في ج: هذا مذهبه

<sup>(</sup>٦) انظر سنن البيهقي ٢٦٦/١

<sup>(</sup>٧) ما بين المائلين مكرر في : ج

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : فإلها تحب

وقد روى أبو بكر النيسابوري (۱) عن ابن عباس قال ( إذا كان الماء قلت من لم (۲) ينجس ) . (۳)

فأما الجواب عن قولهم مائع ينحس بورود النجاسة عليه إذا كان قليه فوجب أن ينحس، وإن كان كثيرا، أصله سائر المائعات فهو من ثلاثة أوجه: 
أحدها أنه لا يجوز اعتبار القليل بالكتسير، يدل على ذلك أن العمل القليل على العمل لا يبط إلى المسلمة، والكتسير يبطله المائع القليل يمكن حفظه من النجاسة، والكثير لا يمكن حفظه منها (٥) فافترقا. والثاني أن الماء آكد من المائع، يدل على صحة ذلك، أن الماء يرفع الحسد والمائع لا يرفع الحدث (٦)، والماء يبنغ إلى حالة لا يمكن حفظه من النجاسة والمائع لا يبلغ إلى حالة لا يمكن حفظه من النجاسة والمائع لا يبلغ إلى حالة لا يمكن حفظه من النجاسة والمائع لا يبلغ إلى حالة لا يمكن حفظه من النجاسة والمائع لا يبلغ إلى حالة لا يمكن حفظه من النجاسة والمائع لا يبلغ إلى حالة لا يمكن حفظه منها.

والثالث أن الخل لا يطهر بأن يستقى بعضه . وليس كذلك الماء فافترقــــا .

تبيير اخقائق ١/٣٥/،

<sup>(</sup>۱) سبقت ترجمته ص٥٥

<sup>(</sup>٢) في ج: فإنه لم

ر ٣) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الظهارة بات من قال المسلاء طلهور لا ينحسب شسيء ١٣٢/١ والدارقطني في الظهارة باب حكم الماء إذا لافتسب النجاسسة ٢٤/١ والبيسهةي في الطسهارة بات الفرق بين القلين الذي ينحس والكتير الذي لا بنحس ما لم يتعير ٢٦٢/١

رع) المهدب ۱۹۷/۱ . الروضة ۳۹۷/۱ .

ر د ) ميا ساقطة ي : -

ر ٦ ) بالإحماع سرى النبيد فقد حالف فيه الحنفية . الجامع الصغير ص ٥٥ المسوط ١٨٨١، البدائسيج ١٥/١، الإحماع لابسن المنسدر ص ٤،

وأما الجواب عن قولهم تحقق حصول النجاسة فيه (1) ، فوجب أن يكون نجسل ، أصله إذا كان الماء قليلا ، فهو (أن )(1) النجاسة في الماء الكثير تستهلك ، (1) والمعنى في القليل أنه يمكن حفظه من النجاسة ، والكثير بخلافه ، فلا يجوز اعتبار القليل بالكثير ؛ لأن الأصول فرقت بينهما في مواضع كثيرة ، والله أعلم .

#### ( فصــل )

أنكر أصحاب أبي حنيفة على الشافعي تحديده الماء بالقلال ، والشافعي رحمه الله إنما أخذ ذلك من قبل صاحب الشريعة صلوات الله وسلامه عليه (٤)،

وقد حد أبو حنيفة بما لم يرد في الشرع ولم يقل به أحـــد مــن أهــل العلــم لظهور فساده ،

وذل لك أنه قال إذا كان في بئر ماء ، ووقعت فيه فأرة طهر بأن يترح منها عشرون دلوا بدلو البئر ، بعد إحراج الفأرة منه ، فإن سقط من ظاهر الدلو العشرين شيء في البئر لم يضر ، وإن سقط من الماء الذي فيه قطرة في البئر عساد ماؤها نحسا (٥) ،

وكذلك لو انقطع الحبل ، وعاد الدلو العشرين إلى البئر ، نحس الماء ويطهر [ الماء ](١) بأن يستقى منها دلو واحد ،

<sup>(</sup>١) فيه ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٢) في ب: إلى

<sup>(</sup>٣) أي تنغمر ولا يبقى لها أثر ، لسان العرب ١٠/٥٠٥

<sup>(</sup>٤) كما في حديث القلتين المتقدم اخراجه ص ٢٠٣

<sup>(</sup>٥) سبقت هذه المسألة ص ٢١١

<sup>(</sup>٦) الماء ساقطة في : ب

وهكذا لو سقط هذا الدلو العشرون في بئر أخرى ، فــــإن ماءهـــا (') ينجــس ، فإن استقى منها دلوا واحدا ظهر الماء ،

قال ولو استقى من البئر النجسة بدلو كبير (\*) تسع وعشرون دلوها بدلوها طهرت ، ولو أن رجلا في البئر توضأ بعد انفصال الدلو العشرين من الماء ثم قبل أن يطلع الدلو من رأس البئر ، انقطع الحبل (\*) ، وعاد الماء في البئر ، لم تصع طهارته ،

وإنما يحكم (\*) بصحتها بعد (طنوع) (\*) الدلو من رأس البئر ، ولو أن الدلو طلع ثم أعيد ماؤه في البئر ، كانت طهارة المتطهر صحيحة ؛ لأن حكمنا بطهارة الماء ثم حكمنا (\*) بنجاسته لمعنى آخرسر (\*) قيال وإذا ماتت دجساجسة أو سنور (\*) في بئر نزح منها ( أربعون )(\*) دلوا وقد طهرت ،

<sup>(</sup>۱) نماية ب: ۹۹

<sup>(</sup>٢) في ج: كبيرة

<sup>(</sup>٣) انقطع الحبر ساقطه في : ج

<sup>(</sup>٤) ۋ ج : حکم

<sup>(</sup>٥) ي ب : بلوغ

<sup>(</sup>٦) و ج: حکم

<sup>(</sup>۷) انظر المصادر انسابقة ص ۲۱۱

<sup>(</sup> ٨ ) السنور آفر والأنتي سنورة والجمع سنانير ، المصباح المنير ٢/١٥٠١

<sup>(</sup>٩) في ب: الربعين

وإن ماتت فيه شاة وجب نزح جميع الماء ، وكذلك (١) إذا وقع فيها ذنب فأرة ميتة ؛ لانه (٢) ينسلخ (١) ويتهرى ) (١) في الماء ، (٥)

قال وإذا كُأْن بين بئر الماء وبين البالوعة (٢) خمسة أذرع ، لم ينجس البــــئر ، وإن كان بينهما أقل من ذلك نجست (٣٠.

وكل هذه الأحكام لم يرد بها شرع ولا قالها أحد من أهل العلم (^) قال الشافعي رحمه الله ولا سبيل إلى تطهير البئر من النجاسة على مذهب أبي حنيفة إذا نزحت إلا أن يحفر إلى جنبها بئر أخرى أعمق منها ، ويجري الماء السذي يغسل به البئر إليها ؟ لأن الماء المستعمل عنده نحس (١) .

<sup>(</sup>١) في ج: وكذا

<sup>(</sup>٢) لا ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) في كتب الحنفية يتفسخ ، البدائع ٧٤/١ ، شرح فتح القدير ١٠٦/١ .

<sup>(</sup>٤) في ب: وقمرى ، والمراد يتمزق اللسان ٥٠/١٥ .

<sup>(</sup>٥) انظر ماسبق من المراجع في حاشية ٢ ص ٢١١

<sup>(</sup>٦) هني ثقب ينزل فيه الماء ويقال بلوعة بالتشديد ،القاموس ٩٤٨/٢ المصباح المنير ٣٦/١.

<sup>(</sup> A ) لهم على ذلك أدلة وآثار انظر شرح معاني الآثار ١٧/١ ، والمصنف لابـــن أبي شــيبة كتـــاب الطهارة باب في الفأرة والدحاحة وأشباههما تقع في البئر ١٤٩/١ ، ونصب الراية ١٨١/١

<sup>(1) 12,1/10.</sup> 

#### ( فصـــل )

وأما مالك ومن معه فاحتجوا بقولهم إن الماء القليل لا ينجس إلا بالتغير (') ، بما روي عن أبي أمامة عن النبي على أنه قال ( الماء طهور لاينجسه شيء ('') إلا ماغير طعمه أو (يحه ('')) (') والفقهاء يزيدون فيه ( أو لونه ) وليس بمحفوظ ('') ،

قالوا وروى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال قيل لرسول الله ﷺ أنك تتوضيلً من بئر بضاعة (أ) وإنما يطرح فيها المحايض ولحوم الكلاب وما ينحي الناس(الم) فقطل (الماء طهور لاينجسه شيء ) (أ) ،

قالوا ولأنه ماء وقعت فيه ( نجاسة ) (\*) ولم تغيره ، فوجب أن يكـــون طـــاهرا ، أصل ذلك (١٠٠ إذا كان الماء قلتين ، أو أكثر ،

<sup>(</sup>۱) سبق ذکر قونمه ص ۱۹۹

<sup>(</sup> ٢ ) شيء ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) في ج : ماغير ريحه أو طعم

<sup>(</sup> ٤ ) سبق تخریجه ص ۲۰۱

<sup>(</sup> ٥ ) هذا اللفظ عند ابن ماجة في الطهارة سياب الحيساص رقسم ٥٢١ ( ١٧٤/١ ) والبيسهقي في الطهارة باب نجاسة الماء الكتبر إذا عبرته السجاسة ٢٦٠/١ .

والكلام في صحة الاستثناء كله إلى قولى ( إلا هاغيير ريحه وطعمه ولونه ) فإنه لايصح قيالكلام في صحة الاستثناء كله إلى قوليه ( ١١٠/١ ، الفيليق انجليق الجميسوع ( ١١٠/١ ، الفيليق الجميسوع الجميليق البيهقي عليه ( ٢٦٠/١ .

ر ۲ ) قایة ج : ۱۳۹

ر ٧ ) خو الناس هو العائظ ، المصناح المنير ٣٠٦

ر ۸ ) سبق تحریحه ص ۲۰۱

ر ٩ ) في ت : نحاسته

ر ۱۰ ) في ج : أصنه

وذاتيلنا ما روي عن أبي هريرة على عن النبي الله (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء (أ) حتى يغسلها ثلاثا ، فإنه لا يدري أبين باتت يسده )(أ) ولا معنى لنهيه عسن ذلسك ، إلا أنه ينجسس ، وإن كنا نعلم أن اليد لا تغير الماء ،(1)

وعن أبي هريرة أيضا عن النبي على (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ، فليرقب وليغسله سبعا ، احداهن بالتراب ) (الله فأمر بغسله ، وإراقة الماء ، وإن كنا نعلم أن لعاب الكلب لا يؤثر ، (١)

وعن ابن عمررضي الله عنهما عن (١) النبي الله عنهما عنهما عنه النبي الله عنهما عنهما عنهما عنهما كله الماء قلتين

<sup>(</sup>١) في : قد ثبت

<sup>(</sup>٢) في ج: عليه النجاسة

<sup>(</sup>٣) تقدمت هذه المسألة ص ١٩٨

<sup>(</sup> ٤٠) في الماء ساقطة في : ج

<sup>(</sup> ٥ ) سبق تخریجه ص ۱۷۲

<sup>(</sup> ٩ ) طرح التثريب ٤٣/٢ إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ١٩/١ مع حاشية الشبخ أحمد شاكر عليه

<sup>(</sup>۷) سبق تخریجه ص ۱٤۸

<sup>(</sup> ٨ ) انظر العدة على شرح العمدة للصنعاني ١٥١/١

<sup>(</sup>٩) في ج: أن

<sup>(</sup>۱۰) سبق تخریجه ص ۲۰۳

( وإذا )(') للشرط (") ، فدل على أنه إذا كـان دون القلتين ينجـس ، (") ومن القياس أنه (أ) ماء قليل ، وردت عليه نجاسة ، فوجـب أن يكـون نجسا ، أصل ذلك إذا تغير ،

واستدلال وهو أن الماء القليل يمكن حفظه من النجاسة [ فلذلك قلنا إنه ينجــس والماء الكثير ، لا يمكن حفظه من النجاسة ](٥) .

وصار (هذا بمترلة) (١) ما قننا إن دم الــــبراغيث (٧) ، وموضع الاســتنجاء ، لما لم يمكن الاحتراز منه ، عفي عنه (٨) ، والنجاسة الكثيرة لمــــا كــان (٩) يمكــن الاحتراز منها لم يعف عنها ، فكذلك في مسألتنا .

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي أمامـــة والخـــدري رضـــي الله عنـــهما ، فهو أن ذلك محمول على الماء الكثير ، ونحمل خبرنا عنى الماء القنيل ،

<sup>(</sup>١) في ب: وإذ

<sup>(</sup>٢) في أحد معانيها وقد تأتي ظرفا لما يستقبل من الزمان وقد تأتي مرادفة للفاء . معيني اللبيب ٩٢/١ رصيف المبسالي للمسائغي ص ٦١ ، الحسيسين السبداني ص٣٦٧ ، الاتقان للسيوطي ١٤٨/٢

<sup>(</sup>٣) معالم السنن للخطابي ٧/١ه

<sup>(</sup> ٤ ) أنه ساقط في : ح

<sup>(</sup> ٥ ) م بين المعقوفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup>٦) وب: هذه المترلة

<sup>(</sup>۷) واحده برغوت دويبة صغيرة شبه الحرقوص ، لسان العرب ١١٦/٢

<sup>(</sup>٨) سبق الكلام عليها ص ١٥٣

<sup>(</sup>٩) ياج: لم يمكن

والجمع بين الخبرين ، أولى من العمل بأحدهما ،(١) وقد بين ذلك رسول الله ﷺ في قوله ( إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس ) · (٢)

وأما الجواب عن قولهم ماء وقعت فيه نجاسة ، ولم تغيره ، فوحـــب أن يكــون طاهرا ، كما لو كان كثيرا ، فهو أنه لا يجوز اعتبار القليل بالكثير ، لمــا ذكرنــا من أن القليل يمكن حفظه من النجاسة ، والكثير بخلافه ،

أحدهما أن هذا خلاف ما علل النبي على فإنه قال (إذا استيقظ أحدكـم من نومه ، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا ) "

ففرق بين أن ترد النجاسة على الماء وبين أن يسرد الماء على النجاسة ، (1) والثاني أنا لو قلنا إذا ورد الماء على النجاسة ، ولم يتغير يكبون نجسا ؛ لأدى ذلك ، إلى ألا يطهر الماء بحال ، ولأنه لا بد من (٥) أن يسرد الماء على النجاسة ، إذا أراد إزالتها ، وليس كذلك إذا وردت النجاسة على الماء ، فإنه يمكن حفظه منها ، فافترقا ،

<sup>(</sup>۱) قال الخطابي في معالم السنن ۸۰/۳ وسبيل الحديثين إذا اختلف في الظاماه ، وأمكن التوفيسيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر ألا يحمللا على المنافاة ، ولا يضرب بعضهما ببعض لكن يستعمل كل في موضعه وهذا حرت قضية العلماء اهدالأحكام للآمدي ۱۹۰/۱ ; اد المعاد ۱۱۲/۳

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۲۰۳

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه ص ۱۷۲

<sup>(</sup>٤) للعراقي كلام نفيس حول هذه المسألة في طرح التثريب ٧/١ فانظره ٠

<sup>(</sup>٥) من ساقطة في : ج

## ( فصــل )

وفرع داود على مذهبه ، فقال إذا بال هو في الماء ، لم يجز له (') أن يتوضأ منه وجاز (') لغيره أن يتوضأ منه ،

قال وإن تغوط فيه ، حاز له أن يتوضأ منه وكذلك إذا بال في إناء ، ثم صبـــه في الماء [ أو بال ] (أ) على ساحل النهـــر ، وحرى البول إلى الماء (أ) ،

واحتج بقوله ﷺ ( لايبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه ) (°) فنهى أن يبول فيه ويتوضأ منه ، ودليل خطابه يقتضي أن غيره يجوز له أن يتوضأ منه (<sup>۲)</sup> .

ودليلنا أنا نفرض الكلام في الماء الكثير ، فنقول ماء يجوز لغيره أن يتوضأ منه فحاز له (\*) أن يتوضأ منه ، أصل ذلك إذا بال في إناء ثم طرح فيه ، [ أو بال على ساحل النهر ، وحرى البول إلى الماء ] (^)

<sup>(</sup>١) له ساقطة في : ح

<sup>(</sup>۲) في ج: ويجوز

<sup>(</sup>٣) أو بال ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٤) انحبي ١/٥٣١، الأوسط ٢٦٦١١.

<sup>(</sup> ٥ ) سبق تحریحه ص ۲۰۰

<sup>(</sup>٦) قال النووي في المحموع ١١٩/١، وهذا مذهب عجيب ، وفي عايسة الفسساد فسهر أشسنع مسابقل عبسه إن صبح عنسه رحمته الله ، وفسساده معسلَ عسن الإحتجاج عليسمه ، وقد حرق الإحماع في قوله في العائط إد لم يعرق أحد بينه وبين البول اهب

<sup>(</sup> Y ) له ساقطة ي : \_

<sup>(</sup> ٨ ) مانين المعقرفتين ساقطه في : ب

ونفرض (١) الكلام في الماء القليل فنقول ماء لا يجوز له (٢) أن يتوضأ منه ، فلم يجنز لغيره أن يتوضأ منه ، أصل ذلك إذا كان متغيرا ،

فأما الجواب عن احتجاجه بالخبر ، فهو أن النبي في ذكر البول ، وأراد بماكان في معناه (") ، وكذلك ذكر البائل ، وغير البائل [ في معناه] (") ، كما روي عنه عليه السلام أنه قال في الفارة تموت في السمن ( إن كان جامل الفائقوها وما حولها (") ، وإن كان مائعا فاريقوه ) (") وأجعنا على (") أن السنور (") إذا ماتت في السمن ، كان حكمها حكم الفأرة ، وكذلك لو كان بدل السمن دهن جامد ، فإن حكمه هذا الحكم (") ؛ لأنه نبه بذلك عليه .

<sup>(</sup>١) في ج: ثم نفرض

<sup>(</sup>٢) له ساقطة في: ج

<sup>(</sup>٣) انظر حلية العلماء ٤٨/١، المجموع ١١٩/١، نيل الأوطار ١٠٥١.

<sup>(</sup>٤) في معناه ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٥) تماية ب: ١٠٠٠

<sup>(</sup>٦) رواه أحمد ٢١٥/٢، وأبو داود في كتاب الأطعمة باب الفأرة تقع في السسمن برقم ١٧٩٨ (٦) والترمذي في كتاب الأطعمة باب ما جاء في الفأرة تموت في السمن برقم ١٧٩٨ والنسائي في كتاب الفرع والعتيرة باب الفأرة تقع في السمن ١٧٨/١، وابن حبلن ٣٣٥/٢، وضعف شمسيخ الإسمالام المسمن تيميسة والمسمن القيم سمندا ومتنا، بحموع الفتاوى ٢١ / ٤٩٠، تحذيب السنن ١٣٦/٥، وانظر تلخيص الحبير ٩٤٥/٣.

<sup>(</sup>٧) على ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٨) نماية ج: ١٤٠

<sup>(</sup>٩) المحموع ١١٩/١، مجموع الفتاوي ٢١/٨٨٤، ١٥٥.

إذا ثبت ماذكرناه ، قال الشافعي رحمه الله روي عن ابـــن حريــج رحمــه الله عال رأيت قلال هجر والقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئا ،، (¹)

قال الشافعي رحمه الله فاستظهرت '' ، فجعنت الشيء نصفا ؛ لأنه غاية الشيء المضاف إلى القربتين وما زاد على النصف ، يقال فيه ثلثاه '' لا شيء ، فيكـون ذلك خمس قرب '' في كل قربة مائه رطـل ، فاخمـلة خمسمـائـل ، ''

<sup>(</sup>۱) سبق ذكره ص ۲۰۸ وهو مخرج في ص ۲۰۳

<sup>(</sup>٢) الاستظهار في طلب الشيء التحري والأخذ بالاحتياط : المصباح المنير ص ٢٠١

<sup>(</sup>٣) و -: ثلته

<sup>(</sup>٤) مختصر المزني ص ٩، والأم ١/٣٤

<sup>(</sup> د ) اختلف في التقدير بالأرطال هل هو للشافعي على قولين : -

أن الشافعي قدر الخمس قرب بخمس مائة رطن ، نقلمه أبر استحاق والبندنيجي
 وقال نمام الحرمين هو ظاهر كلام الشافعي .

ب / أن ذلك التقدير ليس له إنما هــــو مـــ أصحابــه ،وفي تقديرهــا بالأرطــال عندهــم ثلاثة أوجه : -

١/ ألها خمسمائه رطل ، وهو المشهور ذكره الخراسانيون ، وقطع به العراقيون ،
 وصححه البغوي والرافعي والنووي والماوردي .

٣/ ألها ستماله رض روي عن أبي عبد الله الزبيري ، واحتاره القفال والغزائي -

٣/ أنما ألف رطن قاله أبو زيد الحروزي شيخ القفال ٠

والرطسل يسبوي تسبعون متقسالا ويسباوي اثنتسا عشسرة أوقيسة ، أما بالكيلو فذكر الرحينسي أنحا تسباوي ( ١٩٥، ١١٢ كعسم) و اللترات ٢٧٠ لستر ، أما ضبطته بالمساحة فقدرها في أرض مستوية دراع و ربيع طبولا وعرضا وعمقا قاله القاصي حسين ، وقال النووي هذا حسن تمس أخاجة إلى معرفته ،

المحموع ١٩٤/١) التعليقه للقاضي حسين ١٨٤/١) ، الإيضاح والبيان لابن الرافعـــة ص ٧٦، لنسال العرب ١٢٤/١) ، الفقه الإسلامي وأدلته ١٢٢/١.

واحتلف أصحابه هـــل ذلك على وحه التقريـــب أو التحديـــد؟ على وجهــين: -

قـــال (۱) أبو إسحــاق هو على وجــه التعديد (۳) ، وقــال غــيره هــو علــى وجــه التقريب ؛ (۳) لأن الشـافعي رحمــه الله قال فاستظهرت فجعلت الشئ نصفا ،

والأول هو (١) الصحيح ، وهذا ليس بشيء لوجهين :-

أحدهما أنه لا يمتنع أن يكون الشئ جعل ؛ لأجل الاحتياط ، ويكون واحبا ، يدل على ذلك أن غسل الوجه ، لما كان لا يتوصل إلى غسل جميعه ، إلا بغسل جزء من الرأس ، كان غسل ذلك الجزء واحبا ، (٥).

<sup>(</sup>١) في ج: وقال

<sup>(</sup>٣) فعليه يعفى عن النقص البسير وهذا قبول ابسن سيريج والزبيري وصححه الغيزالي والرافعي والنووي .

الحاوي ٢٠٥/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٤٨٤/١ ، الوحيز ٢/١ ، فتسم العزيسز ٢٠٧/١ ،

<sup>(</sup>٤) هو ساقطة في : ج

<sup>( ° )</sup> إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب الأم ٣/١٪ المهذب ٢٠/١ ، حلية العلماء ١٠٧/١ المجموع ٣٧١/١

وكذلك لما كان لا يصح امساك جميع النهار في الصوم ، إلا بإمساك جزء مسن الليل ، فكان ذلك واجبا ؛ (') لأحسل (') الاحتياط ، فسلا يمتنسع أن يكسون هاهنا مثله ،

والثاني أنا لو قلنا إن ذلك على وحه التقريب ؛ لكان يؤدي إلى شمئ فاسمد ؛ لأنا لا نعلم كم هو التقريب ، رطل أو رطلان ، أو أكثل ما أو أقل (") ، فلذلك قلنا هو على وجه التحديد .

قال أبو إسحاق وهذه القلال تعمل بالمدينة ، وإنما أضيفت إلى هجر ؟ لأن هجر أول ما عملت بما ، (<sup>١)</sup>

الإفصاح لابن هبيرة ١/٥٣٥ ، الأم ١/٥٠٥ ، المهدب ٣٣٣/١ ، حليسة العنسساء ١٧١٠ ، المهدب ٢٠٣/١ ،

(٣) القائلون بالتقريب خم في ذلك أقرال: -

١/ أنه يعفى عن نقص رطلين ، وهو قول أن سريح وأنحـــاملي ، ونقلمه الغـــزالي عــــ أكــــشر
 الأصحاب ، وقال النووي هو الأشهر ،

٢/ يعمي عن نقص ثلاثة أرطال ، وقطع به النغوي ٠

٣/ يعفي عن نقص ثلاثة أرطال وما قاربها ، قاله المحاملي في المجموع .

٤/ لا يضر نقص مائة رض ، وهو قول صاحب التقريب ، وقطع به المتوي ٠

٥/ لا يضر نقص ما لايظهر نقصه تفاوت في المقدار ، وهو الذي اختاره امام الحرمين والعسسزاني
 وجزم به الرافعي .

الوسيط ٢٠٧١، الحياوي ٢/٣٥١، فتسح العزيد (٢٠٧١، المحسسوع ١٢٣١، الروضة ١٢٩/١.

<sup>(</sup>١) وهذا بالإجماع .

<sup>(</sup>٢) في ج: وهو لأحل

<sup>(</sup>٤) اخري ٢١٤/١

وهــذا [كمـا] (١) يقـال للثيـاب الــتي تعمـل ببغـداد (مرويــة) ؟ (٢) لأن أول عملها كان بمرو ،

وكذلك يقال للجباب (<sup>۳)</sup> التي تعمــل ببغـداد عكبريـة ؛ لأن أصـل عملـها كان بعكبر ، (<sup>۱)</sup>

# ﴿ فصل ﴾

إذا وقع في الماء قصدر قلتمين رطه بسول (٥) و لم يغميره ، فالمذهب أن استعمال الجميع جائز ،(١)

وقال بعض أصحابنا (\*) يستعمل جميع المساء إلا رطلا واحسدا ؛ لأن الشافعي رحمه الله قال لو حلف [ ألا ] (\*) يأكل تمزة بعينها ، فاختلطت بتمر بين يديه ، فمتى أكل التمر كله حنث ، وإن أكله إلا تمرة واحدة ، لم يحنث ، (\*)

- (٣) جمع حبة وهو نوع من الملابس يجمع على حبان وحبب ٠ المصباح المنير ١/١٥
- (٤) بضم أوله وسكون ثانيه وفتح الباء ، بلدة بالعراق بينـــها وبــين بغــداه عشــرة فراســخ ، والنسبة إليها عكبري وعكبراوي ، معجــــم البلـــدان ١٦٠/٤
  - (٥) وكذلك عندهم كل نحاسة ذائبة ، الحاوي ٣٤٠/١ ، المحموع ١٤٢/١ .
- - ( V ) وهو قول ابن ميمون ورده الأصحاب · حلية العلماء ٧٨/١ ، المحموع ١٤٢/١ ·
    - (٨) في ب: لا
    - (٩) مختصر المسنزين ص ٣١٢، المحموع ١٣٩/١.

<sup>(</sup>١) كما ساقطة في: ب

<sup>(</sup> ٢ ) في ب : فروية .

وهذا الذي ذكره [ غلط ] (١)؛ لأن التمرة لا تختلط أجزاؤها بـــأجزاء التمـر فيحتمل أن تكون التمرة البائية ، هي التي حلف عليها ، وليس كذلــك البـول ، فإن أجزاءه تختنط بأجزاء الماء ، وتتداخــل ، ولا يمـيز أحدهـا مــن الآخـر للرقــة ، بـل يســتهلك البـول في المـاء ، ولذلـــك لم يؤتــر فيــه ، وإذا ثبت هذا صح ما ذكرناه (٢) ، والله أعنم بالصواب .

#### مس\_\_\_ألــة

قال الشافعي رحمه الله لو وقعت في بئر ميتة ، فغيرت طعمها أو لونحا أو رائحتها (٣) أخرجت الميتة ، ونزحت البئر حتى يذهب تغيرها ، فيطهر بذلك وإذا كان الماء أقل من خمس قرب ، فخالطته نجاسة ليست بقائمة نجسته ، (١) فإن صب عليه ماء ، أو صب على ماء آخر حتى يكون الماءان خمس قرب فصاعدا ، لم ينجس واحدا منهما ، فإن فرقا بعد ذلك لم ينجسا بعد إلا بنجاسة تحدث فيهما ،، (٥) وهذا كما قال ،

جملته أن الماء إذا وقعت فيه نجاسة فلا يخلو من أحد أمرين ،

<sup>(</sup>١) غلط ساقطه ي: ب

<sup>(</sup> ٢ ) في ج : قساد

<sup>(</sup>٣) عبر تضمير المؤلث لأن النفر اللي ١٠ المصباح المبر ٢٠١١

<sup>(</sup>٤) سقت هذه السألة في ص

<sup>(</sup>٥) مختصر الري ص ١١

<sup>(</sup>٦) ي ج : الكلب والخنزير

<sup>(</sup>٧) جلد غير واضحة يي : ب

فأما إذا كانت حامدة ، فلا يخلو من ثلاثة أحوال : -

إما أن يتغير ، أو لا يتغير ، فإن لم يتغير ، فهو طاهر ، وله أن يستعمل منه كيف شاء ، بعد اخراج النجاسة منه ، (۱)

وإن لم يخرج النجاسة منه فاختلف أصحابنا في كيفية استعماله على وجهين: -(") أحدهما قاله أبو العباس المروزي وأبو العباس بن القاص (") أنه يجب أن يستعمل من موضع ، يكون بينه وبين النجاسة قدر (ئ) قلتين (°) / .

ووجهه أنه لا حاجة به إلى أن يستعمل الماء ، وفيه النجاسة ، فلم يجز أن يستعمل إلا من موضع يكون بينه وبين النجاسة قلتان / . (¹)

والوجه الثاني قاله أبو العباس بن سريج وأبو سعيد الاصطحري ، وهو الصحيح (٢) ، وعليه عامة أصحابنا أنه يستعمل منه كيف شاء ؟

<sup>(</sup>١) انظر هذه المسألة ص ١٩٨

<sup>(</sup>٢) حكاه جمهور الخراسانيين قولين فتح العزيز ٢١٧/١ المجموع ١٣٩/١

<sup>(</sup>٣) في ج: القايص

<sup>(</sup>٤) قدر ساقطة في : ج

<sup>( ° )</sup> في ج : قلتان ، وهوالقول الجديد ، المحاوي ٣٣٧/١ المهذب ٢١/١ ، الوحسيز ٧/١ ، حلية العلماء ١٩١/١ ، فتسح العزيسز ٢١٤/١ ، المجموع ١٣٩/١

<sup>(</sup>٦) ما بين المائلين ساقط في: ج

<sup>(</sup> ٧ ) وممن صححه الفوراني وامسام الحرمسين والبغسوي والشسيرازي والمحساملي وابسن الصباغ والنووي ، قال البغوي قال الخراسانيون ، وهذه من المسائل التي يفتى فيها على القديم . التعليقة للقاضي حسسين ٤٩١/١ ، المسهذب ٢١/١ ، الحساوي ٣٣٧/١ ، التسهذيب ص٢٦ فتح العزيز ٢١٤/١ ، المحموع ١٣٩/١ ، الروضة ١٣٣/١ .

لقوله عليه السلام ( إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس ) () فهو محكوم بطهارتــه ، وما ذكره أبو اسحاق يبطـــل بــه إذا كــان بينــه وبــين النجاسـة قلتــان ، فإنه مستغن عن استعماله ويجوز أن يستعمله .

وأما (٢) إذا تغير ، فهو نحس ، وطريق تطهيره أشياء :-

منها أن يترك حتى يزول التغير منه ، فيكون طاهرا ؟ <sup>(7)</sup> لأنا حكمنا بنجاســـته ؟ لأجل التغير ، فإذا زال التغير ، وحب أن تزول النجاسة ،

وإن طرح عليها ماء آخر حتى زال التغير ، طهر أيضا ؛ (<sup>۱)</sup> لأنه إذا كان يطهر ، إذا زال التغير بنفسه ، فلأن يطهر إذا زال التغير بماء آخر أولى ،

وإن نزح منه حتى زال التغير ، وبقي بعد ذلك قلتان ، فهو طاهر أيضا ، (°) وإن طرح عليه تراب ، فزال تغيره ، فهل يحكم بطهارته أم لا ؟

فيه قولان نقلهما حرملة ، ونقلهما المرني ( في ) (١) الجامع الكبير ،

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ۲۰۳

<sup>(</sup>٢) في ج: فأما

<sup>(</sup>٣) بلاخلاف

مختصر المزي ص١٢ ، التعليقة للقاضي حسين ١٩٩/ ، المسهدب ٢١/١ ، الوحسيز ٧/١ ، الحاوي ٩٣٩/١ ، فتح العزيز ٩٩/١ المحسوع ١٣٢/١

 <sup>(</sup>٤) بص عليه في الأم واتفق عبيه الأصحاب
 الأم ١/١٥، مختصر الحسري ص١٢ حليسة العلمساء ١٩٩١، الروضسة ١٣١/١،
 مغبي الخبتاج ١/١٥٠١.

 <sup>(</sup>٥) بلا خلاف بش عبيه انشافعي
 مختصراً لمزي ص١٢، الام ١/٢٥، المهذب ٢١/١، بوحسيز ١/١، فتسح العريسز ٢٢١/١، المخصر ١٣٢/١، فتسح العريسز ٢٢١/١،

<sup>(</sup>٦) في ب: إنى

أحدهما أنه لا يطهر (۱) ؛ لأنه قد ثبت أنه لو طرح فيه مسك ، أو كافور ، فزال التغير بطهارته لم يطهر ، فكذلك إذا طرح فيه تراب .

والقول الثاني أنه يطهر "" ، وهو الصحيح ووجهه أنه قد ثبت أنه لو زال تغيره بنفسه حكر بطهارت ، وإذا زال التغير بالتراب ، وجب أن يطهر ، ويفارق " هذا ما ذكروه من المسك والكافور ؛ لأن هناك يحتمل أن تكون رائحة الطيب غلبت على ريح النجاسة ، مع كون التغير باقيا ، وليس كذلك في مسألتنا ( فإننا )( ان تتحقق أن التغير ، قد زال ، فافترقا ،

وأما إذا كان الماء قلتين ، فلا يخلو من أحد أمرين ، إما أن يتغير ، أو لا يتغير ، فإن لم يتغير ، فهو طاهر (٥) فإن (١) أخرج النجاسة استعمله كيف شاء ،

وإن لم يخرج (٢) منه النجاسة ، فعلى قول أبي اسحاق (١) لا يجوز أن يستعمل منه شيئا ؛ لأنه ليس بينه وبين النجاسة قلتين ،

<sup>( ! )</sup> وصححه المحاملي والفوراني وصاحب العدة وصاحب الكافي والبغوي والرافعي والنووي . التهذيب ص٣٦، التعليقة للقاضي حسين ٤٨٩/١ ، الوحيز ٧/١ ، فتح العزيـــــز ٢٠١/١ ، المجموع ١٣٣/١ ، الروضة ١٣١/١ .

<sup>(</sup>٢) وصححه العراقيون ومنهم الشيرازي والجرحاني والشاشيي واختساره المسيزي وأبو حامد وابن القاص . وأبو حامد وابن القاص . الحاوي ٣٩/١ ، حلية العلماء ٨٩/١ ، المهذب ٢١/١ ، فتسح العزيز ٢٠٠/١ ، الجمدوع ١٣٣/١ ، الغاية القصوى ١٩٧/١ ، مغنى المجتاج ١٢٤/١

<sup>(</sup>٣) في ج: وفارق

<sup>(</sup>٤) في ب: فإنه

<sup>(</sup>٥) بلا خلاف بين الأصحاب

المهذب ٣١/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٤٨٩/١ ، المحموع ١٣٥/١ ، الروضة ١٣١/١ .

<sup>(</sup>٦) في ج: وإن

<sup>(</sup> ۷ ) نماية ب : ۱۰۱

<sup>(</sup> ٨ ) وهو أنه يجب أن يبتعد عن النجاسة بقدر قلتين وقد سبق ذكره ص

وزاد معنى آخر ، وهو أنه قد ثبت أنه إذا غرف منه غرفة ، فإن الباقي بحسس ، فيحب أن يكون الذي في كفه نحسا أيضا

وعلى قول سائر أصحابنا (۱) أنه إذا غرف منه غرفة ، فالغرفة طهرة ؛ . لأن حكمنا بطهارة الماء ، وهو غرف هذه الغرفة ، والمساء محكوم بطهارته ، فيكون الباقي نجسا ؛ لأنه نقص عن القلتين (۲) ، وفيه نجاسته ، ويكون ظاهر كفه . نجسا للاقاته الماء بعد نقصانه ،

وأما قول أبي إسحق [إن] الغرفة الستي في يده حزء من الباقي، فغير صحيح ؛ لأنه غرف هذه الغرفة، والماء محكوم بطهارته، وبعد انفصالها عنه حكمنا بنجاسته، وإن صعدت النجاسة في يده ، فإن الذي في يده نجس بحصول النجاسة فيه (ئ) ، والباقى طاهر ،

وكذلك إذا كان في بئر قلتان من الماء ، فاستقى منه دلوا ، و لم تصعد النحاســة منه ، (فإن ) (٥) باطن الدلو مع الماء الذي فيه طاهر ؛ لأن الماء حصل في الدلــو في حال طهارته ، ويكون الدلو نحسا لملاقاته الماء بعد ( نقصانـــه ) (٥) ، وفي تــلك الحال صار نحسا ،

<sup>(</sup>۱) أنه يستعمله من أي موضع شاء انظر ص ۲۲۹

<sup>(</sup> ۲ ) في ج : قلتير

٠ ( ٣ ) إن ساقطة في : ب

٠ ( ٤ ) لأنه ماء قليل وقد سنقت هذه النسألة ص ١٩٨

<sup>(</sup>٥) في ب: قدر

<sup>(</sup>٦) و ب: انقصایه

وإن صعــــدت النجاسة في الدلو ، فإن الماء الذي فيــه النجاسة نجـس بحصولها (۱) فيه ، والباقي في البئر طاهر وباطن (۱) الدلو نجس ، وظاهره طاهر ، وإن تغير ، فهو نجس (۱) وطويق تطهيره ماذكرناه في الماء ، إذا كان أكـــثر مــن قلتين إلا الترح ، فإنه لا يجيء هاهنا (۱) ،

وأما إذا كان الماء دون القلتين ، فإنه نحــــس ســواء تغــير أو لم يتغــير (°) ، فإن طرح عليه ماء آخر ، أو نبع فيه / ماء حتى صار قلتين ، وزال منـــه التغــير ، فهو طاهر (۱) ،

وإن لم يبلغ قلتين ، وقد زال التغيير ، وكان الماء الدى طرح عليه ، أو نبع فيه / أكثر منه بعيد أن خرجت التجاسة ، فهل يطهر أم لا ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه لايطهر <sup>(^)</sup> ؛ لأنه لم يبلغ قلتين ، فهـــــو على النجاســــة ·

<sup>(</sup>١) في ج: خصولها

<sup>(</sup>٢) في ج: ولكن باطن

 <sup>(</sup>٣) التعليقة للقاضي حسين ١/١١ ، الحاوي ١٣٨٨١ ، حلية العلماء ١٨٨١ فتح العزيز ١٢٢٢١ ،
 المجموع ١٤١/١ ، الروضة ١٣٥/١ .

<sup>(</sup>٤) المهذب ٢١/١، المحموع ١٣٥/١

<sup>(</sup> ٥ ) سبق ايراد المسألة ص ١٩٨

<sup>(</sup>٦) انظر المسألة ص ١٩٨

<sup>(</sup>٧) مابين المائلين ساقط في : ج

 <sup>(</sup> A ) وهو الأصح عند الخراسانيين ، وبه قطع القاضي حسين ، واختاره البغوي والرافعي والنووي
 الحاوي ٣٣٦/١ ، حلية العلماء ٩٠/١ ، فتح العزيز ١٢١/١ ، التعليقــــة للقـــاضي حســـين
 ١٣٦/١ ، المحموع ١٣٦/١

والثاني أنه يطهر (١) ؛ لأنه ماء أزيل به النجاسة ، و لم يتغير ، فكان طاهرا ، إلا أنه يكون غير مطهر (٢).

فإن قيل فما (") معنى قول الشافعي رحمه الله ، وإذا (<sup>نا)</sup> كان الماء أقل من خمــــس قرب ، فخالطته نجاسة قائمة ، فإنه نجس (°) ،

قلنا إنما ذكر الشافعي رحمه الله ذلك ؛ لأنه أراد أن يفرع عليه ، إذا كانت النحاسة ليست بقائمة ، وذلك أنه قال إذا كانت قلة ماء نحس ، وقله آخرى النحاسة ليست بقائمة ، وذلك أنه قال إذا كانت قلة ماء نحس ، وقله قلتين ، [ نحس ] (٢) ، فطرح أحدهما على الآخر ، فها الآخر ، فها الآخر ، فها على الطهارة بعد التفريد و (٧) ، وهو غير متغير ، فإن عاد ، ففرق بينهما ، فإلهما على الطهارة بعد التفريد و به ولو كانت النحاسة قائمة لحصلت في أحدد الغرفتين ، وكانت نحسة ، فلهذا قال ليست بقائمة ،

مختصر المرزي ص ۱۲ ، الوسيط ۲۲٫۱ ، المسيد ۲۱/۱ ، الروضية ۱۳۲/۱ ، الروضية ۱۳۲/۱ ، الغاية القصري ۱۹۷/۱ . .

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز ٢١٣/١، الروضة ١٣٢/١.

<sup>(</sup>٣) في: باما

<sup>(</sup>٤) في ج: وإد

<sup>(</sup>٥) محتصر المزي ص ١٢.

<sup>(</sup>٦) نحسر ساقطة ير: ب

<sup>(</sup>٧) مختصر المزني ص ١٢، الأم ١/٤٤

<sup>(</sup> ٨ ) في ب : كانت

فإن تغير نجس (") وطريق تطهيره ما ذكرنا ، من صب ماء آخر عليه ، أو يترك حتى يزول التغير بنفسه (") ، أو ينبع ماء آخر ، فيزيل لتغير ، أو يترح منه إذا كان أكثر من قلتين ، أو يطرح فيه تراب على أحد القوليين (") ، أو إن لم يتغير فهو طاهر ،

وأما إذا كان دون القلتين فهو نحس سواء تغير أو لم يتغيير (ئ) ، فيان طرح عليه ماء آخر حتى صار قلتين فهو طاهر ، وإن زال التغير بأن طرح عليه ماء أكثر منه (٥) ، ولم يبلغ قلتين فيهل يكون طاهراً غير مطهر ، أو يكون نحساً على الوجهين اللذين ذكرناهما ، (١)

إذا ثبت هذا فكل موضع حكمنا بنجاسته ؛ لأحل التغير ، فإن تغير اللون والطعم والريح سواء ؛ لأن الطعم والريح منصـوص عليـهما ، واللـون في معنـاه (›› ، فوجب أن يكون مثله ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) وهذا بالاجماع ، انظر ص ١٩٨

 <sup>(</sup> ۲ ) هـــذا المذهب وعليــه الأكـــثر وقـــال الاصطخــري لا يطــهر إذا تغـــــــير بنفســـــه واعتبره النووي قولاً شاذاً .

فتح العزيز ١٩٩/١ ، المجموع ١٣٢/١ ، الروضــــــة ١٣١/١

<sup>(</sup>٣) سبق ذكرهما ص ٢٣٠

<sup>(</sup> ٤ ) انظر ما سبق ص ١٩٨

<sup>(</sup>٥) منه ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٦) في ص ٢٣٣

<sup>(</sup>٧) سنق التعليق عليها وبيان أن الجميع منصوص عليه في ص ٢١٨

وقسد مضسى الكسلام في المسلم، والحرية (المتعلمة) وأما إذا كان جارياً ، فإنه ينظر فإن كانت النجاسة مائعة ، والجرية (المتعلمة ، فهي خسة ، وإن كانت غير متغيرة ، فهي طاهرة إذا كانت قلتين ، (الله وأما إذا كانت النجاسة جامدة ، فلا يخلسو مسن أحمد أهريسن ، إما أن تكون جارية مع الماء ، أو واقفة والماء يجسري عليسها ، فإن كانت جارية مع الماء ، فإن الذي لم تصل إليه طاهر ، والذي قبلها طاهر (الله وأما الذي يجري معها فإنا ننظر فيه ، فإن كان متغيراً ، فهو نجسس قليلاً كان أو كثيراً ،

وإن لم يتغير ، فإنه ينظر فإن كان قلتين ، فهو طاهر ، وإن كان دون القلتسين ، ففيه قولان :-

أحدهما قاله في القديم إنه طاهر (<sup>1)</sup> ؛ لأن الماء ورد على النجاسة ، وهوغير متغير ، فكان طاهراً ، وصار بمترلة ما لو كان في ثوب نجاسة ، فصب عليها الماء و لم يتغير ، فهو طاهر .

<sup>(</sup>۱) مصدر حرى الماء إذا سال وتدافع في انحدار واستواء قيال السرقسطي، فيان أدحلت الهياء جرية .
قبل أدحلت الهياء كسيرت الجياء كسيرت الجياء وقبيت حيرى المياء جرية .
قال البووي والجرية الدفعة التي بين حافتي النهر .

القاموس ١٦٦٧/٢ المصباح المنير ١/٥٥ المحموع ١٤٤/١.

<sup>(</sup> ٢ ) الوحيز ١٨/١، الحاوي ١/١٥، حبية العلماء ٩٢/١، المهدب ٢٢/١، فتح العزيــز ٢٢٤/١، ) . المجموع ١٨/١، الروضة ١٣٦/١،

 <sup>(</sup>٣) التعنيقة للقاصي حسير (٩٦/١) ، المهذب ٢٢١١ ، الغايسة القصيري ١٩٨/١ ،
 معني انحتاج ١٢٨/١ .

<sup>(</sup> ٤ ) واحتاره جماعة منهم امام الحرمير والغزالي ٠

الخاري ١/٠٤٠، التعليقة للقاصي حسين ٤٩٢/١ ، الوحيز ١٨/١ ، الوسيط ٣٣١/١ ، حليسة العنماء ١٩٣١ ، المخسوع ١٤٤/١ .

والقول الثاني قالمه في الجديد وهمو الصحيح إنه يكون نحسه ا ؛ (" لأنه دون القلتين ، ووقعت فيه نحاسة ،

ويفارق الشوب ، فإن هناك لا يمكن حفظه من النجاسة : وليس كذلك في مسألتنا ، فإن الماء الكثير يمكن حفظه من النجاسة على هذه الصفة ، فافترقا .

# ﴿ فصل ﴾

قال الشافعي في الأم (") وإذا كانت حرية متغيرة ، وحريسة غيير متغيرة ، فالمتغيرة بحسة ، والتي ليست بمتغيرة طاهرة ؛ لأن كل حرية لها حكم نفسها . قال أبو العباس بن سريج رحمه الله فصار (") هذا بمبرّلة ما قلنا فيه ، إذا كان المها يخرج من ابريق على النجاسة ، وهو متصل بها ،

فالمنفصل عنها نحس ، إذا كان متغيرا والذي معها نحس إذا لم يحكم بطهارة المحل ، وما لم يصل بعد إلى النجاسة طاهر ، وإن كان متصلا بالماء الواصل إليها ؛ لأن كل حرية لها حكم نفسها (1)،

وأما إذا كانت النجاسة واقفة ، والماء يجري عليها ، فلا يخلو إما أن تكون تسرد الماء أو لا ترد الماء ، فإن كانت ترد الماء ، فإن الماء الذي لم يصل إليها طـــاهر ، وأما الذي اتصل بها وردته ، فإنه ينظر فيه فإن كان دون القلتين ، فــهو نجـس ، وإن كان قلتين لم ينجس ، إلا أن يتغير ؟ (°) لأنه بمترلة الراكد ،

<sup>(</sup>۱) وهو قول أكثر المتقدمين وصححه الفوراني والشيرازي والماوردي والبغوي والرافعي والنووي الحساوي ۱/۰٪ ، التهذيب ص ۳۹، المهذب ۲۲/۱ ، فتستسح العزيسيز ۲۲۷/۱ ، الحموع ۱۶۶/۱ ، الروضة ۱۳۶/۱ ، مغني المحتاج ۱۲۹/۱ .

<sup>(</sup>٢) في ١/٢٤

<sup>(</sup>٣) في ج: وصار

<sup>(</sup>٤) التعليقة للقاضي حسين ٢٩٢/١ ، المهذب ٢٢/١ ، الجمسوع ١٤٥/١

<sup>(</sup> ٥ ) التعليقة للقاضي حسين ٢/١١ ، الحاوي ٣٤١/١ ، المهذب ٢٢/١ ، فتح العزيز ٢٢٧/١ .

وإن كانت النحاسة لا ترد الماء ، بل هـــو يجــري عليــها ، فــإن الــذي لم يصل إليها طاهر ،

وأما الذي يجري عليها ، وتحتها وحوانبها ، فإنه ينظر فإن كان قلتين ، فهو خسس ، (۱) فسهو خسس ، (۱) فعلى هذا ما حكم الجريات على النجاسة ؟ فيه وجهان :-

أحدهما قال أبو اسحاق المروزي إنه إذا اتصل حتى صار بينه وبين النجاسية قنتان ، فهو طاهر (٢) .

والوجه الثاني قال سائر أصحابنا (") إنه نحس ، وإن اتصل ذلك فراسخ (") ؟ لأن كل جريه لها حكم نفسها ، وقد حكمنا بنجاسة كل حريمة ، اللهم إلا أن تكون المواضع تجتمع في موضع (") ، وتقف ، وهو قلتان غير متغسير ، فيكون ظاهر (") .

<sup>(</sup>١) المهذب ٢٢/١، المحموع ١٤٤/١، مغني المحتاج ١٢٨/١

 <sup>(</sup> ۲ ) بناء على قوله بوجوب التباعد عن المجاسة بقدر قلتسير كالراكد وهسو قسول أبي العبساس
 بن القاص والقاضي أبي حامد ، واختاره صاحب التلخيص ،

اخاوي ۱/۰۶۰، انحموع ۱۶۳/۱، التهذيب ص ۳۸، وانظر ص

 <sup>(</sup>٣) وصححه الشيرازي والرافعي والموري والبعـــوي والمــاوردي ، قــال النــووي هـــو الـــذي
 صححه أصحابنا المصنفين ، وهو قول أكتر المتقدمين .

التهذيب ص ٣٩ ، الحساوي ٣١٤/١ ، المسهدب ٢٢/١ ، فتسبح العزيسبيز ٢٢٧/١ ، اعموع ١٤٤/١ ، الروضة ١٣٦/١ ، مغني المجتاج ١٢٨/١ ..

<sup>(</sup>٤) حمع فرسخ والفرسج ثلاثه أميال، المصناح المبير ٢٤٢/١.

<sup>(</sup> ٥ ) ي ج : المواضع يجتمع فيه.

<sup>(</sup> ٦ ) اخاري ٢/١١، المهذب ٢٢/١ ، فتح العزيز ٢٢٧١ ، انحسرع ١٤٥/١ .

# ( فــرع )

إذا كان الماء دون القلتين ، فأتمه قلتين ببول أو خمر أو ما أشبه ، فيحكم بطهارته إذا لم يتغير ، فأما في هذه الحالة فإن الماء دون القلتين .(١)

# ( فـــرع )

إذا كانت النحاسة راكدة في قرار النهر ، فقلعها الماء لم يطهر المحل ، إلا بعسد [ أن يتكرر ] " حريان الماء عليه / فإن كانت النجاسة كلبا أو حسرتيرا لم بطهر المحل ، إلا بعد أن يتكرر حريان الماء عليه / " .

### ( فصـــل )

إذا وحد ماء متغير ، ولم يعلم هل تغيره بنجاسة خالطته ، أو لطول مكت في الموضع ؟ حكم بطهارته ؛ لأن الأصل الطهارة ، والنجاسة غير متيقنة (أ) ، وسواء بلغ قلتين أو دولهما ، فإنه يجوز استعماله (٥) ،

التهذيب ص ٣٥ ، الحاوي ٣٤٣/١ ، حلية العلماء ٨٠/١ ، المحموع ١٣٧/١ .

<sup>(</sup>١) قال النووي هو نحس بلا خلاف ،

<sup>(</sup>٢) أن يتكرر ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٣) مابين المائلين ساقط في : ج وانظر الحاوي ٢٤٠/١ .

<sup>·</sup> ١٤٣: - قالة (٤)

<sup>(</sup> ٥ ) بإتفاق الأصحاب،

الأم ١/٨١ ، المهذب ٢٤/١ ، فتح العزيز ٢٧٧١ ، المحموع ١٦٧/١ .

فأما إذا رأى في البرية ماء كثيرا ، قد بال الظبي (') فيه ، فلما وصـــل إليــه ، وحده متغيرا ، فإنه يحكم بنجاسته (') ؛ لأن الظـــاهر أن بـــول الظـــي غـــيره ، وإن احتمل أن يكون تغيره لطول المكث ('')

# (مسألـــة)

قال الشافعي رحمه الله إذا وقع في الماء القليل ما لا يختلط به كالعنبر والعود والدهن وغير ذلك ، فغيره لم يمنع الوضوء به ،، (أ) وهذا كما قال ، حملة ما يخالط الماء ويغيره على ضربين :-

ضرب يغييره تغيير مجاورة ، وضرب يغييره تغيير مخالطة . فأما [ما] (\*) يغيره تغيير محاورة ، فهو كمثيل العود والدهن الطيب (\*) ، فهذا إذا غير الماء ، هل يمنع من جواز التوضئ به أم لا ؟ فيه روايتان :-

إحداهما رواها البويطي أنه يمنع التوضئ به ؛ (٧) لأنه ماء تغير بما (^) يستغنى عنه غالبا ، فلم يجز التوضئ به ، كما لو تغير بالزعفران والعصفر (٩) والمسك .

 <sup>(</sup>١) بسول الظنين ونحسوه ممسا يؤكس خمسه نحسس عنسد الشسافعي وأكستر أصحابسه ،
 وقال الأصطخري طاهر ، واختاره الروياني وابن خزيمه .

الأم ١/٩٥ ، فتح العزيز ١/٧٧/ ، المجموع ٢/٩٥ .

<sup>(</sup> ٢ ) نص عليه في الأم ١/٩٥ ، فتح العزيز ١/٧٧/

 <sup>(</sup>٣) هذه من المسائل التي تعارض فيها الأصن مع الظاهر وهنا يعمل فيها: بالظـــاهـر بــــلا حــــلاف .
 الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٤

<sup>(</sup> ٤ ) مختصر المزني ص ١٢

ر د ) ما ساقطة في : ب

ر ٦ ) هكذا في المهذب ١٨/١ والمحسوع ١٠٥/١

ر ٧ ) حلية العلماء ٧٧/١ المهذب ١٨/١ ، فتح العزيز ١٢٢/١ ، كفاية ألأحيار ٢١/١

ر ٨ ) ئي ج : بعير ما

ر ٩ ) ببت له لون تصبغ به الثياب ٠ المصباح المبير ص ٢١٤

والرواية الثانية رواها المزني أنه لا يمنع من حواز التوضئ به ؟ (') لأنه تغيير والمحاورة ، فلم يمنع حواز التوضئ به ، كما لو كيان بقيرب بركية ('' حيفية ، فتغير الماء برائحتها ،

والجواب عن رواية البويطي أن المعنى في العصفر والزعفران والمسك أن تغيير والجواب عن رواية البويطي أن المعنى في العصفر والزعفران والمسك أن تغيير محاورة ، فافترقا ،

والضرب الثاني هو ما يغير الماء تغيير مخالطة ، فإنه يمنع من حسواز التوضيئ به وذلك مثل الزعفران والخل والمسك وما أشبه ذلك (٠٠).

وقال أبو حنيفة لا يمنع ذلك (°) من حواز التوضئ بــه ، إلا أن تغلــب أحــزاؤه أجزاء الماء ، (٦)

<sup>(</sup>١) وبه قطع جمسهور كبسار العراقبين كسأبي حسامد والمساوردي والمحساملي وجماعسة مسن الخراسانيين منهم القاضي حسين ، وصححه الرافعي والنووي .

مختصر المزني ص١٦ الأم ١٨/١ ، التعليقـــة للقــاضي حســين ١٥٥١ ، اخــاوي ٣٤٣/٠ . الوحيز ٥/١ ، المهذب ١٨/١ ، فتح العزيز ١٢٢/١ ، المجموع ١٠٥/١ ، نماية المحتاج ١٨/٠

<sup>(</sup>٢) في ج: يعتبر

<sup>(</sup>٣) في ج: البركـــة

<sup>(</sup> ٤ ) الزعفران ونحوه إذا خالط الماء وكان كثيرا فإنه يسلبه الطهورية ويمنع من التوضئ به .

وإن كان يسيرا ففيه وجهان :

١/ أنه طهور وهوالذي ضححه الخراسانيون واختاره النووي .

٢/ ليس بطهور نقله امام الحرمين عن العراقيين والقفال.

<sup>(</sup>٥) ذلك ساقطة في : ج

 <sup>(</sup>٦) وقال مالك إذا تغيرت أحد أوصاف الماء بمخالط سلبه الطهورية ، وهو ظاهر مذهب أحمد ،
 وعن أحمد رواية لا يسلبه الطهورية ، وعنه أنه ظهور مع عدم طهور غيره ،

وقد مضى الكلام في هذه السألة ، فأغنى عن الاعادة ٠ (١)

## ( فـــرع )

إذا وقع في الماء الكافور فغيره ، فهل يمنع من جواز التوضئ بـــــه أم لا ؟ فيه طريقان لأصحابنا :-

منهم من قال إنه لا يختلط بالمهاء ، فيكون تغييره تغيير محساورة ، وذلك لا يمنع من جواز التوضئ به (۲) :

والدليل على أنه لا يختلط به أن المشمومة (٣) من الكافور، توضع في الماء شهرا، فلا تنقص .

والطريقة الثانية أنه يمنع من حواز التوضيين بسه ؛ لأنسه يسذوب في المساء ، وإن كان [ يتناطى ] (١) دونه ، فمنع من حواز التوضئ به (٥) .

مختصر الطحاوي ١٠/١ ، الهداية ٧٧/١ ، تبيين الحقائق ٢٠/١ الاحتيار لتعليل المحتسار ١٤/١ ، شرح فتح القدير ٧٣/١ ، التلقين ١٥/١ ، المشرح الكبير للدردير ٢٥/١ ، مواهب الجميسان ٨١/١ ، حاشية الدسوقي ٢٥/١ ، المغني ٢١/١ ، الانصاف ٣٢/١ ، كشاف القناع ٣١/١

- (١) انظر لوحة ٨١ في المحطوط
- ( ۲ ) وهو الذي صححه الرافعي والبووي .
   حلية العلماء ٧٧/١ فتح العزيز ١٢٣/١ . المحموع ١٠٦/١ .
- (٣) وهي ما يشم كالرياحين وبحوها ٠ المصناح المبير ١٦٨/١
  - (٤) هكذا في النسختين ولم يتبين في المراد .
- ومنهم من قسم تقسيما آحر في الكسسافور فقسال منسه صلب وغسيره فسالأول بحساور لا
   يمنع الطهارة والثاني مخالط ويمنع الطهارة .
  - وقال الماوردي للكافور تلاتة أحوال :
  - ١/ حال يعلم انحلاله في الماء فيسنب ؛ لأنه مخالط ،
  - ٢/ = = أنه لم ينجل فلا يسلب ؛ لأنه محاور .
  - ٣/ وحال يشك فإن تعير نطعم أو لون يسلب وإن تغير برائحة فوجهان ٠

# ( فــرع )

إذا خالط الماء شئ لا يمكن الاحتراز منه مثل الطين وانفحلب () وورق نشحر فغيره ، لم يمنع مسن () جسواز التسوضيئ بسه () ؛ لأنه (أ) في هذه الحالة يمكسن الاحتسر ز منسه ، وكذلك إذا على (°) فيه الطحلب وورق الشحر أو عصر فيسه (٢)

الحاوي ٣/١، ، حلية العلماء ٧٧/١ ، فتح العزيز ١٢٣/١ ، المجموع ١٠٦/١ ، الروضة ١٩٩٠ ، هاية المحتاج ٦٨/١ .

> (١) شئ أخضر لزج يخلق في الماء ويعلوه كأنه نسج العنكبوت . قمذيب اللغة ٣٢٦/٥ ، الصحاح ١٧١/١ ، اللسان ٥٦/١ ، لصباح المنير ١٩٢/١

> > (٢) من ساقطة في : ج

(٣) أما الطين والطحلب فلا خلاف في المذهب أنه لا يسلب الطهورية ٠

وأما ورق الشجر فله حالان :

١/ إذا بقي على هيئته وتغير الماء به ففيه قولان :-

أ/ أن الماء طهور • صححه جمهور العراقيين وقطع به أبــــو حــامد الاســفراييني والمــاوردي
 والغزالي والفوراني والروياني والرافعي والنووي •

ب / يسلبه الطهورية .

٢/ إذا تفتت الأوراق أو تعفنت ففيها ثلاثة أوجه :

أ / أن الماء ظهور وصححه الرافعي والنووي

ب / يسلبه الطهورية .

التسهديب ص ٢١ ، الوسسيط ٣٠٨/١ ، فتسح العزيسز ١٥٠/١ ، المحمسسوع ١٠٣/١ ، الروضة ١١٩/١ مغنى المحتاج ١١٨/١

(٤) في ج: لأن

(٥) في ج: إذا كان على

(٦) إذا طرحت الأوراق في الماء قصدا فغيرته فله حالان : -

١ / أن تطرح وهي باقية على هيئتها وحلقتها ففيه طريقان :

## ( فــرع )

إذا وقع في الماء شئ من المائعات مما لا لون له ولا طعم كماء الورد المنقطع (''
وماء الشجر ، فما حكمه ؟ فيه وجهان : -

أحدهما من أصحابنا من قال يعتبر غلبة الأجزاء (" ؛ ( لأن ) هاهنا لا يمكن تمييزه بلون ولا طعم ولا ربح .

ومن أصحابنا من قال يقدر في هذا أن لو كسان لون أو ريع أو طعم، هل كان تغيره أم لا ؟ (4)

فإن كان مما لو كان لـــه أحــد هــذه الأوصـاف (٥) فغــيره ، فإنــه يمنــع من جواز التوضئ به ،

أ / أنه يسلبه الطهورية ؛ لأنه مستغل عنه وهي طريقة العراقيين وصححه النووي

ب / ألها تحري فيها الأوجه الثلاثة السابقة فيما إذا تفتت الأوراق أو تعفنت .

٢/ أن تدق أو تعصر في الماء فتغيره ففيها وجهان :

أ / أنه يسلبه الطهورية وهو المذهب وبه قطع جمهور الشافعية -

ب / لا يسلبه الطهورية واختاره أبو حامد الاسفراييني ٠

الحساوي ٤/١ ، المحسوع ١٠٣/١ ، فتسع العزيسز ١٥١/١ ، المحسسوع ١٠٣/١ ، الروضة ١٠٩/١ ، نحاية المحتاج ٢٦/١

- (١) المنقطع ساقطة في : ج والمراد المنقطع الرائحة الروضة ١٢١/١
- (٣) وصححه بعض العراقيين وصاحب البيان وبه قطع الماوردي والمحاملي والبندنيجي .
   التسهديب ص ٣٣ ، الحساوي ٣٤٤/١ ، الوسسيط ٣٠٨/١ ، فنسسح العريسسر ١٥١/١ .
   المحموع ٩٩/١ ، الروضة ١٢١/١ . تحاية المحتاج ٩٤/١ .
  - (٣) في س: إلا أن
- ( ٤ ) وصححه جمهورالجراسانيين وقطع به الفوراي واختسباره امسام الخرمسين والعسبزاني والنعسوي والرافعي والنووي .

حنيــة العلمـــاء ٧٥/١، فتـــح العزيـــز ١٥١/١، المحمـــرع ٩٩/١، الرومـــــة ١٢١/١. كفاية الأحيار ٢٢/١

ر ٥ ) في ج : الصفات

وإن كان لو كان له أحد هذه الأوصاف لم تغيره ، فإنه لا يمنع مسن (1) جواز التوضئ به ، وصار هذا بمترلة ما قلنا في الحر إذا جني عليه جناية (1) لا قيمة لها ، فإنه يقدر أن لو كان عبدا ، كم كان يساوي مجنيا عليه ويدفع ما بينهما إليه (1) .

## ( فــرع )

قال الشافعي في الأم (أ) وإذا وقع في الماء قطران فغيره ، لم يمنع من حواز التوضيئ به ، وقال بعد ذلك بأسطر / وإذا خالط الماء قطران /(أ) أو بان (أ) ، فغيره منع من حواز التوضئ به ،

وليست المسألة على قولين ، وإنما هي اختلاف (<sup>۸</sup>) مالين (<sup>۸</sup>) ،

<sup>(</sup>١) من ساقطة في : ج

 <sup>(</sup>٢) مصدر حنى يجنى والجمع حنايات وحنايا وهي في اللغة الذنب الذي يواخذ فاعله ،
 وفي الاصطلاح كل فعل محظور يتضمن ضررا على النفس من حرح أو قطع أو قتل ،
 المصباح المنير ١٢/١ ، المفردات ص ١٠٧ ، التوقيف ص ٢٥٥ .

<sup>(</sup>٣) المهذب ٢٣٣/٣ ، حلية العلماء ٧٥٨/٧ ، مغني المحتاج ٥٠.١٥٠ .

٤٨/١ (٤)

<sup>(</sup> ٥ ) ما بين المائلين ساقط في : ج

 <sup>(</sup>٦) شجرة شديدة الخضرة في المحرة ويستخرج من دهنها الطيب وجمعها البان
 اللسان ٧٠/١٣

<sup>(</sup> ٧ ) في ج : على اختلاف

<sup>(</sup> ٨ ) وبه قال الشيخ أبو حامد والماوردي ، ونقله النووي عن الأصحاب ، الحساوي ١٥٨/١ ، المحمسوع ١٥٨/١ ، الحمسوع ١٥٨/١ ، معنى المحتاج ١٩/١ .

وذلك أن القطران على ضربين (١):-

ضرب يختلط بالماء فيمنع من حواز التوضئ به كالخسسة وغسسيره، وضرب لا يختلط بالماء فهو مثل العود والدهن الطيب، وذلك لا يمنع من حسواز التوضئ به غلى أحد القولين، (\*) والله أعلم بالصواب (\*) .

## (مسألـة)

قال الشافعي رضي الله عنه (<sup>1)</sup> إذا كان معه في السفو إناءان ، يستيقن أن أحدهما نجس ، والآخر ليس بنجس تحرى<sup>(٥)</sup> وأراق النجس على الأغلب عنده ، وتوضأ بالطاهر ،، (<sup>١)</sup> . وهذا كما قال ،

إذا كان [ معه ] (٧) في السفر إنائـان ، واشـتبها عليـه ، فإنـه يتحـرى (^، ،

<sup>(</sup>۱) أحدهما يخالط المساء كالديس فهذا يغير المساء وبمنسع الطسهارة، والثاني نوع فيه دهبية يعلو الماء ولا يمنع التطهر به ٠

التهذيب ٢٣/١ ، لهاية المحتاج ٦٨/١ ، كفاية الأحيار ٢١/١ .

<sup>(</sup> ۲ ) سبق ذکرهما ص ۲٤٠

<sup>(</sup> ٣ ) بالصواب ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٤) في ج: رحمه الله

ر ٥ ) التحري في الأمر طلب خير الأمرين وأولاهما بالصواب ٠ - المصباح المنير ٧٢/١

ر ٦٠) محتصر المزني ص ١٢

ر ٧ ) معه ساقطة في : ب

ر ٨ ) على الماهب وكيفية التحري فيه ثلاثة أوجه

١/ أن يتطهر بما يغلب على ظنه طهارته بعلامة تظهر بص عليه الشافعي وقطع به الجمهور ٠

٢/ = أ= = وقع في ظنه طهارته ولا يشترط استناده إلى اجتهاد وأمارة ،

٣/ = = بأيهما شاء بلا اجتهاد ولا ظن ٠

وهدان الوجهان الأحيران حكاهما اخراسانيون ، وضعفهما أمام الحرمين وغيره

وكذلك إذا اشتبهت [عليه ] () الثياب وكذلك في الطعام الطاهر، إذا اشتبه عليه () به النحس، وكذلك في القبلة ، فإن في هذه المواضع يجتهد فأيها () كان الأغلب على ظنه أنه هو المباح استعمله ().

وقـــال أبـــو حنيفـــة لا يجـــوز أن يتحـــرى إلا إذا زاد عـــدد الطــــــاهر ، ووافقنا في الاجتهاد في الثوب (°) والطعام أنه يجوز (¬).

وقال عبد الملك بن الماجشون (٧) ومحمد بن مسلمة (٨) يتحرى ويستعمل الأول ويصلي ثم يستعمل الثاني ويصلي ؛ ليؤدي الفرض بيقين، (١٠)

الحساوي ٣٤٤/١، حليــة العلمـــاء ١٠٣/١، فتـــع العزيــــــز ٢٧٤/١، المحمـــوع ١٨١/١، الحمـــوع ١٨١/١، الحمـــوع ١٨١/١، الحمـــوع ١٨١/١،

- (١) عليه ساقطة في : ب
- (٢) عليه ساقطة في : ج
  - (٣) في ج: فإن
- (٤) حلية العلماء ١/٧/١، المحموع ١٨١/١
  - (٥) هاية ج: ١٤٤
- (٦) المبسوط ٢٠١/١٠ ، رؤوس المسائل ص ١٢٢
- (۷) هو عبد الملك بن عبد العزيز الماحشون التيمي ، كنيته أبو مسروان ، كان فقيها فصيحا مفتيا لأهل المدينة ، أخذ الفقة عسن مالك ، وروى عن أبيه وابراهيم بس سعد ، وروى عنه الزبير بن بكار ويعقوب الفسوي وأبو حفص الفلاس ، توفي سنة ۲۱۳ هـ . ترتيب المدارك ۳۲۰/۲ ، الشذرات ۲۸/۲ السير ۳۰۹/۱ ، تذكرة الحفاظ ۴۱۶۱ . ٤ .
- - (٩) وللمالكية أقوال أخرى منها :-
  - القول الأول / يترك الجميع ويتيمم وبه قال سخنون في رواية •
  - القول الثاني / أن كان عدد الآنية قليلا توضأ من كل إناء وصلى وإلا حاز له التحري .
    - القول الثالث / يصلي بعدد النجس ويزيد صلاة وهو أحد قولي سحنون وهوالمختار .

واحتج أبو حنيفة أنه (" تساوى المحظور والمباح ، فيما لا تبيحه الضرورة ، فلسم يجز أن يتحرى فيه ، أصل ذلك (") إذا كان في أحدهما برول ، وفي الأخرر ماء وأصل ذلك أيضا ، إذا اختلط ت زوجت بأجنبيات ، ولايلزم الثوب ، فإن عندهم يستباح ؛ لأجل الضرورة .

ودليلنا قوله تعالى ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) ( ) وهذا واحد لنصاء ، فنم يجز أن يتيمم ،

القول الرابع / يجتهد ويأخذ بما غلب على الظن قاله المراز •

المنتقى ٩/١ ، الكافي لابسن عبد السبر ١٣١/١ ، مواهسسب الجليسس ٢٣٢/١ ، حاشية الدسوقي ١٣٢/١ .

<sup>(</sup>١) انظر مختصر المزني ٢/١، ، حلية العنماء ١٠٧/١ ، فتح العزيز ٢٧٤/١ المجموع ١٨١/١ ،

<sup>(</sup>٣) انظر الأوسط ٢٢٨٠/١، الحاوي ٣٤٤/١، المحموع ١٨١/١.

 <sup>(</sup>٣) وهي الأصح والمذهب، وعنه رواية أحرى له التحري إذا زاد عدد الطهور .
 المعنى ٨٢/١، الفروع ٩٣/١، المبدع ٩٣/١. الإنصاف ٧١/١، كشاف القياع ٤٧/١.

<sup>(</sup>٤) كانية ب ١٠٣

ر ٥ ) في رواية اختارها الحرقي ، والرواية الثانيه لايشترط الاراقة وهي المدهب واحتارها ابن قدامة · محتصر الحرقي ص ١٢ ، المعني ٨٤/١ ، الإنصاف ٧٤/١ .

ر ٦ ) في ج : بأنه

<sup>(</sup>٧) و ب : ذلك و

ر ٨ ) سورة المائدة الآية ٦

فإن قسالوا نحسن نقسول لا يتيمسم إلا بعسد أن يريقس، قلنا قسد تبست أن هدا المساء يمنع (۱) من التيمسم، فلسم تحسز راقت، أصل ذلك المتيقن طهارته، ومن القيساس أنه مانع من صحة التيمس، فلم تجز اراقته، أصل ذلك المتيقن طهارته، (۲)

فــــــان قــالوا المعــني هنــاك أنــه يتمكــن مــن اســتعمال نـــ، وليس (٣) كذلك في مسألتنا ، فإنه لايتمكن من إستعمال الماء ،

قلنا لا نسلم أنه لا يتمكن من استعمال الماء ، بـل يتحـرى ، ويسـتعمر ، وأيضا فإن هذا (٤) الفرق لما لم يمنع من تساويهما في المنع مـن صحـة التيمـ ، لم يمنع من صحة (٥) تساويهما في أن كل واحـــد منهما ، لا يجـوز اتلافـ ؛ لاستباحة التيمم ،

فإن قالوا المعني في الأصل أن الظاهر (متغير) (١) وليس كذلك في مسألتنا ، فإن الظاهر غير متغير ، قلنا عكسن تعيينه هنا بالتحرى ، قلاله الظاهر بالماء النجسس ، فحاز له أن يتحرى ، أصل ذلك إذا كان عدد الطاهر أكثر ،

فإن قيل المعنى في الأصل أن الأكثر مباح والكثرة ( الله له الأصل ) الأصل على صحة ذلك أن دار الحرب لما كان أكثر من فيها مباح الدم حاز الرمي

<sup>(</sup>١) في ج: منع

<sup>(</sup>٢) في ج: الطهارة

<sup>(</sup>٣) في ج: فليس

<sup>(</sup>٤) هذا ساقطة في: ب

<sup>(</sup> ٥ ) صحه ساقطة في : ج

<sup>(</sup>۲) في ب: مغير

<sup>(</sup>٧) في ج: وأن الكثرة

إليسها ، وإن كان فيها مسلمون مسسن الأسسارى وغسيرهم ('' ، ودار الإسلام لا يجوز الرمي اليسها ؛ لأن أكستر مسن فيها محقسون السدم ، وإن كان فيها مشركون ، فالجواب هن أربعة أوجه :-

أحدها أن هذا يبطل به إذا اشتبهت زوجته بأجنبيات ، فيان هاهنا كسثرة ليس (") لها تأثير ، ولا يجوز له التحري .(")

والثاني أن الفرع إذا تردد بين أصلين ، وحب الحاقه بأشبههما (\*) ، وإلحاق الأوانى بالثياب أولى ؛ لأنها في معناها .

والثالث أنه ليس العلة في دار الخرب الكثرة ، وإنما العنه في اباحه الرمي ، أن دار الحرب دار اباحة ، ودار الإسلام دار حقن ، يدل على أن الكفار إذا تترسوا (٥) بالأسارى من المسلمين ، فإنه لا يجوز رميهم إلا عند الضرورة ، وإن كان عدد الكفار أكثر من أسارى المسلمين ،

وكذلك أيضا لو أن أهل قرية كانوا كفارا إلا أن حكم المسلمين يجري عليهم، فإنحا دار (اسلام) (أ) ، ولا يعتبر كثرة عددهم ، فكذلك لو كانوا مسمين إلا أن حكم الكفار يجري عليهم ، فهي دار (كفر) (٧)

<sup>(</sup>١) ويقصدون بالرمي الكفار .

الحدايــة ٥/٣٢/ ، تحفــة الفقــها، ٢٩٥/ ، الاحتبــار لتعليـــــــــ المحتـــــار ١١٩/٤ ، شرح فتح القدير ٢٣١/٥ .

<sup>(</sup>۲) يې ح: وليس

 <sup>(</sup>٣) هذا في حالة ما إذا كانت الأحبيات محصورات وهن ممايسهن عدهن على آحاد الناس.
 روضة الطالبين ٥٦/٥ ، الاشعاد والنظائر للسيوطي ١٠٦/١

<sup>(</sup>٤) المستصفى ٢٢٨/٢ ، انتخول ص ٣٢٤ ، شفاء العليل ص ١٨ .

<sup>(</sup> ٥ ) تترس بالشبيء جعله كالترس واستتر به والترس آلة يستتر بما المقاتل، المصباح المنير١/٤٣ .

<sup>(</sup>٦) في ب: الاسلام

<sup>(</sup>۷) في ب: دم ، وانظر المهدب ۲۷۹/۳ ، الروضية ٤٤٧/٧ ، مغيني المحينام ٣٢/٦

والرابع أن المواضع التي تعتبر فيها الكثرة ، يسقط حكم الأقل ، يدل علمي هذا أنه يجوز الرمي إلى دار الحرب في الليل والنهار ، ونصب المنجنيق (١)، ويقاتلون بما يعمهم ، (١)

وفي مسألتنا إذا اشتبهت عليه الآنية ، لا يسقط حكم الأقل ، فيستعمل أيها شاء ، بل يلزمه التحري ، فبان الفرق بينهما .

قياس ثالث وهو أن كل جنس دخله التحري / لم يعتبر فيه أن يكون المباح أكثر ، الدليل على ذلك الثياب ، أو نقول كل جنس دخله التحري /(٣) إذا زاد عدد الطاهر ، دخله التحري ، وإن تساويا ، أصل ذلك الثياب ،

فإن قالوا(١٠) المعنى في الثياب ألها أخف حكما ، بدليل أنه يعفى عـــن النجاسـة اليسيرة ، ولا يعفى عن ذلك في الماء (٥٠)،

قلنا والماء أيضا يعفى عن النجاسة فيه إذا بلغ قلتسين (١) . وجواب آخر أن الثوب إنما عفي عن النجاسة فيه ؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منها ، وفي مسألتنا يمكن الاحتراز في الماء من النجاسة ، فافترقا .

فإن قيل المعنى في الثياب أن الضرورة تبيحها ، فلذلك حاز التحسري فيها إذا تساوت ، وليسس كذلك في مسألتنا ، فإن الضرورة لا تبيحها ، فالجواب من ثلاثهة أوجهه :-

<sup>(</sup>١) بكسر الميم آلة ترمي بها الحجارة . القاموس ١١٥٩/٢

<sup>(</sup>٢) الروضة ٤٤٤/٧ ، نماية المحتاج ٢٤/٨

<sup>(</sup>٣) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٤) في ج: قبل

<sup>(</sup>٥) تقدمت هذه المسألية ص ١٢٤

<sup>(</sup>٦) سبقت هذه المسألة في ص ١٩٨

<sup>(</sup> Y ) في ج : فليس

أحدها أنا (۱) لا نسلم أن الثياب تبيحها الضرورة ، بل إذا كان لا يجد ثوبا طـــاهـرا ووجد ثوبا بخسا صلى عريانا ، ولا إعادة عليه (۲) .

والثاني أن هذا الفرق لما لم يوجب فرقا بين الموضعين إذا كان عدد المباح أكثر يجب ألا (") يوجب فرقا بينهما ، وإن تساويا .

والثالث أنه لا يجوز اعتبار الاشتباه بحالة الضرورة ؛ لأن الضرورة تسقط النحاسة رأسا ، والاشتباه لا يسقط النحاسة رأسا ( ) ،

یدل علی ذلك أن عندهم إذا اضطر إلى الثوب النجس استعمله (من) في الله علي الله عليه عليه الله عليه الله عليه الله يجز أن يستعمل ما شاء حتى يتحرى (أ) ،

قیاس (۱۷) رابع وهو أن أبا حنیفة وافق أنه (۱۰) إذا أخبره رجل بالطــــاهر منــهما استعمله ، وكذلك إذا أراد شربه جاز أن يتحرى (۱۰) ،

<sup>(</sup>١) أنا ساقطة في : ج

الأم ٧٤/١ ، الحاوي ٢٤٤/٢ ، امحسرع ١٤٢/٣ ، الروضية ٢٨٩/١

<sup>(</sup>٣) کاية ج: د١٤٥

<sup>(</sup>٤) المجسوع ١٨٢/١

<sup>(</sup>٥) و -: و

<sup>(</sup>٦) المبسوط ٢٠١/١٠ شرح فتح القدير ٢٧٧٧١

 <sup>(</sup> ۷ ) قياس ساقطة ي : -

 <sup>(</sup> ٨ ) أنه ساقطة في : ج

<sup>(</sup>۹) المسرط ۲۰۱/۱۰ ، رؤؤس المسائل ص۱۲۲ ، شسرح فتسع القديسر ۲۷۷۱ ، مسرح فتسع القديسر ۲۷۷۱ ، حاشية ابن عابدين ۱۱۹/۲

فنقول ما ثبتت طهارته للشرب ثبتت طهارته للوضوء ، أصل ذلك إذا [ أخبره الصادق ] (') بالنجس أو كان عدد الطاهر أكثر ، والأصل (') فإنه إذا شك هل وقعت فيه نجاسة أم لا ؟ فإنه يرده إلى الأنصل ، وهو الطهارة .

واستدلال وهو أن التحري في الإنائين أسهل منه في الثلاثة الأواني ؟ لأنه إذا كان معه إنائان فغطاهما ثم رجع فوجد أحدهما مكشوفا ، أو رأى أثر ولوغ الكلسب في أحدهما ، أو رآه مضطربا استدل بذلك على النجاسة ، وإذا (٢) كانت الأواني ثلاثة ، كان الاعتبار فيه أشق ثم ثبت أن التحري في الثلاثة مسع بعده حائز ، فبأن يجوز في [ الإنائين ] (١) أولى .

فأما الجواب عن قولهم إنه استوى المباح والمحظور فيما لا تبيحه الضرورة ، فلم يجز له (٥) أن يتحرى ، كما لو كان في أحدهما بول ، وإذا اختلطت زوحتم بأجنبيات (١) ، فهو من خمسة أوجمه : -

أحدها أنا ( لا نسلم أن هاهنا استوى المباح والمحظور ؛ لأنه إذا غلب عنى ظنه الاباحة لم يتساويا ، وكذلك إذا غلب على ظنه الحظر ، فإن الحكم للمحظور ، وإنما يتساويان إذا لم يغلب على ظنه على ظنه الحسمارة أحدهما ،

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup>٢) في ج: أو الأصـــــل

<sup>(</sup>٣) في ج: وإن

<sup>(</sup> ٤ ) الإنائين ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٥) له ساقطة في : ح

<sup>(</sup>٦) التعليقة للقاضي حسين ١/٠٠٥، المجموع ١٨٣/١

<sup>(</sup>٧) أنا ساقطة في : ج

وهذا كما نقول في الثياب ، ليس التحري في (حال ) أن العسدد وإنما هسو في الأمارات ، وكذلك إذا نزلت نازلة ، ولها أصول حظر واباحة ، فنيس التحسري في الأصول ، وإنما التحري في الأمارات .

والثاني أن قولهم ما لا تبيحه الضرورة غير صحيح ؛ ( لألهم يقصدون ) (ألا بسه الاحتراز منه إذا كان معه شاة مذبوحة ، وشاة ميتة ، أو ثوب طاهر و شوب بخس (ألا أنه أنه الأشياء تبيحها الضرورة ، فلذلك دخلها التحري عند الاشتباه ، فلا يجوز اعتبار حالة الاشتباه بحالة الضرورة ؛ لأن الضرورة تسقط حكم النجاسة ، فيصلي في الثوب النجس ، والاشتباه لا يسقط النجاسة ، با يتحرى (أله) .

والثالث أن المعنى في البول والماء ، أن البول عينه نحسة ، يدل على ذلك أنه لا يجوز بيعه (٧) كالجلد من الميتـــة ، (^) وليــس كذلــك المــاء ، فإنــه طــاهر ،

<sup>(</sup>۱) في ب: ليساوي

<sup>(</sup> ٢ ) حمع أمارة وهي العلامة وزنا ومعنى • المصباح المنير ١٧/١

<sup>(</sup>٣) و ١٠ حـر

<sup>(</sup> ٤ ) في ب: لا يقصدون

<sup>(</sup>٥) انظر ص٢٤٧

<sup>(</sup>٦) انظر ص ٢٤٦

 <sup>(</sup>٧) لجاسة البول، وتحريم بيعه ثابتة بالاجماع .
 الاجماع لابن المندر ص ٢ المهدب ٩/١ ، المحسوع ١٠٣/٢ ، حاشية السحيرمي ٢٨٣/٣

<sup>(</sup> ٨ ) بيعه بعد الديغ فيه قولان :-

١/ لا يحوز وهوالقديم ٠ ٦/ يجور وهو الجديد وعليه الأكتر ٠

وإنما طرأت النجاسة عليه بدليل أنه يجوز بيعه (١) ، فهو بمترلة الثوب الذي طرأت عليه النجاسة (١) .

والرابع أن البول لا يقع فيه الاشتباة في الغالب ؛ لأنه يمكن الفرق بينه وبين الماء بالرائحة والطعم ، وليس كذلك الماء النجس ، فإنه يقع فيه الاشــــتباه في العــادة فلهذا دخله التحري .

والخامس أن البول إنما يرده التحري إلى أصله ، ولا أصل له في التطهير ، وليس كذلك الماء ، فإن التحري يرده إلى أصله ، وله أصل في التطهير .

وأما الجواب عن القياس عليه إذا اشتبهت زوحته بأجنبيات فمن أربعة أوجه (٣):-

أحدها أن هذا يندر ، وليس كذلك اشتباه الماء ، فإنـــه يقع ويتكرر . والثاني أن التحري يرد الأحنبية إلى الأصل ، وفي الأصل لا يجوز وطؤها ، وليـس كذلك الماء ، فإن التحري يرده إلى الأصل (ئ) ، وفي الأصل يجوز التوضئ به . والثالث أن المعنى هناك أنه لو زاد عدد المباح لم يجز التحري ، فكذلك إذا كـان العدد مساويا ، وليس كذلك المـاء ، فإنـه يجـوز التحـري فيـه إذا كـان عدد المباح أكثر ، فافترقا .

أما قبل الدبغ فيقول النووي هو باطل عندنا وعند جماهير العلماء . الحاوي ٢٥/١ ، حلية العلماء ٥/١ ، المجموع ٢٢٩/١

<sup>(</sup>١) الروضة ١٦/٣، الاقتاع ٢٧٨/١٣ ، حاشية البحيرمي ٣/ ٢٧٩

<sup>(</sup>٣) الجموع ١٨٣/١

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : فإنه يجوز التحري فيه ويرده إلى أصله وفي الأصل كان .

والرابع أن الفرع إذا تردد بين أصلين رد إلى أشبههما (') به ، وشبه الآنية بالثياب والقبلة أكثر من شبهها بالزوجة ، لأن ذلك شرط في الصلاة ('') ،

وأما ابن (") الماحشون ومحمد بن مسنمة فإلهما قالا (أ) فرض الصلاة إذا توجه على الإنسان ، وحب عليه أن يسقطه من شاهد الكعبة ، ويصبي إليها من بعد عنها من حيث الظاهر ، فوجب أن يكون حكمها في باب التحري واحد (د) ،

وقياس آخر وهو أن كل ما لو (٦) عنم بحاله لزمه استعماله . فإن التحرى فيسه عند الإشتباه جائز ، أصل ذلك القبلة والثياب ،

فإن قيل المعلى في الثيلاب أن الضرورة تبيحلها لم نسلم ذلك . وعلى أحمد رحمه الله من القياس أن هلك اصاء يمنع من صحبة التيملم ، فيم يجز إراقته أصل ذلك إذا تيقن طهارته ،

وأما الجواب (\*) عن قياسهم على البضعتين (^) والعبد المعتق والزوجة الأجنبية . فهو أن هذه الأشياء [يندر] (\*) الاشتباه فيها ، وليسسس كذلك في مسالتنا ، فإن الإشتباه يتكرر ، فافترقا ،

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۲۵۹

 <sup>(</sup>۲) إذ أن ستر العورة وإستقبال القبلة من شروط العبلاة ،
 نظر التعليقة للقاضى حسين ٢٧١/٢ ، الروصه ٣٨٨ ، ٣٧٧١

<sup>(</sup>٣) سن ساقطة في : ج

<sup>(</sup> ٤ ) سبق ذكر قونسا ص ٢٤٧

<sup>(</sup> ٥ ) سيأتي الكلاء عني هذه المسألة إن شاء الله ص ٧٤٥

<sup>.</sup> ۱٤٦ : - غيده (٦)

<sup>(</sup>٧) سبقيد المصنف ذلك في ص ٢٥٨

<sup>(</sup> ٨ ) المصعة هي القطعة والمراد قطعتان من خم احداهما مبتة وسيأتي دلك ص ٢٥٩

<sup>(</sup> ٩ ) يبدر ساقطة في : ب

أو نقول هذه الأشياء يردها الاجتهاد إلى الأصل ، وفي الأصل كانت محرمة ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإن في الأصل كان هذا الماء مباحا ، فافترقا .

#### ( فصــل )

إذا كان [ معه إنائان ] (" في أحدهما ماء ، وفي الآخر بـول ، واشـتبها عليـه لم يجز التحري (؛)،

ووافق أبو حنيفة في ذلك (°) ، وهكذا إذا كان معه إنائسان (۱) ماء [ وإناء] (١) بول ، واشتبها (٨)،

وقال (٩) أبو حنيفة هاهنا يجوز لمه التحري (١٠) ؛ لأن الغلبة للمباح ، وقال (٩) أبو حنيفة هاهنا يجوز لمه التحري ، كما وهذا ليس بصحيح ؛ لأن المباح اشتبه بالمحظور الأصل ، فلم يجز التحري ، كما لو كان إناء من ماء وإناء فيه بول ،

<sup>(</sup>١) ي ج: والقلة

<sup>(</sup>٢) مابين المعقوفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup>٣) معه إنائان ساقط في : ب

<sup>(</sup>٤) الحاوي ٧٤٧/١ حلية العلماء ١/٥٠١، الروضــــة ١٤٥/١ ، نهاية المحتـــاح ٨٨/١

<sup>(</sup> ٥ ) قال السرحسي في المبسـوط ٢٠١/١٠ ( إذا كسانت الغلبـة لــلأواني الطــاهرة يتحــرى ، وإن كان للنحسة أو كانت سواء فلا يتحرى ) .

<sup>(</sup>٦) في ج: إناء

<sup>(</sup>٧) وإناء ساقطة في : ب

<sup>(</sup> ٨ ) لم يجز التحري ، وانظر المراجع السابقة

<sup>(</sup>٩) في ج: قال

۲۰۱/۱۰ المبسوط ۱۰۱/۱۰۲

ولأن كل ما كان أضله الحظر ، لم يجز التحري فيه سواء قسل أم (''كثر ؟ لأنه بالتحري لا يسرده إلى المباح كالشاتين ، مذكساة ('' وميته ، أصل ذلك إذا نسي صلاة من خمس صلوات ، فإنه يجب عليه أن يصلمي خمس صلوات " ، كذلك هاهنا إذا توضأ بأحد الإنائين وصلى ، ثم توضأ بالآخر وصلى ، كان مؤديا فرضه بيقسين ،

ودليلنا أن هذا أمر بفعل محظور بيقين ، وهمو الوضوء بالمهاء النحمس ، فوجب ألا يجوز أن يصلي إلى فوجب ألا يجوز أن يصلي إلى أربع جهات (٤)، كذلك هاهنا .

فأمـــا قياســـهم علـــى مـــن نســـي صـــلاة مـــــن خمــــس صنـــــوات ، فنقول هاهنا (<sup>0</sup> ليس هو أمر محظور بيقين ؛ لأن الانسان يجوز له أن يصني مــــا لا يجب عليه ، [ ولا يجوز ] (<sup>1</sup>) أن يتوضأ بالماء النحس ويصلي .

<sup>(</sup> ۱ ) في ح: أو كثر

<sup>(</sup>۲) في ج: مذكى

 <sup>(</sup>٣) وكذلك لو نسي صلاتين أو ثلاثا أو أربعا بص عليه الشافعي ، وقال المزيي يصلي أربع ركعات
وينوي الفائنة ويحلس في ركعتين تم يحلس في الثالثة ثم يجلس في الرابعة ويسلم .

الأم ١٩٨/١) الحاوي ٢٤٤/٢) المهدب ٢٠٦/١) المحموع ٧١/٣) الأشباد والنظائر للســـــيوضي ص٤١

<sup>(</sup>٤) ستأتي هذه المسألية ص ٧٦٢

<sup>(</sup>٥) في ج: هناك

<sup>(</sup> ١ ) ي ب : ولا يجب

وأما المزني وأبو ثور وأحمد فاحتج من نصرهم بأن الحظر والإباحة إذا احتمعا يغلب حكم الحظر (1) ، كما لو كان معه بضعتان من لحمم إحداهما ميتة ، أو زوجته والأجنبية ، أو عبده ومعتق لم يجز له (1) أن يتحرى (1) ، فكذلك هاهنا مثله ،

ودليلنا قوله تعالى ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار ﴾ (') والاعتبار رد الشيئ إلى نظيره (') ، وهاهنا يمكن تمييز الطاهر مسن النجسس بالاعتبار في الأمارات ، فوجب أن يجوز التحري ، ومن القياس نقول عبادة تؤدى باليقين المقطوع به ، وتارة بالظاهر ، فوجب أن يجوز فيها التحري ،

أصل ذلك القبلة وبيانه أن الطهارة تكون تارة بما يقطع على طهارته مثل أن يتوضأ بماء (٢) البحر (٣) ، وتارة تكون بماء طاهر من حيث الظاهر ، وهو الماء القليل يوجد في البرية ، وكذلك القبلة يصلي إليها بيقين ، وكالزوجة (٨) والأجنبية ،

<sup>(</sup>١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٠٥

<sup>(</sup>٢) له ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) المغني ٨٢/١، المقنع لابن البنا ١٩٢/١، المبدع ٢/١٦

<sup>(</sup>٤) سورة الحشر الآيـــة ٢

<sup>(</sup>٥) لسان العرب ١٠٢/٤، المصباح ٢٠٢/١

<sup>(</sup>٦) في ج: من البحر

 <sup>(</sup>٧) استقر الاجماع آخرا على ظهارته ، وقد رويست الكراهـــة عــــن ابـــن عمـــر وأبي هريـــرة وعبدالله بن عمرو وأبي العالية وسعيد بن المسبب .

المصنف لابسن أبي شسيبة ١٢٢/١ الأوسسط ١/ ٢٤٩ المغسني ١٦١/١ المحمسوع ١٩١/١ بداية المجتهد ٣٨/١

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : وكذلك الزوحة

وإذا كان معه إنائان طاهر ونحس ، فانقلب أحدهما ، هل يلزمـــه التحــري في الباقي أم لا (١) ؟ فيه وجهان :-

أحدهما ينزمه التحري (") ، كما لو كان الذي انقلب باقيــــــا . والثاني لا ينزمه التحري ، وهوقول أبي العبــاس بــن ســريج رحمــه الله (") ؛ لأن هاهنــا مــاء [ واحــدا مشــكوكا ] (ا) في ورود النجاســـة عليـــه ، والأصل فيه الطهارة ، ولا يجب فيه التحري ، ويفارق هــذا إذا كـان إنائــان ؛ لأن هناك قد تيقن حصول النجاسة في أحدهما لذلك (") ، وجب التحري .

وإذا كان معه إناء [ فيه ماء ](٢) وإناء فيه ماء (٧) مستعمل ، هل يلزمه التحري فيهما أم لا ؟

في ذلك وجهان بناء على المسألة قبلها ، وهي إذا انقلب أحد الإنائين . فإن قلنا هناك يلزمه التحري في الإناء الباقي ، فهاهنا مثله يتحرى (^) في الإنائين .

<sup>(</sup>١) أه لا ساقطة في : ج

 <sup>(</sup>٢) هو الأصح عند جمهور العراقيين وصححه الفوراني والرافعي .
 التهذيب ص ٥ الحاوي ٣٤٧/١ ، فتح العزيز ٢٧٥/١ ، معني انحتاج ١٣٤/١

 <sup>(</sup>٣) وصححه الشيرازي ونقل النووي تصحيحه عن أكثر الأصحاب .
 الوسيط ٢٥/١ نحلية العلماء ١٠٥/١ ، المهذب ٢٥/١ المجموع ١٨٥/١ نحاية المحتاج ٩٠/١ .

<sup>(</sup> ٤ ) في ب : واحد مشكوك

<sup>(</sup>٥) في ج: فلذلك

<sup>(</sup>٦) فيه ماء ساقطة يي : ب

<sup>(</sup>۷) لخية ب: ۱۰۵

 <sup>(</sup> ٨ ) وصححه الفوراني والبغوي والرافعي والنووي ، وقال هو أصحهما عند جمـــــهور أصحاب في الصريقين وجمهور أصحابا المتقدمين أصحاب الوجود.

التسهديب ص ٥٣ حليسة العلمساء ١٠٦/١ ، فنسح العزيسز ٢٨١/١ المحمنسسوع ١٩٢/١ ، ١٩٤ معي المحتاج ١٣٤/١

وإن قلنا لا يلزمه التحري (١) ، فهاهنا لا يلزمه التحري ، لكن يتوضأ من أحـــد الإنــائين ثم يعيــد الوضــوء مــن الإنــاء الآخــر ؛ ليكــــون مســـتعملا للطهور بيقين (٢) .

### ( فصل )

إذا كان معه إناء طهور وإناء فيه بعض المائعات ، مثل ماء الورد المنقطع الرائحة أو ماء الشجر ، لم يجز له التحري (٢) ؛ لأن المباح اشتبه بالمحظور الأصل ، فلم يجز التحري ، كما لو كان إناء من بول وإناء من ماء لكنه يجب أن يستعمل أحسد (١) الإنائين ثم يعيد الوضوء من الإناء الآخر ،

## ( فصـــل )

إذا كان معه إناء فيه ماء طهور وإناء فيه ماء نحس ، واشتبها عليه ، وهناك ماء متيقن الطهارة ، فهل يجوز له التحري في الإنائين (°) ، ويجب (١) عليمه استعمال الطاهر بيقين ؟ / في ذلك وجهان : -

<sup>(</sup>۱) وهو قول أبي إسحاق ، واحتاره صاحب المستظهري وصاحب الشامل . الحاوي ۳٤٧/۱ ، المهذب ۲٦/۱ ، المحمسوع ۱۹۲/۱ ، محاية المحتاج ۹۰/۱

<sup>(</sup>٢) فتح العزيز ٢٨١/١، المحموع ١٩٥/١

التهذيب ص ٥٣ ، الحاوي ٣٤٧/١ ، حلية العلماء ١/ ١٠٦ ،المهذب ٢٦/١ ، فتح العزيـــــز ٢٨١/١ ، \* ٢٨٣ ، المحموع ١/٩٥/١ ، مغني المحتاج ١٣٢/١ ، نحاية المحتاج ٩٣/١ .

<sup>(</sup>٤) ناية -: ١٤٧

<sup>(</sup>٥) في الإنائين ساقط في :ج

<sup>(</sup>٦) لعل الأصوب: أو يجب

أحدهما قاله أبو اسحاق المروزي أنه لا يجوز له التحـــري (') ، ويجــب عليــه استعمال الطاهر بيقين \('') ؛ لأنه قادر على اسقاط الفرض بيقين ، فلم يجز لـــه ، كما إذا أشكلت عليه القبلة ، وهو بحضرة الكعبة لم يجز له التحري (") .

والوجه الآخر ذكره أصحابنا (أ) وأنه (أ) يجوز له التحري ؛ لأن أكثر ما فيه أنه عدل عن اليقين إلى الظاهر ، وذلك حائز كما لو كان على شاطئ دحلة ، فتوضأ من جرة ، فإن ذلك حائز ، وهوعادل عن اليقين إلى الظاهر .

فأما تشبيه أبي إسماق ذلك بالقبسة ، فغسير صحيح ؟ لأن القبلة في جهة واحدة ، فإذا تيقن تلك الجهة ، كان تحريه لطبهها في جهة أخرى سفها ، وليسس كذلك الماء الطهور ، فإنه في جهات كشيرة ، فلذلك جاز التحري فيه .

 <sup>(-</sup>۱ ) واختاره صاحب المستظهري والشاشي ، وقال النووي اتفقوا على استحباب
 استعمال الطاهر بيقين وترك الاجتهاد هنا .

اخاوي ٧/١ ٣٤٧/، التعليقة للقاضي حسين ١٩٨/، حلية العلماء ١٨٨/، المسهدب ٢٦/١ ، المجدب ٢٦/١ ، المجدب ١٣١/١ ، المخموع ١٩٣/١ ، مغني المحتساج ١٣١/١

<sup>(</sup>٢) ما بين المائلين ساقط في :ج

<sup>(</sup>٣) المراد أن فرض من رأى البيت يقين المعاينة كما سيأتي ص ٧٤٦

<sup>(</sup>٤) هو قول ابن سريح ، ورجحه الجمهور من أصحاب الطريقين ، والمحتارة الفسيوراني والبغوي والرافعي والنووي .

التهذيب ص ٥٠، الوجيز ١٠/١، الحاوي ٣٤٧/١، فتح العزير ٢٨٢/١، المحمـــوع ١٩٢/١ هاية انحتاج ١١/١

<sup>(</sup> ٥ ) وأنه ساقطة في :ج

\*

## (فصل)

إذا كان معه إناء فأخبره مخبر أن الكلب ولغ فيه ، وجب عليه العمل به ، الأ أن يكون كافرا أو فاسقا أو لا عقل له ، وهكذا إن كسان المحسر أعمى ، فإن قبول خبره لازم له (١) ؛ لأن الأعمى ربما كان قد أخبره من شاهسد ولوغ الكلب أو سمع هو (٢) صوت ولوغه (٣).

#### 

إذا كان هناك ماء ، فقال له انسان هذا الماء نحس ، فإنه لا ينزمه أن يقبل حسى يبين له السبب الذي أو حب نجاسته (ئ) ؛ لأنه قد يجوز أن يكون محسن يعتقد أن آسار السباع نحسه (٥) ، وأن (١) المهاء ( ينحسس) (٧) ، وإن كان قلتين ، وكذلك إذا قال له هذا الرجل فاسق ، فإنه لا يقبل منه حتى يبين سبب فسه ؛ لأنه قد يفسق عنده بما لا يكون فسقا ،

قال الشافعي رحمه الله اللهم إلا أن يعلم من حال المحبر أنه يعتقد أن آسار السباع طاهرة ،وأن الماء لا ينجس إلا إذا كان قلتين فحينئذ يقبل منه (^) .

<sup>(</sup>١) له ساقطة في :ج

<sup>(</sup>٢) هو ساقطة في :ج

<sup>(</sup>٣) الوجـــيز ٩/١، فتــــح العزيـــز ٢٧٤/١ المـــــهذب ٢٤/١، المحمــــوع ٢٧٦/١، معنى المحتاج ١٣٤/١، الغاية القصوى ٢٠٠/١، نماية المحتاج ٩٨/١

<sup>(</sup>٥) سبقت هذه المسألة ص ١٧٨

<sup>(</sup>٦) في ج: أو

<sup>(</sup> Y ) في ب : نجس

<sup>(</sup> ٨ ) رواه المزني في الجامع الكبير ، ونقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي . المجموع ١٧٦/١

# ( فصـــل )

قال في حرملة إذا كان هناك إنائان ، فشهد شاهدان أن الكلب ولغ في هذا و لم ينغ في الآخر فإن ينغ في الآخر ، وشهد شاهدان آخران أن الكنب ولغ في هذا و لم يلغ في الآخر فإن الإنائين جميعا لجسان (١) ؛ لأنه يحتمل أن يكون ولغ في أحدهما في وقت ، ثم ولبغ في الآخر في وقت آخر ،

وكذلك إذا أخبره صادق أن الكليب ولغ في هنذا ولم يلغ في هنذا. (\*) ، وقال له (\*) آخر لا بل ولغ في هذا دون هذا (\*) ، فإلهما نحسان ؛ لأن هذه طريقه الأخبار ، والخبر يقبل فيه الواحد سواء كان رجلا أو امرأة أو عبدا أو صبيا ،

فأما الكافر والفاسق ، فعلا يرحم إلى قولهما في ذلك وأما إذا شهد شاهدان أن الكنب ولغ في الإناء وقت الزوال ولم يلغ في هما أن الكنب ولغ في الإناء وقت الزوال ولم يلغ في هما قصد وشهد آخران أنه ولغ في هذا وقت الزوال ولم يلغ في الآخر ، فيان هاهنا قصد تعارضت البينتان (أ)، وما حكم البينتين إذا تعارضتا ؟ فيه قولان :-

أحدهما ألهما يسقطان (٧) ، فعلى هذا تكون (١) شهادهما بمترلة عدمهما ، فيكون الماء على أصل الطهارة ٠

 <sup>(</sup>١) بلا خلاف بين الأصحاب، ونقل عن نص الشافعي ٠
 المهذب ٢٥/١، المجموع ١٧٨/١، الروضة ١٤٨/١٠

<sup>(</sup>٢) ي -: الأحسر

<sup>(</sup>٣) له ساقطة في : ح

<sup>(</sup>٤) في ج: ولم يلغ في هذا

<sup>(</sup>٥) المُهذب٢/١/ فتح العزيز ٢٧٥/١ ، المجموع ١٧٨/١ ، مغني المحتاج ١٣٤/١ ،

<sup>(</sup>٦) قطع بذلك العراقيون، وجمهور الخراسانيين. المهذب ٢٥/١، المحموع ١٧٨/١.

<sup>(</sup>٧) وصححه الشيرازي والنووي ٠

المهذب ١٣/٣ ، الروضة ٣٢٩/٨ ، نماية انحتاج ٣٦٠/٨

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : فتكون

والقول الثابي أنهما يستعملان ، وفي كيفية الاستعمال ثلاثة أقاويل :-

أحدها القرعة ، والشابي القسمة ، والشالث الوقف ، (1) فالقرعة لا تجئ في مسألتنا ؛ لأن القرعة لا مدخل لها في التطنهير بالماء ، والقسمة لا تجئ هاهنا ؛ لأن الماء النجس لا يطسهر بالقسمة ، والوقف يجئ هاهنا ، فيدعسهما ويتيمم ويصلي وتجب عليه الاعادة ؛ لأن معه ماء مظنون الطهارة .

## ( فصل )

إذا كان (٢) مع الأعمى إنائان طاهر ونحسس ، واشتبها عليه ، فهل يجوز له التحري أم لا ؟ فيه قولان :-

أحدهما قال في الأم إنه يجب عليه أن يتحرى (٢) ، وإذا أداه إحتهاده إلى طهارة إناء إستعمله ،

<sup>(</sup>١) وفيه قول رابع يحكم بنجاسة أحدهما ، ويجب الاجتهاد ، وبـــه قطسع الصيـــدلاني والبغـــوي والذي عليه الأكثر واختـــــاره النـــووي أنـــه يحكـــم بطـــهارة الإنـــائين فيتوضــــأ بهمـــا . وهذه الأوحه إذا استوى المخبران في الثقة فإن رجع أحدهما أو زاد العدد عمل به . المهذب ٢٥/١ المجموع ١٧٨/١ نماية المحتاج ١٠١/١ ،

<sup>(</sup> ٢ ) في ج : لو كان

<sup>(</sup>٣)-واختـــاره الفـــوراني والمـــاوردي والمحــاملي والشـــيخ أبوحـــامد المـــروزي وصححه البغوي والرافعي والنووي.

الأم ٥٩/١ ، التهذيب ص ١٥ ، الحاوي ٣٤٨/١ ، حليه العلماء ١٠٩/١ . الوحيز ١٠/١ فتسح العزيز ٢٨٤/١ ، ، المهذب ٢٦/١ ، المحموع ١٩٦/١ الروضة ١٤٦/١ .

- ووجهه أن معه آله يتوصل بحا إلى الإحتهاد في الماء من شمر رائحته و دوقه ومعرفة (۱) (( نقصان )) الماء في الإناء ، وغير ذلك ، وصار بمترلة ما قلنا في دحول الوقت إنه (۱) لا يجوز له التقليد في دخول الوقت (۱) ؛ لأنه يمكن الوصول إلى معرفه ذلك بعمل يعمله من قراءة وغيرها ،

والقبول الشافي قالم في حرملة إنه لا يجوز لم أن يجتهد (\*) ؛ لأن آلة الإجتهاد البصر ، وهو عادم له ، [ فصار هذا بمترلة مالو خفيت عليم القبلة ، فإنه لا يجوز أن يجتهد فيها ؛ لأن آلمة الاحتهاد البصر ، وهو عادم له ] (٢) .

إذا تُبت هذا ، فإن الشافعي رحمه الله قال ، فإن كان هناك بصير قلده (۱) واختلف (۸) أصحابنا رحمهم الله في تأويل هذا الكلام ،

<sup>(</sup>١) في ج: ومعرفته

<sup>(</sup> ٢ ) في النسختين فعال والصواب المثبت من فتح العزيز ٢٨٤/١

<sup>(</sup>٣) في ج: لأنه

<sup>(</sup>٤) بر يجتهد قال النووي في المجموع ١٩٦/١ ، اتفقــــو عنـــى أن الأعمـــى يحتـــهد في أوقـــات الصلاة ولايجتهد في القبلة .

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : زيادة فيها

<sup>. ...</sup>وهذا الذي قطع به الجرحاني في كتاب التحرير والبلغة ، قال النــــووي هـــــذا شـــاذ هــــتروك نبيت عليه لثلا يعتر به ،

حبية العلماء ١٩١/١ ، فتح العزيز ١٢٨٤ ، المجموع ١٩٦/١ ، هاية انحتاج ٩١/١ .

<sup>(</sup>٦) مابين المعقوفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup> V ) انظر الأم ١/٩٥

<sup>(</sup>٨) في ج: إنا ختلف

فقال بعضهم (۱) أراد به (۲) إذا كان البصير يعلنه الطهومين النجيس ، فأما إذا كان باجتهاده ، فلا يجيوز أن يقلده ؛ لأن المجتهد لا يجيوز له (۱) أن يقلد المجتهد ،

وقال بعضهم أراد به إذا كان الأعمى ليس معه آلة يتوصل ها إلى الاحتهاد ، فإنه يرجع إلى احتهاد البصير (ئ) ، فعلى هذا إذا قال البصير أنا لا أعلم الطاهر من النحسس ، فإن الأعمى يتوضأ بأحدهما تخمينا ويصلى ، وعليه الإعاده (°) ؛ لأنه لم يتيقن الطهارة ،

## (فسصل)

المتحرى في الإنائين (يقصد) (أ) النظر في النجس ؛ لأن النجاسة أظهر أمارة وأبين علامة من الطهارة (أ) ، والله أعلم .

(۱) نماية ج: ۱٤۸

(٢) أراد به ساقطة في : ج

(٣) له ساقطة في : ج

(٤) فيقلده وهــــو نــــص الشــــافعي واختــــاره الرافعــــي والنــــوي وفي وحه : أنه لايقلد .

المهذب ٢٦/١ ، حلية العلماء ١/١١ ، فتح العزيز ٢٨٤/١ ، المجموع ١٩٦/١ .

(٥) الإعاده لم يذكرها الشافعي ، وذكرها المصنف قياسا ،
 المجموع ١٩٦/١ ، الروضة ١٤٦/١ .

(٦) في: ب يفصل

## (فصل)

قد ذكرنا أنه إذا اشتبه عليه الطاهر من النجس ، فإنه (۱) يتحسرى ويستعمل مايؤديه احتهاده إليه (۲) ، قسال الشافعي رحمه الله وأستحب [ك] (۳) أن يريق الآخر ؛ لئلا يدخل عليه وقست الأخرى ، ويتغير اجتهاده ،، (۱) وهذا كما قال ؛ لأنه إذا أراق النجس ، لايتغير احتهاده بعد إراقته ، ويبقى عنى احتهاده الأول .

قال (°) في الأم (٢) يريق النجس إذا لم يخف العطش ،، وهذا كما قال ، إذا تحرى وبان له الطاهر من النجسس أراق النجس إلا أن يخاف العطش ، وفائدته أنه إذا خاف العطش أمسك النجس ، ولم يرقه ؛ ( لأن ) (١) أكثر مافيسه أن يكون معه ماء نحسس ، ليشربه إذا لحقسه العطسش ، وذلك حائز (١) كما يجوز له أكل الميتة عند الاضطرار (٩) ،

<sup>(</sup>١) في : ب فإنه لا

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۲٤٦

<sup>(</sup>٣) له ساقطة في : ب

<sup>(3) 12-1/80.</sup> 

<sup>(</sup>٥) ي ح: وقال

<sup>(</sup>٣) في الأم ٩/١ه (وإن حاف العطش حسر الذي الأغب عنده أنه لخس ) وانظر محتصر المزني ص ٩، الحاوي ٣٤٧/١، المحموع ١٨٦/١

Y: - ; ( Y )

<sup>(</sup> ٨ ) معنى المحتاج ١٣٣/١ ، حاشية الشيراملسي ٢/١٩

<sup>(</sup>٩) نوحيز ٢١٦/١ ، كفاية الأخيار ص٦٩٢

إذا (") ثبت هذا ، فإنه إذا لم يرقب حيى دحل [عليه] (") وقصلة أخرى ، ولم يحدث ، فإنه يجبوز له أن يصلني بتلك الصهارة ، وإن كان قد أحدث ، فيحب عليه أن يجتهد ثانيا ، ولا يقتصر عسى الاجتهاد الأول ، كما قلنا في الحاكم إذا اجتهد في مسألة ثم عادت تلك السالة إليه بعد ، فإنه لا يجوز له الاقتصار على الاجتهاد الأول ")

وكذلك إذا احتهد في القبلة ، ثم دخل وقت صلاة أخرى ، فإنه لا يجـــوز ـــه الاقتصار على الاجتهاد الأول (''.

فإذا اجتهد في ذلك ففيه ثلاث مسائل : -

المسألة (٥) الأولة أن يغلب على ظنه طهارة الأول الذي قد استعمل منه ، أو تيقن طهارته (١) ، فإنه يستعمل منه ويصلي ولا كلام (١) ؛ لأنه إن تيقن فقد قوى اليقين الاحتهاد ، وإن احتهد فقد قوى الاحتهاد [ اليقين ] (١) ؛ لأنه إذا غلب غُلى ظنه طهارة الأول توضأ منه ،

<sup>(</sup>١) في ج: ثم إذا

<sup>(</sup>٢) عليه ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٣) ستأتي هذه المسألة ص٢٧٢

<sup>(</sup>٤) ستأتي هذه المسألة ص ٧٤٨

<sup>(</sup>٥) المسألة ساقطة في: ح

<sup>(</sup>٦) قال النووي في المجموع ١/ ١٨٧ واعلم ألهم يطلقون العلم واليقسين ويريدون بهما الظنن الظناهر لا حقيقة العلسم واليقيين ، فإن اليقسين هو الاعتقاد الجسازم ، وليس ذلك بشرط في هذه المسألة ونظائرها .

<sup>(</sup> Y ) الحاوي ۱۸۷/۱ ، الجموع ۱۸۷/۱

<sup>(</sup> ٨ ) اليقين ساقطة في : ب

واستحب له اراقة الآخر بعد ؛ لئلا ترد عليه صلاة أخرى ، ويتغير احتهاده ، (۱) وأما إذا كان قد تيقن (طهارة )(۲) الماء فإنه لا يريقه ·

والمسألة الثانية أن يتحقق أن الماء كان لجسا ، والنساني هو "الطاهر ، فيهاهنا يجب عليه أن يغسل جميع ما أصابه مسن "الساء الأول ، ويعيد تلك الصلاة التي صلاها ؛ "الأنه صلى ، وهو محدث حسامل النجاسة ، ووافقنا أبسو حنيفة رحمه الله في هسده المسائلة ، "ا ، وهي أصل يقيس عليه أصحابنا مسائل :-

وكذلك إذا نسي الماء في رحمله وتيمم وصلى ، ثم تحقق أن الماء كان في رحلبه بخب عليه الاعادة (^) .

<sup>(</sup>١) سبقت هذه المسألة ص ٢٦٨

<sup>(</sup>۲) يې ب: طهارته

<sup>(</sup>٣) في ج: أنه هو

<sup>(</sup>٤) من ساقطة في : ح

<sup>(</sup> ٥ ) الحاوي ٣٤٨/١ ، المهدب ٢٦/١ ، فتح العزيز ٢٨٦/١ ، المحسوع ١٨٧/١

<sup>(</sup>٦) المبسوط ٢٠٢/١٠ ، شرح فتح القدير ٢٧٩/١

<sup>(</sup>۷) ستأني ير ص ٧٦٢

<sup>(</sup> ٨ ) وهو الجديد ، وصححه الرافعي والشاشي والنووي ، وي القديم لا اعادة

مختصر السزني ص ١٠، التعليقة للقساضي حسسين ٢٥٣/١، حنيسة انعنسساء ٢٥٠/١، فتح العزير ٢٥٦/٢، المجموع ٢٦٤/٢، الروضة ٢١٦/١

والمسألة الثالثـة أن يغلب على ظنه أن الثاني طاهر ، والذي استعمله كان لجسـ ففي ذلك ثلاثة أوجه :-

أحدها وهو المذهبُ نقله المهزي عن الشافعي أنه يتيمه ويصلي . وعليه الاعادة (١) ؛ لأن معه ماء متيقن (٢) الطهارة .

والثاني قال أبو الطيب بن سلمة رحمه الله قال أبو العباس بن سريج رحمه الله لا بـل يتوضأ هـذا المـاء ويصلي ، ولا تجـب عليـه الاعـادة ". والـذي نقلـه المـزي لا نعرفـه للشـافعي رحمه الله . وصار هذا بمترلة المحتهد في القبلة ، فإنه يصلي إلى الجهة التي أداه اجتهاده إليـها . فإذا حضرت صلاة أخرى فأداه اجتهاده إلى غير تلـك الجهـة صلـي إليـها . ولا يعيد الأولة (٤) فكذلك هاهنا (٥) .

<sup>(</sup>١) وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور . مختصر المسسري ص ١٢، الحساوي ١/ ٣٤٩، المسهذب ٢٥/١، فتسح العزيــز ٢٨٥/١. المجموع ١٨٩/١، الروضة ١٤٦/١

<sup>(</sup>٢) في ج: تيقن فيه

<sup>(</sup>٤) ستأتي هذه المسألة ص ٧٦٢

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : فكذلك هنا .

ذكر القاضي حسين في التعليقة ١٩٨/١ فرقا بين المسألتين فمسألة القبلة يجوز أن يصلمي إلى غصصير حهدة القبل المسلمة في السمسمفر أو لعمسمدر المسمسلمة ، أما الصلاة بالماء النحس فلا تجوز في حال من الأحوال ١٠هـــ

قال أبو الطيب رحمه الله وهذا الذي ذكره أبو العباس غير (') صحيح ، والذي نقله المزني رأيته في كتاب حرملة ، (') ويفارق ما ذكره من القبلة ؛ لأن في القبلة لا نأمره بفعل فاسلد ؛ لأنه يحتمل أن تكون هذه الجهة الثانية هي جهة القبلة ،

وليسس كذلك في المساء (")؛ لأنسا نتحقسق (أ) أنسا نسأمره بفعسل فاسسد ؛ لأنه إن كان (أ) الأول نحسا ، فيجب عليه أن يغسل ما أصابه من ذلك المساء ، ويعيد الصلاة ، فيؤدي إلى نقسسض الاجتهاد بالاجتهاد ، وهذا لا يجسوز (أ) ، وإن كان الثاني هو النجس فنأمره (أ) أن يتوضأ منه ، وهذا فاسد ،

والوجه الشهالث أن (^) يتيمه ويصله ولا يعيد ولا يعيد ووجهه أن من به قروح وإن كان يخاف العطش يتيمه ويصلي ولا يعيد فكذلك هاهنا مثله (١٠).

<sup>(</sup>١) غير ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) المهذب ٢٥/١ ، فتح العزيز ٢٨٦/١

<sup>(</sup>٤) في ج: لا نتحقق

<sup>(</sup> د ) هاية ج : ١٤٩

 <sup>(</sup>٦) نقل أبن الصباغ اجماع الصحابة على ذلك ؛ لأن الاجتهاد النساني ليسس بالفوى من الأول
 ويؤدي إلى ألا يستقر حكم ، الاشباه والنظائر لنسيرطى ص ١٠١

<sup>(</sup>٧) ي ج : فإنا نأمره

<sup>(</sup>٨) في ج: أنه

<sup>(</sup>٩) المهذب ١٩٠/١ فتح العزيز ٢٨٦/١ ، المحسر ١٩٠/١

<sup>(</sup> ۱۰ ) مثله سافطة في : ح

ومن نصر روايسة المرزي رحمه الله ، وهمي الصحيحة أحاب عن هذا فقال إذا كان به قروح أو خاف العطش فإنه غير منسوب إلى التفريط حيث لم التفريط ، وليس كذلك في منتألتنا ، فإن (١) هذا منسوب إلى التفريط حيث لم يرق الماء فافترقا .

هذا كله إذا كان قد بقي معه مسن المساء الأول بقيدة "، ، فأما إذا لم يكن بقي معه من الأول شمل الأول شمارة فأما إذا لم يكن بقي معه من الأول شمل الأول شمل الأول شمارة هذا الثاني فإنا نفرع على رواية المزني (وهي ) المذهب ويتيمم ويصبي ، ولا يستعمله ، وهل تجب عليه الاعادة (٥) أم لا ؟ فيه وجهان :-

أحدهما قاله أبو الطيب ابن سلمة وأبو إسحاق وحمهما الله إنه لا تحسب عليه الاعادة (٢) ؛ لظاهر كلام الشافعي رحمه الله ؛ لأنه قال إن كان قد بقي معه من الأولة فإنه يعيد ؛ لأن معه ماء متيقن الطهارة ، (٧) وهذا غير موجود في المسألة ، والوجه الثاني تحب عليه الاعادة (٨)؛ لأن طهارة هذا الماء من طريق الظاهر وليست متيقنة ،

<sup>(</sup>١) في ج: فإنه

<sup>(</sup>٢) في ج: شي

<sup>(</sup>٣) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٤) في ب: وهو

<sup>(</sup> ٥ ) أي للصلاة الثانية التي صلاها بألتيمم أما الأولى فلا تجب اعادتما بلا خلاف . المجموع ١٩١/١

<sup>(</sup>٦) وهو الذي صححه القاضي حسين والرافعي والنووي .

التعليفة للقاضي حسين ١/٧٦١ ، فتح العزيز ٢٨٦/١ ، المجموع ١٩٠/١ ، لهاية المحتاح ١/ ٩٦ ( ٧ ) الأم ١/٩٥

<sup>(</sup> ٨ ) حلية العلماء ١/ ١٠٨ ، المهذب ١/ ٢٥ مغني المحتاج ١/ ١٣٤

وعلى قسول ابسن سسريج رحمه الله يتوضأ به ويصلي ولا يعيد ، (') وعلى قول بعض أصحابنا يتيمم ويصلي ولا يعيد وجها واحدا .

## (فصسل)

إذا كان معه إناء طاهر وإناء نحس فإنا (\*) قد ذكرنا أنه يتحسرى ويستعمل مايؤديه إليه احتهاده (\*) ، فعلى هذا إن لم يفعل ولكنه خلصط أحدهما بالآخر وأراقهما ، فإنه إن كان قبل دخول الوقت فإنه يتيمسم ويصلبي ولا يعيد (\*) ، وإن كان ذلك بعد دخول الوقت فهل تحب عليه الإعادة أم لا ؟ فيه وجسهان (\*) بناء عنبي أن من أراق الماء بعد دخسول (وقست) (\*) الصللة ، وقد ذكرنا ذلك في باب التيمم (\*) .

وأما إذا أراق أحدهما وأبقى الآخر فهل يجوز أن يتحرى أم لا ؟ فيه وجهان :أحدهما أنه لا يجوز (^) ؛ لأن التحري إنما يكون في إنائين وهـــــــاهنا واحد .
والوجه الثاني أنه يجوز (٩) ؛ لأنه يعلمه ، فهو بمترلة مالو كان يراه في هذه الحالة

<sup>(</sup>١) قال النوري وعلى الجملة قول ابن سريج هنا ضعيف حدا ، المحموع ١٩٠/١

<sup>(</sup> ٢ ) في ج : فإنه

<sup>(</sup>۳) سبق در ۲٤۳

<sup>(</sup>٤) اجسوع ١٨٥/١ ، الروضة ١٤٦/١

<sup>(</sup> ٥ ) الأول لايعيد ، وهو الذي صححه النووي ، الثاني يعبد .

التعبيقه لنقاضي حسين ٤٩٧/١ ، فتح العزير ٢٨٤/١ ، المجموع ١٨٦/١ .

<sup>(</sup>٦) ير - : الوقت

<sup>(</sup> ۱ ) ي شخصوط ۱۰۱۱

<sup>(</sup> ١٠ ) وهمر الذي صححه الأكثر ٠

حبية العنساء ١٠٥/١) فتح العزيز ٢٨٤/١) المحسوع ١٨٥/١) الروضة ١٤٦/١.

<sup>( ؛ )</sup> احري ۱/۲۷۱ ، المهدب ۱/۲۵۱ ،

فإذا قلنا يجوز له أن يتحرى فإنه ينظر فإن (١) أداه اجتهاده إلى طهارته توضياً به وصلى ولا إعادة عليه ، وإن أداه اجتهاده إلى نحاسته تيمم وصنبى ، ولا إعادة عليه (٢) ،

وإذا قلنا لا يجوز له أن يتحرى فما يصنع ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه يستعمله ويصلي ، ولا إعادة عليه (") ؛ لأنه شاك في نحاسته ، فيحب أن يرده إلى الأصل والأصل الطهارة .

والوجه الثاني أنه لا يجوز أن يستعمله ؛ لأن حكم الأصل قد بطل بإراقـــة الآخــر فعلى هذا يتيمم (أ) ويصلي ، وهل تجب عليه الإعادة أم لا ؟ فيه وجهان (أ) .

# (فصل)

والتحري في الثياب حائز ، وإذا اشـــتبه عليــه توبــان تحــرى فيــهما ، (\*) وأما إذا كان ثوب واحد وتيقن حصول النجاسة فيه ، فإن عرف محلها غســـله ، وإن لم يعرف محلها غير أنه عرف الجهة التي هي فيها ، مثل أن تكـــون في ذيــل القميص ، وجب عليه غسل جميع الذيل ،

<sup>(</sup>١) في ج: فإنه إن

<sup>(</sup>٢) المحموع ١/١٨٤، ١٨٥.

<sup>(</sup>٣) رهو قول أبي على الطبري . المهذب ٢٥/١ ، حلية العلماء ١٠٥/١ .

<sup>(</sup>٤) وهو قول أبي حامد **وصححه المحققون والأكثرون** . المحموع ١٨٥/١ ، الروضة ١٤٦/١ .

<sup>( ° )</sup> أحدهما لايعيد وهو الذي صححه الاكثر . الثاني يعيد . الحاوي ٧/١ ٣٤٧/١ الوسيط ٧/١٣٤١، فتح العزيز ٢٨٤/١ ، المجموع ١٨٥/١ ، الروضة ١٤٦/١

<sup>(</sup>٦) الحاوي ٢/ ٢٤٤ ، المهذب ١١٨/١ ، الوسيط ٦٤٢/٢ ، فتح العزيز ١٨/٤ ، المحمدوع ١٤٤/٣ ، الروضة ٢٧٩/١ .

وإن لم يعسرف شيئا من ذلك وحب أن يغسل جميع الثسوب، (') فإن الله تحقق النحاسة في أحد كمن القميس ، واشتبه عليه ذلك ، هل يجوز له التحري أم لا ؟ فيه وجهان : -

أحدهما أنه يجوز له التحري (أ) ؛ لأن الكمين بمترلة الثوبين . والثاني أنه لا يجوز له التحري (أ) ؛ لأن الثوب واحد والثوب الواحد لا يتم فيه التحري ، ويفارق الثوبين ؛ لأن هناك يحتمل أن يكون الطاهر المدي أداه إليه احتهاده ، وليس كذلك في مسألتنا فإنه متحقق أن النجاسة في أحدد الكمين ، واليقين لا يزول بالظن والاجتهاد ،

قال أبو العباس ، ولأن غسل النجاسة في الثوب الواحد لا يشق ، فلذلك لم يجرز فيه التحري ، والمشقة تلحق في غسل الثوبين ، فنذلك حاز التحري فيهما (٥) ، والله أعلم .

<sup>(</sup>١) نص عليها الشافعي ، واتفق عليها الأصحاب .

الأم ١٢٣/١، الحاوي ٢٤٦/٢، المهذب ١١٨/١، فنح العزيز ١٦/١٤، المحمسوع ١٤٣/٣. الروضة ١/ ٣٧٨.

<sup>(</sup> ۲ ) في ج : وإل

<sup>(</sup>٣)-وهرقول أي العباس بن سريج ، واختاره النووي.

اخاري ۲/ ۲۶۲، المسهدت ۱۱۹۱۱، فتسع العزيسز ۱۷/۱، ۱۸، المجمسوع ۱۶۵۳، انروضة ۳۷۹/۱

<sup>(</sup> كَ ) وهر قول أبي اسحاق ،

قال الشير زي وإن قصل أحد الكمير من القميص جاز التحري بلا حلاف .

حساوي ٢٤٦/٢ ، المسهدب ١١٩/١ ، حليسة العلمساء ٢/ ٥٥ . فتسبح العزيسز ١٧/٤ ، عموع ١٧/٣ ، الروضة ١٧/١ ،

<sup>(</sup> ٥ ) التعليقة للقاصي حسين ٢/ ٩٢٧ ، حلية العلماء ٢/ ٥٤ ، الوسيط ٦٤٢/٢ ، الروضة ١٩٧٩/١

## ( فصـــل )

إذا كان هناك إنائان نحس وطاهر ، وهناك رجلان فاجتهدا ، فأدى كل واحد منهما اجتهاده إلى طهارة إناء ، فاستعمله ، فإنه لا يجوز لأحدهم أن يوم الآخر(۱) ؛ لأنه يعتقد أن إمامه يصلي وهو محدث وعليه نجاسة ، وكذلك إذا اجتهدا في القبلة ، واختلف اجتهادهما فإنه لا يجوز أن يسأتم أحدهما بالآخر(۱) ؛ لأنه يعتقد أن إمامه يصلي إلى غير القبلة .

وقال أبو ثور يجوز ذلك · (") وموضع هذه المسألة كتاب الصلاة ، ونحن نذكرها هناك إن شاء الله تعالى (١٠) .

فإن أمه صحت صلاة الإمام وبطلت صلاة المأموم؛ لأن المأموم يعتقد أن إمامه يصلي وهو محدث وعلى بدنه نحاسة ، وإذا اعتقد المأموم بطلان صلة إمامه لم تصح صلاته وإذا اعتقد الإمام بطلان صلاة المأموم لم يضره ذلك (٥) .

# ( فصـــل )

إذا كان هناك ثلاثة أواني ، إنائان (٦) نجسان وإناء طاهر ، وهناك ثلاثة أنفس ، واحتهد كل واحد منهم فأداه احتهاده إلى طهرة إنساء ، فاستعمله فإنه لا يجوز أن يصلوا جماعة ،

<sup>(</sup>١) المسهدب ٢٥/١، الحساوي ٨/١، عليه العلم اء ١٠٩/١، المحموع ١٩٧١، المحموع ١٩٧١، المحموع ١٩٧١، المحموع ١٩٧١، الم

<sup>(</sup>٢) ستأتي هذه المسألة ص ٧٥٦

<sup>(</sup>٣) المغنى ١٠٩/١، حلية العلماء ٧٣/٢، المحموع ١٧٩/١.

<sup>(</sup> ٤ ) تعالى غير موجودة في : ج 10 وانظر ص من هذا الكتاب

<sup>(</sup> ٥ ) الحاوي ٣٤٨ ، المجموع ١٩٧/١

<sup>(</sup>٦) في ج: إناء

فإن صلوا جماعة صحت صلاة الإمام وبطلت صلاة المأمومين ؛ لأنهما يعتقدان بطلان صلاة الإمام (١) ،

وإن صليوا فيرادى لم تجيب عليه الإعيادة (١) ، وأما إذا كان هناك إنائان طاهران وإناء لجس ، فإلهم إذا اجتهدوا واستعمل كرواحد منهم إناء وصلوا فرادى فصلاتم صحيحة [ ولا كلام ،

وأما إذا (٤) جاءت صلاة الظهر فقدموا إماما آخر غير الذي صنى صلاة الصبح ، فإن صلاة إمامها صحيحة ، وصلاة إمام الصبح صحيحة وصلاة الآخر باطنة ؛ لأنه اعتقد أنه توضأ بالماء الطاهر وإمامه الذي صنى الصبح تطهر بالماء الآخر الطاهر ، وإن هذا الإمام توضأ بالماء النجس ، فنذلك بطلت صلاته ،

فإذا حضرت صلاة العصر فقدموا الثالث فإن صلاته صحيحة وصلاة المسأمومين باطلة (٥) ، والتعليل ما ذكرناه ،

١/ يصح لكسن واحسد السني أم فيسها والاقتسداء الأول، وهسر قسول اسن الحسداد،
 وبه قطع الشيرازي، وسائر العراقيين والمتولي من الحراسانيين، وهواختيار الفوراني والنووي.
 ٢/ لا تصح إلا التي أم فيها، وهو قول إن القاص.

<sup>(</sup>١) الحاوي ٣٤٨/١، المجموع ١٩٨/١، الروضة ١٤٩/١

<sup>(</sup>٢) بلا خلاف ، المجموع ١٩٨/١

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقرفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup> ٤ ) في ح : فإدا

<sup>(</sup> ٥ ) في هده المسألة ثلاثة أوجه :

 <sup>&</sup>quot;أ تصح التي أو فيها والاقتداء الأول إن اقتصر عليه فهان اقتسدى تابيها بطها جميعها .
 وهو قول أبي اسحاق المروزي .

الأولئ أن كان إناء واحد طاهر وثلاثة نجسة فيتوضأ كل واحد منهم بإناء واحد منهم بإناء ويصلي منفردا ، ولا يجوز أن يأتم بعضهم ببعض (") ؛ لأن كل واحد منهم اعتقد أنه توضأ بالماء الطاهر ومن عداه توضأ بالماء النجس .

والثانية أن يكون إناءان طاهران وإناءان نحسان فتقدم أحدهما فصلى الصبح ، فإن الصلاة صحيحة في حق الكل ؛ لأن كل واحد منهم يقول أنا متوضئ بالمساء الطاهر/ وإمامي توضأ بالماء الطاهر/ " ،

وإن تقدم آخر فصلى الظهر فإن صلاة الإمام صبحيحة وصلة إمام الصبح صحيحة ، وفي حق الباقين باطلة ،

وإن تقدم آخر فصلى صلاة العصر ، فإن صلاة الإمام صحيحة وصلاة الباقين باطلة ، وكذلك في صلاة المغرب .(١)

والمسألة الثالثة (٧) أن تكون ثلاثة أوابي طاهرة وإناء نحس فتقدم واحد فصلى بمم [ الصبح فإن صلاة الصبح صحيحة في حق الجميع ،

<sup>(</sup>١) في ج: فأدى

<sup>(</sup>٢) بإناء ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) بلاخلاف، المحموع ١٩٩/١

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : ويصلي

<sup>(</sup>٥) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٦) المجموع ١٩٩/١ وقد تقدم ذكر الأوحه فيها ص ٢٧٨

<sup>(</sup> ٧ ) في ج: الثانية

وإن تقدم آخر فصلى بهم ] () الظهر فهي صحيحة في حق الكل أيضا ؛ لأن كل واحد منهم يجوز أن يكون استعمل طاهرا وإمامه متوضي بالماء الطاهر ، وإن تقد آخر فصلى صلاة العصر فإنها صحيحة في حق إمامهم وإماء الظهر وإمام الصبح وباطلة في حق الرابع ؛ لأنه يعتقد أنه طاهن وقد صلى خلف إمامين يعتقد طهار تمما في الصبح والظهر ، فهو يحكم بنجاسة هذا الإمام ()

وإن تقدم آخر وصلى المغرب فإلها صحيحة في حق إمامه حسب ، باطلة في حق الباقين ؛ لأن كل واحد منهم يعتقد طهارة نفسه ، وقد صلى خلف إمامين يعتقد طهارةمما ويحكم بنجاسة هذا الإمام ،

وإن كان هناك خمسة أواني وخمسة أنفس ففيه خمس مسائل، وانتعليل ماذكرناه (<sup>۱)</sup> .

و هملة ذلك أنه متى صلى خلف إمام يجوز أن يكون طاهرا فصلاتـــه صحيحـة خلفه : ومن صلى خلف إمام يعتقد نجاسته فصلاته خلفه باطلة (؛) ،

وكذلك إذا كان هناك خمسة أنفس فحرج من أحدهما ريح و لم يعرف بعينه، وأم كل واحد منهم في صلاة فإنه بمترابة مالو كان أربعة أواني نجسة وإناء طاهر .(٥)

<sup>(</sup> ۱ ) مايير المعقوفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup> ۲ ) شعي ۱۹۸۱ (

<sup>(</sup>٣) هم كنه تفريع على المدهب المُختار ، وبه قال ابن الحداد ،وقد سبق دكر الوجهين الآحرين ص

<sup>(</sup> ١٤ ) و هده المسألة طريقال :

الأول أنها كمسألة الأوابي وفيها الأوحه الثلاثة المتقدمه ص ٢٧٨ وأصحها الأول وهو مدهب ابن اخداد، وهذا هو المشهور وبه قطع الجمهور والثاني أنه لايصح الاقتداء هنا قولا واحدًا بحلاف الأبيه وهدًا قال به الجويبي والمتوي الحاوي ٣٤٨/١) الروضة ١٩٠١، المجموع ١٩٩١،

<sup>(</sup> ٥ ) الصر اخاري ١٩٩/١ المحموع ١٩٩/١

# ( فسرع ) (۱)

رجل توضأ وصلى الظهر ثم أحدث فتوضأ وصلى العصر ، ثم تيقن أنه تنزك (") مسح رأسه في أحد الطهارتين ، فإن هاهنا تجب عليه إعدة صلاة لابعينها ، وإذا (وحب) عليه صلاة لابعينها وحب عليه إعادة الصلاتين (ئ) (وصار) (وصار) عبرلة مالو نسبي صلاة من خمس صلوات فإنه يعيد الخمسة (أ) ، كذلك هاهنا ويستأنف الطهارة أو يمسح (الله ويغسل رحليه ، وذلك مبسي على تفريق الوضوء ، وفيه قولان :-

وإذا قلنا لا يجوز تفريق الوضوء (^) ، وحب أن يستأنف الطهارة ٠

وإذا قلنا إن تفريق الوضوء يجوز ، وهو الصحيح (\*) ، فإنه يمسح رأسه ويغسل رجليه (۱۰) ،

<sup>(</sup>١) لهاية ج: ١٥١

<sup>(</sup>٢) في ج: نسي

<sup>(</sup>٣) في ب: أوحب

<sup>(</sup>٤) بلا خلاف عند الشافعيه ، المجموع ١/٠٠٠١

<sup>(</sup>٥) في ب: وصلى

<sup>(</sup>٦) سبقت الإشارة إليه ص ٢٥٨

<sup>(</sup> Y ) في ج : ويمسح

 <sup>(</sup> A ) وبه قال في القديم فالوضوء معه غير حائز ،
 الحاوي ١٣٦/١ ، المهذب ٤٣/١ ، الروضة ١٧٤/١

<sup>(</sup>٩) وبه قال في الجديد والوضوء معه صحيح،

الحاوي ١٣٦/١ ، الحسهذب ٤٣/١ ، حليسة العلمساء ١٥٦/١ ، فتسبح العزيسز ١٨٣٨١ ، الروضة ١٧٤/١ .

<sup>(</sup>١٠) الجموع ١/٠٠٠

وأما إذا تطهر وصلى الظهر-ولم يحدث ، ولكنه حدد الوضوء وصلى العصر ثم تيقين أنه تسرك مسيح رأسه في أحدد الطهرتين . فإن هذه المسأله مبنية على أصلين :-

على أن تجديد الوضوء هل يرفع الحدث أم لا ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه يرفع الحدث ، لأنه يؤدي فعلا مشروعا فصار بمترلسة مالو نوى الطهارة (لمس)(١) المصحف وما أشبهه .

والثاني لايرفسع "الحدث "؛ لأنسه فعسل يصبح مسن غسير طسهارة ، فإذا قلنا إنه لايرفع الحدث وجب عليه أن يعيد الصلاتين معا ؛ لأنسه يحتمسل أن يكون ترك مسح الرأس من الطهارة الأوله ، فيكسون صلى ، وهسو محدث ، والطهارة الثالثة لم تؤثر ولم ترفع الحدث وصلى العصسر وهسو محدث أيضا ، وحل يستأنف الطهارة أم لا ؟ على القولين في تفريق الوضوء (أ) ،

فإذا قلنا إنه يجوز فإنه يمسح رأسه ويغسل رحليه ٠

وإذا قلنها إن التجديد (( لا )) (٥) يرفع الحسبدت (١)

<sup>(</sup>١) في ب: مس

٧ ١٠٠ : - ي ( ٢ )

<sup>(</sup> ٣ ) وهذا الوجهان في أحد الطريقين ، واختاره المصنف والماوردي .

والطريق الثاني القطع بأنه لايرتفع حدثه ، وهو المذهب ، وبه قطع الجمسهور مسهم التسبيح السيو حسامد والمحساملي والبعسوي والرويساني والرافعسسسي والنسسووي ، وقال الشيخ أبو حامد وهو قول عامة أصحابنا .

خاوي ٩٦/١ ، التعليقه للقاضي حسين ١٦٥٣ ، حلية العلمسساء ١٣٣/١ ، فتسح العزيسز ١٣٣/١ ، الخصوع ١٦٣/١ ، فتسح العزيسز ٣٢٣/١ .

<sup>( ؛ )</sup> سنقت الإشارة إليه ص ٢٨١

<sup>(</sup> ٥ ) ٧ : ساقطه في النسختين وبما يصح المعنى

<sup>(</sup> ٣ ) وهو الذي قطع به الجمهور النظر ص ٢٨١

فإنا نحمله على أسوأ أحواله (۱) وهو أن يكون قد ترك ذلك في الظهر، وهل يعيد صلاة العصر أم لا ؟ مبني على تفريق الوضوء (۲)،

#### ( فسرع )

إذا كان حنبا فاغتسل من (1) الجنابة ثم اغتسل بعد ذلك للجمعة ثم وحد لمعة من بدنه لم يصبها الماء ، ولايعلم هل ذلك من غسل الجنابة ، أو من (0) غسل الجمعة ؟ فيان هاهنا وجمها واحدا أن غسل الجمعة لا يرفع الحدث (1) ، والفرق بينه وبين تجديد الوضوء ، أن تجديد الوضوء مسنون في نفسه ، وليس كذلك غسل الجمعة فإنه سن للنظافة (٧) ،

فعلي هيذا إن كيان قيد صلي أعياد الصلة ، وهل يستأنف الغسل أو يغسل اللمعة ؟ على قولين في تفريق الوضوء . (^)

<sup>(</sup>١) احتياطا ، فتح العزيز ٢/٣٣١

<sup>(</sup>٢) سبقت الإشارة إليه ص ٢٨١

<sup>(</sup> ٣٠) الجمعوع ١/٠٠٠ .

<sup>(</sup>٤) في ج: عن

<sup>(</sup> ٥ ). من ساقطه في : ج

<sup>(</sup>٦) وهو المذهب، فتح العزيز ٣٢٣/١، الروضة ١٦٠/١، نماية المحتاج ١٦٣/١

وإن كان مما يستحب له الطهارة لا لأجلل الحمدث كتحديد الوضوء وغسس الحمعة لم يرتفع حدثه بنيته ، أ .هـ وانظر التعليقه للقاضي حسين ٢٥٤/١

<sup>(</sup>٨) سبقت الإشارة إليه ص ٢٨١

#### ( فــرع )

قال أبو بكر [ابن] (۱) الحداد رحمه الله في الفروع (۱) إذا تطهر رحل ثم حدد وضوءه ، وتيقن أنه ترك مسح رأسه في الطهارة الأولة مسح رأسه وغسل رحليه قال أصحابنا رحمه الله إنما قال ذلك علنى الوجه الله يقول إن تجديد الوضوء لايرفع الحدث ،

وأما إذا قلنا إنه يرفع الحدث (٢) فإن الطهارة صحيحًة عنى (١) الوحسه السذي يقول إن تفريق الوضوء يجوز ،

فأما إذا قلنا إن تفريق الوضوء لا يجوز فإنه يستأنف الطهارة .(°)

## ( فسرع )

قال ابن الحداد رحمه الله إذا تطهر ثم نسبي أنه تطهر فتطهر ثانيا ، وتيقن أنه ترك مسح الرأس في الطهارة الأولة فإن حدثه قسد ارتفع بالثانية ، وطهارته صحيحة (1) .

<sup>(</sup>١) أبن ساقطه في : ب

<sup>(</sup>٢) قال ابن حملكان في الوفيات ١٩٧/٤ ، صنف أبو نكر بن حداد كتسباب الفسروع في المدهست وهو صغير الحجم دقق مسائله ، وشرحه جماعسسة مسن الأنسسة منسهم القفسال والمسروزي والقاضي أبو الطيب وأبو على المسجي أ . هـ . وأنظر تمذيب الأسماء ١٩٣/٢ .

<sup>(</sup>٣) مر ذكر القولين ص ٢٨٢

<sup>(</sup>٤) ي ج: وعلى

<sup>(</sup>٥) سقت الإشارة إليه ص ٢٨١

 <sup>(</sup>٦) وصرح به الفوراني والبعوي والمتوني والروياني ، ونقن السرراني والنسووي الاتفساق عليه .
 المجموع ٣٣٣/١ .

## ( فسرع )

قال ابن سريج رحمه الله إذا أصابت يد انسان نحاسة فغمسها في ماء (') ينقبض عن قلت بن فإنه ينجس ، ولا تطهر اليد (') ؛ لأن مادون القلت بن إذا وردت عليه النحاسة نحسته ،

وكذلك إن غمسها في ماء (٣) ثان وثالث ، وكان كل واحد منهما ينقص عـن قلتين ، فإنه ينحس واليد على نجاستها ، فإن غمسها في قلتين فإنحا تطهر ، والله أعلم بالصواب .



<sup>(</sup>١) في ج: فيما، وهو خطأ

<sup>(</sup>٢) سبقت الإشارة إليه ص ١٩٨

<sup>(</sup>٣) في ج: اناء

<sup>(</sup>٤) المجموع ص ١٣٦/١.

# باب المسم على الخفين

المسع على الخفين حائز ، وبه قالت الصحابة رضي الله عنهم ، وأجمسع عليه فقهاء الأمصار رحمهم الله (۱) ، قال أبو بكر بن المندر روي ذلك عسن عمسر (۱) وعلي (۱) وسعد بن أبي وقاص (۱) وابن مسعود (۱) وجابر بن عبد الله (۱) وجابر بسن مسمرة (۷) وأبي سعيد (۸) وأبي أيوب (۱) وأبي أمامة الباهلي (۱) وأبي مسعود الأنصاري (۱) وجريج (۱) والمغيرة بن شعبه (۱) وغيرهم (۱) .

- ( ٨ ) في ج: ابن سعد . رواه ابن المنذر في الأوسط ٣٣١١ . .
- ( ٩ ) رواه اس أبي شيبة في الطهارة بات في المسح عني الحقير ١٦١/١ . وإس المنذر ٢٣٣/١ .
  - (۱۰) رواه اس المنذر ۲/۲۲۱ ، وابن أبي شيبة مختصرا ۲۷۲/۱ .
  - ( ۱۱ ) رواه ابن أبي شيبة في الطهارة باب في المسح عنى الحمين ١٦٧/١ .
  - (١٢) رواد مسلم في الطهارة ناب المسح على احمين ٢٢٨/١ ، رقم ٢٧٢
- ( ١٤ ) ذكر البيسهقي المستح عن واحدد وعشرين من الصحاسة ، السبس (٢٧٢/١ ) . وابن المندر في الأوسط ٢٧٧١ .

<sup>(</sup>٢) أحرجه البحاري في الوضوء باب المسح عني الحفين ٨٤/١، برقم ١٩٩

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم في الطهارة باب التوقيت في المسح على الخفين ٣٣٢/١ رقم ٢٧٦.

<sup>(</sup> ٤ ) أحرجه المخاري في الوضوء باب المسح على الخفير ٨٤/١ رقم ١٩٩

<sup>( ° )</sup> رواه البيهقي في الطهارة باب التوقيت في المسح على اخفيين ٢٧٧/١ ، وابس أبي شبية في الطهارة باب في المسح على الخفين ١٦٤/١ ، وابن المنذر في الأوسط ٢٣١/١ .

<sup>(</sup>٦) رواه ابن أبي شيبة في الطهارة بابٍ في المسح على الخفين ١٦٥/١، وابن المندر ٤٣٣/١.

<sup>(</sup>٧) رواه ابن أبي شيبة في الطهارة باب في المسح على الحفير ١٢٥/١، وابن المنذر ٢٣٣/١.

وقال الحسن البصري روى المستح على الخفيين سبعون رحملا من (') أصحاب رسول الله ﷺ ('')

وقال ابن المبارك ليس في الجسح على الخفسين اختسلاف ، (") وقال ابن المبارك ليس في الجسح على الخفسين ، وقالت الخسوارج (أ) (أ) والإمامية (أ) (أ) لا يجوز المسح على الخفسين ، وبه قال أبو بكر بن داود (^) .

(١) تماية ج: ١٥٢

- (٢) رواه ابن المنذر في الأوسط ٤٣٠/١ ، وأنظر نصب الرآية ٢٦٢/١ ، تلخيص الحبــــير ١٥٨/١ ، فتح الباري ٣٦٦/١ المغني ٣٥٩/١ .
- (٣) رواه ابـــــن المنــــــذر ٤٣٤/١ ، وذكــــره صــــاحب المغـــــي ١٩٥٩، وذكـــره صــــاحب المغــــي ١٩٥٩، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٦٦/١ ، وقد صرح جمع من الحفاظ بــــأن المســح علـــى الخفــين متواتــر وجــع بعضــهم رواتــه فجــاوزوا الثمــانين ومنــــهم العشـــرة . وانظر شرح السنة للبغوي ١٩٤١، الاستذكار ٢٧١/١ ، سبل السلام ١٩٩١
  - (٤) اسم يطلق على كل من حرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه في كل زمان .
     الملل والنحل ١١٤/١ ، مقالات الاسلاميين ٢٠٧/١ ، الفصل لابن حزم ١١٣/٢
- ( ٥ ) انظر الأوسط لابن المنفذر ١٩٣٤/١ ، فتسح البساري ٣٦٦/١ ، حليسة العلماء ١٩٩/١ ، المخموع ٢٦٢/١ ، شرح النووي لمسلم ١٦٤/٣
  - (٦) فرقه تزعم أن الرسول ﷺ نص على امامة على وأولاده . الملل والنحل ١٦٣/١ ، الفصل ١٨٥/٤ ، مقالات الاشعري ٨٩/١ .
- (٧) انظر منهاج السنة النبوية لشيخ الاسلام ٢٦/١، الحاوي ٥٥٠/١، حلية العلماء ١٥٩/١، الوسيط ٢٦/١، المحموع ٢٦/١٤.
- ( ٨ ) اسمه محمد بن داود ، كان فقيها أديبا شاعرا ، حدث عن أبيه وعباس الدوري وألي قلابة الرقاشي ، وحدث عنه نفطويه والقاضي أبو عمر محمد بن يوسف ، وله اطلاع علم أقدوال الصحابة يجتهد ، ولا يقلد ، له كتاب الزهرة ، مات سنة ٢٩٧ هـ .

  الشارات ٢٢٦/٢ ، طبقال النقل النقال النقال

انظر قوله في حلية العلماء ١/ ١٥٩ ، المحموع ٤٧٦/١

#### وروي عن مالك ست روايات :-

أحدها أنه يمسح (۱) مؤقتا مثل قول الشافعي رحمه الله في الجديد ، (۱) وروي عنه أنه قيال يمسح حيى تصيبه الجنابية ، وهذا مثل قيول الشافعي في القدم (۱) .

وروي عنده أنده قدال يمسح المسافر دون الحسافر ، وروي أنده قدال يمسح المسافر دون المسافر ، وروي أنده أنده المسح الحسافر ، أنده لا يمسح أصدلا ، وروى عنده المسافعي رضي الله عنه (٢) أنده كدره المسح على الخفيين (٧) .

سير أعلام النبلاء ٤٨٦/٩ ، تمذيب التهذيب ٢/٩ ، طبقات الحفاظ ص ١٤٥

الحدونة ١٩٩/١، التلقير ٧١، المعونة ١٣٥/١، الاستذكار ٢٧٢١، التمسهيد ١٤١/١١، الكساق ١٢٧٢، التمسهيد ٧٧/١، الكساق ١٤١/١، بدايسة المجتسهد ٣٣١، مواهست الحليس ١٥١/١، المنتقسى ٧٧/١، المترح الكبير ٢٣١/١، حاشية الدسوقي ٢٣١/١،

<sup>(</sup>١) في ج: مسح

<sup>(</sup>٣) المهذب ١/٥٥، حلية العلماء ١٦٠/١، الروضة ١٤٤/١.

<sup>( ؛ )</sup> و ج : عنه أنه

 <sup>(</sup> ٥ ) هو محمد بن إسماعيل بن مسلم، أبو إسماعيل الديلي، حدث عن سلمة بين ورداد وابسن أبي ذلب والضحاك بن عثمان، وعنه سلمة بن شبيب وعبد بن حميد وابن الأزهر، وهمر تقية، مات سنة ٢٠٠هـ.

<sup>(</sup> ٦ ) رصي الله عنه ، عير موجودة في : ح

<sup>(</sup>٧) المشهور من مذهب منالك أن المستح عنى الخدير حسائر بسلا توقيست ، أما رواية الإنكار فيقول ابن عبد البر أبكرها أكثر القائلين بقوله ، والروايات عسم بإحسازة المستح على الخفين في الحضر والسفر أكستر ؛ وأشهر ، وعنى دلت سي موطأه ، وهومدهمه عند كل من سلك سبيله لا ينكره منهم أحد ، والحمد لله .

قالوا وروي<sup>(ئ)</sup> عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه <sup>(°)</sup> قال ما أبــــالي مســـحت على خفى أو على ظهر عير بالفلاة <sup>(۲)</sup>،

<sup>(</sup>١) سورة المائدة ، الآيـــة ٦

<sup>(</sup> ٢ ) قرأ نافع بنصب الأرجل ، وهي قراءة الحسن البصـــري والأعمــش وابــن عـــامر والكســـائي و ٢ ) وإحدى الروايتين عن عاصم ،

وقرء ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم في رواية بالجر .

التيسير في القسراءات العشر م ٩٨ ، النشر في القرراءات العشر ٢٥٤/٢ ، تفسير ابن كثير ٢٦/٢ ، فتح القدير للشوكاني ٢٧/٢ ، الاختيارات لشيخ الاسلام ص ١٣٠ .

<sup>(</sup>٣) في ب: القرائين

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : روي

<sup>( ° )</sup> قال ابن كثير غلب على كثير من النساخ للكتب أن يفرد عليا ﷺ بأن يقال عليه السلام مـــن دون سائر الصحابة أو كرم الله وجهه ، وهذا وإن كان معناه صحيحـــا ، ولكـــن ينبغـــي أن يسوى بين الصحابة في ذلك ، فإن هذا من باب الععظيم والتكريم فالشيخان وأمــــين المؤمنــين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين ١٠هـــ

تفسير ابن كثير ٣/٤/٣ ، محموع الفتاوى ٤٢٠/٤

<sup>(</sup>٦) الفلاة الصحراء . القاموس المحيط ١٧٣٢/٢

وهذا الأثر لم أحده وقال البيهقي في السنن ٢٧٢/١ لم يرو عنه ذلك بإسناد موصول يثبت · وروى ابن أبي شيبة نحوه عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم ١٦٩/١ ، ١٧٠ ·

قالوا وروي أن أبا مسعود (۱) في قال مسح رسول الله في على خفيه فقال له على خفيه فقال له على المسائدة أو بعدها ؟ فسكت (۱) وهذا يدل على أن المسح منسوخ بسورة المائدة .

قالوا ولأنه روي عن النبي على المسح على العمامة والمسلح على الخفسين . (") ثم ثبت أن المسلح على العمامة مستروك (أ) ، فيحسب أن يكون المسلح على الخفين مثله ،

قانوا ولأن ابن عباس ﷺ قال ســـبق كتــاب الله المســح عــــى الحفــين (°). وهذا يدل على أن القرآن نسخه .

قالوا ومن القياس أنها طهارة عن حدث فلم يجز الاقتصار فيها على مسح حـائل دونه ، أصل ذلـك الوجـه ، فإنـه لا يجـوز أن يمسـح عنـى الـبرقع (٢) ،

<sup>(</sup>۱) اسمه عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري ، كان ممن شهد بيعة العقبة ، وهومن أقرران حساير في السن روى أحاديث كثيرة ، وهر معدود في علماء الصحابة ، بزل الكوفة ، روى عنه علقبسة وابنه بشير ، ولم يشهد بدرا على الصحيح ، وإنحسا نول ماء بسدر فاشتهر بذلك ، مات في المدينة في خلافة معاوية سنة أربعين ،

الاستيعاب ٣/ ١٨٤ ، الإصابية ٤٣٢/٤ أسد الغاسبة ٣/ ٥٥٤

ر ۲ ) تفرد به زكريا بن يحيى الكسائي ، قال فيه ينيي بن معين رحل سوء يُعدث بأحــــاديت ســــوء . ولد قال العقبلي في هذا الحديث لا أصل له ولا يتابع عليه . .

الصعفاء للعقيلي ٨٦/٢ ، الكاس لابن عدي ١٠٧٠/٣ ، الميزان للناهبي ٢٦٦/٢ .

ر ٣ ) رواه مسلم في الظهارة باب المسح على الناصية والعمامة برقم ٢٧٥ ( ٢٣١ ) ١

ر ٤ ) سيأتي الكلام عليها ص ٢٩٧

ر ق ) رواه من أبي شيبة في الطنهارة بشاب من كنان لا يسرى المستح على الخفسين ١٧٠/١ . والبيهةي في الطهارة باب الرخصة في المسح على الخفين ٢٧٣/١ وسيأتي التعليق عليه ص

ر ٦ ) ترقع شَرَأَة ما تُستر به وجهها وجمعه براقع - المصباح المبير ص ٢٩

وكذلك اليد لا يجروز أن يمسح على القفران ، وكذلك اليد لا يجروز أن يمسح على القفران ، ودليلنا ما روي عرب حرير أنه بال ثم توضأ ومسح على حفيه ، فقيل له أتقعل هذا وقد بلت ؟

<sup>(</sup>۱) واحسده قفساز مثسل تفساح شميئ تتخسده النسساء يغطسي كفسي المسرأة وأصابعسها ، وله أزرار على الساعدين ، المصباح المنير ٢٦٤/١ المسح على القفاز والبرقع لايجوز بالاجماع ، انظر الجموع ٤٧٩/١

<sup>(</sup>٢) أو بعدها ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري في الصلاة في النياب بساب الصلاة في الخفاف برقسم ٣٨٠ (١٥١/١) ومسلم في كتاب الطهارة باب المسلح على الخفين برقسم ٢٧٢ (١/ ٢٢٨) أما زيادة (ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة) في عند أبي داود في كتاب الطهارة باب المسلح على الخفين برقم ١٥١ ( ١/ ١٠٧) والحاكم في الطهارة بساب المسلح على الخفين برقم ١٥٥ ( ١/ ١٠٧) والحاكم في الطهارة باب المسلح على الخفين بعد الخفين ١/١٩١ وابن حزيمة في كتاب الطهارة باب ذكر مسح النبي على على الخفين بعد نزول سورة المائدة برقم ١٨٥ ( ١/ ٤٤) والبيهقي في الطهارة باب الرخصة في المسلح على الخفين ١/ ٢٧٠ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داوود برقم ١٤٠ ( ١/ ٣٢

<sup>(</sup>٤) ابن يزيد الحارثي ، أبو المقداد ، الفقيه صاحب علي يُغْفِّه ، حدث عن عمسر وعائشة وأبي هريرة ، وعنه ابناه محمد والمقدام والشعبي وغيرهم ، وكان ثقة ، مات سنية ٩٨هـ. تذكرة الحفاظ ٥٦/١ ، السيسير ١٠٧/٤ ، طبقات الحفاظ ص٢٠

<sup>(</sup>٥) فسایة ب: ١٠٩

<sup>(</sup>٦) رواه مسلم في كتاب الطهارة باب التوقيت في المسح على الخفين برقم ٢٧٦ ( ١/ ٢٣٢ )

وعن المغيرة أن النبي على توضا في غنوة تبوك فمسح على خفيه ، فقلت نسيت يارسول الله ؟ فقال بل أنت نسيت ، بحنذا أمريي ربي ،، (۱) وعن عبدالرحمن بن عوف على قال سألت بللا عن وضوء رسول الله على فقال إذا ذهب لحاجته أتيته بوضوءه فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه (۱) ، (۱) وروى بريدة (۱) أن النبي على أهدى له النجاشي (۱) خفين أسودين ساذجين (۱) فكان يمسح عليهما ،، (۱)

<sup>(</sup>١) رواه أحمد ٢٤٦/٤، وأبو داود في الطهارة باب المسح على الخفين برقـــــم ١٥٦ (١٠٨١) والحاكم في الطهارة باب المسح على الخفير ١٧٠/١ والبيهقي في الطهارة بــــاب الرحصــة في المسح على الخفيز ٢٧٢/١ وضعفه الأنباني في ضعيف سنن أبي داود ص ١٤.

 <sup>(</sup> ۲ ) الموق هو الحف وهي كلمة فارسية معربة .
 عريب الحديث لابن الجوزي ۳۷۸/۲ ، الصحاح ١٥٥٧/٤ ، المصماح المدير ٣٠٢/١

<sup>(</sup>٣) كذا السياق رواه أحمد ١٣/٦ وأبو داود في الطهارة بات المسيح على الخفين برقب ١٥٠٨ (٣) وتحجمه (١/ ١٠٦) والحاكم في الطهارة بات المسح على العمامة والموقيين ١٧٠/١ وتحجمه ووافقه الذهبي وابسن أبي شبيبة في الطهارة بنات المسيح على الخفيين ١٦٨/١ وتحجمه الألبساني في تحجمه الألبساني في تحجمه الألبساني في تحجمه الخفين والخمار) في كتباب الطبهارة بناب المستح على ورواه مسلم بلفظ (مسح على الخفين والخمار) في كتباب الطبهارة بناب المستح على الناصية والعمامة برقم ٢٧٥ (٢٣١/١)

<sup>(</sup>٤) ابن الحصيب بن عبد الله الأسلمي ، صحابي جلين قدم علمه وسول الله عليه بعد أحد ، وشهد ببعسة الرضوان ، حدت عسه ابناه سيسلمان وعبد الله والشهدي ، توفي سنسة ٢٢ هـ ، وله نحو مائة وحمسون حديث .

الإصبابة ١٨/١ أسد العالم ١٠٩/١ ؛ السير ٢٠٩/٢

ر ٥ ) اسمه أصحمة بن أخر ، مثك الحيشة ، والمجاشي لقب له ، أسنم على عسمهد السبي الله ولم يهاجر إليه ، مات سنة تسع ، وقيل قبل الفتح . الإصابات ٣٤٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٨/١ . البداية والنهاية ١٨٣/٤

ر ٦ ) بفتح الذال وكسرها أي حالصين في السواد وهو معرب ، القاموس ٣٠٠٠١

ر ٧ ) رواه أبو داود في الطهارة بات المسح على الخفسين برقسم ١٥٥ ( ١٠٨/١ ) والسترمذي في الأدب باب ما جاء في المسح على الحمد الأسسود برقسم ٢٨٢٠ ( ٥/ ١٢٤ ) وانسن ماجسة

وعن أبي أيوب الأنصاري عليه أن النبي علي كان يأمر بالمسمح علمي الخفين ويفعله ،، (١)

والأخبرار في ذليك أكن شر مرن أن تحصي . في الأخبران منسورة (٢) المائدة في المنادة وقوله ﴿ وأرجلكم (٣) إلى الكعبين ﴾ (١)

قلنا هذا غير صحيح ؛ لأن سورة المائدة نزلت في سنة ست من الهجرة النبوية (°). وقال النبي الله على كرم الله وجهه ( نزلت المائدة (۲) ونعمت الفائدة (۲) وغــــزاة تبــــوك كـــانت في ســـنة تســــع مـــن الهجــــرة ، (۱)

في الطهارة باب ما حاء في المسح على الخفين وصححه الألبـــاني في صحيــح ســنن أبي داود برقم ١٤١ (٣٢/١)

- (١) رواه ابن أبي شيبة في الطهارة باب في المسح علم الخفين ١٦١/١ والبيه في في الطهارة باب في المسح علم المبيد باب حواز نزع الخميف وغسل الرجل إذا لم يكن فيه رغبة عن السنة ٢٩٣/١ وابن المنذر في الأوسط ٢٩٣/١ وصححه الحافظ في المطالب العالية ٢١/١
  - (٢) في ج: بآية المائدة
    - (٣) في ج: أرجلكم
  - (٤) سورة المائدة الآيـــــة ٦
  - (٥) الحاوي ١/٠٥١، تفسير ابن كثير ٣/٢، فتح القدير للشوكاني ٢/٥
    - (٦) في ج: سورة المائدة
- (۷) قال القرطبي وذكر النقاش عن أبي سلمة أنه لما رحع على من الحديبية قال (ياعلي أشهوت ألم الله القرطبي هذا حديث موضوع لا يحل ألها نزلت علي سورة المائدة ونعمت المفائدة) قال ابن العربي هذا حديث موضوع لا يحل لمسلم اعتقاده وقال ابن عطية هذا عندي لا يشبه كلام النبي عليه الهما تفسير القرطبي ص٢٥٣ ، فتسح القديسر للشرطبي ص٢٥٣ ، فتسح القديسر للشركان ٢٠/٣ ، التذكيبار في أفضيل الأذكيبار للقرطبي ص٢٥٣ ، فتسح القديسر للشركان ٢/٣ ،
  - ( A ) قال ابن حجر كانت في شهر رحب سنة تسع قبل حجة الوداع بلا خلاف ،
     فتح الباري ٧١٤/٧ ، السيرة لابن هشام ٢١٥/٤ ، البداية والنهاية ٥/٣ .

وروى المغسيرة بين شيعبة المسيح في غيراة تبروك ، (') وأسلم جرير ﷺ في شهر رمضان سنة عشر من الهجرة وصحب رسول الله ﷺ إلى شهر ربيع الأول من سنة إحدى عشرة من الهجرة ('' ثم توفي رسول") الله ﷺ ، وروى جرير أنسسه رأى رسول الله ﷺ ('') يمسيح ('') ، في المدل هذا كله على بطلان قولهم إن المائدة نسيخت الأحبار ، فإن قالوا هذا يسؤدي إلى نسيخ القرآن بالسينة ('') وذليك لا يجبوز ، ('')

- (٢) رواه ابن سعد في الطبقات ٧/١ سن طريق الواقدي ، قال ابن حجر واحتنف في اسسلامه والتسحيح أنه في سنة الوفود سنة تسع ١٠هـــ الاستيعاب ٣٠٨/١ ، شرح النووي لمسلم ١٦٤/٣ ، فتح الباري ١٦٤/٧ ، الإصابة ١٨٢/١ ، البداية والنهاية ٥٠٠٧ السير ٥٣٠/٢
- (٣) في يوم الإثنين التسابي عشر من ذلك الشهر وهدا القرل عند كافة العلماء.
  إلا ماحكي عن ابس مسعود فلي أنه فلي تسوي في الحمادي عشر من رمصال .
  تأريح الطبري ١٩٧/٣) ، السيرة لابن هشام ١٩٥/٤ ، الروض الأبي للسهيلي ٢٧٠/٤ ،
  فقع الباري ٧٣٦/٧ ، البداية والبهاية ٢٣/٥
  - رع) کایے ہے: ۱۵۳
  - ر ٥ ) سبق آخریخه ص ۲۹۱ .
  - ر ٦ ) وذلت لا يجوز : ساقطة في : ج
- ر٧) في أصح القولين عند الشآفعي ونه قال التوري وأحمد في رواية . الرسالة ص ١٠٦، مسلم التبوت ٥٣/٢، المستصفى ١٨٥/٢، الإحكام لابن حــــزم ٤٧٧/٤ ، الاعتمار للحازمي ص٣٨ نواسخ القرآن لابن الجوزي ص ٩٨

<sup>(</sup>۱) رواه المحاري بصبغة الشك فقال (لا أعلمه إلا قال في غروة تبوك)
في المغازي بياب نرول السبي المحال برقسم ١٥٩٤ (١٦٠٩/٤)
ورواه بغير تردد مالك في الموطأ في الطهارة باب ما جاء في المسبح على الخفير رقم ٤
(١/ ٣٥) وأحمد ٢٩٣/٣، ٢٤٤/٤، ٢٤٩، ١١٥، وأبو دارد في الطهارة الب

قلنا قد خرج أبو العباس بن سريج رحمه الله قـــولا آحــر للشــافعي رحمــه الله أن نسخ القرآن بالسنة حائز . (¹)

وجواب آخر أنا لا نقول إن هذا نستخ القرآن بالسنة ؛ لأن قول، وأرجلكم إلى الكعبين (") يحتمل أن يكون خطابا لكل قائم إلى الصلة، وليس في رحله خف فخصصناه بفعل النبي السلام المستح على الخفين"، وصار هذا بمتزلة قوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم (") فيحتمل أن يكون هذا خطابا للكل، ويحتمل أن يكون حطابا لمسن قام إلى الصلاة، وهو محدث إلا أنا خصصناه بماروي أن النبي الله جمع بسين فوائض بوضوء واحد، (")

فإن قيل فـــهذا تخصيــص القــرآن بخــبر الواحــد ، وكذلــك لا يجــوز ، قلنا عندنا يجوز تخصيص القرآن بخبر الواحد .(١)

<sup>(</sup>١) وبه قال أحمد و أبو حنيفة ومالك في المشهور .

الأحكام للآمدي ١٨٥/٢ ، نحايه السول٧٨/٢ ، البرهان في علوم القران للزركشـــي ٣٢/٢ ، الإعتبار للحازمي ص ٢٤ .

<sup>(</sup> ٢. ) سورة المائده الآيه ٦

<sup>(</sup>٣) انظر ص ٢٨٩

<sup>(</sup>٤) سورة المائده الآيه ٦

<sup>(°)</sup> رواه البخاري في الوضوء باب الوضوء من غير حدث عن سيويد بين النعمان برقم ٢١٢ ( °) رواه البخاري في الوضوء باب الطهارة باب حواز الصلوات كلها بوضوء واحمد عمن بريدة رضي الله عنه برقم ٢٧٧ ( ٢٣٢/١ )

<sup>(</sup>٦) الأحكام للآمدي ٣٢٢/٢، نحاية السول ٤٥٩/٢، ارشاد الفحول ص ١٥٧،

على أن هذا ليس بخبر () واحد ، وإنمسا هسو تواتسر () ، يدل عنى ذلك قول الحسن البصري روى () المسح على الحفين سبعون رجلا مسن الصحابة رضى الله عنهم .()

فإن قيل المحتمل أن يكلون ذلك في (°) شلدة السبرد / ، قلنا لو كان كذلك لنقل ، وجميع من نقل المسح على الخفين لم يذكر فيه شدة البرد / (٢) بل أطلق ذلك .

وجواب آخر أنه (<sup>۱۷</sup> لو كان لأجل البرد لما وقته بثلاثة أيام للمسافر ويـــوم وليلـــة للمقيم (<sup>۱۸</sup> ، فلما وقته دل على ماذكرناه ،

ويدل عليه من جهة القياس أن بالناس حاجة ماسة داعية إلى الخفين في الأسفار سيما في الشتاء ، ولو<sup>(١)</sup> كنفوا نزع الخفين في كل مرة (يكرره) ((()) الحدث عليه لشق ذلك عليهم ، فجوز لهم المسح عليهما كالمسح على الجبيرة ((()) .

<sup>(</sup>١) في ج: ليس هو بخبر

 <sup>(</sup>٢) الاستذكار ٢٧١/١، شرح السنه للبغوي ١/٤٥٤، فتح السياري ٣٦٦/١، سيس السيلام
 ١١٩/١

<sup>(</sup>٣) في ج: أنه روى

<sup>(</sup> ٤ ) سبق تخریخه ص ۲۸۷

<sup>(</sup> ٥ ) و ج : کاد في

<sup>(</sup>٦) مابين المائلين سافط في : -

<sup>(</sup>٧) أنه ساقطه في : ج

<sup>(</sup> ۱ ) مضى تغریعه ض ۲۹۱

<sup>(</sup>٩) ي -: فسر

<sup>(</sup>١٠) هكذا في النسختين والمعني ( يتكررفيها الحدث )

<sup>(</sup>١١) الرحيز ٢٤/١ المهذب ١١/١

فأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فقد ذكرنا أن هذه الأخبار متسمأخرة عنمها ومخصصة (١) لها .

فأما (۱) الجواب / عن احتجاجهم بقول ((علي)) (۱) (ما أبالي مسحت على خفي أو على ظهر عير بالفلاة) (۱) فه و أن هو خلى غلى ظهر عير بالفلاة) على فه على الله أن قال ذلك إذا أنا لبستهما على حدث ، أو إذا جاوز حد التوقيت ،

وأما الجواب/(" عن احتجاجهم بقرول على لأبي (" مسعود قبر المائده أو بعدها ؟(" فهو أنه يحتمل أن يكون ساله ليبين أن لا علم لمه بذلك ، أو سأله مستخبرا ذلك منه .

وأما الجواب عن قولهم إن النبي على روى عنه أنه كان يمسح على عمامته (\*) وروى أنه كان يمسح على على العمامة وروى أنه كان يمسح على خفيه ،، ثم أجمعنا على أن المسسح على العمامة متروك (۱۰) فيجب أن يكون الخف مثله.

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۲۹۰وص ۲۹۳

<sup>(</sup>٢) في ج: وأما

<sup>(</sup>٣) في النسختين بقول النبي عليه وهو خطأ

<sup>(</sup> ٤ ) سبق تخريجه ص ٢٨٩

<sup>(</sup>٥) قال البيهقي في السنن ٢٧٢/١ ، لم يرد ذلك عنه بإسناد مصول يثبت ج . هـ

<sup>(</sup>٦) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٧) في ج :لابن ، وهوخطأ

<sup>(</sup> ۸ ) سبق تخریجه ص ۲۹۰

<sup>(</sup> ٩ ) سبق تخریجه ص ۲۹۰

<sup>(</sup>١٠) في المسح على العمامة قولان : -

١/ الجواز وبه قال الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثـــور ، وهــو قــول أبي بكــر الصديــق
 وعمر بن الخطاب وأنس وأبي أمامة ، واختاره ابن المنذر .

فهو أنه لم يرو أن النبي ﷺ مسح على عمامته مطلقا ، وإنما روي أنه مسح بناصيته وعلى عمامته وكذلك نقول إن المستحب<sup>(۱)</sup> ذلك. وكذلك نقول إن المستحب<sup>(۱)</sup> ذلك وليس كذلك في المسح على الخفين فإنه روي مطلقا ، ولم يرو أنه كسان يمسح على حفيه ، ويغسل رجليه ، فافترقا ٠٠

وأما ما رووا (") عن ابن عباس فغير صحيح ، وقد ثبت أن ابن عباس في كان يمسح على الخفين (١٠) .

وأما الجواب عن قولهم إنما طهارة عن حدث فلم يجز الاقتصار على مسح حائل أصل ذلك غسل الجنابة ، فهو من أربعة أوجه : -

٢/ عدم الجواز وبه قال عروة والنجعي والشعبي والقاسم وأبو حبيفة ومالك والشافعي ٠

شرح فتح القدير ١٩٩١، الاختيار لتعليل المختار ٢٥/١، الاستنكار ٢٦٤١، كفايسة الطالب الرباني ١٥٧١، الاوسط ٢٦٤١، الحاوي ٢٥٥١، حنيسة انعنساء ١٥١/١، المحسوع ٢٦٨١، عبسوع الفتساوى ٢١٨/١٢. المعسين ١٩٨١، محمسوع الفتساوى ٢١٨/١٢. الفروع ١٩٣١، الانصاف ١٨٦/١، ) زاد المعاد ١٩٩/١

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ۲۹۰

<sup>(</sup>٢) في ج: أن المسح المستحب

<sup>(</sup> ٣ ) في ج : رواد

<sup>(</sup> ٤ ) رواه ابن أبي شببة في كتاب الطهارة باب المسح على الخفين ١٦٥/١ وابن المنسدر في الأوسيط المسح على الخفير ١٦٥/١ وابن المنسدر في الأوسيط المسح على الخفيل المسلم المسلم والبي الخفيل المسلم المسلم المسلم وقال وأما ابن عباس تقليمة فإنه كرهه حين فم يثبت له مسح النبي ولي الخفيل بعد مسلمون المائدة فلما ثبت له رجع إليه ١٠هـ .

وقال شيخ الاسلام وصعف الرواية عن الصحابة بإلكاره عير واحد والدين حفي عليهم ظـــــوا معارضة آية المائدة للمسخ ؛ لأنه أمر فيها بغسل الرجلين ١٠هـــ

ابحموع للنوري ١/٤٧٨ ، الاختيارات ص ١٢ ،

<sup>(</sup> ٥ )- ي ح : ين سفر

أيام إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم ،، (١) ففرق بين الجنابة والحدث الأصغر ، ومن جمع بينهما فقد خالف السنة .

والثاني أنه لا يجوز اعتبار الوضوء بغسل الجنابة ؛ لأن غسل الجنابة يجبب فيه غسل الرأس وإيصال الماء إلى تحت اللحية الكثيف ولا يجب ذلك في الوضوء (٣).

والثالث أن الوضوء يتكرر ويكثر ، والجنابة لا تكون إلا نادرة ، فلا يشق نـــزع الخفين فيها ، ويشق نزعهما في الوضوء فافترقا .

والرابع أن الجنابة لا يتمكن أن يمسح على الخفين ؛ لأنه إذا اغتسل حصل الماء في خفيه فيؤدي إلى الإضرار به ، وليس كذلك في الوضوء ، فإن به حاجة إلى تسرك الخفين ، فافترقا .

وأما الجواب (1) عن قولهم إنه عضو من أعضاء الطهارة ، فلم يجز الاقتصار على مسح حائل /(0) دونه كالوجه ، فهو من وجهين :-

أحدهما أنه يبطل بالرأس ، فإنه يجوز الاقتصار على مسح الشعر وهو حائل (١٠)

<sup>(</sup>١) رواه أحمد ٢٣٩/٤ والترمذي في الطهارة باب ما حاء في المسح على الخفين للمسافر والمقيم برقم ٩٦ (١/٩١) والنسائي في الطهارة باب التوقيمة في المسح على الخفين ١/١٧ وابن ماحة في الطهارة باب الوضوء من النوم برقم ٤٧٨ (١٦١/١) والدارقطمي في الطمهارة باب صفة ما ينقض الوضوء ١٣٣/١ والبيهقي في الطهارة باب الترقيمة في المسح علمي الخفين ٢٧٦/١ وصححه الخطابي والنووي والألباني

معالم السنن ١/٠١ المحموع ٧٩/١ الإرواء ١٤٠/١

<sup>(</sup>٢) الروضـــة ١٩٩/١، الغايــة القصوى ٢٢٤/١

<sup>(</sup>٣) حلية العلماء ١٤٢/١، المهذب ٣٨/١، المحموم ٣٧٤/١.

<sup>(</sup>٤) في ج: والرابع

<sup>(</sup>٥) نمايــة ب: ١١٠

<sup>(</sup>٦) المهذب ٤٠/١) فتح العزيز ٣٥٣/١) المحموع ٣٩٨/١، الغاية القصوى ٢٠٧/١

والثاني أن الوجه لا تدعو الحاجة إلى أن يمسح على حائل منفصل ، ولا (') تلحقه مشقة في نزع الحسف مشقة في نزع الحسف والحاجة داعية إلى ذلك /(') فافترقا ، والله أعلم .

#### ( مسألـــة )

قال الشافعي رضي الله عنه (٢) فإذا تطهر الرجل المقيم بغسل (١) أو توضياً ثم أدخل رجليه الخفين ، وهما طاهرتان ثم أحدث فإنه يمسح عليهما من وقب الحدث يومسا وليله ، (١) وهسان كمساقال ، إذا ثبت أن المسح على الخفين حائز ، فإنه مؤقت للمقيم يوما وليله ولنمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وبه قال أبو حنيفة (١) والثوري والحسن بن صالح بسن حيي والأوزاعي(١) وأحمد (١) واسحق وأبو ثور (١) .

<sup>(</sup>١) في ج: فلا

<sup>(</sup>۲) فایسة ج: ۱۵٤

<sup>(</sup>٣) في ج: رحمه الله

<sup>(</sup> ٤ ) ي ج : فعسل

<sup>(</sup>٥) محتصر المزنسي ص ١٢

 <sup>(</sup>٦) المسوط ١/٨١، تخفة الفقهاء ١/٤١، البدائع ١/١، افدايه ١/٥٠١، شرح فتسبح القديسر
 (٦) المسوط ١٤٩١، تخفة الفقهاء ١٤٤١، البديل ١٤٩١، حاشية ابن عابدين ١/٥٦١

<sup>(</sup>٧) الأوسط ١/٥٦٥ ، المغني ٣٦٥١١ شرح السيسة ٢٦١/١ .

<sup>(</sup> ٨ ) المقبع لاس البنا ٢٦٣/١ المغني ١/٣٦٥ ،الفروع ١٦٧/١ ، الإنصاف ١٧٦/١ .

<sup>(</sup>٩) الأوسط ١/٣٥١، الحاوي ٤٣٥١، انحلي ١/٣٢٦، نيل الأوطار ١/٢٧٢.

وقال داود طهارة مقدرة إذا كان مسافرا بأداء خمس عشرة فريضة ، وإن كان حاضرا بخمس (۱) فرائض (۲) .

وذهب مالك إلى أن المسافر يجوز له أن يمسح ما شاء، وأما الحاضر فعنه روايتان:-

روى عنه ابن وهب أنه كالمسافر .

وروى عنه غيره أنه لا يجوز للحاضر المسح بحال ؛ لأن النبي الله كان بالمدينة عشر سنين ، ولم يمسح على خفيته فيها ، والصحيح مسن هذهبه أن الحاضر والمسافر سواء " ، وذهب إلى المسح من غير توقيت أبو سلمة بن عبد الرحمن والشعبي وربيعة والليث بن سعد (١) .

واحتج من نصرهم بما روي عن أبي بن عمارة (°) قال قلت يارسول الله أمسح على الخفين يوميا ؟ قيال نعيم ويومين إلى أن ذكير سبعة أييام ثم قال وما بدا لك ،، (۱)

<sup>(</sup>١) في ج: الخمس

 <sup>(</sup>٢) الأوسط ١/٤٤٤، المجموع ١/٢٦١، ١/٩٨١.

<sup>(</sup>٣) سبق بيان الراجح عند أصحابه ص ٢٨٨

<sup>(</sup> ٤ ) المصنف لابن أبي شيبة ١٦٨/١ ، الأوسط ٤٣٦/١ ، المحلمي ٢١٣/١ .

بكسر العين ، وقيل بضمها ، والأول أشهر ، يقال ابن عبادة المدني ، سكن مصر ،
 وله حديث واحد في المسح على الخفين ، روى عنه أيوب بن قطن وعبادة بن نسي .
 مقذيب الأسماء واللغات ١/ ١٠٧ التهذيب ١/ ١٦٣ .

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود في الطسهارة بساب التوقيدت في المستح برقسم ١٥٨ (١/ ١٠٩) وقال وقد اختلف في اسناده وليس هو بالقوي وابن ماحه في الطهارة باب الحصاء في المستح على بغير توقيت برقم ٥٥٧ (١٨٤/١) والدار قطني في الطهارة بساب الرحصة في المستح على الخفين ١٩٨/١، وقال هذا اسناد لا يثبت ، والحاكم في الطهارة بساب المستح على الخفين ١٧٠/١، وقال الذهبي في رواته بحسهول ونقل النسووي الإتفاق على ضعفه ،

قالوا وروى حزيمة بن ثابت (١) أن النبي على الله الله الله أيام ولياليه وللمقيم يوما وليلة ، ولو استزدناه لزادنا ) (١)

قالوا ويدل عنيه ماروى عقبة بن عامر " رضي الله عنه قال أبردت من الشاء إلى عمر رضي الله عنه فدخلت المدينة فقال كرم عهدك بنبسس الخفين ؟ فقلت لبستهما يروم الجمعية ، وهسلاا يروم الجمعية ، فقال أصبت السنامة ، (1) .

المجموع ٢٨/١ : وصعف الانساني في ضعيف سنس أبي داود برقسم ٢٨ ، (١٥/١) وانظر نصب الراية ١٧٧/١ .

- (۱) بن الفاكه الفقيه ، أبسو عمسارة الانصساري المسدي ، ذو النسبهادتين شهد أحسد ، وما بعدها ، حدث عنه الله عمارة وعمرو بن مبسود قتل سنة سنع وتلاتين . الاستيعاب ٤٨٥/٢ ، الاصابه ٩٣/٣ ، السير ٤٨٥/٢ . التهديب ١٢١/٣ .
- (۲) رواه أحمد ۲۱۳/۵ ، وأبو داود في الظهارة بات التوقيت في المسح برقسم ۱۹۷ (۱۰۹/۱) والترمذي في الظهارة بات المسح على الخصير للسسافر والمقيسم برقسه ۹۵ (۱۹۸/۱) وقال الترمذي حسن صحيح ونقل تصحيح ابن معين له ، والسبن ماحمه في الطهارة بساب ماحاء في التوقيت في المسح للمقيسم والمسافر برقسم ۱۵۷ (۱۸۳/۱) ، والحميسذي في مسنده (۲۰۷/۱) ونقل النووي في المجموع ۱۵۷۱ الإتفاق عنى ضعفه الإضطرابه والقطاعم وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ۳۲/۱ برقم ۱۶۲ ، وانظر تلحيص الحبير ۱۲۱/۱
- (٣) الامام المقرئ ، أبو حماد ، صاحب رسول الله ﷺ ، كان عالم مقرئا فصيحت فقيسها فرصيت شاعرا ، ولي امارة مصر ، وشهد صفين ، روى عنه السن عبساس وأبستو ادريسس الحسولاني وعلي بن رناح ، مات سنة ٥٨ هس .
  - الإصابة ٢١/٧ ، التهديب ٢١٦/٧ ، السير ٢١٧/١ .
- (٤) رواه ابن ماحة في الطهارة باب ما حساء في المستح بعير توفيت برقب ٥٥٨ (١٨٤/١) والخاكم في الطهارة باب أحكاء التيسم ١٨٠/١ والدارقطي في الطهارة ساب الرحصة في المستح على الخفين ١٩٦/١ والبيهقي في الطهارة باب مساحاً في تسرن التوفيست ١٩٨٠٠ وابل أبي شبية في الطهارة باب من كان لا يوفت في المستح شبيط ١٩٨٠١ والطحاوي في شرح معاني الأثار في الطهارة باب المستح على الخفين كسيم وقتمه للمقيسم والمسافر ١٨٨١ وصححه الحاكم والدارقطي وشبح الاسلام والألهاني ،

محمرع الفتاوي ١٧٨/٢١ ، السلسلة الصحيحة برقم ٢٦٢٢ (٣٣٩/٦)

قالوا ولأنها طهارة فلم تكن مؤقتة بوقت ("كسائر الطهال الطهارة فلم تكن مؤقتا كمسلح الرأس . قالوا ولأنه مسح بالماء فلم يكن مؤقتا كمسلح على الجبيرة غير مؤقت ،(" فيحسب أن يكون المسلح على الجبيرة غير مؤقت ،" فيحسب أن يكون المسلح على الخفين مثله ؛ لأنه في معناه ،

ودليلنا ما روى شريح بن هابي قال أتيت عائشة عليها السلام (") أسالها عـن المسح على الخفين ، فقالت إئت عليا فاسأله فإنه كان يسافر مع رسول الله على فأتيته ، فقال جعل رسول الله على المسح للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة ،، (١)

<sup>(</sup>١) بوقت ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٢) المهذب ١/١٤، الوحيز ٢٤/١

<sup>(</sup>٣) في ج: رضى الله عنها

<sup>(</sup>٤) سبق تخریجه ص ۲۹۱

<sup>(</sup> ٥ ) عن ساقطة في ; ج

<sup>(</sup>٦) ي ج: لكن

<sup>(</sup>۷) سبق تخریجه ص ۲۹۹

وعن أبي بكرة (١) رضي النبي الله ولياليه المسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ،. (١)

وهذا يدل على أن المسح كان محظورا ثم أبيح منه هذا القدر، فيجب أن لا يزاد عليه

وروى عوف ابن مالك (<sup>۱۱</sup> ﷺ أن النبي ﷺ / قال ( يمسح المسافر ثلاثــة أيــام ولياليهن والمقيم يوما وليلة )<sup>(۱)</sup>

ومن هذه الأخبار دليلان :-

أحدهما أن النبي ﷺ / (°) فرق بين الحساضر والمسافر ، ولا فسرق عندهسم بينهما في ذلك .

- (٢) رواه ابن ماحة في الطهارة باب ما حاء في التوقيت في المسح للمقيية والمسافية برقيم ٥٥٦ (٢) رواه ابن ماحة في الطهارة باب الرخصة في المسح على الخفير ١٩٤/١ وابن أبي شبة في الطهارة باب التوقيت في المسح على الخفير ٢٧٦/١ وابن أبي شبة في الطهارة باب المسح على الخفير ١٦٣/١ وحسنه النووي في المجموع ٤٨٤/١ والأنبساني في صحيح اسب ماحة برقم ٤٥١ (٩١/١)
- (٤) رواه أحمد ٢٧/٦ والدارقضي في الطهارة باب الرحمية في المستح عميني ١٩٧/١ الطهارة باب التوقيت في المستح على الحمين ٢٧٥/١ وابل أبي شمينية في الطمهارة باب المستح على الحمين ١٩١١، والطمسيراني في المعجمة الكسير ٢٩/١٨ والسيران ١٩٧١١ والطمسيراني في المعجمة الكسير ٢٩/١٨ والسيران ١٩٧١١ أوصححة الهيتمي والأنباني ٠

مجمع الزوائد ١٠٢١ (١٣٨/١)

( ٥ ) ما بين المائلين ساقط في : ح

<sup>(</sup>١) نفيع بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي ، قيل له أبو بكرة ؛ لأنه تدلى من حصل الطائف إلى النبي ﷺ في بكرة ، فأعتقه يومند ، مات سنة ٥١ هــ ، وقيل ٥٢ هــ بالنصرة . الاستيعاب ١٧٨/٤ ، الإصابة ٣٦٩/٦ ، التهذيب ٢٦/٢١

والثاني أن الحكم إذا علق في الشرع على شئ مقدر وجب أن يكون ما عداه بخلافه ، ويدل عليه من جهة المعنى أن الحاجة لا تدعو (الماسح) على الخفيين إذا كان مسافرا أكثر من ثلاثة أيام ، فإنه يستضر بالزيادة على ذلك ، وكذلك إن (٢) كان مقيما لم يحتج إليه أكثر من يوم وليلة ، فلو قلنا يجوز أن يزاد على ذلك ؛ لأدى إلى أن يجوز في غير وقت الحاجة ، وأيضا فإن من الوضوء ما يرفع جميع الحدث وهو الطهارة بالماء ، وذلك غير مؤقت ،

ومنه ما لا يرفع شيئا مـن الحـدث وهـو التيمـم ، فـلا يسـتباح بـه إلا فريضة واحدة (٣) .

ووجدنا المسح يرفع بعض الحدث فوجب أن يتردد بينهما ، فيكون آكـــد مــن التيمم ، وأضعف من الوضوء ، ويقدر بما ذكرناه (١٠) .

فأما (°) الجواب عن حديث أبي بن عمارة فهو أنه يرويه عبد الرحمن بن رزين (٬٬ عن محمد بن وزيد ابن أبي زياد (۲٪ عن أيدوب بن قطر فط في الماد ابن أبي زياد (۲٪ عن أيدوب بن قطر الماد ابن أبي زياد الماد الما

<sup>(</sup>١) في ب: المساح

<sup>(</sup> ٢ ) في ج : وإذا

<sup>(</sup>٣) حلية العلماء ٢٤٢/١ المجموع ٣٩٧/٢ ، الغاية القصوى ٢٤٦/١

<sup>(</sup>٤) في ج: ذكرنا

<sup>(</sup>٥) في ج: وأما

<sup>(</sup>٦) بفتح السيراء وكسير السزاي الغيافقي ، مسولى قريبش ، تسابعي مصيري ، صدوق ، روى عن سلمة بن عمرو ومحمد بن يزيد ، وعنه العطاف بسن خيالد ويحسي بسن أيسوب ، له في سنن أبي داود وابن ماحة حديث واحد في المسح على الخفين ، الميزان ٢٧٤/٣ ، التهذيب ٢٥٤/٣ ، التقريب ص ٣٤٠

<sup>(</sup> ٧ ) قال الذهبي في الميزان ١٩٢/٥ بحهول .

<sup>(</sup> ٨ ) الكندي الفلسطيني وقيل البصري قال أبو زرعة لا يعرف وقال الأزدي والدارقطني محهول ٠

عن عبادة بسن نسبي () وهم مجهولون ، فالا يصبح التعسق به ، على أنه لو صح لكنا خمله على أنه يُسح () ما بدا له إذا نزعهما كل ثلاثة أيام وتطهر وردهما .

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث حزيمة بن ثابت أنه قال (لـــو اســتزدناه (الله وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث حزيمة بن ثابت أنه قال (لـــو اســتدناه لزادنــا، (الله لزادنـا، الخبر التقدير، وقوله ولـــو اســتدناه لزادنــا، (الله ظن منه، ويحتمل أن يكون ظنا باطلا.

على أنه لو كان ظنا صحيحا لم يكن منه حجة ؛ لأن الحجة في قول النسبي ﷺ و فعله أو أن يفعل بحضرته شئ فسلا ينكره ، ومسا سرى ذلك لا تسترك السنة الثابتة به (٥) .

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث عقبة بن عامر فلي فهو أنه قسد روي عسن عمر فلي أنه قال المسح على الخفين للمسافر ثلاثسة أيسام وليائيهن وللمقيسم يوما وليلة ،، (1) فتعارض الروايتسان وتسقطان ويبقسى لنسا ما ذكرنا ، أو نرجح أحد الروايتين بما ذكرنا ،

الميزان ۲۹۲/۱ التهديب ۳۵۸/۱

<sup>(</sup>۱) أبو عمرو الكندي، قاضي قرطة ، كان ذو فصاحة وعسم ، ولي قضاء الأردن من قسن عبدالملك بن مروان ، روى عن أوس بن أوس النقفي وعنادة بن الصنامت وأبي السدرداء ، وعنه برد بن سنان والمعيرة بن زياد وعتبة بن حميد وعسميرهم ، وتقله أحمد ويسن معسمين والعجلي والنسائي ، مات سنة ١١٨هم ،

تاريح الثقات للعجلي ص ٢٤٧ ، السمير ٣٢٣٥ ، التهذيب ١٩٩٠ .

<sup>(</sup>۲) نمایت ج: ٥٥١

<sup>(</sup>۳) ي ح: استراد

<sup>(</sup> ٤ ) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup> c ) به ساقطة ي : <del>-</del>

<sup>( 7 )</sup> رواه ابن المندر في الأوسط ٤٣٦/١ ، وابن أبي شيبة في الطهاروة بات المستبع عنسي الخفسين ١٦٤/١ . والبيهقي في الطهارة باب التوقيت في المسع عبي الحفين ٢٧٦/١ .

وأما الجواب عن قولهم إنحا طهارة فلم تكن مؤقتة كسائر الطهارات فهو من وجهين :-

أحدهما أن سائر الطهارات حاجتها غير مقدرة ، وليس كذلك في مسألتنا فإن الحاجة مقدرة ، فافترقا .

والثاني أن سائر الطهارات لا تمنع الجنابة منها ، فالجنب يجوز لـــه أن يتوضاً ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإن الجنابة (تمنع) (أ) من المسح علـــــى الخفــين (أ) ، فافترقا .

وأما قياسهم على مسح الرأس فالمعنى فيه أن ذلك أصل ، فلذلك لم يؤقت ، وفي مسألتنا بدل ، وفرق بينهما .

( وأما ) (") المسح على الجبيرة فإنه أبيح للحاجة إليه ، والحاجة داعية إلى المسلح على الجبيرة فإنه أبيح للحاجة تدعو إلى المسح قدر ثلاثــــة أيـــام ، ولا تدعو إلى أكثر من ذلك ، فبان الفرق بينهما .

وأما داود فالدليل على فساد قوله ما روي عن النبي في أنه قال ( يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوما وليلة ) (أ) فقدره بالمدة ، ولم يقدره بالصلوات فبطل ما ( ذكره ) (°) .

A

<sup>(</sup>۱) ي ب: تنفع

<sup>(</sup>٢) ستأتي هذه المسألة ص ٣٧٥

<sup>(</sup>٣) في ب: وإن

<sup>(</sup> ٤ ) تقدم تخریجه ص ۲۹۱

<sup>(</sup>٥) في ب: ذكروه

#### ( فصل )

فأما الوقت الذي يحتسب ابتداء المدة منه فإن مذهبنا أن المدة تحتسب من وقست الحدث بعد اللبس (۱) ، وبه قال أبو حنيفة وأكثر الفقهاء (۲) رحمهم الله وقسال الأوزاعيي وأبوئور وداود ( يحتسبب )(۱) من حسين المسيح (۵) ، وعن أحمد روايتان ، (۱)

واحتج من نصرهم بقوله ﷺ ( المسافر يمسح ثلاثة أيام والمقيم يوهاوليلـــة )<sup>(۷)</sup> وهذا لا يكون إلا على قول من يقول إن ابتداء المدة من حين المسح .

قالوا ولأن الشافعي رحمه الله قد وافق أنه إذا أحدث في الحضر وسافر (^) ومستح في السفر فإنه (<sup>٥)</sup> يمسح مسح مسافر ('`) ، وهذا يدل عنى أن الاعتبار بابتداء المسح

<sup>(</sup>١) حلية العلماء ١٦١/١، المهدب ٥٥/١؛ فتع العريز ٣٩٧/٢ ، المحموع ٤٨٦/٢

<sup>(</sup>٢) المبسوط ٩٩/١، محتصر الضحاوي ص ٢١ الهداية ١٥٠/١، البدائع ١٨٠/١، شــــرح فتسع القدير ١٥٠/١، حاشية ابن عابدين ٢/١٥٠

 <sup>(</sup>٣) كانتوري وهو الأصح عن أحمد وداود .
 الأوسط ٤٤٤/١) ، حلية العلماء ١٦١/١ ، المعنى ٣٧٠/١ ، المجموع ٤٨٧/١ .

<sup>(</sup> ٤ ) في ب : يحسب

 <sup>(</sup> ٥ ) قال النووي وهو المختار دليلا ، واختاره ابن المندر .
 الأوسط ١/٤٤٤ ، المحنى ٣٣٠/١ . المحموع ٤٨٧/١ ، نين الأوطار ٢١٧/١

<sup>(</sup> ۷ ) تقدم نحریجه ص ۲۹۱

<sup>(</sup> ٨ ) ي ج : تم سافر

<sup>(</sup>٩) ئے ج: اِنَّه

<sup>(</sup>١٠) ستأتي هده المسألة في ص ٢١٤

ودليلنا ما روى القاسم بن زكريا المطرز (') بإسناده عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله على يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفوا ألا نترع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم من الحدث إلى الحدث ، ('' جوهذا نص .

ومن القياس ألها عبادة مقدرة بوقت فوجب أن يكون ابتداء المدة من حين حسواز فعلها أصل ذلك الصلاة ·

قياس ثان وهو أن كل وقت استباح فيه لملصلاة بالمسح على الخفيين وحسب أن يكون محسوبا من المدة أصل ذلك [ ما ]<sup>(٣)</sup> بعد الحدث الثاني ٠

وأما الحواب عن احتجاجهم بقوله ﷺ ( يمسح المسافر ثلاثه أيام) فهو أنه ليس المراد به أن المسح يوجه على اللائه أيام ولياليهن ، وتلفق الساعات بعضها إلى بعض ، وإنما المراد به أن حواز المسح يكون في ثلاثه أيام ولياليهن ، وكذا نقول ، وهذه الحالة يجهوز أن يمسح فيها فوجه أن تكون من المدة .

وأما الجواب عن احتجاجهم أن الشافعي رحمه الله قال إذا مسح في السفر مسح مسافر ، وإن كان أحدث في الحضر فهو أنه إنما كان كذلك ؛ لأن الاعتبار في المدة بوقت حواز الفعل ، والاعتبار في العبادة (١) بالتلبس بها ،

<sup>(</sup>١) كنيته أبو بكر ، مولده في حدود ٢٢٠هـ ، كان اماما مقرئا محدثا ثقة ، حدث عن سويد بـن سعيد ومحمد بن الصباح وأبي كريب ، وعنه أبوبكر الجعابي ومحمد بن المظفسر وأبـو حفـص الزيات ، وصنف المسند ، وتصدر للإقراء ٢ مات في صفر سنة ٣٠٥ هـ. تذكرة الحفاظ ٢٠٧/٢ السير ١٤٩/١٤ ، التهذيب ٢٨٢/٨ ، طبقات الحفاظ ص٣٠٨

<sup>(</sup>٣) ما ساقطة ي: ب

<sup>(</sup>٤) في ج: العادة

وهاهنا وجد التلبس في السفر ، فصار هذا بمترلة ما نقول في الصلة ، فإنه إذا دخل عليه وقتها وهو في الحضر ثم سافر ، وأدى (الصلاة في السلم السنباح رخصة السفر ، وإن كان قد دخل عليه الوقت وهو مقيم ، (الفسلم عليه أن الاعتبار في العبادة بالتلبس ، وصح ما قنناه أ والله أعلم (الله بالصواب ،

# ( فصل )

إذا ثبت أن ابتداء المدة من وقت الحدث فيان غايسة منا يمكسن (\*) المسافر أن يصلي بالمسح على الخفين من الصلوات المرتبسة سبع عشرة صلاة (\*) ، وصورة ذلك أن يؤخر الحدث في اليسوم الأول إلى آخر وقست (الصلاة)(\*) ثم يحدث ويتوضأ ويصلي تلك الصلاة ،

فإذا كان اليوم الأحير (<sup>٧</sup>) قدم هذه الصلاة فصلاها في أول وقتها فتصير ست عشرة صلاة ، ويجمع بين الصلاتين لعسذر السفر فيقدم العصر إلى الظهر فتكون سبع عشرة صلاة ،

<sup>(</sup>۱) ي - : وأنشأ

<sup>(</sup> ٢ ) الحاوي ٣٧٦/٣ ، حلية العلماء ٢٣٩/٢ الروضية ٣٧٦/١ ع

<sup>(</sup>٣) کمایے تے: ۲۵۱

<sup>(</sup> ٤ ) في - : مُكن

<sup>(</sup> ٥ ) الحاوي ١/٣٥٧ التعليقة للقاصي حسين ١١١/١ في فنح العريز ٣٩٨/٢ . الفسوع ٤٨٢.١

<sup>(</sup>٦) ي ب: الصلوات

<sup>(</sup> ٧ ) في ح : الآحر

وأما المقيم فإنه يجمع بين (ست) ( صنوات ( على ما ذكرنا فيؤخر الحسدت في اليوم الأول إلى آخر وقت الظهر ثم يحدث ويتوضأ ويمسسح عسى حفيه فإذا كان اليوم الثاني قدم ( المالظهر فصلاهسا في أول وقتهسا فيكون ذلت ( ست ) ( الموات ، وقد يمكنه أن يجمع بين سبع صسوات ، وهدا إذ قدم العصر في اليوم الثاني إلى الظهر ( بعدر ) ( المطر .

## ( مسألة )

قال الشافعي رحمه الله وإذا جاوز الوقت فقد (۱) انقطع المسح ، فإن توضأ ومسح وصلى بعد ذهاب وقت المسح أعاد غسل رجليه والصلاة ،، (۱) وهذا كما قدر إذا انقضت مدة المسح لم يجز أن يصلي حتى يترع خفيسه ويجدد الطهارة (۱۰۰۰ وهدل يجزيه غسسل الرحلين أو يحتسباج إلى تحديد الطسهارة ؟ ' فيه طويقان لأصحابنا: -

<sup>(</sup>١) في ب: سنت

<sup>(</sup>٢) التعليقة للقاضي حسين ١/١٥)، الحاوي ١/٣٥٧، فتح العزيز ٣٩٨/٢، المحسوع ١ ٤٨٢. حاشية البحيرمي ١/ ٣٩٠

<sup>(</sup>٣) في ج: أقام

<sup>(</sup> ٤ ) في ب : سنت

<sup>(</sup> ٥ ) في ب: بعد

<sup>(</sup>٦) الوقت فقد، ساقطه من :أ

<sup>(</sup>٧) مختصر المزني ص ١٢

<sup>(</sup> ٨ ) اخاوي ٣٥٨/١ ، المهدب ٤٨/١ ، أُجلية العلماء ١٧٧/١ ، الروضة ١٥٤١ .

<sup>(</sup> ٩ ) ستأتي هده المسألة ص ٣٦٢

وقسال الحسسن البصسري (\*) وداود (\*) يجسوز أن يصلسي إلى أن يحسدن ، واختلفا بعد ذلك فقال داود يجب عبيه أن يترع حفيه ثم يصبي بعد ذلك ، (٢) وقال الحسن لا يلزمه / نزع حفيه / (٧) .

واحتج من نصرهما بأنحا طهارة حكمنا بصحتها ، فنم تبطل بغير حدث ، أصل ذلك الوضوء .

ودليلنا ما روى أبو بكرة رضي أن النبي الشيخ رخص (^) للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة ، إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ،، (\*)

فوجه الدليل على الحسن رحمه الله أنه قدره بثلاثـــة أيـــام ، فيجـــب ألا بَحــوز الزيادة على ذلك .

<sup>(</sup>۱) في ج: از هذا

<sup>(</sup> ٢ ) بعد ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) في ج: الله تعالى ٠ سيأني في ص٣٦٢

 <sup>(</sup> ٤ ) رواه السن أبي شسينة في الطنهارة بنات من كنال يقنول لا يغسن قدمين، ١٧١/١
 وابن المنذر في الأوسط ١/٩٥٤ .

<sup>(</sup> ٥ ) انحنى ١/٣٣٧ الاستدكار ١/٢٧٩ .

<sup>(</sup>٦) حلية العلماء ١٧٨/١، المحسوع ٢١٧٥٠.

 <sup>(</sup>٧) بزع حقیه ساقط فی: ج
 وراجع قول الحسن فی حلیة العلماء ۱۷۸۱۱، المعنی ۳۹۷۱۱ ، المحسوع ۲۷۱۱ه

<sup>(</sup> ٨ ) ي ج : أرحص

<sup>(</sup> ٩ ) تقدم تخریعه ص ۹۰۶

ووجه الدليل على داود أنه أوجب نزعهما ، فلا يخلو إما أن يكون أمره بترعهما التجنبهما أو لتجديد الطهارة ، فلا يجوز أن يكون أمره بترعهما التجنبهما وعنقهما في عنقه صحت (صلاته )(') ، فثبت أنه إنما أمر بترعهما لوجود الطهارة ،

ومن القياس ألها طهارة انفردت بحرمتها ، انتهت إلى حالة لا يجوز ابتداؤها فيه ، فلم تجز استدامتها فيه ، أصل ذلك طهارة المتيمم إذا رأى المهاء ، " وقولنا طهارة احتراز من صلاة الجمعة ، فإن ابتداءها في آخر وقست الظهر لا يجوز (") ، واستدامتها إلى آخر الوقت جائز ، (1)

وقولنا انفردت بحرمتها فيه احتراز من المتيمم إذا. رأى الماء في أثناء الصلاة، فإنه يجوز له استدامة الصلاة ، (°) لكن ذلك لحرمة الصلاة لا لحرمة الطهارة وحدها ، قياس ثان وهو أن ما ( منع ) (۱) من ابتداء المسح على الخفين منع من (۱) استدامته أصل ذلك الجنابة (۸) ،

قياس ثالث على داود وهو أن كل معنى أوجب نزع الخفين. وجب (<sup>6)</sup> أن يكون لتطهير الرجلين أصل ذلك الجنابة ·

<sup>(</sup>١) في ب: صلاة

<sup>(</sup>٢) المهذب ٧٤/١ ، حلية العلماء ٢٦٧/١ ، الغاية القصوى ٢٤٥/١

<sup>(</sup>٣) المهذب ٢٠٨/١ ، اخاوي ٢٨/٢ ، الروضة ٨/١٥ ه

<sup>(</sup>٤) حلية العلماء ٢٧٢/٢ الغاية القصوى ٣٣٦/١

<sup>(</sup>٥) حلية العلماء ٢٦٧/١ الروضة ٢٢٨/١

<sup>(</sup>٦) في ب: إن منع

<sup>(</sup>٧) هاية ب: ١١٢

<sup>(</sup> ٨ ) سنأتي هذه المسألة في ص ٣٧٥

<sup>(</sup>٩) في ج: يوجب

وأما الجواب عن قولهم إنها طهارة حكمنا بصحتها فلم تبطل بغير الحدث ، أصل ذلك الوضوء ، وهو أنه باطل بطهارة المتيميم فإنه إذا رأى الماء بطسل تيممه وإن لم يكن أحدث (١) .

( فإن )(٢) قطالوا إنما يبطل تيممه بسالحدث المتقدم، قلنا وكذلك الماسح على الخفين الحدث باق في رحليه، فلا فرق بينهما .

## ( مسألـة )

قال الشافعي رحمه الله ولو مسح في الحضر ثم سلفر مسح مسح مقيم ولو مسح مسافرا ثم أقام مسح مسح مقيم ، " وهذا كما قال . وجملته أن الماسح إذا اختلف به (ن) السفر واخضر ففيه خمس مسائل :-

الأولى قا السفر ويمسح في الحضر ثم يسافر ويحدث في السفر ويمسح في السفر في السفر ويمسح في السفر فإن هاهنا يمسح مسافر ولا خلاف فيه (١).

/ المسألة الثانية أن يتطهر في الحضر ويحدث في الحضر ثم يسافر ، فإن هاهنا يمسح مسافر ولا خلاف فيه / (\*) أيضا (\*) ؛ ( لأنه ) (\*) أنشأ المسح في السلمة ، فإن قيل قد تلبس هاهنا بالعبادة في الحضر ؛ لأن المدة محسسوبة مسن الحضسر ،

<sup>(</sup>۱) سبق التعليق عليه ص ۲۷۳

<sup>(</sup>٢) فإن ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٣) مختصر المزني ص ١٢

<sup>(</sup> ٤ ) ي ج : فيه

<sup>(</sup>٥) ي ج: الأولى

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٩/١ ٣٥٩ التعليقة للقاضي حسير ١٢/١ ه، فتح العزير ٢٩٩/٢ المحسوع ٢٨٨/١ .

<sup>(</sup> ٧ ) ما بير المائلير ساقط في : ج

 <sup>(</sup> ٨ ) وحكي عن المزني أنه يمسح مسح مقيم وضعفه الدوي .
 حلية العلماء ١٦٣/١ فتح العزير ٢٩٩/٢ ، المحموع ٤٨٨/١ ، الروضة ٢٤٤/١

<sup>(</sup>٩) و ١: ٧

قيل قد تلبس هاهنا بالعبادة في الحضر ؛ لأن المدة محسوبة من الحضر ، هلا قلتم إنه يمسح مسح مقيم ، قلنا المدة ليست عبادة ، وإنما العبادة | المسح | وهو (٢) لم يتلبس به إلا في السفر ، والمدة هي قلنا المسنج الذي همو العبادة ، ٢ كما نقول في مدة الإحارة (٤) ، فإنحا ليست مقصودة ، وإنما المنفعة المقصودة همي (٥) قدر المنفعة ، وكذلك المكيال والميزان قدر الموزون . وحكى الداركي (١) عن المزني رحمهما الله أنه قال هاهنا يمسح مسح مقيم . وهذا ليس بصحيح بل مذهب المزني في هذه المسأله كمذهبنا . (٧)

<sup>(</sup>١) المسح ساقط في: ب

<sup>(</sup>۲) کمایة ج: ۱۵۷

<sup>(</sup>٣) هكذا في النسختين وفي الأسلوب شئ من الضعف . الحاوي ٣٥٩/١ المحموع ٢٨٨/١

<sup>(</sup>٤) بكسر الهمسزة في المشهور ، وهمي لغمة اسم للأحسرة ، ثم اشمستهرت في العقسة وشرعا عقد على منفعة معلومسة مقصسودة قابلمة للبسدل والإباحمة بعسوض معلسوم ، وقيل تمليك المنفعة مدة معلومة بعوض .

الصحاح ٢/١٩/٢ ، المصباح ٩/١ مغني المحتاج ١/٩/١ الغلبة القصوى ١١٩/٢

<sup>(</sup>٥) في ج: وهي

<sup>(</sup>٦) عبد العزيز بن عبد الله بدن محمد الداركي الشافعي ، شدخ الشافعيه بالعراق ، كنيته أبو القاسم ، ولد بعد الثلاثمائه ، ونسزل بغداد ، فقيمه صدوق ، وهمو منسوس إلى دارك قريه من قرى أصبهان ، تفقه على أبي اسحاق المسروزي ، وعليمه تفقمه الشمخ أبو حامد الاسفراييني ، مات سنة ٣٧٥ هـ ،

تحذيب الاسماء ٢٦٣/٢ ، وفيات الاعيان ١٨٨/٣ .

<sup>(</sup> V ) حلية العلماء ١٦٣/١ ، فتح العزيز ٣٩٩/٢ ، المحموع ١٦٨٨١ .

المسألة (١) الثالثة أن يلبس في الحضر ويحدث في الحضر ، ويمكث في الحضر إلى أن يخرج وقت صلاة ثم يسافر ، فاحتلف أصحابنا هاهنا على وجهين :-

قال أبو اسحاق يمسح مسح مقيم (٢) ؛ لأنه مأمور بفعن الصلة في الحضر ، فصار بمترلة مالو تطهر وصلى يدل على ذلك أنه إذا صلى هلذه الصلة صلاها صلاة مقيم .

والوجه الثاني قاله أبو علي بن أبي هريرة رحمه الله أنه يمسح مسلم مسلمافر "، وهو الصحيح ؛ لأنه أنشأ المسح وهو مسافر فيجب أن يمسح مسلم مسلم وإنما فاتته الصلاة ولم تفته الطهارة ،

يدل عنى صحة ذلك أنا نأمره بقضاء الصلاة ولا نـــامره بقضاء الطــهارة ؛ لأن الطهارة لا تفوت والله أعلم بالصواب .

والمسألة الرابعة أن يحدث في الحضر ويمسح في الحضر ثم يسافر قبل مضي يــــوم وليله ، فإنه يتم مسح مقيم ، هذا مذهبنا (٤) .

<sup>(</sup>١) في ج: والمسألة

<sup>(</sup>٣) حلية العيماء ١٦٣/١، الروضة ٢٤٤/١.

<sup>(</sup>٣) قاله جمهور المتقدمين وصححه جميع المصنفين ، الحاوي ٢/٠٢١ : المستهدب ٤٥/١ : حليسة العلمساء ١٦٢/١ . فتسبح العزيسز ٣٩٩/٢ ، المجموع ٤٨٨/١ .

 <sup>(</sup>٤) المسهدات ١٥/١، علياة العنماء ١٦٢/١، فتبع العزيار ٤٠٠،٢. المحمارات ١٨٨/١،
 الفايه القصوى ٢١٠/١.

<sup>(</sup> ٥ ) المشهور من مذهبه عدم التوقيت و فم أحد ماه كر المصنف . الاستدكار أ ٢٧٧٠ وانظر ص ٢٨٨

 <sup>(</sup>٦) وهي الاصح، وعنه أنه يتم مسح مسافر.
 الروايتين والوحهين ٩٧/١، الكافي لابن قدامة ٣٧/١، الفروع ١٩٧/١، الانصاف ١٧٧/١

<sup>(</sup> V ) الأوسط ٢/١٦٤ ؛ المحسوع ٤٨٨/١ ؛ المغني ٣٧١/١ .

وقال أبو حنيفة ('' والثوري رحمهما الله ('' ( يتم ) ('' مسح مسافـــــــر ، واحتج من نصرهما بقوله ﷺ ( يمســح المسـافو ثلاثــة أيــام ولياليــهن ) ('' قالوا وهذا مسافر ،

قالوا ولأنه سافر قبل استيفاء مدة المسح ، فوجب أن يمسح مسسح مسافر . أصله إذا سافر بعد الحدث وقبل المسح (٥) ،

قالوا ولأن الإعتبار بالمآل دون الحال ، الدليل على ذلك إذا كان مسافرا ثم اتصل بدار الأقامة ، فإنه يتم مسح مقيم (٦) .

<sup>(</sup>١) المبسـوط ١٠٤/١، البدائــع ٩/١، الهدايــه ١٥٩/١، شـــرح فتـــح القديــــر ١٥٧/١، الإختيار لتعليل المختار ٣١/١.

 <sup>(</sup>٢) الأوسط ١/٥٤٥ ، المحموع ١/٨٨١ .

<sup>(</sup>٣) في ب: ينيمم

<sup>(</sup>٤) سبق تخریجه ص ۲۹۱

<sup>(</sup>٥) سبقت هذه المسألة ص ٣١٤

<sup>(</sup> ٦ )ستأتي هذه المسألة مفصلة ص ٣٢٢

<sup>(</sup>٧) فاغسلوا وجوهكم غير موجوده في: ج

<sup>(</sup> ٨ ) وأرحلكم إلى عير موجوده في : ج

<sup>(</sup> ٩ ) سورة المائده الآيه ٦

<sup>(</sup>۱۰) في ب : بقنصر

قننا الخدف لا ( يسمى ) (أ رجالا ، وإنما خفض وأرجلكم عسى وجه الاتباع (أ) والمحاورة (أ) ،

وأجمعنا على أن مسن قسراً بسالخفض والنصسب أراد بسه غسسل الرجلسين فلم يصح ماذكروه .

ومن القياس ما اجتمع فيه الحضر والسفر أو ما اختلف بالسفر والحضر ، فإذا اجتمعا فيه ، وجب أن يغنب حكم الحضر (٢) ، والدليل (١) على ذلك الصلاة (١) فإن قالوا لا يخلو إما أن تريدوا بهذه المدة أو المسح ، فسإن أردتم به المدة ، فيبطل به إذا أحدث في الحضر ثم سافر ، فإن هاهنا قالد اجتمع الحضر (١٠)

<sup>(</sup>۱) سبق بیان ذلك ص ۲۸۹

<sup>(</sup> ٢ ) الأوسط ١١٣/١ ، انحموع ١٧/١ ، المعنى ١٨٤/١ ، محمــــوع الفتـــاوى ١٢٨/٢١ ، فتـــــح البارى ٣٢٠/١ .

<sup>(</sup>٣) في ج: ال لا

<sup>(</sup>٤) ي ب: يمسح

<sup>(</sup> ٥ ) تفسير أبي السعود ١١/٣ ، الحساوي ١٣٣/١ ، المحسوع ١٧/١ . أحكساء القسران لايسس العربي ٤/٧٥٤ ، بين الأوطار ١٩٧/١ .

<sup>(</sup>٦) والمجاروة ساقطه في : ح

<sup>(</sup> V ) الأشياه والنظائر لنسيوطي ص ١١٥

<sup>(</sup> ٨ ) ي ح : الدئير

<sup>(</sup> ٩ ) حلية العلماء ٢٢٤/٢ ، الروضة ٢٨٣/١

<sup>(</sup>۱۰) انظر ص

والسفر ويغلب ("حكم السميفر ، فان (") أردتم المسمع ، فسلا نسملم أنه يختلف بالحضر والسفر ،

قلنا أردنا به المسح ، وهو الذي يختلف بالسفر والحضر ، وهو المقصود . والمدة ليست مقصودة ، وإنما قدر (") للمسح (الله كما نقول في مدة الإحارة ليست هي المقصودة ، وإنما هي قدر المنفعة ، وكذلك المكيال قدر للمكيل (") والمسيز وقدر للموزون (") ،

وجواب آخر وهو أنا نصور هذا في المسحة الواحدة وهو إذا كان في السفينة (<sup>()</sup>) ، وهو في الحضر ، فبدأ بالمسح وخرجت السفينة إلى السفر فإن هذه مسحة واحدة ، واجتمع (<sup>()</sup> فيها الحضر والسفر ومع هذا فإن عندهم يغلب حكم الحضر (<sup>()</sup> فيبطل ماقالوه ،

<sup>(</sup>١) في ج: غلب

<sup>(</sup>٢) في ج : وإن

<sup>(</sup> ٣ ) في ج : هي قدر

<sup>(</sup>٤) في ج: المسح

<sup>(</sup>٥) في ج: المكيل

<sup>(</sup>٦) في ج: الموزون

<sup>(</sup>٧) في ج: سفيته

<sup>(</sup> A ) في ج: احتسع

<sup>(</sup>٩) عند أبي حنيفة من سافر قبل تمام يوم وليله مسح ثلاثا وقد سبق ذلك ص ٣١٧ والذي ذكره الحنفية مما يغلب فيه حكم الحضر حكم السهفر الصلاة فلم افتتسح التسلاة وهو في السفينة وهو مقيم ثم سافر لم يجز له القصر ، ووجب عليه الاتمام احتياطا ، المسوط ١٠٤/١ ، شرح فتح القدير ١٥٧/١ ، العنايه ١٥٨/١

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله ﷺ ( يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن ) (') فهو أن هذا يتناول من يمسح ثلاثة أيام ، وفي مسألتنا بلا خلاف لا يمسح ثلاثة أيام ؛ لأن مامضى من المدة ، ومن المسح محسوب عليه .

وأما الجواب عن (قوهم) (") إنه سافر قبل استيفاء رخصة المسح ، فوجب أن يمسح مسح مسافر كما لو سافر قبل المسح ، وهو أن المعنى هناك أنه بدأ بالمسبح في السفر ، فلذلك مسح مسح مسافر ، وصار بمترلة مالو أحرم في السفر بالصلة (وليس) (") كذلك في مسألتنا ، فإنه بلدأ بالمسبح في الحضر ، فهو بمترلة مالو أحرم بسالصلاة في الحصر ثم سارت السفينة إلى السفر ، فإنه يتم (") صلاة مقيم (") كذلك في مسألتنا .

وأما الجواب عن قولهم إن الاعتبار بالمآل دون الحال ، والدليل علي ذلك ؛ إذا كان مسافرا ثم أقسام (أ) فهو أنها لا نسلم ، به الاعتبار بالحضر ، يدل على صحة ذلك أنه إذا أحرم بالصلاة ، وهو مسافر (١) ثم اتصل بدار

<sup>(</sup>۱) سبق تخریحه ص ۲۹۱

<sup>(</sup>٢) في ب : قوله

<sup>(</sup>٣) ي ب: ئيس

<sup>(</sup>٤)٠ و ج: يتم

<sup>(</sup> ٥ ) اخاري ٣٧٥/٢ ، حنية العلماء ٢٣٣/٢

<sup>(</sup>۲) ستأني ص ۲۵۳

<sup>(</sup>۷) تحالية ج : ۱۵۸

الاقامة ، فإنه يتمم (') صلاة مقيم (') (') كما لو أحرم في الحضر ثم سافر ، فإنه يتمم (') صلاة مقيم (') فدل على أن الاعتبار بالحضر .

والمسألة الخامسة أن يمسح في السفر ثم يتصلّل بدار الإقامة ، فإنه يتمم أن مسح مقيم ، فإن كان قد مضى يوم وليلة ، فقصد انقطع المسح أن وقال المزين رحمه الله يسقط المسح ، فإن كان مسح في السفر يوما وليلة ، فسبو ثلث مسح المسافر ، ويبقى الثلثان ، فيمسح بثلثى مسح المقيم ، وإن كان مسح في السفر يومين وليلتين ، فهو ثلثا مسح المسافر فيستبيح ثلث مسح المقيسم ألسفر يومين وليلتين ، فهو ثلثا مسح المسافر فيستبيح ثلث مسح المقيسم أن ،

وهذا غير صحيح ؛ لأنها عبادة تختلف بالسفر والحضر ، فإذا اجتمع فيها الحضر والسفر وجب أن يغلب حكم الحضر كالصلاة (١) ،

<sup>(</sup>١) في ج: يتم

<sup>(</sup>۲) الغایه القصوی ۳۳۰/۱ ، الوحیز ۸۸/۱

<sup>(</sup>٣) نماية ب: ١١٣

<sup>(</sup>٤) في ج: يتم

<sup>(</sup>٥٠) ستأتي هذه المسألة ص ٧٥٣

<sup>(</sup>٦) في ج: يتم

<sup>(</sup> ۷ ) الأم ١/٥٥ ، مختصر المزن ص ١٢ ، المهذب ٢/١ ؛ ، فتح العزيز ٢/١٠٤ ، المحمسوع ٢٠٩/١ . معنى المحتاج ٢٠٥/١

<sup>(</sup> ٨ ) مختصر المزني ص١٢ ، المهذب ٢٦/١ ، حليه العلمهاء ١٦٣/١ ، فتسم العزيه ٢٠١/٢ ، المهذب ٢٠١/٢ ، التعليقة للقاضي حسين ١٣/١٠ .

<sup>(</sup>٩) سيأني دلك في ص ٧٥٣

قال أبو العباس رحمه الله في التوسط بين الشافعي والمزني رحمـــهما الله إن كــان المزني يذهب إلى أن القياس يقتضي هذا ، ولكن تركه ( لإجمـــاع ) (1) أو غــيره فييس بيننا وبينه كثير خلاف ، وإن كان يذهب إلى أنه يجب أن يكـــون هــذا ، فهو خلاف الإجماع (7) .

#### ( فصـــل )

قال الشافعي رحمــه الله في الأم <sup>(۲)</sup> وإذا أحــدث وســافر ومســح ثم شــك، هل مسح في الحضر أو في <sup>(۱)</sup> السفر ؟

فإنه يمسح مسح مقيم ؛ لأن الأصل ألا مسح ، فالقدر الذي يتيقن أنه استباحه ، وهو مسح المقيم يجوز له فعله ، وما زاد علــــــــــى ذلــك بـــاق عـــــى الأصـــل فلا يستبيحه بالشك ،

إذا تُبِت هـذا فـإن زال الشـك وتيقـن أنــه مسـح في السـفر ، فإن كان ذلك قبل دخوله في الصلاة ، فإنه يصلـي ويسـتبيح مسـح مسـافر ؛ لأن الشك قد زال وتيقن أنه مسح في السفر ، (٥)

وإن كان قد صنى مع الشك فإنه يجب عليه أن يعيد الصلاة ،

<sup>(</sup>١) في ب: لإحتماع - وفي المجموع ١/١١ للإحماع

<sup>(</sup> ٢ ) التعليقة للقاضي حسين ١٣/١ المحسرع ٩٠٠١

<sup>40/1 (</sup>T)

<sup>(</sup> ٤ ) ي ساقطة ين : ج

<sup>(</sup> ٥ ) الحاوي ٣٦٠/١ المهذب ٢٦/١ الرسيط ٢٦٨/١ انحموع ٩٠/١ .

41. °

وإن تيقن بعد ذلك ألها كانت صحيحة (') كمن دخل في الصلاة وهمو شاك في دخلول الوقت ، فإنسه نجسب عليسه إعاد هما . وإن تيقن أنه صلى بعد دخول الوقت ، (')

# ( فصـــل )

قال رحمـه الله في الأم (" أيضـا وإذا (ا) شك هـل أحـدث وقـت الظـهر ، أو وقت العصر ؟ بناه علـى الأكـثر ، وهـو أنـه أحـدث وقـت الظـهر ، فإذا جاء وقت الظهر من الغد ، فقد انقطع المسح ،

والتعليل ما ذكرناه ، وهو أن الأصل ألا مسح ، ولا ( السنبيح منه إلا القدر الذي تيقن ، ويطرح الشك ،

وهذا أصل المسح ، وهو أنه من شك في ابتداء المدة أو في انقضائها أو أنه مسح في حال السفر أو حسال (١) الحضر فإنه يبني على اليقين ، ويطرح الشك (٧) .

<sup>(</sup>١) الحاوي ١/٠١٦ حلبة العلماء ١٦٣/١ المحموع ١٩١/١

<sup>(</sup>٢) الروضية ٢٩٧/١ المحموع ٤٩١/١

<sup>90/1 ( 7 )</sup> 

<sup>(</sup>٤) في ج: إذا

<sup>(</sup>ء) ي ج: فلا

<sup>(</sup>٦) في ج: في حال

<sup>(</sup>٧) الحاوي ٢٠٠/١ حلبة العلماء ١٦٣/١ المهذب ٢١/١ الوسسيط ٢٦٨/١ فتسح العزيم ٢١/١٤ الروصة ٢٤٥/١ .

## ( فصــل )

قال رحمه الله في الأم (١) وإذا تيقن أنه صلى ثلاث صنوات وشـــــك في الرابعــة أعاد الرابعة ، وبني على أكثر الوقت ،

وصورة المسألة إن تيقن أنه أحدث ومسح وصنى انعصر والمغـــرب والعشــاء .
 وشك هل صلى الظهر أم لا ؟ وهل مسح وقت الظهر أو وقت العصر ؟

فأما الظهر فيلزمه (") إعادتما ؛ (") لأنه يشك هل فعنها (ا) أو لم يفعلها ؟ وأما المسح فيبنيه على الأكثر وهو أنه مسح وقت الظهر ؛ فإذا جاء وقت الظهر في اليوم الثاني انقطع حكم المسح ؛ لأن الأصل ألا مسح ؛ فالقدر الذي تيقن استباحته ثبت ، وما عداه باق على الأصل ،

وأما قول الشافعي رضي الله عنه (°) أعاد الرابعة فإنه لم يرد أنما رابعة في الحقيقة ، وإنما أراد أنما رابعة في القدر ، وهي الأولى وقصد بذلك أن يبين أن تغير اليقسين في الموضعين معا وهو أنه يلزمه إعادة الصلاة احتياطا ، وينزمه البناء عنسى أكشر الوقت احتياطا أيضا ، (°) والله أعمم بالصواب ،

<sup>40/1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) ي ج: فإنه يلرمه

٤٩١/١ (٣) المحسوع ١/١١٩

٠ (٤) في ج: أنه م يفعلها

<sup>(</sup>٥) في ج: رحمه الله

<sup>(</sup>٦) انظر ما سبق ص ٣٢٣

## (مسالـة)

قال الشافعي عَنَّهُ '' وإذا توضاً فغسل إحدى رجليه ثم أدخلها الخف لم يجزئه إذا أحدث أن يمسح '' ،، وهدذا كما قسال ، وجملته أنه من شروط حرواز المسح أن يلبسهما بعد كمال الطهارة ، فإن غسل إحدى رحليه ثم أدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجرز أن يمسح عليها حتى يعود فيترع الأولى ثم يعيدها في الخف حتى يحصل ابتداء اللبس بعد كمال الطهارة ، هذا '' مذهبنا '' ، وبه قال مالك '' وأحمد '' وإستحاق '').

<sup>(</sup>١) في ج: رحمه الله

<sup>(</sup>٢) مختصر المزنسي ص١٢.

<sup>(</sup>٣) في ج: وهدا

<sup>(</sup>٤) الحساوي ٢٦١/١، المسهدب ٤٧/١، فتسسح العزيـــــز ٣٦٥/٢، المحمــــوع ٢٠٥/١، الروضة ٢٣٧/١، مغني انحتاج ٢٠٥/١

<sup>(</sup> ٥ ) التلقين ص ٧١ ، المنتقى ١/١٨ الكافي لابن عبد السبر١٤٧/١ ، بدايسة المحتسهد ٢٣٧١ ، مواهب الحليل ٢٣٦/١ ، الشرح الكبير ٢٣٦/١ .

 <sup>(</sup> ۲ ) الأوسط ۱/۱۶۶ ، المعني ۱/۲۲۱ ، المجموع ۱/۲۱۱ .

وقال أبو حنيفة (1) إذا غسل إحدى رجليه وأدخلها الخف (1) ثم غسل الأخرى جاز أن يمسح عليهما ، وكذلك لو لبسهما عنى حدث ثم خاض الماء وانغست (1) (رجلاه )(1) أو غسل رجليه ، وأدخلهما بعد وجهه ويديه ومسح برأسه ، فإنه يجروز له المسح (1) ؛ لأن الترتيب عنده ليس بشمسرط (1) ، والاعتبار عنده أن يسرد الحمدث علمى طهارة كامنه (٧) ، فأما اللبس فكيف ماوجد صح عنده (١) ،

وقال أبو ثور<sup>(۱)</sup> والمزني<sup>(۱)</sup> وداود<sup>(۱)</sup> إذا توضأ وأدخل إحدى رجليه الخف قبـــــل غسل الرجل الأخرى ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف الآخر (۱۲)

<sup>(</sup>١) المبسوط ١٩٠١، ، ١للباب ١٦٠١، تحفة الفقهاء ١٥/١، المدائسيع ٩/١، الاحتيسار تتعليل المحتار ٢٣/١،

<sup>(</sup>٢) في ج: في الحنف

<sup>(</sup>٣) في ج: فانعسنت

<sup>(</sup>٤) في ب: رجنيه

<sup>( \$ )</sup> المبسوط ٩٩/١ تخف الفقسهاء ٨٣/١ البدائع ٩/١ شسرح فتسمح القسدير ١٤٩/١ - دانية ان عابدين ٢٥/١ ؛

<sup>(</sup>٦) مختصر الطحاوي ص ١٨، تحفة الفقهاء ١٣/١، الهدايسة ٣٥/١، البحر الرائسسق ٤/١٠،

<sup>(</sup>۷) کایة خ: ۱۹۹

<sup>(</sup> ٨ ) ي ح : عنده صح

<sup>(</sup> ٩ ) الأرسط ١/٢٤٤ ، المغني ٣٦٢/١

<sup>(</sup>١٠) الأوسط ٢/١٤٤، حلية العلماء ١٧٠/١

<sup>(</sup>١١) المحلى ٣٣٣/١ ، حلية العلماء ١٧٠/١

<sup>(</sup>١٢) الأحرى ساقطه في : ج

جاز له المسح (') ؛ لأن عند ( هؤلاء ) (') الترتيب مستحق في الوضوء ·

واحتج من نصوهم بما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النسبي بين أبي طالب رضي الله عنه عن النسبي بين أبه جعل المسح للمسافر ثلاثة أيسام وليسالهن وللإمقيسم يومسا وليلسة ) ولم يفصل بين لبس اخفين بعد كمال الطهارة أو قبله فهو على عمومه .

قالوا وروى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال توضأ رسول الله على في غــــزوة تبوك فأهويت لأنزع خفيه فقال دعهما فإني لبستهما وهما طاهرتان )(١)

قالوا وفي مسألتنا حصل اللبس وهما طاهرتان ٠

قالوا ومن القياس أنه أحدث بعد كمال اللبس والطهارة ، فوحب أن يصبح المسح (°) أصل ذلك إذا لبسهما بعد كمال الطهارة .

قالوا ولأن الاستدامة أقوى من الابتداء (٢) يدل على ذلك أنه إذا لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث ، فإنه لو استدام اللبس استباح المسح ولو ابتدأ في تلك الحال اللبس لم يستبحه (٧) ، فثبت أن الاستدامة أقوى من الابتداء ، ثم هسب أن الابتداء (٨) يجوز ، فلأن يجوز بالاستدامة أولى .

<sup>(</sup>١) في ب: أن المسح

<sup>(</sup>٢) في ب: هاولا

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه ص ۲۹۱

<sup>(</sup> ٤ ) سبق تخریحه ص ۲۹۲

<sup>(</sup> ٥ ) المسح ساقط في : -

<sup>(</sup>٢) الانساء والنظائر للسيوطي ١٢٠/١

<sup>(</sup>۷) انظر ص ۲۲۵

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : بالانتداء

قالوا ولأن الاستدامة بمترلة الابتداء يدل على صحة ذلك أنه لو حليف أنهه أنه الابتداء فلا لا يلبس الحف فاستدام لبسه حنث (٢) كما لو ابتدأ . ثم تبييت (٣) أن الابتداء (١) يستبيح ، فيجب أن تكون الاستدامة تستبيح .

قالوا ولأن نزع الخف وأعادته إلى الرجل ضرب من النعب ، فلا فائدة فيه .

ودليلنا ماروى أبو بكرة رضي الله عنه أن النبي الله وخص للمسافر ثلاثة أيسام وليالهن وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر فلبسس خفيه أن يمسح عليهما ) (") وهذا يقتضى أن يكون [طاهرا] (") طهارة كامنة قبل لبسهما .

قــالوا هـــذا دليـــل خطــاب (<sup>٧</sup>) و خـــن لانقـــــون بدليـــــن اخطــــاب (<sup>^</sup>) و الجواب من ثلاثة أوجه :-

أحدهما أن دليل الخطاب أصل من أصولنا <sup>(4)</sup> ولحن نبني فروعنا على أصولها . والثاني أنا لم نحتج بدليل الخطاب ، وإنما احتججنها بسأن إذا مهن (۱۰) حسروف الشرط (۱۱) ، والشرط يقتضى ظهارة كاملة .

<sup>(</sup>۱) في ج: أن

<sup>(</sup> ٢ ) المهدب ٣/١٠٠، الروصة ٢٦/٨، مغني امحتاج ٢٩٧/،

<sup>(</sup>٣) نماية ب: ١١٤

<sup>(</sup>٤) في ح: بالانتداء

<sup>(</sup>٥) سبق تخريخه ص ٣٠٤

<sup>(</sup>٦) ظاهرا ساقطة في : ب

<sup>(</sup>۷) سنق تعریفه ص ۲۵

<sup>(</sup> ٨ ) انحنی ۲۳٤/۱

<sup>(</sup>٩) الأحكاء للآمدي ٣/٩٦، المستصفى ١٩١/٢

<sup>(</sup>۱۰) يې ج: حرف س

<sup>(</sup>۱۱) سىق ص ۲۲۰

والثالث أن الفاء تقتضي التعقيب والترتيب (١) إلا أن الدليل قام على أن التعقيب غير واحب ، وهو وحوب الترتيب على طهارة (١) ،

قالوا فقوله ( إذا تطهر فلبس خفيه ) يقتضي أن يكون لابسهما ، وهو متطهر فإذا غسل وجهه ويديه ومسح رأسه ( وغسل إحدى رجيه وأدخلها الخف ثم غسل الاحرى وأدخلها الخف فقد تطهر ، والجواب من ثلاثة أوجه :-

أحدها أنه إذا أبقى إحدى رجليه لا يسمى متطهرا ، يدل على صحة ذلك أنه لو حلف ألا يدحل المستحد إلا متطهرا فإنه لا يجوز أن يدجله ، وقد (1) أبقى إحدى رجليه لم يغسلها .

والثاني أنه قال (أن يمسح عليهما) وثبت أن المسح إنما يكون بعد كمال الطهارة من الحدث ، فيحب أن يكون قبل اللبس طهارة كاملة أيضا .

والثالث أن اللبس لا يفتقر عندهما (°) إلى طهارة بل لو لبسهما محدثا وتوضأ بعد ذلك وخاض الماء حتى انغسلت رجلاه حاز له المسح (۱) ، وهذا خلاف نص الخسبر ومن القياس أن اللبس أحد شرطي جواز المسح فوجب [أن] من تكون الطهارة سابقة لابتدائه ، أصل ذلك الشرط الآخر وهو الحدث .

<sup>(</sup>١) في ج: الترتيب والتعقيب.

أي تدل الفاء على تأخير المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به .

انظر شرح ابن عقیل ۱۰۲/۳ ، شرح ابن هشام ۱۸۵/۳

<sup>(</sup>٢) في ج: طاهرة

<sup>(</sup>٣) في ج: براسه

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : وفي ، وهو خطأ

<sup>(</sup> ٥ ) في ج: عندهم

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۳۲۶

<sup>(</sup> Y ) أن ساقطه في : ب

قياس آخر أن ما افتقرت استدامته إلى الطهارة ، وحسب أن تكون الطهارة [ سابقه ] (') لابتدائه ، أصل ذلك الصلاة ('' ،

فأما الجواب عن احتجاجهم بخبر عسي رضي الله عنسه فسهو أنسه عسام. وما ذكرناه خاص فهو القاضي عنيه .

وأما الجواب عن احتجاجهم بخبر المعيرة رضى الله عنه " فمن وجهين :-

أحدهما أنه حجة لنا ؛ لأنه قال ( دعهما (\*) فإني لبستهما وهما طاهرتان ) وهذا يقتضي أن رجيه كانتا طاهرتين قبال اللباس . والثاني أنه عام فنخصه بدئيل ماذكرناه .

وأما الجواب عن قولهم إنه أحدث بعد كمال النبس والطهارة ، فوجب أن يصع المسح كما لو لبسهما بعد كمال الطهارة فمن وجهين : -

أحدهما أنه يبطل به إذا أحدث في آخر وقت مدة المسح. والشافي أنا اعتبرنا أن (٥) يرد (٦) النبس بعد كمال الطهارة ، وهم اعتسبروا [أن يسرد الحدث بعد كمال الطهارة ، وما اعتبرناه أولى ؛ لأن ماذكرنا نطقت بده ] (١) الشريعة ، ثم المعنى في الأصل أن الطهارة سبقت الشرطين معا ، وليس كذلك في مسألتنا فإنه لم يسبق الشرطين ، فافترقا ،

<sup>(</sup>١) سابقه ساقطه في : ب

<sup>(</sup> ٢ ) الروضة ٣٧٧/١، العاية القصوى ٢٨٠/١.

<sup>(</sup> ۳ ) سبق اخراحه ص ۲۹۲

<sup>(</sup> ٤ ) دعهما غير موجوده يي : ب

<sup>(</sup>٥) کاية ج: ١٦٠

<sup>(</sup>٦) ي ح:يد

<sup>(</sup>٧) مابين المعقوفتين ساقط في: ب

وأما الجواب عن قولهم إن الاستدامة أقوى من الابتداء فهو أن الاستدامه تابعة للابتداء فها أذا الابتداء فها الابتداء فها الابتداء فها الابتداء فير صحيح، فيجب أن تكون الاستدامه غيرة صحيحة أن مسألتنا الابتداء غير صحيح، فيجب أن تكون الاستدامه غيرة صحيحة أن الاستدامه في في الدي ذكروه، فإن الابتداء كان صحيحا فكانت الاستدامه فاسده. فلجواب عن قولهم إن الاستدامه بمترلة الابتداء هو أن ذلك ليسس بصحيح فلانه إذا توضأ ثم أحدث فإنه يجوز له (أ) المسح، ولو نزع الخفين ثم لبسهما في يجز له المسح، (أ) وكذلك لو حلف ألا ينكح، واستدام امساك زوجته لم يحنث. ولو ابتدأ عقدا حنث، (أ) فدل على أن الاستدامة لا تجري بحرى الابتداء والجواب عن قولهم إن نزع الخف وإعادته إلى الرحل ضسرب مسن اللعسب، فلا فائدة فيه ، فهو أنه (أ) يبطل بالمجرم إذا أخذ الصيد ثم أحمل . فلا فائدة فيه ، فهو أنه (أ) ولا يقال أي فائدة في تخليته ثم (صيده) (أ) .

<sup>(</sup>١) في ج: فأما إذا

<sup>(</sup>٢) الجموع ١/١١٥.

<sup>(</sup>٣) في ج: فهذا

<sup>(</sup>٤) له ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٥) ستأتي هذه المسألة ص ٣٦٢

<sup>(</sup> ٦ ) الروضة ٢٦/٦ نماية المحتاج ١٨٩/٨

<sup>(</sup> V ) في ج : أن هذا

<sup>(</sup> ٨ ) الروضة ٢٢/٢ حاشية البحيرمي ٣٢٣/٣

<sup>(</sup>٩) في ب: صده

وكان إلى جنبه إجانة ('' فيها ماء فغمسها فيه ، فإنا هاهنا يعيــــد التكبــير'' ، ولا يقال أي فائدة أن يكبر ؛ لأنه كان مكبرا .

وكذلك عندهم إذا كان لبس الخف على حدث لم يجز له " أن يمسح عليه حتى يتطهر (¹) ، ولا يقال أي فائدة في أن يتطهر ثم يحدث .

ُ وجواب آخر أنما أمرنا (°) بذلك ليحصل ابتداء البس عنسى طهارة كامنة . والله أعنم بالصواب .

## (مسألة)

قال الشافعي رحمه الله وإن تخرق من مقدم الخف شميء بان منه بعض الرجل لم يجز المسح على خف غير ساتر لجميع القدم ،، (أ) وهذا كما قال ، إذا الخرق الحف لم يجز المسح عليه سواء كان الخرق قبل لبسه أو في مدة اللبس ، وسواء كان الخسرق قليللا أو كثيرا ، هذا هو القول الجديد (١) ، وبه قال الحسن بن صالح (١) وأحمد بن حنبل (١) واحتاره الطحاوي (١) .

<sup>(</sup>١) بالكسر اسم لنوعاء ، القاموس المحيط ١٥٤٥/٢

<sup>(</sup>٢) الروضة ١/٣٧٧، الغاية القصوي ٢٨٠/١.

<sup>(</sup>٣) له ساقطه في : ج

<sup>( \$ )</sup> في ح : حتى يتطهر تم يحدث . وانظر المجسوع ١٣/١٥

<sup>(</sup> ٥ ) ي ح : امرناه

<sup>(</sup>٦) محتصر المزني ص ١٢

<sup>(</sup> ٧ ) يي ج : وإذا

<sup>(</sup> ٨ ) خاوي ٢/١١ . حلية العلماء ١٦٤/١ ، فتح العزيز ٢٠٠/٢ ، الهموع ١٦٤١٠ .

۲۳٤/۱ مغلی (۹)

<sup>(</sup>١٠) المعني ١/٥٧٦، الانصاف ١٧٩/١، شرح العمدة لشبح الاسلام ص ٢٥٢

١١٠٠ ﴿ أَحِدُ مِنْ نَصَ عَلَيْهِ •

وقال في القديم إن تفاحش الخرق لم يجز المسح عليه ، وإن لم يتفاحش حـــاز (١) ، وبه قال اسحق (١) وأبو ثور (٣) وداود (١) واحتاره أبو بكر بن المنذر (٣) ،

وقال مالك إن كان الخرق يسيرا جابز المسح ، وإن كــــان كثـــيرا لم يجـــز <sup>(٠)</sup> ، وبه قال الثوري<sup>(٧)</sup> والليث بن سعد<sup>(٨)</sup> ،

وقال أبو حنيفة إن كان دون ثلاث أصـــابع لم يمنــع مــن جــواز المســع ، وإن كان ثلاث أصابع منع من المسح (١) ،

قال وإن كان في الخف خروق لـو اتفقـت كـانت قـدر تـلاث أصـابع لم يجز المسح عليه (١٠) .

<sup>(</sup>١) الحاوي ٢/١١، المهذب ٤٧/١ ، حلية العلماء ١٦٤/١

 <sup>(</sup>٢) الأوسط ١/٤٤٨، المغنى ١/٥٧٥، المحموع ١/٩٧٨

<sup>(</sup>٣) الأوسط ١/٩٤١، الحاوي ١/٣٦٣، المحموع ١/٩٤٧

<sup>(</sup>٤) المحلى ٢٣٤/١

<sup>(</sup>٥) الأوسط ١١٠٥٤

<sup>(</sup>٦) المدونه ١٤٣/١، التفريع ١٩٩/١، الاستذكار ٢٧٨/١، مواهب الجليل ٢٦٩/١

<sup>(</sup> V ) حلية العلماء ١٦٥/١،

ونقل عن ابن المنذر وابن قدامه والنووي وابن حزم حواز المسسمح علمسي جميسع الخفساف . الأوسط ٤٨/١ ، المغني ٣٧٥/١ ، المجموع ٤٩٧/١ ، المجلم ٣٣٤/١ ....

<sup>(</sup> ٨ ) لم أحد من نسبه إليه

<sup>(</sup>٩) في ج: وإن كان أكثر لم يجز

واحتج من نصرهم بما روى صفوان بن عسال رضي الله عنه قـــال أمرنــا(۱) رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين أو ســفرا ألا نـــترع خفافنـــا(۱) ثلاثــة أيــام ولياليهن )(۱) و لم يفصل بين أن يكون الخف صحيحا أو مخرقا .

قالوا ومن القياس أنه حف لا يجوز للمحرم لبسه (١) فوجـــب المــسع عليــه: أصل ذلك إذا كان صحيحا .

قالوا ولأن المسح رخصة ، فلو قلنها لايجوز إلا عسى خف صحيح ، لأدى إلى ابطهال الرخصه [ لأن النهاس ] (٥) يبتلون بتخريس الخفهاف ، وخاصة في السفر حيث لا يمكنه خرزه وإصلاحه (٠) ،

قالسوا ولأن الخفاف لاتخسو من حرق مثل مواضع الخسرز. مثم ثبت أن اليسمير المذي همو مواضع الخسرز معفو عنده (۱۰) ، والكثير لا يعفى عنه فجعلنا ذلك حدا قاصلا بينهما .

<sup>(</sup>۱) کایة ب: ۱۱۵

<sup>(</sup> ۲ ) ي ح : أحفافنا

<sup>(</sup>٣) سىق تخريخه ص ٢٩٩

<sup>( \$ )</sup> المستوط ١٢٩/٤ ، شترج فتسح القديسر ١٤٨١ ، الاحتيار لتعبيس المحتسار ١٤٤/١ . حاشية ابن عابدين ١٩٩/٣

<sup>(</sup> ٥ ) لأن الناس ساقطه في : ب

<sup>(</sup>٦) امحني ٢١٥/١، محسوع الفتاوي ٢٧٣/٢١.

<sup>(</sup> Y ) قال النووي بلا خلاف .

اخاوي ٣٦٣/١ ، انجموع ٢٩٦/١ ، المغني ٣٧٥/١ .

ودليلنا قوله تعالى ﴿ وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ (١) فأوحب تعالى على كل قائم إلى الصلاة أن يغسل رحليه ، فلا يجوز العدول عن ذلك إلا في موضع قسام عليسه الدليل ، وهو أجماعنا (١) ، وبقى الباقى على ظاهرة ،

[ وروي عن النبي ﷺ أنه قال ( لايقبل الله صلاة أحدكم حسق يتوضأ ) " وقال ﷺ حين توضأ مرة مرة ( هذا وضوء لايقبل الله الصلاة إلا بسه ) فخرج الموضع الذي اجمعنا عليه ، وبقي الباقي على ظاهره ] " ·

ومن القياس أنه خف غير ساتر لحمل الفرض فلم يجرز أن يمسح عليه ، أصل(١) ذلك إذا كان الخرق ثلاث أصابع ،

(قـــالوا) (٢٠ لا يجــوز اعتبــار القليـــل بالكثـــير، ويدل (١٠) على ذلك العمل في الصلاة ، فإنه (١٠) يعفى عن اليسير منه دون الكثير (١٠)

<sup>(</sup>١) سورة المائده الآيه ٦

<sup>(</sup>٢) رأجع ص ٢٨٦

<sup>(</sup>٣) أخرجه البحاري في الوضيوء بساب لاتقبيل صلاة بغير طيهور برقم ١٣٥ (٦٣/١) ... ومسلم في الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة برقم ٢٢٥ (٢٠٤/١) ...

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ٩٨/٢ ، وابن ماحه في كتاب الوضوء باب ماحاء في الوضوء مرة ومرتسين وتسلات برقم ٩١٩ ( ١/ ٩٤٠ ) والدارقطني في كتاب الطهارة باب وضوء رسسول الله على ١٩٩/٧ ، والبيسهقي في بساب فضسل التكريس في الوضوء ١٨٠/ ، وأبسسو يعليب ٢٦٧/٢ ، قسال الزيلعسي غريب بمحموعه ، وقسال الألبساني روى مسن طسسرق واهيسه ، نصب الراية ٢٧/١ ، تلخيص الحبير ٨٠/١ ، ضعيف ابن ماحة ٣٤/١ ، الإرواء ٢٥/١ ،

<sup>(</sup> ٥ ) مابين المعقوفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup>٦) في ج: أصله

<sup>(</sup> Y ) في ب: قال

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : يدل

<sup>(</sup>٩) نماية ج: ١٦١

<sup>(</sup>۱۰) الهداية ۲۰/۱؛ ، شرح فتح القدير ۴۳۰/۱.

## والجواب من ثلاثة أوجه: -

[ أحدها ] () أنا لم نعتبر القليل بالكثير وإنما اعتبرنا مادون ثلاث أصابع بتلاث أصابع ، أصابع ، وهذان لايوصفان بالقلة والكثرة .

والثاني أن الأصول منقسمة فمنها ما يسوى فيها (" بسين القنيل والكثير ، ومنها ما يفرق بينهما مساذكروا (" ، ومنها ما يفرق بينهما مساذكروا (" ، والذي يسوي بينهما إذا ترك لمعة من أعضاء الوضوء (أ) ، والنجاسة إذا وقعت في الماء القنيل (" وانقضاء مدة المسح (" ، فإن هذه الأشياء لافرق بين القليل والكثير ، وليس لهم أن يحتجوا عبينا ببعض الأصول إلا ولنا أن نحتج ببقيتها . ("

والثالث أن الثلاث في حد القلة يدل على ذلك الخيار ، فإنه يجوز ثلاثة أيـــام (^^ وهي حد (^ القلة .

قياس ثان وهو أن مامنع من حواز انسح . وحب أن يستوي فيه قسيه وكشيره ، أصل ذلك إذا ترك لمعة نم يصبها الماء ('') ،

<sup>(</sup>١) أحدها ساقط في: ب

<sup>(</sup> ٢ ) ي ج : فيه

<sup>(</sup>٣) ي ج: ذكر

<sup>( \$ )</sup> تحقة الفقهاء ٨/١ ، شرح فتح القدير ١٣/١ ، المهدب ٤٤/١ ، الروضة ١٦٠/١

<sup>(</sup> ٥ ) تقدمت المسألة في ص ١٩٨

<sup>(</sup>٦) تقدمت المسألة ص ٣١١

<sup>(</sup>٧) ي ح: مقيصها

<sup>(</sup> ٨ ) المُهالُ ١/٥ : المحموع ١/٥٢١ ، معني المحتاح ١٧١٢ .

<sup>(</sup> ٩٠ ) ي ج : بي حد

<sup>(</sup>١٠) سبقت الاشارة إليها ص ١٨٣

ولأن ماظهر من القدم يجب غسله ، وما بطن يجوز المسح على الخسف دونه ، ولا يمكن الجمع بين الغسل والمسح فوجب إذا اجتمع الأمران أن يغلب حكم الغسل ، كما لو كانت إحدى رجليه في الخف والأحرى بارزة (١) .

واستدلال هو أن من قدر بثلاث أصابع لاينفك عمن (٢) قدر بأربعة (٣) وبالربع (٤) كما قدر هو مسيح الرأس بالربع (٥) ، ولاينفك عمن قدر بالدرهم كما قدر النجاسة (١) ،

وإذا كانت هـذه المقـادير باطلـة ، فكذلـك التقديـر بثـلاث أصـابع . واستدلال آخر وهـر أن عنـد أبي حنيفـة لايصـع التقديـر إلا بتوقيـف أو اتفاق (م) وهما معدومـان [ في مسـألتنا ] (م) ، فيجـب ألا يكـون التقديـر فيها صحيحا .

<sup>(</sup>١) حلية العلماء ١٧٨/١ ، الروضه ١/٢٤٥

<sup>(</sup>٢) في ج: عن

<sup>(</sup>٣) في ج: اربعة

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : والأربع أيضا

<sup>(</sup>٥) تحفة الفقهاء ١٠/١ ، الحدايه ١٣/١ .

<sup>(</sup>٦) المبسوط ٢٠/١، شرح فتح القدير ٢٠٣/١، الاختيار لتعليل المختار ٢١/١

<sup>(</sup>٧) آخر ساقطه في : ج

<sup>(</sup> ٨ ) المبسوط ٧١/١ ، شرح فتح القدير ٨٣/١ .

<sup>(</sup>٩) في مسألتنا ساقطه في : ب

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث صفوان فمن وجهين :-

أحدهما أن إطلاق الخف لايقع إلا على الصحيح ، يدل على ذلك أن رجلا لــو قال لغلامه اشتر لي خفافا فاشترى خفــا مخرقـا ، فإنــه مــن مــال الغــلام ، ولا ينزم الموكن (").

والثاني أن هذا عاء فنحصه بدليل ماذكرناه من الأخبار والأقيسه .
وأما الجواب عن قولهم إنه (أ) خنف لا يجوز للمحرم لبسه ،
فأشبه الصحيح فهو من وجهين :-

أحدهما أنه يبطن به إذا كان الخرق ثلاث أصابع ، فإنه لا يجوز لنمحرم لبسمه ولا يجوز المسح عنيه (1).

والثابي أن المعنى في الأصل أنه ساتر لمحل الفرض ، وليس كذلك في مسالتنا ، فإنه غير ساتر لمحل الفرض ، فأشبه إذا كان الخرق قدر ثلاث أصابع .

وأما الجواب عن قولهم إن المسح رخصه فلو قننا إنه لايجوز على الخف المحرق لأدى إلى ابطال الرخصة ، فهو أن الغالب في الخفاف كونها صحيحة ، وإنما يكون الخرق نادرا ، والحاجة النادرة لا يجوز أن تتبت بما رخصة عامة .

<sup>(</sup>١) وهي في اللغة : التسهيل في الأمر والتيسير فيه

في الاصطلاح : يما استبيح بعدر مع قيام الدليل الخرم .

المصباح ص ٤٠ ، التعريفات ص ١٤٧

<sup>(</sup> ۲ ) ئے ج : تعتبر بغالب

<sup>(</sup>٣) كاية انحتاج ٣٧/٥

 <sup>(</sup>٤) أنه ساقطه في : -

<sup>(</sup> ٥ ) الظر ص من هذا التحقيق .

وأما الجواب عن قولهم إن الخف لايخلو من حرق (۱) ، واليسمير يعفسي عنسه فهو أنا لا نسلم أن اليسير من الخرق (۲) يعفي عنه ،

وأما مواضع الخرز (٣) فقد شدقها الخيوط يدل على ذلك أن الرجل لا تؤى منه ، وإن كان الستراب يصل منه إلى الرحل ، فإنه مع ذلك ساتر. ، وهذا غير ممنوع ، ألا ترى أن الثوب إذا ستر العورة صحت الصلاة فيه (١٠) ، وإن كان إذا طرح الماء فيه نزل منه ،

على أنه إذا كان لابد من التقدير فلم قدره بشلاث أصابع؟ والتقدير عنده لايكون إلا عن توقيد في أو اتفاق أو القديد وهما معدومان في مسألتنا فدل على بطلان ماقاله ب

## ( فسرع )

قال الشافعي رحمه الله إذا تخرق الخف وكان تحتمه جمه ورب ، والجورب ساتر لمحل الفرض فإنه لا يجوز أن يمسح عليه (٦) ،

<sup>(</sup>١) في ج: خووق

<sup>(</sup> ٢ ) في ج : خروق

<sup>(</sup>٣) في ج: سدتما

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١٧٥/٢، الغاية القصوى ١٨٤/١

<sup>(</sup>٥) سبقت الاشارة إليه ص ١٥٦

<sup>(</sup>٦) ستأتي مسألة المسح على الجورب ص ٣٤٢، وانظر المجموع ٩٨/١...

<sup>(</sup>٧) الأم ٩٢/١، مختصر المزني ض ١٢، الروضة ٩٣٩/١

 <sup>(</sup> A ) في قول أكثر الشافعية ، وفي وجمعة أخسو يجموز المسمح وإفر كسانت البطائمة وقيقسة ، في حساناً
 قال النووي وهو وحه غريب ضعيف .

والفررق بينسهما أن الجروب منفصل عرب الخرف ، والبطانة متصلة [ به ] ن ،

ويدل عنى ذلك أن البطانة تتبع الخف في البيع والحورب لايتبع في البيع "".

## ( فسرع )

إذا لبس [ المتيمـــم ] أن الخف ثم وجد المساء ، فعلا يجوز أن يتطهر ، ويمسح على خفيه (أن ؛ لأن التيمم لا يرفع الحدث (أن ، ورؤية الماء تسرد المتيمــم إلى حاله الأولى (أ) فيكون لابسا لنخف على حدث .

فتح العزير ٣٧٠/٢ ، المحسوع ٤٩٨/١ ، الروصة ٢٣٩/١

(١) به ساقطه في: ب

(۲) الروضة ۲۰۱/۳

(٣) المتيمم ساقطه في : ب

وإن كان للاعواز ففيه وجهان :

أوظها أنه كالمستحاصة يستبيح فريصة واحده وترافل وهر قول بل سريح .

وثانيهما : لايستبيح المسح أصلا وهو فول الحمهور ونقله المتوي عن بص الشافعي .

الحاوي ١٨/١ ،التعنيقه للقاضي حسين ٥٣٣١ . المهدب ٤٨/١ ،حنية العلماء ١٧٢/١ . فتح العريز ٣٦٩/٢ ، المحسوع ١٦/١ ، الروضة ٢٣٨٠١ .

- (٥) المهدب ١٨/١، حلية العنماء ٢٣٥/١، الروصة ٢٢٤/١
- ( ٦ ) التعليقة للقاضي حسين ١١٥١١ . فتح العزير ٣٣٧/٢ ، الغاية القصوى ١/٥٥/١

## (مسألية)

قال الشافعي رضي الله عنه (۱) وإن كان الخرق فوق الكعبين /لم يضره ، ، (۱) وهذا كما قال ،

قد ذكرنا أن الخرق إذا كان أسفل الكعبين لم يجز له المسح عليه "، وأما إذا كان فسوق الكعبين / (3) فإنه لا يمنع من حواز المسح (5) وأما إذا كان فسوق الكعبين الكعبين حساز المسح [عليه] (٧) لأنه له لو (١) قطع من فوق الكعبين حساز المسح [عليه] فيإذا كان باقيا وهنو مخترق كان أولى بأن يجتنوز المسح (٨) والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) في ج: رحمه الله

<sup>(</sup>٢) مختصر المزني ص ١٢

<sup>(</sup>٣) راجع ص

<sup>(</sup> ٤ ) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٦) نحاية ح: ١٦٣

<sup>(</sup> ٧ ) عليه ساقط في : ب

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : المسح عليه

# ( مساللة )

قال الشافعي رحمه الله ولا("[ يمسح ] ("علي جوربين (" إلا أن يكون الجوربان مجلدي القدمين .. (" وحمد كما قال . الخورب إذا كان صفيقا (" يمكن متابعة المشي عبيه ، فإنه يجوز المسح عبي (" . وكذلك الذي يعمل في بلاد الترك من نبود ، (" ويقال إنه لا ينفذ فيه السهم ، ( وكذلك ) (" إذا عمل من صوف أو شعر . وحصر هذا الباب أن الجورب إنما يجوز المسح عليه بوجود شرطين :-

وفي وجه يشترط أن يكون محلدي القدمين كما لقله سنوني •

وفي وجه يشترط أن يكون صفيقا منعلا ، وله قطع ألب و حسامه وانحسامني وابسل الصباع ، المتوى ونص عليه في الأم .

الأم ١٩٣/ ، الخسساوي ٣٦٤/١ ، المستهدب ٤٦/١ ، حسب قائعيسب الد ١٦٥/١ . فتح الغريز ٣٧٣/٢ ، الروضة ٢٣٩/١ ، الخموع ٤٩٩١١

#### ( ۷ ) في ج : ممود ،

واللمود جمع لند ما يجعل من شعر أو صوف ويرطأ بالرحل حتى يشتند . المصباح المدير ٢٨٢/١ البطم المستعدب ٤٦،١

(٨) ي ب: فكذلك

<sup>(</sup>۱) نمایة ب: ۱۱۹

<sup>(</sup> ٣ ) هكدا في مختصر المزيي وفي : ج ٠ وفي ب : ولا يجوز

 <sup>(</sup>٣) واحده جورت فارسي معرب يعس من قض أو صوف أو يخاط من اخرق ينس عندى القدم
 ويقصد به الستر من البرد ، النظم المستعذب ٢/١٤

<sup>(</sup>٤) مختصر المربي ص١٢، ومحلد القدم هو ما كان أعلاه وأسفله من حدد . نحسوع ٩٩١١

<sup>(</sup>٥) يعني متينا ، تمديب الأسماء واللغات ١٧٨/٣ لسان العرب ٢٠٤/١٠

<sup>(</sup> ٦ ) وهو قول القفال واختاره النووي ٠

أن يكون [ يمكن ] ( ) متابعة المشيعلية المشرف، وأن يكسون ساترا لمحسل الفسرف، فإن اختل أحد هذين الشرطين لم بجيز المسلح عليه، وأما ما نقل المزني إلا أن يكون الجوربان محلدي القدم ( ) فليس بشرط ، وإنما ذكره الشافعي رحمه الله ؛ لأن الغالب أن الجورب لا يمكن متابعة المشي عليه إلا إذا كان ( ) مجلدي القدمين ، ( )

فأما إذا كان يمكن متابعة المشي عليه ، وهو ساتر لمحل الفرض ، فإنـــه يجــوز ، وبمذهبنا قال أبو حنيفة في أنه لا يجوز المسح على الجورب الذي لا يمكن متابعــــة المشى عليه .(٥)

وقال أبو يوسف ومحمد (١) وأحمد بن حنبل(٨) يجوز المسح عليه.

<sup>(</sup>١) يمكن ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٢) مختصر المزني ص ١٢٠٠

<sup>(</sup>٣) في ج: إلا أن يكون

<sup>(</sup>٤) حلية العلماء ١٦٥/١ المجموع ١/٩٤٤

<sup>( ° )</sup> فلابد أن يكونا تُحينين منعلين أو محلدين فإن كانـــا رقيقــين أو غــير منعلــين ولا محلديــن فلا يجوز المسح عليهما .

مناطحاوي ص٢٢ ، المبسوط ١٠٢/١ ، الهداية ١٩٠/١ البدائع ١٠/١ . شـــرح فتــح

مجتصر الطحاوي ص٢٢ ، المبسوط ١٠٢/١ ، الهداية ١٠/١ البدائع ١٠/١ . شـــرح فتــــح القدير ١٠٨/١ حاشية ابن عابدين ١٠/١

<sup>(</sup>٦) فيحسوز المسمح علم الحسورب الثخمين وإن لم يكسن محلم دا ولا منعملا ، وحكي أن أبا حنيفة رجع إلى قولهما في آخر عمره .

<sup>(</sup>۷) مسائل الامام أحمد لابن هاني ۱۷/۱، المقتسع لابن البنسا ۲۹۸۱، المغسني ۳۷۶/۱ شسرح الزركشي ۴۹۸۱، شرح العمدة لشيخ الاسلام ص۲۵۲، كشاف القناع ۱۲۶/۱. وعن الاهام مالك روايتان:

١/ الجواز إذا كانا محلدين وهي أصح ، ٢/ المنع مطلقا .

واحتج من نصرهم بما روى هزيل بن شراحبين () عن المغيرة بن شعبة أن النبي الله المسح على الجوربين ،، ()

قالبوا وروى أبو موسسى مثباً ذلبك عسن النسبي على (١) والله على ملبوس ستر موضع الفرض مسن رجليه ، فوجب أن يجوز له المسح (٥) أصله الخف .

- (۲) رواه أحمد ٢٥٢/٤ وابو داود في الطهارة باب المسح على الخوريين برقسم ١٥٩ (١١٢١) والترمذي في الطهارة باب ما جاء في المسح على الجوريين والتعلسين برقسم ٩٩ (١/١١١) وابن ماحة في الطهارة باب ما جاء في المسح على احوريين والتعلين برقسم ٥٥٩ (١،٥٨١) وابن حبال ٣١٤/٢ وابن حزيمة في الطهارة باب الرحصة في المسح على الخفين برقسم ١٩٨ (٩٩١) والبيهقي في الطهارة باب ماورد في الجوريين والتعلسين ١٩٨١ وقسال الأنساني في الإرواء ١٩٨١ : رحاله كلهم ثقات رحال النحساري في صحيحه محتجما همم أ.هسوللقاسي وحمه الله رسالة تحت عبوان المسح على الجوريين حققها الألباني فراجعها
- (٣) رواه ابن ماجة في الطهارة بات ما حاء في المسح على الحوربين والتعلين برقسم ٥٦٠ (١٨٥/١)
   والبيهقي في الطهارة باب ما ورد في الحوربين والتعين ٢٨٤/١ وصححه الشيخ أحمد شسكر في مقدمة رسالة القاسمي ص ١١ والألباني في صحيح سن ابن ماحة برقم ٤٥٤ ( ٩١/١)
  - (٤) ما بين المائلين ساقط في : ج
    - (٥) في ج: المسح عليه

المندونة ١٤٣/١ ، التلقين ص ٧٢ ، الكافي لابن عسمة السبر ١٤٩/١ ، بدايسة المجتسهد ٣٤/١ ، مواهب الجليل ٢٣٤/١ ، حاشية الدسوقي ٢٣٤/١

 <sup>(</sup>١) بضم الماء وفتح الزاي، هو الأودي، تـــابعي كــوفي ثقــة، روى عــن عشــان وعلــي.
 وعبه أـــو اســحاق الســبيعي واخســ البغــوي، وروى لــه البخــاري في صحبحــه،
 مات بعد الجماحم.

تمذيب الأسماء والنغات ١٣٣/٢ ، التهذيب ٣٠/١١

ودليلنا قوله تعالى ﴿ وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ (') فلا يجوز العدول عن ذلك إلا في الموضع الذي أجمعنا عليه (') ، ويبقى الباقي على ظاهره .

ومن القياس أنه لا يمكن متابعة المشي عليه ، فالا يجسوز المسلح عليه ، أصل ذلك اللفافة (٣) .

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث المغيرة فمن وجهين :-

أحدهما أن عبد الرحمن بن مهدي (<sup>1)</sup> كان لايرويه ، ويقول إنما صح عن النسبي المسح على الخفين حسب ،، (<sup>0)</sup>

والثاني أنه لو صح لكان يحمل على الجورب المنعلل القدمين بحيث يمكن متابعة المشى عليه ،

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أبي موسى فمن وجهين :-

أحدهما أن أبا داود قال ليس هو بالتصل ولا بالقوي . (\*)
والثاني أنا نحمله على الجورب المنعل القدمين الذي يمكن متابعة المشي عليه .
وأما قياسهم على الخف فمنتقض بالمسح على اللفافة ، (\*) ثم المعني في الخف أنه يمكن متابعة المشي عليه ، وليس كذلك في مسألتنا فافترقا .

<sup>(</sup>١) سورة المائدة الآيــــة ٦

<sup>(</sup>٢) وهو المنسح على الخف وقد سبق ذكر الاجماع عليه ص

<sup>(</sup>٣) ما يلف على الرحل من حرق ونحوها والجمع لفائف . المصباح المنير ٢٨٦/١

<sup>(</sup>ك) بن حسنان بس عبدالرحمسن ، أبوسسعيد العنسبري البجسري ، ولسد سسنة ١٣٥هـ، وكان اماما ناقدا سمع من شعبة والمسعودي وحماد بن سلمة ، وعنه ابن المبسارك وعلسي بس المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم ، توفي بالبصرة في جمادى الأولى سنة ١٩٨ هـ حلية الأولياء ٣/٩، السير ١٩٨٩ ، تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١

<sup>(</sup>ع) سنن أبي داود ١١٢/١

<sup>(</sup>٦) سنن أبي داود ١١٢/١ وانظر كلام القاسمي عليه في رسالة المسح على الجوربين ص ٤٨

<sup>(</sup>٧) الحاوي ٣٦٢/١، المهذب ٤٦/١ فتح العزيز ٣٧٣/٢ الروضــــة ٢٣٩/١

## ( فصل )

قال رحمه الله في الأم (۱) إذا كان للحف شرح (۲) فإن كانت الرجل لا تبين منه حاز المسح عليه ،، وجملة ذلك إن كان الشرج فوق الكعبيين فإنه يجزيه (۱) ؛ لأنه لو قطع ذلك الموضع لم (۱) يضره ،

وأمـــا إذا كــان تحــت الكعبــين فإنــه ينظــر ، فإن كـان لا يـرى منـه الرجـن مثـن أن يكـون ضيقـا يمـلأ (٥) القـدم جاز (١) أن يمسح عليه (٧) ،

وإن كان ترى الرجل منه لم يجــــز المســح عليــه إلا أن يجمعــه ويشــده، فإن انحل بعد شده لم يجز المسح عليه؛ لأن الرجل قد ظهرت منه (^)

<sup>97/1 (1)</sup> 

 <sup>(</sup>۲) بعتج الشين والراء أي عرى كالأزرار يشد ها وتتداخل .
 قديب الأسماء واللغات ١٦١/٣ ، النظم المستعدب ٢٦١١.

<sup>(</sup>٣) يى ت: لايجزيه وهوحطأ

<sup>(</sup>٤) في ج: لا يصره

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : تملاؤه

<sup>(</sup>٦) في - : حاز له

<sup>(</sup>٧) الحاوي ٣٦٢/١، المهدب ٤٦/١، فتح العزيز ٣١٧/٢، المحمو ٥ ٩٨،١٠

<sup>(</sup> ٨ ) الحسساوي ٣٦٤/١ : المسسهدب ٢٦١١ الوحسسير ٣٤١١ . المسسوع ٤٩٨/١ كفاية الأحيارض ٧٩

## (مسالسة)

قال الشافعي وما لبس من خف خشب أو ما قام مقامه جاز المسح عليه ، ، وهذا كما قال ،

وجملته (۱) أن كل ما كان تمكن متابعة المشي عليه ، فإنه [ يجوز أن ] المسح عليه سواء كان من حلود أو حشب أو لبود أو غير ذلك (۱) ؛ لأن العلة في حواز المسح على الخفين من حلود أنه يمكن متابعة المشي عليها فكل (۱) ما وجد فيه هذا المعنى كان مثله ،

فإن قيل المسح على الخفين مخصوص ، وعندكم لا يجوز القياس على المحصوص ، وعندكم لا يجوز القياس على المحصوص ، (١) قلنا المخصوص على ضربين :-

أحدهما معقول المعني ، والآخر غير معقول المعني ،

فأما الذي لا يعقل معناه فلا يقاس عليه (٧) وهو مثل اعداد الركعات في الصلة المفوضة كالفجر ركعين والظهر أربع والمغرب ثلاثا، فهذا لا يعرف معناه ثم نص الله(٨) عليه ،

وكذلك غسل أعضاء الطهارة دون غيرها من الأعضاء لا يعقل معنى ذلك .

<sup>(</sup>١) مختصر المزين ص ١٢ وعبارة المختصر أجزأة أن يمسح عليه

<sup>(</sup>٢) في ج: وجملة

<sup>(</sup>٣) يجوز أن ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٤) الحاوي ٢/١٦، المهذب ٢٦/١، الوحيز ٢٤/١، الوسيط ٢٦٣١، فتح العزيـــز ٣٧٧/٢، المحموع ٢/١٠، الروضة ٢٣٩/١،

<sup>(</sup>٥) في -: وكل

<sup>(</sup>٦) المستصفى ٣٢٨/٢ ، نحاية السول ١١٩/٣

<sup>(</sup>٧) الأحكام للآمدي ٢٨٢/٣

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : الله تعالى

وأما الضرب المعقبول المعنى فمنه ما لا يوجد معناه في غيره، ولا (١) يقاس عليه مثال الذهب والفضة نبص عليه مثال الربا، وعقلنا المعنى فيهما ألهما أثمان البياعات وقيم المتنفات. (١)

وكذلك قصة سالم مولى أبي حذيفة (") لما تبنته سهنة بنت سهيل (ئ ثم أنسزل الله تعالى (") آية الحجاب فشكت سهنة إلى النبي ﷺ وقالت (") وقالت الله تعالى كان يدحس عني ، وأنا فضل (") وأعده (ولدا) (") وقد أمرنا الله تعالى باخجاب فقال لها النبي ﷺ (أرضعيه خمس رضعات ليصير ابنا لك من الرضاع) ففعنت ، وكان سالم يدخل عليها رضي الله عنها ) (""

<sup>(</sup>۱) و ج: فلا

<sup>(</sup>٢) المهذب ٢٦/٢ المحسرع ٤٠٠٠٩ ، الغاية القصوى ١٩٤١/

<sup>(</sup>٣) بن معقل أحد السابقين إلى الاسلام ، وكان مــــ الفــرس ، مولاتــه امــرأة مــن الأنفـــار يقال لها ليلي كانت تحت أبي حديفة بن عتـــــة القرشـــي ، وكــان مـــ حيــار الـــواني . قتل يوم اليمامة شهيدا سنة ١٢هــ ،

الاستيعاب ١/٥٣٦. الإصابة ١١/٣

<sup>(</sup> ٤ ) ابن عمرو القرشية العامرية ، أسلمت قديما ، وهاجرت إلى الحبشــــة مـــع زوحـــها أبي حذيفـــة . بن عتبة .

الاستيعاب ٢٠٠٤ ، الإصابة ١٩٣/٨ .

<sup>(</sup> ٥ ) تعانی غیر موجوده في : ح

<sup>(</sup>٦) ي ج: عليه وسلم

<sup>(</sup>٧) خاية ج: ١٦٤

<sup>(</sup> ٨ ) أي في تيات الندله التي لاتستر اطرافها . القاسوس اعبط ٢ ١٣٧٨ المعني ١٩٢/٩

<sup>(</sup>٩) وبا وأرا

<sup>(</sup>١٠) رواه مسلم في كتاب الرضاع باب رصاعة الكبير ١٠٧٦/٢ بنجوه ، والنفظ السنادي دكسره المصنف عند مالك في المرطأ كتاب الرصاع باب ماجاء في الرضاعية بعسد الكسير ٢٠٥/٢ ،

فهذا عقل معناه إلا أنه كان رحصة لسالم لعلمه بتبنية (') وذلتك غير موجود في غيره .

وأما مايعقل معناه ويوجد في غيره فمثل النص في الربا على الحنطتة والشعير والتمر والملح عندنا أن المعنى معقبول في هذه ، وهوكولها مطعومة (١٠) وعند أبي حنيفة (كولها) (١٠) مكيلة (١٠) ، والمعنيان جميعا موجودان في غيرها ، فهو يلحق بها في الحكم ،

وكذلك في مسألتنا المسح على الخفين إنما حاز (٥) للحاجة الداعيه إليه في السفر والحضرو لحوق المشقه في نزعه فيجب أن يكون ماهو في معناهما مثلهما في الحكم ، ولذلك قلنا في المسح علمي القفازين إن المسح علم هما غير حائز (١) ٤ لأن الحاجه لا تدعو إليه غالبا ،

( وكذلك ) (٢٠ المسح على العمامة (٨) ؛ لأن المشقة لا تلحق ( في نزعها ) (١) .

وأحمد ١٧٤/٦، ٢٦٩ وأبي داود في كتاب النكاح باب من حرم به (أي برضاع الكبير) والنسائي في كتاب النكاح باب رضاع ٨٦/٦،

<sup>(</sup>١) انظر مسلم بشرح النووي ٦٣٥/٣ ، والموطساً منع المنتقى ١٥٤/٤ ، التمنهيد ٢٥٦/٨ ، محموع الفتاوى ٦/٣٤ .

 <sup>(</sup>٢) وهو الحديد، وفي القديم العلمة فيسها ألهما مطعومه مكيلة أو مطعيرمه موزونه .
 المهذب ٢٦/١ ، حلية العلماء ٤٧/٤ ، الغاية القصوى ٤٦٦/١

<sup>(</sup>٣) في ب: وكولها

<sup>(</sup>٤) تحفة الفقهاء ٢/٢ ، الهدايه ٤/٧ ،شرح فتح القدير ٣/٧ ، الاختيار لتعليل المختار ٣٠/٢ ،

<sup>(</sup>٥) في ج: حوز

<sup>(</sup>٦) الروضة ٢٣٩/١ ، المحموع ١٤/١.٥

<sup>(</sup> ٧ ) في س : فكذلك

<sup>(</sup> ٨ ) سبق الكلام فيها ص ٢٩٧

<sup>(</sup> ٩ ) في ب : نزعهما

۳٥.

قال الشافعي رحمه الله ولا يمسح على جرموقين وتمال في القديم يمسح عليهما " وهذا كما قال ، الجرموق هو خف يئبس فوق خف سواء " كان له ساق أو لم يكن له نماق بعد أن يجاوز الكعبين " وفيه ثلاث مسائل :-

المسألة الأولى أن يكون التحتاني صحيحا والفوقابي مخرقا ، فإنه لا يجوز المستح عليه بغير خلاف (<sup>1)</sup> ؛ لأنه بمترلة اللفافة على الخف .

والمسألة الثانية أن يكون التحتان مخرقا والفوقاني صحيحا ، فإنه يجوز المسح عليه بغير خلاف (°) ؛ لأن التحتاني بمترلة اللفافة .

/ والمسألة الثالثة أن يكونا صحيحين ، فهل يجوز المستح عسه (٢) أم لا ؟ فيه قولان :-

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص١٢

<sup>(</sup>٢) يي ج: وسواء

<sup>(</sup>٣) الجرموق: فارسي معرب لأن الخيسة والقساف لايجتمعان في كمسة من كلاه العسرت قاله ابن بطال ، وقال الشيراري هو الحد السدي ينسس فسوق حسد وهمسا صحيحان ، قال النووي وليس الجرموق في الأصل مطلق الخد فسسرق الحسف بسل هسو شسيء يشسبه أخف فيه اتساع يلمس فوق الخف في البلاد البارده والجمع حراميق ،

المهدب ١٩/١ ، النظام المستعدب ٢٦١ ، الخمسوع ٥٠٣١ ، القساموس ص ١٩٠٧ ، المهدب ١٩/١ ، القساموس ص ١٩٠٨ ،

 <sup>(</sup>٤) التغليقه للقاضي حسير ٢٠٠١، ١، المهدب ٢/١٤، فتح العزيز ٣٧٨/٢، انحسب وع ٢٥٠٤، ١
 الروضة ٢٤٠/١.

<sup>(</sup>٥) فتح العريز ٣٧٨/٢ ، المحسرع ٥٠٥/١ . الروصة ٢٤٠/١ ، معني اعتاج ٢٠٨١١

<sup>(</sup>٦) نماية ب: ١١٧

قال في الأم لا يجوز المسلح عليه ('' / ('' ، وهلو أصلح الروايتين علن. مالك رحمه الله ('' ،

وقال في القديم والإملاء يجوز المسح عليه (<sup>3)</sup> ، وبه قدال أبسو حنيفة (<sup>9) . ب</sup> والثوري (<sup>1)</sup> ، وأحمد (<sup>۲)</sup> ، وإسحاق (<sup>۸)</sup> ، وهو اختيار المزني رحمهم الله (<sup>۱)</sup> . واحتج من نصره بما روى بلال رضى الله عنه أن النبي الله ( توضأ ومسح على

قالوا والموق هو الجرموق (١١) وهو بالفارسيه مـــوك فعــرب وقيــل مــوق .

عمامته وموقیه ،، (۱۰)

<sup>(</sup>١) الأم ١/٩٣، المهذب ٤٦/١، فتح العزيز ٣٧٩/٢، الروضة ٢٤٠/١، المجموع ١/٤٠٥

<sup>(</sup>٢) مابين المائلين ساقط في ج

<sup>(</sup>٤) المهذب ٢١/١)، حلية العلماء ١٦٧/١، فتح العزيز ٣٧٩/٢)، الروضة ١٠٤٠/١

<sup>(</sup> ٥ ) المبسوط ١٠٢/١ ، البدائسع ١٠/١ ، الإحتيار لتعليمل المحتار ٢٤/١ ، حاشمية ابسن... عابدين ١٠/١ ؛

<sup>(</sup>٦) الأوسط ١/١٥١)، المجموع ١/٥٠٨، المغني ٣٦٣/١.

<sup>(</sup>٧) الإقناع ٣٢/١، المقنسع ٢/١٤، المغسني ٣٦٣/١، الانصاف ١٧٠/١، شرح العمدة لعمدة لشيخ الاسلام ص ٢٥٠.

<sup>(</sup> ٨ ) لم أحد من نسبه إليه . وانظر المحموع ٨٠/١ .

<sup>(</sup> ٩ ) مختصر المزني ١٢/١

<sup>(</sup> ۱۰ ) سبق تخریجه ص ۲۹۲

١ (١١) غريب الحديث لابن الجوزي ٣٠٨/٢ ، المصباح المنبر ص ٣٠٢

[ قالوا ومن القياس أنه خف صحيح يني يد الماسِح فحاز أن يمسح عليه . أصل ذلك إذا كان مفردا ] (1) .

قالوا: ولأن كل حف حاز المسح عليه إذا لم يكن بينه وبين الرجل حائل جاز المسح عليه ](") وإن كان بينهما حائل، أصله إذا كان الذي يبي الرجل مخرقا قالوا: ولأنه قد ثبت أنه لو خرز عليه جاز أن يمسح عليه فإذا تركسه منفصلا جاز أن يمسح عليه إذ لا فرق بينهما ،

قالوا: ولأن الحاجة تدعو إلى لبس الجرموقين كما تدعـــو إلى لبــس الخفــين ، فنو قلنا إنه يترعه ؛ لأدى إلى المشقة ، فلذلك حوزناه ، والله أعلم بالصواب .

فإن قيل المعنى هناك أن الطهارة ناقصة ، فلذلك (أ) قلنا إنه (أ) إذا لبس عنى هذه الحالة لم يجز أن يمسح عليه ، كذلك في مسألتنا ، فإنه قد نبس على طهارة كامسة ، فلهذا المعنى فرق بينهما فالجواب من وجهين :-

أحدهما أنه يبطل بالمستحاضة إذا لبسست الخفيين فيان طهارتما ناقصة ، ومع هذا فيجوز لها المسح على الخفين<sup>(٢)</sup> ، فكان يجب أن نقول هاهنسا يجوز أن يمسح ، ولما قالوا لا يجوز دل على أن العلة ما ذكرنا ، وأنه لا يجسوز أن يمسح على الفوقاني .

<sup>(</sup>١) مابيل المعقوفتيل ساقط في : ب

<sup>(</sup>٢) السح عليه: ساقط ي: ب

<sup>(</sup>٣) ي ج : و م

<sup>( ؛ )</sup> و - : فكذلك

<sup>(</sup> ٥ ) إنه : ساقطه ي ج

<sup>(</sup>٦) ستأتي هذه المسألة ص ٣٧٦

والثاني ألها وإن كانت ناقصة فإلها مساوية للكاملة في حرواز الصلاة. ومس المصحف وغير ذلك ،

فإن قيل المعنى هناك أن الرخصة تعلقت بالتحتاني فلذلك قلنا لا يجوز أن يمســـخ " على الفوقاني ،

وليس كذلك في مسألتنا ، فإن الرخصة قد تعلقت بـــالخفين معــا ، فافترقــا . والجواب من وجهين : -

أحدهما أنا لا نسلم في الفرع أن الرخصة تعلقت هما بل تعلقت بالتحتابي . والثاني أنه لو كانت الرخصة قد تعلقت بالفوقاي لما حاز المسح على التحتايي .؟ لأنه قد صار بمترلة الباطن ،

يدل على ذلك أن في (١) الخف المفرد لا يجوز أن يدخل يده إلى باطنه فيمسح عليه ، ولما اجمعنا أنه هاهنه لهو أدخل يهده فمستح على التحتاني حاز (٢) دل على أن الرخصة ما تعلقت بالفوقاني ،

قياس ثان وهو أن هذا الخف الفوقاني هـــو سـاتر لمسـوح منفصـل عنــهـ فلم يجز أن يمسح عليه من غير ضرورة كالعمامة ""،

فإن قيل هذا يبطل به إذا (ن) ترك على [رجله] (٥) جبيرة ثم أدخلها الخف ، فان هذا ساتر لمسوح منفصل عنده ، ومع هذا يجوز أن يمسح عليد (١) ،

<sup>(</sup>١) في ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٢) ستأتي هذه المسألة ص ٣٨٩

<sup>(</sup>٣) سبقت الاشارة إليها ٢٩٧

<sup>(</sup>٤) هاية ج: ١٦٥

<sup>(</sup>٥) رحله ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٦) سبق التعليق على هذه المسألة ص ٢٦٩

قلنا لا (') نسلم، بسل لا نجسوز المسح عيسه. واستدلال وهو أن الأصل غسل الرجلين غير أنا اجمعنا أنه يجروز [ المسح]'' على المفرد وبقي الباقي عنى ظاهره.

مُفَامًا (أ) الجواب عن احتجاجهم بحديث بلال فهو **من ثلاثة أوجه** : -

أحدها أن المراد بالموق الخف وهو اسم له يدل على ذلك أن بلالا يروي تسارة غلى موقيه ، وتارة على خفيه ، كما يروي تارة أنه مسح على العمامة ، ويسروي تسارة أنه مسح على الخمسار ، وهمسا واحسد (أ) ، فروى عنه عبدالرحمن بن عبوف في أنه مسح على موقيه ، (أ) وروى عنه كعسب بن عجرة أنه مسح على عمامته وخفيه ، (أ) وروى عنه كعسب بن عجرة أنه مسح على عمامته وخفيه ، (أ) وروى عنه أبو إدريس الخولاني أنه كسان يمسح على خماره وخفيه ، (أ) والمراد بالخمار العمامة ، فكذلك المراد ( بالموق ) (أ) الخف .

<sup>(</sup>١) في ج: بل لا

<sup>(</sup>٢) المسح ساقطة في : ح

<sup>(</sup>٣) ي ح: وأما

<sup>(</sup>٤) انظر ص ۲۹۷

<sup>(</sup> ٥ ) سبق تخریجه ص ۲۹۲

<sup>(</sup> ٦ ) رواه مسلم في الطهارة ــــاب انســـع عنـــى الناصيـــة والعمامـــة برقـــم ٢٧٥ ( ٢٣٠/١ ) بلفظ مسع على الخفير والخمار ،

وهو بلفظ المصنف عند البيهتي في الطهارة ١٠ المسح عني الموقين ٢٨٩/١

<sup>(</sup>٧) رواه بهذا اللفظ النسائي عن كعب بن عجرة في كتاب الطهارة باب النسخ على العمامية (٧٥) وابن ماحة في الطهارة باب ما حساء في النسلخ على العمامية برقسم ١٦٥ (١١٨٦) وصححه الألبالي في صحيح سن ابن ماحة برقم ٥٥٥ ( ٩١/١) أمنا روايسة أبي موسنى فنهي عنساند أحمسند ٢/٥١ وابنسان أبي شنسينة ١٦٢/١

أهما روايسة أبي هوسمى فلمهي عملها: أهمله ٦/٥١ والمسلن ابي شملها ٦٢/١ بلفظ يمسح على المرفين والخمار ،،

<sup>(</sup> ٨ ) ي ب: الموقين

والثاني أنه لو كان للنبي على حرموق لنقل ذلك ؛ لأنه قد نقل جميع (آلاته) '' فروى أبو بريدة على أن النبي الله كان له خفان أسودان ساذجان أهداهما إليه (۲) النجاشي ، (۳)

فنقلوا اللون ، ومن الذي أهدى ، فلو كان لـــه حرمــوق لنقلــوه كذلــك . والثالث أن هذا لو صح لكان يحتمل أن التحتاني كان مخرقا ، فكان يمسح علـــــي الجرموق على أن بلاد الحجاز حارة ، فلا تدعوهم الحاجة إلى لبس الحرموق .

وأما الجواب عن قولهم إنه حف صحيح يلي يد الماسح فحاز المسح عليه كما لـو كان مفردا فهو من ثلاثة أوجه: -

أحدها أن المعنى في الأصل أنه خف واحد فلذلك حياز أن يمسيح عليه ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإنهما خفان فأشبه ما ذكرنا مسيه إذا لبسس الثاني بعد أن أحدث ومسح .

والثاني أن المفرد تدعو الحاجة إليه عامه ، وليس كذلك في مسالتنا ، فإن الحاجة تدعو إليه حاصا ، فافترقا ،

والثالث أن المعنى في المفرد أن رخصة المسح<sup>(1)</sup> تزول بزواله ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإن هذا الثاني لا تزول رخصة المسح<sup>(0)</sup> بزواله ....

وأما الحواب عن قولهم كل حف حاز المسح عليه إذا لم يكن بينه وبين الرحس حائل حائل حائل ، أصله أن يكون الذي يلي الرحل مخرقا .

.

<sup>(</sup>١) في ب: الامه

<sup>(</sup>٢) في ج: له

<sup>(</sup> ٣ ) سبق تخریجه ص ۲۹۲

<sup>(</sup>٤) في ج: المبيح

<sup>(</sup>٥) في ج: المبيح

والجواب عنه [أنه] إذا لم يكن بين الخف والرجل حائل فإن الرخصة تـــزول بزواله ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإن الرخصة لا تزول بزوال الأعمى . فافترقا أن وحواب آخر أن الحن المتحرق (لو) أكان وحده لم يجز المسح عليه أو لمـــا لم يكن تحته مايمسح عليه ، وليس كذلك في مسألتنا فإن الأعلى لــو كــان وحــده جاز المسح عليه ، أو لأن تحته مايجوز المسح عليه فلذلك لم يصــح المســح عليه فلم يصح ماذكروه .

وأما الجواب عن قوهم لو كان الخف طاقين<sup>(٥)</sup> جاز المسح عنيه ، وكذلك إذا كانا خفين فهو أن المعنى هناك أنه حف واحد بدليل أنه تـــزول رخصــة المســح بزواله وفي مسألتنا بخلافه ، فافترقا .

أحدهما أنه إذا حرزه عليه صار خفا واحدا أنه تزول رخصة المســــــــ بزوالـــه ، وليس كذلك في مسألتنا فإنحما خفان ولا تزول رخصة المسح بزوال المسح فافترقا

<sup>(</sup>١) أنه: ساقطه في: ب

<sup>(</sup> ٢ ) فافترقا : ساقطه في : ج

<sup>(</sup>٣) في ب: ولو

<sup>(</sup> ٤ ) سنفت ص ٣٣٢

<sup>(</sup> ٥ ) أي طبقتين ، المصباح المبير ص ١٩٧

<sup>(</sup>٦) نحاية ب ١١٨:

يدل على صحته ذلك ؛ لأنه إذا لبس المفرد ثم أحدث ثم مستح في ان في هذه [ الحاله] (") لو خرزه عليه حاز أن يمسح [ عليه ] (") ، ولو تركه من غير خسرز لم يجز أن يمسح [ عليه ] (ا) فلا يجوز أن يسوي بينهما .

والجواب عن قولهم إن الحاجة تدعو إليه من وجهين :-

أحدهما أنه يبطل بالقفازين فإن الحاجة تدعو إليهما ، ومع هــــــذا فـــلا يجــوز المسح عليهما(°) .

والثاني أن الحاجة إنما تدعو إليه نادرا ، والحاجة النادرة لا يجوز أن تثبت بما رحصة عامة .

### (فصل)

إذا تبست مسا ذكرنساه فإنسا نفسرع علسى القولسسين ، ( فإذا ) $^{(1)}$  قلنا بقوله الجديد وهو الصحيح إنه لا يجوز المسح على الفوقان  $^{(2)}$  .

<sup>(</sup>١) في ج: المسح

<sup>(</sup>٢) الحالة : ساقطه في : ب

<sup>(</sup>٣) عليه: ساقطه في: ب

<sup>(</sup>٤) عليه: ساقطه في: ب

<sup>(</sup>۵) انظر ص ۲۹۱

<sup>(</sup>٦) في ب: وإذا

<sup>(</sup> ٧ ) الأم ٩٣/١ ، الحساوي ٣٦٦/١ ، المسهدب ٤٦/١ ، حليسة العلم تعليم الم ١٦٠٧ ، و المساوي ٣٦٦/١ ، المسهدب الم ٢٤٠ ، الموضة ٢٤٠ .

فإنسه يترعب ويطرحه ويمسح على المفسرد () فإنسه يترعب ويمسح التحتاني أجزأه () ذلك ؛ فالله الفوقاني وجوده كعدمه ،

يدن عبى صحة ذلك أنه لو<sup>(۱)</sup> طرحه جاز أن يمسع فإذا أدحسل يده جاز أن يمسع .

وقال الشيخ أبو حامد رحمه الله لا يجوز المسح عليه حتى يطرح الثاني (أ) لظام الشافعي رحمه الله وذلك أنه قال إذا أراد أن يمسح على الخف طرحه (أ) وهذا ليس بصحيح ؟ لأن الشافعي قال ذلك ؟ لأن الغالب أن الماسح لا يتمكن من مسح التحتاني إلا بأن يطرح الفوقاني وإلا فإنه إذا تمكن منه يجوز ، وهذا كمنا قال إنه إذا انقضت منذ المسح نسزع الخفين ، وإنما قال ذلك ؟ لأن الغالب أنه لا يتمكن من غسل الرحنين إلا بنترع الخفين ، وإلا فقد أجمعنا على أنه لو غسل رحليه في الخنف حاز وإن لم يترعهما (أ) ، فدل على أن ما قاله غير صحيح ،

<sup>(</sup>۱) التعليقه للقياضي حسير ۲۰۰۱، معنى المحتماح ۲۰۹۱، نماية المحتماح ۲۰۵۱، معنى المحتماع ۲۰۵۱، نماية المحتماع ۲۰۵۱، حاشية البحيرمي ۳۹۳۱،

 <sup>(</sup>٣٦) وصححه المتولي والروياني وإمام الحرمين والماوردي وقصع به العراني والمعوي والمووي .
 الحساوي ٣٦٧/١ ، فتسمح العزيسر ٣٧٩/٢ ، اعمسسوع ٥٠٥/١ ، الروصسة ٢٤٠/١ .
 الوحيز ٢٤/١ ، التهذيب ص ٢٩٣ .

<sup>(</sup> ۳ ) نحایة ج : ۱۲۲

 <sup>(</sup> ٤ ) ليس تخريجا بن نقبه عن الأصحاب قال النووي وهو الذي قطع به اعتاسي .
 أ المهدب ٢/١١ ، فتح العزيز ٣٧٩/٢ ، العموع ٥٠٥/١ .

<sup>. 98/1 -51 (0)</sup> 

 <sup>(</sup>٦) تقلبه السيووي بنصيبه تم قيبال وقيبال الرويساي هينذا السندي قيبال استنسو الطينسين
 هو الصحيح الذي لا يحل أن يقال عيره ، اعتمر ع ٥٠٦/١ .

وإذا قلنا بقوله القديم فإنه يجوز أن يمسح على الجرموق ('') ، فإنه إذا مسح على الجرموق لا يجز أن يمسح على التحتاني ؛ لأنه قد ابتدأ بالمسح على الجرموق ('' وأما إذا ابتدأ وأدخل يده تحت الجرموق ومسّح على التحتاني فهل يصيح أم لا ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه لا يصح (")؛ لأن التحتاني صار بمترلة البطانة ، فصار بمترلة مالو أدخل يده إلى باطن الخف المفرد ومسه ، فإنه لا يجزيه ، كذلك هاهنا .

والوجه الثاني أنه يجزيه (نا) ؛ لأن الرخصة قد تعلقت بكل واحد منهما .

#### ( فسرع )

على القول القديم إذا لبس الخف المفرد ثم أحدث وأراد أن يلبــــس الجرمــوق فإنه لا يجوز أن يلبسه على حدث ويمسح عليه (٥) ،

وأما إذا أحدث وتطهر ومسح على الخف ثم لبس الجرموق ، فهل يجوز أن يمسح عليه أم لا ؟ فيه وجهان: -

 <sup>(</sup>١) مختصر المسنوني ص ١٢، الحساوي ٣٦٦/١، المسهدب ٩٣/١، حليسة العلماء ١٦٧/١.
 فتح العزيز ٣٧٩/٢، المحموع ٤/١، ٥، الروضة ٢٤٠/١ ، نماية المحتاج ٢/٥٠١.

<sup>(</sup> ٢ ) الحاوي ٣٦٦/١ ، المحموع ١/٥٠٥ ، الروضة ٢٤١/١ .

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٢/١٦، المهذب ٤٧/١ ، فتح العزيز ٣٧٩/٢ .

 <sup>(</sup>٤) صححه ابن الصباغ والروياني والنووي .
 المهذب ٤٧/١ ، الروضة ٢٤١/١ ، الجموع ٥٠٦/١.

<sup>( ° )</sup> على المذهب وبه قطع العراقيون وصححه الحراسانيون. • وفيه وجه ضعيف للخراسانيين بالجواز .

الحاوي ٣٦٦/١ ، فتح العزيز ٣٧٩/٢ ، الروضة ٢٤٠/١ ، المجموع ٣٠٦/١ .

أحدهما أنه لا يجوز (') ؛ لأنه لبسه عسى طهارة ناقصة . والثاني أنه يجوز (') ؛ لأنما طهارة يستبيح بما الصلاة فأشبهت الوضوء .

#### ( فسرع )

عنى القول القديم أيضا قال أبو بكر [بن] "الحداد رحمه الله إذا مسح عسى الحرموق ثم نزعه ، فهل يلزمه تجديد الطهارة فيغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه ويمسح الخفين المفردين ؟

أو يجزئه أن يمسح على الخفسين حسب، ولايجسدد الطهارة فيه قولان بناء على أن من كان في رحله حف مفرد فترعه : فهل يحتاج إلى تحديد الطهارة ؟ أو يغسل رحليه حسب (ن) ، فيه قولان ، كذلك في مسألتنا مثله (ن) .

التعليقه للقاضي حسين ٥٢١١١ ، المجموع ٥٠٦/١ . الروضة ٢٤١/١ ، تماية امحتاج ٢٠٦/١

<sup>(</sup> ١ ) وبه قال الداركي وصححه الروياي .

<sup>(</sup> ۲ ) وبه قال أبو حامد وهو مقتضى كلام الرافعي وصححه النووي .

الحساوي ٢/١٦٣، المسهدب ٢/٧١، فنسح العزيسز ٣٧٩/١، المحمسوع ٥١٤/٥٠٦/١. الموضة ٢/١٠) الموضة ٢/١٤/١.

<sup>(</sup> ٣ ) ابس: ساقطه يي : ج

<sup>- :</sup> ساقطه في : -

<sup>(</sup> ٥ ) سقت المسألة ص ٣١١

<sup>(</sup>٦) هناه هي الطريقة الاولى .

والطريقة الثانية أن نزع الحرموق لايؤثر .

والطريقة الثالثة أن الجرموق فوق الحف كالحف فوق اللفافة فعلى هذا إذا بزع الجرمسوق سبرة الخف كما يترع اللفافة ، وهن بشتأنف الرضوء أم يقتصر على عسن الرحلين ؟ فيه قولان ، وهذه الطرق سماها بعضهم أوجهر وقد ذكرها الن سريح واتفق الخراسساليون علسي تقسها ونقلها من العراقيين المحاملي وإن الصناع فحصن في المسألة لحمسة أقوال:

١ / لايعب شيء ، ٢ / يعب مسح الأسفل فقط وصعحه المنووي ، ٣/ يجب مسح الأسفل مع المتلفاف الوضوء ،

قال القاضي رحمه الله وهذا الذي ذكره ليس بصحيح ؛ لأن هاهنا يجب عليه أن يجدد الطهارة فيغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه () ويغسل رحليه قولا واحدا ؛ لأن هذا التفريع هو على قوله القديم ،

وفي قوله القديم لا يجوز تفريق الوضوء (٢) ونقض الطهارة لا يتبعض أيضا ، فيحتاج أن يجدد الطهارة ويستأنفها ويمسح على الخفين قولا واحدا ، وكذلك إذا نبزع الجرموقين فإنه يحتساج أن يجدد الطهارة ؛ لأن الطهارة قد بطلت في الرجلين معا (٣) ، والله أعلم بالصواب .

## AND BAS

٤/ يجب نزع الخفين وغسل الرجلين ، ٥/ يجب نزع الخفين مع استثناف الوضوء ،
 الحاوي ٣٦٦/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢/١١ ، المهذب ٤٩/١ ، فتح العزيـــز ٣٨٠/٢ ،
 المجموع ٢/١٠ ، الروضة ٢٤١

<sup>(</sup>١) في ج: براسه

<sup>(</sup>٢) هذه المسألة سبقت ص ٣١٢

<sup>(</sup>٣) أحاب النووي في المحموع ٢٩/١ عن هذا الإيراد بجوابين هما :

الأول / أن حواز المسح على الجرموق ليس مختصا بالقديم بن هو منصوص عليه في الإملاء كما ذكره المصنف وجميع الأصحاب والإملاء من الكتب الجديدة

التي يجوز فيها تفريق الوضوء

الثاني / أن ذلك مقصور على القلم أيضا فيما إذا نزع الجوموق عقب المسح .

### ( مسألة )

قال الشافعي رحمه الله وإن (١) نزع خفيه بعد مسحهما غسل قدميه ، وقال في القديم وكتاب ابسن ابي ليلسى يتوضا ،، (١) وهذا كما قال ، إذا نزع الخفين إما لإنقضاء المدة أو نزعهما في أثناء المدة فقد بطل المسح ، وهن ينزمه غسل رحليه حسب أو يجب عبيه استئناف الوضوء ؟ فيه قولان :- قال في الأم يغسل رحليه (١) ، وبه قال أبو حنيفة (١) والثوري (١) وأبو تور (١) وهو اختيار المزني (٧) .

(١) في ج: إذ

(٢) محتصر المزني ص ١٢

(٣) في الأم ٩٥/١، فقد النقض المسح وعليه أن يتوضأ .أ.هـ

وصححه القاضي حسين والشيرازي والرويان والبغاوي والجرحاني والشاشاي والرافعالي والرافعالي والرافعالي والمرافعالي

مختصر المدني ص ١٢ ، الحساوي ٣٦٧/١ ، التعليق للقساضي حسسين ٥٠٥٠ ، المهدب ٤٨٤/١ ، الخسرع ١٠٢/١ ، فتسخ العريسز ٤٠٤/١ ، المحسوع ٢٠٢/١ ، الروضة ٢٥/١ ، المغاية القصوى ٢١٠/١ .

- ز \$ ) المسوط ۱۰۳/۱ ، تحفة الفقسهاء ۸۸/۱ ، البدائسع ۱۲/۱ . شسرح فتسح القديسر ۱۵۵/۱ . الاحتيار التعليق نفختار ۲۵/۱ .
  - ر ٥) الأوسط ١/٨٥٤ ؛ المحسوع ١/٢٦٠ .
  - ر ٦ ) الأوسط ١٨٥١ ، انجسوع ٢٦،١ ٥ .
    - ر ۷ ) محتصر المزي ص ۱۳

وقال في القديم / ( ) و كتاب ابن أبي ليلى إنه يجدد الطهارة ( ) ، وب قال الأوزاعي ( ) وأحمد ( ) واسحق ( ) رحمهم الله .

وقال الحسن البصري (^) وداود (١) رحمهما الله إنه يصلبي بتلك الطبهارة إلى أن يحدث .

واختلف أصحابنا في القوليين على أي شيئ بناهما الشيافعي رحمه الله على طويقين :-

- (٥) الأرسط ١/٨٥١ ، المحموع ١/٧٢٥ ، المغني ٣٦٧/١ .
- - (٧) الأوسط ١/٩٥١ المدونة ١٤٤١، المجموع ١/٧٧٥
- ( ٨ ) المصنف لابن أبي شببة كتاب الطهارة باب مسن كتمان يقسول لا يغسسل قدميسه ١٧١/١ ، المحموع ١٧١/١ . المحموع ١٧٢/١ . ....
  - ( ٩ ) المحلى ٣٣٨/١ ، حلية العلماء ١٧٨/١ ، بداية المحتهد ٣٨/١

<sup>(</sup>١) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٢) صححه جماعة منهم الشمييخ أبسو حسامد والمحساملي وسمليم السرازي وصاحب العدة وصاحب التهذيب وصححه المصنف ص التهذيب وصححه المصنف ص المختصد المحتد المح

<sup>(</sup>٣) الأوسط ١/٨٥٨، المغني ١/٣٦٧، المحلى ٣٣٩/١.

فقال أبو اسحاق (') بناهما على تفريق الوضوء (') هل يجوز أم لا ؟ فإن قلنا إن تفريسق الوضسوء لا يجسوز اسستأنف الطسهارة . وإن قلنا إنه يجوز فإنه يغسل رجليه حسب .

والطريقة الثانية قال بعض أصحابنا (") لم يبن الشافعي رحمه الله هذه المسألة على تفريق الوضوء ، وإنما هاهنا قولان أصلان وهما راجعان إلى أن (أ) المستح على الخفين هل يرفع الحدث أم لا ؟ وفي ذلك قولان :-

أحدهما أنه يرفع الحدث (٥) ؛ لأنه مسح بالماء فوجب أن يرفع الحدث كمسح الرأس(٢) ،

وأيضا فإنه مسح يستبيح به فرضين فوجب أن يرفع الحدث كمسح الرأس . والثاني لا يرفع الحدث الحسدت أصل ذلك التيمم (^) .

الحاوي ١/٨١١ ، المهذب ٤٨/١ )، فتح العزيز ٢/٥٠٤ المحسوع ٥٢٤/١ ، الروضة ١/٤٥/١

<sup>(</sup>١) وابن سريج وأبي علمسي بسن أبي هريسرة ، وحكساه المساوردي عسن جمسهور البغداديسين وصححه الشيخ أبر حامد

<sup>(</sup>٢) سبقت هذه المسألة ص ٣١٢

 <sup>(</sup>٣) هذه الطريقة مشهورة في طريقتي العراقيين واخراسانيين ، وصححه انقصال
 المهذب ٤٨/١ ، حلية العنساء ١٧٧/١ فتح العريز ٤٠٥/٢ ، المحسوع ٢٤/١٥

<sup>(</sup> ٤ ) أن ساقطة في : ح

 <sup>(</sup> ٥ ) وهو قول الجسهور وصححه النووي.
 فتح العزيز ٤٠٧/٢ ، المجموع ١/٤٢/٤ ، الروضية ١/٤٥/٢

<sup>(</sup>٦) حلية العلماء ١٤٨/١ الروصة ٢٤٠/١

 <sup>(</sup> ۷ ) وبد قال الشيخ أبو جامد، وحزم به المحاملي في الثناب .
 فتح العزير ۲/۷٪ ، المجموع ۲۵/۱ مع حاشية الأدرعي عليه

<sup>(</sup> ٨ ) الحاوي ٢٤١/١ حبية العلماء ١/٥٥٢

فإذا قلنا إنه لا يرفع الحدث ، فإنه يجب غسل الرجلين ٠

وإذا قلنا إنه (١) يرفع الحدث ، فإنه يجب استئناف الوضوء ؛ لأن نقض الطهارة لا يتبعض ، فإذا انتقض بعضها انتقض جميعها ،

وقيل إن القولين أصلان هل يتبعض نقض الطهارة أم لا ؟ (\*) في إن القولين أصلان هل المنطقة أم لا ؟ (\*) في إن قلنك التبعض يتبعض نقضض الطهارة (\*) غسل رجليد المنطقة وحب استئناف الوضوء (\*) .

واحتج من نصر قوله الجديد وأنه يجزيه عسل الرحلين بأن قال استتار الرحلين شرط في صحة طهار هما ، فإذا عدم الشرط وحب إلا يتعدى مشروطه (۱) ، أصل ذلك إذا كان صائما مصليا فتكلم في الصلاة ، أصل ذلك إذا كان صائما مصليا فتكلم في الصلاة في الصلاة تبطل (۱) ؛ لأن ترك الكلم شرط في صحيا ، في إذا وحد الكلام لم يتعد مشروطه ، وكان الصوم صحيحا فيجب أن يكون هاهنا مثله ،

وقيل إنهما مرتبان ومبنيان على تفريق الوضوء علىغير ما سبق فإن حوزنـــــا التفريـــق كفــــى القدمان وإلا فقولان .

وقيال عكاس ذلك إن منعنا التفريان وحاب الاستنياف وإلا فقارلان · حكى هذين الطريقين الدارمي في الاستذكار ·

الحياوي ٢٦٨/١ التعليقية للقياضي حسيين ١/٥٢٥ حليية العلمياء ١٧٧/١، فتح العزيز ٢/٢،٤، المجموع ٥٢٤/١ .

<sup>(</sup>۱) نمایسة ب: ۱۱۹

<sup>(</sup>٢) وهو قول البصريين .

<sup>(</sup>٣) تمايسة ج: ١٦٧٠

<sup>(</sup>٤) فتح العزيز ٤٠٧/٢ ، المحموع ٢٤/١

<sup>(</sup>٥) الحاوي ١/٨/١، فتح العزيز ٢/٧/١، المجموع ١/٤١٥

<sup>(</sup>٦) في ج: مشروطين

<sup>(</sup>٧) الروضة ٣٩٤/١، الغاية القصوى ٢٨٦/١

قالوا ولأنه مسح قام مقام غسل فإذا بطل وجب أن يبطـــل مــا كــان المســح بدلا عنه ، أصل ذلك التيمم (') فإنــه إن كــان بــدلا عــن الوضــوء فــإنه إذا رأى الماء وجب الوضوء (') ، وإن كان بدلا عن الجنابة وجب (") الغسل (١٠) .

قالوا ولأن الطهارة تتبعض في الصحة فوجب أن تتبعض في الانتقاض.

قالوا ولأنه قد ثبت أن الحدث قد ارتفع عن الوجه واليدين والـــرأس وبقبي في الرحلين ، وإنما استباح الصلاة بالمسح على الخفين ، فإذا نزع الخفين يلزمه غسل الرحلين للحدث الذي فيهما دون سائر الأعضاء .

واحتج من نصر قوله القديم وأنه ينزمه استئناف الوضوء، واحتج من نصره وهو الصحيح بأنها (٥) طهارة عن حدث فوجب ألا تتبعض في الانتقاض ، أصل ذلك إذا كان الحدث هو الناقض ،

فإن قيل المعسى هناك أن الحدث ينافي (طهارة) (بهميسع الأعضاء، في الأعضاء الأعضاء الطهارة في جميسع الأعضاء (٢) وليس كذلك في مسألتنا فإن استتار الرحلين شرط في تطهير الرحلين، فإذا عدم وجب ألا يجب غير غسل الرحلين، فالحواب من وجهين: -

أحدهما أنه لا يمتنع أن يكون استتار الرجلين شرطا في طهارتمما ثم إذا عدم ذلك بطلت الطهارة فيهما وتعدى إلى بقية الأعضاء ،

<sup>(</sup>١) المنهذات ٧٤/١، مغنى المحتاج ٧٤٥١١

<sup>(</sup>٢) معني المحتاج ٢٤٥/١ . حاشية السجيرمي ٢٣٧/١

<sup>(</sup>٣) في ج: ووحب

<sup>(</sup>٤) مخاوي ۲۵۷/۱ انهذب ۷٤/۱.

<sup>(</sup>٥) و ح: بأنه

<sup>(</sup>٦) وب: الطهارة

<sup>(</sup> ٧ ) الاجماع لابن المندر ص

كما نقول إن (القصاص)(۱) إذا ثبت لزوجة وولدها فإنها لو أرادت أن تعفو عن حق الولد لم يكن لها ذلك ، ولو عفت عن حقها سرى إلى الجميع ٬٬ والثاني أنه يبطل إذا ظهرت إحدى الرجلين فإن استنارها (۳) شريط في صحة (ن) طهارهما ثم إذا عدم تعدى إلى الرجل الأخرى ،

فإن قيل إنما كان ذلك في الرجلين بمتركة العضو الواجد، قلنا هذا ليس بصحيح ؛ لأن اليمني غير اليسرى ولأنهما لو كانا عضوا واحدا لجلز نقل اللهاء من احداهما (أ) إلى الأحرى (أ) ، ولما قال لا يجدوز دل على بطلان ماذكروه .

قياس ثان وهو ألها عبادة يرتبط آخرها بأولها فـــبإذا انتقــض بعضــها وجــبد أن ينتقض جميعها كالصلاة (^).

قياس تالث وهو أن مالا يتبعض في الإنتقاض إذا انتقض بعضاء انتقض معضاء انتقض جميعه كالقصاص (٩) ،

<sup>(</sup>١) في ب: القضاء من

<sup>(</sup>٢) لأن الجماعة إذا ثبت لهم القصاص فعفا بعضهم سقط حق الباقي في القصاص .
الأم ٢٢/٦ ، مختصر المرزي ص ٢٥٣ ، المسهذب ١٩٨/٣ ، الغايسة القصر سوى ١٩٤/٢ ، الروضة ١٠٣/٧ .

<sup>(</sup>٣) في ج: استتارهما

ر ٤ ) صحة : ساقطه ي : ج

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : كذلك

<sup>(</sup>٦) في ج: احدهما

<sup>(</sup> V ) سبن الكلام على ذلك عند الكلام على حكم الماء المستعمل ص ١٢٨

<sup>(</sup> ٨ ) الغاية القصوى ٢٨٦/١ ، نماية المحتاج ٣/٢

<sup>(</sup>٩) سبقت الإشارة في حاشية (٢)

فإن قيل لانسلم أن الطهارة لاتبع في الانتقاض اض، قننا جميع المسائل التي يحكم فيها بنقض الطهارة لافرق بين بطلان بعضها وبطلان جميعها فيجب أن تكون هذه المسألة كذلك، وتمحق جميع نواقض الطهارة.

فأما الجواب عن قولهم إن استتار الرحسين شرط في صحة طهارتهما ، فإذا عدم الشرط وجب ألا يتعدى مشروطه ، أصل ذلسك إذا كان مصليا ، وهو صائم ثم تكلم في الصلاة فهو من ثلاثة أوجه ('):-

والثاني أنه وإن كان الترع يختص بالرحنين فالوضوء يبطل منهما ، ويتعدى إلى جميع الأعضاء ؛ لأن النقض لا يتبعض كما نقول في القصاص إذا عفت الزوجية دون الابن ، فإن عفوها يختص بحا ويسقط الباقي ؛ لأنه لايتبعض ، وإذا بطل بعضه بطل جميعه .

وأما الجواب عن قولهم إنه مسح قائم مقام غسل فإذا بطل وحب ألا يبطــــل إلا ماكان المسح بدلا عنه كالتيمم فهو من وجهين :-

أحدهما أنا نقلبه فنقول فاإذا بطل وحسب استئناف الوضوء كالتيمم. والثاني / أن نزع الحفير يتضمن حكمين :-

أحدهما الإنتقال إلى المبادل وهرو غسر الرجلين. والثاني / " نقض (أ) الوضوء في بقية الأعضاء ؛ لأن النقض لايتبعض ، كما قنا في الزوجة إذا عفت عن القصاص سرى إلى نصيب ولدها ؛ لأنه لا يتبعض .

<sup>(</sup>١) ﴿ مُ يَذَكُرُ الْمُصَلَّقُ لَعَدَّ ذَلَكُ إِلاَ وَجَهِينَ ﴿

<sup>(</sup>۲) عسر خ ۱۷/۱ د .

<sup>(</sup> ٣ ) مربين المائيين ساقط في : -

<sup>( ؛ )</sup> ثِي حَ : التقاض

وأما الجواب عن قولهم إنا أجمعنا على أن الوضوء يتبعض في الصحة فيحب أن يتبعض في الانتقاض ، فهو أنه يبطل (١) بالصوم والصلاة فإنحما يتبعضان في الانتقاض .

أحدهما أن ورود حكم الحمدث علمي الرجلمين بمتركة ابتداء الحمدت وابتداء الحمد الحدث يوجب غسل جميع الأعضاء ·

والثاني أنا (') لا نوجب عليه غسل بقية الأعضاء ؛ لأحل الحمد ...... وإنما نوجب ذلك ؛ لأنه لما بطل في الرجلين انتقض الوضوء في سائر الأعضاء . كما قلنا في القصاص فإن الزوجة إذا عفت بطل حقها وسسرى إلى الجميع ('' ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) في ج: أن هذا

<sup>(</sup>٢) أنا أجمعنا : ساقطه في : ج

<sup>(</sup>٣) ناية ج: ١٦٨

<sup>(</sup>٤) في أ: أنه

<sup>(</sup> ٥ ) انظر ص ٣٦٧

#### (فصل)

إذا أخرج قدمه من قدم الخف و لم يخرجها من ساق الخسف . و لم تسر ثم عساه
 ورده فهل يبطل المسح أم لا ؟ فيه قولان :-

وغلط بعض أصحابنا (١) فقال لا يبطل المسح قولا واحسدا ، وهذا ليس بصحيح .

<sup>(</sup>۱) وهو قول القاضي أبي حامد وصححه المصنف وانقفال . الحاوي ۳۹۷/۱ ، المسهدب ۴۸/۱ ، حليسة العلمساء ۱۷۹/۱ ، فتسمح العزيسز ۳۹۷/۲ ، اهموع ۲۷/۱ .

<sup>(</sup>۲) کایة ب: ۱۲۵

 <sup>(</sup>٣) نص عليه في الأم وبه قطع المحاملي والحويني والشيخ أبو حامد وصححه النووي .
 الأم ١/٩٥ ، الحساوي ٣٦٧/١ ، التعليق، للقساضي حسين ١/٩٣٠ ، المسهدب ٤٨/١ .
 فتح العزيز ٣٦٧/٢ ، المحسوع ٢٧/١٠ .

<sup>( \$ )</sup> نقله النوري عن المصنف . المجموع ٥٢٨/١ .

<sup>(</sup> ٥ ) البدائسع ١٣/١ ، شرح فتسح القديسر ١٥٦/١ ، الاحتيسار تعليس المحتسسر ٢٥/١ . حاشية ابن عابدين ٢٤/١ .

<sup>(</sup>٦) الأوسط ١/٠٦٠ ، المجموع ١١٨١٠ ،

<sup>(</sup> ٧ ) المدونة ١٤٤/١ ، التاج والاكليل ١/٣٧١ ، مواهب الحليل ٤٧٣/١ . التسر الدالي ٨٢/١ .

 <sup>(</sup> ۸ ) وهو المذهب ، وعنه أن دلك لايؤتر . .
 المغني ۳۲۹/۱ . الإنصاف ۱۹۲/۱ . كتباف القدع ۱۳۲/۱ . محسرع الفتساوى ۲۱۸/۲۱ .
 حاشية الروض المربع لاس القاسم ۲۳۲/۱ .

<sup>(</sup>٩) الأوسط ٢٠٠١، المغنى ٣٦٩/١.

وإلى قول القدم القدم و الخيف فوحب الأوزاع السع . واحتج من نصره بأنه لم يخرج قدمه من الخيف فوحب ألا يبطسل المسح . أصل ذلك إذا لم يخرجها من القدم (") .

ولو قال والله لأحرجن من هذه الدار وهو فيها فأخرج رجله ، فإنه لايبر في يمين ولا يكون خروجا (٣) ، فكذلك إذا أدخل بعض قدمه الخف لا يكون مدحلا ، وإذا(١) نزع قدمه من قدم الخف لايصير بذلك مخرجا للقدم من الخف .

قالوا ولأن المحرم لو لبس حفا ثم نزع بعض قدمه من الخف ثم رده لم تحب عليه كفارة أخرى (٥) ، و لم يكن بمتزلة مالو نزع الخف ثم رده فكذله في استباحة المسح لايكون هذا نزعها .

ودليلنا أنه نزع قدمه عن قدم الخف فوجب أن يبطل المسح ، أصل ذلك إذا نزع رجله من ساق الخف (٦) ،

 <sup>(</sup>١) الأوسط ١/٠٢٤، المحموع ١/٨٥٠.

 <sup>(</sup>٢) كما لو زلزل رحله في الخف و لم يخرجها عن القدم لم يبطل مسحه بلا خلاف قاله النووي .
 المجموع ٢٨/١ .

<sup>(</sup>٣) المهذب ١٠١/٣ ، الروضة ٢٧/٨ ، حاشية الدسوقي ٥/١٨٠ :

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : فإذا

<sup>(</sup> ٥٠) الروضة ٢/٢ . ٤ .

<sup>(</sup>٦) لو خرج من أعلى الخف شيء من محل الفرض بطل المستح بـــلا حـــلاف عنــــد الأصحـــاب قاله النووي . المجموع ٢٨/١ .

وأيضا فإن الاعتبار في استباحة المسح بقدم الخصف لا بسه ، يدل على صحة ذلك أنسه لسو توضأ ثم أدحسل رجنه اليمنى في الحف أثم أدخل اليسرى فوصت أصابعه إلى قدم الخف ثم أحدث قبل استقرار القدم في الخف فإنه لايستبيح المسح (") اعتبارا بالقدم وحصوفا في قدم الخف ، كذلك في الترع إذا ظهر بعض القدم من قدم الخف يجسب أن يبطل المسح ، وأيضا فإن المسح يستباح بشرطين :-

باستقرار القسدم في الخسف ، وباستتار القسدم ، من القسد (") ثبت أنه نو ظهر من القدم شيء بض السح (") ، فكذلك إذا خرج من القدم شيء حتى ذهب الاستقرار بطل المسح .

فأما الجواب عن قولهم لم يخسرج قدمه من الخف فلم يبطل المسح كما لو لم يخرج من القدم (فمن) (٥) وجهين :-

أحدهما أنه (٢) يبطل به إذا انقضـــت مــدة المســح (٢) ؛ وإذا تخــرق الخــف (١) فإنه لم يخرج القدم من القدم (١) ، وقد بطل المسح .

<sup>(</sup>١) في الحف : ساقطه في : ح

<sup>(</sup>٢) ستأتي المسألة ص ٢٧٣

<sup>(</sup>٣) ي ج : وقد

<sup>(</sup>٤) سقت الاشارة اليها ص ٣٦٢

<sup>(</sup>٥) يې ب: وهو من

<sup>(</sup>٦) و - : أل هد

<sup>(</sup>٧) سفت المسألة ص ٣١١

<sup>(</sup> ٨ ) وبان من محل الفرص شيء 🍐 انظر ص ٣٣٢

<sup>(</sup>٩) في ج : من الحف

وأما الجواب عن قولهم إنه (۱) لوحلف ألا يدخل الدار فــــأدخل رجلــه لم يــبر ولو حلف أن يخرج فأخرج رجله لم يبر ، فهو أن الحنث والبر (۱) يتعلــــق بكمـــال الدخول (۳) وبكمال الخروج ،

وليس كذلــــك في اســـتباحة المســح فإنهـــا تتعنـــق بكمــــال الدخـــول ('') وبطلانها يتعلق بخروج القدم فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عما ذكروه من المحرم فهو أن الكفارة التي تجب على المحرم بمترلــــة كفارة الحالف إذا حنث ، ويتعلق وحوبها بكمال الدخول واستباحة المسح يتعلـــق زوالها ببعض الخروج إلا (°) بكمال الخروج ،

ألا ترى أن المحرم إذا لبس ثوبه فتحرق ، فإن المعصية لا تزول ولو تخرق حسف الماسح بطل المسح (1) ،

وكذلك لو لبس المحرم خفا مخرقا أو شمشكا (٧) مع وجود النعل ، فإنه تجب عليه الكفارة ولا يجموز المستح على الخسف المخسرق ولا الشمشسك (^) ، فبان الفرق بينهما ،

<sup>(</sup>١) أنه ساقطة في : ح

<sup>(</sup>٢) في ج: البر والحنث

<sup>(</sup>٣) الجموع ١/٨١٥

<sup>(</sup>٤) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٥) لعن الأصوب لا

<sup>(</sup>٦) انظر هذه المسالة ص ٣٣٢

<sup>(</sup>٧) نوع من الحذاء . كلمة أصلها فارسي . التكملة والذيل والصلة للزبيدي ٥٧٧٥

<sup>(</sup>٨) المهذب ٢٨٠/١ نماية المحتاج ٣٣٢/٣

#### (فصل)

وإذا تطهر طهارة كامنة ثم أدخل إحدى رجنيه الخف/ ثم أدخــــل الأخـــرى/(') فقبـــل أن تســــتقر في القـــدم أحـــدث فإنـــه لا يجــوز لـــه أن يمســـــــــح'') ؟ لأنه أحدث قبل استقرار القدم في اخف :

فإن قيل قد قلتم إنه إذا أحرج قدمه من الخف أن على أحد القولين ألا يبطلل المسح (") ، هلا قلتم هاهنا مثله !

قلنا الفرق بينهما إنه إذا أدخر قدره فأحدث فالأصل عدم المسلح ، فلا يستبيحه إلا بكمال الإدخال .

وليــــس كذلك في مسألتنا فإن الأصل استباحة المسح ، فلا يزول إلا بكمال الخروج عبى أن على (٥) القول الصحيح (٦) لا فرق بينهما .

<sup>(</sup> ۱ ) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup> ٢ ) نص عليه في الأم ، وهوالمذهب . ونه قطع الجمهور ،

**وفيه وجه** أنه يجوز له لمسح حكاه الرافعي وهو شاه .

الأم ٩٢/١ ، الخسساوي ٣٦٢١ ، لمستهدب ٤٧١١ ، فتسسبح العزيــــــز ٣٦٧/٢ ، المحصوع ١٤/١ ، ٥٢٧ ، الروضة ٢٣٨١١

<sup>(</sup>٣) انظر هده المسألة ص ٣٩٢

<sup>(</sup>٤) کاية - : ١٩٦

ر د ) عنی ساقطة في : ح

<sup>(</sup> ۱ ) انظر ص ۳۷۰

#### ( فصـــل )

قال رحمه الله في الأم (') يترع الجنب خفيه ، والدليل على ذلك ما روى صفوان قال كان رسول الله في يأمونا إذا كنا سفوا أو مسافرين ألا نترع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا مسن جنابة لكن من غائط وبول ونسوم .. (") ولأن الجنابة تندر فلا "" يشق نزع الخف فيها ، وكذلك الحائض والنفساء (أ) .

#### ( فصـــل )

قال رحمه الله في مختصر البويطي إذا أرادت المرأة أوالرجل أن يغتسل للعيد فإنه يستحب أن يترع الخف مستحب فكان نزع الخف مستحب سواء أرادا أن يصليا العيد جماعة أو فرادى (١) ،

وإن أرادت المرأة أو الرحل الاغتسال للجمعة فإن كانت تصلي جماعة نزعــــت الخفــين وغســـلت الرجلــين (٧)، وإن كــانت تصلــي وحدهـــا لم تغتســـل :

<sup>44/1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۲۹۹

<sup>(</sup>٢) في ج: ولا

<sup>(</sup>٤) باتفاق الأصحاب .

الحساوي ٢/٣٥١، حليبة العلمياء ١/٩٥١ المسهدب ٤٤/١ ، فتسبح العزيبسيز ٢/٨٠٤.، المحموع ٤٤/١ .

<sup>(</sup>٥) باتفاق الأصحاب ، المحموم ١٨/١٤

<sup>(</sup>٦) المهذب ٢/٢٣/١ ، حلية العلماء ٢٠١/٢ الغاية القصوى ٣٥١/١

<sup>(</sup> V ) Hang 1/113

#### والفرق بينهما من وجهين :-

أحدهما أن غسل يوم العيد ؛ لأجهل يهوم العيد ، (') وغسل الجمعة ؛ لأجل الاجتماع ('') فافترقا .

والشاي أن صلاة العيد إذا فاتته الجماعة صلاها فسرادى ("). وليس كذلك في (الله الجمعة فإنه إذا لم يحضر الجماعة صلى ظهرا(اله فافترقا .

#### ( فصــــل )

المستحاضة إذا توضأت ولبست الخفين ثم أحدثت فإنه يجوز لها أن تمسح لصلاة فريضة واحدة وما شاءت من النوافل ٠٠٠٠

(۱) اخاوي ۲۲۳/۱ المنهذب ۲۲۳/۱

(٢) سيأتي الكلام على هذا ص ٢٠٤

(٣) مختصر المزني ص ٣٧، حنية العلماء ٣٠٧/١ المهدب ٢٢٢/١

( \$ ) ي ساقطة يي : ج

( ٥ ) محتصر المزني ص ٣١ الغاية القصوتي ١/٣٣٩

(٣) بعير حدث الاستحاضة كبول وسوم ولمس قبس أن تصنبي تلسن الفريضة فإذا توضأت حاز لها المستح في حق هنده الفريضة ، ومنا مساءت من النوافس، فإذا أحدثت مرة أخرى فلها المسح لاستباحة النوافل ولا يجوز تفريضة أخرى ، المحموع ١٠٤/١ ، ٥١٤

( ۲ ) هذا هو المدهب وهو قول الجمهور في النظرق وفي المسألة وجهان آخران :
 الأول / لايجوز لها المسح أصلا حكاه الدارمي وصاحب التنجيص ، وصححه النعوي والجرحاني .

الثاني / أنما تستبيح المسح ثلاثة أياء ولياليهن في السفر ويوم وليلة في الحصر ولكنها تحدد الطهارة ماسحة لكن فريصة حكاه الرافعي عن تعليق الشيخ أن حامد واحتمال لاماء الحرمين والتحيص ١/١٢٨/ أخاوي ٣٦٧/١ ، حلية العلماء ١٧١/١ ، المسهدب ٤٧/١ ، فتسح العزيسز ٣٦٨/٢ ، الوحيز ٢٤/١ ، المحموع ١٥١١ ، الروضة ٢٣٨/١ ، الغاية القصوى ٢٠٩/١

( وقدال )(1) زفر رحمه الله لها أن تمسح لما شداءت كالطهاهر (٢) وهذا ليس بصحيح ؛ لأن المستحاضة إذا توضأت فإنما يرتفع (٢) حدثها لفريضة واحدة ، وما شاءت من النوافل (٤) ،

واللابس للخفين إنما يستبيح المسح إذا رفع الحدث عن جميع الأعضاء رفعا يستبيح به جميع الفرائض ثم أحدث بعد ذلك ،

وهذه إذا أحدثت فإنما تكون قد أحدثت على وضوء (°) تستبيح به فريضة واحدة فجاز لها أن تمسح لفريضة واحدة ، وإذا (۱) مسحت صارت (۱۷ كأنها لبست اخف وهي محدثة / ،

فإذا أرادت أن تمسح للنوافـــل فلــها ذلــك ؛ لأن حدثــها كـــان ارتفـــع فيــــــ حق جميع النوافل /^›

<sup>(</sup>١) في ب: قال

<sup>(</sup>٢) وهومذه ب مسالك ، والصحيح مسين مذهب ب أحمد . . . وعند أبي حنيفة إذا توضأت والدم سائل أو سال بعبد الوضوء كان لها أن تمسح ي الوقت لا بعده وإذا لبسته بعد تطهرها وقبل أن يسيل منها شئ مسحت كما يمسح غيرها ، المبسوط ١٠٥/١ ، شرح فتح القدير ١٧٣/١ البحسر الرائق ٣٧٥/١ ، المدونة ١٤٤/١ ، . . مواهب الجليل ١٩٥/١ ، حاشية الدسوقي ٢٣٢/١ المغني ٣٦٣/١ ، الإنصاف ١٣٩/١

<sup>(</sup>٣) في ج: يرفع

<sup>(</sup>٤) ستأتي هذه المسألة ص ٥٥٦

<sup>(</sup>٥) نماية ب: ١٢١

<sup>(</sup>٦) في ج: فإذا

<sup>(</sup> ٧ ) في ج : صار

<sup>(</sup> ٨ ) ما بين المائلين ساقط في : ج

إذا ثبت هذا ، فإذا توضأت المستحاضة ولبست الخف فقبس أن تمسح انقطع دمها انقطاع ابتداء فلا يجوز فن أن تمسح فلا يجوز المسح فتحتساج أن تسترع أصله فصار كأنما لبست الخف وهي محدثة . فلا يجوز المسح فتحتساج أن تسترع الخف وتستأنف الوضوء ؛ لأن طهارةا طهارة ضرورة زائت بزوال الضرورة .

#### ( فصـــل )

إذا تيمم (٢) ثم لبس الخفين ثم رأى الماء فهل يجوز له أن يمســح علــى حفيــه ؟ فيه وجهان :-

قال أبو العباس يجوز له أن يمسح لفريضة واحدة ('' / : لأنه استباح بتيممــه فريضة واحدة / ('' كالمستحاضة إذا لم ينقطع دمها .

وقال سائر أصحابنا لا يجوز أن يمسح (\*) ؛ لأن طهارته قد بطنت من أصنها فصارت (\*) بمترلة المستحاضة إذا انقطع دمها فإنحا لا تمسح (\*) كذلك هاهنا .

<sup>(</sup>۱) وبه قطع الجمهور، وهو المذهب وحكى النغوي وجها أن لها المسح لفريضة واحدة وهو شاة ، الخاوي ۳۲۷/۱ ، التهذيب ص۲۸۳ بنح العريب ۳۲۸/۲ المحسوع ۱۳۱۸ ه الروصية ۲۳۸/۱ المطنب العالي ۳۷۱/۱ مغني المحتاج ۲۰۱/۱

<sup>(</sup>٢) لفقد الماء . أما إذا تيمم لا لفقد الماء كما لو تيمم لمرض فهو كالمستحاضة، الحسوع ١٦/١٥

<sup>(</sup>٣) ابن سريج رحمه الله ﴿ ﴿ الْمُهَدُّبِ ٤٨/١ فَتَحَ الْعَرِيرِ ٣٦٨/٢ الْرَوْضَةِ ٣٣٨/١

<sup>( \$ )</sup> وما شاه من نوافل - حلية العلماء ١٧٢١ لروضة ٢٣٨١ (

<sup>(</sup> ٥ ) ما بين المائلين ساقط في : ج

 <sup>( 7 )</sup> ونقله المتولي عن بص الشافعي رحمه الله .
 الحساوي ١/٣٦٨ ، السهنات ١٨١١ خيسة العلمان ١٧٢١١ ، فتسبح العربية (٣٦٨١ .
 المحموع ١/٣٥١ ، الروضة ٢٣٨/١ العاية القصوى ٢٠٩/١

<sup>(</sup>۷) و ح: فصار

<sup>(</sup> ١ ) سقت هذه المسألة ص ٣٧٦

#### ( فصـــل )

العاصي بسفره (۱) لا يجوز له أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن (۱) ؛ لأن هذه رخصة تختص بالسفر فلم تكن مباحة له كالقصر (۱) والفطر (۱) والله أعلم .

#### ( فعــــل )

إذا سرق خفا أو غصبه ، فهل يجوز له أن يمسح عليه ؟

( فيه وجهان :-

قال ابن القاص لا يجوز المسح عليه )) (°) ؛ لأن المسح رخصة والرخصة لا تستباح بالمغاصي يدل على ذلك القصر والفطر فإنه لا يستباح بسفر المعصية ،(۱)

وهل يجوز يوما وليلة أم لا يستبيح شيئا أصلا ؟ فيه وجهان :

الأول/ يجوز وبه قال ابن سريج وقطع به الجمهور وصححه النووي

الثابي / لا يجوز تغليظا عليه وبه قال الاصطخري .

الحساوي ٢/٠١، المسهذب ٢/٥١ حليسة العلمساء ١٦٩/١، فتسسح العزيسز ٣٩٨/٢، الحسوع ٤٥/١، الروضة ٤٤٤/١، الروضة ٤٤٤/١،

- (٣) مختصر المزني ص٣٠، الحاوي ٣٨٧/٢، المهذب ١٩٣/١
  - (٤) المهذب ٢٧/١، ناية المحتا- ١٨٦/٣.
- (٥) ما بين الأهلة ساقط في النسختين ، والتصحيح من المهذب ٧/١
  - (٦) انظر هذه المسألة حاشية رقم (٣)

<sup>(</sup>١) كقاطع الطريق والعبد الآبق فإن أراد الاستباحة فلينب ، المجموع ١/٥٨١

<sup>(</sup>٢) بلا خلاف في المذهب .

وقال سائر أصحابنا (1) يجوز له (1) أن يمسح عليه ، والدليل على داك أن الغصب لا يختص بالبياس فيهو بمتركة الصلاة في البدار المغصوبية ، والذبح بالسكين المغصوبة (1) ،

ويفارق ماذكرنا (<sup>1)</sup> من رحص السفر ؛ لأن المعصية تختص بالسفر بدئيـــن أنــه إذا أبطل (<sup>1)</sup> السفر بطلت المعصية ، وليس كذلك العصب فإنه لا يختـــص بالنبــاس بدليل أنه إذا أسقط اللباس لا تبطل المعصية ،

#### ( فصل )

إذا دميت رجله في الخف أو أصابتها لجاسة فإنه ينزمه أن يترعه ويغسل النجاسة (٢) ؛ لأن المسح بدل عن غسل الرجنين ؛ لأجل الحدث لا لأجر النجاسة .

<sup>(</sup>١) وبه قطع البندنيجي وصححه الرافعي والنووي .

<sup>(</sup> ٢ ) له : ساقطه من : ج

<sup>(</sup>٣) خاوي ١ /٣٦٥، انحسرع ١٠١١).

<sup>(</sup> ٤ ) يې ح : د کره

<sup>(</sup>٥) ي ج: نصل

<sup>(</sup>٦) ي -: ولا

<sup>(</sup>٧) وهند لاحلاف فيه بير الأصحاب.

فتح العزيز ٤٠٨/٢ ، المحموع ٤٨١/١ . الروصة ٢٤٣/١ ، لهاية المحتاج ٢٠٣/١ .

#### ( فصـــل )

إذا كان لابسا لخف من حلد كلب أو حلد ميتة فإنه لا يجوز المسلح عليه (') ؛ لأنه خلف لا يجوز المسلح عليه ، لأنه خلف لا يجلوز المسلح عليه ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) وهذا لاخلاف فيه ونص عليه الشافعي .

# باب كيفية المسم علي الخفين

المسنون عندنا في المسح أن يمسح أعنى الحف وأسفله فيضع يده اليسرى تحست عقب واليمسنى على الساق : واليمسنى على الحسراف أصابعه ثم يمسر اليمسنى إلى الساق : واليسرى إلى رؤوس الأصابع هذا مذهبنا () .

وروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه (1, 0) وعمر بن عبد العزيز (2, 0) والزهري (3, 0) رحمهم الله ، وبه قال مالك (3, 0) واسحق (4, 0) رحمهم الله ،

<sup>(</sup>۲) نمایة ج: ۱۷۰

 <sup>(</sup>٣) رواه البيسهةي في كتساب الطهارة بساب كبيف المستح عليني الحفسين؟ ( ٣٩١/١ )
 وابن المنذر في الأوسط ٤٥٢/١ ).

<sup>(</sup>٤) الأوسط ٢/١٥٤ ،المعني ٢/٦٧١.

 <sup>( 9 )</sup> رواه مثالث في الموطئ في الطبهارة بنات العسين في المستح عيني الخصيلين ١٩٨١.
 والبيستهقي في الطبهارة بننات كينت المستح عنين حصيلين كينت هينو ١٩٩١٠.
 والسن أبي شبيبة في الطبهارة بنات في المستح عنين الخصير كينت هينو ١٩٩١٠.
 والن المنذر في الأوسط ١٩٢١.

 <sup>(</sup>٦) المؤضئ (٣٨/ ، المدوسة ١٤٢/ ، الرسانة لأبي زيد (٨٣/ ، الاستستدكار ٢٨٤/ .
 التاج والإكلين (٢٥/ ) ، بداية المجتهد (٣٣/ .

<sup>(</sup>٧) الأوسط لابن المندر ٤٥٢/١ ، المجموع ٢١/١٥ .

وقال أبو حنيفة رحمه الله (۱) لا يستحب مسح الباطن بحال ، وبه قسال الثسوري(۱) والأوزاعي (۳) وأحمد (۱) وداود (۱) رحمهم الله .

واحتج من نصرهم بما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لو كان الدين بالقياس أو بالرأي لكان مسح باطن الحف أولى من ظاهره ولكني (١٠ رأيت رسول الله عليه السلام يمسح على ظاهره )(٢٠)

وعن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ مسح على ظاهر الخف،، (١٠).

<sup>(</sup>١) المبسوط ١٠٠/١، تحفة الفقسهاء ١٨٨/١، الاختيسار لتعليسل المختسار ٢٤/١، شرح فتح القدير ١٥٠/١، البدائع ١٣/١

<sup>(</sup>٢) الأوسط ١/٥٣/ ، حلية العلماء ١٧٤/ ، المغني ١٧٦/ .

<sup>(</sup>٣) الأوسط ١/٥٥١، الجموع ١/١٢٥.

<sup>(</sup>٤) المغنى ١/٣٧٦، المبدع ١/٣٧١، الانصاف ١٨٤/١، كشاف القناع ١٣٣/١، شرح العمدة لشيخ الاسلام ٢٧٢/١.

<sup>(</sup> ٥ ) المحلى ٣٤٢/١ ، حلية العلماء ١٧٤/١ .

<sup>(</sup>٦) في ج: لكني

<sup>(</sup>٧) أخرجه أحمد ١١٤/١ ، وأبو داود في الطهارة باب كيف المستح برقم ١٦٢ (١١٤/١) والدارمي في الطهارة باب المستح على النعلين ١٩٥/١ والدار قطني في الطهارة باب الرحصة في المستح على الخفين ١٩٩/١ ، والبيهقي في الطهارة باب الاقتصار على ظاهر الخفسين ١٩٩/١ ، والبيهقي في الطهارة باب الاقتصار على ظاهر الخفسين ١٩٩/١ ، والبيهقي في الطهارة باب الاقتصار على ظاهر الجفسين ١٩٩/١ ، والألبان في صحيح سنن أبي داود ٣٣/١ ، برقم ١٤٧ .

<sup>(</sup> ٨ ) رواه ابن المنذر في الأوسط ٤٥٤/١ ، وفي سنده الفضل بن مبشر ضعفه ابن معين والنسائي ... ميزان الاعتدال للذهبي ٢٧٧/٤ ، تمذيب التهذيب ٢٥٦/٨ .

<sup>( 9 )</sup> رواه أحمد ٢٤٧/٤ وأبو داود في الطبيهارة بساب كيف المستح بوقتم ٢٦١ (١١.٤/١١ ). والترمذي في الطهارة باب ما حاء في المسح على الخفيين ظاهر هما برقيم ٩٨ ( ١٦٥/١ )

قالوا ولأنه موضع من الخف ليس بمحل لأداء الفرض فوجب ألا يكــون محــلا لأداء السنة ، أصل ذلك الساق ، "

ودليلنا ما روى المغيرة بن شعبة ﷺ قال وضأت رسول الله ﷺ في غزاة تبوك فمسح أعلى (٢) الخف وأسفله ،. (٣) وهذا نص ،

فإن قيل هذا راوية إبراهيم بن أبي يحيى (\*) ، وكان قدريا (\*) ، فلا يصح الاحتجاج بخبره ،

قلنا قد قال الشافعي رحمه الله كان ابن أبي يحيى لأن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يكذب كذبة ،،<sup>(1)</sup>

والدارقطي في الطهارة باب الرخصة في المسح على الحمسين ١٩٥١ والنيسهقي في الطسهارة باب الاقتصار على ظاهر الخفير ٢٩١/١ وصححه الألباني في صحيح سس أبي داود ٣٣/١ .

(١٠) المهاب ٢/١٤، حلية العلماء ١٥٤/١

- ( ۲ ) في ج : على
- (٣) رواه أحمد ٢٥١/١ وأبو داود في الطهارة بساب كيت المسلح الرقب ١٦٥ ( ١٦٢/١) والترمذي في الطهارة باب ما حاء في المسلح على الخفير أعلاه وأسفله برقب ١٩٥ ( ١٦٢/١) وابن ماحة في الطهارة بسلاب في مسلح أعلى الحيف وأسلفله برقب ١٩٥٥ ( ٢٩٠/١) والدارقطي في الطهارة باب الرخصة في المسلح على الخفيلين ١٩٥/١ والبيليقي في الطهارة باب الرخصة في المسلح على الخفيلين ١٩٥/١ والبيليقي والسلووي باب في كيف المسلح على الخفين؟ ٢٩٠/١ وصعفه الاماء أحمد والترمدي والمحاري والسلووي وابن حجر ١٠ الأوسط ١٩٥/١ الخميرة ١٢١١٥ التنجيص ١٦٨١١ .
- ( ٤ ) الأسلمي ، مولاهم المدني ، كليته أبر ،سحاق ، ولد في حدود المائة ، وحدث عدن الرهسري وعمد بن المنكدر ويجي بن سلمعيد ، وعده الشدافعي والتدوري والحسدن دن عرفة .
   كان أحد الأعلام في الحديث والفقه ، الهم بالقدر ، مات سنة ١٨٤ هد .
- الكامل لابن عدي ٢١٩/١ ، الضعفاء للعقيني ٦٢/١ ، السير ٨ ، ٥٥ ، تدكرة الحفاظ ٢٥٦،١
  - ر فُ ) القدرية فرقة تزعم أن كن عبد حالق لفعله . ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى . الملل والبحل ص٦٠ ، شرح الطحاوية ص٢٧٢
    - (٦) ميزان الاعتدال ٥٨/١ التهذيب ١٣٨/١

ويدل عليه من القياس أنه موضع طــاهر مـن الخـف سـاتر لمحـل الفـرض فكان محلا للمسح كالظاهر .

قياس ثالث وهو أنه مسح على حائل منفصل فتعلق بجميع ما يحاذي محل الفرض كالمسح على الجبائر ،(١)

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث على كرم الله وجهه فهو من وجهين :
أحدهما أن قوله ( ولكن رأيت رسول الله على مستح على ظاهره ،،
لا يسدل على أن المسح على الباطن ليس بمستحب هذا بمتراسة

ما روى أنس ﷺ أن النبي ﷺ مسح بناصيته ،،(٢)

ولا يدل ذلك على أن (استيعاب) (السيعاب) لا يستحب لا يستحب والله وكذلك روى المغيرة أن النبي الله أدخل يده تحت عمامته فمسح رأسه ،، (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام المسح على العمامة ليس بمستحب (الله على أن تمام الله على أن تمام المسح على الله على أن تمام المسح على الله على أن تمام الله الله على أن تمام الله على أن تم

<sup>(</sup>١) سبق التعليق على هذه المسألة ص ٢٦٩

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود في الطهارة باب المسح على العمامة برقـــم ١٤٧ (١٠٣/١) وابــن ملحــة في الطهارة باب ما حاء في المسح على العمامــة برقــم ٥٦٤ (١٨٦/١-) وضعفــه الألبــاني في ضعيف سنن ابن ماحة برقم ١٢٤ (٤٤/١) وقد ثبت هذا الحديث في صحيـــح مســلهـمــن حديث المغيرة بن شعبة ٢٣٠/١

<sup>(</sup>٣) في ب: الاستيعاب

<sup>(</sup>٤) حلية العلماء ١/٠٥١ ، المجموع ١/٠٤

<sup>(</sup> ٥ ) رواه مسلم في كتاب الطهارة باب المسح على الناصية والعمامة برقم ٢٧٤.(٤٠٠/)

<sup>(</sup>٦) الروضة ١٧١/١ ، الغاية القصوى ٢١٣/١

والثاني أن قوله ( لكان مسح باطن الخف أولى ) أراد به إذا أراد الماسح أن يقتصر كان باطن الخف أولى من ظاهره ولكن رأيت رسول الله ﷺ اقتصر عملى هذا ، ولا حجة في هذا ،

وأما حديث جابر والمغيرة رضي الله عنهما فهو محمول عنى أنه فعن الجائز وذلك عندنا يجوز (') ، وليس فيه دلالة على أن غيره لا يستحب .

وأما الجواب عن قولهم إنه موضع من الخسيف (\* نيسس بمحسل لأداء الفرض فلم يكن محلا للسنة كالساق ، فهو من ثلاثة أوجه :-

أحدها أن أبا إسحاق المروزي قال يجوز الاقتصار عسمى مسمع الباطن <sup>١٠</sup>. فعلى هذا سقط السؤال .

والثاني إن سلمنا عنى قول سائر أصحابنا فلا يمتنع ألا يكون محــــلا لأداء الســـنة كمـــا قلنـــا في الأذن ليســـت محـــلا لأداء فــرض المســــح في (١) الـــــرأس، وهي محل لأداء السنة (١) )

وكذلك العمامة ليست محلا لأداء فرض المسيح في الرأس، وكذلك العمامة ليست محلا لأداء فرض المسيح في الرأس، وهي محل لأداء السنة (٢٠٠٠)،

وكذلك الأنف عند أبي حنيفة ليس بمحل للفرض ، وهومحل لأداء السنة (^ ،

<sup>(</sup>۱) ستأتي في ص ۳۸۹

<sup>(</sup>٢) من الحف ساقطة في : -

<sup>(</sup>٣) سيأتي ذلك ص ٣٨٩

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : على

<sup>(</sup> ٥ ) المهدب ٤٤/١ ؛ فتح العزير ٢٧/١ ؛ المحموع ١٣١١ ؛

<sup>(</sup>٦) سبقت الاشارة إليها ص ٢٩٧

<sup>(</sup> ٧ ) مَا بَيْنِ الْمَائِلِينِ سَاقَطُ فِي : حِ

<sup>(</sup>  $\Lambda$  ) تحفة الفقهاء 17/1 ، البدائع 11/1 ، شرح فتح القدير 17/1

والثالث أن المعنى في الساق أنه غير ساتر لمحل الفرض ، وليس كذلك في مسللتنا فإن هذا ساتر لمحل الفرض ، فافترقا (١) .

#### ( فصـــل )

إذا تبت ما ذكرناه فهل يستحب مسح العقب (") أم لا ؟ نقل المزين " رحمه الله أنه يضع يده اليسرى تحت عقب الخف ، ونص الشافعي رحمه الله في البويطي (") أنه يمسح عقب الخف ، واختلف أصحابنا في ذلك على طريقين :-

الأولى منهما أنه يستحب مسح العقب قولا واحدا (°)، لقول الشافعي رحمه الله في البويطي ، ولأنه محل ساتر لحجل الفرض من الرجل فكان مسحه مستحبا ، أصله ظاهر الخف .

وأما قول المزني رحمه الله يضع يده تحت عقبه فإنما أراد به أن يضع راحته علـــــــى عقبه وبقية كفه تحت عقبه (١) .

<sup>(</sup>١) فافترقا ساقطة في : ج

 <sup>(</sup>٢) بكسر القاف مؤخر القدم والجمع أعقاب .
 المصباح المنبر ٢١٧/١ ، التوقيف للمناوي ص١٩٥

<sup>(</sup>٣) مختصر المزني ص١٣

<sup>(</sup>٤) ونقله الشيخ أبو حامد عن نصه في الجامع الكبير ، ونقله القــــاضي أبـــو حـــامد عـــن نصـــه في مختصر الطهارة الصغير ٠٠ . في مختصر الطهارة الصغير ٠٠ . الحاوي ٣٧٠/١ المهذب ٤٨/١ ، فتح العزيز ٣٩٢/٢ ، المحموع ١٨/١٥

 <sup>(</sup> ٥ ) هذا هو المذهب وهو القطع بذلك وبه حزم كثيرون وصححه الرافعي والنووي .
 الحاوي ٢٠٠/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٠٣١ ، المهذب ٤٨/١ ، حلية العلماء ١٧٤/١ ،
 فتح العزيز ٣٩٢/٢ ، المجموع ١٨/١ ، الروضة ٢٤٣/١ ، كفايه قالاحيه الاحيه مرسم .

<sup>(</sup>٦) الجموع ١/١١٥.

والطريقة الثانية من أصحابنا من قال إن المسألة على قولين ('):-

أحدهما أنه (٢) يستحب مسحه (٣) ؛ لأنه موضع ساتر لمحل الفسرض مسن الرحس فأشبه ظاهر الخف .

والثاني أنه لايستحب مسحه (<sup>۱)</sup> ؛ لأن معول الخف على العقب فسإذا مسحه لان وأدى (<sup>د)</sup> ذلك إلى هلاكه (<sup>۲)</sup> .

(٦) لو اقتصر على مسح العقب فهل يجزئه أم ٧ ؟ دكر فيه النووي سبعة طوق :-١/ أن العقب كأسفل الخف نقله البعري

٢/ إن قلنا يحزي الاسفن فالعقب أولى وإلا فوجهان ذكره القاصي حسير

٣/ إن قلنا لا يجزيه الأسفن فالعقب أولى وإلا فوجهان وصعمه النووي ٠

٤/إن قلبنا مسح العقب سنة أجزأه وإلا فوجهان قاله الماوردي والروياي ٠

. ٥/ إن قلنا مسجه ليس بسنة لم يجرءه وإلا فوجهان كأسعله قاله القفال ٠

٢/ الجزم بإجرائه حكاه الروياني •

١٧ الخرم بعدم الإجزاء صححه الرافعي والنووي. •

الحاوي ٣٧٠/١، التعليقة للقاضي حسين ٥٣٠/١. حلية العلمساء ١٧٥/١، فتسح العزيسز ٣٩٠/٢، ٣٩، المحموع ٥٣٠/١. الروصة ٢٤٣/١

<sup>(</sup>١) وقبل وجهان . المهذب ٤٨/١ ، فتح العزيز ٣٩٢/٢ . المحموع ٥١٨/١ ، الروضة ٢٤٣/١ .

<sup>(</sup>٢) أنه: ساقط في ج

<sup>(</sup>٣) وهو قول أبي إسحاق المروزي، وصححه الأكثر، انظر ص

 <sup>(</sup>٤) وهو قول أبي العباس بن سريج ، وهو ظاهر مارواه المزني .
 الحساوي ٢/٠٧١ ، المسهذب ٤٨/١ ، حليسة العبيساء ١٧٤/١ ، فتسبح العزيسسر ٢٩٢١٢ .
 المحموع ١٨/١ ، الروضة ٢٤٣/١ .

<sup>(</sup>٥) کاية ج: ١٧١.

#### ( مسالة )

قال الشافعي رحمه الله فإن مسح على باطن الخف وتسرك الظهاهو أعدد، وإن مسح الظاهو وترك الباطن أجزأه ،، (') وهذا كما قال .

اختلف في أصحابن في هماند المسالة المسالة في المسالة فقال أبو إسحاق المروزي يجوز الاقتصار على مسح باطن الخف قولا واحدا (٢٠) ، وهذا الذي نقله المزني لا نعرفه للشافعي (٣) ،

والدليل على أنه يجزئ أنه موضع من الخف محاذ لمحل الفرض جاز الاقتصار على مسحه ، أصل ذلك ظاهر الخف ،

ولأنه محل لأداء السنة ، فجاز أن يقتصر على مسحه ، أصل ذلك ظاهر اخف ، وهذا غير صحيح ؛ لأن أبا العباس بن سريج رحمه الله قال قال الشافعي رحمه الله في رواية البويطي إذا اقتصر على مسح باطن الخف أعاد كل صلاة صلاها ، فدل على أن ما نقله المزني رحمه الله صحيح ،

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص١٣

<sup>(</sup>٢) وفيه طريقان آخران :-

أحدهما أن فيه قولان عما:

١/ لا يجزئ الاقتصار عليه وصححه الرافعي .

١/ يجزئ ذلك .

والثاني القطع بالمنع وبه قال جمهور الشافعية وهوقول ابن سريج وصححه البغوي والنووي . الخاوي ١٧٤/١ ، التعليقة للقاضي حسين ١٩٤/١ ، الخاوي ٢٠٠/١ المهذب ٢٤٣/١ ، حلية العلماء ١٧٤/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٤٣/١ ، الوحسيز ص ٢٤ ، فتسح العزيسيز ٣٨٩/٢ ، المحمسوع ١٩/١ الروضسة ٢٤٣/١ ، كفاية الأخيار ٨٣/١ .

<sup>(</sup>٣) في ح: الشافعي

قال أصحابنا رحمهم الله وأبر إستحاق حمالف إجماع الفقهاء قبله في هذه المسألة فلم يصح قوله (١) ،

والدليل على أنه لا يجزيه من القياس هو أنه موضع من الخف لا يسرى غالبا فم يجز الاقتصار بالمسمع عليم أصل ذلك باطن الخف الداخل، والله أعمم بالصواب .

#### ( مسالة )

قال الشافعي رحمه الله وكيف ما أتى بالمسح على ظاهر القدم يكل اليدد أو بعضها أجدزاه ،، " وهدذا كما قدال ، الواحب في المسح على الخف أدى ما يقع عبيه اسم المسح فلدو مسح بإصبع أو خشبة أو غير ذلك أجزأه " ، وبه قال الثوري ( ) وأبو ثور ( ) . وقال أبو حنيفة يجب مسح قدرثلاث أصابع بثلاث أصابع ( ) .

<sup>(</sup>١) الحاوي ٢/٠/١ فتح العزيز ٣٨٩/٢

<sup>(</sup> ۲ ) محتصر المزني ص١٣

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٢١/١، المهذب ٤٨/١ الوحيز ٢٤/١، حلية العلماء ١٧٥/١، فتح العزيسز ٢٨٨/٢ . المحموع ٢٤٣/١، الروضة ٢٤٣/١

 <sup>(</sup>٤) الأوسط ١/١٥٤، المحلى ١/١٥٤. المحموع ١٢٢/١٥

<sup>(</sup> ٥ ) الأوسط ٢٠٢١ : حلية العساء ١٧٥١١ المحسوع ٢٢٢١٥

وقب سال مستسالك الواحسسب مستسح أعلسسي الحسسف وقال أحمد الواحب مسح قدر الناصية مسس السرأس وعده قدر أربع أصابع .

سسوط ١٠٠١/، قعفة الفقهاء ١٨٨، المدانع ١٣١١، شمسرح فتسح القديسر ١٩١١، الاحتيار لتعليل المختار ١٨٢/١ ألرسسالة الاحتيار لتعليل المختار ١٨٢/١ ألرسسالة الأي زيد ص ٨٣، التلقير ص ٧٣، الكافي لاسس عبسد السبر ١٤٨/١، المعسى ١٣٧٦/١، الإسماف ١٨٤/١،

واحتج من نصره بما روى على (١) بن أبي طالب رهم أن النسبي الله مسلح علمى خفيه خطوطا بالأصابع ،،(١)

وروي عن الحسن البصري رحمه الله أنه قـال مـن السـنة أن يمسـح علــى الحفين خطوطا بالأصابع ،،

والتابعي (١) إذا قال من السنة اقتضى ذلك سنة النسبي ﷺ (١) ، وقال بالأصابع وأقل الأصابع ثلاث ،

وقالوا ومن القياس أنه مسح في الطهارة فلم يجز فيه مايقع عليه اسم السم كمسح الوجه في التيمم (٦) .

قالوا ولأنه مسح في الطهارة فلم يجز فيه مايقع عليه اسم المسح كما لو بل شبيعره ومسح به الخف .

قالوا ولأن ما ذكرتموه يؤدي إلى أنه لو بل اصبعه بالماء ووضعها على الخف حـــاز وذلك ليس بمسح ، والرخصة إنما وردت في المسح دون غيره .

<sup>(</sup>١) في ج: عن علي

<sup>(</sup>٢) رواه ابن ماجه من حديث حابر بن عبد الله في كتاب الطهارة باب في مسيح أعلى الخسف وأسفله برقم ٥٥١ (١/ ١٨٢) والبيهقي في الطهارة بساب الإقتصار بالمسيح علمي ظاهر الخفين ٢٩٢/١) وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه ٤٣/١ ، وابسن حجر في التلخيص ١٠٦٠١ ، ولم أجده من حديث على رضى الله عنه .

 <sup>(</sup>٣) رواه الـــدار قطـــني في الطـــهارة بـــاب الرخصـــة في المســـح علـــــــــى الخفـــــين. ١٩٥/١، ...
 وابن أبي شيبة ١٦٩/١، وابن المنذر في الأوسط ١٥٥٥١.

 <sup>(</sup>٤) هو من صحب الصحابي وهو مسلم ومات على ذلك .
 نزهة النظر ص ٦٧ ، التقييد والإيضاح ص ٢٧٤ ، اختصار علوم الحديث ص ١٨٦ .

<sup>(</sup>٥) فهو مرفوع إلى رسول الله ﷺ ولكنه مرسل . وستأتي المسألة ص

<sup>(</sup>٦) تحفة الفقهاء ٣٦/١ ، الاحتيار لتعليل المحتار ٢١/١

ودليلنا ماروى أبو بكرة رضي الله عنه أن النبي الله وخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر ولبسس خفيه أن يمسح عليهما ) ونم يفصل .

قالوا فنم یذکر [النبی ﷺ] (\*) المحل و هـــو عندکـــم معــین کذّلـــك مقـــدر (\*) عندنا ، وإن لم نذکره .

قلنا قد ذكر المحل فــــروي عنـــه أن النـــي ﷺ ( مســـح ظــُــاهر الحــف ) (۱) وروى المغيرة أنه ﷺ ( مسح ظاهر الخف وباطنه ) (۱)

وعن حسابر رضي الله عنه أن النبي الله عنه الله عنه أن النبي الله عنه الخفين فقال ما أمرنا بهذا أمرنا أن نصنع هكذا ومسع بأصبعيه على الخفي ،،(٢) وفي هذا ابطال مذهبهم ،

وأيضا فإن جميع من نقل المسح على الخفين لم يذكر فيه التقدير ، ولا ذكره النبي الله أصلا ، فوجب أن يكون باطلا .

قانوا فلم يذكر أيضا مايقع عنيه اسم المسح ، قلنا هذا غير صحيح ؛ لأنه قسال في حديث أبي بكره ( أن يمسح عليهما )(٧)

<sup>(</sup> ۱ ) سبق تحریجه ص ۳۰۶

<sup>(</sup> ٢ ) قوله : النبي ﷺ : غير موحوده في : ت

<sup>(</sup>٣) في ح: مقدرنا

<sup>( ؛ )</sup> سبق تحریخه ص ۳۸۳

<sup>(</sup> ٥ ) سنق تخریخه ص ۳۸۳

<sup>(</sup>٦) رواه اس ماجه في الطهارة بات في مستح أعلسي الخسف وأستقله برقب ٥٥١ (١٨٣/١) وفي سنده بقية وهو متكسب فيسه ، ولسدا قسال السن حجسر استاذه صعيبف حسدا . وضعفه الألباني في صعيف اس ماجه برقم ١٢١ ( ٤٣/١) ، التلجيض ١٣٩/١ .

<sup>(</sup> ۲ ) سبق نحریجه ص ۳۲۸

فإذا مسح مايقع عليه اسم المسح يسمى (١) ماسحا في اللغية مسرومن القياس أنه مسح مايقع عليه اسم المسح الصحيح من محل لا يجب استيعابه فوجب أن يجزيه ، أصل ذلك إذا مسح ثلاث أصابع ،

وقولنا اسم المســح الصحيـح احــتراز منــه إذا مســح بـاطن الخــف فن ، وإذا مسح بماء الورد (٣) ،

كسا نقول إنه (" إذا وحب عليه خمسة دراهم فأخرج ثلاثة فإنا لا نقول إن هذا إخراج ليس بصحيح ، برل صحيح ، وإذا ضم (^) إليه الدرهمين أجزأه ذلك ، فدل على أنه صحيح .

6. 6

<sup>(</sup>١) في ج: سمي

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۳۸۹

<sup>(</sup>٣) لأنه لايرفع الحدث ولايزال به النجس . الحاوي ٤٣/١ ، المهذب ١٧/١

<sup>(</sup>٤) المهذب ١/٧١، حلية العلماء ٢٣٠/١.

<sup>(</sup>٥) في ج: هذا

<sup>(</sup>٦) في ج.: أصابع

<sup>(</sup> ٧ ) أنه : ساقطه في : ج

<sup>(</sup>٨) هَاية ج: ١٧٢

واستدلال وهو أن هذا تقدير ، وعند أبي حنيفة رحمه الله أن التقدير لا يثبت إلا بتوقيف أو اتفاق<sup>(۱)</sup> ،

وعندنا لايثبت إلا بتوقيف مــن كتـاب أو سنة أو إجمـاع أو قيـاس "، وليس هاهنا شيء من ذلك .

فأما الجواب عما احتجوا به من حديث علي كرم الله وجهيه أن النسبي ﷺ ( مسح على خفيه خطوطا بالأصابع ) فهو من ( أن وجهين : -

أحدهما أن عندنا المستحب أن يمسح بجميع أصابعه فيحمس ذلك عنى الاستحباب (٥).

والثاني أن الأصابع يحتمس الخمس . فلا يصلح تقديرهم بالثلاث . وأما الحواب عن احتجاجهم بقول الحسن رحمه الله من السلة أن يمسلح على الخفين خطوطا بالأصابع ،،

فهو أن أصحابنا احتلفوا في التابعي إذا قال من السنة ، هن يكون سنة النسي ﷺ أو سنة غيره ؟ على وجهين :-

<sup>(</sup>۱) نفر ف

<sup>(</sup>٢) خاري ٣٧١/١. المحموع ٢/١٥٠.

<sup>(</sup>٣) سبق تحریجه ص ۳۹۱

<sup>(</sup> ٤ ) في ج : فمن

<sup>(</sup> c ) اعموع ۱/۲۲ .

فقال أبو بكر الصيرفي() إذا قال التابعي من السنة فلا يقتضي سنة النبي() على أبو بكر الصيرفي () من سن سنة حسنة فإن له أجرها وأجر من عمل بها ،،() الحديث ، ()

ولأنه عليه السلام قال (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي) " فعلى هذا سقط احتجاجهم ،

<sup>(</sup>١) محمد بن عبد الله ، من المتقدمين والمصنفين البارعين ، كان مطلعــــا علــــى الفقـــه والأصــون والحديث ، وهومن أصحاب الوجوه ، أخذ عن أحمد الرقادي ، وتفقه علـــــى ابـــن ســريج ، مات سنة ٣٣٠ هـــ ،

تمذيب الأسماء واللغات ١٩٣/٢ ، الطبقات للسبكي ١٨٦/٣

<sup>(</sup>٢) في ج: رسول الله

 <sup>(</sup>٣) وإنما هو موقوف على بعض الصحابة ، وهذا هو الجديد ، والأشهر وعليه الجمهور .
 المستصفى ١٣١/١ ، شرح مسلم للنووي ٣٠/١ المجموع ٢٠/١

<sup>(</sup> ٤ ) رواه مسلم في كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة برقم ١٠١٧ (٧٠٤/٢)

<sup>( ° )</sup> رواه أحمد ١٢٦/٤ وأبو داود في كتاب السنة بساب لسزوم السبنة برقسم ١٢٦/٥ ( ٥/١٥ ) والترمذي في كتاب العلم باب في الأخذ بالسنة واحتناب البلدع برقسم ٢٦٧٦ ( ٥/٤٤ ) وابن ماحسة في المقدمة بساب اتبساع سسنة الخلفساء الراشدين برقسم ٢٤٥ ( ١٥/١ ) وصححه الألبان في الإرواء برقم ٢٤٥٥

<sup>(</sup>٦) المستصفى ١٣١/١ ، المحموع ١٠/١

<sup>(</sup>٧) تحاية السول ٣١٧/٢، المجموع ٩/١٥

<sup>(</sup> ٨ ) ذلك ساقط في : ج

<sup>(</sup>٩) سبق التعليق عليه ص ١٦٥

وأما الجواب عن قولهم إنه مسح في الطهارة فنم يجز مـــا يقـع عليــه الاســم كمسح الوجه في التيمم فهو من وجهين :-

أحدهما أنا نقلب هذا فنقول مسح في الظهارة فلم يتقلدر بشلاث أصابع. أصل ذلك ما ذكروه.

والثاني أن هناك يجب استيعاب جميعه (۱) وليس كذلك في مسألتنا ، فافترق ... وأما قولهم مسح في الطهارة فلم يجز ما يقع عليه الاسم، كما لو بل شعرة ومسح كما الخف ،

فالجواب عنه أنه (۲) إن كان إذا بل شعرة ومسح بها الخصف يسمى ماسحا فإنه يجزيه وإن كان لا يسمى ماسحا لم يصح قياسهم (۲) ؛ لأنه قياس ما (۱) يتناوله اسم انسح على ما لا يتناوله اسمه (۱) .

وأما قولهم إن ما ذكرتموه يؤدي إلى أنه لو بل أصبعه بالماء ووضعها على الخـــف / حاز ، وليس ذلك بمسح ،

<sup>( &#</sup>x27; ) شهذت ۱/۷۱ ، حلية العلماء ۱/۳۰/۱

<sup>· ·</sup> ن سافطة ي : ج

<sup>( &</sup>lt;sup>۳</sup> ) عسوم ۱/۲۲ه

<sup>(</sup>٤) ډ ځ : ا

<sup>(</sup>٥) ي ب: وله اسمه:

<sup>(</sup>٦) م بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>۷) ستق ذلك ص ، ۹۳

#### ( فصــــل )

إذا أصاب أسفل الخف بحاسة " فدلك بالأرض" ، فهل يجزيه أم لا ؟ فيه قولان :-

قال في القديم تجوز الصلاة (") فيه ليس على أنه طـــاهر لكــن عفـــي عنــه ؛ لأن المشقة تلحق في غسله .

وقال في الجديد لا يجزئ إلا غسله (١) .

وقال أبو حنيفة رحمه الله إن كان يابسا جاز ، وإن كان رطبا لم يجز . (٥)

<sup>(</sup>١) يابسة ؛ لأن الرطبة لا يجزئ دلكها بلا خلاف . المهذب ١٩٨١ الجموع ١٩٨/٢

<sup>(</sup>٢) أي مسحه ، المصباح المنير ١٠٥/١

<sup>(</sup>٣) التبصرة للحويني ص ٢٩٣، المسهدب ٩٨/١، فتسح العزيسز ٤٤/٤، المجمسوع ٩٨/١، ٥٩٨/١ الروضة ٣٨٥/١) المروضة ٣٨٥/١

<sup>(</sup> ٤ ) وهو الأصع عند الأصحاب .

الأم ٩٣/١ ، المسهدُ ١ /٩٨ ، التبصيرة للجويسيني ص٩٩٣ ، فتسبح العزيسز ٤٤/٤ ، المجموع ٩٨/٢ ، الروضة ١/٩٨٨

 <sup>( ° )</sup> وقال أبو يوسف يجـــوز إذا لم يبـــق أئــر للنجاســة لعمــوم البلــوى ، وعلبــه الفتــوى ،
 وقال محمد لا يجوز مطلقا سواء كان رطبا أو يابسا إلا في المني حاصة .

وقسال مسالك روث السدواب وابوافسا إن أصسابت الخسف أحسز، دلكه بسسالأرض ، أما غير ذلك فلا يجزء فيه إلا الغسل بالماء ،

وقال أحمد في المشهور يجب غسله بالماء وعنه يجزئ دلكه بالأرض وعنه يغسل من البول والغائط ويدلك من غيرها .

المبسوط ٢/١١ ، تحفة الفقهاء ٢٠/١ ، البدائـــع ٨٤/١ ، شــرح فتــح القديــر ١٩٦/١ ، الكافي لابــن الاختيار لتعليل المحتار ٣٣/١ ، حاشية ابن عابدين ١/٠١٥ ، المدونة ١٢٧/١ ، الكافي لابــن عبدالبر ١٣٣/١ ، مواهب الجليل ٢٢١/١ ، حاشية الدسوقي ١٢٦/١ ، الكافي لابـــن قدامــة عبدالبر ١٠٣/١ ، واهب الجليل ٢٢١/١ ، حاشية الدسوقي ١٠٢/١ ، الكافي لابـــن قدامــة ١٠٠/١ ، الإنصاف ٣٣/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٠٢/١ ،

واحتج من نصرقوله القديم وهو مذهب أبي حنيفة بمـــــا روى أبـــو هريـــرة () وعائشة () رضي الله عنهما عن النبي ﷺ [قال ] () (إذا وطئ أحدكم بنعليه أذى فإن التراب لهما طهور )

قَالَـوا ولأن المشـقة تلحـق في غسـنه فأشـبه موضع الاسـتنجاء (١٠) . ودليلنا أن كل نحاسة وجب غسلها إذا كانت رطبة وجب غسـنها إذا كانت يأبسة كسائر النجاسات (١٠) .

قياس ثان وهـو أنه منبوس لحسس فه تحري الصلاة فيه إلا بعد غسله كالثوب النحس:

وأيضا فيإن هذا لا يكون إلا نادرا ؛ لأن الانسان يتوقى النجاسة والنادر لا حكم له .

فأما الحواب عما احتجوا به من الحديث فهو من وجهين :-

أحدهما أنه أراد به (٢) استباحة دخول المسجد . وأنه إذا دلك نعليه بالأرض جاز له دخول المسجد بحما .

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود في كتاب الظهارة بسياب في الأدى يصيب النعس برقسم ۳۸۹ (۲۲۷) والحاكم في الطهارة باب إدا وطئ بنعليه الأذى ۲۲۲۱ وقال صحيح علي شرط مسيلم والنبهقي في الصلاة باب ظهارة الخد والنعل ۴۶٬۰۳۲ وصححه الأنبسالي في صحيب سين أبي داود برقم ۳۷۱ (۲/۷۷)

<sup>(</sup>۲) رواه أيسو داود في الطسهارة بساب في الأدى يصيب النعس برقسم ۲۸۷ (۲۲۸ ۱۰) وابن خزيمة برقسم ۲۹۷ والبيسهقي في الطسهارة بساب طسهارة الخسف والنعس ۲۳۰/۲ وسححه الألبان في صحيح سن أبي داود برقم ۳۷۳ (۷۱ ۱۰ ۷۷ )

ر ٣ ) قال سافظة في : ب

٤) لمهدب ١١٣١١، حنية العنساء ٢١٣١١

وه ) المهدب ۹۸/۱ ، الفسوع ۹۸/۲

<sup>(</sup>٦) في -: بذلك

والشابي أن قوله أذى (١) يحتمل البصاق والمحاط<sup>(٢)</sup> ونحسو ذلسك ، وقوله كان التراب لهما طهور على سبيل الجاز ،

وأما الجواب عن قولهم إنها نجاسة تلحق المشقة في إزالتها غالبا فأشبه موضع الاستنجاء في مسالتنا فإنه موضع الاستنجاء يتكرر حمروج النجاسة منه ، وليس كذلك في مسألتنا فإنه نادر ، فافترقا ، والله أعلم بالصواب .



<sup>(</sup>۱) في ج: من أذى

<sup>(</sup>٢) في ج: المخاط والبصاق

# باب غسل الجمعة

قال الشافعي رحمه الله والاختيار في السنة لكل من أراد صلاة الجمعة الاغتسال لها ،،(') وهذا كما قال ، عندنا أن غسل الجمعة مستحب غير واجب (') .

وقـــال الحســـن البصـــري رحمــــه الله هــــو واجــــب، (°) وحكـــــــى بعـــــف أصحابنــــــا أن داود يوحبــــه، وليس ذلك بصحيح ، بل المحالف لنا هو الحسن البصري ، (۵)

واحتج بما روي عن النبي ﷺ أنه قال (غسل الجمعة واجب علمى كل محتلم )(\*)

(١) مختصر المزني ص١٣

(٢) وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في ظاهر مدهبهما ٠

المبسوط ١٩٩١، تحقة الفقهاء ٢٨١١، البدائع ٢٧٩١، الاحتيار لتعليس المختسار ١٣١١، المبسوط ١٩٢١، تحقيل ١٩٢١، النسسر السدي ٢٣٨١، المراهب الحليس ١٩٥١، الملدولة ٢٣٨١، المنتقبي ١٩٧١، النسيد ١٩٧١، المنتقبيد ١٩٧١، المنتقبيد ١٩٧١، المنتقب العرب ١٩٧١، المنتقب العرب ١٩٤١، المنتقب العرب ٢٢٤/٣، المنتقب المنت

- (٣) رواه ابن أبي تنيبة في الصلاة باب الرحل يعتبس ينسوم الجمعية تم يحسدت أيجزيه العسس ؟
   ٤٣٨/١ ، حلية العلماء ٢٨٢/٢ ، شرح مسمم للنووي ٣ ١٣٣٠
  - (٤) وهو رواية عن أحمد وبه قال ابن حزم ٠ بلغني ٢٢٤:٣ . الإنصاف ٢٤٧/١ انحلي ٢٥٥/١
- ( ° ) رواه المحاري في كتاب الجمعة باب فصن العسيس يسوم الجمعية برقب ۸۳۹ ( ۳۰۰ ) ومسلم في كتاب الجمعة باب وجيسوب عسيس جمعية عيلي كين سالع ميس الرحبال وبيان ما أمر به برقم ۸٤٦ ( ۲۰ ،۸۲ )

فقال له عمر أية ساعة هذه ؟ فقال عثمان ما زدت أن سمعت النداء فتوضات ورحت فقال والوضوء أيضا ، وقد<sup>(1)</sup> كان رسول الله على يأمرنا<sup>(1)</sup> بالغسل )<sup>(1)</sup> ولو كان واحبا لما تركه عثمان ، ولكان عمر يأمره بان<sup>(۱)</sup> يعبود ويغتسب ،

وذلك كان بمحضر الصحابة فلم ينكره أحده .

ومن القياس أنه غسل لفعل مستقبل فلم يكن واخبا أصله غسل الاحرام(١٠) .

<sup>(</sup>۱) ابن بجندب بن هلال الفزاري ، من علماء الصحابة ، نزل البصــرة ، لــه عــدة أحــاديث ، حدث عنه ابنه سليمان والحسن البصري وابن سيرين ، مات سنة ٥٨ هــ ، وقيل ٥٩ هــ . الإصابة ٧٨/٢ ، أسد الغانة ٢٥٤/١ ، السير ١٨٣/٣

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ١٦ (٥١/ وأبو داود في الطهارة باب الرخصة في ترك الاغتسال يسوم الجمعة برقم ٥٩٥ (٢) رواه أحمد ١٥٥ (٢) ٢٥١) والترمذي في الصلاة باب في الوضوء يوم الجمعة وحسه برقم ٥٩٥ (٢٥١/٢) والنسائي في كتاب الجمعة باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ٣٤٠ (٣٣٩١) والطلبراني في المعجم والدارمي في الضلاة باب الغسل يوم الجمعة برقم ١٥٤٠ (٣٣/١) والطلبراني في المعجم الكبير برقم ١٨١٧ وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ٣٤١ (٧٢/١)

<sup>(</sup>٣) معالم السنن ١١١/١ ، النظم المستعذب ٢١٢/١ ، عارضة الأحوذي ٢٨١/١

<sup>(</sup>٤) وقد ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٥) في ج مرنا

<sup>(</sup>٦) راوه البخاري في كتاب الجمعة باب فضل الغسل يسوم الجمعة برقلم ٨٣٨ (٣٠٠/١) ومسلم في كتاب الجمعة في أوله برقم ٥٤٠ ( ٥٨٠/٢ )

<sup>(</sup> Y ) في ج: أن

<sup>(</sup> ٨ ) شرح مسلم للنووي ١٣٣/٦ ، التمهيد ١٩١٠ ، فتح الباري ١٩/٢ ٤١٩/٢

<sup>(</sup>٩) المهذب ١/٣٧٤، الروضة ٢٤٦/٢

أحدهما أنه روي فيه (وأن يستاك) وروي (وليتطيب ولو من طيب امرأته) أن المدالة والطيب المرأته) أن السواك والطيب ليسا واحبين أن فكذلك الغسل.

والثاني أنه أراد بقوله واحب أي سنة ثابتة في حتى كل محتنم، ومن ذلك قول الرجل حقك عني واحب ، ولا يراد بذلك وحوب الإلزام .

#### (مساللة)

قال الشافعي ﷺ ('' ويجزيه غسله لها إذا كان بعد الفجر ..'' وهذا كما قال ، وجملته أن غسل يوم الجمعة له وقتان وقت حواز ووقت استحباب ، فأما وقات الخرواز فهو من وقت طارع الفحرر الثران .

<sup>(</sup>١) رواهما البحماري في كتماب الجمعسة بساب الطيب للجمعمة برقم ٨٤٠ (٣٠٠/١) ومسلم في كتاب الجمعة بات الطيب والسواك يوم الجمعة والنفظ له برقم ٨٤٦ ( ١٠/١٥)

<sup>(</sup>۲) نقل الاتفاق عليه القرطني والطحاوي ، ونقل الل حجر عن ابن المنير أن دعـــــوى الاحــــاع في الطيب مردودة فقد روى سعيان لل عيبنة في حامعه على أبي هريرة أبه كان يوحــــــ الطيـــــ يوم الجمعة واساده صحيح ، وكذا قال بوجوبه بعص أهل الظاهر ، اهـــ معالم السين ١١١/١ المحلى ١٥٧/١ الفتح ٢١١/٢

<sup>(</sup>٣) شرح مسلم للنووي ١٨١/١ . سين السلام ١٨١/١

<sup>(</sup>٤) ي ج: رحمه الله

<sup>(</sup>٥) مختصر المربي ص ١٣

<sup>(</sup>٦) الحاوي ٣٧٤/١، المستهذب ٢١٢/١، حليسة العنساء ٢٨٢/٢، فتسبح العزيسر ٢١٥/٤. المحموع ٢٤٤/٤، الروضة ٢١٢/١

وأما وقت الاستحباب [فهو] () عند الرواح (فيستحب للانسان) إذا فــرغ من جميع حوائجه أن يغتسل ويروح ()

وقال مالك رحمه الله لا يصح غسل الجمعة إلا عند الرواح(؛) .

واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم ( إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ) (°) قال ولأن غسل [ الجمعة ] (۲) يراد للنظافة وإزالة الوسخ ، فاذا اغتسل في أول النهار زالت النظافة وعاد الوسخ ،

ودليلنا ما روى سمرة عن النبي ﷺ (\*\* ( من توضأ يوم الجمعة فبـــها ونعمــت ومن اغتسل فالغسل أفضل والحلق ) (\*)

<sup>(</sup>١) فهو ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٢) في ب: فليستحب الإنسان

<sup>(</sup>٣) المسهذب ٢١٢/١، حلبة العلماء ٢٨٢/٢، الوحسيز ٦٤/١، الروضة ٦٤/١ كفاية الأخيار ص٢١٥

<sup>(</sup>٤) هذا هو المذهب ، وقال ابن وهب إن اغتسل بعد الفجر أجزأه . الموطاً ١٠٢/١ ، المدونة ٢٢٧/١ ، الرسالة لابي زيد ص ٢٣٨ ، المعونة ٣١٢/١ ، الشرح الكبير ٣٨٥/١ ، الثمر الداني ٢٨٣/١ ، حاشية السوقي ١٩٨٥/١

<sup>(</sup>٦) الجمعة ساقطة في: ب

<sup>(</sup>٧) ناية ب : ١٢٤

 <sup>(</sup> A ) سبق تخريجه ص ٤٠١،وفي النسختين ( أفضل والحلق ) ولفظة والحلق ليست في أصل الحديث...
 و لم أحد من تكلم عليها ، والله أعلم

وروي عن النبي ﷺ قال ( من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في أول ساعة فكأنمــــا قرب بدنة )(١) وثم للمهلة والتراحي(٢) .

ومن القياس أنه اغتسل لمجمعة في يومها مستقبلا فعلها فوجب أن يصح غســـنه كما لو اغتسل ثم راح ،

فأما الخواب عن احتجاجه بقوله عليه السلام (إذا جهاء أحدكم الجمعسة فليغتسل) فهو من وجهين :-

أحدهما أنه أراد بذلك إذا أراد أحدكم المحكى إلى الجمعة بدليسن أنه لا يغتسل عند الجمعة .

والشافي أنا نحمنه عسى الاستحباب بدلين مسا ذكرنا . وأما<sup>(7)</sup> الجواب عن قوله إن غسل الجمعة يسراد للنظافة وإزالة الوسخ ، وإذا اغتسل في أول النهار عاد الوسخ ، فهو أنه يبطل بمن يجئ من محنة بعيدة فإن الوسخ يعود ومع هذا فإنه يجوز أن يغتسل في دارد ،

<sup>(</sup>۱) رواه البخساري في كتساب الخمعسة بساب فصيس الخمعسسة برقسم ۱۸۵۱ (۳۰۱۱۱) ومسلم في كتاب الحمعة باب الطيب والسواك يوم الخمعة برقم ۱۵۸ (۲۰۱۲ م)

 <sup>(</sup> ۲ ) التراجي انقضاء مدة زمنية بين وقرع المعنى عنى المعطوف عليه ووقوعه عليهى المعطوف.
 وتحديد هذه المدة متروك للعرف .

أوضح المسالك لابن هشام ١٨٨/٣ ، شرح ابن عقيل ١٠٢/٣

<sup>(</sup>٣) و ج: فأما

#### ( فصــل )

إذا اغتسل للجمعة قبل طلوع الفجر لم يصح غسل وقال الأوزاعي يصح غسله للجمعة قبل طلوع الفجر وقال الأوزاعي يصح غسله للجمعة قبل طلوع الفجر واحتج بأن يوم الجمعة عيد بدليل قوله عليه السلام (هذا يوم جعله الله للمسلمين عيدا)(")

ثم قد ثبت أن العيد يجوز أن يغتسل له قبل طلوع الفحر<sup>(1)</sup> فكذلك الجمعة . ودليلنا قوله عليه السلام ( من انختسل يوم الجمعة فالغسل أفضل )<sup>(1)</sup> واليوم اسم لبياض النهار ،<sup>(1)</sup>

وكذلك قال عليه السلام ( من اغتسل يسوم الجمعة ثم راح )<sup>(٧)</sup> واليوم إنما هو من طلوع الفجر ·

ومن القياس أنه غسل للجمعة قبل طلـــوع الفجـر فوجـب ألا يصــح كمــا لو اغتسل أول الليل .

<sup>(</sup>١) وهو المشهور، وفي وحه شاذ حكاه امام الحرمين أنه يجوز قبل طلوع الفجر. الحاوي ٣٧٤/١، المسهذب ٢١٢/١، حليــة العلمـــاء ٢٨٢/٢، فتــــع العزيـــز ١٥/٤، الحموع ٢٢٧/٤، الروضة ٢٦/١٥

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٢/١٤ ، المغني ٣٧٤/٠ ، حلية العلماء ٢٨٣/٠ ، المجموع ٤/٤٥

<sup>(</sup>٣) رواه مالك في كتاب الطهارة باب ما حاء في السواك ٢٥/١ وابسن ماحة في كتاب اقامة الصلاة والسنة فيه باب ما حاء في الزينة يسوم الجمعة برقسم ١٠٩٨ ( ٢٤٩ ) والبيهقي ٢٤٣/٣ والطبراني في المعجم الصغسير برقسم ٧٤٩ وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماحة ١٨١/١ والأرناؤؤط في حامع الأصول ٢٢٥/١

 <sup>(</sup>٤) وهو الأصح وفي قول آخر للشافعي لايصح .
 الحاوي ٣٧٥/١ ، حلية العلماء ٣٠٢/٢ ، المجموع ٢٠٢/١ ، الروضة ٨٣/١٥

<sup>(</sup> ٥ ) سبق تخریجه ص ٤٠١

<sup>(</sup>٦) المصباح المنير ١/٢٥٣

<sup>(</sup> ۷ ) سبق تخریجه ص ۲۰۶

فأما الجواب عن قوله إنه يوم عيد وقد ثبت أن غسل العيد يجوز قبــــل طلــوع الفحر فكذلك غسل الجمعة فهو من وجهين :-

أحدهما أن على أحد القولين (') لا نسلم أن غسل العيد يصبح إلا بعد طلوع الفجر .

والثاني أنا وإن سلمنا ، فالفرق بينهما أن وقت صلاة العيد ضيق ، فمن جاء من البعد إن لم أن يقدم الغسل ، فاتته الصلاة ، وليسس كذلك صلاة الجمعة فإنحا وقت الزوال أن ،

#### ( فصلل )

ذكر الشافعي<sup>(٤)</sup> رحمه الله أن المرأة إذا أرادت حضور الجمعــة يســـتحب<sup>(٥)</sup> فـــا الغســـل ، وإذا لم تــرد الخضـــور فـــــلا يســــتحب لهــــا ذلــــك ، (٦)

<sup>(</sup>۱) سبق ذكر القولين ص ٤٠٥

<sup>(</sup>٢) في ج: ولم

<sup>(</sup>٣) التعليقة للقاضي حسين ٢/٣٣٥ المهدب ٢٠٨/١ حبية العلماء ٢٧٢/١

۱۷٤: - غيلة (٤)

<sup>(</sup>٥) في ج: لا يستحب

<sup>(</sup> ٦ ) وهو الصحيح المنصوص عليه وفيه أوجه تلاتة أحرى :

الأول / يستحب للذكور حاصة أر

الثاني / يستحب لمن تحب عليه وإن لم يحضرها .

الثالث/ يستحب لمن تحب عليه وحصرها .

الأم ٢/٧٣١ الحاوي ٣٧٣/١ ، التعليقة للقـــــاضي حســـبر ٥٣٤/١ ، حليــــة العلمــــاء ٢٨٣/٢ . اجموع ٢٠٢/٢ ، الروصة ٢/٢٥

وقـــال أحمـــد لا يســـتحب للمـــرأة أن تغتســـل ، (') واحتج بألها(') غير مخاطبة بالجمعة فلم يستحب لها الغسل كالصبي والمجنون('') .

/ ودليلنا قوله عليه السلام ( من أتى الجمعة فليغتسلل )('') وقوله ( من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل )('') و لم يفرق بين الرحال والنساء .

ومن القياس أنه شيخص يريد صلاة الجمعة فاستحب لها الغسل ، أصل ذلك ما ذكرنا من الرحل .

فأما الجواب عن قوله إلها غير مخاطبة بالجمعة فأشبهت الصبي فهو أنـــه يبطــل بالعيد فإنه غير مخاطب بالعيد ، ويستحب له الغسل(١) .

<sup>(</sup>۱) وهو المنصوص عليه ، والصحيح من مذهبه ، وقيل يستحب لها ، وقيل يستحب لها إذا حضرت . المغيني ۲۲۸/۳ ، الفسروع ۲۰۲/۱ الإنصاف ۲۶۷/۱ ، كشاف القناع ۱۷۱/۱ ، حاشية الروض المربع لابن قاسم ۲۰۰/۲

<sup>(</sup>٢) في ج: أها

<sup>(</sup>٣) المغني ٢٢٨/٣ ، الإنصاف ٢٤٧/١

<sup>(</sup>٤) أخرجه أحمد ٢١/٤ ، ٤٢ ، والترمذي في كتاب ابواب الجمعة باب مسارحساء في الاغتسال يوم الجمعة برقم ٤٩٢ ( ٣٦٤/٢) وابن ماحة في كتساب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما حاء في الغسل يوم الجمعة برقم ١٠٨٨ ( ١/ ٣٤٦) وصححه الألبساني في صحيح سنن ابن ماحة برقم ٨٩٢ ( ١/ ١٧٩) وتقدم تخريجه بلفظ إذا حاء أحدكم ص ٤٠٣

<sup>(</sup> ٥ ) تقدم تخریجه ص ٤٠١

 <sup>(</sup>٦) وحها واحدا باتفاق الأصحاب .
 الأم ١/٨٨/١ الحاوي ٣٧٣/١ ، التعليقة للقاضي حسين ١/٣٠١ ، حليـــة العلمــــاء ٢٠١/٢ .
 المجموع ٢٠٢/٢ ، الروضة ١/٨٨٠

#### ( فصـــل )

إذا كان مسافرا فإنه يستحب نه أن يغتسس للعيد سواء أراد أن يحضر أو لم يحضر المالات

وأما الغسل للجمعة فإن أراد أن يحضر استحب له ذلك ، وإن لم يرد أن يحضر فلا يستحب له الغسل (٢) .

وقسال أبسو تسور يستحب لسه الغسس أيضا "، واحتج بأنه يستحب له الغسل للعيد" فكذلك الجمعة لا فسرق بينهما ، (") ودليلنا أن غسل الجمعة إنما يراد لحضور الجماعة ، والدليل عليه ما روت عائشة رضي الله عنها قالت كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يحضرون الجمعة فتشور منهم الروائح فقيل لهم لو اغتسلتم ، (")

وإذا كــــان لا يحضــــر الجماعــــــة فلــــــهذا المعـــــــن فهو معذور .

<sup>(</sup>١) سبق التعليق عليها ص ٤٠٧

 <sup>(</sup>٢) الحساوي ١/٣٧٣، التعنيقة للقساضي حسسير ٥٣٤١، حليسسة العنمساء ٢٨٣/٢،
 المحموع ٢٠٢/٢، الروضة ١/٦٤٥

<sup>(</sup>٣) سواء حضر أو لم يحضر وبه قال ابن حزم ، حبية العساء ٢٨٣/٢ : المحنى ٢٢٦/١

<sup>(</sup>٤) انظر هذا في ص

<sup>(</sup> ٥ ) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٦) رواه البحاري في كتاب الجمعة باب وقت الجمعة إد زالت الشخص برقب ٨٦١ (٣٠٧/١) ومسلم في كتاب الجمعة باب وحسوب عسس الجمعية عنسي كس سالع مس الرحسال برقم ٨٤٧ ( ٥٨١/٢)

فأما الجواب عن احتجاجه بغسل العيد فهو من وجهين :-

أحدهما أن غسل العيدين (١) يراد ليوم العيد وللزينة (٢) ، وليس كذلك غسس الجمعة ، فافترقا .

والثاني أنه يستحب له أن يصلي صلاة العيد إذا كان منفردا ولا يصلي الجمعة إذا كان منفردا (٢) ، فافترقا ،

#### ( مسألة (٥)

قال الشافعي عَلَيْهُ وإن كان جنبا فاغتسل لهما جميعا أجزأه ،، (أ) وهذا كما قـــال الدا أصبح يوم الحمعة حنبا فاغتسل ففيه ثلاث مسائل .

الأولىة ينوي بغسله الجنابة والجمعة (٧) فيجزيه لذلك غسل واحد (١) ،

<sup>(</sup>١) في ج: العيد

<sup>(</sup>٢) في ج: والزينة

<sup>(</sup>٣) المهذب ٢٢٦/١، الروضة ١/٧٥٠

<sup>(</sup>٤) حلية العلماء ٢٧٠/٢ ، الغاية القصوى ١/٣٣٩

<sup>(</sup>٥) مسألة ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٦) مختصر المزني ص١٣

<sup>(</sup>٧) في ج: الجمعة والجنابة

<sup>(</sup> A ) وفي وجه أنه لايجزيه ذلك حتى يفرد الجنابة بالغسل حكاه الصعلوكي . الحسوع ٣٤/٤ . المحسوع ٣٤/٤ . الحسوع ٣٢٥/٤ ، الحسوع ٣٢٥/٤ . الحسوم ٣٢٥/٤ ، الحسوم ٣٢٥/٤ ، المحسوم ٣٢٣/١ ، المحسوم ٣٤/١ ، المحسوم ٣٢٣/١ ، المحسوم ٣٤/١ ،

والدليل عنيه ما (روي عن ابـــن عمــر) () ﷺ أنــه كــان يغتســل لهمــا غسلا واحدا ،،()

ومن المعنى أن القصد من غسل الجمعة التنظف والتبرد ، وقسد وحد ذلك ، المسألة الثانيسة أن ينوي بغسسنه الجمعة فسلا يجزيه عسن الجنابية ، (") وهل يجزيه عن الجمعة أم لا ؟ فيه قولان (١٠٠٠ وقيل وجهان (١٠٠٠ : -

أحدهما يجزيه (٢٠) ؛ لأنه قد وحد من جهته النيه والتنظيف ، والثاني أنه لا يجزيه (٢٠) ؛ لأن غسل الجمعة كمال ، والكمال لا يحصل له ، وحدثه باق .

والمسألة الثالث التوي الجنابة حسب فهل تجزيه عـــن الجمعـة أم لا ؟ فيه قولان :-

أحدهما نقله المزني رحمه الله أنه يجزيب ه<sup>(^)</sup> ، ووجهه أن القصد النظافة ، وقد حصل ذلك ·

<sup>(</sup> ۱ ) في ب: روى ابن عسر

<sup>(</sup> ٢ ) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلاة باب الرحل يغتسل للجنابة يوم الجمعة ٢٣٩/١

<sup>(</sup>٣) المهذب ٢١٣/١ ، حنية العنساء ٢١٨٤ ، اعسر ع ١٥٥/٥

<sup>(</sup>٤) كدا حكاهما القفال في حلية العلماء ٢٨٤/٢

<sup>(</sup> ٥ ) كدا حكاهما الماوردي في الحاوي ٣٧٥/١ وانشيرازي في المهدب ٢١٣٠١

الحاوي ٢١٣/١ ، المهدب ٢١٣/١ ، المصوع ١٩٥/٤

<sup>(</sup>٧) الحاوي ٣٧٦/١، حلية العلماء ٢٨٤/٢. معني انحتاج ٣٢٣/١. كفاية الأحيارص ٦٦

<sup>(</sup> ١٨ ) محتصر المزني ص١٣

والثاني أنه (۱) لا يجزيه (۱) ؛ لأن غسل الجمعة يفتقر إلى نية ولم توحد هاهنا نية ؛ ولأنه اغتسل بغنير نية للجمعة فلم يحصل له الغسل عنها ، أصل ذلك إذا قصد الثيرد والتنظف .

#### (مسالسة )

قال الشافعي رحمه الله وأولى الغسل عندي بعد غسل الجنابة الغسل من غسل الميت ،، " وهذا كما قال الغسل من غسل الميت عندنا مستحب وليس بواحب ، (٤) وقال أحمد هو واحب ، (٥)

<sup>(</sup>١) أنه ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) مختصر المزني ص١٣

<sup>(</sup>٤) هذا الطويق الأول ، سواء صح فبه الحديث أم لا ؟ وهو مذهب الجمهور .

والطريق الثاني فيه قولان :-

الأول/ أنه سنة وهو الجديد .

الثاني/ أنه واحب إن صح الحديث وإلا فسنة وهو القديم

<sup>( ° )</sup> وعنه لا يجب ، وعنه يجب من غسل الكافر ، والصحيــــح مــن مذهبــه اســتحباب الغســر.
من غسل الميت ، وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه ،

المغني ٢٧٨/١ ، الكافي لابن قدامـــة ٥٨/١ ، الشــرح الكبــبر ٥٣٧/١ ، المبــدع ٢٢٥/١ الإنصاف ٢٤٨/١ كشاف القناع ١٥١/١

واحتــج بمــا روي عــن النــي ﷺ قــال ( مــن غــــل ميتــا فليغتســـل ومن مسه فليتوضأ )(١) .

ودليلنا ما روي أنه عيه السلام قال (الماء من المساء) (") وهذا يدل عنى أن الغسل بجب من أنزال الماء حسب إلا ماقام الدليل على وجوبه ،

وعن صفوان بن عسال رضي الله عنه قال (كان النبي الله يأمرنا إذا<sup>(٣)</sup> كنا مسافرين ألا نبرع خفافنا<sup>(٤)</sup> ثلاثة أيام وليالهن إلا من جنابة )<sup>(٤)</sup> ولو كان الغسل من غسل الحيث واحبا لاستثناه كما استثنى الجنابة .

ومن جهة المعنى أن الحي آكد حرمة من الميت فنما كان الوضوء لا يجب من غسل الحي ، فبأن لا يجب من غسل الميت أولى .

فأما الجواب عما احتجوا به من الحديث . في الجواب عنده أن صحيحه (١) عن أي هريرة موقوف غير مرفوع (١) ،

على أنا نحمله على الإستحباب بدليل ماذكرناه .

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد ۲۳۳/۲ ، ٤٥٤ ، ۲۸۰ ، وأبو داود في كتباب الجنبائز بسباب في الغسل من عسل المبت برقم ۳۱۳۱ ( ۵۱۱/۳ ) والترمذي في كتاب الجسبائز بساب ماجاء في الغسل مل عسل المبت برقم ۳۹۳ ( ۳۱۸/۳ ) وحسد ، وابل ماجاء في كتباب الجسبائر باب ماجاء في غسل المبت برقم ۳۶۳ ( ۳۷/۱ ) وحسد الحسافظ في التلجيسي ۱۳۷/۱ ، وصححه الألباني في الإرواء برقم ۱۶۲ ( ۱۷۳/۱ )

<sup>(</sup> ٢ ) رواه مسمه في كتاب الحيض باب إند الماء من الماء برقم ٣٤٣ ( ٢٦٩/١ )

<sup>(</sup>٣) کاية ب: ١٢٥

<sup>(</sup> ٤ ) ي ح : أحفافنا

<sup>(</sup>٥) سبق تخریحه ص ۲۹۹

<sup>(</sup>٦) ي ح: تصحيحه

<sup>(</sup> ٧ ) وبه قال البيهقي في السنن ٢٠٣/١ ، والنووي في المحموع ١٨٥/٠ .

قال الشافعي رحمه الله ولو ثبت قلت به ،،(١)

واختلف أصحابنا رحمه الله في معهى قسول الشهافعي رحمه الله هذا . فمنهم من قال عنى به الشهافعي قلت به على طريق الاستحباب ، ومنهم من قال أراد بقوله قلت به على طريسق الإنجساب ، وهذا هو الأصح(٢) .

#### ( فصــل )

اختلف قول الشافعي هل الغسل من غسل الميت آكسد من غسل الجمعة أو غسل الجمعة آكد ؟ على قولين :-

أحدهم الرواه المسري أن غسل الميست آكسد ". والقول [ الثاني] (١) أن غسل الجمعة آكد ، قال أبو إسحق المروزي وهو اختيار المزني رحمهما الله (٥) .

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص١٣

<sup>(</sup>٢) انظر حكم المسألة ص ٤١١

<sup>(</sup>٣) وهو القول الجديد وصححه الشيرازي . مختصر المزين ص ١٣، الخاوي ٣٧٧/١ ، التعليقه للقاضي حسين ٥٣٦/١ ، المسهذب ٢٤١/١ حلية العلماء ٣٣٦/٢ ، المجموع ٢٠٤/٢ ،

<sup>(</sup>٤) الثاني : ساقط في : ب

<sup>(</sup> ٥ ) وهذا هو القول القديم ، وصححه الروياني والبغوي والنووي . مختصر المزني ص ١٣ ، الحاوي ٣٧٧/١ ، التعليقه للقاضي حسين ٥٣٦/١ ، المسهذب ٢٤١/١ حلية العلماء ٣٣٦/٢ ، المجموع ٢٠٤/٢ ،

<sup>(</sup>٦) مختصر المزين ص ١٣

وإذا قلنا غسل الجمعة آكد فوجهه أن غسل الجمعة قد ثبتـــت الســنة فيـــه ('' وغسل الميت لم تثبت السنة فيه ('' فكان الذي ثبتت فيه السنة آكد .

قال بعض أصحابنا رحمهم الله لو ثبت الخبر في الغسل من غسل الميست . مسا اقتضى الوجوب (") ؛ لأنه أمر ، والأمر قد يرد ، والمراد به الاستحباب(<sup>1)</sup> .

وقال بعضهم لو ثبت لدل عبى الوجوب فيكون قوله ( من غسل ميتا فليغتسل ) له تأويلان :-

أحدهما أنه بناه على أن الميت لجس (٢) فإذا غسله ترشش عبيه من المساء النحسس ولا يعرف موضعه الذي أصابه ، فنزمه غسل جميع بدنه .

وأمالك قوله (ومن مسه فليتوضأ) فله تأويلان أيضا:

<sup>(</sup>۱) انظر ص ٤٠٠

<sup>(</sup> ۲ ) لما سبق من قول الشافعي ص ۲۱۳

<sup>(</sup>٣) هذا هو الطريق الأول والحتارة الحسهور انظر ص ٤١١

۱۷۵: - غایة - (٤)

<sup>(</sup>٥) وهذا هو الطريق الثاني انظر ص ٢١١

 <sup>(</sup>٦) وهو قول أي الطيب بن سلمه .
 الحاوي ١/٣٧٧ ، التعليقة للقاصي حسين ١/٣٧٥.

<sup>(</sup>۲) يې چ: اُن لما. وهدا اُول

 <sup>(</sup> A ) فالمعنى فيه حرمة البيت وهذا قول أي العناس وان أي هريرة .
 ۱خاوي ۱/۳۷۷ ، التعنيقه للقاضى حسين ۱/۳۷۱ ، النهدت ۲٤۱/۱

<sup>(</sup>٩) ق ح : فأما

أحدهما أنه أراد به إدامس فرجه (١) .

والثاني أنه أراد به يتوضأ ؛ لأجل مسه بغير أن يكر إن على أهبة لصرة حتى يصلي على الجنازة ؛ لأنه أراد أن الوضوء نجب ختير المس (٢) ،

وهـذا كمـا روي في بعـض الأحبـر , ومـن علــه فليتوضـاً ) " يعنى لأجلّ الصلاة عنيه حتى إذا وضعت اختارة صبى عــه ، لا لأجل الحمــل "، كذلك هاهنا .

وقسال أجمد يجب عليه أن يتوضأ بكر حسال إذا مسه "، وهذا غير صحيح ؛ لأنه مس آدميا ميتا لايقصد به شهرة ، فلم يلزمه الوضوء ، أصل ذلك إذا مسه حيا ، والله أعلم بالصواب .

### \*\*\*

<sup>(</sup>١) لأن مس الفرج ناقض للوضوء عند الشافعية . المهذب ٥٠١ علية العلماء ١٨٩/١ .

<sup>(</sup>۲) الحاوي ۱/۲۷۲

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه ص ۱۲

<sup>(</sup>٤) قال ابن قدامة لانعلم أحدا قال بالوضوء من حمله .أ هـــ . المغنى ٢٧٩/١ ، نيار الأوطار ٢٧٩/١

المغــــني ٢٥٦/١ ، محمـــوع الفتـــاوي ٢٦/٢٠ . الفـــروع ١٨٤<u>٠ ، الإنصـــــاف ٢١٥/١ .</u> كشاف القناع ٢٧/١ ، بداية المجتهد ٢٧/١ . رحمة الأمة سر١٣ .

# كتاب الحيض

## باب حيض المرأة وطهرها واستخاضتها

الأصل في الحيض الكتاب والسنة والاجماع ، فمن الكتاب قول تعالى ويسألونك عن المحيض/ قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض/ (") الآية" واختلف الناس في المحيض فعندنا أنه الدم (") ، وهو مصدر نقول حاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضا ، كما نقول سارت شيرا ومسيرا (") .

وقال قوم هو الفرج (°) ؛ لأنه موضع الدم ، كما نقول مبيت ومقيل لموضع البيتوتة والقائلة ،

وقال قوم هو زمن " الحيض " ، وكل ذلك غير صحيح ؛ لأنه قال تعالى الله هو " أذى ﴾ " والفرج والزمان ليس أذى ، ولأنه قال ﴿ ولاتقربوهن حسى يطهرن ﴾ والمرأة لاتطهر من الفرج ، ولا من الزمان ، وإنما تطهر مسن السدم ،

<sup>(</sup>١) مابين المائلين غير موجود في : ح

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة الآيه: ٢٢٢

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٢/٠١١، التعليقه للقاضي حسين ٢/٠١٥، المحموع ٣٤٣/٢، النظم المستعذب ٧٦/١.

<sup>(</sup>٤) القاموس المحيط ٣٤١/٢ ، لسان العرب ١٤٢/٧ .

 <sup>(</sup>٥) نسبه صاحب الحاوي لأزواج رسول الله علي وجمهور المفسرين .
 ١- ٢٦٦/١ ، المجموع ٣٤٣/٢ ، تفسير ابن كثير ٢٦٦/١ .

<sup>(</sup>٦) في ج: زمان

<sup>(</sup>٧) الحاوي ٣٨١/١ ، انجموع ٣٤٣/٢ ، النظم المستعذب ٧٦/١ .

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : ( قل هو )

<sup>(</sup> ٩ ) سورة البقرة الآيه :٢٢٢

وروي عن أم سلمة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله على عـــن الغســـل من الحيـــض ،، (') وهذا يدل على أنه الدم .

وأنشد المبرد (٧) لعمارة بن عقيل (٨) :-

أجالت حصاهن الدواري وحيضت عليهن حيضات السيور الطواحم (١) والأحكام التي تعلقت (١) بالحيض سبعة عشر حكماً (١) فيمنع من وجوب الصلاة ، ومن جواز فعلها ، ومن جواز فعل الصوم ، دون وجوبه ، ومن قراءة القرآن ،

<sup>(</sup> ۱ ) رواه البخاري في كتاب الحيض باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من انحيض برقم ٣٠٨ ( ١١٩/١ ) و ومسلم في كتاب الحيض باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة برقم ٣٣٣ ( ٢٦١/١ ) من حديث عائشة رضى الله عنها .

<sup>(</sup> ٢ ) النظم المستعدّب ٧٦/١ ، التعريفات ١٢٧/١ ، التوقيف للمناوي ص ٣٠٣ ، المجموع ٣٤٢/١ .

<sup>(°)</sup> شجر الطلح وهو نوع من العضاة · المصباح المنير ص ١٥٠

<sup>(</sup>٤) في ج: حرج

<sup>(</sup> ٥ ) الصمغ ما يخلب من شجر العضاه . المصباح ص ١٨١

<sup>(</sup>٢) المصاح ص ٨٥، النسان ٢/١٣٤.

 <sup>(</sup>٧) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري امام العربية ببعداد في زمنه كان غزير العلم واسع الاطلاع أخذ عن أبي عثمان المازي وأبي حاتم السجستاني وعنه نفطويه وأبو بكر الحرائطي توفي سنة ٢٨٦ السير ٥٩٦/١٣ ، الشذرات ١٩٠/٢ .

ر ٨ ) بن تلال بن جرير الخطفي من شعراء الدولة العباسية وأبو جدد جرير الشاعر المعروف ، كان شاعر: قصيحا من أهل اليمامة ، وبقي إن أيام الواثق توفي سنة ٢٣٩٥ تُأريح بعداد ٢٨٢/١٢ ، الأعلام ٣٧/٥

٩) - نسان العرب ١٤٢/٧ ، تحذيب اللغة ١٥٩/٥ ، تاج العروس ٣١٢/١٨.

ر ۱۰ ) ئى ج: تتعلق

١١٠) الميذب ٧٦/١ ، الوحيز ٢٥/١ ، مغنى اعتاج ٢٩٠/١

ومن مس المصحف ، ومن حمل المصحف (إلا) (") عند أبي حنيفة يجوز لـــــــــا حمله (") ومن الاعتكاف ، ومن الطواف ، ومن اللبث في المسجد ، ومن الاعتـــاد بزمن الحيض ، ومن الاعتداد بالشهور ، ويعلم به بلوغ الصبية ، ويوجب الغسل ، ويمنع صحة الغسل ، فإلها إذا أحنبت ثم حاضت لم تغتســـل للجنابــة ، ويحــرم الطـــلاق ،

ويحرم الوطء في الفرج ، ويحرم الاستمتاع / دون المئزر / " ، وكل فصل من هذه عليه دليل ، فمنه ماتقدم ذكر دليله ، ومنه مايأتي إن شاء الله تعالى " ·

#### ( فصل )

إذا أراد الرحل وطء امرأته الحائض لم يكن له ذلك "، والدليل عليسه قولسه تعالى ﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض ولاتقربوهسن حستى يطهرن ﴾ "، أي لا تلابسوهن والقرب هاهنا الالتباس "، كما لو حلف والله لا قربت هذه السدار ، فإنه لا يجوز أن يدخلها ، ويجوز أن يجتاز بها ، وهو من قربته أقرب به قربانا . والقرب في غير هذا الموضع الدنو ، تقول "، قربته أقربه قربانا .

<sup>(</sup>١) في ب: لأن

<sup>(</sup>٢) الهداية ١٧٠/١، كتر الدقائق ٣٤٨/١، شرح فتح القدير ١٧٢/١.

<sup>(</sup>٣) ما بين المائلين ساقط في : ح

<sup>(</sup>٤) تعالى : غير موجوده في : ج

<sup>(</sup>٥) بالاجماع.

الاجماع لابن المنذر ص ٦ ، المجموع ١/٣٥٩، المغني ٤١٤/١ ، ، المنتقى ١١٧/١ ، نيل الاوطار ٢٣٣/١

<sup>(</sup>٦) سورة البقرة الايه ٢٢٢

<sup>(</sup>٧) في ج: هو الالتباس . تفسير ابن كثير ٢٦٦/١

<sup>(</sup>٨) المصباح المنير ١٩٦/١

<sup>(</sup>٩) في ج: يقال

وروى أنس بن مالك رضي الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت منهم المسرأة لم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في بيت.فسش عن ذلك رسول الله في فأنزل الله تعسالي ﴿ ويسألونك عن المحيض ﴾ (\*) الآية فقال عليه السلام ( جامعوهن في البيوت واصنعوا كل شئ إلا النكاح ) (\*) أراد به الوطء في الفرج .

إذا ثبت هذا ، فإن حالف ووطئ نظرت فإن كان جاهلاً بتحسريم السوطء في الحيض ، أو جاهلاً بالحيض ، فإنه لا شئ عليسه ، ولا يعاود إلى ذلك الفعل ،" وإن كان عالماً بالحيض وبتحريم الوطء فيه فاختلف /" قول الشافعي رحمسه الله في ذلك .

فقال في الجديد وهو الصحيح أنه قد أثم ويستغفر الله ولا يعاود ولا كفارة عليه (٥) وبه قال مالك (١) وأبو حنيفة (٧) .

وقال في القديم تحب عليه الكفارة (^) ، فإن كان وطؤه في الدم تصدق بدينار ،

<sup>(</sup>١) سورة البقرة الآية ٢٢٢

<sup>(</sup>٢) أصل الحديث رواه مسلم في كتاب الحيض باب جواز غسن الحائض رأس زوجها وترجيله وضهارة ســـورها والإتكاء في حجرها وقراءة القران فيه برقم ٣٠٢ ( ٢٤٦/١ ) أما قوله ( جامعوهن في البيوت ) فهو عنسد أبي داود في كتاب الطهارة باب في مؤاكلة الحائض ومجامعتها ١٧٧/١ برقم ٣٥٨

 <sup>(</sup>٣) وحكى الرافعي عن بعض الأصحاب أنه يجئ عنى القول القليم قول أنه يحب على الناسي كفارة كالعامد
 قال النووي وليس بشئ .

الحاوي ٣٨٥/١ ، المهذب ٧٧/١ ، حلية العلماء ٢٧٥/١ ،الوجير ٢٥/١ . فتح العزيز ٢٤/٢ المجموع ٣٥٩/٢ المجموع ٣٥٩/٢ الروضة ٢٤٨/١ ، الغاية القصوى ٢٥٤/١

<sup>(</sup>٤) تحاية س : ١٢٦

<sup>(</sup> ٥ ) الحاري ٣٨٥/١ المهدب ٧٧/١ الوحيز ٢٦/١ فتح العزيز ٢٢٢٢ الروصة ٢٤٨/١ انحسوع ٣٥٩/٢

ر ٣ ) المدونة ١٥٣/١ ، المعونة ١٨٤/١ بداية المحتهد ٧٨/١ مواهب الحبيل ٩/١ د التاج والإكبيل ١٥٥،١

<sup>(</sup>٧) إلا أنه يستحب عند أبي حيفة رحمه الله أن يتصدق بديبار أو نصفه. الهداية ١٦٨/١ ، الإختيار لتعليل المختار ٢٨/١ ، شرح فتح القدير ١٦٩/١ ، رد المحتار ٤٩٤/١

<sup>(</sup> ٨ ) الحنوي ٣٨٥/١ المهدب ٧٧/١ ، حلية العلماء ٢٧٥/١ ،الوحيز ٢٦/١ . فتح العريز ٢٢/١ . المجموع

وإن كان بعد الإنقطاع وقبل الغسل وجب عليه نصف دينار ،''،

وقال أحمد يجب عليه دينار أو نصف دينار" .

قالوا ولأنه وطء محرم لعارض فجاز أن تتعلق به كفارة ، أصنه الـــوف، في شــــهـر رمضان وفي الإحرام ٠٠٠٠

#### 409/4

- (١) هذا وحه حكاه الفوراني وامام الحرمين عن الاستاذأبي إسحاق الاسفراييني والمشهور الذي قطع به الحسهور أن المراد بإقبال الدم زمن قوته واشتداده وبإدباره ضعفه وقربه من الإنقطاع الوحيز ٢٦/١، فتح العزيز ٤٢٣/٢، المجموع ٣٥٩/٢، كفاية الأحيار ص١٢٣
- (۲) على التخيير هذا هو الصحيح من المذهب وعليه الجمهور من أصحابه وعنه ليس عليه إلا التوبة فقط .
   المغني ١/٦١٤ ، الإنصاف ٢٣٠/١ ، شرح منتهى الإرادات ١٠٧/١ ، كشاف القناع ٢٣٠/١ ، الروض المربع ص٤٧
- (٣) بن يجرة ويقال بن نجدة أبو القاسم مونى عبد الله بن الحارث ويقال له مولى ابن عباس للزومه له ،كان كثير العبادة صالح الحديث ، روى عن ابن عباس وعائشة وأم سلمة ،وعنه ميمون بن مهران والحكم بن عتيب وعبدالكريم الجزري ، مات ١٠١ هـ .

الميزان ٣٠١/٥ ، التهذيب ٢٥٦/١٠

- (٤) رواه بهذا اللفظ أبو داود في الطهارة باب في اتيان الخائض برقم ٢٦٤ ( ١٨١/١ ) والنسائي في الطلحمارة باب في باب ما يجب على من اتى حليلته في حال حيضها ١٥٣/١ وابن مسلحة في الطهسسارة باب في كفارة من أتى حائضا برقم ٢٤٠ ( ١/ ٢١٠ ) والحاكم في الطهارة باب الذي يأتي امرأته وهي حسائص ١٧٢/١ والدارمي في الطهارة باب من قال عليه الكفارة ٢٧١/١ والبيهةي في الطهارة باب مسا روي في كفارة من أتى امرأته حائضا ٢١٤/١ ورواه أحمد بلفظ قريسب منه ٢٧٢/١ ، ٢٤٥ ، والسترمذي في الطهارة باب ما حاء في كفارة اتيان الحائض برقم ١٣٦ ( ٢٤٤/١ ) ونقل ابسن ححسر في التلخيسس الطهارة باب ما حاء في كفارة اتيان الحائض برقم ١٣٦ ( ٢٤٤/١ ) ونقل ابسن ححسر في التلخيست في صحيح سنن أبي داود برقم ٢٣٧ ( ٢/١٥)
  - (٥) المغنى ١/١١٤

ودليلنا ما روي عن النبي ﷺ [قال] ( ليس في المال حق سوى الزكاة ) () وهذا عام إلا فيما قام عليه الدليل .

وروى أبو هريرة والله عن النبي الله قال ( من صدق كاهنا فيما يقوله أو أتسى المرأة في دبرها أو في " حال حيضها فقد برئ مما أنزل على محمد ) فغلط في ذلك ولو كانت الكفارة واجبة لذكرها .

ومن القياس أنه وطء محرم في غير عبادة فسم يوجب الكفارة ، أصلمه السوط، في الموضع المكرود (١) ، وقولنا في غير عبادة احتراز من الوظء في الصوم (١) .

وقياس آخر وهو أنه موضع حرم الوطء فيه ؛ لأجل الأذى فدم تحسب الكفسارة بوطئه ، أصله ما ذكرناه من الوطء في الموضع المكروه ·

وأما الجواب عما احتجوا به من حديث ابن عباس فلله فهو أنه غير ثــابت ؛ لأن مقسما يرويه تارة عن النبي علله فيكون مرسلا ، وتارة يوقفه عنى ابن عباس وتــارة يصله ويسنده ، ويشك فيه تارة هل قال دينار أو نصف دينار ؟ (^)

<sup>(</sup>١) قال ساقطة في: ب

<sup>(</sup> ٢ ) رواد ابن ماجة في كتاب انزكاة باب ما أدي زكاته ليس بكتر برقم ١٧٨٩ ( ٥٧٠/١ ) وصعفه الألماني في ضعيف سنن ابن ماجة برقم ٣٩٧ ( ١٣٩/١ )

حو الذي يدعي معرفة الأسرار ومطالعة علم الغيب .
 تمديب الأسماء واللغات ١٢١/٣ ، التعريفات ص ٣٣٥

<sup>;</sup> ٤ ) في ساقطة في : -

رد) والخديت رواه أحمد ٤٠٨/٢ وأبر داود في كتاب النظب ناب في الكاهل برقم ٣٩٠٤ ( ٢٢٥/١) وابل ماحة في الطهارة والترمذي في الطهارة باب ما حاء في كراهة اتبال الحالض برقم ١٣٥٠ ( ٢٤٢/١ ) وابل ماحة في الطهارة ناب النهي عن اتبال الحائض برقم ٣٣٦ ( ٢٠٩/١ ) والدارمي في الطهارة ناب من أتى امرأة في ديرها ٢٧٥٠١ وصححه الألباني في صحيح سن أبي داود ٧٣٩/٢

رج) وهر الدير

<sup>.</sup> ٧) فإنه يوجب الكفارة ٠ الوحيز ١٠١/١ كفاية الأحيار ص٣٨٦

<sup>.</sup> ٨.) سس البيهقي ١/١١ الحسوع ١/١٣٠

وقد روي عن ابن عباس فري في الرجل يأتي امرأته وهي حائض أنه يتصدق بدينار أو خمس دينار ،، ('' وهذا يدل على ضعف حديث مقسم

فهو أن الكفارة إنما وحبت هناك ؛ لهتك حرمة العبادة ، وليسس كذلك في مسألتنا فإن المنع ؛ لأجل الأذى فبان الفرق بينهما .

إذا ثبت ماذكرناه ، فإن قلنا بقوله الجديد فليس يجب على الواطعى الا أن يستغفر الله ، ولا يعاود (٢٠٠٠ .

وإذا قلنا بقوله القديم فتحب الكفارة على الرجل دون المرأة " ؛ لأنه حق يتعلق بالوطء فتحب الكفارة على الرجل دون المرأة كالمهر " ، ويجسب أن يدفعها إلى الفقراء والمساكين ، كما يدفع سائر الكفارات إليهم ".

#### (فصل)

فأما الإستمتاع بما فـــوق الســرة ودون الركبــة مــن الحــائض فإنــه جــائز بلا خلاف'' .

<sup>(</sup>١) رواه البيهةي في كتاب الطهارو باب ما روي في كفــــارة مـــن أتـــى امرأتـــه وهـــي حـــائض ٢١٦/١ ورواه عن عمر في م مفوعا وهو عند الدارمي في الطهارة باب من قال عليه الكفارة ٢٧١/١

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۱۹

 <sup>(</sup>٣) التعليقة للقاضي حسين ٢/٣٤، حلية العلماء ٢٧٥/١، فتح العزيز ٢٣/٢، المحموع ٢٠٠٠٣،
 الروضة ٢٤٩/١.

<sup>(</sup>٤) المهذب ٢/٢٦٤.

 <sup>(</sup>٥) ويجوز صرفها إلى فقير واحد قاله الرافعي .
 فتح العزيز ٢٢٣/٢ ، المجموع ٣٦٠/٢ ، الروضة ٢٤٩/١ .

<sup>(</sup>٦) في ج: بلا اختلاف. المجموع ٢/٤٢٤، المغني ١/٤١٤، الأوسط ٢٠٨/٢:

وأما الإستمتاع بما دون الفرج مما ببين السرة ودون '' الراكبة ، فهو عندنا محرم'' ، وبه قال مالك'' وأبو حنيفة'<sup>(3)</sup> .

وقال الشعبي" والنجعي" والأوزاعي" وأحمد ألم وإسحق" وأبو تــور" وداود" يجوز ذلك ، وإليه ذهب من أصحابنا أبو إسحق المروزي "" ·

(١) ئي ج : هون

( ٢ ) ُ هَذَا هُوَ الأَصْحَ عَنْدَ حَمْهُورَ الأَصْحَابُ وَهُو مُصُوصُ الشَّافِعِي فِي الأَمْ وَالْوَسِيطُ وأحكامُ انقرأَكَ وَهُو قَوْلَ أَبِي العِبَاسُ وأَبِي عَلَي بِنَ أَبِي هُرِيرَةً .

والوجه الثاني أنه ليس بحرام وسيأتي قريبا في كلام المؤلف .

والوجه الثالث أن وثق المباشر تحنيب نفسه عن الفرج حاز، وإلا فلا ، حكى عن أبي الفيساض البعسـري قال النووي وهو حسن .

الأم ١٢٩/١ ، الحاوي ٣٨٤/١ ، حلية العلماء ٢٧٦/١ ، التعليقة للقاضي حسين ١/٤٤ ، فتح عريز ٤٢٤/٢ ، المحموع ٣٦٢/٢ ، الروضة ٢٤٩/١ ،

(٣) في ظاهر مذهبه وبه قال جماهير أصحابه إلا مانقل عن أصبغ وابن حبيب من القول بجواز الاستمتاع بما دون الفرح.

المدونه ١٥٣/١ ، المعونة ١٨٤/١ ، بداية انحتهد ٧٥/١ ، مقدمات ابن رشد ٥٠/٤ ، مواهب الحليل ١٠٥٥

( ؛ ) وقال محمد يجواز ذلك

البدائع ٤٤/١) ؛ الاختيارلتعليل المحتار ٢٨/١، شرح فتح القدير ١٦٩/١، حاشبة ابن عابدين ١٨٦١٠

( ٥ ) رواه ابن أبي شببة ٣/٣٣ ، وابن المنذر في الأرسط ٢٠٧/٢ ، وذكره ابن فُدامة في المغني ١٥/١

(٦) الأوسط ٢٠٨/٢، المحلي ٣٩٩/١، المجموع ٣٦٦/٣.

( Y ) المحسوع ٢/٢٦٣

( A ) نص عليه ، وعليه جمهور أصحابه ، وعنه لايجوز الاستبناع بما بين السرة والكبة .
 المقنع ٢٨٧/١ ، المغنى ٢٤١١: ، الكافي لابن قدامة ٢٣/١ ، الانصاف ٢٥٠/١ : كشاف القناع ٢٣٠/١

( ٩ ) الاوسط ٢٠٨/٢ . المحسوع ٣٦٦/٢ ، المغني ١٥/١ .

(١٠) الاوسط ٢٠٦/٢، المحموع ٢٠٦/٢

٠ (١١) . المحلي ٢٩٩/١ .

(١٢) وحكاه صاحب الحاوي عن أبي على بن حيران واختاره صاحب الحاوي في كتاب الاقناع والروياني في الحلية وقال النووي وهو الاقوى من حيث الدليل أ،هسـ .

ودليننا ماروى البحاري (١) بإسناده عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله علي أمر أحدانا إذا كانت حائضا أن تأتزر ويباشرها فوق الإزار ..

وروى عمر '' بن الخطاب رضي الله عنه قال قلت يارسول الله مايحل للرجل مـــن المراته الحائض ؟ فقال ( مافوق الازار )''.

الحاوي ٢١١١ الإقداع ص ٢٦ ، فتح العزير ٤٢٨/٢ ، المحمد ع ٣٦٢١٣

<sup>🗥 🗀</sup> سىق ئىربىخە ص 📭 ك

رواد أبر داود في كتاب الصهارة باب في البرجل يصبب سها مادول الفرح برقم ۲۷۲ (۱۰) ورواد استهارات أبر دوراد الفرح برقم ۱۵۷۲ (۱۰) و وستحب المستالي ۱۳۵۷۲ و وستحب المستالي ۱۳۵۷۲ و وستحب المستالي في التقليح ۱۳۵۷۱ و والاسان في منحبح سن أبي داود ۱۳۲۱ دا برقم ۲۵۲۷ (۱۳۵۰).

سر و جرا اصر دلك

ق از این کشت حیض دب مناشرهٔ حالفتی برقم ۲۹۳ (۱۹۵۲ ) و مسلم فی کشت احیض دب ساند ه احتفی فرق افرار برقم ۲۹۳ (۱۳۱۳)

د از جاد من مسر

۲ رواه أخمد ۱۵/۱ و أبيهقي في كتاب الصهارة باب ساشرة احالتان فيما فوق الاربر وما حن سها مسلجراً
 ۳۱۳ ، وقال في جمع الروائد ۲۸۱/۱ رحاله رحال الصحيح .

وروى عبد الرحمن بن عائد'' أن رجلا سأل معاذ عما يحل للرجل مــــن امرأتـــه الحائض فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول ( مافوق الازار''' )/''

فأما الجواب عما احتجوا به من قوله عليه السلام ( فاصنعوا كل شيء غير" النكاح ) فهو أنه محمول على القبلة والاستمتاع فوق الازار بدليل ماذكرناه . وأما الجواب عن الخبر الآخر أنه كان يطرح على فرجها ثوبا ، فيسهو أن الشوب يغطي الفرج وماحوله ، وليس في خبرهم كيفية طرح الثوب ، وهو مبين في خبرنا الذي رويناه عن عائشة رضي الله عنها أنه كان يأهرها أن تأتزر ويباشرها فسوق الإزار ،، .

وأما الجواب عن قولهم الوطء في الفرج محرم حال الحيض ؛ لأحل (°) الأذى فوجب ألا يحرم ما حوله ، أصله الموضع المكروه فهو من وجهين :-

أحدهما أن هذا القياس يخالف السنة ، وإذا خالف القياس السنة اطرح " · والثاني أن الموضع المكروه لا يتعدى أذاه ونجاسته ، فلذلك حاز الإستمتاع بما حوله ، وليس كذلك في مسألتنا فإن الفرج أذاه يتعدى إلى غسيره ، ولا يؤمن " ظهور الدم ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم بالصواب ·

<sup>(</sup>١) الثماني ويقال الكندي أبو عبد الله يقال له ابن له صحبه روى عن عمر وعلي ومعاذ وغيرهم وعنه سماك بن حرب وإسماعيل بن أبي خالد وثور بن يزيد وثقه النسائي . السير ٤٨٧/٤ ، التهذيب ١٨٤/٦ ، الإصابة ٢٧٠/٤ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب في المذي برقم ٢١٣ ( ١٤٦/١ ) وقال ليس هو بالقوي وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم ٣٣ ( ١٧/١ )

<sup>(</sup>٣) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٤) في ج: إلا، وهو كذلك في صحيح مسلم ٢٤٦/١،

<sup>(</sup>٥) لأجل ساقطة في : ج

 <sup>(</sup>٦) لأن في اعتبار القياس مع النص اعتبار له مع دليل أقرى منه وهو اعتبار فاسد .
 الأحكام للآمدي ٤/٥٩ شرح الكوكب المنير ٢٣٨/٤

<sup>(</sup>٧) في ج: فلا يؤمن

### ( فصـــل )

عندنا يجوز وطء المستحاضة '' في أيام الاستحاضة'' ، وبه قال أكثرهم'' · وقال أحمد لا يجوز أن يطأها إلا إذا خاف العنت '' ·

ولو كان ذلك لا يجوز ٧٠٠ لما فعنه طلحة ٠

الإستبعاب ٤/١١٦ ، انسير ٢/٥/٢ ، التهديب ٢/١١٤

الاستحاضة دم علة يسيل من عرق فمه في أدنى الرحم يقال له العاذل سواء خرج لإثر حيض أم لا ٠
 فتح الوهاب ٢٦/١ كفاية الأحيار ص١١١ نماية انحتاج ٣٠٤/١

<sup>(</sup>٢) حلية العلماء ٢٧٧/١ ، فتح العزيز ٤٩٤/٢ المحمر ع ٣٧٢/٢ الروضة ٢٥١/١

وهو رواية عن أحمد اختارها جماعة مر أصحابه .

المسوط ٢٠٨/٣ الإختيار لتعليل المختار ٢٧/١ بداية المجتهد ٨٢/١ المعني ٤٢٠/١ الأوسط ٢١٥/٢ المجموع ٣٧٢/٣

 <sup>(</sup>٤) وهو المدهب وعليه الأصحاب ، وعنه يباح وعنه يكره ، والعنت المراد به المشقة الحاصلة بترك الوضاء .
 شعبي ٢٠٠/١ ، الفروع ٢٨٠/١ ، الإنصاف ٣٨٢/١ ، كشاف القناع ٢١٧/١ ، الروض المربع ص ٤٩.

ره) ي ج: سحش،

وحمنة هي الأسدية أحت رينب روح البيي ﷺ كانت تحت مصعب بن عسمير الظُّيَّفَة فلسما استنسسهد تروجها طلحة بن عبيد الله ظِيْقِتُه وكانت تستحاص .

<sup>;</sup> ٧) ي ح: لا يجور ذلك

المستحاضة فهو من وجهين :-

ومن القياس أن كل ما منع منه الحيض ، لم تمنع منه الاستحاضة كالصلاة وسلئر الأحكام (''.

قياس ثان أنه دم عرق" فلم يمنع من الوطء ، أصل ذلك دم البواسير" . قياس ثالث وهو أنه حكم لا تستبيحه الحائض ، فاستباحته المستحاضة "كالصلاة وأما" الجواب عن قوله إن الحائض حرم وطؤها ؛ لأجل الدم ، وهذا موجود في

أحدهما أنه لا [ يجوز ] (١) اعتبار المستحاضة باخسائض ، يدل على ذلك أن المستحاضة تجب عليها الصلاة ، ويصح منها الصوم وسائر الأحكام ،

والثاني أن الحائض لا يجوز وطؤها عند حوف العنت (٧٠ . وقد سلموا أنه إذا حاف العنت جاز أن يطأ المستحاضة ، فلهذا المعنى افترقــــــا .

<sup>(</sup>١) الوحيز ٢٥/١ كفاية الأخيار ص ١٢٢

 <sup>(</sup>٢) في أدنى الرحم دون قعره يسمى العاذل .
 سنن النسائي ١٨٥/١ نماية المحتاج ٣٠٤/١ كفاية الأخيار ص ١١٦

 <sup>(</sup>٣) جمع باسور أعجمي : داء معروف يحدت في المقعدة بسأل الله العافية . لسان العرب ٤/ ٩٥ وانظر المجموع ٣٧٣/٢ على أن دم البواسير لا يمنع الوطء

<sup>(</sup>٤) نحاية ب: ١٢٧

<sup>(</sup>٥) في ج: فأما

<sup>(</sup>٦) يجوز ساقطة في: ب

<sup>(</sup>٧) انظر ذلك في ص ١٨٤

# ( مساللة )

قال الشافعي على قال الله تعالى ﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ أراد من الحيض ﴿ فإذا تطهرن فأتوهن ﴾ '' قال والطهور بالماء ''، وهذا كما قال ، إذا انقطع دم الحيض لم يحل وطؤها إلا بعد الغسل أو التيميم عند عدم الماء ، هذا مذهبنا '' ، وبه قال سنيمان بن يسار '' والزهرري وربيعية والبيث بن سعد '' ومالك '' والأوزاعي والثوري وأبو ثور '' وأحمد ' واسحاق '' .

 ( ٣ ) في الأشهر ، وقال ابن نافع بمواز وطنها قبل العسن ، وقال ابن بكير بالكراهة أما وطؤها بعد المقاء والنيسم ففيه قرلان :

الأول / المنع ، وهونص المدونة ، والمشهور عن الأصحاب .

الثاني / الجواز ، قاله ابن شعبان ، واحتاره ابن عبد السلام.

المدونة ١٥٣/١. نفعونة ١٨٥/١ الكافي لا بن عبد البر ١٥٣/١ بداية انجتهد ٧٧/١ مواهب الحلين ١٥٠/١ و التا- والإكلين ١٥٠/١

- (٧) سنن الدارمي ٢٦٣/١ ، الأوسط ٢١٣/١ . حلية العنساء ٢٧٧/١

بلعبي ١٩٨١ ؛ الكافي لامن قدامة ٧٣/١ ، العروع ٢٦٣/١ ، كشاف القناع ١٩٨/١

(٩) الأوسط ٢١٣/١، المجموع ٣٧٠/١

<sup>(</sup>١٠) سورة النقرة الآية ٢٣٠

<sup>( &</sup>quot; ) محتصر المزني ص ١٣

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٣٨٦/١ : حلية العلماء ٢٧٧/١ ، المهذب ٧٧/١ ، فتح العزيز ٣١/٢ ، المحموع ٣٦٧/٢ ، الغاية القصوى ٢٥٣/١

<sup>(</sup>٤) رواه ابن أبي شيبة في الطهارة بات في المسرأة ينقضع عنسها السدم فيأتيسها قسن أن تغتسس ٩٣/١ وابن المنذر في الأوسط ٢١٣/١

 <sup>(</sup>٥) الأوسط ١/٣١٦ ، اجمعوع ١/٠٧٠.

وقال أبو حنيفة إن انقطع دمها لأكثر الحيض ، وهوعنده عشرة أيسام ، حر وطؤها ، وإن انقطع لدون أكثر الحيض لم يحل وطؤها إلا بعد أن يوجد منها مسا ينافي الحيض ، وذلك أن تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة " ·

واحتج من نصر أبا حنيفة في أنه يجوز أن يطأ إذا انقطع الدم لأكثر الحيض من غير غسل بقوله تعالى ﴿ والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم ﴾ الآية و لم يفصل ، وبقوله تعالى ﴿ نساؤكم حسرت لكمم فاتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ " و لم يفصل ،

قالوا ومن القياس ألها أمنت عود الدم فوجب أن يحل وطؤها ، أصل ذلك إذا اغتسلت .

قالوا ولأنه يجوز لها الصوم (٥) فوجب أن يحل وطؤها كما لو تيممت ٠

قالوا ولأنا لو قلنا لا يحل وطؤها لكنا نمنع من الوطء ؛ لأجل وحوب الاغتســــال ووحوب الاغتســــال ووحوب الاغتسال لا يمنع الوطء ، الدليل على ذلك إن كان حنبا (٠،٠)

قالوا ولأن الموجب للمنع من الوطء وجود الحيض ، والحيض قد زال فوجب أن يزول المنع ؛ لأن الحكم إذا ثبت لعلة زال بزوالها .

<sup>(</sup>٢) المحلى ٢٩١/١ حلية العلماء ٢٧٧/١

<sup>(</sup>٣) سورة المؤمنون الآية ٥

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة الآية ٢٢١

<sup>(</sup>٥) بعد النقاء وقس الغسل ٠ المهذب ٩٠/١ الروضة ٢٥٢/١

<sup>(</sup>٦) في ج: بدليل ما إذا كانت حنبا

ودليلنا قوله تعالى ﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض" ولا تقربوهن حتى يط هون فإذا تطهرن فأتوهن ﴾" فعنق حواز الوطء على شرطين عبى الطهر من الحي ضوالتطهير بالماء ، وإذا عدم أحد الشرطين كان بمترلة عدمهما .

قالوا لا نسلم هاهنا شرطين بل هما شرط واحد وقوله ﴿ حتى يطـــهون ﴾ أراد حتى ينقطع دمهن ﴿ فَإِذَا تَطَهُرُن ﴾ فإذا انقطع دمهن . وهذا بمترلة ما نقـــول لا تكلم زيدا حتى يدخل الدار ، فإذا دخل الدار فكلمه فيكون شـــرطا واحــدا ، والجواب من ثلاثة أوجـــة :-

أحدها أن ابراهيم الحربي " روى بإسناده عن ابن عباس أنه قال " ﴿ حتى يطهرن ﴾ حستى ينقطع دمهن فسإذا تطهرن بالمساء ،، " وروي عن مجاهد أنه قال إذا تطهرن اغتسلن ،، "

ويفارق ما ذكروه من قولهم لا تكلم زيدا حتى يدخل الدار ، فإذا دخسل السدار فكلمه ؛ لأن هناك شرطا واحدا بدليل قوله فإذا دخل الدار فأعاد الثاني (١) بلفسظ الأول ، وليس كذلك في هذه الآية فإنهما شرطان بدليل أنه أعاد الثاني بغير لفسظ الأول فصار كقوله تعالى ﴿ وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنسستم

<sup>(</sup>١) في ح: إلى قوله (فأتوهن)

<sup>(</sup> ٢ ) سورة النقرة الآية ٢٢٠

 <sup>(</sup>٣) هو ابراهیم بن اسحاق و کنیته أبو اسحاق ولد سنة ۱۹۸ هـ وله عدة تصالیف و کال اماما حافظا مـات
بغداد سنة ۲۸۵ هـ ي أیام المعتضد وله بیص و مالول سنة .

السير ٣٥٦/١٣ تذكرة الحفاط ٨٤/٢ الشذرات ١٩٠/٢ البداية والنهاية ١٩/١١

<sup>( ؛ )</sup> أنه قال ساقطة في : ج

<sup>(</sup> ٥ ) رواه اس جرير في التفسير ٢٨٦/٤

<sup>(</sup>٦) رواه ابن حرير في التفسير ٣٨٦/٤ وابن أبي شيبة ٩٢/١ وعبد الرزاق ٣٣٠٠١ والدارمي ٣٦٦/١

<sup>(</sup>٧) کمایة ج: ۱۷۸

منهم رشدا ﴾ (') فأعاد التـــاني '') بغــير لفــظ الأول ، وأراد معـــن '' آخــر ، كذلك في مسألتنا .

والثاني أنه لو كان المراد به فإذا انقطع دمهن لكاف يقول فإذا طهرن "ولكان يعيد الثاني بلفظ الأول ، كما يقال لا تكلم زيدا حتى يدخل الدار فإذا دخل الدار فكلمه ، فإنه لما أراد شرطا واحدا أعاد الثاني بلفظ الأول ، ولما أعاد بغير لفظ الأول دل على أنه أراد به شرطين كما لو قال لا تكلم زيدا حتى يدخل الدار فإذا أكل فكلمه ؛ لأن اختلاف اللفظ يفيد اختلاف المعنى ،

والثالث أنه قال ﴿ فإذا تطهرن ﴾ وتطهرن يفعلن ، وهذا إنما يكون مما يتكلف الانسان ، وأما انقطاع الدم فإنه ليس من فعل المرأة ، وإنما هو من فعل الله تعالى يدل على ذلك أنه قال ﴿ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ﴾ (\*) فمد حهم على ذلك فدل على أن التطهر فعلهم ، وهذا كما قال ﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾ (\*) فمد حهم على ذلك ؛ لأنه من فعلهم ، فدل على ذلك شرطان ، قالوا تطهرن على وزن يفعلن ، وقد يقال ذلك لمن لا يوجد منه الفعل فيقال تكسر الكوز ، وتقطع الحبل ،

قلنا الأصل في الأشياء الحقائق ، ويعدل عن الحقائق إلى الجحاز بدليل ، وفي الكور والحبل قد قام الدليل على أن اضافة الفعل إليهم مجاز ؛ لأنهما مما لا يصح منه الفعل ، ليس كذلك في مسألتنا فإنه أضاف التطهر إلى من يصح منه الفعل ، فيحب أن يحمل على حقيقته ،

<sup>(</sup>١) سورة النساء الآية ٦

<sup>(</sup>٢) في ج: لفظ الثاني

<sup>(</sup>٣) في ج: وأراد به

<sup>(</sup>٤) في ج: ظهرت

<sup>(</sup> ٥ ) سورة البقرة الآية ٢٢٢ ، وفي ج: الآية

<sup>(</sup>٦) سورة التوبة الآية ١٠٨

ويدل عليه أيضا أن الآية قرءت ﴿ حتى يطـــهرن ﴾ بــالتحفيف'' ، ويطــهرن بالتشديد '' ،

فالقراءة الأولى المراد بها انقطاع الدم ، والثانية المراد بحــــا الاغتســـال بالمـــاء ، والقراءتان بمترلة الخبرين والآيتين أن فيجمع بينهما ، ويجعل اباحة الـــوُطء متعلقــة بإنقطاع الدم وبالاغتسال .

فإن قالوا خن أيضا نفعل ذلك فنقول من قرأ ﴿ يطهرن ﴾ أراد انقطاع الـــدم لأكثر الحيض ومن قرأ ﴿ تطهرن ﴾ أراد انقطاع الدم لدون أكثر الحيض ، قلنا ما ذكرناه أعم فكان الحمل عليه أولى من حمله على تخصيص في حـــال دون حال .

ومن القياس أنه طهر من الحيض تم قبل (') التطهر (') فلم يتعنق به اباحة الـــوطء أصل ذلك إذا انقطع الدم لدون العشرة .

قالوا لا نسلم أن هناك طهرا ؛ لأنها ما أمنت عود الدم والجواب من وجهين :-أحدهما أنه طهر في الظاهر فيجب أن يحكم به كالطهر المتبقن .

والثاني أنه لو لم يكم ظهرا لما أمرناها بالغسل ، ولا كان يصح منها الغسل وقد ثبت أنحا تغتسل ، ويصح غسلها ، فدل عنى أنه ظهر .

 <sup>(</sup> ۱ ) وهما قرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير والل عامر وعاصم في رواية حفص عنه .
 الوافي في شرح الشاطبية ص ۲۱۹ فتح القدير للشوكالي ۳٤٤،۱

 <sup>(</sup> ۲ ) وهما قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر ٠ وفي مصحف أبي وانن مسعود ويتضهرك
 الوافي في شرح الشاطبية ص ٢١٩ فتح القدير للشوكاني ٣٤٤/١

<sup>(</sup>۳) تفسیر این کتیر ۲۲۷/۱

<sup>(</sup>٤) قوله : تم قبل : عير واضح : ح

<sup>(</sup>٥) کمایة ب: ۱۲۸

قالوا المعنى في الأصل ألها أمنت عود الدم / وليس كذلك في مسألتنا ، فإنها مــــا أمنت عود الدم فافترقا /(١) والجواب من وجهين :-

أحدهما أنما قد أمنت عود الدم في الظاهر فيجب أن يحكم به .

والثاني أنا لا نسلم أن دمها إذا انقطع لعشر ألها أمنت عود الدم ؛ لأن عندنا أكثر الحيض خمسة عشر يوما (') فيجوز أن تصل بها إلى خمسة عشر يوما .

قياس ثان وهو ألها ممنوعة من الصلاة لحدث الحيض فلم يجز وطؤها ، كما لـو انقطع لدون العشر .

قياس ثالث وهو أنه حكم لا تستبيحه الحائض إذا انقطع دمها لدون العشر فلسم تستبيحه وإن انقطع دمها لعشر ، أصل ذلك الصلاة .

قياس رابع وهو أن كل معنى حرم الوطء وغيره لم يزل تحريم الوطء مع بقاء ما حرم معه ، أصل ذلك الصلاة والصوم والاحرام بل في مواضع يزول تحريم غير الوطء ويبقى تحريم الوطء وهو الحج ، فإن التحلل الأول يبيح سائر المحرمات دون الوطء (") / .

وأما الحواب عن احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ إلا على أزواجهم ﴾ " فهو أن هـذه الآية عامة فنخصها بدليل ما ذكرناه / " ·

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعـــالى ﴿ نســاؤكم حــرث لكــم ﴾ (\*) فهو أنا نحمله على ما بعد الاغتسال بدليل قوله ﴿ ولا تقوبوهن حتى يطهرن ﴾

<sup>(</sup>١) ما بين المائلين ساقط في : ج موجود بعد قوله في الظاهر

<sup>(</sup>٢) ستأتي هذه المسألة ص ٤٧٣

<sup>(</sup>٣) المهذب ٤١٧/١ حلية العلماء ٣٤٦/٣

<sup>(</sup>٤) سوره المؤمنون الآية ٦

<sup>(</sup>٥) ما بين المائلين ساقط في: ج

<sup>(</sup>٦) سورة البقرة الآية ٢٢١

وأما الجواب عن قولهم إلها أمنت عود الدم فوجب أن يجوز وطؤها . أصل ذلك في إذا اغتسلت فهو من أربعة أوجه :-

أحدها أنه لا تأثير لقولكم أمنت عود الدم. فإلها إذا انقطع دمها لدون أكسشر الحيض واغتسلت ما أمنت عود الدم، ويجوز وطؤها، وكذلك إذا مضى عليها وقت صلاة فإلها ما (1) أمنت عود الدم ويجوز وطؤها،

والثاني أن الظاهر أنها قد أمنت عود الدم ويجوز وطؤها ، والظاهر في هذا البلب بمترلة اليقين .

والثالث أنا لا نسلم في هذا (الوصف) (١) فإنما ما أمنت عود الدم ٠

والرابع أن المعنى في الأصل أنه طهر من الحيض ، ضامه أن التطهر ، وليس كذلك في مسألتنا فافترقا .

/ وأما الجواب عن قولهم إنه يجوز لها الصوم فجاز أن يحل وطؤها ، كما لو تيممت ، فهو أنه يبطل بما إذا طهرت في آخر جزء من الليل ، فإنه يجوز لها الصوم الله المعنى في الأصل ألها بالتيمم يجوز لها فعلل الصلاة فنذلك جاز وطؤها ، وفي مسالتنا بخلاف ذلك فافترقا ، / (")

وأما الجواب عن قولهم إنما لم يجب عليها أكثر من الغسل، والغسسل لا يمنع الوطء كما لو كانت جنبا فهو من ثلاثة أوجه:-

أحدها أن هذا يبطل إذا انقطع دمها لدون الأكثر ، وإن ما عبيها إلا انغسل ومع هذا لا يجوز وطؤها .

<sup>(</sup>١) ما ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٢) في ب: الوصيف

 <sup>(</sup>٣) هكذا في السختين ، و لم يتبين في المراد .

<sup>(</sup>٤) المهدب ٢/٣٣/ أنوجير ١٠٢/١

<sup>(</sup> د ) ما بين المائلين ساقط ي : ج

<sup>(</sup>٦) في ج: فإد

والثاني أنا لا نسلم أن المانع هاهنا من الوطء هو عدم الاغتسال وحده بل وحدد حدث الحيض (١) وعدم الاغتسال ،

والثالث أن المعنى في الأصل أن سبب " وجوب الغسل من الجنابة لا يمنسع من الوطء" ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإن سبب وجوب الغسل من الحيض يمنع من الوطء فلهذا المعنى افترقا .

وأما الجواب عن قولهم إن العلة الموحبة لتحريم الوطء وحود الحيض ، وقد زال فوجب أن يزول المنع ؛ لأن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها ، فهو أنا لا نسئم أن العلة في تحريم الوطء الحيض وحده بل وجود الحيض وعدم الاغتسال ، فإذا ارتفسع أحدهما يجب أن يرتفع الآخر ؛ ليحل الوطء ، والله أعلم بالصواب .

#### ( فصـــل )

إذا ثبت أن الحائض لا يجوز وطؤها إلا بعد الغسل ، فإذا كانت عادمة للمساء تيممت ، وحاز وطؤها سواء انقطع دمها لأقل الحيض أو لأكثره ، (1) وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا انقطع دمها لأقل الحيض ثم تيممت لم يجز وطؤها إلا أن يمضي عليها وقت صلاة (0).

<sup>(</sup>١) في ج: الوطء

<sup>(</sup>٢) في ج: سدت

<sup>(</sup>٣) سبق التعليق عليها ص ٤١٨

<sup>(</sup>٤) وبه قال مالك وأحمد .

<sup>(</sup>٥) أما إذا انقطع لأكثره وتبسمت فيحوز وطؤها ، وإن لم يمض عليها وقت صلاة . الهداية ١٧٣/١ ، الاختيار لتعليل ٢٨/١ ، شرح فتح القدير ١٧٤/١ ، محمع الأنمر ١ / ١٥٤ ، حاشية ابن عابدين ١٠/١ ٤٩

واحتج من نصره بأن التيمم ينحقه الفسخ " فريما " وطئه من نصره بأن المهاء فيكون الوطء بغير طهارة .

ودليلنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال ( الصعيد الطيب وضوء المسلم مالم يجسد الماء ولو إلى عشر حجج ) (" .

ومن القياس أن كل وطء استبيح بالمبدل استبيح بالبدل ، أصل ذلك المظاهر فإنه لما استبيح بالبدل ، وهو الصوم أو الإطعام "، ،

قياس ثان وهو أن كل حكم استبيح بالغسل مع وجود الماء ، وجب أن يستباح بالتيمم مع عدم الماء ، أصل ذلك الصلاة (٧٠٠٠ ٠

قياس ثالث وهو أنما طهارة تستبيح بما فعل الصلاة فاستباحت بما الوطء، أصل ذلك الغسل .

<sup>(</sup>١) ئى ج: السح

<sup>(</sup> ٢ ) في ج : فيحتمل أنه ربما

<sup>(</sup>٣) ي ج: فرأى

 <sup>(</sup>٤) رواد أحمد ١٨٠/٥ وأبو داود في الطهارة بات الجنب يتيسم برقم ٣٣٣ ( ٢٣٧٠١) والترمدي في النظهارة باب ما جاء في التيسم للجنب إذا له يعد الماء برقم ١٢٤ ( ٢١١ /١) وقال حديث حسن صحيح والنسائي في الطهارة باب الصنوات بتيسم واحد ١٧١/١ والحاكم ١٧٦/١ وصححه الألباني في صحيح سن أبي داود برقم ٣٢٣ ( ٢ / ٧١)

<sup>(</sup> ٥ ) المهدب ٦٨/٣ مغي انحتاج ٥٠/٥

<sup>(</sup>٦) و ج : وكذا

<sup>(</sup>٧) ي ج: والصلاة ، وانظر الروضة ٢٣٠/١

فأما الجواب عما" ذكروه من قولهم" إنه يلحقه الفسخ"، فلو قلنا إنسه يبيسح الوطء ؛ لأدى إلى أن يحصل الوطء من غير طهارة ؛ لأنها ربما رأت الماء .

فهو أن هذا يبطل به إذا اغتسلت فإنه يجوز وطؤها ، وإن كان يطرأ الفسخ" ، بالحيض ( الثاني ) " ،

قالوا هناك قد حكمنا بصحة الطهارة ، وإنما الحيض حدث مبتدأ ، والحواب أن كذا (١) هاهنا فإنا (١) قد حكمنا بصحة الطهارة إذا تيممت ، والدليل على ذلك ألها لا تعيد (١) ما فاتها من الصلوات (١) ،

وأيضا فإنه يبطل بها إذا مضى عليها وقت صلاة فـــإن هاهنـــا ( يلحقــها ) '`' الفسخ ، ومع هذا يجوز وطؤهـــــا ،

وأيضا فإنه ينكسر به إذا باع رحل حارية فإن المشتري يجوز لـــه وطؤهـــا ، وإن كان الفسخ بأن ('') يتقايلا أو يردها بالعيب('`').

<sup>(</sup>١) في ج: عن الذي

<sup>(</sup>٢) في ج: قوله

<sup>(</sup>٣) في ج: المسح

<sup>(</sup>٤) في ج: المسح

<sup>(</sup>٥) في ب: والثاني

<sup>(</sup>٦) كذا ساقط في : ج

<sup>(</sup>٧) فإنا ساقط في : ح

<sup>(</sup>٨) نماية ب: ١٢٩

<sup>(</sup>١) الروضة ٢٣٠/١

<sup>(</sup>۱۰) ي ب: حها

<sup>(</sup>١١) في ج: نظرا بأن. والمعنى وإن كان الفسخ قد يوحد بأن ٠٠٠

<sup>(</sup>١٢) كفاية الأخيار ص ٣٤١

إذا ثبت ما ذكرناه فإنه يتفرع على هذه ثلاث مسائل :-

المسألة الأولة "أن ترى الماء قبل الوطء [فيجب]" أن تغتسل ، ولا يجوز وطؤها" ؛ لأن طهارتما قد بطلت من أصلها ، فتكون ممنوعة من الوطء / بحدث الحيض ، وإن رأت الماء في حال جماعها نسزغ واغتسلت ، ولا يستديم الوطء "، / "

المسألة الثانية أن تتيمم وتصلى فريضة فهل يجوز وطؤها أم لا ؟

ذكر أبو عني في الإفصاح أن هذه المسألة تحتمل وجهين: -

أحدهما أنه لا يجوز وطؤها(۱) ؛ لأنها ممنوعة من الفريضة بحكم حدث الحيض . والوجه الثاني أنه يجوز (۱) ؛ لأنها تستبيح النوافل بالتيمم فكان وطؤها جائزا . المسألة الثالثة أن تتيمم وتحدث الحدث الأصغر فإنه لا يمنع مسسن وطئسها بلا خلاف (۱) ؛ لأن هذا التيمم قام مقام الغسل ، فنم يؤثر فيه الحدث الأصغر ، كمسالو اغتسنت ثم أحدثت الحدث الأصغر ،

<sup>(</sup>١) في ج: الأونى

<sup>(</sup>٢) فيجب ساقطة في : ب

 <sup>(</sup>٣) وحكى الدارمي وحها أنه يحن وطوها بعد رؤية الماء ، والمذهب الأول ، وهو الدي قطيع به أصحباب الطريقتين .

<sup>(</sup>٤) المجموع ١/٣٦٨

<sup>(</sup>د) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup> ٢ ) الحاوي ٣٨٨/١ : المهدب ٧٧/١ ، المحموع ٣٩٨/١

<sup>(</sup>٧) وصححه الشيرازي والنووي ٠ المهدب ٧٧/١ الحاوي ٣٨٨/١ امحموع ٣٦٨/١

 <sup>(</sup> A ) عند الشافعية . الحاوي ١/٣٨٧ المحموع ٣٦٨/١

وأيضا فإنا لو قلنا إن الحدث الأصغر يمنع من الوطء ؛ لأدى إلى أنه لا يجوز وطؤها بحال ؛ لأنه لابد من انتقاض الطهارة الصغرى بالتقاء البشرتين ، فلهذا قلنا إنه لا يمنع من وطئها .

### ( مسالـــة )

قال الشافعي رحمه الله إذا "اتصل الدم بالمرأة نظرت فإن كان دمسها ثخيسا محتدما "يضرب إلى السواد له رائحة فتلك الحيضة نفسها ،، "وهذا كما قسال وجملته أن المرأة إذا رأت الدم فإنه لا يخلو إما أن " تراه لأقل من تسمع سمنين أو لتسمع سنين ، فإن رأته لأقل من تسمع سنين فهو دم فساد " ، وإن رأتمه لتسمع سنين فهو دم حيض ، "

وإنما حددنا ذلك بتسع سنين ؛ لأن طريقه الوجود ، وقد علق علي الحكام الشرع ، ولم يحده الشرع ، ولا له في اللغة حد فيرجع إلى العادة والوجود (^)

<sup>(</sup>١) المهذب ١/١٥ الوحيز ١٦/١

<sup>(</sup>٢) في ج: فإذا

<sup>(</sup>٣) سيأتي بيانه ص ٤٤٢

<sup>(</sup>٤) مختصر المزني ص١٣

<sup>(</sup>٥) في ج: من أن

 <sup>(</sup>٦) وهل يسمى استحاضة ؟ انكر ذلك ابن سريج وقال لأن الاستحاضة ما دخل على إثر حيض في زمانه ثم
 حاوز خمسة عشر ووافقه على ذلك جماعة وقال الأكثرون يسمى استحاضة واختاره النووي .
 الحاوي ١/ ٩٠/١ التعليقة للقاضي حسين ٤٨/١ المحموع ٣٤٦/٢

 <sup>(</sup> ٧ ) وهو الذي قطع به العراقيون ، وصححه الشيرازي والبغوي والرافعي والنووي .
 والوجه الثاني أن الحيض يحسب من أول السنة التاسعة .

والوجه الثالث يحسب إذا بقي ستة أشهر من السنة التاسعة والمراد بالسنة هي القمرية .

الحاوي ٢٨٨/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢/٠٥ التهذيب ص٢٩٧ ، المهذب ٧٧/١ ، حلية العلماء ١٢٥٠ ، فتح العزيز ٢/٠١ ، المجموع ٣٧٣/٢ ، الروضة ٢٤٧/١ ، الغاية القصوى ٢٤٩/١

<sup>(</sup>٨) في ج: الوجود

قال أبو العباس-رحمه الله دم الحيض هو دم صحة وحبلة ، وليس هـو دم علـة فيرجع في ذلك إلى الوجود والعادة ، وصار بمترلة ما قننا في أقل احيض وأكـثره'' ، وأقل الخمل وأكثره'' ، والقبـض والتفـرق بـالبيع'' ، وإحياء الموات'' فإن هذه الأشياء لما كان الشرع قد عنـق عليـها أحكامـا و نم يحدها'' ، ولا لها في اللغة حد فيرجع في ذلك إلى العادة ، فما قال الناس في ذلـك إن العادة حارية على هذا قبل منهم ،

قال الشافعي رحمه الله وأقل من رأيت من النساء (۱) يحضن لتسع سنين وهن نساء تمامة وذلك أن بلادهم حارة فيتعجل حيضهن (۱) وفي بلاد البرد يتأخر الحيض (۱) فجعل ذلك حدا ؛ لأنه أقل ما رأى امرأة تحيض بهذا القدر .

فإن قيل فقد قال الشافعي رحمه الله إذا أتت امرأة الصبي بولد ألحقته به إذا كان له عشر سنين ،، (١٠) فهذا حد الحيض بذلك أو حد هذا بحد الحيض ،

<sup>(</sup>١) ستأتي هذه المسألة ص ٢٦٢ ، ٧٣٤

<sup>(</sup>٢) ستأتي هده المسألة ص ٥٣٩ ، ٥٤٥

<sup>(</sup>٣) المهذب ٧٩/١، الغاية القصوى ٦٨٥/٢

<sup>(</sup>٤) الوحيز ١٤١/١ ، مغني انحتاج ٤٠٨/٢

<sup>(</sup>٥) المهدب ٢٩٤/٢ الروصة ٤/٤٥٣

<sup>(</sup>٦) ي ج: يحد

<sup>(</sup>٧) الساء ساقطة في: -

<sup>(</sup> ٨ ) الحاوي ١/٩٨١ ، فقع العزيز ٢/١٤ ، المهذب ١/٧٧

 <sup>(</sup> ٩ ) هدا هو المدهب أنذي عليه الجمهور ،

وفيه وحه أن الدم إذا وحد لتسع سنين في البلاد الباردة ليس خيص حكاد اماء الحرمين . فتح العزيز ٤١١/٢ ؛ المحسوع ٣٧٤/٢ ، الروضة ٢٤٧/١

<sup>(</sup>۱۰) مختصر المزيي ص۲۲۲.

اختلفوا في أقل سن يجوز أن يترل فيه الغلام المبي على تلاثة أوجه :

١/ استكمال تسع سنين وهو الصحيح عند العراقيين وقطع به جماعة كالشبح أبي حامد

قلنا إنما قال ذلك ؛ لأن العلوق يتقدم ، فكأنها علقت به ، ولها تسع " سينين ثم مدة الحمل بعد ذلك ، فيكون له دون العشرة ، ومن كان له دون العشرة يقال [ له ] " عشر اسنين .

إذا ثبت هذا فإن الشافعي رحمه الله قال رأيت حدة لها أحدى وعشرون سنة .. " ويجئ على مذهبه أن تكون حدة لها تسع عشرة سنة "، وذلك أن تحييض المرأة لتسع ثم تحمل فتضع لستة أشهر بنتا ثم تبلغ البنت لتسع سنين فتحبل وتضع [ لستة أشهر ] " فتكون الجدة لها تسع عشرة سنة ، فمتى رأت المرأة " الدم لدون التسع فإنه دم فساد ، فلا يتعلق به حكم من أحكام الحيض التي ذكرناها لا من وحسوب الغسل ولا من غيره " ،

وإن رأته (م) لتسع فإنه إن انقطع لدون يوم وليلة فهو دم فساد أيضا ؛ لأن أقـــل الحيض يوم وليلة (م) ، وإن حاوز اليوم والليلة أو كان يوما وليلة فهو دم حيض ، ثم

والبندنيجي وابن الصباغ

٢/مضي تسع سنين ونصف ٠ ٣/ استكمال عشر سنين ٠

حلية العلماء ٢٨٠/١ المحموع ٢٨٤/١ الروضة ٣٧٤/١

- (١) في ج: سبع
- (٢) له ساقطة في : ب
- (٣) الحاوي ١/٩٨١ المحموع ٢/٤٧٣
- (٤) الحاوي ١/٩٨٩ المحموع ٢/٤/٢
  - (٥) لستة أشهر ساقطة في : ب
    - (٦) المرأة ساقطة في : ج
- (٧) بل هو حدث ينقض الوضوء فحسب . الحاوي ٣٨٩/١ المحموع ٣٧٤/٢ الروضة ٢٥٠/١
  - (٨) في ج: رأت
  - (٩) ستأتي هذه المسألة ص ٤٦٢

نظرفإن لم يجاوز خمسة عشر يوما فهو حيض ، وإن اختلفت صفاتــه ، () وإن زاد على خمسة عشر يوما دخل الحيض في الاستحاضة ()

وجميع المستحاضات على أربعة أضرب:-

فأها المستحاضة التي لها تمييز ولا عادة لها فهو أن تكون مبتدأة بالدم فترى بعضه عنى صفة ، وبعضه عنى صفة أخرى ، فالذي بصفة دم (") الحيض يكون حيضا ، والذي هو بصفة دم الاستحاضة يكون استحاضة (") .

وصفة دم الحيض أن يكون يضرب إلى السواد تنحينا محتدما بحرانيا ، والبحسراني هو الشديد الحمرة ، والمحتدم هو الحار يقال يوم محتدم إذا كان " شديد الحر ساكن الريح" .

<sup>(</sup>١) اختلفت صفاته ساقط ي : -

<sup>(</sup>٢) ستأتي هده المسألة ص ٧٣؟

<sup>(</sup>٣) دم ساقطة في : ح

<sup>(</sup>٤) الحاوي ٢/٧/١ ، التعليقة للقاصي حسير ٢٥٥١ المهاذب ٨٠/١ حية العيساء ٢٨٥/١ ، فتح العريز ٢٥٥١١ المخموع ٢٩٣٢ ، ٤١٩ ، الروضة ٢٥٣/١ الغاية القصوى ٢٥٥١١

<sup>(</sup> ٥ ) کمایة - : ۱۸۱

<sup>(</sup>٦) النظم المستعدب ٨٠/١ المحمر د ٢/١٠)

<sup>(</sup>٧) الحاوي ٣٨٣/١، المهذب ٨٠/١، فتح العريز ٤٥٠/٢، المحموع ٣١٣. ٤

فهذه مميزة ، فما كان بصفة دم الحيض يكون حيضا وما كان بصفة دم الاستحاضة يكون استحاضة ، ويكون حكمها فيه حكم الطاهرات ، وتقضي ما فاتما من الصلوات في أيام الاستحاضة .

وإنما نحكم بالتمييز بوجود شرطين :-

أحدهما ألا ينقص عن يوم وليلة ('' ) فإنه إذا نقص عن يوم وليلة لم يحكم به والثاني ألا يجاوز خمسة عشر يوما لم يحكم به به ('' فهذه ترد إلى التمييز ('' قولاواحدا بوجود هذين الشرطين ، /

وأها التي لها تمييز وعادة (١٠ فهو أن تكون امرأة لها عادة أن تحيض من كل شهر خمسة أيام فرأت الدم سبعا بصفة الحيض / ثم اتصل بها الدم /(١٠) ، ولجاوز الخمسة

<sup>(</sup>١) لأنما أقل الحيض وستأتي هذه المسألة ص ٤٦٢

<sup>(</sup>٢) لأنها أكثر الحيض وستأتي هذه المسالة ص ٤٧٣

 <sup>(</sup>٣) زاد النووي شرطا ثالثا ألا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوما ليمكن جعله طهرا بين حيضتين ولا يراد
 أن تكون هذه الخمسة عشر متصلة

الحاوي ١/١١٣ ، حلية العلماء ١/١٨٥ ، فتح العزيز ١/٥١/١ ، المجموع ٢٠٤/٢

<sup>(</sup>٤) سيأتي بيان المراد بالمميزة ص ٤٧٩

<sup>(</sup>٥) نماية ب: ١٣٠

<sup>(</sup>٦) الحاوي ٢/١/١ ، المهذب ٨١/١ ، حلية العلماء ٢٨٥/١ ، فتح العزيز ٢٨/٢ ، المجموع ٢١٧/٢ ، ا الروضة ٢٥٨/١

<sup>(</sup>٧) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : لها عادة ولا تمييز لها

<sup>(</sup>٩) ما بين المائلين ساقط في : ج

عشر يوما ، فإن هاهنا قد احتماع العادة والتميان ، فودها إلى التمييز ، فودها إلى التمييز ، هذا ظارها هسر مذهبنا ، أن

وقال أبو علي بن خيران وأبو سعيد الاصطخري رحميهما الله إنها تسرد إلى العادة .

قـــال أبنــو اســـحاق المـــروزي رحمـــه الله هــــذا غلــط لا يعــــذر قائلـــه، والله أعلم بالصواب

وأما التي ليس لها تمييز ولا عادة () فصفتها أن تكون امرأة نم خَض قط ، وبلغت سن تحيض مثلها فحاضت وطبق عليه الدم حتى حاوز خمسة عشر على لون واحد فهذه لا عادة لها ولا تمييز ، واختلف قول الشافعي رحمه الله فيها على قولين :أحدهما أنها ترد إلى يوم وليلة () ؛ لأنه أقل الحيض احتياطا للعبادة ،

<sup>(</sup>١) إنَّ وَافْقُ التَّمْيِيزِ الْعَادَةُ فَهُو حَيْضُ بَالْ خَلَافُ . فَتَحَ الْعَزِيزِ ٢/٢٥٪ ؛ المُحْسُوعَ ٣١/٢

 <sup>(</sup>٢) إذا لم يتوافقا وهو قول ابن سريج وأبي إسحاق قال البندنيجي هو المنصوص عبيه وصححه الماوردي والشيرازي والقفال والرافعي والنووي .
 الحاوي ٤٠٤/١ ، المهذب ٨٣/١ ، حلية العلماء ٢٨٨/١ ، فتح العزيز ٤٧٥/٢ ، المحموع ٤٣١/٢ .
 الروضة ٢٦٢/١

<sup>(</sup>٣) قال النووي وهذا افراط – يعني قول أبي اسحاق –

الخاوي ٢/٤/١ ، حلية العلماء ٢٨٨/١ ، المجموع ٤٣١/٢ ، مغني المحتاج ٢٨٨/١ . العاية القصوى ٢٥٣/١ كماية المحتاج ٣٤٥/١

<sup>(</sup>٤) في ج: هَا تَمْييزِ وَلا عادة مُا

 <sup>(</sup>٥) صبححه الجمهور منهم القاضي أبو حامد والجويني والعرائي والشبح نصر المقدسي والمعوي والرافعي واس القاص والزبيري واعاملي ، وهو نصر الشافعي في النويظي وعتصر المزي واحتاره اس سريح والنووي .
 الأم ١٣٤/١ ، محتصر المزني ص ١٤ ، الحاوي ٢٢٦١١ ، حلية العنماء ٢٨٤/١ ، فتح العزيز ٢٥٨/٢ .
 الجموع ٢/٧٤٣ ، الروضة ٢/١٦١ .

والثاني ألها ترد إلى غالب عادة النساء (')، وهي ستة أيام أو سبعة أيام ، ووجهه ماروي أن النبي على قال لحمنة بنت ححش رضي الله عنها (تحيضي في علمه الله ستا أو سبعا كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن ) (') واختلف أصحابنا رحمهم الله في قوله ستا أو سبعا هل هو علمي التحييم أم لا ؟ فقال أبو اسحاق المروزي هو على التحيير (") ؛ لأنه قال ستا أو سبعا .

وقال ابن سريج يحتمل وجهين :-

أحدهما أنه خيره\_\_\_\_\_ا

والثاني أنه أو حب عليها أن تحتهد هل الحيض في الغالب ست أو سبع ، فأيهما كان الأغلب عملت عليه (أ) ، فإذا قلنا يجب عليها أن تحتهد ،

فهل تجتهد في نساء بلدها ؟ لأن طبعها كطباعهن ، فكان(٥) حيضها كحيضهن .

<sup>(</sup>۱) صححه الشيرازي والشيخ أبو حامد وسليم الرازي والروياني والشاشي وصاحب البيان . الحاوي ۲۲۲۱ ، التعليقه للقاضي حسين ۲/۰۰۰ ، حلية العلماء ۲۸٤/۱ ، المجموع ۳۹۷/۲ ، الغاية القصوى ۲/۰۲۱ ، مغني المحتاج ۲۸٦/۱ .

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة برقم ٢٨٧ ( ١٩٩/١) وابن ماحة في كتاب والترمذي في كتاب الطهارة باب ماحاء في المستحاضة برقم ١٢٨ ( ٢٢١/١) وابن ماحة في كتاب الطهارة باب ماحاء في البكر إذا ابتدأت مستحاضة برقم ٢٢٧ ( ٢٠٥/١ ) والحاكم ١٧٢/١، وقال الترمذي سألت عن هذا الحديث محمدا أي البحاري فقال هو حديث حسن صحيح وهكذا فسال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح واهد وصححه أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي .

 <sup>(</sup>٣) وبه قطع الجرحاني وابن الصباغ قال الرافعي وزعم اخياطي أنه الأصح لظاهر الحديث .
 حلية العلماء ٢٨٤/١ ، فتح العزيز ٤٥٨/٢ ، المجموع ٣٩٩/٢ ، الروضة ٢٥٦/١ .

 <sup>(</sup>٤) وبه قطع الجمهور من اخراسانيين ، وصححه العراقيون والمتولي ، واختاره الرافعي والنووي .
 حلية العلماء ٢٨٤/١ ، فتح العزيز ٤٥٨/٢ ، المجموع ٣٩٩/٢ ، الروضة ٢٥٦/١ .

<sup>(</sup>٥) ئي ج: وكان

والثاني أنها تحتهد في نسياء جميع البلدان (۱) ؛ لأن النبي ﷺ قــــال ( كمـــا تحيــض النساء ويطهرن ) وهذا عام في جميع النساء .

إذا تبت هذا فإن أبا إسحق قال في الشرح جميع ماروي في المستحاضة من الاحاديث ثلاثة .

حديث فاطمة بنت أبي جحش ، وحديث المرأة التي استفتت لهـــا أم ســـنمة . وحديث حمنة بنت حمض ، رضي الله عنهم .

فأما حديث فاطمة فهو ماروته عائشة رضي الله عنها أن النبي على قال لفاطمـــة بنت أبي ححش ( أن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلـــك فأمســكي عــن الصلاة وإذا كان الأخر ، فتوضئي وصلى ) وروي ( فاغتسلي وصلــي ) وروي ( فتطهري وصلي ) " والمراد به الغسل .

قال ابراهيم الحربي وهذا الخبر وارد في التي لها تمييز لايختلف قول الشافعي رحمـــه الله في ذلك ").

وأها حديث المرأة التي استفتت لها أم سلمة فروي أن امرأة كانت تمراق الدماء على عهد رسول الله عليه في فاستفتت لها أم سلمة فقال النبي في ( لتنظر عدد الليالي

<sup>(</sup> ١ ) أي نساء زمانها في الدنيا كلها وهناك وجهان آحران :

أحدهما المعتبر نساء عصبتها خاصة ، حكاه الرويابي والرافعي .

**والأخ**ر المعتبر نساء قزابتها من حهة الأب والأم حميعا ، وبمذا الوجه قطع النعوي ونقله اماء اخرمين عن الاكثرين ، وصححه الرافعي ، وقال النووي هو الاصح باتفاق الاصحاب .

التعليقة للقاضي حسين ٢/٠٦٠، المهلات ٧٩/١، حلية العلماء ٢٨٤/١، فتح العرير ٢٥٨/٢. انجموع ٣٩٩/٢، الروضة ٢٥٦/١.

<sup>(</sup>٣) لم أحده وانظر الأم ١٣٣١.

والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ، فلتدع الصلاة قدر ذلك ، فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ، ولتستثفر (١) ، ثم لتصل ) (١) وهذا وارد في التي لها عادة ولا تمييز لها لا يختلف قول الشافعي في ذلك أن

وأما حديث همنة فروي أن النبي على قال لحمنة بنت ححش (تحيضي في علم الله ستا أو سبعا ، كما تحيض النساء ، ويطهرن ، ميقات حيضهن وطهرن ) " · واختلف قول الشافعي رحمه الله فقال يحتمل هذا الخبر تأويلين :-

أحدهما : أن حمنة كانت مبتدأة فردها النبي الله إلى غالب عادة النساء ، فتكون في المستحاضة ثلاثة أصول .

والتأويل'' الثاني: أن النبي على ردها إلى ست أو سبع ؛ لأنها كانت معتادة ولكن نسبت عادمًا فقال النبي على (تحيضي في علم الله) إن كان حيضك في علم الله الله ستا أو سبعا (ن) ، فعلى هذا يكون في المستحاضة أصلان ، ولا سنة في المبتدأة والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) أي تتلجم وتضع على فرحها ثوبا يمنع نزول الدم المصباح المنير ٧/١

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ٢٩٣/٦ وأبو داود في الطهارة باب في غسل المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحيض برقم ٢٧٤ ( ١/ ١٨٧ ) والنسائي في الطهارة باب ذكر الاغتسال من الحيض الأيام التي كانت تحيض برقم ٢٠٤ ( المايان بالمستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بما الدم برقم ٢٠٣ ( ١/ ٢٠٤ ) وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي برقم ٢٠٢ ( ١/ ٤٤ )

<sup>(</sup>٣) أخرجه أحمد ٣٩/٦ وأبو داود في الطهارة باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة برقم ٢٨٧ (٣) أخرجه أحمد ١٩٩/١) والترمذي في الطهارة باب ما حاء في المستحاضة ألها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد برقم ١٢٨ (١/ ٢٢١) وابن ماجة في الطهارة باب في المستحاضة إذا اختلط عليها الدم فلم تقف على أياء حيضها برقم ٢٢٧ ( ٢٠٥/١) والدارقطني في الحيض ٢١٤/١ والبيهقي في كتاب الحيض باب المبتدأة لا تميز بين الدمين ٣٣٨/١ وحسنه الألباني في الارواء برقم ١٨٨ ( ٢٠٢١)

<sup>(</sup>٤) ناية أ: ١٨٢

<sup>(</sup>٥) هذا توجيه من المصنف للحديث وليس منه والله أعلم

#### ( فصـــل )

قد ذكرنا شرح مذهبنا وأنها إذا كان لها تمييز حكم به ، وإن كان لها تمييز وعادة فالتمييز مقدم على العادة على الصحيح من المذهب ، وإن لم يكن لها تمييز وعددة ففيها قولان :-

أحدهما ترد إلى اليوم والليلة .

والثاني ترد إلى غالب عادة النساء ، وهي ستة أيـــــام أو ســبعة '' ، وبـــه قـــال الأوزاعي'' وأحمد'' .

وقال أبو حنيفة (1) والثوري (2) لا اعتبار بالتمييز ، وإنما الاعتبار بالعادة ، فإذا كانت لها عادة ردت إليها ، وإذا لم يكن عادة / فهي مبتدأة ، فترد إلى أكثر الحيض ، وهو عندهما عشرة أيام (1) .

وقال مالك لا اعتبار بالعادة ، وإنما الاعتبار بالتمييز بأن كان الدم عمى صفــــة واحدة لم تميز ، وكانت لها عادة /<sup>(۱)</sup> فإنما ترد إلى العادة ، وتحتاط بثلاثـــــة أيـــام

<sup>(</sup>١) سبق بيان هذه المسائل ص ٤٤٤

<sup>(</sup>٢) الأوسط ٢٣٠/٢ المغسمي ١/٩٠٤

 <sup>(</sup>٣) هذا المدهب وعليه جماهير الأصحاب وعنه ترد إلى يوم وليلة وعنه إلى أكثر الحيص وعنه إلى عادة بسائها
 كأمها وأختها .

المقنع لا بن البنا ٢٨٤/١ ، للمغني ٢٨٠١ ، الكافي لابن قدامة ٢٦/١ ، الإنصاف ٣٦٣/١ . كشاف القناع ٢٠٤/١

 <sup>(</sup>٤) الحدايــة ١٦٤/١ تحفة الفقهاء ١٩٤١ الدانع ١/١٤ الاحتيار لتعليل المحتار ٣٠/١ شرح فتح القدير
 ١٦٤/١ بحمع الأنحـــــر ١٤/١

<sup>(</sup> ٥ ) نقل عنه ابن المنذر أها تقعد كما تقعد بساؤها ، الأوسط ٢٣٠/٢ حلية العبساد ٢٨٤/١ المعني ٩/١ . ٤ . المجموع ٢٣/٢

<sup>(</sup>٦) ستأتي هده المسألة ص ٧٣٤

<sup>(</sup> ٧ ) مابين المائلين ساقط في : -

وتصلي ما لم تجاوز العادة والثلاثة الأيام خمسة عشر يوما ، وإن أحاوزت نقص من الثلاثة الأيام حتى يكون الجميع أخمسة عشر يوما ، ثم يكون حكمها بعد ذلك حكم الطاهرات في عمرها كله ما دام دم الاستحاضة فتتوضأ ، وتصلي ، ولا تدع شيئا من الصلوات .

وأما<sup>(۱)</sup> إذا كانت مبتدأة فإنها ترد إلى عادة أترابها وتحتاط بثلاثة أيام فوق ذلك لا تصلى فيها (۱).

واحتج من نصر أبا حنيفة رحمه الله في أن العادة تقدم على التمييز بما رؤي أن المرأة كانت قراق الدماء "على عهد رسول الله في فاستفتت لها أم سلمة فقال النبي في ( لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ، فلتدع الصلاة قدر ذلك ، فإذا خلفت ذلك ، فلتغتسل ثم لتستثفر بثوب ، ثم لتصل ) فردها إلى العادة ، فدل "على أن الاعتبار " بحادون التمييز .

قالوا والأنها مستحاضة لها عادة ، فوجب أن ترد إلى عادتها ، أصل ذلك إذا لم يكن لها تمييز ،

<sup>(</sup>١) في ج: فإن

<sup>(</sup>٢) في ج: للجميع

<sup>(</sup>٣) في ج: فأما

<sup>(</sup>٤) المدونة ١٥١/١ المعونة ١٩٠/١ الكافي لابن عبد البر ١٥٧/١ مقدمات ابن رشد ص٤٥ بداية المحتهد ١٨٠/١ مواهب الجليل ٢٠/١٥ التاج والاكليل ٥٤١/١

<sup>(</sup>٥) في ج: الدم

<sup>(</sup>٦) سبق تخریجه ص ٤٤٧

<sup>(</sup>٧) فدل ساقطه في: ج

<sup>(</sup>٨) نماية ب: ١٣١

قالوا ولأن الدم لا اعتبار به ، يدل على صحة ذلك أن التمييز إذا حاوز خمســـة عشر يوما ، أو كان أقل من يوم وليلة لم يحكم به ".

ودليلنا ما روي أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت ابي حبيش (إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، وإذا كان الآخر فتوضئ وصلي ) وروي (فتطهري وصلى ) فردها إلى التمييز ، وهذا نص

فإن قيل قد اختلف في ألفاظ هذا الحديث ، فروي أنه قال لها ( اقعـــدي أيــام أقرائك )<sup>(1)</sup> وروي ( أيام حيضك )<sup>(1)</sup> وروي ما ذكرتم ، فإذا اختلفت ألفاظه هــذا الاختلاف لم يعمل به .

قلنا هذه الألفاظ يرويها حبيب بن أبي ثابت " عن عروة ، وقال يحى بن معين قال سنفيان الثنوري رحمه الله حبيب لم يلتق عسروة ، وكان سنفيان أعرف الناس به ١٠٠٠

<sup>(</sup>١) ستأتي هذه المسألة ص ٢٦٢ : ٤٧٣

<sup>(</sup> ۲ ) سبق تخریجه ص ۲۶۶

 <sup>(</sup>٣) رواه أبو داود في الطهارة باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الأيام التي كانت تحييض (٣) ١٩٢/١ والبيهقي في كتاب الحيض باب في المعتادة لا تميز بين الدميين ١٩٣٢/١ وصححمه الألسالي في صحيح سن أبي داود ١٥٥١

 <sup>(</sup> ٤ ) رواد المحاري في كتاب الوضوء باب عسل الله برقم ٢٢٦ ( ٩١ /١ ) وخود عند. مسلم في كتاب خيض باب المستحاصة وغسلها وصلاتما برقم ٣٣٣ ( ٢٦٣/١ )

أخو قيس بن دينار ويقال قيس بن هند ، كبيته أبو يجيى الكوي الأسدي . تابعي تقة فقيه جبين ، حدت عن
 دن عمر وابن عباس وأم سلمة وغيرهم ، وغسمه الأغسستن ومنفسور وشبيعية والتسوري وغسيرهم .
 تري سنة ١١٩ هــــــ وقين سنة ١٣٢ هـــ .

السيسر ٢٨٨/٥ تذكرة الحفاظ ٢٨٨/١

<sup>(</sup> ٦ ) رواه الدارقطني ٢٠٣/١ و البيهقي ٥/١٥ ٣٥ وانظر انسير ٢٩١/٥ التهديب ١٥٦/٢ الإرواء ١٤٦/١

والذي ذكرناه رواه الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها" ، (على )" أن ألفاظه كلها محتملة فنحملها " على قوله ( إن دم الحيــض أســود يعرف )

ومن القياس أنه خارج من السبيل يوجب الغسل ، فوجب أن يرجع إلى تميين صفته (\*) حال الاشكال ، أصل ذلك إذا خرج شئ يشبه المني ، ويشبه الملكون واستدلال وهو أن التمييز أقرب إليها من العادة ، والاعتبار بالأقرب إليسها أولى كما قلنا في العادة ، فإن عادة نفسها أولى من عادة غيرها إلا ألها أقرب منها . واستدلال ثان وهو أن صفة الدم قائمة موجودة ، والعادة متقدمة وهي مفقردة فكان الاعتبار بالموجود أولى .

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أم سلمة فهو أنا نحمله على التي لا تمييز لها ونحمل خبرنا على التي لها تمييز ، فيعمل بالخبرين معا ، وذلك أولى مـــن اســـقاط أحدهما .

وأما الجواب عن قولهم إنها مستحاضة لها عادة ، فوجب أن ترد إلى عادتها كما لو لم يكن لها تمييز ، فليس هناك ما هو أقوى من العادة فحكمنا بها ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإن هاهنا ما هو أقوى من العادة ، وهو التمييز ، فبان الفرق بينهما ،

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ٤٤٦

<sup>(</sup>٢) في ب: عن

<sup>(</sup>٣) في ج: ونحملها

<sup>(</sup> ٤ ) صفته ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٥) ماء رقيق يخرج عقب نظر ويقال بالتخفيف والتشديد والتخفيف أكثر . النظم المستعذب ١ /٦٢

وأما الجواب عن قولهم لا اعتبار بالتمييز الدليل على ذلك ، إذا" لم يبلغ يوما" وليلة أو حاوز الخمسة عشر ، فهو أن المعنى هناك أنه اتفق معه ما هو أقرب" منه وهو الاجماع بأن ما حاوز الخمسة عشر يوما ، لا يكون حيضا "، وليس إذا ترك الشئ لما هو أقوى منه ، يجب ألا يعمل به ، ولا يدل على أنه لا يعمل به في غسير هذا الموضع ، كذلك في مسألتنا مثله

## ( فصلل )

وأما مالك حيث قال لا اعتبار بالعادة ، فاحتج بماروي أن النبي على قال لفاطمة ( إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة ) الحديث ( ) قال و م يستفسر هل كان لها عادة أم لا ؟ ،

ودليلنا أن امرأة كانت قراق الدم على عهد رسول الله على فاستفتت لها أم سلمة فقال النبي على (لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضها [ من الشهر ] ( قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتدع الصلاة قدر ذلك ) ( وهذا رد إلى العادة .

<sup>( &#</sup>x27; ) في ج : أنه إذا

۱۸۳: - نیت ( ۳ )

<sup>، &</sup>quot; ) ئر - : اقوى

<sup>( ؛ )</sup> ستأتي هده المسألة ص ٧٣٠

<sup>(</sup>٥) و ج: كذلك

<sup>( \* )</sup> سن نویعه ص ۴٤٦

<sup>(</sup>٣) من الشهر ساقط في : ب

<sup>(</sup> ۱۱ ) - سن تویعه ص ۴۶۲

ومن جهة المعنى أن هذه المرأة قد تقدم لها عادة ، وإنما عسرض عسارض وهسو الاستحاضة ، فالظاهر أنه لولا الاستحاضة ؛ لكانت " على عادقه ا كمسا أن رجلا لو كانت عادته أن يأكل كل يوم رطلين خبزا فمرض فلم يسسأكل : فسإن الظاهر أنه لولا المرض لكان على عادته في أكل الرطلين ،

/ وأيضا فإنه قد ثبت أن الاعتبار في أقل النفاس وأكثره ، وأقــــل الحيــض " وأكثره بالعادة الجارية ، فيحب أن يكون هاهنا أيضا الاعتبار بالعادة ، وهذه لهــا عادة فوجب أن ترد إليها .

فأما الجواب عن احتجاجه بحديث فاطمة فهو أن ذلك وارد في المميزة ، وخبرنا وارد في المعيزة ، وخبرنا وارد في المعتادة ، فعمل بالخبرين ، وذلك أولى من اسقاط أحدهما ، والله أعلم بالصواب ، (٦)

### ( فصـــل )

قد ذكرنا ('' أن المبتدأة إذا لم يكن لها تمييز ففيها قولان : - أحدهما ألها ترد إلى اليوم والليلة ، وبه قال زفر ('' وأحمد ('' وأبو ثور ('' والقول الثاني ألها ترد إلى ستة أيام أو سبعة أيام ، وبه قال عطاء والأوزاعي

<sup>(</sup>١) في ج: كانت

<sup>(</sup>٢) ما بين المائلين ساقط في ج

<sup>(</sup>٣) والله أعلم بالصواب غير موجودة في : ج

<sup>(</sup>٤) في ص ٤٤٤

<sup>(</sup>٥) شرح فتح القدير ١٧٦/١ البدائـــع ١/١٤

<sup>(</sup>٦) هذا المذهب وعنه ترد إلى أكثر الحيض . المقنع ٢٨٤/١ المغنى ٤٠٨/١ الإنصاف ٣٦٣/١ كشاف القناع ٢٠٤/١

<sup>(</sup>٧) الأوســط ٢٣٠/٢ المغني ١/٩٠٤

والثوري واسحاق" .

وقال أبو حنيفة رحمه الله ترد إلى أكثر الحيض عنده / وهسسوعشرة أيام . وقال أبو يوسف إنما ترد في عادة الصلاة إلى ثلاثة أيام ، وهو أقل الحيض عنده /" وفي تجنب الوطء إلى أكثر الحيض ، فراعى الاحتياط في كلى المؤضعيين " ، ومذهب مالك رحمه الله مثل القول الذي نقول إنما ترد إلى ستة أيام أو سسبعة ؛ لأنه يقول ترد إلى عادة لداتما أي أتراكما " ، وإنما (احتاط) " بثلاثة أيام " ، والكلام عبيه في الاحتياط يأتي [ إن شاء الله ] " ،

فإذا قينا إنما ترد إلى يوم وليلة فوجهه أن هذا اليوم والليلة قد ثبت أنه حيض بيقين ، وما زاد على ذلك مشكوك فيه ولا (^) يجوز أن يستقط فرض الصلاة بالشك .

وإذ قننا إنها ترد إلى غالب عادة النساء وهي ست أو سبع ، فوجهه قول النسبي على الفاطمة ( إن الدم أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عسن الصلة ) (١٠)

ر ١ ) ﴿ وَصَاحَ ٢٣٠/٢ ، المُغني ١/٩٠٤ ، حلية العنماء ١/٨٢٢

۲۰ ) مد بير المائدين ساقط في : ج

ر ٣ ) محتصر الطحاوي ص ٢٧ ، الهذاية ١٦٤/١ ، تحفة الفقهاء ٣٤/١ ، البدائع ٤١/١ ، سرح فتح القدير (٣) . ١٦٤ ، الدقائق ٣٥٢/١ ، محمع الأنفر ٤١/١ ، البحر الرائق ٣٥٤/١ . كتر الدقائق ٣٥٢/١ ، محمع الأنفر ٤/١ ه

د) سال العاب ۲۹۰/۳

٥) يوب: تحياط

ت) شدوية ١٥١/١، الكافي لابن عبد البر ١٥٧/١، مقدمات أبن رشد ص ٤٥، مواهب الحنين ١٥٠/١
 حاشية الدسوقي ٢٨١/١

٧ ) را شاء الله عير موجودة في : ب

٨) ي -: فلا

٩) سبق تحريحه ص ٤٤٦

وقوله عليه السلام لحمنة (تحيضي في علم الله ستا أو سبعا كما تحيض النساء) ' فردها إلى غالب'' العادة .

ومن المعنى أن هذه المرأة لولم يعرض لها هذا العارض لكان الظـــاهر أن تكــون كنساء أهل بلدها ؛ لأن طبعها كطباعهن وأكلها وشربها كأكلـــهن وشــربحن . فيجب أن نردها إلى عادتهن .

وأما<sup>(7)</sup> الجواب عن قـــول مـن ذهـب إلى القــول الأول إن اليــوم والسلـة حيض بيقين ؟<sup>(1)</sup> لأنه يجوز ألا يكون حيضا ؟ لأن أكثر الطهر لا نهاية له ·

والثاني أنه يبطل إذا كان لها عادة فإنا نردها إلى العادة بالظاهر ، وإن لم نتيقن ويجوز أن يكون

### ( فصـــل )

وأما أبو حنيفة رحمه الله حيث قال إن المبتدأة ترد إلى أكثر الحيض وهو عشرة أيام ، فاحتج من نصرة بأنه قد ثبت أنا نأمرها بترك الصلاة إلى العشرة أيام فمن ادعى أن عليها قضاء شئ من الصلوات ، فعليه اقامة الدليل .

قالوا ولأن كل مستحاضة لا ترد إلى ثلاثة أيام ، وجب ألا ترد إلى يوم وليلـــة ولا إلى ست أو سبع ، أصل ذلك إذا كان لها تمييز .

. قالوا ولأنا أجمعنا أن العشر حيض بيقين ، فيحب أن نردها إلى ذلك ، ولا يجسب عليها قضاء شئ من الصلوات .

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ٤٤٧

<sup>(</sup>٢) غالب ساقطة في :أ

<sup>(</sup>٣) في ج: فأما

<sup>(</sup>٤) هاية ب: ١٣٢

ودليلنا ما روي أن النبي ﷺ قال لحمنة (تحيضي في علم الله ستا أو سبعا كما تحيض النساء / ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن /") "

فإن قيل يحتمل أنحا كانت معتادة (وأنسيت) عادتحا، قينا لو كانت ناسية ، لأمرها أن تجتهد ، ولا ترجع إلى عادة "غيرها .

ومن القياس ألها مستحاضة لم تعرف أمارة حيضها بأكثره ، فوجب أن ترد عسن الأكثر إلى دونه ، أصل ذلك إذا كان لها عادة ، وأيضا فإن الظاهر أن هذه الولا هذا العارض لكانت كنساء بلدها ، فيجب أن نردها اليسهن ، فنقول أحد العادتين فجاز أن ترد إليها ، أصل ذلك عادة نفسها .

فأما الجواب عن قولهم إنا نأمرها بترك الصلاة ، فلم يجب عليها اعادها ، فله فاما الجواب عن قولهم إنا نأمرها بفعل الصلاة بعد العشر ، وقضاء مسافات وإن كنا أمرناها بتركها قبل بلوغ العشر ، وكل حواب لهم عن هسذا فهو حواب لنا عن أمرها بإعادة الصلاة ،

وأما الجواب عن قولهم إن كل مستحاضة لا ترد إلى ثلاثة أيام يجب ألا تـــرد إلى يوم وليلة ، ولا إلى ست أو سبع ، كما لو كانت مميزة ، فهو أنا إنما رددناها (١٠) إلى يوم وليلة على أحد القولين ؛ لأنه أقل الحيض ، وإلى ست أو سبع علـــى القــول

ز ١ ) ما بين المُائلين ساقط في : ح ، وفي ج : الحديث

<sup>(</sup> ۲ ) سبق تحریجه ص ۲۶٪

<sup>(</sup>٣) ي ب وليست

ر ؛ ) عادة سافطة في : ج

ره) کایة ح: ۱۸٤

ر ٦٠) ي ج : هذا

<sup>(</sup>٧) في <del>-</del> : ترد

<sup>(</sup>٨) في ج: بردها

الآخر ؛ لأنه غالب عادة النساء ، وهذا غير موجود في الثلاثة ، فلذلك (١) لم تـــرد إليها .

وأما الجواب عن احتجاجه بأن العشرة حيض بيقين ، قلنا لا نسلم بل اخيـــــض بيقين ، قلنا لا نسلم بل اخيـــــض بيقين وهو يوم وليلة ، فلا نردها إلى عشرة .

### ( فصـــل )

وأما مالك حيث ذهب إلى ألها تستظهر بثلاثة ايام ، فإن الشافعي رحمه لله رد عليه ذلك ، فقال وفي أمر رسول الله على المستحاضة [ أن تغتسل ] " إذا مضي قدر الحيضة ، وتصلي ، دلالة على ألها كانت عارفة بأيام حيضها ، وألها لا تستظهر ،، "

قال أصحابنا رحمهم الله هذا الذي ذكره الشافعي رحمه الله ليس بدليل ؛ لأنه إن كان يريد هذا ردا عليه في الاستظهار ، فإنا نحن نستظهر ، ونقول لها لا تصلي إلى خمسة عشر يوما ، وإن أراد به الرد على مالك حيث استظهر بثلاثة أيام ، فليسس هو دليل عليه ؛ لأن مالكا رحمه الله يقول تستظهر في الشهر الأول ، فأمل [في] (ن) الثاني فهي عنده طاهرة (°) ، وإنما كان يلزمه هذا أن لو قال إنها تستظهر في الشهر الثاني بثلاثة أيام ،

<sup>(</sup>١) في ج: ولهذا

<sup>(</sup>٢) أن تغتسل ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٣) الام ١٣٣/١ مختصر المزني ص١٤

<sup>(</sup>٤) في ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٥) انظر قوله ص ٤٥٤

وإنما الدليل الصحيح عليه " أنا نقول قد ثبت ، أنا نأمرها بقعود هذه الثلاثـــة الأيام بجواز" أن يكون حيضا ، وهذا المعنى موجود إلى خمسة عشر يوما " فبطـــل استظهاره بالثلاث .

وأما قوله إلها لا تكون حائضا في الشهر الثاني والثالث ما دام الله بما متصللا فليس بصحيح لوجهين :-

أحدهما أنا أمرناها (\*) أن تقعد أيام عادتما في الشهر الأول ؛ لأن الظـــاهر أنــه حيض ، وهذا المعنى موجود في الشهر الثاني .

والثاني أن الله تعالى جعل عدة الحيض ثلاثة أقراء (`` ، وعدة التي لا حيـــض لهـــا ثلاثة أشهر (`` ) فدل على أن كل شهر فيه حيض وطهر ، وعنده ألا حيض لها أبـــدا وهذا باطل .

<sup>( &#</sup>x27; ) و ح : عنى صحته

<sup>(</sup> ۲ ) في ج : يجوز

<sup>(</sup> ٣ ) يوما ساقطة في : ح

<sup>(</sup>٤) ي - : وما داء

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : إنما تأمرها

<sup>(</sup> ٦ ) في قوله ( والمُطلقات يتربصن بأنفسهن تلاثة قروء ) سورة النقرة الآية ٢٢٨

<sup>(</sup> ٣ ) في قوله(واللَّائي يتسن من المحيض من نسائكم فعدتمن ثلاثة أشهر واللَّائي لم يحضن )سورة الطَّلاق الآية ٤

# (مسالـة)

قال الشافعي على المسافعي على المسفوة والكدرة "في أيام الحيض حيض ،،" وهذ كسا قال ، وجملته أن المرأة إذا رأت الصفرة والكدرة في أيام العادة ، فالا يحتنب المذهب أن ذلك حيض ، " وأما إذا رأت ذلك في زمن الإمكان ، وزمن الإمكان المراد المناه عشر يوما ؛ لأنه يمكن أن يوجد الحيض في هذه الأيام .

فاختلف أصحابنا في ذلك ، والذي (°) عليه عامة أصحابنا ، والذي يقتضب نص الشافعي رحمه الله أنه حيض أيضا (۱).

والوجه الثالث إن تقدم الصفرة والكدرة دم قوي أسود أو أحمر ، ولو بعض يوم كان حيضا في اخمســــــة عشر ، وإن لم يتقدمها شيء لم تكن حيضا على افرادها ، وبه قال أبو على الطبري .

والوجه الرابع إن تقدم على الصفرة دم قوي يوما وليلة كان حيضا تبعا للقوي ، وإن تقدمــــها دور يــــوم وليلة فليس حيضا حكاه السرخسي والمتولي والبغوي .

<sup>(</sup>١) في ج: رحمه الله

<sup>(</sup>٢) الصفرة شئ كالصديد تعلوه صفرة والكدرة لون ليس بصاف بل يضرب إلى السواد وليس بالأسود الحالت النظم المستعذب ٧٩/١ ، المجموع ٣٨٩/٢ ، الروضة ٢٦٣/١

<sup>(</sup>٣) مختصر المزني ص١٤

<sup>(</sup>٤) إذا تقدمه دم أسود بلا حلاف وأما إذا لم يتقدمه دم أسود ففي حعله حيضا وحهان:

الأول/ أنه حيض وبه قال عامة الأصحاب . الثاني / أنه ليس بحيض قاله الفوراني والمتوبي .

الحاوي ١/٩٩٩، التعليقة للقاضي حسين ١/٣٥، المهذب ٧٩/١ ، حلية العلماء ٢٨٣/١ ، نوحيز ٢/٢٥) المحدوث ٢٦٣/١ ، الروضة ٢٦٣/١ ، الغاية القصوى ٢٥١/١

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : والذي دل عليه

<sup>(</sup>٦) الحاوي ٣٩٩/١، المهذب ٧٩/١، حلية العلماء ٢٨٣/١، فتع العزيز ٤٨٥/٢، المحموع ٣٩٢/٢، العموع ٢٦٣٠، الروضة ٢٦٣/١.

 <sup>(</sup>٧) ونقل عن أبي العباس ابن القاص رحمه الله:

وكان أبو اسحق المروزي يذهب إلى هذا ورجع عنه ، فإنه قال كنت أذهب إلى أن الصفرة والكدرة في أيام الامكان استحاضة حتى رأيبت لنشافعي رحمه الله منصوصا في كتاب العدد ، والصفرة والكدرة في أيام الحيض ، وسسواء في ذلك المعتادة والمبتدأة "، ،

ويقال " إن أبا اسحق صنف كتاب الحيض على قوله الذى يقول إن الصفرة والكدرة في أيام الامكان ليست حيضا ، ثم رجع عن ذلك و لم يغير الكتاب ." وقال أبو ثور إن تقدم الصفرة والكدرة دم أسود كانت حيضا ، وإن لم يتقدمها دم أسود ، فليستا حيضا " ،

وقال أبو يوسف إذا تقدم الصفرة دم أسود فهي حيض ، وأما الكدرة فإنها ليست المحيض (٥) .

وقال داود الصفرة والكدرة ليستا حيضا على جميع الأحــــوال .١٠٠

والسادس إن تقدمها دم قري يوما وليلة ، وخقها دم قوي يوما وليلة كانت حيضا ، وإلا فـــــــلا ، حكـــاه السرحسي .

- (١) خَارِي ١٩٩١، التعليقة للقاضي حسير ٥٦٢/١، المجسوع ٣٩٣/٢.
  - (٢) ي -: فقال
  - (٣) خاوي ١/٩٩٩: التعليقة للقاضي حسين ٢/١٥.
- (٤) وحتاره ابن المندر رحمه الله .
   لأوسط ٢٣٥٠٢ ، حلية العلماء ٢٨٣/١ ، المحموع ٣٩٦/٢ ، المغني ٤١٣/١ .
- (٥) وهو قول محمد .
   الأصل محمد بن الحسن (٣٣٧/١) شرح فنح القدير (١٦٥/١) الاحتيار لتعليل المختار (٢٧/١) حاشية .
   بن عابديل (٤٨٢/١) .
  - ( ٦ ) محلى ٣/٨/١ ، حلية العلماء ٢٨٣/١ .

واحتج من نصر قولهم بما روي عن أم عطية قالت ماكنا نعد الصفرة والكدرة شيئا ) (1)

قالوا ولأنه ليس عليه أمارة الحيض ، فلم يكن عيضا ، أصل ذلك إذا جاوز خمسة عشر يوما .

ودليلنا ماروي عن عائشة رضي الله عنها قالت (كنا نعد الصفرة" و الكدرة في أيام الحيض حيضا )(1)

وروي أن النساء كن يحملن الأدراج [ إليها ] (\* فكانت (۱) تقول التصلين حتى ترين مثل القصة (۷) البيضاء (۸) ،)

البدائع ٣٩/١ ، شرح فتح القدير ١٦٥/١ مواهب الجليل ٥٣٦/١ ، المغني ٤١٣/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٦/١ ، الانصاف ٣٧٦/١ ، شرح الزركشي ٤٧٠/١ .

- (١) رواه البخاري في كتا الحيض باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض برقم ٣٢٠ (١٢٤/١)
  - (٢) نماية ج: ١٨٥.
  - (٣) نماية ب: ١٣٣.
- (٤) قال النووي رحمه الله في المجموع ٣٨٨/٢ ، لأعلم من روى بهذا اللفظ لكن صح عن عائشة رضي الله عنها قريب من معناه ، ثم ذكر الاثر الذي ذكر المصنف بعد .
- ( ٥ ) جمع درج بضم الدال واسكان الراء وبالجيم ،وروي بكسر الدال وفتح الراء وهي خرقة أوقطنة أو نحو ذلك تدخله المسرأة في فرحها ثم تخرجه لتنظر هن بقسي شميء من أثسر الحيسن أم لا ؟ . النهاية ١١١/٢ ، المجموع ٣٨٩/٢ .
  - (٦) إليها ساقطة في: ب
  - (٧) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الحص شبهت الرطوبة النقبة الصافية بالحص .
     المصباح المنير ٣٦١/١ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٢٤٨/٢ ، المحموع ٣٨٩/٢ .
- ( ٨ ) رواه البخاري في كتاب الحيض باب اقبال المحيض وادباره تعليقا ١٢١/١ ، ورواه مالك في الموطأ في كتاب

تعنى النقاء" .

ومن القياس أنه دم وحد " في زمان الامكان ، و لم يجاوز الحمسة عشر يوسا فوجب أن يكون حيضا ، أصل ذلك إذا كانت "عبى صفة واحسدة ، أوكانت عادتما خمسة عشر يوما .

فأما الحواب عن احتجاجهم بحديث أم عطية فهو من وجهين : -

أحدهما أنا نعارض\_\_\_ه بقرول عائش\_\_\_ة .

والثاني أنا نحمله على مابعد الخمسة عشر .

وأما الخواب عن قولهم إنه ليس عليه أمارة الحيض ، فلا نسسم ؛ لأن كونه في زمن الأمارة [ أمارة] (٤) ، والله أعلم بالصواب .

#### (مسألة)

قال الشافعي رحمه الله ولا يجوز لها ترك الصلاة إلا لأقل ماتحيض له النساء وذلك يوم وليلة ،، " وهذا كما قال ، ذكر الشافعي في عامــة كتبـه أن أقــل الحيض يوم وليلة ، وقال في كتاب الحيض من الأم أقل الحيض يوم . " واختلف أصحابنا في هذه المسألة على ثلاث طرق :-

الطهارة باب طهر الحائض ١٩٧١ ، والدار مي في كتاب الطهارة باب الطهر كيف هو ٢١٤/١ . و نبيهقي في كتاب الحيض باب الصفرة والكدرة في أياء الحيض حيص ٣٣٦/١ . وصححه النووي في المحسوع ٣٨٩/٣ ، والالباني في الارواء ٢١٩/١ .

ر ۱۰۰ في ج: النفساء

<sup>(</sup>۲) ي ج: واحد

ر ۳ / و ج : کان

<sup>(</sup>٤) الدرة: ساقط في : ب

<sup>;</sup> ٥٠ المحتصر ص ١٤

<sup>· 41.1 ( 7.)</sup> 

فمنهم من قال إن المسألة على قول واحد أن أقله يوم وليلة " ٠

والموضع الذي قال يوم أراد يوم " بليلته .

ومنهم من قال المسألة على قول واحد أنه يوم ، (") والموضع الذي قال يوما وليسة قاله قبل أن يثبت عنده وجود ذلك في اليوم ·

ومنهم من قال المسألة على قولين (١):-

أحدهما أن أقل الحيض يوم وليلة ، وبه قال أحمد " وأبو تور " ·

والقول الثاني أن أقله يوم ، وبه قال داود ،٧٠٠

وقال أبو حنيفة أقل الحيض ثلاثة أيام ، وقال أبو يوسف أقل الحيض يومان وأكثر الثالث (^) .

- (٣) وهذا الوجه قد ضعفه الشيخ أبو حامد وامام الحرمين .
   الحاوي ٤٣٣/١ ، المهذب ٧٨/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٠٢/١ المحموع ٣٧٦/٢
- (٤) حكاه أبو إسحاق المروزي عن بعض متقدمي الأصحاب وضعفه الشيخ أبو حامد . المهذب ٧٨/١ ، حلية العلماء ٢٨١/١ ، الوحيز ٢٥/١ ، فتح العزيز ٢١١/٢ ، المجموع ٣٧٥/٢ ، الروضة ٢٤٧/١ ، الغاية القصوى ٢٤٩/١
- ( o ) هذا المذهب وعليه أكثر الأصحاب وعنه يوم · المغني ٣٥٨/١ ، الفروع ٢٦٩/١ ، الانصاف ٢٠٣/١ ، المبدع ٢٦٩/١ ، كشاف القناع ٢٠٣/١
  - (٦) الأوسط ٢٢٧/٢، المحموع ٢٨٠/٢
  - (٧) نقل عنه ابن حزم في المحلى ١٠/٠٠؛ أنه يقول أقل الحيض دفعة واحدة وعلى هذا اصحابه أهب
- ( ٨ ) مختصر الطحاوي ص ٢٢، الاختيار لتعليل المختار ٢٦/١ ، الهداية ١٦٣/١ ، البدائع ٢٠/١ ، شرح فتح القدير ١٦٣/١ ، كتر الدقائق ٣٥٢/١ ، العناية ١٦٣/١ ، البحر الرائق ٣٥٣/١ ، حاشية ابن عابدين ٤٧٦/١

<sup>(</sup>١) وبه قال المزني وابن سريج وجماهير الأصحاب المتقدمين ، وقطع به كثير من المتأخرين ، ونقله المحاملي وابن الصباغ عن الأكثر ، وقال النووي وهو الأصح باتفاق الأصحاب . الحاوي ٤٣٣/١ ، حلية العلماء ٢٨١/١ المهذب ٧٨/١ فتح العزيز ٤١١/٢ ، المحموع ٣٧٥/٢ الروضة ٢٤٧/١

<sup>(</sup>٢) يوم ساقطة في : ح

وقال مالك أقل الحيض لا حد له ، فلو رأت دفعة واحـــــدة كان حيضا '' · واحتج من نصر قول أبي حنيفة بما روي عن النبي في أنه قال لفاطمـــة بنــت أبي حبيش ( اقعدي أيام أقرائك )'' وأقل الأيام ثلاث ،

قالوا وروى واثلة بن الأسقع"؛ عن النبي ﷺ قال ( أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام )"

قالوا وروى معاوية بن قرة (°) عن أنس (') فللله قال ثلاث ('') أربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر ،، (^) وأنس لا يقول ذلك إلا توقيفا ،

قالوا ولأن هذا تقدير ، والتقدير لا يثبت إلا بتوقيف أو اتفاق ، والاتفـــاق إنمــا حصل على الثلاث ''

<sup>(</sup>۲) سبق تحریجه ص ۵۰

<sup>(</sup>٤) رواه الدارقطني في كتاب اخيض ٢٠٩/١ وضعفه ورواه الطبران في المعجم الكبير من حديث أبي أمامة الاممال ١٣٢/١ وكذلك الله ٧٥٨٦/٨ وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٤٠/١ وقال ان القيم في المنار المبيف ١٣٢/١ وكذلك تقدير أقل الحيض بتلاتة أيام وأكثره بعشرة ليس فيها شئ صحيح بن كله باض اهمو وأطال الشيخ الألباني في بيان ضعفه وبكارته في السنسلة الصعيفة برقم ١٤١٤ ( ٢٠٠٣ )

<sup>(</sup> ٥ ) بن إياس المزلي والد القاضي إياس لقي كثيرا من الصحابة وروى عنه حلق كثير منهم قتادة وثــــات مــــات سنة ١١٣هــ . السير ١٥٣/٥ التهديب ٢١٦/١٠

ا ت ا و ج : بن مالك

<sup>,</sup> ٧ ) عند أنبيهقي ٢/٢١ ( حيض المرأة تلات أو ٢٢٢٠٠٠)

<sup>:</sup> ٨ ) رواه الشافعي في الأم ١٣٩/١ والدارقطي في كتاب اخبص ٢٠٩/١ والدارمي في كتاب المطهارة باب ما حاء في أكتر الحيص ٢٣٠/١ والبيهقي في كتاب الحيص باب أكتر الحيض ٣٢٢/١ وضعفه

<sup>:</sup> ٩ ) مصى الكلام على هده المسألة ص ١٥٦

ودليلنا ما روي عن النبي ﷺ أنه قال لفاطمة ( إن دم الحيض أسود يعوف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، وإذا كان الآخر فتوضئ وصلي ) فردها إلى صفة الدم ، وهذا موجود في اليوم والليلة ،

وأيضا فإن أقل الحيض لم يحده الشرع ، ولا اللغة ، فيجب أن يرجـــع فيــه ، ى الوجود وقد وجدنا ذلك فيما ذكرناه ،

قال الشافعي رحمه الله رأيت من أثبت لي عنها أنها لم ترل تحسف يوم، على الشافعي عن نساء أنهن لم يزلن يحضن يوما وليلة ،،(")

وقال الأوزاعي رأيت امرأة تحيض غدوة وتطهم عشية ، " وقال عطاء رأيت امرأة تحيض يوما وليلة وخمسة عشر يوما ،،(")

وقال يزيد بن هارون(٥) رأيت امرأة تحيض يومين يومين حيضا صحيحا، ١٠

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ٤٤٦

<sup>(7) 18,1/171</sup> 

<sup>(</sup>٣) رواه الدارقطني في كتاب الحيض ٢٠٩/١ والبيهقي في كتاب الحيض باب أقل الحيض ٢٣٠/١

<sup>(</sup>٤) يوما ساقطة في : ج وهذا الأثر رواه الدارقطني في كتاب الحيض ٢٠٨/١ والدرمي في كتاب الضهارة بات ما حاء في أكثر الحيض ٢٣٠/١ والبيهقي في كتاب الحيض باب أقل الحيض ٣٢٠/١

<sup>( ° )</sup> ابن زاذان أبو خالد السلمي ولد سنة ١١٨هـ ، وكان حجة حافظا للحديث ، سمع من عاصم الأحـــول ويحي بن سعيد وشعبة ، وحدث عنه علي بن المديني وأحمد بن حنبل واسحاق الكوسح وغيرهم ، تـــوفي في خلافة المأمون سنة ٢٠٦هـ .

السمير ٥٨/٩ التهذيب ٣٢١/١١ طبقات الحفاظ ص١٣٢

<sup>(</sup>٦) رواه البيهقي في كتاب الحيض باب أقل الحيض ٢٠/١ وابن المنذر في الأوسط ٢٢٨/١

وقال الزبيري" كان من نسائنا من تحيض يوما وليلة وخمسة عشر يوما ،،"

وقال القاضي أبو الطيب رحمه الله رأيت امرأة بدرب الدهقان " أخبرتني عـــن أختها ألها كانت تحيض في كل سنة يوما وليلسة ، قـــت وكــانت صحيحــة أو مريضة ؟ قالت بل صحيحة ، تحبل وتلد ، قلت فكم كان نفاسها ؟ قالت أربعــين يوما ،،

وإذا كان هكذا موجود في أعيان الناس ؛ ( فلأن ) " يكون في عامة الناس ما لا يعصى كثرة أولى ، /

فإن قيل ليس في هذا أكثر من الرجوع إلى قول النساء وقولهن غير مقبول في ذلك /" ، قلنا إن الله تعالى حرج عليهن في كتمان ذلكك فقال [ تعالى ] " في ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن الله الله والحيك في الحمل والحيك في أرحامهن الله في أرحامهن الله في أرحامهن الله في أرحامهن أن يكتمان ذلك ، وجب عليهن في كتمان ذلك ، وجب عليها قبوله عند اظهاره ،

<sup>(</sup>۱) أبو عبد الله الزبير بن أحمد من نسل الزبير بن العوام ، من أصحاب الوحود المتقدمين ، شبح الشــــافعية في عصره ،كان حافظا للمذهب ، وكان ثقة ضريرا ، أحد عن روح بن قرة ومحمد بن يجيى ، وعنه أبو نكـــر النقاش ومحمد بن يجيت ، وله تصانيف منها الكافي ، والمسكت ، والإمارة . .

هَديب الأسماء واللغات ٢٥٦/٢ ، طقات السكي ٢٩٥/٣ : طقات أبي قاضي شهية ٢/٩٩.

<sup>(</sup>٢) المهدب ٧٨/١ المحموع ٣٨٢/٢

<sup>(</sup>٣) اسم موضع في العراق ، معجم البلدان ٥٩/٢

<sup>(</sup>٤) و -: فلا

<sup>(</sup>٥) مابين المائلين ساقط في: -

<sup>(</sup>٢) تعانی عیر موجودة في : ب

<sup>(</sup> ٧ ) سورة النقرة الآية ٢٢٨ ٠ ( في أرحامهن ) عير موجود في : ح

<sup>(</sup> ٨ ) . وبه قال ابن عباس وابن عبير ومحاهد والشعبي والحكم والربيع والصبحاك ٠ . تفسير ابن كتير ١ (٢٧٨

وصار كقوله تعالى ﴿ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾ " فنما حرج عليهم" كتمان الشهادة ، أوجب علينا قبولها عند اظهارها .

فإن قيل فالنساء لا يعرفن الحيض من الاستحاضة ، قلنا دم الحيض دم صحــة ، ودم الاستحاضة دم (") علم ، والعاقل يفرق بين الصحة وبين المرض ، ولا بحـــن للقياس في هذه المسألة .

ومن سلك طريق القياس قال لأنه (°) زمان يستوعب الصوم والصلوات الخمسس فجاز أن يكون حيضا ، أصل ذلك الثلاث .

قياس ثالث وهو أنه معنى يسقط فرض الصلاة (٢٠٠٠) فجاز أن يكون يوما وليلـــة ، أصل ذلك الإغماء ٠٠٠)

<sup>(</sup>١) سورة البقرة الآية ٢٨٣

<sup>(</sup>٢) في ج: عليهن

<sup>(</sup>٣) سبق ذلك ص ٤٣٦

<sup>(</sup>٤) وبين ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٥) لأنه ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٦) سبقت هذه المسألة ص ٣٠٠

<sup>(</sup>٧) نماية ج: ١٨٦

<sup>(</sup>٨) المهذب ٩٩/١ الوحيور ١/٥٥

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله ﷺ لفاظمة بنت أبي حبيش ( اقعدي أيام أقرائك )وأقل الأيام ثلاث ، فهو من وجهين :-

أحدهما أن هذا اللفظ يرويه حبيب بن أبي ثابت عن عروة ، قال الثوري لم ينق عروة ، وكان أعلم الناس به (۱) .

والثاني أن هذا حجة لنا ؛ لأنه ذكر جمعا في مقابلة جمع ، فوجب أن يكون آحله كل واحد من الجمعين في مقابلة آحاد الآخر . فيكون اليوم قرء ·

قالوا إنما أراد به " قرءا واحدا ، وإنما ضم أجزاءه وعبر بالأقراء " والمسراد به واحد .

كما قال الشاعر(1):-

جاء الشتاء وقميصي أخلاق شراذم يضحك مني<sup>(٠)</sup> التواق وتقول العرب شابت مفارقي ، والجواب من وجهين :-

أحدهما أن هذا قياس اللغة ، وذلك غير حائز عندهم (١) ، فلا يجوز أن يحتجسوا به عنينا(١) ،

<sup>(</sup>١) سِيبِق الكلام عليه ص ٥٠٠

<sup>(</sup>٢) نه ساقطة في: ج

ر ٣ ) في ج : بالأفراد

<sup>(</sup>٤) لسان أنعرب ٢٠/١٠، تمذيب اللغة ٣٠/٧ تاح العروس ٢٥٦/٢٥ . بلا نسبة لقالن ٠

ره) و ح: سنه

ر ۲ ) المستصفى ۲/۸ ۳۲ ،

ر٧) و ح: علينا به

ر ٨ ) في ج : العدول

وأما الجواب عن احتجاجهم (١) بحديث واثلة (١) فهو من وجهين :-

أحدهما أن هذا الحديث يرويه محمد بن أحمد بن أنس الشامي"، وهو ضعيف" عن حماد بن المنهال ، وهو جهول "، ، فلا يصح لهم التعلق به ،

والثاني أنه لو صح لكان يحتمل أن يكون ورد في نســـــاء بأعيالهن .

وأما(١) الجواب عن احتجاجهم بقول أنس فهو من وجهين : -

أحدهما أنه يرويه الجلد بن أيوب (١) ، وكان ضعيفا (١٠) .

والثاني أنا نعارضه بما روي عن علي بن أبي طالب ظلم أنه قال إذا جاوز الــــدم خسة عشر [يوما] (١) فهو استحاضة وأقل الحيض يوم وليلة ،،(١٠)

- (۱) هاية ب: ١٣٤
- (٢) في ج: بن الأسقع
- - ميزان الاعتدال ٣٧٥/٤ التهذيب ٢٣/٩
    - 1) قاله الدارقطني في سننه ٢١٩/١
  - (٥) قاله الدارقطني في سننه ٢١٩/١ ميزان الاعتدال ١٢٣/٢
    - (٢) في ج: فأما
  - (٧) البصري، يروي عن معاوية بن قرة وعمرو بن شعيب . لسان الميزان ١٣٣/٢
  - (^) قال ابن المبارك أهل البصرة يضعفونه ، وقال الدارقطني متروك ، وقال أحمد بن حنبل ضعيف ليس يساوي حديثه شيئا . ميزان الاعتدال ٤٢٠/١ لسان الميزان ١٣٣/٢
    - (٩) يوما ساقطة في: ب
- (١٠) قال الحافظ في التلخيص ٢٧٦/١ هذا اللفظ لم أحده عن على اهـ ورواه الدارقطني من قول عثمان بن أبي العاص ٢١٠/١

وأما الجواب عن قولهم إن هذا تقدير ، فهو من ثلاثة أوجه :-

أحدها أن عندنا أن التقدير يثبت بالتوقيف والاتفاق والقياس الصحيح ". والثاني أن هاهنا قد وحد ذلك ، والوجود بمترلة التوقيان والاتفان والاتفان أن أبا حنيفة ناقض في هذا ، فقال إن الجمعة تنعقد بأربعة" ، فقدر ذلك من غير توقيف ولا اتفاق ، وكذلك مسح الرأس قدره بالربع" ، وقلدر خرق الخف بالثلاث أصابع" ، وقدر الرضاع الخف بالثلاث أصابع" ، وقدر الرضاع بثلاثين شهرا" ، وهذه الأشياء لا توقيف فيها ولا اتفاق .

#### ( فصـــل )

وأما<sup>(۱)</sup> مالك حيث قال إن<sup>(۱)</sup> أقل الحيض لا حد له ، فاحتج من نصره بقوله تعالى ﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى ﴾ (<sup>1)</sup> و لم يفصل ،

قالوا وروي عن النبي ﷺ أنه قال ( دم الحيض أسود يعرف فإذا كـان كـذاك فأمسكي عن الصلاق ) (() ولم يحده (()) .

<sup>(</sup>١) سبق الكلام عليه ص ١٥٦

<sup>(</sup>٢) الاحتيار لتعليل المختار ٨٣/١، البمسدالسمع ١٩٩/١

<sup>(</sup>٣) شرح فتح القدير ١٣/١ ، الاحتيار لتعلين المحتار ٧/١

<sup>(</sup>٤) سبقت هذه المسألة ص ٣٣٢

<sup>(</sup>٥) سبقت هده المسألة ص ٣٨٩

 <sup>(</sup> ٣ ) وقال أبو يوسف ومحمد سنتال .
 الهداية ٣/٣٧٤ ، الاحتيار لتعليل المحتار ١١٨/٣ ، شرح فتح القدير ٤٢٣/٣

<sup>(</sup>٧) ي ح: فأما

<sup>(</sup>٨) إن ساقطة ي : -

<sup>(</sup> ٩ ) سورة النقرة الآية ٢٢٢

<sup>(</sup> ۱۰ ) سبق تحریخه ص ۲۶۶

<sup>(</sup>۱۱) في ج: يحد

قالوا ولأنه دم يحرم الوطء ويسقط فرض الصلاة أو يمنع صحة الصوم ، فوحب ألا يكون لأقله حد ، أصل ذلك دم النفاس (') ،

وقالوا قد ثبت أنا نأمرها بترك الصلاة عند ظهوره ، ولو كان أقل الحيض يوما لما كنا نمنعها من الصلاة إلا بعد مضي يوم ·

ودليلنا أن أقل الحيض لم يحده في اللغة ولا في الشريعة ، فيجب أن يرجع في ذلك إلى الوجود ، [ وأقل من روي في النساء تحيض يوما ، فأما أقل من ذلك فلم ير ، فوجب أن يرجع إلى الوجود ] " ، كما قلنا في أقل النفاس وأكثره . وأقل الطهر ، فإن هذه الأشياء يرجع فيها إلى الوجود ("،كذلك هاهنا .

وأما(") الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى ﴾ (") فهو أن هذا لا حجة فيه ؛ لأنه بين أنه أذى ولم يذكر مدة ("). وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله عليه السلام ( إن دم الحيض أسود يعرف ) فإنه لم يبين في أي زمن هو حيض ، يدل على صحة ذلك ألها إذا رأته فوق الخمسة عشر لم يكن حيضا ، وإن كان أسود يعرف ، فلم (") يكن فيه حجة ،

<sup>(</sup>١) ستأتي هذه المسألة ص ٥٤٥

<sup>(</sup>٢) في ج: فيه إلى

<sup>(</sup>٣) مابين المعقوفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup>١٤) ستأتي هذه المسائل ص ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٤٤٧

<sup>(</sup>ه) في ج : فأما

<sup>(</sup>٦) سورة البقرة الآية ٢٢٢

<sup>(</sup>٧) في ج: يذكـره

<sup>(</sup>٨) في ج: فإن لم

وأما الجواب عن قولهم إنه دم يحرم الوطء أو دم يسقط فرض الصلاة أو يمنع صحة الصوم فلم يكن لأقله حد كدم النفاس فهو من وجهين: -

والثاني أنه لما " فم يجز اعتبار دم الحيض بدم النفاس في الأكثر" ، لم يجز اعتبارها في الأقل .

وأما الجواب عن قولهم إنه قد ثبت أنا نأمرها بترك الصلاة ، فهو أنه إنمـــا كــان كذلك ؛ لأجل الاحتياط .

ولهذا قلنا إلها إذا كان لها عادة ، فإنا أن نحتاط بعد العادة فعنده بثلاثة أيام ، وعندنا بتمام الخمسة عشر (1)، كذلك هاهنا احتطنا والله أعلم بالصواب

<sup>(</sup>١) في <del>-</del> : إعا

<sup>(</sup>۲) ي ج: وخ

<sup>(</sup>٣) ي ج: فإلحًا

انظر هذا في ص ٤٧٣

## (مسالسة)

قال الشافعي رحمه الله وأكثر الحيض خمسة عشر يوما ،، " وهذا كما قال الشافعي رحمه الله وأكثر الحيض خمسة عشر يوما " ، وبه قال مالك" وأحمد" وأبـــو تــور" وداود" ، وهو مذهب علي بن أبي طالب" - كرم الله وجهه - وعطاء بـــن أبي رباح " ،

- (٥) الأوسط ٢٢٧/٢ المحموع ٣٨٠/٢
- (٦) نقله في المحموع ٣٨٠/٢ وذكر ابن حزم أن أكثر الحيض سبعة عشر يوما المحلى ٢١٠/١
  - (٧) مستنده الأثر المتقدم ص٤٦٩
- ( ٨ ) رواه البخاري تعليقا في كتاب الحيض باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض ١٢٤/١ ووصله الدارقطي في كتاب الحيض ٢٠٠/١ وابن أبي شيبة في كتاب النكاح باب ما قالوا في الحيض ٢٠٠/١ والسهقي في كتاب الحيض باب أكثر الحيض ٢١/١
  - ( ٩ ) مختصر الطحاوي ص ٢٢ ، الهداية ١٦٤/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٢٦/١ ، البدائع ١٠٤٠ . شرح فتح القدير ١٦٤/١ ، رد المحتار ٤٧٧/١
    - (١٠) سنن الدارقطني ٢١٠/١ ، الأوسط ٢٢٨/٢

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص١٤

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٤٣٤/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٥٩٨/١ ، حلية العلماء ٢٨١/١ ، الوحيز ٢٥/١ ، فتح العزيز ٤١٢/٢ ، المحموع ٣٧٦/٢ ، الروضة ٢٤٧/١ ، كفاية الأخيار ص١١٦

 <sup>(</sup>٣) هذا المذهب وعنه أن المعتادة تستظهر بعد انقضاء عادتما بثلاثة أيام ثم تطهر .

المدونة ١٥١/١ المعونة ١٨٨/١ التلقين ص٧٥، الكافي لابن عبد البر ١٥٦/١ ، بداية المجتهد ٢٩/١ المقدمات لابن رشد ٤٤/١ مواهب الجليل ٢٠/١ هالشرح الكبير ٢٧٧/١ التاج والإكليل ٢٧٢/١ حاشية الدسوقي ٢٧٧/١

<sup>(</sup>٤) هذا المذهب وعليه الجمهور وعنه سبعة عشر يوما . المغني ٣٨٨/١ ، الكافي لابن قدامة ٧٥/١ ، الفروع ٢٦٧/١ ، الإنصاف ٣٥٨/١ ، كشاف القناع ٢٠٣/١

وقال ابن المسيب أكثره ثلاثة عشر عشر يوم يوم واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي أن النبي في قال لفاطمة بنست أبي حبيش ( اقعدي أيام أقرائك ) " وأكثر ما يستعمل في الأيام عشرة ، فأما مازاد على ذلك فإنه يقال أحد عشر يوما .

قالوا وروى واثلة بن الأسقع رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ( الحيض ثلاثة أيـــام وأكثره عشره أيام )"

قالوا وروي عن أنس أنه قال الحيض ثلاث أربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر ،، " . قالوا ولأن هذا تقدير ، والتقدير لايثبت إلا بتوقيدف أو اتفاق ، والاتفاق إنما حصل في العشر .

ودلیلنا ما روی عن النبی الله الله قال ( ما رأیت من ناقصات عقل ودیسن اغلب لعقول ذوی الألباب منكن یامعشر النساء ) قبر ومسا نقصان دینهن وعقلهن یارسول الله قال ( أما نقصان عقلهن فإن شهادة اثنتین منهن بشهادة رجل واحد ( ) و أما نقصان دینهن فإن إحداكن تمكث شطر دهرها ( ) ( ) و وروی ( شطر عمرها لا تصلی ) و هذا لا یكون إلا علی مذهبنا ،

<sup>(</sup>١) الأوسط ٢٢٨/١ ، انحلي ٢١٠/١ ، ورواه الدارقطني من قول سعيد بن حبير ٢١٠/١

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۲۵۰

<sup>(</sup>٣) سبق تخریحه ص ٤٦٤

<sup>(</sup>٤) سبق تخریخه ص ٤٦٤

<sup>(</sup>٥) في ج: قالوا

<sup>(</sup> ٣ ) واحد عير موجودة في : ح

٧) قال الحافظ في التلخيص ٢٥٥/١ لا أصل له هدا ألفسط ، ونقس ذلسك عسن السل مسادة والبيسهةي
 وابي الجوزي والنووي ،

وأصل اخديت في الصحيحين رواه النحاري في كتاب الحيص بات ترك الحسائض الصسوم برقسم ٢٩٨ وأصلم وكتاب الإيمان باب نقصان الإيمان برقم ٧٩ ، وليسس فيسه موضع الشساهد وهسو قولسه ( وأما نقصان دينها فإلها تمكت شطر عمرها لا تصل )

قالوا فهذه حجة لنا ؛ لأن الغالب من أعمار النساء ستون سنة ، فتمكث خمس عشرة سنة حتى تبلغ في الغالب ، فيبقى خمسة وأربعون سنة ، فتمكث خمسة عشر سنة حيضا وثلاثون طهرا ، فهذا نصف عمرها لا تصلي ، فدل على ما ذكرنا ، والجواب أن النبي على قصد التفرقة (١٠ بينها وبين الرحل في ترك الصلاة ، والمسدة التي قبل البلوغ لا فرق فيها بين الرحل والمرأة ، فلا بجوز أن بحمل على ذلك ، قالوا ولا يجوز أن يكون هذا عن النبي الله في الأنه ذم لهن ، والنبي الله لا يسلم ، وإنما قصد نقصهن بذلك عن الرحال ، وهسذا كما نقول (١٠) إن المرأة أنقص من الرحل بالأنوثة ، والعبد أنقص من الحر بسالرق ، ولا نقصد بذلك الذم ،

وأيضا فإن هذه طريقة الوحـــود ، وقــد وحــد ذلــك في خمســة عشــر ، قال الشافعي رحمه الله رأيت نساء أثبت لي عنهن ألهن لم يزلن يحضن خمسة عشــر يوما ،،

قال" ورأيت امرأة أثبت لي عنسها أنها تحيض ثلاثة عشر يوما ،، '' وقال الأوزاعي رأيت من النساء من تحيض يوما وليلة وخمسة عشر يوما ،، '' وروى يجيى بن آدم عن شريك قال رأيت امرأة تحيض خمسة عشر يوما حيضا صحيحا مستقيما ،،''

فإذا(٧) وجد هذا في أعيان الناس فهو في العامة ما لا يحصى كثرة ٠

<sup>(</sup>١) في ج: الفرق

<sup>(</sup>٢) تماية ب: ١٣٥

<sup>(</sup>٣) في ج: وقال

<sup>(3) 14, 1/</sup>ATI

<sup>(</sup>٥) عند الداقطني ٢٠٩/١ عنه أنه قال عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية وهوعند البيهقي ٢٠٠/١

<sup>(</sup>٦) رواه الدارقطني في كتاب الحيض ٢٠٩/١

<sup>(</sup> ٧ ) في ج: وإذا

ومن سلك طريق القياس في هذه المسألة فإن العشر متفق عنى كونما حيضا، فجاز أن يضاف إنيها مثل نصفها، ويكون حيضا، أصل ذلك السسست، قياس" ثان وهو أنه حيض حاوز اليوم والليلة، بقي" معه من الشهر طهر صحيح فجاز أن يكون حيضا كالعشر .

قياس ثالث وهو أنه دم يحرم الوطء فجاز أن يكون خمسة عِشر يومـــا(")، كـــدم النفاس .

فأما (') الجواب عن احتجاجهم بقوله (') ﷺ ( اقعدي أيام أقرائك ) فهو مـــن وجهين :-

أحدهما أن الأيام إذا ذكر معها العدد (كان) ("كما قالوا، وإذا لم يذكر معها عدد فيقع على أكثر من عشرة (" ·

يدل على صحة ذلك قوله تعالى ﴿ وتلك الأيام نداوله السين الناس ﴾ `` وقوله تعالى ﴿ بَمَا أَسَلَفْتُم فِي الأَيَامِ الْخَالِيةَ ﴾ `` وهذا معلوم ألها كانت `` أكشر من عشرة أيام .

<sup>(</sup>١) في ح: وقباس

<sup>(</sup>۲) ئي ج: ويفي

<sup>(</sup>٣) يوما ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٤) في ج: وأما

<sup>(</sup>٥) نحاية ج

<sup>(</sup>٦) يو ت : فكاد

<sup>(</sup>٧) في ج: عشرة أياء

<sup>(</sup>٨) سورة آل عسران الآية ١٤٠

<sup>(</sup>٦) سورة الحاقة الآية ٢٤

<sup>(</sup>١٠) في - : ألها إذا كانت

وقوله تعالى ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ إلى أن قال ﴿ أياما معدودات ﴾ " وهي ثلاثون يوما ، وتقول العرب أيام بني أمية ، وأيام بني العباس ، وما أشبه ذلـــــــ ، والمراد بها الشهور والدهور(١) ، قال عبد الله بن الزبعري (١) حين أسلم :-

سهم وتـــأمرني بها مـــخزوم قليي ومخطئ همذه مسحروم

كلاهما ذنبي فإنك راحم مرحوم (١)

وأراد بذلك السنين التي كان فيها كافــــــرا .

أيام تأمرني بأغوى خطة

فاليوم آمن بالنبي محمسد

فاغفرلي فدي لك والداي

وقال زفر بن الحارث الكلابي (٠٠٠ :-

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ليالي لاقينا جذام وحميرا

فلما قرعنا النبع بالنبغ بعضه ببعض ابت عيدانه أن تكسرا (٥)

والوجه الثابي أنا قد بينا (٧) أن هذا الحديث يرويه بهذا اللفظ حبيب بن أبي تسابت عن عروة ، ولم يكن لقي عروة ،

<sup>(</sup>١) سورة البقرة الآية ١٨٣

<sup>(</sup>٢) المصباح المنير ٢/٢٥٣

للرسول ﷺ ثم أسلم واعتذر عن شعره ، وكان اسلامه عام الفتح ، وهو من كبار الشعراء . الاستيعاب ٣٦/٣ الإصابة ٧٦/٤ تحذيب الأسماء ٢٦٦/١ البداية والنهاية ٧٦/٤ ٣٠٧/

<sup>(</sup>٤) قال ابن هشام في السيرة ٤١٨/٢ وبعض أهل العلم بالشعر ينكرها له . الاستيعاب ٢/٣ الاصابة ٧٧/٤

<sup>(</sup>٥) أبو الهذيل ، من التابعين ، كان كبير قيس في زمانه ، شهد صفين مع معاوية ، وهو من الشـــعراء الكبـــار مات سنة ٧٥هـ . حزانة الأدب ١/٣٩٣ الأعلام ٢/٥٤

<sup>(</sup>٦) شرح التصريح ٢٤٩/١ ، شرح شواهد المغني ٩٣٠/٢ ، مغني اللبيب ٢٣٦/٢

<sup>(</sup>٧) في ص ٥٥٠

وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث واثلة فهو من وجهين :-

أحدهما أن هذا يرويه محمد بن أحمد بن أنس الشامي ، وكان ضعيفا عن حماد بسن منهال ، وكان مجهولا (''،

والثاني أنه يحتمل أن يكون ورد في نساء بأعيالهن .

وأما الجواب عما احتجوا به من (٢) حديث أنس فهو أن راويه الجلد بن أيـــوب ، وهو ضعيف (٢) ، فلا يصح التعلق به ٠

وأما الجواب عن قولهم هذا تقدير ، والتقدير لا يثبت إلا بتوقيف أو اتفاق ، فهو من ثلاثة أوجه :-

أحدها أن عندنا يثبت بالتوقيف والاتفاق والقياس ٠٠٠٠

والثابي أن هذا قد ثبت بالوجود ، وهو في معنى التوقيف والاتفاق .

والشالث أغهم ناقضوا في مسائل ، تقدير الجمعة بأربعة ، وتقدير مسح الرأس بالربع ، وتقدير المسح عندى الخف " بشلات أصابع ، وتقدير حرق الخف بشلات أصابع " ، فبطلل ما ذكروه ، والله اعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) تقدم هذا في ص ٢٦٩

<sup>(</sup>٢) في ج: الحواب عن حديث

<sup>(</sup>٣) تقدء هذا في ص ٢٩٤

<sup>(</sup>٤) في ج: يوما

<sup>(</sup>٥) تقدم في ص٢٦٩

<sup>(</sup>٦) سبق التعليق عليه ص ٥٦

<sup>(</sup>۲) ي -: اخفير

<sup>(</sup> ٨ ) سبق التعليق عليه ص ٣٣٢

## ( فصل )

قد ذكرنا "أن المستحاضات على أربعة أضرب، مستحاضة لها تمييز ولا على ادة لها الله ومستحاضة لها الله على الله ولا تمييز لها الله ومستحاضة لها الله على الله الله ومستحاضة لها تمييز وعادة ، ومستحاضة لها تمييز وعادة ،

فالقسم الأول وهو المستحاضة التي لها تمييز ، ولا عادة لها ، فقد ذكرنا أن خذه تكون مبتدأة بالدم ، وترى بعضه بصفة دم الحيض ، وبعضه بصفة دم الاستحاضة " ، وقد ذكرنا صفتهما ، وذكرنا " أن التمييز إنما يثبت به حكم بوجود شرطين ألا ينقص عن يوم وليلة وألا تجوز الخمسة عشر " ، فإذا وحسد هذان الشرطان رددناها إليه .

إذا ثبت هذا فإنما نردها إلى التمييز في الشهر الأول ، فإن في الشهر الأول نأمرها بترك الصلاة حتى يجاوز الخمسة عشر (°) ، فإذا رأته في اليوم السادس عشر أعدادت الصلوات التي فاتتها بعد التمييز .

<sup>(</sup>١) في ص ٤٤٢

<sup>(</sup>٢) في ص ٢٤٤

<sup>(</sup>٣) انظر ذلك في ص ٤٤٢

<sup>(</sup>٤) في ج: ثلاثة عشر يوما

<sup>(</sup>٥) في ج: يوما

فأما في الشهر الثاني فإنحا لما تذهب عنها أيام الحيض تغسل وتصلي ، ولا تقعد إلى أن تجاوز الخمسة عشر ثم تعود ، وتقضي كما فعلست في الشهر الأول ؛ لأننا لم نكن تحققنا ألها مستحاضة ، وفي الشهر الثاني قد تحققنا ذلك ؛ فأمرناها بانغسل والصلاة [ بعد ] نا انقضاء الدم الأسود فنفرع على هذا فروعا :-

# ( فسرع أول )

إذا رأت في الشهر الأول يوما وليلة دما أسود ، وفي الشهر الثاني ثلاثة أيام دما أسود ، وبقية الشهور استحاضة ، فان أسود ، وبقية الشهور استحاضة ، فان في الشهر الأول تقعد إلى خمسة عشر ،

فإذا جاوزت الخمسة عشر ، أعادت الصلاة أربعة عشر يوما ، وكان الخيض همو اليوم الذي رأت فيه الدم الأسود ، وأما الشهر الثاني ، فإن الثلاث التي رأت المدم الأسود فيها حيض وتغتسل وتصلي من اليوم الرابع ، ولا تقعد إلى تمام الخمسة عشر ؛ لأنا تحققنا أنما مستحاضة ، وفي الشهر الأول لم نتحقق أنما مستحاضة ، فنذلك قلنا إنما تقعد إلى خمسة عشر ،

[ وأما في ](') الشهر الثالث فإن الخمسة أيام(') حيض ، والباقي استحاضة ، فتغتسل يوم السادس وتصلي(') .

<sup>(</sup>١) وهدا لا حلاف فيه .

خاوي ۳۹۰/۱ ؛ التعليقة للقاضي حسين ۲/۱ ه. ، المهذب ۸۰/۱ ؛ الوحيز ۲۳/۱ ؛ فتح العريز ٥٥٢/٢ ؛ فتح العريز ٤٥٦/٢ ؛ فتح العريز ٤٥٦/٢ ؛

العد ساقطة في: ب

٣) فرلهم أسود وأحمر تمتيل وإلا فالاعتبار بالقري والصعيف كيف كان ٠ . . الوحيز ٢٦/١ انحسوع ٤٠٥/٢

<sup>(</sup>٤) يات وإتنا

ره) کایة ج: ۱۸۹

<sup>(</sup> ٣ ) وحرج أبو العباس رحمه الله وجهين ضعيفين :

## ( فسرع ثسان () )

إذا رأت خمسة أيام دما أسود ، وخمسة أيام دما أصفر ، وخمسة دمــــا أســود ثم انقطع ، و لم يجاوز خمسة عشر ،

فالمذه عرب أن الجميع عرب في المنطخري تكون الخمسة الوسطى طهرا (") ، وبنينا ذلك على القولين في التلفيق (") .

# (فرع ثالث)

إذا رأت خمسة أيام دما أصفرا وأحمرا ثم رأت خمسة أيام دما أسودا ثم رأت خمسة أيام دما أصفرا أو أحمرا ثم اتصل بها ، فإن المذهب ألها تكون في الخمسة الوسطى حائضا ، وفي الباقي مستحاضة (1) .

وقال أبو العباس بن سريج يحتمل وجهين آخرين (°) غير هذا :-

أحدهما ألها تكون غير بميزة ؛ لأن الخمسة الأولى يجب أن تكون حيضا بالبدايسة والخمسة الثانية يجب أن تكون حيضا ؛ لأنه دم أسود ، والخمسة الثالثة تكون حيضا ، وتلحق بالخمستين الأولتين ، فتكون غير مميزة ، فتكون على القولسين في المبتدأة التي لا تمييز لها .

الأول أنه لا تمييز لها . والثاني أن حيضها العشر الأول .

<sup>(</sup>١) فاية ب: ١٣٦

<sup>(</sup>٢) سبقت الاشارة إليها ص ٤٥٩

<sup>(</sup>٣) ستأتي هذه المسألة ص ٢٦٥

<sup>(</sup>٤) الحاوي ٣٩٦/١، التعليقة للقاضي حسين ١/٥٥٤، المهذب١/٠٨، الوحيز ٢٦/١، فتح العزيز ٢/٥٥٤ المجموع ٢٠/٢،

<sup>(</sup>٥) وضعفهما الشيرازي في المهذب ٨٠/١

والوجه الثاني أن الخمسة الأولى حيض بالبداية ، والخمسة الثانية حيض ، بكون الدم أسود ، وما زاد على ذلك استحاضة ، فترد إلى العشرة ، والمذهب هو الأول لقوله عليه السلام ( إن دم الحيض أسود يعرف ) "

## ( فرع راسع )

إذا رأت خمسة أيام دما أصفرا أو أحمرا ثم اتصل بها من السادس إلى آخر الشهر دم أسود ، فإن هذه لا تمييز لها (") ، فتكون على القولين .(")

وهل يكون ابتداء الحيض من أول الخمسة التي هي صفرة أو حمرة أو من أول السادس الذي رأت فيه الدم الأسود ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أن الإبتداء من أول الخمس الأحمر ، وهو المذهب (٤) .

والثاني قال أبو العباس إن الإبتداء من يوم السادس الذي رأت فيه الدم الأسود (٥).

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ٤٤٦

<sup>(</sup>٢) وكمذا قطع البغوي ، وأدعى الاتفاق عليه ، وصححه النووي .

والوجه الثاني الحيض من أول السواد يوما وليلة في قول وستا أو سعا في قول .

والوجه الثالث حيضها اخمرة لقوة الأوليه وهو ضعيف حدا ٠

الحاوي ٢/١/٣ ، التعليقه للقاضي حسير ٢/٥٥ ، المهذب ٢/٨٠ ، فتح العزيز ٢/٥٥ ، المحسوع ٢/٨٠/ ، مغني انحتاج ٢٨٥/١ .

<sup>(</sup>٣) هي التي لاتمييز لها ، وقد سيق ذكر القولين فيها ص ٤٤٨

<sup>(</sup>٤) الحاوي ٣٩٣/١، المهذب ٨٠/١، فتح العزيز ٢٠٠/٤، المحموع ٤٠٨/٢.

<sup>(</sup> ٥ ) قال الشيرازي في المهذب ٨١/١ ، وهذا لايصح لأن هذا اللون لاحكم له ، ج . هـــ

#### ( فوع خامس )

إذا رأت نصف يوم دما أسود ، وباقيه أصفر ، وأتصل إلى آخر الشهر ، فإن هذه لا تمييز لها(١) ؛ لأن التمييز إنما يصح إذا بلغ يوم يوما وليلة ، فتكون(١) عسي القولين في المبتدأة (١).

# ( فرع سادس )

إذا رأت المبتدأة خمسة عشر يوما دما أصفرا وأحمرا ، وخمسة عشر يوما دما أسود ثم انقطع ، فإن أيام الدم الأسود هن حيض ، والتي " قبلها استحاضة ." فأما إذا رأت خمسة عشر يوما دما أصفرا ، وخمسة عشر يوما دما أسودا ، واتصل ولم ينقطع بعد الخمسة عشر ، فإنا هاهنا لا تمييز لها " ، فتكون على القولىين في المبتدأة التي لا تمييز لها :-

أحدهما أنما ترد إلى يــــوم وليلـــــة.

والثاني ترد إلى ست أو سبع من أول السدم الأحمسر". وقال أبو العباس ترد إلى يوم وليلة أو إلى ست أو سبع من أول الدم الأسود"،

<sup>(</sup>١) الحاوي ٣٩٣/١، التعليقه للقاضي حسين ٢/١٥٥، المهذب ٨٠/١، فتح العزيز ٢/١٥١، المجموع ٢٠٤/٢ ، الوحيز ٢٦/١.

<sup>(</sup>٢) في ج: فإنه يكون

<sup>(</sup>٣) وقد سبق القولان ص ٤٥٣

<sup>(</sup>٤) في ج: والأيام التي قبلها

 <sup>(</sup>٥) وخرج ابن سريج إنما فاقدة للتمييز .
 الحاوي ١٩١/١ ، المهذب ٨١/١ ، فتح العديز ٢٥٥/٢ ، المحموع ٤٠٨/٢ ، الوحيز ٢٦/١ .

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٣٩٣/١، التعليقه للقاضي حسين ٧/١٥، المهذب ٨١/١، فتح العزيز ٢٥٥/٢، المجموع . ٤٠٨/٢

<sup>(</sup> ۷ ) وقد سبق ذكر هذين القولين ص ٤٥٣

<sup>(</sup> A ) المهذب ١/١٨ المجموع ٢٠٨/٢

واحتج بأن التمييز مفيد" الابتداء والانتهاء . فإذا عـــدم الانتــهاء ، لا يبطــل الابتداء ، وهذا ليس صحيحا ؛ لأن التمييز إنما يثبت بـــه حكمــه . إذا صــح ، وهاهنا لم يصح .

# ( فسرع سابع )

إذا رأت المبتدأة خمسة عشر يوما دما أصفرا ، وبعده دما أسودا ، واتصل ، فـــان هذه لا تمييز لها ، فتكون على القولين :-

أحدهما ترد إلى يوم وليلة .

والشابي إلى سست أو سسبع" مسن أول السدم الأصفر وقال أبو العباس إن قلت إلى يوم وليلة ، فإني [أردها]" إلى يوم وليلة من أول الدم الأصفر ، ويكون بعد ذلك خمسة عشر يوما طهرا صحيحا ، وبعد ذلك حمسة عشر يوما الله الأصفر لم يبق ذلك حيض ، وتفارق المسألة الأولة ؛ لأني لو رددها إلى أول الدم الأصفر لم يبق طهر صحيح "،

قال وإذا قلت إنها ترد إلى ست أو سبع ، فإني أردها إلى ذلك من أول يوم من الأسود ؛ لأن هاهنا إذا حسبت ابتداء المدة من الدم الأصفر ، لا يبقى بينه وبين الله الأسود طهر صحيح ، اللهم إلا أن تكون الصفرة إلى آخر اليسوم النساني وانعشرين ، فإني أردها إلى أول الدم الأصفر ؛ لأنه يحصل بعده طهر صحيح ، والصحيح ما ذكرناه قبل هذا ،

<sup>(</sup> ۱۰۰ في - : يعيد

ر 😁 سنق ذكر القولين ص ٥٣٠

رس أردها ساقطة في : ب

<sup>(</sup> ٤ - احري ٣٩٣/١)، المهذب ٨١/١، حلية العلماء ٢٨٧/١، فتح العزيز ٢٥٥/٢)، ومحمد المحسرع ٢٠٩/٢.

ر د مر ساقطة في : ح

القسم الثاني من المستحاضات وهي التي لها عادة ، ولا تمييز لها ، فقد ذكرندأن هذه تكون لها عادة أن تحيض في كل شهر أياما معلومة ، ثم في بعصض الشهور يتصل بها الدم على صفة واحدة ، أو كان على صفتين إلا أن الأسود كان أقلل من يوم وليلة ، أو حاوز خمسة عشر يوما ، فإن هذه ترد إلى عادتها ؛ لأنها لا تمييز لها .

إذا ثبت هذا فإن في الشهر الأول تجلس إلى خمسة عشر يوما ، فيإذا رأت يوم السادس عشر الدم اغتسلت ، وأعادت الصلوات (") التي فاتتها من بعد أيام العادة. فأما في الشهر الثاني فإلها تغتسل لما (") تنقضي أيام عادهًا ، ولا تجلس إلى خمسة عشر يوما ؛ لأن هاهنا المادة في الشهر يوما ؛ لأن هاهنا فروعا :-

# ( فسرع أول )

إذا رأت (١٠) المبتدأة يوما وليلة دما أسودا ، ثم انقطع ، ورأت في الشهر الثاني يوما وليلة دما أسودا ، ثم انقطع ، فلما كان الشهر الثالث اتصل بها الدم على صفة واحدة فإنا نأمرها بعد انقضاء خمسة عشر أن تغتسل ، وتقضي (١٠) صلاة ما زاد

<sup>(</sup>١) نماية ج: ١٩٢

<sup>(</sup>٢) انظر ص ٤٤٣

<sup>(</sup>٣) في ج: الصلاة

<sup>(</sup>٤) في ج: كما

<sup>( ° )</sup> الحاوي ١٠١/١ ، التعليقة للقاضي حسين ١٩٤/١ ، المهذب ٨١/١ ، حلية العلماء ٢٨٧/١ ، فتح العزيز ٢٩٩٢ ، المحموع ٢١٥/٢ ، الروضة ٢٨٧/١ ، معنى المحتاج ٢٨٧/١

<sup>(</sup>٦) في ج: إن المبتدأة

<sup>(</sup>٧) في ج: وتصلي

على اليوم والليلة (١) ؛ لأن ذلك قد حصل لها عادة بدفعتين ، فإذا كـان الشـهر الرابع تغتسل بعد انقضاء اليوم والليلة ؛ لأنا حكمنا بكونها مستحاضة ،

وأما إذا رأت المبتدأة يوما وليلة دما أسودا ، فانقطع ورأت في الشهر الثاني السدم متصلا ، وحاوز الخمسة عشر ، وهو على صفة واحدة ، فهل نردها إلى اليسوم والليلة ، فتكون العادة قد ثبتت بدفعة واحدة أم لا ؟

اختلف أصحابنا في ذلك ، فالذي عليه أبو العباس وأبـــو اســحاق ، وعامــة . أصحابنا أن " العادة ثبتت بدفعة واحدة وهو المذهب " ،

وقال بعض أصحابنا لا تثبت العادة بدفعة واحدة (1) ، وهو مذهب أبي حنيفة (1) واحتج من نصره بأن العادة مشتقة من العود ، والعود لا يحصل بدفعة واحددة ، إنما يحصل بدفعتين .

الحنوي ٢/١، ٤ ، التعليقة للقاضي حسين ٢/١٥ ، المهذب ٨١/١ ، حلية العلماء ٢٨٨/١ ، فتح العزيز ٢٠٠/٢ ، المحسوع ٢٧٠/٢ ، الروضة ٢٥٨/١

الوجه الأول : لا تتبت إلا بثلاث مرات ، حكاه الرافعي عن حكاية أبي الحسير العبادي ، قـــال النـــووي وهو شاذ متروك .

انتعبيقة للقاضي حسين ١/٥٥٣ حلية العلماء ٢٨٨/١ فتح العزيز ٢٠٠/٢ المجموع ٤١٧/٢ الروضة ٢٥٨٠٠

( ٥ ) وعبد أبي يوسف تثبت بمرة واحدة ٠

أَخْدَايَة ١٧٩/١) البدائع ٢/١٤) مشرح فتح القدير ١٧٩/١) مجمع الأكبر ٥٤/١) ، حاشية ابن عاسين ١٤٩١) البحر الرائق ٣٦٢/١)

<sup>( &#</sup>x27; ) انْضُر المُراجع السابقة

۱۳۷: خاية س: ۱۳۷

 <sup>( &</sup>quot; ) والأصح باتفاق الأصحاب .
 اخاري ٢/١ ) التعليقة للقاض

ودليلنا ما روي أن النبي على قال في المرأة التي استفتت لها أم سلمة ( لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر ، قبل أن يصيبها فلتدع الصلحة قدر ذلك )() فردها إلى الشهر الذي قبل شهر الاستحاضة ، و لم يعتبر أن يكون ذلك دفعتين .

ومن الاستدلال أن الظاهر من أمر هذه ألها لو لم تستحض ؛ لكـــانت تحيــف كالشهر الأول ، فيجب أن نردها إليه ؛ لأنه هو الظاهر .

فأما الجواب عن قولهم إن العادة مشتقة من العود فهو من ثلاثة أوجه :-

أحدها أنا لا نسلم أن العادة تثبت بدفعتين ، وإنما تثبت بالتكرار الكثير . والثاني أن هذا مخالف لما نص عليه صاحب الشريعة ؛ لأنه ردها إلى الشهر الدي قبل شهر الاستحاضة ، ولم يعتبر العود بدفعتين ، وإنما العادة هي عبارة عن المصفين ").

والثالث أنه قد ثبت ألها لو كانت عادهًا الله على طول السنين خمسة أيام ، ثم رأت بعض الشهور ثلاثة أيام ، وفي شهر بعده ثلاثة أيام ، ثم استحيضت في الثالث ، فما فإنا نأمرها أن ترجع إلى الثلاثة أيام ، وتدع تلك العادة التي ثبتت بالسنين ، فما يمتنع في مسألتنا أن نردها إلى هذه العادة ، وإن كانت ثبتت بدفعة واحدة ، والله أعلم بالصواب ،

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ۲۶۲

<sup>(</sup>٢) هكذا في النسختين و لم ينبين المراد

<sup>(</sup>٣) عادتما ساقطة في: ج

## ( فسرع ثسان )

إذا رأت المبتدأة خمسة أيام دما أسودا ، وبقية الشهر دما أصفرا ، وفي الشهر الثاني خمسة أيام دما أسودا ، وبقية الشهر دما أصفرا ، ثم رأت في الشهر الثالث الله على صفة واحدة ، فإنا نأمرها أن تغتسل وتصلي يوم السادس(") ، ولا تجلس إلى خمسة عشر(") ؛ لأنا حكمنا بكونها مستحاضة في الشهرين الأولين ، والقصد من هذه المسألة أن العادة تحصل بتغير الدم كما تحصل بانقطاعه .

وأما إذا كان قد رأت المبتدأة في الشهر الأول خمسة أيام دما أسمودا ، والباقي اصفرا ، وفي الشهر الثاني اتصل بما الدم على صفة واحدة ، فهل ترد إلى الخمسمة الأولة ، وتكون العادة قد حصلت بدفعة واحدة أم لا ؟

على الخلاف ، والصحيح أنما ترد إلى ذلك ، والعادة تثبت بدفعة واحدة ،٣٠

# (فرع ثالث)

إذا رأت المبتدأة خمسة أيام دما وخمسة عشر طهرا ، ورأت في الشهر الثاني خمسة أيام ، وخمسة عشر <sup>(1)</sup> طهرا ، ثم استحيضت في الشهر الثالث ، وكان الدم علي صفة <sup>(2)</sup> واحدة ، فإلها تجلس إلى خمسة عشر ، فإذا <sup>(1)</sup> حاوز الدم خمسة عشر يوميا رددناها في الحيض إلى خمسة أيام ، وفي الطهر إلى خمسة عشر يوميا ،

 <sup>(</sup>١) هذا المشهور وبه قطع الأصحاب وحكى امام الحرمين وجها أنه لا تثبت العادة بالتمييز .
 الحاوي ٢٠/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٥٥٤/١ ، المهذب ٨١/١ ، الوحيز ٢٧/١ ، فتح العزيز
 ٢٠٠/٣ المحسوع ٢٩/٢ .

<sup>(</sup>٢) في ج: يوما

<sup>(</sup>٣) سبق ذلك ص ٤٨٦

<sup>(</sup>٤) ئي ج: يوما

<sup>(</sup>٥) هاية ج: ١٩٣

<sup>(</sup> ٦٠ ) في ج : وإذا

والصحيح أنه يجوز/ أن ترد إليه كما بينا ، وإذا رأت خمسة أيام دما أود والصحيح أنه يجوز/ أن ترد إليه كما بينا ، وإذا رأت خمسة أيانا نحيضها خمسة وخمسين يوما طهرا ، ثم استحيضت في الدفعة الثالثة ، فإنا نحيضها خمسة أيام ، ونجعلها طاهرا خمسة وخمسين يوما ؛ لأن الطهر يحصل بالعادة ، كما خيض يحصل بالعادة ، وإن رأت ذلك دفعة واحدة ، ثم استحيضت في الثانية ، فهن نردها إلى ذلك أم لا ؟ على الخلاف() ، والصحيح أنه يجوز ، / ()

# ( فسرع رابسع )

إذا كان لها عادة أن تحيض من كل شهر خمسة أيام ، فلما كان في [ بعسض ] الشهور رأت خمسة أيام قبلها ، ولم تر تلك الخمسة ، فإن هاهنا قد تقدم بعض الشهور رأت خمسة أيام بعدها ، ولم ترها ، فإن هاهنا قد تأخر حيضا على وإن رأت تلك الخمسة ، وخمسة أيام قبلها ، فإن العشرة حيض ، ويكون قد تقدم

<sup>(</sup>۱) هذا هو الصحيح وعليه التفريع سواء طالت مدة الطهر أم لا ؟ وقال القفال لا تثبت فيما إذا زاد الحيض والطهر على تسعين يوما . الحاوي ۲/۱ ؛ المهذب ۸۱/۱ حلية العلماء ۲۸۸/۱ فتح العزيز ۲۹/۲ المجموع ۲۲۱/۲ ، الروضة ۵۸/۱

<sup>(</sup>٢) إلى ذلك ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) السابق في ص ٤٨٦

<sup>(</sup>٤) السابق في ص ٤٨٦ `

<sup>(</sup>٥) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٦) بعض ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٧) بعض ساقطة في : ج

<sup>(</sup> ٨ ) في ج : فإن

على (١) حيضها خمسة أيام ، وإن رأت تلك الخمسة ، وخمسة أيام بعدها ، فإن العشرة جيض ، ويكون قد زاد حيضها خمسة أيسام ، وإن رأت تلك الخمسة وخمسة أيام قبلها ، وخمسة أيام بعدها ، فإن الخمسة عشر حيض ، وقد تقدم على حيضها خمسة أيام ، وتأخر عنه (١) خمسة أيام أخر ،

### وهذا مذهبنا لا يختلف أصحابنا فيه الله

وقال أبو حنيفـــة إذا رأت خمسـة أيــام قبلــها فإنحــا لا تكــون حيضــا ، فأما إذا رأت خمسة أيام بعدها ، فإنها تكون حيضا<sup>(1)</sup> .

واحتج بأن الخمسة الثانية تكون تابعة للحيض السابق ، وليس كذلك الخمسة التي قبل الخمسة المعتادة ، فإنما لم يتقدمها حيض .

ودليلنا أنه دم صادف زمان الإمكان ، ولم يجاوزه ، فوجب أن يكون حيضا أصل ذلك الخمسة الثانية .

قالوا المعنى هناك أنه تقدمه حيض ، فكان تابعا ، وليس كذلـــــك في مســـالتنا ، فافترقا ، والجواب من وجهين :-

أحدهما أنه يبطل به إذا كان عادهما عشرة أيام ، فرأت خمسة أيام بعدها ، فيان هذه قد تقدمها حيض ، وعندهم لا يكون حيضا .

والثاني أنه لا اعتبار بالتبع ، وإنما الاعتبار بوجوده في زمن الامك\_\_\_\_ان . قياس ثان وهو أن هذه مدة لم تر فيها الدم قط ، فوجب أن يكون حيضا ، كم\_ا لو كانت مبتدأة .

<sup>(</sup>١) عبي ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٢) عمه ساقطة ي : ج

<sup>(</sup>٣) الحوي ٢٠٣١ المهذب ٨٢/١ الوجيز ٢٧/١ فتح العزيز ٤١٧/٢ المجموع ٤٢٣/٢ ، الروضة ٢٥٨/١

<sup>(</sup>٤) تحمة الفقهاء ٣٤/١، الهداية ١٧٩/١، الهدائع ٤١/١، شرخ فتح القدير ١٧٩/١، الاحتيار لتعليل المحتار ٣٠/١، العناية ١٨٠/١

قالوا هناك لا يؤدي إلى رفع عادة ، وهاهنا يؤدي إلى رفع عادة ، والجواب مــن وجهين :-

أحدهما أن هذا(") يبطل به إذا كان لها عادة أن تحيض على طول السنين خمسة أيام من شهر ، ورأت شهرين ثلاثة أيام ") ثم استحيضت في الثالث ، فإنها ترد إلى الثلاث ، وإن كان يؤدي إلى رفع العادة المستمرة .

والثاني أنا لا نسلم أن هذا رفع عادة ، بل هو زيادة ، والزيادة ليست رفعا . ألا ترى أن من كان معه مائة درهم ، فطرح فوقها مائة درهم أخرى ، فلا يقال إن هذا رفع ، بل هو زيادة .

فأما الجواب عن قولهم إن الخمسة الثانية تابعة ، فهو يبطل بمن كان لها عادة عشرة أيام ، ثم حاضت بعدها خمسة أيام ، فإن هذه تابعة ، وليست عندهم حيضا وأيضا ، فإنه لا اعتبار بوجوده في أيام الامكان .

# ( فسرع خامس )

إن كان عادمًا أن تحيض من كل شهر خمسة أيام ، من اليوم السادس إلى العاشر فلما كان في بعض الشهور رأت الدم من أول الشهر ، ثم استحيض عندنا تكون عادمًا الخمسة الثانية ، فنردها إليها ، وتكون هي الحيض الحيض وقال أبو العباس يحتمل وجها آحرا ، وهو أن أيام الحيض هي الخمسة الأولة "وجهه أن المبتدأة إذا رأت الدم في أول الشهر رددناها إلى أوله ، فكذلك هاهنا

<sup>(</sup>١) نماية ب: ١٣٨

<sup>(</sup>٢) ثلاثة أيام ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) ويه قال جمهور الأصحاب ٠

ألحاوي ٤٠٤/١ ، التعليقة للقاضي حسين ١/٥٥٨ ، المهذب ٨٢/١ ، حلية العلماء ٢٨٧/١ ، فتح العزيز ٢٢/٢ ، نتح العزيز ٢٢/٢ ، المحموع ٤٢٤/٢ ، الروضة ٢٦١/١

<sup>(</sup>٤) وضعفه إمام الحرمين والنووي . حلية العلماء ٢٨٧/١ المجموع ٢٥/٢

وهذا غير صحيح ؛ لأن المبتدأة ، إذا قلنا إن الحيض هي الخمسة الأولة لا يــؤدي إلى رفع العادة ، وأيضا فإنه لما لم يجز أن يعدل عـن الخمسة في القدر ، لا يجوز أن يعدل عنها في المكان .

#### (فـرع سادس)

إذا رأت المبتدأة الدم على صفة واحدة اتصل بما إلى آخر الشهر ، ثم في الشهر الثاني رأت خمسة أيام دما أسودا ، والباقي أصفر ، ثم في الشهر الثالث رأت السدم عبى صفة واحدة إلى آخره ، فإن في الشهر الأول تكون على القولين في السرد إلى يوم ولينة ، وفي الرد إلى ست أو سبع " .

وأما في الشهر الثاني فإنها تغتسل يوم السادس وتصلي ؛ لأن التمييز قـــد وحــد خمسة أيام .

وأما في الشهر الثالث فإن على المذهب الصحيح أن العادة (") تثبت بدفعة واحدة (") ، فترد إلى الخمسة ؛ لأنها رأت ذلك في الشهر الثاني ، وتثبت بذلك العادة .

وعلى قول من يقول من أصحابنا إن العادة لا تثبت بدفعة واحدة ، فإلى من يقول من أصحابنا إن العادة لا تثبت بدفعة واحدة ، فإلى النوم والليلة قد تكرر في الشهر الأول ، وفي الشهر الثاني من جملة الخمسة ، فتكون في الثالث تدد إلى يوم وليلة ، لأنه قد تكرر دفعتين ،

<sup>(</sup>۱) تقدم ذكرهما ص٤٥٣

<sup>(</sup> ۲ ) کدیة ج: ۱۹٤

<sup>( &</sup>quot; ) مصى ذلك في ص٤٨٦

فإن " قلنا إلها ترد في الشهر الأول إلى ست أو سبع فإن في الشهر الثالث تـــرد إلى خسة أيام ؛ لألها قد تكررت فوحدت في الشهر الأول من جملة [ السبع ] " . ووحدت في الشهر الثاني ، فردت في " الشهر الثالث إليها .

#### ( فسرع سابع )

إذا كان لها عادة أن تحيض من كل شهر خمسة أيام ، وتطهر خمسة وعشرين يوما ، فلما كان في بعض الشهور رأت في خمسة أيام حيضا ، وخمسة عشر يوما طهرا ، ثم رأت الدم من اليوم الحادي والعشرين ، فإنه ينظر فإن لم يجاوز الخمسة عشر فهو حيض ، ويكون طهرها قد نقص ، فصار خمسة عشر يوما ، وإن زاد على خمسة عشر ، فإلها مستحاضة ، فترد إلى خمسة أيام من أول الشهران ، وقال أبو العباس ترد إلى خمسة أيام من اليوم الحادي والعشريان ، ثم على قولنا يكون حيضا بعد ذلك خمسة أيام من كل ثلاثين يوما ، وعنده يكون حيضا خمسة أيام من كل عشرين يوما ،

والمسألة بحالها إذا كانت على عادها أن تحيض خمسة أيام من كل شهر ، فحاضت تلك الخمسة ، وطهرت عشرة أيام ورأت الدم من اليوم السادس عشر ، فإن هاهنا لا خلاف ألها ترد إلى الخمسة من أول الشهر ؛ لأن على قولنا ترد إلى أول الشهر بكل حال .

<sup>(</sup>١) في ج: وإن

<sup>(</sup>٢) السبع ساقطة في: ب

<sup>(</sup>٣) في ج: إلى

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١/٥٠١ المهذب ٨٢/١ حلية العلماء ٢٨٨/١ فتح العزيز ٧٤٢/٢ المحموع ٢٢٧/٢ الروضة ٢٦١/١

<sup>(</sup>٥) المهذب ٨٢/١، حلية العلماء ٢٨٨/١ ، المجموع ٢٧/٢

وعلى قول أبي العباس ترد هاهنا إلى أول الشهر ؛ لأنه لو قال ترد إلى خمسة أيلم من اليوم السادس عشر ؛ لأدى ذلك إلى أن يكون الطهر عشرة أيام ، ولا يجوز أن ينقص الطهر عن خمسة عشر يوما (١) والله أعلم بالصواب .

القسم الثالث من المستحاضات وهي التي لها تمييز وعادة ، فقد ذكرنا أن هذه تكون امرأة تقدمت لها عادة أن تحيض من كل شهر أياما معلومة ، ثم في بعض الشهور استحيضت ورأت دما بصفة دم الحيض ، وتميز عن دم الاستحاضة ،

فإن هذه لها عادة ، ولها تمييز" ، وقد ذكرنا أن التمييز مقدم على العادة سواء كان التمييز ناقصا عن العادة ، أو زائدا عليها" ،

<sup>( &#</sup>x27; ) ستأتي هذه المسألة ص ٢٧٥

<sup>( &</sup>quot; ) تقدم هذا في ص ٤٤٣

<sup>( - )</sup> ز - : باد

<sup>( ؛ )</sup> في 🗕 : عادة وتميير

<sup>(</sup>٤) و و ١٤٤

 <sup>(</sup>٢) الحاوي ٤٠٤/١) المهذب ١٨٢/١، حلية العلماء ٢٨٨/١، الوحيز ٢٧/١، فتح العزيز ٢٧٥/٢،
 انحموع ٢٣١/٢) الروضة ٢٦٢/١

<sup>(</sup>٢) ي ج: ألها

## ( فـرع أول )

إذا كانت (١) عادها أن تحيض من كل شهر خمسة أيام ، ثم استحيضت في بعــــف الشهور ، ورأت الدم الأسود عشر أيام ، فإن هاهنا ترد إلى العشرة (١) ؛ لأحـــــ التمييز .

وقال على بن خيران رحمه الله(") ترد إلى الخمسة التي هي عادة .

#### ( فسرع ثسان )

إذا كانت عادها أن تحيض من كل شهر خمسة أيام ، ثم استحيضت في بعيض الشهور ، ورأت الدم الأسود ثلاثة أيام ، فإن هاهنا ترد إلى هذه الثلاثية وتسترك العادة .

وعلى قول ابن خيران ترد إلى الخمسة أيام التي هي العادة ٠٥٠٠

وفيه وجه ثالث وهو إن أمكن الجمع بين العادة والتمبيز حبضناها الجميع عملا بالدلالتين وإن لم يمكس مستقط، وكان القسسولان القسسولان القسسولان الوحه المشهور عمد الحراسانيين وضعفه النووي المستود عمد الحراسانيين وضعفه النووي المستود عمد الحراسانيين وضعفه النووي المستود المستود عمد المستود عمد المستود الم

الحاوي ٤٠٤/١ ، المهذب ٨٢/١ ، فتح العزيز ٢/٥٧٦ ، المجموع ٤٣١/٢

<sup>(</sup>١) في ج: كان

<sup>(</sup>٢) وهو قول ابن سريج وأبي اسحاق قال البندنيجي هو المنصوص عليه . الحاوي ٤٠٤/١ المهذب ٨٢/١ حلية العلماء ٢٨٨/١ الوحيز ٢٧/١ ، فتح العزيز ٤٧٥/٢ ، المحموع ٤٣١/٢

<sup>(</sup>٣) وهو قول الاصطخري .

<sup>(</sup>٤) في ج: في

<sup>(</sup>٥) انظر المراجع السابقة

# (فسرع ثالث)

إذا كان عادتما أن تحيض من أول كل شهر خمسة أيام ، فلما كسان في بعسض الشهور استحيضت ، ورأت من اليوم السادس إلى العاشر دما أسودا ، وما بعدد وقبله بصفة دم الاستحاضة ، فإنحا ترد إلى الخمسة التي من السادس إلى العاشسر ، وإنما قلنا ذلك ؛ لأنا نرجع في التمييز إلى القدر والمكان ، وعلى قول ابن حسيران ترد إلى الخمسة التي من أول الشهر ؛ لأجل العادة ، والمذهب ما ذكرناه (") .

القسم الرابع من المستحاضات وهي التي لا تمييز لها ، ولا عدادة ، فقد ذكرنا (") أن فيها قولين :-

أحدهما ترد إلى يوم وليلة · والثاني ترد إلى ستة أيام أو سبع ــــــة ، وهذا إنما يكون في الشهر ألأول ، فإنا نأمرها أن تجلس إلى خمسة عشر يوما ، فإذا أن تجلس الى خمسة عشر يوما ، فإذا أن جاوز الخمسة عشر يوما و رددناها .

فأما في الشهر الثاني فإنه إذا حاوز اليوم والليلة ، أو حاوز الست أو السبع ، فإنحا تغتسل وتصلي ، ولا تجلس إلى خمسة عشر (أ) يوما ؛ لأنا قد حكمنا بكونحا مستحاضة ، ولا يجب عليها اعادة الصلاة في المدة المتحللة بسين اليوم والليلة

<sup>( &#</sup>x27; ) کایة ب: ۱۳۹

<sup>(</sup> ٢ ) الحاوي ١/٥٠١ ، فتح الْعزيز ٢/٧٧ ، المجسوع ٤٣٢/٢

<sup>(</sup>۳) و ص ۴٥٤

<sup>( ؛ )</sup> ي ج : فأما إذا

<sup>(</sup> ٥ ) يوما ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٦) کایة ج: ١٩٥

أوالست أو السبع إلى الخمسة عشر (") ؛ لأنا حكمنا بطهارها ، وأما الصوم السي تصومه في هذه المدة ، فهل يجب عليها (إعادته) (") أم لا ؟ فيه وجهان ("): - أحدهما أنها لا تقضى الصوم (") ؛ لأنا حكمنا الطهارها ،

والوجه الثاني ألها تقضي الصوم (\*) ، ووجهه ألها في هذه المدة يجوز أن تكور حائضا ، ويجوز أن لا تكون حائضا ، فاحتطنا في الصوم ، كما قلنا في الناسية إله تقضي الصوم (\*) ؛ ( لجواز ) (\*) أن تكون حائضا حال الصوم ، ويفارق الصلاة فإلها إن كانت حائضا ، فليس يجب عليها ، وإن كانت طاهرة ، فقد صلت . والصوم يجب عليها ، وإن كانت حائضا ، وهذا ليس بصحيح لثلاثة أوجه :- أحدها أنه يبطل بمن كان لها عادة ، فإن صومها. يصح بعد مضي العادة ، وإن كنا نجوز أن تكون حائضا .

والثاني أن الناسية لم يحكم بطهارتها ، وفي مسألتنا قد حكمنا أنها طاهرة ، فافترقا والثالث أن الناسية نأمرها أن تغتسل لكل صلاة (" ، وفي مسألتنا لا نأمرها أن تغتسل لكل صلاة ، فدل على الفرق بينهما .

<sup>(</sup>١) الحاووي ٢٠٦/١، التعليقة للقاضي حسين ٢٨٩/١، المهذب ٧٩/١، حلية العلماء ٢٨٩/١، فتح العزيز ٢٥٨/٢، المجموع ٣٩٨/٢، الروضة ٢٥٦/١

<sup>(</sup>٢) في ب: إعادة

 <sup>(</sup>٣) وبه صرح الشيرازي في المهذب ، وانكر ذلك عليه ، والمشهور عند العراقيين والخراسانيين أنحما قولان .
 المهذب ٧٩/١ ، فتح العزيز ٤٦٦/٢ ، المجموع ٤٠٠/٢

 <sup>(</sup>٤) وهو الأصح باتفاق الأصحاب ،
 الحاوي ٤٠٨/١ ، المهذب ٧٩/١ ، الوحيز ٢٧/١ ، فتح العزيز ٢٦٦/٢ ، المجموع ٤٠٠/٢ ، الروصة
 ٢٥٧/١

<sup>(</sup>٥) واختاره أبو العباس . الحاوي ٤٠٨/١ ، المحموع ٢٠٠/٢

<sup>(</sup>٦) ستأتي هذه المسالة ص٤٩٨

<sup>(</sup>٧) في ب: يجوز

<sup>(</sup>٨) ستاتي هذه المسألة ص ٤٩٨

#### ( فصــل )

فأما الناسية فلا تخلو من ثلاثة أحوال :-

إما أن تكون ناسية لوقيت حيضها وعدده، أو ناسية لوقيت حيضها وعدده، أو ناسية لوقيت حيضها ، ذاكرة لعدده، أو ناسية لعدد حيضها ، ذاكرة لوقته ،

فالفصل إل الأول: - وهو إذا كانت ناسية لوقت حيضها وعدده ، فإن هله متحيرة "، ليس لها طهر بيقين ، ولا حيض بيقين .

قال الشافعي رحمه الله في كتاب العدد (١) تكون هذه بمترلة المبتدأة فترد إلى يوم وليلة من أول كل شهر ،،

قال أصحابنا" رحمهم الله ويحتمل أن يقال إن هاهنا إن فيها قولا آخرا أنها ترد إلى ست أو سبع ؛ لأن المبتداة فيها قولان .

قال الشافعي في كتاب الحيض(°) إن هذه ليس لها حيض بيقين ، ولا طهر بيقسين فتغتسل لكل صلاة وتصلي أبدا ، وتصوم شهر رمضان كله ،،

<sup>(</sup>١) سميت بذلك؛ لأنما تحيرت في أمر نفسها وحيرت العالم في شأنما ٠ التعليقة للقاضي حسير ١٦٨/١د

<sup>(</sup>٢) مس محتصر المزنسي ص٢٣٢

 <sup>(</sup>٣) وهذا الطريق قطع الشيرازي والقفال والقاضيان والفوراني وأبو علي السنجي وامام الحرمين وصاحب
 الأمالي والغزالي والمتولي والبغوي وصاحب العدة والشاشي والرافعي والنووي

والمطريق الثاني ترد إلى يوم وليلة قولا واحدا وبه قطع الشيخ أبو حامد وانحاملي وسليم الرازي واس انصاغ والخرجاني والشيح نصر

الحاوي ٩/١، ٤٠ ، التعليقة للقاضي حسير ٢٨٦/ ، المهذب ٨٢/١ ، حلية العلماء ٢٨٩/١ ، الوحيز ٢٧/١ ، فتح العزيز ٤٩٠/٢ ، المجموع ٤٣٤/٢ ، الروضة ٢٦٤/١ ، الغاية القصوى ٢٦٠/١

<sup>(</sup>٤) قد سبق ي ص ٤٥٣

<sup>(</sup> د ) ﴿ أَجَدُهُ ، وَنَقُلُهُ الشَّاشِي فِي حَلَّيْهُ الْعَنْسَاءُ ٢٨٩/١

فإن أبا العباس رحمه الله قال هذا الذي ذكره الشافعي رحمه الله وألها ترد إلى يوم وليلة من أول كل شهر (" ليس بصحيح ؛ لأن المبتدأة جعلناها " أول شهرها حين رأت الدم ، وليس هذا موجودا في حق هذه ، بل كان يجب أن نقول إلها تنظر أقصى ما حاضت ،

فإذا قالت أقصى ما حضت يوم كذا وكذا ، ولا أدري هل كنت قبله طاهرة أو حائضا ؟ فنردها من بعد ذلك إلى اليوم والليلة ، أو الست أو السبع " ، أو نقول لها اذكري أي " وقت كنت طاهرة ،

فإذا قالت اذكر أني كنت طاهرة في عمري في يوم كذا ، إما يوم عيد ، أو يــوم جمعة ، فنردها إلى اليوم والليلة من بعد ذلك · .

وهذا القول غير صحيح ، ولا توبع عليه (°) ، بل المذهب ألها ليس لها طهر بيقب ، ولا حيض بيقين ، فتصلي أبدا ، وتغتسل لكل صلاة (°) ؛ لأنه يحتمل أن تكون تلك الساعة قد انقطع دمها ، فلا يجوز للزوج وطؤها أبدا ؛ لأن كل ساعة يحتمل أن تكون حائضا فيها ، وتصوم رمضان كله ،

فأما الصلاة فلا يجب عليها اعادها ؛ لأنها إن كانت حائضا ، فالصلاة ساقطة عنها ، وإن كانت طاهرة فقد أتت بالصلاة .

<sup>(</sup>١) في ج: هلال

<sup>(</sup>٢) في ج: جعلنا

<sup>(</sup>٣) في ج: والسبع

<sup>(</sup>٤) في ج: في أي

<sup>(</sup>٥) الجموع ٢/٥٣٤، ٢٣٦

<sup>(</sup>٦) انظر المراجع في الصفحة السابقة ٤٩٨

وأمــا الصــوم فإنحـا تصــوم شــهر رمضـان كلــه" ، وكان الشيخ أبو حامد يقول يصح لها منه خمسة عشر يوما ، ويفسد خمسة عشـر يوما ؛ لأن أكثر الحيض خمسة

عشر يوما (") وقال محمد بن الحسن رحمه الله يفسد عليها عشرة أيـــام (") ؟ لأن ذلك أكثر الحيض عنده (") .

قال القاضي رحمه الله وهذا الذي ذكراه غلط قبيح ، وذلك أننا إنما رددناها إلى أكثر الحيض ؛ لجواز أن يكون الحيض قد وحد في هذه المدة ، وهاهنا يحتمل أن يكون أول الدم في اليوم الأول بعد طلوع الفحر ، فيكون إلى مثل ذلك الوقت من اليوم السادس عشر / ، وكذلك يحتمل أن يكون أول الدم في اليوم الأول وقل الظهر ، فيكون إلى مثل ذلك الوقت من السادس عشر / " ، فيفسد عليها ستة عشر يوما ،

وعلى قول محمد بن الحسن رحمه الله يفسد عليها من الشهر أحد عشر يوما ؟ لمله ذكرناه ،١٠٠

<sup>(</sup>١) قال النووي في المجموع ٤٤٧/٢ اتفقتَ على ذلك نصوص الشافعي والأصحاب ٠

 <sup>(</sup>٢) وهذا قطع أبو على الطبري وانحامني وابو على السنجي والغزائي والجرحاني .
 والوجه الثاني لا يحسب منه إلا اربعة عشر يوما قاله أبو زيد المروزي وتبعه المتأخرون من اخراساسيين ووافقهم من العراقيين الدارمي وصاحب الحاوي والمصنف والشيرازي وصاحب الشامل .
 الحاوي ٢١٢/١ ، المهذب ٢٣/١ ، حلية العلماء ٢٩٠/١ ، الوحيز ٢٧/١ ، فتح العزيز ٢٩٦/٢ ،
 المحموع ٢٧/٢ ، الروضة ٢٥/١

<sup>(</sup>٣) والمذهب ألها تقضي عشرين يوما لاحتمال أن اخبض عشرة أياء في رمضان وعشرة أياء في العشرين الني قصتها هذا إن علمت ندايته من اللين وإلا فإلها تقضي الذين وعشرين يوما.
البدائع ٢/١١ ، شرح فتح القدير ١٨٠/١ ، البحر الرائق ٣٦٤/١ ، رد امحتار ٤٨١/١

<sup>(</sup>٤) سبقت الاشارة إليه ص٧٣٤

<sup>(</sup>٥) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٦) في ج: ذكرنا

والدليل على ذلك ألهم قالوا تغتسل لكل صلاة (۱) ، فتغتسل لصلاة المغرب والعشاء (۱) ، وإن كان اليوم قد انقضى لغروب الشمس ، فعلى هذا يكون قد فسد عليها من شهر رمضان ستة عشر يوما ، وصح لها صوم أربعة عشر يوما والله أعلم بالصواب ،

فإذا أرادت القضاء فإلها تصوم شهرا غير شوال ، وغير ذي " الحجة ، فإذا كلا تاما صح لها منه أربعة عشر يوما ، على ما ذكرنا ، ويبقى عليها يومان ، فاردت قضاءهما فإها تضيف إليهما يوما آخرا ، وتضيف ذلك إلى أكثر الحيض أرادت قضاءهما فإها تضيف إليهما يوما آخرا ، وتضيف ذلك إلى أكثر الحيض وهو خمسة عشر " يوما ، فيكون الجميع ثمانية عشر يوما ، فتصوم من أول هذه الثمانية عشر ثلاثة أيام ، ومن آخرها ثلاثة أيام ، وقد صح لها صوم يومين بيقين " وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه كان أول مدة حيضها اليوم الأول ، فإن الحيض ينتهي إلى اليوم السادس عشر ، فيبقى لها السابع عشر ، والثامن عشر صوم صحيح ، وإن كان الحيض من أول الثاني ، فإنه ينتهي إلى السابع عشر ، فجعل لها اليسوم الأول واليوم الثامن عشر" / ، وإن كان الحيض من الثالث ، فإنه ينتهي إلى الثامن عشسو واليوم الثامن عشر" / ، وإن كان الحيض من الثالث ، فإنه ينتهي إلى الثامن عشسو

<sup>(</sup>١) البدائسيع ٢/١٤، البحرالرائق ٢/٥٣، حاشية ابن عابدين ٢٨٠/١

<sup>(</sup>٢) ستأتي هذه المسالة في ص٥٦٥

<sup>(</sup>٣) نماية ج: ١٩٦

<sup>(</sup>٤) نماية ب: ١٤٠

وحكى صاحب الحاوي وحها أنها إذا أرادت صبام يومين صامت يومين في أول الشهر ويومين في أول الشهر ويومين في أول النصف التاني قال النووي وهذا الذي أطلقه ليس بصحيح وهوغريب حدا .

الحاوي ١٩٣/١ ، التعليقة للقاضي حسين ١٩٣/١ ، المهذب ٨٣/١ ، حلية العلماء ٢٩٦/١ ، الوحيز ٢٨٨/١ ، فتح العزيز ٥٠٨/٢ ، المجموع ٢٥٥/٢ ، الروضة ٢٦٨/١

<sup>(</sup>٦) في ج: اليوم الثاني

ويحصل لها الأول والثاني / (۱) ، فعلى هذا في جميع الأحوال يحصل لها يومان بيقين وأما إذا أرادت أن تصوم يوما بيقين ، فإلها (۱) تضيف إليه يوما آحرا ، وتضيف ذلك إلى أكثر الحيض ، فتكون سبعة عشر يوما فتصوم من أولها يومين ، ومن آخرها يومين ، وقد صح لها صوم يوم بيقين (۱) ؛ لأن الحيض إن كان مسن اليوم الأول فإنه ينتهي إلى السادس عشر ، ويبقى لها السابع عشر ، وإن كان الحيض من اليوم الثاني فإنه ينتهي إلى السابع عشر ، ويبقى من (۱) اليوم الأول .

قال أبو بكر بن الحداد رحمه الله في ذلك طريقة أخرى وهو أنها تصوم ثلاثة أيام وقد صح لها يوم بيقين ، وذلك أنها تصوم يوما ، وتحسب الذي يليه لا تصومه وتصوم يوما آخرا من الثالث إلى السادس عشر أي يسوم شاءت ، ولا تصوم السادس عشر ، وتصوم السابع ، وقد صح لها يوم بيقين (°) ،

وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه إن كان الحيض هو اليوم الأول فإنه ينتهي إلى السادس عشر ، فيحصل لها السابع عشر ، وإذا (١) كان الحيض هو اليوم الثاني ، فإنه ينتسهي إلى السابع عشر وقد حصل لها اليوم الأول ،

<sup>(</sup>١) ما بين المائلين ساقط في: ج

<sup>(</sup>٢) في ج: وإلها

 <sup>(</sup>٣) هـــذا هـــو الصحيـــح المشــــــهور في كتــــــ متـــــأخرى الأصحـــــاب مــــــن الطريقتـــــير ،
 وفيه وجه شاذ أنه يكفيها أن تصوم يومين بينهما أربعة عشر يوما ،

اخاوي ٤١٣/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٧٣/١ ، المهذب ٨٣/١ ، الوحيز ٢٨/١ ، فتح العزيز ٥٠٥/٢ المحموع ٤٥١/٢ ، الروضة ٢٦٨/١

<sup>(</sup>٤) من ساقطة في : ج

<sup>(</sup> ٥ ) فتح العزيز ٥٠٦/٢ ، المجموع ٤٥١/٢ ، الروضية ٢٦٨/١

<sup>(</sup>٢) في ج: وإن

وإن كان اليوم الأول من بقية الحيضة الأولة ، فإن من الثاني إلى السادس عشر هو طهر ؟ لأن أقل الطهر خمسة عشر يوما ، وقد صامت في هذه المدة يوما ، فصـــح بذلك أن صوم اليوم صحيح بيقين ،

ولا يجوز أن يقال إلها" تصوم من أول السبعة عشر يوما ، ومن آخرها يوما ، ولا يجوز أن يقال إلها" تصوم من أول السبعة عشر من بقية الحيضة الأولىة ، ويكون الطهر من الثاني إلى السادس عشر ، ويكون السابع عشر من الحيضة الثانية ولا تكون قد صامت شيئا . "

وأما إذا أرادت أن تصوم ثلاثة أيام فإلها تزيد عليها يوما ، فتصير أربع أيام فتضيفها إلى أكثر الحيض ، فتكون تسعة عشر يوما ، فتصوم من أولها أربعة أيام ومن آخرها أربعة أيام ، وقد صح لها صوم ثلاثة أيام بيقين (٢) ،

وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه إن كان أول الحيض أول يوم ، فإنه ينتهي إلى السادس عشر ، ويبقى لها الثلاثة الأيام الأخيرة ، وإن كان اليوم الثاني فإنه ينتهي إلى السابع عشر ، فيبقى من أول المدة يوم ، ومن آخرها يومان / .

وإن كان أول الحيض من اليوم الثالث فإنه ينتهي إلى الثامن عشر ، فيحصل لها من أول المدة يومان ، ومن آخرها يوم /(1) ، وإن كان أول الحيض من اليوم الرابع فإنه ينتهي إلى السابع عشر ، فتحصل لها الثلاثة الأولة .

<sup>(</sup>١) إنما ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٢) المحموع ٢/٢٥٤

<sup>(</sup>٣) الحاوي ١٤١٤/١) التعليقة للقاضي حسين ٥٧٣/١) المهذب ٨٣/١ ، فتح العزيز ٢٠٩/٢ ، المجموع ٢٦٨/٢) الروضة ٢٦٨/١

<sup>(</sup>٤) ما بين المائلين ساقط في : ج

فإنما " يجب عليها الغسل لكل صلاة /" ، وكل موضع شككنا في الحيـــض ، و لم نجوز انقطاع الدم ، فإنما تتوسأ لكل صلاة " ، وعلى ذلك فروع منهــا :-

### ( فسرع أول )

إذا قالت أتيقن أني كنت أحيض إحدى العشرات من الشهر ، إما الأول أو الثاني أو الثالث ، ولا أعرف موضعه إلا أني اتيقن أن بعض العشرات لا يدخل في بعض ، فإن العشر الأول مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكن صلة ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم فيه إلى آخر العشر ؛ لأنا نشك في الحيض ، ولا يمكن انقطاع الدم .

فإذا مضي آخر العشر اغتسلت ؛ لأنه يمكن انقطاع الدم ، ثم تتوضأ لكن فريضه إلى آخر الثلاثين ، ثم تغتسل ، فتحصل ثلاث اغتسالات . (١)

## ( فرع ثان )

إذا قالت أتيقن أني كنت أحيض من كل شهر عشرة أيام ، ولا أعرف موضعها ولا أعلم هل يختلط بعض العشرات ببعض أم لا ؟

فإن العشر الأول تتوضأ لكل صلاة ؛ لأنه مشكوك في كونه حيضا ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، فإذا مضى آخر العشر اغتسلت وصلت ، أو اغتسنت لكل صلة ؛ لأنه لا يمكن انقطاع الدم ، اللهم إلا أن تقول أنا أتحقق أن " انقطاع الدم . كأن

<sup>( &#</sup>x27; ) کایة ب : ۱۶۱

<sup>( \* )</sup> ما بير المائلين ساقط في : ج

<sup>( ° )</sup> الحاوي ۱۷/۱) ؛ التعليقة للقاصي حسين ١/٥٧٥ ، المهدت ۱۳۲۱ ، الوجيز ۲۸/۱ ، فتح العريز ۱۵/۲ المجموع ۲۸۱/۲ ، الروصة ۲۷۱،۱

<sup>(</sup>٤) أَخَاوِي ١/٧١٧) المهدب ١٨٣١، فتح العزيز ٥٢٢/٢، أحسر ع ٤٨٤/١.

<sup>(</sup> ٥ ) أن ساقطه في : ج

يكون في وقت الظهر والعصر ('' ، قُإلها تغتسل في ذلك الوقت في كل يـــوم ، ولا تغتسل لكل صلاة ، وعلى هذا إلى آخر الشهر ، .

وكل موضع قلنا إنها تتوضأ لكل فريضة جاز لها: أن تصلي النوافل ، وكل موضع قلنا يجب عليها أن تغتسل لكل صلاة لم يجز لها " أن تصلي نافلة إلا بالغسل أيضا ."

## ( فرع ثالث )

إذا قالت أتحقق أني كنت أحيض من كل شهر ثلاثة أيام من العشر الأول ، ولا أعرف موضعها من العشر ، فإن من اليوم الأول إلى آخر الثالث مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكل صلاة ؛ لأنه لا يمكن انقطاع الدم فيه .

فإذا مضى آخر الثالث اغتسلت لكل صلاة إلى آخر العاشر ، إلا أن نجوز انقطاع الدم فيه ، إلا أن تقول كنت أتحقق أن أ انقطاع الدم ، كان وقت الظهر أو وقست العصر ، فتغتسل في كل يوم ذلك الوقت "،

وأما إذا قالت أتحقق أن حيضي أربعة أيام من العشر الأول ، ولا أعرف موضعها فإن من اليوم الأول إلى اليوم الرابع يجوز أن تكون حيضا ، ولا يحتمل/" انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، فإذا مضى آخر الرابع اغتسلت لكل فريضة إلى آخر العاشر ،

وأما إذا قالت أتحقق أني كنت أحيض من كل شهر خمسة أيام من العشر الأول فإن من اليوم الأول إلى آخر الخامس مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكل صلاة

<sup>(</sup>١) والعصر ساقطه في: ج

<sup>(</sup>٢) لها ساقطه من: ج

<sup>(</sup>٣) احاوي ١/٧١) ، المهدب ٨٤/١ ، الوحيز ٢٨/١ ، المجموع ٤٨٤/٢ ، الروضة ٢٧٢/١ .

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١/٨١٤، المهذب ١/٤٨، فتح العزيز ٢/٠٢٥، المحموع ٢/٤٨٤.

<sup>(</sup>٥) مابين المائلين ساقط في: ج

لأنه لا يمكن انقطاع الدم ، فإذا مضى آخر الخامس اغتسلت لكل فريضة إلى آخر العاشر .(¹)

## ( فرع رابع )

إن قالت أتحقق أن حيضي ستة أيام من العشر الأول ، فإن هاهنا لها وسيض يومين بيقين ؛ لأنه إن كان من الأول إلى السادس ، فقد حصل الخامس والسادس حيضا بيقين ، فعلى هذا من اليوم الأول إلى آخر الرابع مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكل صلاة فريضة ؛ لأنه لا يحتمل انقطاع الدم ، والخامس والسادس حيض بيقين ، فإذا مضى آخر السادس اغتسلت لكل فريضة إلى آخر العاشر (1).

وأما إذا قالت أتحقق أن حيضي كان سبعة أيام من العشر الأول ، فإن هاهنا لها أربعة أيام حيض بيقين ؛ لأنه إن كان من الأول إلى السابع أو من الرابع إلى العاشر ، فقد حصل " الرابع والخامس والسادس والسابع حيضا بيقين ، فيكون من اليوم الأول إلى آخر الثالث مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكل فريضة ؛ لأنه لا يمكن انقطاع الدم وإلى آخر السابع حيض بيقين .

فإذا مضى آخر السابع اغتسلت لكل فريضة إلى آخر العاشر ؟ لأنه لا يمكن انقطاع الدم .(1)

<sup>(</sup>١) الحاوي ١١٨/١ ، المهذب ٨٤/١ ، قاية المحتاج ٣٥٤/١ .

<sup>(</sup>٢) وج: له

<sup>(</sup>٣) ئي ج: يوم

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١٩/١)، المهذب ٨٤/١، فتح العزيز ١٥/١، المجموع ٤٨٣/٢ ، تماية اسحتاج ١٩٥١.

<sup>(</sup>٥) نماية ج: ١٩٨.

<sup>(</sup>٦) اخاوي ٤١٩/١ ، المهدب ٨٤/١ ، المحموع ٤٨٣/١ .

وأما إذا قالت أتحقق أن حيضي ثمانية أيام من العشر الأول ، فإن هاهنا لها سستة أيام حيض بيقين ؛ لأنه إن كان من الأول إلى الثامن ، فقد حصل الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن حيضا بيقين ، وكذلك إن كان الحيض مسن الثالث إلى العاشر ، فيكون اليوم الأول والثاني مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكل فريضة ؛ لأنه لا يحتمل انقطاع الدم .

فإذا مضى آخر الثامن اغتسلت لكل صلاة إلى آخر العاشور . (')
وأما إذا قالت اتحقق أن حيضي كان سبعة أيام من العشر الأول فإن هاهنا لها تمانية
أيام حيض بيقين ؛ لأنه إن كان الحيض من الأول إلى آخر التاسع ، فقد حصل من
الأول إلى آخر التاسع حيض ، وإن كان أوله من الثامن إلى آخر العاشر ، فقله
حصل أيضا ثمانية أيام ('') حيض ، فيكون الأول مشكوك في كونه حيضا ؛ لأنه لا
يمكن انقطاع الدم فيه ، فتتوضأ لكل فريضة ، واليوم العاشر يمكن انقطاع الدم فيه
فتغتسل لكل صلاة . ('')

#### ( فوع خامس )

إذا قالت أتحقق أن حيضي كان عشرة أيام من كل شهر ، إلا أني متيقنة أني كنت في العشر الآخرة طاهرا ، فإن هاهنا العشر الأولة مشكوك في كولها حيضا ، فتتوضأ لكل فريضة ؛ لأنه لا يحتمل انقطاع الدم ،

فإذا مضى آخر العاشر اغتسلت لكل فريضة ونافلة إلى آخر العشرين ؛ لأنه يمكن انقطاع الدم ، إلا أن تقول أتيقن أن كان ينقطع وقت الظهر ، فيكون على ماييناه .(١)

<sup>(</sup>١) المهذب ١/٤٨، المحموع ٢/٢٨٤.

<sup>(</sup>٢) أيام / ساقطه من: ج

<sup>(</sup>٣) المهذب ٨٤/١ ، المجموع ٢/٤٨٣ .

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١٨/١، المهذب ٨٤/١، الوجَّيز ٢٨/١، فتح العزيز ٢٢/٢، المحموع ٤٨٤/٢، الروضة

#### ( فرع سادس )

إذا قالت أتحقق أن حيضي كان من كل شهر عشرة أيام ، إلا أني متيقنه أن في العشر الأول كنت طاهراً ، فإن هاهنا إذا مضى آخر العاشر تتوضأ لكل فريضة " ؛ لأنه مشكوك في كونه حيضاً ، ولا يمكن انقطاع اللم إلى آخر العشريسن ،

فإذا مضى آخر العشرين اغتسلت لكل صلاة إلى آخر الشهر ؛ لأنه يمكن انقطاع الدم .(٢)

## ( فرع سابع )

إذا قالت أتيقن أن حيضي كان خمسة أيام من العشر الأول ، إلا أني أتيقـــن أن اليوم الأول كنت طاهراً ، فإن هاهنا اليوم السادس حيض بيقين ؛ لأنه إن كـــان أول الحيض الثاني ، فهو ينتهي إلى آخر السادس ،

وإن كان من السادس فينتهي إلى آخر العاشر ، فيحصل السادس حيضا بيقين ، فيكون من الثاني إلى آخر الخامس مشكوك في كونه حيضاً ، فتتوضأ لكن صلاة ؟ لأنه لا يمكن انقطاع الدم والسادس حيض بيقين ، فإذا مضى آخر السادس العاشر ؟ لأنه يمكن انقطاع الدم . "

. ۲۷۲/1

<sup>(</sup>١) كاية ب: ١٤٢.

<sup>(</sup>٢) المهذب ٨٤/١، المجموع ٨٥/٢، الروضة ٢٧٢/١.

<sup>(</sup>٣) المهذب ١/٦٨، المحموع ٢/٨٦٨.

#### ( فرع ثامن )

إذا قالت أتيقن أن حيضي كان خمسة أيام من كل شهر من العشر الأول ، إلا أن أتيقن أن اليوم الخامس كنت طاهرا ، فإن هاهنا الخمسة الأولة طهر بيقين ؛ لأنها تيقنت طهر اليوم الخامس ، فلا يجوز أن تكون قبله أربعة أيام حيض ، ويكون الحيض من السادس إلى العاشر ، ولا اشكال فيك "، ، وإنما هذه مغالطة "

وإن كانت المسألة بحالها إلا أنها قالت أتيقن أن يوم السادس كنت طاهرة فـــان الخمسة الأولة حيض بيقين ، ولا اشكال فيه (١) ، والله أعلم بالصواب .

#### ( فسرع تساسع )

إذا قالت أتيقن أن حيضي كان عشرة أيام من كل شهر إلا أبي أتيقسن أن يروم العاشر كنت طاهرا ، فإن هاهنا العشر الأول طهر بيقين ؛ لأنه لا يجوز أن يكون قبل هذا اليوم حيض ؛ لأنها قالت حيضي عشرة أيام ، فيكون إذا مضى العاشر تتوضأ لكل صلاة ؛ لأنه مشكوك في كونه حيضا / ، ولا يمكن انقطاع السدم إلى آخر العشرين ، فإذا مضى آخر العشرين اغتسلت لكل فريضة ونافلة إلى آخر الشهر ؛ لأنه لا يمكن انقطاع الدم (") .

<sup>(</sup>١) في ج: لا اتيقن

<sup>(</sup>٢) المحموع ٢/٢٨٤

<sup>(</sup>٣) في ج: مغلطة

<sup>( 3 )</sup> Hang 3 7/7 A3

<sup>(</sup>٥) الحاوي ١٨/١) ، المهذب ١٨٥١ ، المحموع ٤٨٧/٢

#### (فسرع عساشسر)

إذا قالت أتحقق أن حيضي كان عشرة أيام من كل شهر . إلا أبي أتحقيق أن اليوم الحادي عشر كنت طاهرا ، فإن هاهنا من اليوم الأول إلى آحر العاشر مشكوك في كونه حيضا /" ، فتتوضأ لكل فريضة ؛ لأنه لا يمكن انقطاع الدم ، ومن أول الثاني عشر إلى آخر الحادي والعشرين تتوضأ لكل صلاة أيضا ؛ لأنه لا يمكن انقطاع الدم ، فإذا مضى آخر الحادي والعشرين اغتسلت لكل صلاة إلى آخر الشهر " .

## ( فـرع حادي عشـر )

وهي مسالة سهى فيها الشيخ أبو حامد رحمه الله ( فقال )<sup>(1)</sup> إذا قالت<sup>(1)</sup> أنحقـــق أنه كان لي في كل شهر طهر بين حيضتين ،

فإنه يحتمل أن يكون من اليوم (١) الأول إلى الرابع عشر حيض ، أو من (١) الخامس إلى التاسع والعشرين طهر ، واليوم الآخر حيض ، ويحتمل أن يكون اليـــوم الأول حيضا ، ومن الثاني إلى آخر السادس عشرطهر ، ومن السابع عشر إلى آخر الشهر حيض ،

و يحتمل أن يكون الطهر متوسطا ، وقبله حيض وبعده حيض ، إما يوم من أوله ويوم من آخره ، أو يومين قبله ويؤمين بعده ، أو ثلاثة قبله وثلاثة بعده ، كذا إلى أن يحتمل أن يكون سبعة أيام ونصف قبله وسبعة أيام ونصف بعـــده ، فيكـون

ر ١ ) ما س المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٢) في ج: السادس والعشرين

ر ٣) المهدب ١٥/١ المحموع ١٨٥/٢

ر ٤ ) في الله فقالت

ر د ). کمایة ج : ۱۹۹

ر ٦ ) اليوم ساقطة في : ج

ر Y ) في ح : ومن

الخامس عشر والسادس عشر طهر بيقين يجوز للزوج وطؤها فيه ، ويكون اليـــوم الأول مشكوكا في كونه حيضا

ولا يحتمل انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، ومن اليوم الثاني إلى آخر الرابسع عشر يحتمل انقطاع الدم ، فتغتسل لكل صلاة / ، والخامس عشر والسادس عشر طهر بيقين ، والسابع عشر مشكوك فيه ، ولا يحتمل انقطاع الدم . فتتوضأ لكل صلاة / (1) ، ومن آخر السابع إلى آخر الشهر يحتمل انقطاع الدم . فتغتسل لكل صلاة ، وتجري في بقية الشهر على هذا(1) .

قال القاضي رحمه الله وهذا الذي ذكره خطأ بيقين ؛ لأنه لا خلاف أنه يحتمل أن يكون اليوم الآخر حيضا ، فإذا أن كذلك فيتعقبه خمسة عشر يوما طهر من الشهر الثاني ، وبعد ذلك خمسة عشر يوما حيض أو خمسة أيام حيض ، وبقيلة الشهر طهر ، فلا يوجد حيضان في شهر ،

وقوله إن الخامس عشر والسادس عشر طهر بيقين ، خطاً أيضا ؛ لأنه إذا احتمل أن يكون اليوم الآخر حيض (أ) فيعقبه خمسة عشر يوما طهر ، ومن اليوم السادس عشر إلى العشرين حيض ، وخمسة عشر يوما طهر إلى خمسة من الشهر الاخر ، وبعده خمسة عشر يوما حيض ، فيكون الخامس عشر والسادس عشر حيضا ، وإنما الحكم في هذه أنه لا يوجد طهر بين حيضتين ،

<sup>(</sup>١) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٣) في ج: فإنه إذا

<sup>(</sup>٤) في ج: حيضان

فلا يحمل على هذا التفصيل الذي ذكره ، بل يكون حكمها حكم المتحيرة الستي لا تعرف وقت حيضها ولا عدده ، وقد بينا حكمها فيما تقدم (١٠٠٠ .

وإنما يصح "هذا الذي ذكره أن لو قالت إني أخقق أن شهرا بعينه " ، إمـــا أن تقول شوال أو رمضان ، فتعينه فتقول إني رأيت فيه طهرا بين حيضتين ، فيحتمــل على هذا الذي ذكره في ذلك الشهر وحده ، وتكون بعد ذلك متحيرة .

## ( فــرع ثاني عشــر )

إذا قالت أتحقق أن حيضي من كل شهر خمسة أيام ، وأتحقق أن الخمسة الآخرة من الشهر كنت طاهرا بيقين ، وأتحقق أني تقدم لي قبلها طهر صحيح ، فإن الحكم هاهنا أنه يحتمل أن يكون الحيض من اليوم الأول إلى الخامس ، ويحتمل أن يكون من السادس إلى آخر العاشر ؛ لأن في هاتين الحالتين يكون بعده طهر صحيح / ، ولا يجوز أن تكون أيام الحيض في الخمسة الثالثة من الشهر ؛ لأنا لو" قلنا ذلك لم يحصل لها طهر صحيح / " ؛ لأن قبلها عشرة أيام ، وبعدها إلى الخامس والعشرين عشرة أيام ، والطهر الصحيح لا يجوز أن يكون عشرة أيام ، ويحتمل أن يكون الخيض الخمسة الرابعة ؛ لأنه يتقدمها طهر صحيح ، ويحتمل الخمسة الخامس يحتمل أن يكون قبلها طهرا صحيحا ، وإذا ثبت هذا فإن من اليوم الأول إلى الخامس يحتمل أن يكون حيضا ، ويحتمل ألا يكون حيضا ، ويحتمل ألا يكون ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل فريضة ،

<sup>( &#</sup>x27; ) و ص ۹۸ ٤

<sup>( &</sup>quot; ) في ج: ولا يصح

<sup>(</sup>٣) قال النووي في المجموع ٤٨٩/٢ ولا شك في صحة هذا وعبارته – أي الشيخ أبي حامد = تقتضيه اهـــ

<sup>(</sup>٤) کاية ب: ١٤٣

<sup>(</sup>د) م بين المائلين ساقط في : ج

فإذا مضى آخر الخامس اغتسلت لكل صلاة ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم إلى آخر العاشر ، وخمسة أيام بعدها طهر بيقين ، فإذا مضى آخر الخامس عشر توضات لكل صلاة / ؛ لأنه يحتمل أن يكون حيضا ، ولا يحتمل انقطاع الدم إلى آخر العشرين ، فإذا مضى آخر العشرين اغتسلت لكل صلاة إلى آخر الخامس والعشرين / " ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، والخمسة الآخرة طهر بيقين ؛ لإحاره بذلك ، فيحصل لها عشرة أيام طهر بيقين الخمسة الثالثة والسادسة ، ويكون حكمها في سائر الشهور على هذا ، في أي موضع نزلت الحيض من الشهر الأول فقي ذلك الموضع تترله من الشهر الثاني " .

<sup>(</sup>١) في ج: ويكون إلى

<sup>(</sup>٢) آخر ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) ما بين المائلين ساقط في: ج

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١/٠/١ ، المهذب ١/٥٨ ، المحموع ٢/٦٨٤

## (فرع ثالث عشر)

إذا قالت أتحقق أني كنت أحيض في كل شهر عشرة أيام إلا أني أتحقق أن يسوم العاشر كنت حائضا ، فإن هاهنا يحتمل أن يكون الحيض من اليوم الأول إلى آخر العاشر ، ويحتمل أن يكون من أول العاشر إلى آخر التاسع عشر ، فمسن اليسوم الأول إلى آخر التاسع عشر ، فمسن اليسوم الأول إلى آخر التاسع تتوضأ لكل صلاة ؛ لأنه مشكوك في كونه حيضها ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، والعاشر حيض بيقين ، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر يختمل انقطاع الدم ، فتغتسل لكل صلاة وبقية الشهر طهر بيقين ، "

# ( فرع رابع عشر<sup>(۲)</sup>)

إذا قالت أتحقق أني كنت أحيض من كل شهر خمسة أيام إلا أبي كنت يوم الثاني عشر حائضا بيقين ، فإن هاهنا يحتمل أن يكون الحيض من اليوم الثامن إلى آخر الثاني عشر ، ويحتمل أن يكون من الثاني عشر إلى آخر السادس عشر ، فمن اليوم الأول إلى آخر السابع طهر بيقين ، ومن أول الثامن إلى آخر الحادي عشر مشكوك في كونه حيضا ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، والثان عشر عشر بيقين ، ومن الثالث عشر إلى آخر السادس عشر يحتمل انقطاع الدم ، فتتوسأ لكل صلاة ، والشاع الدم ، فتنتسل نكل صلاة ، ومن الشابع عشر إلى آخر الشهر طهر بيقين ، (")

#### ( فــرع خامس عشر )

إذا قالت كنت أحيض من كل شهر عشرة أيام إلا أن أتحقيق أن باقيه طهرا صحيحا ، وأتحقق أن اليوم الثاني عشر كنت حائضا بيقين ، فإن هاهنسا الطهر الصحيح من السادس عشر إلى آخر الشهر ، ولا يجوز [ أن يكون] (١) الطهر إلا في

<sup>(</sup>١) اخري ١٨/١ع، المهذب ١٨٥١، المحموع ٤٨٧/٢

<sup>(</sup>۲) فماية س : ۲۰۰

<sup>(</sup>٣) اخري ١٩/١ع ، المهدب ١٥/١ ، المحموع ٢٨٧/٢

<sup>( ؛ )</sup> أن يكون ساقطة في : ب

هذه المدة ؛ لأنه لا " يسلم قبلها ، فيحتمل أن يكون الحيض من الثالث إلى آخر الثاني عشر ، ويحتمل أن يكون من السادس إلى آخر الخامس عشر ، فاليوم الأول والثاني طهر بيقين ، ومن السادس إلى آخر الثاني عشر سبعة أيام حيض بيقين على كل الأحوال ، فيكون الثالث والرابع والخامس مشكوك في كونه حيضا ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، ومن السادس إلى آخر الثاني عشر حيض بيقين ومن الثالث عشر إلى آخر الخامس عشر يحتمل انقطاع الدم ، فتغتسل لكن صلاة وبقية الشهر طهر بيقين " ،

## ( فسرع سادس عشر <sup>(۱)</sup> )

إذا قالت إني كنت أحيض في كل شهر خمسة أيام من العشر الأول ، وأتحقق أن اليوم الخامس كنت حائضا ، وأتحقق أن اليوم الثاني كنت طاهرا ، فيان هاهنا يحتمل أن يكون الحيض من الثالث إلى آخر السابع ، ويحتمل أن يكون من الخلمس إلى آخر التاسع ، والخامس والسادس والسابع حيض بيقين ، والأول والثاني والعاشر طهر بيقين ،

فيكون الثالث والرابع مشكوك في كولهما حيضا ، ولا يحتملان انقطاع الـــدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، والخامس والسادس والسابع حيض بيقين ، والثامن والتاسع يحتمل انقطاع الدم ، فتغتسل لكل صلاة ، وما بعد ذلك طهر بيقين ، (1)

<sup>(</sup>١) لامكررة في: ب

<sup>(</sup>٢) الخاوي ٢٠/١ ، المهدب ١٥٥١ ، المجموع ٤٨٨/٢

<sup>(</sup>٣) في ج: سابع عشر

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١/٠٢، المهذب ١٥٥١، المجموع ٢٨٧/٢

### ( فسرع سابع عشر )

ذكره أبو إسحاق المروزي رحمه الله إذا قالت كنت أحيض من كل شهر خمسة أيام ، وأتحقق أبي كنت يوم السادس حائضا ، فأنا الله يوم السادس والعشرين طلهرا وإلا كنت يوم السادس طاهرا ، فأنا الله يوم السادس والعشرين حائضا ، فإن هاهنا ليس لها حيض بيقين ، وكأنها تقول حيضي أحد هذين اليومين ، فإن كان السادس حيضا ، فإنه يحتمل أن يكون مسن السادس إلى آخر السادس الي تحر العاشر ، وإن كان السادس والعشرون حيضا ، فيحتمل أن يكون من السادس التاني والعشرين إلى آخر السادس والعشرين ، ويحتمل أن يكون من السادس من الثاني والعشرين إلى آخر السادس والعشرين ، ويحتمل أن يكون من السادس والعشرين إلى آخر يوم الثلاثين ، فيكون الأول طهرا بيقين ، ومن الثاني إلى آخر ولا يقال إن السادس مشكوك في كونه حيضا ، ولا يجوز انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلة ، ولا يقال إن السادس حيض بيقين ؛ لأنما ليس تعلم هل هو الحيض ، أو السلدس وإذا مضى آخر السادس والعشرين [ اغتسلت ] كل كل صلاة إلى آخر الشهر ؛

وأما الفصـــل الثالثــة وهي الناسية لعدد حيضها ، وهي ذاكرة لوقتــه ، فهذه لا تخلو من أحد أمرين ، إما أن تكون ذاكرة لابتدائه ، أو ذاكرة لانقطاعه

فأما إذا كانت ذاكرة لابتدائه (مثل) (\*) أن تقول أتحقق أن أول حيضي كان أول يوم من الشهر ، ولا أعلم آخره ، فإن (\*) هاهنا تحيض من أول الشهر أقلل الحبض ، وهو يوم وليلة ، فإذا مضى اليوم والليلة اغتسلت لكل صلاة إلى آخر

<sup>(</sup> ١) في = : وأنا

<sup>(</sup>٢) و - : وأنا

<sup>( &</sup>quot; ) اعنست ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٤) احساري ٢١/١٤

<sup>(</sup>٥) في سا: من

١٤٤: س غرية ب : ١٤٤

الخامس عشر ، ومن أول السادس عشر إلى آخر الثلاثين طهر بيقين ، فتتوضأ لكل صلاة (١٠) ؛ لأجل الاستحاضة (١٠) .

وأما إذا كانت ذاكرة لانقطاعه مثل أن تقول أتحقق أن آخر يوم من الشهر انقطع عني الدم ، ولا أعلم من كان ابتداؤه ، فإن من اليوم الأول إلى آخر" الخامس عشر طهر بيقين ، ومن السادس عشر إلى آخر التاسع والعشرين يحتمل أن يكون حيضا ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، واليوم الآخر حيض بيقين ، والله أعلم بالصواب ، و ،



<sup>(</sup>١) الحاوي ١/٥١١ المهذب ٨٦/١ الوحيز ١/٨٦ فتح العزيز ١/٥١٥ المجموع ٤٩٢/٢ الروضة ١/١٧١

<sup>(</sup>٢) في ج: المستحاضة

<sup>(</sup>٣) آخر ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٤) المهذب ٨٦/١ الوحيز ٢٨/١ فتح العزيز ١٧/٢٥ المحموع ٤٩٢/٢ الروضة ٢٧١/١

<sup>(</sup>٥) نماية ج: ٢٠١

# ﴿ مسامل الخلط ﴾ ( فسرع أول )

إذا قالت أتحقق أن حيضي من كل شهر خمسة عشر يوما ، وأتحقق أني أخلط أحد نصف الشهر بالنصف الآخر بيوم ، فإن هاهنا يحتمل أن يكون الحيض من الثاني إلى آخر السادس عشر ، ويحتمل أن يكون من الخامس عشر إلى آخر التاسع والعشرين ، فاليوم الأول من الشهر طهر بيقين ،

ومن الثاني إلى آخر الرابع عشر مشكوك في كونه حيضا ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين على جميع الأحوال ، فإذا مضى آخر السادس عشر اغتسلت ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، ثم تتوضأ لكل صلاة إلى آخر التاسع والعشرين ، ثم تغتسل في آخره ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، واليوم الثلاثين طهر بيقين ، فتتوضأ لكل صلاة (۱).

#### ( فسرع ثسان )

إذا قالت كان حيضي من كل شهر أربعة عشر يوما ، وأتحقق الخلط بيوم ، فإن هاهنا يحتمل أن يكون من الثالث إلى آخر السادس عشر ، ويحتمل أن يكون من الخامس عشر إلى آخر الثامن والعشرين ، فاليوم الأول والثاني طهر بيقين ، فتتوضأ لكر صلاة ، ومن الثالث إلى آخر الرابع عشر مشكوك في كونه حيضا ، ولا يحتمل انقطاع المدم ، فتتوضأ لكل عسلاة ، والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين ،

فإذا مضى آخر السادس عشر اغتسلت ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، ثم تتوضأ نكل صلاة إلى آخر الثامن والعشرين ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ثم تغتسل في آخر الثامن وانعشرين ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، والتاسع والعشرون والثلاثــون

ر ١ ) الحوي ٢٧١/١ ، المهذب ٨٦/١ ، فتح العزيز ٥١٧/٢ ، المحموع ٤٩٣/٢ ، الروضة ٢٧١/١

طهر بيقين ، فتتوضأ لكل صلاة ، وعلى هذا الحساب إن قالت كان حيضي اثنا" عشر ، أو ثلاثة عشر ."

## (فرع ثالث)

إذا قالت أتحقق أن حيضي من كل شهر ثلاثة أيام ، وأتحقق الخلط بيروم ، فالله هاهنا يحتمل أن يكون من الرابع عشر إلى آخر السادس عشر ، ويحتمل أن يكون من الخامس عشر إلى آخر السابع عشر ، فمن اليوم الأول إلى آخر الثالث عشر من الخامس عشر إلى آخر الشالث عشر مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكل صلاة ، والرابع عشر مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكل صلاة ، والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين ، فتغتسل في "آخر السهر طهر السادس عشر ؟ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، ومن الثامن عشر إلى آخر الشهر طهر بيقين ، وتغتسل في الآخره " ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، ومن الثامن عشر إلى آخر الشهر طهر بيقين ، "

#### ( فسرع رابسع )

إذا قالت إن حيضي من كل شهر يومان ، وأتحقق الخلط بيسوم ، فسإن هاهنسا نتحقق أن حيضها الخامس عشر والسادس عشر ، ولا إشكال في ذلك ، (١)

<sup>(</sup>١) في ج: اثني

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٢٠١/١ ، المهذب ٨٦/١ ، المجموع ٩٣/٢ ، الروضة ٢٧١/١

<sup>(</sup>٣) في ح : إلى

<sup>(</sup>٤) في ج: الآخر

<sup>(</sup>٥) المحموع ٢/٩٩٢

<sup>(</sup>٦) اخساوي ١/٠٣١

#### ( فسرع خامسس )

إذا قالت أتحقق أن حيضي من كل شهر خمسة عشر يوما ، وأتحقق الخلط بيوميمن فإن هاهنا يحتمل أن يكون الحيض من الثالث إلى آخر السابع عشر ، ويحتمسل أن يكون من أول الرابع إلى آخر الثامن والعشرين ، فاليوم الأول والثاني ظهر بيقسين ومن الثالث إلى آخر الثالث عشر أحد عشر يوما مشكوك في كونه حيضا ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر ، وتتوضأ بعسد ذلك لكل صلاة إلى آخر الثامن والعشرين ؛ لأنه لا" يحتمسل انقطاع السدم ، والثامن والعشرين ؛ لأنه لا" يحتمسل انقطاع السدم ، والثلاثون طهر بيقين ، فتتوضأ لكل صلاة ".

وإن قالت حيضي أربعة عشر يوما ، وأتحقق الخلط بيومين ، فإنه يحتمل أن يكون من الرابع عشر إلى آخر السابع عشر ، ويحتمل أن يكون من الرابع عشر إلى آخر السابع والعشرين ، فاليوم الأول والثاني والثالث طهر بيقين ، فتتوضأ لكل صلاة ، ومن الرابع إلى آخر الثالث عشر عشرة أيام مشكوك فيها ، ولا يحتمل انقطاع الدم ، فتتوضأ لكل صلاة ، والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر حيض بيقين ، فتغتسل في آخر السابع عشر ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، ثم تتوضأ لكل صلاة إلى آخر السابع والعشرين ؛ لأنه مشكوك فيه ، ولا يحتمل الانقطاع (المنابع عشر في أخره ؛ لأنه يحتمل الانقطاع ، والثامن والعشرون إلى آخر الشهر طهر بيقين ، فتتوضأ لكل صلاة ،

وعمى هذا الحساب إن قالت حيضي اثنا عشر أو قالت حيضي ثلاثة عشر ""،

<sup>( &#</sup>x27; ) لا ساقطة في : ج

<sup>( \* )</sup> الحري ١/٠٣٤ ، المهدب ٨٦/١ ، المحموع ١٩٣/٢

<sup>( &</sup>quot; ) في ج : كان حيضي

<sup>( ؛ )</sup> في ج : انقطاع الدم

<sup>(</sup> ٥ ) أخري ٢/١١٦ ، المجموع ٤٩٣/٢

### ( فـرع سادس )

إذا قالت أتحقق أن حيضني في كل شهر أربعة عشر يوما ونصف ، وأتحقق اخسط بيوم ، وأتحقق أن الكسر كان في أول الحيض ، فإن هاهنا نتيقن أن الحيسض في النصف الأول ، ولا يجوز أن يكون في الثاني ؛ لألها قالت أتحقق أن الكسر في أول الحيض ، فلو قلنا إنه يحتمل أن يكون الحيض في النصف الشاني ؛ لأدى إنى أن يكون الخلط بيوم أو نصف يوم ، فلا يجوز أن يكون في النصف الأول ، فاليوم الأول ونصف الثاني طهر بيقين ، ومن نصف اليوم الثاني إلى آخر السادس عشر عشر ، وتتوضأ لكل صلاة إلى آخر الشهر الشهر بيقين ، فتغتسل في آخر السادس عشر ، وتتوضأ لكل صلاة إلى آخر الشهر الشهر بيقين ،

والمسألة بحالها إذا قالت أتحقق أن حيضي أربعة عشر يوما ونصف ، وأخلط بيوم الله أن الكسر في النصف الآخر ، فإن هاهنا لا يجروز أن يكرون الحيض إلا في النصف الثاني من الشهر ؛ لأنا لو قلنا إنه في النصف الأول ؛ لأدى إلى أن يكرون الخلط بيوم ونصف أو بنصف " يوم ؛ لأنها قالت الكسر في آخر الحيض ، فمرن اليوم الأول إلى آخر الرابع عشر طهر بيقين ، ومن الخامس عشر إلى النصف مرن اليوم التاسع والعشرين " حيض بيقين ، ثم تغتسل بعد ذلك لانقطاع الدم ، وبقيت التاسع والعشرين والثلاثون طهر بيقين . "

<sup>(</sup>١) في ج: نتبين

<sup>(</sup>۲) نمایة ب: ۱٤٥

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٢/١١) المهذب ٨٦/١ المحموع ٢/٢٥

<sup>(</sup>٤) في ج: أو نصف

<sup>(</sup> ٥ ) في ج : من اليوم الرابع يكون الحيض

<sup>(</sup>٦) المحموع ٢/٢٩٤

### ( فرع سابع )

إذا قالت إن حيضي أربعة عشر يوما ونصف ، وأحلط بيــوم ، والكسـر مــن الطرفين فإن المسألة محال ؛ لأنه إذا كان بعض الكسر في الأول لم يحصــل الخلــط بيوم ، وإذا كان بعضه في آخره لم يحصل الخلط بيوم ، (1)

#### ( فـــرع ثامن )

إذا قالت أتحقق أن حيضي في كل شهر خمسة عشر يوما ، وأتحقق الخلط بيسوم وأشك في الزيادة عليه في الخلط ، فإن هاهنا الأول من الشهر طهر بيقين ، ومسن الثاني إلى آخر الرابع عشر مشكوك في كونه حيضا ، ولا يحتمل انقطاع الدم فتتوضأ لكل صلاة ، والخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين ، فتغتسل في آخر السادس عشر ، وتغتسل بعد ذلك لكل صلاة "إلى آخر التاسع والعشرين ، فإنسه في كل ساعة يحتمل انقطاع الدم ، واليوم الثلاثون طهر بيقين " .

#### (فرع تاسسع)

إذا قالت أتحقق أن حيضي في كل شهر خمسة عشر يوما ، ولا أعلم هل كنست أخبط أم لا ؟ فإن هاهنا من اليوم الأول إلى آخر الخامس عشر مشكوك فيه ، ولا يحتمل انقطاع الدم فتتوضأ لكل صلاة ، وتغتسل في آخر الخامس عشر ، وتغتسل لكن صلاة إلى آخر الشهر ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم .(1)

<sup>(</sup>١) المحسوع ٢/٤٩٤

 <sup>﴿ \* )</sup> خُواز أن يكون الخلط بأكثر من يوم فيكون ذلك الوقت وقت انقطاع الحيض إلا أن تعلم انقطاع الحيض
 في وقت بعينه من اليوم فتغتسل فيه في مثله ، المهذب ٨٧/١

<sup>(</sup>٣) اخاوي ٢/٠١١ ، المحموع ٤٩٤/٢

 <sup>(</sup>٤) اخاوي ١/١١ المحموع ٢٩٤/٢

# ( فسرع عساشسر )

إذا قالت [ أتحقق ] " أن حيضي من كل شهر خمسة عشر يوما ، وأتحقق الخسط بجزء ، فإن هاهنا يحتمل أن يكون الخيض جزء من ليلة اليوم الأول إلى أول حسزء من أجزاء الليلة الست عشرة ، ويحتمل أن يكون من آخر جزء ( من ) " اليسوم الخامس عشر إلى آخر الشهر الآخر" ،

فالجزء الأول من ليلة اليوم الأول طهر بيقين ، ومن ثاني حزء من ليلسة اليوم الأول إلى آخر الخامس عشر الأجزاء مشكوك في كونه حيضا ، فتتوضأ لكل صلاة ، والجزء الآخر من اليوم الخامس عشر ،

( والجزء ) (1) الأول من ليلة السادس عشر حيض بيقين ، فتغتسل بعد مضي حزء من ليلة السادس عشر ، ثم تتوضأ لكل صلاة إلى أن يبقى من الشهر حزء واحد ؛ لأنه يحتمل أن يكون حيضا ، ثم تغتسل ؛ لأنه يحتمل انقطاع الدم ، والجزء الآحر طهر بيقين (1) ، والله أعلم بالصواب .

# 中中中

<sup>(</sup>١) اتحقق ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٢) في ب: ومن

<sup>(</sup>٣) في ج: الأحزاء

<sup>(</sup>٤) في ب: فالحزء

<sup>(</sup>٥) الحاوي ١/١٦٤ المحموع ٢/٤٩٤

# ﴿ ﴿ مِمَامُلُ الْمُلْمِينُ \* \* ﴾

إذا رأت المرأة يوما وليلة دما ويوما وليلة نقاء "، فلا يخلو من أحد أمريسن ، إما أن يقف هذا على خمسة عشر ، أو يجاوز خمسة عشر ، فإن لم يجاوز الخمسسة عشر ، فإن للشافعي رحمه الله فيه قولين :-

أحدهما أن الجميع حيض وهو الصحيح"، وإليه ذهب أبو حنيفة " رحمه الله ،

 <sup>(</sup> ۱ ) وصورته أن ترى المرأة زمانا ظهرا وزمانا حيضا ثم زمانا آحر حيضا فهن تلفق الدماء أم لا ؟ ويعبر عنه
 بعضهم بقوله فصن في التقطع .

التعليق ـــــة للقاضى حسين ١/٨٨٥ انحمــــوع ٥٠١/٢

<sup>(</sup> ٧ ) في ج : أو يوما نقاء

<sup>(</sup>٣) ويسمى قول السحب وقول ترك التلفيق وهو الذي صححه الأكثر كأبي حامد والقاضي حسين وأبي على السبحي والسرخسي والغزائي في الخلاصة والمتولي والمنوي والروياي والرافعي والنووي وهو احتيار الل سريج قال الرافعي هو الأصح عند معظم الأصحاب وقال الماوردي الذي صرح به الشافعي في سائر كتبه أن الجميع حيض ا هد.

الحنوي ٢٤/١) ، التعليقة للقاضي حسين ٨٨/١ ، المهدب ٨٧/١ ، حلية العنماء ٢٩٣/١ ، الوجيز ٢٩/١ ، فتح العزيز ٥٣٧/٢ ، المجموع ٥٠١/٢ ، الروضة ٢٧٣/١

<sup>(؛)</sup> وهي رواية محمد عنه ، وعنه أنه يعتبر أن يكـــون الـــدم في العشـــر تلائـــة أيـــام وهـــو قـــول زفـــر ، وعنه أن الطهر إذا كان أقل من حمسة عشر لا يفصل وهو قول أبي يوسف وقيل هو آخر أقوال ابي حنيفـــة وعليه الفتوى .

وقال مالك إذا رأت الطهر يوما والدم يوما واختلط لفقت من أياء الدم عدة أيامها التي كانت تحيض وأنعت أيام الطهر تم تستظهر بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصير مستحاضة بعد ذلك .

وقال أحمد متى وأت دما متفرقا يبلغ مجموعه أقل الحيض ونقاء فالنقاء ظهر والدم حيص وهذا الصحيح من مدهبه ، وعنه ايام النقاء والدم حيض .

حداثع ا/٤٣ ، شرح فتح القدير ١٧٥/١ ، الاختيار لتعليق المختار ٢٧/١ ، رد المختار ٤٨٣/١ ، العناية ١/١٥٠ ، المدونة ١٩٥/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٦/١ ، مواهب الجليق ١٩٣/١ ، التاح والاكليل ١٩٥٠ ، المغنى ١/١٤) ، الانصب حاف ٣٧٦/١

والقول الثاني في آخر كتاب الحيض من الأم(١) إنما تلفق ، ويكون يوم النقاء طهرا ويوم الدم حيضا (١) ، فإذا قلنا إن الجميع(١) حيض ، وهو الصحيح(١) ، فوجهه أن دم الحيض ليس هو متصل في جميع الزمان ، وإنما هو تارة يمسك ،

فإذا وحدت يوم نقاء ، فقد أمسك الحيض في ذلك اليوم ، فلا يجوز أن يقال إن ذلك طهر كما لا يقال إذا أمسك أقل من يوم (°) .

وأيضا فإن الناس أجمعوا على أن أقل الطهر خمسة عشر يوما ('' ، فلو قلنا إن يسوم النقاء طهر لأدى إلى أن يكون أقل الطهر يوم ·

وأيضا فإنه لو كان يوم النقاء طهر لوجب أن تنقضي العدة بثلاثة أيــــام (<sup>۱۷</sup> ) ولا يقول بذلك أحد (<sup>۱۸</sup> )

وإذا قلنا إنها تلفق فوجهه أنه قد ثبت أنها إذا انقطع اغتسلت وصلت وصامت وحل للزوج وطؤها ، ولو لم يكن طهرا لما جوزنا لها فعل ذلك .

الحاوي ٢١٤/١ ، حلية العلماء ٢٩٣/١ ، فتح العزيز ٢/٣٥ ، المجموع ٢٠١/٢ ، الروضة ٢٧٣/١

<sup>12./1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) صححه أبو حامد والبندنيجي والمحاملي وسليم الرازي والجرحاني والشمسيخ نصر والرويساني في الحليسة وصاحب البيان ، وهو اختيار أبي اسحاق المروزي .

<sup>(</sup>٣) نماية ج: ٢٠٣

<sup>(</sup>٥) سبقت في ص٢٦٤

<sup>(</sup>٢) هذا هو المشهور وبه قال الجمهور ، وأنكر أحمد وإسحاق التحديد في الطهر ، وقال إسحاق توقيقهم الطهر بخمسة عشر باطل .

الأوسط ١/٥٥١ المغني ١/.٣٩ حلية العلماء ٢٨١/١ المحموع ٢٨٠/٢

<sup>(</sup>٧) قال الرافعي في فتح العزيز ٣٨/٢ ولا شك أن أزمنة النقاء لا تجعل أطهارا في حق انقضاء العدة بما اهـــ

<sup>(</sup> A ) المحموع ٢/٢٠٥

وأيضا فإنه لما [ لم ] () يجز أن يقال إن يوم الدم طهرا كذا ، لم يجز أن يقـــال إن يوم النقاء حيض ·

فأما الجواب عن قولهم إن الدم تارة يخرج ، وتارة يمسك ، فهو أن إمساك دم الحيض مخالف لهذا ، وذلك أن دم الحيض إذا أمسك عن الخروج لو جعلت هنساك قطنة لخرجت حمراء ، وفي يوم النقاء لو جعلت هناك قطنة لم تتغير ، فسلا يجوز التسوية بينهما .

وأما الجواب عن قولهم هذا يؤدي إلى أن يكون أقل الطهر يوم ، فهو أنا لا نقول إن اليوم طهر" كامل ، وإنما هو بعض الطهر ، ويضم إلى غيره كما نقول في اليوم السادس عشر إنه طهر ، وليس بطهر كامل ، وإنما يضم إلى غيره .

وأما الجواب عن قولهم إنه كان يجب أن تنقضي به العدة ، فهو أن العدة إنما تعصل بثلاثة أطهار كاملة ، فلهذا لم تنقض العدة بما .

<sup>(</sup>١) لم ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٢) في ج: إن الطهر يوم كامل

<sup>(</sup>٣) فتح العزيز ٢/٨٣٥

الفصل الثاني : وهو إذا جاوز الخمسة عشر يوما فإنما تكون مستحاضة ، فلا(١) يكون اليوم السادس عشر فاصلا بين الحيضتين(١) .

وقال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي" رحمهم الله يكون اليوم السادس عشر فاصلا بين الحيضتين"،

قال أصحابنا إن كان يدعي أن هذا مذهب الشافعي ، فهو خط\_أن ؛ لأن الشافعي رحمه الله على خلافه .

وإن كان احتيارا له ، فإن أبا على الطبري فلا أدكر الدليل على بطلان قوله ، فقال لو حاز أن يكون اليوم السادس عشر [فاصلا] فلا أنه ، حساز أن يكون في أثناء الخمسة عشر فاصلا ، ألا ترى أن التمييز لما كان فاصلا في آخر الخمسة عشر كان فاصلا في أثنائها .

تهذيب الأسماء واللغات ٢٩٦/٢ ، طبقات السبكي ٢/٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٧٧/١

<sup>(</sup>١) في ج: ولا

 <sup>(</sup>٢) هذا هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي في كتاب الحيض وقطع به جماهير الأصحاب المتقدمين
 والمتأخرين

الام ١٤٢/١ ، الحاوي ٢/٥٠١ ، المهذب ٨٧/١ ، حلية العلماء ٢٩٣/١ ، الوحيز ٣٠/١ ، فتح العزيز ٢/٢٥٥ المجموع ٣٠/٢ ، الروضة ٢٧٣/١

<sup>(</sup>٣) أحمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عثمان بن شافع ، الشافعي نسبا ومذهبا ، كنيته أبو محمسد ، وأمسه زينب بنت الامام الشافعي ، ووى عن أبيه عن الشافعي ، وكان اماما مبرزا ، لم يكن في آل شافع بعسد الشافعي مثله ، روى عن أبيه ، وعن أبي الوليد بن أبي النجسار ، وروى عنه أبسو يحسي الساحي مات سنة ٢٩٥هـ.

<sup>(</sup>٤) وبه قال أبو بكر المحمودي. الحاوي ١/٥٦٥ ، فتح العزيز ٢/٢٢٥ ، المجموع ٢٦/٠٥

<sup>(</sup>٥) قال النووي في المجموع ٧/٢ و واتفق أصحابنا على تغليط ابن بنت الشافعي ومتابعيه في هذا التفصيل ٠

<sup>(</sup>٢) کالة س: ١٤٦

<sup>(</sup>٧) سبقت ترجمته ص ٥٥

<sup>(</sup>٨) فاصلا ساقط في: ب

إذا ثبت هذا فلا يخلو من أحد" ثلاثة أحوال:-

إما أن يكون لها تمييز ، أو يكون لها عادة ، وليس لها تمييز ، أو تكون مبتدأة ، فإن كان لها تمييز فإلها ترد إليه (") ، وهل تكون أيام النقاء المتحللة في أيام التمييز حيضا أم لا ؟ على قولين في التنفيق (") ، وما بعد ذلك استحاضة .

أحدهما أن عادتما تكون إلى اليوم الخامس ، ويكون حيضها قد نقص ، فصار ثلاثة أيام (^) ،

ووجهه أنه لما لم (<sup>۱)</sup> يجز أن تتمم أيام العادة ، فلما(۱) زاد على خمسة عشر لم يجز أن تتمم ، وإن لم تزد على خمسة عشر .

<sup>(</sup>١) أحد ساقطة في : ج

 <sup>(</sup>٢) وهي من ترى الدم في بعض أوقاته أسودا وفي الآخر أحمرا وتجاوز حمسة عشر متقضعا وترى النقاء في أثنائه
 الحاوي ٢/٥/١ ، المهذب ٨٧/١ ، فتح ألعزيز ٥٥٣/٢ ، المجموع ٥٠٧/٢

<sup>(</sup>٣) سبق ذكرهما ص ٥٢٦

<sup>(</sup>٤) التعليقة للقاضي حسين ٩٦/١، المهذب ٨٧/١، الوحيز ٣٠/١، فتح العزيز ٥٥٤/٢، المحسوع ٥٠٨/٢ الروضة ٢٧٧/١

<sup>(</sup> د ) الحاوي ١/٥٥١ ، حلية العلماء ٢٩٤/١

<sup>(</sup>٦) ي - : بلا كلام

 <sup>(</sup>٧) حكاه المصنف والشيرازي والجمهور وجهين وحكاه الشيخ أبو حامد والماوردي والحرجالي قولين ٠
 الحاوي ٢٥/١ ) المهدب ٨٧/١ ، المجسوع ٥٠٨/٢

<sup>(</sup>٨) وبه قال أبو إسحاق ٠ الحاوي ٢٢٦/١ ، فتح العزيز ٥٥٤/٢ ، الروضة ٢٧٧/١

<sup>(</sup> ٩٠) ﴿ سَافَطُهُ فِي : جَ

<sup>(</sup>١٠) في ج: كا

والوجه الثاني ألها تستوفي عدد الحيض من بقية المدة (۱) ، ما لم يجاوز خمسة عشر فإن كانت عادها خمسة أيام ، فيكون اليوم الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع (۱) ، وإن كانت عادها ستة أيام أضفت الحادي عشر ، وإن كانت عادها سبعة أيام أضفت الثالث عشر ، وإن كانت عادها ثمانية أيام أضفت الخامس عشو وإن كانت عادها تسعة أيام فإلها تكون بمترلة مالو كانت عادها ثمانيسة أيام أن فيكون اليوم الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر والثالث عشر والخامس عشر والخامس عشر والخامس عشر ، فلا يزاد على ذلك (۱) .

وأما إذا كانت مبتدأة فإن في المبتدأة قولين " :-

أحدهما ترد إلى يوم وليلة · والثاني ترد إلى ستة ايام أو سبعة (١٠) ، فإذا قلنا تـــرد إلى يوم وليلة ، فلا تفريع عليه ·

 <sup>(</sup>١) ولا تبالي بمجاوزة الملقوط منه قدر العادة وهو الذي اختاره الرافعي والنووي ٠
 ١١ المهذب ٨٧/١ ، فتح العزيز ٥٠٤/٢ ، المجموع ٥٠٨/٢

<sup>(</sup>٢) في ج: وإن

 <sup>(</sup>٣) المهذب ١/٧١، الحاوي ٢٦/١، المجموع ٢/٩٠٥

<sup>(</sup>٤) مجاه إنه الخمس عشر ٠ المجموع ٢/٩٥٠

<sup>(</sup>٥) الحاوي ٢/٢١١، المهذب ٨٧/١، المجموع ٢/٩٠٥ الروضة ٢٧٧١

<sup>(</sup>٦) سبق ذكرهما ص ٤٥٣

<sup>(</sup>٧) في ج: سبعة أيام

وإذا قلنا ترد إلى ستة أو سبعة ، فإما نردها إلى ذلك () ، وهل تكون الستة أيام إلى يوم السادس حيضا أم لا ؟ على القولين في () التلفيق أن لم نقل بالتلفيق فإن من الأول إلى السادس حيض .

وإذا قلنا بالتلفيق فهل تتم " أيام العادة من بقية الخمسة عشر ؟ أو يكون حيضها قد نقص على الوجهين " ·

إذا تبت هذا فإن في يوم النقاء نأمرها بالاغتسال والصلاة والصوم ، ويجوز لنزوج وطؤها ، فإذا (أ) رأت من الغد الدم ، فإن قلنا بالتلفيق فإن الصوم صحيح في ذلك اليوم والصلاة صحيحة ، ولا كلام .

وإن لم نقل بالتلفيق فإنا نتبين أن الصلاة كانت باطلة والصوم بساطلا ، ويجسب عليها قضاؤه (\*) ، ونتبين أن الوطء كان حراما إلا أنه لا إثم عليه فيه ؛ لأنه وطئ عليه أنها في الطهر ، فصار كما لو وطئ ، وهو حاهل بسالحيض (^) ، والله اعنسم بالصواب ،

<sup>(</sup>۱) الحاوي ۲۲۲/۱ المهذب ۸۸/۱ ،الوحيز ۳۰/۱ ، فتح العزيز ۵۲۲/۲ ، انجسوع ۱۰۱۲ ، الروضة ۱ ۲۸۰/۱

<sup>(</sup>٢) نحاية ج: ٢٠٤

<sup>(</sup>٣) سبق ذكرهما ص ٥٢٦

<sup>(</sup>٤) في ج: ئميز

<sup>(</sup>٥) انظر ص ٥٣٠

<sup>(</sup>٢) في ج: وإذا

أصحهما عند الرافعي والنووي لا يحب كالصلاة ،

والثاني يجب ؛ لأنما صامت مترددة في صحته فلا يجزنها .

التعليقة للقاضي حسين ١/١١ه ، فتح العزيز ٢٠١/٦ ، المجموع ١٠١/٢ ، الروصة ١٨١/١

<sup>(</sup> A ) المحموة ١٠/٢ ه

### ( فــرع )

إذا رأت نصف يوم وليلة دما ونصف يوم وليلة نقاء ، فإنه لا يخلو مسن أحسد أمرين ، إما أن ينقطع غلى خمسة عشر يوما ، أو يجاوز الخمسة عشر يوما ، فإن لم يجاوز الخمسة عشر فإن المذهب والذي عليه أبو العباس وأبو استحاق رحهما الله وعامة أصحابنا أن هذا من مسائل التلفيق " .

وحكى أبو على الطبري عن بعض أصحابنا أنه قال لا يكون من مسائل التلفيت الا أن يوحد في الابتداء يوما وليلة دم (") ؛ ليكون ما بعده تابعا له .

وحكى عن بعض أصحابنا أيضان أنه قال لايكون من مسائل التلفيت حتى يتقدمه يوم وليلة دم (") ، قال لأنا قبل هـذه الأيام حكمنا بكولها طهرا إلا أنه لم يتقدمها يوم وليلة دم ، واليوم الآخر إنما حكمنا بكونه طهرا إلا أنه لم يتعقبه يوم وليلة دم ، وهذا غير موحرود في هـذه المسألة فيجب ألا يكون حيضا ،

وهذا ليس بصحيح ؛ لأنا لا <sup>(۱)</sup> نعتبر في مسائل التلفيق أن يتقدمه يوم وليلة ، أو يتأخر عنه يوم وليلة ، وإنما إذا وحد في هذه <sup>(۱)</sup> المدة ما يكون حيضا حكمنا بكوله من مسائل التلفيق .

<sup>(</sup>١) يوما ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٢١٦/١) المهذب ٨٨/١ ، حلية العلماء ٢٩٥/١ ، فتح العزيز ٢٥٤٥

<sup>(</sup>٤) أيضا ساقطة في : ح

<sup>(</sup>٥) الحاوي ٢٦/١، المهذب ٨٨/١ ، المحموع ١١/٢٥

<sup>(</sup>٦) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٧) لا ساقطة في: ج

<sup>(</sup>٨) هذه ساقطة في : ج

وأما الجواب عن قوله هذا هو أنا لا نقول إن ما قبل هذا طهر ؛ لأنه لم يتقدمه يوم وليلة حيض ، وإنحا نقول هو طهر ؛ لأنه لم يتقدمه دم ، وكذلك الآخر ؛ لأنه لم يتعقبه دم ، لا أنه يوم وليلة ،

إذا ثبت هذا فإنا نفرع على المذهب الصحيح وهو قول أبي العباس وأبي اسمحاق فإن هذه من مسائل التلفيق ، فإن قلنا إلها لا تلفق فإن الأربعة عشر يوما ونصف حيض .

وإن قلنا بالتلفيق فإن سبعة أيام ونصف يكون حيضا ، وسبعة أيام ونصف يكون طهرا إذا أضفت " إليها بقية اليوم الخامس عشر" ، فأما الغسل ، فإن قلنا لا تلفق لم يجب عليها الغسل للانقطاع في اليوم الأول بكل حال ؛ لأنه إن عاد الدم ، فإنه هذا النقاء يكون حيضا ، وإن لم يعد الدم فإن هذا الدم دم فساد ؛ لأنه لم يبليغ أقل الحيض .

وأما بعد ذلك في اليوم الثاني والثالث والرابع إلى آخر المدة فإنها تغتسل عند كل إنقطاع ؛ لأنه يحتمل أن يكون انقطاع ابتداء ، وقد وحد قبله يوم وليلة دم . " وأما إذا قلنا بالتلفيق فإنحا<sup>(1)</sup> يجب عليها الغسل في الإنقطاع الأول ؛ لأننا نحسوز عود الدم فلهذا قلنا تغتسل .

<sup>(</sup>۱) ي ج: أصيف

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٢٦/١، المهذب ٨٨/١.

<sup>(</sup>٣) حلية العلماء ٢٩٤/١ ، الروضة ٢٨١/١ .

<sup>(</sup>٤) في ج: فإد

فأما إذا جاوز الخمسة عشر فلا يخلو من ثلاثة أصول :-

فإن كانت مميزه فإنا نردها إلى التمييز ('') ، وهل يكون النقاء المتخلل في أيام التمييز طهرا أم لا ؟ على قولين في التلفيق (''):-

فإن قلنا لا تلفق فالجميع حيض ، وإن قلنا تلفق فيكون طهــــــرا . وأما إذا كانت معتادة فإنا نردها إلى الدم عادتما ، وهل يكون النقاء المتحمل في أيام العادة طهرا أم لا ؟ على قولين في التلفيق (١٠٠٠-

فإذا لم نقل بالتلفيق فإن الجميع حيض . وإن قلنا بالتلفيق فهل تتم أيام عادتها من فإذا لم نقل بالتلفيق فهل تتم أيام عادتها من الخمسة عشر فتلتقط لها تمامه أم لا ؟ على الوجهين (١٠) .

وأما إذا كانت مبتدأة فقد ذكرنا في المبتدأة قولين :-

أحدهما أنما ترد إلى يوم وليلة .

والثاني أنها ترد إلى ستة أيام أو سبعة أيام (" / ، فإن قلنا إنها ترد إلى ستة أوسبع فهي بمترلة مالو كانت عادتها ستة أيام أو سبعة أيام / " ،

<sup>(</sup>١) الحاوي ٢/٧١ الوحيز ٢٠/١ ،، المهذب ٨٨/١ ، فتح العزيز ٥٦٨/٢ ، المحموع ٢/٧٠٠ .

<sup>(</sup>۲) سبق ذکره ص۲۲ه

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٢٧/١ ، الوحيز ٣٠/١ ،فتح العزيز ٢٥٢/٢ ، المجموع ٨/٢ ، الروضة ٢٧٧/١ .

<sup>(</sup>٤) أَهَايَةُ بِ: ١٤٧.

<sup>(</sup>٥) سبق ذكره ص٢٦٥

<sup>(</sup>٦) وحكاه كذلك الشيرازي والجمهور ، وحكاه الشيخ أبو حامد والماوردي والجرحاني قولين : أحدهما يلتقط ذلك من مدة الامكان ، وهي خمسة عشر ، ولايبالي بمحاوزة الملقوط فيسمه قسدر العمادة صححه الرافعي والنووي .

والثاني يلقط ما أمكن من زمان عادتما ولا يجاوز ذلك ولا يبالي بنقص قدر الحيض عن العادة. الحاوي ٤٢٧/١ ، الوحيز ٣٠/١ ،فتح العزيز ٥٥٢/٢ ، المجموع ٥٠٨/٢ ، الروضة ٢٧٧/١ .

<sup>(</sup>٧) سبق ذكره: ص٢٦٥

<sup>(</sup> ٨ ) مابين المائلين ساقط في : ج

فهل'' يكون النقاء المتخلل في هذه الأيام طهرا أو حيضا ؟ على القولين ''. فإذا'' قلنا إنه طهر ، فهل تلتقط لها بقية أيام'' العادة من الدم في الخمسة عشر ، أم لا ؟ على الوجهين'' .

<sup>(</sup>١) في ج: وهل

<sup>(</sup>٢) في التلفيق انظر : ص ٢٦٥

<sup>(</sup>٣) في ج: وإذا

<sup>( ؛ )</sup> أيام ساقطه في : ج

<sup>(</sup>٥) انظر ص ٥٣٠

<sup>(</sup>٢) في ج : وإذا

<sup>(</sup>٧) في ج: حائضا

<sup>(</sup>٨) كاية ج: ٢٠٥.

<sup>(</sup>٩) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup> ۱۰ ) الوحيز ۳۰/۱ ، الحاوي ۲۲۲۱ ، التعليقه للقاضي حسين ۹۶/۱ ، المهدب ۸۸/۱ ، فتح العرير ۱ ، ۱۸۲ ، المخصو ت ۱۰/۲ .

## ( فـــرع ثــان )

إذا رأت ساعة دما وساعة نقاء ، ولم يجاوز خمسة عشر يوما ، فإنه ينظر فإن كانت هذه الساعات مجموعها يبلغ أقل الحيض ، فإن هذه من مُسَّائل التلفيسق ، وقد بينا حكم ذلك() .

وأما إذا لم تبلغ الساعات بمجموعها يوما وليلة ، فإن قلنا بالتلفيق فإنه يكون دم فساد" ؛ لأنه لايتلفق منه ما يكون حيضا .

وإذا لم نقل بالتلفيق فإن أبا العباس ذكر فيه وجهين :-

أحدهما أن الجميع حيض ؛ لأن زمان النقاء على هذا القول يكون حيضا . والثاني أنه لا يكون حيضا ؛ لأنا إنما نجعل أيام النقاء حيضا إذا كران مابعدها وقبلها يبلغ أقل الحيض فيكون الجميع استحاضة . (٦)

## (فسرع ثالث)

وأما إذا رأت ثلاثة أيام دما وخمسة عشر طهرا ، أو ثلاثة أيام دما ، فإن الثلاثـــة الأحرة تكون حيضا مبتدأ (°) ؛ لأن الطهر قبلها صحيح ، وهو خمسة عشر يوما .

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۲۲۵

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٢١/١٤ ، المهذب ٨٨/١ ، حلية العلماء ٢٩٥/١ .

<sup>(</sup>٣) المهذب ١/٨٨، حلية العلماء ١/٥٥/ ، المجموع ٢/٣/٥ ، الروضة ٢٧٤/١ .

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١/٨٦١، المهذب ١/٨٨، المجموع ٥١٢/٢.

<sup>(</sup>٥) الحاوي ١/٨١١، المهذب ١/٨٨، المحموع ١٢/٢٠.

## (فسرع رابسع)

إذا رأت ثلاثة أيام دما وإثنى عشر يوما نقاء ، وساعة دما فإن التلفيق لا يجــــىء هاهنا ؛ لأن هذه الساعة خارجة عن الخمسة عشر ،

ولا يجوز أن يكون حيضا ؛ لأنها ناقصة عن أقل الحيض ، ولأنه يسودي إلى أن يكون الطهر اثني عشر يوما ، وهذا لا يجوز . (١)

#### ( فرع خامس )

إذا رأت ساعة دما وخمسة عشر يوما ظهرا وثلاثة أيام دما ، فإن التلفيق لا يجئ هاهنا ؛ لأنه يزيد على خمسة عشر [ يوما ]() ،

ولا يكون الأول حيضا ؛ لأنحا ناقصة عصن اليوم والليلسة (") ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) اخاوي ١/٨٦٤) المحموع ١٢/٢ .

<sup>(</sup>٢) يوما ساقطة في: ت

<sup>(</sup>٣) فالأول دم فساد .

والثاني حيض لوقوعه في زمن الإمكان ، ولا يضم الأول إليه بحاوزته الحسسة عشر . المجموع ١٢/٢ه

## (مسألـة)

(١) في اللغة الولادة ، وعند الفقهاء الدم الخارج مع الولادة أو بعدها وأصله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فهي نفساء والجمع نفاس بكسر النون كعشراء وعشار .

تهذيب الأسماء واللغات ٣١٧٠/٣ التعريفات للحرحاني ص٣١١ طلبة الطلبة ص٤٨ اللصباح المنير ص٣١٧

- (٢) مختصر المزين ص ١٤
- (٣) وهو المذهب وعليه تظاهرت نصوص الشافعي وقطع به الأصحاب .

وحكى السترمذي في جامعسه ٢٥٨/١ عسن الشسافعي أنسه قسال أكستره أربعسون يومــــــا ، والأول هو المعروف من مذهبه ،

وقال المزني أكثره أربعون يوما .

واتفق الأصحاب على أن غالبه أربعون يوما ومأخذه العادة والوجود .

الحاوي ٢٩٦/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٠٢/١ ، المهذب ٨٨/١ ، حلية العلماء ٢٩٩/١ ، الوجيز ٣١/١ ، فتح العزيز ٥٧٣/٢ ، المجموع ٥٢٢/٢ ، الروضة ٢٨٣/١

(٤) ثم رجع عنه ، وقال يسأل عن ذلك النساء وأصحابه ثابتون على القول الأول وقال ابن الماحشون لا يسأل النساء عن ذلك لتقاصر أعمالهن وقلة معرفتهن.

المدونة ١٥٣/١ ، التلقين ص٧٥ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٦/١ ، بداية المحتهد ٧١/١ ، مقدمات إبن رشد ٤٤/١ التاج والإكليل ٥٤٤/١ ، مواهب الجليل ٤٤/١ ه

- (٥) الأوسط ٢/٠٥٢، سنن البيهقي ٢/٢٤١، المحموع ٢٤٢٠
- (٦) وعنه لا تجلس النفساء أكثر من أربعين ليلةالمصنف لابن ابي شيبة ٢٨/٤ الأوسط ٢٥٠/٢ المجموع ٢٤٢٢
  - (٧) المصنف لابن ابي شيبة ٤/٢٠ الأوسط ٢٥٠/٢ الحاوي ١٣٦/١
    - (A) Head 3 7/270
    - (٩) في ب: عبد الله
    - (١٠) المجموع ٢/٤٢٥

وحكى أبو بكر بن المنذر "عن الحسن البصري قال أكثر النفاس خمسون يومــا" وحكى الطحاوي " عن الليث بن سعد قال ذهب بعض الناس إلى أن أكثر النفـاس سبعون يوما" .

واحتج من نصر أبا حنيفة رحمه الله بما روى أبو سهل \_ رجل من أهل البصرة \_ (١٠) عن مسة (١١) عن أم سمة رضى الله عنها قالت كانت النفساء تقعد

<sup>(</sup> ۱ ) المبسوط ۱۲۹۰ ، ۲۱۰ ، تحفة الفقهاء ۳۳/۱ ، الهداية ۱۹۰/۱ ، البدائع ۱۱٬۱ ، شرح فتح القدير ۱۹۰/۱ ، الاختيار لتعليل المحتار ۳۰/۱ ، رد انحتار ۹۷/۱ ؛

 <sup>(</sup>٢) الأوسط ٢/٠٥٠، المغنى ١/٢٧١، المحموع ٢٤/٢٥

 <sup>(</sup>٣) هذا المذهب وعليه جماهير الصحاب وعنه ستون يوما وقال الشبخ تقي الدين لا حد لأكثر النفاس .
 المغنى ٢٧/١ ، الكافي لابن قدامة ٨٥/١ ، الاختيارات الفقهية ص ٨٥ ، محسوح الفتاوى ٢٦٣٦/٢ ،
 الإيصاف ٣٨٣/١ ، كشاف القناع ٢١٨/١

<sup>(</sup>٤) جامع الترمذي ٢٥٨/١ ، الأوسط ٢٥٠/٢ ، المغنى ٢٧/١

<sup>(</sup> o ) الأوسط ٢/٠٥٢، المغنى ٢٧/١ ، المجموع ٢٤/٢٥

<sup>(</sup>٢) في الأوسط ١٥٠/٢

ز ٧ ) وعنه لا تجلس أكثر من أربعين يوما ، المصنف لابن ابي شيبة ٢٨/٤ ، جامع الترمذي ٢٥٨/١ ، سن البيهقي ٣٤٣/١ ، الحاوي ٣٣٦/١

ر ٨ ) ﴿ أَعَثْرُ عَلَى مَكَانَهُ

ر ٩ ) حلية العلماء ٢٩٩/١ المحموع ٢٤/٢ ه

١٠٠ اسمه كثير بن زياد البرسالي الأزدي روى عن الحسن وأبي العالية وعنه خاد بن زيد وجعفر بن سليسان وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وتكلم فيه ابن حبان ١ الميزان ٣٢٤/٤ التهديب ٣٧٠/٨

 <sup>(</sup> ۱۱ ) في ج: منبه . وهي مسة الأزدية يقال أم بسة روت عن أم سلمة قال الدارقطي لايختج بما وقال الذهبي
 لايعرف لحا إلا هذا الحديث وقال ابن حجر مقبولة اهــــ
 الحيزات ٢٨٤/٦ التهديب ٤٧٩/١٢ التقريب صر٧٥٣

# على عهد رسول الله ﷺ أربعين يوما ،،(')

وروي أربعين ليلة ،،١٠٠٠ .

<sup>(</sup>۱) رواه أحمد ٣٠٠/٣ وأبو داود في الطهارة باب ما حاء في وقت النفساء برقم ٣١١ ( ٢١٧/١) وابن ماحة في الطهارة والترمذي في الطهارة باب ماحاء في كم تمكث النفساء ؟برقم ١٣٩ ( ٢٥٦/١) وابن ماحة في الطهارة باب النفساء كم تحلس؟برقم ٢٤٨ ( ٢١٣/١) والدارمي في الطهارة باب في المرأة الحائض تصلي في ثوبها ١٤٧/١ والدارقطني ٢٢٢/١ والبيهقي في كتاب اخيض باب النفاس ٢٤١/١ وصححه النووي في المجموع المحموع والشيخ أحمد شاكر في حاشيته على الترمذي ٢٥٦/١ والألباني في الارواء برقم ٢٠١ (٢٢٢/١)

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود في الطهارة باب ما حاء في وقت النفساء ٢١٧/١

<sup>(</sup>٣) قالوا ساقطة في: أ

<sup>(</sup> ٥ ) رواه الدارقطني في كتاب الحيض ٢٢٠/١ والدارمي موقوفا والبيهقي في كتاب الحيض باب النفاس ٢٢٦/١ وانظر الارواء ٢٢٦/١

<sup>(</sup>٦) في ج: للنفساء

<sup>(</sup>۷) أخرجه ابن ماجة في كتاب الطهارة باب النفساء كم تجلس ۲۱۳/۱ عن أنس بلفظ (وقت للنفساء أربعين يوما) قال البوصيري في الزوائد ٤٤/١ واسناده صحيح وحاله ثقات ورواه البيهقي في كتاب الحيض باب النفاس ٣٤٣/١ وضعفه الألباني في ضعيف سنن ابن ماحة برقم ١٣٨ ( ٤٩/١) الارواء ٢٢٣/١

<sup>(</sup>٨) في ج: ولا

<sup>(</sup>٩) سبق التعليق عليه ص ١٥٦

ودليلنا أن هذا طريقه الوحود ، وقد وحد ذلك ستون (۱) يوما ، فروي عن الأوزاعي رحمه الله قال عندنا امرأة ترى النفاس شهرين ، (۱)

وجميع من قال بمذهبنا ممن ذكرناه قال قد وحد ذلك ، وإذا وحد هذا ورآه أعيان الناس فهو في العامة ما لا يحصى كثرة ، والمرجع فيه إلى الوحود ، كما قلنا في أقل الحيض وأكثره (٢).

ومن القياس أنه دم يحرم الوظء ، أو يسقط (') فرض الصلاة ، أو دم يمنع من صحة الصوم (') ، فجاز أن يزيد أكثره على غالبه ، كدم النفاس .

قياس ثان وهو أن الأربعين متفق عليها أنها نفاس ، فحاز أن يضاف إليها مثلل نصفها ، ويكون نفاسا أصل ذلك العشرون (١) ، ولايقال إن هذا لملا لم يجرز أن يكون علة في كونه ستين يوما لم يجز أن يجعل علة في كونه ستين يوما ؛ لأن ذلك غير معروف ، ولا يعرف أيضا أحد قال إنه سبعين يوما (١)،

<sup>(</sup>۱) في ج: ستين

<sup>(</sup>٣) ذكر ابن المنذر عنه أن أهل دمشق يقولون إن أجل النفساء من الغلام تلاثون ليلة ومن الجنرية أوبعون ليلة الأوسط ٢٥٠/٢

<sup>(</sup>٣) في ج: أو أكثره راجع ص ٤٧٣،٤٦٢

<sup>(</sup>٤) في ج: ويسقط

<sup>(</sup> ٥ ) سبق التعليق عليه ص ٤١٧

<sup>(</sup>٦) كماية - : ٢٠٦

<sup>(</sup>٧) سبق النقل عن الليث بذلك ص٢٦٢

واستدلال وهو أن النفاس أجمعنا أنه أربعة أمثال الحيسض، فعندكم أن الحيسض عشرة أيام (")، فيكون النفاس أربعين يوما، وعندنا أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما(")، فيكون النفاس سيتين يوما، وقد ثبت من مذهبنا أن أكثر الحيض خمسة عشر، فوجب أن يكون النفاس " ستين يوما .

فأما الجواب عن احتجاجهم بحديث أم سلمة فمن وجهين :-أحدهما أن الدارقطني رحمه الله قال أباو سهل ومسة بخشهولان ('' . والثاني أنه يحتمل أن يكون ورد في نساء بأعيالهن .



<sup>(</sup>۱) سبق ذلك ص ٤٧٣

<sup>(</sup>٢) سبق ذلك ص ٤٧٣

<sup>(</sup>٣) ناية ب: ١٤٨

<sup>(</sup>٤) التعليق المغني ٢٢٢/١ الميزان ٢٨٤/٦

وأما الجواب عن حديث عثمان بن أبي العاص فمن وجهين :-

أحدهما أن الحديث غير معروف ، وراويـــه [ أبــو ] " بـــلال الأشــعري" ، وهو ضعيف ٣٠٠

والثابي أنه يحتمل أن يكون ورد في نساء بأعيالهن .

وأما الجواب عن قولهم هذا تقدير ، والتقدير لايثبت إلا بتوقيف أو اتفاق فمـــن ثلاثة أو جــة :-

أحدها أن عندنا يثبت التقدير بتوقيف واتفاق وقياس '' ، فلا نسنم ما قالوه · والثاني أن هاهنا وجودا ، والوجود كالتوقيف '' ·

والثالث أن أبا حنيفة رحمه الله ناقض في هذا فقال تنعقد الجمعة بأربعة ، فقدر وليس فيه توقيف ولا اتفاق ، وقدر خرق الخف ومسح الخف ( بثلاث )(١) أصابع وكذلك قدر مسح الرأس بالربع(١) ، وليس في شئ من ذلك توقيف ولااتفاق ،

ر ١ ) أبو ساقطة في : ب

ر ٢ ) يقال اسمه مرداس بن محمد بن الحارث وقيل محمد وقيل عبد الله روى عن أبي لكر النهشلي وعنه أحمد بن أبي عرزة وفطين وجماعة يقال توفي سنة ٢٢٢ هــــــ . •

شیزان ۱۸۱/۳

۳ فاله الدارقضي في سننه ۲۳۰/۱

ر ٤ ) سبق ذلك ص ١٥٦

ر ٥ ) في ج : التوقيف

ر ٦) و ت : تلاث

ر ٧ ) سنق التعليق على هذه المسائل ص ٣٨٩،٣٣٢

#### ( فصل )

أقل النفاس ساعة (١) ، وبه قال الكافة (١) إلا أبو يوسف فإنه قال أقل النفاس أحد عشر يوما (٢) .

واحتج بأن أكثر النفاس يزيد على أكثر الحيض ، فيجب أن يزيد أقل النف ال على أقل الحيض .

وأيضا فإن أكثر النفاس أربعة أمثال أقل الحيض(١) ، وبناه على أصله ؛ لأن عنده أقل الحيض يومان وأكثر الثالث ٠٠٠

(١) هذا هو المشهور الذي نص عليه الشافعي وبه قطع الأصحاب وقال المزبي أقله أربعة أيام واختلفوا هل الساعة حد لأقله أم لا ؟ على وجهين :

١/ أنما حد لأقله وهو قول أبي العباس وجميع البغداديين .

٢/ أنه لا حد لأقله وإنما ذكر الساعة تقليلا لا تحديدا وأقله بحة دم وهو قول النصريين واختاره الرافعي والنووي .

الحاوي ٢/٦٦١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٠٢١ ، المهذب ٨٩/١ ، الوحيز ٣١/١ ، فتح العزيز ٥٧٤/٢ ، المحموع ٢٨٣/١ ، الروضة ٢٨٣/١

- (٢) وهو المذهب عند الحنفية والمالكية والحنابلة وروى عن أحمد أن أقله ثلاثة أيام . مختصر الطحاوي ص ٢٣ ، المبسوط ٢١٠/٣ ، البدائع ٤١/١ ، الهداية ١٨٩/١ ، المدونة ١٥٣/١ الكافي لابن عبد البر ١٥٦/١ ، بداية المحتهد ٧١/١ ، المغنى ٤٢٨/١ ، الإنصاف ٨٤٤/١
- (٣) ليس في أقل النفاس خلاف عن أبي يوسف بل هذه المسألة مما لا خلاف فيه عند الحنفية قال الكاسابي في البدائع ١/١٤ بلا خلاف وما ذكر من الاختلاف فذلك في موضع آخر وهو أن المرأة إذا طلقت بعدما ولدت ثم حاءت وقالت نفست ثم طهرت ثلاثة أطهار وثلاث حيض فكم تصدق في النفاس؟ فعند أبي حنيفة لا تصدق إذا ادعت في أقل من خمسة عشر يوما وعند أبي يوسف لا تصدق في أقل مسسن

أحد عشر يوما وعند محمد تصدق فيما ادعت وإن كان فليلا اهـــ

- (٤) شوح فتح القدير ١٨٩/١، البحر الرائق ٣٨١/١، منحة الخالق ٩٨٠/١
  - (٥) سبق التعليق عليه ص ٤٦٣

وقيل أن نساء الأكراد فيهن من تلد ، ولا ترى دما"، ٠

ومن القياس أنه دم يعقب الولادة لم<sup>١٠</sup> يجاوز أكثر النفاس فوجـــب أن يكــون نفاسا ، أصل ذلك الأحد عشر يوما ،

فأما الجواب عن قوله إن أكثر النفاس يزيد على أكثر الحيض فيحب أن يكون أقل النفاس يزيد على أقل الحيض ، فهو أن هذه دعوى لا تقبل إلا بدليل .

ولماذا(٥) كان هناك كذلك يجب أن يكون هاهنا مثله ؟

<sup>,</sup> ١) وجد ساقطة في : ب

ر ٢ ) نصب الجيم معناه الجفاف وهما مصدران لجف الشئ يجف بكسر الحبيم وهذا الحديث قال النووي في المجموع ٥٢٢/٢ ) لم أحسب د الهسر ع ٥٢٢/٢ ) لم أحسب د الهسر ع ٥٢٢/٢ ) لم أحسب د الهسر ع

ر ٣) الحاوي ١/٣٣٤

ر٤) يي ج : ولم

ره) في ج: مَ إِذَا

ر ٦ ) سبق ذلك يى ص ٤٦٨

#### ( فـرع )

إذا ولدت و لم تر الدم فهل يجب عليها الغسل أم لا ؟ فيه وجهان :أحدهما أنه لا يجب (١) ؛ لأن الغسل يجب ؛ لأحل الدم ، وهاهنا لم تسر دما .
والوجه الثاني أنه يجب (١) ؛ لأن الغسل يجب ؛ لأن الولد هو مني انعقد ولو حسر ج
المني مائعا ؛ لأوجب الغسل ، فكذلك إذا خرج مستجسدا ،

#### ( فسرع )

إذا حاوز النفاس ستين يوما فلا يخلو من ثلاثة أحوال: -

إما أن تكــون مميــــــزة ، أو معتـــادة ، أو مبتـــــــــــاة .

فإن كانت مميزة ردت إلى التمييز ، وقضت الصلاة (" مما زاد على ذلك فا فا

وإن كانت معتادة ردت إلى عادهًا (°) ، والعادة تثبت بدفع\_\_ة واحدة ، على الصحيح من المذهب (٠) .

وإن كانت مبتدأة ففيها قولان :-

أحدهما إنها ترد إلى أقل النفاس ، وهو ساعة ، وتقضى ما زاد على ذلك<sup>(٧)</sup> .

<sup>(</sup>١) وهو محكي عن أبي على بن أبي هريرة ٠ الحاوي ٤٣٨/١ المهذب ٨٩/١ الغاية القصوى ٢٦١/١

<sup>(</sup>٢) وهو قول أبي العباس بن سريج فعلى هذا هل تغتسل في حال وضعها أو بعد مضي ساعة منه ؟ على الوجهين في أقل النفاس هل هو محدودبساعة أم لا ؟ وقد تقدم .

الحاوي ٢٨/١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٠٣/١ ، الوحيز ٣١/١ ، فتح العزيز ٢٨٠/١ ، المجموع الحاوي ٢٣٨/١ ، الروضة ٢٨٤/١ ، مغني المحتاج ٢٩٥/١ ، نهاية المحتاج ٣٥٧/١

<sup>(</sup>٣) في ج: الصلوات

<sup>(</sup>٤) الحاوي ١/، ٤٤٠ المهذب ٨٩/١ ، الوحيز ٣٢/١ ،فتح العزيز ٩٢/٢ ٥ المجموع ٣٠/٢ الروضة ٢٨٦/١

<sup>(</sup> ٥ ) التعليقة للقاضي حسين ٢٠٦/١ : المهذب ٨٩/١ الوحيز ٣١/١ الغاية القصوي ٢٦١/١ المجموع ٢٠٠/٢

<sup>(</sup>٦) سبقت هذه المسألة ص ٤٨٦

<sup>(</sup>۷) وبه قال أبو إسحاق المروزي واختاره الرافعي والنووي . الحاوي ٤٤٠/١ فتح العزيز ٥٩٠/٢ ، المجموع٣١/٢٠ ، الروضة ٢٨٥/١

والثابي إلها ترد إلى الغالب ، وهو أربعون يومان .

وقال المزبي رحمه الله ترد إلى أكثر النفاس، وهو ستون يومان، •

واحتج بأن دم النفاس سببه متيقن فيحب أن يكون متيقنا ، ولا يسرال بالشك وصار بمترلة ما لو تيقن الطهارة ، وشك في الحدث فإنه لا يزال اليقين بالشك أنه ،

ودليلنا أنه دم يسقط فرض الصلاة ، أو يحرم الوطء ، فوجب أن يرد [ مـن ] (الكثر إلى مادونه ، أصل ذلك دم اخيض .

وأما الجواب عن قوله إن سببه متيقن فلا يزال بالشك فهو من وجهين :-

أحدهما أنه يبطل بالحيض فإنه إذا حاوز اليوم والبيلة تيقنا أنه حيسض ، ومسع في المحدد من الأكثر إلى ماهو دونه .

والثاني أنه (١) إذا كان النفاس متيقنا ، والحيض مظنونا ، فقد استويا في جميع الأحكام ، فيجب أن يتساويا في هذا أيضا .

#### ( فسرع )

إذا رأت الدم قبل الولادة فلا خلاف أنه ليس بنفاس في وإن رأته مع الولدد فهل يكون نفاسا أم لا ؟ فيه وجهان :-

 <sup>(</sup>١) وبه قال ابن سريج ، وحكى المحاملي وحها آخر وهو القطع بالرد إلى الأقل .
 الحاوي ٤٤٠/١ التعليقة للقاضي حسين ٢٠٦/١ المهدب ٨٩/١ الروضة ٢٨٥/١ الغاية القصوى ٢٦١/١

 <sup>(</sup> ۲ ) وحكاه صاحب العدة قولا للشافعي وهو عريب وحكاه أبو حامد وجها في المذهب .
 الحاوي ٤٤٠/١ ) فتح العزيز ٥٩٠/٢ ، المحموع ٣١/٢٥

<sup>(</sup>٣) سبق التعليق عليه ص ٢٤٧

<sup>(؛)</sup> في ب: علمي

<sup>(</sup> د ) کایة - : ۲۰۷

<sup>(</sup>٦) أنه ساقطة في : ج

 <sup>(</sup>٧) عليه جمهور الأصحاب في الطرق كلها .

وقال صاحب الحاوي إن انفصل عما بعد الولادة فليس بنفاس بلا حلاف ، وإن اتصل به فوجهان :

أحدهما أنه يكون نفاسا(۱) ، ووجهه أنه دم حرج بالولادة ، فوجب أن يكسون نفاسا ، أصله إذا خرج بعد الولد .

والوجه الثاني أنه لا يكون نفاسا" ، ووجهه أن بقاء بعض الولد معها بمترلة بقاء بعض الولد معها بمترلة بقاء جميعه يدل على ذلك أن الزوج يجوز أن يراجعها في هذه الحالة ؛ لأن العدة ما انقضت بخروج البعض" ، وإذا كان " بقاء بعضه بمترلة بقاء جميعه لم يكن نفاسا والله أعلم بالصواب .

#### ( فــرع )

إذا رأت الحامل خمسة أيام دما ثم ولدت يوم السادس ، ورأت دم النفاس فما حكم تلك الخمسة ، قال أبو اسحق إن لم نقل إن الحامل تحيض (°) ، فإنه يكون دم

أحدهما أنه نفاس وهو قول أبي الطيب بن سلمة .

والثابي ليس بنفاس وهو قول أبي إسحاق المروزي .

وأختاره الرافعي أنه حيض ليس بنفاس •

الحاوي ٢٨/١ ، المهذب ٨٩/١ ، الوحيز ٣١/١ ، فتح العزيز ٢/٧٨ ، المجموع ٢١/٢ ، الروضة ( ٣١/١ .

- (١) وبه قال ابن القاضي وأبو إسحق، وصححه ابن الصباغ.
   الحاوي ٢٨/١ ، فتح العزيز ٥٧٩/٢ ، المحموع ٢١/٢ .
- (٢) وهو الصحيح عند جمهور المصنفين وبه قطع جمهور الأصحاب المتقدمين . والثالث له حكم الدم الخارج بين التوأمين حكاه البغوي وهو شاذ ضعيف . الحاوي ٤٣٨/١ ، المهذب ٨٩/١ ، فتح العزيز ٥٧٩/٢ ، الروضة ٢٨٤/١ .
  - (٣) المهذب ١١٨/٣، الوحيز ٢/٢٩.
    - (٤) في ج: وإن كان
- ( o ) إذا رأت الحامل دما يصلح أن يكون حيضا فقولان مشهوران قال صاحب الحاوي والمتولي والبغوي وغيرهم الحديد أنه حيص .
- والقديم ليس بحيض قال النووي واتفق الأصحاب على أن الصحيح أنه حيض فإن قلنا أنه ليس بحيـــــــض فهو دم فساد . ج .هـــــ

الحاوي ١/٨٣١ ، التعليقه للقاضي حسين ١٠٣/١ ، المهذب ٧٨/١ ، حلية العلماء ٢٨٣/١ ، فتح

فساد ، وإن قلنا إن الحامل تحيض ، فهل تكون هذه الخمسة حيضا أم لا ؟ فيه وجهان :-

أحدهما أنه لايكون حيضا ؛ لأنه ما وحد بينه وبين دم النفاس طهر كامل . والوجه الثاني أنه يكون حيضا (۱) ؛ لأن الولادة قد فصلت بين دم الحيــض ، ودم النفاس ، فصار كما لو فصل بينهما الطهر .

## ( فــرع آخـر )

إذا ولدت توأمين " فمتى ابتدأ النفاس اختلف أصحابنا :-

فكان أبو اسحق وأبو على الطبري يحكيان أن فيه وجهين :-

أحدهما أنه من الولد الأول<sup>n</sup> .

والثابي أنه من الولد الثاني ٠٠٠٠٠

وقال أبو العباس بن القاص (° فيه وجه ثالث أن ابتداء النفاس من الأول ، وانتهائه من الثاني (٢ ) ، وصورة ذلك أن تلد الأول ثم تلد الآخر بعد عشرة أيام ، فيكون

العزيز ٧٦/٢ ، المحموع ٣٨٤/٢ ، الروضة ٢٨٣/١ .

 <sup>(</sup>١) وهو الأصح عند الأصحاب. المهذب ١٩٨١، التعليقه للقاضي حسين ١٠٤١، الوحيز ٣١/١، حلية العلماء ٢٩٨/١، فتح العزيز ٢٧٨/٠، المحموع ٢٢٢/٠، الروضة ٢٨٤١.

أي ولدين في حمل واحد وشرط كونهما توأمين أن يكون بينهما دون ستة أشهر فإن كان بينهما ستة أشهر
 فأكثر فهما حملان ونفاسان بلا خلاف . المخصوع ٢٣٦/٢ .

<sup>(</sup>٣) وصححه ابن القاص وإمام الحرمين والغزالي . المهذب ٨٩/١ ، الوحيز ٣١/١ ، التعليقه للقاضي حسين ٢٠٤/١ ، حلية انعدماء ٢٩٩/١ ، المحموع ٢٦٦/٢ ، الغاية القصوى ٢٦١/١ .

 <sup>(</sup>٤) صححه أبو حامد والعراقيون والنغوي والروياني وصاحب العدة من اخراسانيير .
 المهذب ٨٩/١ ، فتح العزيز ٥٨٢/٢ ، المجسوع ٥٣٦/٢ ، الروضة ٢٨٤/١ .

<sup>(</sup>٥) في ج: القائص

<sup>(</sup>٦) المهدب ١٩٩١، حلية العلماء ٢٩٩١، المحموع ٢٦/٢٥.

تلك العشرة (۱) الأوله ابتداء لنفاس الأول ، ومن حين ولدت الثاني بعد ستين يوما وقال أبو حنيفة رحمه الله يكون الإبتداء من الولد الأول ، والإنتهاء منه (۱) ، حسي قال لو ولدت الثاني بعد مضى أكثر النفاس لم يكن له نفاس .

وقال محمد بن الحسن وزفر يكون ابتداء النفاس من الثاني " ٠

واحتج من نصر أبا حنيفة رحمه الله بأن كل ولد كان ابتداء النفاس منه ، وحبب أن يكون الانتهاء منه ، أصل ذلك [إذا](1) منفردا .

قالوا ولأن هذا يؤدي إلى أن يزيد النفاس على أكثره ، وذلك غير حائز ٠

قالوا ولأن الحمل واحد ، فلا يجوز أن يكون له نفاسان .

قالوا ولأن الأحكام التي تتعلق بالوضع إنما تتعلق بأحد الولدين يدل علمسى ذلك انقضاء العدة ، وتحريم الجمعة .

ودليلنا أن كل ولد لو كان منفردا كان ابتداء النفاس منه ، أصل ذلك الأول ، وقياس وهو أنها ولادة آدمية فوجب أن يكون ابتداء أكثر النفساس منها ، أصل ذلك إذا كان الولد منفردا .

فأما الجواب عن قولهم كل ولد كان ابتداء النفاس منه كان انتهاؤه منه كـــالمنفرد فهو من وجهين :-

<sup>(</sup>۱) نماية ب: ١٤٩

 <sup>(</sup>٢) وبه قال أبو يوسف ومالك وأحمد في ظاهر المذهب .
 المدونه ١٥٤/١ ، المبسوط ٢١٢/٣ ، البدائع ٤٣/١ ، شرح فتح القدير ١٩١/١ ، الاختيار لتعليل المختار .
 ٣٠/١ ، مواهب الجليل ٥٥٣/١ ، المغنى ٤٣١/١ ، الانصاف ٣٨٦/١ .

 <sup>(</sup>٣) وبه قال أحمد في رواية وابن حزم رحم الله الجميع .
 المبسوط ٢١٢/٣ ، الهداية ١٩١/١ ، رد المحتار ٤٩٩/١ ، المحلى ٤٠٤/١ ، المغني ٤٣١/١ ، الكافي لابن قدامة ١٩١/١ ، الانصاف ٣٨٦/١ .

<sup>(</sup>٤) إذا ساقطه في : ب

<sup>(</sup>٥) في ج: قياس، بسقوط الواو

أحدهما أنا كذا نقول إن ابتداء النفاس منه وانتهاؤه منه ، وابتداء النفاس من الشلني وانتهاؤه منه .

والثاني أن الأول يجب له نفاس والتاني يجب له نفاس ، إلا أن مافيسه انقضاء "تداخل وسقط ، وما لم يتفقا فيه تمم ، وصار هذا بمترلة ما قلنا إنه إذا طلق زوحته التي لاتحيض فإلها تعتد بثلاثة أشهر" ، فنو أنه " وطئها بشبهة ؛ لوجب أن تعتسد عدة أخرى ، إلا أن ما وافق بقية العدة الأولة سقط ، وما لم يوافقها تمم .

وأما الجواب عن قولهم إن هذا يؤدي إلى أن يزيد الناس على أكثر ، فهو أنه إنمــــا لايجوز ذلك إذا لم يوجد سبب يوجبه .

وأما إذا وجد مايوجبه فإن ذلك جائز ألا ترى أنه إذا طنق زوجته التي لا تحيــض فإنما تعتد بثلاثة أشهر ، فلو وطئها بشبهة في خلالها ، وجب استئنافها ، ولايقـــال إن ذلك زيادة بل لما وجد سبب الزيادة زيد فيه .

وأما الجواب عن قولهم إن الحمل واحد فوجب أن يكون النفاس واحدا ، فهو أنه الاعتبار بالحمل ، وإنما الاعتبار بالولادة يدل على ذلك أنه إذا قال كلما وضعت ولدا فأنت طالق فإنها إذا وضعت واحدا طلقت طلقة ، وإذا وضعت ولهذا ثانيه طلقت ثانية ، وإذا وضعت ثالثا طلقت ثالثة ثانية ، ولا اعتبار بالحمل بل الاعتبار " بالولادة كذلك" في مسألتنا .

<sup>(</sup>١) و ج: اتفقا

<sup>(</sup>٢) المهدب ١٢١/٣) الوحيز ٩٤/٢.

<sup>(</sup>٣) في ج: فإنه لو

 <sup>(</sup>٤) على رواية حكاها أبو علي بن حيران وانصحبح من المدهب ألها تطنق بالأول طلقة وبالثاني طلقة ولا يقع بالثانت شئ وإن ولدت ثلاثة دفعة واحدة طلقت ثلاثا .

<sup>(</sup>٥) تحاية ج : ٢٠٨

<sup>(</sup>٦) ئے ج: كذا

وأما الجواب عن قولهم إن أحكام الولادة إنما تتعلق بأحد الولدين ، فهو أن العددة المقصود منها براءة الرحم ، وبراءة الرحم لا تحصل إلا بعد وضع جميع الحمسل . ليس كذلك في مسألتنا ، فإن النفاس إنما يجب بخروج الولد ، وهسذا موجود في الولد الثاني ، فدل على الفرق بينهما .

#### ( فـرع )

إذا ولدت فرأت ساعة دما ثم رأت النقاء أربعة عشر يوما ، ثم رأت يوما وليلة دما فلا يختلف المذهب أن هذا من مسائل التلفيق (') .

فإن قلنا بالتلفيق" كان النقاء طهرا ، وإن لم نقل بالتلفيق كان ( الجميع )" نفاسا .

#### ( فــرع )

إذا رأت ثلاثة أيام دما وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة أيام دما ففيه وجهان :-

أحدهما أن الثلاثة الأولة تكون نفاسا ، والخمسة عشر طهرا ، والثلاثة الثانية دم حيض (1) ؛ لأنه قد حصل بينهما طهر صحيح وبه قال أبو يوسسف ومحمسد بسن الحسن (٥) رحمهما الله ،

الأول : أنه نفاس واختاره الرافعي والنووي • والثاني أنه دم فساد •

الحاوي ١/٣٩/١ المهذب ٨٩/١ حلية العلماء ١٠٠٠١ الوحيز ٣٢/١ فتح العزيز ٩٩/٢ المحموع ٢٨/٢٥

<sup>(</sup>١) فأوقات الدم نفاس وفي النقاء المتحلل قولا التلفيق :

<sup>(</sup>٢) سبقت هذه المسألة ص٢٦٥

<sup>(</sup>٣) في ب: جميع

 <sup>(</sup>٤) وهوقول أبي اسحاق المروزي وقال الشيخ أبو حامد والأصحاب هو الأصح .
 الحاوي ١٩٩١، المهذب ١٩٩١، الوحيز ٣٢/١، فتح العزيز ١٩٩٨، المحموع ٢٦١/١، الغاية القصوى ٢٦١/١

<sup>(</sup>٥) المبسوط ٢١١/٣، البدائسيع ٤٣/١، كتر الدقائق ٢٥٦/١، شرح فتح القدير ١٩١/١، البحر الرائق

والوجه الثاني أن هذه من مسائل التلفيق ، فإن لم نقل بالتلفيق كان الجميع نفاسا ، فإن قلنا بالتلفيق كان الزمان نفاسا ، والنقاء المتحلل بينهما طهرا" .

وإنما قلنا ذلك ؛ لأن هاهنا الاعتبار بوجوده في زمان الامكــــان ، ألا تــرى أن الحائض إذا رأت ثلاثة أيام دما واثني عشر طهرا ، وثلاثة أيام دما ، فإنا نحكــم أن الثلاثة الثانية استحاضة (") ؛ لأنه ما وجد في زمن الامكان .

ولو أنها رأت ثلاثة أيام دما وتسعة أيام نقاء ، وثلاثة أيام دما فإنه يكون حيضك؟ لأنه وجد في زمن (") الامكان .

وقال أبو حنيفة رحمه الله يكون الجميع نفاسا (١).

واحتج بأنه دم وحد في زمن (٥) الامكان فوجب أن يكون نفاسا ، أصل ذلك إذا فصل بينهما أقل من خمسة عشر يوما .

قال ولأن الاعتبار في دم الحيض بالامكان ، فكذلك يجب أن يكون هاهنا أمثله ، ودليلنا أنهما زمانان فصل بينهما طهر صحيح ، [ فوجب الآ يضم أحدهما إلى الآخر ، أصل ذلك دما الحيض إذا فصل بينهما طهر صحيح ] (" ·

207/1

المهذب ٨٩/١ حلية العلماء ٢٠٠/١ الوحيز ٣٢/١ فتح العزيز ٩٩/٢ المجموع ٢٨٦/١ الروضة ٢٨٦/١

<sup>(</sup> ١ ) وهو قول أبي العباس بن سريج وهو المشهور ، وبه قطع الجمهور ٠

وحكى امام اخرمين والعزاني وجها أن النقاء ظهر على القولين •

<sup>(</sup>٢) سقت هذه المسألة ص٥٨٤

<sup>(</sup>٣) ي ج: زمال

<sup>(</sup>٤) المبسوط ٢١١١٣، الهداية ١٧٥١، الاختيار ٢٧/١، رد امحتار ٤٩٨١، البحر الرائق ٢٥٦/١ ٣٥

<sup>(</sup>د) في ج: زمان

<sup>(</sup>٢) ي ج : هاهنا يحب أن يكون

<sup>(</sup> ٧ ) ما بين المعقوفتين ساقط في : ب

فأما الجواب عن قوله إنه دم وحد في زمن (١) الامكان فوجب أن يكسون نفاساً أصل ذلك إذا لم يفصل بينهما خمسة عشر يوما ، فهو أن المعنى هناك أنه ما فصل بينهما طهر صحيح / ١٠ ، وفي مسألتنا فصل بينهما طهر صحيح / ١٠ ، فدل على الفرق بينهما .

وأما الجواب عن قولهم إن الاعتبار بالامكان كما قلنا في الحيـــض، فــهو أن دم الحيض لم يفصل بينهما طهر صحيح الحيض لم يفصل بينهما طهر صحيح فافترقا .

#### ( فــرع )

وعلى قول من قال /" من أصحابنا" إنه يكون نفاسا لوجوده في زمن الامكان يكون هاهنا من مسائل التلفيق" ، فإن قلنا بالتلفيق ، فالنقاء طهر ، وإن لم نقل بالتلفيق كان الجميع نفاسا .

التعليقة للقاضي حسين ١/٥٠١ حلية العلماء ٢٠٠/١ فتح العزيز ٢٠١/٢ المحموع ٢٨٦/١ الروضة ٢٨٦/١

<sup>(</sup>١) في ج: زمان

<sup>(</sup>٢) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٣) وهوقول أبي إسحاق المروزي انظر ص ٥٥٣ `

 <sup>(</sup>٤) في أحد الوجهين قطع به الجرحاني واختاره النووي ، والثاني أنه نفاس ؛ لأنه تعذر جعله حيضا وأمكن
 جعله نفاسا ،

<sup>(</sup>٥) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٦) وهوقول أبي العباس بن سريح انظر ص٤٥٥

<sup>(</sup>٧) تقدم بيانه ص٢٦٥

## ( فـــرع )

إذا كانت عادة المرأة أن تحيض في كل شهر عشرة أيام ، وتطهر "عشرين يوسا ثم إنها حملت ، وولدت ورأت دم النفاس ثم طهرت ستين يوما ، ثم رأت الدم على صفة واحدة ، واتصل بها فإن هاهنا حيضها ما نقص وزاد ؟ لأن الولادة ما أثـرت به .

وأما الطهر فإنه تغير ؛ لأنها كانت تحيض عشرة أيام ، وتطهر عشرين يوسا وهاهنا" يكون طهرا ستين يوما "،

## (مسألـة)

قال الشافعي رحمه الله والذي يبتلى بالمذي ولا ينقطع منه مشل المستحاضة يتوضأ لكل صلاة فريضة بعد غسل فرجه ويعصبه ،، " وهذا كما قال ، عندنا أن المستحاضة ، ومن به سلس البول" والمذي يتوضأ لكل صلاة فريضة ، وطهارة كل واحد منهما مقدرة بفعل الفريضة" ، وبه قال الثوري وأحمد " رحمهما الله

<sup>(</sup>۱) کمانیة ب ۱۵۰:

<sup>(</sup>٢) في ج: وهنا

<sup>(</sup>٣) فتكون نفساء في العشرين الأول وظاهرا في الشهرين بعدها وحائصا في العشر التي بعدها ٠ قال النووي وهذه المسألة مشهورة في كتب العراقيين ونقلوها عن أبي إسحاق كما دكرها المصنف – يعني صاحب المهدب – بحروفها وهما مفرعتان على ثبوت العادة بمرة وهو المدهب .

خاوي ١/٠٤٤، المهدب ٩٠/١، ، فتح العزيز ٢٠١/٢، المحسوع ٥٣٢/٢، الروضة ٢٨٦/١

<sup>(:)</sup> محتصر الزلي ص١٤

<sup>(</sup> ٥ ) السلس هو استرسال البول وعدم استمساكه لحدوث مرض بصاحبه ، المصباح ص ١٤٩

 <sup>(</sup>٣) الحاوي ٢/٢١) ، التعليقة للقاضي حسين ٢٠٨/١ ، المهذب ٩٠/١ ، حلية العساء ٣٠٢/١ ، الوحيز
 ٢٥/١ ، فتح العزيز ٢٣٥/٢ ، المحسوع ٢٥١/١ ، الروصة ٢٥١/١

<sup>(</sup>٧) سس الترمدي ٢٢٠/١ ، الأوسط ٢٦٠/١ ، حلية العلماء ٣٠٢/١ ، المجموع ٢/٥٣٥

<sup>(</sup> ٨ ) و رواية عنه والصحيح من مذهبه الذي عليه أكثر أصحابه أنها تصلي ما شاءت من الصلوات فرائض

وقال أبو حنيفة (١٠ رحمه الله طهارة المستحاضة مقدرة بالوقت ، فعنده أنما تصلي ما شاءت من الفوائت ما دام وقت الصلاة باقيا ، فإذا خرج وقت الصلاة بطلت (طهارتما ) (١٠٠٠ .

وقال مالك<sup>(٣)</sup> وربيعة<sup>(١)</sup> وداود<sup>(٠)</sup> دم الاستحاضة ليس بحدث ٠

واحتج من نصر أبا حنيفة رحمه الله بما روي عن النبي على قسال ( المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة )(١)

قالوا ولأنها طهارة يجوز أن تصلي بها النوافل فجاز أن تصلي بما فرائض ، كطهارة غير المستحاضة ،

قالوا ولأنا لم نر في (٢) الشريعة طهارة مقدرة بالفعل ، وإنما تكون مقدرة بــالوقت وهي المسح على الخفين (٨) ، ولا تكون مقدرة أصلا .

ونوافل ما دام الوقت باقيا ٠

المغنى ٢١/١ )، الكافي لابن قدامة ٨٤/١ ، شرح العمدة لشيخ الاسلام ص٤٩٢ ، الفروع ٢٧٩/١ ، الانصاف ٣٧٩/١

- (۱) المبسوط ۱۸۳۱، ۸۶، مختصر الطحاوي ص۳۳، الهداية ۱۸۱/۱ ، الاختيار لتعليل المختار ۲۹/۱، شرح فتح القدير ۱/ ۱۸۱، البحر الرائق ۳۷٤/۱ ، رد المحتار ٥٠٤/۱ ، منحة الخالق ۳۷٤/۱
  - (٢) في ب: صلاتما
- (٣) المدونة ١٢٠/١، المعونة ١٥٢/١، الكافي لابن عبد البر ١٥٩/١، مقدمات ابن رشد ٤١/١، بداية المحتهد ٧٩/١
  - (٤) سنن أبي داود (٢١٤/١) الأوسط (١٦٣/١) المغنى (٢٢/١)
  - (٥) وقال ابن حزم بوجوب الوضوء لكل صلاة . المحلى ٢٣٢/١ ، المحموع ٢٥٥/٢
- (٦) حاء في سنن الترمذي ٢١٨/١ ( وقال توضئي لكل صلاة حتى يجئ ذلك الوقت ) والحديث الذي ذكره المصنف لم أحده بلفظه وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٠٤/١ وقال غريب حدا وقال ابن حجر في الدراية ٨٩/١ لم أحده هكذا اهــــ
  - (٧) نماية ج: ٢٠٩
  - (٨) سبقت هذه المسألة ص٨٠٨

ودليلنا ما روى أبو بكر بن المنذر'' بإسناده عن عائشة رضي الله عنها أن النسبي قال لفاطمة بنت أبي حبيش ( دعي الصلاة أيام أقرائك ثم أغتسلي وتوضيئ لكل صلاة ) وهذا نص / .

وقياس ثالث وهو أنحا طهارة ضرورة فلم تستبح بها صلاتي فرض ، أصل ذلك إذا صلت فريضة ثم دخل وقت الثانية ،

واستدلال وهو أن الوقت ليس بمقصود ، وإنما المقصود فعن الصلاة فيجـــب أن تكون الطهارة مقدرة .

<sup>(</sup>١) في الأوسط ١٥٨/١ ورواه الدارقطني في كتاب الحيض ٢٠٢/١ قال النوري وهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ ولا يصح ذكر الوضوء فيه عن النبي ﷺ وإنما هو من كلام عروة بن الزبير وصححه الألباني في الإرواء برقم ١١٠ ( ١٤٦/١ ) وانظر تلحيص الحبير ١/ ٢٦٧

<sup>(</sup> ٢ ) الكوفي الأنصاري روى عن أبيه وعن البراء بن عازب وسليمان بن صرد وعنه يحى بن سعيد والأعمش و ٢ ) وعلي بن حدعان ثقة رمي بالتشيع مات سنة ١١٦هـ. . السير ١٨٨/٥ التهذيب ١٤٩/٧

<sup>(</sup>٣) قال الذهبي بحهول الحال . الميزان ٣٦٩/١ التهذيب ١٧/٢

<sup>(</sup>٤) اختلف في اسمه اختلافاكثيرا فقيل هو حدد لامه عبد الله بن يزيد الخطسي وقيل اسمه دينار وقيل قيس بن الخطيم قال ابن حجر و لم يترجح لي في اسم حدد إلى الآن شئ من هدد الأقوال كمها إلا أن أقرهما إلى الصواب الأول اهـ . الميزان ٣٦٩/١ انتهذيب ١٧/٢

رد) رواد أبو داود في الطهارة باب من قال تعتسل من طهر إلى ظهر برقم ٢٩٧ ( ٢٠٨/١) والترمدي في الطهارة ناب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكن صلاة برقم ١٣٦ ( ٢٠٠/١) وابن ماحة في الطهارة ساب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها برقم ٢٦٥ ( ٢٠٤/١) والدارمي في الطسهارة ساب في غسل المستحاضة ٢٣٢/١ وصححه الألبالي في الإرواء ٢٢٤/١ بشواهده

<sup>( 7 )</sup> ما بين المائلين ساقط في : ج

فأما(۱) الجواب عن احتجاجهم بقوله عليه السلام ( المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ) فهو من أربعة أوجه :-

أحدها أنا نحمل ذلك على الصلوات المرتبة وكذا نقول ، ونحمل خبرنا عسى الفوائت فإنها تتوضأ لكل صلاة ، والجمع بين الخبرين أولى من اسقاط أحدهما .

والثاني أن هذا حجة لنا ؛ لأنها إذا توضأت وصلت فريضة ثم ذكرت فائتة فيان هذا وقت تلك الفائتة فتتوضأ لها ، ولهذا قال عليه السلام ( من نسي صلاة أو نلم عنها ثم ذكرها فليصلها فذلك وقتها لا وقت لها غيره )(") .

والثالث أن هذا اللفظ ليس هو على حقيقته ؛ لأن الوقت لا يفصل بالطهارة وإنما المقصود الصلاة ، والمراد به لكل صلاة ،

والرابع أن قوله لوقت كل صلاة ، وهذا حائز يدل عليه قوله تعالى ﴿ ونضـــع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ (") والمراد به (ا) في يوم القيامة (") .

وأما الجواب عن قولهم إنها طهارة تستبيح بها نوافل فحاز أن تستبيح بها فرائـــض كطهارة غير المستحاضة فهو من وجهين :-

أحدهما أنه لا يجوز اعتبار الفرائض بالنوافل ، يدل على صحة ذلك أن النافلية بجوز على الراحلة ، والنافلة بجوز ترك استقبال القبلة فيها في السفر ، والفريضة لا يجوز ذلك فيها ، والنافلة يستبيحها القاعد والفريضة لا يجوز ذلك فيها ، والنافلة يستبيحها القاعد والفريضة لا يستبيحها من غير عذر (١) ، فافترقا ،

<sup>. (</sup>١) في ج: وأما

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب من نسى صلاة فليصل إذا ذكرها برقم ٥٧٢ ومسلم في كتاب المساحد باب قضاء الصلاة الفائنة برقم ٩٨٤

<sup>(</sup>٣) سورة الأنبياء الآيـــة ٤٧

<sup>(</sup>٤) في ج: أي

<sup>(</sup>٥) تفسير ابن كثير ٣/ ١٨٩

<sup>(</sup>٦) ستأتي هذه المسائل في ص٧٤٨

والثاني أن المعنى في طهارة غير المستحاضة أنها طهارة رفاهية ، وفي مسألتنا ضهارة ضرورة ، فلا يجوز التسوية بينهما .

وأما الجواب عن قولهم إنا ما وحدنا في الشريعة طهارة مقدرة بسسالفعل ، وإنمسا تكون مقدرة بالوقت ، وهو المسح على الخفين ، أو لاتكون مقدرة أصلا ، فسهو من ثلاثة أوجه: -

أحدها أن في الشريعة طهارة مقدرة بالفعل ، وهي طهارة الناسية لوقت الحيسض وعدده فإنما تغتسل لكل صلاة (١) فهذه طهارة مقدرة بالفعل .

والثاني أنه كان يجب [أن] " يقولوا إنها إذا توضأت قبل السنزوال لم يجرز أن يصلي بما الظهر ؛ لأنما قد خرج عنها وقت صلاة العيد ، ولما قالوا إنما يجسوز أن تصني بما دل على أنهم [قد] " ناقضوا في ذلك .

والثالث أن طهارة الماسع لما كانت مقدرة لم تكن مقدرة بوقت الصلاة ، وإنحا هي مقدرة بيوم وليلة في الحضر ، أو بثلاثة أيام ولياليهن في السفر "، فكان يجب أن يقولوا في طهارة المستحاضة مثل ذلك ، والله أعلم بالصواب .

وأما مالك وربيعة وداود فاحتج من نصرهم بما روي عن النبي على قطر قسال المستحاضة تقعد أيام أقرائها وتغتسل وتصلى )(٥)

<sup>( &#</sup>x27; ) سقت هذه السألة ص ٤٩٨

<sup>( &</sup>quot; ) أر سافطة في : ب

<sup>( &</sup>quot; ) قد ساقطة ي : ب

<sup>( ؛ )</sup> ستت هده المسألة ص ٣٠٠

<sup>(</sup> ٥ ) رو د أبو داود في كتاب الطهارة باب من لم يذكر الوضوء إلا عند الحدث برقم ٣٠٥ ( ٢١٤/١ ) وأحرج خود النسائي في كتاب الحيض باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كن شهر ١٨٢/١ وصححه الألباني في لارواء ٢١٤/١

قالوا وروي عن النبي على [أنه] () قال (إنه عرق وإنه ليس بالحيضة فـــاذا أدبرت الحيضة فاغتسلى وصلى ) () ولم يأمرها بالوضوء .

قالوا ولأنا لو قلنا إن دم الاستحاضة ينقض الوضوء ؛ لأذى إلى أن لا يصح له الطهارة بحال ؛ لأنه سائل في الزمان كله وفي الصلاة .

ودليلنا ما روي عن النبي الله أنه قال لفاطمة بنت أبي حبيش ( دعسي الصلاة أيام أقرائك ثم اغتسلي وصلي وتوضئ لكل صلاة ) " وهذا نص فيما ذكرناه وروى أبو داود بإسناده عن عدي بن ثابت عن أبيه عن حده أن النبي الله قسال وتقعد المستحاضة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة ) " ،

ومن القياس أنه خارج من مخرج الحدث فوجب أن يبطل الطهارة ، أصل ذلــــك البول والغائط (°)،

فإن قيل () هذا يبطل به إذا كان في الصلاة ، فإنه خارج () من (^) مخرج الحدث ، ولا يبطل الصلاة قلنا هذا قد أبطل الطهارة للصلاة المستقبلة ،

فأما (۱۰۰ الجواب عن احتجاجهم بقوله ( اغتسلي وصلي ) و لم يأمرها بالوضوء فهو أنا رويناه ( وتوضئ لكل صلاة ) (۱۰۰)

<sup>(</sup>١) أنه ساقطة في: ب

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ٤٤٦

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه ص ٥٥٨

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه ص ٥٥٨

<sup>(°)</sup> الوحيز ١٥/١ التعجيز ١٣٣/١

<sup>(</sup>۲) نمایة ج: ۲۱۰

<sup>(</sup> V ) نماية ب: ١٥١

 <sup>(</sup> ٨ ) من ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٩) في ج: وأما

<sup>(</sup>۱۰) سبق تخرجه ص۲۶۹

وما رويناه أزيد فكان العمل به أولى ، أو نقول حبرنا خاص وحــــبرهم عـــام ، والحناص يقضى به () على العام ، أو خبرنا مقيد ، وخبرهم مطلق ، والمطلق يحمـــل على المقيد () ، فبطل احتجاجهم به .

وأما الجواب عن قولهم إن الاستحاضة لو نقضت الوضوء ؟ لأدى إلى ألا تصح لها طهارة ، فهو أنا إنما قلنا إن طهارتما تصح ؟ لأنه لا يمكن الاحتراز منه ، فصار يمترلة ما نقول في المتيمم إن طهارته تصح ، وإن كان الحدث قديما في بدنه " وكذلك قلنا في دم البراغيث وأثر الاستنجاء إنه يعفى عنه " ؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه .

#### ( فــرع )

إذا ثبت ما ذكرناه فإن من به سلس البول أو المذي يأخذ ميلا فيلف عليه قطنــة ويسد بها رأس قضيبه ، والمرأة تحشو فرجها بالقطن ؛ ليمنع من خروج الدم ، فإن الرحل يعصب ذكره ، ويشده ، والمرأة تتلجم فتأخذ خرقة فتضعها في فرجها ، وتشوطر(١) فيها ، وتشدها على وسطها ،

<sup>(</sup>١) به ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٣) المستصفى من علم الأصول ص٢٦٢، إرشاد الفحول ص٢٧٨.

<sup>&</sup>quot; الوحيز ٢١/١ الروضة ٢٠٥١

<sup>( ؛ )</sup> سبق التعليق عليه ص١٥٣

ر د ) كان ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٢) أي تشد عليها خرقة أو حيطا كما سيأتي بيانه ص٣٣٥

ولهذا قال ﷺ ( ولتستثفر بثوب ) " والاستثفار هو التلحم مأحوذ من التفـــر" ، فإن زاد على ذلك فلا حيلة فيه ، فتتوضأ وتصلي على حالها " .

#### ( فــرع )

قال أبو على الطبري في الإفصاح إذا توضأت المستحاضة إن تشددت ودخلت في الصلاة فسال دمها ، فإنه ينظر فإن كان ذلك لتفريط في الشد بطلب طهارتها وعليها استئنافها ، وإن كان ذلك لغلبة الدم تبطل طهارتها وتمضي في صلاتها . ('')

<sup>(</sup>١) رواه أبو داود في الطهارة باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة برقم ٢٨٤ (١٩٥/١) ومضى نحوه من حديث أم سلمة في المرأة التي تمراق الدماء ص ٤٤٦

<sup>(</sup>٢) وانظر: المصباح المنير ٧/١ معالم السنن للخطابي ٥٥/١ النظم المستعذب ٩٠/١ .

<sup>(</sup>٣) قال النووي قال أصحابنا إذا أرادت المستحاضة الصلاة لزمها الاحتياط في طهارتي الحدث والنحس فتغسل فرحها قبل الوضوء أو التيمم إن كانت تتيمم وتحشوه بقطنة وحرقة دفعا للنحاسة وتقليلا لها فإن كان الدم قليلا يندفع بذلك وحده فلا شئ عليها غيره وإن لم تندفع بذلك وحده شدت مع ذلك على فرحها وتلحمت وهو أن تشد على وسطها خرقة أو خيطا أو نحو ذلك على صورة التكة وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها بين فخذيها وإليتيها وتشد الطرفين في الخرقة التي في وسطها أحدهما قدامها عند سرتما والآخر خلفها وتحكم ذلك الشد وتلصق هذه الخرقة المشدودة بين الفخذين بالقطنة التي على الفرج الصاقا حيدا قال أصحابنا وهذا الذي ذكرناه من الحشو والشد والتلجم واحب قال الرافعي إلا في موضعين : ١/ أن تتأذى بالشد ويحرقها احتماع الدم ، ٢/ أن تكون صائمة فتترك الحشو كارا

الحاوي ٢/١١) ، المهذب ٢/٠١ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٠٨/١ ، حلية العلماء ٣٠٢/١ ، فتح العزيز ٢/ ٣٠٣ ، المجموع ٣٠٢/٢ ، الروضة ٢٥١/١

<sup>(</sup>٤) بلا خلاف بين الأصحاب. الحاوي ٤٤٣/١ ، المهذب ٩٠/١ ، الوحيز ٢٥/١ ، حلية العلماء ٣٠٢/١ ، فتح العزيز ٢٣٣/٢ ، المحموع ٥٣٤/٢ ، المغاية القصوى ٢٥٥/١ .

#### ( فــرع )

المستحاضة لا تتوضأ إلا بعد دخول الوقت ؛ لأنما طهارة ضرورة ، فلا تجــوز إلا في حال الضرورة" كالتيمم "

#### ( فــرع )

قال أبو العباس بن سريج إذا توضأت المستحاضة فإنما تصلى عقيب الوضيوء ، ولا تؤخره (٢) ، فإن أخرت الصلاة نظرت ، فإن أخرتما لما يعسود إلى مصلحة الصلاة كانتظار الجماعة وستر العورة والإحتهاد في القبلة ، فإن ذلك لايضرهـــا ، وأما( ) إن أخرتما من غير عذر قال فتحمل وجهين :-

أحدهما أنها لا تبطل لما روي عن النبي ﷺ قال ( أول الوقت رضوان الله وأخسوه عفو الله )(ا) .

<sup>(</sup>١) وحكى إمام الحرمين وجها المحا لو شرعت في الوضوء قبل الوقت بحيث اطبق آحره على أول الوقت صح وضوءها وصلت به فريضة الوقت قال النووي هدا نيس بشيء .

الحَاوي ٢٠٢/١ ، التعليقه للقاضي حسين ٢٠٨/١ ، المهذب ٩٠/١ ، حلية العلماء ٣٠٢/١ ، فتح العزيز ٢/ ٢٥٠٤ ، المجموع ٢/٧٧٠ .

<sup>(</sup>٢) اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن التيمم للمكتوبه لايصح إلى بعد دخول وقتها ولو خالف وتيمم لفريضة قبل وقتها لم يصح لها بلا خلاف والنافلة المؤقته كالوتر والضحي فيها وحهال:

١/ لايصح التيسم لها قبل وقتها وهو المشهور وعليه جمهور الحراسانيين واختاره الرافعي والنووي . ٢/ يصح حكاد الغزاني وامام الحرمين .

الحاوي ٢٦٢/١ ، المهذب ٧٣/١ ، حلية العلماء ٢٤٢/١ ، فتح العزيز ٣٤٩/٢ ، المحموع ٢٤٠/٢ .

<sup>(</sup>٣) ولو تخلل فصل يسير لم يضر ، وقيل لابد من المنافغة في المعاودة . المجسوع ٥٣٨/٢ .

<sup>(</sup>٤) وأما ساقطة ي: -

<sup>(</sup> ٥ ) رواه الترمذي في كتاب الطهارة باب ماجاء في الوقت الأول من الفصل بوقم ١٧٢ ( ٣٢١/١ ٣٢١/١ ) والدارقطني في كتاب الطهارة باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ٢٤٩/١ ; والبيهقي في كتاب الصلاة باب الترعيب في التعجير بالصلوات في أوائل الأوقات ٢٣٥/١ ، وقال هدا الحديث يعرف بيعقوب بن الوليد المدبي ويعقوب منكر الحديث ضعفه يحي بن معين وكدبه أحمد بن حنيس

والثاني أن طهارها تبطل ؛ لأنا لم نبطل طهارها بما تراه عقيب الطهارة ؛ لأنه لا يمكن الإحتراز منه .

فإذا أخرتما فلا حاجة بما إلى تأخرها .

قال وإن حرج وقت الصلات بطل وجها واحدا ، قال أصحابنا هذا الذي ذكره أبو العباس ليس بصحيح ؛ لأنها إذا توضأت بعد دخول الوقت حاز لها أن تصلي الفريضة أي وقت شاءت بتلك الطهارة سواء كان في أول الوقت أو في آخره أو بعد خروجه . (۱)

#### ( فـرع )

إذا " انقطع دم المستحاضة فإنه لا يخلو من أحد أمرين ، إما أن يكون انقطاع ابتداء أو انقطاع عادة ، فإن كان انقطاع ابتداء " ، وكان قبل الدخول في الصلاة

وسائر الحفاظ ونسبوه إلى الوضع نعوذ بالله من الخذلان ) وضعفه الزيلعي في نصب الراية ٢٤٣/١ ، وانظر العلل المتناهيه ٣٩٠/١ ، وحكم عليه الألباني بالوضع في الإرواء ٢٨٧/١ .

#### (١) في المسألة أربعة أوجه:

ا/ إن أخرت الاشتعالها بسبب من أسباب الصلاة حاز وإن أخرت بلا عذر بطلت طهارتها اختاره الرافعي
 والنووي .

٢/ تبطل طهارتما على كل حال حكاه صاحب الحاوي وقال النووي غريب ضعيف .

٣/ يجوز التأخير وإن حرج الوقت ولا تبطل طهاتما وهذا قول القفال وشيخ الخضري .

٤/ لها التأخير ما لم يخرج وقت الصلاة وليس لها الصلاة بعد الوقت بتلك الطهاوة قال إمام الحرمين وهذا الوجه بعيد عن قياس الشافعي .

الحاوي ٤٤٣/١) التعليقه للقاضي حسين ٢٠٨/١) المهذب ٩٠/١ ، حلية العلماء ٣٠٣/١ ، فتح العزيز (٤٣٥/٢ ، الحموع ٥٣/٢) ، الروضة ٢٥١/١ .

<sup>(</sup>٢) في ج: فإدا

 <sup>(</sup>٣) أي انقطاع محققا حصل منه برؤها وشفاؤها من علتها وزالت استحاضتها .
 التعليقه للقاضي حسين ٩٠٦/١ ، المجموع ٥٣٨/٢ ،

استأنفت الطهارة(١) ؟ لأن الظاهر أنه لايعود ٠

: وإن كانت في الصلاة / <sup>(۱)</sup> فهل تبطل الطهارة أم لا ؟ قال أبو العباس يحتمال وجهين :-

أحدهما أنه لا تبطل " كما قلنا في المتيمم إذا رأى الماء في الصلاة ، فإنه يمضي في صلاته " كذلك هاهنا .

والوجه الثاني وهو الصحيح أن طهارتما تبطل (٥) ، وتخرج من الصلاة وتتوضاً ، والفرق بين هذه وبين التيمم أن هذه عليها لجاسة وحدث ، فإذا انقطع دمها فإنما

(١) هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور

وحكى إمام الحرمين وجها أنه إذا اتصل الشفاء بآجر الوضوء لم تبطل ، قال الإمام وهـــــذا لايعــــد مــــن المدهــــ .

قال النووي وهذا الوجهان شاذان مردودان وقال وأعلم أن قول الأصحاب إذا شفيت يلزمها اســــتناف الوضوء المراد به إذا خرج منه دم في أثناء الوضوء أوبعده وإلا فلا يلزمها الوضوء بن تصل بوضوئها الاول بلا خلاف . أ .هـــ

( ۲ ) م بين المائلين مكرر في : ب

(٣) الحاوي ١/٥٤٥ ، المهدب ١/٠٠ ، حنية العلماء ٢/٤٠١ ، المجموع ١٩٠١٠ .

(٤) هذا هو الصحيح المشهور الدي نـــص عليـــه الشـــافعي وقطــع بـــه العراقيـــون وبعـــض الخراســـابيين
 وقال جمهور الخراسابيين فيه قولان:

الأول لاتبطل للتنس بالمقصور .

والثاني تبطن لزوال الضرورة .

اخاري ٢٥٢/١ ، المهذب ٧٤/١ ، حلية العلماء ٢٧٠/١ ، الوحيز ٢٢/١ ، فتح العزيز ٣٣٧/٢ ، المحموع ٣٠٠. ٣

(٥) تاتفاق الأصحاب. الحاوي ١/٥٤١، المهذب ١/٠٩، حلية العلماء ٣٠٤/١، فتح العزيز ٣٩/٢،
 حصوع ٣٩/٢، الروضة ٢٥٢/١

ما أتت عن النجاسة الباقية من الدم بأصل ولا بدل" فافترقا .

وأما إذا كان انقطاع عادة"، ولم يكن بين الحالتين فصل يمكن فيــــه تجديـــد الوضوء، فإن عدم هذأ" الانقطاع ووجوده سواء".

وكذلك من به سلس البول حكمه وحكم المستحاضة سيسسواء. وكذلك من به جسرح وكذلك الذي به سلس المذي (في) (" جميع الأحكام (") ، وكذلك من به جسرح يسيل منه الدم كالمستحاضة إلا أنه لا يتوضأ لكل صلاة (") ؛ لأن عندنا أن الخسارج من غير مخرج الحدث لايوجب الوضوء (") .

إذا ثبت هذا فإن هذه المسألة يتفرع عليها فرعان :-

الأول: إذا انقطع انقطاع ابتداء فإنا قد ذكرنا ألها تعيد الوضوء ، وإن حـــالفت وصلت فعاد الدم في الصلاة فهل تكون الصلاة صحيحة أم لا ؟

قال أبو العباس يحتمل وجهين :-

<sup>(</sup>١) والفرق من وجهين:

١/ أن حدثها ازداد بعد الطهارة .

٢/ ألها مستصحبة للنجاسة وهو يخالفها فيها .

فتح العزيز ٢/٣٩٪ ، المحموع ٢/٣٩٠ .

<sup>(</sup> Y ) أي تعتاد الانقطاع والعود أو لاتعتاد ولكن أخبرها بذلك من يعتمد من أهل المعرفة . المجموع ٣٩/٢ .

<sup>(</sup>٣) هذا: ساقطه في ج

<sup>(</sup>٤) أما إذا كانت مدة الإنقطاع تسع الطهارة والصلاة فيلزمها اعادة الوضوء . الحاوي ٤٤٥/١ ، فتح العزيز ٤٣٩/٢ ، المجموع ٥٣٩/٢ .

<sup>(</sup>٥) في ب: وجميع

<sup>(</sup>٦) الحاوي (/٤٤٦)، فتح العزيز ٤٢٣/٢، الوحيز ٢٥/١، الروضة ٢٥١/١.

 <sup>(</sup>٧) المهذب ١/١٩) المحموع ٢/١٥٥.

<sup>(</sup> ٨ ) الحاوي ٢/١ ٤٤٦ ، حلية العلماء ١٩٣/١ ، الوجيز ١٥/١ ، فتح العزيز ٢/٢ ، المجموع ٢/٢ .

أحدهما ألها صحيحة ؛ لأنا إنما أمرناها (") باعادة الوضوء ؛ لانقطاع الدم (") ، وقله بينا أن ذلك الانقطاع لم يكن صحيحا ، وقد بينا أن طهار تما كانت على صحتها والوجه الثاني أن صلاتما لاتصح (") ، وإنما كان كذلك ؛ لأنما حال قيامها إلى الصلاة كانت شاكة فيها ، فلم تصح ، وإن تيقنا بعد ذلك صحتها .

كما قال الشافعي رضي الله عنه (') إذا شك هن أنشأ المسع على الخفين في السفر أو في الحضر ؟

فإنه ينبني على أنه مسح في الحضر فلو مسح بعد اليوم والليلة وصلى لم تصح صلاته ، وإن تيقن بعد ذلك أنه مسح في السهر ؛ لأنه حمال الصلاة كان شاكا (1) .

## ( والفرع الثاني )

إذا انقطع الدم انقطاع عادة فدخلت في الصلاة ودام الأنقطاع ، فإن هاهنا يجب عنيها الخروج من الصلاة واعادة الطهارة وجها واحدا (")، وإنما كان كذلك ؛ لأنه تيقنا أنها قامت إلى الصلاة بغير طهارة ؛ لأن الإنقطاع كان قبل الصلاة .

<sup>(</sup>١) ي ج: نأمرها

<sup>(</sup>٢) نماية ج: ٢١١.

 <sup>(</sup>٣) احتارها الرافعي والشيرازي والبووي والقفال.
 المهذب ٩١/١، حلية العلماء ٣٠٥/١، فتح العزيز ٤٤٣/٢، الوحيز ٢٥/١، المحموع ٤٤٠/٢.

<sup>(</sup>٤) ي ج: رحمه الله

<sup>(</sup>٥) أنه: ساقطه في -

<sup>(</sup>٦) سبق التعليق عليه ص ٣١٤

<sup>(</sup>٧) الحاوي ١/٥٤٥، حلية العلماء ٥/٥٠١، فتح العزيز ٥/٥٤٠، المجموع ٥٣٨/٢.

فأما إذا رأت هذا الإنقطاع في الصلاة ثم دام ، فهل يجب عليها الخروج من الصلاة وإعادة الطهارة أم لا ؟ على الوجهين اللذين ذكرناهما(") والله أعلم بالصواب / آخر كتاب الحيض وهو آخر كتاب الطهارة ./(") (")

# 503503503503

<sup>(</sup>۱) انظر ص ٥٦٧

<sup>(</sup>٢) مابين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٣) نماية ب: ١٥٢.

# كتاب الصلاة "

الأصل في وحوب الصلاة الكتاب والسنة والاجماع ، فالدليل من الكتاب قوله تعالى الأواقيموا الصلاة وأتوا الزكاة أن ، وقوله تعالى الأوما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة أن ، وقوله أمروا المشركين حيث وجدتموهم أن إلى آخر (ن الآية ، وفي القرآن من ذلك كثير .

ويدل عنيه من السنة ماروى ابن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ( بني الإسلام علم علم خسس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكماة ، وحج البيت ، وصوم رمضان )(٢)

وعن طلحة رضي الله عنه قال جاء إلى رسول الله عليه السلام رجل من أهل نجد تـــائر الرأس يسمع دوي صوته ، ولا يفقه ما يقـــول ، فــإذا هــو يســأل عــن الإســـلام

<sup>(</sup>١) سيأتي تعريف الصلاة ص ٧٧٠ ، ٧٧٠

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة الآيه ١١٠

<sup>(</sup>٣) سورة البينه الأيه ه

<sup>(</sup>٤) سورة التوبة الآيه ٥

<sup>(</sup>٥) بن آخر : ساقطه في : -

<sup>(</sup>٣) رواه البحاري في كتاب الإيمان في أوله يرقم ٨( ١٢/١ )، وفي كتاب التفسيسير سباب قولسه تعالى( وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ) برقم ٤٢٤٣ ( ١٦٤١/٤ ) ومسلسلم في كتسباب الايمسان باب بيان أركان الاسلام، ودعائمه العظام برقم ١٦ ( ٤٥/١ )

فقال رسول الله ﷺ ( خمس صلوات في اليوم والليلة ) قال هل [ علي ] ( ) غيرهن ؟ قال ( لا إلا أن تطوع ) ( ) الحديث .

وعسن أنسس عليه أن رحسلا مسن الباديسة حساء إلى رسسول الله علي فقال يامحمد إن رسولك أتانا فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ، فقسال (صسدق) قسال وزعسم رسولك أن علينا خمس صلوات ، قسال (صدق) قال فأنشدك بسالله الدي خلق السماء والأرض والجبال آلله أمسرك كهذا ؟ قال (نعسم) "

وعن أبي بريدة (1) عن أبيه (0) عن النبي على قال ( العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة مــن تركها فقد كفر )(1)

<sup>(</sup>١) على ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٢) رواه البخساري في كتساب الإيمسان بساب الزكساة مسن الإسسلام برقسم ٤٦ (٢٥/١) ومسلم في كتاب الإيمان باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام برقم ١١ (٢٠/١)

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري في كتاب العلم باب ماحاء في العلم وقولم تعمالي ( وقسل ربي زدي علمها ) برقم ٦٣ ( ٣٥/١ ) ومسلم في كتماب الإيمان بهاب السوال عن أركمان الإسلام برقم ٦٣ ( ٤١/١ ) واللفظ لمه

<sup>(</sup>٤) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي ، كنيتـــه أبــو ســهل المــروزي قــاضي مــرو ، روى عن أبيه وابن مسعود وابن عبــاس رضــي الله عنــهم ، وروى عنــه قتــادة وكــهمس وداود بن ابي الفرات وغيرهم ، وكان ثقة ، مات سنة ١١٥ هــ ، التهديـــب ١٣٧/٥

<sup>( ° )</sup> بريدة ابن الحصيب بن عبد الله الأسلمي ، كنيته أبو الحصيب ، قبل إنه أسلم عام الهجرة وشهد خيبرا ، واستعمله النبي على صدقة قومه ، وروى عنه ابناه سليمان وعسد الله والشعبي وغيرهم وسكن البصرة مدة ، ومات سنة ٢٣هـ ، وقبل ٣٣هـ والأول أقوى .

السسير ٢٤١/٦ الإصسابة ٢٤١/١ الشذرات ٢٠/١

<sup>(</sup>٦) رواه أحمد ٣٤٦/٥ ، والترمذي في كتاب الايمان باب ماجاء في تـــرك الصـــلاة برقـــم ٢٦٢١ ( ١٤/٥ ) والنسائي في كتاب الايمان باب الحكم في تارك الصلاة ٢٣١/١ ، وابـــن ماحــه في كتاب اقامة الصلاة باب ماجاء في من ترك الصلاة برقم ٢٠٢١ ( ٣٤٢/١ ) وابـــن حبـــان في

وعن أبي الزبير" عن حابر على عن النبي على (بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة)" وعن عبادة بن الصامت عنه على عنه على قال ( خمس صلوات كتبهن الله على عباده من صلاهن لوقتهن ، وأحسن وضوءهن ، وأتم ركوعهن ، وسجودهن ، وخشوعهن "كان له عند الله عهد أن يغفر له " و ومن لم يفعل فليس له عند الله عهد إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه "

ولا خلاف بين المسلمين في وحوب الصلاة (\*\*) ، وإنما الخلاف في مسائل تتعلق بأحكامها ، فالصلاة في اللغة الدعاء (\*\*)

كتاب الصلاة باب الوعيد على من ترك الصلاة برقم ١٤٤٣ والحاكم في كتاب الايمان بــــاب التشديد في ترك الصلاة ٧/١ ، وصححه الارناوؤط في حامع الأصول ٢٠٤/٥ .

<sup>(</sup>۱) محمد بن مسلم بن تدرس الاسدي ، مولاهم من العلماء الكبار ، اختلف في توثيقه ، روى عسن عائشة وابن عمر وابن مسعود وغيرهم وعنه عطاء والزهري والاعمش وعيرهم توفي سنة ١٢٦ السير ٥/٠٨٠ ، التهذيب ٣٩٠/٩ .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب الايمان باب بيان اطلاق اسم الكفر على مسن تسرك الصلاة برقسم ٨٢ ( ٨٨/١ ) ولفظة ( بين الرجل ) ورواه بهذا اللفظ أبوداود في كتاب السنة باب في رد الأرحاء برقم ٢٦٧٨ ) والترمذي في الايمان بساب ماحساء في تسرك الصلاة برقسم ٢٦٢٠ ( ١٣/٥ ) وصححه الألباني في صحيح سنن الترمدي برقم ٢١١٢ ( ٣٢٩/٢ )

<sup>(</sup>٣) وخشوعهن ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٤) في ج: أن يدخله الله الجنة ، وما أثبته موافق للأصول

<sup>(</sup>٥) رواد أحمد ٣١٦/٥ ، ٣٢٣ وأبو داود في الصلاة باب انحافظة على وقت الصحلاة برقب ٢٥٥٠ (١٨٦/١ ) والنسائي في كتاب الصلاة باب في انحافظة عندى الصلوات الخميس ١٨٦/١ وابن ماحة في كتاب اقامة الصلاة باب ماحاء في فرض الصلوات الحميس وانحافظية عليها برقم ١٤٠١ ( ١٤٤٨/١ ) والدارمي في كتاب الصحلاة بياب في الوتير ١٤٤١ ومالك في الموطأ في صلاة الليل بياب الأمير بيالوتر ١٢٣/١ وصححه الألسالي في صحبح سيس أبي داود برقم ٤٤٠١ ( ٨٥/١ )

 <sup>(</sup>٦) اخساوي ٣/٢، التعبيقة للقساصي حسسين ٦١٣/٢، البدائسع ١٩٠/١، المعسسين ٦/٢،
 المجموع ٣/٣، بداية المجتهد ١١٣/١،

 <sup>(</sup>٧) وقيل مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة ٠

قال الله تعالى ﴿وصل عليهم / إن صلاتك ك سك سك ن لهم / `` كُانْ ) وقال الأعشى '' : -

تقول بني وقد قربت مرتحلا يارب حنب أبي الأوصاب والوجعا عليك مثل الذي صليت فاغتمضي نوماً فإن لجنب المرء مضطجعان والصلاة في الشرع الفعل المعروف من الركوع والسجود ، وما يتعلق به ، مثل القراءة ونحوهان ،

والصلاة المأمور بها على الإطلاق همي الشرعية دون اللغوية ، والسلخ لها ، وإنما وجب حمل الاسم المطلق عليها ؛ لأن الشرع طارئ على اللغة ، وناسلخ لها ، فالحمل على الناسخ المتأخر أولى () ، ولأن الرسول صلوات الله عليه مبعوث لبيان الشريعة لا اللغة ، [ وإلا ] () كان هو وغيره في بيان اللغة سواء .

إذا ثبت هذا فالفرض في صدر الإسلام كان صلاة الليل حسب (^) ؛ لقول تعالى الله المزمل في الله المرابع المرابع الآيات .

لسان العرب ٢٦٦/١٤ تمذيب اللغة ٢٣٦/١٢ المصباح المنير ١٨٠/١ ، النظم المستعذب ٩٩/١

<sup>(</sup>١) ما بين المائلين غير موجود في ج: وبدله: الآيــــة

<sup>(</sup>٢) سورة التوبـــة الآيــــة ١٠٣

<sup>(</sup>٣) ميمون بن قيس بن حندل الأسدي ، أبو بصير من شعراء الطبقــــة الأولى في الحاهليــة وأحـــد أصحاب المعلقات عاش عمرا طويلا وأدرك الاسلام و لم يسلم ولقب بالأعشى لضعف بصره ٠ الشعر والشعراء ص٧٩ ، الأغابي ١٠٨/٩ الأعلام ٣٤١/٧

<sup>(</sup>٤) ديوان الأعشى ص ١٦٨

<sup>(</sup> o ) التعريفات للجرجاني ص١٧٥ ، معجم لغية الفقهاء ص٢٧٥ ، التوقيف على مهمات التعاريف ص ٤٦١ ،

<sup>(</sup>٦) الأحكام للآمدي ٣٠/١، شرح الكوكب المنير ١٨٠/١

<sup>(</sup>٧) في ب: وإذ

<sup>(</sup>A) الأم ا/ع 1 ، الحاوي ٢/٤ ، المحموع ٣/٣

<sup>(</sup>٩) سورة المزمل الآية ١

وهذا خطاب للرسول ﷺ وليس<sup>(۱)</sup> للأمة ، ثم نسخ ذلك<sup>(۱)</sup> وجعل الفرض ما تيسر من الصلاة غير مقدرة لقوله تعالى ﴿ فاقرءوا ما تيسر من القرءان ﴾ المن يريد فصلوا ما تيسر من الصلاة (<sup>۱)</sup> ، وسميت الصلاة قرءانا ؛ لأن القرآن (<sup>۱)</sup> يتلى فيها ·

نظير ذلك قوله تعالى ﴿ وقرءان الفجر إن قرءان الفجر كان مشهودا ﴾ `` يريد به صلاة الفجر `` مثم نسخ الله ذلك `` أجمع بفرض الصلوات الحمس قال `` تعمل ﴿ أقسم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ يعني زوالها `` ﴿ إلى غسق الليل ﴾ `` يريد شدة الظلمه " ويستوعب ذلك أربع صلوات ، ثم قال ﴿ وقرءان الفجر ﴾ يريد صلاة الفحر .

( ٨ ) في حق الأمة ، وهن نسخ في حق انسي ﷺ ؟ فيه وجهان :

قسال أكسترهم لم ينسسخ ، وقسال بعضهم نسسسح واختسساره السسووي · وقال نقله الشيح أبو حامد عن نص الشافعي ·

التعليقة للقاصي حسين ٩٧٨/٢ : انحســـوع ٣/٣

(٩) في ح: وقال

(١٠) يعني زوالها ساقطة في : ح

(١١) سورة الإسراء الآية ٧٨

(۱۲) تفسیر ابن کثیر ۷/۳

<sup>(</sup>١) في ج: ولسائسر

<sup>(</sup>٢) روى مسلم في باب جامع صلاة اللين من كتاب صلة المسافرين برقسم ٧٤٦ ( ١٣/١ ٥) عن عائشة قالت ( فإن الله عز وحل افترض قيام الليل في أول هذه السورة ، فقسام السبي والمحانه حولا .... حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التحفيف فصار قيام الليسن تطوعا بعسسلد فريضة )

<sup>(</sup>٣) سورة المزمسن الآيسة ٢٠

<sup>(</sup>٤) تفسير ابن كثير ٤/ ٤٦٨

<sup>(</sup>٥) كاية ج: ٢١٢

<sup>(</sup>٦) سورة الإسراء الآية ٧٨

<sup>(</sup>۷) تفسیر ابن کثیر ۷/۳

وقال الشافعي رحمه الله سمعت ذلك ممن أثرق بعلمه الله على رسول الله على الصلوات الخمس ليلة أسري عن الزهري عن أنس قال فرض على رسول الله على الصلوات الخمس ليلة أسري به خمسين صلاة ، وجعلت خمسا ، ونودي يامحمد لا يبدل القول لدي ، إن لك بالخمس أجر خمسين ، (")

وللصلوات أوقات تختص بها يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ إِنْ الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾(٢)

وقيل الأوقات جميعها [في] (\*) قول ه تعالى ﴿ فسبحان الله حين تمسون ﴾ يريد المغرب والعشاء ﴿ وحين تصبحون ﴾ يريد الفجر ﴿ وله الحمد في السموات والأرض وعشيا ﴾ يريد العصر ﴿ وحين تظهرون ﴾ يريد الظهر (\*) .

روي عن ابن عباس على قال قال رسول الله على (أمني جبريل عند البيست مرتين فصلى بي الظهر في اليوم الأول حين زالت الشمس فكان الفئ (أ) كقدر الشراك وصلى بي العصر حين كان ظل كل شئ مثله وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم وروي حين غربت الشمس وصلى بي العشاء حين غاب الشفق وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم وروي حين طلع الفجر وصلى بي الظهر من العد حين صار ظل كل شئ مثله – يعني فرغ من صلاة الظهر ذلك الوقت لا أنه ابتدأها – وصلى بي

<sup>(</sup>١) الأم ١/٤٤١

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في كتماب بدأ الخلسق باب ذكر الملائكية برقسم ٣٠٣٥ ( ١١٧٣/٣ ) ومسلم في كتاب الإيمان باب اإسراء برسول الله على وفرض الصلوات برقسم ١٦٢ ( ١٤٥/١ ) ولفظه عند الترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء في كم فرض الله على عباده الصلوات برقم ٣١٣ ( ٢١٧/١ ) والنسائي في كتاب الصلاة باب فرض الصلاة /٢١٧

<sup>(</sup>٣) سورة النساء الآية ١٠٣ وانظر كلام الشافعي في الأم ١٤٩/١

<sup>(</sup>٤) في ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٥) سورة الروم الآيـــــة ١٧ والكلام هنا منقول من الام ١٤٥/١ وانظر تفسير ابن كثير ٣٨/٣؛

<sup>(</sup>٦) هو الظل ، المصباح المنير ١/ ٢٥١

العصر حين صار ظل كل شئ مثليه ، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم ، وصلى بي العشاء ثلث الليل ، وصلى بي الفجر فأسفر (() ، ثم قال يامحمد هذا وقت في الفجر الفجر فأسفر (() ، ثم قال يامحمد هذا وقت في الفجر الفرقتين ) (()

وجبريل بين لننبي ﷺ في اليوم الأول أول وقت كل صلاة ، وفي اليوم الثاني كان فراغـــه من الصنوات في الأوقات المذكورة ، فحص بذلك أول وقت الصلاة وآخره .

# فصل (۲)

قال الشافعي رحمه الله وللصلاة وقتان وقت مقام ورفاهية ووقت رخصة وضرورة ،،٠٠٠ وهذا كما قال ، أما وقت الرفاهية (٥) فهو ما ذكرنا في حديث ابن عباس .

وأما وقت الرخصة والضرورة فاختلف أصحابنا في قسول الشسافعي رحمه الله هذا فقال بعضهم "قصد بالرخصة صلاة المسافر والمقيم الممطور ؛ لأن كل واحسد منهما مرخص له في الجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما ،

وقصد بالضرورة النفساء والحائض إذا طهرتا قبل غـــروب الشـــمس بقـــدر ركعـــة ٠

<sup>(</sup>١) فأسفر ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ٣٣٣/١ ، ٣٥٤ وأبو داود في كتـــاب الصـــلاة بــاب في المواقبــت برقــم ٣٩٣ والترمذي في كتاب الصلاة بات في مواقبت الصلاة برقم ١٤٩ والشافعي في الام ١٥٠/١ والسن حزيمة في كتاب الصلاة باب ذكر الدنين على أن فرص الصلاة كـــان عــــى الأببيـــاء ١٦٨/١ والدارقطني في كتاب الصلاة ٢٥٨/١ وصححه أبو بكر بن العربي وابن عبد البر والبووي وابس حجر بوالألباني ، التمهيد ٢٦٨/١ ، التلجيص ١/ ٢٧٩ ، المحموع ٢٣/٣ ، الإرواء ٢٦٨/١

<sup>(</sup>٣) کاية ب: ١٥٣

<sup>( ؛ )</sup> محتصر المزني ص ٤ ا

 <sup>(</sup>٥) أراد به وقت المقيم المترفة الذي لم يحدث له معنى بحال من مطر وتحوه .
 اخاوي ١١/٢) التعليقة للقاضي حسين ٢١٦/٢) حلية العلمساء ٢٨/٢، فتسح العزيسز ٣/٣
 بخموع ٧٤/٣.

<sup>(</sup>٣) وبه قال أبو على بن حيران ورده الجمهور ١٠ حلية العلماء ٢٨/٢ ، المجموع ٧٤/٣

والصبي إذا بلغ ذلك الوقت ، أو أفاق المجنون ، أو أسلم الكافر فيلزم كل واحد مسبم ضلاة العصر ، وإن كان ذلك قبل طلوع الشمس بقدر ركعة لزمهم صلاة الفحر وقال بعض أصحابنا (") إنما قصد الشافعي بالرحصة والضرورة شيئا واحسد ، وهو وقت النفساء والحائض والصبي والكافر ، وقد بين ذلك في آخر الباب(") ، فأما المسافر والممطور فلم يتعرض لذكرهما في هذا الموضع ، بل ذكرهما في موضع حران ، قالوا ويسدل عليه أنسه لوقصد ذكرهما ؛ لجعل للصلاة ثلاثة وقات وقت رخصة ، ووقت ضرورة ، فلما قال للصلاة وقتان ، علم أنه حعس وقت الرخصة والضرورة شيئا واحدا ، والله أعلى م

# فصــــــل

قال الشافعي (°) في أول وقيت الظهر إذا زالت الشهر ، (°) وهذا صحيح ، وعليه اجماع المسلمين (°) ، وإنما بدأ بذكر الظهر ؛ لأنما أول ما صحيح جبريل عليه السلام بالنبي عليه (°) ، ولذلك سميت الأولى (°) .

<sup>(</sup>١) ستأتي هذه المسألة ص ٦٢٥

 <sup>(</sup>٢) وهـــو قـــول أبي اســـحاق المـــروزي وأبي علمي بـــن أبي هريـــرة ، وعامـــة الأصحــــاب ،
 واختاره الرافعي والنووي •

التعليقة للقاضي حسين ٢١٦/٢ ، حلية العلماء ٢٨/٢ ، فتح العزيز ٤/٣ ، المحموع ٢٤/٣

<sup>(</sup>٣) مختصر المزني ص ١٤

<sup>(</sup>٤) في باب صلاة المسافر والجمع في السفر من مختصر المزيي ص ٢٩

<sup>(</sup>٥) قال الشافعي ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٦) مختصر المزني ص١٤

<sup>(</sup>٧) الاجماع لابن المنذر ص٧، الأوسط ٢٢٦/٢

<sup>(</sup>٨) كما في الحديث المتقدم ص ٥٧٥

<sup>(</sup>٩) اخاوي ١٢/٢ ، فتح العزيز ٧/٣ ، المحموع ٢٤/٣ .

فالزوال هو ميل الشمس عن كبد السماء بعد انتصاف النهار ، وعلامته زيادة الظل بعد تناهي نقصانه (۱) ، وذلك أن ظل كل شخص في أول النهار طويل ممتد ، وكلما إرتفعت الشمس نقص ، فإذا انتصف النهار وقف الظل ، فإذا زالت الشمس عاد الظل إلى الزيلدة فإذا أردت أن تعلم هل زالت الشمس ، أم لا ؟

فأقم شخصا في الشمس على أرض مستوية ، وعدم عنى طرف ظلم ، ثم انظر ، فإن كان ينقص ، فإن الشمس لم تزل ت حتى إذا تناهى نقصانه ، وأخذ في الزيادة ، فقم زالت الشمس حينئذ ، وقدر ما يزول عليه الشمس من الظل يختلف باختلاف الأزمان والبلدان ، فأقصر ما يكون الظل عند تناهي طول النهار في الصيف ، وأطول ما يكون عند تناهي طول النهار في الصيف ، وأطول ما يكون عند تناهى عند تناهى قصر النهار في الشتاء .

وذكر الراسبي " رحمه الله في آخر كتاب الزوال أن عند انتهاء طول النهار في الصيف لا يكون بمكة ظل لشئ من الأشخاص ستة وعشرون يوما ، قبل انتهاء الطول ، وسستة وعشرون يوما بعده ، ففي هذه الأيام متى لم تر بمكة لشخص ظل ، فإن الشمس لم ترزل بعد ، وإذا رؤي له الظل بعد ذلك فقذ زالت الشمس " ، وما في السنة " حكم معرفه الزوال بمكة كحكم معرفته بغيرها والله أعلم .

ودلوك الشمس المذكور في الآية هو زوالها<sup>(٢)</sup> وروي ذلك عن ابن عباس<sup>(٧)</sup> وابن عمر (<sup>^^</sup>

<sup>(</sup>١) التعنيقة للقاضي حسين ٢١٧/٢ ، انجموع ٢٤/٣

<sup>(</sup>۲) کی یہ ج: ۱۳۳۳

<sup>(</sup>٣) مُ أحد له ترجمة

<sup>(</sup>٤) الخسرع ١٥/٣

<sup>(</sup>٥) وما في السنة ساقط في : ج

 <sup>(</sup>٢) نشر عليه الشافعي في البويضي . وعليه الأصحاب .
 خاوي ٢/٢ ، التعنيقة للقاصي حسير ٢١٧/٢ ، المحموع ٣٥٢٣ .

<sup>(</sup>٧) تفسير ابن حريرالطبري (٩١/١٥ ، الأوسط ٣٢٣/٢ ، سس البيهقي ٣٦٤/١ .

<sup>(</sup>٨) الموطأ ١١/١ ، الأوسط ٢/٣٣٣ ، سنن البيهقي ٣٦٤/١ .

# رضي الله عنهما .

وروي عن علي " وابيسن مسعود" رضي الله عنهما أن الدلوك غروب الشمس واحتج من نصر هذا القول بأن قال أمر الله تعالى بإقام الصلاة لدلوك الشمس إلى غست الليل وبين الزوال والغسق أوقات تكره فيها الصلاة وهي من بعد العصر إلى الغروب " فلا تجوز استدامة الصلاة من الزوال إلى الغسق ويصح ذلك في الغروب ؛ لأنه يستديم الصلاة من ذلك الوقت إلى آخر وقت العشاء فكان الحمل عليسه أولى ، قالوا ويدل عليه قول الشاعر :- هذا مقام قدمي رباح في الشمس " عدوة " حتى دلكت براح " أراد من أول النهار حتى غربت راح ، وهي الشمس " .

والدليل لنا أن نقول الدلوك أراد به انتقال الشمس ، فيحمل المذكور في الآيسة علسى الزوال ؛ لأنه أمر بإقامة أربع صلوات ، ولو حملناه على الغروب لكان أمرا بإقامة صلاتين والحمل على الأكثر أولى .

وأما قولهم إن بين الزوال والغسق أوقاتا تكره فيها الصلاة فهو كذلك ، إلا أن الله تعالى لم يأمر باستدامة الصلاة من الزوال إلى الغسق ، وإنما أمر بإقامة الصلاة في بعض الأوقات الممتدة بين الزوال والغسق ، وهي المفروضات دون غيرها .

وأما قول الشاعر إن الدلوك الغروب فصحيح ( ) ، ولا يمنع أن يكون أيضا الزوال إذ كل واحد منهما انتقال الشمس .

فالصلاة أول وقتها إذا زالت الشمس، ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك ٠

<sup>(</sup>١) المصنف لابن أبي شيبة ٢/٥٥ ، الأوسط ٢٣٣/٣

<sup>(</sup>٢) تفسير الطبري ١٥/ ٩١ ، الأوسط ٢٢٣/٢

<sup>(</sup>٣) ستأتي هذه المسألة ص ٩١٥

<sup>(</sup>٤) في اللسان ٢٧/١٠ ذبب

<sup>(</sup>٥) البيت للطفيل الغنوي ، لسان العرب ١٠/٢ ، تحذيب اللغة ٣٠/٥ ، شرح المفصل ٢٠/٤

<sup>(</sup>٦) لسان العرب ٢/٢٠، الحاوي ٦/٢ .

<sup>10/1 /</sup> lisa (V)

وحكي عن بعض الناس قال أول وقتها إذا كان الفئ قدر الشراك بعد الزوال'' . واحتج بحديث ابن عباس في قال قال رسول الله في ( أمني جبريل فصلم بي الظهر حين زالت الشمس فكان الفئ كقدر الشراك )''

والذي ذهب إليه غير صحيح لما روى حابر" وابن عمر" وأبو برزة" وأنس بن مطلك" رضي الله عنهم قالوا كان رسول الله على يصلب الظمهر حين تسزول الشمس وقال بعضهم حين تزيغ الشمس ،،

فأما حديث ابن عباس فإن النبي ﷺ دفم عسمى معرفة السزوال بسالفيّ ورؤيته، لا أنه جعل الفيّ حدا لأول الوقت (٧٠٠٠

(١) لم أحد من قال به ، وهو مخالف للإجماع ، وانظر حلية العلماء ١٥/٢ ، المحموع ٢٤/٣

(۲) سبق تخریجه ص ۷۳ ه

(٣) ابن سمرة ، رواه مسلم في كتاب المساجد سماب استحماب تقديم انظ بهر في أول الوقست في غير شدة الحر برقم ٦٨١ ( ٤٣٢/١ )

رع) خراجده عنه ، والمشهور عن عبد الله بن عمرو أحرجه مسلم في كتساب المسلحد في بساب أوقات الصلوات الخمس برقم ٢١٢ ( ٤٢٦/١ )

(٥) هو فضلة بن عبيد، عنى الأصح، أسلم قديما وشهد فتح حيسبر، روى عسم انسمه المغسيرة وأبو عثمان النهدي وعبد الله بن بريدة نزل النصرة ومات سنة ٢٠هـــ وقبل ٢٤هـــ .
 الحلية ٣٢/٢ ، السير ٣٠/٠٤ ، الإصلاح ٢١١٧ .

وحديته رواه البخاري في كتاب مواقبت الصلاة باب وقت الظــــــهر برقــــ ٢٠٠/١ ( ٢٠٠/١ ) ومسلم في كتاب المساجد باب استحباب التمكير بالصبح برقم ٢٤٧ ( ٢٤٧/١)

(٢) رواه البخاري في كتاب مواقيست الصلاة بساب وقست الظلم رقسم ٥١٥ ( ٢٠٠١٠ ) ومسلم في كتاب الفضائل باب توقيره ﷺ برقم ٢٣٥٩ ( ١٨٣٢/٤ )

(V) المحسوع 4/27

# فصــــل

( وآخر )'' وقت الظهر إذا صار ظل كل شئ مثله'' بعد الزوال ، فإذا جاوز ذلك أدبي شئ '' فهو أول وقت العصر ·

(١) في ب: وأول

(٢) مختصر المزني ص ١٤ ، المهذب ١٠١/١ ، الوحيز ٣٢/١ ، الروضة ٢٩٠/١ .

(٣) هذا نص الشافعي واختلف أصحابه في هذه الزيادة على ثلاثة أوجه :

١/ ألها لبيان انتهاء الظل إلى المثل وإلا فالوقت قد دخل قبل حصول الزيادة بمحرد حصول المثل فعلسى هذا تكون الزيادة من وقت العصر واختاره القاضي حسين والنووي ونقل الرافعي الاتفاق عليه
 ٢/ ألها من وقت الظهر ، وإنما يدخل وقت الظهر بعدها ، وهذا ظاهر كسلام الشافعي وعليه أكثر الأصحاب ،

٣/ أنها ليست من وقت الظهر ، ولا من وقت العصر ، بل هـــي فــاصل بــين الوقتـــت قال النووي ، وهذا ليس بشئ ٠

الحاوي ١٤/٢ ، حلية العلماء ١٦/٢ ، التعليقة للقاضي حسين ١١٨/٢ ، فتح العزيــــــز ١٩/٣ . المجموع ٣/ ٢٦ ، الروضة ٢٩٠/١ .

- (٤) الأوسط ٣٢٩/٢، حلية العلماء ١٥/٢.
- (٥) الأصل محمد بسن الحسن ١٤٥/١ ، مختصبر الطحاوي ص٣٣ ، المبسوط ١٤٢/١ ، · تحفة الفقهاء ١٠٠/١ ، البدائع ١٢٢/١ ، البجر الرائق ٢٥/١
- (٦) المغين ١٢/٢ ، الكافي لابن قدامة ١٥٥١ ، الفروع ٢٩٨/١ ، الإنصاف ٢٩٨/١ ، ٢٠١/١ كشياف القناع ٢٥١/١
  - (٧) في ج : وإذا
  - ۱٥٤: ب کایة ب
- (٩) في رواية محمد عنه ، وروى الحسن بن زياد عنه إذا صار ظل كل شئ مثله سوى فــــئ الـــزوال حرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وبه أخد الصاحبان ، وروى أسد بن عمرو وعلــــي ـــن

قال أبو بكر بن المندر" لم يقل هذا أحسد غسير ابي حنيفة ، وقال أبو ثور وإسحاق" والمزي" ومحمد بن جرير" قبل أن يصير ظل كل شئ مثله بقدر أربع ركعات وقت للظهر والعصر مشترك بينهما فيه ، وقبل ذلك إلى الزوال وقت للظهر حاصة ، وبعده وقت للعصر حاصة ،

وقال مالك رحمه الله من الزوال إلى أن يمضي مقدار فعل أربع ركعات للظهر حاصـــة وما بينهما وقت للظهر والعصر جميعا "٠٠٠

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روى أبو هريرة فلله عن النبي ﷺ قال ( إذا الشعد الحسر فأبردوا عن الصلاة )(١)

قالوا ولأن النبي ﷺ لم يأمر بتأخيرها حتى يخرج وقتها ، والابراد إنما هو حتى يصير ظل

الجعد عنه إذا صارظن كل شئ مثله سواء حرج وقت الظهر ولم يدخل وقت العصر حتى يصمير ظل كل شئ مثليه قال الكرحي وهدا أعجب الروايات إلى لموافقتها لظاهر الأحبار ·

الأصل نحمد بن الحسن ١٤٥/١ ، مختصر الطحاري ص٣٦ المبسوط ١٤٢/١ الهداية ٢٣٠/١ الاحتيار لتعليل المحتار ٣٨/١ كتر الدقائق ٢٣٣/١ شرح فتح القدير ٢٢١/١ البحر الرائق ٤٢٥/١ .

- (١) في الأوسط ٢/٣٣٠
- (٢) الأوسط ٢١/٣ ، المغني ١٤/٢ ، المحسوع ٢١/٣
- (٣) مختصر المزني ص١١، الحاوي ١٤/٢، فتح العزير ١٢/٣
  - (٤) انطبري ، حلية العلماء ١٥/١ : انجموع ٢١/٣
- ( o ) عند مالك آخر وقت الظهر أن يصير ظــــن كـــن شـــئ مثلـــه ، وهـــو أول وقـــت العصـــر وهل هناك وقت مشتوك على قولين :
  - أحدهما لا مشاركة ، وبه قال ابن حبيب .
  - والثاني نعم بينهما وقت مشترك في وقت الاختيار ، وهو ظاهر المدهب -
- شدوية ١٥٦/١ ، الرسالة ص ٩١ ، الكافي لابن عبد البر ١٦٠/١ ، مقدمات ابس رشيد ص٥٦٠ بداية المجتهد ١١٩/١ ، مواهب الجليل ٢١/٢ ، التمر الدابي ٩١/١
- (٦) رواه البحساري في كتساب المواقيست بساب الاسسراد بالظسهر في شدة الحسسر ١٩٨/١
   ومسنم في كتاب المساحد ومواضع الصلاة باب استحباب الابراد بالظهر في شدة الحر ٤٣١/١

كل شئ (١) مثليه فعلم أن ذلك وقت لها ٠

قالوا وروى ابن عمر عن النبي على قال (إنما أجلكم في أجل من خلا قبلكم كما بين العصر إلى غروب الشمس، ومثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال من يعمل لي من أول النهار إلى وقت الظهر على قراط قراط قراط أعملت اليهود، ثم قال من يعمل لي من الظهر إلى صلاة العصر على قيراط قراط قيراط؟ فعملت النصارى، ثم قال من يعمل لي من صلاة العصر إلى غروب الشمس على قيراطين وأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى غروب الشمس على قراطين قراطين ، فغضب اليهود والنصارى، وقالوا نحن أكثر عملا، وأقل عطاء، قراطين ما ظلمتكم شيئا ؟ قالوا لا ، قال فإنه فضلي أعطيه من أشاء) "

قالوا فالنبي على شبه أمته في سائر الأمم بعصر الزمان من صلاة العصر إلى غروب الشمس ولذلك قال عليه السلام ( بعثت والساعة كهاتين وأشار بإصبعيه السبابة والوسطى )(1)

وقيل إن فضل الوسطى على السبابة قدر نصف سبعها ، فيحسب قدر الزمان من العصــر إلى الغروب نصف سبع اليوم .

قالوا ومن حين يصير ظل كل شئ مثليه إلى غروب الشمس قدر ربع اليوم ، فعلــــم أن القول بأن جميع ذلك وقت العصر باطل بدلالة الخبر .

<sup>(</sup>١) نماية ج: ٢١٤

<sup>(</sup>٢) معيار في الوزن وألقياس ، اختلفت مقاديره باختلاف الأزمنة ، وهـــو البـــوم في الـــوزن أرــــع قمحات ، وفي وزن الذهب خاصة ثلاث قمحات ، المعجم الوسيط ٧٢٧/٢

 <sup>(</sup>٣) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغسروب برقب
 ٥٣٣ (٢٠٤/١) وفي كتاب الإجارة باب الإجارة إلى نصف النهار برقم ٢١٤٨ (٢٩١/٢)

<sup>(</sup>٤) رواه البخاري في كتاب التفسير باب تفسير سيورة النازعيات برقيم ٢٩٥١ ( ١٨٨١/٤ ) ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب قرب الساعة برقم ٢٩٥٠ ( ٢٢٦٨/٤ )

ومن القياس أن العصر صلاة يكره فعل النافلة بعدها" ، فوجب أن يكون وقتها أنقص من وقت العصر التي قبلها كالفحر .

ودليلنا ما رويناه عن ابن عباس من صلاة جبريل بالنبي في اليوم الأول العصر حين صار ظل كل شئ مثله وفي اليوم الشايي حين صار ظل كل شئ مثله وفي اليوم الشايي حين صار ظلل كل شئ مثليه ، وقال ( ما بين هذين وقت ) "

فإن قالوا لايصح لكم التعلق بهذا الخبر ؛ لأن ما ذكرتموه من صلاة حـــبريل في اليــوم الثاني له الظهر حين صار ظل كل شئ مثاه ، فوجب اشتراك الصلاتين في هـــذا الوقــت وأنتم لا تقولون به .

قلنا ليس الأمر على ما ظننتم ، وذلك أن جبريل عليه السلام أبان للنبي الله بصلات في اليومين ابتداء الأوقات وانتهاءها فكل وقت ذكر في اليوم الأول فهو لابتداء الصلاة ، ومل ذكر في اليوم الثاني فهو لانتهائها ،ولو لم يكن كذلك لم تكن الأوقات محصورة الانتهاء .

فإن قالوا هذا يوحب أن تكون صلاة العصر في اليوم الأول وقت الظهر . قلنا إنما [صلى ] " حين صار ظل كل شئ مثله فزاد أدنى زيادة ، ويدل عليه أيضا ما روي عن عمر بن الخطاب رفيه قال ( وقت الظهر إذا استوى أحدكم بظله ) (١)

ومن القياس أن الظهر والعصر صلاتان يجمع بينهما فلم ينقص وقت الثانية عن الأولى قياسا على المغرب والعشاء ، ولا تقلّ فلم يكن وقست الأولى أطنول من الثانية ؛ لأن وقت الظهر عندنا في المدة مثل وقت العصر سواء ،

فأما الجواب عن حديث الابراد فإن النبي ﷺ لم يرد تأخير الصلاة إلى أن يصير الظل

<sup>(</sup>١) اخاوي ٢/٢١، حلية العلماء ٢/ ١٨٠

<sup>(</sup>۲) سبق تحریجه ص ۵۷۵

<sup>(</sup>٣) بياض في : ب

 <sup>(</sup>٤) رواه مالك في الموطأ في كتاب وقسوت الصلاة ساب وقسوت الصلاة برقسم ٦ ( ٦/١ )
 وابن المندر في الأوسط ٣٢٨/٣ وعبد الرزاق في المصنف ٣٦/١

مثليه، بل إلى أن تنكسر الأفياء (١) ويبرد الهواء وذلك قد يحصل قبل أن يصير الظل مثليه ، يدل عليه ما روي أن النبي على كران يصلبي الظهر والقبئ ثلاثة أقدام إلى خسة أقدام ، (١) والظل إنما يضير مثله إذا كان ستة أقدام ونصف ،

فإن قالوا لم يكن النبي على يبرد بالصلاة وإنما أمر أمته بـــالابراد اشــفاقا عليــهم . قلنا هذا غــير صحيــح لمــا روى أبــو ذر فله أن مــؤذن النــي على أراد أن يــؤذن فقال له النبي على (أبرد) مرتين ، [أو ثلاثا] على حتى رأينا فئ [التلول] ن ، ، ن وروي عن أبي مسعود البدري ن الله أن النبي على كان يصلي الظهر إذا زالت الشمس وربما يؤخرها في الحر ، ، ن .

فأما الجواب عن حديث ابن عمر فلا يصح لهم التعلق به ؛ لأن وقت الظهر عندهم من حين على عن عديد النهار ، وذلك أكثر من نصف سبع النهار ،

<sup>(</sup>١) جمع فئ وهو الظل . المصباح المنير ٢٥١/١

<sup>(</sup>٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب في وقت صلاة الظهر برقم ٤٠٠ (٢٨٢/١) والنسائي في كتاب المواقبت باب آخر وقت الظهر ٢٥١/١ من حديث ابن مسعود في وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ٣٨٧ (٨٢/١)

<sup>(</sup>٣) أو ثلاثًا ساقطة في : ب

 <sup>(</sup>٤) غير واضحة في : ب .
 والتلول جمع تل وهو ما احتمع على الأرض من رمل وتراب أو نحوها . المصباح المنير ١/٤٤

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري في كتاب المواقيت باب الابراد بالظهر في شدة الحسر برقسم ٥١١ ( ١٩٩/١) ومسلم في كتاب المساجد،ومواضع الصلاة باب استحباب الإبسراد بالظهر في شدة اخسر برقم ٦١٦ ( ٤٣١/١)

 <sup>(</sup>٦) اسمه عقبة بن عمرو ، شهد العقبة ، واختلفوا في شهوده بدرا ، مات سنة أربعين ٠
 الإستبعاب ١٨٤/٣ ، الإصابة ٤٣٢/٤

 <sup>(</sup>٧) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة باب امامة حــــبريل ٢٥٩/١ والبيـــهقي في كتـــاب الصــــلاة
 باب جامع المواقيت ٢٦٤/١

والنبي عليه السلام قصد بيان أن الساعة قد قرب وقتها ، وأن ثواب أمته من سائر الأمــم مع خفة تكليفهم أكثر .

فإن قالوا قد أخبرت النصارى بألها أكثر عملا في المدة التي بين الظهر والعصر مـــن المسلمين في مدتمم ، وعندكم أن المدتين واحدة .

قلنا إنما قالت اليهود والنصارى جميعا نحن أكثر عملا ، فعمــــل ] " الطائفتين معـــا أكثر من عمل المسلمين .

وجواب آخر وهو أن من صلاة العصــــر إذا تقدمــها طــهارة ، وأذان ، واقامــة ، وأخذ أهبة للصلاة بعد دخول الوقت إلى غروب الشمس أقصر من مدة ما بين الـنووال إلى آخر وقت الظهر .

فإن قالوا كل واحدة من الطائفتين قالوا نحن أكثر عملا / بدليل قولها /" وأقل عطاء ، ونو ( احتمعا ) (1) لم يكن أقل عطاء .

قلنا هذا غير حائز إذا ( رأيت )(°) من عمل عملا ، وأعطى عنيه عطاء فعملت أكثر من ذلك العمل ، وأعطية مثل ذلك العطاء أن تقول نحن أكثر عملا ، وأقل عطاء يعني علم موجب حكم عمل الطائفة الأخرى ؛ لأن الأجر مقسط على العمل .

وأما القياس الذي ذكروه فباطل على أصلهم ؛ لأن قسول الصحابي مقدم عليه ، وقد ذكرنا قول عمر رفي الله الله الله الم

عبى أنا نعارضهم بقياسنا الذي قدمناه (٧) ، وهو أولى من وجهين :-

<sup>(</sup>۱) کایة ج : ۲۱۵

<sup>(</sup>٢) هذه اللوحية ساقطة و : ب

<sup>(</sup> ٣ ) لمانين قولما ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٤) زب : اجمعنا

<sup>(</sup>٥) و س : رأت

٥٨٤ ص ١٨٥

<sup>(</sup>۲) حی ۱۸۶

أحدهما ألهم قاسوا صلاتين يجمع بينهما على صلاة منفردة ('' ، ونحن قسنا صلاتين بجمـع بينهما .

والثاني ألهم قاسوا صلاتين تفعلان بالنهار على صلاتين تفعل أحدهما بالنهار ، ونحن قسنا صلاتين تفعلان بالنهار على صلاتين تفعلان بالليل ، وقياس ماتفعل في وقت على ما يفعل في وقت أولى من قياس مايفعل في وقت على مايفعل في وقتين ، والله أعلم بالصواب . وأحتج من نصر أبا ثور وأصحابه بحديث ابن عباس في المواقيت ، وأن جسبريل صلى بوسول الله على المؤهر في اليوم الثاني وقت صلى به العصر في اليوم الأول" ،

ودليلنا ماروى عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال ( وقت الظهر مالم يحضر وقت العصر )(")

وروى أبو قتادة (١٠) عنه عليه السلام قال ( التفريط في النوم ، وإنما التفريط في اليقظـــة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى )(٥)

ومن القياس صلاتان مؤقتتان من صلاة اليوم والليلة ، فوحب أن ينفصل وقت الثانية عن وقت الأولى في غير حالة العذر الدليل على ذلك سائر الصلوات .

<sup>(</sup>١) في ج .: واحدة

<sup>(</sup>۲) سنبق تخریجه ص ۷۰ه

<sup>(</sup>٣) سبق ، تخریجه ص ۸۰۰

<sup>(</sup>٤) سبقت ترجمة ص ١٨٧

<sup>(</sup>٥) رواه مسلم في كتاب المساحد ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائته واستحباب تعجب في قضائها برقم ٦٨١ ( ٤٧٢/١ ) تحوه وأخرجه بلفظ المصنف أبو داودا في كتاب الصلاة بلب في من نام عن الصلاة أو نسبها برقم ٤٤١ ( ٣٠٧/١ ) والترمذي في كتاب الصلاة باب ماحله في النوم عن الصلاة وقال النووي في المجموع ٢٥/٣ اسناده على شرط مسلم

وقياس آخر وهو أن وقت الأربع ركعات وقت لأداء الظهر فلم يكن وقتا لأداء العصر في غير حالة العذر ، أصله ماقبل الأربع ركعات / ·

فأما احتجاجهم بحديث ابن عباس فتقول كلما قال النبي عَلَيْ في اليوم الأول ( وصلى بي ) فإنه أراد ابتداء الصلاة ، وفي اليوم الثاني كلما قال ( صلى بي ) أراد انتهاء الصلاة إليه ، وإلا لم يحصل بهذا بيان المواقيت ؛ لأنه لو قال في اليوم الثاني ابتداء بالصلاة حين كان ( ) ظل كل شئ مثله ، لقيل له وإلى أي وقت انتهى فعله ،

فإذا كان هذا هكذا وقوله عليه السلام (صلى بي الظهر حين كان ظل كل شئ مثله) أراد انتهت الصلاة إلى أن صار ظل كل شئ مثله حقيقة .

وقوله ( وصلى بي العصر حين كان ظل كل شئ مثله ) أراد به ابتداء الصلاة من ذلك الوقت ، وأدنى زيادة ، وذلك [ أن ] القدر من الزيادة لا يمنعه من أن يقول صار ظلل كل شئ مثله كما تقول العرب سرنا يوما وإن زاد ( على اليوم قدرا يسيرا ، والله أعلم ، واحتج من نصر مالكا رحمه الله بما روي أن النبي في جمع بين الصلاتين بعرفة ، ( وقل صلى أهل مكة معه و لم يكونوا مسافرين، وهذا يدل على أن وقت الظهر والعصر يشتركان

<sup>(</sup>١) وهو السفر

<sup>(</sup>٢) مابين المائلين سلقط في : ج

<sup>(</sup>٣) ي ج : حين صار کان

<sup>(</sup>٤) أن ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٥) في ج : زادوا

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري في كتاب الحج باب الجمع بين الصلاتين بعرفة برقم ١٥٧٩ (٢٥٩٨)

قالوا ولأنهما صلاتا جمع فوحب أن يكون وقتهما مشتركا ، أصله في حق المسافر والممطور .

قالوا ولأنا أجمعنا على أن المعلورين مثل الحائض والكافر والصبي والجنون إذا زالست أعذارهم قبل غروب الشمس بخمس ركعات فإنه تحب عليهم العصر والظهر (') ، فللعصر تحب بإدراك أربع ركعات والظهر تحب بإدراك ركعة ، فلولا أن وقت الظهر والعصر قبد اشتركا لما وجبت عليهم الظهر بإدراك العصر كما لاتجب عليهم صلاة الصبح .

ودليلنا حديث ابن عباس في امامة جبريل عليه السلام بالنبي على الله الله الله الله عبدالله ابن عمرو عنه عليه السلام قال ( وقت الظهر ما لم يدخل وقت العصر )(")

وحديث أبي قتادة عنه عليه السلام ( ( ليس )<sup>(1)</sup> المتفريط في النوم <sup>(1)</sup> إلى آخره · ومن القياس صلاتان مؤقتتان من صلاة اليوم والليلة فوجب أن ينفصل وقت الثانية عــن وقت الأولى في غير حالة العذر ، أصله العصر والمغرب والعشاء والصبح ·

فأما الجواب عن جمع النبي على بين الصلاتين بعرفة فنقول لأنه كان مسافرا() ، وأما أهــل مكة فلا نعلم ألهم جمعوا ، وللشافعي رحمه الله فيمن كان سفره قصيرا قولان :-

<sup>(</sup>١) ستأتي هذه المسألة ص ٦٣٤

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۷۰۰

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه ص ٥٨٠ هنا نمایة ج: ٢١٦

<sup>(</sup>٤) في ب : وليس

<sup>(</sup>٥) ي ج : (إنما التفويط في اليقظة)

<sup>(</sup>٦) سبق تخریجه ص ۸۷۰

<sup>(</sup>٧) حلية العلماء ٣٣٧/٣ ، فتح الباري ٢٠٠/٣

أحدهما لا يجوز له الجمع"، فعلى هذا التفريق بينه وبين الحاضر أن السفر القصير تلحق فيه المشقة فكان حالة عذر كالطويل، فلذلك جاز له الجمع، وليس كذلك هاهنا فإنه يحتمل لا تلحقه المشقة إذا صلى الصلاة لوقتها .

وأما قوهم " صلاتا جمع فكان وقتهما مشتركا ، أصله في حق المسافر والمطور فعنه جوابان :-

أحدهما أنه ليس إذا تغير وقت الصلاة في حق المسافر دل على وجوب تغسير وقت الصلاة في حق المقيم ، ألا ترى أن المسافر يتغير في حقه صوم رمضان فجوز (٥) له أن يفطر ويصومه بعد في أي شهر شاء ، ويتغير في حقه عدد ركعات الصلاة فيصلي ركعتسين ، ولا يدل ذلك على وجوب تغير الصلاة والصوم في حق المقيم .

والجواب الثاني أن المعنى في حق تن المسافر وجود عذره فلأجل ذلك جوز لــــه الجمــع والمقيم غير معذور ، فلذلك لم يجز له الجمع بين الصلاتين نن .

وأما قولهم إن المعذورين إذا زالت أعذارهم قبل الغروب بخمس ركعات فإنه يلزمهم الظهر وانعصر . قلنا لأن الظهر والعصر ( وقتهما )<sup>(^)</sup> في العذر واحد ، ولأجل ذلك وجبتا عنى المعذورين والمقيم لا عذر له في الجمع ، فلذلك تميز وقتا الصلاتين في حقه ، والله أعنم .

 <sup>(</sup>١) وهو المنصوص عليه في الجديد، وعليه الأصحاب .
 الحاوي ٣٩٤/٢ ، المهذب ١٩٧/١ ، الروضة ٤٩٨/١

<sup>(</sup>٢) في ج : فلهذا

<sup>(</sup>٣) وهو تحريج لبعص الأصحاب في القديم . ﴿ أَخَاوِي ٣٩٤/٢ ، حَلَيْهُ الْعَلْمَاءُ ٢٤١/٢

۱۵٥: س غاية (٤)

<sup>(</sup>٥) و ج : فحاز

<sup>(</sup>٦) حق ساقطة في : ج

<sup>(</sup>V) حلية العلماء ٢٤٤/٢ ، الروضة ١٩٨/١

<sup>(</sup>٨) في ب : وقتها

#### مسالسة

أول وقت العصر إذا صار ظل كل شئ مثله وزاد على ذلك أدنى زيادة ، ثم لا يسزال وقت الاختيار ، وقت الاختيار ، وقت الاختيار ، وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شئ مثليه ، ثم يخسرج وقت الاختيار ، ويدخل وقت الأداء والجواز إلى أن تغرب الشمس (۱) .

قال أبو على الطبري فالعصر ثلاثة أوقات الفضيلة ، ثم إلى أن يصير ظل كل شئ مثليـــه وقت الاختيار''' ، ثم إلى الغروب وقت الأداء والجواز ·

وقال الاصطخري أبو سعيد وقت العصر إلى أن يصير ظل كل شئ مثليـــه ، ثم يخــرج وقتها(") ، فلو صلاها بعد ذلك كان قاضيا آثما(") .

واحتج بحديث ابن عباس وأن حبريل صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم في اليـــوم الثــاني العصر حين كان<sup>(٠)</sup> ظل كل شئ مثليــه ، ثم قــال ( والوقــت مــا بــين هذيــن )<sup>(١)</sup>

<sup>(</sup>١) مختصرالمــزي ص ١٤، التعلية ـــة للقـــاضي حســـين ٢١٨/٢ ، المـــهذب ١٠١/١ . حلية العلماء ١٦/٢ ، الوحيز ٢٢/١

<sup>(</sup>٢) زاد القاضي حسين والصيدلاني وامام الحرمين والروياني وقت حواز بـــلا كراهـــة إلى اصفـــرار الشـــمس، ووقـــت الجـــواز مـــع الكراهـــة حـــال الاصفـــرار حــــى تغـــرب الشـــمس، ووقت عذر وهو وقت الظهر لمن جمع في سفر أو مطر ،

التعليقة للقاضي حسين ٦١٨/٢ ، فتح العزيز ١٧/٣ ، المجموع ٢٧/٣ ، الروضة ٢٩٠/١

 <sup>(</sup>٣) وهو وجه ضعيف مخالف لنص الشافعي ٠
 الحساوي ١٨/٢ ، المسهذب ١٠٢/١ ، حليسة العلمساء ١٦/٢ ، فتسبح العزيسسز ١٧/٣ .
 المجموع ٢٦/٣ الروضة ٢٩٠/١

<sup>(</sup>٤) آنما ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٥) في ج: صار

<sup>(</sup>٦) سبق تخریجه ص ۲۷۵

وقول الاصطخري رحمه الله غير صحيح " ؛ لما روي عن النبي الله قال ( من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها )"

فأما الجواب عسس حسير ابسن عبساس فمعنسا زيسادة ، والأحسد بسالزائد أولى ، أو نقول جبريل عرفه وقت الفضيلة في صلاة العصر دون وقت الجواز " ·

### فص\_\_\_ل

وكـــل مــا ذكرنــاه هــــو الحكـــم إذا كـــانت الســـماء مصحيــة ، فأما إذا كانت مغيمة ، والشمس لاترى .

فإذا كان له صنعة يعلم وقت الصلاة بالفراغ منها ، أو درس قرآن ، أو علم فإنه يصلي إذا مضى ذلك(٤) .

وإن لم يكن له شئ يرجع إليه فإن الشافعي رحمه الله قال يتوضأ (°) ، ويصلــــي إذا تيقـــن دخول وقت الصلاة ، فإذا صلى ، ثم طبعت الشمس بعد ذلك ،

نظر فإن كانت صلاة وافقت الوقت ، أو ما بعده أجزأه ذلك ؛ لأنه إن كانت صلدفت الوقت فهي أداء ، وإن صادفت مابعد الوقت فهي قضاء (١) .

<sup>(</sup>٢) رواه البحاري في كتاب مواقيت الصلاة باب مسل أدرك مس الفحسر ركعة برقسم ٤٥٥ (٢) (٢) ومسلم في كتاب المساحد باب من أدرك ركعة مسل الفسلاة فقسد أدرك تنسك الصلاة برقم ١٩٨٨ (٢٢٤/١) من حديث أي هريرة في الم

<sup>(</sup>٣) اخاوي ١٨/٢، انحموع ٢٧/٣

<sup>(</sup>٤) - الوجيز ٣٣/١ ، فتح العزيز ٥٨/٣ ، المحسوع ٣٢/٣ ، الروصة ٢٩٦

<sup>(</sup>٥) في ج: يتوخى

<sup>(</sup>٦) الأم ١/١٥١/ ، حلية العلماء ٢٠/٢ ، المحموع ١/٥٨

قال القاضي رحمه الله وهذا يدل على فساد قول الشيخ أبي حامد رحمه الله حيث قال صلاة القضاء تفتقر إلى نية القضاء '' ؛ لأن هذه الصلاة نوى بجا الأداء وقد قال الشافعي رحمه الله إنما تجزيه ، وإن صادفت صلاته ما قبل الوقت لزمته الإعلدة ؛ لأن الصلاة قبل وقتها لا '' تجزي ، هذا كله إذا تيقن ذلك ،

فأما إذا أحبره رجل صادق أنه صلى قبل الوقت فإن كان يخبره عن مشاهدة ورؤية للزوال لزمه أن ينقص احتهاده ، ويصير إلى قول المحبر " ؛ لأن الإجتهاد ينقصض بخبر الواحد ، ولهذا قلنا إن الحاكم إذا حكم باحتهاده ، ثم بان أنه حكم بخلاف النص فإنه ينقص الحكم " ، فكذلك مثله هاهنا .

وأما إذا أخبره عن احتهاده لم يصر إلى قوله(°) (¹) ؛ لأنه لايجوز له(٧) أن ينقض احتـــهاده باجتهاد نفسه ، فلأن لا (^) ينقضه باحتهاد غيره أولى .

<sup>(</sup>١) المهذب ١٣٤/١، فتح العزيز ٢٦٢/٣، المحموع ٢٧٩/٣

<sup>(</sup>٢) لا: ساقطه في ج

<sup>107/1/11 (7)</sup> 

<sup>(</sup>٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١٠٥/١

<sup>(</sup>٥) الأم ١/٢٥١ ، المحموع ٢٢/٣

<sup>(</sup>٢) نماية ج : ٢١٧

<sup>(</sup>٧) له: ساقطه في ح

<sup>(</sup>٨) لا: ساقطه في ج

### فص\_\_ل

إذا سمع البصير مؤذنا هل له أن يقلده ويصلى أم لا ؟ فيه وجهان: - أحدهما يجوز له (١) ذلك ؛ لأن الظاهر من المؤذن أنه لايؤذن إلا عن يقين أو خبر صادق يخبره عن مشاهدة .

والوجه الثاني لايصير إلى قوله(") ؛ لأنه ربما يكون قد أذن باحتــهاد والبصــير محتــهد، فلا يقند مجتهدا مثنه .

ولأن الشافعي رحمـــه الله قـــال وللأعمـــى أن يقلـــد البصـــير ويقلـــد المــؤذن ،، (") ودليل خطابه يقتضى أن غير الأعمى لا يقلد المؤذن ، والله أعلم بالصواب .

#### فصـــــــل

والبصير إذا حبس في مكان مظلم فإنه يتوخى ويجتهد في الصلاة بتقدير عادتــه في درس القرآن وغير ذلك ، وكذلك الأعمى يجوز له أن يتوخى الوقت ويقدره بعادته في الدرس ؛ لأنه يشارك البصــير في التوخــي بتقديــر الــدرس ، ويجــوز لــه تقليــد البصــير ؛ لأن مع البصير آلة يختص بها ، وهي بصره الذي يدرك به معرفة القرص وراء الغيم الرقيق، ومعرفة الزوال بنقصان الظل وزيادته ، فلهذا المعنى جــاز لــه أن يقنــده الأعمـــى(١٠) ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) قاله ابن سريج والشيخ أبو حامد، وصححه صاحب التهديب، ونقله عممان لمسافعي وقطع به البندليجي، وصاحب العدة، واحتاره النووي،

حليسة العلماء ٢١/٢ ، المحموع ٧٤/٣

 <sup>(</sup>٢) حكاد صاحب التهديب والتتمة ، وهناك وحه ثالت يحور له في حال الصحر ، ولا حور لسمه في حال العيم ؟ لأنه في العيم عتهد ، وامحتهد لا يقلد امحتهد ، واحتاره الروياني والرافعي .
 فتح العزيز ٩/٣ ، المحموع ٧٤/٣ ، الروضة ٢٩٧/١

<sup>107/101/101</sup> 

<sup>(</sup>٤) حلية العلماء ٢١/٢، الوحيز ٣٣/١، فتح العريز ٨٥٨/٣ المحموع ٧٢/٣، الروصة ٢٩٦/١

#### مسالسة

#### (٣) للأصحاب في المسألة طريقان:

الأول: القطع بأن لها وقتا واحدا فقط، وهذا قطع الشيرازي في المهذب والمحاملي ونقلصه صاحب الحاوي عن الجمهور، وهؤلاء ردوا ما نقله أبوثور بأنه لم يتابع عليه، ولم ينقله عيره، الثاني: أن المسألة على قول ين :

أحدهما : القطع بأن هَا وقتا واحدا عند الغروب .

الثانسي: أنه يمتد إلى مغيب الشخصة ٠

وهمذاالطريق قطع الشيرازي في التنبيه ، وجماعات مـــن العراقيــين ، وجماهـــير الخراســـانيين ، واختاره النووي ؛ لأن أبا ثور امام ثقة ، ونقله مقبول .

واختلف في أصع القولين فصحع جمهور الأصحاب القول الأول ، وصحع القول الثاني حماعــــة منهم أبو بكر بن حزيمة وأبو سليمان الخطابي وأبو بكر البيهقي والغزالي والبغــــوي والرويـــاني والعجلي وابن المنذر وابن الصلاح والنووي .

الحاوي ١٩/٢ ، المهذب ١٠٢/١ ، التنبيه ص ٢٢ ، حلية العلماء ١٧/٢ ، فتح العزيـــز ٢٦/٣ الحمو ع ٣٠/٣ ، الروضة ٢٩٠/١ ، الغاية القصوى ٢٦٥/١

- (٤) الأصل محمد بن الحسن ١/٥٥١، مختصر الطحاوي ص٣٣ المبسوط ١٤٤١، تحفة الفقهاء ١٠١/١ المداية ٢٢٢/١ كبر الدقائق ٢/٥/١ شرح فتح القدير ٢٢٣/١، البحر الرائق ٢٢٦/١
  - (٥) الأوسط ٣٢٥/٢، حلية العمالات
- (٦) هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب، وعنه إلى مغيب الشفق الأبيض في الحضــــر والأحمـــر في غيره، اختاره الخرقي .

<sup>(</sup>١) فأول وقت المغرب إذا غربت الشمس ، وتكامل غروبها ، وهذا مما لا خلاف فيه بين العلمساء . الاجماع لابن المنذر ص٧ ، الأوسط ٣٣٤/٢

<sup>(</sup>٢) الحديدة والقديمة · الأم ١٥٤/١، مختصر المزني ص٢٤، الحاوي ١٩/٢، المسهدب ١٠٢/١ حلية العلماء ١٧/٢، الوحيز ٣٣/١، المحموع ٢٩/٣

فقال بعضهم إذا توضأ بعد غروب الشمس ولبس ثيابه وأذن وأقام ، وصلي ثـــلاث ركعات متوسطة ، فقد تناهى وقت المغرب ، وصار ما بعد ذلك غير وقت لها و المعرب ،

وقال بعضهم ليس وقتها مقدرا بفعل الصلاة ، وإنما هو مقدر بعرف الناس وعـــادتهم ، فمتى أخر الصلاة عن المتعارف في العادة (`` فقد خرجت عن وقتها (`` .

المغسني ٢٤/٢ ، الكسافي لابسن فدامسة ٩٦/١ ، الفسسسروع ١٠١/١ ، الإنصساف ٩٦/١ ، ا كشاف القنسساء ٢٥٣/١

(١) الأوسط ٢/٥٦ ، حلية العلماء ١٧/٢ ، انحليسي ١٩٧/٢ المغني ٢٤/٢ ، المجموع ٣٤/٣

(٢) عنه روايتان:

إحمداهما: ليس لها إلا وقت واحب عند غروب الشمس ، وهمذا همو المشهور ، وعليه جماهير الأصحاب ، واختاره الباحي .

والثانية: يمتد إلى مغيب الشفق .

المدونة ١٥٦/١، الرسسالة ٩٣/١، التلقير ص٨٦، الكافي لاسل عبد السبر ١٦٠/١، المدونة ١٦٠/١، النمر ١٦٠/١، التمر ١٩٣/١، النمر السداني ٩٣/١ عليم ١٩٣/١، النمر السداني ٩٣/١ عليم ٢٩٠/١، النمر السداني ٩٣/١ عليم ٢٩٠/١، النمر السداني ٩٣/١،

- (٣) وج: كمدهبه
  - (٤) د و ۱۸ د
- ( ٥ ) وبه قطع الشيرازي وأحسرون من العراقيسين ، وادعسى الرويساني أنسه ظهاهر المدهست
   قال النووي وليس كما ادعى .

الحاوي ٢٢/٢ ، المهدب ١٠٢/١ ، حلية العلماء ١٧/٢ ، المجموع ٣٢/٣

- (١) كاية -: ١٥٦
- (٧) قال الدووي وهذا قوي ثم قـــال ولكــــ المشـــهور ، وانصحيـــــ اعتــــار حمــــس ركعـــات .
   وبه قطع الخراسانيون ،

وقسال أبسو إسسحاق المسروزي رحمه الله أول وقست المغسسرب مضيسق : وأما استدامته فموسع إلى غروب الشفق(') .

وعن أبي هريرة عنه عليه السلام ( إن للصلاة أولا وآخرا فأول وقت المغرب حيين تغيب الشمس ، وآخر وقتها إذا غاب الشفق )(')

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي على قصال (إذا حضر العشاء ، وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء) (°)

وعن عروة عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثلبت مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل (١٠ ! لقد كان رسول الله علي يقرأ في المغرب بطول الطولي ....ين ،،

(١) وهذا الوحه صححه الشــيخ أبــو حــامد والجرحــاني والشـــيرازي في التنبيـــه والمحــاملي . واختاره النووي ، وفي المسألة وجهان آخران هشهوران :

أحدهما لا يجوز له ذلك

والثابي تجوز استدامتها إلى القدر الذي يتمادى إليه فضيلة الوقت في سائر الصلوات .

الحاوي ٢٢/٢ ، المهذب ١٠٢/١ ، التنبيه ص ٢٢ ، حليــــة العلمــــاء ١٨/٢ ، الوحـــيز ٣٣/١ فتح العزيز ٣٣/٣ ، المجموع ٣٢/٣ ، الروضة ٢٩١/١

- (٢) في ج: الشمس ، وثور الشفق أي ثورانه وانتشاره ، المصباح المنبر ٤٩/١ اللسان ١٠٩/٤
  - (٣) سبق تخریجه ص ۸۰۰
- (٤) رواه أحمد ٢٣٢/٢ والترمذي في كتاب الصلاة باب ما حساء في مواقيت الصلاة ٢٨٣/١ والنسائي في كتاب المواقبت باب آخر وقت الظهر ٢٤٩/١ والدارقطني في كتاب الصلاة باب والنسائي في كتاب الصلاة باب مامسة جبريل ٢٦١/١ وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم ١٢٩ ( ١/١٥ )
- (٥) رواه البخاري في كتاب الجماعة والامامة باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة برقم ٢٤٠ (٣٩٢/١) ومسلم في كتاب المساجد باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام برقم ٥٩٥( ٣٩٢/١)
- (٦) ما يلي المثاني من قصار السور سمي مفصلا لكثرة الفصول التي بين السور ببسم الله الرحمان الرحمان الرحمان الرحماء الرحماء الرحماء الرحماء الرحماء الرحماء الرحماء المنسوخ فيه وآخره (قل أعوذ بوب الناس)، وفي أوله اثنا عشر قسولا أصحها عند أهل الأثر أن أوله سورة ق ، البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٤٥/١

قال ابن أبي مليكة قلت لعروة ومالا طول الطوليين ؟ قال الأعراف )("

وعن أبي موسى أن سائلا سأل النبي ﷺ عن وقت الصلاة فلم يرد عليه شيئا حتى أمرر بلالا فأقام للفجر حين انشق الفجر ، وذكر الحديث إلى أن قال وامر بلالا فأقام المغرب حين غابت الشمس ، فلما كان من الغد صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق ، ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة ؟ ( الوقت فيما بين هذين ) " .

قالوا ولأنما إحدى الصلوات المؤقشة في اليوم والليلة فكان وقتها متسعا، أصله ما عداها من الصلوات .

قالوا ولأن المعذورين إذا زالت أعذارهم قبل أن يغيب الشفق وحبت عليهم المغرب بالاجماع "، ولو لم يكن ذلك وقتا لما وحبت عليهم .

ودليلنا حديث ابن عباس في إمامة حبريل عليه السلام بالنبي الله وأنه صلى به المغسرب في اليومين لوقت واحد (°)

فإن قالوا إنما بين له حبريل الفضيلة ، واستحباب الصلاة فيه ، ونحـــن نقــول بذلــك ؟ لأنا نكره تأخيرها إلى آخر الوقت() .

قلنا لا تخلو كراهتكم تأخيرها من أن تكون كراهة تتريه ، أو تحريم فإن كانت كراهـــة تتريه فلا فرق بين هذه الصلاة وغيرها ؛ لأنكم تكرهون تأخير كل الصلــوات إلى آخــر

<sup>(&#</sup>x27;) في ج: ما

<sup>(</sup>٢) رواه البحاري في كتاب صفة الصلىلاة بساب القسراءة في المغسرب برقسم ٧٣٠ (٢٦٥/١) والطوليين هما الأعراف والأنعام على الأصح ، وسميتا ذلك لطوفسسا ، الفتح ٢٨٩/٢

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم في كتاب المساحد ومواضع الصلاة باب أوقات الصلوات الحمس ٢٦٩١١

<sup>(</sup>٤) ستاتي هده المسألة ص ٦٣٤

<sup>(</sup>٥) سبق تخریجه ص ٥٧٥

<sup>( 7 )</sup> قال ابن المنذر في الأوسط ٣٦٩/٢ أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن التعجيس تصلاة المغرب أفضل ، وكذلك نقول ١٠هـــ

الوقت فكيف صلى جبريل المغرب في اليومين وقتا واحدا ، وما عداها في وقتين / وهذا يدل على ألهنا كراهة تحريم وذلك تقول ؛ لأن تأخيرها المحرم وهو أن يخرج عن وقتها /" ويدل عليه أيضا ما روي عن أبي أيوب رفيها أن النبي بي قال ( بادروا بصلاة المعسرب [ قبل ] " طلوع النجم )" وهذا أمر يقتضي الوجوب .

وروي عن (°) العباس على عنه عليه السلام قال ( لا تزال أمتي (°) على الفطرة مـــــا لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم )(°)

وروي أن عمر في شغل عن المغرب بأمر ، وهو غير ناس لها حتى طلع نحمان فصلاها وأعتق لذلك رقبتين )(٧)

وقال سويد بن غفلة (^) سمعت عمر في يقول صدوا هذه الصلاة والفحاج (١٠)

<sup>(</sup>١) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٢) قبل ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٣) رواه أحمسد ٥/٥١٤ والدارقطسني في كتساب الصلاة باب امامسة حسيرين ١/٠٢٠ وحسنه الألباني في صحيح الجامع برقم ٢٦٠/١ ( ٥٤٣/١ )

<sup>(</sup>٤) عن ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٥) کاية ج: ۲۱۸

<sup>(</sup>٦) رواه أحمد ١٤٧/٤، ١٤٧/٥، ١٤٧/٥ وأبو داود في كتاب الصلاة باب وقت المغسرب برقب ١٨٥ وابن ماحة في كتباب الصلاة باب وقت صلاة المغسرب ٢٢٥/١ والبيبهةي في كتباب الصلاة باب وقت المغسرب ٣٠٠/١ وحسنه النبووي في المحمسوع ٣٥/٣ والألبان في صحيح سنن أبي داود ٨٤/١

<sup>(</sup>٧) رواه ابن المنذر في الأوسط ٣٣٤/٢

حلية الأولياء ١٧٥/٤ ، السير ١٩٨٤ ، التهذيب ١٤٤٤

<sup>(</sup>٩) بكسر الفاء الموحدة جمع فج وهو الطريق الواسع • المصباح المنير ٢٤٠/١

مسفرة ،، يعني المغرب(١)

وقال ابن عمر في ما صلاة أنا أشد تخوفا لفواتما من المغرب ،، ١٠٠٠

ومن القياس نقول صلاة لا تقصر في السفر " فكان بينها وبــــين الــــي تليـــها وقـــت ليس منها كالصبح .

ς...

فإن قالوا نحن نقلب هـــــذا عليكـــم ونقـــول فكـــان وقتـــها واســعا كـــالصبح . قننا هذا القلب غير مؤثر ؟ لأن الصبح حكمها في الحضر والسفر<sup>(١)</sup> واحد ،

وأيضا ؛ لأنها صلاة يلحق المأثم في تأخيرها من غير عذر فكان ما قبل غسروب الشفق ليس من وقتها ، الأصل في ذلك ما بعد غروب الشفق .

وأما الجواب عما احتجوا به من حديث عبد الله بن عمرو ، فنقول تقليم خبر عبد الله بن عباس أولى لصحته وشهرته وكثرة رواته ، ولأنهم مضوا به على حسيرهم في كراهـــة تأخير المغرب ، وذلك يوجب صحة القضاء به على خبرهم في كون وقتها واحدا .

ونحمل خبرهم على حسواز استدامة صلاة المغرب إلى أن يغيب الشفق ("، والحمل عندنا أن يستدام فعل الصلاة إلى أن يدخل وقت الأحرى ("، •

وأما حديث أبي هريرة عَلَيْهِ، فقد ذكر أئمة أصحاب الحديث أن محمد بن فضيل (٧) تفرد

<sup>(</sup>۱) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلاة باب من كنان يسرى أن يعجن المعسرب ٢٨٩/١ وعبد الرزاق في المصنف ٥٥٢/١ وابن المندر في الأوسط ٣٣٥/٢

<sup>( ~ )</sup> رواه عبد الرزاق في المصنف ١/١٥٥ وابن المندر في الأوسط ٣٣٥/٢

٣) احماعا ، ﴿ وَأَجِعُ الْأَجِمَاعُ لَا إِنْ الْمُشْرُو صُرِهُ

<sup>(</sup>٤) و ج : في السفر والحصر

ره) انظر هذه المسالة من ٩٥٥

<sup>(</sup>٢) اخاوي ٢٢/٢ اغمر ع ١٢٢/٣

<sup>(</sup>٧) ابن غزوان ، أبو عبد الرحمن الصبي ، مولاهم الكوفي حدث عن أبيه وعاصم الأحسول ومستعر وعنه أحمد وإسحاق وأبو عبيد وعيرهم ، وثقه ابن معين قال الذهبي على تشيع كان فيه إلا أنسه كان من علماء الحديث ، والكمال عزيز ، مات سنة ٩٥هـ. ، وقيل ٩٩هـ .

الســــير ١٧٣/٩ ، النهـــــديب ١٩٩٩

بروايته عن الأعمش عن أبي صالح "عن أبي هريرة وأخطأ في ذلك ؛ لأن أصحاب الأعمش رووه عنه عن محاهد" قال كان يقال إن للصلاة أولا وآحرا ،، " على أنا نحمله على جواز الاستدامة كما ذكرنا آنفا ،

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فالجواب عنه أن عشاءهم كان شرب القليل من اللبن وأكل التمرات اليسيرة ، وذلك لايخرج وقت الصلاة بفعله .

ولو كان عشاؤهم ممتدا إلى غروب الشفق لكان رسول الله على قد أمرهم بما يأثمون بفعله من تأخيرهم الصلاة إلى الوقت المكروه .

على أن جعفر بن محمد (") قد روى عن أبيه (") قال قلت لجابر هل كان رسول الله على يقدم العشاء على الصلاة ؟ فقال ماكان رسول الله على يؤخر الصلة

<sup>(</sup>۱) سبقت ترجمته ص ۱٤۸

<sup>(</sup>٢) رد ابن حزم في المحلى ٢٠٢/٢ وقال وما يضر اسناد من أسند ايقــــاف مـــن وقــف ، اهــــ وقال ابن الجوزي في التحقيق ٢٧٩/١ إن فضيل ثقة فيجوز أن يكون الأعمش قد سمعــــه مــــ محاهد مرسلا وسمعه من أبي صالح مرسلا ، اهـــ

قال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للــــترمذي ٢٨٥/١ والـــذي أختــــاره أن الروايـــة المرســـلة أو الموقوفة تؤيد الرواية المتصلة المرفوعة ، ولا تكون تقليلا ها أصلا . اهــــ

<sup>(</sup>٣) رواه بهذا السياق الترمذي في كتاب الصلاة بـاب مـا حـاء في مواقبـت الصــلاة ٢٨٤/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب آخر وقت العشاء ٣٧٦/١

<sup>(</sup>٤) بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي يقال جعفر الصادق كان أحد الأعلام ولد سنة ٨٠ هـ، ورأى بعض الصحابة كان مجبا للشيخين مبغضا من يبغضها روى عسن عروة وعطاء والزهري وعنه يحي بن سعيد وأبو حنيفة وشعبة ، مات سنة ١٤٨ هـ. السير ٢٥٥٦، التهذيب ٨٨/٢، تذكرة الحافظ ١٦٦٠١.

السير ٤٠١/٤ ، التهذيب ٣١١/٩

#### لطعام ولا غيره ،، ١٠٠٠.

وأما حديث زيد بن ثابت ظليمة فنقول عسنى بأنسه كسان يقسراً بطول الطوليسين ، وهي الأعراف قبل نزول جميعها ، وإنما صارت طول الطوليين لما كمنسست فيحسوز أن يكون مايقرأ منها في المغرب ذلك الوقت آيات يسيرة (١٠) .

ويجوز أن يقرأ كثريرا مستديما للصلة إلى غروب الشفق"، والمجيعها الله على القضائها ، وأما جميعها فلا تمكن قراءته في المغرب ؛ لأن الشفق يغيب قبل انقضائها ، وحاصة لمن رتل قراءته ، وقد ثبتت السنة بكراهة هدذا ، فدل عنى [ أن ] (٥) المعنى ماذكرناه ،

<sup>(</sup>۱) رواه الدار قطني في كتاب الصلاة باب امامة حبرين ۲۹۰/۱ ورواه أبو داود في كتاب الأطعسية باب إذا حضرت الصلاة والعشاء بلفظ لاتؤخر الصلاة لطعاء ولا عيره) وفي سنده محسسد بسب ميمون النزعفراني قال النخاري والنسائي مبكر الحديث وقال الدار قطني ليس بشسبيء وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم ۸۰۳ ص۳۷۰ :

وانظر في ترجمة الزعفراني . التهديب ٢٩/٩ .

 <sup>(</sup>٢) في رواية النسائي ١٧٠/٢ ( فرقه في ركعتين ) قسال النسووي رحمسه الله في انحمسوع ٣٣/٣
 وهذا يمنع تأويل من قال قرأ بعضها

<sup>(</sup>۳) سبق ص ۲۰۰

<sup>(؛)</sup> ناية ب: ١٥٧

<sup>(</sup>٥) أن: ساقطه في ب

وأما حديث أبي موسى عَلَيْتُه فالجواب عنه أن المراد به (`` جواز استدامة الصلاة إلى قبل غيبوبة الشفق بدليل ماذكرناه من حديث ابن عباس .

ومع هذا فقد طعن في حديث أبي موسى(٢) ؛ لأن رواية بدر بن عثمان(٢) ، وكان ضعيفا ،

وأما قولهم إنها احدى الصلوات المؤقتة فكان وقتها متسمعا كسائر الصور ت فالجواب عنه أن الصلوات لا إثم في تأخيرها من غير عذر ، وهذه الصلاة يلحسق الإثم في تأخيرها فانفردت بهذا الحكم عن غيرها .

وأما المعذرون فإنما لزمتهم المغرب إذا زالت الأعذار قبل أن يغيب الشفق ؛ لأن ذلك الزمان وقت لها في حال العذر ، وليس كذلك في حق غير المعذور فإنه لاضرورة هنك ، وإذا كان الأمر هكذا صح ماقلناه ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) به: ساقطه يي ح

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه ص ٥٩٨ وأنه في صحيح مسلم

 <sup>(</sup>٣) الاموي ، مولاهم الكوفي ، روى عـــن عكرمــة والشــعي ، وعنــه وكيــع وأبــو نعيـــه ،
 ووثقه ابن معين والنسائي والعجلي والدار قطني .

تأريخ الثقات للعجلي ص ٧٨ ، التهذيب ٣٧٠/١ ،.

#### م\_سالـة

الشفق الذى يحل لغروبه صلاة العشاء هو الحمرة ( وبمذهبنا قال التسوري ( وابسن أبي لينسى ( ومسالك ) وأبويوسنف ومحمد ( وأبسسو تسور وإسسحق وداود ( وأحمد ابن جنبل ( ومجهم الله .

وروي عن أحمد أنه في الحضر البياض ، وفي السفر الحمرة (^^) قال أصحابه إنما قال ذلك احتياطا ؛ لأن الجدران تمنع عن رؤية الحمرة ، وتيقن غيبوبتها ، وإلا فمذهبه الحمرة في الحضر والسفر (\*) .

<sup>(</sup>١) الأم ١٠٥١) مختصر المزني ص ١٤

<sup>(</sup>٢) رواه ابن المنذر في الأوسط ٣٤٠/٢ ، والبيهقي ٣٧٣/١ .

<sup>(</sup>٣) الأوسط ٢٠/٢ ، المغني ٢٥/٢

 <sup>(</sup>٤) المدرنة ١٥٧/١، الرسالة ص٩٤، التلقيين ص٨٦، الكيافي لابين عبيد اليبر ١٦١/١.
 بداية المجتهد ١٢١/١، الثمر الدابي ٩٤/١، حاشية الدسوقي ٢٩١/١

<sup>(</sup>٥) لأصل تحسيد بسن الحسل ١٤٥١، المسلوط ١٤٥١، تحلية الفقل الها ١٠٢١، على المسلوط ١٠٢١، تحليمة الفقل الها ١٠٢١، المسلوط ٢٢٧١، المسلوط ١٠٢١، المسلوط ١٠٢١، المسلوط المراثق ٢٧/١،

<sup>(</sup>٢) الأوسط ٢/٠٤٠، المخلى ١٩٧/٢، حلية العنساء ١٨/٢: المحسوع ٣/٣

 <sup>(</sup>٧) هذ المدهب وعليه الجمهور وقطع به كثير منهم ،
 المغسني ٢٥/٢ ، الفسروع ٣٠١/١ ، الكساق لابسن قدامية ٩٧/١ ، الإنصاف ٤٣٤/١ :
 كشاف القباع ٢٥٣/١

 <sup>(</sup>٨) واحتاره الحرقي
 عتصر الحرقي ص ١٩ ، المغني ٢٥/٢ ، الإنصاف ٤٣٤/١

<sup>(</sup>٩) قال أبن قدامة في المغني ٢٧/٢ تعتبر غيبة البياص ؛ لدلالته عنى معيب الحسرة ، لا لنفسه ، اهـــ

وقـــال أبــو حنيفــة وزفــر (۱) والمــزي (۱) الشــفق البيــاض، واستدلوا بقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ﴾ (۱)

قالوا وغسق الليل شدة الظلمة (١) فأمر الله باستدامة صلاة المغرب من غروب الشمس إلى الغسق (١) .

قالوا وروى أبو مسعود البدري عليه أن النبي على كان يصلي العشاء إذا إسود الأفسق وربما أخرها حتى يجتمع الناس ،،(١٠)

قالوا ولأن الشفق شفقان ( والفجر )( ) فجران ( ) فوجب أن يكون حكسم العشاء متعلقا بالثاني منهما كالفجر .

قال المزين رحمه الله ولأن الطوالع أولها الفحر الأول ثم الثـــاني ثم الحمــرة ثم الشــمــ والغوارب أولها الشمس ثم الحمرة ثم البياض ، وقد ثبت أن الحمرة لا يتعلق بهــــا حكــم صلاة الفحر فكذلك لا يجب أن يتعلق بها حكم صلاة العشاء (١٠) .

<sup>(</sup>١) مختصر الطحاوي ص ٢٣ المبسوط ١٤٥/١ الهداية ٢٢٤/١ البدائع ١٢٤/١ كتر الدقائق ٢٧/١

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٢٥/٢، حلية العلماء ١٨/٢

<sup>(</sup>٣) سورة الإسراء الآيـــــة ٧٨

 <sup>(</sup>٤) في ج: ظلمته · وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في ص ٧٤ه

<sup>(</sup>٥) في ج: غسق الليل

 <sup>(</sup>٦) أهاية ج : ٢١٩٠
 الحديث ، وأو أبه دا.

والحديث رواه أبو داود في كتاب الصلاة بـــاب في المواقيـــت برقـــم ٣٩٤ وابـــن المنــــذر في الأوسط ٣٨٢ ( ٨٠/١ )

<sup>(</sup>٧) في ب : فالفجر

<sup>(</sup>٨) ستأتي هذه المسألة ص ٦١٩

<sup>(</sup>٩) لم أعثر عليه

ودليلنا حديث ابن عباس أن جبريل عليه السلام صلى بالنبي على العشاء لما غاب الشفق "(١)

ولأن اسم الشفق إذا أطلق حمل على الظاهر المعروف المعهود ، وهـــو الحمــرة دون البياض ؛ لأن البياض لا يعرفه أكثر الناس لخفائه ،والأحمر معروف مذكور مستعمل .
قال الفراء تقول العرب في ثوب كالشفق وصبغ ثوبه شفيقا أي أحمر" .

قال الشاعر: - / ثم تغطت بكمها خجلا كالشمس غابت في حمرة الشفق " وقال آخر / " فقال الشمس أهدت لي قميصا بديع اللون من شفق الغروب " ويدل عليه أيضا ماروى عتيق بن يعقوب " عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ويدل عليه أيضا أخمرة ، إذا " غاب الشفق فقد وجبت الصلاة ) "

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ۷۲

<sup>(</sup>٣) النسال ١٨٠/١٠ ، المصناح المنير ١٦٦/١

<sup>(</sup>٣) م أجدد ،

<sup>( ؛ )</sup> مائيل المائيين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٥) المأجدد ٠

<sup>(</sup>٢) . من صديق بن موسى بن عبدالله بسن الزبدير بسن العسوام في السو بكر القرشمي ، روى عن ابن عباس بن سهل والدراوردي ومالك ، وعنده أسو بكر سن خيتمدة وعلمي سن حرب وهارون بن سفيان ،

عَاْرِيعِ الْكَسِيرِ ٩٨/٧ ، الْنَقِبَاتِ لابِسَ حِسِادِ ٥٢٨/٨ ، طَقِبَاتِ السِعِدِ ٥٤٥ . لساد الميزاد ١٨٦/٤

画: こま (Y)

فإن قالوا نحن قائلون بهذا ، وذلك أن الصلاة تحب في آخر الوقت فإذا غــــاب تـــــفق الحمرة فهو وقت وجوب المغرب .

قلنا لو كان هذا صحيحا ؛ لأستحب تأخيرها إلى هذه الحال ، وقد أجمعنا على أن تأخيرها مكروه(١) ، وفيه ضرب من المأثم فبطل ماقلتموه

وأيضا فليس في وقت غروب الحمرة يجب عندكم ، وإنما يجب عندكم إذا بقي إلى غروب البياض قدر فعل ثلاث ركعات، وبين غروب الحمرة وغروب البياض زمان ضويل فذكر ابن قتيبة "عن الخليل" قال رقبت شفق البيما فكان ينتقل في السماء . ولم يغرب إلى أن مضى ثلث الليل" .

ويدل عليه أيضا ماروي أبو إسحاق المسروزي(" بإسسناده عسن تسور بسن يزيسد"

<sup>(</sup>١) سبق ذكر الاجماع ص ٩٨٥

 <sup>(</sup>٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، سكن الكوفة فنسب إلبه.
 له عدة مؤلفات منها، عيون الأحبار، مات سنة ٢٧٦هـ.
 السبير ٢٩٦/١٣ ، وفيات الأعيال ٤٢/٣

<sup>(</sup>٣) بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي أستاذ سيبويه والأصمعي ، وكان سيبد الأدباء ي عصره ، وهو أول من استخرج علم العروض ، مات سنة ١٧٥هـ. ، مديب الأسماء واللغات ١٧٧/١ ، وفيات الأعبان ٢٤٤/٢ ، السيبسبر ٢٩/٧

<sup>(</sup>٤) غريب الحديث لابن قتيبة ٢٠/١

<sup>(</sup>٥) سبقت ترجمته ص ٤٤

<sup>(</sup>٦) ي ح : زيد ،

عن سليمان بن موسى "عن عطاء بن أبي رباح عن جابر في أن رسول الله على صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق )"

وقد أجمعنا على أن ذلك لا يصح قبل غيبوبة الشفق الأول ، فلدل على أنسه قبل غيبوبة الشفق الثاني (") .

وهو اجماع الصحابة وروي عن ابن عباس وابن عمر وعبادة بن الصامت وشداد بسن أوس (1) رضى الله عنهم قالوا الشفق اخمرة ،، ولا يعرف هم مخالف .

ومن القياس أنما صلاة يتعنق حكمها بأحد النيرين المشــــتركين في الاســـم الخـــاص ، فتعلق بأظهرهما قياسا على الفجر .

وقال أصحابنا رحمهم الله ولأن الطوالع ثلاثة والغوارب ثلاثة فتعلق حكم الصلاة بأوسطها في العشاء قياسا عنى الفجر .

قال القاضي رحمه الله ويفسد هذا بقول المزني رحمه الله أن الطوالـــع أربعــة ، ولكــن الصحيح أن يقال فتعلق حكم الصلاة بثاني الغوارب قياسا على الفجر في الطوالع .

فأما الحواب عما احتجوا به من الآية فالدلوك عندنا الزوال ، وقد مضى الكلام عنيه (°) وأما حديث ابن مسعود فلي فعنه جوابان :-

أحدهما أن فعله للصلاة في ذلك الوقب لايدل على أنه أول وقتها ؛ لأنه كان يصلسي في أثناء الوقت لشغله بالطهارة ونحوها .

أبو أيوب الدمشقي الأشدق ،مولى آل معاوية بن ابي سفيان ينسبروي عسن طساوس وكريسب ،
 والقاسم بن محمد ، وعنه ابن حريح والأوزاعي وابن هيعة كان اماما حافظا ، مات ١٩ هسسس .
 لسسسير ٣٣/٥ ، النسرات ١٥٦/١

<sup>( &</sup>quot; ) في ت ريادة : وهو الثالي .

<sup>(</sup>٤) أنصنف لابن أبي شبية ٢٩٣١١ ، الأوسط ٣٣٩/٢ ، سين البيهقي ٣٧٣/١

<sup>(</sup>د) سبق نکلام علیه ص ۷۱ه

والثاني أن إسوداد الأفـــق قــد يحصــل بغيبوبــة الشــفق الـــذي هـــو الحمــرة، وأما قولهم() الشفق شفقان والفجر فجران فوجب أن يتعلق الحكـــم بالثـــاني منــهم. فنقول بل وجب أن يتعلق حكم الصلاة بأنورهما كالفجر ،

وكذلك يعارض ما ذكره المزين بأن حكم الفجر يتعلق بثاني الطوالع ، فكذلك حكسم العشاء يتعلق بثاني الغوارب ، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه ، والله أعلم بالصواب .

وآخـــو وقت العشاء المختار إختلف قول الشافعي رحمه الله فيه :-

فقال في القديم والإملاء هو نصف الليل ، قال أبو اسحاق المروزي هـــو الصحيــع '' وقال في الجديد هو إلى ثلث الليل ، قال أصحابنا هو''' الصحيح'' ،

والدليل عليه حديث ابن عباس عليه أن جبريل عليه السلام صلى بالنبي عليه اليوم الثانى العشاء لما ذهب [ثلث] (\*) الليل ،،(\*)

وحديث أبي موسى أنه عليه السلام صلى العشاء في اليوم الشابي ثلث الليل ، وقال الصلاة فيما بين هذين الوقتين )(٧)

<sup>(</sup>۱) کایة ب ۱۰۸:

 <sup>(</sup>٢) وصححه الشيخ أبسو حامد والمحاملي والجرحاني والروياني والشيخ نصيب ،
 وقطع به الزبيري وسليم الرازي ونصر المقدسي ،

<sup>. (</sup>٣) في ج: هذا هو

<sup>(</sup>٤) صححه البغوي والرافعي والنووي وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات منهم المساوردي في الإقناع والغزالي في الخلاصة والشاشي في العمدة ، المهذب ١٠٣/١ ، التنبيه ص٢٢ ، الوحسيز ٣٣/١ فتح العزيز ٢٨/٣ ، المجموع ٣٩/٣ ، الروضة ٢٩٣/١ ، الغاية القصوى ٢٦٣/١

<sup>(</sup>٥) تلت ساقطة في: ب

<sup>(</sup>٦) سبق تخریجه ص ٥٧٥

<sup>(</sup>۷) سبق تخریجه ص ۹۸ ه

والدليك عسى القصول القصدة حديث ابصن عمصرو" . وحديث" أبي هريرة" كلاهما عن النبي أنه قال ( آخر صلاة العشاء إلى نصف الليل ) وعن أنس في أن رسول الله في صلى العشاء حين ذهب شطر الليك ، " وعن أبي هريرة في عن النبي في قال ( لولا أن أشق على أمتي لأمرة عم بالصلاة إذا انتصف الليل )"

وعن الخدري وهنه عليه السلام قال ( لولا سقم السقيم وضعف الضعيف لأحسرت العشاء إلى نصف الليل )(1)

فمن ذهب إلى القول القليم قال هذه الأحبار زيادة توقيت ، والأحذ بــــالزائد أولى ، ومن ذهب إلى الجديد قال اتفقت الأحبار في ثنث النيل ، وتعارضت فيمـــا زاد عليـــه (^) فأخذنا بالمتفق عليه ، وأسقطنا المتعارض .

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ۲۸۰

<sup>(</sup> ۲ ) کمایة ج : ۲۲۰

<sup>(</sup>٣) سبق تخریحه ص ۹۷ ه

<sup>(</sup>٥) رواه أحمد ٢٤٥/٢ والترمدي في كتاب الصلاة باب ما حاء في تأخير العشاء الآخرة برقسم ١٦٧ (٢٦٦/١ ) والنسائي في كتاب المواقيت باب ما يستحب من تأخير العشباء ١٦٢/١ (٢٦٦/١ ) و بن ماجية في كتباب الصلاة بياب وقيت فيلاة العشباء برقسم ١٩١ (٢٦٦/١ ) وضححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم ١٤١ (١٥/١ )

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ٣/٥ والو داود في كتاب الصلاة بات في وقات العشاء الآخرة برقام ٢٣٤ (٢) (والمائي في كتاب المواقيت بات آخر وقت العشاء ٢٦٨/١ والسائي في كتاب المواقيت بات آخر وقت العشاء المواقيت بات آخر وقت العشاء برقام ٣٦٩ ( ٢٣٦/١ ) وصححته الأنساني في صحيت المائي في صحيت المائي في صحيت المائي في المحتاد المائي في المحتاد المائي داود برقم ٢٠٥/١ ( ١٥/١٠)

<sup>(</sup>٧) ي ج: بالريادة

<sup>(</sup>١) عليه سافعة و : ج

ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أن آخر وقت العشاء المحتمار تلت الليس أو نصف الليل كذا وقته بالشك(١) .

ولا خلاف في مذهبنا أن ما بعد الثلث أو النصف وقت للحواز والأدء إلى طلوع الفجر"، .

فأما قول الشافعي رحمه الله في كتاب استقبال القبلة ، وقــــد ذكــر وقـــت العشــء فإذا مضى ثلث الليل فلا أراها إلا فائتة ،، (")

فإن أصحابنا قالوا قصد بذلك أن وقت الاختيار قد فات دون وقت الجـــواز والأداء: لأن الشافعي رحمه الله قد (1) قال في هذا الكتاب أيضا إذا زالت أعذار المعذورين قبل طلوع الفجر بتكبيرة وجبت عليهم العشـــاء والمغــرب (0) فلــو لم يكــن ذلــك وقتــا لهــ لما أوجبها [عليهم] (١).

وقال أبو سعيد الاصطخري رحمه الله آخر وقت العشـــاء إذا مضـــي ثلــــث النيـــر . أو نصفه ، وتكون صلاته إياها بعد ذلك قضاء (٧) .

<sup>(</sup>۱) قال ابن الهمام الليل كله وقت لها ولكنه على ثلاثة أوقات إلى ثلث الليل أفضل وإلى النصصت دونه وما بعده دونه ، وقال الكاساني فيه قولان الأول إلى الثلث والثاني إلى النصف . مختصر الطحاوي ص٢٤ ، المبسوط ١/٥٥١ ، الهداية ١/٢٥/ ، البدائسع ١٢٤/١ ، الاختيسر لتعليل المختار ٣٩/١ ، شرح فتح القدير ٢/٥١ ، البحر الرائق ٢/٠١ .

 <sup>(</sup>٢) هذا هو المذهب نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور من أصحابه المتقدمين والمتأخرين ٠
 الحاوي ٢٥/٢ ، المهذب ١٠٣/١ ، حلية العلماء ١٩/٢ ، الوحيز ٣٣/١ ، فتح العزيــــز ٣/٣٠ المحموع ٣٩/٣ ، الروضة ٢٩٣/١

<sup>107/101/101</sup> 

٤) قد ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٥) مختصر المزني ص١٤

<sup>(</sup>٦) عليهم ساقطة في: ب

<sup>(</sup>٧) الحاوي ٢٥/٢، المهذب ١٠٣/١، حلية العلماء ١٩/١ المجموع ٣٩/٣، الروضة ١٩٣/١

وهذا مثل ما قاله في العصر'' والدليل عليه أن العشاء أحد صلاتي جمــع فكــان وقتــها متصلا بوقت التي بعدها أصله العصر ·

وقد دللنا أن العصر يمتد وقتها إلى الغروب بالحديث المتقدم" ، فغنينا عن اعادته .

#### مسألـــة

ويجوز الأذان لصلة الفجر قبل طنوع الفجر" وبعد نصف النيل"، وبمدة نصف النيل"، وبمذهبنا قال مالك" والأوزاعي وأبو ثور" وأحملك

(١) سبق ذلك في ص ٩١

(۲) يو ص ۲۹۲

(٣) للا حلاف بين الأصحاب .
 عتصر المزني ص١٤ ، الحاوي ٢٦/٢ ، المحسوع ٨٨/٣ ، رحمة الأمة ص٢٦

(٤) وهذا هو قول أكتر الأصحاب وقطع به معظم العراقيين واحتاره النووي .
 وفيه أربعة أوجه أخرى وهي :

١/ قبيل الفجر في السحر ، وبه قطع البعوي والمتوني والقاضي حسين .

٢/ في الشتاء لسبع يبقى من البيل وفي الصيف لنصف سبع ، نقله امام الحرمين وبعض الخراسانيين واختاره الرافعي .

٣/ يؤدن بعد وقت العشاء المختار حكاه القاصي حسين وصاحبا الإبانة والتتمة ٠

٤/ جميع الليل وقت له ، حكاه اماء الحرمين وصاحب العدة ورده النووي .

احاوي ۲۲/۲ ، التعليقة للقاضي حسين ۲۰۵/۲ ، المستهدب ۱۰۸/۱ ، حليسة العسساء ۳۸/۲ . الرحيز ۳۲/۱ ، فتح العزيز ۳۸/۳ ، امجموع ۸۸/۳ ، الروضة ۲۱۲/۱

( a ) وهو قبول السن حبيب ، وعنبه بمقبدار سيدس النيسل ، وهبر قبول ابسل وهبب ،
 وقيل بعد ثنثي البيل ، وقدمه ابل عبد البر .

نرسانة ص٩٨ ، الكافي لابن عبد البر١٦٦/ ، الثمر الدابي ٩٨/١ ، مواهسب الحليس ٧٩ /٧ انتاج والإكلين ٧٩/٧ ، الشرح الكبير ٣١٦/١ ، حاشية الدسوقي ٣١٦/١

- (٦) : الموسط ٣/٣٠، المغني ٢/٢٠، المحموع ٨٨١٣
- (٧) هذا هو الصحيح من مذهبه وعليه جماهير الأصحاب ، وعنه لايصبح قسس طلسوع الفحسر ،
   وعنه يصح قبلها بيسير ،

وإسحــــاق وداود٠٠٠٠

وقال أبو حنيفة " والثنوري" لا يجوز الأذان لها إلا بعد طلسوع الفحر . وكان أبو يوسف يذهب إلى ُهذا ثم رجع عنه " ،

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن النبي على أنه قال لبلال ( لا تــؤذن للصــلاة حتى يمتد الفجر هكذا ومد يذيه عرضا ،،(°)

قال و الفحر المتدعرض المتدعرض الأولى . قالوا وروى ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفحر فأمره النبي في أن ينادي ألا إن العبد نام فنادى بذلك ثم حعل يقول :-

ليت بلالا لم تلده أمه وابتل من نضح جبينـــه ،، (١)

المغيني ٢/٢٦ ، الكيافي لابين قدامية ١٠٠/١ ، الفيروع ٢٠٠/١ ، الإنصياف ٢٠٠/١ . كشاف القناع ٢٤٢/١

- (١) الأوسط ٢٩/٢، حلية العلماء ٢٨/٢، المحموع ٨٩/٣
- (٢) وهو قول محمد، واختاره الطحاوي . مختصر الطحاوي ص٢٥، المبسوط ١٣٤/١، تحفـــة الفقــهاء ١١٦/١، الهدايــة ٢٥٩/١، البدائع ١٥٤/١، الاختيار لتعليل المختار ٤٤/١، البحر الرائق ١/٧٥١
  - (٣) الأوسط ٣٠/٣، الحاوي ٢٦/٢، المغني ٦٣/٢
  - (٤) مختصر الطحاوي ص ٢٥، المبسوط ١٣٤/١ البدائع ١٥٤/١، شرح فتح القدير ١٩٩/١
- (٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب في الأذان قبل دخول الوقـــت برقـــم ٣٤٥ (٣٦٥/١) وقال شداد مولى عياض لم يدرك بلالا اهـــ
- ورواه البيهقي في كتاب الصلاة باب رواية من روى النهي عسن الأذان قبل الوقست ٣٨٤/١ وقال هذا مرسل ، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ٥٠٠ ( ١٠٨/١ )

قالوا ومعنى قوله إن العبد نام أي أراد أن ينام فبادر بــــالأذان قبــل طلــوع الفحــر، قالوا ولأنجا صلاة مؤقتة فنم يجز أن يتقدمها الأذان كسائر الصلوات .

قالوا ولأن الأذان أمر بالصلاة فلم يجز أن يتقدم حواز فعلها كسائر الصلوات والإقامــــة قالوا ولأنه أذان في غير وقت () الصلاة فلم يجز كما لو أذن قبل نصف الليل .

فإن قالوا أذان بلال إنما كان لنسحور لا لنصلاة ، يدل عيه ما روى ابن مسعود ولله عن النبي الله قال ( لا يمنعنكم أذان بلال من سحوركم ، فإنما يؤذن ليوقط نائمكم وليهجع قائمكم / أو قال ليرجع قائمكم - يعني إلى تجديد الطهارة - / ) (''

قلنا عن هذا ثلاثة أجوبة :-

أحدها أن الأذان إذا أطلق إقتضى الشرعي الموضوع للصلة . والثاني أنه لو كان يؤذن لنسحور دون الصلاة لم يشكل الأمرر عليهم في ذلك ، و لم يحتاجوا إلى البيان ، وإنما وقع الإشكال فيه (°) ؛ لأنه كان وقت الصلاة .

<sup>(</sup>١) في ج: الوقت

<sup>(</sup>٢) رواه البحاري في كتاب الأذان باب أذان الأعمى إذا كان له من يحبره برقسم ٩٢ ( ٢٢٣/١ ) ومسلم في كتاب الصيام باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفحر برقسم ١٠٩٢ ( ( ٧٦٨/٢ )

<sup>(</sup>٣) رواه المخاري في كتاب الأذان باب الأذان قبل الفجر ٢٢٤/١ ومسسلم في كتساب الصيسام ناب بيان أن الدحول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ٧٦٨/٢

<sup>( ؛ )</sup> ما بين المائلين ساقط في : ج ٠

والحديث أحرجه البحاري في كتاب الأدان باب الأذان قـــــــــــ الفحـــر برقــــــ ٥٩٦ ( ٢٢٤/١ ) ومسلم في كتاب الصيام باب بيان أن دحول الصوء يحقــــــــ تطــــوع الفحـــر برقــــــ ١٠٩٣ ( ٧٦٩/٢ )

<sup>(</sup>٥) فيه ساقطة في : ج

والثالث أنه كان يؤذن للصلاة ، ولإيقاظ (١) النيام كي يتسحروا للصوم ، ويتأهبوا سصلاة بالغسل والوضوء ، وهو معنى قوله ، ويهجع قائمكم يعني المصلي بالليل يرجع إلى تحديد الطهارة ، وقضاء الحاجة ، وأحذ الأهبة لصلاة الفجر ،

ويدل عليه أيضا ما روى عن زياد بن الحارث الصدائي " قال كنت في سفر مع السي ويدل عليه أيضا ما روى عن زياد بن الحارث الصدائي " قال كنت في سفر مع السي قلت أقيب المسول الله ؟ فقال ( لا ) وجعل يرقب المشرق حتى إذا طلع الفجير نسزل فتؤضأ وتلاحق أصحابه فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله على ( إن أخا صداء أذن ومن أذن فهو يقيم ) وهذا نص لا يحتمل التأويل .

وروي عن سعد القرظ (٥٠ قال كنسا نسؤذن علمي عسهد رسول الله علي بقباء ،

<sup>(</sup>١) في ج: وإيقاظ

<sup>(</sup>٢) وصداء حي من اليمن ، وهو حليف لبني الحارث بن كعب له صحبه ونزل مصــــر ، روى عنـــه زياد بن نعيم الحضرمي .

الاستيعاب ٢ / ١٠٥ ، الإصابة ٢ / ٤٨٠ ، التهذيب ٣١٠/٣

<sup>(</sup>٣) نماية ب : ١٠٩

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ١٦٩/٤ وأبو داود في كتاب الصلاة باب في الرحل يؤذن ويقيم آحر برقم ١٩٥٥ (٤) (١٩٩ والترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء أن مسن أذن فهو يقيم برقم ١٩٩ (٢٣٧١) (٢٣٨ ) وابسن ماجمة في الأذان براب السمنة في الأذان برقم ٢١٧ (٢٠٢١) والبيمهقي في كتماب الصلاة بماب الرحمل يموذن ويقيم غمره ٢٩٩/١ وضعفه ، وضعفه الألبان في السلسة الضعيفة برقم ٣٥ وفي الإرواء ٢٥٥/١

<sup>(</sup>٥) أبو عائد وقيل عبد الرحمن ، يقال له سعد القرظ لتجارتـــه في القـــرظ روى عـــن النــــي ﷺ وكان يؤذن بقبــــاء فلمـــا تـــرك بــــلال الأذان نقلـــه أبـــو بكـــر إلى مســـحد النــــي ﷺ وروى عنه ابناه عمر وعمار وحفيده حفص بن عمر و لم يخرج حديثه إلا ابن ماحة .

هَذيب الأسماء واللغات ١٢/١ لم ، الإصابـــة ٣/ ٥٤

وعلى عهد عمر رفي المدينة لصلاة الفجر وقتا واحدا في الشتاء إذا بقي سبع الليل وفي الصيف إذا بقي نصف سبع الليل ) (''

ولأنه اجماع أهل الحرمين حيى الآن ، و لم يكونوا ليفعلوه إلا عين توقيف ، ولأنه صلاة نحار مفروضة يجهر بالقراءة في جميعها فحاز الأذان لها قبل حواز فعلها كالجمعة ('')

وقولنا صلاة نحار احتراز من صلاة العشاء المقصورة في السفر ، ولو قلت صلاة مؤقتـــة لصح ذلك ، ولا يدخل عبيها ما ذكرناه ؛ لأن الصلاة المقصورة لا يجهر في جميعها ، وإنما يجهر فيما قصر منها ، وأصلها الرباعية ، وليس الجهر في جميعه ، ولأنحا صلاة يتقدمها نوم الليل فسن الأذان لها بل دخول الوقت ليتنبه النائم ،وقيل أحلى ما يكون النوم ذلك الوقت قال الشاعر :-

## ولو كنست نؤما كانت إغفاءة الفجر "

وليغتسل الجنب ويتوضأ ( المتهجد ويدركوا ) () كلهم فضيلة الجماعة ، وفضيسة أول الوقت ، ولو لم يجز الأذان لها إلا بعد دخول الوقت لحق الناس المشقة في إدراك الفضيلسة فلهذا المعنى اختصت بتقليم الأذان على دخول الوقت دون غيرها .

فأما احتجاجهم بقول النبي ﷺ لبسلال ( لا تـؤذن حـتى يمتـد الفجـر هكـذا ) فعنه جوابان :-

<sup>(</sup>۱) قال النووي في المحموع ۸۸/۳ وهذا المحديث باطل عير معروف عند أهل الحديد وقد رواه الشافعي في القديم بإسناد ضعيف عن سعد القرط قال أدنا في زمن النبي في بقر بقداء وفي زمس عمر في القديم بالمدينة فكان أذاننا في الصبح في الشناء نسبع وبصف يمقى من الليسس وفي الصيف لسبع يعقمى منسمه م اهم وأقسره ابسس حجمه في التلخيد على أورده المصنف رحمه الله م

<sup>(</sup>٢) المهذب ٢٠٥/١) الوحير ٢١/١

<sup>(</sup>٣) غانجاده

<sup>(</sup>١) في ب: المحتهد ويذكروا

Ξ

أحدهما أراد بالأذان الإقامة إذ كانت تسمى أذانا الإقامة الله عليه قوله عليه السلام ( بين كل أذانين صلاة لمن شاء ) تا يعني كل أذان وإقامة الله والثاني أن بلالا كان يناوب ابن ام مكتوم في الأذان فمرة ينادي ابن ام مكتوم في الأذان فمرة أخرى بخلاف ذلك المناه في هذه النوبة بعد طلوع الفحر الفحر في ومرة أخرى بخلاف ذلك المناه الم

يدل عليه ماروى بن خزيمة / في مختصر المختصر '' أن النبي على قال ( إن ابن ام مكتموم ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا لأذان بلال )

قال ابن خزيمة /(°) هذا قاله النبي ﷺ في نوبة ابن أم مكتوم في التقدم فقوله عليه السلام لبلال ( لا تؤذن حتى يمتد الفجر هكذا عرضاً )

وأما حديث بلال عليه أن النبي علي الله الذن قبل طلوع الفجر أن ينسادي ألا إن العبد نام فهو حجة لنا ، وذلك أن الناس كانوا يتسحرون إذا سمعوا أذانه فنام حتى قسلرب

<sup>(</sup>١) في ج: لما

<sup>(</sup>٢) رواه البخساري في كتساب الأذان بسسساب الأذان والإقامسة برقسم ٩٨٥ (٢٢٥/١) ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب بين كل أذانين صلاة ٧٣/١

<sup>(</sup>٣) في ج: وينادي

<sup>(</sup>٤) في صحيحـــه برقـــم ١٩٨٢ ( ٢١٠/٣ ) وهـــو عنـــد أحمـــد ١٣٣/٤ ، ٢٣٣/٤ والبيهقي ٣٨٢/١ ونقل ابن حجر في التلخيص ٢٩١/١ عن ابن عبـــد الـــــــــــــــــ المحسوزي والميهقي أن هذه الرواية وهم من الراوي .

<sup>(</sup>٥) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٦) في ج: للضرورة

<sup>(</sup>٧) في ج: قال أمره

طلوع الفحر ( وضاق) (١٠ الوقت عن السحور ثم أذن فأمره النبي ﷺ أن يعلم الناس أنـــه نام حتى حاوز الوقت الذي يتسع لسحورهم فيه فلا يتسحروا في تلك الحال .

وأما قولهم صلة مؤقتة فلم يجز أن يتقدمها الأذان كسائر الصلوات، فقد ذكرنا أن هذه الصلاة تختص بأمور لا يشاركها فيها غيرها من النوم قبل دخول وقتها وحاجة الناس إلى الغسل()، وأحذ الأهبة لفعلها فلا يصح قياسا على غيرها لما ذكرنا .

وأما قياسهم الأذان على الإقامة ، وأنه أمر بالصلاة ، فأنه أمر بالصلاة ، فنقول حكم الأذان مفارق للإقامة ، وذلك أنه يجوز الأذان للجمعة قبل الخطبة ، على أن المعنى في الأذان أنه أمر للغائب بأخذ الأهبة للصلاة .

وأما الإقامة فهو أمر للحاضر أن يفعل الصلاة ، ولهذا يستحب الدخول في الصلاة إتــر الإقامة ، فبان الفرق بينهما ·

وأما قياسهم الأذان قبل الفحر عنيه إذا كان قبل نصف الليل ، فنقول قياسهم الأذان قبل الفحر، فنقول قيد تفارق حكم النصف الأول للثاني في بعمض الأحكم، وذلك أن الدفع من مزلفة بعد نصف الليل جائز (١) كجوازه بعد طلوع الفجر،

ولو دفع قبل نصف الليل لزمه الدم فافترق الأمر فيهما ، وأخرى في هذه الحال حكم النصف الثاني حكم ما بعد طلوع الفجر ، على أن المعنى في منع الأذان قبل نصف الليل أن ذلك وقت للعشاء (٥) ، ويقع فيه ألإشكال على الناس أهو أذان للعشاء أو الفجر ؟ وليس كذلك في مسألتنا فإن الأذان بعد نصف الليل لا يقع فيه الإشكال أنه الفجر ،

وإذا ثبت هذا صح ما قلناه ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>۱) يې ب : وضافت

<sup>(</sup>٢) وج: الأكن

<sup>(</sup>٣) و ج : الثاني

<sup>(</sup>٤) المهذب ١/٤١٤، حلية العلماء ٣٣٩/٣

<sup>(</sup>٥) سبق ذكر ذلك ص ٢٠٩

قال الشافعي في كتاب الأم(١) وأستحب أن يكون لصلاة الفجر مؤذنان يؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر والآخر بعد طلوعه ؛ لثبوت السنة عن النبي ﷺ أن مؤذنيه بلالا وابس م مكتوم كانا يفعلان ذلك ،

وإن لم يكن إلا مؤذن واحد فالمستحب أن يؤذن قبل طلوع الفحر ، ويقيم بعد ضـــوع الفجر ، وأما سائر الصلوات فلا يؤذن لها إلا بعد دخول وقتها .

هذا(" اجماع من أهل المدينة ، واجماعهم فيه حجة " ؛ لكون الرسول عَلَيْ " عندهم ويكرر الأذان بين ظهرانيهم ، ونقل ذلك خلفهم عن سلفهم ، ولو كانت السنة خالاف ما ذكرناه لم تخف عليهم " .

# فصــــــل

والفجر فجران فالأول منهما لا يستطير في الأفق (٢) ثم يغيب (٧) وتسميه العرب الفجر الكاذب (٨) وليس يتعلق به شئ من الأحكام (٩) ،

<sup>14./1 (1)</sup> 

<sup>(</sup>٢) في ج: وهذا

<sup>(</sup>٣) تحاية ج: ٢٢٢ · وانظر في مسالة اجماع أهمل المدينية الإحكسام للأمدي ٢٠٦/١ ما تحال المدينية الإحكسام للأمدي ٢٠٦/١ ما أرشاد الفحول ص٨٢٠

<sup>(</sup>٤) في ج: : صلوات الله عليه وسلامه

<sup>(</sup>٥) الحاوي ٢٦/١، فتح العزيز ٣٦/٣، المحموع ٨٩/٣

 <sup>(</sup>٦) بل يطلع مستطيلا نحو السماء كذنب السرحان \_ وهو الذئب \_ ثم يغيب ،
 عتج العزيز ٣٣/٣ ، المجموع ٤٤/٣

<sup>(</sup>٧) ناية ب: ١٦٠

<sup>(</sup>٨) سمي الفجر الأول كاذبا لأنه يضيئ ثم يسود ويذهب • الحاوي ٢٩/٢ ، المجموع ٤٤/٣

<sup>(</sup>٩) باجماع المسلمين ٠ المغني ٢٩/٢ ، المجموع ٤٤/٣

وأما الثاني فهو يطلع وينتشر عرضا ، ويتصل نوره بطلوع الشمس ، وأحكام الصلاة والصيام تتعلق به ، وهو أول النهار (١٠٠٠ .

ووقت صلاة الفجر المحتار ما بين أن يطلع إلى أن يسفر فصلاة الفجر هي صلاة نمار"، ، وحكي عـن الأعمـش أنــــه قـــان هــــي مـــن صـــلاة النيــــان"، وقيل إنه كان يجيز الأكل للصائم ما لم تطلع الشمس".

ويبعد أن يكون في الناس من يذهب إلى هذا ، ويخفى عليه أن الطعام يحرم على الصلئم بطلوع الفحر (٥) ، إلا أنه قد قيل ، وربما احتج بقوله تعالى ﴿ وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة ﴾ (١)

قالوا وآية النهار الشمس ، واحتجوا أيضا بقول الشاعر :-

والشمس تطلع آخر كل ليمة حمراء تبصر لونها يتوقد(٧)

قال فعلم أن ما قبل طبوع الشمس هـو مـن الليـ دون أن يكـون مـن النـهار ، والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض مـن الخيـط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ (^)

 <sup>(</sup>١) ويسمى الفحر الصادق ؟ لأنه يصدق عن الصبح ويبينه .
 التعليقة للقاض حسين ٢٢٢/٢ . المحسوع ٤٤/٣

 <sup>(</sup>٢) مختصر المزني ص١٤، الحاوي ٢٩/٢، المهذب ١٠٣/١، الوحيز ٣٣/١، حلية العلماء ١٩/٢
 فتح العزيز ٣٣/٣، المحسوع ٤٥/٣، الروضة ٢٩٣/١

<sup>(</sup>٣) في ج: صلاة من الليل

<sup>(</sup>٤) المصنف لابن أبي شينة ٢/٩/٢ ، المعنى ٢٥٥/٤ ، حلية العنساء ١٩/٢

<sup>(</sup>٥) حلية العلماء ٢٠/٢ ، المحموع ٢٩٣/٣ ، تفسير ابن كتير ٢٢٨/٣

<sup>(</sup>٢) الآية رقم ١٢ من سورة الإســــــراء

<sup>(</sup>٧) مُأحده

<sup>(</sup>٨) الآية رقم ١٨٧ من سورة النقرة

وأجمع المسلمون على أن الصيام يجب ويصح في النهار دون الليكون على أن الصيام يجب ويصح في النهار دون الليكون في اليكوم الأول ويدل عليه حديث النبي الله أن جبريل عليه السلام صلى به الفجسر في اليكوم الأول حين حرم الطعام على الصائم ،،(")

ومعلوم أنه لم يصل به بعد طلوع الشمس فأما الآية التي ذكروها فلا تعلق نهـــم كهـا ، وذلك أن الشمس آية النهار والفحر أيضا آية النهار ، وليس ذكر أحدهما أنه آية يمـــلنع أن يكون الآخر آية .

وأما قول الشاعر فعنه جوابان: -

أحدهما أن العرب تذكر الشئ مع ما قاربه ، وإن كان هناك شئ هـو أقـرب منـه ، فقوله آخر كل ليلة . .

والثاني أنه أراد بالشمس في هذا الموضع الفجر ؛ لأن الفجر مقدمة الشمس ، فلدلك على الماه باسمها (٢) ، والله أعلى م

#### مسالسة

قال الشافعي رحمه الله ثم لايزال وقت الصبح قائما بعد الفجر ما لم يسفو فإذا طلعت الشمس قبل أن يصلي منها ركع فقد خرج وقتها (\*) وهذا كما قال ، إختلف أصحابنا فيمن أدرك من صلاة الفحر ركعة قبل طلوع الشمس .

<sup>(</sup>١) قال ابن قدامة في المغني ٣٢٥/٤ فهذا الجمساع لم يخسالف فيسه إلا الأعمسش وحسده فشسذ و لم يعرج أحد على قوله ، اهس

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۵۷۵

<sup>(</sup>٣) في ج: بأسمائها

<sup>(</sup>٤) مختصر المزبي ص ١٤

فقال أبو علي الطبري يكون مدركا لجميع الصلاة ، ولا يأثم بالركعة الثانية التي صلاها بعد طلوع الشمس ، وقد نص الشافعي على ذلك في كتبه "، .

وقال أبو اسحاق المروزي لايكون مدركا لجميع الصلاة ، بل يكون مؤديا لما صلاه قبل طلوع الشمس ، وقاضيا لما صلاه قبل الطلوع " ·

قال" وإنما عنى الشافعي أصحاب الأعذار أنهم إذا زالت أعذارهم قبل طلوع الشمس بركعة فقد ادركها" .

قال القاضي رحمه الله الأول أشبه بالمذهب في الدليل عليه قول النبي الله و الدرك من أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدركها ) (١)

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص ١٤، الأم ١٥٦/١

 <sup>(</sup>٢) والوجه الثالث الجميع قضاء حكاه الحراسانيون
 حلية العلماء ٢٠/٢ ، المجموع ٣/٣٣ ، الروضة ٢٩٥/١ .

<sup>(</sup>٣) قال: ساقطه في ج:

<sup>(</sup>٤) في ج: أدركوها

<sup>(</sup>٥) وهو الأصح باتفاقهم، فتح العزير ٣٤/٣، المحموع ٢٢/٣، الروضة ٢٩٥/١.

<sup>(</sup>٦) رواه النحاري في كتاب مواقبت الصلاة باب من أدرك ركعسة من العصير قبس الغسروب برقم ٥٣١ ( ٢٠٤/١ ) ومسلم في كتاب المساحد ومواضع الصلاة بنساب من أدرك ركعسة من الصلاة فقد أدرك برقم ٢٠٨ ( ٢٠٤/١ )

وعلى أنا أجمعنا على أنه إذا أدرك ركعة من صلاة الجمعة أضاف إليسها أحسرى(''، ، ويكون مدركا لجميعها فكذلك في الصبح .

ووجه قيول أبي استحاق رحمه الله هيو أن المدرك للركعتين قبل طسوع الشمس مدرك لجميعها ،

وإذا صلى الركعتين بعد الطلوع / يكون قاضيا لجميعها ، فكذلك إذا صلى ركعة واحدة قب ل طلوع الشمس والركعة الأحسرى بعد الطلوع / " يكون مؤديا للأولى ، وقاضيا للأحرى .



<sup>(</sup>١) على ذلك أكثر أهل العلم ، الحاوي ٤١٧/٢ ، المغني ١٨٣/٣ .

<sup>(</sup>٢) مابين المائلين ساقط في : ج

## فـصـــل

قال الشافعي رحمه الله في الأم<sup>(۱)</sup>، وأكره أن تسمى الفحر بغير اسمها بغير صلاة الفحر وصلاة الصبح، ولا يقال صلاة الغداة. وكذلك صلاة العشاء لايقال لها صلاة العتمية وهذا كراهة تتريه (۱)؛ لما روي عن النبي في قال ( لاتغلبنكم الأعسراب علمي السم صلاتكم العشاء إلهم يعتمون بالإبل) (۱)

وذلك أن العرب كانوا يريحون النعم. ويتركونما فلا يحلبونما حتى يعتموا فسموا صلاة العشاء صلاة العتمة ؛ لأنما كانت تفعل في ذلك الوقت " ·

وقد ذكر الشافعي في كتاب الحج أن يكره أن يقال طاف أشواط الله الله الله الله الله الله عنده الأسماء كانت ويكره أن يقال للرجل الذي يجد النفقة ، ولا يحج صرورة (١١ ؛ لأن هذه الأسماء كانت

<sup>(</sup>١) لم ج حدد في الأم

<sup>(</sup>٢) هذا مادكره الشيرازي في المدهب ١٠٣١، وقال النووي في المحموع ٢٠٣٤ قال المحققول مسل اصحابنا يستحب تسميتها صبحا وفجرا، ولا يستحب تسميتها غسداة، ولم يقولسوا تكسره تسميتها غداة وقول المصنف – يغني الشيرازي – وشبحه القاضي أبي الطيب يكره أن تسسمى غداة غريب ضعيف لادليل له، وما ذكره لايدل على الكراهة، فإن المكروه ماثبت فيه لهي غير حازم، ولم يرد في الغداة لهي، بن اشتهر استعمال لفظ الغداة فيها في اخديست، وفي كسلام الصحابة رضي الله عنهم من غير معارض، فالصواب أنه لايكسره، لكس الأفضل الفحسر والصبح والله أعلم. وانظر الروضة ٢٩٣/١.

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم في كتاب المساجد باب وقت العشاء وتأخيرها ٤٤٥/١

<sup>(</sup>٤) الحاوي ٢٣/٢، المحموع ٤١/٣، بين الأوطار ٢١/٢.

<sup>(</sup>٥) وإيما يقول طواف طوافين . الأم ٢٦٦/٢ : و نظر تمديب الأسماء والمعات ٢٦٩/٣ .

المصباح ١٧٦/١، عريب الحديث لأبي عبيد ٩٧/٣.

مستعملة في الجاهلية(١) .

وقد روى ( لا صرورة في الإسلام ) (٢) وإذاحج هذا (٢) ثبت ماقلناه والله أعلم بالصواب ، وقد روى ( لا صرورة في الإسلام ) (٢) وإذاحج هذا (٢) ثبت المقال والرفاهية ، وقد الحذر والضرورة ، وهو أن يفيق المغمى عليه (٥) ، ويبلغ الصبي ، ويسلم الكافر (١) وتطهر النفساء والحائض قبل غروب الشمس فإنه يجب عليهم العصر (١) وللشافعي رحمه الله في العذر قولان ذكرهما في الجديد :-

أحدهما تجب الصلاة عليهم بإدراك قدر/ الركعة قدال أبر السيحاق المروزي هذا هو الصحيح ، وهو اختيار المزن(^)

<sup>(</sup>١) قال النووي في تمذيب الأسماء واللغات ١٧٤/٣ حكى الأزرقي في تاريخ مكة أنه كان من عــادة الحاهلية أن الرحل يحدث الحدث كأن يقتل الرحل أو يضربه أو يلطمه فيربط خا من خا الحــرم قلادة في رقبته ويقول أنا صرورة فيقال دعوا الصرورة لجهله فلا يعرض له احدا أ. هــ

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ٣١٢/١ وأبو داود في كتاب المناسك باب لاصدرورة في الإسلام برقم ١٧٢٩ (٢) (١٥٨/٢) والحاكم في كتاب المناسك باب لايحرم بالحج ولا في أشهر الحرج ١٤٨/١ والبيهقي ١٦٤/٥ والطبراني في المعجم الكبير ٢٣٥/١١ وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم ٦٨٥ (٢٠/٢) وانظر تعليق الأرناووط عليه في تحقيقه لمسند أحمد ٢٣٥٥.

<sup>(</sup>٣) هذا: ساقطه في ج

<sup>(</sup>٤) في ج: قد

<sup>(</sup>٥) عليه مكررة في : ب

<sup>(</sup>٦) قال النووي وتسميتهم (أي الأصحاب) الكافر معذورا ؛ لأنه لايطالب بالقضاء بعد الإسلام تخفيفا عنه أ.هـ المجموع ٦٦/٣ .

<sup>(</sup>٧) في مختصر المزيي ص ١٤

والثاني يجب بإدراك /" قدر تكبيرة قال القاضي أبو حامد رحمه الله هو" الصحيـــح" نص عليه الشافعي رحمه الله في كتاب استقبال القبلة" ، وهو مذهب" أبي حنيفة" ،

واحتج من نصره بأن قال أدرك جزءا من وقت الصلاة فوجب عليه كما لو أدرك قدر ركعة ، والدليل على صحة القول الأول قول النبي في ( من أدرك ركعة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ) (٧)

فأما قولهم أدرك جزءا من وقت الصلاة فوجبت عليه فذلك باطل بمن أدرك زمن (^) قدر تكبيرة ، ثم المعنى في الأصل الذي قاسوه عليه أنه وقت يمكن فيه فعلل صلاة كاملة للمنفرد (') فلذلك لم يجب عليه ،

<sup>(</sup>١) مابين المائلين ساقط في: ج

<sup>(</sup> ٢ ) في ج : وهو

 <sup>(</sup>٣) باتفاق الأصحاب.
 الحاوي ٣٤/٢، التعليقه للقاضي حسين ٣٢٩/٢، فتح العزيـــــز ٣٨/٣، المحســوع ٣٥/٣،
 الروضة ٢٩٨/١.

<sup>(</sup>٤) مختصر المزني ص ١٧

<sup>(</sup>٥) کمانية ج

 <sup>(</sup>٦) عن أبي حنيفة أن من أدرك ركعة من العصر ثم عربت عنيه الشمس أكسس صلاته وإن أدرك
 ركعة من الفجر ثم طلعت عليه الشمس فإن عليه أن يستقبن الفجر إذا ارتفعت الشمس .
 وعند مالك أن من أدرك ركعة من الفجر والعصر فقد أدرك .

وفي مذهب أحمد روايتان :

١/ أن الوقت لايدرك إلا بإدراك ركعة كامله وهو ظاهر كلاء الخرقي .

٢/ أن الرقت يدرك بإدراك تكبيرة الإحرام وهو المذهب وعليه جماهير الأصحاب.

الأصل لمحمد بن الحسن ١٥٣/١ ، المبسوط ١٢٦/١ البدالع ١٢٧/١ ، مواهب الجليس ٤٥/٢ ، المعنى ١٦/٢ ، الكافي لابن عبد البر ١٦٢/١ ، الإيصاف ١٣٩/١ .

<sup>(</sup>۷) سبق تحریجه ص ۹۲ ه

<sup>(</sup>٨) زمن: ساقط في: ج

فأما الظهر فقد نص الشافعي رحمه الله في الجديد على أن الظهر يجب بما يجب به العصر في حال العذر فكذلك (٢) المغرب تجب بما تجب به العشاء (٢) ،

وقال في القديم يجب الظهر إذا زال العذر قبل غروب الشمس بقدر خمسس ركعات . • ويجب المغرب إذا زال العذر قبل طلوع الفحر بقدر أربع ركعات . •

قال أبو اسحاق المروزي فقد حصل في المسألة أربعة أقوال: -

أحدها يجب الظهر بإدراك تكبيرة قبل غروب الشمس . (\*)

والثاني بإدراك ركعة .

والثالث بإدراك خمس ركعات .

والرابع بإدراك أربع ركعات وتكبيره .١٠

<sup>(</sup>١) أماية ب: ١٦١.

<sup>(</sup>٢) في ج: وكذلك

<sup>(</sup>٣) وهو الأصح باتفاق الأصحاب وفيما يدرك بــه العصــر القــولان الســابقان الأول بركعــة والثاني بتكبيره .

مختصر المزني ص ١٤ ، الوحيز ٣٤/١ ، الحاوي ٣٥/٢ ، المسهذب ١٠٥/١ ، فتسح العزيسز ٧٢/٣ ، المحموع ٣٦/٣ .

٠ (٤) المهذب ١٠٥/١ ، حلية العلماء ٢٩/٢ ، الروضة ١٩٨/١ .

<sup>(</sup>٥) اختاره النووي . المحموع ٦٦/٣ ، الروضة ٢٩٨/١ .

<sup>(</sup>٦) وعلى هذا تكون الأربع للظهر والركعة أو التكبيرة للعصر علمى الصحيح المنصوص عليمه وعكر من أبرو إسرحاق فقرال الأربر على المعصور والزائر المنطق المنطق على قال النووي هذا الذي قاله أبو إسحاق غلط صريح مخالف للنص والدليل .

الحاوي ٣٦/٣ ، المهذب ١٠٥/١ ، المحموع ٣٦/٣ .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الظهر لايجب ببادراك وقبت العصر، ويجيء على مذهب مالك مثل هذا القول('' ·

واحتج من نصره بأن قال لم يدرك وقت الصلاة فلم تحب عيه كما نو زال العذر بعيد غروب الشمس، وهذا غلط.

ودليلنا أن نقول كل من وجبت عليه عصر يومه وجبت عيه ظهر يومه ، أصله المغمى عليه إذا أفاق قبل غروب الشمس"، .

فإن قالوا إنما وجبت الظهر عنى المغمى عليمه ؛ لأن الصبح يجب عنيمه قلنا عندنا لاتجب الصبح فم يصح ماقالوه .

فأما قولهم لم يدرك وقت الصلاة فباطل بالمغمى عليه ٠

وقياسهم على زوال العذر بعد الغروب غير صحيح ؛ لأن ذك لايوجب العصر فنم يوجب الظهر ، وفي مسألتنا بخلافه فبان الفرق بينهما .

<sup>(</sup>۱) مذهب أبي حنيفة أنبه لايجب عنينها إلا العسلاة النسبي صهرت في وقتها ، وعسد مسالك إلى أدرك همسس ركعسات مسبع الظلمية والعصسير ، وعن أحمد روايتان الأولى أنه بحد عنيه الظهر والعصر سإدراك قسدر تكسيرة قسس غسروب الشهرات مناهست ماهست الأصحاب ، وعليست هاهست الأصحاب ، والثانية بقدر ركعة .

الأصل محمد بن الحسن ٣٣٠/١ ، البدائع ٩٦/١ ، مواهست الحنيس ٤٨/٢ ، أمعسي ٢٦/١ . الكافي لابن عبد البر ١٦٢/١ ، الإنصاف ٤٤٢/١ .

<sup>(</sup>٢) ستأني هذه المسألة ص ٢٣١

### فـــــــــــــل

وهذا غلط ؛ لأن العصروحبت عليه لإدراكه وقتا يمكنه بناء الصلاة عليه ، وليسس في الظهر كذلك؛ لأن طريان العذر يمنع من البناء على الركعة فكذلك لم تجب الصلاة عليه. "
فإن قالوا لو زال العذر قبل الغسروب بركعة ألم عساد العذر ، قلسا لا تجسب عليه العصر ؛ لأن الوقت لا يمكنه بناء الصلاة عليه ، فأما إذا مضى بعد الزوال قدر فعل أربع ركعات ثم طرأ العذرفإن الظهر تجب بلا حلاف، على " المذهب " ؛ لأن الصلاة تجب بأول الوقت وتستقر في ( الذمة ) " بإمكان الفعل فهذا زمان يمكن فيه فعلها فلذلك استقرت في ذمته ،

 <sup>(</sup>١) وهو المذهب، وبه قطع الجمهور.
 الحاوي ٣٩/٢ ، المهذب ١٠٦/١ ، حلية العلماء ٣٠/٢ ، الوحيز ٣٤/١ ، فتح العزيــز ٣٩/٣ ، الحموع ٣٧/٣ ، الروضة ٢٠٠/١ .

<sup>(</sup>٣) المهذب ١٠٦/١ ، حلية العلماء ٣٠/٢ ، المجموع ٣٧/٣ .

 <sup>(</sup>٤) المهذب ١٠٦/١ ، المحموع ٣/٧٣ .

<sup>3: = 3 (0)</sup> 

<sup>(</sup>٦) وهو الصحيح المنصوص ، وبه قطع الأكثرون ، وخرج ابن سريج قولا أنه لايجب القضاء إلا إذا ادرك جميع الوقت . الحاوي ٣٩/٢ ، المهذب ١٠٦/١ ، فتح العزيز ٩٠/٣ ، المجموع ٣٠٠/٢ ، الروضة ٢٠٠/٣

<sup>(</sup>٧) في ب: المدة

وإذا مضى بعد الزوال قدر ثمان ركعات ثم طرأ العذر لم تحسب عليه إلا الظهر" وقال أبو يحي البنحي رحمه الله تحب عليه الظهر والعصر ؛ لأنه قد مضى زمان يمكنه فيه فعل الصلاتين معا فوجبتا كما أنهما تجبان عليه إذا بقي لغروب الشمس قدر ثمان ركعلت وزال العذر .

وهذا غلط" فنقول أولا كان يجب على قياس قولك أن يلزمه العصر بمضي قدر خمسس ركعات بعد الزوال كما لزمته الظهر بمضي قدر ركعة ٠

ثم إن الظهر وجبت عليه إذا زال العذر قبل غروب الشمس ؛ لأن ذلك الزمان وقست للظهر مقصود في حال العلم ، وليس وقت للعذر وقتا للعصر مقصودا في حال العلم ، وإنما يستباح فيه فعل العصر تابعة للظهر ،

يدل على ذلك أن الترتيب مستحق فيه متى صلى العصر قبل الظهر لم يصـــع ، وقبـــل غروب الشمس إن صلى العصر قبل الظهر حاز (") ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم. (نا)

<sup>(</sup>۱) خاوي ۳۹/۳، المهدب ۱۰۲/۱، الوحيز ۳٤/۱، فتح العزيسسز ۹۲/۳، المحمسوع ۳۸/۳، الروضة ۳۰۰/۱.

<sup>( \* )</sup> اخاوي ٣٩/٢ ، التعليقه للقاضي حسير ٢٣١/٢ ، حلية العنماء ٣٠١٢ ، المحموع ٦٨/٣ .

<sup>(</sup>۳) ستأتي ص ۲۲۵

<sup>(</sup>٤) قوله: الله أعلم: عير موجوده في: ج

#### مـــالــة

إذا أغمي عليه قبل دخول الصلاة ثم استمر به الإغماء حتى خرج وقتها وأفاق بعد ذلت للم يلزمه قضاؤها(١) ، وهكذا الحكم إذا استمر به الإغماء في صلوات كثيرة(١) .

وقال أبو حنيفة رحمه الله يلزمه قضاء صلوات يوم وليلة ومـــــا نقــص عـــن ذلــك، فأما ما زاد على ذلك فإنه لا يلزمه (٣٠٠).

وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله إلى أنه يلزمه قضاء ما فاته من الصلوات في حال الإغماء قلت أو كثرت('') .

واحتج من نصر أبا حنيفة رحمه الله بما روي عن عمار بن ياسر ظلم أنه أغمي عليه يومــــــ وليلة ثم أفاق وتوضأ وصلى ما فاته ،،(°)

قالوا ولأنه إغماء لم يزد على يوم وليلة فلم يسقط فرض الصلاة كما لو أفاق قبل غروب الشمس .

<sup>(</sup>١) في ج: قضاء الصلاة

<sup>(</sup>٢) بلا خلاف بين الأصحاب .

الأم ٧/٧١ ، المهذب ٩٩/١ ، الوحيز ٣٤/١ ، حلية العلمساء ٨/٢ ، فتسح العزيسز ٩٩/٣ ، المجموع ٣٠١/١ ، الروضة ٣٠١/١

<sup>(</sup>٣) مختصر الطحاوي ص٣٣، المبسوط ٢١٧/١، تحف الفقهاء ١٩٢/١، الهدايسة ٢٠٩٠ الاحتيار لتعليل المحتار ٧٧/١، شرح فتح القدير ٨/٢

 <sup>(</sup>٤) وقال مالك لا يقضي المغمى عليه شيئا من الصلوات .
 المغسني ٢٠٠٥ ، الفسروع ٢٩٠/١ ، الإنصاف ٢٩٠/١ ، كشساف القنساع ٢٢٢/١ ،
 الموطأ ١٣/١ ، المدونة ١٨٤/١ ، الرسالة ١٩٦/١ ، الكافي لابن عبد البر ٢٠٢/١

<sup>( ° )</sup> رواه الدارقطني في كتاب الصلاة باب الرحل يغمى عليه وقد حاء وقت الصلاة هل يقبضي أم لا ؟ ٨١/٢ والبيهقي في كتاب الصلاة باب المغمى عليه يفيق بعد ذهاب الوقتين فلا يكون عليه عليه فيق بعد ذهاب الوقتين فلا يكون عليه قضاؤهما ٨١/٢ وابن أبي شيبة في كتاب الصلاة باب ما يعيد المغمى عليه من الصلاة ٢٠/٢ وفي سنده اسما عيل بن عبد الرحمن السدي كان يجيى بن معين يضعفه التعليق المغني ٨١/٢

ودليلنا قولـــه تعــالى ﴿ واتقــون يــا أولي الألبــاب ﴾ (١) يعــني العقــول(١) . وهذا ليس منهم فلم يكن مكنف في حالته تلك .

و بهذه (") الآية استدل" الشافعي رحمه الله في الأم (") على هذه المسألة ، وروي أن عائشة رضي الله عنها سألت النبي ﷺ على الرحل يغمى عنيه فقال (لا يقضى شيئاً من الصلوات إلا أن يكون أفاق في وقت صلاة فيصليها ) ("

فإن قـــالوا يحتمـــل أن تكـــون ســـأنته عـــن الإغمـــاء بـــالجنون ، قلنــا قــد حكــي عــــن أبي حنيفـــة قـــول إن الإغمـــاء كـــالجنون "، وأيضا فالإغماء إذا أطلق فالظاهر أنه من غير الجنون فلا يعدل عن الظاهر بلا دليل .

ومن القياس أنه إغماء استوعب وقت الصلاة من غير معصية بسببه فكان مسقطا لفرضها كما لو زاد على اليوم والليلة .

ولأن ما أسقط فرض الصلاة في الزيادة على اليوم والليلة كان مسقطا لها في اليوم والليلة أصله الجنون والنفاس .

وأما حديث عمار رضي فعنه ثلاثة أجوبية :-

أحدها أن فعل عمار لا يدل على الوجوب فنقول فعله استحبابا ٠

<sup>(</sup>١) سورة البقرة الآية ١٩٧ وذكرها المصنف بالفاء

<sup>(</sup>٢) تفسير ابن كثير ٢٤٧/١ تفسير التبوكالي ٣٠٨/١

<sup>(</sup>٣) ئي ج : وهده

<sup>(</sup> ف ) في ج : استدلال

<sup>(</sup>٥) ١٤٣/١ . في ج: الأمر

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة باب الرجن يغسى عليه وقد حاء وقت الصبيلاة هين يقضيني أم لا ؟ ٨١/٢ والبيهقي في كتاب الصلاة باب المعمى عليه يفيق بعسد دهساب الوقتسين فسلا يكون عليه قضاؤهما ٣٨٨/١ وضعفه ، وكذلك ضعفه الزينعي في نصب الراية ٣٨٨/١

<sup>(</sup>٧) آخذاية ٩/٢ ، تحفة الفقهاء ١٩٢/١ ، شرح فتح القدير ١٠/٢

والشاين أن ( القياس )() مقدم على قصول الصحابي أن و القياس ) مقدم على قصول الصحابي أن معنا سنة بخلافه وهو حديث عائشة رضي الله عنها فلا يلتفت إلى خلاف السنة ،

على أن الصحيح عن عمار ما ذكره أبو بكر بن المنذر" عن لؤلؤة (" مولاة " عمار أن عمارا عليه أغمى عليه ثلاثا ثم أفاق فقضى الصلوات ،، (")

فلما لم يكن هذا موجبا لقضاء صلوات ثلاثية أيسام فكذلك ما نقص عنها ويعارض بما روي عن ابن عمر عليه أنه أغمي عليه ثلاثا فلم يقض الصلوات ،، (\*\*)

وعن أنس في أنه أغمي عليه فلم يقض ،، (^) وحديث أنس يحتمل أن يكون صلى قاعدا فأما قولهم إغماء نقص عن يوم وليلة فمعارض بأن ما أسقط فرض الصلاة في الزيادة عن اليوم والليلة وجب أن يسقطها في النقصان عن ذلك كالجنون والنفاس .

ثم المعنى في الأصل أن الإفاقة قبل غروب الشمس حصلت في وقت صلاة العصر ، وليس كذلك الإفاقة بعد الغروب فإنه ليس بوقت صلاة العصر فلا يصح اعتبار أحمد القولمين بالآخر ، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه ، والله أعلم بالصواب ،

<sup>(</sup>١) في ب: النفاس

<sup>(</sup>٢) المستصفى ٢٦٠/٢ ، الإحكام للآمدي ١٦٠/٤

<sup>(</sup>٣) نماية ب: ١٩٢

<sup>(</sup>٤) لم أحد لها ترجمة.

<sup>(</sup>٥) في ج: مولا

<sup>(</sup>٢) الأوسط ٤/٢٩٣

<sup>(</sup>٧) رواه مالك في الموطأ كتاب وقوت الصلاة باب حامع الرفوت ١٣/١ والدارقطسيني في كتساب الصلاة باب الرجل يغمى عليه وقد حاء وقت الصلاة هل يقضي أم ٤ ؟ ٨٢/٢ والبيسهقي في كتاب الصلاة باب المغمى عليه يفيق بعد ذهاب الوقتين فلا يكسون عليمه قضاؤهما ٢٨٧/١ وابن أبي شيبة في كتاب الصلاة باب من قال ليس عليه اعادة ٧٢/٢

<sup>(</sup> A ) الأوسط ١/٤٣٣

واحتـــج مـــن نصـــر أحمـــد بحديـــث عمـــار الــــــذي رواه ابــــــن المنـــــــذر . وقد أجبنا عنه ، ويعارض بحديث عبدالله بن عمرو رئيجت وبالقياس .

## مــــــألـــــــة

 <sup>(</sup> ۲ ) وله قال الكرخي وأكتر أصحاب أبي حنيفة رحمه الله .
 تحفة الفقهاء ( ۳۳۳/ ) البدائع ( ۹۶/ ) رد انحتار ۱۹/۲ ) . حاشية ابن عابدين ۹۱/۲ .

<sup>،</sup> ٣) ثر ح : تحب إذا نقي

ر ٤ ) في ج : نقي من

ر ٥ ) وبه قال زفر ، وهو احتيار القدوري . المسوط ١٥/٢ ، البدانع ١٦/١ ، الاحتيار لنعلين المحتار ١٤/١ ، ود المحتار ٦١٣/٢ .

ر ٦ ) بن ساقطة في : ج

وإن لم يكن في ذلك الوقت من أهل التكليف فهي نافلة (١) كما أن معجل الزكاة قبـــل الحول يراعى (أمره) (١) عند الحول فإن كان من أهل الزكاة [كان] (١) ما تقدم بإخراجه فرضا، وإن لم يكن من أهل الزكاة كان ذلك نفلا (١).

واحتج من نصر هذا بأنه مخير بين فعل الصلاة وبين تركها في أول الوقت ، فإذا فعلها لم يكن فرضا قياسا على النوافل ·

قالوا ولأن من زالت الشمس وهو في الحضر ومضى بعد أن زال (٥) وقت يمكن فيه فعلل الصلاة فلم يفعلها (١) ثم سافر حاز له قصر ظهره هذه (٧) ، ولو كانت وجبت عليه باول الوقت لم يجز أن يقصرها كما لو سافر بعد خروج الوقت ، و لم يكن صلاها .

ودليلنا قوله تعالى ﴿ أقه الصلاة لدلوك الشمس ﴾ (^) فهذه أمرر والأمر على الوجوب (') .

وروي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي على قال ( الشفق الحمرة فإذا غـــاب الشفق (١٠) فقد وجبت الصلاة )(١٠)

<sup>(</sup>١) تحفة الفقهاء ٢٣٣/١ ، البدائع ٢٦/١

<sup>. (</sup>٢) في ب: من

<sup>(</sup>٣) كان ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٤) الاختيار لتعليل المختار ١٠٣/١، تحفة الفقهاء ٣١٢/١

<sup>(</sup>٥) في ج: بعد الزوال

<sup>(</sup>٦) في ج: يكن

<sup>(</sup>٧) الاختيار لتعليل المختار ٧٩/١ ، رد المحتار ٦١٣/٢

<sup>(</sup>٨) الآية رقم ٧٨ من سورة الإسراء

<sup>(</sup>٩) في ج: للوحوب

<sup>(</sup>۱۰) لهاية ج:: ۲۲٥

<sup>(</sup>۱۱) سبق تخریجه ص ۲۰۳

فإن قيل الوجوب السقوط يقال وحب الحائط إذا سقط ووجبت الشمس إذا سقطت (') قلنا لا معنى للسقوط في هذا الموضع فلذلك لم يجب حمل الوجوب (') عليه .

وأيضا فإن الكلمة إذا كان لها موضوع في اللغة ومعهود في الشرع فحملها على معهود الشرع أولى " ؛ لأن الشرع طارئ وقاض على اللغة .

فإن قيل روي عن النبي ﷺ أنه قال (غسل الجمعة واجب على كمل محتلم) ('' وأجمعنا على أن الغسل ليس بفرض'' فكذلك في مسألتنا .

قننا الظاهر وحوب الغسل للجمعة ولكن عدلنا عنه لدليل قام ، وهو قوله عليه السلام ( من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن أغتسل فهو أفضل )(٢)

ولا يدخل عليه الزكاة ؛ لأنه يتعلى اليست عبى الدة على البيدا. ولا يدخل عليه الحج ؛ لأنه يتعلى الله لل مال المالي الحمع ؛ لأنه يفعلان في عمى وم الأوقى الله المالي الحمع ؛ لأنهما يفعلان في عمى وم الأوقى الله المالي الحمع ؛ لأنهما يفعلان في عمى وم الأوقى الله المالي الما

<sup>(</sup>١) شعساح المنير ١/٣٣٤

<sup>( &</sup>quot; ) في ج : الحسل

<sup>(</sup>۳) نظر ص ۵۷۳

<sup>(</sup>٤) سبق تحريجه ص ٠٠٠

<sup>( 2 ) -</sup> سبق التعليق عليه ص ( 2 )

<sup>(</sup> ٦٠) سبق تحریجه ص ۲۰۱

<sup>(</sup> ٧ ) ئي ج : هنا

<sup>(</sup> ١ ) خاوي ٣٩٤/٢ ، حبية العلماء ٢٤١/٢

ومَــن الاســتدلال أن الأمــــر بـــالصلاة يتعلـــق بدخـــول الوقـــت ، ألا ترى أنها لا تجوز قبل دخوله فلما كان متعلقا بدخول الوقت كان المأمور واجبا لتعلــق المأمور به بالأمر ، والأمر على الوجوب ،

فأما قولهم مخير بين الصلاة وتركها فإذا فعلها لم يكن فرضا(١) كالنوافل فذلك يبطل ببطل بالجمعة في حق العبد(١) والمرأة(١) فإن كل واحد منهما مخير بين فعلها وتركها ،

وإذا فعلها صارت فرضا<sup>(1)</sup> وتبطل بقضاء رمضان فإنه مخير بين<sup>(0)</sup> تعجيله وتأخييره ثم إذا عجله كان فرضا ، ويبطل بمن عليه صلاة ركعتين نذر في يوم بعينه فإن شاء صلاها في أول ذلك اليوم ، وإن شاء في آخيره ثم إذا عجلها في الفيرض ، على أن المعنى في النوافل أنه مخير بين فعلها وبين تركها أصلا .

وليس كذلك في مسألتنا فإنه مخير بين فعل الصلاة في ذلك الوقت وبـــين تأحيرهـــا إلى الوقت الثاني ، ولا يجوز له تأخيرها إلا على هذه العزيمة ، فأما أن يكون له الاحتيــــار في تركها أصلا فلا ، وذلك الفرق .

وأما استدلالهم بالمسافر بعبد امكان فعل الصلاة أنه يقصر فقسد فقسد قسال المستدلالهم بالمسافر بعبد الله ليسس لسنه القصر (١) ، وقال أبو العباس بن سريج رحمه الله هذا هو الأشبه بمذهب الشافعي رحمه الله (٧) ، فعلى هذا سقط الكلام ،

<sup>(</sup>١) في ج: قضاء

<sup>(</sup>٢) حلية العلماء ٢٦٢/٢ ، المهذب ٢٠٥/١

<sup>(</sup>٣) الاحماع لابن المنذر ص٨

<sup>(</sup>٤) في ج: فرضا صارت

<sup>(</sup>٥) بين ساقطة في: ج

<sup>(</sup>٦) مختصر المزني ص٢٩، الحاوي ٣٧٦/٢

<sup>(</sup>٧) المهذب ١٩٦/١، حلية العلماء ٢٣٩/٢

ألا ترى أن الصحيح تنزمه صلاة بقيام وركوع وسجود "، ثم يطرأ المرض فيصلي تنك الصلاة قاعدا مضطجعا ومؤميا.

وكذلك يلزم الرحل الصلاة بوضوء ثم يعدم الماء فيلزمه فعلها بالتيمن وكذلك في مسالتنا لا يمتنع أن تكون الصلاة في الحضر لزمته على صفة ثم طرأ السفر فصلى تلك الصلاة بعينها على غير الصفة الأولى ، والله أعلم .

وتشبيههم تقديم الصلاة بتعجيل الزكاة غير صحيح ؛ لأن الزكاة تقدمت على وجوهما رخصة للضرورة الداعية إليها كما روي أن العباس في استأذن رسول الله في قي تعجيل صدقته " فرخص له فيها ،، " وليس في تقديم الصلاة على وقت الوجوب ضرورة داعية فبان الفرق بينهما ، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه ، والله أعلم بالصواب .



<sup>(</sup>١) خاوي ٣٧٦/٢ : الهيذب ١٩٦/١ ،حلية العلماء ٢٣٩/٢ ،الروضة ١٩٣/١

<sup>(</sup> ۲ ) عاية ب : ۱۲۳

<sup>( &</sup>quot; ) في ج : صدقة

<sup>(</sup>ع) رواه أحمد ١٠٤/١ وأنو داود في كتاب الزكاة باب في تعجيل الزكاة برقم ١٦٢٤ (٢٧٥/٢) وإلى ماجمة في والترمدي في ابواب الركاة باب ما حاء في تعجيل الزكاة برقم ١٧٨. (٣/٣) وإلى ماجمة في كتاب الزكاة باب تعجيل الزكاة قبل محلها برقم ١٧٩٥ ( ١٧٢/١) والدارقطمي في كتماب الزكاة باب تعجيل الصدقة قبل الحول ١٢٣/٢ والبيهقي في كتاب الزكاة باب تعجيل الصدقمة الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ١١١/٤ ( ٣٠٥/١)

# باب الأذان

الأذان بالصلوات الراتبة سنة (۱) ، يدل علي ذلك الكتاب والسنة والاجماع فمن الكتاب قوله تعالى ﴿ وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعبا ﴾ (۱) فدمهم الله على استهزائهم بالحق .

وقوله تعالى ﴿ إِذَا نُودِي للصلاة مِن يُومِ الجَمِعَة ﴾ (" فعلـــــم أن الأذان مشــروع ، ومن السنة ما روى أبو عمير بن أنس (" عن عمومة له من الأنصار أن النبي ﷺ إهتم بمـــا يجمع الناس للصلاة ،،

فقال بعضهم أقيموا راية إذا رآها الناس آذن الناس بعضهم بعضا بالصلاة فلم يعجبه ، وقال بعضهم اتخذوا القنصع فكرهم و شرور اليهود ، فكرهم وقال بعضهم اتخذوا ناقوسا(۱) ، فقال ذلك من شأن النصارى ،،

<sup>(</sup>١) الاجماع لابن المنذر ص٧، المهذب ١٠٧/١، المجموع ٧٧/٣

<sup>(</sup>٢) الآية رقم ٥٨ من سورة المائدة

<sup>(</sup>٣) الآية رقم ٩ من سورة الجمعة

<sup>(</sup>٤) بن مالك الأنصاري ، كان أكبر أولاد أنس ، قيــــل اسمــه عبـــدالله وروى عنـــه أبـــو بشــر حعفر بن أبي وحشية ، واختلف في توثيقه ، وقال ابن عبـــــد الـــبر بحــهول لا يحتـــج بـــه . الميزان ٢٣٢/٦ التهذيب ٢٠٦/١٢

<sup>( ° )</sup> قال الخطابي في معالم السنن ٣٣٦/١ القنع بضم الكاف وسكون النون جاء تفسيره في الحديث أنه الشبور ،وهو البوق وقد سألت عنه غير واحد من أهل اللغة فلم يثبتوه لي على حال . اهــــ

 <sup>(</sup>٦) خشبة طويلة يضرب بها النصارى إعلاما للدخول في الصلاة .
 مقذيب الأسماء واللغات ١٧١/٣ المصباح المنبر ٣١٩/١

فانصرف عبدالله بن زيد مهموما (۱۰ لهم النبي ﷺ فأتاه آت في منامه فألقى عليه الأذان فغدا على بلال ، وأمسر فغدا على رسول الله ﷺ وأعلمه (۱۰ فقال (رؤيا حق إن شاء الله ألقها على بلال ، وأمسر بلال أن يقول (۱۰ ما يلقى عليه عبدالله ﷺ (۱۰)

وروى محمد بن عبدالله بن زيد بن عبد ربه (°) عن أبيه قال كان النبي ﷺ قد هم باتخداد الناقوس ،، فرأيت في المنام شخصا عليه ثوبان أخضران ، وقد وقف علي ، وفي كف ناقوس يحمله ، فقلت أتبيعني هذا الناقوس ؟ فقال ما تصنع به ؟ قلت يجمعنا به رسول ﷺ لنصلاة ، فقال ألا أعلمك ما هو حير منه ؟ قلت بلى ، قال قل الله أكبر الله أكبر .

وساق الأذان إلى آخره فغدوت على النبي ﷺ فأخبرته ، فقال ( ألقها على بلال فإنه أندى منك صوتا ) فألقيتها على بلال فأذن فحرج عمر فلله مسرعا يجر رداءه ، فقال يارسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مشل ما رأى عبد الله بسن زيسد ، فقال النبي ﷺ ( لله الحمد )(1)

الاستبعاب ١٩٧/٥) ، السير ٢/٥٧٥ ، الاصاب ق ٢/٠٩، التهذيب ١٩٧/٥

<sup>(</sup>۲) نمایة خ : ۲۱۲

<sup>(</sup>٣) ئى ج : يقول عليه

<sup>(</sup>٤) رواه أحوداود في بساب بسده الأذان مسن كتساب انصلى للله برقسيم ٤٩٨ ( ٣٣٥/١ ) والسترمذي في كتساب الصلاة بساب ماجساه في بسده الأذان برقسم ١٨٩ ( ٣٥٨/١ ) والسترمذي في كتاب الفسلاة بساب بسده و بن ماحة في كتاب الأذان باب بدء الأذان ٢٣٢/١ والدارمي في كتاب الفسلاة بساب بسده لأذان ٢٦٨/١ والبيسهةي في كتساب العسسلاة بسبسات بسسده الأدان ٣٩٠/١ ) وحسنه النووي في المحسوع ٢٦٣/١ والألباني في الإرواء برقم ٢٤٦ ( ٢٦٤/١ )

 <sup>( ° )</sup> مأتصاري الحزرجي ، روى عن أبيه وابي مسعود الأنصاري قال ان منده ولد في عهد السبي فيليند روى عنه ابنه عبدالله وأبو سلمة بن عبدالرحمسين ومحمسيد بيس ابراهيسم وتقييه العجلسي ، يتقات للعجلي ص ٢٠٩ ، التهذيب ٢٢٩/٩

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ٤٣/٤، ٥/٤٦/ وأبو داود في كتاب الصلىلاة ساب كين الأذان برقسم ٤٩٩ (٣٣٧/١) والسترمدي في كتساب الأذان بساب بسده الأدان برقسسم ٤٩٩ (٣٣٧/١)

وأجمسع المسلمون علسى أن الأذان سنة مستحبة للصلاة (") فالأذان هو الاغلام (") قال الله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ (") أي واعلام (") ، وقال ﴿ فقل آ بَنْنتكم على سواء ﴾ (") أي أعلمتكم (") فإذا أعلم بالشئ قيل أذن به ، وإذا أكثر الاعلام بالشئ قيل أذن .

وقال (<sup>۱۱</sup> الشاعر: - آذنتــنا ببـــيــنها أسمــــاء (<sup>۱۱</sup> ) وهو الإعلام ؛ لأنه يقـــع أولا في قال الزجاج رحمه الله (۱۱ الأذان مشتق من ( الأذن ) (۱۱ ) ، وهو الإعلام ؛ لأنه يقـــع أولا في

والترمذي في كتاب الأذان باب بدأ الأذان برقم ١٨٩ ( ٣٥٨/١) وابــــن ماحــه في كتــاب الأذان باب بدأ الأذان برقم ٢٠٢/١) والدارمي في كتاب الصلاة بــــاب بـــدأ الأذان الأذان باب بدأ الأذان برقم ٢٠٢/١) والدارمي في كتاب الصلاة باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيـــها ٢٤١/١، والبيهقي في كتاب الصلاة باب بدأ الأذان ٢٠٠/١، وصححه النـــووي في الجمــوع ٢٦٢٠، والألباني في الأرواء ٢٦٤/١

- (١) الإجماع لابن المنذر ص ٧ ، المحموع ٧٧/٣ .
- (٢) المصباح ١١/١، تهذيب الأسماء واللغات ١١/٧
  - (٣) سورة التوبه الآيه (٣)

الأذن ثم يعلم بالقلب .(١١)

- (٤) تفسير ابن كثير ٢/٥٤٣
- (٥) سورة الأنبياء الآيه ١٠٩
- (٦) أي أعلمتكم: ساقطه في: ج
  - ( ٧ ) في ج : قالِ
- ( A ) صدر بيت للحارث بن حلزة وعجزه :- رب ثاو يمل هنه الثواء . ديوان الحارث بن حلزة ص ١٩ ، حزانة الأدب ١٨١/٣
- (٩) ابراهيم بن محمد السري الزجاج البغدادي ، أخذ عن المبرد ، له تأليف جمـــة منــها ، كتــاب
  معاني القرآن ، وعنه أخذ أبو على الفارسي ، مات سنة ٣١١ هــ .

  مديب الأسماء واللغات ، ١٧٠/٢ ، السير ٢٠/١٤ .
  - (١٠) في ب: الأذان
  - (١١) تَحْذَيب الأسماء واللغات ٦/٣.

# فـــمـــل

الأذان عندنا تسع عشر كلمة (١) منها قوله الله أكبر أربع مرات في أوله ، ومنها الترجيع (١) م. في أوله (٢) في الشهادتين (١) .

. وذهب أبو حنيف إلى أنسه خمس عشرة كلمة أسقط منه الترجيع (\*)، وذهب مالك إلى أنه سبع عشرة كلمة ، وافقنا في الترجيع وجعل التكبير في أوله مرتين وقال أبو يوسف (\*) الأذان ثلاث عشرة كلمة أسقط منه الترجيع، ووافق مالك في التكبير وروى ابن المنذر (^) عن أحمد بن حنبل قال من رجع فلا بأس ، ومن لم يرجع فلا بأس (°)

 <sup>(</sup>١) الأم ١٧٢/١، مختصر المزني ص ١٥، الحاوي ٢/٢٤، المسهدات ١٠٩/١، الوحسيز ٣٦/١،
 فتح العزيز ١٦٦/٣، المحسوع ٩١/٣، الروضة ٣٠٩/١.

 <sup>(</sup>۲) ذكر الشهادتين مرتين سرا قبل الجهر .
 فتح العزيز ١٦٦/٣ ، امجموع ٩٢٠/٣ ، الروضة ٣١٠/١ .

<sup>(&</sup>quot;) في ب: ومنها الترجيع في أوله ، ومنها الترجيع في الشهادتين ،

 <sup>(</sup>٤) وهميسو سيسنة ، عليسي المذهبيب الصحبيب السيدي قاليه الأكسيبترون ،
وفي وجه حكاه الخراسانيون أنه ركن لايصح الأذان إلا به .
التعليقه للقياضي حسين ٢/٣٩٦ ، حليبة العلمياء ٢٠/٢ ، فتبح العزيبسر ١٦٨/٣ .
المحموع ٩١/٣ ، الروضة ١٩١/٣ .

<sup>(</sup>٥) المبسوط ١٢٨/١، أعلية ١٢٩، ١٢٩، ١٢٨، أبدائــع ١٤٧/١، الهدايــة ٢٤٣/١، وهدايــة ٢٤٣/١، وهدايــة ٢٤٣/١، وها ا

<sup>(</sup>٦) نفدونه ١٥٧١، الرسسالة ٩٨١، المعوب ٢٠٣١، ٢٠٥، مواهب الجليس ٧٢/١، الكافي لابن عبد البر ١٦٦/١،

 <sup>(</sup>٧) ي رواية عنه ، والرواية الأحرى موافقه للمدهب .
 المسوط ١٢٩/١ ، البدائع ١٤٧/١ .

 <sup>(</sup>٨) في الأوسط ٣/١٦٠.

<sup>(</sup> ٩ ) - هذا المذهب وعليه عامة الأصحاب، وعنه لا يعجبني الترجيع،وعنه الترجيع وعدمه سواء .

وروي عنه الخرقي أن الأذان ليس فيه ترجيع .(١)

واحتج من نصر أبا حنيفة بحديث عبد الله بن زيد (٢) ، وقال هو الأصل في الأذان ، وبــه كان يؤذن بَلاَل في حضرة رسول الله ﷺ (٢) ، وليس فيه الترجيع .

قالوا ولأن الشهادة من ألفاظ الأذان فلم يستحب الرجوع إليها بعد الإنتقال إلى غيرها ، قياساً على بقية الأذان .

قالوا ولأن الأذان دعاء إلى الصلاة فلم يكن المسترجيع فيه مسنوناً كالاقامة . قالوا ولأن التكبير في آخر الأذان على النصف منه في أوله فيجب أن تكرون الشهادة كذلك لما كانت في آخره مرة وجب أن يكون في أوله مرتين ، وأنتم تجعلون الشهادة في آخره على الربع منها في أوله .

قالوا ولأن الشهادتين في الأذان منوطة بالتكبير ؛ لأنه يتقدمها في أول الأذان وآخروه ، فلو كان الترجيع مسنوناً في الشهادتين لرجع التكبير أيضاً ، ولما أجمعنا على أن السترجيع غير مسنون في التكبير وحب أن يكون حكمه في الشهادتين لتعلقه بمما .

ودليلنا ما روى الشافعي (١٠) رحمه الله عن مسلم بن خالد (٥) عن ابن جريج عن عبدالعزين بسين أبي محسن عبداللسين عبدالملسين عبدالملسين أبي محسن عبدالملسين عبدالملسين عبدالملسين أبي محسن عبدالملسين عبدالمل

المغني ٩/٢ ، الكافي لابسن قدامسه ١٠١/١ ، الفسروع ١٩١٣ ، الإنصاف ١٩١٣ ، كشاف القناع ٢٩٧١ .

<sup>(</sup>١) مختصر الخرقي ص ٢٠، الإنصاف ٤١٣/١ ، كشاف القناع ٢٣٧/١ .

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۲٤٠

<sup>(</sup>٣) الأوسط ١٦/٣ ، المغنى ٢٩٥٠ .

<sup>(3) 18,1/441</sup> 

<sup>(</sup> ٣ ) الجمحي المكي روى عن حده حديث الأذان ،وروى عنه ابنه ابراهيم وابن حريـــــج مقبـــول . التقريب ٣٠٩/٦ التهذيب ص٣٥٨

عن ابن محيريز " وكان يتيما في حجر ابي محذورة أنه قال لأبي محذورة " في لما حسهزه ليحرج إلى الشام يا عم علمني أذانك فإن الناس يسأنوني عنه فقال لما قفل رسول الله على من حنين خرجنا لنستقبله فسمعنا مؤذنه بالصلاة ، ونحن متكنون فصرحنا نستهزئ بسه ونحكيه ، فسمعنا رسول الله في فأمر بنا فوقفنا بين يديه ، فقال أيكهم الدي ارتفع صوته " حتى سمعته ؟

فأشاروا كلهم إلي وصدقوا ، فأرسلهم واحتبسني ('') ، وألقى على الأذان ، ولا شك أكره عندي من رسول الله ، ومما يأمرني به ، فقال قل الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد ألا إله إلا الله ، أشهد ألا إله إلا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، ثم قال ارجع فقل اشهد ألا إله إلا الله ،،

وساق الحديث إلى آخره وقال فيه فدفع إلى رسول الله ﷺ صرة فيها فضة ، ومسح بيـــده عمى ناصيتي وقال بارك الله عليك وبارك فيك ، فقلت يارسول الله اجعلني أؤذن بمكــــة ففعل ، قال ابن حريج وأدركت آل أبي محذورة يؤذنون كذلك )"'

اسمه أوس بن معير بن ثوذان بن ربيعة الجمحي، وقيل سمير بن عمير مستودل المستحد الحسراء وصاحب اثني عليه ، واستمر على أذابه فيه إلى أن توقي سنة ٩٩هـ.
 كذيب الأسماء واللغات ٢٦٦/١ ، انسير ١١٧/٣ ، الإصابة ١٧٦/٤

<sup>(</sup>٣) کمایة ب : ۱۹٤

<sup>(</sup>٤) ي ج: وحبسي

<sup>(</sup>٥) رواه الشافعي في الأم ١٧٢/١ وفي مساده ٣٦٤/١ وأبوداود في كتاب الصلاة باب كيسف الأذان برقم ٣٠٥ (١/ ٣٤٣) والنسائي في كتاب الصلاة باب كيف الأدان ٥/٢ وابن ماجلة في كتاب الأذان باب الترجيع في الأذان باب الترجيع في الأذان برقم ٢٠٨ والبيهقي في كتاب الصلاة باب السترجيع في الأذان ١١٩/١ وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة برقم ١٨٥ (١١٩/١)

/ قال الشافعي (١٠ وأدركت ابراهيم بن عبدالعزيز بن عبدالملك بن أبي محذورة (٢٠ يؤذنون كذلك / ٢٠٠٠ .

وروى عن أبيه عن حده (١) عن ابن ابي محذورة مثل حديث ابن محسيريز (١) وروى أبو داود في سننه (١) عن محمد بن عبدالملك بن أبي محذورة (١) عن أبيه (٨) عن حده قال قلت يارسول الله علمني سنة الأذان فقال قل الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر مقال اخفض صوتك (١) وقل أشهد ألا إله إلا الله (١) ، أشهد ألا إله إلا الله ،

التهذيــب ١٢٣/١ التقريــب ص٩١٥

التهذيب ٣٧٠/٦ التقريب ص٣٦٤

<sup>(1)</sup> الأم ١/٢٧١

<sup>(</sup>٢) الجمحي ، كنيته أبو اسماعيل المكي ، روى عن أبيه وعن حده ، وعنـــه الحميـــدي والشـــافعي وبشر بن معاذ ، ضعفه ابن معين ، وقال الحافظ صدوق يخطئ .

<sup>(</sup>٣) ما بين الماثلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٤) تقدمت ترجمتهما ص ٦٤٣

<sup>(</sup>٥) رواه الشافعي في الأم ١٧٢/١ وفي المسند ٣٦٤/١ وأبو داود في كتاب الصلاة باب كيف الأذان برقم ٥٠٤ ( ٣٤٣/١ ) والبيهقي في كتاب الصلاة باب الترجيع في الأذان ١٩٣/١ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ٤٧٦ ( ١٠١/١ )

<sup>(</sup>٦) في كتاب الصلاة باب كيف الأذان برقم ٥٠٠ ( ٣٤٠/١ ) والبيهقي في كتاب الصلاة باب الترجيع في الأذان ٣٩٤/١ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ٤٧٢ ( ٩٩/١ )

 <sup>(</sup>٧) الجمحي المكي المؤذن ، روى عن أبيه عن حده الأذان ، قال ابسن القطان محسهول الحال ،
 وقال ابن حجر مقبول . التهذيب ٢٨٢/٩ ، التقريب ص٤٩٤

 <sup>(</sup> ۸ ) عبد الملك بن أبي محذورة الجمحي المكي، روى عن أبيسه وابن محسيريز، وعنه أولاده عبدالعزيز ومحمد واسماعيل، قال ابن حجر مقبول.

<sup>(</sup>٩) في سنن أبي داود ٣٤٠/١ ( تخفض بما صوتك ثم ترفع صوتك بالشهادة )

<sup>(</sup>۱۰) نمایة ج: ۲۲۲

أشهد ألا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمـــداً رســـول الله ،/'' وساقه وفيه فإن كان في الصبح'' ، فقل الصلاة خير من النوم مرتين )

وروى مكحول عن ابن محيريز عن أبي محذورة أن رسول الله على علم الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة ) ٢٠٠

وروي عن سعد'' القرظ عَلَيْهُ أنه كان يؤذن ويرجِّع ، ويقول هذا أذان بلال السذي كان يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ )''

أحدها أنه الله الأذان ( بنفسه ) ( ) وساق ما ذكر فالظاهر أنه كله أذان ٠

والثاني أن ابن محيريز سأله عن أذانه الذي عنمه إياه رسول الله على فذكره (١٠)، وفيه الترجيع

<sup>(</sup>١) ما بين المائلين ساقط في: ج

<sup>(</sup>٢) في سنن أبي داود ٣٤٠/١ ( صلاة الصبح )

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد 4/٣ وأبو داود في كتاب الصلاة باب كيف الأذان برقب ٢٠٥ ( ٣٤٣/١) والترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء في السترجيع في الأذان برقبم ١٩٢ (٣٦٧/١) والنسائي في كتاب الأذان باب كم الأذان من كلمة ٤/١ وابن ماحة في كتساب الأدان باب الأذان برقبم ٢٣٨/١ وابن ماحة في كتساب الأدان باب الشرجيع في الأذان برقبم ٢٠٨ ( ٢٣٥/١ ) والدارقطني في كتساب الصلاة ١٨٨١ وروى مسلم بنجود في كتاب الصلاة باب صفة الأذان برقم ٣٧٩ ( ٢٨٧١١ )

<sup>(</sup>٤) ي ج: سعيد

 <sup>(</sup> ٥ ) رواه الدارقطي في كتاب الصلاة باب دكر سعد القرظ ٢٣٦/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب الترجيع في الأذان ٣٩٤/١ وابن المنذر في الأوسط ١٤/٣

<sup>(</sup>٦) في ج: ويعبه

<sup>(</sup>٧) في ب: وينقنه

<sup>(</sup>٨) سبق تحریجه ص ۲۶۴

والثالث أنه قال لرسول الله على علمني سنة الأذان فعلمه إياه ،وفيه الترحيون · والرابع أنه روي عن رسول الله على أنه قال الأذان تسع عشرة كلمة )" والرابع أنه روي عن رسول الله على أنه قال الأذان تسع عشرة كلمة )" ولا يكون ذلك عدده إلا مع الترجيع ·

والخامس أن الترجيع لـــو كـان للحفـظ لم يختــص بالشــهادتين دون غيرهـا . والسادس أن خفض الصوت بالشهادتين أولا ورفعه بهما آخرا هيئة فلو كان النـــي بَيْنِين قصد أن يحفظ لم يعلمه الهيئة على إختلافها .

فإن قيل كان أبو محذورة قد أسرع إلى حفظ الأذان دون الشهادتين فلذلك كررهما عليه ، قلنا هذا غير صحيح ؛ لأن أبا محذورة قال جعلنا نصرخ بالأذان استهزاء " ، وهذا يسدل على ألهم كانوا يحفظونه فكيف لايكون كذلك ، وهم يسمعونه في كل يوم خمس مرات، ولأن المشركين كان نفارهم من سماع الشهادتين في الأذان أشهد من نفارهم مما سواهما ونفارهم من " الشيء داعية لهم إلى حفظه ؛ لألهم كانوا يستعظمونه ، ويتعجبون منه .

ومن القياس ذكر يؤتى به في أول الأذان وآخره فوجب أن يكون مربعا ، قياس علي التكبير ، ولأنه ذكر في الأذان قبل الدعاء (°) إلى الصلاة فوجب أن يكرر أربيع مرات كالتكبير ، والله أعلم بالصواب .

فأما احتجاجهم بحديث عبد الله بن زيد فالجواب عنه أن نقول الأحذ بحديث أبي محذورة أولى من وجوه: -

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ۲۶۶

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۲٤٦

<sup>(</sup>٣) سبق تخريجه ص ٦٤٤

<sup>(</sup>٤) في ب: زيادة لفظ: الله: ولا محل لها

<sup>(</sup>٥) الدعاء: ساقط في: ج

أحدها أنه متأخر عن حديث عبد الله بن زيد . فالأخذ بالمتأخر أولى .

والثايين أن فيه زيادة ، والأخذ بالزائد أولى .

والثالث أن النبي ﷺ لقنه إياه بنفسه ، وحديث عبد الله بن زيد ليس كذلك .

والرابع أن سعد القرظ كان يؤذن ، ويرجع ، ويقول هذا أذان بلال الذي أمره به رسول الله عَلَيْ ، فكان الأحذ بما رواه الجماعة أولى مما رواه الواحد .

والخامس أن أهل الحرمين مجمعون عنيه" ، وإذا روي حبران كان عمل أهـــل الحرمــين بأحدهما أولى من الآخر .

وأما قولهم إن أذان بلال ليس فيه ترجيم ، فنقول لانسمه ؛ لأن سمعد القرظ روى أن الترجيع فيه . (٢)

على أن أذان بلال لم يرو<sup>(۱)</sup> مفسرا ، وحديث أبي محذورة مفسر ، والمفسر<sup>(۱)</sup> يقضي على المحمل<sup>(۱)</sup> ، وإذا ثبت هذا صح ماذكرناه .

وأما قولهم الشهادة من ألفاظ الأذان فلم يستحب الرجوع إليها بعد الإنتقال منها إلى غيرها ، فلا نسلم أنه انتقل إلى غيرها ؛ لأن الشهادتين بمعنى الشهادة الواحدة إذ أحدهما متعلقه بالأخرى ثم ماقالوه منتقض بالشهادة بالأذان فإنه رجوع إلى الشهادة في أول الأذان بعد الإنتقال منها ، فبطل ماقالوه .

<sup>(</sup>١) في ج: الثاني

<sup>(</sup>٢) ذكر النووي هذه الأوجه . المحموع ٩٣/٣ .

<sup>(</sup>٣) سبق تحریجه ص ۲٤٦

<sup>(</sup>٤) في ج: يروه

 <sup>(</sup>٢) مام تنضح دلالته أو ماخفي المراد فيه بحيث لايسرك في نفس اللفظ إلا ببيان من انحس .
 التعريفات للجرحان ص ٢٦١ ، التوقيف للمناوي ص ٣٣٩

وأما قولهم الأذان دعاء إلى الصلاة فلم يكن الترجيع فيه مسنوناً كالإقامة ؛ لأن التثويب مسنون في الأذان (١) ، والترتيل (١) ، والإقامة (١) بخلافه (١) ، ولأن الأذان اعلام للغيب والإقامة ايذان للحاضرين بالصلاة فافترق الحكم فيهما ؛ لهذا المعنى .

وأما قولهم يجب أن تكون الشهادة كالتكبير لما كان في آخر الأذان على النصف منه في أوله ، فباطل بخلافه السنة الثابتة .

ولأن الشهادة في آخر الأذان ليست على النصف منها في أوله عندهم (°) ، وذلك أن قول الإله إلا الله ليس بنصف لقوله أشهد أن لاإله إلا الله مرتين ، فلم يصح ماقالوه .

وقولهم إن الشهادتين في الأذان منوطة بالتكبير ، فلو كان الترجيع مسنوناً (^)في الشهادتين لرجع التكبير أيضا .

قلنا ليس تعلق الشيء بغيره في بعض المواضع ، يدل على تعلقه به في كــــل المواضع ، ألا ترى أن الشهادة لله بالإلهية متعلقة بالشهادة للنبي على الرسالة في أول الأذان والإقامــة وفي مواضع كثيرة من الأحكام .

ثم قد أجمعنا على افرادها بالذكر في آخر الأذان كذلك في مسألتنا لايمتنــــع أن كـــون الشـــهادة في أول الأذان ، ( وآخــرة ) منوطـــــة بتقـــــدم (^ التكبــــير لهــــا وفي الترجيع بخلاف ذلك ، والله أعلم .

<sup>(</sup>۱) ستأتي ص ۲۹۲

<sup>(</sup>٢) في ج: والترس

والترتيل: التمهل وعدم العجلة . المصباح ١١٤/١ ، التوقيف للمناوي ص ١٧٠ .

<sup>(</sup>٣) نماية ب : ١٦٥

<sup>(</sup>٤) ستأتي ص ٤٩٤

<sup>(</sup>٥) عندهم: ساقط في: ج

<sup>(</sup>٦) نماية ج: ٢٢٨

<sup>(</sup>٧) في ب: واحدة

<sup>(</sup>٨) في ج: بنقديم

#### م\_\_\_\_أل\_ة

والإقامة إحدى عشر كلمة الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لاإنه إلا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، قد قد قامت الصلاة ، قد قد قامت الصلاة ، قد قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، لاإله إلا الله .(')

و بحسنا قسسال الأوزاعسي" وأبسو تسور " وأحسد (" وأحمسد" وإسسحاق" ووحكى ابن المنذر" أنه مذهب عروة بن الزبير والحسن البصري" والزهري(" ومكحول" وعمر بن عبد العزيز" رحمهم الله .

وقال القاضي أبو حامد قوله في القلم إن الإقامة عشر كلمات تكرر فيها لفظ الإقامة (١١)

 <sup>(</sup>١) هذا القول الجديد ، وقطع به كثير من الأصحاب ، وستأتي بقية الأقوال .
 الأم ١٧٣١١ ، المحتصر ص ١٥، المهدب ١١١١/١ ، المجموع ٩٢/٣ .

<sup>(</sup>٢) الأوسط ١٧/٣، شرح السنه للبعوي ١٥٥/٢.

 <sup>(</sup>٣) الأوسط ١٧/٣، المحموع ٣/٤٩.

 <sup>(</sup>٤) هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب، وعنه هو مخير بين هده الصفة وتثنيتها.
 نغسني ٥٨/٢، الكسافي لابسن قدامسة ١٠١/١، الفسروع ١٥١١، الإنصاف ١٣١٨،
 كشاف القناع ٢٣٧/١

<sup>(</sup>٥) الأوسط ١٧/٣، اختلاف العلماء لنمروزي ص٦٢

<sup>(</sup>١٠) ف الأوسط ١٨/٣

 <sup>(</sup> ۲ ) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الصلاة بـــاب مـــن كـــان يقـــول الأدان متــــى والإقامـــة مـــرة
 ۱۸۲/۱ ۱۸۲/۱

<sup>(</sup>٨) ﴿ يَذَكُرُهُ أَنَ الْمُذَرِ فِي الْأُوسَطَ ، وَذَكَرُهُ الْنُووِي فِي الْمُجْمُوعُ ٣٠/٣ ٩

<sup>(</sup> ٩ ) رواه اس أبي شيبة في كتاب الصلاة باب من كان يقول الأدان متني والإقامة مرة ١٨٧/١

<sup>(</sup> ۱۰ ) انجسو = ۳/٤ p

 <sup>(</sup>١١) والقول الثالث إلها تسع كلمات يفرد فيها التكبير في آحرها حكاد الهاء الحرمين ،
 والرابع إلها ممان كنمات يفرد التكبير في أولها وآخرها حكاد الفورالي ،

وإليه ذهب مالك" وداود" .

وقال أبو حنيفة (٢) والثوري (١) الإقامـــة سبع عشــرة كلمــة تزيـــد (٥) علـــي الأذان عندهما بالإقامة مكررة .

واحتج من نصر ذلك بحديث عبدالله بن زيد وأن الذي علمه الأذان في مناهـــه فلمــا فرغ منه مكث هنيئة ، ثم قال مثل ذلك إلا أنه زاد بعد حي على الفلاح ، قد قـــامت الصلاة ، مرتين ،،(١)

قالوا وروي عن أبي محذورة عليه أن رسول الله على علمه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة ، ٧٠٠

والخامس إن رجع في الأذان ثنى الإقامة وإلا أفرد فتكون مسع السترجيع سسبع عشرة كلمسة وبدونه احدى عشرة كلمة ، واختاره أبن خزيمة .

الحاوي ٣٦/٢ ، التعليقة للقاضي حسين ٢٥٤/٢ ، المسهذب ١١١١/١ ، حليسة العلمساء ٢/٠٠ الوحيز ٣٠٩/١ ، فتح العزيز ١٥٨/٣ ، المجموع ٩٢/٣ ، الروضة ٣٠٩/١

- - (۲) المحلى ۱۸۸/۲، المحموع ۹٤/۳
- (٣) مختصر الطحاوي ص٢٥، المبسوط ١٢٩/١، تحفية الفقيهاء ١١٠/١، البدائيع ١٤٨/١،
   شرح فتح القدير ٢٤٧/١، الاختيار لتعليل المختار ٢/١٤
  - (٤) الأوسط ١٨/٣ ، سنن الترمذي ٣٧٢/١ ، اختلاف العلماء للمروزي ص٦١
    - (٥) في ج: وتزيد
- (٦) رواه الترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء أن الإقامة مثنى مثنى برقم ١٩٤ (٣٧٠/١) والدارقطني في كتاب الصلاة باب ذكر الإقامة ٢٤١/١ والبيه هتي في كتاب الصلاة باب ذكر الإقامة ٢٤١/١ والبيه هتي في كتاب الصلاة باب ذكر الإقامة ٢٤١/١ والبيه هتي في كتاب الصلاة باب ذكر الإقامة ٢٤١/١ والبيه هتي في يثني في يثني الأذان والإقام ٢١/١ والبيه في في يثني في ضعيف سنن الترمذي برقم ٢٩ (٢١/١)
  - (۷) سبق تخریجه ص ۲٤٦

قالوا ولأنها من لفظ الأذان فوجب أن تكون شيط قوله قد قامت الصلاة . قالوا ولأنها من لفظ الأذان فوجب أن تكون شفعا قياسا على قوله قد قامت الصللة . قائوا ولأن آخر الإقامة مثل آخر الأذان فيجب أن يكون أولهما مثنين كآخرهما .

ودليلنا ما روي عن أنس عَثِيمَه قال أمر بلال عَثِيمَه أن يشفع الأذان ويوتر الإقامـــة ، ١٠٠٠ فإن قيل لم يسم الآمـــر لبـــلال فليـــس حجـــة لاحتمـــال أن يكـــون أمـــره بذلـــك بعض الأمراء ، أو غيرهم .

قلنا إذا أطلق ( الأمر )'' في الشرع اقتضى أمر الرسول ﷺ فلا'' يحتمل أن يكون بعض الأمراء أمر بلالا بأن يترك الأذان الذي أمره به رسول الله ﷺ، ويصير إلى غييره، ولا يظن ببلال أيضا أنه يطبع في مثل هذا .

على أن عبدالوهاب الثقفي(" قد روى عن أيوب(" عن أبي قلابة (" عن أنس قال أهر

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب الأذان باب الإقامة واحدة إلا قوله قد قـــــــامت الصــــلاة برقـــــم ٥٨٢ (٢٢٠/١) ومسلم في كتاب الصلاة باب الأمر بشـــفع الأذان وإينـــــار الإقامـــة برقــــم ٣٧٨ (٢٨٦/١)

<sup>(</sup>٢) في ب: أمر

<sup>(</sup>٣) في ج: ولا

<sup>(</sup>٤) ابن عبدالمجيد بن الصلت ، أبو محمد البصري امام حافظ حجهة ولهد سهينة تحسال ومائه ، وحدث عن أيوب وحميد ويحي بن سعيد وعنه أحمد واسحاق ويحي بن معين توفي سنة ٩٤ هـ اهمه السهر ٢٣٧/٩ ، التهذيب ٣٩٧/٦ ، ضقات الحفاظ ص١٣٣١

 <sup>(</sup>٥) ابن أبي تميمة ، كيسان السختياني ، من الأثمة الحفاظ سمي من أبي عندان السهدي وأبي لعائية ومحاهد ، وعنه ابن سيرين وعروة بن النزبير والزهري ، توفي سنة ١٦٥هـ .
 السيسير ١٥/٦ التهذيب ٣٩٨/١

 <sup>(</sup>٦) عبدالله بن زيد بن عمرو الجرمي البصريحدت عن تابت الضحاك وأبي هريرة وابن عبسماس وعبسه
 دبت البناني وأيوب السختياني وعاصم الأحول مات سنة ١٠٦ وقين ١٠٧ هـ.
 السبر ٤٦٨/٤ ، تذكرة الحفاظ ٨٨/١ الشدرات ١٣٦/١

رسول الله على بسلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، " وكذلك روي عن عقيل" عن الزهري عن أنس" .

ويدل (1) عليه أيضا وأن الأمر لبلال بذلك كان في صدر الاسلام ما روي عن أنـــس أن المسلمين كانوا قد هموا (1) أن يوروا نارا ، أو يتخذوا ناقوسا لجمعهم للصلاة فأمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، (1) .

ولا يحتمل هـ ذا الأمسر ( الله على ، فان قبل قوله يشفع الأذان ويوتر الإقامة أي يقيم الصلاة وحده دون ابن ام مكتوم ، قلنا هذا غير صحيح ؛ لأن بلالا كان يناوب ابن ام مكتوم الأذان ، فتارة يتقدم به ، وتارة يتأخر عنه ( ) ، فلو كان المراد إن عدم من يؤذن شفع لك يكن لاختصاص بلال بهذا الأمر معنى ؛ لأنه تارة يشفع ابن ام مكتوم ، وتارة يكون ابن ام مكتوم هو ( ) شافعه ،

<sup>(</sup>۱) رواه مسلم بسنده في كتاب الصلاة باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة برقم ٣٧٨ (١) وهو بلفظ (امر رسول الله عليه عند النسائي في كتاب الأذان باب تثنية الأذان ٣/٨ والحاكم في كتاب الصلاة باب يشفع الأذان ويوتر الإقامة ١٩٨/١ والدارقطني في كتاب الصلاة باب ذكر الإقامة ٢٤٠/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب إفراد الإقامة ٢٤٠/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب إفراد الإقامة ٢٤٠/١

<sup>(</sup>٢) ابن خالد بن عقيل الأيلي مولى آل عثمان بن عفان صلح ، حدث عن ابن شـــهاب وعكرمــة والحسن البصري ، وعنه الليث وابن لهيعة ويونس بن يزيد ، كان اماما ثقة ، مات بمصر ســـنة الحسن البصري ، وقيل ١٤٤هــ ، السير ٢٢٨/٧ ، التهذيب ٢٢٨/٧

<sup>(</sup>٣) انفرد به ابن المنذر في الأوسط ١٨/٣

<sup>(</sup>٤) في ج: يدل

<sup>(</sup>٥) في ج: اهتموا

<sup>(</sup>٦) رواه مسلم في كتاب الصلاة باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ١/٦٨٦

<sup>(</sup> ٧ ) في ج : من

<sup>(</sup>۸) سبق تخریجه ص ۲۱۷

<sup>(</sup>٩) في ج: وهو

وأيضا فقد روي في الصحيح أمربلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامـة ،، (') فعلم أن الذي أمر ان يوتره هو اللفظ دون ما ادعوه وروي عن ابن عمر في قال كـان الأذان على عهد رسول الله في مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة ، غير أن يقـول قـد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ،، ('') وهذا نص بين فيما ذكرناه .

وروي عن أبي رافع مولى رسول الله (<sup>۱)</sup> ﷺ ، وعن سلمة بن الأكوع('' رضي الله عنـهما أن **الإقامة كانت على عهد رسول الله ﷺ فرادى** ، . (''

وعن محمد بن على " عن أبيه " عن على بن أبي طالب كرم الله وجهه أن جبريل عليه

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب الأدان باب الإقامة واحدة إلا قوله قد قسمامت الصلاة برقسم ١٨٥ (١) ومسلم في كتاب الصلاة ساب الأمسر بشسفع الأذان وإيتسار الإقامسة ٢٨٦/١ برقم ٣٧٨

<sup>(</sup>٢) رواه أحمد ٨٥/٢ ، ٨٧ وابو داود في كتاب الصلاة باب في الإقامة برقـــم ١٥٠ ( ٣٥٠/١ ) والنسائي في كتاب الأذان باب تثنية الإقامة ٢٠/٢ والدارمي في كتاب الصــــلاة بـــاب الأذان مثنى مثنى مثنى والإقامة مرة ٢٩٠/١ وابن خزيمة ١٩٣/١ والدارقطــــني في كتـــاب الصـــلاة بـــاب ذكر الإقامة ٢٨٦/١ ، وحسنه الأرناوؤط في تعليقه على حامع الأصول ٢٨٦/٥

 <sup>(</sup>٤) سلمة بن عمرو بن سنان بن الأكوع صحابي مشهور شهد الغزوات مع رسول الله ﷺ وكـان أمينا سريع العدو حدث عنه ابنه إياس ومولاه يزيد بن ابي عبيد توفي بالمدينة سـنة ٧٤هـــ ٠ .
 السير ٣٢٦/٣ ، الإصــابــة ٢٦/٢

<sup>(</sup>٥) حديث رافع عند ابن ماحة في كتاب الأذان باب إفراد الإقامة برقم ٧٣٢ والدارقطي في كتباب الصلاة باب ذكر الإقامة ٢٤١/١ وصححه الألباني بشواهده في صحيح سنن ابن ماحسة برقسم ١٩٥٠ . وأما حديث سلمه فهو عند الدارقطي ٢٤١/١

<sup>(</sup>٦) سبقت ترجمته ص ٢٠١

<sup>(</sup>٧) على بن الحسين بن على بن أبي طالب يقال له زين العابدين ، كنيته أبو الحسيسن ولسد سسنة هلا على بن أبيه الحسين والي هريرة وعائشة ، وعنه أولاده محمد وحعفر والزهري وكسان تقة عالما مات سنة ٩٢هـ وقيل ٩٤هـ . تحديب الأسماء واللغات ٣٤٣/١ السير ٣٨٦/٤

ومن القياس نقول ذكر (°) في صدر الأذان فوجب أن تكون مكررة على النقصان ، قياسا على التكبير والشهادة في آخره ،

ولأن الأذان والإقامة فصلان يتقدمان الصلاة للصلاة فوحب أن يكون الثاني منهما أنقص من الأول كخطبتي الجمعة .

قال المروزي رحمه الله ولأن الأذان مبتدأ به ، والإقامة مكررة فيحب أن يفرق بينهما بمل عيز أحدهما عن الآخر ، فإن قيل الفرق بينهما لفظ الإقامة ، قلنا إلى أن يبلغ المؤذن إلى ذلك الموضع قد تدخل الشبهة على السامع .

فإن قيل علامة الإقامة الإسراع بها قلنا من الناس من إسراعه كتابي غييره فلم يصح ما قالوه .

فأما (١٠) احتجاجهم بحديث عبدالله بن زيد فنقول قد روى محمد بن عبدالله بن زيد (٢٠) عن أبيه قصة الأذان ، وفيه (١٠) فلما فرغ من الأذان استأخر غير بعيد ثم قال تقول إذا أقمت

<sup>(</sup>۱) على بن الحسين بن على بن أبي طالب يقال له زين العابدين ، كنيته أبو الحسسن ولد سنة هم بن الحسين وابي هريرة وعائشة ، وعنه أولاده محمد وجعفر والزهري وكان ثقة عالما مات سنة ٩٢هـ وقيل ٩٤هـ . قذيب الأسماء واللغات ٣٨٦/١ السير ٣٨٦/٤

<sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة باب ذكر الإقامة ٢٤١/١

<sup>(</sup>٣) به ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه ص ٦٤٦

<sup>(</sup>٥) مَاية ج: ٢٢٩

<sup>(</sup>٦) لهاية ب: ١٦٦

<sup>(</sup>٧) الأنصاري الخزرجي المدني ، روى عن أبيه وأبي مسعود ، وعنه ابنه عبدالله وأبسو سلمة بسن عبدالرحمن ، قال العجلي تابعي ثقة .

على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكر ، لا إله إلا الله ) ()

وهذه الرواية أصح من روايتهم ؛ لأن محمد بن عبد الله بن زيد سمعها من أبيه . ولأن سعيد بن المسيب رحمه الله هكذا روى عن عبد الله بن زيد ، ويقال عن ابن أبي ليني عن عبد الله بن زيد ، ويقال عن ابن أبي ليني عدن معاذ بن حبل عن عبدالله بن زيد /<sup>(1)</sup> ،

وعلى كلا القولين هو مرسل ؛ لأن ابن أبي لينى لم ينق عبدالله بن زيد ، ولا معلاة (° ، ، فإن شئت قلت تعارضت الروايتان فسقطتا ، وبقي لنا ما قدمناه من الأحاديث ، وإن شئت قلت الأخذ بحديثسي محمد بن عبدالله بن زيد أولى ؛ لاتصاله ، ولموافقة غيره له من الأحاديث / .

وأما احتجاجهم بحديث أبي محذورة فنقول قد اختلف عليه في لفظه فروى الشـــافعي<sup>(7)</sup> عن ابراهيم بن عبدالعزيز بن عبدالملك بـــن أبي محـــذورة قـــال أدركــت أبي وأهلـــي كلهم يفردون الإقامة، (<sup>٧)</sup>

<sup>(</sup>۱) سبق تحریجه ص ۲۶۰

<sup>(</sup>٢) رواه أبو ذاود في كتاب الصلاة باب كيف الأذان ٣٣٩/١

 <sup>(</sup>٣) محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي ابو عبدالرحمن ، كان أحد الأثمة روى عن عطـــــاء والشــعبي
 ونافع وعنه شعبة وسفيان بن عيينه والثوري ، ومات سنة ١٤٨هـــ ،

السير ٦/٠/٦ ، الته ديب ٢٦٨/٦

<sup>( ؛ )</sup> ما بين المائلين ساقط في : ج

٥) قاله الترمذي في سننه ٢٧٢/١ وانظر التهديب ٢٦٨/٩

<sup>(7) 1831/741</sup> 

<sup>(</sup> ٧ ) سبق تحریجه ص ۲٤٠

وروى الحميدي(١) عن ابراهيم هــــذا قــال أدركــت حــدي وأبي وأهلــي كلــهم يفردون الإقامة ،،(١)

وأولاد أبي محذورة /" هم الذين حفظوا عنه الأذان ، وورثوه فروايتهم في ذلك أثبت . في أولاد أبي محذورة متعارضة ، وأستقطتها، وإن شئت رجحتها لموافقة الأحاديث .

وأما قولهم دعاء إلى الصلاة فوجب أن يكون شفعا كالأذان فباطل بقوله الصلاة حامعة في العيدين ، فإن ذلك دءاء إلى الصلاة ، وليس تكون " شفعا ، وبقوله لا إله إلا الله في آخر / الأذان فإنه من الدعاء أيضا إلى الصلاة .

على أن المعنى في الأذان أنه دعاء للغيب ،ويستحب فيه ماليس في الإقامة مــن الــترتيل. والتثويب فلم يصح قياس أحدهما على الآخر ·

وكذلك الجواب عن قياسهم على قوله قد قامت الصلاة ، أنه يبطـــل بقــول لاإلــه إلا الله في آخر /(°) الإقامة .

وقياسهم أول الأذان والإقامة على آخرهما غير صحيح ؛ للمعنى الذي ذكرناه من الفرق بينهما ، وإذا صح هذا ، ثبت ما قلناه ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>۱) عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي ، صاحب المسند الإمام الحسافظ شيخ الحرم حدث عن سفيان بن عيينة ووكيع وابراهيم بـــن ســعد ، وعنـــه البخـــاري والذهلـــي ويعقوب بن شيبة ، توفي سنة ۲۱۹هـــ ، السير ۲۱۲/۱۰ ، التهذيب ۱۸۹/۵

<sup>(</sup>٢) لم أحده فيما طبع من مستند الحميدي

<sup>(</sup>٣) ما بين المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>٤) تكون ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٥) ما بين المائلين ساقط في : ج

قال الشافعي رحمه الله ولا أحب أن يكون في أذانه وإقامته إلا مستقبلا للقبلــة (١٠٠٠ [ إنى آخر الفصل ] (١٠٠٠)، وهذا كما قال ٠

[ فإن ] (٢) استقبال القبلة في الأذان مستحب الله الروي في بعض ألفاظ عبدالله بن زيـــد أن الذي علمه الأذان في منامه استقبل القبلة ، (٥)

<sup>(</sup>۱) مختصر المزني ص١٥

٢) ما بين المعقوفتين ساقط في : ب

<sup>(</sup>٣) فإن ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٤) هسذا المذهب المنصبوص عليمه قطع بهمه العراقيمون وأكستر الحراسهانيون، وحكي عن بعض الحراسانين وجها في اشتراط ذلك ، الحاوي ٢١/٢ ، التعليقة للقاضي حسين ٣٣٧/٢ ، المهذب ١١٢/١ ، حليمة العلماء ٢/٢٤ الوضية ٣١٠/١ ، فتح العريز ٣٢/٢ ، انجموع ٣١٠/١ ، الروضة ٢١٠/١

<sup>( ° )</sup> رواه البيسهةي في كتساب الصلاة سباب استقبال القبلسة بسالأذان والإقامسة ١/٠٣٣ وحسنه الأنباني في الإرواء ٢٥٠/١ وانظر تنجيص الحبير ٣٣٤/١

<sup>(</sup>٢) حديث بلال رواه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة بات ذكر سبعد القرط رفي المحسم ٢٠٧/٣ والصحري في الكساس ٢٣٥/١ والصحرة والصحرة في الكساس ٢٣٥/١ وصعفه الألباني في الإرواء ٢٥٢/١ ولم أحد أثر أبي محدورة والمجتمعة الألباني في الإرواء ٢٥٢/١ ولم أحد أثر أبي محدورة والمجتمعة الألباني في الإرواء ٢٥٢/١

<sup>(</sup>٧) روي بعدة ألفاظ منها (أشرف المجالس). و(سيد المجالس) رواه الحاكم في كتاب الأدب بسات أشرف المجالس ٤٠/١ والنطيراني في الكبير ٣٨٩/١ وأبو بعيسم في الحبيسة أشرف المجالس ٤/٧٠/١ والنطيقي ٢٧٢/٧ والنطيراني في الضعفاء ٤/٣٤٠/٤ وحسسته العجلسوني في كشسف الخفساء ١٦٩/١. وضعفه صاحب مجمع الزوائد ٨/٨٥

فإذا قال حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، استحب له (۱) أن يلوي عنقه يمينا وشمالا ولا يزيل قدميه (۱) لما روى عون بن أبي جحيفة (۱) عن أبيه (۱) قال رأيست بالا يسؤذن بالأبطح (۱) فلما قال حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، لوى عنقه يمينا وشمالا ، ولم يستدر ، (۱)

(١) له ساقطة في : ج

(٢) وفي كيفية الإلتفات المستحب ثلاثة أوجه:

١/ يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة مرتين ثم عن يساره فيقول حي على الفلاح مرتسين
 وهو الذي قطع به العراقيون وجماعة من الخراسانين واختاره النووي

٢/ يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة ثم يعود إلى القبلة ثم يلتفت عن يمينه فيقــول حــي على الصلاة ثم يلتفت عن يساره على الفلاح ويعود إلى القبلة ثم يلتفت عن يساره ويقول حي على الفلاح .

- ٣/ يقول حي على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره وهكذا حي على الفلاح وبه قال القفال · الحاوي ٤٣/٢ ، التعليقة للقاضي حسين ٦٤١/٢ ، المهذب ١١٢/١ ، حليسة العلماء ٤٣/٢ فتح العزيز ٣١٠/٣ ، المجموع ١٠٦/٣ ، الروضة ١٠٠١٣
- (٣) السوائي الكوفي ، روى عن أبيه والمنذر بن حرير ، وعنه شعبة والثوري ، وثقه يحيى بن معــــين مات سنة ١٠١٠هـ . السير ١٠٥/٥ ، التهذيب ١٥١/٨
- (٤) اسمه وهب بن عبدالله السوائي الكوفي يقال له وهب الخير وهو من صغار الصحابة توفي رسمول الله علي وهب بن عبدالله علي واسماعيل بن أبي الله علي وهب المحتلف في موته والأصح أنه مات سنة ٧٤هـ ، الإصابة ٦٤٢/٣ التهذيب ١٤٥/١١
- (٦) رواه الترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء في ادخال الإصبيع في الأذن عنيد الأذان برقيم ١٩٧ ( ٢٠٥/١ ) وابو داود في كتاب الصلاة باب في المسؤذن يستدير في أذانيه ١٩٧ روامين ماحية في برقم ٢٥٠ والنسائي في كتاب الأذان باب كيف يصنع المؤذن في أذانه ١٢/٢ وابسين ماحية في كتاب الأذان باب السنة في الأذان برقم ٧١١ ( ٢٣٦/١ ) وأصليه عنيد البحاري كتياب الأذان باب هل يتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنيا برقيم ٢٠٨ ( ٢٢٧/١ ) ومسلم في كتناب الصلاة باب مشرة سترة المصلى ٢٦٠/١ برقم ٥٠٣ ( ٢٢٧/١ ) ومسلم في كتناب

ولأن الأذان إعلام الغيب بالصلاة فاستحب أن يلوي عنقه ؛ لأنه أبسع في الدعساء ، فإن قيل الإستدارة في الأذان أعم في الإبلاغ (') ، قلنا إنما كرهنا ذلست ؛ لأنسه يكون مستدبرا للقبلة إذا استدار ، أما لي العنق ففيه إبلاغ من غير استدبارللقبلة .

فإن قيل لم لم تأمروا المؤذن أن يلوي عنقه في جميع الأذان ليكون أبلغ في الدعاء؟ قلنا الموضع المختص بالدعاء من الأذان قوله حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، وباقى الأذان ذكر فلذلك استحب أن يلوي عنقه موضع الدعاء دون غيره .

فإن قيل لم كرهتم للخطيب أن يلوي عنقه يمينا وشمالا" ، ولم تكرهوا ذلك للمؤذن ، قلنا لأن الخطيب قاصد بوعظه الحاضرين ، وإذا لوى عنقه عن بعضهم كان فيه سوء أدب وليس كذلك المؤذن فإنه قاصد دعاء" الغيب إلى الصلاة ، فبان الفرق بينهما ،

وما ذكرنساه لافرق فيه بين الأذان على الأرض ، وعلى المئذنسسه ( ، . و و المئذنسسه و ، . و كره أبو حنيفة للمؤذن الاستدارة على الأرض ، و لم يكرهه على المئذنه ( ، .

<sup>(</sup>١) في ج: البلاغ

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٤٢/٢، حلية العلماء ٢٨١/٢، المجموع ١٠٧/٣، الروضة ١٣٦/١

<sup>(</sup>٣) في ج: فصد

<sup>(</sup>٤) هسذا هسو الصحيح المسهور السدى نسص عليه الشافعي وقطع سه الجمهور، وقال الماوردي إن كان في بلد صغير لم يستدر وإن كان كبيرا ففي حوار الاستداره وحسهان قال النووي وهذا غريب ضعيف.

الحناوي ٤١/٢ ، حلية العلماء ٤٢/٢ ، فتح العزيز ١٨٠/٣ ، ابحموع ٢٠٨٧ . .

وأنكر مالك دوران المؤذن في أذانه ، والتفاته عن يمينه وشماله إلا عبد إرادة الاسماع ،
 و ستحب أحمد الالتفات يمينه ويساره ، وعبد اخبعلتين .

أما الاستدارة لمن كان على المنارة ففيها عبه روايتان :

الكراهه وهذا المدهب وعليه الجمهور

<sup>\*/</sup> الجواز احتارها المجد قال المرداوي وهو الصواب المعمول به .

شسوط ۱۲۹/۱ ، المدونه ۱۵۸/۱ ، البدائع ۱۶۹/۱ ، الهدايسة ۲۶۸/۱ ، الاختيسار لتعليس المحتار ۲۳/۱ ، مواهب الجليل ۹۳/۲ ، المغنى ۸۶/۱ ، الانصاف ۲۲/۱ .

واحتج بما روى عن ابي ححيفة قال رأيت رسول ﷺ في فيه همراء بالابطح فخرج بلال فأذن واستدار في أذانه فجعلت أتتبع فاه هاهنا وهاهنا (١)

ودليلنا أن نقول إنما كره للمؤذن أن يستدير في الأذان على الأرض ؛ لأنه يستدبر القبلة وهذا المعنى موجود في استدارته على المئذنه ، فلا فرق بينهما .

ولأن كل ماكره للمؤذن على الأرض كره على المئذنه ، ألا ترى أنه كره له الأذان على غير طهر(١) ، وبغير ترتيل ، وفي نفسه لايرفع صوته ، ولا فرق بين ذلــــك علـــى الأرض وعلى المئذنة فوجب أن تكون الاستدارة مثله .

فأما<sup>(۱)</sup> احتجاجهم بحديث ابي جحيفة فإن بلالا كان في تلك الحال مؤذنا على الأرض وقد أجمعنا على كراهة الاستدارة على الأرض افيحمل ماذكر أبو ححيفة من استدارته على أنه أراد لوي عنقه يمينا وشمالا<sup>(۱)</sup> بدليل الحديث الآخر عنه أنه لم يستدر (۱) .

<sup>(</sup>١) رواه بهذا اللفظ ابن ماحة في كتاب الأذان بـــاب الســنة في الأذان برقــم ٧١١ ( ٢٣٦/١) والبيهقي في كتاب الصلاة باب الإلتواء في حي على الصلاة حـــي علــى الفــلاح ١٩٥/١، وابن أبي شيبة في كتاب الصلاة باب في المؤذن يستدبر في أذانه ١٩٠/١، وأشـــار إلى ضعفــه الحافظ ابن حجر في الفتح ١٣٦/٢، والنووي في المجموع ١٠٧/٣.

<sup>(</sup>۲) ستأتي ص ۲۹۲

<sup>(</sup>٣) نماية ج: ٢٣٠.

 <sup>(</sup>٤) الفتح ٢/١٣٦١، المحموع ١٠٨/٣.

<sup>(°)</sup> رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب في المسؤذن يستدير في أذانه برقهم ٥٢٠ (٣٥٧/١) والبيهقي في كتاب الصلاة باب الإلتواء في حي على الصلاة حسمي علمتني الفلاح ١/٩٩١، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم ١٠٣٣ ( ١/١٥)

### فــصــل

ويستحب للمؤذن أن يؤذن على طهارة (١٠) ؛ لأن ذكر الله على الطهارة أفضل ، ولأنسم يستحب له إذا فرغ من الأذان أن يركع ركعتين لما روي عن رسول الله ﷺ أنسم قال (بين كل أذانين صلاة لمن شاء )(١)

فإن أذن على غمير طهاة نظرت فإن كان محدثا كره ، وصبح أذانه ، وإن كان حنبا ، وأذن خارج المسجد فهو كالمحدث .

وإن '' أذن في المستجد كسان عاصياً بلبثه في المستجد مستع الجنابة ''. وذهب إسحاق" بن راهويه إلى أن الجنب لايعتد بأذانه '' ،

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۲۱۷

<sup>(</sup>٣) کایة پ: ۱۲۷

<sup>(</sup> ف ) في ج : وإذا

<sup>(</sup> ٥ ) التفاق الأصحاب وهو المنصوص عليه .

محتصر المزني ص ١٥)، الأم ١٧٤/١، الحاوي ٤٥/٢، حلية العلماء ٤٢/٢، فتح العزيــز ١٩٠/٣. . المحموع ١٠٤/٣، الروصة ٣١٣/١.

<sup>(</sup>١٠) في ج: أبو اسحاق بن راهويه

 <sup>(</sup>٧) وبه قال أحمد في روايه اختارها الحرقي وهي روايه عن ابي حبيعة والرواية التابية يصبح أذاب وهي المذهب وبه قال أبو حنيفة في ظاهر الرواية والتوري وقال مالك يجزي الأدان علمي عميم طمسسسهارة ولا يقبل المسلسلة ولا يقبل المسلسلة إلا طمسسسلة إلا طمسسلة المراه ١٩٨٣ ، المسلوط ١٩١١ ، تخفة الفقهاء ١١٢/١ ، المدونة ١٩٨١ ، المعلى ١٧٢١ .
 كافي لابن عبد البر ١٩٧١ ، الانصاف ١٥٥١

واحتج في ذلك بأن قال الأذان والاقامة فعلان يتقدمان الصلاة للصلاة فكانت الطهارة من شرطها كخطبتي الجمعة .

ودليلنا ماروي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله على كان يذكر الله على كل أحيانه ، (١) والأذان أحد الأذكار .

وروى عبد الجبار بن وائل بن حجر " عن أبيه " أن النبي على قال ( حسق وسنة أ لا يؤذن أحد إلا على طهر ) " فذكر أن ذلك سنة ، وليس بواحب .

فأما قياس إسحاق عنى خطبتي الجمعة فغير صحيح ، وذلك أن الشافعي رحمه الله قال في القديم ليس الطهارة شرطا في الخطبة فسقط الكلام .

وإذا قلنا بالقول الجديد وأن (°) الطهارة شرط في الخطبة ('') ، فالجواب أن الخطبـــة واحبــة فلذلك كانت الطهارة فيها واحبة ، وفي مسألتنا الأذان غير واحب ('') .

<sup>(</sup>١) رواه مسلم في كتاب الحيض باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها برقم٣٧٣ ( ٢٨٢/١) .

<sup>(</sup>٢) الحضرمي الكوفي ، أبو محمد ، روى عن أبيه ، وعن أخيه علقمه ، وعنه أبو اسسحاق السبيعي ومسعر ، وثقه ابن معين ، وقال لم يسمع من أبيه شيئا .

التهذيب ٩٥/٦ .

<sup>(</sup>٣) أبو هنيدة الكندي من أصحاب النبي ﷺ، وروي عنه العديد من الأحاديث ، سسكن الكوفسه حدث عنه أبناه علقمه وعبد الجبار وكليب بن شهاب ، مات في ولاية معاوية . السير ٢٩٤/١ ، التهذيب ٩٦/١١ ، الإصابة ، ٢٩٤/١ .

<sup>(</sup>٤) رواه البيهقي في كتاب الصلاة باب لايؤذن إلا طاهر ٣٩٧/١ ، قــــال. الحــافظ في التلخيــص ٣٣٧/١ اسناده حسن إلا أن فيه انقطاعا وضعفه الألبابي في الإرواء ٢٤٠/١ .

ونبه الحافظ إلى أن قوله أن النبي ﷺ قال وهم من المصنف لم يقع في شيء مـــن كتـــب الحديــــث بل هو مروي موقوف على وائل بن حجر ، ونقل نحوه عن النووي في الخلاصه

<sup>(</sup>٥) في ج : ولأن

 <sup>(</sup>٦) الحاوي ٤٤٤/٣ ، حلية العلماء ٢٧٧/٢ ، الروضة ٢٣٢/١ .

<sup>(</sup>۷) ستأتي ص ۲۷۵

فلذلك كرانت الطهارة في ها غروا الطهارة في الطهارة من الطهارة من الطهارة من الطهارة ، فلذلك كانت الطهارة من الطهارة ، فلذلك لم تكن الطهارة من شرطهما ، وفي مسألتنا ليس الأذان قائما مقام شيء من الصلاة ، فلذلك لم تكن الطهارة من شرطه ، فبان الفرق بينهنما .

# فسصل

ويستحب أن يضع المؤذن اصبعيه في أذنيه (١٠ لمّا روى سويد بن غفلة أن بلالا هَ الله كان يضع اصبعيه (١٠ في أذنيه إذا أذن ، ٠٠٠)

ولأن ذلك أعون على رفع الصوت ،ولأن الأصم يستدل بذلك من فعل المؤذن على أذنه . ويستحب له رفع الصوت (1) لما روى مالك(1) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني(1)

(١) وهذا متفق على استحبابه في الأذان أما الإقامة فصرح الروياني في اخلية بعدم استحبابه
 حتصر المزني ص ١٥، الحاوي ٢٥/٢ ، التعليقه للقاضي حسين ٢٤٢/٢ ، السسهدب ١١٢/١ .
 المحموع ١٠٨/٣ ، الروضة ١٠٣١/١ .

( \* ) في ج : أصابعه

- (٣) رواه عبد الرزاق في المصنف برقسم ١٨٠٨ ( ٤٦٨/١ ) واسن المنسفر في الأوسسط ٢٨/٣ ، ورواه أحمد ١٨٠٤ والتبرمذي من حديث أبي جحيفسيه في كتساب الصلاة بساب ماجساء في الدخسال الإصليع في الأذن عنسد الأدان برقسم ١٩٧ ( ٣٧٥/١ ) ، والحساكم ٢٠٢/١ . وصححه الألباني في الإرواء ٢٤٨/١ .
- (٤) الأم ١٧٨/١، محتصر المزي ص ١٥، المهال ١١٣/١، الوحير ٣٦/١، فتح العزيسر ١٨١/٣
   المجموع ١١١١، الروصة ١/١١،
- (٥) في المُوطَّأُ في كتاب الصلاة باب ماجاء في النداء للصلاة برقم ٥ ( ٢٩/١ ) وهو عند المحساري في كتاب الأذان باب رفع الصوت بالنداء من طريقه برقم ٥٨٤ ( ٢٢١/١ )
- (٢) الأنصاري ، روى عن أبيه وعطاء بن يسار والزهري وغيرهم ، وعنه يحي بن سيعيد ومسائك
   وابن عيينة وعيرهم وثقه النسائي وأبو حائم مات في خلافة أبي جعفر . التهذيب ١٨٩/٦ .

عن أبيه (۱) قال قال لي أبو سعيد الخدري فلي أبن أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك وباديتك فارفع صوتك بالأذان فإن المؤذن لا يسمع صوته جني ، ولا إنسي ، ولا شيء إلا شهد له ، سمعت ذلك من رسول الله علي ،،

وعن أبي هريرة على عنه ﷺ قال ( المؤذن يغفر له مدى صوته'' ، ويشهد لـــه كــل رطب ويابس سمعه )''

قال الشافعي رحمه الله في الأم('' ويرفع صوته إلا أن يجهه ذلك''، وهذا صحيح ؛ لأن الإفراط في رفع الصوت [ يقطع الصوت ] ('') ، وإذا ثبت هذا صحح ماذكرناه ، والله أعلم بالصواب . ('')

<sup>(</sup>۱) عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري المازي ، روى عن أبي سعيد ، وعنسه أبنساه عبسد الرحمسن ومحمد ، قال النسائي ثقة .

التهذيب ۲۵۷/۵ .

<sup>(</sup>٢) المدى غاية الشيء والمعنى أن ذنوبه لوكانت أحساما غفر له قدر ما عملاً المسافة بينه وبين منتهى صوته ، وقبل تمد له الرحمة بقدر مد الأذان ، وقال الخطابي معناه أن يستكمل مغفسرة الله إذا استوفى وسعة في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفره إذا بلغ الغاية من الصوت ج.هـ التعليقه للقاضى حسين ٢/٢٦، معالم السنن ٢٥٤/١ ، المحموع ٢١١/٣ .

<sup>(</sup>٣) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب رفع الصوت بالأذان برقم ٥١٥ ( ٣٥٣/١ ) والنسائي في كتاب الأذان باب رفع الصوت بالأذان ١٣/٢ ، وابن ماجه في كتاب الأذان باب فضل الأذان وثواب المؤذنين برقم ٧٢٤ ، ( ٢٤٠/١ ) وصححه الأرناووط في تحقيق حامع الأصول ٣٨٤/٩

<sup>144/1 (1)</sup> 

<sup>( ° )</sup> فإن اسربه فغيه ثلاثة أوحه أصحها أنه لايصبح وبه قطع الجمهور ، والثهابي يصح ، والثالث يجوز الإسرار في بعضه لاكله نص عليه في الأم وتأوله الجمهور بأنه أراد عدم المبالغة في الجهر وموضع الخلاف فيما لو أسمع نفسه أما إذا لم يسمعها فليس ذلك بأذان. الحاوي ٢/٢٤ ، فتح العزيز ١٨١/٣ ، المجموع ١١٢/٣ ، الروضة ٢١١/١ .

<sup>(</sup>٦) يقطع الصوت: ساقط في ب

<sup>(</sup>٧) بالصواب: ساقطه في ج

قال الشافعي رحمه الله وأحب ألا يتكلم في أذانه فإن تكلم فلم يعد "،وهذا" كما قال . الكلام على ضربين ضرب يعود إلى مصلحة المؤذن ، وضرب يعود إلى مصلحة غييره ، فما يعود إلى مصلحته مثل أن يأمر بحاجة تعرض عليه ، ومصلحة "الغير مثل ماروي أن النبي في أمر بلالا ، وقد أذن في ليلته ذات ريح ومطر أن ينادي الصلاة في الرحال" ويستحب أن يتكلم بما يعرض عليه بعد الفراغ من أذانه فإن تكلم به خلال الأذان حاز " لما روى بن المنذر" أن سليمان بن صرد " كان يتكلم بحاجة له في أذانه ويبني ،، ولأن القصد بالأذان أعلام الغيب ، والكلام في أثنائه لايخرجه عن المقصود فلذلك لايؤمر بإعادته ،

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص ١٥

<sup>(</sup>٢) في ج: هذا

<sup>(</sup>٣) و ج: أو مصنحة

 <sup>(</sup>٤) رواه البخاري في كتاب الجماعة باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلى في رحله برقهم ٢٣٥
 (٢٣٧/١) ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ناب الصلاة في الرحال في المطر برقهم ٢٩٧
 (٤٨٤/١)

 <sup>(</sup>٩) هذا المذهب وبه قطع الأصحاب إلا الشيخ أنا محمد فتردد فيه إذا رفع به الصوت والأول أصح الحاوي ٢٦/١ ، التعنيقة للقاصي حسين ٢٤٧/٢ ، المهدب ١١٣/١ . الوحيز ٣٦/١ ، حليسسة العلماء ٣٣/٢ ، فتح العريز ١٨٥/٣ ، المجموع ١١٣/٣ ، الروضة ٣١١١١ .

 <sup>(</sup>٦) في الأوسط ٤٤/٣ ، وإبن أن شيبة ١٩٢/١ ، ووان البخاري معلقا بصبعة الحرر في كتب الأدال باب الكلام في الأذال ٢٢٣/١ ، وقال الحافظ في الفتح ١١٦/٢ ، وصلحه أبسو بعيسم في كتاب الصلاة له ، وأخرجه البخاري في التاريخ بسند صحيح بنفظ قريب ،

<sup>(</sup> ٧ ) أبو مطرف الخزاعي الكوفي الصحابي ، كان دينا عابدا ، لــــه أحـــاديث قليلـــه ، روى عــــه يحي بن يعمر وعدي بن ثابت وأبو اسحاق ، قتل سنة ٦٥ هـــ .

لسير ١٩٤/٣ ، الاصابة ٥/٥٧ ، التهديب ١٧٥/٤ .

ولأن الكلام في الخطبة لايوجب استئنافها مع كونها فرضا('' ، فبأن لايوجب الأذان مع خفة حاله ، وكونه غير فرض أولى .

والدليل على أن الكلام لايفسد الخطبة ماروي عن النبي على أنه قال في خطبت للذين قتلوا ابن أبي الحقيق أفلحت الوجوه وسألهم عن أمرهم .(٢)

وما روى عن عمر أنه سأل عثمان رضى الله عنهما عن تأخره يوم الجمعة (٢٠٠٠) .

وإن تكلم في خلال أذانه كلاما كثيرا ، وسكت '' سكوتا طويلا ، أو نام ، أو أغميي عليه ، أو جن استحب له استئناف الأذان '' ؛ لأن تخلل '' هذه الأمور الأذان '' يخرجه عن حد كمال الإعلام .

ولا يلزمه الاستئناف ؛ لأن المقصود الذي هو الإعلام يحصل بالأذان ، وإن تخللته هذه الأمور ،

<sup>(</sup>١) الحاوي ٢/٢٤، المحموع ١١٤/٣

<sup>(</sup>٢) رواه الحاكم في معرفة الصحابة في باب ذكر مناقب محمد بن مسلمة الانصاري عليه ٣٤/٣ على والبيهقي ٢٥٦/٣ وابن حبان ١١/١، وأصل القصه دون قوله أفلحت الوحوه عند البحلري في كتاب المغازي باب قتل أبي رافع عبد الله بن ابي الحقيق برقم ٣٨١٣ ( ١٤٨٢/٤) وانظر التلخيص ٢٠/٢

<sup>(</sup>٣) سبق تخریجه ص ٤٠١

<sup>(</sup>٤) في ج: أو سكت

<sup>(</sup> o ) نص عليه الشافعي في الأم وبه قطع العراقيون ، وعند الخراســـانيين في بطــــلان أذانـــه قــــولان واختار الرافعي والنووي وحوب الإستئناف عند طول الفصل .

الأم ١٧٤/١ ، الحاوي ٤٧/٢ ، المهذب ١١٣/١ ، الوحيز ٣٦/١ ، حلية العلماء ٤٣/٢ ، فتــــــــــــــــــــــــــــــــ العزيز ١٨٤/٣ ، المحموع ١١٤/٣ ، الروضة ٢١٢/١ .

<sup>(</sup>٢) نماية ج: ٢٣١

<sup>(</sup>٧) في ج: للأذان

فإن ارتد في خلال تأذينه نظرت ، فإن كان بعد الفراغ من الأذان استحب اعادتــه ؛ لأن الردة تقدح في الحالة التي تقدمتها ، و لم تجب الاعادة ('' ؛ لأنا لم لحكم بكفـــر هـــذا المرتد إلا بعد الفراغ من الأذان .

وإن كان ارتـــد في خــلال (٢٠٠٠ التــأذين قبــل الفــراغ منــه ، وتــاب في الحــال فقيه وجهان (٢٠٠٠ :-

وقال بعضهم لايجب الاستئناف<sup>(۱)</sup> ؛ لأن أكثر مافي الردة أنما كلام محرم تخلـــل الأذان وذلك لايمنع حصول المقصود ، الذي هو الإعلام ، وهذا الوجه أصح .

فأما قول من قال الردة تحبط العمل ، فغير صحيح ؛ لأنما إنما تحبط العمل إذا اقــــترنت بالموت (٥) ، فأما على صفة ماذكرناه فلا .

وإن كان الأذان الرتد في حلال التأذين ، واستدام الردة فهاهنا يستأنف الأذان قولا واحدا الله والله والأخر بقيته الأدان لايكون بين اثنين يأتي أحدهما ببعضه ، والآخر بقيته الله الأدان الديكون بين اثنين يأتي أحدهما ببعضه ،

<sup>(</sup>١) نص عليه في الأم وأتفق عليه الأصحاب.

الأم ١٧٥/١ ، الحاوي ٤٧/٢ ، المهدب ١١٣/١ ، الوحيز ٣٦/١ ، فتسبح العزيسز ١٨٧/٣ ، المحسوع ١١٥/٣ .

<sup>(</sup>۲) ي ج: حال

<sup>(</sup>٣) فتح العريز ١٨٧/٣، المجموع ١١٥/٣، الروصة ٣١٢/١.

<sup>( ؛ )</sup> وهو المدهب المنصوص . لأم ١٧٥/١ . الحاوي '

<sup>(</sup> ٥ ) اخري ٧/٢ ، المهذب ١١٣١١ .

<sup>(</sup>٦٠) كـ بـ : ساقطه في ح

<sup>(</sup>٧) اخري ٧/٢) ، فتح العزير ١٨٧/٣ ، المحسوع ١١٥/٣ .

 <sup>(</sup>٨) وهر المذهب والقول الآخر يجوز لغيره ان يني عنى أدانه .
 حنية العلماء ٤٥/٢ ، التعليقه للقاصي حسين ٦٤٧/٢ ، المحموع ١٨٧/٣ .

فإن قيل هذا خلاف قولكم في الإمام إذا أحدث فإنكم أجزتم له أن يستخلف غــــــره'' ، قلنا المستخلف متمم لصلاة نفسه إن كان قبل ذلك مأموما ، أو مبتدي لصلاة نفســـــــه ، ومن وراءه متمم لنفسه ، فلا فرق بين المسألتين ، والقول فيهما واحد ، والله أعلم .

#### مسالة

قال الشافعي رحمه الله ومسا فسات وقته أقسام ولم يسؤذن ،، " إذا أراد قضاء صلاة أوصلوات فاتته فاللشافعي " رحمه الله فيه ثلاثة أقاويل .

وقال في القديم يؤذن ، ويقيم للأولى منهن ، ويقيم بعد ذلك (١) لكل واحدة إقامة (١٠٠٠ .

 <sup>(</sup>١) في قوله الجديد وفي القديم لايجوز .
 المهذب ١٨٢/١ ، حلية العلماء ١٩٥/٢ ، المجموع ١٤١/٤ .

<sup>(</sup>٢) مختصر المزني ص ١٥

<sup>(</sup>٣) في ج: وللشافعي

<sup>(</sup>٤) ١٧٧/١، وهو قوله الجديد. الحاوي ٤٨/٢، فتح العزيز ١٥٢/٣، المجموع ٨٤/٣.

<sup>(</sup>٥) تماية ب: ١٦٨.

<sup>(</sup>٦) المدونه ١٦٠/١، الرسالة ٩٦/١، مواهب الجليل ٧١/٢، الكافي لابن عبد البر ١٦٧/١.

<sup>(</sup>V) الأوسط ٣٣/٣، المحموع ٨٥/٣.

<sup>(</sup>A) Illemed 7/77, 1/2 ne 1/0A.

<sup>(</sup>٩) ذلك: ساقطه في ج

<sup>(</sup>١٠) وهو الأصح عند جمهور الأصحباب منهم الشبيخ أبو حامد والمحاملي والشيرازي والشيخ نصر والروباني وسليم الرازي ، واختاره النووي .

فوحمه القول الجديد ماروي عن أبي سعيد الحدري رضي الله عنهما قال حبسنا عن الصلاة يوم الحندق حتى ذهب هوي من الليل ، فلما كفينا . أمر رسول الله على بلالا فأقام للظهر فصلاها كأحسن ماكسان يصليها في وقتها ، وأمرة فأقام للعصر فصلاها كذلك ، وأقام فصلى المغرب ، وأقام فصلسى العشاء ، وذلك قبل أن يترل الله تعالى ( فإن خفتم فرجالا أو ركبانا ) ( ) ( ) ( ) .

 <sup>(</sup>١) عليه المذهب وبه حزم صاحب المغني ، وعنه تحسيرى الإقامسة لكس صلاة مس عسير أذان احتاره الشيخ تقي الدين ، وعنه تجزي اقامة واحدة فن كلهن .
 المغني ٧٥/١ ، الكافي لابن قدامه ٢٠٢/١ ، الاختيارات الفقهيسة ٣٦/١ ، الفسروع ٣٢٢/١ .

المعنى ١٠١١ ، الفسروع ١٠١١ ، العمليك ١٠١١ ، الفسروع ١٠١١ . الفسروع ١٠١١ . الفسروع ١٠١١ . الانصاف ٢٢١١ ، كشاف القناع ٢٤٤١ .

<sup>(</sup>٢) الأوسط ٣٢/٣، المحموع ١٥/٣.

<sup>(</sup>٣) في الأوسط ٣٤/٣.

<sup>(</sup>٤) اخاري ١٨٤/٣ ، المهذب ١٠٨١ ، فتح العزيز ١٥٢/٣ ، المحموع ٨٤/٣ .

رد) نفتح الهاء وكسر الراو وتشديد الياء ويقال بصم الهاء لكن الفتح أشد وأفضح والمعنى طائفة منه المحموع ١٤٩٣، المصباح ١٣١١/١، اللسان ٢٤٩/٢ . . .

<sup>(</sup>٦) سورة النقرد الآيه ٢٣٩

 <sup>(</sup>٧) رواه أحمسة ٣٩٥/٢ ، ١٧٥ . والشافعي في الأم ١٧٦/١ وفي المسلسلة ٣٦٥/١ .
 والدارمي في كتاب الصلاة باب الحبس عسن الصلاة ٤٣٠/١ ، وصححه المساركفوري في تحفة الأحودي ١٥٩/١

ووجه القول القديم ماروى عن عمران بن الحصين قال كنا مع رسول الله على في غيزوة أو سرية فعرسنا<sup>(۱)</sup> من آخر الليل فما أيقظنا إلا حر الشمس، فأمرنا فارتحلنا، وسرنا حتى ارتفعت الشمس ثم نزلنا، فتفرقنا في قضاء حوائجنا، فأمر رسول الله على بلالا فأذن، وصلى ركعتين، واجتمع الناس، ثم أمره فأقام صلاة الغداة، (۱)

ووجه ماذكره في الاملاء أن المقصود بالأذان اعلام الغيب ، فــــإذا لم يــرج حصــول المقصود لم يكن به حاجة إليه ، ولذلك جمع رسول الله ﷺ بين صلاتي الظهر والعصـــر بعرفه بأذان واحد واقامتين ،، (")

قال المروزي ويمكن على هذا القول الجمع بين كل الأخبار ، فنقول يوم الخندق كـانوا محتمعين ، فلذلك اقتصر على الاقامة ، ولم يكن به حاجة إلى الأذان . .

وأما حديث عمران فإنما أذن ؛ لأنهـــم كــانوا متفرقــين في قضــاء حوائجــهم('' · وقال أبو حنيفة إذا قضى فوائت أذن ، وأقام لكل واحدة منهن('' ·

واحتج بأن قال كل مااستحب للصلاة في وقت الأداء اسمستحب في وقست القضاء كالاقامة وسائر الأذكار .

<sup>(</sup>١) التعريس نزول المسافر ليستريح أي وقت كان من ليل أو نهار . المصباح ٢٠٨/١ .

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب المساحد باب قضاء الصلاة الفائته ٧٤/١

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ ١٢١٨ (٨٨٦/٢)

<sup>(</sup>٤) المهذب ١٠٨/٢.

<sup>(</sup>٥) وإن شاء اقتصرعلى الإقامة وقال محمد يقيم لما بعدها ولا يؤذن . المبسوط ١٣٣/١ ، تحفة الفقهاء ١١٥/١ ، البدائع ١٥٤/١ ، الحداية ٢٥٩/١ ، شـــرح فتــح القدير ٢٥٦/١ ، الاختيار لتعليل المختار ٤٤/١ .

ودليلنسسا ماروينسساه مسسن حديست أبي سسعيد ، فإن عارضوه بما روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود (' عن أبيه أن النبي في شغل يسوم الحندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ماشاء الله ، ثم أمسسر بسلالا فأذن ، وأقام فصلى الظهر ، ثم أمره فأقام (' فصلسى العصر ، فأقسام فصلسى المغرب ، وأقام فصلى العشاء ، ، (') :

قلنا عن هذا جوابان:

أحدهما أنه اقتصر على الاقامة لثلاث صلوات ، وأنتم لاتقولون به .

والثاني أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه (١) ؛ فالحديث مرسل ، ولاحجة في المراسيل . ومن القياس نقول كل صلاتين جمع بينهما اقتصــــر على الاقامــة الثانيــة منسهما ، الأصل في ذلك الجمع بعرفة ،

فأما قياسهم الأذان على الاقامة وغيرها من الأذكار ، فغير صحيح ؛ لأن الأذان يسقط الثانية من صلاق الجمع بعرفة ، والاقامة والأذكار لاتسقط .

ولأن انسرأة لاتسؤذن (٥) للصلاة ، ولكنسها تقيسم (١) ، فبسان الفسرق بينسهما ، ولم يصح اعتبار الأذان بالإقامة .

 <sup>(</sup>۱) خسدي الكسوق ، واسمسه عسامر ، مشسهور بكنيته ، كسان أحسد الانبسة الانسسات ،
 روى عن أبيه وعائشة وأبي موسى وعنه النجعي وأبو اسحاق السبيعي توفي سنه ٨١ هس .
 السير ٣٦٣/٤ ، التهذيب ٧٥/٥ .

<sup>( &</sup>quot; ) فأقام : ساقطه من ج

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد ٣٧٥/١، والترمذي في كتاب الصلاة باب ماجاء في الرحن تفوته الصلاة بأيهن يبيداً وقد أحمد ١٧٥/١ ( ٣٣٧/١) والنسائي في كتاب الأدان باب الاجتزاء في ذلك كله سيسأذان واحدد و لاقامة لكن واحد منهن ١٥/٢ قال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمدي وهمو منقطع كما قال الترمدي ولكن يعتصد خديث ألى سعيد الخدري وقد صححناه آلف .

<sup>( ؛ )</sup> خيدي د (د )

<sup>(</sup>٥) کدية - : ۲۳۲

<sup>(</sup>١) ستأتي ص ٢٧٩

إذا ثبت هذا فالمسافر إن أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر، فالسنة أن يؤذن ويقيم للظهر، ثم يقيم للعصر، فكذلك (١) إن أراد أن يجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب، وحكم الممطور مثله (١).

فأما إذا أراد أن يؤخر الظهر حتى يجمعها مع العصر ، أو يؤخر المغرب ليجمع بينها وبين العشاء ففيه ثلاثة أوجه بناء على الثلاثة الأقاويل التي ذكرناها عن الشافعي رحمه الله في قضاء الفوائت ، والله أعلم بالصواب .

واحتج بما روى عن عبد الله بن مالك بن بحينة (١٠ عظية قال كنت مع ابسن عمر عظية عمر عليه عمر عليه عمر عليه عمر عليه فصلى المغرب ثلاثا ، والعشاء ركعتين ، جمع بينهما بإقامة واحدة ، فقال له مالك بن خالد (٧) ماهذا يا أبا عبد الرحمن ؟

<sup>. (</sup>١) في ج: وكذلك

 <sup>(</sup>٢) الحاوي ٢/٨٤ ، فتح العزيز ٣/٤٥١ ، المجموع ٣/٨٤ .

<sup>(</sup>٣) المبسوط ١٤٩/١، الاحتيار لتعليل المحتار ٤١/١.

<sup>(</sup>٤) البدائع ١٥٢/٢، الهداية ٤٨٠/٢، الاختيار لتعليل المختار ١٤٩/١.

 <sup>(</sup>٥) وقال زفر بأذان وإقامتين .
 تحفة الفقهاء ٤٠٧/١ ، البدائع ١٥٤/٢ ، شرح فتح القدير ٤٩٠/٢ .

<sup>(</sup>٦) اسمه عبد الله بن مالك القشب، المعسروف بابن بحينة ، وهمي أمه ، أسلم قديما ، وكان ناسكا فاصلا ، روى عنه ابنه علمي وحفص بان عاصم والاعسرج ، مات ببطن ريم في عمل مروان بن الحكم ، صدر سنه ٥٤ هـ.

الاستيعاب ١٠٦/٣ ، الاصابة ١٨٩/٤ ، التهذيب ٥٣٣/٥ .

<sup>(</sup>٧) في مسند أحمد ١٨/٢ ، فقال له عبد الله بن مالك يعني ابن بحينة

فقال (' صليتها مع رسول الله ﷺ في هذا المكان هكذا " .

فإن قيل يحتمل أن يكون تخلل بينهما شغل طويل فأمر بالإقامة للثانية (١) من أجل ذلك ، قلنا هذا لايصح (٩) من وجهين :

أحدهما أن النبي ﷺ إنما حج بعد هجرته حجة واحدة ، وحفظت عنه فيها هذه السسنة ، فلا يجوز أن يكون الجمع على صفتين مختلفتين في حالة واحدة .

والثاني أن الأمر لو كان عنى ماذكروه لأمر بالأذان والإقامة للصلاة الثانية ، فلما لم ينقل الأذان للثانية علم أن الذي قالوه غير صحيح .

ومن القياس نقول كل صلاة لم يخش فوت وقتها بشغل الإقامة لها استحب لها<sup>(۱)</sup> الاقامـــة قيـسا عنى سائر الصلوات ·

وفيه احتراز من الصلاة في آخر الوقت إذا خشي فوته بالإقامة ، فإنه يستحب له تــــرك الإقامة ، ولأنما احدى صلاتي جمع فكان من سننهما الإقامة لهـــا قياســـا علـــى العصـــر تجمع مع الظهر بعرفة .

<sup>( &#</sup>x27; ) بي ج : قال

<sup>(\*)</sup> رواه أحمد ١٥٢، ٣٤، ٣٣، ١٨/٢ ، ٣٠ ، ٥٩، ٥٢، ٧٨ وأسسبو داود في كتسباب شاسك باب الصلاة يجمع برقسم ١٩٢٩ ( ٤٧٥/٢ ) والسترمدي في كتساب الحسج ساب ماحاء في الحمع بين المعرب والعشاء بالمزدلفسسة برقسم ٨٨٧ ( ٣٠٥/٣ ) وصححه تسعيب لارناؤوط في تعليقه على المسند ٣٠٤/٨ .

<sup>(</sup>٣) رواه مسلم و كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ برقم ١٢١٨ ( ١٨٦/٢)

<sup>(:)</sup> ي ج: التالية

<sup>(</sup>٥) و ج: عير صحيح

<sup>(</sup>١) د: ساقطه ي ج

فأما الجواب (۱) عن حديثهم الذي احتجوا به فنقول قد اختلفت الرواية عن ابن عمر في ذلك فروى البخاري عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي على الصلاتين بجمع فأقام لكل واحدة ، ولم يسبح بينهما ، ولا على أثر واحدة منهما "(۱)

# ف عل (۱)

لا يختلف المذهب أن الأذان والإقامة سنتان غير مفروضتين '' ، وقال أبو سعيد الأصطخري هما فرض على الكفاية ، ولا بد أن يكون في كل محلة وبلد مؤذن بالصلاة ، وكذلك في كل قرية ، وإن لم يفعلوا قوتلوا على ذلك '' ،

<sup>(</sup>۱) نماية ب: ١٦٩

<sup>(</sup>٢) رواه البخاري في كتاب تقصير الصلاة باب هـــل يــؤذن أو يقيــم إذا جمــع بــين المغــرب والعشاء برقم ١٠٥٨ ( ٣٧٣/١ )

 <sup>(</sup>٣) الفتع ٢٧٧/٢، المحموع ٨٦/٣.

<sup>(</sup>٤) فصل: ساقطه في ج

<sup>(</sup>٥) وهـو الأصـح وعليـه عامـة الأصحـاب، وبـه قــال أبـو حنيفـة في ظــاهر مذهبــه ومالك وأحمد في رواية اختارها الخرقي.

تحف ق الفقسهاء ١٠٩/١ ، الحساوي ٤٨/٢ ، المسهدب ١٠٧/١ ، فتبسح العزيد تر ١٣٦/٣ ، المغنى ٢/١٠١ ، الكافي لابن عبد الر ١٦٦/١ .

 <sup>(</sup>٦) وحكاه السرخسي عن أحمد السياري من الشافعية عن الشافعي ، وهو روايه عـــن أبي حنيفــة
 وقوله لبعض المالكيه ، ورواية عن أحمد ، وعليه أكثر أصحابه .

والوجه الثالث عند الشافعي أنه فرض كفاية في الجمعة سنه في غيرها ، وهو قول أبي علم بسن خيران ، ورواية عن أحمد اختارها ابن أبي موسى والمجدبن تيميه .

الاختيار لتعليمل المختمار ٢٠/١ ، مواهمه الجليم ٢٠/٢ ، حليمة العلمم العلم الم ٢٤/٢ ، الاختمار ٢٤/٢ ، الانصاف ٢٠٧/١ .

وقال داود هما فرض وليسا شرطا في صحـــة الصــــلاة (١) فمـــن صلــــى و لم يـــؤذن ، ويقيم كان عاصيا ، وأجزأته صلاته .

وقال الأوزاعي هما فرض فمن صلى و لم يؤذن ، ويقيم ، أعاد إن كان الوقت باقيا ، وإن فات الوقت لم يعد<sup>(٠)</sup> .

وقال عطاء الاقامة وحدها فرض ، ومن صنى بلا إقامة وجب عليه الإعادة بكل حال الم وقال عطاء الاقامة وحدها فرض ، ومن صنى بلا إقامة وجب عليه الإعادة بكل حال الواحتج من أوجبهما بقوله تعالى ﴿ وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعب الله الآية " ، قانوا فذمهم الله تعالى ، والذم لايكون إلا عنى ترك واجب .

قالوا وقال " تعسال ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا ﴾ " قالوا والنداء علم على الجمعة ، وهي واجبة ، فكان العلم عليها واجبا . قالوا وروي أن النبي على قال ( لمالك بن الحويرث " ، وصاحب له رضي الله عنهما ( إذا سافرتما فأذنا وأقيما ، وليؤمكما أكبركما ) "

<sup>(</sup>١) المحلى ١٦٤/٢ ، المحموع ٨٢/٣ .

٧٣/٢ ، الأوسط ٢٥/٣ ، المغنى ٧٣/٢ .

<sup>(</sup>٣) ابن أبي شيبه ١٩٨/١، الأوسط ٣/٢٥٠.

<sup>( \$ ) -</sup> سورة المائدة الأيه ٥٨

<sup>(</sup> ٥ ) الآيه : ساقطه في ح

<sup>(</sup>٢) في ج: وقد قال

<sup>(</sup>٢) سورة الجمعة الآيه ٩

<sup>(</sup> أ ) رواه النجاري في كتاب الأذان باب من قــــال ليسؤدن في الســفر مسؤدن واحديرقــــ ٢٠٢ ( ٢٠٦/١ ) ومسلم في كتاب المساجد باب من أحق بالاقامة برقم ٢٧٤ ( ٢٢٦/١ )

قالوا وروى عن أنس قال أمـــر بــلال أن يشـفع الأذان ويوتـر الاقامـة ،، '' والأمر على الوحوب ·

ودليلنا قوله تعالى ﴿ إذا قمته إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴾ الآية فالظاهر يقتضي النه ليس للصلاة فرض يتقدم فعلها غير الوضوء وروى يحي بن خلاد (( الزرقي )) عن عم له () ، وكان بدريا ، أن النه ي النه قال الأعرابي المسىء صلاته (إذا أردت الصلاة فتوضأ فأحسن وضوءك ، ثم استقبل القبلة وكبر) ولو كان الأذان فرضا لأمر به ،

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص ۲۵۲

<sup>(</sup>٢) سورة المائدة الآية ٧

<sup>(</sup>٣) يقتضي : ساقطه في ج

<sup>(</sup>٤) في النسختين الزوقي وفي سنن أبي داود ٥٣٦/١ على بن يحيى بن خلاد الزرقي ، وهو الأنصلري روى عن أبيه وعن عم أبيه رفاعه بن رافع ، روى عنه ابنه يحي ونعيه المجمه وأبه وطوائه وغيرهم ، وثقه ابن معين والنسائي ، مات سنة ١٢٩ هـ .

التهذيب ٧/٥٤٣ ، التقويب ٢/١٨ .

<sup>(</sup>٥) صرح في بعض الروايات أنه رفاعه بن رافع بن مسالك بسن العجلان أبو معاذ الزرقي شهد بدر ، وأبوه أول من أسلم من الأنصار ، وشهد هو وابنيه العقبه ، روى عنه ابناه عبيد ومعاذ وابن اخيه يحي بن خلاد ،مات في أول خلافة معاويه ،

التهذيب ٢٤٣/٣ ، التقريب ص ٢١٠ .

<sup>(</sup>٦) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب صلاة من لايقيم صلبه في الركوع والسحود برقسم ١٠٠٨ (١٠٠/١) والترمذي في كتاب الصلاة باب ماجاء في وصف الصلاة برقسم ٢٠٣ (١٠٠/١) والحاكم ٢٤٣/١ والطيالسي برقم ١٣٧ وصححه الألباني في صحيح سنن في داود برقسم ١٣٧ (١٦٣/١) وأصل حديث المسيء صلاته بلفظ آخر عند البخاري في كتاب صفة الصلاة باب وحوب القرآءه للإمام والمأموم برقم ٢٢٤ (٢٦٣/١) ومسلم في كتاب الصلاة باب وحوب قراءة الفاتحه في كل ركعه برقم ٣٩٧ (٢٩٨/١)

ومن القياس [ نقول ] (١٠ دعاء إلى الصلاة ، أو نداء للصلاة فلم يكن و حبا كقولـــه : الصلاة جامعة في العيدين (١٠ ٠

ولأن ما لم يكن واحبا في الثانية من صلاتي الجمعة لم يكن واحبــــا في الأولى منــهما ، أصله كل مسنون " في الصنوات من الأذكار وغيرها .

فأما احتجاجهم بآية الجمعة ، فنقول ليــس كــل ماكــان علمــا عـــى الواجــب ، وحب أن يكون واجبا .

ألا ترى أن الاحرام في الحج واجب ، ورفع الصوت بالتبية عنم عليه . وليس بواجب ألا ترى أن الاحرام في الحج واجب ، ورفع الصوت بالتبية عنم عليه . وليس بواحب ألله وليس بواحب ألله في مسألتنا النداء للخمعة علم عليها ، وليس بواجب ، كذلك في مسألتنا النداء للخمعة علم عليها ، وليس بواجب / أن .

<sup>(</sup>١) نقول: ساقطه في ب

<sup>(</sup>٢) المحسوع ٧٧/٣

۲۳۳: - غاية (٣)

<sup>( ؛ )</sup> ستأتي ص ٢٧٩

<sup>(</sup>٥) في ج: أصله كل مسترن في الصلاة من الأذكار

<sup>(</sup>٢) سورة المائدة الآية ٨٥، وفي ج: زيادة فاتخدوها

<sup>(</sup>۷) النيات (۷)

<sup>(</sup>١) انهدت ١/٩٢٤

<sup>(</sup> ٩ ) مابير لمائلين ساقط في : ج

وأما حديث مالك بن الحويرث ، فالجواب عنه أنا نقول أمسره بالأذان استحبابا ، والدليل عليه أنه قرنسه بالأمر أن يؤم الأكبر منهما صاحبه ، وإمامة الأكبر للأصغر غير واجبة (١) ،

وأما حديث أنسس فسالجواب عنمه أنمه أمر بشفع الأذان ، وإيتسار الإقامة ، وذلك مستحب غسير واحسب "، فلم يكن لهم " في التعلق بم حجة ، وإذا ثبت هذا صح ماقلناه ، والله أعلم بالصواب .

قال الشافعي رحمه الله ولا أحب لأحد أن يصلي في جماعة ، ولا وحسده إلا باذان وإقامة فإن لم يفعل أجزأه ،وأحب للمرأة أن تقيم فإن لم تفعل أجزأها وهذا كما قال ، الأذان مستحب للرحل ، وليس مستحبا للنساء (٠٠٠ .

والدليل عليه ماروى عن ابن عمر (١) وأنس (٧) رضي الله عنهما قالا (٨) ليس على النساء أذان ، ولأن من سنة الأذان رفع الصوت به (١) ، وذلك غير مستحب للنساء ٠

<sup>(</sup>١) الحاوي ١٨٦/١ ، المهذب ١٨٦/١

<sup>(</sup>٢) سبق التعليق عليها ٢٥٢

<sup>(</sup>٣) لهم: ساقطه في ج

<sup>(</sup>٤) مختصر المزني ص ١٥

 <sup>(</sup>٥) وهو المنصوص عليه في الجديد والقديم وبه قطع الجمهور وعليه إذا أذنـــت و لم ترفــع الصــوت
 لم يكره نص عليه في الأم والبويطي .

الأم ١٧١/١ ، الحاوي ١/١٥ ، التعليقه للقــــاضي حـــــين ٢٥١/٢ ، المـــهذب ١١١١/١ ، الوحيز ٣٠٦/١ ، فتح العزيز ١٨٩/٣ ، المجموع ٢٠٠٠/ .

<sup>(</sup>٦) رواه ابن المنذر في الأوسط ٥٣/٣ وهي عند البيسهقي ٤٠٨/١ ونقل عنه رواية أخسرى أنسه سئل هل علمي النساء أذان ؟ فغضب وقال أنا أنها أنهمي عسن ذكر الله ،، وهي عند ابن أبي شيبة في المصنف ٢٠٢/١

<sup>(</sup>٧) المصنف ابن أبي شيبة ٢٠٢/١ ، الأوسط ٤/٣ ، سنن البيهقي ١٠٨/١

<sup>(</sup>٨) في ج: الهما قالا

<sup>(</sup>٩) سبق ص ٤٦٤

فإن أذنت امرأة لم يكن لهـا أجـر الأذان قـال الشـافعي رحمـه الله في البويطـي لكن يكون لها أجر التمجيد (١) .

وروى عن الحسن البصري<sup>(۱)</sup> وابن سيرين رحمهما الله أن المرأة إذا أذنت يكون لها أحــر الذكر<sup>(۱)</sup> ، وهذا موافق لقول الشافعي رحمه الله .

فإن أذنت امرأة للرجل لم يعتد بأذالها (١) ؛ لأنه لا يجوز أن تكرون اماما للرحل ، فكذلك لايجوز أن تكون مؤذنا للرجال (١٠).

فأما الإقامة فتستحب للمرأة لما روي عن حابر بن عبد الله "كَافِيْتُهُ أَنَهُ سَئِلُ أَتَقِيمُ الْمُسِرَّةُ لَصَلاَمًا ؟ فقال نعم "".

ولأن الإقامة ذكر هو مقدمة الفرض فاستحب للمرأة (^) كما استحب لها قسول وجسهت وحني /للذي فطر السماوات والأرض/(') في ابتداء الصلاة ('').

<sup>(</sup>١) أي الذكر ، المحموع ١٠٠/٣

<sup>(</sup>٢) البصري: ساقط في ج

<sup>( &</sup>quot; ) ذكر ابن أبي شـــيبة عنــهما أنحمــا قــالا ليــس علــى النســاء أذان ولا أقامــة ٢٠١/١ ، وانظر الأوسط ٥٥/٣ .

 <sup>(</sup>٤) هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الأم ونقل امام الحرمين الاتفاق عليه .
 وفيه وحه حكاه المتولي أنه يصح أذالها للرحل .

الحاوي ١/٢٥، الههذب ١١١١، الوجيز ٣٦/١، فتح العزيز ١٨٩/٣، المحمسوع ٣٠٠٠، الروضة ٣١٢/١.

<sup>(</sup>٥) المهذب ١١١١/١ ، فتح العزيز ١٨٩/٣

<sup>(</sup>٦) بن عبد الله ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٧) رواه ابن أبي شيبة ٢٠٣/١ وابن المنذر في الأوسط ٣/٤٥ والبيهقي ٨/١ و٤٠.

 <sup>(</sup>٨) قال النووي في المجموع ١٠٠١٣ (إذا قلنا تؤذن فلا ترفع مع الصوت فوق ما تسمع صواحبها اتفسق عبيه الأصحاب ونص عليه في الأم فإن فعلت حرم كما يحرم تكشفها لمحضرة الأجاب. . . . . . .

<sup>(</sup>٩) ما بير المائلين ساقط في : ج

<sup>(</sup>۱۰) المهذب ۱۳۷/۱ اخاوي ۱۰۱/۲

### فصل

قال الشافعي رحمه الله من سمع المؤذن أحبيت أن يقول مشل ما يقول إلا أن يكون في صلاة (٢٠ وهذا كما قال (٢٠)

والدليل ما روى عن أبي سعيد الله أن النبي الله قال (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ) ()

وروى عن معاوية في أنه سمع المؤذن فقال مثل قوله حتى انتهى إلى حي على الفـــلاح، فقال معاوية (١) لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال مثل قــــول المــؤذن إلى آخـــر الأذان، فلما فرغ قال هكذا سمعت رسول الله الله الله الله على (١) ،،

قال الشافعي رحمه الله في الأم (٧) وبحديث معاوية ناخذ ؛ لأنه مفصل وحديث الخدري مجمل فإن سمع المؤذن ، وهو في الصلاة لم يستحب له أن يقول مشل قوله هذا ؛ لأن ذلك يشعله عدن الإقبال على صلاته.

<sup>(</sup>١) مختصر المزين ص١٥ وفيه فإذا فرغ ــ يعني من الصلاة ــ قاله

<sup>(</sup>٢) تستحب متابعة المؤذن لكل سامع من طـــــاهر ومحـــدث وحنـــب وحـــائض وكبـــير وصغـــير ويستثنى من هذا المصلي ومن هو على الخلاء والجماع فإذا فرغ هؤلاء تابعوه .

<sup>(</sup>٣) رواه البخاري في كتاب الأذان باب مسا يقبول إذا سمسع المنسادي برقسم ٥٨٦ ٢٢١/١ . ومسلم في كتاب الصلاة باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه برقم ٣٨٣ ٢٨٨/١

<sup>(</sup>٤) في ج: كذلك في كتاب

<sup>(</sup>٥) ناية ب: ١٧٠

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري الأذان باب ما يقول إذا سمع المنادي برقـــــم ٥٨٧ ٢٢٢./١ وفي كتـــاب الجمعــة باب يؤذن الإمام على المنبر إذا سمع النداء برقم ٣٠٩/١ ٨٧٢ .

<sup>1</sup>A./1 (Y)

<sup>(</sup>٨) نصص عليه في مختصر المسوزي وفي الأم وعليه اتفصص الأصحباب وحكى الخراسانيون قولا في استحباب متابعته في حال الصلاة: قال النووي وهو شاذ ضعيف، مختصر المزين ص١٥، الأم ١٨٠/١، المهذب ١١٤/١، الحاوي ٥٢/٢، فتح العزير ٣٠٥/٣ المحموع ١١٨/٣

وقال مالك إن كانت صلاته فرضا كره له أن يقول مشل قول المؤذن، وإن كانت نفلا لم يكره · · · ،

وهذا غلط ؛ لأن المعنى الذي من أجله كره القول مثل قول المؤذن في الصلاة هو الشتغال القلب بالأذان عن الإقبال على الصلاة ، فكان بمثابة من أصغي في الصلاة إلى تسلاوة غيير الإمام للقرآن ، فإنه يكره له ، ولا فروق حكر الفريضة والنافلة في ذلك ،

ويستحب لمن سمع المؤذن في صلاته أن يقول مثل قوله بعد الفراغ من صلاته ()، ويكون أدون حالا ممن قال مثل قول المؤذن وقت () سماعه .

فإن قال مثل قول المؤذن في صلاته فقد قال الشافعي في الأم<sup>(٥)</sup> تكون صلاته صحيحــــة إن شاء الله .

قال: أصحابنا أراد<sup>(٢)</sup> الشافعي رحمـــه الله أن يقـــول مـــا جـــاء في خـــبر معاويـــة ؟ لأنه كنه ذكر لله وللرسول .

وقال أبو حنيفة وأحمد لا يجيب المصلي المؤذن ما دام في صلاته بن يقضيه إدا سلم

وقال شيح الإسلام يستحب أن يحيبه ونو كان في صلاة.

تحقة الفقيدة ١١٦/١ ، البدائع ١٥٥/١ ، والمحتار ٢٦/٢ ، المغني ٨٨/٢ ، الإنصاف ٢٦٦/١ . لاحتيارات الفقيلة ص ٣٩ .

<sup>(</sup>١) الساوية ١/٩٤١، المعونة ١/٠١١، مواهب الجليل ٩٨/١، التاج والإكليل ٩٧/٢

<sup>(\*)</sup> يو ج : وهو

 <sup>(</sup>٣) صرح به في مختصر الحربي ص١٥، وانظر الحاوي ٢/٢، التعليقة للقاضي حسمين ٢/٣٥٢
 عصرع ٣ ١١٨

<sup>(</sup>٤) ئو ج: ئى وقت

<sup>\</sup>A+ \ (2)

<sup>(</sup>٥) و أن أراد

فأما إن قال المؤذن حي على الصلاة حي على الفلاح ، وقال السامع له في صلاته متــــل ذلك فإن صلاته تبطل ؛ لأن هذا دعاء إلى الصلاة ، وليس بذكر(١٠ .

ويستحب لمن سمع المؤذن خارج الصلاة ، وكان يقز القرآن ، أو يدرس أن يقطع ذلك ويقول مثل قول المؤذن(١٠) .

فإن قيل قد كرهتم له أن يقول في صلاته ، لأنه يشغل عن الصلاة ، واستحببتم أن يقوله في قراءته ، ويقطعها له فما الفرق بينهما ؟

قلنا الصلاة يرتبط بعضها ببعض فلذلك كره أن يقوله فيها ، وليس كذلك القراءة فإنــه يمكنه أن يقطعها ، ويقول كما(٣) يقول المؤذن ، ثم يعود إلى قراءته .

وهذا كما قال إن المصلي لا يشمت العاطس ، ولا يرد السلام إحابة (١٠) / والقارئ يفعل ذلك/(٠) ، فبان الفرق بينهما .

<sup>(</sup>۱) إن كان عالماً وإن كان ناسباً للصلاة لم تبطل وإن كان عالماً بالصلاة أصلاً بأن ذلك كلام آدمي وإنه ممنوع منه ففي بطلان صلاته وجهان حكاهما القاضي حسين وغيره أصحهما لا تبطل وب. قطع الأكثرون منهم الشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي وصاحب الشامل والابانية والمتسولي وصاحب العدة ، الحاوي ٥٢/٢ ، التعليقة للقاضي حسين ١٥٣/٢ ، حلية العلمياء ٢١٣٤ فتح العزيز ٢٠٦٠/٣ ، المجموع ١١٨/٣ الروضة ٢١٣١١

<sup>(</sup>٢) المهذب ١١٤/١ ، الجموع ١١٨/٣ ، الروضة ١١٨/١

<sup>(</sup>٣) ني ج: مثل

<sup>(</sup>٤) المهذب ١٦٥/١ الوجيز ١٨/١

<sup>(</sup>٥) ما بين المائلين ساقط في : ج

#### فصل

فيما يقوله بعد متابعة المؤذن في قوله ، وروي (') عن سعد بن أبي وقاص في عن النبي في قال (( من سمع المؤذن فقال وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا ، وبالإسلام دينا ، وبمحمدا رسولا غفر ذنبه))(')

وعن حابر عنه صلى الله عليه وسلم أن قال (( من سمع المؤذن فقال اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة ،آت محمد الوسيلة والفضيلة ،وابعثه المقام المحمدود الذي وعدته ، حلت عليه شفاعتي يوم القيامة )) (")

وعن عبد الله بن عمرو هي عن النبي في ((إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل مسايقول وصلوا علي ، فإن من صلى علي مرة صلى الله عليه عشرا ، واسألوا الله لي الوسسيلة فإنها مترلة لا ينبغي أن تكون إلا لعبد من عباد الله ، وأرجوا أن أكون أنا هو، ومن سأل لي الوسيلة حلت له شفاعتي يوم القيامة))(\*)

<sup>(</sup>١) ي ج : روي

<sup>(</sup>٣) رو ه مسلم في كتاب الصلاة باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه برقم ٣٨٦ ٢٩٠/١

<sup>(</sup>٣) وسبم ساقطة في ح

<sup>(</sup>٤) أبكر النووي رحمه الله رواية التعريف وقال الذي في صحيح المخاري وجميسع كتب الحديث بالمتنكير وتعقبه ابن حجر في ذلك . ورواية التعريف عند النسبائي في كتباب الأذان سباب للاعاء عند الأذان ١٢٧١ وابسن حسان في كتباب الأذان سباب ذكر الجماب الشسفاعة مند الأذان الإحسان) والميهقي في كتاب الصلاة باب ما يقسبول إذا فسرع مس دلسك ١١٠/١ عمرع ١١٧/٣ ، فتح الباري ١١٣/٢

<sup>(</sup>٥) رو د المحاري في كتاب الأدال باب الدعاء عند النداء برقم ٨٩ ٢٢٢/١

 <sup>(</sup>٦) روه مسلم في كتاب الصلاة في باب استحباب القسول مثمن قسول المؤذن لمن سمعه برقم ٢٨٨/١ ٣٨٤

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت علمني رسول الله الله أن أقول إذا سمع الله عنها أذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك ، وإدبار لهارك ، وأصوات دعاتك فأغفر لي )) (١)

فالمستحب أن يقول كما يقول المؤذن ، ثم يتبعه بما رواه سُعْد ، ثم بما رواه حابر فيكون قد جمع بين الأخبار ، وإن أمكنه قول ذلك في خلال أذان المؤذن فعل" ، والإجابة بعسد الفراغ منه .

# فصل

والأذان في الأصل موضوع لإعلام الغيب ، وهؤلاء حاضرون فلذلك حـــف أمــره في السفر ، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه ، والله أعلم.

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب ما يقول عند أذان المغرب برقم ٥٣٠ / ٣٦٣ والترمذي في كتاب الدعوات باب دعاء أم سلمة برقم ٣٥٨٩ وقال هاذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه وحفصة بنت كثير لا نعرفها ولا أباها ، والبيهقي في كتاب الصلاة باب ما يقول إذا فرغ من ذلك ١١٠/١ وضعفه النووي في المحموع ١١٦/٣ وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود برقم ١٠٥ /١١٥

<sup>(</sup>٢) فتح الباري ١١٢/٢ ، شرح النووي لمسلم ٨٨/٤

<sup>(</sup>٣) في ج: رحمه الله

<sup>(</sup>٤). مختصر المزيي ص١٥

<sup>(</sup>٥) التعليقة للقاضي حسين ٢٥٤/٢، المجموع ١٢٨/٣، الروضة ٣٠٦/١ ٪ ....

<sup>(</sup>٢) في ج: ولأن

ويستحب التثويب في صلاة الفجر ، وهو أن يقـــول بعــد حــي عنـــي الفــلاح ، الصلاة جير من النوم ، مرتين<sup>(۱)</sup> ،

هكذا<sup>(١)</sup> قال في القديم ، ونقله<sup>(١)</sup> عنه البويطي<sup>(١)</sup> .

وقسال في الجديد أكرهده"؛ لأن أبسا محسدورة لم يحكمه عسن النسسي على . قال النزي المزي المنزي الأحبسلو أولى . قال النزي المنزور ومهما الله القول القليم أصح "، لأن الزيادة في الأحبسلو أولى . وقال ابن المنذر " قد روى الشافعي رحمه الله بالعراق حديث التثويب عسن على ، وعن " الله ، ولعله نسيه بمصر ، والله أعلم .

 <sup>(</sup>۱) سمي تتويما من ثاب إذا رجع كأنه رجع إلى الدعاء إلى الصلاة مرة أخرى
 منصباح ٤٩/١ ، المحصوع ٩١/٣

<sup>(&</sup>quot;) و ج: تم نقله

 <sup>(3)</sup> محتصر المزني ص١٥، الحاوي ١٥٥/، الوحيز ٣٦/، التعليف اللقاضي حسيين ٢٥٦/، العليف المقاضي حسيين ٢٥٦/، عصرع ٣٢/٩

<sup>(</sup>١٥٠ الله ١٧٣٠١) وممن قطع بطريقة القولين الدارمي وإمام الخرمين ثم قالوا المسألة مما يمتي فيها علمني لقديم كما سيذكره المؤلف

احروي ٢/٥٥ ، فتح العريز ١٧٢١٢ ، المجموع ١٢٣٠

<sup>( \*</sup> في ج : وقال

<sup>(</sup>۱۱ استنصر ص ۱۵

<sup>(</sup>۱۱) فتح بعريز ۱۷۲۲ (۱۸

<sup>(</sup>۹) ي يأوسط ۲۲۱۳

<sup>(</sup>٠٠) وعن سافطة في : ج

فالتثويب موضعه مرسن الأذان بعسد الحيعلسة "، وقال محمد ابسن الحسن التثويب إنما همو بعد الفراغ من الأذان قال ، وكان يقال في الأول الصلاة خير من النوم ، فغيره الناس وجعلوا مكانه حي على الفلاح؛ حي على الفلاح" .

وروي عن محمـــد بــن شـــجاع<sup>(۱)</sup> عــن أبي حنيفــة رحمــه الله مثــل مذهبنــا<sup>(۱)</sup> ، وكذلك روى الطحاوي عنه .

قال أبو بكر الرازي (\*) مذهب أبي حنيفة ما قاله محمـــد بـــن الحســـن رحمـــهما الله ، واستدل من نصر ذلك بما روى عن ابن محيريز عن أبي محذورة أنه قال لما جهزه ليحرج إلى علمني أذانك فساق الحديث (٢) و لم يذكر فيه التثويب ، فعلم أن التثويب ليس في الأذان ،

<sup>(</sup>١) المهذب ١١٠/١ ، فتح العزيز ١٦٩/٣ ، الروضة ١٦٠/١

<sup>(</sup>٢) الأصل ١٣٠/١، المبسوط ١٣٠/١، البدائع ١٤٨/١

<sup>(</sup>٣) أبي عبد الله البغدادي الحنفي ، أحد الأعلام كان من بحور العلم ، وكان صاحب تعبـــد وتحجــد وتلاوة ، مات ساجدا ، سمع من ابن علية ووكيع وأبي أســـامة ، وعنــه يعقـــوب بـــن شـــيبة وحفيده ، عاش خمسا ومحانين سنة ، مات سنة ٢٦٦هــ .

السيرة ٣٧٩/١٢ ، الفوائد البهية ص١٧١

<sup>(</sup>٤) وبه قال مالك وأحمد ، وفي وحوبه عن أحمد روايتان الصحيح منسهما ، والدي عليسه عامسة الأصحاب أنه لا يجب .

مختصر الطحاوي ص٢٥، تحفة الفقهاء ١١٠/١ ، الاحتيار لتعليل المحتار ٢٣/١ ، المبسوط ١٥٧/١ ، المداية ٢٥/١ ، البدائع ١٤٨/١ ، شرح فتح القديــــر ٢٥/١ ، المدونــة ١٥٧/١ ، المدونــة ١٥٧/١ ، المعونــة ٢٠٦/١ ، المغصناف ٢٠٦/١ ، الإنصاف ٢٠٣/١ ، الفروع ٣١٣/١

<sup>(</sup>ه) هو أحمد بن علي الحصاص من كبار العلماء ، أصله من الري ، وسكن بغداد وانتهت إليه رياسة الحنفية لم مؤلفات منها أحكام القرآن ، مات سنة ٣٧٠هـ . الجواهر المضيئة ٨٤/١ ، تاج التراجم ص٧٠

<sup>(</sup>٦) سبق تخريجه ص١٤٤

قانوا وروي أن بلالا أذن ثم جاء إلى رسول الله ﷺ ليؤذنه بالصلاة فقيل () هو نائم فقال الصلاة خير من النوم فخرج إليه رسول الله ﷺ ، وأقره على ذلك ،، ()

قانوا ولأن التثويب هو الرجوع ولا يكــون ذلــك إلا بعــد الفــراغ مــن الأذان، ونو كان في الأذان لم يسمى تثويباً .

ودليلنا ما روى " محمد بن عبد الملك عن أبي محذورة عن أبيه عن حسده أنسه قسال يا رسول الله علمني سنة الأذان فساقه إلى أن قال حي على الفلاح ، فإن كانت الصلاة صبحا فقل الصلاة خير من النوم ،، (1)

وروى عثمان بن السائب(٥) عن أبيه(٢) عن أم عبد المنك بن أبي محذورة(١) عن أبي محذورة

<sup>(</sup>١) ي ح: فقال

<sup>(</sup>٢) رواد أحمد ٤٣/٤ وابن ماجه في كتاب الأذان باب السنة في الأذان برقم ٢٣٧/١ ٢١٦ والبيهةي المراد أحمد ٤٣/٤ وابن ماجه في تخريج أجاديث فقه السيرة ١٩٠/١ وسنده ضعيف لكن معنى الحديث فقه السيرة ١٩٠/١ وسنده ضعيف لكن معنى الحديث صحيح فإن له شواهد كثيرة أ.هد وصححه في صحيح سنن ابن ماجه برقم ٢٣٥/١ ١٢٠/١

۲۷۱: سایة س ۲۷۱

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب كيف الأذان برقم ٥٠٠ ٣٤٠/١ والدار قطبي في كتساب الصلاة باب ذكر أذان أبي محذورة ٢٣٥/١ والبيهقي في كتاب الصلاة بساب التثويسب في أذان الصلح ٢٢١/١ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ٢٧٢ ١٩٩/١

التهديب ١٨٠/٧ التقريب ص ٣٨٣

خمحي المكي، مولى أي محذورة روى عن أبي محدورة وعنه ابنه عنمان قال اس حجمو مقسول
 النهديب ٣٩١/٣ التقريب ص٢٢٨

 <sup>(</sup>٧) روت عن أبي محذورة ، وعنها عثمان السائب ، قال ان حجر مقبولة ،
 التهديب ١٢/١٥ ، التقريب ص٧٥٧

مثل هذا(١)٠

وعن أنس على قال من السنة أن يقول المؤذن للصبح بعد حي الفلاح، الصلاة حير من النوم مرتين (٢)

وقولهم إن (°) التثويب الرجوع غير صحيح بل التثويب التكرير ، يقال ثوب في الدعاء إذا كرره ، ومنه قوله تعالى ﴿ مثابة للناس ﴾ (١) أي يكررون الطواف به ، والزيارة لــه ، وقال الشاعر يمدح رجلا :

تخب إليه اليعملات الذو امل (V)

مثابا لافيا القبائل بعدما

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب كيف الأذان برقم (٥٠١) ٣٤١/١ والدار قطني في كتاب الصلاة باب ذكر أذان أبي محذورة ٣٣٤/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب التثويب في أذان الصبح ٢٣٢/١ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٥٠١) ١٠٠/١

<sup>(</sup>٣) سبق التعليق عليه ٣٩١٠

 <sup>(</sup>٤) سبق تخريج حديث سعد القرظ وذكر التنويب فيه، أشار إليه ابـــن المنـــذر في الأوســط ٢٣/٣
 و لم أحده عند غيره .

<sup>(</sup>٥) إن ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٦) سورة البقرة الآية ١٢٥ . تفسير ابن كثير ١٧٣/١

 <sup>(</sup>٧) البيت لأبي طالب .
 لسان العرب ٢٤٤/١ ، تهذيب اللغة ٤٣٤/١ ، تاج العروس ١٠٧/٢

وقال آخر:

يوما له من دواعي الموت تثويب٣)

وكل عبد وإن طالت سلامته أراد بالدواعي الأمراض .

#### فصل

وسلام المؤذنين على الأمراء [ بعد الأذان ] (") ، وقولهم حي الصلاة حي على الفــــلاح مكروه(") ، وقد استحبه بعض الناس(") ،

واحتج بما روى أبو يوسف القاضي (°) عن كامل بن العلاء (۱) أن بلالا أذن ، ثم (۱) جاء إلى باب رسول الله ، حسي علسى باب رسول الله ، حسي علسى الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح ، الصلاة يا رسول الله (۱)

<sup>(</sup>۱) لم أحده

<sup>(</sup>٢) بعد الأذان ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٣) صرح به جماعة منهم صاحب العدة والشيخ نصر المقدسي فإن قال الصلاة أيها الأمير فــــلا بــــأس واختار الشيرازي في المهذب حواز استدعاء الأمير على أي وجه ، ومال إليه النووي. المهذب ١١٥/١ المجموع ١٢٥

 <sup>(</sup>٤) وهو مروي عن أبي يوسف ، وكرهه محمد بن الحسن .
 المبسوط ١٣١/١ ، البدائع ١٤٩/١ ، الهداية ٢٥٠/١

<sup>(</sup>٥) صاحب أبي حنيفة رحمهما الله

<sup>(</sup>٦) التميمي السعدي الكوفي ، يقال أبو عبد الله وثقه ابن معين روى عن عطاء بـــن أبي ربــاح وأبي صالح والمنهال عمرو وعنه الأسود بن دينار وشعيب بن حرب قال ابن حجر صدوق يخطئ ، الثقات للعجلي ص٣٦٦/٨ ، التهذيب ٣٦٦/٨

<sup>(</sup>V) أذن ثم ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٨) لم أحده وروى ابن المنذر معناه في الأوسط ٣٦٦/٣

ودليلنا ما روى عبد العزيز بن رفيع "عن مجاهد أن عمر قدم مكة ، فأذن المـــؤذن ، ثم جاء فقال حي على الصلاة ، حـــي عبـــى الفـــلاح ، الصـــلاة يـــا أمــير المؤمنـــين ، فقال له عمر أمجنون أنت ؟ أما كان في دعائك لنا ما نأتيك حتى تأتينا "، .

ولو كان سنة لم يكرهه عمر، ولم ينكر عليه ٠

وروى ابن المنذر" عن الأوزاعي أنه سئل عن تسبيم المؤذنين على الأمراء بعد الأذان ، فقال أول من فعله معاوية ، وأقره عمر بن عبد العزيز ، وأنا أكرهد ؟ لأنه مفسدة لصلاتهم" فكان المؤذن إذا فرغ يقول لعمر بن عبد العزيز السلام عليك يا أمير المؤمنيين حى على الصلاة حى عبى الفلاح ، الصلاة يرحمك الله .

فأما حديث أبي يوسف فغير صحيح ؛ لأن كاملا ليس بتابعي () فتكون روايته معضلة () ونو كان صحيحا لم يخف على عمر ، فعلم أنه محدث ، والمحدث بدعة .



 <sup>(</sup>١٠) الأسدي أبو عبد الله ملكي الطائفي ، سكن الكوفة ، وروى عن أنس وأبي هريسرة والسن عمسر
 وعنه عمرو بن دينار والأعمش والسفيانان ،

عقات للعجلي ص ٣٠٤، التهذيب ٣٠١/٦

<sup>(</sup>٢) رو د اين الندر في الأوسط ٧/٧٥

<sup>(</sup>س ي لأوسط ١٧/٧ه

<sup>(</sup>٤) في الأوسط ٥٧/٣ مفسدة لقلوهم

<sup>(</sup>د/ التهديب ٣٦٦/٨ (١٥)

<sup>(</sup>۱۱) في ج : منصلة

#### فصل

ولا يستحب التثويب بن صالح " يستحب في أذان العشاء " أيضا ؛ لأن الناس تنام في ذلك الوقت فأشبه وقت الفجر .

وهذا غير صحيح لما روى أبو محذورة أن النبي الله الأذان قال " فإن كـــانت الصلاة صبحا فقل الصلاة خير من النوم " (ن)

ولأنها صلاة لا يتقدم الأذان لها على وقتها ، فلم يستحب التثويب لها كسائر الصلــوات غير الفجر .

<sup>(</sup>١) وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد.

الحاوي ٢/٢٥، حلبة العلماء ٤١/٢، فتح العزيز ١٧٣/٣، المجموع ٩٧/٣، الروضية ١/٢٦/١ المبسوط ١٩٧/١، شرح فتح القدير ٢٤٩/١، الكافي لابن عبد السبر ١٦٦/١، بداية المجتهد ١٨٣/١، المغنى ١٦٦/١، الإنصاف ٤١٤/١.

 <sup>(</sup>۲) حلية العلماء ٢/١٥، الجموع ٩٧/٣.

<sup>(</sup>T) حلية العلماء ٢/٢٥ ، المحموع ٩٧/٣

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه ص ٦٤٦

<sup>(</sup>٥) رواه أحمد ٢/٤ اوابن ماحه في كتساب الأذان بساب السينة في الأذان برقسم (٧١٥) ٢٣٧/١ والترمذي في كتاب الصلاة باب مساحاء في التثويب في الفحر برقسم (١٩٨) ٢٧٨/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب كراهية التثويب في غير أذان الصبيح ٢٤/١ وضعفه الحافظ في التلحيص ٢٣١/١ وأحمد شاكر في تعليقه على سين الترمذي ٢٨٠/١ والألباني في الارواء ٢٥٢/١ برقم (٢٣٥).

ولأنها صلاة يؤذن لها ، والناس أيقاظ '' في غالب العادة ، فلم يستحب التثويسب لهـــا كالمغرب .

فأما قوله إن<sup>(١)</sup> الناس في وقت العشاء نيام ، فليس بصحيح ؛ لأن غالب العادة أن يكونسوا أيقاظا فبطن ما قالود .

# فصل

قال الشافعي أو أحب أن لا يجعل مؤذن الجماعة إلا عدلا لإشرافه علم النساس ، وذكر الكلام إلى آخره أنه .

قال بعض أصحابنا أراد إشرافه عنى الناس أنه يعنو المئذنة ، ويشرف عنـــى الحــرم(") ، وقال بعضهم أراد أنه يشرف على مواقيت الصلاة (") ،

وكل ذلك صحيح لما روي عن النبي الله أنه قال " الإمام ضامن ، والمسؤذن مؤتمسن" ويستحب أن يكون صيتا حسن الصوت ، فإنه أحرى أن يسمع من لا يسمعه الضعيف الصوت ، والصوت الحسن يرق سامعه وتسرع إجابته (٧) .

<sup>(&#</sup>x27;) ي ج: أيقض

<sup>(&</sup>quot;) إن ساقطة في : ج

<sup>(&</sup>quot;) قر الشافعي ساقطة في : ج

<sup>(</sup>۱۵) محتصر المزي ص۱۵

<sup>(</sup>٥) جمع حرمه نضم الحاء وكسرها ما يحرم النظر إليه من النساء وغيرها المصباح ٧٢/١

 <sup>(</sup>٦) ســص عنيـــهما في الأم ١٧١/١ وانظــر المـــــهدب ١١١١/١ اخــــــاوي ٦/٢، التعليقــــــة
 سقاضي حسير ٦٥٧/٢ انحموع ١٠٣/٣

 <sup>(&</sup>quot;) عليه في مختصرالمزني والأم واتفق عليه الأصحاب
 عتصر المزني ص١٥٠ ، الأم ١٧٨/١ ، المهذب ١١١١/١ ، المجموع ١٠٣/٣

فالتمطيط (<sup>(1)</sup> مدالح روف <sup>(1)</sup> ) والبغ ي تجد الور الحدد في الصوت <sup>(2)</sup> ) لأن ذلك يقطع الصوت.

قال وأحب الإقامة إدراجا مبينا ، وكيف ما جاء بهما أجزأن ، وهذا كما قال. ﴿

والأصل فيه ما روي أن عمر في قال لأبي الزبير (^) مؤذن بيت المقدس " إذا أذنست فترسل ، وإذا أقمت فأحذم ، (')

وعن ابن عمر عله "أنه كان يرتل الأذان ويحدر الإقامة ،، (١٠)

التلخيص ١/٤٧، الثقات ١/٠٧١ تحذيب الأسماء ٢٣٢/٢ الارواء ٢٤٦/١.

والحذم الإسراع . المصباح ١٩/١ ، النظم المستعذب ١١٣/١ ، تمذيب الأسماء ١٣/٣

<sup>(</sup>١) الترسل التأتي وترك العجلة المصباح، ١١٩/١، النظم المستعذب ١١٢/١

 <sup>(</sup>۲) نص عليه في مختصر المزين والأم واتفقوا عليه
 عتصر المزين ص١٦ الأم ١٧٨/١ المهذب ١١٢/١، الحاوي ٧/٢ه، المحموع ١٠٨/٣

<sup>(</sup>٣) في ج: فالمقبط

<sup>(</sup>٤) وهو حاصل بالتغني والتطريب، المهذب ١١٩/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٣٩/٣

 <sup>(</sup>٥) وقيل المراد تفخيم الكلام والتشادق فيه،
 الحاوي ٥٨/٢، المحموع ١١٠/٣ التعليقة للقاضي حسين ٢٥٨/٢، فتح العزيز ١٦٤/٣

<sup>(</sup>٦) مختصر المزني ص٦٦

<sup>(</sup>V) نص عليه في الأم ١٧٨/١

 <sup>(</sup>A) قال الحاكم لا يعرف اسمه ، وذكره ابن حبان في الثقــــات ،وقـــال ابـــن حجـــر في التلخيـــص
 تابعي قديم مشهور .

<sup>(</sup>٩) رواه أبو عبيد في غريب الحديث ٢٤/٢ وابن أبي شببة ١٩٥/١ والبيه هتي ٢١/٢٤ والدارقطيني رواه أبو عبيد في غريب الحديث ٢٤٦/١ وابن أبي شببة ١٩٥/١ والبيه مي كتاب الصلاة باب مل ٢٣٨/١ ، الارواء ٢٤٦/١ ، ورواه الترمذي من حديث جابر مرفوعا في كتاب الصلاة باب ترسيل وحذم الإقامة حاء في الترس في الأذان والحاكم ٢٠٤/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب ترسيل وحذم الإقامة وضعفه الألباني في الارواء برقم (٢٢٨) ٢٤٣/١،

<sup>(</sup>١٠) رواه ابن أبي شيبة ١٩٥/١ وابن المنذر في الأوسط ١١/١ والبيهقي ٢٨/١

فإن حدر الأذان ورتل الإقامة أجزئه " ؛ لأن هذا تارك لهيئة الأذان ، وهي مستحبة وهي بمنبزلة من جهر بالتسبيح في الصلاة ، أو أسر القراءة في صلاة الفجر " ، وترك الاضطباع " في الطواف ، فإن ذلك كنه لا يفسد العبادة ، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه ، والله أعلم بالصواب " .



 <sup>( )</sup> محتصر المزي ص١٦ واتفق عليه الأصحاب ونص عليه في الأم.
 لأم ١٧٨/١ ، المهدب ١١١١/١ ، فتح العرير ١٦٤/٣ ، المحموع ١٠٨/٣

<sup>(</sup>٢) - مهدب ۱۶۲/۱ حببة العلماء ۱۱۶/۲

 <sup>(</sup>٣) وهو أن يجعن وسط ردائسة تحست ملكبة الأيمسن ويطسرح طرفيسة عنسي ملكسة الأيسسر
 ويكشف الأيمن، المهذب ٤٠٣/١، الوجير ١١٩/١

<sup>(</sup>٤) - مصواب ساقطة في : ج

#### مساللة

يص\_\_\_\_\_\_ خاذان الص\_\_\_\_\_ي\`` للبيصح أذان الصيصح أذانه وقال أبو حنيفة\'` وداود\'` لا يصح أذانه كالجحنون\'` .

قالوا(°) ولأنه ليس من أهل الصلاة ، فلم يصح أذانه كالذمي(١) .

(١) المميز هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الأم .

وفي وحسه أنسه لا يصبح حكماه صماحب التتمسة وعلمي المذهب همل يكمسره ؟ أكثر الأصحاب على الكراهة ونقله المحاملي عن نص الشافعي .

الأم ١٧١/١ ، المهذب ١١١١١ ، الوحيز ٣٦/١ ، حلية العلماء ٢/٢ ، الحاوي ٧/٢ ، فتــح العزيز ١٨٩/٣ ، المجموع ١٠٠/٣ ، الروضة ٣١٣/١

(۲) لا يصح أذان الصبي الذي لا يعقل وأما العاقل فيصح أذانه ، ولكن أذان البالغ أفضل .
 وعن مالك ثلاث روايات

أحدها لا يصح قاله في المدونة .

والثانية يصح مطلقا رواه أبو الفرج في الحاوي ٠

والثالثة يصح إن كان مع النساء وفي موضع لا يوحد غيره

وعن أحمد روايتان أصحهما أنه يجزي وهي المذهب وعليها الجمهور .

تحفة الفقهاء ١١١/١ ، المبسوط ١٣٨/١ ، شرح فتح القدير ٢٥٨/١ ، البدائسع ١٥٠/١ ، المعانس ١٥٠/١ ، المعنى ١٥٠/١ ، المدونة ١٥٨/١ ، مواهب الحليل ١٨٨/١ ، التاج والإكليس ١٨٨/١ ، المغنى ١٨٨/١ ، الإنصاف ٢٣٨/١

- (٣) حلية العلماء ٢/٢ ، المحلى ١٧٨/١
- (٤) الوحيز ٣٦/١، فتح العزيز ١٨٩/٣ ، المجموع ٩٩/٣
  - (٥) هَاية ج: ٢٣٨
  - (٦) فتح العزيز ١٨٩/٣ ، المحموع ٩٩/٣

ودليلنا ما روى ابن المنذر'' عن ((عبد الله بن أبي بكر )) '' بن أنس'' أن عمومة لهـم كانوا يأمرونه أن يؤذن لهم'' فيؤذن لهم ، وأنس ﷺ شاهد فلا ينكر ذلك.

ومن القياس ما جاز أن يكون إماما للبالغين في صلاة النافلة ، صح أذانـــه كالبــالغ(٠) ، ولأنه مسنم يصح قوله في الاستئذان(١) فصح أذانه كالبالغ .

ولأنه ذكر يصح موقفه في الصلاة(٧) فصح أذانه كالبالغ.

فأما قولهم (^) غير مكلف فلم يصح أذانه كالمجنون ، قلنا لا يمتنع أن يكون غير مكلف ويصح أذانه كما تصح إمامته ، وتصح طهارته ، ثم المعنى في المجنون أنه لا تصح طهارته ولا موقفه في الصلحة ، ولا تصلح امامته ، أو لا (١) يقبل قوله في الاستئذان ، أو لا (١) تقبل الهدية على يده والصبي بخلاف ذلك .

<sup>(</sup>١) الأوسط ٤١/٣ وفي الأصل عبيد الله والتصحيح من الأوسط

 <sup>(</sup>٣) الل حمد بن عسرو بن حزم بن زيد الانصاري ، أبو محمد سمع من أنسس وعسروة وعمسر وعسه ، ذرهري ومالك والسفيانان كان تقة كثير الحديث توفي سنة ١٣٥هـــ وهو ابن سبعين سنة .
 مديب الأسماء ٢٦٢/٢ انسير ١٤٤/٥ تحذيب التهديب ١٤٤/٥

<sup>(</sup>٣) أن أنس ليست عند ابن المنذر وهي خطأ

<sup>(؛)</sup> كدية ب: ١٧٢

<sup>(</sup>٥) المهدب ١٨٣/١ ؛ حلية العلماء ١٩٧/١

<sup>(</sup>٢) النهدات ۲/۲۳۱ ، الوحيز ۹/۲

 <sup>(</sup>٧) حبية العلماء ٢١٣/٢ الخاري ٢٤٠/٢

<sup>(</sup>۵) و ج : انه غیر مکلف

<sup>(</sup>١٤) نو ج : ولا

٧٠: ١٥ (١٠)

وقولهم ليس من أهل الصلاة فأشبه الذمي ، فنقول لا نسلم ، بل هو من أهــــل الصـــلاة ( والقرب )(١) والطاعات .

يدل عليه قوله على "مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر" (١٠)

ولأن عندهم تصح إمامته في النافلة"، والذمي بخلاف ذلك ، فبان الفرق بينهما .

### فصل

قال في الأم (\*) إذا كان له مؤذن بصير بالمواقيت حاز أن يضم إليه أعمى اقتداء برسول الله الله الله فإنه ضم إلى بلال ابن أم مكتوم .

فإن كان البصير لا يعرف المواقيت ، فلا يجوز أن يكون (( معه )) أعمى ؛ لأنه [ لا ] كان البصير لا يعرف المواقيت ، فلا يجوز أن يكون (( معه )) عكنه أن يؤذن بيقين (٢٠) .

- (٢) رواه أحمد ٢٠١/٣ وأبو داود في باب منى يؤمر الغلام بالصلاة من كتاب الصلاة برقـــم (٤٩٤) ٢٣٢/١ والترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء منى يؤمـــر الصـــي بــالصلاة رقــم (٤٠٧) ٢٣٠/١ والدارقطني في كتاب الصلاة باب الأمر بتعليم الصلـــوات والضـــرب عليـــها ٢٣٠/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب الصبي يبلغ في صلاتـــه ٢/٤١ وصححــه الألبــاني في الارواء ١٨٢/٢ والأرناؤوط في تحقيق حامع الأصول ١٨٧/٥
- (٣) اختلف علماء الحنفية في إمامة الصبي في النافلة بعد إتفاقهم على عــدم صحبها في الفريضة .
   أما في النافلة فأحازه مشايخ بلخ و لم يجـــزه مشــايخ مــا وراء النــهر بخــارى وسمرقنــد ،
   واختاره المرغيناني .

تحفة الفقهاء ١/٩٦١ ، الحداية ١/٣٦٧ ، العناية ١/٣٦٨

- 1 1 1 (2)
- (°) ( معه ) ليست في النسختين وبما يصح المعني .
  - (٦) لا ساقطة في : ب
- (V) باتفاق الأصحاب · المهذب ١١٢/١ ، فتح العزيز ١٩٩/٣ ، المجموع ١٠٣/٣

<sup>(</sup>١) في ب: القرب

### فصل

ويستحب أن يجعل الأذان في أولاد مؤذني رسول الله ﷺ '' فإن لم يوجـــدوا ففـــي أولاد الصحابة رضى الله عنهم ·

فإن لم يوحدوا ففي رحل عالم صالح"، فإن استووا في الدرجة استهموا" لما روي عسن النبي في قال " لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لفعلوا ،، "

وروي أن ثلاثة اختصموا إلى عمر ﷺ في الأذان ، فجعل لواحد الفجر ، ولآخر الظهر والعصر ، والثالث (°) المغرب والعشاء ،، (¹)

وقيل إن الناس اختصموا في القادسية في الأذان فترافعوا(٢) إلى ســـعد ابـــن أبي وقـــاص فأقرع بينهم ،، ٨)

<sup>(</sup>۱) نص عليه الشافعي واتفقوا عليه · ﴿ المهذب ١١١/١ ، فتح العزيز ٢٠٤/٣ ، المجموع ١٠٤/٣ ، الروضة ٣١٣/١

<sup>(</sup>٢) عص عليه في مختصر المزيي ص٢١

<sup>(</sup>٣) أي أقترعوا المصاح ١٥٣/١

<sup>(</sup>٤) رواه البحساري في كتساب الأذان سيسسات الاسسستهام في الأدان برقسم (٥٩٠) ٢٢٢/١ ومسلم في كتاب الصلاة بات تسوية الصفوف وإقامتها (٤٣٧) ٢٢٥/١

<sup>(</sup>٥) ي ج : ولآخر

<sup>(</sup>٦) الأوسط ١٠/٣ بدول إسناد

<sup>(</sup>٧) في ج : وترافعوا

قال ويستحب أن يكون المؤذنون اثنين لأنه الذي حفظنـــا عــن رســول الله هفا (۱) ، فإن اقتصر على مؤذن واحد أجزأ (۱) ؛ لأن النبي هلك اقتصر علـــى أبي محـــذورة بمكــة ، وعلى سعد القرظ بقباء ،،

قال رحمــه الله في الأم (") ولا يضيــق أن يكــون المؤذنــون أكــثر مــن أثنـــين ، وقال أبو على الطبري لا يزاد على أربعة (أ) ؛ لأن عثمان فلله كان له أربعة مؤذنـــين (") ، قال أصحابنا لا يعرف هذا ، والصحيح أنه يجوز (") أن يزيد ما شـــاء علــى الاثنــين (") ؛ لأن الشافعي لم يحدد العدد في ذلك (") ،

فإن كان المؤذنون جماعة استحب أن لا يؤذن جميعهم دفعة واحدة ، بل واحد بعد واحداد على أذان من تقدم واحداد أن ، فإن خرج الإمام قبل فراغ جميعهم قطع الأذان ، واقتصر على أذان من تقدم

<sup>(</sup>۱) مختصر المزني ص١٦

 <sup>(</sup>۲) نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب .
 الأم ١٧٠/١ ، المهذب ١١٥/١ فتح العزيز ، ٢٠٠/٣ ، الحاوي ٥٨/٢ ، المجموع ١٢٣/٣

<sup>14./1 (4)</sup> 

<sup>(3)</sup> وتابعه الشيخ أبو حامد والمحاملي والسرخسي والبغوي وصاحب العدة والروياني ونقله صاحب البيان عن الأكثرين وأقره صاحب المهذب المهذب المهذب المادب المحاوي ٥٨/٢ ، المحموع ١٢٣/٣ ، الروضة ١٦١٦ ، التعليقية للقاضي حسين ٢٠٠/٢

<sup>(</sup>٥) قال ابن حجر هذا الأثر ذكره جماعة من فقهاء أصحابنا ولا يعرف له أصل التلخيص ١ ٣٤٨/١

<sup>(</sup>٦) في ج: يجوز له

<sup>(</sup>٧) تابع المصنف عليه جماعة من المحققين منهم صاحب الشامل وصاحب التتمة وصاحب الحاوي ونقل البندنيجي أن الشافعي نص على حوازه في القديم قال النووي وأقسوال أصحابنا بنحر ما ذكر هؤلاء مشهورة فالصواب أن الضبط بالحاجة والمصلحة وأن بلغوا ما بلغوا ا.هـ الحاوي ٥٨/٢ ، فتح العزيز ١٩٩٣ ، المحموع ١٢٣/٣ ، الروضة ٣١٦/١

<sup>(</sup>A) IE, 1/. VI

<sup>(</sup>٩) مختصر المزني ص١٦

ويصني حتى يدرك فضيلة أول الوقت''، وإن كان المسجد واسعا تفرق المؤذنون عنسسى أركانه ، وأذنوا كلهم دفعة واحدة'' يسمع كل واحد منهم مسن (يليسه)''، ويجب أن يتعاهد الإمام الوقت ؛ لكيلا يغفل المؤذن عن الأذان في أول الوقت''،

# مساللة

ولا يجوز للإمام أن يرزق المؤذن ، وهو يجد من يتطوع بالأذان (°) ؛ لأن الإمام جعل لـــه النظر في بيت المال على وجه المصلحة ، وهذا من المصلحة .

فإن لم يجد متطوعا رزق واحدا<sup>(۱)</sup> ، ولا يزيد على ذلك ؛ لأن الكفاية تسقط بـــه ، ولا يجوز أن يخرج من بيت المال ما لا تدعو الحاجة إليه .

وإن أراد أن يرزق من ماله غير واحد (٢) جاز ، ويرزق المؤذن من خمس الخمـــس مــن الفيء (^) والغنيمة الذي كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

<sup>(</sup>۱) الأم ۱/۷۱/۱، المهذب ۱/۰۱۱، التعليقــــة للقـــاضي حســـين ۱/۲۳، اخـــاوي ۱۹۹۲، فتح العزيز ۲۰۲/۳، الروضة ۱/۳۱، المجموع ۱۲۳/۳

<sup>(</sup>٢) وال اختلفت أصواتهم لم يجز لأن فيه تشويشا على الناس قاله الشيخ أبو حامد والقاضي حسسين اخاوي ٩/١ ، التعليقة للقاضي حسير ٦٦١/٢ ، فتح العزيز ٣٠٢/٣ ، المحسوع ٣٢٣/٣ ، المحسوع ٣١٦/١ ، المحسوع ٣١٦/١ ، المحسوع ٣١٦/١ ،

<sup>(</sup>٢) و ب : تلاتة

ع) بص عليه في الأم ١٧١/١ ، المحموع ١٢٨/٣

<sup>(</sup>٥) محتصر المربي ص١٦

<sup>(</sup>٣) بقل عليه واتفق عليه الأصحاب ، الأم ١٧١/١ ، الحياوي ٩/٢ ٥، المهدب ١١٥/١ ، الوجير ٣٦/١ ،التعليقة ٦٦١/٢ ، فتح العزيز ١٩٦/٣ ،اجموع ١٢٦/٣ ، الروصة ١٩٥/١

<sup>(</sup>٧) ئي - : من ماله عيره عير واحد

<sup>(</sup>٨) وهو المَالَ الذَّي يؤحد من الكفار من غير قتالُ ٠ المُهذَب ٣٠٢/١

وأما أربعة أخماس الفيء فكانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم له لمان مسات انتقلت إلى الغزاة على أحد القولين .

فعل منها المودن . وزأن يرزق منها المودن . وغلى القول الثاني انتقلت إلى المصالح ، فيجوز على هذا أن يرزق منها (١) ، وأما الصدقات وأربعة أخماس الغنيمة ، فلا يجوز أن يرزق منها المؤذن .

قال الشافعي رضي الله عنه لأن لكل مالكا موصوفا (<sup>٧</sup>) يعني الثمانية الأصناف والغـــانمين. إذا ثبت هذا فهل يجوز عقد الإحارة على الأذان أم لا؟

الذي عليه عامـــة أصحابنـا وذكـره أبـو علـي الطـبري في المحـرر أنــه يجـوز عقد الإجارة على الأذان (^) .

<sup>(</sup>١) نص عليه في مختصر المزين ص١٦ وفي الأم ١٧١/١

<sup>(</sup>٢) المهذب ٣٠٠/٣، الروضة ٥/٧١٧، مغني المحتاج ١٤٦/٤

<sup>(</sup>٣) الحاوي ٦١/٢ ، الروضة ٥/٧١٣

<sup>(</sup>٤) الروضة ٥/٧١٠ ، مغني المحتاج ١٤٤/٤

<sup>(</sup>٥) لعل الأصوب ولما

<sup>(</sup>٦) المهذب ٣٠٣/٣، الروضة ٥/٩١٩، نماية المحتاح ١٣٣/٦

<sup>(</sup>٧) الأم ١٧١/١ واتفق عليه الأصحاب ، المحموع ١٢٦/٣

<sup>(</sup>A) صححه الفوراني وإمام الحرمين وابن الصباغ والمتسمولي والغسزالي والكيسا الهراسسي والشاشسي والرافعي والنووي

وبه قال مالك'' ٠

وقال أبو بكر بن المنذر" لا يجوز عقد الإجارة على الأذان عنى مذهب الشافعي رحمـــه الله ؛ لأنه قال ويرزقهم الإمام" ، ولو جــــاز عقـــد الإحــارة لقـــال ويســـتأجرهم ، كما قال في الحج إنه يستأجر من يحج" .

وتبعه الشيخ أبو حامد على ذلك<sup>(٠)</sup> .

وهذا ليس بشيء ؛ لأن قول الشافعي رحمــه الله ويرزقــهم ، لا يـــدل علـــى أنــه لا يجوز عقد الإجارة .

شهذب ١١٦/١، حلية العلماء ٢/٤٦ ، فتسمح العزيسز ١٩٧/٣ الوحسيز ١١/٢٦، المحمسوع ١٢٧/٣ الروضة ١٩٥/١

- (١) المدونة ١٦/١، مواهب الجلين ١١٥/٢، التاج والإكليل ١١٥/٢، بداية المجتهد ٢٦٨/٢
  - (٣) اختاره ابن المنذر و لم يعزه للشافعي ، الأوسط ٣٤/٣
    - 141/1-31 (7)
    - (3) Pry1
- (٥) واختساره صداحب الحساوي والقفسال وصححه امحساملي والبندىيجسسي والنعبوي ،
   والوجه الثالث يجوز للإمام دون آجاد الناس.
- الحساوي ٢١/٢، التعليقية للقياضي حسيسير ٢٦٢/٢، فترسح العزيسيز ١٩٨/٣، المحسوع ١٢٧/٣، الروضة ١٠٥/١
- (٣) كرهه أبو حبيفة وقال أحمد حنيل لا يجلسوز أخلد الأحسرة علسى الأذان في ظلم مذهبه، وعنه يجوز وعنه يكره إلا نس كال فقيرا هذا في عير ما يأحد من ببت المال وإلا فيحوز، المسوط ١/٠٤٠، تحفة الفقهاء ١١٣/١ البدائع ١٥٢/١ الاحتيال تعيسل انحتار ١٤٤/١، شرح فتح القدير ٢٥١/١، المعنى ٢٠/٢ الإنصاف ٤٠٩/١
  - (٧) كرهه الأوزاعي إلا إدا فرص له من بيت المال ، الأوسط ١٦٣/٣ ، المعني ٧٠/٢

قالوا ويدل عليه أن أبي بن كعب أراد أن يأخذ على تعليم القرآن قوسا، فقال [له] (١) النبي هذا ( أتحب أن يقوسك الله قوسا من نار ؟ ) (١)

ودليلنا أن نقول المؤذن حاشر أهــل الفـرض إلى أذانـه ، فحـاز عقـد الإحـارة عليه كالعامل في الصدقات ·

ولأن الأذان عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه ، فجاز عقد الإحارة عليه ، أصله بناء المساجد والقناطر ، وكتب المصاحف (١٠) .

ولا يدخل على هذا الإمامة العظمى ، فإنه يجوز أخذ الرزق عليها ، ولا يجوز عقد الإجارة عليها(°) ؛ لأنها ليست عملا معلوما ، وإنما هي معقودة إلى الموت .

ولا يدخل عليه الجهاد ، فإن قيل الوقوف في الصف (١) يجوز أخذ الرزق عليه والأحسرة ، مثل أن يستأجره الإمام يسير مع الغزاة شهرا ، فأما إذا وقف في الصف ، فلا يجوز (١٠) أحسذ الرزق ، ولا الأحرة على وقوفه في تلك الحال (٨) ؛ لأنه متعين عليه .

<sup>(</sup>١) له ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٢) رواه ابن ماحه في كتاب التجارات باب الأجر على تعليه القسرآن برقهم (٢١٥٨) ٧٣١/١، والبيهقي ٢/٥١٦) ٨/٢ وفي الإرواء برقم (١٧٥١) ٨/٢ وفي الإرواء برقم (١٤٩٣) بشواهده

<sup>(</sup>٣) المهذب ٢٤٥/٢ ، الوحيز ٢٣٢/١

<sup>(</sup>٤) المغنى ١٩/٨

<sup>(</sup>٥) لم أحد من نص عليها

<sup>(</sup>٦) أي في الجهاد

<sup>(</sup>٧) في ج: فلا يجوز له

<sup>(</sup>٨) الروضة ٢٦٢/٤ ، الوحيز ٢٣٢/١

ولا يدخل عليه الصلاة بالناس فإنه لا يجوز أخذ الرزق عليها ، ولا عقد الإحسارة (١٠٠٠ ولا عليه المحدور أخذ الرزق وعقد الإجارة عليه (١٠٠٠ .

وقياس" آخر نقول أعلام بدخول الوقت ، فجاز عقد الإجارة عيه ، أصله إذا أستأجر من يعلمه بزوال الشمس ، أو بدخول أوقات سائر الصنوات .

فإن قيل المعنى في الأصل أنه ليس بقربة ، فحاز عقد الإجارة عليه ، والأذان قربة فلم يجز عقد الإجارة عليه .

قلنا معارضة الأصل لا نسلمها ، وعندنا أن الإعلام بدخول الوقت قربة ، ومعارضة الفرع تبطل ببناء المساجد وكتب المصاحف ، فإن ذلك قربة ، ويجوز عقد الإجارة عليه ، فإن قيل المعنى في الأصل أنه يجوز استئجار الذمي للإعلام بالوقت ('' ، فلهذا حساز عقد الإجارة عليه ، وليس كذلك الأذان ، فإنه لا يجوز استئجار الذمي عليه ،

قلنا لا نسلم معارضة الأصل بل الذمي لا يقبل خبره ، ولا شهادته على دخول الوقت ؛ لأن الشافعي رحمه الله قال ولا يقلد الأعمى ذمياً في استقبال القبلة(٥٠٠ .

وأما معارضة الفرع فتبطل بالاستئجار على كتب المصاحف ، فإنه لا يجوز أن يســــتأجر عليه الذمي ، ويجوز استئجار المسلم عليه .

وطريقة أخرى أنا (١) نبني هذه المسألة (٧) على جواز الاستئجار على تعليم القرآن(١)

<sup>(</sup>۱) الروضة ۲۲۲/۶ ، الوحيز ۲۳۲/۱

<sup>(</sup>٣) المُهِذَب ٣٧٧/٣ ، مغنى المُحتاج ٢٦٠/٦

<sup>(</sup>٣) ي ج : قياس

<sup>(</sup>١٤) في ج: بدحول الوقت

<sup>(</sup>٥) محتصر آلمزيي ص٢٦

<sup>(</sup>١) أنا ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٧) هده المسألة ساقطة في :ج

<sup>(</sup>٨) مُهَدُّب ٢٥٠/٢ ، الوجيز ٢٣٢/١

والدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم (إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتــاب الله عز وجل )(''.

فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله عليه السلام ( اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجوا ) فنقول أراد بذلك إذا وجدت متطوعا به(١٠).

نقول وأما احتجاجهم بحديث ابن عمر ، فنقول القياس مقدم على قـــول الصحـــابي(\*\*) والتابعي إذا خالف الصحابي اعتد بخلافه(\*\*) ، وقد خالفه ابن أبي محذورة .

على أنا نحمله على أنه كره لابن أبي محذورة أخذ الأجرة على الأذان قبل أن يستحقه ، ولا يجوز الظن بابن عمر رضي الله عنه أنه أبغض مسلما لأمر مختلف فيه.

وأما قولهم قربة فأشبهت الصوم والصلاة والجهاد ، فإنه يبطل ببناء المســــاحد وكتــب المصاحف فإنما قربة ، ويجوز عقد الإحارة عليها ، ثم المعنى في الأصل أنه لا يجوز أخذ

<sup>(</sup>١) رواه البخاري في كتاب الطب باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم (٥٤٠٥) ٥٢١٦٦/

<sup>(</sup>٢) تماية ج: ٢٤٠

<sup>(</sup>٣) يجب ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٤) في ب: الأجرة

<sup>(</sup>٥) رواه ابن ماحة في كتاب الرهون باب أجر الإحراء برقــم (٢٤٤٣) ٨١٦/٢ والبيــهقي ٢٠٠/٦ وأبــو نعيــم في الحلبــة ١٤٠/٧ ، وصححــه ابـــــن حجــــر في التلخبــــص ٩٩٣٠ ، والألباني في الإرواء ٣٢٠/٥

<sup>(</sup>١) في ج: وبه

<sup>(</sup>V) المستصفى ۱/۲۸،

<sup>(</sup>٨) الأحكام للآمدي ١٣٣/٣ ، المستصفى ١/٥٥١ ، نماية السول ٤٠٣/٤

الرزق عليها ، فلصم يجز "عقد الإحرارة عليها ومسألتنا بخلاف ذلك . أو نقول الصوم والصلاة والجهاد ( فعنها ) " لا يتعدى فاعلها ، فلهذا لا يجوز عقد الإحارة عليها ؛ لأنه يصير مسقطا لنفرض عن نفسه ، فلا يجوز أن يأخذ من غيره عوضا وليس كذلك الأذان ، فإن نفعه يتعدى فاعله ومحشرهم إلى الصلاة ، فلهذا حاز عقد الإحارة عليه .

وأما قولهم يجب أن يفعل الأذان عنري وجه القربة ، وإذا أحد عليه الأجرة لم يحصل مفعولا على وجه القربة .

قلنا ليس يخرجه أخذ الأجرة عليه عن القربة ، كما لا يخرجه أخذ الرزق عليه من ذلك، فإن قيل الرزق يأخذه بغير مشارطة ، وإنما يدفعه الإمام إليه إذا عنه منه الحاجه ، والأجرة تفتقر إلى مشارطة .

قلنا الرزق وإن كان يؤخذ من غير مشارطة ، فليس يخرجه ذلك عن أن يكون بدلا عـن الأذان ، وإذا كان يؤخذ بدلا عن الأذان ، ويكون الأذان طاعة فكذلك الإجارة.

وأما احتجاجهم بحديث أبي ﷺ في ( القوس ) ( الفول يعارضه حديـــــ الخـــدري في الرقية بالقرآن ( ) ، وهو أصح .

<sup>(</sup>١) في ج: فلا يجوز

<sup>(</sup>٢) ي ب: ويفعلها

<sup>(</sup>٣) في ج : يجوز له

<sup>(</sup>٤) يى ب: القولين وسبق تخرجه ص ٧٠٥

<sup>(</sup>٥) سبق تحریجه ص ۷۰۷

على أنا نحمله على أنه شرط قوسا مجهولا ، أو يكون شرط قوسا مـــن عظـام الميتـة وعصبها(١) ، فلهذا قال النبي عظم ما قال .

وقولهم" تعليم القرآن مجهول لاختلاف حال"المتلقن باطل بالاستئجار، على خياطة الثوب، وذبح الشاة، فإن عدد الغرزات، وعدد حزات السكين مجهولة، وتصح الإجارة عليه، والله أعلم.

الأذان (1) قربة وطاعة ، والدليل على ذلك قوله ه ( الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين )(٥)

وعن أبي هريرة عليه السلام قال ( المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس سمعه)(٢) والرطب الأحياء واليابس الجمادات ،

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي الله قال ( من أذن ثنتي عشرة سنة ، وجبت لـــه الجنة ، وله بكل أذان ستون حسنة ،وبكل إقامة ثلاثون حسنة )(٧)

وفي هذا حجة على أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأن الأذان أكثر من الإقامة فكان توابه أكثر^،

<sup>(</sup>۱) لأنها نحسة على المذهب ، المهذب ۲۸/۱ ، الحاوي ۵٦/۱ ، فتح العزيز ، ۲۹۹/۱ ، المجموع ۲۳٦،۲۳۱/۱

<sup>(</sup>٢) في ج: وقولهم على

<sup>(</sup>٣) في ج: حفظ

<sup>(</sup>٤) نماية ب : ١٧٤

<sup>(</sup>٥) سبق تخریجه ص ٦٦٣

<sup>(</sup>٦) سبق تخریجه ص ٦٦٥

<sup>(</sup>٧) رواه ابن ماحة في كتاب الأذان باب فضل الأذان وتسبواب المؤذنيين برقيم (٧٢٨) ٢٤١/١ ، والجاكم في كتاب الصلاة باب من أذن ثنتي عشرة سنة ٢٠٥/١ ، والبيهقي في كتاب الصلاة باب الترغيب في الأذان ٤٣٣/١ ، وقواه النووي ، المجموع ٩٩/٣ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ، برقم (٤٣) ٢٧/١

<sup>(</sup>A) سبقت المسألة ص ٦٥٠

#### فصل

قال بعســـن الأذان أن النبي الإمامـــة أفضـــل مـــن الأذان الأذان أوقال بعضهم الأذان أفضر الأذان أفضر أو الإمام ضــامن أن المؤذن مؤتمن والإمام ضــامن أن فالمؤتمن أفضل من الضامن أن النبي المؤتمن أفضل من الضامن أن المؤتمن أن المؤ

والأول هو الصحيح والدليل عليه أن النبي الله كان يؤم ولا يؤذن ، و لم يكـــن عليــه السلام ليترك الأفضل للأدنى .

فإن قيل لو أذن النبي ﷺ لكان يقول وأشهد أني رسول الله ، وفي ذلك إحالة للفسظ" الأذان ، فلأجل هذا تركه .

قلنا هذا غير صحيح من وجهين :-

أحدهما لو أذن وقال أشهد أن محمدا رسول الله حاز ذلك ، كما كان <sup>(٧)</sup> يقـــــول

 <sup>(</sup>۱) وهو الأصح عند الخراسانين ونقلوه عن نص الشافعي وصححه المصنف وقضيع بـــه الدارمـــي
 واختاره الرافعي في انحرر ،

المهذب ١٠٧/١ ، الحاوي ٦٢/٢ ، فتح العزيز ١٩٣/٣ ، المحموع ٧٨/٣ ، الروضة ١٩١٤/١

<sup>(</sup>٢) نص عليه في الأم وبه قال أكثر الأصحاب والوحه الثالث هما سواء حكاه صاحب البيان والرافعي والرابع إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجميع حصافا فهي أفضل وإلا فسسالأدان نقسه الرافعي عن أبي عني الطبري وأبي القاسم بن كج والمسعودي وأختاره القاضي حسين ، الأم ١٧٨/١ مختصر المزني ص ١٦ الوحيز ٣٦/١ ، حلية العلماء ٣٦/٢ ، التعليقسة للقساضي حسين ٢/٣٨ ، فتح العزيز ١٩٣/٣ ، المحموع ٧٨/٢ الروضة ٢١٤/١ .

<sup>(</sup>٣) قال ساقطة في : ج

<sup>(</sup>٤) سبق تحريحه ص ٣٦٣

<sup>(</sup>٥) المهدب ١٠٧/١، فتح العزيز ١٩٣/٣، المحموع ٧٨/٣

<sup>(</sup>١٠) في ج: لفظ

<sup>(</sup>V) كان ساقطة في -

في التشهد (١) وفي الخطبة(١) .

والثاني أنه لو كان ترك [ الأذان ] " لهذا المعنى ؛ لأذن أبو بكر وعمر رضي الله عنهما من بعده ، ولما لم يفعلا ذلك علم ألهما تركاه للإمامة التي هي أفضل منه (١٠) .

فأما قولهم المؤتمن أفضل من الضامن ، فليس في كل موضع ، ألا ترى أن رجلاً موسراً لو ضمن عن معسر ديناً عليه ، لكان أفضل من مؤتمن على وديعة .

فكذلك (°) لا يمتنع أن يكون في الأذان والإمامة الضامن أفضل من المؤتمـــن والله أعلـــم. قال أبو علي الطبري رحمه الله / فالأفضل أن يجمع الرحل بين الأذان والإمامة (١) ؛ ليحــوز الفضيلتين بذلك (٧) .

<sup>(</sup>۱) انظر صحيح البخاري كتاب صفة الصلاة باب التشميه في الآخسرة برقسم (۷۹۷) ٢٨٦/١، ومسلم في كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة برقم (٤٠٢) ٢٠١/١

<sup>(</sup>٢) انظر صحيح مسلم كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة برقم (٨٦٨) ١٩٣/٢

<sup>(</sup>٣) الأذان ساقطة في : ب

 <sup>(</sup>٤) قال النووي رحمه الله المجموع ٧٩/٣ يجاب عن هذا بألهم كانوا مشغولين بمصالح المسلمين السبي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم فلم يتفرغوا للأذان ومراعاة أوقاته .

ويؤيد هذا ما رواه البيهقي بإســـناد صحيــح عــن عمــر بــن الخطــاب رضــي الله عنــه قال "لو كنت أطيق الأذان مع الخلافة لأذنت" ا.هــ

قلت هذا الأثر أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة باب الترغيب في الأذان ٤٣٣/١ .

<sup>(</sup>٥) في ج: فلذلك

<sup>(</sup>٦) وبسه قسال ابسن كسج واختسساره صساحب الحسساوي والنسسووي في المحنمسوع، والقول الآخر يكره وبه قال كثير من الأصحاب ونص عليه الجويني والبغوي، الحاوي ٦١/٢، فتح العزيز ١٩٥/٢، المجموع ٧٩/٣، الروضة ٣١٤/١

<sup>(</sup>V) بذلك ساقطة في : ج

وروى عن النبي ﷺ [ أنه ] ( المؤذنون أطول الناس أعناقـــا يـــوم القيامـــة ) ( المؤذنون أطول الناس أعناقـــا يـــوم القيامـــة ) قيل في معناه ألهم أشد الناس رجاء لثواب الله ، يقـــول القـــائل امتـــدت إليـــك عنقـــي أي رجوت أن تثيبني وتعطيني .

وقيل إن الناس ينجمهم العرق يوم القيامة إلا المؤذنين ، فإن الله تعالى يطيــــل أعناقــهم ليخلصهم مما الناس فيه.

وقيل إنما الحديث أطول الناس إعناقا ، والإعناق إسراع السير ، فأراد ألهم أشد الناس وأسرعهم سيرا إلى الجنة (٢) ، والله أعلم.

#### مسألة

فأستدل من نصره بما روي عن عبد الله بن زيد الله على قال له ( ألق الأذان على بلال فإنه أندى منك صوتا ) فقال يا رسول الله كنت أحب أن أليه، فجعل له الإقامة""

<sup>(</sup>١) أنه ساقطة في : ب

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم في كتاب الصلاة باب فضن الأدان وهرب الشيطان عند سماعه برقم (٣٨٧) ٢٩١/١

<sup>(</sup>٣) شرح النووي لمسلم ٩٢/٤ ، تحديب الأسماء ٣٦/٣ ، المصباح من ٢٢٣

 <sup>(</sup>٤) نص عليه الشافعي وبه قال أحمد في ظاهر مذهبه وعنه رواية المؤدن وعيره في الإقامــــة ســـواء .
 الأم ١٧٥/١ ، المهدب ١١٥/١ ، الحاوي ١٩/٢ ، فتح العزيز ٢٠١/٣ . المحســـوع ١٢١١٣ .
 المعني ٢١/٢ ، الإنصاف ١٦٧/١

<sup>(</sup>٥) وبه قال مالك ٠

 <sup>(</sup>٦) رواه أبر داود في كتاب الصلاة باب في الرحس يسؤدن ويقيسم آحسر برقسم (٥١٢) ٣٥١/١
 والبيسهقي في كتساب الصلاة ساب الرحسس يستؤدن ويقيسم عبسيره ٣٩٩١.
 وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود ص٤٤ برقم (١٠٠)

قالوا (ولأن) (۱) الإقامة أذان دليله قوله ﷺ (بين كل أذانسين صلاة لمن بشاء) (۱) فتقول أذانان مسنونان ، فلا فرق بين أن يفعله هما واحد ، أو اثنان قياسا على الأذانين في وقتين .

ودليلنا قوله ﷺ لبلال في حديث زيـــاد ابــن الحــارث" ( إن أخــا صــدا أذن ، ومن أذن فهو يقيم ،، (\*)

فإن قيل إنما فعل فلسك عقوبة لبلك في تساخره عنه . قلنا هذا غير صحيح **لوجهين**: –

وإذا كان تـــأخر بــلال لعــذر لم يلزمــه في ذلــك شـــي، يوجــب عقوبتــه .

<sup>(</sup>١) في ب: فلأن

<sup>(</sup>۲) سبق تخریجه ص ۲۱۷

<sup>(</sup>٣) سبقت ترجمته ص ٩١٥

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب في الرحل يـوذن ويقيـم غـيره برقـم (١٩٥) ٢٥٣/١ والترمذي في كتاب الصلاة باب ما حـاء أن مـن أذن فـهو يقيـم برقـم (١٩٩) ٢٨٣/١ والبيـهقي في كتـاب وابن ماحة في كتاب الأذان باب السنة في الأذان برقم (٧١٧) ٢٣٧/١ والبيـهقي في كتـاب الصلاة باب الرحل يؤذن ويقيم غيره ٢٩٩/١ وضعفه ، وكذلك ضعفه النــووي في المحمـوع الصلاة باب الرحل يؤذن ويقيم غيره ٢٩٩/١ وضعفه ، وكذلك ضعفه النــووي في المحمـوع وفي الملحب ٢٥٥/١ والألباني في الارواء برقـم (٢٣٧) ٢٥٥/١ وفي السلسلة الضعيفة برقم (٣٥) ٢٥٥/١

<sup>(</sup>٥) سبقت ترجمته ص ۲۵۷

<sup>(</sup>٦) سبقت ترجمته ص ٦١٥

<sup>(</sup>Y) لم أجده

والثاني أن الأمر لو كان كما ذكروه لم يكن لقول رسول الله ﷺ ( من أذن فهو يقيم ) معنى ؟ لأنه علل فكان الله يبطن تعليله .

فإن قالوا أراد النبي ﷺ إكرام زيـــاد وتشـــريفه ليفتحـــر بـــه إذا رجـــع إلى قومـــه . قلنا لو أراد ذلك ما كان لقوله من ( من أذن فهو يقيم ) معنى .

ولما قال هذا القول مع أمره إياه بالإقامة كان علة لها ، ألا ترى أن النبي الله وجم ماعزا الأنه زين، " وسجد في الصلاة قبل السلام لأنه سها ،، "

فلو قال قائل إنما رجم ماعزا ؛ لأحل قتل تقدم منه [وسجد] " قرأ" سجدة ؛ لكـــان مبطلا لتعليل الشريعة كذلك في مسألتنا مثله.

ويدل عليه من القياس ألها ( فعلان )(٢) يتقدمان الصلاة ، فاستحب أن يفعلهما واحسد كخطبتي الجمعة(٧) .

فإن قيل المعنى في الخطبتين أنهما ( لا يتخللهما ) (^ اما يفصل أحدهما عــــن الأخــرى ، فلذلك استحب أن يفعلها واحد ، والأذان والإقامة يتخللهما ما يفصل أحدهما عن الآخــو فلذلك فارق الخطبتين .

<sup>(</sup>١) في ج: وكال

 <sup>(</sup>۲) رواه البحاري في كتاب المحاربين باب هن يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت برقم ٦٤٣٨
 ) ومسلم في كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزي برقم ١٦٩١

 <sup>(</sup>٣) رواه البحاري في كتاب ابوات السهر باب ما حاء في السهر إدا قاء من ركعتي الفريضة برقم
 (٣) ومسلم في كتاب المساحد باب السهر في الصلاة والسجود له برقم (٥٧٠)

<sup>(</sup>٤) وسجد ساقطة في ب

<sup>(</sup>٥) ي - : آية سحدة

<sup>(</sup>٦) ي س: فصلار

<sup>(</sup>٧) سبق التعليق عليها راجع ص ٦٦٣

<sup>(</sup>٨) في ب: يتخللها

قلنا هذا باطل لأن الجلسة بين الخطبتين تفصل احداهما(١) عن الأخرى ، ولأن الإقامـــة تفصل بين الخطبة الثانية وبين الصلاة .

ومع ذلك المستحب" أن يفعل الخطبة والصلاة واحد ، فبطل ما قالوه ، وأما احتجاجهم بأن النبي على جعل الإقامة لعبد الله بن زيد ، فنقول أراد أن يستطيب بذلك نفسه لما حرمه الأذان ، وقد يترك المستحب في بعض الأوقات لما هو أولى منه.

وأما قولهم أذانان مسنونان ، فلا (<sup>۱۲</sup> فرق بــــين أن يفعلــهما واحـــد ( أو اثنـــان )<sup>(۱)</sup> كالأذانين في وقتين .

فالجواب أنه لا يمتنع أن يكون الشيئان إذا فعلا في وقتين لم يفترق فعل الواحد لهما والإثنين ، وإذا فعلا في وقت واحد افترق الحكم في ذلك ، ألا ترى أن خطبتي الجمعة لو فعلتا (°) في جمعة واحدة لاستحب أن يكون فاعلهما واحدا ، وليس كذلك إذا فعلتا في جمعتين كذلك في مسألتنا مثله فبان الفرق بينهما والله أعلم .

# \*\*\*

<sup>(</sup>١) في ج: أحدهما

<sup>(</sup>٢) في ج: فالمستحب

<sup>(</sup>٣) في ج: ولا

<sup>(</sup>٤) في ب: واثنان

<sup>(</sup>٥) كاية ب: ١٧٥

### فصل

ويستحب الأذان قائما" لما روى عن النسبي في قسال نبسلال الله ( قسم فأذن )" وفي حديث عبد الله بن زيد أن الذي علمه الأذان في منامه رآه قائمسا علمي جدم" حائط يؤذن ) "

- (٢) رواه البخسماري في كتسماب الأذان بسمات سمده الأذان برقسمم (٥٧٩) ٢١٩/١ . ومسلم في كتاب الصلاة باب بدء الأذان برقم (٣٧٧) ٢٨٥/١ .
- قال النووي في شرح مسلم ٤ /٧٧ المراد قم فاذهب إلى موضع بارز فناد بـــــالصلاة ليســـمعنك الناس من البعد ، وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان ..هـــ ،
- قال الحافظ في الفتح ٩٧/١ ، وما نفاه ليس ببعيد من ظاهر اللفظ فإن الصبغة محتصلة للأمريــــن وأن كان ما قاله أرجح .١.هـــ
  - (٣) بالكسر أصل الشيء ، المصباح ٥٣/١ ، تمديب الأسماء ٤٩/٣ ، النظم المستعدب ١١٢/١
- (٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب كيف الأذان برقم (٥٠٦) ٣٤٥/١ بمعناه والسدار قطسي في كتاب الصلاة باب ذكر الإقامة والإختلاف فيها ٢٤٢/١ ، والبيهقي في كتاب الصلاة بساب استقبال القبلة بالأذان والإقامة ٣٩١/١ قال الألباني في الإرواء ٢٥١/١ رجاله تقسات لكسم مرسل وقد صح موصولا ، اهم وصححه في صحيح سنن أبي داود برقم ٢٧٨ ( ١٠١/١)
  - (٥) : إلمُهدب ١٣٤/١ ، الوجير ٢٧/١
  - (٦) . فنح العزيز ٣/٣٧٠ ، انحسوع ١٠٦/٣
    - (٧) تحایة ج: ۲٤٢
  - (A) المهذب ۱۱۲/۱ ، المجموع ۳۱۰،۱ ، الروصة ۱۱۰۲۱

<sup>(</sup>۱) نص عليه الشافعي وقطع به العراقيون وأكثر الحراسانيون وانطريق الثانيــــة في القيـــام وحــهان الأول يشترط، والثاني لا يشترط ذكره بعض الحراسانيين، وحكى القاضي حسين وجها أـــــه يصح أذان القاعد دون المضطجع، والمذهب الأول، وعليه يصح أذان الجميع، المهذب ١٠٢/١، الوحيز ١٩٣/١، اخاوي ٢٢/٢ ، التعليقة ٢١٢/١، فتح العزيـــز ٣١٠/١، الجموع ٢٠٢/٠، الروضة ١٠٠٢/١، الروضة ٢١٠٢/١،

لأن السفر مشقة فلذلك رخص فيه مسالم يرخص في الحضر. ولأن السفر مشقة فلذلك رخص فيه مسالم يرخص في الحضر ولأن المنافلة على الراحلة تصح الله النافلة على الأذان. وترتيب الفاظ الأذان شرط فيه ، فإن خالف الترتيب عاد إلى ما خالف فيه ، فأورده ومعده إلى آخره (") كما يفعل إذا خالف السترتيب في الوضوء (") ، وفي الصلاة (") . وفي الطواف (") ، وغير ذلك .

## فصل

إذا دخل مسجدا قد صليت الجماعة فيه كره له أن يؤذن ويقيم رافعا لصوته (٧) ، لكن يفعل ذلك مع خفض الصوت (٨) ، والعلة فيه أنه إذا رفع صوته بالأذان أو هسم حيران المسجد بأن صلاقم كانت قبل دخول الوقت ، وربما شق ذلك على المؤذن فكرة لهذا . فأما إذا دخل المسجد قبل أن تقام الصلاة أو قد أقيمت الصلاة فإن عامة أصحابن قالوا يجزيه أذان المؤذن وإقامته.

وقال بعضهم بل يستحب أن يؤذن في نفسه ويقيم ، وإن كان قد تابع المـــؤذن وقــت أذانه ، وقال مثل قوله · والأول الظاهر من المذهب (') والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) في ج: لأن

<sup>(</sup>٢) المهذب ١٣٤/١ ، الروضة ٣١٩/١

<sup>(</sup>٣) اتفق عليه الأصحاب ،

المهذب ١١٣/١ ، الوحيز ٢٦/١ ، فتح العزيز ١٨٣/٣ ، المجموع ١١٣/٢ ، الروضة ١١١١٠

<sup>(</sup>٤) المهذب ٤٤/١ ، الوحيز ١٣/١

<sup>(</sup>٥) المهذب ١/٥٥١، الروضة ١/٣٣١

<sup>(</sup>٦) المهذب ٤٠٣/١ ، مغني المحتاج ٢٤٣/٢

<sup>(</sup>٧) في ج: صوته

<sup>(</sup>٨) نص عليه في الأم ١٧١/١ ، المهذب ١٠٦/١ ، فتح العزيز ١٨١/٣ ، المحموع ١٧/٣

<sup>(</sup>٩) المهذب ١١٢/١، الحاوي ٢/٠٥، الجموع ٥/٨٥

#### مسالة

قال الشافعي رحمه الله ويستحب للإمام تعجيل الصلاة لأول وقتها ،، الفصل إلى آخره ( وهذا كما قال .

الصلاة في أول الوقت أفضل لسائر الصنوات ، ونحن نذكر الكلام مفصلا في وقت صلاة صلاة إن شاء الله .

ومن الفقهاء مالك" والأوزاعي" وأبو تـــور" وأحـــمد" وإسحــاق"

المعني ٣ ٤٤ . لإنصاف ٢٣٨١١ ، تفروع ٢١١ ٣١ الكافي لابن قدامة ٩٨١١

(١٣) الأوسط ٢١٠٨٠، سنن لترمذي ٢٨٠١/١، المعني ٤٤/٢

<sup>(</sup>۱) محتصر آمري ص

<sup>(</sup>٢) العس فارم آجر الليل . للصباح ٢٣٣/١

<sup>(</sup>٣) نصر عليه في محتصر المزي ص٢١. الأم ١٥٦/١

 <sup>(</sup>٤) رواه مالت في حوطاً في كتاب وقسوت الصلاة باب وقسوت الصلاة رقب ( ٧٠) (٧/)
 واس أني شيئة ٢٨٣/١ . وعبد الرزاق ٣٨٩/٢

<sup>(</sup>٥) المصنف لأس أن شيبة ١ ٢٨٣ . الأوسط ٢/٧٧٣

<sup>(</sup>٦) الموط ١ . أوسط ٢ ٣٧٣

<sup>(</sup>۷) این أي شبية ۲۸۳ ، يأوسط ۲/۲۳

<sup>(</sup>A) اس أي شبية ٢٨٣ : يأوسط ٢١٠٦/٢

<sup>(</sup>٩) المسرعة ٥٠ ، الرسالة ١٩١١ ، الكافي لابن عبد البر ١٩١١١

<sup>(</sup>۱۰) اعسرے ۱۰۰

<sup>(</sup>١٢) هذا المدعب وعليه الخمهور وعله أن باعتبار خال المأمومين فإن أستنفروا فسالأفضل الإستنفار وحناره الشيري وعله الإسفار أفضل مطلقا ،

وداود(١) رحمهم الله .

واحتج من نصرهم بقوله تعـالى ﴿ ومـن الليـل فسـبحه وإدبـار النجـوم ﴾ الله واحتج من نصرهم بقوله تعـالى ﴿ ومـن الليـل فسـبحه وإدبـار النجـوم الله قالوا وإدبارها أن تغيب ، ولا يكون ذلك إلا مع الإسفار.

قال ومعلوم أنه لم يصلها قبل طلوع الفجر ، وإنما صلاها بعد طلوعه (^) مغلسا ، فعلم أنه كان يصليها في سائر الأحوال (١) مسفرا سوى صلاته تلك بمزدلفة ،

 <sup>(</sup>۱) المجموع ۱/۱۳، المحلى ۲۲۱/۱، حلية العلماء ۲۳/۲

<sup>(</sup>٢) الأوسط ٣٧٧/٢ ، سنن الترمذي ٢٩٠/١ ، المغني ٤٤/٢

 <sup>(</sup>٣) وقال الطحاوي إن عزم على تطويل القراءة فالأفضل أن يبدأ بالتغليس ويختم بالإسفار ،
 المبسوط ١٤٥/١ ، الهداية ٢٢٧/١ ، تحفة الفقهاء ١٠٢/١ ، البدائع ١٢٤/١

<sup>(</sup>٤) يعني بعد انتشار الضياء وقبل طلوع الشمس ، المصباح ١٤٦/١ ، التوقيف ص ٦١

<sup>(</sup>٥) ابن أبي شيبة ٢٨٤/١ ، وعبد الرزاق ٧٠٠/١ ، الأوسط ٢٧٨/٢

<sup>(</sup>٦) سورة الطور الآية ٩٤

<sup>(</sup>٧) رواه أحمد ٣/٥٢٤ وأبو داود في كتاب الصلاة باب في وقت الصبح برقم (٤٢٤) ١/٤٢١ ، النسائي في والترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء في الإسفار بالفجر برقم (١٥٤) ٢٨٩/١ ، النسائي في كتاب المواقيت باب الإسفار ٢٧٢/١ وابن ماجة في كتاب الصلاة باب وقت صلاة الفجر بلفظ أصبحوا برقم (٢٧٢) ٢٠١/١ ، وصححه الأرناؤؤط في تحقيقه لجامع الأصول ٥/٣٥٢ ، والألباني في في الإرواء برقم (٢٥٨)

 <sup>(</sup>A) لأنه أول وقت صلاة الصبح بالإجماع ، الإجماع لابن المنذر ص٧

<sup>(</sup>٩) في ج: احواله

قالوا ولأن الإسفار يفيد إجتماع الناس وكثرتهم ، واتصال الصفوف ، وذلك معمدوم في التغليس بها ، فكان الإسفار لما ذكرناه أفضل ،

قالوا ولأن الإسفار بما يتسع به وقت النافلة قبلها ، وما أفاد كثرة النوافل ، كان أفضل . مما منع منها .

ودليلنسا قولسه تعسالي ﴿ حسافظوا علسي الصلوات ﴾ " قال الشافعي " رحمه الله وأقل ما للمصلي في أول وقتها أن يكون عليها محافظا ، ومسن المخاطرة بالشغل والنسيان ( والآفات ) " خارجا ، وهذا عام في سائر الصلوات .

وقوله ﴿ الصلاة الوسطى ﴾ تخصيص ؛ لأنما عندنا الفحر ، وسنذكر الدليل عليه بعدد إن شاء الله(1) .

ويدن عليه أيضا قوله تعالى ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾ (\*) والصلة تكتب المغفرة بدليل قوله تعالى / ﴿ وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل/ `` إن الحسسنات يذهبن السيئات ﴾ (\*) فكان المسارعة إليها أفضل .

<sup>(</sup>١) في ج : والصلاة الوسطى . سورة النقرة الآية ٢٣٨

<sup>(</sup>٢) في مختصر المزني ص٦١

<sup>(</sup>٣) في ب: الآيات

<sup>(</sup>٤) ص ٧٣٧

 <sup>(</sup>٥) في ج: (وجنة عرضها) سورة آل عسران الآية ١٣٣٠

<sup>(</sup>٦) ما بين المائلين ساقط في أ

<sup>(</sup>٧) سورة هود الآية ١١٤

وروى أبو عمرو الشيباني<sup>(۱)</sup> قال حدثني صاحب هذه الدار وأشار إلى دار ابن مسعود قال سألت رسول الله على عن أفضل الأعمال فقال ( الصلاة لوقتها الأول )<sup>(1)</sup>

وعن أم فروة (") وكانت ممن بايع رسول الله على قالت سئل رسول الله على عـــن أفضــل الأعمال فقال ( الصلاة لأول وقتها )(")

<sup>(</sup>۱) سعد ابن اياس الكوفي ادرك الجاهلية وكاد أن يكون صحابيا حدث عن علي وابين مسيعود وحذيفة وعنه منصور والأعمش وسليمان التيمي عاش مائة وعشرون سينة وميات في خلافة الوليد ، السير ١٧٣/٤ ، تذكرة الحفاظ ١٣/١ ، التهذيب ٢٠٣٣

<sup>(</sup>۲) في ج: لأول وقتها ، والحديث رواه البخسماري في كتماب المواقيست باب فضل الصلاة لوقتها برقم (۱۹۷/۱ ، ومسلم في كتاب الإيمان بسماب بيسان كسون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال برقم (۸۵) ۸۹/۱

<sup>(</sup>٣) بنت أبي قحافة وأخت أبي بكر الصديق رضيي الله عنه قالم ابن عبد السر والطبراني وتبعهم ابن العربي ، وهي عمة القاسم ابن غنام ومن المبايعات ، روى لها أبو داود والترمذي ، التهذيب ٢/١٢ ٥

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب في المحافظة على وقت الصلوات برقم (٢٦٦) ٢٩٦/١ ، والترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء في الوقت الأول من الفضل برقم (١٧٠) ٢٢٠/١ والدارقطني في كتاب الصلاة باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفحر وبعد صلاة العصر والدارقطني في كتاب الصلاة باب المسلاة بحد صلاة المحر وبعد صلاة العصر والحماكم في كتاب الصلاة باب المحالة باب في مواقيات الصلاة ١٨٩/١ والحماكم في كتاب المحللة بالمحالة باب في مواقيات الصلاة المهالة المهالة بالمحللة بالمحللة بالمهالة بالمحللة بالمحللة بالمهالة بالمحللة ب

وعن ابن عمر (') وجرير (') وأبي محذورة ('') عنه عليه السلام قال ( أول الوقــت – وقــت الصلاة – رضوان الله و آخره عفو الله ) والرضوان أفضل ؛ لأنه لنمحسنين ، والعفــو لنمقصرين ،

<sup>(</sup>١) رواه الترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء في الوقت الأول من الفضل برقسم ١٧٧ (٣٢١/١) والخاكم في كتاب الصلاة باب في مواقيت الصلاة ١٨٩/١ والدارقطني في كتاب الصلاة بسساب النهي عن الصلاة عد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ٢٤٩/١ والبيهقي في كتاب الصلاة بسساب الترغيب في التعجيل بالصلوات في أوائل الأوقات ٢٥٥/١ وضعفه وكذلك ضعفه أحمد شساكر في تعليقه على الترمذي ٣٢١/١ وقال الأنباني في الإرواء ٢٨٧/١ موضوع

 <sup>(</sup>٢) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد مسلمة العصير
 ٢٤٩/١ وقال البيهقي في سننه ٣٣٦/١ وروي هذا الحديث عن حرير ( فوعا وليس بشئ .
 وضعفه الألبان في الإرواء ٢٨٩/١

<sup>(</sup>٣) رواه الدارقطني في كتاب الصلاة باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصير ٢٤٩/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب الترغيب في التعجيل بالصلوات في أوائيل الأوقيات ٢٤٩/١ وضعفه

<sup>(</sup>٤) لم أجدد

<sup>(</sup>٥) في المرطأ في كتاب وقوت الصلاة باب وقوت الصلاة ١/٥

<sup>(</sup>٦) أي ملتحفات واللفاع بالكسر ما تلفع به البساء من كساء ونحود ، المصباح ٢٩٣/١

<sup>(</sup>V) جمع مرط كساء من صوف أو حز تتزر به وتتلفع به المرأة ، الصباح ۲۹۳/۱

ورواه البحاري (۱) عن عائشة رضي الله عنها قالت (كن النساء (۱) المؤمنات يشهدن (۱) مع رسول الله هذا (۱) صلاة الفجر ثم ينقلبن إلى بيوهب حتى (۱) يقضين الصلاة متلفعات بمروطهن ما (يعرفهن )(۱) أحد من الغلس)

وقال ابن مسعود (الله على الله على يقول ( نسزل جسبريل وأحسبري بوقست الصلاة فصليت معه ) وساق الحديث إلى أن قال ( وصلى رسول الله الصبح مسرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فأسفر كها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مسات لم يعد إلى أن يسفر) رواه أبو داود (١)

وهو إجماع الصحابة فروي أن عمر الله عنه كتب إلى الأشعري الله " صل الفجر والنجوم بادية وأقرأ فيها بسورتين طويلتين من المفصل ،، (١٠)

 <sup>(</sup>۱) في كتاب المواقيت باب وقت الفجر برقم (٥٥٣) ٢١١/١ ، ومسلم في كتـــاب المســـاجد بـــاب
 التكبير بالصبح في أول وقتها برقم (٦٤٥) ٥٤٥/١

<sup>(</sup>٢) في البخاري ٢١١/١ نساء

<sup>(</sup>٣) في ج: ليشهدن

<sup>(</sup>٤) نماية ج: ٢٤٣

<sup>(</sup>٥) في البخاري ٢١١/١ حين

<sup>(</sup>٦) في ب: يعرفن

<sup>(</sup>Y) في سنن أبي داود ١/٢٨٧ أبو مسعود الأنصاري

<sup>(</sup>A) في كتاب الصلاة باب ما حاء في المواقيت برقم (٣١٤) ٢٨٧/١ والبيسهقي في كتساب الصلاة باب تعجيل صلاة الصبح ١٥٥/١ وأخرجه مختصرا ليسس فيسه موضع الشاهد المخساري في كتاب مواقيت الصلاة في أولسه برقسم (٤٩٩) ١٩٥/١ وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (٣٧٨) ٨٠/١

 <sup>(</sup>٩) رواه مالك في الموطأ في كتاب وقوت الصلاة وفي سنده انقطاع بــــاب وقـــوت الصـــلاة ٧/١ ،
 وابن المنذر في الأوسط ٣٧٥/٢ ، حامع الأصول ٢١٦/١

وقيل كتب إليه "صل الفجر بسواد وأطن القراءة فيها،، " وقال عمرو بن ميمون" "كنت أصلي مع عمر فلله الفجر ولو كان بيني وبين ابني تللاث أذرع لم أره من الغنس" "

وعن شبيب بن غرقدة (٢ عن حبان ابن الحارث (٢ قال أتيت عليا ، وهو في معسكر بريد أبي موسى ، فدعاني إلى الطعام فقلت إني أريد الصوم ، فقال وأنا أريد الصوم ، فأكلت معسه ثم خرج فقال يابن التياح أقم الصلاة فصلي الفجر،، (١٠)

وعن عبد الله بن رافع'' مولى أم سنمة أن أبا هريرة ﷺ سئل عن صلاة الفــــــجر

<sup>(</sup>١) المصنف ابن أبي شيبة ٢٨٣/١ ، الأوسط ٣٧٥/٢

 <sup>(</sup>٣) الأودي الكوفي ابو عبد الله تابعي ثقة عابد مخضرم حدث عن عمر وعني وابــــ مســعود وعــــه الشعبي وأبو اسحاق وسعيد بن حبير توفي سنة ١٧٤هــ ، انسير ١٥٨/٤ ، انتهديب ٩٦/٨

 <sup>(</sup>٣) المصنف لابن أبي شيبة ٢٨٣/١ ، المصنف لعبد الرزاق ١/١٧٥ الأوسط ٢/٥١١ سس البيسهةي
 ٤٥٦/١

<sup>(</sup>٤) في المصنف لابن أبي شيبة ٢٨٣/١ عن أبيه و لم أحده له ترجمة

<sup>(</sup>٥) المصنف لابن أبي شيبة ٢٨٣/١ ، الأوسط ٢٧٧/٣ وصبحه الألباني في الإرواء ٢٧٩/١

 <sup>(</sup>٦) السلمي، ويقال البارقي الكوفي ،من رحال الكتــب الســـتة، وثقـــه اــــ معــين والســـائي
 روى عن عروة الســــارقي وســـليمان بـــ الأحـــوص وعــــد الله بـــ شــــهاب اخـــولاني.
 وعنه شعبة ومنصور والحسن بن عمارة، الثقات للعجلي ص ٢١٥، التهذيب ٢٧١/٤

<sup>(</sup>٧) ناحد له ترحمة

<sup>(</sup>٨) الأوسط ٣٧٦/٢ سنن البيهقي ٢٥٦/١

 <sup>(</sup>٩) المخرومي أبو رافع المدي روى عن أم سلمة وأبي هريرة وعنه أيوب بن حالد وبكر الأشج وستعيد المقبري وثقه العجلي والنسائي وروى له مستم ، الثقات للعجلي ٢٥٥ . التهديب ١٨١/٥

فقال صلها بغلس(١)

وعن عمرو بن دينار (" قال كنست أصلسي مسع ابسن الزبسير الفحسر بغلسس " ، ، وهؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم مخالف.

ومن القياس صلاة دخل وقتها وكملت شرائطها ، وعريت مما يمنع الخشوع فيها فك\_ان تقديمها أفضل كالمغرب ، وكالعصر (أ) في يوم الغيم ، وكالظهر في الشــــتاء ، وكالفجر مخزدلفة.

وقولنا دخــل وقتــها احــتراز مــن العصــر إذا جمعــــت مـــع الظـــهر . وقولنا وكملت شرائطها احتراز ممن عدم الماء في أول الوقت ، وهو متيقين أنه يدركــه في آخر الوقت ، فإن التأخير هناك أفضل<sup>(٠)</sup> .

وقولنا عريت مما يمنع الخشوع فيها احتراز ممن تاقت نفسه إلى الأكل من شدة الجـوع أو كان يدافع الأخبثين في أول الوقت ، فإن صلاة هذيـن في الوقـت الثـاني أفضـل ، وقال بعض أصحابنا ولأنها صلاة ( لا تقصر ) ( في السفر فكـان تعجيلـها أفضـل ، كالمغرب ،

<sup>(</sup>١) رواه مالك في الموطأ في كتاب وقوت الصلاة ٨/١ ، والأوسط ٣٧٦/٢

<sup>(</sup>۲) المكي الجمحي ، أبو محمد الأثرم ، من ثقات التابعين ،كان كثير الحديث ، سمع من ابن عباس وحابر وابن عمر ، وعنه قتادة والزهري وأيوب وغيرهم ، توفي سنة ١٢٦هـ ، السير ٥/٠٠٠ ، التهذيب ٢٦/٨ ، طبقات الحفاظ ص٤٢

<sup>(</sup>T) المصنف لابن أبي شيبة ١/٨٣/١ ، وعبد الرزاق ١/١٧٥ ، الأوسط ٢٧٥/٢

<sup>(</sup>٤) في ج: والعصر

<sup>(</sup>٥) بلا خلاف ، المهذب ٧٠/١ ، المحموع ٢٦١/٢

<sup>(</sup>F) Head 3/NO

<sup>(</sup>٧) في ب: تقنصر

وهذا لا تأثير له ؛ لأن المقصورة وغير المقصورة في باب التعجيل سواء ، فأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ وإدبسار النجوم ﴾ (١) فنقول إذا طلع الفجر الثاني غاب كثير من النجوم ، وانتشر النور في الأفق ، وذلك أول إدبار النجوم ، وهو الوقت الذي تستحب الصلاة فيه ، فقد قلنا بموجب الآية .

وأما قولم عليم السلام (اسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجمر ) "ا فنحن أيضا قائلون به ؛ لأن الإسفار إسفاران إسفار الفجر ، وإسفار النهار ، فالصلاة في إسفار الفجر ، وهو طلوعه وظهوره يقال سفرت المرأة إذا كشفت وجهها" .

قتنا أراد في حالة يغلب على الظن طلوع الفجر ، فإن الصلاة في تنك الحال تصع والأفضل وقت الإسفار المتيقين لا المظنون ، ويحتمل أن يكون عليه السلام قال في هاليوم الذي أسفر فيه لصلاة الفجر على ما ذكر ابن مسعود فقال لهم (أسفروا بالفجر) "
أي صلوا ساعة يسفر الفجر ، ولا تؤخروها إلى هذا الوقت فيصير الحديث حجة لنا .

وأما حديث ابن مسعود فإنما أخبر أن النبي الله قدم الصلاة بمزدلفة شيئا يسيرا على العادته كانت أن يصلي بعد أن يطلع الفجر ، ويتوضأ الناس ، ويغتسن من احتاج منهم إلى الغسل ، وبمزدلفة كان الناس متوضئين متأهبين للدفع فصلى بمم لما طلع الفجر ، وسار لأجل اشتغالهم في ذلك اليوم بالمناسك وهذا لا يدل على ما قالوه .

<sup>(</sup>١) سورة الطور الآية ٩٤:

<sup>(</sup>۲) سبق تخرجه ص ۲۱۹

١٤٦/١ - المصا - ١٤٦/١

<sup>(</sup>٤) سبق تخریحه ۷۱۹

وأما قولهم الإسفار يفيد احتماع الناس، واتصال الصفتوف، قلنا الأذان للفحر سن قبل وقتها (١) لهذا المعنى ، فلا حاجة تدعو إلى ما ذكروه.

وقولهم إن التغليس بها يضيق وقت النافلة فقد قال بعض أصحابنا لا يستحب بعد طلوع الفجر سوى ركعتي الفجر "، فعلى هذا سقط " الكلام .

ومن أصحابنا من قال بل النافلة تستحب "بعد طلوع الفجر ، حتى تصلى الفريضة إلا أن الشغل بالفريضة ، واغتنام أول الوقت أفضل من فعل النافلة ، يدل عليه ما روى الدارقطني باسناده عن النبي في قال ( إن الرجل ليصلي الصلاة في وقتها وما فاته من أول الوقت خير له من أهله وماله) () وإذا ثبت هذا صح ما قلناه والله أعلم بالصواب.

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۲۱۲

<sup>(</sup>٢) اختاره القفال ، المهذب ١٧٥/١ ، حلية العلماء ١٨٢/١

<sup>(</sup>٣) نماية ج: ٢٤٤

<sup>(</sup>٤) وبه قال الجمهور وقطع به صاحب التتمة ، المهذب ١٧٥/١ ، الروضة ٣٠٣/١

<sup>(</sup>٥) رواه مالك في الموطأ في كتاب وقوت الصلاة باب حامع الوقوت ١٢/١ ، والدار قطني في كتــاب الصلاة باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعـــد صــلاة العصــر ٢٤٦/١ ، وصححــه الأرناؤوط في تحقيقه لجامع الأصول ٢٥٣/٥

<sup>(</sup>٦) في ب: فالأصل

<sup>(</sup>V) سيأتي التعليق عليها ص ٥٨٥

<sup>(</sup>٨) رواه البخاري في كتاب المواقيت باب الإبراد بالظهر في شـــدة الحــر برقــم (١١٥) ١٩٩/١، ومسلم في كتاب المساجد باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحــر برقــم (٦١٥) ٤٣٠/١ سبق ص

وعن المغيرة بن شعبة قال كنا نصلي الظهر بالهاجرة ('' فقالُ لنا رسول الله ﷺ ( أبـــردوا بصلاة المظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم ) (''

فإن قيل قد روى حباب " في قال شكونا إلى رسول الله في شدة الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلسم يشكنا ) وهدده الروايسة تعسارض الأمسر بسالإبراد ، وقال ) أبو بكر بن المنذر (الله واية خباب متقدمة والأمر بالإبراد متأجر بدليل حديست المغيرة "كنا نصلي الظهر بالهاجرة " والمتأخر ينسخ المتقدم .

وجواب آخر وهو أنهم شكوا إلى رسول الله الله المضاء واستأذنوه في السحود على أكمامهم أو غيرها مما يتصل بهم فلم يأذن لهم ، وإذا حمل الخبر عنى هذا الوجه لم يكسن معارضا للرواية الأخرى .

<sup>(</sup>١) نصف النهار في القبظ خاصة ، المصاح ٣٢٦/١

 <sup>(</sup>۲) رواه أحمد ٤/٠٥٠ وابن ماجة في كتاب الصلاة باب الإبراد في الظهر في سنده اخر برقم (٦٨٠)
 ٢٢٣/١ وضجحه الألباني في صحيح ابن ماجه ١١٢/١،
 والفيح انتشار لهمها ووهجها ورائحتها ، المصاح ص٢٤٩

<sup>(&</sup>quot;) ئى ج: عن خبان

<sup>(</sup>٤) شدة ساقطة في : ج

 <sup>(</sup>٥) رواه مسلم في كتاب المساحد باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غيسير شدة الحير برقم (٦١٩) (٦١٩)

<sup>(</sup>٦) في س : قلنا

<sup>(</sup>Y) في الأوسط ٣٦١/٢٣

والإبراد(١) قيال أبو إسحق المروزي هيو مستحب مستنون ٠٠٠ وقال غيره من أصحابنا هو رخصة (٢) كتأخير الظهر في السفر ليجمع بينها وبين العصر . إذا ثبت هذا فإن الإبراد(١) يستحب مع وجود أربع شوائط :

أحدها أن تكون الصلاة في مسجد الجماعة ، فأما من صلى في بيتـــه ، فصلاتــه أولُ<sup>(\*)</sup> الوقت أفضل .

والشكان يكون في بكرا الحراق والمحافق بعيد الموضع هذا الذي نص عليه في الأم (١) ونقل البويطي عنه أن البعيد والقريب من المنتابين سواء (١) و

ووجهه أن المشقة تلحق ( باللبث )(^) في المسجد وقت الهاجرة ، فلذلك استحب الإبراد

<sup>(</sup>١) في ج: هو مستحب مسنون قاله أبواسحاق المروزي

 <sup>(</sup>۲) وهذا هو المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به جمهور العراقين والخراسانيين ،
 الأم ١٥٢/١ ، المهذب ١٠٣/١ ، حلية العلماء ٢٣/٢٣٢/٨ الوحسيز ٣٣/١ ، فتسح العزيسز ٥١/٣

<sup>(</sup>٣) حكاه جماعات من الخراسانين ومنهم أبو علي السنجي في شرح التلخيص وزعم أنه الأرجم ، قال النووي وليس كما قال بل هذا الوجه غلط منابذ للسنن المتظاهرة ، الحاوي ١٩٦/ ، المجموع ٩/٣ ، فتح العزيز ٩١/٥ ، الروضة ٢٩٦/ ، التعليقة للقاضي حسين ٦٦/٢

<sup>(</sup>٤) في ج: فلابراد

<sup>(</sup>٥) في - افي أول الونب

<sup>107/1 (7)</sup> 

<sup>(</sup>V) فتح العزيز ٢/٢٥ ، المحموع ٢٠/٣ ، الروضة ٢٩٦/١

<sup>(</sup>٨) في ب: للبث

ووجه القول الأول أن المشقة تنحق في الطريق ، فأما من قرب منزله من المسجد ، فلا مشقة تلحقه في غالب الأمور(١) ، فالمسألة على هذين القولين .

فأما الإبراد بالجمعة " ففيه وجهان :-

أحدهما أنه مستحب ؛ لأنه كالظهر في سائر الأيام . والثاني أن الإبراد بما غير مستحب ؟ لأن التكبير إليها مندوب إليه ، ويلحق من بكر اليها المشقة ، فيبردوا ويقيلوا في بيوتمم .

ويستحب للمبرد بالصلاة أن لا يفعلها في آخر وقتها بخيث يفرغ منها ، ويصلي العصر بل يقدمها على العصر بزمان يتحلل وقتى فعل الصلاتين<sup>(١)</sup> والله أعلم .

## ER. 39

<sup>(</sup>١) في -: الأمر

<sup>(</sup>٢) باخمعة ساقطة في : -

 <sup>(</sup>٣) اختاره الرافعي والنووي .
 المسهدات ١٠٤/١ ، اخساوي ٦٤/٢ ، حليسة العنسساء ٢٤/٢ ، فتسبح العزيسسز ٣/٣٥ .
 المجموع ٣٠/٣ ، الروضة ٢٩٦/١

<sup>(</sup>٤) الحاوي ٢٥/٢

## مسألة

وتعجيل العصر أفضل ('' ، وبه قال عامة الفقهاء ('' إلا الثوري''' ( وأبا )(''حنيفة'' فلك أَلَّا عندهما أفضل [ ما لم تصفر الشمس .

وقـــال أبـــو قلابـــة الجرمــــي<sup>(۱)</sup> إنمـــا سميـــت العصـــر ؛ لأنهــــــا تعصــــــر ]<sup>۱۷)</sup> . واستدلوا بقوله تعالى ﴿ وأقم الصلاة طوفي النهار ﴾ (۱)

(۱) نص عليه الشافعي ،
 الأم ١٩٣١ ، مختصر المزني ص١٦ ، المهذب ١٠٢/١ ، المحموع ٣/٤٥ التنبيه ص١٢.

- (۲) وبه قال مالك وأحمد في ظاهر مذهبه وعن أحمد يستحب تعجيلها مع الغيم دون الصحو ،
   المدونة ١٥٦/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٦٠/١ ، حاشية الدسوقي ٢٨٩/١ ، التنقيين ١٥٥/١ ،
   المغني ٣٩/٢ ، الإنصاف ٤٣٤/١ ، كشاف القناع ٢٥٢/١
- (٣) حكاه النووي وقال ابن المنذر قال سفيان الثوري أول وقت العصر إذا كان ظلك مثلك إلى أن يكون ظلك مثليك وإن صلى ما لم تغيب الشمس اجزأته ا.هـ ، الحموع ٢٤/٣ ، الأوسط ٣٦٥/٢
  - (£) في ب : وأبو
- (°) المبسوط ١٤٧/١، الاختيار لتعليل المختار ٤٠/١، البدائع ١٢٥/١، شرح فتح القديب ٢٢٨/١ . ، البحر الرائق ٢٩/١، مجمع الأنحر ٧١/١
  - (٦) سبقت ترجمته ص ٢٥٢
- (٧) ما بين المعقوفتين ساقط في ب: وأثر ابي قلابة أخرجه ، الدار قطني ٢٥٥/١ ، الأوسط ٣٦٤/١
  - (A) سورة هود الآية ١١٤
- (٩) بن محرز بن عمرو بن عبد الله الحنفي اليمامي وفد على النبي في وروى عنه من ساكني اليمامـــة ،
   الاستيعاب ١٩٦/٣ ، الإصابة ٤٦٣/٤ ، التهذيب ٢٩٢/٧

مـــــادامت الشــــمس بيضــــاء نقيـــــة ،، '' قانوا وروي عن عبد الواحد بن نافع'' عن رافع'' بن خديج عن أبيه قال أمر رسـول الله شخير العصر ،،''

قانوا ولأنما إذا أخرت اتسع وقت النافلة ، فكان أفضل مما ضيع وقعت النافلة . ولا أفضل مما ضيع وقعت النافلة . ولا و وليلنا عموم الأحاديث التي رويناها في فضيلة الصلاة أول الوقت ، ونخص العصر بماء] وي الزهري عن أنس قال كان رسول الله الله يصلي العصر والشمس [بيضاء] ويأتى فيذهب الذاهب إلى العوالي ويأتى ذا الحليفة قبل غروب الشمس، "

<sup>(</sup>۱) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب في وقت صلى المعصر برقسم (٤٠٨) ٢٨٦/١ وحسسه الأرنساؤوط بشساهد لسه في حسامع الأصلول ٢٣٨/٥، وضعفه النسووي والألبساني، المجموع ٥٥/٣، صعيف سنن أبي داود ص٤٠

 <sup>(</sup>٣) عسد الدارقطيني عسن عبد الله بسن رافسع قسال الذهسيبي في المسيزاد ١٣٥/٣ ،
 قال الدارقطني ليس بالقوي ا.هـــ تعجيل المتفقه ص٢٧٦

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد ٣٦٣/٣ والدارقطني في كتاب الصلاة باب ذكر بيان المواقبت واختلاف الروايسات في دلك ٢٥١/١ ، والطبراني في المعجم الكبير ٣١٧/٤ ، وضعمه الدارقطني والبيسهةي في كتساب صلاة باب تعجيل صلاة العصر ٤٤٣/١ وانظر نصب الراية ٣١٥/١ ، والمجموع ٥٥/٣ م

<sup>(</sup>در بیشاء ساقطة ق ب

 <sup>(</sup>٦) المراد بحياتى قوة أترها حرارة ولونا وشعاعا وإدارة ، روى أبو داود ٢٨٦/١ ، عن حيثمة بن عبد لرحمن وهو أحد التابعين قال حياتما أن تجد حرها ، وصححه ابن حجر في الفتح ٣٤/٢

<sup>(</sup>٧) روء التحاري في كتاب المواقيت باب وقت العصر برقم (٥٢٥) ٢٠٢/١ ، ومسلم في كتلاب السلحد باب استحباب التكبير بالعصر برقم (٦٢١) ٤٣٣/١ ، وقوله يأتي الرحل ١٥ الحليمسة قس عروب الشمس" فهي قطعة من حديث أبي مسعود الأنصاري وقد سلبق تحريجه في ٧٢٣ ، عبارة عن القرى اعتمعة حول المدينة من جهة نحدهست وأما ما كان من جهته تمامتها فيقال لها السافلة .

وقال جابر ﷺ صلى أبو بكر الصديق ﷺ العصر ثم أتى بني سلمة في ديارهم ، فنحـــروا حزورا ، وأقتسموه ، وطبخوا لأبي بكر ، وأكل منه قبل غروب الشمس(° ، ،

ولأنها صلاة دخل وقتها ، وكملت شرائطها ، وعرين مما يمنع الخشوع فيها ، وكسانت تقديمها أفضل ، كالمغرب ، وكالظهر في الشتاء ، وكالعصر في يوم الغيم.

فأما احتجاجهم بقوله تعالى ﴿ وأقم الصلاة طرفي النهار ﴾ ( فقد ذكر أهل اللغ\_ة أن الطرف ( ما نزل ) ( من عن النصف ( ) فلم يصح ما قالوه.

<sup>(</sup>١) الأصوب أنه أبو مسعود ، وقد سبق تخريج حديث ص٧٢٣

<sup>(</sup>٢) بن أنس بن مالك الأنصاري من رحال الصحيحين تابعي حليل روى عـــن حــابر وأبي هريــرة وابن عمر ، وعنه يحي عن سعيد ويحي بن أبي كثير وغيرهم ، الحمع بين رحال الصحيحين ٢/١

<sup>(</sup>٣) غاية ج: ٢٤٥

<sup>(</sup>٤) رواه مسلم في كتاب المساحد باب استحباب التبكير بالعصر برقم (٦٢٤) ٢٣٥/١

<sup>(</sup>٥) رواه ابن المنذر في الأوسط ٣٦٣/٢

 <sup>(</sup>٦) رواه مالك في كتاب وقوت الصلاة باب وقوت الصلاة ٧/١ وعبد السرزاق في المصنسف ٢٦٦٥ وابن المنذر في الأوسط ٣٦٣/٢

<sup>(</sup>٧) سورة هود الآية ١١٤ وفي ج: أكمل الآية

<sup>(</sup>٨) في ب: ما زل

<sup>(</sup>٩) اللسان ١١٦/٩ ، المحموع ١٥٥/٣

وأما حديث على ابن شيبان في فمتروك بالإجماع ؛ لأن الصلاة لا يستحب تأخيرهــــا حتى تصفر الشمس.

وأما حديث رافع بن خديسج فليسس بشيابت "، والصحيح ما روى الأوزاعي عن أبي النجاشي عطاء بن صهيب" عن رافع قال صلي رسول الله " العصر، ونحرت جزور ، وعضيت أعضاء "، وطبخ منها فأكل قبل غروب الشمس ،، "،

قال'' الدار قطني'' وأبو النجاشي صحب'' رافع بن خديج ست سنين ، وكان ثقـــة . وأما قولهم تأخيرها يوسع وقت النافلة ، فنقـــول إغتنــام فضيلــة أول الوقــت أولى ، عنى أنه إن كان يضيق وقت النافلة فهو يوسع'' وقت الدعاء .

وروي عن النبي ﷺ "إن أفضل الدعاء بعد العصر" (``` وإذا ثبت هذا صح ما قلنــــاه . والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>۱) أنظر ص ۱۳۷۱

 <sup>(</sup>٢) اليماني مولى رافع بن حديج صحبه ست سنين تقة روى عنه الأوزاعي ويحي بن كتسير وعكرمة
 الثقات للعجلي ص ٣٣٥ ، التهذيب ١٨٦/٧

<sup>(</sup>٣) رسول الله غير موجودة في : ج

<sup>(</sup>٤) أي جعلت أعضاء . المصباح ص ٢١٥

<sup>(</sup>٥) رواه مسلم في كتاب المساجد باب أوقات الصلوات الحمس برقم (٦٢٥) ١ ٤٣٥/١ (

<sup>(</sup>٦) بي ج : وقال

<sup>(</sup>٧) و السن ٢٥٢/١

<sup>(</sup>٨) ي -: صحبت

<sup>(&</sup>lt;sup>4</sup>) ي ج : موسع

<sup>(</sup>١٠) لمُ أحده

وصلاة المغرب تعجيلها في أول وقتها أفضل لا خلاف بين أهــــل العلــم في هلــك'' ، وقـــالت الرافضـــة تأخيرهـــا إلى إشــــتباك النجـــوم أفضـــــل'' ، والحجة عليهم ما ذكرناه في '' الأخبار في أن للمغرب وقتا واحدالا .

فأما العشاء فاللشافعي رحمه الله فيها قولان :-

قال في الإملاء والقديم" تعجيلها أفضل" ،ووجهه الأحبار العامة في فضيلة أول وقت . والقول الثاني قاله في الجديد أن تأحيرها أفضل" لما روى عن النبي قال " لسولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو شطر الليل" (^)

وفضيلة التغليس بالفحر قد مضى الكلام فيه (١) .

<sup>(</sup>١) الأوسط ٣٦٩/٢ المغني ٤١/٢ المحموع ٣/٥٥

<sup>(</sup>٢) قال النووي وقد حكى عن الشيعة شيء لا إلتفات إليه ولا أصل له أ. هـ أنظر حلية العلماء ١٧/٢ شرح النووي لمسلم ١٣٦/٥ نيل الأوطار ٧/٧

<sup>(</sup>٣) في ج: من

<sup>(</sup>٤) أنظر ص ٥٩٥

<sup>(</sup>٥) في ج: في القديم والإملاء

المهذب ١٠٤/١ ، التنبيه ص٢٣ ، الوحيز ٣٣٧/١ ، الحاوي ٢٥/٢ ، حلية العلماء ٢٤/٢ ، فتح العزيز ٤/٣ ، المجموع ٥٥/٣ ، الروضة ٢٩٦/١ .

 <sup>(</sup>٧) قطع به الزبيري في الكافي وقال النووي هو الأقوى دليلا .
 التعليقة للقاضي حسين ٢٦٦/٢ ، رحمة الأمة ص٢٨ ، المجموع ٣/٧٥

<sup>(</sup>٨) رواه بهذا الفظ أحمد ٢٠٠/٢ والترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة برقم (١٦٧) ٣١٠/١ وابن ماحه في كتاب الصلاة باب وقت صلاة العشاء برقم (١٦٧) وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماحه برقم (٥٦٥) ١١٤٤/١ وفي تخريج المشكاة برقم (٦٩١) (٦١١) (١٩٣/١)

<sup>(</sup>٩) أنظر ص ٦١٩

والكلام هاهنا في الصلاة الوسطى التي ذكرها الله تعسالي في القسر آن فمذهب النافعي رحمه الله أفسسا الفجسر ونسص عنيسه في الأم أن وبسه قسال مسالك أن وروي عن ابن عباس أو وابن عمر أن وعلي أن في إحدى الروايتين الله .

وقال أبو حنيفة هي العصر '' ، وروي ذلك عن أبي هريرة '' وأبي أيوب ''' والخدري ''' والخدري (''' والخدري والرواية الأخرى عن على ''' رضى الله عنهم ،

- (٤) نص عليه في الموطأ وقال ابن حبيب هي العصر وهو قول ابن العربي وابن عطية .
   الموطأ ١٣٩/١، الرسالة ١٧/١، الكافي لابن عبد البر ١٦١/١، مواهب الحليل ٣٥/٣ حاشية .
   الدسوقي ٢٩٢/١، الشرح الكبير ٢٩٢/٢، شرح الزرقاني ٤٠٧/١.
- (°) مصنف ابن أبي شيبة ٢٤٦/٢ ، مصنف عبد السرزاق ١٩٩١ ، الموظا ١٣٩/١٠ ، الأوسط ٣٦٧/٢ ، الأوسط ٣٦٧/٢
- وعنه رواية أهما الفجر رواه ابن أبي شيبة ٢٤٤/٢ ،شرح معاني الآثار ١٧٣/١ الأوسط ٣٦٦/٢
- (٦) عنه روايتان الأولى أنه الصبح رواه ابن أبي شيبة ٣٤٦/٢ والبيهقي ٤٦٢/١ وابن المنسذر ٣٦٧/٢ والثانية أنحا العصر رواها عبد الرزاق ٤٨/١ و والطحاوي في شيسر معساني الآنسار ١٧٠/١ والبيهقي ٤٦١/١
  - (V) رواه مالك في المرطأ ١٣٩/١ والبيهقي ٢٦١/١
- (۸) وبه قال أحمد وأختاره النووي في المحموع ٦١/٣ وقال هو الذي تقتصيه الأحاديث الصحيحة
  رد المحتار ١٧/١، شرح معالم الآثار ١٧٦/١، حاشية الله على على الديل ١٧/٢، المعلى ١٨/٢
   الإنصاف ٢٩٣١، الإفصاح ١٠٧/١
  - (٩) رواه ابن أبي شيبة ٢٤٥/٢ وعبد الرزاق ٩/١٩ والبيهقي ٢٦١/١
  - (١٠) رواه البيهقي ٢/١١ واس المنذر ٣٦٦/٢ واس أبي شبية ٣٤٦/٢
  - (١١) رواه البيهقي ٢/١١ وابن المبذر ٣٦٦/٢ شرح معابي الآثار ٢٧٥/١
- (١٢) رواه ابن أبي شيبة ٢٤٤/٢ وعبد الرزاق ٧٧/١ وقال البيهقي ٢٦١/١ هي أصبح الرواتين عنه

<sup>(</sup>١) تعانی غیر موجودة فی ج

<sup>(</sup>٢) في قوله ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة .

<sup>104/1 (4)</sup> 

وقال قبيصة بن ذؤيب (٢) هي المغرب (١) ،

واحتج من نصر أبا حنيفة بما روي عن على كرم الله وجهه أن النسبي " الله شعله المشركون يوم الأحزاب عن الصلاة فصلى بين المغرب والعشاء وقال "شعلونا عن الصلاة الوسطى ، صلاة العصر حتى غربت الشمس ملأ الله أجوافهم وقبورهم نلوا" (" وعن ابن مسعود قال حبس المشركون رسول الله الله الله العصر حتى اصفرت الشمس ، أو أحمرت فقال "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر (" ، ملأ الله قلويم وبيوقهم نارا " (")

<sup>(</sup>١) رواه البيهقي ١/٩٥١ وابن أبي شيبة ٢/٤٤

<sup>(</sup>۲) رواه عبد الرزاق ۱/۸۷ه وابن المنذر ۲/۲۳

الاستيعاب ٣/١٦٣ ، الإصابة ٥/١١٩ ، السير ٢٨٢/٤ ، التهذيب ٣١١/٨.

<sup>(</sup>٤) رواه البيهقي ٢٦١/١ الفتح ٤٤/٨

<sup>(</sup>٥) في ج: رسول الله

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري في كتاب التفسير باب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى رقم (٢٥٩) ١٦٤٨/٤ ومسلم في كتاب المساجد باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر رقمم (٦٢٧) (٦٢٧) واللفظ له .

<sup>(</sup>۷) نمایة ب: ۱۷۸

<sup>(</sup>٨) صلاة العصر ساقطة في ج

<sup>(</sup>٩) أخرجه مسلم في كتاب المساجد باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلة العصر برقم (٦٢٨) ٤٣٧/١ .

قالوا: ولأن النبي ﷺ قال ( من فاتته صلاة العصر فكأنمـــا وتـــر أهلـــه ومالـــه ) ﴿ فَالْمُوالِّ اللهِ عَلَى أَهَا الوسطى.

ودليلنا قوله تعالى ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قـانتين ﴾ (٢) فقرنما بذكر القنوت؛ والقنوت لا يفعل في فرض سوى الفجر (٣) فعلم أنما الوسطى .

وروى مالك رحمه الله في الموطأن عن أبي يونس مولى عائشة في المولي عائشة أن أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا ، وقالت إذا بلغت قوله تعالى فل حافظوا على الصلسوات أله فسآذي فأعلمتها فقالت أكتب "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، وصلاة العصر"

فلسو كسالواو، فلسو كسانت الوسطى لم يفصل بينسهما بسالواو، فإن قيل لا يجوز إثبات القسرآن بخبر الواحد، قلنا قد فعلتم مثل هذا، فقلتم لا تقطع يسرى السارق ؛ لأن في حرف / ابن مسعود "(والسارق والسارقة فأقطعوا أيماهما) "، وقلتم صوم الكفارة متتابع ؛ لأن حرف/" ابن مسعود (فصيلم ثلاثة أيام متتابعات)"

<sup>(&#</sup>x27;) رواه المخاري في كتسساب المواقيست بساب إتم مسن فاتتسه العصسر برقسم (٥٢٧) ٢٠٣/١ ومسلم في كتاب المساجد باب التغليظ في تفويت صلاة العصر برقم (٦٢٦) ٤٣٥/١ .

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة الآية ٢٣٨ .

<sup>(</sup>٣) التبيه ص٢٩ كفاية ، الأحيار ص ١٦٨ ، الروضة ١٩٨/١ .

 <sup>(</sup>٤) في كتاب صلاة الجماعة باب الصلاة الوسطى ١٣٩/١ وهو عند مسنم في كتاب المساجد بيساب الدئيل لمن قال الصلاة الوسطى هي العصر برقم (٦٢٩) ٤٣٧/١ .

 <sup>(</sup>٥) يروي عن عائشة وروى له مسلم حديثين وهو تقة .
 التهديب ۳۱۰/۱۲ التقريب ص ٦٨٥

<sup>(</sup>٦) کاية ج : ۲٦٤

<sup>(</sup>۷) تفسیر ابن کثیر ۲ /۵۷ .

<sup>(</sup>٨) م بين المائلين ساقطة : ج

<sup>(</sup>٩) تمسير ابن كثير ٩٤/٢

وقلتم المولى ('' إنما يفيء في المدة ، فإذا انقضت مــــدة الإيــــلاء ، وقـــع الطــُـلاق (''/ ؛ لأن في حرف ابن امسعود ( فإن فاؤوا فيهن فإن الله غفور رحيم )(''

فجوابكم في إحتجاجكم بهذه الحروف/(<sup>1)</sup> جوابنا لكم عن حسير عائشة. وأيضا فإن عائشة لم تثبت هذا الكلام قرآنا ، إنما فسرت به القرآن ،

كما روي أن قارئا قرأ على ابن مسعود فله (إن شجرة الزقوم طعام اليتهم) فقال له (الأثيم) (° فقال (۱ الرحل اليتهم) فقال له (۱ الأثيم) (۵ فقال (۱ المرحل اليتهم) فقال له (۱ المناطقة القرآن) (۱ المرحل القرآن) (۱ المرحل القرآن)

ولأن الله تعالى أمرنا (') بإقامة الصلوات عاماً ، وخصّ الفجر بأن قال ﴿ وقرآن الفجسر إن قرآن الفجسر إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴾('') فأفردها بالتخصيص دلالة على ألها الوسطيي .

ولأنما صلاة لا تجمع مع غيرها فكانت أولى بأن تكون الوسطى مما جمـــع مــع غــيره ، فإن قيل العصر قبلها صلاتا نمار وبعدها صلاتا ليل ، فوجب أن تكون الوسطى لهذا المعنى، قلنا الفجر قبلها صلاتا ليل وبعدها صلاتا نمار ، فبطل ما اعتبروه.

 <sup>(</sup>۱) من وقع منه الإيلاء وهو اليمين على ترك وطء المنكوحة مدة التعريفات ص٩٥ التوقيف ص١٠٦

<sup>(</sup>٢) مجمع الأهر ٢/١٤ تحفة الفقهاء ٢٠٥/٢

<sup>(</sup>٣) تفسير الشوكاني ٢٥٦/١

<sup>(</sup>٤) مابين المائلين ساقط في ج

<sup>(</sup>٥) سورة الدخان الآية ٤٤، ٤٤

<sup>(</sup>١٦) في ج: له

<sup>(</sup>V) له ساقطة في ج

<sup>(</sup>A) أخرجه ابسن حريسر في تفسسيره ٢٤٣/١١ مسن قسول أبي السسدرداء، وأخرجه القرطبي ٢٤٩/١٦ من قول ابن مسعود

<sup>(</sup>٩) في ج: أمر

<sup>(</sup>١٠) سورة الإسراء الآية ٧٨

فأما الجواب عن حديث على ﷺ، فنقول كل واحدة من الصلوات الخمس تصليح أن تكون وسطى ، وخلافنا في الوسطى المذكورة في الآية .

وقد دلنا على ألها الفحر وحديثهم محتمل فليس بدليل لهم في المسألة و وحواب آخر وهو أن قوله عليه السلام (شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ) أراد بها الفحر ؟ لألها تسمى عصرا ، والدليل عليه ما روى عبد الله بن فضالة الليتي "عن أبيه" قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان فيما علمني أن قال (حافظ على العصرين ) فقلت وما العصران ؟ قال (صلاة قبل طلوع الشمس ، وصلاة قبل غروبها) قال ابن قتيبة " يقال لصلاتي الفحر والعصر العصران ، والبردان ؟ لأنهما يفعلان وقت البرد. " ، وهكذا الجواب عن حديث ابن مسعود .

<sup>(</sup>۱) الزهراني، روى عن أبيه هذا الحديث، وعنه أبو حسسرب وعساصه ابسن الحدثسان مسل أولاد الصحابة، عاش إلى زمن الوليد ابن عبد الملك . التهذيب ٣١٢/٥، التقريب ص٣١٧٠

 <sup>(\*)</sup> فضالة الليثي الزهراني ، قين اسمه عبد الله ، وقين وهب لــــه صحبــة يعـــد في أهـــن المديـــة ،
 نه عن النبي عَشَّة حديث واحد في المحافظة على العصرين ، روى عبه ابن عبد الله ،
 الاستعباب ٣٢٨/٣ ، الإصابة ٢٢٢/٥ ، التهذيب ٢٤٢/٨

<sup>(</sup>٣) و - : حافظوا

<sup>(</sup>٤) رواه أبو داود في كتاب الصلاة باب المحافظة على وقت الصلاة برقم (٢٩٧) (٢٩٧ والحساكم (٢٠/ والبيهقي في كتاب الصلاة باب من قال هي الصبح ٢٩٧/١ والطبرالي في المعجم الكسير ٨٠/١ والبيهقي في كتاب الصلاة باب من قال هي الصبح المدر ٢٩٧/١) ٢٢/١٨ وصححه الألبان في السلسلة الصحيحة برقم (١٨١٣) ٢٢/١٤

<sup>(</sup>٥) سنقت ترجمته ص ۲۰۷

<sup>(</sup>٦) و ج: يفعلان و

<sup>(</sup>Y) عریب الحدیث (۲۲/۱

وقوله (( من فاتته (۱۱ العصر) أراد صلاتي الفجر والعصر ، بدليل ما ذكرناه . وأما من قال إنها الظهر فاحتج بأن وقت الزوال أعظم ما يكون في الحر ، وأشد ما يشتق فعل صلاة (ا) ، فلذلك أمر الله بالمحافظة عليه.

والجواب أن المستحب في شدة الحر الإبراد بالصلاة ، وثبتت به السنة (١٠) ، فبطـــل مــا تعلقوا به.

وأما من قال هي المغرب فاحتج بأنها تنفرد بعددها عن سائر الصلوات ، فهي أكثر مـــن صلاة الفحر ، وأقل من صلاة الظهر والعصر والعشاء ، فوحب أن تكون الوسطى لهـــــدا المعنى .

قالوا ولأنها وقتها أضيق من وقت كل صلاة غيرها ، فلذلك أمــــر بالمحافظــة عليــها. والجواب عن قولهم إنها تنفرد أن ذلك يبطل بالفحر ، فإنها تنفرد عن ســـائر الصلــوات بالعدد ، وتختص بأن القراءة يستحب تطويلها ، وتختص بالقنوت أيضا .

وقولهم إن وقت المغرب أضيق من وقت كل صلاة غير صحيح ، بل الفحر يضيق وقتها ولا يختلف باختلاف الحضر والسفر ، والمغرب ليس كذلك فإن وقتها بالسمفر متسع، وكذلك في حال العذر بالحيض ، وإذا ثبت هذا صح ما قلناه ، والله أعلم .



<sup>(</sup>١) قوله ساقطة في ج

<sup>(</sup>٢) في ج: صلاة العصر

<sup>(</sup>٣) في ج: كذلك فلذلك

<sup>(</sup>٤) سبق تخریجه ص ۸۵۰

# باب إستقبال القبلة

استقبال الكعبة في الصلاة مفروض يدل عليه قوله تعالى ﴿ فُولُ وَجَهَكُ شَطُو الْمُسَجِدُ الْحُوامُ ﴾ (١)الآية .

وروي أن الله تعالى كان فرض على رسوله بمكة التوجه إلى بيت المقدس في الصلاة فكلن رسول الله على يصلي بمكة [حرسها الله تعالى] (٢) متوجهاً إلى بيست المقدس، والكعبة (٣) ، فذما قدم المدينة لم يمكن الجمع بين الجهتين في صلاته ، فصلى إلى بيست المقدس ستة عشر شهراً (١) .

وكان يحب أن يوحه (°) إلى الكعبة ؛ لأنها قبلة إبراهيم عليه السلام وإسماعيل بدليل قوله تعالى ﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهوا بيتي ﴾ (٢) الآية ، فكان يقلب طرفه في السماء رجاء أن ينسزل عليه الوحي بالتوجه إلى الكعبة فنسزل عليه ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴾ (٧)

<sup>(</sup>١) سورة البقرة الآية ١٤٤

<sup>(</sup>٣) حرسها الله تعالى زيادة في ج

<sup>(</sup>٣) رواه أحمد ٣٢٥/١ من حديث ابن عباس ، والبزار برقم ٤١٨ والطبراني في المعجم الكبير برقب ١١٠٦٦ قال الأرب الروط في حاشبيته علمي المستند ١٣٦/٥ استناده صحيح علمي شمرط الشبيجين، وقال الخافظ في التلحيص ٣٥٥/١ هو أصح ما ورد .

<sup>(</sup>٤) رواد المحاري في كتاب الإيمان باب الصلاة من الإيمان برقم (٤٠) ٢٣/١ من حديث البراء ومسلم في كتاب الصلاة باب تحويل القبلة من المقدس إلى الكعبة برقم (٥٢٥) ٣٧٤/١ وراد أحمد ٢٥٠/١ من حديث اس عباس وضححه الأرباؤوط في حاشيته على المسلم ١١٧/٤ .

<sup>(</sup>٥) او حاد يتوجه

<sup>(</sup>٣) - سورة النقرة الآية ١٢٥ وقوله أن طهرا بيني غير موجودة في أ

<sup>(</sup>٢) - سورة النقرة الآية ١٤٤

وشطره نحوه وسمته(١) .

وقال(٢) الشاعر

وما تغني الرسالة شطر عمرو

ألا من مبلغ عمراً رسولاً

أراد نحو عمر .

وتقول العرب شاطرتنا بيسوت بن فلان ، أي حاذتنا البيسوت ، وتقول العرب شاطرتنا بيسوت بن فلان ، أي حاذتنا البيسوت ، وروى (١) أسامة (٥) بسن زيد في أن النبي في صلى ركعتين في قبل الكعبة وقال ( هذه القبلة ) (١)

وعن ابن عمر هذه قال (بينما الناس بقباء في صلاة الصبح ، إذا أتاهم (٧) آت فقال قد أنزل الله/(٨) على رسوله الليلة قرآناً وأمر أن يستقبل الكعبــــة فاســتداروا كمــا هـــم إلى الكعبة )(٩)

فإن قيل كيـــف يصـح هــذا الحديـث ، ونسـخ السـنة بـالقرآن لا يجـوز ، قلنا عن هذا جوابان :-

<sup>(</sup>١) المصباح ص١٦٣ اللسان ٤٠٨/٤

<sup>(</sup>٢) في ج: قال ، والبيت لم أحده

<sup>(</sup>٣) البيوت ساقطة في ج

<sup>(</sup>٤) غاية ب: ١٧٩

<sup>(</sup>٥) في ج: مامة

<sup>(</sup>٦) رواه البخاري في كتاب القبلة باب قول الله تعالى ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلمي ) برقم (٣٨٩) ١٥٥/١ عن إبن عباس وقد رواه ابن عباس عن أسامة كما هو في مسلم في كتاب الحج باب اسمنحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها برقم (١٣٣٠) ٩٦٨/٢

<sup>(</sup>۷) نمایة ج: ۲٤۷

<sup>(</sup>٨) ما بين المائلين بياض في ج

 <sup>(</sup>٩) رواه البخاري في كتاب القبلة باب ما حاء في القبلة برقم (٣٩٥) ١٥٧/١ ، ومسلم في كتاب المساحد بـلب
تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة برقم (٣٢٥) ٣٧٥/١

أحدهما أن للشافعي رحمه الله في ذلك قولين ، أصحهما جواز نسخ السنة بـــالقرآن ، فعلى هذا سقط السؤال(١) .

والشاين أن التوجه إلى بيت المقدس فرض بسالقرآن لا بالسسنة ، يدل عليه قوله تعالى ﴿ وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة ﴾ (٢) ونسخ ذلك بالقرآن (٣)فبطن ما قالود.

إذا ثبت هذا فالناس في استقبال الكعبة على خمس ضروب(١):-

هنهم من فرضه في التوجه يقين المعاينة. ومنهم من فرضه اليقين من غير معاينة. ومنهم من فرضه الرجوع إلى الخير ، ومنا يجري محيراه . ومنهم من فرضه الرجوع إلى الخير ، ومنا يجري محيراه . ومنهم من فرضه الرجوع من فرضة الاحتياد . ومناهم من فرضه التقليد . . والمناهم من فرضه يقين المعاينة ، فهو من صلى بحضرة الكعبة ، ولا حائل بينها (١٥) وبينه وأما من فرضه اليقين من غير معاينة ، فهم أهل مكة اللذين نشؤوا بحيا ، إذا صلوا في بيوهم فإنم يصلون بيقين حصل لهم على طول المندة ، ونشئهم (١٧) في الموضع ، وإن كان بينهم وبين الكعبة حائل (١٠) .

<sup>(</sup>١) سبق التعليق عليه ص ٢٨٨

<sup>(</sup>٢) سورة يونس الآية ٨٧

<sup>(</sup>٣) في ج: القرآن

<sup>(</sup>٤) و ج: حمسة أضرب

<sup>(</sup>٥) و ج: بينهما

 <sup>(\*)</sup> عليه في الأم واتفق عليه الأصحاب .

الأم ١/٠١١ الحسنوي ٧٠/٢) المسهدت ١٢٩/١، فتسح العريسة ٣٢٢/٣، المحسسوع ١٩٣/٣. الروضة ٣٢٤/١

<sup>(</sup>٧) ي ج: ونشؤهم

<sup>(</sup>٨) اخاوي ٧٠/٢ ، التنبيه ص ٢٦ ، حلية العلماء ٧٣/٢ ، فتح العزيز ٢٢٨/٣ ، المجموع ٢١٢/٣ :

وأها من فرضه الرجوع إلى الخبر ، فهو الضرير الذي يحضر (١) المسجد الحرام ، فإنه يرجع إلى خبر المعاين للكعبة ، أو البصير النائي عن الكعبة ،

فإنه يرجع إلى قول المخبر له عن المشاهدة (٢) ، وهكذا إذا دخل الغريب مصراً من أمصار المسلمين ، فإنه يصلي إلى محاريب (٦) ذلك المصر من غير اجتهاد (٤) ؛ لأن المحاريب تقلوم مقام الخبر (٥) عن المشاهدة .

وأما من فرضه الاجتهاد ، فهو من خرج عن الحالات (التي) (٢) ذكرناها ، فعليه أن يجتهد ويستدل على القبلة بالنجوم ، وما حرى بحراها (٢) ، قال الله تعالى ( وعلامات وبالنجم هم يهتدون (١) (٥) وقال (٩) ( وهو الذي جعل لكم النجوم لتهدوا بها في ظلمات البر والبحر (١)

<sup>(</sup>١) في ج: بحضرة

 <sup>(</sup>۲) نص عليه في الأم ومختصر المزني .
 الأم ١٩٠/١ ، مختصر المزني ص١٦ الحاوي ٢١/٢ ، الوحيز ٢٨/١ فتح العزيز ٢٢٦٦المجموع ٢٠١/٣

<sup>(</sup>٣) في ج: محاريب المسلمين في ذلك

<sup>(</sup>٤) قال النووي في المجموع ٢٠١/٣ وأما المحراب فيحب اعتماده ولا يجوز فيه الاحتهاد ونقل صاحب الشــــامن اجماع المسلمين على هذا ثم قال وأعلم أن المحراب إنما يعتمد بشرط أن يكون في بلد كبــــير أو في قريـــة صغيرة يكثر المارون بما بحيث لا يقرونه على الخطأ ... ا.هـــ

وانظر المهذب ١٣٠/١ ، التنبيه ٢٦/١ ، الحاوي ٢١/٧ الوحيز ٣٨/١ فتح العزيز ٣٢/١٢ الروضة ٣٢٥

<sup>(</sup>٥) في ج: المخبر

<sup>(</sup>٦) في ب: الذي

<sup>(</sup>٧) الأم ١٩١/١) المهذب ١٣٠/١) الحاوي ٧١/٢) المحموع ٣٠٥/٣

<sup>(</sup>٨) سورة النحل الآية ١٦

<sup>(</sup>٩) في ج: وقال تعالى

<sup>(</sup>١٠) سورة الأنعام الآية ٩٧

فأما من خفيت عليه الدلائل ولم يعرف طريسق الاجتهاد فسنذكر حكمه بعد إن شاء الله(١) .

ومن فرضه التقييد هو (۱) الضرير يجب عليه تقنيد البصير المحتهد (۱) . وكنما ذكرنا (۱) من الأحكام في الكعبة (۱) فمثله القول في مسجد النبي الشي بالمدينة في مسجد النبي الشي يتوجه إلى الكعبة بيقين مقطروع به (۱) ؛ لأن النبي الشي كان يصلي فيه ، ولا يجوز له لو كان حطأ أن يقره الله (۱) عليه .

فمن صلى في المدينة بحضرة المستحد فرضه يقسين معاينته إن لم يكن حسائل، وفرضه اليقين أيضا من غير معاينة إن كان نشأ بالمدينة فرضه الرحوع إلى الخسبر (المستند) (^) إلى المشاهدة إن كان ضريرا، أو نائيا (٩) ،

وإن كان بظاهر مكة ، وحال (۱۰ دون معاينة البيت حائل ، نظرت فإن كان الحائل أصليا مثل الجبل ونحوه ، والرجل ممن نشأ بمكة ، فإنه يصلي بيقين (۱۱ ؛ لأنه على طول المدة قسد عرف سمت الكعبة (۱۲ ، ٠

<sup>(</sup>۱) ص ۲۵۹

<sup>(</sup>٢) ي 🛨 : فهر

<sup>(</sup>٣) الأم ١/٠١١ الحاوي ٢١/٢

<sup>(</sup>٤) قرله وكنما دكرنا بياص في ا

<sup>(</sup>٥) و - : القبلة

<sup>(</sup>٦)اخاوي ٧٠/٧) الوحير ٣٨/١، فقع العريز ٣٢٤/٣) المجموع ٣٠٢/٣، الروصة ٢٢٥/١

<sup>(</sup>٧) يُ -: الله تعالى

<sup>(</sup>٨) ي ب: المسند

<sup>(</sup>٩) فتح العزير ٢٢٤/٣ ، الروصة ٢٢٥/١

<sup>(</sup>۱۰) و ج : أو حال

<sup>(</sup>١١) فتح العزير ٢٢٨/٣ ؛ المحسوع ٢١٢/٣ ، الروضة ٢٢٤/١

<sup>(</sup>۱۲) أي ما يقابلها ويوازها ، المعساح ١٥٠/١

وإن كان الرحل غريبا ، فإنه يصلي باجتهاد ، ولا يلزمه صعود الجبـــل ليعـــاين البيـــت ويتيقنه (١) فإن في ذلك مشقة .

وإن لم يكن الحائل أصليا ، بـل كـان (٢) طارئـا مثـل الحـائط ، ونحـوه ، والرجل غريب ففيه وجَهان :-

أحدهما يصلي بالاجتـــهاد<sup>(۱)</sup> ، ولا فــرق بــين الحــائل الطــارئ ، والأصلــي . والوجه الآخر لا يجوز له الاجتهاد<sup>(۱)</sup> ؛ لأن فرضه لو لم يطرأ الحـــائل كــان اليقــين ، والحائل الطارئ لا يغير الحكم عما كان عليه .

قــــال القـــاضي رحمـــه الله والأول أشـــبه بـــالصواب ، والله أعلــــم . إذا ثبت ما ذكرناه ، فهل يجب الاحتــهاد في اســتقبال عــين الكعبــة أو جهتــها ، نقل المزني رحمه الله عن الشافعي رحمه الله أن الفرض الاحتهاد في استقبال جهتــها(٥) ، ونص في الأم على أن فرض الاحتهاد في عينها(٢) .

ووجه هذا القول أن الله تعالى قال ﴿ وحيث ما كنتم فولوا وجوهك مسطره ﴾ (٧) وثبت بهذه الآية أن فرض المتيقن الكعبة التوجه إلى عينها ، فكذلك فرض المجتهد ،

<sup>(</sup>١) المهذب ١٣٠/١ ، فتح العزيز ٢٢٨/٣، المجموع ٢١٣/٣ ، الروضة ١٥٢٥،

<sup>(</sup>٢) في ج: و كان

 <sup>(</sup>٣) صححه البندنيجي وابن الصباغ والشاشي والرافعي والشيرازي والنووي ،
 المهذب ١٣٠/١ ، فتح العزيز ٢٢٨/٣ ، المجموع ٢١٣/٣

 <sup>(</sup>٤) قطع به الشيخ أبو حامد والماوردي وانحاملي والجرحاني .
 ۱خاوي ۷۰/۲ ، حلية العلماء ۷۲/۲ ، المجموع ۲۱۳/۳ ، الروضة ۲۲۵/۱

<sup>(</sup>٥) مختصر المزيي ص١٦

<sup>(</sup>٧) سورة البقرة الآية ١٤٤

ووجه القول الآخر أن المسلمين أجمعوا أن صف المصلين باجتهاد لو طال واتصل كانت صلاة جميعهم صحيحة (١) ،

ومعنوم أن جميعهم غير مقابل لعين الكعبة ؛ فكان إجماعهم دليلا على أن الفرض استقبال جهة الكعبة ؛ لا عينها والله أعلم .

## فصل (۲)

قد ذكرنا أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا في حالتين شدة الخوف ، والسفر فأما شدة الخوف ، فيحوز ترك استقبال القبلة في الفريضة بدليل قوله تعالى أفي فإن خفتم فرجالا أو ركبانا ألله (<sup>7)</sup> قال ابن عمر " (مستقبل) (<sup>3)</sup> القبلية ، وغمير مستقبلها "(<sup>8)</sup> ونحن (نذكر) (<sup>7)</sup> هذه المسألة فيما بعد إن شاء الله .

وأما حالة السفر فيحوز فيه ترك استقبال القبلة لصللة النافسة ، دون الفريضسة (١) ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ ولله المشرق والمغرب فأينما تولسوا فشم وجمه الله ﴾ قال سعيد بن جبير عن ابن عمر نزلت هذه الآية في النافلة في السفر تصلي حيث ما توجمه بك بعيرك ،، (٩)

<sup>(</sup>١) اخاوي ٧١/٢ ، فتح العزيز ٣٤٢/٣ ، المحسوع ٣٠٧/٣

<sup>(</sup>۲) کایة ج:۸۶۲

<sup>(</sup>٣) سورة البقرة الآية ٢٣٩

<sup>(</sup>٤) يى ب: متفبل

عتصر المزني ص١٦٠

وأثر ابن عمر رواه بنحوه النحاري في كتاب التفسير باب فإن حفته فرحالاً أو ركبانا ١٦٤٩/ رقـــه (٤٢٦١) ضمن وصفه لصفة صلاة الحوف ، قال النووي في المحموع ٢٣١/٣ والصواب أن هـــدا ليــس تفسيرا للآية بن هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف ا.هــ وانظر تلحيص الحبير ٢٥٢/١

<sup>(</sup>٦) و ٠ ذکر ٠

<sup>(</sup>٧) على عليه في مختصر المزني ص١٦ وفي الأم ص١٩٥

<sup>(</sup>٨) سورة البقرة الآية ١١٥

 <sup>(</sup>٩) رواه مسلم بنجوه في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السمامر حبست توجهت برقم (٧٠٠) ٨٦/١

وروي أن ابن عمر كان يصلي في السفر على راحلته ، ويقـــول كــان رســول الله ﷺ يفعل ذلك " (۱)

وروى عبد الله بن عامر بن ربيعة (٢) عن أبيه (٣) قال "رأيت رسول الله ﷺ يصلي (٤) على راحلته حيث توجهت،، (٥)

إذا ثبت هذا فلا يخلو حال المسافر من أحد أمرين إما أن يكون ماشيا ، أو راكبا ، فإن كان ماشيا فيحوز له ترك الاستقبال (٧) ؛ لأنه إذا جاز ترك استقبال القبلة (١) على الراحلة ففي حق الماشي أولى .

<sup>(</sup>۱) رواه البخاري في كتاب الوتر باب الوتر في السفر برقم (۹۰٥) ۳۳۹/۱ ومسلم في كتاب صلاة المسلفرين باب حواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيثت توجهت برقم (۷۰۰) ٤٨٦/١

 <sup>(</sup>۲) أبو محمد العنسزي ، كان مولده عام الحديبية ، حدث عن أبيه وعمسر وعثمان وغسيرهم ،
 وعنه عاصم بن عبيد الله ويحي بن سعيد والزهراني وغيرهم ، توفي سنة ٨٥هـ .
 السير ٣/١٦٥ ، التهذيب ٢٣٧/٥

<sup>(</sup>٣) عامر بن ربيعة بن كعب العنزي ، كان أحد السابقين الأولين ، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة ، وشهد بدرا وما بعدها روى عنه جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وابن الزبير ، مات سنة ٣٢هـ ، الاستيعاب ٣٣/٢ ، الإصابة ٤٦٩/٣ ، السير ٣٣٣/٢

<sup>(</sup>٤) في ج: يفعل مصلي

<sup>(</sup>٥) رواه البخاري في كتاب تقصير الصلاة باب صلاة التطوع على الدواب وحيثما توجهت به برقسم (١٠٤٢) ٣٧٠/١ ومسلم في كتاب صلاة المسافرين باب حواز صلاة النافلة على الدابة في السمفر برقسم (٧٠١) ٤٨٨/١

 <sup>(</sup>٦) رواه البخاري في كتاب تقصير الصلاة باب صلاة التطوع على الدابة وحينها توحسهت برقهم (١٠٤٣)
 ٣٧٠/١

<sup>(</sup>٧) المهذب ١٣٣/١ الوجيز ١/٣٧ الحاوي ٧٣/٢ فتح العزيز ٢١١/٣ المحموع ٢٣٧/٣ كفاية الأخيار ١٥٠/١

<sup>(</sup>٨) في ج: الاستقبال

ألا ترى أن في شدة الخوف لما جاز للراكبب ترك الاستقبال جاز للراجل ، إلا أنه يئزمه الاستقبال في ثلاثة مواضع عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع، وعند السجود ؛ لأن هذه يخف أمرها(١) .

وأما إذا كان راكبا ، فلا يخلو إما أن يكون راكبا في شيء (") واسع يمكنه الاستقبال القبلة فيه كالعمارية (") ، والمحمل (أ) ، أو يكون شيئا ضيقا كالسررج (") ، والقتب (أ) ، فإن كان شيئا واسعا لزمه الاستقبال في جميع الصلاة (") ، وسواء كان بعيره مفردا ، أو مقطرا ، إلا أنه لا يترك القيام كما لو صلى على وجه الأرض .

وأما إذا كان ضيقا ، فلا يخلو حال دابته من أحد أمريــــن إمـــا أن تكــون واقفــة ، أو سائرة فإن كانت واقفة فلا يخلو إما أن تكون مقطرة ، أو مفردة .

<sup>(</sup>۱) قطب ع به العراقيب ون وصححه التسبيرازي في المسهذب واختراره النهروي ، والوحه الآخر لا يشترط الاستقبال في غير حالتي الإحرام والسلام حكاه الحراسانيون،
الأ- ١٩٦/١ ، المهذب ١٣٣/١ ، حليب العلماء ٧٧/٢ ، الوحديز ٣٧/١ ، فترح العزيز ٢١٧ .

<sup>(</sup>٢) في ج: سع

<sup>(</sup>٣) مركب على هيئة مهد الصبي أو قريب من صورته ٠ المصاح ٢٢٢١ تمذيب الأسماء ٣٣/٣

<sup>(</sup>٤) ما يوضع على البعير من أجل حمل الحوائج ، لسال العرب ١٧٦/١١

<sup>(</sup>٥) رحن الدابة وهو معروف وجمعه سروج ٠ المصباح ١٤٣/١ ، النسان ٢٩٧/٢

<sup>(</sup>٦) الأكاف الصغير الذي عني قدر سنام البعير وجمعه أقتاب . المصناح ٢٥٣/١ اللسان ٢٦٠/١

 <sup>(</sup>٧) وقسمة الطريسة فطع الحمسهور وصححه النسوري والشسيرازي في المسهدب .
 والطريق الثاني على وحهير هذا أحدهما .

والثاني يجوز له ترك انقبلة والإيماء بالأركان كالراكب وثمن نقل هدين الوجهين الماوردي والدارمي . المسهدت ١٣٢/١، الوجسيز ٣٧/١ الحساوي ٧٥/٢: التعليقسة للقسساضي حسسسين ٦٧٦/٢. فتح العزيز ٣١٧/٣، المجموع ٢٣٢/٣. كفاية الأحيار ١٥١/١

فإن كانت مفردة فيلزمه (١)الاستقبال(٢) ؛ لأنه لا مشقة عليه فيه، وإن كانت مقطرة فيصلى جهة سيره(٢) ، للحوق الشقة في الاستقبال .

وإن كانت سائرة لا تخلو إسا أن تكون مقطرة أو مفردة ، فإن كانت مقطرة فإنه يصلي جهة سيره .

وإن كانت مفردة فلا يخلو [إما]<sup>(1)</sup> أن تكـــون صعبــة حزونــا ، أو ســهلة ذلــولا ، فإن كانت حزونا صلى إلى جهة سيره ·

وإن كانت ذلولا ففي ذلك وجهان :-

أحدهما وهو الصحيح (°) أنه لا يلزمه الاستقبال القبلة ؛ لأن في تحويلها عن جهة السير مشقة .

المهذب ١٣٢/١ ، الحاوي ٧٥/٢ ، حلية العلماء ٧٧/٢ ، فتح العزيز ٢١٣/٣ ، الروضة ١/٠٦٣

(٣) و الشيرازي والناوردي والرافع و السيرازي والناوردي والسيرازي والناوردي و الوجه الآخر يجب الاستقبال مطلقا حكاه الصيدلاني .

المهذب ١٣٢/١ ، الحاوي ٧٥/٢ ، الوحيز ٣٧/١ ، فتح العزيز ٣١٣/٣ ، الجموع ٣٤/٣ ، كفايــــة الأخيار ١٥١/١ .

- (٤) . إما ساقطة في ب
- (٥) وصححه الشيرازي والرافعي والنووي والقفال ، المهذب ١٣٢/١ ، فتح العزيز ٢١٣/٣ المجموع ٢٣٤/٣ ، حلية العلماء ٧٧/٢
- (٦) حكاه إمام الحرمين والصيدلاني والغزالي . الوحيز ٣٧/١ ، فتح العزيز ٣١٤/٣

<sup>(</sup>١) في لزمه الاستقبال القبلة

<sup>(</sup>٢) في الإحسرام وهسدا قطع الشسيرازي في المسهدب وهسو قسول البغداديين . والوجسه الشسافي لا يلزمسه وهسو قسول البصريين وصححه المسساوردي . والوجه الثالث إن سهل الاستقبال القبلة وحب وإلا فلا وصححه النووي ، وأما في غير الإحرام فلا يجب عليه الاستقبال .

أو إلى غير جهتها ، فيان كانت عدلت إلى الجهه ، فقيد ازداد حييرا". وإن كانت عدلت إلى غير الجهة ، فلا يخبو من أن يكون تعمد ذلي ، أو لم يتعمده . فإن كان تعمده قال الشافعي رحمه الله (٢) بطنت صلاته (٣) . إذا كان قد ولى ظهره القبلة ، وهذا يدل على أنه إذا انحرف يمينا أو شمالا لا تبطل صلاته ،

وأما إذا كان [ناسيا] (٤) فأدار رأسها ، أو جاهلا بالطريق ، لاعوجاجها ، أو غلبته الدابة فلا تبطل صلاته في هذه الأحوال (٥) ؛ لأنه لم يوجد منه تفريط ،

فنهذا قلنا رخصة الاستقبال لا تزول ، لكنه إن لم يرد رأس دابتـــه عقيــب ذكــره . بطلت صلاته (٦) .

فإن أدارها عقيب ما ذكر نظرت ، فإن كان الزمان لم يتطاول ، فالا يسجد سجود السهو (٧) .

قال أبو علي الطبري رحمه الله وهذا يدل علي أنه إذا سها في النافلية ، سيجد سحود السهو (^) .

المهذب ١٣٢/١ ، الحَارِي ٧٦/٢ ، حلية العلماء ، ٧٩ ، فتح العزيــــز ٢١٧/٣ ، الروضـــة ٣٢٠/١ . المجموع ٢٣٥/٣

المهذب ١٣٢/١ ، الحاوي ٧٦/٢ ، كفاية الأخيار ١٥١/١ ، فتح العزير ٢١٥/٣ ، المجموع . ٣٣٦/٣

<sup>(</sup>١) ومُ يؤثر ذلك في صحة صلاته بلا خلاف ،

<sup>(</sup>٢) في الأم ١٩٦/١

٣) بلا خلاف بين الأصحاب.

ر٤) ناسيا ساقط في ب

<sup>(</sup>٥) نصر عليه الشافعي في الأم ١٩٦/١

<sup>(</sup>٦) قطع به الصيدالاني والبغوي

 <sup>(</sup>٧) وهو الصحيح المنصوص عليه ، والوجه الآخر عليه سجود السهر ،
 الأم ١٩٦/١ ، المهدب ١/ ١٣٢ ، اخاوي ٧٦/٢ ، حلية العسساء ١٩١٢ ، فتسح العريسر ٣١٦/٣.
 المحسر ٤ ٣٣٦/٣

 <sup>(</sup>٨) هذا هو المذهب الصحيح وفيه قول عريب أن سحود السهو لا يدخل في النافلة .
 فتح العزيز ٣١٦/٣ ، المجموع ٣٣٦/٣

وإذا وصلت دابته العمارة (۱) ، فلا يخلو من ثلاثة أحوال ، إما أن يكون وصل إلى البلد الذي يقيم فيه ، أو إلى بلد لا يترل فيه ، أو إلى بلد يريد أن يستريح فيه ، ولا يقيم ، فإن كان بلد إقامته فينزل عن دابته حال وصوله إلى العمارة ، ويستقبل القبلة ، ويبني على صلاته (۱) ؛ لأن السفر (۱) قد زال فانقطع رحصته ،

وإن كان البلد لا ينــزل فيه وهو سائر ، فيتم صلاته على مــــا كــان يفعلــها (١٠) ؛ لأن السفر لا يختلف باختلاف العمران والخراب .

وإن كان بنية الاستراحة في البلد فيصلي مــــا دام راكبــا علـــى حســـب حالـــه (٥) ، وإن أراد النـــزول نزل واستقبل القبلة ، وبنى على صلاته .

فإن أراد الرجوع إلى الركوب بطلب السعود صلات كما لم يبطلها النزول (٢) ، وهذا خطأ ، والفرق بينهما أن النزول أخف من الركوب ، وأقل عملا ، فلذلك لم تبطل الصلاة ، والركوب يبطلها ؛ لكثرته .

<sup>(</sup>۱) البنيان ، المصباح ۲۲۲/۱

<sup>(</sup>٢) المهذب ١٣٣/١، الحاوي ٧٦/٢، الغاية القصـــوى ١٨٧٨، التعليقــة للقــاضي حســين ٢٧٧/٢، كفاية الأخيار ١٥٢/١

<sup>(</sup>٣) نماية ج: ٢٤٩

<sup>(</sup>٤) التعليقة للقاضي حسين ٦٧٨/٢ ، فتح العزيز ٣١٩/٣ ، المجموع ٣٣٩/٣

<sup>(</sup>٥) فتح العزيز ٢١٩/٣ ، الحاوي ٧٦ ، الروضة ٢٢٣/١

 <sup>(</sup>٦) نقله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي ،
 ١-الحاوي ٧٦/٢ ، مغنى المحتاج ٣٣٤/١ ، المجموع ٣٣٩/٣

<sup>(</sup>V) المحموع ٢٣٨/٣ ، نماية المحتاج ٢٣٣/١

يجوز ترك الاستقبال القبنة في صلاة النافلية في السيفر القصير (') ، وقصال مسالك إنمسا يجسوز ذلسك في السيفر الطويل الطويل المرائ ، واحتج بأن هذه رخصة تتعنق بالسفر ، فوجب أن تتعنق بالسفر الطويل دون القصير كالقصر ، والفطر ، ومسح الثلاثة الأيام ،

ودليلنا قوله تعالى ﴿ ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فشم وجه الله ﴾ (") قال ابن عمر نزلت في النافلة في السفر تصلي حيث توجه بك بعيرك (١) ،، ولم يفصل.

وروى ابن عمر الله أن النبي الله كان يصلي في السفر على راحلته حيث ما توجهت به ،، (°) و لم يفصل بين طويل السفر وقصيره .

ولأنه سفر مباح فوجب أن يجوز ترك الاستقبال فيه في النافلة . كالسسفر الطويل ، فأما (١) قوله رخصة تختص بالسفر ، فوجب أن تختص بطويله كالمسح ، والقصر والفطر قلنا المعنى في هذه الأشياء ، أنها فرائص ، فأكد أمرها ، وغلظ شائها ، (٧) وفرق بين قصير السفر وطويله فيها ، وليس كذلك في مسألتنا ، فإنها نافلسة ، فخفف أمرها ، وسوى بين طويل السفر ، وقصيره ، فيها .

 <sup>(</sup>۱) هذا هو المشهور من بص الشافعي نص عليه في الأم والمختصر وقطع به العراقيون وجماعة مـــــ اخراســـانيين
 وقال أكثر الخراسانيين في المسألة قولان أظهرهما الحواز ، وبه قال أبو حميفة وأحمد .

الحاوي ٧٧/٢ ، فتح العزيز ٢١٢/٣ ، المحسوع ٢٣٣/٣ ، كفاية الأخيار ١٥٠/١ ، المسسوط ٢٤٩/١ . تحفة الفقهاء ١٥٤/١ ، البحر الرائق ١١٣/٢ ، للعلي ٩٥/١ ، الأنصاف ٣/٣ . كشاف القداع ٣٠٢١٠

<sup>(</sup>٢) وهو الذي نقصر فيه الصلاة .

المدونة ١٧٤/١ ، الرسالة ٢١٠/١ ، التلقيل ٩٦/١ ، مواهب الحبير ١٩٦/٢ . حاشية الدسوقي ٣٦١/١

<sup>(</sup>٣) سورة النقرة الآية ١١٥

<sup>(</sup>٤) سبق تخریجه ص ۷٤۸

<sup>(</sup>٥) سبق تحریخه ص ۹ ۷۶۹

<sup>(</sup>٦) ي ج : وأما

<sup>(</sup>٧) ي ج: بالها

لا يجوز ترك استقبال القبلة في صلاة النافلة في الحضران، وقل المحسواء والمحسواء والمحسواء والمحسوب والمحسوب والمحسوب والمحسوب والمحتج بأن النبي الله إنما رخص للمسافر في ترك الاستقبال ليتصل ركوعه وسلموده، وهذا المعنى موجود في الحضر،

ودليلنا قولم تعلى ﴿ وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾(١) ويدل عليه أن النبي الساحر القبلة في الحضر في شيء من الصلوات ، فلأن الغالب من السغر السير ، والغالب من الحضر المكت ، والنبت ، فألحق كل واحد منهما بغالبه ،

وأما قوله (٥) أحيز للمسافر تـــرك الاســـتقبال حـــى يتصـــل ركوعـــه وســـجوده ، قلنا إنما حواز ذلــــك للحـــوق المشــقة في الســفر ، وهـــي معدومـــة في الحضــر ، والله أعلم بالصواب .

<sup>(</sup>١) هذا هو الصحيح المنصوص عليه وعليه جماهير الأصحاب،

الأم ١/٥٩١ ، المهذب ١/١٣٣ ، حلية العلماء ١/٠٨ ، الحاوي ٢/٧٧ ، المحموع ١٣٩/٣

<sup>(</sup>٢) المهذب ١٣٣/١، التعليقة للقاضي حسين ٦٧٥/٢، فتح العزيز ٢١٢/٣، الروضة ٢٣٩/١

<sup>(</sup>٣) سواء ساقطة في ج

<sup>(</sup>٤) سورة البقرة الآية ١٤٤

<sup>(</sup>٥) هاية ب: ١٨١

قال الشافعي: فإن اختلف اجتهاد رجلين لم يسع أحدهمـــــا اتبـــاع صاحبــه ،. (') وهذا كما قال ، إذا أداهما اجتهادهما إلى جهتين فهما كالفقيهين يختنـــن اجتــهادهما ، فلا يجوز لأحدهما اتباع صاحبه .

وهذا غير صحيح ؛ لأنه إئتم بمن يعتقد أنه يصلي إلى غير القبلة ، فلم تصح صلاتــه ، كما لو إئتم بمن يعتقد أنه يصلي على غير طهارة .

فأما قياسه على الصلاة إلى جهة واحدة ، والصلاة حول الكعبة ، فالمعنى في الموضعين أن المأموم يعتقد صحة صلاة الإمام ، وأنه مصيب جهة القبلة ، وليس كذلك في مسالتنا ، فبان الفرق بينهما ،

<sup>(</sup>۱) محتصر المزبي ص١٦

<sup>(</sup>٣) باتفاق الأصحاب،

<sup>(</sup>٣) حلبة انعساء ٧٣/٢ ، انجموع ٢١٤/٣

وإذا أداهما احتهادهما إلى جهة واحدة ، فصليا إليها جماعة ، ثم تغير احتهاد أحدهما في أثناء الصلاة ، فإنه ينحرف إلى الجهة التي تغير احتهاده إليها (١) ، ويبني على صلاتها ولا ينحرف صاحبه عن جهته .

وسواء في ذلك تغير اجتهاد المأموم ( منهما )(٢) ، أو الإمام(١) .

#### فصل

قال رحمه الله فإن كان الغيم وخفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى "(°) وجملته (٦) أن الناس على أربعة أضرب:

عالم بالدلائل وطرق الاجتهاد ، وغير عالم بذلك غير أنه إذا عرف عـــرف ، وحـــاهل بذلك ، ومتى عرف لم يعرف ، وضرير قد عدم آلة الإجتهاد .

فأما العارف بالدلائل إذا أخفيت عليه (٧) أمارات القبلة ، مثل أن يكون في صحـــراء ، والغيم متكاتف ، أو محبوسا في مكان مظلم ،

فقد قد و كالأعمى (^) ، وقال في موضع آخر ومن دله من المسلمين ، وإن كان أعمى لزمه اتباعه ، ولا يسع بصيرا خفيت عليه اتباعه (٩) .

<sup>(</sup>١) فتح العزيز ٢٤٦/٢ ، الروضة ٣٢٩/١

<sup>(</sup>٢) على الأصع والوجه الآخر يستأنف الصلاة ، المهذب ١٣١/١ ، الوجيز ٣٩/١ ، فتح العزيز

<sup>(</sup>٣) في ب: منها

<sup>(</sup>٤) المهذب ١٣١/١ الجموع ٢١٤/٣

<sup>(</sup>٥) مختصر المزني ص١٦

<sup>(</sup>٦) في ج: وجمليته

<sup>(</sup>٧) نماية ج: ٢٥٠

<sup>(</sup>٨) مختصر المزني ص١٦

<sup>(</sup>٩) مختصر المزني ص١٦

واختلف أصحابنا في هذه المسألة عنى ثلاثة وجوه :-

فقال المزين (١) لنشافعي فيها قولان: -

أحدهما يجوز لنبصير الذي خفيت عليه الدلائل تقليد غيره (٢) ، ولا فرق بسين مسن (٦) جهن القبلة ، لعدم العلم ، وبين من جهلها . لعدم البصر ، وقد جعل الشافعي رحمسه الله من خفيت عليه الدلائل ، كالأعمى فهما سواء ،

والقول الآخر لا يسع البصير تقليد غيره (٤) ؛ لأن معه آلات (٥) الاجتهاد ، فهو كمن لم خف عليه الدلائل .

وقال أبو اسحق المروزي المسألة على قول واحد ، وأنه (٢) لا يجوز للبصير تقليد غيره (٧) وأما قول الشافعي رحمه الله ومن خفيست عنيه الدلائسل ، فسهو كالأعمى ، فإنه أراد بذلك أن الأعمى إذا لم يجد من يقلده صلى ، وأعاد إذا وحد بعد (٨) من يقلده ، وكذلك الذي تخفى عليه الدلائل يصلى ثم يعيد ، إذا بانت له الدلائل .

وقال أبو العباس بن سريج كلام الشافعي رحمه الله خرج على اختـــلاف حــالين (١٠) ، وهو أن البصير لا يســعه تقليـــد غــيره ، إذا كــان وقـــت الاجتـــهاد متســعا (١٠٠) ،

الحاوي ٧٩/٢ ، حلية العلماء ٧٦/٢ ، كفاية الاخيار ١٤٦/١ ، الغاية القصوى ٢٧٩/١

<sup>(</sup>١) وبه قال أبو الطيب بن سلمة وأبو حفص بن الوكيل :

<sup>(</sup>٢) وهو اختيار المزني ، المهذب ١٣٢/١ ، حلية العلماء ٢٦/٢

<sup>(</sup>٣) من ساقطة في ج

<sup>(</sup>٤) واحتاره الأكترون، ﴿ الوحيز ٣٨/١ ، فتح العزيز ٢٢٨/٣ ، الروضة ٢٢٧/١

<sup>(</sup>c) آلات ساقطة في : ح

<sup>(</sup>٦) ي ج : اله

<sup>(</sup>۷) اخاری ۷۹/۲ ، حلیة انعلماء ۷۹/۲

<sup>(</sup>٨) بعد ساقطة في ج

<sup>(</sup>٩) والوحه الرابع يقلد قطعا وهو احتيارات الصناع ، ﴿ فَنَحَ الْعَرِيزِ ٢٢٨/٣ ؛ المُحْسُوعُ ٢٣٠/٣

فأمـــا إذا حشـــي فـــوات الوقــت فيقلــد غــيره كـــالأعمى ، وحكى عن ابن سريج أنه انحدر إلى واسط ، فكان يقلد الملاح في جهة القبلة ، إذا حلف فوات الوقت (١) .

هذا الكلم فيمسن كسان عارفسا ، وخفيست عليسه الدلائسل ، فأها إذا لم يكن عارفا غير أنه إذا عرف عرف ، فإنه يجب عليه التعرف ، ولا يجسوز له التقليد (٢) ، فإن قلد غيره ، وصلى لم تصح صلاته ، وهو بمترلة من يقدر (٣) على تعلم فاتحة الكتاب ، فلم يتعلمها ، وصلى .

اللهم إلا أن يكون قادرا على التعلم ، فلا يجد من يعلمه ، أو ورد وقت الصلاة ، وضلق عن تعلمها ، فإنه يصلى ، وتصح صلاته ، ثم يتعلم بعد ذلك(1) ،

وأها الجاهل الذي إذا عرف لم يعرف ، فهو كالأعمى ، وفرضهما تقليد من يعرف (°) وقال داود: لا يجب على الضرير تقليد غيره ، بل يصلي كيف شاء (٢) ، وهذا غلط ودليلنا قوله تعالى ﴿ فاسألوا أهلل الذكر إن كنتم لا تعلمون (۲) ولأن العامي فرضه في الأحكام تقليد العالم (^) ، فكذلك الأعمى فرضه التقليد ، (وكل )(٩) واحد منهما ليس من أهل الاجتهاد ،

<sup>(</sup>١) التعليقة للقاضي حسين /٢/٢٨

 <sup>(</sup>۲) هذا المذهب وبه قطع الجمهور وفي وحه لابن سريح يقلد عند ضيق الوقت وخوف الفوات ، وضعفه النــووي
 ، المهذب ١٣١/١ ، الحاوي ٧٨/٢ ، فتح العزيز ٣٣٠/٣ ، المجموع ٢٠٩/٣

<sup>(</sup>٣) في ج: من لم يقدر

<sup>(</sup>٤) حلية العلماء ٢٦/٢ ، الروضة ١/٣٢٧

<sup>(</sup>٦) حلية العلماء ٢/٢x

 <sup>(</sup>٧) سورة الأنبياء الآية ٧

<sup>(</sup>٨) المستصفى ٣٧١/١، الأحكام للآمدي ١٥٠/٤

<sup>(</sup>٩) في ب: أو

فإن كان الضرير قد استقرت له عادة عرف بها جهة القبلة : مثل مُس المحراب ، والصلاة مع السارية ، وما أشبه ذلك أجزأه عن السؤال(١) والله أعلم .

قال الشافعي رحمه الله في الأم(٤) إذا صلى الأعمى ، ولم يسأل عن جهسة القبلسة ، لم تصح صلاته ، ووجبت عليه الإعادة ؛ لأن تقليد البصير شرط في صحة صلاته ، وهسو بمثابة البصير إذا قلد غيره ، وصلى فإن صلاته لا تصح ؛ لأن اجتهاده شسرط في صحسة صلاته.

وقال في الأم<sup>(°)</sup> أيضا إذا اختلف قول اثنين في القبلة ، فعلى الأعمى أن يقلد أو ثقـــهما وآمنهما عنده (<sup>۲)</sup> .

وقال القاضي رحمه الله ومثله يجب على العامي إذا اختلف الفقيهان في الفتــــوى لـــه. وهو مذهب ابن سريج<sup>(٧)</sup> .

<sup>(</sup>١) المحموع ٢٢٩/٣ . كفاية الأحيار ١٤٦/١ ، الروصة ٢٢٦/١

<sup>(</sup>٣) في ج: وأما إل

<sup>(</sup>٣) نص عليه في الأم ١٩٢/١ ، المحموع ٣٤٤/٣

<sup>141/1 (5)</sup> 

<sup>141/1 (2)</sup> 

 <sup>(</sup>٣) وهن يجب ذلك فيه وجهال الأول لا يجب وهو الصحيح المنصوص عليه ونه قطع الجسهور .
 والثاني يجب حكاه الرافعي ،

المهذب ١٣١/١ ، فتح العزيز ٢٢٩/٣ ، المجموع ٢٢٨/٣ ، كفاية الأحيار ١٤٦/١

<sup>(</sup>٧) الأحكام للآمدي ٤/٧٥٤ ، المستصفى ١/٣٧٣

قال الشفافعي رحمه الله ولا يسمع دلاله مشرك بحسال، (') وهذا صحبع الم الكتاب فلا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم وهذا صحبع الله الكتاب فلا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم وإن كان وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا ، وأنزل إليكم ، فإن كان صدقا لم تكذبوهم ، وإن كان كذبا لم تصدقوهم )(')

ولأن المشركين لا يوثق بقولهم في القبلة ، ولا يؤمنون (١)على ذلك ؛ لاعتقادهم أن القبلة غير الكعبة .

قال القاضي سمعت (٦) أبا الحسن الماسر جسي رحمه الله يقول قول المشرك يقبل في الإذن للاخول الدخول الدار ، وفي حمل (٧) الهدية ، كما يقبل قول العبد والصبي في ذلك (٨) .

<sup>(</sup>١) مختصر المزني ص١٦

<sup>(</sup>٢) الحاوي ٧٩/٢، التعليقـــة للقــاضي حســين ١٩٠/٢، فتــح العزيــز ٣٢٦/٣، المحمــوع ٣٢٨/٣، كفاية الأخيار ١٤٦/١

<sup>(</sup>٣) رواه بمذا اللفظ أحمد ١٣٦/٤ وأصله عند البخاري في كتاب التفسير باب {قولوا آهنا بالله وها أنزل إلينسل} برقم (٤٢١٥) ١٦٣٠/٤

<sup>(</sup>٤) نماية ب: ١٨٢

 <sup>(</sup>٥) هذا المذهب . وفي وحه ضعيف حكاه الرافعي لا تشترط العدالة ،
 فتح العزيز ٣٢٦/٣ ، الروضة ٣٢٧/١ ، حلية العلماء ٢١/٢

<sup>(</sup>٦) في ج: وسمعت

<sup>(</sup>٧) غير واضح في ٠ ج ٠ وهذه المسألة سبقت الاشارة إليها ص٦٩٧

 <sup>(</sup>٨) المذهب قول خبر العبد أما الصبي المميز فالمذهب عدم قبول خبره . وفي وحه شاذ له تقليده ،
 فتح العزيز ٢٢٦/٣ ، المجموع ٢٢٨/٣ ، كفاية الأخيار ١٤٦/١ ، حلية العلماء ٢١/٢

#### مسألة (١)

قال ومن اجتهد فصلى إلى المشرق ثم رأى القبلة إلى الغرب استأنف ،، (1) وهذا كما قال ، من احتهد فصلى ، ثم بان له أنه أخطأ القبلة ، إن كان ذلك بان له باحتهاد / لم يجب عليه إعادة صلاته (1) ؛ لأن الاجتسهاد لا ينقبض الاجتسهاد (1) ، وهو بمثابة الحاكم يحكم باحتهاد /(1) ، ثم يؤديه إحتهاده في تلك الحادثة نفسها ، وقتا آخر إلى خسلاف حكمه الأول ، فإنه لا ينقبص الحكسم المتقسدم ، ويحكم باحتهاده في الوقت الثاني ،

وأما إذا تيقن خطأه في (<sup>١)</sup>القبلة بظهور الأعلام، والدلائـــــ ، كالشـــمس، وغيرهـــا فاللشافعي رحمه الله في ذلك قولان: –

أحدهما تجب عيب عيب الإعبادة قالب في الأم (<sup>()</sup>) . والثاني لا تجب عليه الإعادة (<sup>()</sup> قاله في القديم ، وهو اختيار المزني (<sup>()</sup>) ،

وحكى الخراسانيون وحها أنه تحب عليهُ الإعادة قال القاصي حسين وهذا قول الاستاد أبي اسحق الأسسفرايين وحكوا وجها ثالثا تحب عليه إعادة عير الأحيرة ،

الأم ١٩٢/١) للهذب ١٣١/١) الوحيز ٣٩/١) الحاوي ٨٠/٢) التعليقة للقبـــاضي حســـين ٢٩٢/٢. فتح العزيز ٣٣٦/٣). اعصرع ٢١٩/٣

- (٤) سبق التعليق عليها ص ٢٧٢
- ( ٥ ) ما بين المائلين ساقطة في ح
  - (٦) في ساقطة في ج
- (٧) وهر الأصح عند الأصحاب:

الأم ١/١٩١/ ، المهدب ١٣١/١ ، الوحيز ٢٩١١ . حلية العلماء ٧٤/٢ ، الحاوي ١٨٠/٢ . الروصة ٣٢٨/١

- (٨) الإعادة ساقطة في -
- (٩) محتصر المزي ص١٧ ، المهدب ١٣١/١ ، التبييب ص٢٦ ، فتسح العريسز ٢٣٣/٣ ، انحمسوع ٢٢٥/٣ ،
   كفاية الأخيار ١٤٧/١

<sup>(</sup>١) نماية ج: ٢٥١

<sup>(</sup>٢) مختصر المزيي ص٢١

<sup>(</sup>٣) هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور .

قالوا وروى ابن عمر قال (بين الناس بقباء في صلاة الصبح ، إذا أتاهم آت ، فأحسرهم أن رسول الله على قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وأمر (٦) أن يستقبل الكعبة ، فاستداروا إليسها وكانت ، وجوههم إلى الشام ،، (٧)

<sup>(</sup>۱) ويستحب له الإعادة في الوقت ، المدونـــة ۱۸٤/۱ ، التلقـــين ص٩٦ ، مواهـــب الجليـــل ١٩٩/٢ ، الشـــــرح الكبــــير ٣٦٥/١ ، حاشية الدسوقي ٣٦٥/١

<sup>(</sup>٣) في ج: عبيد الله

<sup>(</sup>٤) سبقت الترجمه لهما ص٧٤٩

<sup>(</sup>٥) رواه الترمذي في كتاب الصلاة باب ما حاء في الرحل يصلي لغير القبلة في الغيم برقـــم (٣٤٥) ١٧٦/٢، وابن ماحه في كتاب الصلاة باب من يصلي لغــير القبلــة وهــو لا يعلـــم برقــم (١٠٢٠) ٣٢٦/١، والدارقطني في كتاب الصلاة باب الاحتهاد في القبلة وحواز التحري في ذلك ٢٧٣/١ والبيهةي في كتــلب الصلاة باب استبيان الخطأ بعد الاحتهاد ١١/٢، وحسنه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علــــى الــترمذي 1/٧٧، والألباني في الإرواء برقم ٢٩١ ( ٣٢٣/١)

<sup>(</sup>٦) في ج: وقد امر وهو لفظ البخاري ومسلم

<sup>(</sup>٧) رواه البخاري في كتاب القبلة باب ماحاء في القبلة ومن لا يوى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلـــة برقم (٣٩٥) ١٥٧/١ ومسلم في كتاب المساحد باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة برقــــــم (٣٦٥)

قالوا ولأنه صلى إلى الجهة المأمور بها ، فوجب أن تصح صلاته ، كما لو بـــان أنــه أصاب القبلة .

قالوا ولأنا أجمعنا أنه لو صلى باحتهاد أربع صلوات إلى أربع جهات : صح جميعــها('') ، مع علمنا أنه أصاب جهة القبلة في صلاة واحدة ، وأخطأها('') في البواقي ، فكذلــــك في مسألتنا مثله .

قالوا ولأنه لو عجز عن القيام في صلاته ، أو عن الركوع والسجود صلى [على] (") حسب إمكانه ، ولا يلزمه الإعادة ، فكذلك إذا عجز عن إصابة جهة القبلة ، يجسب أن يكون الحكم مثله ،

قانوا ولأنه لو غم عليه الهلال فوقف بعرفة في اليوم الثامن ، أو العاشر ، ثم بان أنه لم يقف يوم عرفة ، لم يلزمه الإعادة(٤) ، كذلك في مسألتنا مثله .

ودليلنا قول على العلم العلم وحيثما كنتم فول وا وجوهكم شطره الأهارات الدالة عليه ، كما أن الحاكم فأمور أن يحكم بما يعلمه ، وبما تدل الأمارات عليه ، ولو اجتهد فحكم ، ثم بان له النص أو غير النص ألا) من الدلائل أنه أخطأ ، لوجب عليه الرجوع في حكمه (^) .

<sup>(</sup>١) فتح العزيز ٣/٣٣٦ ، المحسوع ٢١٩/٣

<sup>(</sup>٢) ي -: واحطأ

<sup>(&</sup>quot;) عنى ساقطة في ب

<sup>(</sup>٤) المهدب ٢١٥/١ ، الروضة ٢٧٧/٢

<sup>(</sup>٥) سورة النقرة الآية ١٤٤

<sup>(</sup>٦) مع العلم ساقطة في ج

<sup>(</sup>٧) أو عير النص ساقطة في ب

<sup>(</sup>١) الستصفى ١/٥٥١ ، الأحكام للآمدي ٢٩/٤

فإن قالوا أراد ولوا وحوهكم شطره عندكم ، قلنا هذا باطل من جهتين :-أحدهما أن ذلك ليس بمذكور في الآية .

والثاني أنه يوجب أن يستقبل جهات كثيرة ، والله تعالى إنما أمرنا أن نستقبل جهة واحدة ويدل عليه قسول النسبي الله للمسسيء صلاته (ثم استقبل القبلة وكبر) (') ومن القياس أنه تغير له يقين الخطأ في جهة القبلة في صلاة مفروضة ، فوجب عليه إعادة الكيما لو كان ذلك بمكة .

وإن قالوا لا نسلم ؛ لأن إبن دستم (٢ روى عن محمد بن الحسن أنه لا يلزمه الإعدادة عكم إذا أخطأ القبلة في احتهاده (٦).

قلنا لا يصح هذا ؛ لأن أبا بكر الرازي<sup>(٤)</sup> ، وأبا عبد الله الجرحاني<sup>(٥)</sup> وغيرهما من علماء الحنفيين رحمهم الله قد سلموا وحسوب الإعسادة بمكهم الله قد سلموا وحسوب الإعسادة بمكهم الله قد ما أبي )<sup>(٧)</sup> حنيفة ،

فإن قالوا إنما وجبت الإعادة بمكة ؛ لأنه انتقل من يقين الخطأ إلى يقين الصـــواب ، وفي غير مكة ينتقل من يقين الخطأ إلى مظنون الصواب ، فلذلك لم يلزمه الإعادة .

قلنا الشريعة كلها مبنية على هذا ، وذلك أن الأصل المتيقين براءة الذمـــم ، وأحكــام التكليف لزمت بأمر مظنون ، فبطل ما قالوه .

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص۲۷۷

<sup>(</sup>٢) لم أحد له ترجمة

<sup>(</sup>٣) البحر الراثق ١/٠٠/، حاشية ابن عابدين ١١٦/٢

<sup>(</sup>٤) سبقت الترجمة له ص ٦٨٧

<sup>(</sup>٥) هو محمد بن يحيى بن مهدي ، أبو عبدالله من أئمة الحنفية ، ومن أهل حرحان ، سكن بغداد ، وأخذ عنه أبـــو الحسين القدوري وأحمد الناطفي ، له كتاب ترجيح مذهب أبي حنيفة ، مات سنة ٣٩٧هـــ ، المواهر المضيئة ١٤٣/٢ ، الأعلام ١٣٦/٧

<sup>(</sup>٦) المبسوط ١٩٠/١، رد المحتار ١١٦/١، البحر الرائق ٥٠٠/١، البدائع ١١٨/١

<sup>(</sup>٧) في ب: أبا

وقياس (۱) آخر وهو أنه تغير له الخطأ في شرط من شرائط الصلاة المفروضة ، فوجبت عليه الإعادة كما لو توضأ بالاجتهاد من إنائين . أحدهما لجسس ، أو صلسى في ثوبيين أحدهما لجسس .

فإن قيل لو صلى إلى أربع حهات ، لم ينزمه الإعادة . ولو صلى في الثوبيين لزمتيه الإعادة ، فلا يصح اعتبار أحدهما بالآخر .

قلنا على مذهب أبي العباس بن سريج (٢) لا تلزمه الإعـــــادة إذا صلــــى في الثوبـــين ، أو توضأ من (٤) الإنائين (٥) فسقط ما قالوه ،

فإن قالوا لا تصح الصلاة في النجاسة مع العنم بها ، وقد تصح الصلاة إلى غــــير جهـــة القبنة مع العلم بذلك فافترق الأمر فيهما .

قنا إن أردتم أن الصلاة في النجاسة لا تصح مع العدم كما ، في حال ( الاضطرار ) (<sup>(7)</sup> فلا المنتقض عليكم بمن (<sup>(۷)</sup> عدم السترة ، ووجد ثوبا المحسا ، فإن أبا حنيفة قال يلزمه الصلاة في الثوب النجس (<sup>(۸)</sup> ، وإن أردتم ذلك في حال الاختيار ، فمثنه صلاة الفريضة لا تصح إلى غير القبلة حال الاختيار .

<sup>(</sup>١) في - : قياس

<sup>(</sup>٢) سبق يضاح هذه المسألة ص ٢٤٦

<sup>(</sup>٣) بن سريح ساقطة في أ

<sup>(</sup>٤) کاية ج: ۲۵۲

<sup>(</sup>٥) نظر ص ۲۷۵

<sup>(</sup>٦) في - : الاصرار

<sup>(</sup>٢) في ج∶ من

<sup>(</sup>٨) أسجس ساقطة في ج: ، سنت الإشارة إليها ص٢٧٥

<sup>(=)</sup> خفر ص ۷٤٨

ألا ترى أنه يجوز (١) ترك القيام في النافلة من غير عذر ، ولا يجوز ذلك في الفـــرض (٢) فافترق الحكم فيهما.

وأما الجواب عن حديث عامر بن ربيعة ، فنقول كانت صلاته تلك نافلة ، فلـــم يؤمــر بالإعادة .

أو نقول<sup>(٣)</sup> روى ابن عمر رضي الله عنهما أن قوله تعالى ﴿ فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ نزل في صلاة النافلة في السفر<sup>(٤)</sup> .

وهذا معارض لحديث عامر بن ربيعة ، ويمكن أن نرجح خبر ابن عمر بفقهه واجتهاده . وأما حديث أهل قباء ، فالجواب عنه أنهم لم يكونوا مفرطين ، ساعة عرفوا نسخ القبلــــة استداروا ، وفي مسألتنا وقع ( بتفريطه )(٥) في الاجتهاد ، فلذلك و جبت الإعادة .

وأما قولهم صلى إلى الجهة المأمور بها ، فأشبه إصابة القبلة ، فالمعنى في الأصل أنه تيقـــين الصواب ، فصحت صلاته ، وفي مسألتنا بخلاف ذلك .

وأما قياسهم على المصلي إلى أربع جهات ، فالمعنى فيه أن ما اخطأ فيه لم يتعـــين لـــه ، وفي مسألتنا قد تعين له يقين الخطأ .

ومثال هذا أن يرى رحلان طائرا ، فيقول أحدهما امرأي طالق إن كان غرابا ، ويقول الآخر امرأي طالق إن كان غرابا ، ويقول الآخر امرأي طالق إن لم يكن غرابا ، ثم طار ، فلا تطلق امرأة واحد منهما بعينه (٦) ، ولو عرف أي شيء هو الطائر تعين الذي يلزمه الطلاق منهما .

<sup>(</sup>١) في ج: يجوز له

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۷۱۶

<sup>(</sup>٣) نماية ب: ١٨٣

<sup>(</sup>٤) سبق تخريجه ص ٧٤٨

<sup>(</sup>٥) في ب: بقرها

وأما قياسهم على العجز عن بعض الأركان ، فغير صحيح ؛ لأن هناك لم يوحد منه تفريط (١) ، وفي مسألتنا بخلافه.

وأما قياسهم على الوقوف بعرفة ، فإنما لم يلزمه إعادته ؛ لأنه لا يأمن في العام المستقبل أن يخطئ في الوقوف ، ويلحقه مثل ما لحقه في عامه ، وليس كذلك إعـــادة الصــلاة ، فإنه قد أمر فيها بمعاودة الخطأ ، الذي لأجله أعيدت .

ومعنى آخر وهو أن إعادة الوقوف يوم عرفة تلحق فيه المشقة ، فلذلك عفي عنه . وإعادة هذه الصلاة لا يشق ، وهو بمثابة الصوم الذي يجب قضاؤه على الحائض ؛ لأنه يشق ، والصلاة لا يجب عليها قضاؤها للحوق المشقة في ذلك (٢) ، والله أعلم بالصواب .

وأما إذا قلد الأعمى رحلا ، ثم بان له أنه أخطأ القبلة ، ووحبت (") عنيــــه الإعـــادة ، فإن الإعادة بحب على المتبوع ، فهي علـــى التابع أوجب .
التابع أوجب .

ولأن الاجتهاد حصل لصلاة البصير ، والأعمى الذي قلده ، فإذا وجبت إعادة إحدى الصلاتين ، وحبت إعادة الأحرى ، وهكذا الحاكم إذا حكم ثم تبين له ما يجب به نقصض حكمه فإن العامي الذي له تعلق بذلك الحكم (٥) اتبع .

<sup>( :</sup> بوص ي -

<sup>(</sup>٣) الإحماع لابن المندر ص. الإفصاح لابن هميرة ١٩٥١

<sup>(</sup>٣) ي ح: وحت

<sup>(</sup>٤) محتصر المزني ص١٧، فتح العريز ٣٢٥/٣، الروضة ٣٢٨/١، المجموع ٣٢٥/٣

<sup>(</sup>٥) الطر ص ۲۷۲

إذا صلى الأعمى ، ثم رد الله عليه بصره في أثناء صلاته ، فإنه ينظر ، فإن كان علــــــى حهة القبلة بنى ، وأتم صلاته ، وإن كان على غير الجهة ، أوشــــك في ذلـــك ، بطلـــت صلاته (۱) ؛ لأن شرطه في هذه الحالة الاحتهاد ، ووقته يتطاول ،

#### فصل

إذا صلى إلى جهة ، ثم رأى أن القبلة منحرفة ، فإنه ينحـــرف ، ويبـــني ، ولا يلزمــه الاستئناف (٤) ؛ لأن الجهة صلى إليها في الابتداء باحتهاد ، وغلبة ظن ، وتحرفــــه أيضـــا باحتهاد ، وغلبة ظن ، فلا ينقض أحدهما بالآخر (٥) .

#### فصل

إذا قلد الأعمى رجلا في جهة ، ثم قال له آخر الجهة غير هذه ، فإن كان الثاني مثل الأول في العلم ، والأمانسة ، أو دونسه (٦) لم يرجم إلى(٧) قولسم (^^) ،

<sup>(</sup>١) الأم ١٩٢/١، المهذب ١٣١/١، الحاوي ١٨٧/٢، المحموع ٢٢٩/٣

<sup>(</sup>٢) قريبا ساقطة في ج

<sup>(</sup>٣) المهذب ١٢٨/١، الروضة ٣٩٢/١، المجموع ١٨٣/٣

<sup>(</sup>٤) نص عليه في الأم وهـ و الصحيح عنـ د الأصحـاب، وفي وحـه يســنأنف الصــلاة، وذكرها صاحب الحــاوي وحـها أنـه يبقــى علـــى إحتــهاده قــال القفــال وليـس بشــي، الأم ١٩٢/١، المهذب ١٣١/١، الوحيز ٣٩/١، حلية العلماء ٣٣/٢، الحاوي ٨٥/٢ ، فتح العزيـــز ٣٢/٣ ، المجموع ٣٢/١، الروضة ٣٢٨/١، كفاية الأخيار ١٤٧/١

<sup>(</sup>٥) في ج : الآخر

<sup>(</sup>٢) غاية ج: ٢٥٢

<sup>(</sup>Y) غير واضح في : ج

<sup>(</sup>٨) الوحيز ٢٩/١ ، حلية العلماء ٧٤/٢ ، فتح العزيز ٣٤٦/٣ ، الحاوي ٨٧/٢ ، المجموع ٣٢٦/٣

وإن كان أرفع من الأول منزلة صار إلى قوله ، ثم نظر ، فإن كان أحبره عن احتسهاد بني على صلاته ، و لم ينقض احتهاد الأول باحتهاد الثاني (١) .

وإن كان حبره عن يقين ، ومشاهدة ، ففي ذلك وجهان ، بناء على القولين للشـــافعي رحمه الله فيمن تعين له الخطأ في جهة القبلة .

#### فصل

إذا استفتح الصلاة إلى جهة باحتهاد ، ثم شك في تلك الجهــــة أهـــي القبلـــة أم لا ؟ فإنه يتم صلاته على حاله (٢) ، ولا يضره الشك ؛ لأنه حكم لما افتتح الصلاة ، أنه مصـــل إلى القبلة ، فلا يزيل هذا الحكم ، إلا بما هو أقوى منه ، والشك أضعف .

#### فصل

وقال بعض أصحابنا يجزيه احتهاده الأول ما لم يتغيرا، وما ذكرناه قبل هو المشهور من المذهب، ومثاله الحاكم يجتهد في النازلة، ثم تطرأ [عيه] (٥) ثانيا، فإنه يجب عليه إعادة (٦) الاحتهاد (٧).

<sup>(</sup>١) أنظر ص٧٦٢

 <sup>(</sup>۲) نصر عليه في الأم واتفقوا عليه ،
 الأم ١٩٢/١ ، المسهلات ١٣١/١ ، احساوي ٨٥/٣ ، الروضية ٣٢٨/١ ، انجمية ٣٢٨/١ .
 معنى خمناج ٣٣٩/١

 <sup>(</sup>٣) ١٤١/١ وهو الأصح باتفاق الأصحاب وبه قطع الأكثرون ،
 الجدب ١٣١/١ ، الحاوي ٨٢/١ ، حلية العلماء ٧٣/١ ، كفاية الأحيار ١٤٧/١ ، فتح العزيب ٣٢٥/٣ .
 عموع ٢١٦/٣ ، مغني انحتاج ٣٣٨/١

<sup>(</sup>٤) فتح عزير ٢٤٥/٣ ، حلبة العلماء ٧٣/١ ، الروصة ١٩٣٩/

<sup>(</sup>٥) عبيه: سافطة في ب

<sup>(</sup>٣) أعادة : ساقطة في ج

<sup>(</sup>V) المستصفى ١/٣٦٧، الأحكام للآمدي ١/٩/٤

وكذلك الفقيه يطرأ عليه ما قد احتهد فيه مرة ، فإنه يجب عليه الاحتهاد ثانيا ، وكذلك العامي تطرأ عليه النازلة التي قد سأل الفقيه عنها مرة ، فإنه يجب عليه إعدادة السألة ، إلا أن تكون الحادثة مما يكثر طرياها ، ويشق إعادة السؤال عنها ، فيعفى عسن ذلك للمشقة ، وتجزئة الفتوى الأولى ، والله أعلم بالصواب .

#### مسألة

قال الشافعي رحمه الله ولو دخل غلام في صلاة فلم يكملها أو صوم فلم يكمله حتى استكمل خمس عشرة سنة أحببت أن يتم (١) ، ويعيد ولا [يبين] (١) أن عليه الإعادة ،، (٣) وهذا (١) كما قال ، أما الإتمام فواجب عليه لا خللف على المذهب في ذلك (١) والاستحباب الذي ذكره الشافعي رحمه الله راجع إلى الإعادة خاصة (١) ، دون الإتمام بدليل قوله ، ولا يبين (١) أن عليه الإعادة .

قال (^) أبو على الطبري رحمه الله قال بعض أصحابنا (٩) يجب على الصبي إعادة الصلاة إن كان بقي من وقتها ما يمكن فعله فيه ،

<sup>(</sup>١) في ج: يتمم

<sup>(</sup>٢) غير واضع في ب

<sup>(</sup>٣) مختصر المزيي ص١٧

<sup>(</sup>٤) في ج : وهو

<sup>(</sup>٥) المهذب ١٠٠/١، التنبيه ص٢٢، حلية العلماء ٩/٢، التعليقة للقاضي حسين ٩٩/٢ المجموع ١٢/٣

<sup>(</sup>٦) وهو منصوص الشافعي وعليه الجمهور وصححه الرافعي والنووي .

والوحه الثاني تحب الإعادة وهو قول المزين وابن شريح .

والثالث أن بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة ووجبــــت الإعـــادة وإلا فـــلا قالـــه الاصطخـــري ، الوخــــ الروضـــة الوحيز ١٢/٣ ، الجمـــــوع ١٢/٣ ، الروضـــة الوحيز ٢٩٩/١ ، المجمــــوع ٣١٥/١ ، الروضـــة ٢٩٩/١ ، مغنى المحتاج ٢٥/١

<sup>(</sup>Y) غير واضح في ج

<sup>(</sup>٨) في ج: وقال

<sup>(</sup>٩) وهو قول أبي سعيد الأصطخري ، فتح العزيز ٨٤/٣ ، المحموع ١٢/٣ ، الروضة ٢٩٩/١

وهذا غير صحيح ، وكان يجب عنى قائله أن يوجب الإعادة بإدراك قدر ركعــة مــن الوقت ، أو بإدراك قدر تكبيرة (١) .

فأمـــا مـــن ذهـــب اليـــه فليــس بشـــي، وقال المزني رحمــه الله يجـب علــى الصـبي إعـادة الصـلاة ، دون الصيـام (٢) . واحتج بأن قال لا يمكنه صوم يوم ، وهو في آخره غير صائم ، ويمكنه صلاة ، وهــو في آخرها غير مصل (٦) .

قال أبو اسحق (1) رحمه الله أرى (°) المزني (٦) أراد أن يقول في اليوم ، الذي هو في أولــــه غير صائم ، وفي الصلاة ، وهو في أولها غير مصل ، فطغى القلم إن شاء الله .

قال القاضي لو قال المزني ما ذكره أبو اسحق كان (٧) صحيحا غير أن الذي قاله أيضـــا صحيح في المعنى ، وذلك أن قصد ابتداء الصوم في آخر اليوم ، أنه لا يصــــح ، وابتـــداء الصلاة في آخر وقتها أنه يمكن ، فلا وجه للاعتراض عليه في قوله .

<sup>(</sup>١) ستت بيال هذه المسألة ص٢٦٥

<sup>(</sup>٢) في ح: الصوم

<sup>(&</sup>quot;) محتصر المزني ص١٧

<sup>(</sup>١٤) ٿي ج : المروزي

<sup>(</sup>٥) أرى ساقطة في ج

۱۸٤: علية ت : ١٨٤

<sup>(</sup>٧) ي ج: ٺکاد

<sup>(</sup>A) ي ساقطة ي ب

<sup>(</sup>٩) ي ب البية ١٠

والبينة المراد ها هما الشهادة • مختصر المزلي ص ٢٤، المهدب ٣٢٩/١

<sup>(</sup>١٠) خيد ٢/٦٣١، كفاية الأحيار ٢٨٦/١

قال أبو اسحق فإن قيل كيف يصح أن يكون صوم يـــوم بعينــه واحــب ، وبعضــه غير واحب .

قال أصحابنا وكذلك المسافر يصلي ، ثم يصل إلى البلد في أثناء صلاته ، فإن الإتمـــام يتعين عليــه (٢) ، ومــا صـــلاه قبــل وصولــه كــان مخــيرا في إتمامــه ، وقصــره ، وكذا المريض يخير بين الصوم والفطر ، ثم لو صام ، وعوفي في أثناء صومه ، كـــان تمــام صومه واجبا عليه (١) ، والذي قبله مخير فيه ، وكذا لو أن رجلا صام عن فرض ، ثم طــرأ عليه المرض ، فإنه في الحال الثانية مخير بخلاف الحالة الأولى .

وقد اعترض بعض الناس على ابي إسحق فقال ما ذكره من النذر  $[صحیح]^{(\circ)}$  يصح في الصوم دون الصلاة  $^{(1)}$  ؛ لأن النذر ينعقد بالكلام ، والكلام يبطل الصلاة $^{(v)}$  .

<sup>(</sup>١) في ج: تمام

<sup>(</sup>٢) في ج: وجبت

<sup>(</sup>٣) المهذب ١٩٤/١، الخاوي ٢٧٨/٢

 <sup>(</sup>٤) وهو قول أبي إسحاق ، وقال على بن أبي هريرة يجوز له الإفطار كما لو دام المرض ،
 المهذب ٣٢٨/١ ، حلية العلماء ١٧٦/٢

<sup>(</sup>٥) صحيح ساقطة في ب

<sup>(</sup>٦) نماية ج: ٢٥٤

<sup>(</sup>٧) المهذب ١٦٥/١، الوحيز ١٨/١

<sup>(</sup>٨) لم أحد هذا النقل ٠

وقال غيره النذر إيجاب عبادة بشرط ، فهو كخطاب الآدميين أشبه منه بالدعاء ، وتبطل به الصلاة ، و لم يقصد أبو إسحق حواز النذر في الصلاة ، وإنما قصد حوازه في الصوم وأطنق ذلك لما جمع بين العبادتين ، والله تعالى أعلم.

قال أبو حنيفة (١) ومالك (٢) رحمهما الله إذا بنغ الصبي في أثناء الوقت . وحسب عنيمه إعادة الصلاة ، وكذلك الصوم .

واحتج من نصرهما بأن قال عبادة من شرطها النية ، فيجب إذا فعنها الصبي أن لا تحزيه عن الفرض ، كالحج<sup>(٣)</sup> .

قال و لأن الصبي غير مكنسف ، فأشب به الجنسون . قالوا ولأن صلاة الصبي إذا حكم بصحتها ، فأكثر ما فيها ألها نافنة ، والنافلة لا تسقط بما الفريضة ، الأصل نافلة البالغ .

<sup>(</sup>١) اخداية ٣٦٩/١ ، شرح فتح العزيز ٣٦٩/٢ ، البحر الرائق ٥٠٤/٢

 <sup>(</sup>۲) وبه قال أحمد في ظاهر مذهبه الذي نص عليه وعليه الحمهور
 وقيد لا يعيد وهو تخريح لأبى الخطاب والحتارة الل تيمية .

التلقين ص. ٩ ، الشرح الكبير للدردير ٣٠٠/١ ، مواهب الحليل ٥٠/٢ ، حاشية الدسسسوقي ٣٠٠/١ ، المعني ٥٠/٢ ، الإنصاف ٣٩٧/١ ، الروض المربع ٢/١٠

<sup>(</sup>۳) شغنی ۱/۰۵

<sup>(</sup>٤) رواه أحمده ١/٥/١ وأبو داود في كتاب الصلاة باب إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أيعبد ؟ برقسم (٥٧٩) (١/ ٣٨٩ والبسائي في كتاب الإمامة باب سقوط الصلاة على من صلى مع الإمسام في المستحد جماعسة ١/٤/١ ، وابن خريمة في كتاب الصلاة باب النهي عن اعادة الصلاة على بية الفرض برقسم (١٦٤١) . (١٦٤١ ، والدرقطي في كتاب الصلاة باب لا يصلى مكتوبة في يوم مرتبي ١٥٥١ ، والطبران في المعجم الكير ٢٠١٥/١ ، وابن أبي شيبة ٧٨/٢ ، وصححه الألباني في المشكاة برقسم (١١٥٧) ، وفي صحيست سن أبي داود برقم (٥٤٠) ١/٥١ ، والأرباؤوط في حانيته على المستد ١٦/٨

<sup>(</sup>٥) قال الحافظ في التلحيص ٢٤٤/١ . لم أرد هذا اللفظ

فإن قالوا لا نسلم أن الأولى صلاة صحيحة ، قلنا هذا حلاف السنة والإجماع والاعتبار .

فأما السنة فإنه على قال (مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر) (١) ولا يجوز أن يأمرهم بحث الصبيان على فعلها ، وهي إذا فعلت غير صحيحة حسائزة في حقهم .

وأما الإجماع فإن آباء الصبيان يأمرونهم بها ، والمعلمين يضربونهم على تركها ، ويقــول الناس كلهم رأينا الصبيان يصلون الظهر والعصر ، فإحبارهم عن ذلك ، كإحبارهم عــن صلاة البالغين .

وأما الاعتبار فإن أبا حنيفة رحمه الله قال لو وقف بالغ إلى جنب إمام ، ثم دخل صبي معهما في الصللة ، في السلة أن يقف البالغ والصبي صفا واحدا<sup>(۱)</sup> ، قال وكذلك لو وقفت صبية إلى جنب رجل يصلي فسدت صلاته<sup>(۱)</sup> ، فعلم أن حكم صلاة الصبي/ في الصحة والفساد/<sup>(1)</sup> كحكم صلاة البالغ ،

ويدل عليه من القياس أن نقول من صحت طهارته ، وحب أن تصح صلاته قياسا على البالغ ، وعكسه الحائض لما لم تصح طهارته لم تصح صلاته .

ولأنها عبادة يبطلها الحسدت ، فوجسب أن تصح مسن الصبي ، كالطهارة . فأما قياسهم الصلاة على الحج ، فغير صحيح ؛ لأن الحج يجب مرة واحدة في العمر (٥) ، فلذلك شدد في بابه ، وأمر أن يأتي به على الكمال ، وليس كذلك الصلاة ، فإن وجوهل يتكرر في اليوم دفعات ، فلذلك خف أمرها .

<sup>(</sup>۱) سبق تخریجه ص۹۹۸

<sup>(</sup>٢) تحفة الفقهاء ٢٢٨/١ ، الهداية ٣٦٦/١ ، الإختيار لتعليل المحتار ٨/١

<sup>(</sup>٣) المبسوط ١٨٣/١ كتر الدقائق ١٩١١، شرح فتح القدير ٢٠٠/١، رد المحتار ٣١٤/٢، البدائع ١٥٩/١

<sup>(</sup>٤) ما بين المائلين ساقط في ج

<sup>(</sup>٥) الإجماع لابن المنفر ١٦/١، الإفصاح لابن هبيرة ٢٦٢/١

ومعنى آخر وهو أن الصلاة تصح في حال الرق ، ولا يصح الحج (١) ، فلا (٢) يمتنسع أن تصح الصلاة في حال الصغر ، ولا يصح الحج ، (وهذان) (٦) فرقان واضح بين حكمهما . وأما قياس الصبي على المحنون ، فظاهر الفساد ، وذلك أن المحنون لا تصح طهار تسه ، ولا صلاته ، ولا يؤمر بهما ، ولا يقبل أذنه في دحول الدار ، ولا تقبل الهدية مسن يسده (١) ، والصبي بخلافه في كل هذه الأحكام .

وأما قولهم النافلة لا يسقط بها الفــرض ، فإنــه يبطــل بــالصلاة في أول الوقــت ، فإن قيل الصلاة في أول الوقت تراعى ، فإن كان في آخر الوقت سليما علم أنها صليــت فرضا .

قلنا هذا غير صحيح ؛ لأن الذي أوجب الصلاة آخر الوقت ، ولا يجوز تقلَّم الموجب على الموجب ، ويبطل (٥) ما قالوه أيضا (٦) بتعجيل الزكاة ، فإن أبا حنيفة وافقنا أنه (٧) إذا عجلها أجزأت عن الحق الذي يجب عليه عند حبول (٨) الحول (٩) ،

ويلزم مالكا مثل ذلك ، لموافقته لنا على حواز تقليم الكفارة على الحنث في اليمين (١٠) وأن ذلك يجزيه عما يجب بالحنث (١٠) . [تم الجزء الأول من تعليق القاضي أبي الطيب الطبري رحمة الله عليه بحمد الله وعونه . يتلوه في الجزء الثاني باب صفة الصلاة] (٢٠)

<sup>(</sup>١) المهذب ٣٦٠/١، كفاية الأحيار ١/٣٠٠،

<sup>(</sup>٢) في ج: ولا

<sup>(</sup>٣) و ب: وهذا

<sup>(</sup>٤) انظر هده المسألة ص ٧٦١

<sup>(</sup>٥) ج: فنطن

<sup>(</sup>١) أيصا ساقطة في ج

<sup>(</sup>Y) أنه ساقطة في -

<sup>(</sup>٨) ي ج : دحول

<sup>(</sup>٩) انضر هذه المسألة ص ٣٣٨

<sup>(</sup>١٠) المندونة ٩٠/١، ٥٩ ، التلقيل ص ٢٥١ ، الكافي لامن عبد البر ١٩١/١

<sup>(</sup>١١) المهدب ١١٥/٣ ، الروضة ١٧/١ ، رحمة الأمة ٢٤٣/١

<sup>(</sup>۱۲) ما بين المعقوفتين ساقط في ب



# الفمارس

أُولاً : فمرس الآبات •

ثانياً : فمرس الأحاديث

ثالثاً : فمرس الأثار -

رابعاً : فمرس الأعلام ·

خامسا : فمرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية •

سادسا : فمرس الأشعار •

سابها : فمرس الأماكن والبلدان ·

ثاهنا : فمرس المصادر والمراجع ·

تاسحا : فمرس الموضوعات

### فمرس الأيات

الصفحة	رقمها	الآيــــة
		( سورة البقسرة )
c V .	27	﴿ وأقيموا الصلاة وآتو الزكاة ﴾
V & A	110	﴿ ولله المشرق والمغرب ﴾
V £ Y	170	﴿ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل ﴾
PAF	170	﴿ مثابـــة للناس ﴾
V £ Y	1 & &	﴿ قد نرى تقلب وجهك ﴾
Y £ Y	1 2 2	﴿ فُولُ وَجَهِكَ شَطْرُ الْمُسْجِدُ ﴾
£ <b>Y Y</b>	115	﴿ كتب عليكم الصيام ﴾
77.	144	﴿ وَكُلُوا وَاشْرِبُوا حَتَّى يَتَّبِينَ لَكُمْ ﴾
77.	197	﴿ واتقون يا أولي الألباب ﴾
٤١٦	777	﴿ ويسألونك عن المحيض ﴾
244	***	﴿ فاعتزلوا النساء في المحيض ﴾
271	777	﴿ فإذا تطهرن فأتوهن من حيث ﴾
173	777	﴿ إِنَ الله يحبِ التوابين ﴾
2 7 9	777	﴿ نساؤ كم حرث لكم ﴾
٤٦٦	777	﴿ وَلَا يَحُلُّ لِهُنَّ أَنْ يَكْتُمَنَّ ﴾
٧٢.	447	﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾
V E A	779	﴿ فَإِنْ خَفْتُم فُرِجَالًا أُو رَكِبَانًا ﴾
£77	7.7	﴿ ولا تكتموا الشهادة ﴾

الصفحة	رقمها	١لآيــــة
	ن )	( ســـورة آل عمـــرا
٧٢.	144	﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾
£ V 7	١٤.	﴿ وَتَلَكَ الْأَيَامُ نَدَاوَهُمَا بِينَ النَّاسُ ﴾
	(	( سورة النساء )
٤٢٩	7	﴿ وَابْتُلُوا الْبِيَّامِي حَتَّى إِذَا بِلْغُوا ﴾
٥٧٥	١.٣	﴿ إِن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا ﴾
	(	( سورة المائسدة
191	٣	﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾
10.	٤	﴿ فَكُلُوا مِمَا أُمْسِكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾
7 A 3	-	﴿ إذا قمتم إلى الصلاة ﴾
720	~	﴿ وَأُرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبِينَ ﴾
7 & 1	7	﴿ فلم تجدواً ماء فتيمموا ﴾
7 3 4	٥٨	﴿ وَإِذَا نَادِيتُم إِلَى الصَّلَاةُ ﴾
	(	( سورة الأنعام
V £ 0	٩٧	﴿ وهو الذي جعل لكم النجوم ﴾
1 & 7	1 & 1	﴿ كُلُوا مِن غُرِه إِذَا أَغُرُ ﴾
١٥.	1 & 0	﴿ أُو لَحْمَ خَتْرِيرِ فَإِنَّهُ رَجِسٌ ﴾

الصفحة	رقمها .	الآيــــة
		( سورة التوبـــة )
7 2 1	٣	﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾
٥٧.	: <b>c</b>	﴿ فَاقْتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدَّتُمُوهُم ﴾
٥٧٢	1.8	﴿ وصل عليهم ﴾
271	1 • ٨	﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾
		( ســورة يـونـس )
٧٤٤	۸٧	﴿ وأوحينا إلى موسى وأخيه ﴾
V £ Y	112	( سورة هـــود ) ﴿ وأقم الصلاة طرفي النهار ﴾
٧٤٥		( ســورة النحــــل ) ﴿ وعلامات وبالنجم هم يهتدون ﴾
		( سورة الإسسراء )
77.	17	﴿ وجعلنا الليل والنهار آيتين ﴾
178	7.	﴿ فلا تقل هما أف ﴾
2 Y E	Y A	﴿ أَقِمِ الصَّلَاةِ لَدُلُوكَ ﴾

الصفحة	رقمه ا	الآيــــة
		· ( سورة الأنبياء )
PcV	٧	﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾
००९	٤٧	﴿ ونضع الموازين القسط ﴾
7 2 1	1.9	﴿ فَقُلُ آذَنْتُكُمْ عَلَى سُواءً ﴾
		( ســورة المؤمنـــون )
P73	٥	﴿ والذين هم لفروجهم حافظون ﴾
٤٣٣	٦	﴿ إِلَّا عَلَى أَزُواجِهِم ﴾
2 Y E	1 V	( ســــورة الروم ) ﴿ فسبحان الله حين تمسون ﴾
١٣.	٤٨	( سورة الفرقــان ) ﴿ وأنزلنا من السماء ماء طهورا ﴾
۶.۶	70	(سورة الصافـــات) ﴿ كَأَنَّهُ رَوُوسَ الشَّيَاطِينَ ﴾
V 1 4	<b>ક</b> વ	( ســورة الطــور ) ﴿ ومن الليل فسبحه ﴾

,;

الصفحة	رقمهـــا	الآيـــــة
Y <b>7. 9</b>	٤٣	( ســورة الدخـــان ) ﴿ إِن شَجِرة الزقوم ﴾
Y 0 9	۲	( سورة الحشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
789.	٩	( سورة الجمعــة ) ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ﴾
٤٧٦	7 &	( ســورة الحــاقــــة ) ﴿ بَمَا أَسْلَفْتُم فِي الأَيَامُ الْحَالِيةَ ﴾
٥.٧٣	١	( سنورة المزمل ﴾
٥ ٧ ٤ ·	۲.	﴿ فَاقْرِءُوا مَا تَيْسُرُ مَنْهُ ﴾
٥٧.	٥	( ســورة البينـــة ) ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله ﴾

## فمرس الأحاديث

الصفحة	الحليث
٥٨٥	• (أبــرد ۲۰۰۰)
	• (أبردوا بالصلاة في شدة اخر )
٧٢٨	• ( أبردوا بصلاة الظهر فإن شدة ٠٠)
٧٠٥	• ( أتحب أن يقوسك الله قوسا من نار )
Υ•ξ	• ( اتخذ مؤذنا لا يأخذ ٠٠٠)
	• (إذا أردت الصلاة فتوضأ ٠٠٠)
	• (إذا استيقظ أحدكم من نومه ٠٠)
٠ ٢٨٠	• ( إذا اشتد الحر فأبردوا٠٠٠٠)
1 ∨ 4	• (إذا بلغ الماء قلتين ٠٠٠٠)
٤٠٣	• (إذا جاء أحدكم الجمعة ٠٠٠)
٧٦١	• ( إذا حدثكم أهل الكتاب ٠٠)
o 4 V	• (إذا حضر العشاء وأقيمت ٠٠٠٠)
• 777	• (إذا سافرتما فأذنا ٠٠)
	• (إذا سمعتم المؤذن ٠٠٠)
٣٩٨	• (إذا وطئ أحدكم بنعليه أذى ٠٠٠٠)٠٠٠٠٠
	• (إذا وقع الذباب في الطعام ٠٠٠)
107	• (إذا ولغ الكلب في ٠٠٠٠ فليغسنه )
\ ξ Α	• (إذا ولغ الكلب في إناء ٠٠٠٠ فليرقه )
<b>Υξ</b> Λ	• ( أرضعيه خمس رضعات ٠٠٠ ) ٠٠٠٠٠٠٠

(أزيلوا التراب وصبوا عليه ٠٠٠)١٦٤	•
﴿ أَسَفُرُوا بِالْفَجِرِ فَإِنَّهِ ٠٠٠)	
( اشترت عائشة بريرة فأعتقتها ٢٠٠ )١٥٥	•
(أعطوا الأجير أجره ٠٠٠)٠	•
( اغتسل من الجنابة فرأى ٠٠٠٠)	•
( أفلحت الوجوه ٢٠٠٠)	•
( أقل الحيض ثلاثة أيام ٠٠٠)	
( ألقها على بلال ٠٠٠)(٠٠٠)	•
( الإمام ضامن والمؤذن ٠٠٠٠)	•
أمر بلال أن يشفع الأذان ٠٠٠)	•
( أمر بلال أن ينادي الصلاة في ٠٠٠)	•
( أمر رسول الله ﷺ بتأخير العصر ٠٠٠)٧٣٢	•
( أمرنا رسول الله إذا كنا مسافرين ٠٠٠ ) ٢٣٤	•
( أمني حبريل عند البيت ٠٠٠٠)	•
( إن أحق ما أخذتم عليه ٠٠٠٠)	•
( إن أخا صداء أذن ٠٠٠)	•
( إن أفضل الدعاء بعد العصر )	•
( إن ابن أم مكتوم ينادي بليل ٠٠٠٠)	•
( إن بلالا أذن ثم جاء ٠٠٠)	•
( إن بلالا أذن ثم جاء إلى ٠٠٠)	•
( إن بلالا أذن قبل طلوع الفحر ٠٠٠)	•
( إن بلالا يؤذن بليل ٠٠٠)	•
( إن جبريل نزل بالإقامة ٠٠)	•
( إن دم الحيض أسود ٠٠٠)	•

• ( ان الدي علمه الآآن راه قائما $\cdot$ ، )
• ( إن الرحل ليصني الصلاة في وقتها ٠٠٠)٧٢٧
• (أن رجلا جاء من البادية ٠٠٠) وأن رجلا جاء من البادية على البادية ٠٠٠)
• (أن سائلا سأل النبي ﷺ ۲۰۰۰)
• (إن كان جامدا فألقوها ٠٠٠٠)
• (إن كان رسول الله ﷺ ليصني ٠٠٠)٧٢٢
• (إن للصلاة أولا ٠٠٠)
• ( إنما أجلكم في أجل من خلا ٠٠٠)
• ( إنه عرق وإنه ليس بالحيضة ٠٠) ٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• (إنحا ليست بنجس ٢٨٧٠٠٠٠٠٠)
• (أهدى له النجاشي خفين ٠٠٠)
• (أول الوقت رضوان الله ٢٠٠)٠٠٠
• (أيكم الذي ارتفع ٢٤٤٠٠٠)
● ( بادروا بصلاة المغرب ٠٠)٩٩٠
• ( بعثت والساعة كهاتين ٠٠٠)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• ( بني الإسلام على خمس ٠٠٠)٠٧٠
• ( بين العبد وبين الكفر ٠٠٠)٧٠٠
• ( بین کل أذانین صلاة ۲۱۷
• (بينما الناس في صلاة الصبح ٠٠٠)
• ( تحته ثم تقرصه بالماء )١٧٣
• (تحيضي في علم الله ستا ٠٠٠)د٤٤
• ( تقعد المستحاضة أيام أقرائها ثم ٠٠٠٠)٥٥٠
• توضأ رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ٠٠٠ ) ٣٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• ( توضأ فمسح رأسه بفضل ۲۰۰)۱۳۱۰

٤.

T9T.,	• ( توضا في غزوة تبوك ٢٠٠٠)
	• ( ثوب في الصبح ٠٠٠)
	• ( جماء رجل من أهل نجد ٢٠٠٠)
	● جامعوهن في البيوت ٠٠٠ ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	• ( جعل للمسافر ثلاثة أيام ٠٠)
	• ( جعل للمسافر ثلاثة أيام ٠٠٠)
	• ( جمع بين الصلاتين بجمع ٠٠٠)
	• ( جمع بين الصلاتين بعرفة ٠٠)
	• ( جمع بين الصلاتين بمزدلفة ٠٠٠)
771	• ( جمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة ٠٠٠)
	• ( جمع بين فرائض بوضوء واحد ٠٠٠)
	• (حبسنا عن الصلاة يوم الخندق ٠٠٠٠٠٠)
	• (حق وسنة الا يؤذن أحد ٢٠٠٠)
	• ( خلق الماء طهورا ۲۰۰۰)
	• ( خمس صلوات كتبهن الله ۲۰۰۰)
	• ( خير الجحالس ما استقبل به القبلة ٠٠٠٠)
	• ( دعي الصلاة أيام أقرائك ٠٠٠)
78	• ( رؤیا حق إن شاء الله ۰۰۰)
٦٥٩	• (رأيت بلالا يؤذن بالأبطح ٠٠٠)
	• ( رأيت رسول الله في قبة ٠٠٠)
٧٤٩	• (رأيت رسول الله يصلي ٠٠٠)
	• (رجم ماعزا لأنه زبى ٠٠٠)
	• ( رخص للمسافر ثلاثة ٠٠٠)
	• ( رخص له في تعجيل ٠٠٠ )

• ( سألت رسول الله عن المحيض ٢٠٠)١٠٠٠ من المحيض ٢٠٠٠)
• ( شمع المؤذن فقال مثل قوله ٠٠٠)
• ( شغل يوم الخندق عن أربع ٢٧٢٠٠)
• (شغلونا عن الصلاة الوسطى ٠٠٠)
• (شغنونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ٠٠٠)٧٣٧
• (الشفق الحمرة ٠٠) (١٠ الشفق الحمرة ٠٠)
• (شكونا إلى رسول الله شدة الرمضاء ٠٠٠)٧٢٨
• (صبوا عليه ذنوبا من ماء ٠٠٠)١٦٤
• (الصعيد الطيب وضوء المسنم)
• (صلى رسول الله العصر ونحر جزور٠٠٠)٧٣٤
• (صلى ركعتين في قبل الكعبة ٠٠٠)
• (صلى العشاء حين ذهب شطر الليل ٠٠٠)
• (صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق ٠٠٠)٠٠٠
• (صلى العصر فقال له رجل ٠٠٠)
• (طهور إناء أحدكم ٠٠٠)
• (علمني رسول الله أن أقول إذا سمعت ٠٠٠)٠٠٠ الله أن أقول إذا سمعت
• (علمه الأذان تسع عشرة كلمة ٠٠٠)
• (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ٠٠٠) ٣٩٥
• ( العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ٠٠٠)١٧٠
• (غسل يوم الجمعة واجب ٠٠٠)
• ( فإن كانت الصلاة صبحا فقن ٢٠٠)١٩٢
• ( فرض على رسول الله الصلوات ٠٠٠)٥٧٥
• (قدمت على رسول الله فكان يؤخر العصر ٢٠٠٠) ٧٣١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• (قل الله أكبر ٢٤٤

( قلتين بقلال هجر ٠٠٠)	•
( قم فأذن ٢١٦	•
(كان الأذان على عهد رسول الله مرتين ٠٠٠)	•
( كان رسول الله إذا أراد أن يباشر ٠٠)	•
(كان رسول الله يأمر إحدانا٠٠٠)	•
(كان رسول الله يأمرنا أن نعتزل النفساء ٠٠٠)	•
(كان رسول الله يصلى الظهر حين تزول الشمس ٠٠٠)ه	•
( كان فيما أنزل عشر رضعات ٠٠٠)١٥٦٠	•
( كان له خفان أسودان ٠٠٠)	•
( كان الناس عمال أنفسهم ٠٠)	•
(كان يأمر بالمسح على الخفين ويفعله ٠٠٠)٢٩٣٠	•
(كان يأمرنا إذا كنا سفرا٠٠٠)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
( كان يذكر الله على كل أحيانه ٠٠٠)	•
( كان يصلى الظهر إذا زالت الشمس ٠٠))	•
(كان يصلى الظهر والفيء ثلاثة ٠٠٠)٥٨٥	•
(كان يصلي العشاء إذا اسود الأفق ٠٠٠)	•
(كان يصلي العصر والشمس بيضاء نقية ٠٠٠)٧٣٣	•
(كان يصلي العصر والشمس حيه ٠٠٠)	•
( کان یصلی علی راحلته ۰۰۰)( کان یصلی علی راحلته	•
(كان يصلي بمكة متوجها إلى بيت المقدس ٠٠٠)	•
(كان يقرأ في المغرب بطول الطوليين ٠٠٠)٥٩٧	•
(كانت الإقامة على عهد رسول الله فرادى٠٠٠)	•
(كانت الصلاة خمسين ٠٠٠)	•
ر كانت النفساء تقعد و و و	•

( كل طعام وشراب ماتت فيه ذبابة ٠٠٠)١٩١	
(كن النساء المؤمنات يشهدن ٠٠٠)٧٢٣	•
(كنا مع رسول الله في غزوة أوسرية ٠٠٠)	•
(كنا مع رسول الله في ليلة مظلمة ٠٠٠)٧٦٣	•
(كنا نؤذن على عهد رسول الله ٠٠٠)	•
( كنت أحب أن أليه فجعل ٠٠٠)( كنت أحب أن أليه فجعل	
( لاتؤذن للصلاة حتى يمتد الفجر ٠٠٠)	•
( لاتزال أمتي على الفطرة ٠٠٠)(٠٠٠ معي على الفطرة	•
( لاتصلي صلاة في يوم مرتين ٠٠٠)٧٧٤	•
( لاتغلبنكم الأعراب ٠٠٠)	•
( لايبولن أحدكم في الماء الدائم ثم ٠٠٠)	•
( لايبولن أحدكم في الماء الدائم ولايغتسل ٠٠٠)١٣٥	•
( لايقبل الله صلاة أحدكم ٠٠٠ ) ٣٣٥	•
( لايقضي شيء من الصلوات [ المغمى عليه ]	•
( لايمنعنكم أذان بلال من سحوركم ٠٠٠)	
( لتنظر عدد النيالي و الأيام ٠٠٠)	•
( لها ماحمت في بطونها ٠٠٠)	•
( لو يعلم الناس مافي النداء ٠٠٠)	
( لولا أن أشق على أمتي ٠٠٠)	
ر قولاً أن أشق عنى أمتي لأمرتم بالصلاة)	
( فولا الله السقيم الملكي العراقيم بالصفارة ٢٠٠٠)	
( ليس التفريط في النوم ٠٠٠)	•
( ليلة أسري بي رأيت سدره ٠٠٠ ) ٢٠٨	
( ليله اسري بي رايت سدرد ۲۰۰۰)	

• (المؤذن يغفر له ٠٠) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● ( المؤذنون أطول الناس أعناقا ٠٠)٧١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• (الماء طهور لا ينجسه)٠٠٠ ( الماء طهور الا ينجسه )
• (الماء من الماء)
• (مارأیت ناقصات عقل ۲۰۰۰)د
<ul> <li>(ماصلیت مع رسول الله صلاة قبل وقتها ۰۰۰)</li> </ul>
• ( ماكان رسول الله يؤخر الصلاة لطعام ٠٠٠)
• ( ماكنا نعد الصفرة والكدرة شيئا ٠٠٠)
• ( مو برجل يغسل الخفين ٠٠٠)
• ( مرضت فعادین رسول الله ۰۰۰)۱۳۹۰
• (مروهم بالصلاة لسبع ٠٠٠)١٩٨٠.
• (المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ٠٠٠)٥٥٠
• ( مسح بناصيته وعلى عمامته ٠٠٠)٠٠٠ ٣٥
• ( مسح رأسه ببلل لحيته ٠٠٠)٠٠٠
• ( مسح ظاهر الخف ۰۰۰)۹۲
• ( مسح ظاهر الخف وباطنه ٠٠٠)
• (مسح ظاهر الخف وقال ۲۰۰۰)
• (مسح على الجوربين ٠٠٠)
• (مسح على خفيه خطوطا ٠٠٠)
• ( مسح على ظاهر الخف ٠٠٠)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• (مسح اللمعة من بدنه ٠٠٠)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• ( من أتى الجمعة فليغتسل ٠٠٠)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• ( من أدرك ركعة من العصر ٠٠٠)
• ( من أذن ثنتي عشرة سنه ٠٠٠)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

• ( من أذن فهو يقيم ٠٠٠ )
• (من اغتسل يوم الجمعة ثم راح٠٠٠)
• ( من توضأ يوم الجمعة فبها ٠٠٠)
• ( من سمع المؤذن فقال اللهم ٢٠٠)
• ( من سمع المؤذن فقال وأنا أشهد ٢٠٠)
• ( من سن سنة حسنة ٠٠٠)
• ( من صدق کاهنا ۲۰۰)
• ( من غسل ميتا فليغتسل ٠٠٠)(٠٠٠)
$\bullet$ ( من فاتته صلاة العصر $\cdots$ )
• ( من نسي صلاة أو نام عنها ٠٠٠)٩٠٠
• ( من وطئ امرأته حائضا ٠٠٠)
• (نزل جبريل وأخبرني ٠٠٠)
• ( نزلت المائدة ونعمت الفائدة ٠٠٠)
• ( نعم وبما أفضنت السباع ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• ( نعم ويومين إلى سبعة ٠٠٠)٠٠٠
• ( نحى أن يتوضأ الرحل ٠٠٠)١٣٢
• ( نحى عن السمك الطافي ٠٠٠)١٨٤
• ( نحى عن الصلاة في معاطن الإبل ٠٠٠)
• ( لهي عن ثمن الكلب ٠٠٠)
• ( هذا أذان بلال ٢٠٠٠)
• (هذا وضوء لايقبل الله ٠٠٠)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• (هذا يوم جعنه للمسلمين عيدا ٠٠٠) • ٤
● ( هو الطهور ماؤه الحل ميتته ٠٠٠)١٩٦٠
● ﴿ وَضَأْتُ رَسُولُ اللهُ فِي غَزُوةَ تَبُوكُ ٠٠٠)٣٨٤

•	
( وقت الظهر ما لم يحضر وقت العصر ٠٠٠)٥٨٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
( يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا ٠٠٠)١٨٧	•
( يلغ الكلب في الإناء فيغسل ثلاثا ٠٠٠) ١٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١	•
( يمسح المسافر ثلاثة أيام ٠٠٠)	•

### فمارس الاثبار

• (اتيت عليا وهو في معسكر ٠٠٠)٧٢٤
• (أدركت أبي وأهني كلهم ٠٠٠)
• (إذا أذنت فترسل ٠٠٠)
• ( إذا بلغ الماء أربعين قلة ٠٠٠)
• (إذا تطهرن اغتسلن ٢٠٠)
• (إذا جاوز الدم خمسة عشر ٠٠٠)
• (أربعة لايخبشن٠٠٠)٠٠٠)
• (أصبت السنة ٠٠٠))
• (أغمي عليه ثلاثا فلم يقض ٠٠٠) ٢٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• (أغمي عليه فلم يقض ٢٠٠٠)
• (أغمي عنيه يوما وليلة ٠٠٠)٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• (أكثر النفاس خمسين يوما ٠٠٠) أكثر النفاس خمسين يوما
• (أمجنون أنت ٢٩١
• (أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفا ٠٠٠)
• (إن بلالا كان يضع أصبعيه ٠٠٠)
• (إن بلالا وأبا محذورة كانا يستقبلان ٠٠٠)
• (إن ثلاثة اختصموا إلى عمر ٠٠٠)
• (إن حمنة كان يغشاها زوجها ٠٠٠)
• ( إن زنجيا مات في زمزم ٠٠٠)
• ( إن سنيمان بن صرد كان يتكلم بحاجة له ٠٠٠)
• (إن الناس احتصموا في القادسية ٠٠٠)

( إنه اغمي عليه ثلاثا ثم أفاق ٠٠٠)	•
( أول من فعله معاوية ٢٩١)	•
( ئلاث أربع خمس ست سبع ۰۰۰) ئلاث أربع خمس ست	•
( حتى يطهرن حتى ينقطع دمهن ٠٠٠)	•
( رأیت امرأة تحیض خمسة عشر یوما ۰۰۰)	•
( رأيت امرأة تحيض غدوة ٠٠٠)	•
( رأيت امرأة تحيض يوما وليلة ٠٠٠)	•
( رأيت إمرأة تحيض يومين ٠٠٠)	•
( رأيت قلال هجر والقلة تسع ٠٠٠)	•
( الرجل يأتي إمرأته وهي حائض ٠٠٠)	•
( رضوان الله أحب إلينا من عفوه ٠٠٠)	•
( روى المسح على الخفين سبعون ٠٠٠)	•
( سئل أتقيم المرأة قال نعم ٠٠٠)	•
( سبق كتاب الله المسح على الخفين ٠٠٠)	•
( شغل عن المغرب بأمر ٠٠٠)(٠٠٠)	•
( الشفق الحمرة ٠٠٠))	•
( صلى أبو بكر الصديق العصر ٠٠٠) ٢٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
( صل الفجر بسواد ٠٠٠) ٢٢٤ )	•
( صلى الفحر والنجوم بادية ٠٠٠) الفحر والنجوم بادية	
( صلها بغسل ۲۰۰۰) ( صلها بغسل ۲۲۵	
( صلوا هذه الصلاة والفجاج مسفرة ٠٠٠)٩٥٠	•
( عندنا إمرأة ترى النفاس شهرين ٠٠٠) ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
(كان لعثمان أربعة مؤذنين ٠٠٠) ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
(كان من نسائنا من تحيض يوما وليلة ٠٠٠)	

• (كانوا يأمرونه أن يؤذن لهم ٠٠٠)
• (كان يجيز الأكل للصائم حتى ٠٠٠)
• (كان يرتل الأذان ٠٠٠)
• (كان يغتسل لنجمعة ٠٠٠) ) •
• (كنا نصلي مع عثمان بن عفان الفجر ٠٠٠)٧٢٤
• (كنا نعد الصفرة والكدرة في أيام الحيض ٠٠٠)
• (كنت أصلي مع ابن الزبير الفجر ٠٠٠)٠٠٠
• (كنت أصلي مع عمر الفجر ٠٠٠)٠٠٠
• ( لو كان الدين بالقياس ٠٠٠) ٢٨٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• (لیس علی النساء أذان ۰۰۰) ۲۷۹
• (مأبالي مسحت على خفي ٠٠٠)٢٩٧
• (ماصلاة أشد تخوفا ٠٠٠)
• ( مسح رسول الله على خفيه ٠٠٠)٠٠٠ ( مسح رسول الله على خفيه
• (المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ٠٠٠)
• ( مسح علی خفیه ۰۰۰)۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
🍷 ( من السنة ان يمسح على خقيه ٠٠٠) ٣٩١٠٠
● ( نزلت هذه الاية في النافلة ٠٠٠)٧٤٨
• (وانا ابغضك في الله ٠٠٠)٧٠٤
• (وقت الظهر إذا استوى ٠٠٠) ٨٤٠٠٠
• ( يا ابن التياح أقم الصلاة )٧٢٤



- -

## فمرس الأعلام

الصفحة	الإســـم "
٣٨٤	<b>الإســـــم</b> ''' إبراهيم بن أبي يحيى
٤٤	إبراهيم بن أحمد ( أبو إسحاق المروزي )
٤٣٠	إبراهيم بن إسحاق الحربي
7 % 0	إبراهيم بن عبدالعزيز الجمحي
٧٨	إبراهيم بن علي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	إبراهيم بن محمد السري ( الزجاج )
	أبي بن عمارة
0 0,	أحمد بن أبي أحمد الطبري ( أبو العباس القاص )
٥٦	أحمد بن الحسين بن سهل
٤٥	أحمد بن بشر العامري
٤٥	أحمد بن عبدالله بن عدي الجرجاني
۸۲	أحمد بن عبيد بن محمد العبكي
٠٧٨٦	أحمد بن علي الحصاص ( أبو بكر الرازي )
۸١	أحمد بن علي الحلواني
٧٧	أحمد بن علي بن ثابت
	أحمد بن فارس القزويني
٤٦	أحمد بن محمد ( أبو حامد الإسفراييني )
	أحمد بن محمد ( ابن بنت الشافعي )
۸۸	أحمد بن محمد أبي الحي القدوري

<sup>(</sup>١) (تنبيه): لا اعتبار في الترتيب بأربعة { أب ، أم ، ابن ، أل التعريف }

أحمد بن محمد الإسفرايني٧٦
أحمد بن محمد الجرجاني ٧٩
أحمد بن محمد الصابوني أبو الفوارس٢٢
أحمد بن سريج ( أبو العباس ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أحمد بن عمير جوصا خوسا
أحمد بن محمد الطحاوي
إسماعيل بن عياش ٠
أصبغ بن الفرجأ
أصحمة بن أبحر النجاشي
أيوب بن قطن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أيوب بن كيسان السختياني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
بدر بن عثمان ۰
بديل بن علي بن بديل البرزندي ٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
بريدة بن الحصيب ٢٩٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
بريـــــرة مولاة عائشة ﷺ ٥٥
بقية بن الوليد الموليد على الموليد المول
تابت الأنصاري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ئور بن يزيد ،
جابر بن سمرة
جعفر بن محمد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الجند بن أيوب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الحارث بن ربعي ( أبو قتادة الأنصاري ) ١٨٧
حبيب بن أبي ثابت
حرملة بن يعييي٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

•	
٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الحسن بن أحمد بن علي البقال
٤٤	الحسن بن الحسين ( أبو علي بن أبي هريرة ) .
١٣٠	الحسن بن زياد اللؤلؤي
1 & 0	الحسن بن صالح ( أبو علي بن خيران )
٤٥	الحسن بن قاسم أبو علي الطبري
٧٥	الحسن بن محمد الحناطي
Ye	الحسن بن محمد الطبري ( أبو علي الزحاجي ).
£9	الحسن بن محمد المروزي
٤٧	الحسين بن شعيب السنجي
٥١	الحسين بن مسعود البصري
٧٣٣	حفص بن عبيدالله
	حماد بن المنهال
۲.٥	حماد بن سلمة بن دينار
٤٣٦	حمنة بنت جحش ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٣٠٢	حزيمة بن ثابت
7 · V · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الخليل بن أحمد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٨٠	داود بن الحصين الأموي
١٤٨	ذكوان بن عبدالله ( أبو صالح السمان )
. 708	أبو رافع مولى رسول اله ﷺ
10	الربيع بن نسليمان
171	الربيع بنت معوذ
٤٦٦	الزبير بن أحمد ( أبو عبدالله الزبيري )
£ Y Y	زفر بن الحارث الكلابي
779	زكريا بن أحمد بن يحي ( أبو يحيى البلخي )

زكريا بن محمد الأنصاري١١٤
زكريا بن يحي الساجي
زياد بن الحارث ٠ بي ١٥٠ بي الحارث ٢١٥
السائب الجمحي ٧٨٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
سالم مولى أبي حذيفة
أبو سعد الإسماعيدي ٠
سعد القرظ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
سعد بن إياس ( أبو عمور الشيباني ) ٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
سعید بن أبي سعد ٠
سلمة بن الأكوع المحتود المراكوع
سليمان بن صرد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
سلیمان بن موسی ۰.۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
سمرة بن جندب
سهله بنت سهيل سهيل
سويد بن غفلة ، عفلة ،
شبیب بن غرقدة ۲۲۰۰۰۰ شبیب بن غرقدة ۲۲۶
شریح بن هانی ۲۹۱۰۰۰ شریح بن هانی ۳۹۱.۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
عامر بن ربيعةعامر بن ربيعة
عبادة بن نسي ٠٠.٠٠ عبادة بن نسي
عبد الباقي بن يوسف المراعي٨٠
عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي
عبدالرحمن بن رزين ٢٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الرحمن بن عائد
عبد الرحمن بن عبد الكريم القشري٧٩

T & 0	عبد الرحمن بن مهدي
٤٩	عبد السيد محمد الصباغ
791	عبدالعزيز بن رفيع
٣١٥	عبدالعزيز بن عبدالله الداركي ٠٠٠٠٠٠٠
٦٤٣	
	عبد الغني بن بازل الألواحي
	عبد الكريم بن عبد الصمد القطان
	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
79V YY <b>£</b>	عبدالله بن إياس
ov1	
٧٢٤	
ξΥΥ	
٦٥٧	
78	
Y <b> </b>	
170	
٧٨	عبد الله ي عبد الكيم ي هوازن
۲٠٤	
۸١	
٧٨	
νει	
777	
7 £ £	
	عبدالله بن محيريز ( ابن محيريز )

٦٠٧	عبدالله بن مسلم (أبن قتيبة)
170	عبدالله بن معقل بن مقرن
١٥٧	عبدالله بن مغفل ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
٠٢	عبد الله بن يوسف الجويني
Υ · Λ · · · · · · · · · · · · · · · · ·	عبدالملك بن عبدالعزيز ( ابن حريج )٠٠٠
Υ ξ ٧	عبدالملك بن الماحشون ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
7 % 0	عبد الملك بن أبي محذوره
٦٨٨	أم عبدالملك بن أبي محذورة
	عبدالملك بن محمد ( أبو قلابة )
۲۱	عبد الملك بن محمد بن عدي
۸١	عبد الواحد بن أحمد الداريي
٥٠	عبد الواحد بن اسماعيل الروياني
	عبدالواحد بن نافع
707	عبدالوهاب بن عبدالجيد
١٩٩	عبيد الله بن الحسن الكرحي
777	أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود
7.7	عتیق بن یعقوب ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
Y	عثمان بن بشار
٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	عثمان بن السائب ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٥ ٤ ١	عثمان بن أبي العاص
٥٣	عثمان بن محمد بن أحمد الصبحي
oo A	عدي بن ثابت ،
٧٣٤	عطاء بن صهيب ( أبو النجاشي )
٣٠٢	عقبة بن عامر الجهني

۲۹۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	عقبة بن عمرو ( أبو مسعود الأنصاري )
707	عقیل بن خالدعقیل بن خالدعلی بن الحسین الجوري
٤٧	على بن الحسين الجوري
	على بن الحسين زين العابدين
	على بن الحسين بن عبد الله الربعي
	على بن سعيد العبدري
	علي بن شيبان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	على بن محمد البيضاوي
٤٨	على بن محمد بن حبيب الماوردي
	على بن محمد الدارقطني
•	على بن محمد السكري
	على بن معبد البصري
	عمارة بن عقيل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عمرو بن دینار ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	عمرو بن عثمان
	عمرو بن ميمون ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٦٣٩	أبو عمير بن أنس ب
٠٣	عوض بن أحمد أبو خلف الشرواني
۳۰٤	عوف بن مالك
709	عون بن أبي ححيفة
١٢٨	عیسی بن أبان ،
	أم فروة بنت أبي قحافة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	فضالة الليثي
	الفضل بن أحمد بن محمد الزهري

فضلة بن عبيد ( أبو برزة الأسلمي ) ٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
قبيصة بن أبي ذؤيب ٢٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
كامل بن العلاء
کثیر بن زیاد أبو سهل کثیر بن زیاد أبو سهل
مالك بن الحويرث
مالك بن خالد
محمد بن ابراهيم أبو سليمان الخطابي د
محمد بن ابراهيم بن القماح١١٢
محمد بن ابراهیم ابن المنذر المنذر عمد بن ابراهیم ابن المنذر
محمد بن أحمد محمد بن أحمد
محمد بن أحمد الأزهري فحمد بن أحمد الأزهري
محمد بن أحمد الأسواني ٢٠٠٠. معمد بن أحمد الأسواني
محمد بن أحمد أبو بكر الحداد٨٦
محمد بن أحمد أبو زيد الرازي٣٩
محمد بن أحمد الشاشيبه
محمد بن أحمد بن عدلان
محمد بن أحمد الغطريفي ٢٣٠٠٠
محمد بن إسماعيل بن خزيمة ٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد بن إسماعيل بن مسلم ( ابن فديك ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد بن جعفر بن الزبير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد بن جعفر القاضي ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد بن داود أبو بكر ٢٨٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد بن داود الصابوني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد بن شجاع ،

Y. T	محمد بن عباد ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
ΑΥ	محمد بن عبدالباقي الأنصاري
707	محمد بن عبدالرحمن ( بن أبي ليلي )
٤١	محمد بن عبدالعزيز النيلي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٣٩٥	محمد بن عبدالله ( أبو بكر الصيرفي )
78	محمد بن عبدالله بن زيد ،
٧٥	محمد بن عبدالله بن اللبان الفرضي
٤٦	محمد بن عبدالله المسعودي
00	محمد بن عبدالله النيسابوري
٦٤٥	محمد بن عبدالملك
۸٠	محمد بن عبيدالله البقاء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٤٢	محمد بن عثمان الثقفي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	محمد بن علي ( أبو الحسن الماسرجسي) ٠٠٠
7 - 1	محمد بن علي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧٧	محمد بن علي الراعي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۲۰۱	محمد بن عمر ( الواقدي )
	محمد بن فضيل ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
٥٢	محمد بن محمد ( أبو حامد الغزالي )
٠٨٢	محمد بن محمد البيضاوي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٦٨	محمد بن محمد بن محمد البيضاوي ٠٠٠٠٠٠٠
۲ · ۸	محمد بن محمد النيسابوري
	محمد بن مسلم ( أبو الزبير )
Y £ V	محمد بن مسلمة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧٩	محمد بن المظفر بن بكران الشامي

محمد بن المنكدر ١٨٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد بن یحیی الجرحانی ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
محمد بن یحیی بن سراقة العامري عمد بن یحیی بن سراقة العامري
محمد بن يزيد ( المبرد )٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد بن يزيد بن أبي زياد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو محذورة الجمحي ( مؤذن مكة )
مرداس بن محمد ( أبو بلال الأشعري ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
مسعود مالك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مسلم بن خالد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
لمُعافی بن زکریا ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
معاوية بن قرة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مقسم بن بحرة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
منصور بن إسماعيل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
سيمون بن قيس ( الأعشى ) ٠٠٠.٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
لنحاشي ملك الحبشة
عيم بن حماد ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
غيع بن الحارث ( أبو بكرة ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ممبةالله بن محمد الشيباني ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
هزیل بن شراحیل ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
رائل بن حجر ۲٫۳۴۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
راثلة بن الأسقع ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
نونید بن کثیر ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
رهب بن عبدالله ( أبو جحيفة ) ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

14.0	*****************	یی بن أبی کثیر	<u> </u>
٦٧٧		یی بن خلاد ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰	ć.
7.0		ید بن هارونٔ ٔ	یز
٧٦		رسف بن أحمد بن كج	يو
٧٣٨		ه يونس مول عائشة	أر

### فمرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

Y = 9	الأبطح
٣١٥	
77 8	
١٦٠	
790	
197	
Υ > ξ	
۲٥٤	لإمامية
٧٣٩	لإيلاء
Y 1 V	نبانوعة
7 & 0	نبان
77	
Y 4	لبرقع
£ 7 V	بواسير
mai	تابعي
Y £ 7	
10V	تعفير
٠٢٦	
o // o	تىول
1 77	تنبيه

* *************************************	لجباب
٣٥٠	لجرموق
۲۳٦	لجرية
17	
٥٤٦	لجفاف
7 8 0	لجناية
٣٤٢	الجورب
7 . 1	
١٣٤	
YAV	
170	_
109	
ттл	الرخصة
۲۲٤	
١٣٦	
٧٥٠	
10	
£ 1 V	
۲۰٦	
789	
171	
T £ 7	
771	,
209	المنة

ξ ) V	الصمغ.
ov7	الصلاة.
۲٤٣	انطحىب
١٣٤	العام
Υξ	العصفر .
Yo	انعمارية
١٤٧	
۲۰٦	
۲۰۹	العول
۲۳۸	الفرسخ .
Υ >	الفتب
١٤٠	القرائن
171	القرض
٣٨٤	الغدرية .
۲۹۱	القفاز
779	القنع
۲ · ۲	القيم
٤٥٩	
T £ T	انبود
٦٤٨	نجمل …
٧٥٠	نحمل …
٤٥١	مدي
170	لمرسل
\ \ \ \	

,	۲۰۳	المضطر
	7 2 1	لمفسر
	To1	لمنجنيق
	Y9Y	الموق .
	١٥٩ العينيه	النجاس
	17	النخاله
	٥٣٩	النفاس
1	٤٦	الو لوغ



## فمرس الأشعار

صدر البيت	القافية	الصفحة
آدنتنا بيبينها أسماء	الثواء	7 2 1
فقال الشمس أهدت لي	الغروب	7.7
وكل عبد وإن طالت	تثويب	79.
هذا مقام قدمي رباح	براح	2 Y 3
ما زلت أطلب علم الفقه	الجبرا	V 7
ولو كنت نؤما	الفجر	717
ألا من مبلغ عمرو	عمرو	Y
وكنا حسبنا كل بيضاء	وحميرا	<b>{YY</b>
تقول بنتي وقد قربت	والوجعا	٥٧٣
جاء انشتاء وقميصي	التواق	471
ثم تغطت بكمها خجلا	. الشفق	7.7
أتقتنني والمشرفي	أغوال	۲. ۹
قوم إذا غسلوا ثياب	الغاسل	7. 7
باتوا على قلل الأحبال	انقس	۲.٧
مثابا لافيا القبائل	النوامل	7 / 9
أجلت حصاهن الدواوي	الطواحم	£ 1 Y
فتركته حرز السباع	والمعصم	7. 7
أيام تأمرني بأغوى	مخزوم	£ V V
فظلننا بنعمة واتكأنا	قلله	7.7

# أقمرس الأهاكن والبلدان

الصه	الموقسيع
٥٩	الأبطح
٦٧	آمل ۰
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	بئربضاعة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧١	جرجان ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
77	خراسان
<b>ጓጓ</b>	طبرستان ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
۲٧	عكبر،عكبر
٦٦	الكرخالكرخ
Υ	مرو
1	نىسانى



# فمرس المصادر والمراجع

### ١. القران الكريم

- ٢. الإجماع: لمحمد بن المنذر، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.
- ٣. الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان للأمير علاء الدين علي بن بليان الفارسي ، ضبط وتقديم كمال يوسف الحوت ، الطبعة الأولى ، دار الكتسب العلمية بيروت لبنان ، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- ٤. احكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، ١٤٠٧ هد ، ١٩٨٧ م .
- الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي ، ضبطه إبراهيم العجوز ،
   دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- ٦. اختلاف العلماء لمحمد بن نصر المروزي ، تحقيق السيد صبحي السامرائي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ ، ١٩٨٦م .
- ٧. الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن مودود الحنفي ، تعييق محمود أبو دقيقة ،
   مكتبة عباس أحمد الباز .
- ٨. الاختيارات الفقهية لشيخ الاسلام أحمد بن عبدالسلام بن تيمية ، تحقيق
   محمد بن حامد الفقى ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ،
- ٩. ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من عدم الأصول لمحمد بن عني الشـــوكاني ،
   تحقيق محمد بن سعيد البدري ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الكتـــب الثقافيــة ،
   بيروت لبنان ، ٤١٤ هــ ، ٩٩٣ .

- ٠١. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل لمحمد ناصر الديــــن الألبـــاني ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، ٥٠٥ هـــ ٠ اهـــ ٠
- ١١. الاستذكار في مذاهب أهل الأمصار لابن عبد البر تحقيق علي النحدي ،
   طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالجمهورية العربية المتحدة .
- 11. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر ، الطبعة الأولى ،دار الكتـــب العلمية بيروت لبنان ، ١٤١٥هـــ ١٩٩٥م .
- 18. الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١١هـ ١٩٩٠ م .
- 17. الأصـــل لمحمد بن الحسن الشيباني ، اعتنى به أبو الوفا الأفغـــاني ، إدارة القران والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان ،
  - ١٧. أضواء البيان لمحمد بن الأمين الشنقيطي ، عالم الكتب ، بيروت لبنان .
- ١٨. الأعلام خير الدين الزركلي ، الطبعـة الثالثـة ، دار العلـم للملايـين ،
   ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .
- 19. الإفصاح عن معاني الصحاح ليحيى بن محمد الوزير ابن هبيرة ، المؤسسة السعيدية بالرياض ·
- ١٠. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني ، مطبوع مع حاشية البحيرمي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ١٤١٧هـ...
   ١٠٠ ١٩٩٦م .

- ۲۱. الأم للإمام الشافعي تحقيق محمود مطرحي ، الطبعـــة الأولى ، دار الكتــب العلمية ، بيروت لبنان ، ۱۶۱۳هـ ، ۱۹۹۳م .
- ٢٢. الإنتقاء في فضل الثلاثة الأئمة الفقهاء لأبي عمر يوسف بـــن عبدالــبر ،
   مكتبة القدس ، القاهرة ، مصر •
- ٣٣. الأنساب لأبي سعد عبدالكريم بن منصور السمعاني، تعنيق عبدالله عمر البارودي، الطبعة الأولى، دار الجنان، ١٩٨٨، ١٤٠٨ م.
- ٢٤. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، لأبي الحسين المرداوي ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت لبنان .
- ٢٥. الأوسط محمد ابن المنذر ، تحقيق صغير أحمد محمد حنيف ، الطبعة الثانية ،
   دار طيبة ، الرياض ، ١٤١٤هـ ، ٩٩٣ م .
- ۲۷. الباعث الحثیث شرح اختصار علوم الحدیث ، لشیخ أحمد شاكر ، الطبعة
   الأولى ، دار الكتب العلمیة ، بیروت لبنان ، ۱٤۰۳هـ ، ۱۹۸۳م .
- ٢٨. البحر الرائق شرح كتر الدقائق ، لابن نجيم الحنفي ، الطبع الأولى ، دار
   الكتب العمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٨هـ. ، ١٩٩٧م .
- ٢٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، لأبي بكر الكاساني ، دار الكتب العلمية
   ، بيروت لبنان ،
- .٣. بداية المحتهد ونحاية المقتصد ، لابن رشد الحفيد ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الإسلامية ، ٣٠ ١هـ ، ٩٨٣ .
- ٣١. البداية والنهاية لابن كثير . تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون ، الطبعة الخامسة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤٠٩هـ ، ١٩٨٨م .

- ٣٢. البسيط في المذهب للغزالي ، تحقيق اسماعيل علوان ، رسالة ماحستير ، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، ١٤١٤هـ .
- ٣٣. بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسمقلاني ، المكتبئة التجاريسة . . مصر .
- ٣٤. البناية شرح الهداية لأبي محمد العيني ، تصحيح المولوي محمد عمر الرافعوري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت لبنان ، ١٤٠٠ هـ .
- ٣٥. تأريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب ، دار الكتاب العربي ، بسيروت لبنان .
- ٣٦. تأريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ، ترجمة محمود فهمي حجازي ، فهمي أبو الفضل ، الهيئة المصرية العامة الكتاب ١٩٧٨ م ،
- ٣٧. تأريخ الثقات لأحمد بن عبدالله العجلي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤٠٥هـ ن ١٩٨٤م .
- ٣٨. التاج والإكليل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف المواق ، الطبعــة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٦هــ ، ١٩٩٥ .
- ٣٩. التبصرة في الوسوسة ، لمحمد بن عبد الله الجويني ، تحقيق محمد بن عبدالعزين السديس ، الطبعة الأولى ، مؤسسة قرطبة ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ٠
- ٠٤. تبيين الحقائق شرح كتر الدقائق ، لفحر الدين عثمان بسن على الزيلعي نالطبعة الثالثة ، دار المعرفة بيروت ،
- 13. تحفة الفقهاء لعلاء الدين محمد السمرقندي ، الطبعة الثانيــة ، دار الكتــب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م .
- ٤٢. التحقيق في أحاديث الخلاف ، لأبي الفرج بن الجوزي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٥هـ ن ١٩٩٤م .
- ٤٣. تذكرة الحفاظ لشمس الدين محمد الذهبي ، دار الكتب العلمية ، بسيروت لبنان .

- ٤٤. التعجيز في اختصار الوحيز ، تاج الدين عبدالرحيم محمد الموصلي تحقيق عبدالله بن فهد الهجاري الشريف ، الطبعة الثانية دار المنار ، ١٤١٢هـ...
   ١٩٩٢م ،
- د٤. التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني ، الطبعة الثانية ، دار الكتـــاب العربي ، ١٩٩٢هــ ، ١٩٩٢م .
- 23. تفسير أبي السعود ( المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ) لأبي السعود محمد برن محمد العمادي ، دار إحياء المتراث العربي ، بيروت لبنان ،
- ٤٧. تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، الطبعــة الثانيــة ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ١٤٠٧هــ ١٩٨٧م .
- ٤٨. تقريب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني ، اعتنى به محمد عوامة ، الطبع\_\_\_ة
   الأولى ، دار الرشيد ، سوريا حلب ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .
- ٤٩. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لابن حجر العســـقلاني ، الطبعة الأولى ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ١٤١٧هــ ١٩٩٧ م .
- . د. التلخيص لأبي العباس أحمد بن القـــاص ، الطبعـــة الأولى ، مكتبـــة نــزار مصطفى الباز ،
- ١٥. التنقين في الفقه ، للقاضي عبدالوهاب البغدادي ، تحقيق محمد ثالث سيعيد الغاني ، دار الفكر ، بيروت لبنان ، ١٤١٥هـ ١٩٩٥ م .
- ٥٢. تمام المنة في التعليق على فقه السنة لمحمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثالثة ، دار الراية ، ٤٠٩ هـ .
- ٥٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأني عمر ابن عبدالبر النميري ،
   طبعة المملكة المغربية ،
- ٥٤. التنبيه في الفقه الشافعي ، لأبي إسحاق إبراهيم بن على الشيرازي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٦م .

- ٥٥. التنقيح في شرح الوسيط ، لمحيي الدين النووي ، مخطوط ، معهد المخطوطات ، مصر ، بوقم ١٠٤ .
- ٥٦. هذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا محي الدين بن شرف النسووي ، دار
   الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- ۵۷. تهذیب التهذیب لابن حجر العسمقلانی ، دار الفکر ، بیسوت لبنان ، ۱۲۰۹هم ، ۱۹۸۸ م ،
  - ٥٨. تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري ، طبعة المؤسسة المصرية العامة .
- ٥٩. التهذيب لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، مخطوط مصـــور في مكتبة الأزهر برقم ٤٣ فقه شافعي ،
- ٠٦. التوقيف على مهمات التعريف لمحمد بن عبدالرؤف المناوي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٤١٠هـ. ، ١٩٩٠ م .
- 17. الثمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة أبي زيد القيرواني ، جمع الشيخ صالح عبدالسميع الآبي ، دار المعرفة ، بيروت لبنان .
- ٦٢. حامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجــزري ، تحقيــق الشــيخ عبدالقادر الأرناؤؤط ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٤٠٥هــ ، ١٩٨٤م .
- ٦٣. حامع البيان عن تأويل القرآن لمحمد بن حرير الطبري ، الطبعــة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٢هــ ١٩٩٢ م.
- ٦٤. الجامع الصغير ، لمحمد بن الحسن الشيباني ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ،
   ١٤٠٦هـ .
- ٦٥. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي
   مطبوع مع فيض القدير ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ،
- ٦٦. الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطيي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان .

- ٦٧. الجامع المفهرس، لسليم الهــــلالي، الطبعــة الأولى، دار ابـــن الجـــوزي، ١٤٠٩هــ، ١٩٨٩م.
- ١٦٨. الجرح والتعديل لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي ، الطبعة الأولى ،
   عطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الهند ١٣٧١ . هـ.. ،
   ١٩٩٢م .
- 79. الجمع بين رحال الصحيحين لمحمد بن طاهر المقدسي ، الطبعة الثانيــة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ٢٠٥هــ .
- ٧٠. حاشية البحيرمي على الخطيب ، لسنيمان بن عمر البحيرمي ، الطبعة الأولى
   ١٤١٧ هـ .
- ٧١. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن عرفة الدسوقي ، الطبعة الأولى
   ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦م .
- ٧٢. حاشية رد انحتار نحمد أمين الشهير بابن عابدين ، الطبعة الأولى ، دار
   الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٩٩٤هـ ، ١٩٩٤م .
- ٧٣. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع ، لعبدالرحمن بن محمد القاسم ،
   الطبعة الرابعة ، ١٤١٠هـ .
- ٧٤. حاشية الشبراملسي ، لعلي بن علي الشبراملسي ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ، مطبوع مع نحاية المحتاج ، ١٤١٤هـ .
- ٧٠. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ، لعبدالحميد الشـــرواني ، دار صــادر ،
   بيروت .
- ٧٦. الحاوي الكبير لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي ، تحقيق علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبدالموجود ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنلا ، توزيع مكتبة الباز ، ١٩٩٤هـ ١٩٩٤م ،

٧٧. الحاوي الكبير لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي ، من أوله حتى نهاية غسل الجمة والعيدين ، تحقيق راوية أحمد الظهار ، الطبعة الأولى ، دار المحتمع للنشر والتوزيع ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣ م .

٧٨. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار
 الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

٧٩. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، لسيف الدين أبي بكر محمد بن المحمد القفال الشاشي ، تحقيق ياسين أحمد درادكة ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرسالة الحديثة ، بيروت لبنان ، ١٩٨٠هـ ، ١٩٨٠م .

٨٠ الخرشي على مختصر خليل ، لمحمد بن عبدالله الخرشي ، دار صادر ، بيروت .

٨٢. دول الإسلام لشمس الدين الذهبي ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ، ومحمد مصطفى إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ ، م

٨٣. دولة آل سلحوق لمحمد بن محمد الأصفهاني ، مطبعة الموسدوعات ، ١٣١٨هـ .

٨٤. ديوان الأعشى الكبير لميمون بن قيس ، شرح وتعليق مجمد محمد حسين ،
 الطبعة السابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ١٤٠٣هـ .

٨٠. ديوان جميل بئينة ، تحقيق بطرس البستاني ، دار صادر ، بيروت...

٨٦. رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لمحمد بن عبدالرحمن الدمشقي ، دار الكتـــب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٦هـ .

٨٧. الرسالة لأبي زيد القيرواني ، مطبوعة مع شرحها الثمر الداني ، دار المعرفة ،
 بيروت لبنان .

- ۸۸. الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، مطبعة ، مصطفىي البابي الحلبي ، ١٣٥٨هـ .
- ٨٩. الروض المربع شرح زاد المستقنع ، لمنصور بن يونس البهوتي ، تحقيق بشير محمد عيون ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار البيان ، دمشق سوريا ، ١٤١١هـ. .
- . ٩. روضة الطالبين لمحي الدين بن شرف النووي ، تحقيق ، عادل عبدالموحــود ، وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،
- ٩١. روضة الناظر وحنة المناظر ، لعبدالله بن قدامة المقدسي ، مكتبـة الكسيـات الأزهرية .
- ٩٢. زاد المعاد في هدي خير العباد لأبي بكر محمد بن قيم الجوزية ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، وعبدالقادر الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة عشر ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ١٤٠٦هـــ ١٩٨٦ م٠
- ٩٣. سبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ، تخريج ، فـــواز أحمد زمرلي ، وإبراهيم محمد الجمل ، الطبعة الرابعة ، دار الريان ، مصر ، ٧٠٤ هــ .
- ٩٤. سلسلة الأحاديث الصحيحة ، لمحمد ناصر الدين اللباني ، المكتب الإسلامي : ٩٤. ١هـ .
- ه. ٩. سلسلة الأحاديث الضعيفة ، محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ١٣٩٨ هـ. •
- ٩٦. سلم الوصول في شرح نماية الوصول ، لمحمد بخيت المطبعي ، ، دار عالم الكتب .
- ٩٧. سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، تحقيق أحمد شـــاكر دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .
- ٩٨. سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتـــب ،
   ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .

- ٩٩. سنن الدارمي لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي تحقيق فؤاد زمسرلي ، وحسالد السبع العلمي ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .
- ١٠٠ سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث الأزدي السحستاني ، تعليق عزت الدعاس وعادل السيد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٣٨٨هـ .
- ۱۰۱.السنن لسعيد بن منصور الخراساني المكي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٠٤٠ه... ، ١٩٨٥ م .
- ١٠٢. السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن على البيهقي ، دار المعرفة ، بيروت لبنان .
- ۱۰۳. سنن ابن ماجة لمحمد بن يزيد بن ماجة القزويدي ، تحقيق محمد فسؤاد عبدالباقي ، دار الريان للتراث ، مصر
- ١٠٤. سنن النسائي لأحمد بن شعيب بن علي النسائي ، اعتدى بده عبدالفتداح أبو غدة ، الطبعة الثانية ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت لبندان ، ١٤٠٦ ،
   ١٩٨٦ م ،
- ١٠٥. سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤط ، الطبعة السابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ،
- ١٠٦. السيرة الصحيحة لأكسرم ضياء العمري ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية ، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م ،
- ١٠٧. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، لمحمد بن على الشوكاني ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- ١٠٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبدالحي بـــن العمـاد الحنبلــي ، الطبعة الثانية ، المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .

- ١٠٩. شرح الزرقاني على موطأ مالك ، محمد عبدالباقي الزرقاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، توزيع مكتبة الباز .
- ١١٠. شرح الزركشي على مختصر الخرقي ، لشمس الدين محمد بن عبدالله
   الزركشي ، تحقيق عبدالله بن حبرين ، الطبعة الأولى ، عام ١٤١١هـ .
- ١١١. شرح السنة لحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق شعيب الأرنوط ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣ م .
- ١١٢. شرح العقيدة الطحاوية ، نعلي بن علي بن أبي العــــز الحنفـــي ، تحقيـــق عبدالله التركي ، شعيب الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٨
- 11٣. شرح عمدة الفقه (كتاب الطهارة) لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، تحقيق سعود العطيشان ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، ١٤١٢هـ .
- ١١٤. شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبدالواحد بن الهمسام ، تعقيق عبدالزاق المهدي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ .
- ه ١١. الشرح الكبير ، لأبي الفـــرج عبدالرحمــن بــن قدامـــة المقدســـي ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، ١٣٩٢هــ .
- 117. الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد العـــدوي الشــهير بــالدردير ، تعقيق محمد عبدالله الشاهين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلميـــة ، بــيروت لبنان ، ١٤١٧هــ ، ١٩٩٦م ، توزيع مكتبة الباز .
- ١١٧. شرح الكوكب المنير لتقي الدين محمد الفتوحي المعسروف بسابن النجسار ، تحقيق محمد الزحيني ونزيه حماد ، دار الفكر بدمشق ، ٤٠٢ هـ .
- ١١٨. شرح مسلم لمحي الديـــن بــن شــرف النــووي ، المطبعــة المصريــة ،
   ١٣٤٩هــ ٠ . .
- ١١٩. شرح معاني الأثار لأحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق محمد زهري النجار ، مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة .

- ۱۲۱.الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمـــد عبدالغفــور عطــار ، دار العلم للملاييين .
- ١٢٢. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري اعتنى به مصطفى ديب البغا ، الطبعة الثالثة ، دار ابن كثير ، دمشق ، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م٠
- 1۲۳. صحيح الجامع الصغير وزيادته لمحمد ناصر الدين الألباني ،الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
- ١٢٤. صحيح ابن خزيمة لمحمد بن إسحاق بن خزيم النيسابوري ، تحقيق ، محمد مصطفى الأعظمي ،الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ،
- ١٢٥. صحيح سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التوبية العربي ،
   الرياض ١٤١٨٠هـ .
- ١٢٦. صحيح سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي ، الرياض ١٤٠٨.
- ١٢٧. صحيح سنن ابن ماجة ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثانية ، مكتب التربية العربي ، الرياض ١٤٠٨هـ ،
- ١٢٨. صحيح سنن النسائي لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتب التربية العربي ، الرياض . الرياض .
- ١٢٩. صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الجحاج القشيري ، تحقيق محمد فـــؤاد
   عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .
- ۱۳۰. ضعيف الجامع الصغير وزيادته لمحمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثالثـة ، المكتب الإسلامي ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠م،
- ١٣١. ضعيف سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ، المكتبب الإسلامي ، بتكليف من مكتب التربية العربي ، ١٤١١هـ، ١٩٩١م .

- ١٣٢. ضعيف سنن أبي داود لمحمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ، المكتبب الإسلامي ، بتكليف من مكتب التربية العربي ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩١م ،
- 177. ضعيف سنن ابن ماجة لمحمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي بتكنيف من مكتب التربية العربي ، ١٤٠٨هـ ،
- 172. ضعيف سنن النسائي لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بتكليف من مكتب التربية العربي 1811هـ ،
- د ١٣٠. ضياء السالك إلى أوضع المسالك ، محمد عبدالعزيز النجار ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية ،
- ١٣٦. طبقات الحفاظ ، خلال الدين السيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبـــة وهبة بمصر ،
- ١٣٧. طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبدالوهاب بن علي السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناجي ، مطبعة عيسى البابي الخليي .
- ١٣٨. طبقات الشافعية لأبي بكر أحمد بن محمد بن قاضي شـــهبة ، اعتـــني بـــه عبدالعليم خان ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب بيروت لبنان ، ١٤٠٧هــ .
- ١٣٩. طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ، تحقيق عادل نويهض ،
   دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ١٤٠ طبقات الشافعية لجمال الدين عبدالرحيم الأسينوي ، تحقيق ، عبدالله الجبوري ، دار العلم للطباعة والنشر .
- 181. طبقات الفقهاء الشافعية لتقي الدين أبو عمر بن الصلاح ، تحقيق محي الدين على نجيب ، دار البشائر الإسلامية ، ١٤١٣هـ .
- 187. طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير الدمشقي ، تحقيق أحمد عمر هاشر الدمشقي ، تحقيق أحمد عمر هاشر ومحمد زينهم ، مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٣هـ . . .
- ١٤٣. طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق إحسان عباس ، دار الرائد العربي ، بيروت لبنان .

- 184. طرح التثريب في شرح التقريب ، لزين الدين عبدالرحيم بن الحسينُ العراقي ، دار إحياء التراث العربي ،
- 150. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ، لأبي حفص عمر محمد النسفي ، ضبط وتعليق خالد عبدالرحمن العك ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، بيروت لبنلذ ، ١٤١٦هــ ١٩٩٥م ٠
- 127. العبر في حبر من عبر ، لشمس الدين الذهبي ، تحقيق محمد سعيد زغلسول ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- 127. العدة على شرح العمدة ، لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي ، دار الأقصى ، القاهرة ·
- 1٤٨. العقد المذهب في طبقة حملة المذهب ، لسراج الدين عمر على الأندلسي المعروف بابن الملقن ، تحقيق أيمن نصر الأزهري وسيد مهني ، منشورات محمد على بيضون ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٤١٧ه. -
- 189. علوم الحديث ( المعروفة بمقدمة ابن الصلاح ) لأبي عمرو عثمان بسن الصلاح ، مؤسسة الكتب الثقافية ·
- ١٥٠. علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، مطبوع مع الباعث الحثيث
   لأحمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،
- 101. العناية شرح الهداية ، لسعد بن أمير خان مطبوع في حاشية شـــرح فتــح القدير لابن الهمام ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،
- ١٥٢. غاية البيان شرح زبد ابن رسلان ، لشمس الدين محمد بن أحمد الرمليي ، تحقيق أحمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،
- ١٥٣. الغاية القصوى في دراية الفتوى لعبدالله بن عمر البيضاوي ، تحقيق عليي
- ١٥٤. غريب الحديث لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي ، تحقيق عبدالمعطي ،
   أمين قلعجي ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤٠٥هـ .

- ١٥٥. غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ، الطبعـــة الأولى ، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان ، ١٤٠٦هـ .
- ١٥٦. غريب الحديث لعبدالله بن مسم بن قتيبة الدينوري . اعتنى به نعيم زرزور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العنمية ، بيروت لبنان . ١٤٠٨هـ .
- ١٥٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن حجر العسمقلاني ، تعنيسق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ومحب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية بمصر ،
- ١٥٨. فتح العزيز شرح الوحيز ، لأبي القاسم عبدالكريم محمد الرافعي ، طبع في حاشية المجموع للنووي ، دار الفكر للنشر والتوزيع .
- ١٥٩. فتح القدير الجامع لفني الرواية والدراية من عمم التفسير ، لمحمد علي الشوكاني ، تعليق سعيد محمد اللحام ، المكتبة التحارية لمصطفي الباز بمكة المكرمة .
- ١٦٠. الفتح المبين في طبقات االأصوليين لعبدالله مصطفى المراغي ، الطبعة الثانية ،
   الناشر محمد أمين دمج وشركاؤه ، بيروت لبنان ٠ ١٣٩٤هـ. .
- 177. الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، لأبي الحسين محمد اللكنوي ، دار المعرفة بيروت لبنان .
- 17٣. القاموس انحيط لمحمد يعقوب الفيروزبادي ، تقديم محمد عبدالرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .
- ١٦٤. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث محمد جمال الدين القاسمي ،
   الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٣٩٩هـ .
- ١٦٥. الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ، لأبي عسر ابن عبدالبر النميري ، تحقيق مد بن أحمد الموريتاني ، الناشر المحقق ، ١٣٩٩هـ .

- 17۷. الكامل في التأريخ لأبي الحسن علي بن محمد بـن الأثـير ، دار صـادر ، بيروت لبنان .
- 17٨. الكامل في ضعفاء الرحال لأحمد بن عدي الجرحاني ، الطبعــــة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٤هــ .
- 179. كشاف القناع عن متن الإقناع لمنصور بن يونس البهوتي ، عالم الكتب بيروت .
- ١٧٠. كشف الخفاء ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ،
   لإسمعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العسربي ،
   بيروت لبنان ، ١٣٥١م .
- 1۷۱. كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ، اعتنى به محمد شرف الدين يالتقيا ، من منشورات مكتبة المثنى ، بسيروت لبنان .
- 1۷۳. كتر الدقائق لأبي البركات أحمد بن محمود النسفي ، الطبعــــة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٨هـ .
- ١٧٤. اللباب في ممذيب الأنساب لعزالدين ابن الأثير الجزري ، مكتبـة المثـن ، بغداد

- 1۷٦. لسان الميزان ، لأحمد بن عبي بن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى ، مؤسسة الأعمى ، بيروت لبنان . ١٣٩٠هـ .
- ۱۷۷. المبدع في شرح المقنع ، لإبراهيم بن محمد بن مفلـــــ الحنبلـــي ، المكتـــب الإسلامي ، ۱۹۸۰م .
- 1۷۸. المبسوط لشمس الدين السرخسي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلميــة ، بيروت لبنان ن ١٤١٤هـ .
- 1۷۹. مجمع الأنمر شرح منتقى الأبحر نعبدالله بن محمد المعروف بابن آماد أفندي ، ١٧٩. مؤسسة التأريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان .
- ١٨٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبي بكر الهيتمــــي ، طبعــة القـــدس
   بالقاهرة ١٣٥٢هــ ٠
- ۱۸۱. المجموع شرح المهذب، لمحي الدين بن شرف النووي، دار الفكر، بيروت لبنان،
- ۱۸۲. مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بسن قاسم ، الطبعة الأولى ، بالرياض ، ۱۳۸۱هـ .
- ١٨٤. المحلى بالآثار لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تحقيق عبدالغفار سلمان البنداري ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- ١٨٥. مختار الصحاح محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي . الطبعة الثانية ، المطبعة الأميرية ، ببولاق ن مصر ، ٣٦٩ هـ .
- 1٨٦. مختصر الخرقي لأبي القاسم عمر بن حسين الخرقي : الطبعة الأولى : دار الصحابة لنتراث بطنطا : ١٤١٣ هـ .
- ١٨٧. مختصر الطحاوي ، لأبي جعفر أحمد محمد الطحاوي ، عنق عنيه أبو الوفا الأفغاني ، الناشر إيج ، ايم ، سعيد كمبني ، كراتشي باكستان .

- ١٨٨. مختصر المزني ، لأبي ابراهيم إسماعيل بن ابراهين المزني ، مطبوع مشع الأم ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٣هـ .
- ۱۸۹. مختصر خُلافیات البیهقی لأحمد بن فرج اللحمی تحقیق ذیساب عبدالکسریم عقل ، رسالة دکتوراه بجامعة أم القری ، ۱۶۰۶هـ .
- ١٩٠. مختصر سنن أبي داود لزكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري ، تحقيق أحمد شاكر ، الطبعة الثانية ، المكتبة الأثرية ، باتكستان ، ١٣٩٩هـ •
- 191. المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء إسماعيل بن علي شاهنشـــاه، تحقيــق محمود ديوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٧هــ .
- ۱۹۲. المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس ، ضبط وتصحيح أحمد عبدالسلام ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٥هـ. .
- 19٣. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لعبدالله بسن أسعد اليافعي ، وضع حواشيه خليل المنصور ، الطبعة الأولى ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٤١٧هـ .
- 198. المستدرك على الصحيحين في الحديث لأبي عبدالله محمد الحاكم النيسلبوري ، دار المعرفة ، بيروت لبنان .
- 190. المستصفى لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، اعتنى به محمد عبدالسلام الشافي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٣هـ .
- ١٩٦. مسند الطيالسي ، للحافظ سليمان بن داود الطيالسي ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- 19۷. المسند للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون ، الطبعــة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٨هـ .
- ۱۹۸. المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنب ل ، المطبعة الميمنية بالقاهرة ، ۱۹۸ هـ .

- ١٩٩. مشكاة المصابيح ن لمحمد بن عبدالله الخطيب انتبريزي ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة الثالثة ، المكتب الإسلامي ، ١٤٠٥هـ .
- . ٢٠٠ المصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومي ، صححه مصطفى السقا ن دار الفكر ، بيروت لبنان .
- ٢٠١. المصنف في الأحاديث والآثار لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة ، تقديم كمال يوسف الحوت ، الطبعة الأولى ، دار التاج ، بيروت لبنان ن ١٤٠٩هـ .
- ۲۰۲. المصنف لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيسق حبيب الرحمين الأعظمي ، الطبعة الثانية ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ۱٤۰۳ هـ .
- 7.٣. المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي لنجم الدين أحمد بن محمد الرفعـــة ، من أول الكتاب إلى كيفية إزالة النجاسة تحقيق عمر إدريس شــــاماي ، رســالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ، ٤١٦ هـــ ،
- د ۲۰. معالم السنن لأبي سنيمان حمد بن محمد الخطابي البستي ، تحقيق أحمد شاكر . . الطبعة الثانية ، المكتبة الأثرية ، باكستان ، ٣٩٩ هـ .
- ٢٠٦. معجم البلدان لياقوت بن عبدالله الحموي ، تحقيق فريد عبدالعزيز الجندي ،
   دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، توزيع مكتبة الباز بمكة المكرمة .
- ٢٠٧. المعجم الصغير لسيمان بن أحمد الطبراني ، دار الكتب العلميسة ، بسيروت لبنان ، ١٤٠٣هـ .
- ٢٠٨. المعجم الكبير لسيمان بن أحمد الطبراني ، . تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي . . الضبعة الثانية ، مكتبة بن تيمية .

- ٢٠٩. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة دار إحياء التراث العربي للطباعة وُالنشر،
   بيروت لبنان ،
- ٠٢١٠. معجم المناهي اللفظية لبكر بن عبدالله أبو زيد ، الطبعة الأولى ، دار ابين الجوزي ، الدمام ، ١٤١٠هـ .
- ۲۱۱. معرفة السنن والآثار لأحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق سيد كسروي حسن
   ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- ٢١٢. المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبدالوهاب البغـــدادي ، تحقيــق حميش عبدالحق ، مكتبة نزار الباز ، مكة ، ١٤١٥هــ .
- ٢١٣. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، لمحمد الخطيب الشربيني ، تحقيق علي محمد عوض ، وعادل أحمد عبدالموجود ، الطبعة الأولى ،دار الكتبب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٥هـ ،
- ٢١٤. المغني لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، تحقيق عبدالله التركي ، عبدالفتاح الحلو ، الطبعة الثانية ، دار هجر ، ١٤١٢هـ .
- ۲۱۰. مفتاح دار السعادة ومصباح السيادة ، لأحمد مصطفى (طاش كبرى زاده)
   ، تحقيق كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ،
- ٢١٦. المقدمات لأبي الوليد ابن رشد ، مطبوع مع المدونة ، الطبعة الأولى ، دار
   الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٥هـ .
- ٢١٧. المقنع في شرح مختصر الخرقي ، لأبي على الحسين بن أحمد البنا ، تحقيق عبدالعزيز بن سليمان البعيمي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، 1٤١٤هـ .
- ٢١٨. المقنع في فقه أحمد بن حنبل ، لعبدالله بن احمد بن قدامة ، الطبعة الأولى ،
   دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٣٩٩ هـ ،
- ٢١٩. الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد بن عبدالكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد بن عبدالكريم الشهرستاني ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، ١٣٩٥هـ. .

- ۲۲۰. مناقب الشافعي لأحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق السيد أحمد صقر ،
   الطبعة الأولى ، دار التراث ، القاهرة ، ١٣٩٠ ، ١٣٩٠م .
- ٢٢١. مناهج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ، تحقيق محمد رشاد السالم .
- 7۲۳. منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين الدمشقي الحنفي ، مطبوع مع البحر الرائق ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٨هـ .
  - ٢٢٤. منهاج الوصول في علم الأصول للقاضي عبدالله بن على البيضاوي ،
- ۲۲۲. مواهب الجنيل لشرح مختصر خليل لمحمد بن محمد المغربي المعروف بالخطاب
   اعتنى به زكريا عميرات ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ،
   ۱۹۹۵ م ،
- ۲۲۷. موسوعة أطراف الحديث النبوي ، إعداد أبو هاجر محمد سعيد زغلول ، الطبعة الأولى ، عالم التراث ، بيروت لبنان ، ١٤١٠هـ .
- ٢٢٪. الموطأ للإمام مالك بن أنس ، تخريج وتعليق محمد فــــؤاد عبدالبــاقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ١٤٠٦هــ .
- ٢٢٠. ميزان الإعتدال في نقد الجال محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق عدي محمد البحاوي ، دار المعرفة ، بيروت لبنان .
- ٢٣٠. النجوم الزاهرة في منوك مصر والقاهرة لأبي المحاسن يوسيف بين تغسري الأنابكي ، نسخة مصورة عن دار الكتب ، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر .
- ٢٣١. نصب الراية لأحاديث الهداية لعبدالله بن يوسف الزينعي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، توزيع مكتبة الباز ، ١٦٦ هـ .

- ٢٣٢. النظم المستعذب في شرح غريب المهذب لمحمد بن أحمد بن بطال الزُكسي، مطبوع مع المهذب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ١٤١٦هـ .
- ٣٣٣. نحاية السول في شرح منهاج الأصول لجمال الدين عبدالرحيم بن الحســـن الأسنوي ، عالم الكتب ، بيروت لبنان .
- ٢٣٤. فاية المحتاج إلى شرح المنهاج لأبي العباس أحمد بن حميزة الرملي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٤هـ .
- ه ٢٣٠. له المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين عبدالملك الجويسين ، مخطوط مصور في الجامعة الإسلامية برقم ٨١٨٧ .
- ٢٣٦. النهاية في غريب الحديث لأبي السعادات المبارك بن محمود بن الأثير ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، وطاهر أحمد الزاوي ، الطبعة الثانية دار الفكر ، بيروت لبنان .
- ٣٣٨. الهداية لبرهان الدين على بن أبي بكر المرغيناني ، مطبوع مع شرح فترح المدير ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ١٤١٥هـ .
- ٢٣٩. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف ، استانبول ، ١٩٥١م .
- ٠٢٤٠ الوافي بالوفيات لصلاح الدين حليل بن ايبك الصفدي ، اعتنى به يوسسف فان إس ، دار النشر فرانز شتايز ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م٠
- 7٤١. الوحيز في فقه مذهب الإمام الشافعي لأبي حامد محمد بن محمد الغـــزالي ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ١٣٩٩هـ .
- 7٤٢. الوسيط في المذهب لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق علي محي الدين القزداوي ، الطبعة الأولى ، اللجنة الوطنية في الجمهورية العراقية ،

٣٤٣. وفيات الأعيان وأنباء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمسد بسن حنكان ، دار صيدا ، بيروت لبنان ،

.

## قمرس الموضوعات

لقدمــــة	.)
سبب الاختيار ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
عطة البحث ،	. •
ننج التحقيق ،	. •
ئىكر وتقدير ،	
لفصل الأول : ترجمة المزني	•
لمبحث الأول : اسمه ونسبه ولقبه ونشأته وأسرته١١٠٠٠٠٠٠٠	
لطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	. •
لمطلب الثاني : نشأته وأسرته المطلب الثاني : نشأته وأسرته	
لمبحث الثاني : طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته ومصنفاته ١٦٠٠٠٠٠٠٠	
لمطلب الأول: طلبه للعلم	
لمطلب الثاني : شيوخهلطلب الثاني : شيوخه	
لطلب الثالث : تلامذته ،	
لمطلب الرابع: مصنفاته	.1
لمبحث الثالث : وفاته وثناء العلماء عليه	
لمطلب الأول : وفاته	
لمطلب الثاني ثناء العلماء عليه	
لفصل الثاني : دراسة مختصر المزني : ٢١	
لمبحث الأول: نسبته للمزني	
لمبحث الثاني : أهميته عند الشافعية٧٠٠	
لمحث الثالث: شروحه والمصنفات عليه عليه ٤٣	

• المطلب الأول: من شرح المختصر أو علق عليه
• المطلب الثاني : من نظم المحتصر أو احتصره ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• المطلب الثالث :من شرح غريبه وفسر ألفاظه
• المطلب الرابع: من ألف زوائد على المحتصر،
أو قارن بينه وبين غيره ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• المبحث الربع: منهج المصنف فيه ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• الفصل الثالث: ترجمة أبي الطيب ٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته وأسرته ونشأته
• المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● المطلب الثاني : نشأته وأسرته ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• المبحث الثاني : طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته ومصنفاته ٢٩
• المطلب الأول: طلبه لنعلم
• المطلب الثاني : شيوخه٧٣
• المطلب الثالث: تلامذته ،٧٧
• المطلب الرابع: مصنفاته٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● المبحث الثالث :وفاته وثناء العلماء عليه ٨٩
• المطنب الأول: وفاته
• المطلب الثاني: تناء العلماء عليه ،
• الفصل الرابع: في التعريف بكتاب أبي الطيب ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● المبحث الأول: في اسمه ونسبته للمصنف المبحث الأول:
• المُبحث الثاني: منهج المصنف فيه ١٠١
● المُبحث الثالث: في قيمة الكتاب العلمية١٠٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• المطلب الأول: محاسن الكتاب
• المطنب الثاني : في المبحوظات على الكتاب

● المبحث الرابع: في وصف مخطوطات الكتاب ١١٢	)
● مقارنة بين التعليقة والحاوي للماوردي ١١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
• كتاب الطهـــارة	
١ ٢ ٤	•
● إذا وقع الإناء نقطة خمر أو بول أو دم ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
ان توضأ الرحل وجمع وضوءه في إناء نظيف ١٢٨	)
• في الفرق بين ملاقاة البدن الماء وملاقاة الثوب له١٤١	)
ا إذا جمع الماء المستعمل حتى صار علتين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
€ إذا وقع في الماء المطلق ماء مستعمل فما حكمه ؟١٤٢	
الماء المستعمل على ثلاثة أضرب ١٤٣	)
الماء المزال به الحدث هل يجوز أن يزال به النجس ؟١٤٥	
إذا ولغ الكلب في الإناء فقد نحس الماء ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
ويغسل منه سبع مرات أولاهن بالتراب ١٥١١٥١.	•
● إن ولغ كلب أو أكلب في الإناء يغسل سبع مرات ١٥٨١٥٨	•
€ فإن كان في بحر لايجد ترابا غسله بما يقوم ٠٠١٦٠.	
القسام الماء المزال به النجاسة المراكب	•
ا إذا جمعت الغسلات من ولوغ الكلب فهل هي نحسبة ؟ ١٦٨١	•
• هل يقاس الخترير على الكلب في التسبيع ١٦٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
◘ إذا أدخل الكلب أو الخترير يده أو رجله فهل يغسل سبعا ؟ ١٧١٠٠٠٠٠٠	
تغسل سائر النجاسات ثلاثا وإن غسلت واحدة أجزء١٧٢	
حكم عصارة الثوب ١٧٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
◄ حواز الوضوء من فضل السباع ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
● طهارة الهرة وسؤرها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
حكم ما لا نفس له سائلة	

١٩٥	• حكم الضفدع ،
١٩٨	• باب المـــاء الذي ينجس والذي لا ينجس
	• إذا وقع في الماء قدر قلتين رطل بول و لم يغيره فما الحكم ؟ .
	• حكم البئر إذا تغيرت بالنجاسة
۲۳۹	• حكم الماء إذا أتمه قلتين بالنجاسة
۲۳۹	• حكم الماء إذا تغير و لم يعلم سبب تغيره
	• حكم ما لا يختلط بالماء كالعنبر وغيره
۲٤٢	• حكم الكافور إذا خالط الماء
۲٤٤	• إذا خالط الماء ما لا يمكن التحرز منه فما الحكم
	• حكم القطران إذا غير الماء
7 £ 7	• إذا اشتبه عليه النجس بغيره فما الحكم ؟
771	• إذا اشتبه عليه الماء الطهور بالطاهر فما الحكم ؟
	• إذا وقع الاشتباه مع وجود ماء مقطوع بطهوريته فما اخكم ؟
77T	• إذا احبره مخبر بنجاسة الماء فما اخكم ؟
۲٦٤	• ما الحكم إذا اختلف كلام المخبرين ؟
	• الأعمى هل يجوز له التحري أم لا ؟
۲٦٨	• إذا تحرى فهل يريق النجس أم لا ؟
	• إذا كان معه إناء طاهر وإناء نحس فخلطهما وأراقهما فما الح
	● هل يجوز التحري في الثياب ؟
	• حكم الإمامة عند الإختلاف في طهارة الماء
	• إذا صلى صلاتين بوضوئين ثم تيقن بطلان
۲۸۱	أحد الوضوئين فما الحكم ؟
	• إذا اغتسل من الجنابة واغتسل لنجمعة ثم وحد نعة لم يصبها
۲۸۳	الماء فما الحكم ٢

• حكم الماء القليل إذا غمست فيه يد نحسة ؟
• باب المسيح على الخفيين
• حكم المسح على الخفين
• مدة المسح على الخفين
• وقت ابتداء المسح على الخفين ٢٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• إذا انتهت مدة المسح على الخفين فما الحكم ؟
• لو مسح في الحضر ثم سافر أو العكس فما الحكم ؟٣١٤
• إذا شك هل ابتدء المسح مقيما أو مسافرا فما الحكم ؟٣٢٢
• إذا شك هل أحدث في وقت الظهر أو العصر فما الحكم ؟ ٣٢٣٠٠
• هل يشترط اكمال الطهارة في المسح ؟
• هل يجوز المسح على الخف المخرق ؟
● إذا تخرق الخف وكان تحته جورب ساتر فهل يمسح عليه ٣٣٩٠
• حكم الخرق إذا كان فوق الكعبين
• حكم المسح على الجورب
● إذا كان للخف شرج فما الحكم ؟
• حكم الخف المصنوع من خشب ٢٤٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• حكم المسح على الجرموق
● إذا نزع خفيه بعد مسحهما فما الحكم ؟
● هل يبطل المسح بإخراج الرجل من قدم الخف ؟
● إذا أحدث قبل أن تستقر الرجل في قدم الخف فهل يمسح أم لا ؟ ٣٧٤
• حكم مسح الجنب على الخفين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• حكم نزع الخفين في الغسل المستحب٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• هل تمسح المستحاضة على الخفين أم لا ؟
● هل يجوز المسح على الخفين إذا لبسهما على طهارة التيمم ؟٣٧٨٠٠٠٠٠

• حكم المسح في سفر المعصية	
• حكم انسح على الخف المسروق والمغصوب ٢٧٩	
● إذا دميت الرجل في الخف أو أصابتها لجاسة فما الحكم ؟ ٣٨٠٠٠٠٠٠٠	
• حكم المسح على الخف المصنوع من جلد الكلب	
• بب كيفية المسح على الخفيينن	
• صفة المسع على الخفين	
• حكم مسح العقب	
• لو مسح الظاهر وترك الباطن أو العكس فما الحكم ؟ ٣٨٩	
• مقدار ما يمسح من الخف ٢٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
• حكم الخف إذا اصابته نحاسة هل يجزئ دلكه بالأرض ؟ ٣٩٧	
• باب غسل الجمع قلم الجمع قلم الجمع المجمع المعلم المجمع المعلم المجمع المعلم ا	
• حكم غسل الجمعة ،	
● وقت غسل الجمعة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
<ul> <li>وقت غسل الجمعة</li> <li>حكم الاغتسال للجمعة قبل طلوع الفجر</li> </ul>	
وقت غسل الجمعة      حكم الاغتسال للجمعة قبل طلوع الفجر      هل تغتسل المرأة يوم الجمعة ؟	
<ul> <li>وقت غسل الجمعة</li></ul>	
• وقت غسل الجمعة	
• وقت غسل الجمعة	
• وقت غسل الجمعة	
• وقت غسل الجمعة قبل طلوع الفجر	
• وقت غسل الجمعة قبل طلوع الفحر	
• وقت غسل الجمعة وبن طلوع الفجر	

هل في جماع الحائض كفارة ؟	•
ما يباح من الحائض	•
حكم وطء المستحاضة	•
متى يباح جماع الحائض ؟	•
إذا عدمت الحائض الماء فهل تتيمم ؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
أقل سن الحيض أقل سن الحيض	•
أنواع المستحاضات	
صفة دم الحيض ،	•
صفة دم الاستحاضة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
متى يحكم بالتمييز في الاستحاضة ؟	•
المستحاضة إذا لم يكن لها تمييز وعادة فما الحكم ؟	•
حكم المبتدأة	
حكم الصفرة والكدرة	
أقـــل الحيض ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
أكثر الحيـــــف ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
حكم المستحاضة التي لها تمييز ولاعادة لها	
سبعة فروع على هذه المسألة	
حكم المستحاضة التي لها عادة ولا تمييز لها	
سبعة فروع على هذه المسألة	•
حكم المستحاضة التي لها تمييز وعادة	•
ئلاثة فروع على هذه المسألة ٩٥٠	•
حكم المستحاضة التي لاعادة ولا تمييز لها ٤٩٦	•
حكم الناسية لوقت حيضها وعدده	
حكم الناسية لوقت حيضها الذاكرة لعدده و. ٥	•

● فروع على هذه المُسألة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● مسائــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
● مسائــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
• أكثر النف اس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● أقل النفـــاس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● إذا ولدت و لم تر دما فما الحكم ؟
● إذا جاوز الدم ستين يوما فما الحكم ؟ ١٤٥٠
● إذا ولدت توأمين فمن أيهما يحسب أول النفاس ؟
● طهارة المستحاضة ومن به سلس البول المعارة المستحاضة ومن به سلس البول
• تلجم المستحاضة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• هن يُشترط دخول الوقت في صحة طهارة المستحاضة ؟٩
<ul> <li>إذا انقطع دم الاستحاضة فما الحكم ؟</li> </ul>
• كتاب الصليلة •
• كتاب الصلة
كتاب الصلة
كتاب الصلة
كتاب الصلى الله
كتاب الصلاة
کتاب الصلی الصلی الله الله الله الله الله الله الله ال
کتاب الصیلاق.         الأصل في الصلاة.         الصلاة وقتان وقت مقام ورفاهية ووقت رخصة وضرورة .         أول وقت الظهر .         آخر وقت الظهر .         وقت صلاة العصر .         هن يقلد البصير المؤذن أم لا ؟ .         إذا حبس البصير في مكان مظلم فماذا يفعن ؟ .         إذا حبس البصير في مكان مظلم فماذا يفعن ؟ .
کت اب الص الص الله .         الأصل في الصلاة .         الطلاة وقتان وقت مقام ورفاهية ووقت رخصة وضرورة .         أول وقت الظهر .         آخر وقت الظهر .         وقت صلاة العصر .         هن يقلد البصير المؤذن أم لا ؟ .         إذا حبس البصير في مكان مظلم فماذا يفعن ؟ .         وقت صلاة المغرب .
کتاب الصیلاق.         الأصل في الصلاة.         الصلاة وقتان وقت مقام ورفاهية ووقت رخصة وضرورة .         أول وقت الظهر .         آخر وقت الظهر .         وقت صلاة العصر .         هن يقلد البصير المؤذن أم لا ؟ .         إذا حبس البصير في مكان مظلم فماذا يفعن ؟ .         إذا حبس البصير في مكان مظلم فماذا يفعن ؟ .

● آخر وقت صلاة الفجر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
• حكم تسمية الفجر بغير اسمها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
• بم يدرك وقت الصلاة ؟ ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
● إذا مضى بعد الزوال قدر ركعة ثم طرأ العذر فما الحكم ؟٠٠٠٠٠٠٠٠	)
• حكم المغمى عليه	)
● متى تجب الصلاة بأول الوقت أو آخره ؟	)
• بــاب الأذان ٠	)
● الأصل فيه ،	)
• عدد كلمات الأذان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
● استقبال القبلة في الأذان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
• حكم الطهارة في الأذان	
● وضع المؤذن أصبعيه في أذنيه ٠٠٠٠٠	)
● إذا فات وقت الصلاة أقام و لم يؤذن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
■ حكم الأذان والإقامة	)
● الترديد وراء المؤذن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
● الدعاء بعد فراغ المؤذن ٠	)
• حكم الأذان في السفر ١٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
■ سلام المؤذنين على الأمراء بعد الأذان	)
● التثويب ومتى يكون ؟	)
• عدالة المؤذن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)
🗣 أذان الصبي ٠	)
● أذان الأعمى ٠٠	)
● جعل الأذان في أولاد مؤذني رسول اله ﷺ٩٩	)
• أخذ الأجرة على الأذان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	)

● أيهما أفضل الإمامة أم الأذان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● من أذن فهو يقيم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● حكم القيام في الأذان ٠ ٧١٦
• حكم تكرار الأذان في مسجد واحد ٧١٧
● تعجيل الصلاة في أول الوقت ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• تعجيل صلاة العصر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• باب استقبال القبـــلة ٠
• الأصل فيه ،
● متى يجوز ترك استقبال القبلة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● إذا صنى على دابته ثم وصل إلى البنيان فما الحكم ؟ ٧٥٣
● هل يجوز ترك استقبال القبنة في النافلة في الحضر ؟٧٥٥
● الحكم إذا اختلف اجتهاد رجلين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● أقسام الناس في معرفة القبلة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
• لا تسمع دلالة مشرك ،
● إذا اختلف اجتهاد الانسان في القبلة٧٦٢
● إذا صلى الأعمى ثم رد الله عليه بصره ٢٦٩
● إذا رأى أنه انحرف عن القبلة وهو في الصلاة٧٦٩
<ul> <li>إذا اختلف على الأعمى الخبر في تعيين القلة٧٦٩</li> </ul>
● إذا شَكْ في الْجَهة التي يصني إليها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
● إذا حضرت صلاة أخرى فهل يعيد الاجتهاد ؟٧٧٠
• إذ بنغ الغلام أثناء الفرض٧٧١

٠ الفهارس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	•
) فهرس الآيات	•
<ul> <li>فهرس الأحاديث ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠</li></ul>	9
• فهرس الآثار ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
<ul> <li>فهرس الأعلام ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠</li></ul>	9
<ul> <li>فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠</li></ul>	Ð
● فهرس الأشعار	D
<ul> <li>فهرس الأماكن والبلدان ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠</li></ul>	D
• فهرس المصادر والمراجع ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	D
فه سالم ضوعات و معالم المناه على	Đ

## 70307 (A) 10307